

منهج السالك
في الكلام
على ألفية ابن مالك

أبني حيسان الأنديسي
أثير الدين محمد بن يوسف
٦٥٤ - ٧٤٥ هـ

الجزء الأول والثاني

تعقيق

الأستاذ الدكتور
علي محمد فاخر
الأستاذ بكلية اللغة العربية
جامعة الأزهر

والأستاذ الدكتور
عبد العزيز محمد فاخر
كلية اللغة العربية
جامعة الملك فيصل بشار

والأستاذ الدكتور
أحمد محمد السوداني
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
جامعة الأزهر
والشارع بجامعة الجوف (السعودية)

1-2. CILT

منهج السالك
في الكلام
على ألفية ابن مالك

منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك

لأبي حيان الأندلسي

أثير الدين محمد بن يوسف

٦٥٤ - ٧٤٥ هـ

﴿الجزء الأول﴾

تحقيق

الأستاذ الدكتور

علي محمد فاخر

الأستاذ بكلية اللغة العربية

جامعة الأزهر

والأستاذ الدكتور

عبد العزيز محمد فاخر

كلية اللغة العربية

جامعة الملك فيصل بن شاذ

والأستاذ الدكتور

أحمد محمد السوداني

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

جامعة الأزهر

حقوق الطبع محفوظة للمحققين

الطبعة الأولى
١٤٣٥ هـ - ٢٠١٣ م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٢٢٩٦٩ / ٢٠١٣
الترقيم الدولي
٩٧٨-٩٧٧-٩٠-١٢٢٠-٩

دار الطباعة الحمديدية
٣ درب الأتراك - الأزهر
ت: ٠١٢٨٤٢١٤٢٨٥

(المَقْدَمَةُ)



الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد الخلق وإمام المرسلين ، سيدنا محمد النبي المصطفى الأمين ، صلاة وسلاماً نافعين باقين إلى يوم الدين ، عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد ..

فهذا كتاب عظيم وسفر كبير نقدمه لطلاب العربية ، ومُحِبِّي علم النحو لعالم فاضل ، وشيخ جليل ، أما الكتاب فهو منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، وأما العالم فهو أبو حيان التَّحَوِّيَّ صاحب التذيل والتكميل في شرح التسهيل الذي لَمْ يُولف مثله في حجمه وطوله ، وكثرة نصوصه ونقوله ، وهو صاحب السفر الآخر ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، وصاحب البحر المحيط في التفسير ، ذلك الكتاب الذي له نصيب كبير من اسمه فهو بحر مليء بكنوز اللغة ، وذخائر العربية ، ولآلئ النحو والإعراب.

وترجع معرفتنا بكتاب منهج السالك وهو شرح ألفية ابن مالك لأبي حيان ، بقرائنا عنه ونقل نصوص منه ، ونحن نحقق كتاباً أخرى مثل تمهيد القواعد وهو شرح التسهيل لناظر الجيش ، أو نقرأ كتاباً تأخذ منه ، وتشير إليه مثل التذيل والتكميل لأبي حيان ، ثم بحثنا عن الكتاب المذكور مطبوعاً ، فلم نهد إليه ، وسألنا عنه كثيراً فلم نقف عليه ، فقلنا في أنفسنا هذا كتاب لاشك عظيم ، وسفر من أسفار النحو قلسم ، كيف لم يطبع ولم ير النور حتى الآن ؟ وكيف لم ينتفع به الباحثون طوال سبعة قرون من الزمان ؟ فيمئنا شطر المطبوعات والمخطوطات ، وجبنا البحار

والمحيطات لتقف على نسخة منه أو عدة نسخ لنبدأ في تحقيقه ونسرع في إخراجه للناس والباحثين ، فوجدنا بعد جهد جهيد ثلاث نسخ كل واحدة منها في بلد ، كانت هذه النسخ حافزاً على العمل ودافعاً للأمر الجلل ، وهو تحقيق الكتاب وإخراجه للناس علماً ينتفع به.

كانت النسخة الأولى (الأمريكية) مطبوعة قديماً منذ أكثر من ستين عاماً بحروف صغيرة غير واضحة ، وكان العثور عليها من الصعوبة بمكان لندرة وجودها ولا تعدو هذه النسخة أن تكون إحدى نسخ مخطوطات الكتاب ، لأن عجزها لَمْ يفعل شيئاً غير نقلها من المخطوط وطبعها.

ثم كانت النسخة الثانية وهي نسخة الرباط بالمغرب ، وقد وجدنا لها أصلاً بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، وكانت النسخة الثالثة بدار الكتب المصرية ، فاجتمعت النسخ الثلاث ، ومع ذلك لَمْ يكتمل الكتاب ، وإنما وقفت بنا النسخ عند آخر باب (أفعل التفضيل) وهو نصف أبيات الألفية ، ولَمْ نأس من البحث والوقوف على نسخة كاملة فيها شرح الألفية كلها إلى أن أعيانا البحث في مكتبات كثيرة من مكتبات العالم فلم نجد أكثر مما وجدناه ، ولقد وجدنا إجماعاً من النسخ ثم اعترافاً من أبي حيان أنه لَمْ يكمل شرح الألفية.

بعد أن جمعنا النسخ وهدأت النفس واطمأن القلب ، عقدنا العزم والعمل والسهو والكفاح بلا ملل ، على إخراج الكتاب ، وتقديمه للطلاب ، والعلماء الأحناء ، والباحثين الأذكياء ، وكنا ثلاثة أنا وشقيقاي د/ أحمد السوداني ، ود/ عبد العزيز فاخر ، فعملنا ليلاً ونهاراً وصيفاً وشتاءً ، لَمْ نأل جهداً ولَمْ ندخر وسعاً طوال ثلاثة أعوام كاملة ، تبلغ عشرة لو أن أحداً ناء بهذا الحمل وحده ، اشتركتنا واتفقنا وقسمنا العمل ، فهذا يصحح النص والآخر يوثق الرأي ، والثالث يراجع ويحقق ويقرأ ويدقق ، وطوال هذه الأعوام ونحن ننقل الصخور ونحرك الجبال ونفك الألغاز ونحل الرموز ، ونكشف المجهول ونفتح المقفول.

قرأنا الكتاب قراءة بعد قراءة وراجعناه مرة بعد أخرى ، وواصلنا الليل بالنهار عملاً وشغلاً وجهداً وبذلاً ، فهذا نص حققناه وذاك رأي وثقناه ، وهذا بيت خرجناه وذاك عالم ترجمناه ، وهذا خطأ صححناه ، وذاك غامض أوضحناه ، ثم مشكل ضبطناه ، ومبلس بيناه ، ومغلق فتحناه ، ومظلم أتيناه له بالسراج فأنا وأضاء .
كان الكتاب صعباً ، والعمل فيه ثقيلاً ، لكننا بالصبر الجميل تغلبنا على صعابه وسرنا في الطريق إلى أن وصلنا بسلامة الله :

فألقت عصاها واستقر بها النوى كما قر عينا بالإياب المسافر

اشتمل الكتاب على أكثر من ألف شاهد ، وعلى عدد كبير من النقول ، وعلى كثير من الأعلام فعلقنا عليه ، وحققناه تحقيقاً علمياً صحيحاً ، فرجعنا بالشواهد إلى قائلها وأصحابها والنقول إلى مصادرها وكتبها ، وبالأعلام إلى ترجمتها والتعريف بها ، كما أشرنا كثيراً إلى أن هذه المسألة جاءت في التذييل والتكميل أو في ارتشاف الضرب من كتب أبي حيان . ثم صنعنا فهرس كثيرة متميزة تنفع الباحث ، وتقيد القارئ فيقف على حاجته في أقل وقت ويصل إلى غايته من أقرب طريق .

ولما انتهينا من قسم التحقيق الطويل بدأنا في قسم الدراسة الذي جعلناه في ثمانية فصول كان الأول والثاني منها التعريف بابن مالك صاحب الألفية وأبي حيان صاحب الشرح ، وقد نقلنا التعريفين بالنص من كتاب نفع الطيب للمقري وهو أحسن ما ترجم للرجلين بعد أن وقفنا على كتب كثيرة في ذلك .

وكان الفصل الثالث بعنوان : موقف أبي حيان من ابن مالك تقديراً وتحقيراً وكانت شواهد ذلك من كتابنا أو من غيره ، وكان الفصل الرابع بعنوان : كتب أبي حيان المشهورة ، شرح الألفية - التذييل والتكميل - ارتشاف الضرب ، متى ألفها والعلاقة بينها ؟ وقد أثبت البحث أن شرح الألفية كان أول مؤلف ، ثم وليه التذييل ، وكان آخرها الارتشاف ، وكان ذلك الحكم بدلائل صحيحة وبراهين واضحة وحجج قوية .

ثم كان الفصل الخامس بعنوان : شرح الألفية لم يكمله أبو حيان كما أكمل غيره ، وقد وقفنا على هذا الحكم باعتراف أبي حيان ثم بإجماع النسخ التي اطلعنا عليها حيث توقف أبو حيان بالشرح إلى آخر باب التفضيل وأول التوابع ، وهو ما يعادل نصف أبيات الألفية.

ثم كان الفصل السادس بعنوان : القيمة العلمية لكتاب منهج السالك والذي أثبتنا فيه أن الكتاب يشتمل على نصوص ونقول كثيرة ، ومذاهب وآراء غزيرة ذهب أصحابها وضاعت كتبها ، ولم يوقف لأصحابها على أثر فكان هذا الكتاب وعاء لما فقد ، وصوناً لما ضاع.

ثم كان الفصل السابع بعنوان : من أصول النحو عند أبي حيان وفيه أتينا بعشرة أصول كانت أمثلتها وشواهدا من الكتاب المحقق.

ثم كان الفصل الثامن والأخير بعنوان : مخطوطات الكتاب وصفها وصور منها ليتين للقارئ مدى الجهد والصبر في قراءة النصوص والنقول ، ثم ذلنا هذه الدراسة بخاتمة وهي نص نقلناه من كتاب أبو حيان النحوي للدكتورة / خديجة الحديثي وفيه حديث نافع عن الكتاب المحقق ليكون هذا النص دليلاً آخر على صدقنا وشاهدنا لنا من غيرنا.

ولما كان الكتاب كبيراً فقد قسمناه أربعة أجزاء :

الجزء الأول : وفيه الدراسة ثم شرح أبواب الكتاب الأولى وهي الكلمة والكلام والعرب والمبني والتكررة والمعرفة والمبتدأ والخبر وكان وأخواتها وكاد وأخواتها ولا النافية للجنس ، ثم ختم الجزء بباب ظن وأخواتها وأعلم وأرى ، وقد استغرق هذا الجزء من النسخة الأمريكية التي جعلناها أصلاً مائة صفحة كبيرة.

الجزء الثاني : ويبدأ بشرح باب الفاعل ونائبه ثم يليه باب الاشتغال ، فباب تعدى الفعل ولزومه ، فباب التنازع ثم أبواب المفاعيل بأنواعها ، ثم يختم بأبواب الاستثناء والحال والتمييز ، وقد استغرق هذا الجزء مائة وثلاثين صفحة من النسخة الأمريكية.

الجزء الثالث : ويبدأ بشرح باب حروف الجر ثم باب الإضافة فياب إعمال اسم الفاعل ثم أبنية المصادر ، ويختتم بأبنية أسماء الفاعلين والمفعولين ثم باب الصفة المشبهة ، وقد استغرق هذا الجزء مائة وأربعين صفحة من النسخة المذكورة.

ثم كان الجزء الرابع والأخير ويشتمل على ثلاثة أبواب كبيرة هي التعجب ونعم وبئس وما جرى مجراها وأفعال التفضيل ، وهو آخر ما شرحه أبو حيان ، وقد استغرق هذا الجزء خمسين صفحة من النسخة الأمريكية المطبوعة ، وقد ختم هذا الجزء بمفاتيح الكتاب وهي الفهارس المختلفة للأجزاء الأربعة التي كان أهمها فهرس القرآن والشعر وهما طويلان والأعلام المترجم لها والكتب التي نص عليها أبو حيان.

والكتاب كله محقق وسيخرج تباعاً جزءاً بعد آخر ، وقد نتفق على إخراجه دفعة واحدة ومرة واحدة.

هذا وبالله التوفيق ، وندعو الله أن يكمل عملنا بالنجاح ، وأن يثينا عليه ويجزينا ويأجرنا به في الآخرة بعد الممات ، يوم تنقطع الصلات من الأعمال الصالحات إلا من العلم الذي ينتفع به إنه سميع قريب.

المحققون

طنطا - مساء الاثنين

د / علي محمد فاخر

الثالث عشر من شوال سنة ١٤٢٩هـ

د / أحمد السوداني

الثالث عشر من أكتوبر سنة ٢٠٠٨م

د / عبد العزيز فاخر

أولاً :

الدراسة

الفصل الأول

التعريف بابن مالك صاحب الألفية^(١)

وهو تعريف منقول من كتاب نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب تأليف الشيخ أحمد بن محمد المقرئ التلمساني ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ج ٢ - ص ٢٢٢ إلى ص ٢٣٤ ، والنقل بالنص إلا ما تركناه اختصاراً مما لا يفيد القارئ كثيراً.

وقد تعرض المؤلف لنسب ابن مالك ومولده ومكان الولادة ومكانته العلمية في علوم اللغة عامة والنحو والصرف خاصة وكثرة شواهد في هذين العلمين ، ثم مؤلفاته وبعض شعره ، ثم ثناء الشعراء عليه مدحاً وهو حي وثناء بعد موته ، ثم ذكر ما قاله أبو حيان في حقه من اللوم والتقريع والهجوم عليه ، ثم دفاع العلماء عنه وإنصافهم له ، ثم ما قاله الناس في حق الألفية ، ثم دفاع ابن الوردي عن هذا المؤلف المختصر المفيد ، ثم ختام ذلك ترجمة قصيرة لابنه بدر الدين.

يقول المقرئ :

"ومن الراحلين من الأندلس إلى المشرق أبو عبد الله بن مالك . صاحب التسهيل والألفية ، وهو : جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الإمام العلامة الأوحـد الطائي الجياني المالكي حين كان بالمغرب ، الشافعي حين انتقل إلى المشرق ، النحوي نزيل دمشق " .

ولد سنة ستمائة أو في التي بعدها ، وسمع بدمشق من مكرم وأبي صادق الحسن بن صباح وأبي الحسن السخاوي وغيرهم ، وأخذ العربية عن غير واحد ،

(١) انظر ترجمة ابن مالك في الكتب الآتية :

نفح الطيب للمقرئ : ج ٢ ، ص ٢٢٢ ، الوافي بالوفيات للصفدي : ج ٣ ، ص ٣٥٩ ، بغية الوعاة للسيوطي : ١ / ١٣٠ ، شذرات الذهب لابن العماد : ٥ / ٣٣٩ .

فممن أخذ عنه بَحْيَانُ أَبُو المظفر ، وقيل : أَبُو الحسن ثابت بن خيار ، عُرفَ بِابن الطيلسان ، وأبي رزين بن ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي من أهل كَلْبَةَ ، وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نُوَّار ، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله ابن مالك المرشاني ، وجالس ابن يعيش وتلميذه ابن عمرو بن غيره بخلب ، وتصدَّرَ بها لإقراء العربية ، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب ، حتى بلغ فيه الغاية ، وأربى على المتقدمين ، وكان إماماً في القراءات ، وعالمًا بها ، وصنف فيها قصيدة دالية مرموزة في قدر الشاطبية ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها.

قال الصفدي : أخبرني أبو الثناء محمود قال : ذكر ابن مالك يوماً ما انفرد به صاحب الحكم عن الأزهرى في اللغة ، قال الصفدي : وهذا أمر مُعْجَز ، لأنه يحتاج إلى معرفة جميع ما في الكتابين ، وأخبرني عنه أنه كان إذا صَلَّى في العادلية - لأنه كان إمام مدرسة - يُشَيِّعه قاضي القضاة شمس الدين بن خلكان إلى بيته تعظيماً له.

وقد روى عنه الألفية شهاب الدين محمود المذكور ، ورواها الصفدي خليل عن شهاب الدين محمود قراءة ، ورواها إجازةً عن ناصر الدين شافع بن عبد الظاهر وعن شهاب الدين بن غانم بالإجازة عنهما عنه.

وأما النحو والتصريف^(١) فكان فيهما ابن مالك بجرأ لا يُشَقُّ لُحْه ، وأما اطلاعه على أشعار العرب التي يُسْتَشْهَدُ بها على النحو واللغة فكان أمراً عجيماً ، وكان الأئمة الأعلام يتحIRON في أمره ، وأما الاطلاع على الحديث فكان فيه آية ، لأنه أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عَدَلٌ إلى الحديث ، وإن لم يكن فيه شيء عدل إلى أشعار العرب ، هذا مع ما هو عليه من الدين والعبادة وصدق اللهجة ، وكثرة التوافل ، وحُسن السَمْتِ ، وكمال العقل ، وأقام بدمشق مدة يصنف ويشغل بالجامع وبالتربة العادلية ، وتخرج به جماعة ، وكان نظم الشعر عليه سهلاً

(١) النقل عن الصفدي أيضاً.

رَجَزُهُ وَطَوِيلُهُ وَبَسِيطُهُ ، وصنف كتاب " تسهيل الفوائد " ، قال الصفدي^(١) :
ومدحه سعد الدين محمد بن عربي بأبيات مليحة إلى الغاية وهي :

رَبُّ الْعَالَا وَلَتُنْشَرِ الْعِلْمُ أَهْلُهُ	إِنَّ الْإِمَامَ جَمَالَ الدِّينِ جَمَلُهُ
يَزُلْ مَفِيداً لِّذِي لِسَبٍّ تَأْمَلُهُ	أَمْلَى كِتَاباً لَهُ يُسَمَّى "الفوائد" لَمْ
إِنْ الْفَوَائِدُ جَمْعٌ لَا نَظِيرَ لَهُ	وَكُلَّ مَسْأَلَةٍ فِي النَّحْوِ يَجْمَعُهَا

ومن تصانيف ابن مالك " الموصل في نظم المفصل " وقد حل هذا النظم فسماه
" سبك المنظوم وفك المختوم " ومن قال " إن اسمه فك المنظوم وسبك المختوم " فقد
خالف النقل والعقل ، ومن كتب ابن مالك كتاب " الكافية الشافية " ثلاثة آلاف بيت
، وشرَّحَهَا ، و " الخلاصة " وهي مختصر الشافية ، و " إكمال الإعلام ، بمثل الكلام " ،
وهو مجلد كبير الفوائد يدل على اطلاع عظيم ، و " لامية الأفعال " وشرحها ، و " فَعَلَ
وأفعل " ، و " المقدمة الأسدية " وضعها باسم ولده الأسد ، و " عُذَّةُ الالفاظ وعمدة
الجافظ " ، و " النظم الأوجز فيما يهزم " ، و " الاعتضاد في الطاء والضاد " مجلد ، و
" إعراب مشكل البخاري " ، و " تحفة المودود في المقصور والممدود " ، وغير ذلك
كشرح التسهيل ، وروى عنه ولده بدر الدين محمد ، وشمس الدين بن جعوان ، وشمس
الدين بن أبي الفتح ، وابن العطار ، وقاضي القضاة بدر الدين بن جماعة ، وشهاب
الدين محمود ، وشهاب الدين بن غانم ، وناصر الدين بن شافع ، وخلق كثير سواهم .

وكان يقول عن الشيخ ابن الحاجب : إنه أخذ نحوه من صاحب المفصل ،
وصاحب المفصل نحوه صُغِيرَات ، وناهيك بمن يقول هذا في حق الزمخشري .

وكان الشيخ ركن الدين بن القَوْبُع يقول : إن ابن مالك ما خَلَّى للنحو حرمة .

وتوفي ابن مالك بدمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة .

(١) الوافي : ٣٦٠ .

وقال بعضهم : من أحسن شعر ابن مالك قوله :

بَنْظَرَةٍ حَسَنٍ أَوْ بَسْمَعٍ كَلَامٍ	إِذَا رَمِدَتْ عَيْنِي تَذَاوَيْتُ مِنْكُمْ
وَصَلَّيْتُ فَرَضِي وَالِدِيَّارُ أَمَامِي	فَإِنْ لَمْ أَجِدْ مَاءً تَيَمَّمْتُ بِاسْمِكُمْ
وَقَابَلْتُ أَعْلَامَ السَّوَى بِسَلَامٍ	وَأَخْلَصْتُ تَكْبِيرِي عَنِ الْغَيْرِ مُعْرَضاً
فَهَلْ تَدْعُ الشَّمْسُ امْتِدَادَ ظِلَامٍ	وَلَمْ أَرِ إِلَّا نَوْرَ ذَاتِكَ لَانْحَاً

وقدم - رحمه الله تعالى - القاهرة ، ثم رحل إلى دمشق ، وبها مات كما علم.

وقال الشرف الحصني يرثيه (١):

بَعْدَ مَوْتِ ابْنِ مَالِكِ الْمَفْضَالِ	يَا شَتَاتِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ
مِنْهُ فِي الْإِنْفِصَالِ وَالْإِتِّصَالِ	وَالْمَخْرَافِ الْحُرُوفِ مِنْ بَعْدِ ضَبْطِ
لَهُ مِنْ غَيْرِ شُبْهَةٍ وَمَحَالِ	مَصْدَرًا كَانَ لِلْعُلُومِ بِإِذْنِ الْ-
كَيْدِ مُسْتَبْدَلٍ مِنَ الْأَبْدَالِ	عَدَمِ النِّعَتِ وَالنَّعْطِ وَالنَّوْ
حَرَكَاتٍ كَانَتْ بِغَيْرِ اعْتِلَالِ	أَلَمَ اعْتِرَاهُ أَسْكَنَ مِنْهُ
أَوْرَثَتْ طَوْلَ مِدَّةِ الْإِنْفِصَالِ	يَا لَهَا سَكَنَةٌ لَهْمَزِ قَضَاءِ
نَصَبٍ تَمِيزٍ ، كَيْفَ سَرُّ الْجِبَالِ	رَفَعُوهُ فِي نَعْثِهِ فَاَنْتَصَبْنَا
فَأَمِيلْتَ أَسْرَارُهُ لِلدَّلَالِ	فَخَمَمُوهُ عِنْدَ الصَّلَاةِ بَدَلِ
وَهُوَ عَذْلٌ مَعْرِفٍ بِالْجَمَالِ	صَرَفُوهُ يَا عَظْمَ مَا فَعَلُوهُ
سَالِمًا مِنْ تَغْيِيرِ الْإِنْتِقَالِ	أَذْغَمُوهُ فِي التُّرْبِ مِنْ غَيْرِ مِثْلِ
مِنْ وَقُوفٍ ضَرُورَةٍ الْإِمْتِثَالِ	وَقَفُّوا عِنْدَ قَبْرِهِ سَاعَةَ الدَّفْنِ
مُسْكِنًا لِلزَّيْلِ مِنْ ذِي الْجَلَالِ	وَمَدَدْنَا الْأَكْفَ نَطْلَبُ قَصْرًا
حَظَّهُ جَاءَ أَوَّلُ الْأَنْفَالِ	آخِرُ الْآيِ مِنْ سَبَا الْحِظِّ مِنْهُ
رَابِ يَا مُفْهِمًا لِكُلِّ مَقَالِ	يَا بَيَانَ الْإِعْرَابِ يَا جَامِعَ الْإِغْ-

(١) وردت في الفوات والوالي وبغية الوعاة.

سر وفي نقل مُستندات العوالي
علموا ما بثت عند الزوالِ

يا فريد الزمان في النظم والنث
كم علومٌ بَنَتْهَا في أناس
انتهت ملخصة.

قال الصفدي : وما رأيت مَرْتَبَةً في نخوي أحسن منها على طولها ، انتهى .

ودفن ابن مالك بسفح قاسيون ، بترية القاضي عز الدين بن الصائغ ، وقال
العجيسي : بترية ابن جعوان ، ورثاه الشيخ بهاء الدين بن النحاس بقوله :

قل لابن مالك إن جَرَتْ بك أدمعي	حُمْراً يُحاكيها التَّجِيعُ القاني
فلقد جرحت القلب حين نُعِيت لي	وتدفقت بدمائه أجفاني
لكن يهون ما أُجِنُّ من الأسى	علمي بِنُقْلَتِهِ إلى رضوان
فسقى ضرباً ضمه صوبُ الحيا	يَهْمِي به بالرُّوحِ والرَّيْحَانِ

وابن النحاس المذكور أحد تلامذة ابن مالك ، وله نظم كثير مشهور بين
الناس ، وهو : بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن نصر ، الحلبي
الأصل ، المعروف بابن النحاس ، وهو شيخ أبي حيان ، ولم يأخذ أبو حيان عن ابن
مالك وإن عاصره بنحو ثلاثين سنة .

وقال بعض من عرّف بابن مالك : إنه تصدر بحلب مدة ، وأمّ بالسلطانية ، ثم
تحول إلى دمشق ، وتكاثر عليه الطلبة ، وحاز قَصَبَ السبق ، وصار يُضرب به المثل
في دقائق النحو ، وغوامض الصرف ، وغريب اللغات ، وأشعار العرب ، مع الحفظ
والذكاء والورع والديانة وحسن السُّنْتِ والصيانة والتحري لما ينقله والتحرير فيه ،
وكان ذا عقل راجح ، حسن الأخلاق مهذباً ، ذا رَزَاةٍ وحياءٍ ووقار ، وانتصاب
للإفادة ، وصبر على المطالعة الكثيرة ، تخرج به أئمة ذلك الزمان كابن المنجي وغيره ،
وسارت بتصانيفه الرُّكبان ، وخضع لها العلماء الأعيان ، وكان حريصاً على العلم ،
حتى إنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد .

وحكى بعضهم أن ولادته سنة ثمان وتسعين وخمسمائة.

وقيل ، كما تقدم : إن مولده سنة ستمائة أو بعدها بـجَيَّان الحرير مدينة من مدن الأندلس جبر الله كسرهما - وهي مفتوحة الجيم وياؤها مشددة تحتانية - وتصدّر ابن مالك بحمّاة مدة ، وانتقد بعضهم على ابن خلكان إسقاطه من تاريخه مع كونه كان يعظمه إلى الغاية ، وقَدِّم ، رحمه الله تعالى ، لصاحب دمشق قصة يقول فيها عن نفسه : إنه أعلم الناس بالعربية والحديث ، ويكفيه شرفاً أن من تلامذته الشيخ النووي^(١) ، والعَلَمُ الفارقي ، والشمس البعلبي ، والزين المِرْزِي ، وغيرهم ممن لا يحصى .

وكان ، رحمه الله تعالى ، كثير المطالعة ، سريع المراجعة ، لا يكتب شيئاً من محفوظه حتى يراجعه في محله ، وهذه حالة المشايخ الثقات ، والعلماء الأتبات ، ولا يُرى إلا وهو يصلي أو يتلو أو يصف أو يقرأ ، وكذا كان الشيخ أبو حيان ، ولكن كان جدّه في التصنيف والإقراء .

وحكى أنه توجه يوماً مع أصحابه للفرجة بدمشق ، فلما بلغوا الموضع الذي أرادوه غَفَلُوا عنه بسويعه ، فطلبوه فلم يجدوه ، ثم فحصوا عنه فوجدوه منكباً على أوراق .

وأغرب من هذا في اعتناؤه بالعلم ما مر أنه حفظ يوم موته عدة أبيات حدّثها بعضهم بثمانية ، لقنه ابنه إياها ، وهذا مما يصدق ما قيل : بقدر ما تتعنى ، تنال ما تتمنى ، فجزاه الله خيراً عن هذه المهمة العلية .

وذكر أبو حيان في الجوازم من تذييله وتكميله ، أنه لم يصحب مَنْ له البراعة في علم اللسان ، ولذا تُضَعَّفُ استنباطاته وتعقباته على أهل هذا الشأن ، وينفر من المنازعة ، والمباحثة والمراجعة ، قال : وهذا شأن من يقرأ بنفسه ، يأخذ العلم من

(١) ق ج ودوزي : النوري .

الصحف بفهمه ، ولقد طال فحْصِي وتَقْري عَمَّن قرأ عليه ، واستند في العلم إليه ، فلم أجد مَنْ يذكر لي شيئاً من ذلك ، ولقد جرى يوماً مع صاحبنا تلميذه علم الدين سليمان بن أبي حرب الفارقي الخنفي فقال : ذكر لنا أنه قرأ على ثابت بن خيار مسن أهل بلدِه ، حَيَّان ، وأنه جلس في حلقة الأستاذ أبي علي الشلوبين نحواً من ثلاثة عشر يوماً ، وثابت بن خيار ليس من أهل الجلالة والشهرة في هذا الشأن ، وإنما جلالته وشهرته في إلقاء القرآن هذا حاصل ما ذكره أبو حيان.

قال بعض المحققين ، وهو العلامة يحيى العَجَيسِي : وليس ذلك منه بإنصاف ولا يحمل على مثله إلا هوى النفس وسرعة الانحراف ، ففيه المسند عنه والمتبع ، شهادة نفي فلا تنفع ولا تُسمع ، ويكفي ما سطر في حقه قوله في أثنائه : نظم في هذا العلم كثيراً ونثر ، وجمع باعتكاف على الاشتغال به ومراجعة الكتب ومطالعة الدواوين العربية وطول السن من هذا العلم غرائب ، وحوث مصنفاته منها نواذر وعجائب ، وإن منها كثيراً استخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة إذ هي مرتبة الأكابر النقاد ، وأرباب النظر والاجتهاد ، وقوله في موضع آخر من تذييله " لا يكون تحت السماء أنقى ثَمَن عَرَفَ ما في تسهيله " وقرنه في " بحره " بمصنف سيبويه فما ينبغي له أن يغمسه ، ولا أن يخط عليه ، ولا أن يقع فيما وقع فيه ، فإنه مما يُجَرِّئ على أمثاله الغبي والنبهي ، والحليم والسفيه ، وما هذا جزاء السلف من الخلف ، والدُّرر من الصدف ، والجيد من الحشف ، أو ما ينظر إلى شيخه أبي عبد الله بن النحاس ، فإنه لا يذكره إلا بأحسن ذكر كما هو أدب خيار الناس ، ومن كلامه في نقله عنه : وهو الثقة فيما ينقل والفاضل حين يقول ، وإلى تلميذه أبي البقاء المصري حيث يقول فيه :

هُوَ الْأَوْحَدُ الْفَرْدُ الَّذِي تَمَّ عِلْمُهُ وَسَارَ مَسِيرَ الشَّمْسِ فِي الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ
وَمِنْ غَايَةِ الْإِحْسَانِ مَبْدَأُ فَضْلِهِ فَلَا غُرُورَ أَنْ يَسْمُو عَلَى الْعُجَمِ وَالْغُرَبِ

ومن غاية الإحسان ، في هذا الشأن ، التصانيف التي سارت بها الرُّكبان ، في جميع الأوطان ، واعترف بحسنها الحاضر والبادي ، والداني والقاصي ، والصديق والعدو ، فتلقأها بالقبول والإذعان ، فسامح الله تعالى أبا حَيَّان ، فإن كلامه يحقق قول

القائل : كما تدين تدان ، ورحم الله تعالى ابن مالك ، فلقد أحيا من العلم رسوماً
 دراسة ، وبَيَّنَ معالم طامسة ، وجمع من ذلك ما تفرق ، وحقق ما لم يكن تبين منه
 ولا تحقق ، ورحم شيخه ثابت بن الخيار ، فإنه كان من الثقات الأخيار ، وهو أبو
 المظفر ثابت بن محمد بن يوسف بن الخيار الكُلاعي - بضم الكاف على ما كان
 يضبط بيده فيما حكاه ابن الخطيب في الإحاطة - وأصله من لَبْلَةٍ ، ويُعد في أهل
 جَيَّان ، وتوفي بغرناطة سنة ٦٢٨ هـ.

وكان أبو حيان يغض من هذا الكتاب (ألفية ابن مالك) ويقول : ما فيه من
 الضوابط والقواعد حائد عن مَهَيِّع الصواب والسداد ، وكثيراً ما يشير إلى ذلك في
 شرحه المسمى " منهج السالك " ومن غَضَّه منه بالنظم في ملا من الناس من جعلتهم
 شيخه بماء الدين بن النحاس والأفسراني يجاريه مقتفياً له ومتأسياً في تسويد القرطاس :

ألفية ابن مالك	مطموسة المسالك
وكم بها مشغل	أوقع في المهالك

ولا تغتر أنت بهذا الغرور (الخداع) ، فإنه ما كل سحاب أبرق مطر ، ولا
 كل عود أورق ثمر ، وقيل معارضة للقوم ، وتنبهاً لهم مما هم فيه من النوم :

ألفية ابن مالك	مُشرقة ألمسالك
وكم بها مشغل	علا على الأرائك

وما أحسن قول ابن الوردي في هذا المعنى :

يا غائباً ألفتة ابن مالك	وغائباً عن حفظها وفهمها
أما تراها قد حوت فضائلاً	كثيرة فلا تجر في ظلمها
وازجر لمن جاذل من يحفظها	برابع وخامس من اسمها

يعني " صه " (يقصد اسمها وهو الخلاصة) فإنه عند الاستقلال بمعنى اسكت.
 انتهى ملخصاً.

يعني " صه " (يقصد اسمها وهو الخلاصة) فإنه عند الاستقلال بمعنى اسكت .
انتهى ملخصاً .

وقال أيضاً (وهو ما ذكره من اسم العلامة يحيى العجيسي) عند ذكره مصنفات ابن مالك : وهي كما قيل غزيرة المسائل ، ولكنها على الناظر بعيدة الوسائل ، وهي مع ذلك كثيرة الإفادة ، موسومة بالإجادة ، وليست لمن هو في هذا الفن في درجة ابتدائه ، بل للمتوسط يترقى بها درجة انتهائه . انتهى .

وقال بعض المغاربة في الألفية :

لقد مَزَقْتُ قَلْبِي سِهَامَ جُفُونِهَا	كما مَزَقَ اللَّحْمِيُّ مَذْهَبَ مَالِكٍ
وَصَالَ عَلَى الْأَوْصَالِ بِالْقَدْ قَدْهَا	فَأَضَحَّتْ بِأَبْيَاتٍ بِتَقْطِيعِ مَالِكٍ
وَقَلَّدَتْ إِذْ ذَاكَ الْهَوَى لِمَرَادِهَا	كَتَقْلِيدِ أَعْلَامِ النُّحَاةِ ابْنَ مَالِكٍ
وَمَلَكْتُهَا رِقْسِي لِرَقَّةٍ لَفْظُهَا	وَإِنْ كُنْتُ لَا أَرْضَاهُ مُلْكًا لِمَالِكٍ
وَنَادَيْتُهَا يَا مُتَيْتِي بَذْلُ مَهْجَتِي	وَمَا لِي قَلِيلٌ فِي بَدِيعِ جَمَالِكِ

ويعني بقوله " بتقطيع مالك " مالك بن المرحّل السّني ، رحمه الله تعالى .

[تعريف بابنه بدر الدين]

وقد عرف الحافظ الذهبي بابن مالك في تاريخ الإسلام ، وذكر فيه ترجمة لولده بدر الدين محمد ، وأنه كان حاد الذهن ، ذكياً ، إماماً في النحو وعلم المعاني والمنطق ، جيد المشاركة في الفقه والتدريس ، وأنه تصدّر بعد والده للتدريس ، ومات شاباً قبل الكهولة سنة ٦٨٦ ، ومن أجل تصانيفه شرّحه على ألفية والده ، وهو كتاب في غاية الإغلاق ، ويقال : إنه نظير الرضي في شرح الكافية ، وللناس عليه حواشي كثيرة . رحمهم الله تعالى أجمعين .

الفصل الثاني

التعريف بأبي حيان شارح الألفية^(١)

وهو تعريف منقول من كتاب نفح الطيب أيضاً للشيخ محمد بن أحمد المقرئ التلمساني جـ ٢ ص ٥٣٥ ، وهو نقل بالنص أيضاً إلا ما تركناه اختصاراً مما لا يفيد القارئ وقد قرأت عدة كتب في ترجمة هذين العلمين الكبيرين فلم أجد أحسن من ترجمة صاحب كتاب نفح الطيب ، وقد آثرت النقل من كتب التراث في هذا الأمر ليستفيد القارئ كثيراً.

كما نقلت قصيدة لأبي حيان في مدح النحو والنحاة من كتاب الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب ، وهي قصيدة طويلة بلغت مائة بيت لم أجد لها في هذا الكتاب.

وقد تعرض صاحب نفح الطيب في ترجمة أبي حيان لنسبه ومكانته ونقل ترجمة طويلة للصفدي تلميذ أبي حيان رفع فيها من شأن الرجل ، كما ذكر قصيدة له في رثاء أبي حيان ، كما ذكر الصفدي مراسلات ومساجلات كانت بينه وبين أبي حيان نثرية وشعرية ، كما ذكر بعض الشعر في مدح أبي حيان للمحبين له والمعجبين به ، وفي الترجمة أيضاً رسالة للصفدي بعث بها إلى أبي حيان يطلب منه إجازته وروايته لكتبه وعلمه ، ثم رد أبي حيان المتواضع على هذه الرسالة كما بين في الرد مؤلفاته الكثيرة ، وما ذكره شرحه لألفية ابن مالك ، وقد اعترف بأنه لم يكمل هذا الشرح وما وقفنا عليه حتى آخر باب التفضيل وأول التواضع.

(١) انظر ترجمة أبي حيان في الكتب الآتية :

- | | |
|------------------------------|---------------------------------------|
| ١- نفح الطيب : ٢ / ٥٣٥ . | ٢- الإحاطة في أخبار غرناطة : ٣ / ٤٣ . |
| ٣- شذرات الذهب : ٦ / ١٤٥ . | ٤- الوافي بالوفيات للصفدي : ٥ / ٢٨١ . |
| ٥- نكت الهميان : ٢٨٠ . | ٦- بغية الوعاة للسيوطي : ١ / ٢٨٠ . |
| ٧- الدرر الكامنة : ٤ / ٣٠٤ . | |

كما نقل صاحب نفع الطيب ترجمة أخرى لأبي حيان وهي لأبي عبد الله محمد بن سعيد الرعيبي الأندلسي تشتمل على فوائد كثيرة لم يذكرها الصفدي ، ومما ذكره الرعيبي أشعار انتقاها من شعر أبي حيان كلها في الحكم وتجاربه مع الناس ، ومما ذكره أيضاً وصية جميلة أوصى بها أهله وهي مفيدة لكل من يقرأها ، والترجمة طويلة لكننا اختصرنا منها الكثير .

يقول صاحب نفع الطيب جـ ٢ ص ٥٣٥ إلى ص ٥٨٤ :

٢١٦- " ومن الراحلين من الأندلس إلى المشرق إمام النحاة أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، الثَّقَرِي ، الأَنْزَرِي ، الغرناطِي . قال ابن مرزوق الخطيب في حقّه : هو شيخ النحاة بالديار المصرية ، وشيخ المحدثين بالمدرسة المنصورية ، انتهت إليه رئاسة التبريز في علم العربية واللغة والحديث ، سمعت عليه وقرأت ، وأنشدني الكثير ، وشكوت إليه يوماً ما يلقيه الغريب من أذاة العُداة ، فأنشدني لنفسه :

عَذَاتِي لَهُمْ فَضَّلْ عَلَيَّ وَمِنَّةً فَلَا أَذْهَبَ الرَّحْمَنُ عَنِّي الْأَعَادِيَا
هُمْ يَحْتَوُوا عَنْ زُلْزَلِي فَاجْتَنِبْتُهَا وَهُمْ نَافِسُونِي فَاكْتَسَبْتُ الْمَعَالِيَا

وأنشدني أيضاً من مُدَاعِبَاتِهِ ، وله في ذلك النظم الكثير مع طهارته وفضله :

عُلِقَتْهُ سَبَّحِيَّ اللَّوْنِ قَادَحَهُ مَا ابْيَضَ مِنْهُ سَوَى ثَغْرِ حَكِي السُّدْرَا
قَدْ صَاغَهُ مِنْ سَوَادِ الْعَيْنِ خَالِقَهُ فَكُلُّ عَيْنٍ إِلَيْهِ تُدْمِنُ النَّظْرَا

وأنشدني في جاهل لبس صوفاً وزها فيه :

أَيَا كَاسِيَاً مِنْ جَيِّدِ الصَّوْفِ نَفْسَهُ وَيَا عَارِيَاً مِنْ كُلِّ فَضْلٍ وَمِنْ كَيْسٍ
أَتَزْهَى بِصَوْفٍ وَهُوَ بِالْأَمْسِ مَصْبُوحٌ عَلَى نَعِيجَةٍ وَالْيَوْمِ أَمْسَى عَلَى تَيْسٍ

انتهى ما اختصرته من كلام الخطيب ابن مرزوق .

وأنشد الرحالة ابن جابر الوادي أشي لأبي حيان قوله :

وَقَصَّرَ آمَالِي مَالِي إِلَى السَّرْدَى وَأَنِّي وَإِنْ طَالَ الْمَدَى سَوْفَ أَهْلِكُ
فَصُنْتُ بِمَاءِ الْوَجْهِ نَفْسًا أَبْيَّةً وَجَادَتْ بِمِثْنِي بِالَّذِي كُنْتُ أَمْلِكُ

ووقفت على " أعيان العصر وأعوان النصر " للصفدي ، فوجدت فيه ترجمة أبي حيان واسعة فأريت أن أذكرها بطولها لما فيها من الفوائد ، وهي :

الشيخ ، الإمام ، العالم ، العلامة ، الفريد ، الكامل ، حجة العرب ، مالك أئمة الأدب ، أنير الدين ، أبو حيان الأندلسي الجبائي - بالجيم ، والياء آخر الحروف مشددة ، وبعد الألف نون - وكان أمير المؤمنين في النحو ، والشمس السافرة في شتاء في يوم الصُّحُو ، والمتصرف في هذا العلم فإليه الإثبات والحو ، لو عاصر أئمة البصرة لبصرهم ، أو أهل الكوفة لكف عنهم اتباعهم السواد وحذرهم ، نزل منه كتاب سبويه في وطنه بعد أن كان طريداً ، وأصبح به التسهيل بعد تعقيده مفيداً ، وجعل سُرْحَه شرحه وجَنَّة رَاقَتِ النواظر توريداً ، ملأ الزمان تصانيف ، وأمال عُنُق الأيَّام بالتواليف ، تخرَّج به أئمة في هذا الفن ، وروَّع لهم في عصره منه سُلالة الذَّن ، فلو رآه يونس بن حبيب لكان بغيضاً مُحِبِب ، أو عيسى بن عمر لأصبح من تقصيره وهو محذَّر ، أو الخليل لكان بعينه قَذَاه ، أو سيبويه لما تردى من مسأله الزنبرورية بزاده ، أو الكسائي لأعراه حلَّة جاحه عند الرشيد وأنساه ، أو الفراء لفرَّ منه ولم يفتسم ولدا المأمون تقدم مَداسِه ، أو اليزيدي لما ظهر نقصه من مكانه ، أو أبو الأحفش لأخفى جملة من محاسنه ، أو أبو عبيدة لما تركه لشعب الشعوبية ، أو أبو عمرو لشغله بتحقيق اسمه دون التعلُّق بعربية ، أو السكري لما راق كلامه في المعاني ولا حلا ، أو المازني لما زانه قوله " إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا " ، أو قطرب لما دبَّ في العربية ولا دَرَج ، أو ثعلب لاستكن بمكره في وكره ولما خرج ، أو المرد لأصبحت قواه مقتررة ، أو الزجاج لأمت قواريره مكسرة ، أو ابن الوزان لعدم نقده ، أو الثماني

لما تجاوز حدّه ، أو ابن باب لعلم أن قياسه ما اطرّد ، أو ابن ذُرَيْد لما بلع ريقه ولا
ازْدَرَد ، أو ابن قتيبة لأضاع رَحْلَه ، أو ابن السراج لمشاه إذا رأى وحلّه ، أو ابن
الخشاب لأضرم فيه ناراً ، ولم يجد معه نوراً ، أو ابن الحياز لما سحر له تنوراً ، أو ابن
القوّاس لما أغرق في نَزْعِه ، أو ابن يعيش لأوقعه في نزعِه ، أو ابن خروف لما وجد له
مرعى ، أو ابن إياز لما وجد لأوزاره وقعاً ، أو ابن الطراوة لم يكن نحوه طرياً ، أو ابن
الدباج لكان من حُلَّتِه الرائقة عريّاً ، وعلى الجملة فكان إمام النحاة في عصره شرقاً
وغرباً ، وفريد هذا الفن الفذُّ بعداً وقرباً ، وفيه قلت :

سلطان علم النحوِ أستاذنا الـ	شيخ أثير الدين خبِرُ الأنسامِ
فلا تقلْ زيْدٌ وعمرو ، فما	في النحو مَعُهُ لسواهُ كلام

خدم هذا العلم مدّة تقارب الثمانين ، وسلك من غرائبه وغوامضه طرقاً
متشعبة الأمانين ، ولم يزل على حاله إلى أن دخل في خير كان ، وتبدلت حركاته
بالإسكان ، وتوفّى رحمه الله تعالى بمزله خارج باب البحر بالقاهرة في يوم السبت
بعد العصر الثامن والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمئة ودفن من الغد
بمقبرة الصوفية خارج باب النصر ، وصلى عليه في الجامع الأموي بدمشق صلاة
الغائب في شهر ربيع الآخر ، ومولده بمدينة مَطَخْشَارَشْ في أخريات شوال سنة أربع
وحسين وستمئة.

وقلت أنا أُرثيه رحمه الله تعالى :

مات أثيرُ الدين شيخُ السورى	فاستعر البارِقُ واستعبرا
ورقٌ من حزنٍ نسيمُ الصَّبَا	واعتلَّ في الأسحارِ لَمَّا سرى
وصادحاتُ الأيكَ في نوحها	رثته في السجع على حرف را
يا عينُ جودي بالدموع التي	يَروى بها ما ضَمُّهُ من ثرى
واجري دماً فالخطبُ في شأنه	قد اقتضى أكثرَ ممَّا جرى

مات إمامٌ كان في فئه
 أمسى منادى للبللى مفرداً
 يا أسفاً كان هُدىً ظاهراً
 وكان جَمْعُ الفضلِ في عصره
 وعُرفَ الفضلُ به برهه
 وكان ممنوعاً من الصرفِ لا
 لا أفعلُ التفضيلِ ما بينه
 لا بَدَلٌ عن نعتِه بالثقي
 لَمْ يُدْعَمْ في اللحدِ إلا وقد
 بكى لَهُ زيْدٌ وعمروُ فمن
 ما أعقَدَ التسهيلَ من بعده
 وجَسَرَ الناسَ على خَوْضِهِ
 من بعده قد حالَ عِيْزُهُ
 شاركَ مَنْ قد سادَ في فئه
 دأبُ بني الآدابِ أن يفسلوا
 والنحوُ قد سارَ الردى نحوه
 واللغةُ الفصحى غَدَتْ بعده
 تفسيره البحرُ المحيطُ الذي
 فوائِدُ من فضله جَمَّةٌ
 وكان ثَبْناً ثَقُلَهُ حُجَّةٌ
 ورحلته في سُنَّةِ الْمُصْطَفَى
 له الأسانيدُ التي قد عَلَتْ
 ساوى بها الأحفادُ أجدادهم

يُرى إماماً والورى من ورا
 فضمه القبرُ على ما ترى
 فعادَ في تربته مُضمراً
 صحَّ فلماً أن قضى كُسراً
 والآن لَمَّا أن مَضَى لُكْراً
 يطرقُ من وِفاءِ خطبٍ عَراً
 وَبَيْنَ أعرفه في الورى
 ففعلهُ كانَ لَهُ مصدرُا
 فكُ من الصبرِ وثيقُ العُرى
 أمثلة النحوِ ومِثْنُ قرا
 فكم لَهُ من عسرةٍ يَسْراً
 إذ كان في النحوِ قد استبحرا
 وحظُّهُ قد رَجَعَ القهقري
 وكم لَهُ فَنٌّ به استأثرا
 بدمعهم فيه بقايا الكرى
 والصرفُ للتصريفِ قد غَيِّرا
 يلغى الذي في ضبطها قررا
 يهدي إلى وُزَّاده الجوهرا
 عليه فيها نَعْدُ الْخُنْصَرا
 مثلَ ضياءِ الصبحِ إن أسفرا
 أصدقُ من يسمعُ إن أخيرا
 فاستغلتَ عنها سوامي الذُرى
 فاعجبْ لماضي فاتهُ مَنْ طَرا

وشاعراً في نظمه مقلعاً
 لها معانٍ كلَّما خطَّها
 أفديه من ماضي لأمر الردى
 ما باتَ في أبيض أكفانه
 تُصافحُ الحورُ له راحةً
 إن مات فالذكرُ له خالدةً
 جاد تُرى وافاه غيثٌ إذا
 وخَصَّةٌ من ربِّه رحمةً
 كم حَزَّ اللفظُ وكم حَبَّرَا
 تسترُ ما يرقمُ في تُسترا
 مستقبلاً من ربِّه بالقوى
 إلا راضحى سُدُسا أحضرا
 كم نعتُ في كلِّ ما سطرَا
 يحيا به من قبل أن يُشترَا
 مَسَاءُ بالسقي لهُ بَكْرَا
 توردهُ في حشره الكوثرَا

وكان قد قرأ القراءات على الخطيب أبي محمد عبد الحق بن علي بن عبد الله
 نحواً من عشرين ختمة إفاذاً وجمعاً ، وسمع الكثير على الجهم الغفير بجزيرة الأندلس
 وبلاد إفريقية والإسكندرية وديار مصر والحجاز ، وحصل الإجازات من الشام
 والعراق وغير ذلك ، واجتهد في طلب التحصيل والتقييد والكتابة ، ولم أر في
 أشياعي أكثر اشتغالاً منه ، لأنني لم أره قط إلا يسمع أو يسعن أو يكتب ، ولم أره
 على غير ذلك ، وله إقبال على الطلبة الأذكاء ، وعنده تعظيم له ، ونظم ونثر ، وله
 الموشحات البديعة ، وهو ثبت فيما ينقله ، محرر لما يقوله ، عارف بالنغم ، ضابط
 الأنفاضة ، وأما النحو والتصريف فهو إمام الناس كنهم فيهما ، لم يذكر معه في
 أقطار الأرض غيره في حياته ، وله اليد الطولى في التفسير والحديث والشروط
 والفروع وتراجم الناس وطبقاتهم وحوادثهم ، خصوصاً المغاربة ، وتقييد أسمائهم على
 ما يتلفظون به من إمالة وترقيق وتفخيم ، وسأله شيخنا الذهبي أسئلة فيما يتعلق
 بذلك ، وأجاب عنها .

وله التصانيف التي سارت وطارت ، وانتشرت وما انتشرت ، وقرئت ودرت
 ونسخت ونسخت ، أجملت كتب الأقدمين ، وأهلت المقيمين بمصر والقادمين ،
 وقرأ الناس عليه ، وصاروا أئمة وأشياخاً في حياته ، وهو الذي حسر الناس على

مصنّفات ابن مالك رحمه الله تعالى ، ورغّبهم فيها وفي قراءتها ، وشرح لهم غامضها ، وحاض بهم لجهجها ، وفتح لهم مقفلها ، وكان يقول عن مقدمة ابن الحاجب : هذه نحو الفقهاء ، وكان التزم أن لا يُقرئ أحداً إلا إن كان في كتاب سيبويه أو في التسهيل لابن مالك أو في تصانيفه ، ولما قدم من بلاده لازم الشيخ بهاء الدين رحمه الله تعالى كثيراً ، وأخذ عنه كتب الأدب ، وكان شيخاً حسن العمة ، مليح الوجه ، ظاهر اللون ، مُشرباً حمرة ، منور الشيبة ، كبير اللحية ، مسترسل الشعر فيها لم تكن كثة ، عبارته فصيحة بلغة الأندلس يعقد حرف القاف قريباً من الكاف ، على أنّه لا ينطق بها في القرآن إلا فصيحة ، وسمعه يقول : ما في هذه البلاد من يعقد حرف القاف .

وكانت له خصوصية بالأمر سيف الدين أرغون كافل الممالك ، ينيط معه ، ويبيت عنده في قلعة الجبل ، ولما توفيت ابنته نُضار طلع إلى السلطان الملك الناصر محمد ، وسأله أن يدفنها في بيته داخل القاهرة في البرقية ، فأذن له في ذلك ، وكان أولاً يرى رأي الظاهرية ، ثمّ إنّه تمذهب للشافعي رضي الله تعالى عنه ؛ بحث على الشيخ علم الدين العراقي " المحرّر " للرافعي ، و " مختصر المنهاج " للنووي ، وحفظ " المنهاج " إلّا يسيراً ، وقرأ أصول الفقه على أستاذه أبي جعفر بن الزبير ، بحث عليه من " الإشارة " للباجي ، ومن " المستصفى " للغزالي ، ولكنه برع في النحو ، وانتهت إليه الرئاسة والمشيخة فيه ، وكان خالياً من الفلسفة والاعتزال والتحسيم .

وكان فيه - رحمه الله تعالى - خشوع ، يبكي إذا سمع القرآن ، ويجري دمه عند سماع الأشعار الغزلية ، وقال كمال الدين المذكور : قال لي : إذا قرأت أشعار العشق أميل إليها ، وكذلك أشعار الشجاعة تستعطيني ، وغيرها ، إلا أشعار الكرم ما تؤثر فيّ ، انتهى .

قلت : كان يفتخر بالبخل ، كما يفتخر بالكرم ، وكان يقول لي : أوصيك
احفظ دراهمك ويقال عنك بخيل ، ولا تحتج إلى السفل.

وأنشدني من لفظه لنفسه :

رجاؤك فلسا قد غدا في حَيَّالي قنيصاً رجاءً للنتائج من العُقْمِ
أَتَعَبُ فِي تحصيله وأُضِيعه إذن كنتُ معاضاً من البرء بالسُقْمِ

قلت : والذي أراه فيه أنه طال عمره ، وتغرب ، وورد البلاد ولا شيء معه ،
وتعب حتى حصل المناصب تبعاً كثيراً ، وكان قد جرب الناس ، وحلب أشطرَ الدهر
ومرت به حوادث ، فاستعمل الحزم ، وكان يعيب على مشتري الكتب يقول : الله
يرزقك عَقْلاً تعيش به ، أنا أيّ كتاب أردته استعرتَه من خزائن الأوقاف ، وإذا أردت
من أحد أن يعيرني دراهم ما أجد ذلك ، وأنشدني له بإجازة :

إنْ الدراهم والنساء كلاهما لا تَأْمَنُ عليهما إنسانا
يرعن ذا اللب المتين عن الثَّقَى فتري إساءةً فعلِهِ إحسانا

وأنشدني له من أبيات :

أني بشفيح ليس يعكس رَدُّهُ دراهمُ بيضٍ للجروح مَراهمُ
تُصَيِّرُ صعبَ الأمرِ أهونَ ما يُرى وتقضي لباناتِ الفتى وهو نائمُ

ومن حزمه قوله :

عُدَّاتي لهم فض - البيتين

وقد مدحه كثير من الشعراء ، والكبراء الفضلاء ، فمنهم القاضي محيي
الدين بن عبد الظاهر بقوله :

قد قلتُ لَمَّا أنْ سمعتُ مباحثاً في الذاتِ قرَّرها أجلُ مفيدِ
هذا أبو حَيَّان قلتُ صدقتمُ وبررتُمُ هذا هو التوحيدِ

وكان قد جاء يوماً إلى بيت الشيخ صدر الدين بن الوكيل فلم يجده ، فكتب
بالخص على مصراع الباب ، فلما رأى ابن الوكيل ذلك قال :

قالوا أبو حيَّانَ غيرُ مُدافعٍ ملكُ النحاةِ فقلتُ بالإجماعِ
اسمُ الملوكِ على النقودِ وإني شاهدتُ كنيته على المصراعِ

ومدحه شرف الدين بن الوحيد بقصيدة مطولة أولها :

إِلَيْكَ أبا حَيَّانَ أَعْمَلْتُ أَتَنَقِّي وملتُ إلى حيثُ الركائبُ تلتقي
دعاني إليك الفضلُ فأنقذتُ طائعاً ولَّيتُ أحدها بلفظي المصدقِ

ومدحه نجم الدين إسحق بن ألمي التركي ، وسأله تكملة شرح التسهيل
بقصيدة ، وأرسلها إليه من دمشق ، وأولها :

تبدى فقلنا وجهه فلقُ الصُّبحِ وكملته باليمن فيه وبالنَّجَحِ
وسهلتُ تسهيلَ الفوائدِ مُحسِناً فكُنْ شارحاً صَدْرِي بتكملة الشرحِ

ومدحه بحجر الدين عمر بن الملطي بقصيدة أولها :

يا شيخَ أهلِ الأدبِ الباهرِ من ناظمٍ يُلقى ومن ناثرِ

ومدحه نجم الدين يحيى الإسكندري بقصيدة أولها :

ضَيِّفْ أَلَمْ بنا من أبرعِ النَّاسِ لا ناقضُ عَهْدِ آيَامِي ولا ناسي
عارٍ من الكبرِ والأدناسِ ذو شرفٍ لكنَّه من سَرابيلِ الغُلا كاسي

ومدحه بهاء الدين محمد بن شهاب الدين الخيمي بقصيدة أولها :

فَضَضْتُ عن العذبِ الثميرِ ختامَها وقَتَحْتُ عن زَهْرِ الرياضِ كِمامَها

ومبدحه جماعة آخرون يطول ذكرهم ، وكتب أنا إليه من الرحبة سنة ٧٢٩:

لو كنتُ أملكُ من دهري جناحين	لطرتُ لكتّه فيكم حتى حَسِنِي
يا سادةً نلتُ في مصرٍ بهم شرفاً	أرقى به شرفاً ينأى عن العَيْنِ
وليسَ غيرُ أثيرِ السدين أثلهُ	فشاد ما شاد لي حقاً بلا مَينِ
حبرٌ ولو قُلْتُ إنَّ الباء رثبها	من قبلُ صدقك الأَقوامُ في ذين ^(١)
أحيا علوماً أمانتِ الدهرُ أكثرها	مذ جُلَدْتُ خُلِدْتُ ما بين دفينِ
يا واحدَ العصرِ ما قولي بُمُتَّهمِ	ولا أحاشي امرأةً بينَ الفريقينِ
هذي العلومُ بَدَتْ من سبويه كما	قالوا وفيك أنتهتُ يا ثنيَ اثنينِ
فَدَمَ لها وبودي لو أكونُ فِدَى	لما ينالُك في الأيامِ من شينِ
يا سبويه الورى في الدهرِ لا عَجَبُ	إذا الخليلُ غدا يفديك بالعَيْنِ

وكتب إليه استدعاء^(٢) ، وهو : المسؤول من إحسان سيدنا الإمام العالم العلامة ، لسان العرب ، ترجمان الأدب جامع الفضائل ، عمدة وسائل السائل ، حجة المقلدين ، زين المقلدين ، قطب المؤمنين ، أفضل الآخرين ، وارث علوم الأولين ، صاحب اليد الطولى في كل مكان ضيق ، والتصانيف التي تأخذ بمجامع القلب فكل ذي لبٍ إليها شيق ، والمباحث التي أنارت الأدلة الراجحة من مكامن أماكنها ، وقصصت أوابدها الجامحة من مواطنٍ مواطنها ، كشاف معضلات الأوائل ، سباق غايات قصر عن شأوها سبحانه وائل ، فادِعْ هَضَبَاتِ البلاغة في اجتلاء اجتلاها وهي في مرقى مرقدها ، سالب تيجان الفصاحة في اقتضاء اقتضاها من فوق فرقدتها ، حتى أبرز كلامه جَنَانٌ فكلُّ جَنَانٍ من بعده عن الدخول إليها جَبَانٌ ، وأتى براهين وجوه حورها لم يَطْعُمْنَهِنَّ إنس قبله ولا جانٌ ، وأبدع هائل نظم ونثر لا تصل إلى أفنان

(١) يقصد بتقديم الباء في حبر كلمة بحر.

(٢) الكلام للصفدي خليل بن أبيك وهي رسالة يطلب فيها إجازة أبي حيان له أن يروى عنه مؤلفاته وكتبه.

فنونها يدُ جان ، أثر الدين أبي حيان ، لا زال ميت العلم يُحييه ، وهل عجيب ذلك
من أبي حيان :

حتى ينال بنو العلوم مَرامَهم ويحلّهم دارَ المني بأمان

إجازة^(١) كاتب هذه الأحرف ما رواه - فصح الله في مدته - من المسانيد
والمصنفات والسنن والمجاميع الحديثية ، والتصانيف الأدبية ، نظماً ونثراً ، إلى غير ذلك
من أصناف العلوم على اختلاف أوضاعها ، وتباين أجناسها وأنواعها ، ثمّ تلقاه ببلاد
الأندلس وإفريقية والإسكندرية والديار المصرية والبلاد الحجازية وغيرها من البلدان ،
بقراءة أو سماع أو مناولة أو إجازة خاصة أو عامة ، كيفما تأدى ذلك إليه ، وإجازة
ما له - أدام الله إفادته - من التصانيف في تفسير القرآن العظيم والعلوم الحديثية
والأدبية وغيرها ، وما له من نظم ونثر إجازة خاصة ، وأن يثبت بخطه تصانيفه إلى
حين هذا التاريخ ، وأن يميزه إجازة عامة لما يتجدّد له من بعد ذلك على رأي من يراه
ويجوّزه ، منعماً متفضلاً إن شاء الله تعالى.

فكتب الجواب رحمه الله تعالى^(٢) : أعزك الله ، ظننت بإنسان جميلاً فغاليت ،
وأبديت من الإحسان جزياً وما باليت ، وصفت من هو القَتام يظنه الناس سماء ،
والسراب يحسبه الظمآن ماء ، يا ابن الكرام وأنت أبصر من يشيم ، أمع الروض
النضير يُرعى الهشيم ، أما أغنتك فضائلك ، وفواضلك ، ومعارفك ، وعوارفك ، عن
ثُغبة من دماء ، وتربة من يَهماء ، لقد تبلجتِ المهارق من نور صفحتك ، وتأرجت
الأكوان من أريج نفحاتك ، ولأنت أعرف من يُقصد للدرية ، وأنقد من يعتمد عليه
في الرواية ، لكنك أردت أن تكسو من مطارفك ، وتتفضل من تالدك وطارفك ،
وتجملو الخامل في منصة النباهة ، وتتقذه من لكن الفهّاهة ، فتشيد له ذكراً ، وتعلي له

(١) هذه الكلمة خبر عن مبتدأ بعيد وهو حوله : المسؤول من إحسان سيدنا الإمام

(٢) هذا الجواب والرد لأبي حيان وهو جواب طويل ختمه أبو حيان باسمه قائلاً : قاله وكتبه أبو حيان.

قدراً ، ولم يمكنه إلا إسعافك فيما طلبت ، وإجابتك فيما إليه نذبت ، فإن المالك لا يُعصى ، والمتفضل المحسن لا يقصى ، وقد أجزت لك - أيدك الله تعالى - جميع ما رويته عن أشياخي بجزيرة الأندلس وبلاد إفريقية وديار مصر والحجاز وغير ذلك ، بقراءة أو سماع أو مناولة أو إجازة بمشافهة وكتابة ووجازة ، وجميع ما أجز لي أن أروي به بالشام والعراق وغير ذلك ، وجميع ما صنفته واختصرته وجمعت وأنشأته نظماً ونثراً ، وجميع ما سألت في هذا الاستدعاء : فمن مروياتي الكتاب العزيز قرأته بقراءة السبعة على جماعة من أعلامهم الشيخ المسند المعمر فخر الدين أبو الطاهر إسماعيل بن هبة الله بن علي بن هبة الله المصري بن المليحي ، آخر من روى القرآن بالذلاوة على أبي الجود ، والكتب الستة والموطأ ومسنند عبد بن حنيد ومسنند الدرامي ومسنند الشافعي ومسنند الطيالسي والمعجم الكبير للطبراني والمعجم الصغير له وسنن الدارقطني وغير ذلك.

وأما الأجزاء فكثيرة جداً ، ومن كتب النحو والآداب فأروي بالقراءة كتاب سيبويه ، والإيضاح ، والتكملة ، والمفصل ، وجمل الزجاجي ، وغير ذلك ، والأشعار الستة والحماسة وديوان حبيب والمتني والمصري ، وأما شيوخه الذين رويت عنهم بالسماع أو القراءة فهم كثير ، وأذكر الآن منهم جماعة : فمنهم القاضي أبو علي الحسن بن عبد العزيز بن أبي الأحوص القرشي ، والمقرئ أبو جعفر أحمد بن سعيد بن أحمد بن بشير الأنصاري ، وإسحاق بن عبد الرحيم بن محمد بن عبد الملك بن درباس ومن كتبت عنه من مشاهير الأدباء أبو الحكم مالك بن عبد الرحمن بن علي بن الفرج المالقي بن المرحل ، وأبو الحسن حازم بن محمد بن حازم الأنصاري القرطاجي.

ومن أخذت عنه النحاة أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخشني الأبهدي ، وأبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكامي بن الضائع ، وأبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن الزبير الثقفي ، وأبو جعفر أحمد بن

يوسف بن علي بن يوسف الفهري البلي ، وأبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن نصر الحلبي بن النحاس.

وجملة الذين سمعت منهم نحو من أربعمائة شخص وخمسين ، وأما الذين أجازوني فعالم كثير جداً من أهل غرناطة ومالقة وسبتة وديار إفريقية وديار مصر والحجاز والعراق والشام ، وأما ما صنفته فمن ذلك " البحر المحيط " في تفسير القرآن العظيم ، " إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب " ، كتاب " الأسفار الملخص من كتاب الصَّغَار " شرحاً لكتاب سيبويه ، كتاب " التجريد لأحكام سيبويه " ، كتاب " التذيل والتكميل في شرح التسهيل " ، كتاب " التنخيل الملخص من شرح التسهيل " ، كتاب " التذكرة " ، كتاب " المبدع " في التصريف ، كتاب " الموفور " ، كتاب " التقريب " ، كتاب " التدريب " ، كتاب " غاية الإحسان " ، كتاب " النكت الحسان " ، كتاب " الشذا في مسألة كذا " ، كتاب " الفضل في أحكام الفصل " ، كتاب " اللوحة " ، كتاب " الشذرة " ، كتاب " الارتضاء في الفرق بين الضاد والطاء " ، كتاب " عقد اللآلي " ، كتاب " نكت الأمالي " ، كتاب " السافع في قراءة نافع " ، " الأثير في قراءة ابن كثير " ، " المَوْرِدُ العَمَرُ في قراءة أبي عمرو " ، " الروض الباسم في قراءة عاصم " ، " المزن الهامر في قراءة ابن عامر " ، " الرزمة في قراءة حمزة " ، " تقريب النائي في قراءة الكسائي " ، " غاية المطلوب في قراءة يعقوب " ، قصيدة " النثر الجلي في قراءة زيد بن علي " ، " الوهاج في اختصار المنهاج " ، " الأنور الأجل في اختصار المحلى " ، " الحلل الحالية في أسانيد القرآن العالية " ، كتاب " الإعلام بأركان الإسلام " ، " نثر الزهر ونظم الزهر " ، " قَطَر الحَيِّ في جواب أسئلة الذهبي " ، " فهرست مسموعاتي " ، " نوافث السحر في دلائل الشعر " ، " تحفة النُّس في نخاة الأندلس " ، " الأبيات الوافية في علم القافية " ، " جزء في الحديث " ، " مشيخة ابن أبي المنصور " ، كتاب " نفحة المسك في سيرة الترك " ، كتاب " الأفعال في لسان الترك " ، " منطق الخرس في لسان الفرس " ،

ومما لم يكمل تصنيفه : كتاب " مسلك الرشd في تجريد مسائل نهاية أبي رشd " ،
 كتاب " منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك " ، " نهاية الإغراب في علمي
 التصريف والإغراب " ، رجز " مجاني المصفر في آداب وتواريخ لأهل العصر " ،
 " خلاصة التبيان في علمي البديع والبيان " ، رجز " نور القَبش في لسان الحبش " ،
 " المخبور في لسان البخور " ، قاله وكتبه أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن
 يوسف بن حيان .

وأنشدني من لفظه القصيدة الدالية التي نظمها في مدح النحر والخليل
 وسبويه ، ثم خرج منها إلى مديح صاحب غرناطة وغيره من أشياخه ، وأولها :

هُوَ الْعِلْمُ لَا كَالْعِلْمِ شَيْءٌ تَرَاوَدَهُ لَقَدْ فَازَ بَاغِيَةً وَأَنْجَحَ قَاصِدَهُ

وهي قصيدة جيدة تزيد على مائة بيت .

وحكي لي أن الشيخ أثير الدين رحمه الله تعالى ضعف فتوجه إليه جماعة
 يعودونه ، وفيهم شمس الدين بن دانيال ، فأنشدهم الشيخ رحمه الله تعالى القصيدة
 المذكورة ، فلما فرغ قال ابن دانيال : يا جماعة أخرجكم أن الشيخ قد عوفي ، وما بقي
 عليه بأس ، لأنه لم يبق عنده فضلة ، قوموا باسم الله .

وأنشدني من لفظه لنفسه رحمه الله تعالى قصيدته السينية التي أولها :

أَهَاجَلْكَ رِبْعَ حَائِلِ الرِّسْمِ دَارِسُهُ كَوَحْيِ كِتَابِ أَضْعَفِ الْخَطِّ دَارِسُهُ

انتهى نص الصفدي . وما ذكره رحمه الله تعالى في موضع ولادة أبي حيان
 غير مخالف لما ذكره في الوافي أنه ولد بقرناطة ، إلا أن قوله " بمدينة مَطَخْشَارَش " فيه
 نظر ، لأنه يقتضى أنها مدينة ، وليس كذلك ، وإنما هي موضع بقرناطة ، ولذا قال
 الرعيبي : إن مولد أبي حيان مَطَخْشَارَش من غرناطة ، ونحوه لابن جماعة . انتهى ،

وهو صريح في المراد ، وصاحب البيت أدري على أنه يمكن أن يرد كلام الصفدي لذلك ، والله تعالى أعلم.

وذكر في الوافي أنه تولى تدريس التفسير بالقبة المنصورية ، والإقراء بالجامع الأحمر ، قال الصفدي : وقال لي : لم أرَ بعد ابن دقيق العيد أفضح من قراءتك ، وكان ذلك حين قرأت عليه المقامات الحريية بمصر جماعة ، انتهى.

وما وقع في كلام كثير من أهل المغرب أن أبا حيان توفي سنة ثلاث وأربعين وسبعمئة غير ظاهر ، لأن أهل المشرق أعرف بذلك ، إذ توفي عندهم ، وقد تقدم أنه توفي سنة خمس وأربعين وسبعمئة ، فعلى كلام أهل المشرق في هذا المعول ، والله أعلم.

وكانت نضار بنت أبي حيان حجت ، وسمعت بقراءة العَلَم السِرزالي على بعض الشيوخ ، وحدث بشيء من مروياتها ، وحضرت على الدمياطي ، وسمعت على جماعة ، وهي بضم النون وتخفيف الضاد ، وأجازها من المغرب أبو جعفر بن الزبير ، وحفظت مقدمة في النحو ، ولما توفيت عمل والدها فيها كتاباً سَمَّاه "النضار في المسئلة عن نضار" ، وكان والدها يثني عليها كثيراً ، وكانت تكتب وتقرأ ، قال الصفدي : قال لي والدها : إنها خَرَّجَتْ جزءاً لنفسها وإنما تعرب جيداً ، وأظنه قال لي : إنها تنظم الشعر ، وكان يقول دائماً : ليت أحباها حيان كان مثلها ، وتوفيت رحمها الله تعالى في جمادي الآخر سنة ٧٣٠ هـ ، في حياة والدها ، فوجد عليها وجداً عظيماً ولم يثبت وانقطع عند قبرها بالبرقية ، ولازمه سنة ، ومولدها في جمادي الآخر سنة ٧٠٢ ، قال الصفدي : وكنت بالرحبة لما توفيت ، فكتبت لوالدها بقصيدة أولها :

بكينا باللُجين على نضار	فستلُ الدمع في الخدين جاري
فيا لله جاريةً تَوَلَّتْ	فنبكيها بأدمعنا الجوازي

وقال الفقيه المحدث أبو عبد الله محمد بن سعيد الرعيبي الأندلسي في برناجه ،
عند ذكره شيخه أبا حيان زيادةً على ما قدمناه ، ما ملخصه : إن أبا حيان قبال :
سمعت بفرناطة ومالقة وبلش والمرية وبجاية وتونس والإسكندرية ومصر والقاهرة
ودمياط والحلة وطهرمس والجزيرة ومنية بني خصب ودشنا وقنا وقوص وبلبيس
وبعيزاب من بلاد السودان وبينبع ومكة شرفها الله تعالى رجدة وأيلة ، ثم فصل من
لقيه في كل بلد إلى أن قال : ومكة أبا اليمن عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن
ابن عبد الله بن عساكر ، إلى أن قال : فهذه نبذة من شيوخي ، وجملة من سمعت منه
حسمائة ، والمجيزون أكثر من ألف ، وعدُّ من كتب القراءات التي أخذ تسعة عشر
كتاباً ، وقال في حق ابن المليحي : إنه أعلى شيوخي في القراءات وإن آخر من روى
عنه السبع أبو الجود غياث بن فارس المنذري اللخمي وإجازته منه سنة ٦٠٤ هـ ،
قال : وقرأت البخاري على جماعة أقدمهم إسناداً فيه أبو العز الحارثي قرأته عليه بلفظي
إلا بعض كتاب التفسير من قوله تعالى : { ويسألونك عن الخيض } إلى قوله سبحانه :
{ ولولا فضل الله عليكم ورحمته } في سورة النور ، فسمعت بقرأة غيري ، وقرأت
جميع كتاب سيبويه على البهاء بن النحاس المشهور بالنحو في مصر والشام ، بقرأته
على علم الدين أبي محمد القاسم بن أحمد بن الموفق ، بقرأته على التاج أبي اليمن
الكندي ، أنبأنا أبو محمد بن علي بن أحمد البغدادي مؤلف كتاب " المبهج " ، أنبأنا
أبو الكرم المبارك بن فاخر بن محمد بن يعقوب عُرف بابن الدباس ، أنبأنا أبو القاسم
عبد الواحد بن علي بن عمر بن برهان الأسدي ، أنبأنا أبو القاسم علسي عبيد الله
الرقيعي ، أنبأنا علي بن عيسى بن عبد الله الرماني ، أنبأنا أبو بكر بن السراج ، أنبأنا
أبو العباس الميرد ، أنبأنا أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني ، قالا : أنبأنا أبو الحسن
الأخفش ، أنبأنا سيبويه ، قال الشيخ أبو حيان : ولا أعلم راوياً له بمصر والشام
والعراق واليمن والمشرق غيري ، ورويته عن الأساتيد أبي علي ابن الضائع وابن أبي
الأحوص وأبي جعفر اللبلي عن أبي علي الشلوين ، وسنده المشهور بالمغرب ، ثم
أورد الرعيبي جملة من نظم الإمام أبي حيان ، منها قوله :

لغائبة مطلوب لمن هو طالب
واكتار أعمالٍ عليها أواظب

أريدُ من الدنيا ثلاثاً وإفا
تلاوة قرآنٍ ، ونفسٍ عفيفة

وقوله :

لَمَّا غَنَيْتُ عَنِ الْأَكْيَاسِ بِالْيَاسِ
بَنَاتُ فِكْرِي وَكُنِيَ هُنَّ جَلَاسِي

أَرَحْتُ رَوْحِي مِنَ الْإِنْسَانِ بِالْأَنَاسِ
وَصَرْتُ فِي الْبَيْتِ وَحْدِي لَا أَرَى أَحَدًا

وقوله :

إِذَا مَا انْتَهَى عِنْدَ الْفَتَى فَارَقَ الْعُمْرَا
وَلَمْ يَكْتَسِبْ حَمْدًا وَلَمْ يَذْخَرْ أَجْرًا

وَزَهَّدَنِي فِي جَمْعِي الْمَالِ آلَه
فَلَا رَوْحَهُ يَوْمًا أَرَاخَ مِنَ الْعَنَا

وقوله :

أَخَا ذَهَبٍ لِإِدْرَاكِ الْعُلُومِ
غَوَامِضَ حَيْرَتِ غُفْلِ الْفَهْمِ
ضَلَلْتُ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ
تَصِيرَ أَضَلُّ مِنْ تَوَمَا الْحَكِيمِ

يَظُنُّ الْعُمْرُ أَنَّ الْكُتُبَ تُجَدِّي
وَمَا يَدْرِي الْجَهْلُ بِأَنَّ فِيهَا
إِذَا رَفَعْتَ الْعُلُومَ بِغَيْرِ شَيْخٍ
وَلَقَلَّتْ أُمُورُ عَلَيْكَ حَتَّى

ثم قال الرعيي : وهو شيخ فاضل ، ما رأيت مثله ، كثير الضحك والانبساط ، بعيد عن الانقباض ، جيد الكلام ، حسن اللقاء ، جميل الموانسة ، فصيح الكلام ، طلق اللسان ، ذو لمة وافرة ، وهمة فاخرة ، له وجه مستدير ، وقامته معتدلة التقدير ، ليس بالطويل ولا بالقصير ، انتهى ما لخصته من كلام الرعيي.

ولما قدم الأستاذ أبو حيان إلى مصر أوصى أهله بقوله : ينبغي للعاقل أن يعامل كل أحد في الظاهر معاملة الصديق ، وفي الباطن معاملة العدو في التحفظ منه والتحرز ، وليكن في التحرز من صديقه أشد من التحرز من عدوه ، وأن يعتقد أن إحسان شخص إلى آخر وتودده إنما هو لغرض قام له فيه يتعلق به يعنه على ذلك لا

مدد ست الشخص ، وينبغي أن يترك الإنسان الكلام في ستة أشياء : في ذات الله تعالى ، وما يتعلق بصفاته ، وما يتعلق بأحوال أنبيائه صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ، وفي التعرض لأئمة المذاهب ، رحمهم الله تعالى ورضي عنهم ، وفي الطعن على صالحيه الأمة نفع الله بهم وعلى أرباب المناصب والرتب من أهل زمانه ، وأن لا يقصد أذى أحد من خلق الله سبحانه وتعالى إلا على حسب الدفع عن نفسه ، وأن يعذر الناس في مباحثهم وإدراكاتهم ، فإن ذلك على حسب عقولهم ، وأن يضبط نفسه عن المراء والاستزراء والاستخفاف بأبناء زمانه ، وأن لا يبحث إلا مع من اجتمعت فيه شرائط الديانة والفهم والمزاولة لما يبحث ، وأن لا يغضب على من لا يفهم مراده ومن لم يدرك ما يدركه ، وأن يلتمس مخرجاً لمن ظاهر كلامه الفساد ، وأن لا يقدم على تخطئة أحد بيادي الرأي ، وأن يترك الخوض في علوم الأوائل ، وأن يجعل اشتغاله بعلوم الشريعة ، وأن لا ينكر على الفقراء ، وليسلم لهم أحوالهم ، وينبغي للعاقل أن يلزم نفسه التواضع لعبيد الله سبحانه وتعالى ، وأن يجعل نصب عينيه أنه عاجز مفتقر ، وأن لا يتكبر على أحد ، وأن يقل من الضحك والمزاح والخوض فيما لا يعنيه ، وأن يتظاهر لكل بما يوافقه فيما لا معصية لله تعالى فيه ولا خرم مروءة ، وأن يأخذ نفسه باحتساب ما هو قبيح عند الجمهور ، وأن لا يظهر الشكوى لأحد من خلق الله تعالى ، وأن لا يعرض بذكر أهله ، ولا يجري ذكر حرمه بحضرة جليسه ، وأن لا يطلع أحداً على عمل خير يعمله لوجه الله تعالى ، وأن يأخذ نفسه بحسن المعاملة من حسن اللفظ وحيل التقاضي ، وأن لا يركن إلى أحد إلا إلى الله تعالى ، وأن يكثر من مطالعة التواريخ فإنها تلقح عقلاً جديداً ، والله سبحانه وتعالى أعلم . انتهت وصية أبي حيان الجامعة النافعة ، وقد نقلتها من خط الشيخ العلامة أبي الطيب ابن علوان التونسي المالكي الشهير بالمصري ، وهو ممن أخذ عن تلامذة الشيخ أبي حيان ، رحمه الله تعالى .

وقد أورد ابن جماعة له من قطعة قوله في أهل عصره :

حلبت الدهرَ أشطَرُهُ زماناً	وأغاني العيانَ عن السؤالِ
فما أبصرتُ من حلٍّ وفيّ	ولا ألفتُ مشكورَ الخلالِ
ذئابٌ في ثيابٍ قد تَبَدَّتْ	لرائيها بأشكالِ الرجالِ
ومن يكُ يدّعي منهم صلاحاً	فزنديقٌ تغلغلَ في الضلالِ

وقد أورد قاضي القضاة ابن جماعة للشيخ أبي حيان من النظم غير ما قدما

ذكره قوله :

أما إنه لولا ثلاثٌ أحبّها	تمنيتُ أني لا أعُدُّ من الأخيا
فمنها رجائي أن أفوزَ بتوبةٍ	تُكفِّرُ لي ذنباً وتُنَجِّحَ لي سعي
ومنهنَّ صَوْنِي النفسِ عن كلِّ جاهلٍ	لئيمٍ فلا أمشي إلى بابهِ مشياً
ومنهنَّ أخذِي بالحديثِ إذا وُرى	نسوا سَنَةَ المختارِ وآتبعوا الراي
أتركُ نصّاً للرَسُولِ وتقتدي	بشخصٍ لقد بُدِّلَ بالرُّشدِ الغيا

وله رحمه الله تعالى قصيدة سماها بـ " المورد العذب في معارضة قصيدة

كعب " وقصيدة في مدح الإمام الشافعي مطلعها :

غذيتُ بعلمِ النحرِ إذ دَرَّ لي ثديا

وله رحمه الله تعالى من قصيدة في مدح أم ولده حَيَّان :

جُنُنتُ بها سَوْدَاءَ لَوْنٍ وناظرٍ	ويا طالما كان الجنونُ بسوداءِ
وجدتُ بها بَرْدَ النعيمِ وإن يكن	فؤادي منها في جحيمٍ ولأواءِ
وشاهدتُ معنى الحسنِ فيها مجسداً	فأعجبُ لمعنى صار جوهرَ أشياءِ

وقال يهنئ ، قال ابن جماعة : خاطبني به ارتجالاً عند ولادة ابني عمر بعد

بنتين :

وَبَعْدُهَا جَاءَ نَجْلٌ أَغْرَ	حُبَيْتَ بِرِيحَائِي رَوْضَةَ
رَأَى أَبُو مُرَّةٍ مِنْهُ فَرَّ	وَسَيِّئُهُ اسْمٌ إِمَامٍ إِذَا
إِذَا كَانَ نَجْلُكَ يُسَمَّى عَمْرُ	وَلَا عَجَبٌ مِنْكَ عَبْدَ الْعَزِيزِ
وَبَدْرٍ الدَّجَى وَرئيسِ الْبَشَرِ	تَفَرَّعْتُمَا مِنْ إِمَامٍ الْهَدَى
وَلَا زِلْمًا تَقْفُؤَانِ الْأَثَرِ	فَلَا زَالِ يَوْضِحُ سُبُلَ الْهَدَى
	وَقَالَ :

وَمَنْ جَرَّبَ الْأَيَّامَ مِثْلِي تَعْلَمَا	لَقَدْ زَادَنِي بِالنَّاسِ عِلْمًا تَجَارِبِي
لِكَالْمِيتِي وَسَطَ الْجَحِيمِ تَعْلَمَا	وَإِنِّي وَتَطْلَابِي مِنَ النَّاسِ رَاحَةً
وَأُجِدُ حَتَّى لَا أَلْقِي مُتَّهِمًا	سَازِهْدُ حَتَّى لَا أَرَى لِي صَاحِبًا

وقال يخاطب شيخه ابن النحاس وقد أغب زيارته :

بِقَانِي أَصْبَحْتُ نَحْوَكُ شَيْفَا	أَعَيْنَ حَيَاتِي وَالَّذِي بَقَائِهِ
بِرُؤْيُكَ الْحِظُّ الَّذِي يُذْهِبُ الشَّقَا	أَقَمْتُ بِقُلُوبِي غَيْرَ أَنْ لَقَلَّتِي
وَلَوْ أَنَّنِي أَصْبَحْتُ بَيْنَ الْوَرَى لَقَا	وَمَا كَانَ ظَنِّي أَنَّكَ الدَّهْرَ تَارِكِي
لَتُدْرِكَ إِلَّا بِالتَّزَاوُرِ وَاللَّقَا	لَطَائِفُ مَعْنَى فِي الْعِيَانِ وَلَمْ تَكُنْ

وقال يخاطب قاضي القضاة شمس الدين السروجي الحنفي ، وقد أعيده إلى

منتصب القضاء ، وكان يتطلّع إليه رجل يدعى نجم الدين :

وَإِنَّكَ فِيهَا الشَّمْسُ حَقًّا بَلَا لَيْسَ	ذَوُو الْعِلْمِ فِي الدُّنْيَا نَجْمٌ زَوَاهِرُ
أَلَمْ تَرَ أَنَّ النُّجُومَ يَخْفَى مَعَ الشَّمْسِ	إِذَا لَحَتْ أَخْفَى نُورُكُمْ كُلَّ نَيْرِ

وقال :

تذكرني لليلي في قعرٍ مظلمة
أني أسرُّ بحالٍ سوف أنسبها

وقال رحمه الله تعالى :

أعاذلُ ذُرِّيَّ وانفرادي عن الوري
ندامي كُتِبَ استفيدُ غلومها
وأنسها القرآنُ فهو الذي به
لقد جُلْتُ في غربِ البلادِ وشرقها
فلم أَرِ إلا طالباً لرياسة
قبضتُ يدي عنهم وآثرتُ عزلةً

وقال رحمه الله تعالى أيضاً :

خلقَ الإنسانَ في كَبَدٍ
من يُمَتُّ منهم يُذِقُهُ أَسَى
عاشَ في أمنٍ فلقى عَزَبَ

وقال :

طالعُ نوارِخٍ مَنْ في الدهرِ قد وُجدوا
تجدُ أكبارهم قد جُرِّعُوا غُصَصاً
عزلٌ ونهبٌ وضربٌ بالسياطِ وحبـ

أصاري زاهداً في المالِ والربِ
عماً قريبٍ وأبقى رمةَ الترابِ ؟

فلستُ أرى فيهم صديقاً مصافياً
أحبابي تغني عن لقائي الأعادي
نجاتي إذا فكرتُ أو كنتُ تاليا
أنقبُ عمَّن كان لله داعياً
وجمَّاعَ أموالٍ وشيخاً مرانيا
عن الناسِ واستغيتُ باللهِ كافياً

بوجودِ الأهلِ والولدِ
أو يعيشُ ألقاهُ في نكدِ
مستريحُ الفكرِ والجمدِ

تجدُ خطوباً تسليَ عنك ما تجدُ
من الرزايا بها كم فُتَّتْ كبدُ
سنَّ ثم قتلٌ وتشريدٌ لمن ولدوا

وقال رحمه الله تعالى بمدح البخاري وكتابه الصحيح :

اسمع أخبار الرسول لك البشرى	لقد سدت في الدنيا وقد فزت في الأخرى
تشفق أذاناً بعقد جواهر	تودّ القواني لو ثقلده النحرا
جواهر كم حلت نفوساً نفيسة	فحلت بها صدراً وحلت بها قدرا
هل الدين إلا ما روته أكابر	لنا ثقلوا الأخبار عن طيب خبرا
وأدوا أحاديث الرسول مصونة	عن الزيف والنصيف فاسوجوا الشكرا
وإن البخاري الإمام جامع	بجامعه منها اليواقيت والندرا
على خفريق الإسلام تاج موصع	أضاء به شمساً ونار به بدرا
ويعر علوم يلفظ الدر لا الحصا	فأنفس بها دراً وأعظم به بحرا
تصانيفه نور ونور لناظر	فقد أشرقت زهراً وقد أنبعت زهرا
نحا سنّة المختار ينظم شئها	يلخصها جمعاً ويخلصها تبرا
وكم بذل النفس المصونة جاهداً	فجاز لها بحراً وجاب لها برأ
فطوراً عراقياً وطوراً يمانياً	وطوراً حجازياً وطوراً أتى مصرأ
إلى أن حوى منها الصحيح صحيفة	فوافى كتاباً قد غدا الآية الكبرى
كتاب له من شرع أحمد شرعة	مطهرة تعلقو السماكين والنسرا

وقال لسان الدين في الإحاطة : كان أنير الدين أبو حيان نسيجاً وخدّه في ثقب الذهن ، وصحة الإدراك ، والاضطلاع بعلم العربية والتفسير وطريق الرواية ، إمام النحاة في زمانه غير مدافع ، نشأ في بلدة غرناطة مشاراً إليه في التبريز بميدان الإدراك ، وتغيير السوابق في مضمار التحصيل ، ونالته نبوة لحق بسببها بالمشرق ، واستقر بمصر ، فنال بها ما شاء من عز وشهرة وتأنل وافر وحظوة ، وأضحى لمن حل بساحته من المغاربة ملجأ وعدة ، وكان شديد البسط مهيباً جمهورياً ، مع الدعابة والغزل وطرح التسميت ، شاعراً ، مكثرأ ، مليح الحديث ، لا يعمل وإن أطال ، وأسنّ جدأ فانتفع به .

ثم قال ابن الخطيب : إن أبا حيان حملته حِدَّةُ الشَّيْبَةِ عَلَى التَّعَرُّضِ لِلأُسْتَاذِ أَبِي جَعْفَرِ الطَّبَّاعِ ، وقد وقعت بينه وبين أستاذه ابن الزبير الوحشة ، فقال مه ، وتصدَّى للتأليف في الرد عليه وتكذيب روايته ، فرفع أمره للسلطان ، فامتنع له ، ونفذ الأمر بتنكيهه ، فاختفى ، ثم أجاز البحر محتفياً ، ولحق بالشرق لا يلتفت خلفه .

ثم قال : وشعره كثير يتصف بالإجادة وضدها ، فمن مطولاته قوله :

لا تَعْدِلَاهُ فَمَا ذُو الْحَبِّ مَعْدُولُ	العقلُ مَحْتَلٌّ وَالْقَلْبُ مَتَبُولُ
هَزَّتْ لَهُ أَسْمَرًا مِنْ خُوطٍ قَامَتْهَا	فَمَا انْتَبَى الصَّبُّ إِلَّا وَهُوَ مَقْتُولُ
جَمِيلَةٌ فَصَّلَ الْحَسَنُ الْبَسِيعُ لَهَا	فَكَمْ لَهَا جُمْلٌ مِنْهُ وَتَفْصِيلُ
فَالنَّحْرُ مَرْمَةٌ ، وَالنَّشْرُ عَسِيرَةٌ ،	وَالثَغْرُ جَوْهَرَةٌ ، وَالرَبْقُ مَعْسُولُ
وَالظَرْفُ ذُو غَنَجٍ ، وَالْقَرْفُ ذُو أَرْجٍ ،	وَالْخَصْرُ مَحْتَطَفٌ ، وَالْمَقْهُ مَجْدُولُ
هَيْفَاءُ يَنْطِقُ فِي الْخَصْرِ الْوِشَاحُ لَهَا	دِرْمَاءُ تَخْرُسُ فِي السَّاقِ الْخِلَاحِيلُ
مِنَ اللَّوَايِ غِذَاهُنَّ النَّعِيمُ فَمَا	يَشْقِينَ ، أَبَاوَاهَا الصَّيْدُ الْبِهَالِيلُ ^(١)

إلى أن قال : وقوله :

نُورٌ بِخَدِّكَ أَمْ تَوَقَّدُ نَارِ	وَضَنَى بِجَفْنِكَ أَمْ فُورُ عُقَارِ
وَشَذَا بِرَيْقِكَ أَمْ تَأْرُجُ مَسْكَةٌ	وَسَنَا بِتَغْرِكَ أَمْ شِعَاعُ دِرَارِ
جُمِعَتْ مَعَانِي الْحَسَنِ فَبِكَ لَقَدْ غَدَتْ	فَيْدَ الْقُلُوبِ وَفَنَّةَ الْأَبْصَارِ

ومن نظم أبي حيان قوله :

إِنْ عُلْمًا تَعَبْتُ فِيهِ زَمَانِ	بِأَذَلٍّ فِيهِ طَارِفِي وَتِلَادِي
لِحَدِيرٍ بَأَنْ يَكُونَ عَزِيزًا	وَمَصُونًا إِلَّا عَلَى الْأَجْوَادِ

(١) انظر القصيدة كلها فهي طويلة قاربت الثمانين بيتاً في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، في الإحاطة في أخبار غرناطة ، ج ٣ ، ص ٤٧ .

وقوله :

وما لك والإتعاب نفساً شريفةً وتكليفها في الدهر ما ليس يُغْدُبُ
أرْحُها فغن قربٍ تلاقي حمامها فتنعم في دارِ البقا أو تُعَذَّبُ

واستشكل هذان البيتان بأن ظاهرهما خلاف الشرع ، وأجيب بأن مراده أمر
الرزق ، لا أمر التكليف.

وأفاد غير واحد أن سبب رحلة الشيخ أبي حيان عن الأندلس أنه نشأ شر بينه
وبين شيخه أحمد بن علي الطبايع فألف أبو حيان كتاباً سماه " الإلماع في إفساد إجازة
ابن الطبايع " فرفع ابن الطبايع أمره للأمير محمد بن نصر المدعو بالفيقي ، وكان أبو
حيان كثير الاعتراض عليه أيام قراءته عليه ، فنشأ شر عن ذلك ، وذكر أبو حيان أنه
لم يُقَمِّ بفاس إلا ثلاثة أيام ، وأدرك فيها أبا القاسم الزياتي ، وخرج أبو حيان من
الأندلس سنة تسع وسبعين وستمائة^(١). ومن شعر أبي حيان هذه القصيدة الطويلة التي
جاوبت في مدح النحو والنحويين ومدح شيوخه الذين منهم أبو جعفر بن الزبير وقد
أشرنا إلى هذه القصيدة في الترجمة :

هو العلم لا كالعلم شيءٌ تُرَاوِدُهُ لقد فاز باغيه وأنجح قاصده
وما فضل الإنسان إلا بعلمه وما امتاز إلا ثاقبُ الذهن واقده
وقد قصرت أعمارنا وعلومنا يطول علينا حصرُها وكابده
وفي كلها خيرٌ ولكن أصلها هو النحو فاحذر من جهول يُغَانِده
به يُعرف القرآن والسنة التي هما أصلُ دين الله ذو أنت عابده
وناهيك من علمٍ عليّ مُشِيد مبانیه أغرَزَ بالذي هو شايده

(١) آخر ما ذكر في ترجمة أبي حيان في كتاب نفع الطب للشيخ أحمد بن محمد المقرئ ، جـ ٢

لقد حاز في الدنيا فخاراً وسودداً
هو استنبط العلم الذي جلّ قدره
وساد عطا نجله وابن هرمز^(١)
وعتبسة قد كان أبرغ صحبه
وما زال هذا العلم تُنميه سادة
إلى أن أتى الدهر العقيم بواحد
إمام الورى ذاك الخليل بن أحمد
وبالبصرة الغرّاء قد لاح فجره
يا ذكيّ الورى ذهناً وأصدق لهجة
وما أن يزوي بل جميع علومه
هو الواضع الثاني الذي فاق أولاً
فقد كان ربانيّ أهل زمانه
يقيم منه دهره في مَثُوبَة
فعامّ إلى حجّ وعامّ لغزوة
ولم يُثنه يوماً عن العلم والتقى
وأكثرُ سكناه بقفقر بحيث لا
وما قوته إلا شعير يُسبغُه
عزوباً عن الدنيا وعن زَهْرانها
ولما رأى من سيويه نجابة
تخيره إذ كان وارث علمه

أبو الأسود الديلي^(١) فللجُرّ سانه
وطار به للغرب ذكرٌ نعاوده
ويحى ونصر ثم ميمون ماهده
فقد قلّدت جيد المعالي قلايده
جهابذة تَبْلَى به وتعاضده
من الأزد تُنميه إليه فرايده
أقرّ له بالسبق في العلم حاسده
فنارت أدانيه وضاءت أباعده
إذا ظنّ أمراً قلتُ ما هو شاهده
بداية أعيت كلّ خير تُجادله
ولا ثالث في الناس تصمى قواصده
صومٌ قومٌ رايغ الليل ساجده
وثوقاً بأنّ الله حقاً مُواعده
فيرفه البيتُ العتيق ووافيده
كواعبُ حُسنٍ تُثني ونواهده
تُناغيه إلا عُقره وأوابده
بماء قراح ليس تُقشِي موارده
وشوقاً إلى المولى وما هو واعده
وأيقن أنّ الحين أدناه باعده
ولا طفقه حتى كان هو والده

(١) الإشارة هنا إلى أبي الأسود الذي يعتبر أول واضع للنحو ، المتوفي سنة ٦٩هـ .

(٢) وردت في الزبوتنة كالآتي : (وتبادر غيظاً نجله وابن حيدر) .

وَعَلَّمَهُ شَيْئاً فَشَيْئاً غُلُومَهُ
فَإِذْ ذَاكَ وَاثَاهُ مِنَ اللَّهِ وَعْدُهُ
أَتَى سَيِّبِيهِ نَاشِراً لِّغُلُومِهِ
وَأَبَدَى كِتَاباً كَانَ فُخْراً وَجُودَهُ
وَجَع فِيهِ مَا تَفَرَّقُ فِي السُّورَى
بِعَمْرٍو بْنِ عَثْمَانَ بْنِ قُنْبَرِ الرُّضَا
عَلَيْكَ قُرْآنَ النَّحْوِ نَحْوُ ابْنِ قَنْبَرِ
كِتَابُ أَبِي بَشْرٍ^(١) فَلَا تَكُ قَارِئاً
هُمْ خُلُجٌ بِالْعِلْمِ مَدَّتْ فَعِنْدَمَا
وَلَا تُعَدُّ عَمَّا حَازَهُ إِنَّهُ الْفِرَا
إِذَا كُنْتَ يَوْمًا مُحْكَمًا فِي كِتَابِهِ
وَلَسْتَ تَبَالِي إِنْ فَكَّكَتْ رَمُوزَهُ
هُوَ الْعَضْبُ إِنْ تَلَّقَ الْهِيَاجَ شَهْرَتَهُ
تَلْقَاهُ كُلٌّ بِالْقَبُولِ وَبِالرَّضَى
وَلَمْ يَعْتَرِضْ فِيهِ سِوَى ابْنِ طِرَاوَةِ
وَجَسْرُهُ طَعْنُ الْمُبَرَّدِ قَبْلَهُ
هُمَا مَا هُمَا صَارَا مَدَى الدَّهْرِ ضِحْكَةً
تَكُونُ صَحِيحَ الْعَقْلِ حَتَّى إِذَا تَرَى
يَقُولُ امْرُؤٌ قَدْ خَامَرَ الْكِبَرُ رَأْسَهُ
وَلَمْ يَشْتَغَلْ إِلَّا بِتَنْزِيلِ مَسَائِلٍ مِنْ
وَقَدْ نَالَ بَيْنَ النَّاسِ جَاهًا وَرُبَّةً
وَمَا ذَاقَ لِسَانُ دَابِ طَعْمًا وَلَمْ

إِلَى أَنْ بَدَتْ سَيْمَاهُ وَاشْتَدَّ سَاعِدُهُ
وَرَاحَ وَحِيدَ الْعَصْرِ إِذْ جَاءَ وَاحِدُهُ
فَلَوْلَاهُ أَضْحَى لِلنَّحْوِ غُطْلًا شَوَاهِدُهُ
لِقَحْطَانِ إِذْ كَمَبَ بَيْنَ عَمْرٍو مُحَاتِدُهُ
فَطَارِفُهُ يُعْزَى إِلَيْهِ وَتَالِدُهُ
أَطَاعَتْ غَوَاصِيهِ وَتَابَتْ شَوَارِدُهُ
فَأَيْتَهُ مَشْهُودَةٌ وَشَوَاهِدُهُ
سِوَاهُ فَكُلُّ ذَاهِبٍ الْحُسْنِ فَاقِدُهُ
تَنَاءَتْ غَدَتُ تَرْهَى وَلَيْسَتْ تُشَاهِدُهُ
وَفِي جَوْفِهِ كُلُّ الَّذِي أَنْتَ صَائِدُهُ
فَإِنَّكَ فِينَا نَابَهُ الْقَدْرُ مَا جِدَدُهُ
أَعْضَكَ دَهْرًا أَمْ عَرَّتْكَ تَرَايِدُهُ
وَإِنْ لَا تُصِيبُ حَرْبًا فَإِنَّكَ غَامِدُهُ
فَذُرْ الْفَهْمَ مَنْ تَبْدُو إِلَيْهِ مَقَاصِدُهُ
وَكَانَ طَرِيقًا لَمْ تَقْدَامْ مَعَاهدُهُ
إِنْ الثَّمَالِي بَارِدُ الذَّهْنِ خَامِدُهُ
يُزَيِّفُ مَا قَالَا وَتَبْدُو مَفَاسِدُهُ
ثُبَارِي أَبَا بَشْرٍ ، إِذَا أَنْتَ فَاسِدُهُ
وَقَدْ ظَنَّ أَنَّ النَّحْوَ سَهْلٌ مَقَاصِدُهُ
الْفَقْهُ وَفِي أَوْرَاقِهِ هُوَ رَاصِدُهُ
وَأَهْلَاكَ عَنِ نَيْلِ الْمَعَالِي وَلَا يَدُهُ
يَبْتَ يُعْنَى بِمَنْظُومٍ وَنَثْرٍ يَجَاوِدُهُ

(١) أبو بشر ، هو كنية سيبيويه ، فهو أبو بشر عمرو بن عثمان .

فِيَتَكَحَّ أَبْكَارَ الْمَعَانِي وَيَتَّبِعِي لَهَا
رَأَى سَيُوبِيهِ فِيهِ بَعْضُ نِكَادَةٍ
فَقُلْتُ أَتَيْتِ مَا أَنْتِ أَهْلٌ لِقَهْمِهِ
لَعَمْرُكَ مَا ذُو لَحِيَةٍ وَتَسَمَّيْتُ
فِيْمَشِي عَلَى الْأَرْضِ الْهُوْنِيَا كَأَنَّمَا
وَأِيْهَامُكَ الْجُهَّالُ أَتُكِّ عَالِمٌ
بِأَجْلَبِ لِلنَّحْوِ الَّذِي أَنْتِ هَاجِرٌ
أَصَاحِ تَجْتَبِ مِنْ عَوِيٍّ مُخْذَلٍ
لَكَ الْخَيْرُ فَادَّأَبْ سَاهِرًا فِي عِلْمِهِ
وَلَا تَرْجُ فِي الدُّنْيَا ثَوَابًا فَإِنَّمَا
ذُو النَّحْوِ فِي الدُّنْيَا قَلِيلٌ حَظُوظُهُمْ
لَهُمْ أَسْوَةٌ فِيْهَا عَلَى لَعْدٍ مَضَى
مَضَى بَعْدَهُ عَنْهَا الْخَالِيلُ فَلَمْ
وَلَا قَسَى أَبَا بَشِيرٍ سَفِيْهِهَا
أَتَى نَحْوُ هَارُونَ^(١) يَنْظُرُ شَيْخَهُ
فَأَطْرَقَ شَيْئًا ثُمَّ أَبْدَى جَوَابَهُ
وَكَادَ عَلِيٌّ عَمْرًا إِذَا صَارَ حَاكِمًا
سَقَاهُ بِكَاسٍ لَمْ يَفِقْ مِنْ خِمَارِهَا
وَلَابِنُ زِيَادٍ شَرَكَةٌ فِي مِرَادِهِ
هُمَا جَرَّعَا إِلَى عَلِيٍّ وَقُنَّيْرٍ
أُنْبِكِي عَلَى عَمْرٍو وَلَا عَمْرٍ مِثْلَهُ

الْكُفُو مِنْ لَفْظِ بِهَا هُوَ عَاقِدُهُ
وَعُجْمَةُ لَفْظٍ لَا تَحِلُّ مَعَاقِدُهُ
وَمَا أَنْتِ إِلَّا غَايِضُ الْفِكْرِ رَاكِدُهُ
وَإِطْرَاقُ رَأْسٍ وَالْجِهَاتُ تَسَاعِدُهُ
إِلَى الْمَلَا الْأَعْلَى تَنَاهَتْ مِرَاصِدُهُ
وَأَتُكِّ فَرْدٌ فِي الْوُجُودِ وَزَاهِدُهُ
مِنَ الدَّرْسِ بِاللَّيْلِ الَّذِي أَنْتِ هَاجِدُهُ
وَحَذْفٌ فِي طَرِيقِ النَّحْوِ أَتُكِّ رَاشِدُهُ
لَدَى اللَّهِ حَقًّا أَنْتِ لَا شَكَّ وَاجِدُهُ
وَذُو الْجَهْلِ فِيْهَا وَافِرُ الْخَطِّ زَائِدُهُ
وَلَمْ يَلْقَ فِي الدُّنْيَا صَدِيقًا يَسَاعِدُهُ
يَنْلُ كِفَافًا وَلَمْ يَعْدِمْ حَوْذَا يَنَاصِدُهُ
غَدَاةٌ تَمَالَتْ فِي ضَلَالٍ يُمَادِدُهُ
فَنَفْحَةٌ حَتَّى تَبَدَّتْ مَنَاصِدُهُ
بِحَقٍّ وَلَا كُنْ أَنْكَرُ الْحَقِّ جَاحِدُهُ
وَقَدْ مَا عَلِيٌّ كَانَ عَمْرٍو يَكَايِدُهُ
وَأَوْرَدَهُ الْأَمْرَ الَّذِي هُوَ وَارِدُهُ
وَلَابِنُ رُشَيْدٍ بِسَرِّكَ لِلْقَلْبِ رَابِدُهُ
أَفَاقِيْقُ سَمٍّ لَمْ تَنْجِدْ أَسَاوِدُهُ
إِذَا مُشْكَلٌ أَعْيَا وَأَعْوَزَ نَاقِدُهُ

(١) هُوَ هَارُونَ بْنُ مُوسَى ، وَكَانَ يَهُودِيًّا مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، اعْتَنَقَ الْإِسْلَامَ وَاشْتَغَلَ بِالْأَدَبِ وَاشْتَهَرَ بِضَبْطِ النَّحْوِ وَالرَّعَاةِ فِيهِ .

قضى نَحْبَهُ شَرُخَ الشَّيْبَةِ لَمْ يُرَعْ
لَقَدْ كَانَ لِلنَّاسِ اعْتِنَاءٌ بَعْلَمَهُ
وَالآنَ فَلَا شَخْصَ عَلَى الْأَرْضِ قَارِئٌ
سِوَى مَعْشَرٍ بِالْغَرْبِ فِيهِمْ تَلَفَتْ
وَمَا زَالَ مَثَا أَهْلُ الْأَنْدَلِ لَه
وَإِنِّي فِي مِصْرٍ عَلَى ضَعْفٍ نَاصِرِي
أَثَارُ أَثَرِ الْغَرْبِ لِلنَّحْوِ كَامِنًا
وَأَحْيَا أَبُو حَيَّانٍ مَيَّتَ عِلْمِهِ
إِذَا مِغْرِبِي حَطَّ بِالنَّغْرِ رَحْلَهُ
مُنِينًا بِقَوْمٍ صُدَّوْا فِي مَجَالِسِ
لَقَدْ أَخَّرَ التَّصْدِيرَ عَنْ مُسْتَحَقِّهِ
وَسَوْفَ يَلَاقِي مَنْ سَعَى فِي جُلُوسِهِمْ
عَلَا عَقْلَهُ فِيهِمْ هَوَاهُ فَمَا دَرَى
أَقْبَنَا بِمِصْرٍ عَشْرِينَ حِجَّةً يُشَاهِدُنَا
فَلَسْنَا نَنْتَلِ مِنْهُمْ مَدَى الدَّهْرِ طَايِلًا
لَنَا سَلْوَةٌ فِيمَنْ سَرَدْنَا حَدِيثَهُمْ
أَخِي إِنْ تَصِلَ يَوْمًا وَبُلِّغْتَ سَالِمًا
وَقَبْلَ تَرَى أَرْضَ بَهَا حَلَّ مَلِكُنَا
مُبِيدَ الْعَدَا قِتْلًا وَقَدْ عَمَّ شَرُّهُمْ
أَفَاضَ عَلَى الْإِسْلَامِ جُودًا وَنَجْدَةً
وَعَمَّ بِهَا إِخْوَانُنَا بِتَحِيَّةٍ
جَزَى اللَّهُ عَنَّا شَيْخَنَا وَإِمَامَنَا

بَشَيْبٍ وَلَمْ تَعْلُقْ بِذِمٍّ مَعَاقِدَهُ
بَشَرْقٍ وَغَرْبٍ تُسْتَنَارُ فَوَايِدَهُ
كِتَابُ أَبِي بَشَرٍ وَلَا هُوَ رَايِدَهُ
إِلَيْهِ وَشَوْقٌ لَيْسَ يَخْتُو مَوَاقِدَهُ
جِهَابُ بُدْيٍ فَضْلُهُ وَتُنَاجِدُهُ
لِنَاصِرِهِ مَا دَمَتْ حَيًّا وَعَاضِدُهُ
وَعَاجِلُهُ حَتَّى تَبْدَتْ قَوَاعِدُهُ
فَأَصْبَحَ عِلْمُ النَّحْوِ يَنْفَقُ كَاسِدُهُ
تَيَقَّنُ أَنَّ النَّحْوَ أَخْفَاهُ لِاحِدُهُ
لِإِقْرَاءِ عِلْمٍ ضَلَّ عَنْهُمْ مَرَاشِدُهُ
وَقُدَّمَ غَمْرُ خَامِدِ الدُّشَنِ جَامِدُهُ
عُقْبَى مَا أَكُنْتَ عَقَايِدُهُ
بِأَنَّ هُوَ الْإِنْسَانَ لِلنَّارِ قَايِدُهُ
ذُو أَمْرِهُمْ وَنُشَاهِدُهُ
وَلَمَّا نَجَدَ فِيهِمْ صَدِيقًا نُوَادِدُهُ
وَقَدْ يَتَسَلَّى بِالَّذِي قَالَ سَارِدُهُ
لِغَرْنَاطَةِ فَانْفَذَ لَمَّا أَنَا عَاهِدُهُ
وَسُلْطَانَنَا الشُّهْمُ الْجَمِيلُ عَوَايِدُهُ
وَمُخَيِّبِ النَّدَا فَضْلًا وَقَدْ رَمَّ هَامِدُهُ
فَعَزَّ مَوَالِيَهُ وَذُلَّ مُعَانِدُهُ
وُخْصَ بِهَا الْأَسَازُ لَا عَاشَ كَايِدُهُ
وَأَسْتَازُنَا الْحَيَّرَ الَّذِي عَمَّ فَايِدُهُ^(١)

(١) يشير هنا إلى أستاذه أيام دراسته بغرناطة العلامة المحدث المقرئ اللغوي أبي جعفر بن السزير المتوفي سنة ٧٠٨ هـ ؛ وأصله من مدينة حيان ، وقد ترجم له ابن الخطيب في المجلد الأول من الإحاطة (الطبعة الثانية ص ١٨٨ - ١٩٣).

لقد أَطْلَعْتَ حَيَّانَ أَوْحَدَ عَصْرِهِ
مُورَخَةً نَحْوِيَّةً وَإِمَامَةً مُحَدَّثَةً
جَاةً عَظِيمَةً مِنْ تَقْيِفٍ وَإِنْعَابِهِ
وَمَا أُنْسَ لَا أُنْسَى سَهَادِي بِبَابِهِ
فِيخْلُو نُبُورَ الْعِلْمِ ظُلْمَةَ جَهْلِنَا
وَإِنِّي وَإِنْ شَطَطَ بَنَاءُ غُرْبَةِ الثَّوَى
بَغْرَانَاةَ رُوحِي وَفِي مَصْرِ جُسْنِي
أَبَا جَعْفَرَ خُذْهَا قَوَافِي مِنْ فَتَى
يَسِيرُ بِلَا إِذْنٍ إِلَى الْأُذُنِ حَسْنَهَا
غَرِيْبَةً شَكَلٍ كَمْ حَوَتْ مِنْ غَرَائِبِ
فَلَوْلَاكَ يَا مُوَلَايَ مَا فَاهَ مَقُولِي
لَهْذُبْنِي حَتَّى أَحْوِكَ مُقَوِّفًا
وَأَذْكِيَتْ فِكْرِي بَعْدَ مَا كَانَ خَامِدًا
جَعَلْتُ خَتَامًا فِيهِ ذِكْرُكَ إِنَّهُ

تمت ترجمة أبي حيان والحمد لله.

فَلِلْغَرْبِ فَخْرٌ أَعْجَزَ الشَّرْقِ خَالِدِهِ
جَلَّتْ وَصَحَّتْ مَسَانِدُهُ
اسْتَوْتَقْتُ مِنْهُ الْعُرَى وَمُسَاعَدُهُ
بَسَقِي وَغَيْرِي نَائِمَ اللَّيْلِ رَاقِدُهُ
وَيَفْتَحُ عِلْمًا مُغْلَقَاتِ رِصَايَدِهِ
لَشَاكِرُهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَحَامِدُهُ
تُرَى هَلْ يُشْنِي الْفَرْدُ مَنْ هُوَ فَارِدُهُ
تَنِيهِ عَلَى غُرِّ الْقَوَافِي قِصَايَدُهُ
فِيَرْتَاحَ سَمَاعٍ هَذَا وَمِنَاشِدُهُ
مَجِيدُهُ أَصْلَ أَتْنَجْتِهَا أَمَاجِدُهُ
بِمَصْرِ وَلَا حَبْرَتُ مَا أَنَا قَاصِدُهُ
مِنْ النِّظْمِ لَا يَنْبَلِي مَدَى الدَّهْرِ أَبَدُهُ
وَقُيْدَ شَعْرِي بَعْدَ مَا نَدُّ شَارِدُهُ
هُوَ الْمَسْكُ بَلْ أَعْلَى وَإِنْ عَزَّ نَاشِدُهُ

الفصل الثالث

{ موقف أبي حيان من ابن مالك تقديراً وتحقيراً }

كانت حياة ابن مالك في القرن السابع الهجري (٦٠٠ - ٦٧٢) ، وحياة أبي حيان في القرن السابع والثامن (٦٥٤ - ٧٤٥) وجاء أبو حيان فوجد ابن مالك يملأ الدنيا ويشغل الناس ، يملأ الدنيا بمؤلفاته ومصنفاته ويشغل الناس بفهمه وعلمه.

وانبهر أبو حيان بابن مالك وأعجب به ووقف على كتبه وقرأها ببل أمر تلاميذه ألا يأخذوا النحو إلا من كتاب سيويه ومن كتب ابن مالك وكان يحمل معه دائماً كتاب التسهيل لابن مالك ويستفتيه في المشكلات العلمية والمسائل الغامضة النحوية.

ثم اشتهر أبو حيان وذاع صيته بمؤلفاته وكتبه المختلفة في التفسير واللغة والنحو والقراءات فعظمه الناس وقدروه فانقلب على ابن مالك ينقده ويهجوّه ويتخفّره وحملت لنا كتب التراجم والنحو هذين الموقفين المتناقضين.

ونحن في هذا الفصل نوضح هذين الأمرين من شرحه الذي نحققه أو من غيره مؤثرين الاختصار في التقدير والاحتقار.

أولاً : تقدير أبي حيان لابن مالك :

- جاء في تذكرة النحاة لأبي حيان قوله وقد ذكر مسألة منسوبة للفراء يقول : " ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما ينقل والفاضل حين يقول." (١)

(١) تذكرة النحاة لأبي حيان ، ص ٣٤٥ ، تحقيق د / عفيف عبد الرحمن.

- وجاء في ترجمة الصفدي لأبي حيان : " وكان التزم ألا يقرئ أحداً إلا إن كان في كتاب سيبويه أو في التسهيل لابن مالك أو في تصانيفه ".^(١)

- وجاء في موضع من التذييل عن ابن مالك : لا يكون تحت السماء أنحى من عرف ما في تسهيله كما قرن التسهيل في كتاب البحر المحيط بمصنف سيبويه.^(٢)

- وقال في مقدمة التذييل : " وبعد : فإن كتاب تسهيل الفوائد في النحو لبلدنا أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي مقيم دمشق رحمه الله أبعد كتاب في فنه ألف ، وأجمع موضوع في الأحكام النحوية صنف ، فهو كما قال مصنفه فيه : جدير بأن يلي دعوته الألباء ويجتنب منابذته النجباء ".^(٣)

- وقال في مقدمة منهج السالك عن ابن مالك : " إنه إمام توضع برياه المجالس ويفخر برؤياه المجالس " .

ثانياً : تحقير أبي حيان لابن مالك :

ومع هذا التقدير الذي ذكرناه من أبي حيان لابن مالك إلا أنه كان ينتهر أي فرصة للانقضاض عليه وقد عرف ذلك عنه واشتهر عند الباحثين إلا أن الله قبض لابن مالك من يدافع عنه في كل ما قاله أبو حيان كناظر الجيش والمرادي وغيرهما .

- جاء في نفح الطيب : " وكان أبو حيان بغض من هذا الكتاب وهو ألفية ابن مالك ويقول : ما فيه من الضوابط والقواعد حائد عن منهج الصواب والسداد وكثيراً ما يشير إلى ذلك في شرحه المسمى بمنهج السالك ، ومن غرضه منه بالنظم في ملأ من الناس من جعلتهم شيخه بماء الدين بن النحاس :

(١) نفح الطيب : ١ / ٥٤١ .

(٢) نفح الطيب : ٢ / ٢٣٠ .

(٣) التذييل والتكميل : ١ / ٦ .

أَلْفَيْةُ ابْنِ مَالِكٍ مَطْمُوسَةُ الْمَسَالِكِ
وَكَمَّ بِهَا مُشْتَعِلٌ أَوْقَعَ فِي الْمَهَالِكِ

- وما قاله أبو حيان في مقدمة شرحه للألفية وعلة ذلك الشرح ولا يخلو ما ذكره من غمر ولمز وجهه لابن مالك يقول :

فالغرض في هذا الكتاب الكلام على الألفية التي نظمها بلدنا أبو عبد الله محمد بن مالك الجبائي المولد ، الدمشقي الوفاة رحمه الله ، في مقاصد ثلاثة :

المقصد الأول : تبين مفيد أطلقه وواضح أغلقه ومخصص عممه ومعين أجمعه ، ومفصل أجمله وموجز طوله.

المقصد الثاني : التنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام ونسبته إن أمكن إلى من ذهب إليه من الأئمة الأعلام ، فإنه يذكر حكماً وقع الاتفاق عليه والإجماع ويردغه بآخر وجد فيه الاختلاف والتراخ فيرسل ذلك هملاً ويبدله بخليعة عطلاً ، فيكتسي بحيا جماله غمما ويثير الناظم فيه غمما ، وربما اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور ، مقتنياً في ذلك مقالة كوفي ضعيف الأقوال أو بصري لم ينسج له لشذوذه على منوال ، وبانياً قواعد على نادر في المنقول شاذ في القياس خارج عن الأصول ، وأثر لم يصح أنه من لفظ الرسول فيصح الاحتجاج به في المنقول.

ثم ذكر المقصد الثالث ، ولم يفته أنه ينقد ابن مالك ويلومه حيث يقول في آخره :
وما حداني يعلم الله على الكلام في هذه الأرجوزة إلا النصيحة في الدين وإيصال الخير لقلوب المهتدين فإنه قد ينقل الإنسان حكماً

(١) نفح الطيب للمقري : ج ٢ ، ص ٢٣١ .

فاسداً يظن أنه صحيح ومرجوحاً يظن أنه ذو ترجيح فيبي عليه فهما
 في كتاب الله والسنة النبوية فيضل بذلك عن المحجة البيضاء والسبيل
 السوية ، ثم يقول: وما هذه الأرجوزة إلا كغنية من دأماء وترسة في
 يهما ومغرور من يقول بتفضيلها ويصول بتحصيلها فإنما في زما بغائه
 يستنسر وهو يستحجر.

- وشرح أبو حيان ألفية ابن مالك وهي بالنظم والنظم له حكم في الضرائر غير الشر
 ومع ذلك فإن أبا حيان نقد ابن مالك في هذا الشرح كثيراً وكان ينتهز أي فرصة
 ليهاجمه ففي أول بيت في باب الفاعل وهو قول ابن مالك :

الْفَاعِلُ الَّذِي كَثُرَ فُسُوعِي أَتَيْ زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهَهُ نِعَمَ الْفَقَى

يقول أبو حيان في شرحه : لم يذكر حد الفاعل وإنما أتى بمثل ثلاثة :

أولها : فعل متصرف وهو أتى زيد.

الثاني : اسم فاعل وهو منيراً وجهه.

الثالث : فعل جامد وهو نعم الفتى.

وكذا أكثر عادة هذا الناظم لا يجد شيئاً ولا يأتي بالأحكام الكلية في قوانين بل
 يبرز ذلك في مثل.

وهذا باب واحد آخر وهو باب المصادر فيه عدة نقود ، يقول ابن مالك في

مصادر الحماسي والسداسي مما افتتح بمزمة وصل : ^(١)

وَمَا يَلِي الْأَخْرَ مُدَّ وَأَفْتَحَا مَعَ كَسْرٍ تَلَوِ الثَّانِ مِمَّا افْتَحَا
 بِهَمْزٍ وَصَلٍ كَاصْطَفَى وَضُمَّ مَا يَرْبِيعُ فِي أَفْشَالٍ قَدْ تَلَمَّلَمَا

(١) انظر منهج السالك : ص ٣٤٧. من النسخة الأمريكية.

يقول أبو حيان وهو يشرح البيتين : وفي البيت الأول عيب في الشعر وهو التضمن وهو تعلق البيت الثاني بالأول تعلقاً اقتضائياً فإن قوله (بهمز وصل) متعلق بقوله : (مما افتتح) .

وفي الباب نفسه يقول في بيتين آخرين : ^(١)

وَقَلَّ اللَّازِمُ مِثْلَ قَعْدًا لَهُ فُؤُولٌ بِأَطْرَادٍ كَقَعْدًا
مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فَقَالَا أَوْ قَعْلَانَا فَادِرٍ أَوْ فَقَالَا

وشرحهما أبو حيان فكان هما قال : لما ذكر مصدر الثلاثي المتعدي ذكر مصدر ما لا يتعدى مما هو على وزن فَعَلَ ومثل بمثلين : أحدهما قعد والآخر غدا ، ولو لَمْ يُعْمَلْ بِالثاني لَمْ تكن ضرورة إلى ذكره لكنه تم به البيت مع بعض فائدة وهو أنه جعل المعتل الآخر حكمه حكم صحيحه في أن مصدرهما يكون فعول مطرداً نحو قعود وغدو .

ومما قاله أيضاً ناقداً وجاء في البيت الثاني قوله : فَادِرٍ حَشْوًا .

وفي باب نعم وبس وتحويل الأفعال إلى وزن فعل بالضم لتفيد المدح والذم مثل ابن مالك بعَلَّمَ الرجل بالضم لإفادة المدح ، قال أبو حيان : وقد وهم الناظم في بعض تصانيفه فعمثل بقوله : عَلَّمَ الرجلُ زَيْدٌ فيما حَوَّلَ من فَعَلَ إلى فَعْلَ ، ولم يعلم النقل في ذلك ، وأن العرب استعملت عَلِمَ استعمال نعم على وضعه الأصلي من غير تحويل ^(٢) .

وفي باب أفعال التفضيل وتجويز ابن مالك تقلص من ومجروها على أفعال في

مثل قوله :

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرُ أَنْ قَطَوْهَا سَرِيعٌ وَأَلَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

(١) انظر منهج السالك : ص ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٢) منهج السالك : ص ٤٠١ (الأمريكية)

قال أبو حيان ردًا عليه ذلك : " قال الفراء وأصحابه في : إن عبد الله لئسك أفضل مستقبح لأن أفضل لا يقوى على من كقوة الفعل على الحال ، كما ذكر أن من وبحرورها كالتمييز والتميز لا يتقدم " .^(١)

ويعتلى شرح أبي حيان للألفية بمثل هذه النقود وتلك الاتهامات.

وحين شرح أبو حيان التسهيل أكثر من هذه النقود وزاد في تلك الاتهامات ورمى ابن مالك بالجهل وعابه بقلة المعرفة :

- رماه بأنه ليس له شيخ ، يقول أبو حيان : ولم يكن ممن لازم في هذا الفن إماماً مستبحراً ولا يعلم له فيه شيخ ولا ذكر هو من اشتغل عليه بهذا الفن.

- رماه بأنه يجهل كتاب سيبويه يقول : إن المصنف يستدل بالآثار متعمقاً بزعمه على التحوين وما أمعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز في هذا الفن والاستبحار والإمامة ولذلك تضعف استنباطاته من كلام سيبويه.

ولقد قبض الله من يدافع عن ابن مالك ويثأر ممن يهاجمه ويعيبه ، قبض الله من ينصف المظلوم ويقتص من الظالم وهو مما نختم به هذا الفصل.

جاء ناظر الجيش وشرح التسهيل كما شرحه أبو حيان ورأى تعني أبي حيان على ابن مالك فدافع عنه دفاعاً قوياً ، قال في موقف بين الرجلين : كان الشيخ (أبو حيان) يلزم ابن مالك بأنه لا يعرف له شيخ أخذ عنه هذا الفن فن العربية وهو عجب فإنه يدل على علو رتبته وسمو همته وعلى قدرة الله تعالى له ، وإعانة ربانية كما قال هو في خطبة كتابه وإذا كانت العلوم منحاً إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين ، ولقد صدق فإنه أبرز للناس

(١) منهج السالك لأبي حيان : ٤١٣ (الأمريكية).

تصانيف في هذا العلم لا عهد لهم بمثلها وحقاً لهم كتاب التسهيل وما اشتمل عليه من الجمع والتفقيح والتجوير مع الإنجاز الذي يشهد له بالتبريز ، وقد كان الشيخ (أبو حيان) مكباً عليه بعد أن كتبه بخطه وشن هوامشه بالأمثلة والشواهد ، وكان عمدته ، وغالب أوقاته ينظر فيه وطلما شاهدته وهو يخرج من كفه حين يسأل عن مسألة فينظر فيه وكان يقول : من عرف هذا الكتاب حق المعرفة لا يكون تحت أديم السماء أحداً أعلم منه بهذا الفن.^(١)

ومما قاله أيضاً ناظر الجيش دفاعاً عن ابن مالك : وأما قوله : إنه تضعف استنباطاته من كلام سيبويه وينسب إليه مذاهب ، ويفهم من كلامه مفاهيم لم يذهب سيبويه إليها ولا أرادها فهذا عجب من الشيخ كيف يصدر عنه هذا في حق هذا الإمام الكبير المشهود له بالتبريز الذي قال هو في حقه : إنه نظم في هذا الفن كثيراً ونثر ، وإنه جمع باعتكافه على الاشتغال بهذا الفن والشغل به ومراجعة الكتب ومطالعة الدواوين العربية حتى جمع من هذا العلم غرائب ، وحوت مصنفاته نواذر وعجائب ، وإن منها كثيراً استخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة ولا شك أن هذه وظيفة المجتهد فكيف يقول : إنه ضعيف الاستنباط من كلام سيبويه وإنه يفهم غير المراد.^(٢)

ومما أنشده ناظر الجيش في معرض الدفاع عن ابن مالك هذه الأبيات :

لَا تَضَعُ مِنْ عَظِيمٍ قَدْرَ وَإِنْ كُنْتُ ——— سَتَ مُشْتَاراً إِلَيْهِ بِالتَّعْظِيمِ
فَالشَّرِيفُ الْكَرِيمُ يَنْقُصُ قَدْرًا ——— بِالتَّحْرِي عَنِ الشَّرِيفِ الْكَرِيمِ
وَلَعَّ الْخَمْرُ بِالْعُقُولِ رَمَى الْخَفْ ——— رَ بَتَّنَجِيسَهَا وَبِالتَّحْرِيمِ^(٣)

(١) انظر أربع صفحات في مهيد القواعد لناظر الجيش دفاعاً عن ابن مالك : ج ٩ ص ٤١٠

وما بعدها (طبعة دار السلام).

(٢) المرجع السابق (الجزء والصفحة).

(٣) انظر مهيد القواعد لناظر الجيش : ج ١ ، ص ٥٣٦.

الفصل الرابع

{كتب أبي حيان المشهورة : شرح الألفية - التذيل - الارتشاف}

مقابلة ألفها والعلاقة بينها

ألف أبو حيان عدة كتب في النحو منها المختصر كالنكت الحسان في شرح غاية الإحسان (تحقيق عبد الحسين القتلي) ، ومنها تقريب المقرب في النحو (تحقيق محمد جاسم الديلمي) (عفيف عبد الرحمن) ومنها التدريب في تمثيل التقريب (تحقيق نهاد حسن) ومنها اللوحة البدوية وغير ذلك.

ومنها أيضاً المطول وأشهرها ثلاثة كتب وهي شرح الألفية المسمى بمنهج السالك على ألفية ابن مالك وهو الكتاب الذي نحققه ، والتذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل وهو ثمانية رسائل دكتوراه في جامعة الأزهر وقد حقق الدكتور حسن هندواي سبعة أجزاء منه بلغت إلى نهاية المفاعيل أو أقل قليلاً ، وأما الكتاب الثالث فهو ارتشاف الضرب من لسان العرب وهو عدة أجزاء (ثلاثة بتحقيق د/ مصطفى خليل النعاس وخمسة بتحقيق د/ رجب عثمان محمد).

أما الكتب المختصرة والمتون فلا حديث لنا فيها ، وأما حديثنا ففي الكتب الثلاثة المطولة وهي عنوان الفصل وسنذكر نتيجة البحث في هذا الأمر مقدمة على أن تتبعها بالأدلة العلمية والنصوص المنقولة من الكتب الثلاثة فنقول :

ألف أبو حيان - أول ما ألف - كتابه منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك وهو الكتاب الذي بين أيدينا والسفر الكبير الذي حققناه ، وهو الذي نتحدث عنه ، وسنذكر الدليل على ذلك وهو أن أبا حيان كان يحيل عليه في كثير من الأحيان وهو يشرح التسهيل في كتابه المسمى التذيل والتكميل وسنذكر هذه النصوص بعد.

ثم ألف أبو حيان بعد شرحه للألفية كتاب التذييل والتكميل وختم مؤلفاته بكتابه المشهور ارتشاف الضرب من لسان العرب واشتهر عند الباحثين أن ارتشاف الضرب ملخص من التذييل والتكميل وهذه المقولة أو الشهرة لا بأس بها والكتاب وإن لم يكن ملخصاً بمعنى الكلمة إلا أن أبا حيان ألفه عامة بعد التذييل ، والدليل على ذلك أنه أحال نصوصاً في الارتشاف وعللاً ومباحث أحالها إلى ما ذكره في التذييل وسنذكر ذلك مفصلاً.

{ الأدلة العلمية على أن شرح الألفية كان قبل شرح التسهيل }

قال أبو حيان في التذييل والتكميل في باب ظن وأخواتها وهو يذكر أدوات التعليق في هذا الباب مثل ما النافية ولام الابتداء قال^(١) : وكنت قد ذكرت في منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك أنه ظهر لي أن من المعلقات لعل ومنه : { وَمَا يُذَرِّبُكَ لَعَلُّ السَّاعَةِ تَكُونُ قَرِيباً } (الأحزاب : ٦٣) ، { وَمَا يُذَرِّبُكَ لَعَلُّهُ يَزْكِي } (عبس : ٣) ، { وَإِنْ أَذْرِي لَعَلُّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ } (الأنبياء : ١٠٩) ، ورأيت مصب الفعل في هذه الآيات على جملة الترجي فهي في موضع نصب بالفعل المعلق إلى أن وقفت لأبي على الفارسي على شيء من هذا ، ثم نقل نصاً طويلاً عن أبي على مضمونه جواز التعليق بلعل لأن الترجي بمنزلة الاستفهام في أنه غير خير وأن ما بعده منقطع عما قبله ولا يعمل فيه.

وهذا الكلام الذي قاله وأشار إليه جاء نصه وأكثر منه في منهج السالك وهو شرح الألفية.^(٢)

(١) انظر التذييل والتكميل : ج ٦ ص ٨٤ تحقيق هندawi.

(٢) انظر باب ظن وأخواتها في منهج السالك : ص ٨٤ (النسخة الأمريكية).

- وفي آخر باب التمييز وفي موضوع تقدم التمييز على عامله المتصرف في مثل :
 طاب زيد نفساً وهو أن تقول : نفساً طاب زيد ، حيث أجازته المبرد والمازني من
 البصريين والكسائي من الكوفيين وتبعهم ابن مالك قياساً على سائر الفضلات
 المنصوبة بفعل متصرف ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح مثل :
 أَلْفَساً تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَذَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جَهَاراً

ومنع سيبويه ذلك وتبعه الزجاج وأبو علي الفارسي وابن عصفور بحجة عدم
 كفاية الأدلة السماعية كما أن التمييز فاعل في الأصل والفاعل لا يتقدم على الفعل
 ولأن تأخيره أوقع في النفس لأن النفس تشوق إلى معرفة ما أهم عليها وخرجوا
 الأدلة السماعية على الضرورة وغيرها.

وجاء أبو حيان وحكي المذهبين في كنهه وسرد حجة كل مذهب ، ورأى أن
 كل حجة أقوى من أختها وأن كل علة لأحد الفريقين تضرب أختها ثم اختار المذهب
 الأول وهو الجواز يقول أبو حيان في التذييل والتكميل :^(١)

"وحجة من منع ذلك إنما هو عدم السماع على زعمه وقد يثبت كثرة ذلك ،
 وأقيسته مدخولة منقوضة كلها معارضة للنصوص الواردة في كلام العرب ، فلا
 التفات إليها ، وقد ذكرنا تلك الأقيسة ومعارضتها في كتابنا منهج السالك في الكلام
 على ألفية ابن مالك فلا نطول بها هنا إذ لا فائدة في ذكرها ، والأقيسة إنما ينبغي أن
 يستأنس بها بعد تقرر السماع ولا يبنى عليها وحدها دون السماع حكم نحوي.

قال : وقد أطلنا في الكلام على شيء من أقيسة النحاة في ذلك الكتاب آخر
 باب التمييز فيطالع هناك ."

(١) التذييل والتكميل : ج ٤ ص ١٢٧ ، رسالة دكتوراه تحقيق د / الشربيني أبو طالب .

وعدت إلى كتاب منهج السالك في هذا الموضوع فوجدت أبا حيان يسرد أربع صفحات طويلة ذاكرةً الرأين وأعلام كل رأي وحجة أو حجج كل فريق وقد اختار أيضاً المذهب الأول وهو مذهب المبرد والمازني والكسائي وابن مالك ، وعلى الفريق الثاني ثم رد حججه العقلية بما توفر لديه من السماع وما جاء إليه من الشواهد التي تدل على جواز تقديم التمييز يقول في نقل طويل نختصر ذكره في شرح الألفية وأحال عليه في شرح التسهيل يقول^(١) : فأنت ترى هذه التعاليل كلها لمن منع التقديم وهي معارضة للسماع ، والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرير السماع ، ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان من لسان العرب ، واستعمالها تشهد له وتومي إليه ، ولقد كان بعض شيوخنا من أهل المغرب يقول : إياكم وتعاليل الرماني والورواق ونظرائهما وكثيراً ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبهة والعلل القاصرة وهي التي لا يعجز عن إبداء مثلها من له أدق نظر في الحالة الراهنة ولا يحتاج في ذلك إلى إمعان فكر ولا إكداد بصيرة ولا حث قرينة ولذلك قال بعض الأدباء :

تَرْتَوِي بِطَرَفٍ فَاتِنٍ فَاتِرٍ أَضْعَفَ مِنْ حُجَّةٍ نَحْوِيٍّ

وعلم العربية إنما هو من باب الوضعيات العربية ففي الحقيقة لا يحتاج فيه إلى تعليل كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل فلا يقال لم جاء هذا التركيب في قولك زيد قائم هكذا ؟ كما لا يقال لم يقال للعين الطرف وللليل الليل ؟ ولا يقال لم كانت حروف المضارعة الممززة والتاء والنون والياء ؟ ونبيدي لذلك عللاً ... إلخ.

ثم ختم ذلك الموضوع الطويل بقوله : والنحويون مولعون بكثرة التعليل ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاماً نحوية مسندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع وكثيراً ما نطالع أوراقاً في تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات ، ورد بعضهم على بعض في ذلك ، وتنقيحات على زعمهم في الحدود خصوصاً ما صنفه

(١) انظر كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان : ص ٢٢٩ (الأمريكية)

وباب التمييز في كتابنا (آخر الجزء الثاني)

متأخرو المشاركة على مقدمة ابن الحاجب ، فنسأَم من ذلك ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم ، ولقد اطلعت على جملة من الألسن كللسان الترك ولسان الفرس ولسان الحبش وغيرهم وصنفت فيها كتباً في لغاتها ونحوها وتصريفها واستفدت منها غرائب ، وعلمت باستقرائها أن الأحكام التي اشتملت عليها لا تحتاج إلى تعليل أصلاً وأن كل تركيب كلي يحتاج فيه إلى نص من السماع ، وأما لا يدخلها شيء من الأقيسة ، وإنما يقال من ذلك ما قاله أهل ذلك اللسان ، ولم أر أحداً من المتقدمين أقدم على إطراح هذه التعاليل إلا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب كتاب المشرق في النحو فإنه طعن على المعلنين بالعلل السخيفة وزرى عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك ، وقد امتنع من طعنه على النحاة وإزرائه عليهم الإمام أبو الحسن بن خروف ورد على ابن مضاء في كتاب سماه : كتاب الزهو في الرد على من نسب السهو إلى أئمة النحو وهو كتاب لطيف ، وكان ابن مضاء من مقرئي كتاب سيبويه والمعتنين بطريقته وهو كان من آخر من ختمت به المائة السادسة من علماء هذه الملة رحمه الله^(١)

فأنت ترى من خلال هذا النقل الطويل الذي ورد في شرح الألفية وأشار إليه أبو حيان في شرح التسهيل أسبقية تأليف شرح الألفية ثم وليه شرح التسهيل ثم ارتشاف الضرب.

{الأدلة العلمية على أن ارتشاف الضرب كان بعد التذييل والتكميل}

وسمّا ذكرنا أن أبا حيان ألف ارتشاف الضرب بعد التذييل والتكميل وقد ذكر ذلك أبو حيان صراحة في مقدمة الارتشاف فقال :

ولما كان كتابي المسمى بالتذييل والتكميل في شرح التسهيل قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب ، وفرغ مما حفزه تأليف الأصحاب ، رأيت أن أجرد

(١) انظر كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان : ص ٢٣١ (آخر باب التمييز).

أحكامه عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل ، حاوية لسلامة اللفظ وبيان التمثيل ، إذ كان الحكم إذا برز في صورة المثال ، أغنى الناظر عن التطلب والتسأل ، ونفضت عليه بقية كتي لأستدرك ما أغفلته من فوائد ، وليكون هذا المجرد مختصاً عن ذلك بزوائد ، وقربت ما كان منه قاصياً ، وذلك ما كان عاصياً ، حتى صارت معانيه تدرك بلمح البصر ولا تحتاج إلى إعمال فكر وإكداد نظر ، وحصرته في جملتين : الأولى : في أحكام الكلم قبل التركيب ، والثانية : في أحكامها حالة التركيب ، وربما انجر بعض من أحكام هذه أحكام الأخرى لضرورة التصنيف وتناسب التأليف وقصدت بذلك - يعلم الله - تسهيل ما عسر إدراكه على الطلاب ، ولما كمل هذا الكتاب وخلت مبانيه من التشبيح (الاضطراب) والتعقيد وحلت معانيه للمفيد والمستفيد سميته ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ومن الله أستمد الإعانة وأستعد من إحسانه لصبوب المقال والإبانة.

وهذا اعتراف من أبي حيان بسبق تأليف التذيل والتكميل والاعتراف سيد الأدلة ، وهناك أدلة أخرى وهي أن أبا حيان وهو يولف ارتشاف الضرب كان يحيل على التذيل والتكميل في بعض المسائل^(١) لكننا سنكتفي بالإشارة إلى مواضع ثلاثة أو أربعة في هذا الأمر :

- يقول في كتابه ارتشاف الضرب في باب المبتدأ والخبر : ٥٣ / ٢ ما نصه : وكلام ابن مالك في حكم الضمير العائد رابطاً على المبتدأ منقود من تسعة أوجه يوقف عليها في الشرح ، يقصد التذيل والتكميل.

(١) انظر ارتشاف الضرب : ج ١ ص ٤٥٩ ، ٥٢٥ ، ج ٢ ص ٥٣ - ٣٨٢ - ٤٣٢ -

٤٦٨ - ٤٩٨ - ٥٣٦ - ٥٨٤ - ٦٥٦ (تحقيق النماص).

ورجعت إلى الكتاب المذكور فوجدت الوجوه التسعة التي ذكرها وكان التاسع منها قوله^(١) : نقله عن البصريين جواز : زيد ضربت في الكلام وأن الكوفيين يخصصونه بالشعر والنقل عن الكوفيين مختلف ، أما هشام فنقل عنه أنه يجوز في الاختيار وأما الكسائي والفراء فمنعا ذلك في الشعر ، وأما البصريون فجوزوه في الشعر وهذا اضطراب كثير في هذه المسألة للمصنف رحمه الله.

- وفي باب التمييز يقول أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٣٨٢ / ٢ : ولابن مالك في هذا الباب من كتاب التسهيل والشرح الذي مزجه هو تخليط كثير تكلمنا عليه في شرحنا لكتابه.

وفي باب حروف الجر يقول^(٢) : وذكر ابن مالك أن الباء تزداد عوضاً وأنشد :
وَلَا يُؤَاسِيكَ فِيمَا نَابَ مَنْ حَدَّثَ إِلَّا أَخُو ثَقَّةٍ فَانْظُرْ بِمَنْ تَتَّقُ

قال : أراد من تتق به فزاد الباء قبل من عوضاً انتهى وقد تأولناه في الشرح على غير الزيادة.

وقد رجعت إلى التذييل في هذا الموضوع فوجدته يقول^(٣) : ولا يستعين هذا التأويل الذي ذكره لاحتمال أن يكون الكلام ثم عند قوله فانظر أي فانظر لنفسك ولما تقدم أنه لا يواتيه إلا أخو ثقة استدرك على نفسه ، فاستفهم على سبيل الإنكار على نفسه حيث قرر وجود أخي ثقة فقال بمن تتق أي لا أحد يوثق به فالباء في بمن متعلقة بتثق.

(١) انظر التذييل والتكميل : ٤٨ / ٤ (هنداري)

(٢) ارتشاف الضرب : ٤٣٢ / ٢ (النحاس)

(٣) التذييل : ٤٨ / ١١٢٥ (رسالة)

وفي باب الإضافة يقول في قولك : هولاء ضاريي^(١) : " وزعم أبو عمرو بن الحاحب وتبعه ابن مالك أن هذا الجمع حالة الرفع إعرابه بالحرف المقدّر ، وكما أن الحركة تقدّر كذلك الحرف يقدر وقد بينا في الشرح للتسهيل أن هذا لا تحقيق فيه .

وقال في باب القسم^(٢) : " وزعم ابن مالك في الفصل الأول من باب عوامل الجزم أن جواب القسم محذوف إذا تقدم القسم على لو أو على لولا يعني عنه جواب لو ولولا ، وقد أطلنا الكلام في ذلك في كتابنا شرح التسهيل .

وفي باب إعمال المصدر وفي مسألة اشتراط أن مع الفعل الذي يحل محله المصدر في العمل ، وأن ابن مالك ذكر أن ذلك غالب لا لازم جاء هذا النص في ارتشاف الضرب يقول أبو حيان^(٣) :

" وزعم ابن مالك أن التقدير بالحرف ليس شرطاً في العمل قال : لكن الغالب أن يكون كذلك وقد رددنا عليه في الشرح .

وعدت إلى شرح التسهيل فوجدت ثلاث صفحات في ذلك الرد.^(٤)

وهكذا تبين لنا أن ارتشاف الضرب كان آخر ما ألف أبو حيان من كتب النحو المطولة.

بقي هنا أن نقول : إن كتاب منهج السالك لم يكن أسبق الكتب النحوية التي ألفها أبو حيان فحسب بل كان أسبق كتبه عامة وأقصد تفسير البحر المحيط والنهر الماد فقد أشار أبو حيان إلى منهج السالك في الكتابين المذكورين في بعض المواضع :

(١) ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٣٦ (النماس).

(٢) ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٨٩ .

(٣) انظر ارتشاف الضرب : ٣ / ١٧٣ (النماس).

(٤) التذييل والتكميل : ٤ / ٩٢٨ (رسالة)

ففي تفسير قوله تعالى : {ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ} (البقرة : ٦٤) ، ذكر آراء النحاة في حكم الاسم بعد لولا وأن رأي البصريين أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف ، يقول^(١) : " ويجيء بعد لولا اسم مرفوع بها عند الفراء وبفعل محذوف عند الكسائي وبالابتداء عند البصريين والخبر محذوف عند جمهورهم وعند بعضهم فيه تفصيل ذكرناه في منهج السالك من تأليفنا " .

وفي إعراب حنيفا من قوله تعالى : {وَقَالُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا} (البقرة : ١٣٥) ، وأنه منصوب على الحال من المضاف إليه قبله قال أبو حيان^(٢) : أما الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف غير عامل في المضاف إليه قبل الإضافة فنحن لا نجيزه سواء كان جزءا مما أضيف إليه أو كالجزاء أو غـ ذلك قال : وقد أمعنا الكلام على ذلك في كتاب منهج السالك من تأليفنا انتهى ثم خرجـه على أنه حال من المضاف وهو الملة على تأويلها بالدين .

وفي تفسير قوله تعالى : {سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ} (البقرة : ٢١١) وجواز زيادة من في الآية يقول^(٣) : وفي زيادة (من) بُعْدٌ ؛ لأن متعلق الاستفهام هو المفعول الأول لا الثاني فلو قلت كم من درهم أعطيته من رجل على زيادة من في قولك : من رجل لكان فيه نظر ، ثم قال : وقد أمعنا الكلام على زيادة من في منهج السالك من تأليفنا.^(٤)

(١) البحر المحيط : ١ / ٢٤٠ .

(٢) البحر المحيط : ١ / ٤٠٦ .

(٣) البحر المحيط : ٢ / ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٤) البحر المحيط : ١ / ٢٧٧ .

وفي إعراب ويل من قوله تعالى : {لَوْ نَسَلَ لِّلنَّاسِ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ} (البقرة : ٧٩) ، وأنه مبتدأ وإن كان نكرة يقول : وهو نكرة فيها معنى الدعاء فلذلك جاز الابتداء بها إذ الدعاء أحد المسوغات لجواز الابتداء بالنكرة وهي تقارب ثلاثين مسوغاً وذكرناها في كتاب منهج السالك من تأليفنا^(١).

ويتصل بهذا الفصل وهو كتب أبي حيان والعلاقة بينها وتأثير شرح الألفية في كتب أبي حيان التي ألفها بعد ذلك أو تأثير هذا الشرح في كتب النحو التي جاءت بعده ، وقد ذكرنا أن شرح الألفية كان له تأثير واضح في التذيل وفي ارتشاف الضرب وفي البحر المحيط والنهر الماد من البحر حيث أحال عليه أبو حيان كثيراً ممن المسائل وترك بعض البحوث في كتبه اتكالا على أنه عرضها وتحدث عنها في كتابه الذي ألفه أولاً وهو منهج السالك.

أما تأثير منهج السالك في كتب النحو التي جاءت بعده فقد كان ضئيلاً ذلك بسبب قلة نسخ هذا الكتاب في أيدي العلماء وطغيان التذيل والتكميل على كتب أبي حيان الأخرى حيث اكتفى العلماء به وعللوا منه كثيراً فوجد أثره في كتب النحو بعده وفي شروح التسهيل الأخرى وشروح الألفية ، فهذا أبو الحسن المرادي في شرحه للتسهيل يكاد يكون قد نقل شرح أبي حيان للتسهيل واختصره في كتابه.

أما منهج السالك فقد بحثت عن أثره في كتب النحو التي جاءت بعده فلم أجد ، تصفحت كتب البغدادي المطولة كخزانة الأدب وشرح أبيات مغني اللبيب وشرح التحفة الوردية وحاشيته على شرح بانتة سعاد وكلها كتب مطولة نقل البغدادي نصوصها من كتب النحو وغيرها ومع ذلك فلم أجد نصاً واحداً من منهج السالك في هذه الكتب وقد وجدت نصوصاً كثيرة فيها من التذيل والتكميل ، وهذا

(١) انظر مواضع أخرى فيها ذكر منهج السالك في البحر المحيط : جـ ١ / ٢٩٠ ، جـ ٢ : ٤٥

، ٢٩٣ ، جـ ٤ ص ٢٢٩ ، والنهر الماد جـ ٤ ص ٦.

يفسر لنا طغيان شرح التسهيل لأبي حيان واكتفاء العلماء واستغناؤهم به عن شرح الألفية.

وكما لم أجد أثراً لمنهج السالك في كتب البغدادي لم أجد له أثراً في كتب أخرى وعلماء آخرين كالسيوطي في كتاب مع الموامع وشرح أبيات مغني النيب وغير ذلك.

لقد خلت شروح التسهيل وشروح الألفية وكثير من كتب النحو من نقول أو تأثر بمنهج السالك لأبي حيان إلا ما وجدته من النقول القليلة في تمهيد القواعد وهو شرح التسهيل لناظر الجيش أثناء تحقيقنا له ودفاع هذا الأخير عن ابن مالك لهجوم أبي حيان بنصوص ونقول من كتب أبي حيان نفسه.

كما وجدت نقلاً آخر للمرادي في شرحه على الألفية المسمى بتوضيح المقاصد والمسالك من منهج السالك عند منع حذف حرف الجر مع أن وأن^(١) عند حصول اللبس في قوله تعالى : {وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ} {النساء : ١٢٧} كما وجدت هذا النقل نفسه أيضاً في كتاب التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى في الموضع نفسه.^(٢)

(١) انظر جـ ٢ ص ٥٤ - ٥٥ من الكتاب المذكور تحقيق د / عبد الرحمن سليمان.

(٢) انظر التصريح بمضمون التوضيح : جـ ٢ ص ٤٠٨ تحقيق د / عبد الفتاح بحري.

الفصل الخامس

{شرح الألفية لم يكمله أبو حيان كما أكمل غيره}

الناظر في مؤلفات أبي حيان يجده قد أكمل بعضها وأن بعضها الآخر لم يكمله ، وقد اعترف هو بذلك ولا عجب فيه فرمما نوى الإنسان عمل شيء وحال الأجل دونه وهذا هو السبب الأصلي في عدم إكمال العلماء تأليف بعض الكتب وبخاصة الطويلة منها كالتفاسير وغيرها وهو انقضاء الأجل ، وقد تكون هناك أسباب أخرى لكن ذلك هو الأصل.

وكتاب شرح الألفية لأبي حيان - مع قيمته وفائدته العلمية - لم يكمله أبو حيان بل شرح ما يعادل نصف الألفية وهو خمسمائة بيت منها إلى آخر باب أفعل التفضيل وأول باب التوابع.

شرح باب الكلمة والكلام والمعرّب والمبني والنكرة والمعرفة والابتداء والخير والنواسخ والفاعل ونائبه وباب الاشتغال والتنازع وتعدي الفعل ولزومه والمفاعيل الخمسة وباب الاستثناء والحال والتمييز وحروف الجر والإضافة وعمل المصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة وأبنية المصادر والتعجب ونعم وبس وأفعل التفضيل وترك بقية الأبواب مثل التوابع والنداء والممنوع من الصرف وإعراب الفعل والعدد كما ترك أبواب الصرف كلها.

وعندما نوينا تحقيق الكتاب بحثنا عن نسخه في مكتبات العالم فأزعجنا عدم اكتمال الكتاب في أي نسخة فيها ، أما النسخة المغربية (الخزانة العامة بالرباط) فكان آخرها باب التمييز وأول باب حروف الجر ، وأما النسخة المصرية (دار الكتب - نحو تيمور : ٥٦١) فكان آخرها باب أبنية المصادر وأول باب الصفة المشبهة ، وأما النسخة الأمريكية المطبوعة (بتحقيق المستشرق سيدني جليزر ١٩٤٧م) فكان آخرها

باب أفعال التفضيل وأول التوابع ، وبحثنا عن نسخ أخرى غير ذلك فلم نجد ، فعرفنا أن هذا هو الموجود فقط ، ولما وقفنا على ترجمة أبي حيان من كتب التراجم القديمة كنفع الطيب وغيره وجدنا اعترافاً منه بأنه لم يكمل الكتاب وهو شرح الألفية أما كتبه الأخرى فقد أكملها على ما سنذكره.

اعتراف من أبي حيان بعدم تكملة شرح الألفية

جاء في نفع الطيب أن أبا حيان كتب رداً على رسالة بعث بها إليه خليل بن أيك الصفدي فكان مما جاء فيها^(١) : فأما ما صنفته فمن ذلك البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم ، وكتاب التذيل والتكميل في شرح التسهيل وكتاب التخييل الملخص من شرح التسهيل (ارتشاف الضرب) وكتاب التذكرة وكتاب التدريب والترتيب والنكت الحسان وفي آخر سرّد تلك المؤلفات قال : ومما لم يكمل تصنيفه كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، ولهاية الإغراب في علمي التصريف والإغراب ، ثم ختم رده بقوله : قاله وكتبه أبو حيان محمد بن يوسف ، وعلى ذلك فاعتراف أبي حيان وإجماع نسخ الكتاب على نقصه يدل على أن أبا حيان لم يكمل شرحه للألفية كما أكمل بقية كتبه.

أبو حيان ألف شرح التسهيل كاملاً

كتب ابن مالك متوناً كثيرة في اللغة والنحو منها المنظوم ومنها المنثور ، فمن المنظوم الألفية والكافية الشافية وغيرهما ولم يشرح الألفية ولكن شرحها ابنه بدر الدين بعده كما شرحها كثيرون غيره ، ومن المنثور وكان على رأسها التسهيل المسمى تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.

(١) نفع الطيب : ٢ / ٥٥٢.

ولقد شرح ابن مالك التسهيل ولكن الله لم يمد في أجله حتى يكمله شرحاً
وإنما شرح منه الكثير حتى آخر باب المصادر ثم توفي.

ولما توفي ابن مالك لم يجد الناس أفضل من أبي حيان في إكمال الشرح فطلبوا
منه ذلك فأجابه وأكملته حتى آخره وسمى ما شرحه بالتكميل ثم طلبوا منه أن يشرح
الكتاب كله وهو المقدار الذي تركه أولاً فأجابه وسمى ذلك المقدار بالتذييل ثم ضم
الكتاب كله وسماه التذييل والتكميل يحكي ذلك كله أبو حيان في مقدمة الكتاب
فيقول متحدثاً عن ابن مالك وكتابه التسهيل^(١) :

" وكان رحمه الله كثيراً ما يعني بتحريره ويولع بتهديده وتغييره ، فيزيد وينقص
وينقح ويلخص إلى أن عرض له رحمه الله أن يشرحه ، ويفسره ويوضحه ، فغير أكثر
ما شرحه ، ونظر إليه بعين العناية وتصفحه ، وانتهى في شرحه إلى باب مصادر غير
الثلاثي ، وذلك أشف (أزيد) من نصفه وعافه عن إكماله محتوم حنقه "

ثم يذكر أنه شرح الجزء الباقي من شرح ابن مالك فيقول : فاستخرجت فص
هذا الكتاب مما أودعه في الشرح إلى حيث انتهى وجمعت على باقي الكتاب نسخاً
إليها في الصحة المنتهى لأنها طرزت بخطه وحررت بين يديه بضبطه وأخذت في
إقرار هذا الكتاب أفتح مقفله وأوضح مشكله ، وأجى منه ما كان موثقاً وأجدد ما
عاد رفاقاً.

ثم يقول : وكان المانع من وضع كتاب يتضمن شرح جميعه وتكميله ،
واستدراك ما أغفل من الأحكام وتذييله ما كان قد تقسم الخاطر من الاشتغال
بالاكتساب المزري بذوي المعارف والأحساب وأن يكتمل انتحال لمن توالى عليه

(١) التذييل والتكميل : ١ / ٦ (هنداوي)

أعمال أو يتحصل إقبال لمن تقسم منه البال ومع ذلك فظلنا سألني سائلون من أهل مصر والشام في شرح باقيه وتكميله وانتقاده وتذييله ... إلخ

ثم ذكر قصيدة جاءت من دمشق يطلب صاحبها منه تكميل الشرح وجاء في

آخرها :

إِلَيْكَ أبا حَيَّانَ مِنِّي نَحِيَّةٌ يَقُوفُ شَذَاهَا مِنكَ ذَارِينَ فِي التَّفَحُّعِ
بَدَأَتْ بِأَمْرِ تَكَمَّلَ اللَّهُ قَصْدَهُ وَكَمَّلَهُ بِالْيَمَنِ مِنْهُ وَبِالتَّحْجِجِ
وَسَهَّلَتْ تَسْهِيلَ الْفَوَائِدِ مُخَيَّنًا فَكُنْ شَارِحًا صَدْرِي بِتَكْمِلَةِ الشَّرْحِ

ثم يذكر أنه أجاب الناس وأكمل الكتاب كله يقول^(١) :

" فحين كثر تسألهم وتعلقت بالإجابة آمالهم ، أسعفتهم فيما طلبوا وانتدبت لما إليه رغبوا ، وأخذت في ابتداء الشرح من أول الكتاب وانتدبت إليه أحق الانتداب إذ كانت علائق الخمول قد انقطعت وعوائق الاكتساب قد ارتفعت ... إلخ.

فدونك أيها السائل من هذا الشرح كتاباً غريب المنال قريب المنال هبت عليه النفحات اليمانية واجتمعت فيه المعاني الثمانية وهي التي يصنف فيها العلماء ويتطلبها من التأليف الفهماء : معدوم قد اخترع ، ومفترق قد جمع ، وناقص قد كمل ، ومجمل قد فصل ، ومسبب قد هذب ، ومخلط قد رتب ، ومبهم قد عين ، وخطأ قد بين ، ولما علقت ذهب هذا الكتاب على نار الفكر حتى خلص ، وكملت بحسن الصنعة ما كان قد نقص ، وذيلت على فص التسهيل وشرحه ما قد قلص (نقص) سميته بالتذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، ومن الله استمد التأييد والعون وأسأله العصمة فيما أرومه والصون لا رب غيره ولا مرجو إلا خيره ".^(٢)

(١) التذيل والتكميل : ٨ / ١ .

(٢) التذيل والتكميل ١ / ١٢ .

وأما كتابه الثالث وهو ارتشاف الضرب فقد ذكر أبو حيان في مقدمته أنه ألفه كاملاً يقول^(١) وهو مما ذكرنا قبل :

" ولما كان كتابي المسمى بالتذليل والتكميل في شرح التسهيل قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب وفرع بما حواه تأليف الأصحاب رأيت أن أجرد أحكامه عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل حاوية لسلامة اللفظ وبيان التعميل إذ كان الحكم إذا برز في صورة المثال أغنى الناظر عن التطلب والتسأل ثم ختم كلامه قائلاً : وقصدت بذلك - يعلم الله - تسهيل ما عسر إدراكه على الطلاب وتحصيل ما أرجوه من الأجر في ذلك والثواب ، ولما كمل هذا الكتاب وحلت مبانيه من الشريح (الاضطراب) والتعقيد ، وحلت معانيه للمفيد والمستفيد سميت ارتشاف الضرب من لسان العرب ومن الله استمد الإعانة وأستعد من إحسانه لصواب المقال والإبانة ". انتهى كلامه.

ولكن هنا أمر لابد من تنبيه القارئ عليه قبل انتهاء هذا الفصل وهو أن أبا حيان كان ينوي تكملة الكتاب كله وشرح الألفية كلها والدليل على ذلك ما جاء في باب الإضافة وهو يتحدث عن كلا وكلتا قائلاً^(٢) : " والكلام على كلا وكلتا مستوفي يأتي إن شاء الله في باب التوكيد لأن المصنف لم يتعرض هنا إلا إلى الإضافة فتكلمنا على ذلك فقط " .

ومما جاء في باب الإضافة أيضاً قوله وقد ذكر أنواع أي وأن منها ما يكون وصلة للدعاء مثل يا أيها الرجل ثم ذكره رأي الأخفش بأنها في النداء تكون موصولة بمعنى مَنْ جاء قوله : " وسيأتي قول الأخفش فيها أنها في هذه الحالة موصولة وأن التقدير يا من هو الرجل ، قال : وهو قول فاسد لما سنبينه في باب النداء إن شاء الله " .

(١) ارتشاف الضرب : ١ / ٣ (النحاس)

(٢) منهج السالك : ص ٢٩٠ (النسخة الأمريكية)

ولكن أبا حيان لم يصل في الشرح إلى باب التوكيد ولا إلى باب النداء.

وأبو حيان كان إذا وعد في مثل هذه المسائل أوفي واستوفى ففي باب الابتداء ذكر مواضع حذف الخبر وأن منها إذا سدت الحال مسده في مثل قولك : ضربي زيداً قائماً يقول^(١) : ولهذه الحال أحكام كثيرة سنذكر طرفاً منها في باب الحال إن شاء الله تعالى ، ولقد صدق في ذلك حيث ذكر في هذه الحال ثلاث صفحات في الباب المذكور.^(٢)

(١) منهج السالك : ص ٥١ (الأمريكية) (انظر آخر باب الابتداء من الكتاب الذي بين يديك)

(٢) منهج السالك : ص ٢٠٧ - ٢١٠ (الأمريكية) (انظر باب الحال في الجزء الثاني من الكتاب

الذي بين يديك)

الفصل السادس

{ القيمة العلمية لشرح الألفية لأبي حيان }

ألف أبو حيان شرحه للألفية على غير مثال سابق فلم يسبقه من شراحها إلا ابن الناظم وكان شرحه مختصراً أما شرح أبي حيان فكان أول كتاب مبسوط له حشاه بكل معلوماته في النحو وأودعه كل ما يعرف عن هذا العلم ، فجاء مطولاً مفصلاً مع أنه كان يعلن كثيراً أنه شرح مختصر والأمر هو أن المختصر عند أبي حيان مطول عند غيره ، يقول في مسوغات الابتداء بالثكرة وقد ذكر لذلك عشرين موضعاً يقول^(١) : " ولولا الغرض في هذا الكتاب الاختصار لأوضحت رجوع كل واحد من هذه المسوغات إلى أحد هذين الموضوعين اللذين هما التخصيص والتعميم " .

كان أبو حيان عاشقاً للغة ومتخصصاً في النحو وعالماً فيه جد عالم وتفسيره البحر المحيط مليء بالنحو وبالإعراب وبالتخریجات والتوجيهات للآيات والقراءات ، شغل حياته كلها بهذا العلم وذاك التخصص ، كما قال الصفدي^(٢) : لم أره قط إلا يسمع أو يشتغل أو يكتب أو ينظر في كتاب ، وكان ثباتاً قيماً عارفاً باللغة ، وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما خدم هذا الفن أكثر عمره حتى صار لا يدركه أحد في أقطار الأرض فيهما غيره .

حينما اعتكف أبو حيان يشرح الألفية وضع أمامه كثيراً من كتب المتقدمين المشاركة والمغاربة وأخذ منها وملاً بها كتابه فجاء شرحاً كبيراً ضخماً على غير المعهود من شروح سبقتة كابن الناظم أو لحقته كشرح ابن عقيل أو شرح ابن هشام ، كان يشرح البيت أو البيتين من الألفية في صفحتين كبيرتين أو ثلاثة يذكر في المسألة

(١) منهج السالك : ص ٤٥ (النسخة الأمريكية)

(٢) بغية الوعاة : ١ / ٢٨١ .

الواحدة الرأي أو الرأيين أو الآراء ويذكر شواهد كل رأي ويعمل له وهكذا امتلأ الكتاب بالمادة العلمية وكبر حجمه وغزرت معلوماته وصعب فهمه على كثير من الناس فانصرفوا عن الكتاب وعن شرح الألفية لأبي حيان إلى شرح أسهل وأخصر وأوجز ولكنهم لو صبروا عليه وصرفوا همتهم إليه لوجدوا فيه علماً غزيراً ونحواً كثيراً. لقد مر على الكتاب الآن أكثر من سبعة قرون والناس لا تعرفه والباحثون لا يقفون عليه فهو مخطوط ومخطوطاته نادرة جداً في مكتبات العالم وحين طبع مرة من ستين عاماً كانت الطباعة غامضة لم يفعل محققه شيئاً إلا نقله من المخطوط بخط صغير غير واضح مع قلة النسخ المطبوعة من هذا الشرح في ذلك الوقت حتى إنك لا تجدته إلا عند قليل من مشايخنا الكبار.^(١)

ومن خلال مقدمة الكتاب التي كتبها أبو حيان يظهر لك أن أبا حيان أخذ على عاتقه حملاً ثقيلاً وحمل على كتفه حملاً كبيراً جليلاً يقول في المقدمة المذكورة وهي طويلة أود أن تقرأها بشيء من الصبر وتقف عليها ببعض من الفكر ، يقول : وبعد فالغرض من هذا الكتاب الكلام على الألفية التي نظمها بلدينا أبو عبد الله محمد ابن مالك الجبائي المولد ، الدمشقي الوفاة ، رحمه الله في مقاصد ثلاثة : المقصد الأول : تبين مقيد أطلقه ووضح أغلقه ومخصص نممه ومعين أجمعه ومفصل أجمله وموجز طوله.

المقصد الثاني : التنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام ، ونسبته إن أمكن إلى من ذهب إليه من الأئمة والأعلام ، فإنه يذكر حكماً وقع الاتفاق عليه والإجماع ، ويردّفه بآخر وجد فيه الاختلاف والتّزعاج ، فيرسل ذلك هملاً ، ويبدله بحليته عطلاً ، فيكتسي حياء جماله غمماً ، ويشير الناظم

(١) توجد نسختان من هذا الكتاب في دار الكتب المصرية (٧٤٤٣ - ٧٤٤٤ هـ نحو) . كما حقق الكتاب بمزايه في رسالة علمية بجامعة الأزهر (كلية اللغة العربية بالقاهرة)

فيه غمما ، وربما اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور ، وترت ما عبه العمل من مذاهب الجمهور ، مقتنياً في ذلك مقالة كسوفي ضعيف الأقوال أو بصري لم ينسج له لشذوذه على منوال ، وبانياً قواعد على نادر في المنقول ، شاذ في القياس خارج عن الأصول ، وأثر لم يصح أنه من لفظ الرسول فيصح الاحتجاج به في النقول.

المقصد الثالث : حل ما يهيج في أنفس النشأة من مشكلاتها ، وفتح ما يلبس من مقفلاتها ، ولم أقصد التكنير من الكلام ، ولا التمثيل لما وضع للأفهام.

وربما انجر مع هذه المقاصد فوائد تشف بحسنها الأسماع ، وفرائد تشرف المهارق والرقاع ، وليلة ما عرض في هذه الأرجوزة ما عرض ، حتى قام بجوهرها العرض إلا لضيق بحال الشعر وامتيازه بالكلفة دون النثر ، فرما يضطر الناظم القافية والوزن حتى يترك السهل ويسلك الحزن ، ويعبر عن المعنى القريب باللفظ البعيد ، وعن الحقيقة السلسة بمجاز التعقيد ، وإلا فما احتوت عليه من السهو واشتملت عليه من الحشو يأبى أن يكون صادراً عن بادئ في النحو بله إماماً تضوع برياه المجالس ، ويفخر برؤياه المجالس.

وما حداني يعلم الله في هذه الأرجوزة إلا النصيحة في الدين ، وإيصال الخير لقلوب المهتدين ، فإنه قد ينقل الإنسان فيها حكماً فاسداً يظن أنه صحيح ومرجوحاً يعتقد أنه ذو ترجيح فيبين عليه فهماً في كتاب الله والسنة النبوية ، فيضل بذلك عن المحجة البيضاء والسبيل السوية لاسيما مبتدئ ألقى في روعه تعظيم هذه الألفية ، وأما بمقاصد النحو وفية.

هذا هو الهدف من تأليف أبي حيان شرحه على الألفية وليس هدفاً واحداً وإنما عدة أهداف ألزمته أن يشرح ويفصل ويكثر ويطول ويمثل ويعلل ، فجاء الشرح كبيراً مغلفاً على المبتدئين مطولاً عند المتخصصين ، فيه الشرح والمقال والشاهد والمثال والعلة والاستدلال.

اشتملت الأبواب التي شرحها أبو حيان من الألفية وهي نصفها على ألف بيت من الشعر وخمسين بعد الألف وهو عدد كبير لو قسناه بشواهد شروح أخرى كشرح ابن الناظم وابن هشام الذي اشتمل الواحد منها على نصف العدد السابق في جميع أبواب النحو والصرف من الألفية ، ويشند العجب إذا علمنا أنه كان في بعض الأحيان يستشهد على المسألة الواحدة بسبعة أبيات من الشعر كما فعل في مسألة وقوع سوى متأثرة بالعوامل في باب الاستثناء ، وفي الفصل بالمفعولين بين المصدر والفاعل وفي تقدم من ويجرورها على أفعل التفضيل في باب اسم التفضيل وغير ذلك.

لقد احتوى ما وجد من شرح الألفية لأبي حيان على أعلام كثيرين مشهورين وغير مشهورين يزيدون على المائة منهم من هو بغدادي ومنهم من هو أندلسي ومنهم من هو مصري ومنهم من هو شامي ، أما المشهورون فهو أمر يشترك فيه جميع شراح الألفية وأما غير المشهورين فهو أمر ينفرد به أبو حيان ، وحدث في هذا الشرح أعلاماً لم أسمع هم إلا في هذا الكتاب وفي التذيل والتكميل وقد كشفت عن كثير منهم وترجمت لهم وبقي بعضهم لم أكشف عنه ولم أترجم له من مثل أحمد بن قادم وأحمد ابن يوسف الأشوكي وغيرهما ، وأما الذين كشفت عنهم فهم كثير منهم الهجري (بفتح الجيم) وأبو غانم المظفر بن أحمد وأبو بكر خطاط الماردي وأبو طالب العبدوي وأبو عبد الله النميري وأبو جعفر بن الزبير ، وانظر فهرس الأعلام المترجم لها في الحاشية تجد الكثيرين من ذلك.

وتظهر قيمة هذا الشرح في الكتب التي نقل منها أبو حيان ، دلك من الكتب المطبوعة والموجودة فهذا أمر يسر ولكن أبا حيان نقل لنا في شرحه من كتب ضاعت له ولغيره ولم يبق لها أثر :

- نقل من كتب للأخفش ولم نرها مثل الأوسط في النحو - الكبير في النحو - الأصول - رؤوس المسائل.

- نقل من كتب لأبي علي الفارسي ولم نرها أيضاً مثل التذكرة - الهيتيات^(١) -
الكافي في الإفصاح.

- نقل من كتب في النوادر بعضها مفقود ، كالنوادير لـيونس بن حبيب والمهجري
واللحياني.

- نقل من كتب لابن اصبغ لم نعرفها مثل تقييد رؤوس المسائل ، ومسائل الخلاف.

- نقل من هذه الكتب ولم نعرف إلا أصحابها مثل الإفصاح لابن هشام الخضراوي -
المشرق في النحو لابن مضاء - الترشيح لخطاب الماردي - التعاليق لابن الباذش -
اللمع للمهابادي - الموجز للرماني - البغال للحافظ.

- نقل من كتب لأبي حيان نفسه لم نرها ، اسمعه وهو يقول في مسوغات الابتداء
بالنكرة^(٢) : وقد ذكرت جملة من هذه المسوغات في أرجوزتي المسماة بنهاية
الإغراب في علمي التصريف والإعراب ثم ذكرت أن جميعها راجع إلى مسوغين
فقلت :

وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ فِي التَّقْسِيمِ يَرْجِعُ لِلتَّخْصِيصِ وَالتَّغْمِيمِ

والأرجوزة المذكورة لم تصلنا ولم نقف عليها.

وفي موضع آخر وهو باب الصفة المشبهة والأوجه الجائزة وغير الجائزة في
معمولها يقول^(٣) :

وقد نظمت هذا المعنى في أرجوزتي الطويلة المسماة بنهاية الإغراب في علمي
التصريف والإعراب فقلت مشيراً إلى الصفة والمعمول.

(١) بكسر الميم وهي المسائل التي أملاها أبو علي الفارسي بهيت وهي بلد على الفرات.

(٢) منهج السالك : ص ٤٥ . (الأمريكية)

(٣) المرجع السابق : ص ٣٦١.

عَرَفْهُمَا أَوْ لَكُنَّا أَوْ عَرَفْنَا	الْوَصَفَ أَوْ مَعْمُولَهُ وَتَعْرِفَنَ
مَعْمُولُهُ بِضَمِّهِ وَكَسْرُهُ	وَفَتْحَهُ تَبْلُغُ ثَمَانٍ عَشْرَةَ
يَقْبُحُ مَا حَذَفَتْ مِنْهُ الْمُضْمَرَا	أَوْ كَانَ فِيهِ مُضْمَرٌ تَكَرَّرَا
وَنَحْوُ دَاجِي شِعْرِهِ قَدْ وَرَدَا	فِي الشُّعْرِ فَأَقْبَلَ وَدَعَ الْمُبْرَدَا
وَتَنْصَبُ شِعْرُهُ ذَلِيلُ الْجَرِّ	وَالْتَنْصَبُ فِي الثَّرِثِ أَتَى وَالشُّعْرِ
وَيُمْتَنَعُ الثَّانِ كَهُمْ بِالْحَسَنِ	عِذَارُهُ لَا بَالْقَبِيحِ ذَقَنِ

والأرجوزة المذكورة لم نرها ، وقد ذكر هو أنه لم يتمها.

قرأت في الكتب الثلاثة الطويلة التي ألفها أبو حيان كثيراً : التذييل - الارتشاف - منهج السالك ، فوجدت الأول مبسوطاً جداً وفيه نقول كثيرة جداً لا يفهمه إلا متخصص كبير في النحو ، وقد راودتني نفسي أن ألخصه وأخذ أحسن ما فيه ، وأقدم للناس أفضل وأسهل ما فيه بلسان أبي حيان أو بالتصرف القليل وذلك بسبب طوله الذي ينسى آخره أوله ويجعل القارئ يسير في يهماء واسعة وبيداء شاسعة قد يضل فيها ولا يعود ويتوه فيها ولا يؤوب ، وكما قلت حققه ثمانية أعلام من رجالات الأزهر في ثمان رسائل دكتوراه وسيخرج إن انتهى محققه الآخر (د/هنداوي) منه في خمسة وعشرين جزءاً على الأقل ومن ذا الذي يستطيع نقل الجبال أو حمل الصخور ؟.

وأما ارتشاف الضرب الذي ذكر أبو حيان أنه لخصه منه فالأسلوب الذي كتب به الكتاب بعيد كل البعد عن التلخيص ، وإنما هو كتاب أنشأه صاحبه إنشاءً ، وكتبه مؤلفه على غير مثال ، حشاه بالآراء وملأه بالأقوال فجاء غامضاً مبهماً إن أردت قراءته والسير فيه فاقراه وسر فيه على حذر فإن لم تأخذ حذرك ولم تتحسس طريقك وقعت في حفرة وتعثرت في وحله . وقد حقق مرتين الأولى في ثلاثة أجزاء كبيرة والثانية في خمسة.

وأما منهج السالك وهو الكتاب الذي بين أيدينا وهو الكتاب الذي ألفه أبو حيان قبل الكتابين الأولين فقد كتبه على خوف وألفه على حذر قبل أن يشتهر أمره ويذاع ذكره في مشارق الأرض ومغاربها فجاءت كتابته واضحة خالية من الالتواء والتعقيد وجاء تأليفه مفهوماً خالياً من الإبهام والغموض وجاء الكتاب بين التطويل والإيجاز ، والبسط والاختصار ، وإن اعتقد صاحبه أنه مختصر وذلك بالنسبة لكتابه التذيل والارتشاف ثم كانت أبيات الألفية التي يشرحها مانعاً له من التطويل ، فهو يشرح البيت واقفاً بالكلام عند كلام ابن مالك وملتزماً بالقول الذي قاله ابن مالك مما جعله لا يطلق العنان لنفسه ويأتي بالنقول الكثيرة أو المسائل الطويلة كما فعل في كتابيه الآخرين.

ومع ذلك فالقارئ لمنهج السالك لابد أن يكون مهتماً به ومستعداً له حاملاً معه أدوات العلم ومتطلبات الفهم من العقل اليقظ والصبر الجميل حتى إذا طلع عليه الصباح حمد السرى وبلغ المدى وجنى من العلم الكثير ومن النحو الغزير.

وقد يظن ظان أن أبا حيان وقد ألف منهج السالك أولاً والتذيل ثانياً - أن ما جاء به من علم وما ورد منه من نحو هو في التذيل والتكميل وهذا الظن فيه شيء من الصحة لكن هذا لا يمنع أن أبا حيان جاء بمعلومات كثيرة في شرح الألفية لم يأت بها في شرح التسهيل مما يجعل لشرح الألفية قيمة أخرى فوق التنظيم والترتيب اللذين اتسم بهما في الكتابة والتصنيف والخوف والحذر في الشرح والتأليف وسأذكر مسألة في هذا الأمر جاءت في باب حروف الجر وهي توارد الهزمة والباء في التعدية في مثل قوله تعالى^(١) : { أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ } ، وقوله^(٢) : { ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ } ، وأنه لا يجمع

(١) الأحقاف : من الآية ٢٠ .

(٢) البقرة : من الآية ١٧ .

بينهما ؛ لأن أحدهما يعني عن الآخر ، ثم ذكر أبو حيان مسألة تتعلق بهذا الموضوع فيسي شرح الألفية ولم يذكرها في التذييل وهي قوله :^(١)

زعم المبرد والسهيلي من أصحابنا أنهما (الهمزة والباء) يفترقان في المعنى فإذا قلت أقمت زيداً كنت قد جعلته يقوم ، ولم يدل ذلك على أنك قمت ، وإذا قلت : قمت بزيد كنت قد جعلته يقوم وقمت أنت ، فما بعد الباء يشرك الفاعل في الحكم.

قال أبو حيان : ومذهبه فاسد لأنه التيسر عليه باء الحال بباء التعدية ، فإذا أردت في قولك : قمت بزيد أن الفاعل مشارك لما بعد الباء في الحكم كانت إذ ذاك الباء للحال ، وإذا أردت أنك غير مشارك كانت الباء للتعدية ، وقال أيضاً : والدليل على بطلان مذهبه أن الباء قد استعملت حيث لا تمكن المشاركة ، قال تعالى^(٢) : { ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ } أي أذهب الله نورهم ، والله تعالى لا يوصف بالذهاب ، ثم أنشد بيتاً من الشعر في ذلك أيضاً.

وهذه المسألة لا توجد في التذييل والتكميل ، ومنهج السالك مليء بمثلها مما انفرد به.

كما يتميز شرح الألفية لأبي حيان عن شرحه للتسهيل بالاختصار ما أمكن حيث أطلق أبو حيان العنان لنفسه في شرح التسهيل فحشاه بالنقول الطويلة وجمع فيه الآراء الكثيرة والأعلام الوفيرة وذلك كله قد خلا منه شرحه للألفية.

(١) منهج السالك : ص ٢٤٧ (الأمريكية).

(٢) البقرة : من الآية ١٧.

الفصل السابع

﴿من أصول النحو عند أبي حيان﴾

اختط أبو حيان لنفسه منهجاً صحيحاً في أصول علم النحو لم يعد عنه وهو يؤلف كتبه سواء منها كتابه منهج السالك أو التذيل والتكميل أو ارتشاف الضرب أو غير ذلك ، فهو يعني بالسماع عناية كبيرة على اختلاف أنواعه من قرآن وحديث وشعر ، والقاعدة عنده هي الشواهد ، فإذا لم تعضد القاعدة بالشواهد فهي جوفاء لا قيمة لها .

والإجماع أيضاً من أصول النحو عند أبي حيان فهو يسرد المذهب ويسرد القائلين به ، وهو يذكر الرأي ويذكر عدداً كبيراً من الذين نادوا به وذهبوا إليه .

وأما القياس عند أبي حيان فيأتي آخراً فإن صادف سماعاً فلا مانع من الأخذ به ، وهو مردود إذا كان غير ذلك .

ومن خلال قراءتنا لكتاب منهج السالك وقفنا على عدة أصول نحوية لأبي حيان نذكرها ونستشهد لها من كتابه من ذلك :

(١) المسموع عن العرب مقدم على كل دليل ومذهب.

يقول أبو حيان في مواضع مختلفة من كتابه :

- في باب كان يقول : ورفع الاسمين بعد كان مسموع عن العرب وبه قال الجمهور.^(١)
- وفي باب إن يقول : وحكى الأخفش والكسائي عن العرب إنما زيداً قائم بإعمال
إن مع إلحاق ما.^(٢)

- وفي باب الفاعل يقول : وما ذكره الكوفيون من جواز تقديم العامل على اسم
الاستفهام في الاستبaths لا يعرفه البصريون ، وقد سمع من لسان العرب كان ماذا
بتقديم العامل على اسم الاستفهام.^(٣)

- وفي باب الأفعال المتعدية إلى ثلاثة وهي أرى وأخواتها يقول :
والدليل على أن هذه الأفعال متعدية إلى ثلاثة السماع ، ولولا السماع لما أثبتنا ذلك
؛ لأنه من باب التضمن والتضمن لا يقال بقياس.

ثم أنشد الأبيات التي جاءت فيها هذه الأفعال ناصبة للثلاثة ، وهو السماع الذي
نقصده.^(٤)

- وقال في تقديم التمييز على الفعل المتصرف (نفساً طاب زيد) وجواز ذلك لسورود
السماع الكثير منه ، وأن رأي القائلين بمنعه بحجة أنه فاعل في الأصل وأنه لم يرد
كثيراً غير صحيح يقول : إن ابن عصفور زعم أن ذلك لم يجز إلا في بيت واحد
من الشعر وهذا لا حجة فيه لأنه قد يتقدم في الشعر ما لا يجوز تقديمه في الكلام ،

(١) منهج السالك : ص ٥٩ (الأمريكية).

(٢) منهج السالك : ص ٨٠ (الأمريكية).

(٣) منهج السالك : ص ١٠٦ (الأمريكية).

(٤) منهج السالك : ص ١٠١ (الأمريكية).

قال : وذلك منه عدم الاطلاع على أشعار العرب وتقليد لبعض من تقدم بل قد جاء من ذلك جملة تبني على مثلها القواعد ، ثم ذكر عدة شواهد في ذلك.^(١)

وقال في المسألة نفسها وتعليل من منع ذلك : فانت ترى هذه التعليل كلها لمن منع التقدم وهي معارضة للسمع ، والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع ، ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان من لسان العرب واستعمالها تشهد له وتوحي إليه.^(٢)

- وفي باب إعمال المصدر عمل الفعل ثم إعماله مقترناً بأل أنشد في ذلك عشرة أبيات ليثبت سماع ذلك عن العرب^(٣) ، وأيضاً إعماله وهو على وزن مفعول وهو المصدر الميمي أنشد في ذلك أكثر من عشرة أبيات ليثبت وروده وسماعه عن العرب.^(٤)

(٢) الاستقراء عن العرب أساس المذهب الصحيح

قال في نصب ميلاً وفرسخاً على الظرف كما يرى النحويون ، وأن السهيلي ينصبهما على المصدر قال : إن الميل والفرسخ ليس عبارة عن هذه الأعداد بل هي عبارة عن هذه المسافة التي تقع فيها الخطى المذكورة هكذا فهم المستقراءون اللغة عن العرب وهكذا أورده المتقدمون في كتبهم.^(٥)

(١) منهج السالك : ص ٢٢٨ (الأمريكية).

(٢) منهج السالك : ص ٢٢١ (الأمريكية).

(٣) منهج السالك : ص ٣١٣ - ٣١٤ (الأمريكية).

(٤) منهج السالك : ص ٣١٦ (الأمريكية).

(٥) منهج السالك : ص ١٥٠ (الأمريكية).

(٣) فساد القياس إذا لم يعضده سماع

ذكر ذلك أبو حيان وهو يتحدث عن أنواع (أي) حيث ذكر رأي الأخفش في جواز مجيء (أي) نكرة موصوفة قياساً على (مَنْ) و (ما) ، ثم بين فساد ذلك الرأي يقول / وأما ما ذهب إليه الأخفش من أن (أيا) تكون نكرة موصوفة كما كانت (مَنْ) في نحو : مررت بمن معجب لك فأجاز أن تقول : مررت بأي معجب لك فقليل إنما أجاز ذلك بالقياس على من وما وليس مسموعاً عن العرب ، ويكفي من الرد عليه أنه لإحداث تركيب لم ينقل عن العرب.^(١)

(٤) التخريج إنما يكون على الكثير

قال ذلك أبو حيان في قول العرب : آب قره عينه ، وأن أبا علي الفارسي ينصب قره على الحال والمعنى آب قرير العين مسرورها ، أي أنه من الحال التي لا تعرف بالإضافة مثل غيرك وحسبك.

ثم ذكر أن الصحيح أنه منصوب على نزع الخافض وأن أصله رجع إلى قره عينه فحذف الحرف وانتصب الاسم ، قال أبو حيان مرجحاً هذا الرأي : إنه لم يثبت تنكير قره عينه في لسانهم فيحمل هذا عليه وإسقاط حرف الجر وإيصال الفعل إلى نصب الاسم في لسانهم كثير ومنه مقيس ومنه غير مقيس فتأويله على ما كثر وإن لم يقس أولى من إثبات ما لم يوجد في كلامهم.^(٢)

(١) منهج السالك : ص ٢٩٣ (الأمريكية).

(٢) منهج السالك : ص ٢٧٢ (الأمريكية).

(٥) تأويل الشيء الكثير ليس بالصحيح

قال أبو حيان ذلك في مسألة وقوع الفعل الماضي حالاً دون قد كما في قوله : كما انتفض العصفور بلله القطر.

قال : والصحيح جواز ذلك بكثرة ما ورد منه بغير قد وتأويل الشيء الكثير ضعيف جداً لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة.^(١)

(٦) العلل التحوية لا قيمة لها بجانب الوضعيات

يقول في مسألة جواز تقديم التمييز على عامله أو امتناع ذلك : كان بعض شيوخنا من أهل المغرب يقول : إياكم وتعاليل الرماي والوراق ونظرائهما ، وكثيراً ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبيهة والعلل القاصرة وهي التي يعجز عن إبداء مثلها من له أدنى نظر في الحالة الراهنة ولا يحتاج في ذلك إلى إمعان فكر ولا إكسداد بصيرة ، ولاحت قرينة ولذلك قال بعض الأدباء :

تَرْتَمُو بِطَرْفٍ فَاتِنٍ فَاتِرٍ أَضَعَفَ مِنْ حُجَّةٍ نَحْوِيٍّ

قال : وعلم العربية إنما هو من باب الوضعيات العربية ففي الحقيقة لا يحتاج فيه إلى تعليل ، كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل فلا يقال لم جاء هذا التركيب في قولك زيد قائم هكذا ؟ كما لا يقال : لم يقال للعين الطرف وللليل الليل ؟ ولا يقال لم كانت حروف المضارعة المهمزة والتاء والنون والياء ؟ ونبدي لذلك عللاً.^(٢)

ويقول في المسألة ذاتها وهو ما ذكرناه قريباً : فأنت ترى هذه التعاليل كلها لمن منع التقديم وهي معارضة للسمع والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع.^(٣)

(١) منهج السالك : ص ٢١٤ (الأمريكية).

(٢) منهج السالك : ص ٢٣٠ (الأمريكية).

(٣) منهج السالك : ص ٢٢٩ (الأمريكية).

(٧) يجوز في التواني ما لا يجوز في الأوائل

ذكر ذلك في باب الإضافة وهو يتحدث عن (لدن) وجواز نصب (غدة) بعدها خاصة حيث أشبهت نولها التنوين ، وأنه حين يعطف على غدة المنسوب يجوز في المعطوف الجر والنصب ، قال : أما الجر قيل فلأن غدة وإن لم يجر لفظاً فهو في موضع جر ، وأما النصب فلأنه معطوف على منصوب.

قال ابن مالك : والنصب في المعطوف بعيد عن القياس.

قال أبو حيان : والذي أختاره أنه لا يجوز في المعطوف إلا النصب ولا يجوز الجر لأن غدة عند من نصبه ليس في موضع جر فليس من باب العطف على الموضع وهو نصب صحيح ، فإذا عطف عطف عليه ولا سيما على مذهب من جعل غدة منصوباً بكان مضمرة فلا يتخيل فيه إذ ذاك حر البتة.

فإن قلت : يلزم من ذلك أن يكون لدن قد انتصب بعدها ظرف غير غدة ولم يحفظ نصب بعدها إلا في غدة.

فالجواب : أنه يجوز في التواني ما لا يجوز في الأوائل ألا ترى أنك تقول رب رجل وأخيه ، وكل شاة وسخلتها ، ونعم فتى الهيحاء أنت وجارها ، ولا يجوز أن تقول : رب أخيه ، ولا كل سخلتها ، ولا نعم جارها ، فكذلك هذه المسألة لو باشرت المعطوف لدن لم يكن فيه إلا الجر فلما كان معطوفاً جاز فيه النصب لأنه معطوف على معرب صحيح الإعراب ولا موضع له أعني غدة.^(١)

(١) منهج السالك : ص ٢٩٤ - ٢٩٥ (الأمريكية).

(٨) الحمل على الأصل أولى

ذكر ذلك في باب الاستثناء وهو يعرب كلمة غير من قوله تعالى :
{لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ} (النساء : ٩٥) وهو أن تكون
في قراءة الرفع صفة للقاعدون ، وفي قراءة الجر صفة للمؤمنين ولا يجوز كونها بدلاً ؛
لأن الغالب وقوعها صفة يقول : ولا يجوز في غير إذا رفعت أن تكون بدلاً من
القاعدون ولا إذا جرت أن تكون بدلاً من المؤمنين وإن كان الكلام غير موجب ،
والأصح في غير الموجب البديل لأجل المشكلة ، لأن البديل على نية تكرار العامل فلم
يحسن أن يوتي به إلا بعد كلام مستقل ، ولا يستوي القاعدون ليس كلام مستقل ؛
لأن يستوي من الأفعال التي لا تكتفي بمرفوع واحد وإنما تستقل بذكر المعطوف على
القاعدون ولأن غيراً أصلها الصفة فكان حمله على ما هو الأصل فيها أولى ، ومعنى
الصفة وإن كان يخالف معنى الاستثناء فليس ذلك غالباً بل أكثر ما يستعمل الوصف
على معنى الاستثناء.^(١)

(٩) قد يكون الشيء مثل الشيء في المعنى ويختلف في الأحكام

قال ذلك في باب الإضافة وهو يتحدث عن قبل وبعد وما يشبههما ، وأن
هذه الظروف تبني على الضم إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ونوى معنى المضاف إليه
كما في القراءة المشهورة : {لِلَّهِ الْأَمْزُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ} (الروم : ٤) كما ذكر أن
هذه الكلمات إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى فإنها تنتصب كما في قوله :

فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً
أَكَاذُ أَغْصُ بِالْمَسَاءِ الْفَرَاتِ

ثم ذكر أن عللاً وإن أشبه فوقاً إلا أنه لا يجوز نصبه إذا نكر يقول : إن عللاً
وإن كان معناه فوق فلم يعده النحويون في الظروف بل لقد عدوا الظروف التي تبني

(١) منهج السالك : ص ١٨٢ (الأمريكية).

على الضم قالوا : وعل فيحتاج إذا نكر انتصابه إلى سماع عن العرب كما قلنا ، وقد يكون الشيء مثل الشيء في المعنى ويختلف في الأحكام وذلك كثير في كلام العرب.^(١)

(١٠) الإعراب فرع المعنى

ذكر ذلك أبو حيان عند إعراب قولهم : نعم الرجل زيد وأن في المخصوص وهو زيد عدة أعراب منها أنه مبتدأ وخبره محذوف والتقدير زيد المدحوق يقول أبو حيان : ورد بعض أصحابنا على من جوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر أن التقدير زيد المدحوق بأن الذي يقول نعم الرجل زيد ليس في نفسه نعم الرجل زيد المدحوق ، ولا يمكن أن يحذف خبر المبتدأ إلا وهو مراد في النفس فيحذف للعلم به اختصاراً ، وإنما حمل على هذا القائل به تجويز الإعراب من غير التفات للمعنى وذلك ليس بشيء بل لا ينبغي أن يوجه إعراب حتى يصح معناه.^(٢)

(١١) الجنس البعيد يجعل الحدود ناقصة

قال ذلك في تعريف ابن مالك للكلام بأنه اللفظ المفيد وأن اللفظ جنس بعيد ولو قال بأنه القول المفيد لكان أولى يقول : الكلام تركبه إنما هو من القول لأن الألفاظ مطلقاً فالقول جنس قريب واللفظ جنس بعيد ومتى أخذ في الحد الجنس البعيد مع الفصل كان الحد ناقصاً لأن فيه إخلالاً ببعض الذاتيات فصار نظير قولك : الإنسان جسم ناطق.^(٣)

هذه وغيرها بعض الأصول التي وجدت في كتاب منهج السالك والتي سار عليها أبو حيان وهو يؤلف كتابه المذكور.

(١) منهج السالك : ص ٢٩٨ (الأمريكية).

(٢) منهج السالك : ص ٣٩٨ (الأمريكية).

(٣) منهج السالك : ص ٢ (الأمريكية).

الفصل الثامن

{مخطوطات الكتاب وصفها وصور منها}

اعتمدنا في تحقيق كتاب منهج السالك وهو شرح الألفية لأبي حيان على ثلاث نسخ جعلناها كلها أصولاً ، حيث انتفعنا بما جميعاً فما كان من نقص في واحدة أكملناه من الثانية ، وما كان من خطأ في واحدة صوبناه من الأخرى ، وعلى كل فقد كانت النسخ كالآتي :

• الأولى : النسخة الأمريكية ، وهي المطبوعة سنة ١٩٤٧م بتحقيق المستشرق سيدني جليزر ، وهذه النسخة اعتمدنا عليها واستفدنا منها كثيراً ؛ لأنها كانت الوحيدة الكاملة حيث كان فيها كل ما شرحه أبو حيان من الألفية وذلك من أول باب الكلمة والكلام إلى نهاية أفعال التفضيل وأول التوابع ، ومن المؤكد أن المستشرق المذكور وقف على مخطوطات للكتاب في بلاد الشرق والغرب فيها كل ما طبعه وأخرجه من ستين عاماً.^(١)

وقد حصلنا على نسخة من هذا المطبوع وكانت لنا عليها ملاحظات كالآتي :

١- خلت النسخة من أي تعليق أو هامش للمستشرق أو غيره حيث كان همّ المحقق إخراج الكتاب وتحقيق نصه لينتفع به الباحثون بصرف النظر عن تعليقات له أو هوامش إلا ما كان يفعله من تخريج الآيات بذكر رقم السورة ورقم الآية عقب ذكرها وكان ذلك في أصل الكتاب.

٢- دُيِّلَ المستشرق الكتاب بفهارس مختلفة فهذا فهرس لآيات القرآن الكريم وآخر للأعلام وثالث لأسماء الكتب ورابع للقبائل وخامس للأشعار والأرجاز ، وقد

(١) انظر النص الذي نقلناه من كتاب د / خديجة الحديثي (أبو حيان النحوي) بعدد صور المخطوطات تحت عنوان : خاتمة وفيه المخطوطات التي اطلع عليها المحقق.

عرض فهرس الأشعار والأرجاز بترتيب غير معهود حيث أورد الأبيات معتمداً على الحرف الأول منها بصرف النظر عن القافية وحرف الروي فمثلاً :

أبا خراشة أما أن ذا نفر ... وضعه في الهمة ، وقوله :

ضروب بنصل السيف ... وضعه في الضاد ثم أورد الكلمة الأخيرة في البيت ثم سرد رقم الصفحة وقائل البيت إن وجد.

٣- وضع خطوطاً فوق أبيات الألفية ليميزها عن غيرها من الأرجاز والأشعار ، أو ليشير إلى موضوع جديد في الشرح ، كما وضع خطاً بارزاً فوق ما ظنه كلاماً جديداً وحديثاً لا علاقة له بما قبله والأمر الأول سهل يسير ، أما الثاني فكان مما يحمد له.

٤- لم يلتزم المحقق بوضع الباب الجديد أول الصفحة أو ذكر الموضوع الجديد أول السطر ، وإنما كان جل همه إيراد الشرح وذكر النص دون اعتبار لما سوى ذلك.

٥- بلغت صفحات هذه النسخة أربعمائة وخمس عشرة صفحة ، وقد طبعت هذه النسخة على ورق كبير ، ولذلك وجد في الصفحة الواحدة أربعة وثلاثون سطراً في كل سطر خمس عشرة كلمة.

٦- وقع في هذه النسخة كثير من الأخطاء المطبعية التي كانت تقابلنا أثناء التحقيق ، وقد اكتشفنا هذه الأخطاء بخبرتنا في التحقيق ثم بمقابلة النصوص بعضها ببعض مع ثقافتنا النحوية الطويلة في هذا التخصص.

٧- من عجب الصدف أن النسخة التي وقعت في أيدينا كثر فيها سقوط بعض الأوراق والصفحات وتكرير صفحة مكان أخرى ، وقد عدنا إلى نسخة أخرى مطبوعة محفوظة في دار الكتب المصرية (هـ - ١٤٤٣ نحو) لنسترد بها ونصور منها ما هو ناقص عندنا كما كان للنسخ المخطوطة التي وقفنا عليها فضل كبير في تلافي هذا الأمر وإيراد النص صحيحاً والكتاب كاملاً غير منقوص.

٨- تتميز النسخة المطبوعة بمعودة خطها وإن كان صغيراً وقد تغلبنا على صفه بالصبر الجميل في القراءة ونقل النص في أوراق أخرى بخط بارز واضح.

وأهم ما تتميز به هذه النسخة أن فيها جميع ما شرحه أبو حيان من الألفية وهو ما يبدأ من أولها حتى نهاية أفعال التفضيل وأول التوابع ، حيث وقف المستشرق على نسخة فيها المقدار كله وإذا كان لابد من نسخة أصلية لعلنا فهذه النسخة هي الأصل.

الثانية : النسخة المغربية : وهي نسخة محفوظة بالخزانة العامة بالرباط (المغرب - وزارة الأوقاف) وتوجد منها صورة (ميكروفيلم) بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض (٦٢٥٥ ف) وهي التي صورنا منها النسخة التي انتفعنا بها في التحقيق وكانت لنا عليها ملاحظات كالآتي :

١- كتبت النسخة بخط جيد كبير من نوع النسخ ولذلك سهلت قراءتها وسهل الانتفاع بها.

٢- بلغت صفحات هذه النسخة ثلاثمائة وأربعين صفحة.

٣- امتلأت الصفحة أيضاً بالكتابة وحشيت بالكلمات فوجد في الصفحة الواحدة خمسة وعشرون سطراً في كل سطر ثلاث عشرة كلمة.

٤- برزت فيها أبيات الألفية بخط أكبر وأوضح وأحياناً كانت تصدر بكلمة قوله.

٥- تداخلت الأبواب في وسط الصفحات كما هو شأن المخطوطات ، كما ورد الباب كله مسروداً متالياً دون البدء بأول السطر أو غير ذلك.

٦- وجد في مواضع كثيرة تقلبتم بعض الصفحات والأوراق على بعض وكثر ذلك في الأبواب الأخيرة منها إلا أن صيرنا في ذلك وحفظنا لأبيات الألفية حال دون وقوع الأخطاء.

٧- اشتملت النسخة المذكورة على جزء واحد (جزآن بتحقيقنا) وهو الأول الذي يبدأ بباب الكلمة والكلام وينتهي آخر باب التمييز وأول حروف الجر دون أن يكون له جزء ثان أو غير ذلك.

٨- وجد في هذه النسخة كثير من الأخطاء التي وقع فيها الناسخ من كتابة الكلمة بزيادة في حروفها أو نقصان منها إلا أن هذا كله تداركناه وعرفناه.

ومع ذلك فإن النسخة المذكورة تتميز بالخط الجيد الكبير الذي كان فيه الصواب عن النسخة السابقة.

ثالثاً : نسخة دار الكتب المصرية : وهي محفوظة تحت رقم وفن (نحو تيمور ٥٦١) وقد صورناها وانتفعنا بها وكانت لنا عليها ملاحظات كالاتي :

١- كتبت النسخة بخط رديء تصعب قراءته ويصعب الوقوف على حروفه ومصطلحاته ، ولولا النسختان الأمريكية والمغربية ما كنا نظرننا إلى هذا الكتاب وذلك لصعوبة السير في النسخة المذكورة والوقوف على كلماتها ومعانيها.

٢- بلغت صفحات هذه النسخة أربعمائة وأربعاً وثمانين صفحة في كل صفحة خمسة وعشرون سطراً في كل سطر خمس عشرة كلمة.

٣- تميزت أبيات الألفية وأبيات الشواهد وبداية الأبواب ببروز الخط وكبر حجمه ، أما ما عدا ذلك فقد حُشي السطر بكلمات كثيرة كنا ندور حولها حتى نفد عليها.

٤- تميزت النسخة المذكورة بوجود كثير من أبواب الألفية التي شرحها أبو حيان حيث كانت أبوابها تقارب النسخة المطبوعة ولا تنقص منها إلا أربعة أبواب هي الصفة المشبهة والتعجب ونعم وبس والتفضيل.

٥- صدرت النسخة المذكورة بدعاء للإمام الشافعي رضي الله عنه سنذكره قريباً.

وعلى كل حال فقد اتفقت النسخ الثلاث على الآتي :

١- عنوان الكتاب وهو (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك) ، حيث أخذ هذا العنوان من كلام الشارح في مقدمة الكتاب.

٢- نسب الكتاب المذكور إلى أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الجبائي الأندلسي المتوفي سنة ٧٤٥ هـ.

٣- عند مقارنة النسخ الثلاث في كلماتها وشرح أبيات الألفية وإيراد الأبواب لم نجد بينها خلافاً يذكر إلا ما بينها عليه بين الحين والآخر أثناء التحقيق ، وقد كان أمراً يسمراً ، هذا وبالله التوفيق ، وسنعرض عليك أخي القارئ عشرين صفحة مختلفة من النسخ الثلاث لتقف على خطوطها وعنوان الكتاب ومؤلفه وغير ذلك.

بقي لنا هذا الدعاء الذي نسب إلى الإمام الشافعي - رضي الله عنه - والذي وجد بصفحة العنوان بنسخة دار الكتب المصرية وهو قوله :

" اللهم إني أعوذ بنور قربك وعظمة طهارتك وبركة جلالك من كل دابة وهامة وطارق من الجن والإنس إلا طارقاً يطرق بخير.

اللهم أنت غيائي وإليك التجائي وبك أعوذ يا من ذلت له رقاب الجبابرة وخضعت له أعناق الفراغة ، أعوذ بجلالك وكرمك من خزيك وكشف سترك ونسيان ذكرك والانصراف عن شكرك أنا في كفك ليلي ونهارِي وظعني وأسفاري ، ذكرك شعاري وثناؤك دناري.

لا إله إلا أنت تزيهاً لاسمك وتكرماً لنور وجهك ، أجري من خزيك ومن شر عبادك ونجني بكرمك ، وأفض عليّ سراج حفظك وأدخلني في كنف عنايتك برحمتك يا أرحم الراحمين " .

كتاب

منهج السالك
في
الكلام على الفية ابن مالك

لأبى حيان النحوي الاندلسي

عنوان النسخة الأمريكية المطبوعة سنة ١٩٤٧م بتحقيق سيدني جليزر

MANHAJ AS-SALIK:
ABU HAYYAN'S COMMENTARY
on the
ALFIYYA OF IBN MALIK

منهج السالك لأبي حيان
على ألفية ابن مالك

Edited with an Introduction

by

SIDNEY GLAZER

تحقيق سيدني جليزر

AMERICAN ORIENTAL SOCIETY

New Haven, Connecticut

1947

أمريكان - نيوهافن

١٩٤٧

العنوان مرة أخرى باللغة الإنجليزية للنسخة الأمريكية المطبوعة بتحقيق المستشرق

سيدني جليزر ١٩٤٧ م.

میں

[illegible]

وهي الابحار^{٢٦٦} والدليل على اتصال هذه الامثال متنبه^{٢٦٧} الى ثلاثة السماع ولولا السماع لما
البتنا انه لانه من باب التثنية والتثنية^{٢٦٨} يعلل بعباس^{٢٦٩} قال التثنية في قها^{٢٧٠}
شبهت^{٢٧١} روعة والساعة^{٢٧٢} كما^{٢٧٣} ياتي الى هرا^{٢٧٤} الاشارة^{٢٧٥}.

وقال اخر في البحر^{٢٧٦} وما عليه^{٢٧٧} المهرج^{٢٧٨} قها^{٢٧٩} وهاب^{٢٨٠} بوسا^{٢٨١} ان^{٢٨٢} يوحى^{٢٨٣}.

وقال اخر في حث^{٢٨٤} لو شتمت^{٢٨٥} ما شغلن^{٢٨٦} فن^{٢٨٧} حثشوه^{٢٨٨} له علينا^{٢٨٩} الولا^{٢٩٠}.

وقال اخر في اثبا^{٢٩١} واسيت^{٢٩٢} لهما ولم^{٢٩٣} ابثا^{٢٩٤} كما زعموا^{٢٩٥} غير^{٢٩٦} اهل^{٢٩٧} الهين^{٢٩٨}.

وقال اخر في غير^{٢٩٩} وغبر^{٣٠٠} سودا^{٣٠١} الفهم^{٣٠٢} سرية^{٣٠٣} فانسلت^{٣٠٤} من اهل^{٣٠٥} يسر^{٣٠٦} امرها^{٣٠٧}.

XVI الفاعل (68a)

226 الفاعل^{٣٠٨} الذي يتركوه^{٣٠٩} أنى^{٣١٠} رنة^{٣١١} شيرا^{٣١٢} وجهه^{٣١٣} ندم^{٣١٤} القش^{٣١٥}

لم يذكر عد^{٣١٦} الفاعل^{٣١٧} وانما^{٣١٨} ان^{٣١٩} يسل^{٣٢٠} لثلاثة^{٣٢١} اولها^{٣٢٢} فعل مشترك وهو ان^{٣٢٣} زيد الثاني اسم
فاعل وهو منجرا وجهه^{٣٢٤} الثالث^{٣٢٥} فعل جامد وهو^{٣٢٦} ندم^{٣٢٧} القش^{٣٢٨} وكذا^{٣٢٩} اكثر عادة^{٣٣٠} هذا^{٣٣١} الناقص^{٣٣٢} ي
بمد^{٣٣٣} نيشا^{٣٣٤} ولا^{٣٣٥} ياتي^{٣٣٦} بالاحكام^{٣٣٧} الكلية^{٣٣٨} في^{٣٣٩} تواتر^{٣٤٠} بل^{٣٤١} سرز^{٣٤٢} ذلك^{٣٤٣} في^{٣٤٤} ثل^{٣٤٥}.

227 وبعد^{٣٤٦} فلي^{٣٤٧} فاعل^{٣٤٨} على^{٣٤٩} خبر^{٣٥٠} متو^{٣٥١} واد^{٣٥٢} غمر^{٣٥٣} استشر^{٣٥٤}

اما^{٣٥٥} ان^{٣٥٦} الفاعل^{٣٥٧} يكون^{٣٥٨} بعد^{٣٥٩} الفعل^{٣٦٠} ولا^{٣٦١} يجوز^{٣٦٢} ان^{٣٦٣} يتقدم^{٣٦٤} عليه^{٣٦٥} فان^{٣٦٦} ذلك^{٣٦٧} خلاف^{٣٦٨} اجاز^{٣٦٩} الكوفيين^{٣٧٠}
تخلصه^{٣٧١} على^{٣٧٢} الفعل^{٣٧٣} ومنع^{٣٧٤} ذلك^{٣٧٥} البصريون^{٣٧٦} وشرة^{٣٧٧} الخلاف^{٣٧٨} تظهر^{٣٧٩} في^{٣٨٠} التثنية^{٣٨١} والجمع^{٣٨٢} فميز^{٣٨٣} الكوفيين^{٣٨٤}
الزبدان^{٣٨٥} قام^{٣٨٦} والزبدون^{٣٨٧} قام^{٣٨٨} وبمنته^{٣٨٩} البصريون^{٣٩٠} واقره^{٣٩١} وبعد^{٣٩٢} فعل^{٣٩٣} فاعل^{٣٩٤} ليس^{٣٩٥} على^{٣٩٦} الاقلا^{٣٩٧} لانه^{٣٩٨}
١٥١ استعمل^{٣٩٩} الفعل^{٤٠٠} زادا^{٤٠١} ٣٧٤ فلا^{٤٠٢} يكون^{٤٠٣} بعده^{٤٠٤} فاعل^{٤٠٥} لا^{٤٠٦} خامر^{٤٠٧} ولا^{٤٠٨} مضر^{٤٠٩} لثلاث^{٤١٠} لمن^{٤١١} قال^{٤١٢} ١٥١ زملت^{٤١٣}
كان^{٤١٤} فلما^{٤١٥} مضر^{٤١٦} اي^{٤١٧} كان^{٤١٨} الكون^{٤١٩} وكذلك^{٤٢٠} ١٥١ استعمل^{٤٢١} الفعل^{٤٢٢} في^{٤٢٣} معنى^{٤٢٤} الحرف^{٤٢٥} نحو^{٤٢٦} قثا^{٤٢٧} يكون^{٤٢٨}
كذا^{٤٢٩} اي^{٤٣٠} ما^{٤٣١} يكون^{٤٣٢} كذا^{٤٣٣} وكذلك^{٤٣٤} ١٥١ هو^{٤٣٥} بالفعل^{٤٣٦} توكيدا^{٤٣٧} للفعل^{٤٣٨} نحو^{٤٣٩} قام^{٤٤٠} قام^{٤٤١} زيد^{٤٤٢} فزدد^{٤٤٣} سرور^{٤٤٤}
بالفعل^{٤٤٥} الاول^{٤٤٦} وقام^{٤٤٧} الثاني^{٤٤٨} توكيدا^{٤٤٩} لا^{٤٥٠} فاعل^{٤٥١} له^{٤٥٢} وقد^{٤٥٣} ذهب^{٤٥٤} بعض^{٤٥٥} الناس^{٤٥٦} الى^{٤٥٧} ان^{٤٥٨} زيدا^{٤٥٩} مرفوعا^{٤٦٠}
بالثاني^{٤٦١} والاول^{٤٦٢} مضر^{٤٦٣} ويكون^{٤٦٤} من^{٤٦٥} باب^{٤٦٦} الاعمال^{٤٦٧} والوجه^{٤٦٨} الاول^{٤٦٩} احسن^{٤٧٠} وتوكل^{٤٧١} لمن^{٤٧٢} ظهر^{٤٧٣} فهو^{٤٧٤} ان^{٤٧٥}
ان^{٤٧٦} ظهر^{٤٧٧} الفاعل^{٤٧٨} فهو^{٤٧٩} ان^{٤٨٠} الفاعل^{٤٨١} فاضاد^{٤٨٢} الجزاء^{٤٨٣} ما^{٤٨٤} افاد^{٤٨٥} الشرط^{٤٨٦} ولا^{٤٨٧} بد^{٤٨٨} فها^{٤٨٩} من^{٤٩٠} السجادة^{٤٩١}
واوله^{٤٩٢} ولا^{٤٩٣} ضمير^{٤٩٤} استشر^{٤٩٥} فيه^{٤٩٦} تعقبان^{٤٩٧} افعلا^{٤٩٨} اوله^{٤٩٩} والا^{٥٠٠} لضمير^{٥٠١} ولا^{٥٠٢} يلزم^{٥٠٣} ١٥١ لم^{٥٠٤} يكن^{٥٠٥} الفاعل^{٥٠٦}
طامرا^{٥٠٧} ان^{٥٠٨} يستعمل^{٥٠٩} الفعل^{٥١٠} بضمير^{٥١١} الا^{٥١٢} لم^{٥١٣} تامة^{٥١٤} اخرى^{٥١٥} وهي^{٥١٦} المذوق^{٥١٧} وقد^{٥١٨} قال^{٥١٩} بذلك^{٥٢٠} بعض^{٥٢١} الكوفيين^{٥٢٢}
لما^{٥٢٣} ان^{٥٢٤} يستعمل^{٥٢٥} الفاعل^{٥٢٦} ١٥١ بل^{٥٢٧} على^{٥٢٨} ملأه^{٥٢٩} السمتي^{٥٣٠} وقال^{٥٣١} البصريون^{٥٣٢} ايضا^{٥٣٣} يجوز^{٥٣٤} حلقه^{٥٣٥} والامة^{٥٣٦}
الشمر^{٥٣٧} فماده^{٥٣٨} وذلك^{٥٣٩} في^{٥٤٠} باب^{٥٤١} السيلول^{٥٤٢} اللق^{٥٤٣} لم^{٥٤٤} يسم^{٥٤٥} فاعله^{٥٤٦} على^{٥٤٧} قاعدتهم^{٥٤٨} في^{٥٤٩} انه^{٥٥٠} محو^{٥٥١} من^{٥٥٢} باب^{٥٥٣}
الفاعل^{٥٥٤} وليس^{٥٥٥} صيغة^{٥٥٦} مستقلة^{٥٥٧} وقال^{٥٥٨} اكثرهم^{٥٥٩} ايضا^{٥٦٠} يجوز^{٥٦١} ملأه^{٥٦٢} مع^{٥٦٣} السطر^{٥٦٤} نحو^{٥٦٥} مبيت^{٥٦٦} من^{٥٦٧} ركوز^{٥٦٨}

صفحة رقم ١٠١ من النسخة المطبوعة وفيها يظهر أول باب الفاعل

وآخر باب أعلم وأرى

من الالهة وانما يقال من ذلك ما قاله اهل ذلك الشأن ولم ر احدا من المستفيدين ^{١١٤} على المراج هذه التماثيل لا تاتي الجماعة الامام ابا جعفر احمد بن مشاء صاحب الكتبخ المشرق في النحو فانه طعن على المعلقين بالمثل السطحية وزوى عليهم ما تنحوا به كتبهم من ذلك وقد استغنى من طعنه على النجاة وازارته عليهم الامام ابو الحسن بن خروء ورأ على ابن مشاء في كتاب سناه كتاب الزمق في الرد على من نسب السهر الى انفة النحو وهو كتاب لطيف وكان ابن مشاء من مقرر كتاب سبيويه والمعتفين بطريقته وهو كان من امر من شئت به السادة السادة من علماء جله السكة رحمه الله نجر السفر الأول من كتاب

منهج ^{١١٥} السالك في الكلام

على السكة ابن مالك في

ثمان عشر في السكة

سبع وثلاثين وسبع

ساعة ^{١١٦}

بسم الله الرحمن الرحيم ^{١١٧}

XXVIII ^{١١٨} حروف الهجر

365 ما حروف الهجر ومن من الى حش على حاشي هذا في عن علا ^{١١٩}

366 مل ملل رب اللام كى واو ونا والكاف والها وتل ^{١٢٠} وتلى ^{١٢١} (155b)

الكلام على هذه الكلمات من وجه احدها في حقيقتهما الثاني في عددها الثالث في ...
جاءها الرباع فلهما تدخل عليه الخامس في معانيهما فالأول ذكر الشاطم انها حروف وهي على
وبين قسم منها سبع على حرفتها وقسم مختلف فله فالمختلف فيه على وصل وصل والكاف وحاشي
رعا ^{١٢٢} وربوعن اما على ادا لم تدخل عليها من فلهما ابو الحسين بن الطراوة ودر
لمحاج بن مزور وابو على الرندي والاستاد ابو على الشارونين في احد قوليه الى انها
تكون حرفا املا وهو ظاهر ملعب سبيويه وقد اشفى في الكلام على ذلك ابن مزور في كتاب
ليه الزمستري وفي جزء منه على على في نحو من عشرين ورقة وقال ابن الطراوة في كتاب
الشارد اللق يلقهم من كلام سبيويه انها لا تكون الا اسما ولا تكون حرفا الحق ودلهله
سبيويه واسا الحروف التي تكون طروفا نحو شك واسام وتدام ثم قال ذلك تقول من علمه
تقول من فوكه ثم قال ومن املا طرك يستزلة ذات اليمين وقد كان ذكرهما في الحروف فلو
ت على عنده حرفا لعل بها ما قبل بين والدليل على ذلك انها مشتقة من حلي يلقى مكانا

صفحة من النسخة المطبوعة وفيها يظهر آخر باب التمييز وأول باب حروف الحر

ويقول الفرزدق: بيتا دعائه أعز وأجل: ويقول الآخر: فغلبه حيل لسئ عنها باوحد: قال صاحب الواحج وروى النخعيون عن أبي عبيدة هذا القول ولم يسدوا له (283a) ١٥٠ الاختصار وقالوا ٧ بخار أقل من التفضيل وهامضوا حجة بلا بطلان وشاولوا ما استدل به

503 وإن تكلّ بشار من شفقها فقمها تئن أبداً حلقها

504 كبتل من أنش فخر وثق إشار الشديم شورا وبدا

يقول ١٥١ دخلت من التي تتعلق بالمثل التفضيل على اسم استلهم لزم تقديمها مع الاسم وقد مثل النظم ذلك بنونه من استغير وكذلك من أن الناس زيد اقل وحس ثوانه اقل وفي مباركة قمر ١٥١ تدل الأ على أنه يتقدم ١٥١ كانت مستلهما بيا لاسم التي يتلو من وثمة أن يكون ذلك التلو ليس اسم استلهم ولكنه مضاف إلى اسم الاستلهم فإن حكمه في ذلك حكم الاستلهم تلو من وجه من وجهه اقل وذكر النظم أنه بقل التقديم ١٥١ كان ذلك عند الأساس ٧ الاستلهم وذلك نحو قوله

ولا عجب فيها لغير أن ثلوثها سريع ولي لا عن مدين الكل:

وقوله

فغالت لنا اعل وسلا وزدث جنى النذل⁴⁴⁷ ما زودت منه المس:

وقوله

١٥١ ساجرت اساء يوما طمينة فاساء من تلك الطمينة اسج:

وقوله

واولا الشهن انبأك اليوم أنش من الطاب⁴⁴⁸ الطيب المحرب اعلم:

وقوله

فعلت لها ٧ تهرى وتحرى فغالت بحق إنش منك امير:

فعلت لها وإله ما قلت بالملأ وإنش بما قد قلت لي منك امير:

ومن علم التوفهين قال الفرء وأصابه في أن عبد الله لعنه افضل مستفح لأن افضل لا يلو على من كرهه القمل السحال ومن مع⁴⁴⁹ اقل نوحه البسر التي موشه اخر الكلام فصح فلا اتباعه أن عبد الله لوجبا حن وهذا خلف من القول لتقديم البسر الذي موشه انشاق وأمله الخلف وإن يقال فوه أن عبد الله لعن الوه فلما اشبهت من ما يأتى ملأ بر التكرات ضمك ملحق تقديمها وإزداد الكلام اختلا بدخل الكلام على ما شبه حرفا أمه الخلف والسبب بعد الخير وقال الفرء أن عبد الله لعنه افضل أقل قبحا من الأول لأن الكلام لسا دخلت على الخير حلت في موضعها واشبهت في تقديمها في قيلهم أن (283b) عبد الله مثله لها رب واستحق إن منه لا فضل عبد الله فإن جوت على ما فيها من الذنب شبهت بلان بالبارية لكفلا عبد الله وقال الفرء إن منه عبد الله لا فضل آمن من التي قبلها لصول الدم لم مكانها المصروف لسا

الصفحة قبل الأخيرة من النسخة المطبوعة (ص ٤١٣)

وفيها حديث عن أفعل التفضيل

INDEX OF TERTIARY VERSES					868	
Other Drawn- Number	Page in SIC.	AUTHOR	Page in Text	Last Word	VERSE	First Word
			326	تصلي		أما
			309	فألفه		
			230	الاول		فألف
		النبيجة (البياني) AH-NABIJIA	245	فأوام		
			317	كانا		فألفوا
		JARBI* جبرير	214	أرا		فألف
			337	الفتوم		فألفنا
			91	أعد		فألف
		HASBĀH D. THĀDIT	396	أعد		
			262	رما		
I 110		AN-MU'ĀN D. AL-MUHTIR	69	فألف		
		TANĪM B. AŪI LIZUTL	99	حلمت		
I 61		ZIYĀD AL-'AMHĀT* زياد العنصرى	321	والفغانا		
			127	وبسندم نى		
			307	بدان		فألف
			251	مبال		فألفا
I 21		AL-FARAZDAQ الفرزدق	307	فألف		فألفها
		ZUNATH* زهير	279	والسار		فألفا
I 41		AŪI THU'ĀID AL-HUQALĪ	303	مردج		فألف
		AŪI-THAŪTIF AB-TAŪI* أثير بن أبي	216	روم		فألف
I 411		AŪI 'IL-ĀLM	253	نواك		فألف
		A COUNTRY CEANT OF ARD HAYAR	264	فألف		
I 393		LIŪ 'IL-HUṢṢA	179	فألفها		فألف
		AL-FARAZDAQ الفرزدق	30	فألف		
			178	وكل		فألف
		MUHAMMAD B. KANĀSHIR	70	وورد		فألف
		الحكمه الحسن بن هانئ	307	الخدم		فألف
		AL-HASAN HĀNĪ* AL-HAKAMĪ	412	الصلب		

صفحة من فهرس الشعر الذي أعده المستشرق المحقق
وفيه اعتمد على الحرف الأول من البيت مفتاحاً للبيت والمعهود حرف الروي.

في تقليد كالا يحتاج في علم اللغة فلا يقال لم جاء هذا التركيب من توكلا
 زيد قايير هكذا لانما لم يقال لتعين الظرف والتيل لليل ولا يقال
 لم كانت حروف المقارعة الممثلة والناء والنون والياء وتبدئي
 لذلك على كالاتا لان الاصل تكون حروف المقارعة من حروف
 العيلة لان اكثر ما ين اذ حروف العيلة فكان القياس ان تكون حروف
 المقارعة الالف والواو والياء فلم يمكن ان يكون الالف لسكونها ولا يبتدا
 شيئا فابدلوا بها همزة وجعلوها حرف مقارعة وابدلوا الواو بالياء
 فصار اصله وضرب كالاتا واثرا وتحمه الاصل واثرا وتحمه
 انما لم يزد والواو او لا لعلة سمد كرى التصريف ان يشاء الله والياء
 لم يزد من مانع الالف والواو فزيدت هي نفسها والنون زيدت لانها
 ما رعت حروف المدة واللين لان فيها غنة كايهن مده ولا يها تكون اعرابا
 لم يزد هذا كله لئلا يعاقل منه وبه من حكاية فضلا عن مستطيلة
 بل هذا كله الامن البوضعات والوضعات لا تعمل وكما جعلت العرب
 حروف المقارعة في هذا الفعل جعلت الترك راسا كتيها علامة المتكلم
 الضابط ولا علامة للغائب فيقولون كلذي بمعنى جاء فاذا اردت معنى يحيى
 لك كلز ومعني احيى قلت كلذين ومعني يحيى كلذين ومعني يحيى قلت كلذين
 فيجوز القدر علامة لذلك سيما كسورة ماله فيقولون خور ومعني
 فيقولون اردت معنى ياكل قلت ميخورد ومعني كل ميخورد ومعني ياكل
 معنى ناكل ميخورد ويجعل البشهور علامة لذلك فيقولون اخولوا
 فيقولون اردت معنى يخرج قلت اخولوا ومعني اخرج اخولوا ومعني
 ومعني يخرج الخولوا واقتضا الحجة العرب في حروف
 في باب مطلقا غير المؤنث فيقولون خطا في ضرب فاذا اردت
 في خط والناء للخطاب مطلقا وللغاية فيقولون انا خطا الى انيت



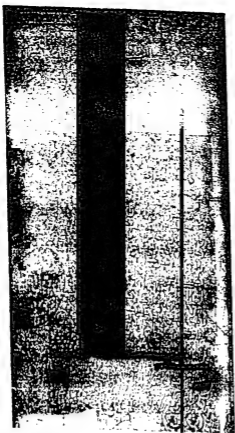
صفحة أخرى بعد الصفحة السابقة من نسخة الخزنة العامة بالرباط وفيها مقارنة اللغة
 العربية بلغات أخرى كالحيشية وغيرها كالفارسية والتركية أحال عليها أبو حيان في
 التذييل والتكميل

في مسكنه
 هو أفق هذا اللسان الحديث للسان العدي في حروف المضارعة الا
 في اللسان الحديث مكسورة كما مثلنا واذا افتقد الخلاف في تلك اللسان
 حروف المضارعة وفي غيرها ايضا كيف يمكن ان تظهر عليه في كل
 كل لسان بهذا الحرف الذي وضع للمضارعة فيه وهل ذلك الا في
 في القول بالاحتياج اليه وتعرض على اللغات لا يقول عليه النحويون
 يقولون في تعليل ولو كانوا يضعون مكان التعاليل احكاما
 في تعليل الحروف في السماع الصحيح لكان اجدي وانفع وكبريا ما اطلق
 في ذلك وفيه من ان علي زعمهم في الحدود خصوصاً ما سنفه متاجراً
 المتألفه على حكمة ابن الحاجب فليس من ذلك ولا حصل في
 في من القول لقد اطلعت على جملة من اللسان كلسان اللسان
 واللسان القديم ولسان الحديث وغيرهم وصنعت فيها كتاباً
 في حروفها واهمها التي استشهدت منها غريب وعلمت باستقرارها
 الاحتكام للسان الحديث في الاحتياج الى تعليل ضلوا وان كل تركب
 يحتاج فيه الى دليل من السماع وانها لا يدخلها في من لا يثبت
 في السماع في ذلك كما قاله اهل ذلك اللسان ولم ارا احداً من الحديث
 في على اطلوح هذه التعاليل الا في الغاضي الجماعة الايام انا جعنا
 مضاني كتاب سماه كتاب المستوفى في بيان ما ملعن على المعلنين
 في نسخة وزي عليهم ما استخوانه كتبهم من ذلك وقد امتعنا
 على الحاجة وازارناهم عليهم الامام ابو الحسن بن خروف و
 مضاني كتاب سماه كتاب الذهوني الرد على من نسب اليه
 الخوف وهو كتاب لطيف وكان ابن مضاني من مغربي كتابه
 والعقبتين بطريقة وهما آخر من ختمت به هذه الامثلة
 في علماء هذه اللغة رحمه الله
 بسم الله الرحمن الرحيم كتاب من مضاني
 في لسان علي الغيبة ابن مالك

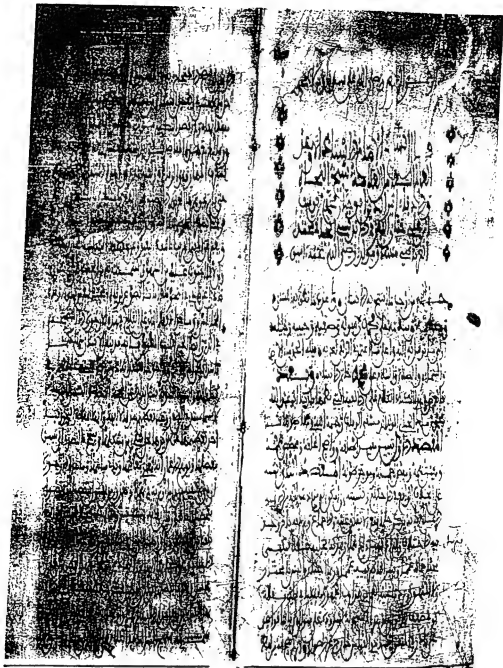
ادر هذا
 كتاب
 الخوف
 في نسخة

الصفحة الأخيرة من نسخة الخزنة العامة بالرباط وهي نهاية الجزء الأول الذي ينتهي

باب التمييز يليه بعد ذلك باب حروف الجر

[illegible]

نسخة دار الكتب المصرية السابقة وفيها يظهر العنوان مرة أخرى على اليسار دعاء طويل للإمام الشافعي.



اللقطة الأولى من نسخة دار الكتب المصرية (نحو تيمور / ٥٦١)
وفيها يظهر اسم المؤلف ومقدمة الكتاب المحقق.

...
 ...
 ...
 ...
 ...

الصفة المشبهة

...
 ...
 ...
 ...
 ...



الصفحة الأخيرة من نسخة دار الكتب المصرية (نحو تيمور - ٥٦١)
 وتنتهي بالحديث عند أول الصفة المشبهة

خاتمة

بعد هذه الدراسة التي كانت في ثمانية فصول طويلة أدعو القارئ إلى قراءة هذه الخاتمة التي هي لا شك مفيدة وتخدم الكتاب الذي تحقّقه والعلم الذي نتحدث عنه وقد نقلناها من كتاب " أبو حيان النحوي " تأليف الدكتور / خديجة الحديثي والكتاب مطبوع بالعراق (مكتبة النهضة - بغداد ١٩٦٦م - أولى) وهو رسالة نالت بها المؤلفة درجة الدكتوراه من كلية الآداب - جامعة القاهرة.

وفي هذا النص حديث عن كتابنا منهج السالك ذكرت فيه الباحثة الطبعة الأمريكية للكتاب والنسخ التي اعتمد عليها محققه وهو الأستاذ سدي جليزر ، كما بينت أن هذه الطبعة بها أخطاء كثيرة نبهت على بعض صفحاتها ، وذكرت أن هذا الشرح لم يكمله أبو حيان ، كما ذكرت بعض الفروق بين شرح أبي حيان للألفية وشرحه للتسهيل ، وأهم هذه الفروق أن شرح الألفية مختصر موجز ، وأما شرح التسهيل فمطول مفصل ، كما بينت موقف أبي حيان من ابن مالك وسردت الكتب التي اعتمد عليها أبو حيان في تأليفه منهج السالك ، والنص عامة مفيد آثرنا أن يقف عليه القارئ ويقرؤه بنفسه تقول الباحثة :^(١)

نظم ابن مالك النحو والصرف في ألفيته ، ورتبه ترتيباً لطيفاً فابتدأ بالكلام وما يتألف منه ، ومضى يسرد موضوعات النحو الأخرى المعروفة ، وحظيت الألفية بعناية كبيرة وشرحها الكثيرون منهم ولده بدر الدين وابن عقيل تلميذ أبي حيان وابن هشام والاشموني وغيرهم ، وقد شرح معظمها أبو حيان بكتاب سماه : " منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك " ، وهو من كتبه غير الكاملة التي ذكرها في إجازته للصفدي ، وقد عثر الأستاذ سدي جليزر على مخطوطات من الكتاب فنشره في الولايات المتحدة سنة ١٩٤٧م وكتب له مقدمة بالإنكليزية عن نُسخه وعن حياة

(١) أبو حيان النحوي : ص ١٢٣ وما بعدها.

أبي حيان وآثاره ، ولكن المحقق الفاضل لم يستطع أن يخرج الكتاب إخراجاً علمياً دقيقاً ففاته كثير من المسائل وترك بعضها على أخطائها كما في المخطوطة.^(١)

اعتمد جليزر في تحقيق الكتاب على نسختين ، الأولى محفوظة في المكتبة الجزائرية ، والثانية في جامعة ييل في الولايات المتحدة الأمريكية ، واتخذ من المخطوطة الجزائرية أساساً لعمله لأنها أكثر دقة وقد كتبها عبد الرحمن بن أبي بكر النفزي البربري الأصل عن نسخة بخط أبي حيان كتبت سنة ٧٣٨ هـ وقارنها مع الأصل بكل عناية ، أما مخطوطة ييل فقد استعان المحقق بها في المقابلة وهي قريبة من الأولى لكنها غير مؤرخة وقد كتبت أبيات الألفية فيها بالأحمر ، ولم يكن الناسخ لها حريصاً كحرص ناسخ المخطوطة الأولى ، ولم يكن أنيقاً دقيقاً في الكتابة وال ضبط ، وختم المحقق الكتاب بفهارس كثيرة للأعلام والآيات وأسماء الكتب والقبائل والألفاظ اللغوية والشواهد الشعرية . وقد بذل جهداً كبيراً في تحقيق الشعراء ونسبة الشواهد إليهم واستعان بالدواوين الشعرية ونوادر أبي زيد وخزانة الأدب والمفصل للزمخشري وشرح الألفية لابن عقيل وغيرها من المصادر المهمة.

ولم يشر المحقق إلى نسخة أخرى من الكتاب محفوظة في مكتبة حستريتي بدبلن في أيرلندا ، ولا إلى الجزء الأول منه المحفوظ بالمكتبة العباسية في البصرة وهي نسخة كتبت سنة ٧٤٧ هـ في ٢٦٦ صفحة ، وتنتهي بباب " المفعول فيه " . وليس في عدم الإشارة إلى هاتين النسختين ما يقلل من عمل الأستاذ فقد أحيا كتاب " منهج السالك " وأخرجه إخراجاً حسناً بعد أن كان في خزانات الكتب جيباً .

قسم أبو حيان كتابه منهج السالك إلى جزئين ، يبدأ الأول من بحث : " الكلام وما يتألف منه " وينتهي بانتهاء : " التمييز " ، وقد جاء في وسطه : " نخز

(١) تنظر هذه الأخطاء في منهج السالك (الأمريكية) ص ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢

٢٥٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٨٤ ، ٣٠٥ ، ٢٣١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣٧ ، ٢١٨ ، ٢٣٨ ، ٣٠٦ ،

وغیرها .

السفر الأول من كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك في ثامن عشر
ذي الحجة سنة سبع وثلاثين وسبعمائة^(١) . ويبدأ السفر الثاني من الكتاب بحروف
الجر وينتهي باب " أفعل التفضيل " في البيت :

ورفعه الظاهر نزرز ومتى عاقب فعلاً فكثيراً ثبنا

ولا ندري هل وقف أبو حيان عند هذا الكلام أو استمر فيه ووقف بالكلام
عند كلام آخر فليس في الكتاب إشارة إلى ذلك ، ويظهر أن أبا حيان توقف عن
إكمال شرح ألفية ابن مالك لينصرف إلى إتمام كتبه الأخرى فقد ذكر "منهج السالك"
في كتبه الكاملة كالتهذيب والتكميل ، والبحر المحيط ، والارتشاف ، والتدريب في
شرح التقريب^(٢) . وكان يأمل أن يعود إلى الكتاب ليكمّله ولكن منيته عاجلته ، وقد
ذكر الصفدي أن منهج السالك لم يكن كاملاً حتى سنة ٧٢٨هـ ، ويقول : "ومما لم
يكمل تصنيفه إلى سنة ثمان وعشرين وسبعمائة حسب ما كتب به خطه لي "مسلك
الرشيد في تجريد مسائل نهاية ابن رشد" ، "كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية
ابن مالك"^(٣) . ويظهر أن الكتاب بقي غير تام حتى سنة ٧٣٨هـ وهي السنة التي
تمت فيها كتابة النسخة الموجودة منه ، يقول كاتبه عبد الرحمن لطف الله : " إلى هنا
انتهى وكمل نسخ هذا الكتاب في ليلة يسفر صباحها عن يوم الأحد سابع شهر ربيع
الآخر سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة"^(٤) .

(١) منهج السالك : ص ٢٣١ .

(٢) ينظر التهذيب والتكميل : ج ١ ص ٣٠٠ مخطوطة رقم ٦٠١٦ ، والبحر المحيط : ج ١

ص ٢٤٠ ، ٢٧٧ ، ٢٩٠ ، ٤٠٦ ، ج ٢ ص ٤٥ ، ١٢٨ ، ٢٩٣ ، ج ٤ ص ٢٢٩ ، والنسب

الماد : ج ٤ ص ٦ ، والارتشاف : ص ٢٩٥ - أ ، والتدريب في تمثيل التقريب : ص ١٢ ب .

(٣) نكت الحميان : ص ٢٨ ، وأعيان العصر ج ٥ ، ونفع الطيب ج ٣ ص ٣٠٧ - ٣٠٨ .

(٤) منهج السالك : ص ٤٢٧ .

وطريقة أبي حيان في هذا الكتاب تشبه طريقته في كتاب : " التذييل والتكميل " إلا أنه في التذييل يذكر كلام ابن مالك في تهيله ثم شرحه عليه ويبدأ بعد ذلك بالشرح والتعليق والنقد . وأبو حيان كثير الإسهاب في شرح التذييل فيذكر الآراء المختلفة ويناقشها ويذكر رأي ابن مالك فيؤيده أو يرفضه ويناقشه ، أما في منهج السالك فقد كان أكثر اختصاراً وأقل عرضاً للآراء المختلفة ، وأكثر بعداً في التعرض للمناقشة والجدل والردود الكثيرة ، وقد لا يرد على ابن مالك أو غيره ويكتفي بعرض الآراء عرضاً ، مثال ذلك قوله في شرح قول ابن مالك :

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدًا وَسَعِدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ

يقول : " قد يتصل بالفعل علامة التثنية والجمع وإن كان الفاعل بعده ظاهراً نحو : " قاما أخواك وقاموا إخوتك " ، وفي عبارته تقصير لأنه مثل بالثني وجمع المذكر السالم ، ونقصه أن يمثل بجمع المؤنث السالم فيقول : " وسعدن " نحو : " سعدن الهندات " ، وهذه اللغة يسميها النحويون لغة : " أكلوني البراغيث " ، وهي قليلة في لسان العرب ، وللنحاة في ذلك ثلاثة مذاهب :

أحدها : هذا ، وهو أن هذه الألف والواو والنون حروف تدل على تنبيه الفاعل وجمعه ، والاسم الظاهر بعدها فاعل كما كانت التاء في " قامت هند " علامة على تأنيث الفاعل .

والمذهب الثاني : أن هذه الألف والواو والنون أسماء ضمائر فواعل بالفعل ، والاسم بعدهن بدل منهن وهو مما تأخر فيه المفسر عن المفسر فهو إضمار قبل الذكر .

والمذهب الثالث : أنهن أسماء ضمائر فواعل بالفعل ، والاسم الظاهر بعدهن مبتدأ ، والجملة المتقدمة من الفعل والفاعل في موضع خبر المبتدأ . والمذهب الأول هو الصحيح ^(١).

ويلاحظ أن أبا حيان لم ينسب كل رأي من هذه الآراء الثلاثة إلى أصحابها ، ولم يُطِلْ ذِكْرُ ما رد به كل فريق على الآخر ، أو يذكر عللهم التي يعللون بها آراءهم. وقد ينسب كل رأي إلى صاحبه ويذكر العلل والأدلة من غير إطالة أو تعقيد . ومن ذلك قوله في شرح بيتي ابن مالك ^(٢) :

هَآكْ حُرُوفُ الْجَرِّ وَهِيَ مِنْ إِلَى حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى
مُنْذُ مُنْذُ رَبِّ اللَّامِ كَمَيِّ وَأَوْ وَتَا وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَقُلْ وَمَتَّى

يقول : " الكلام على هذه الكلمات من وجوه :

أحدها : في حقيقتها . الثاني : في عددها . الثالث : في سبب عملها .
الرابع : فيما تدخل عليه . الخامس : في معانيها " ، ثم مضى يشرح ذلك ويذكر خلاف العلماء فيه .

وقد يردّ على ابن مالك أشياء لفظية في الأرجوزة بأن يفضل كلمة على كلمة وردت في البيت ، أو يردّ ترتيبه البيت وما فيه من تقدم وتأخير يخل بالقاعدة النحوية وبوضوحها وإفهام المراد منها ، وقد يردّ عليه عدم حده للأبواب والموضوعات التي يتحدث عنها. ^(٣)

ولا يقتصر أبو حيان على ذكر رأيه وآراء النحاة السابقين والمعاصرين في المسألة الواحدة وإنما ينبه إلى رأي ابن مالك في المسألة الواحدة في كتبه المختلفة

(١) منهج السالك : ص ١٠٢ . (الأمريكية)

(٢) ينظر منهج السالك : ص ٦٨ ، ٧٢ ، ١٠١ ، وغيرها . (الأمريكية)

كالتسهيل والكافية الشافية وغيرها ، ويشير إلى ذلك بقوله : " وذهب في غير هذه الأرجوزة " ، أو " في غير هذه الأرجوزة من كتبه ، أو " ورأيه في التسهيل " أو " وقال في شرح كتاب التسهيل " .

وأبو حيان لا يعيد الكلام على معاني الأداة في كل موضع تقع فيه وإنما يتكلم على معناها في الموضع الذي يتكلم فيه ويحيل على معناها الآخر في الموضع المتقدم أو الموضع القادم .

وقد اتبع هذه الطريقة الموجزة في الشرح والتعليل والتنبيه على المخالفات والأخطاء والإشارة إلى نقص في بيت من أبيات الألفية من غير أن يفصل ويطول ويشرح ويعمل لأنه جعل كتابه : " منهج السالك " كتاباً موجزاً ، وقد نص على ذلك في عدة أماكن منه ، فقال عند الكلام على اسم الموصول : " فما كان مفرداً مذكراً دائماً أو في حال فتارة تحمل على لفظه وتارة تحمل على معناه وذلك في تفصيل طويل واختلاف بين النحاة لا يليق بهذا المختصر " ^(١) .

وقال عند الكلام على عطف جملة على جملة : " وفي العطف في هذا الباب تفصيل لا يليق ذكره بهذا المختصر " ^(٢) . وقال عند كلامه على إعمال القول إعمالاً الظن : " وقد حكى عن العرب أيضاً مذاهب في إعمال القول إعمالاً الظن غير ما تقدم من لغة سليم ، ومن لغة عامة العرب الذين اشترطوا في إعماله الشروط السابقة لا يليق ذكرها بهذا المختصر " ^(٣) .

فأبو حيان كما ذكرنا لا يفصل الحديث في الموضوعات النحوية ولا ينقـر اللغات واللهجات المختلفة فيها ، لأن " منهج السالك " كتاب وضع لإيجاز النحـ

(١) منهج السالك : ص ٢٩ . (الأمريكية)

(٢) منهج السالك : ص ٦٣ . (الأمريكية)

(٣) منهج السالك : ص ٩٩ . (الأمريكية)

واختصاره لا للتفصيل والإسهاب ، ولذلك لا يذكر الاستدلال على المذاهب والاحتجاج لها وترجيح بعضها على البعض الآخر.

يقول في بحث بناء المضارع مع نون النسوة : "والترجيح بين هذه المذاهب والاستدلال لها وعليها ليس هذا موضعها"^(١). ويقول في الكلام على " كلا " و " كلتا " : " ولكل من كلتا وكلا أحكام كثيرة ليس هذا موضعها "^(٢) . وأبو حيان يكرر هذه العبارات وأمثالها في مواضع مختلفة من كتابه كأن يقول : " والاحتجاج لهذه المذاهب وعليها يستدعي طولاً " ، أو يقول : " والاستدلال لهذين المذهبين وترجيح ما ينبغي ترجيحه ذكرناه في غير هذا الكتاب " ، أو يقول : " والاستدلال لهذه المذاهب وتصحيح ما ينبغي أن يصح منه مذكور في غير هذا "^(٣).

ومع أن كتاب " منهج السالك " كان مختصراً موجزاً ، فإن مؤلفه ينقل عن كتب مختلفة ويعتمد على آراء نخبة كثيرين ، ومن الكتب التي اعتمد عليها : كتب ابن مالك ، وكتاب سيويه ، والبغداديات ، والتذكرة ، والشيرازيات ، والحلييات ، والإيضاح ، وشرح الأبيات لأبي علي الفارسي ، والمنصف ، وسر الصناعة لابن جني ، والإفصاح لابن هشام الخضراوي ، والكامل ، والمدخل ، والمقضب للمبرد ، والمقرب ، وشرح الحمل الصغير لأبي الحسن بن عصفور ، وشرح المعلقات السبع لأبي جعفر النحاس ، والإنصاف لابن الأنباري ، والأوسط ، والمسائل الكبيرة للأخفش ، والمغرب للمطرزي ، والنكت على الإيضاح للحلولي ، وأغاليط الزمخشري ، ومقدمة ابن الحاجب ، وشجر الدر لأبي الطيب اللغوي ، والنوادر لأبي علي القالي ، وشرح الموجز للمراني وغيرها.

(١) منهج السالك : ص ٧.

(٢) منهج السالك : ص ١٠.

(٣) منهج السالك : ص ٢٥٥ ، ١١ ، ١٢٣ ، ٣٨٦ على التوالي.

وينقل آراء النحاة على اختلاف اتجاهاتهم كالبصريين والكوفيين والمغاربة والأندلسيين كأبي الحسن بن الأخضر ، وأبي عبد الله بن أبي العافية ، ومصعب بن أبي بكر الخثني ، وينقل عن شيوخه كأبي عبد الله بن النحاس الحلبي وأبي الحسن بن الباذش وأبي الحسن بن الضائع.

ولم يقف أبو حيان عند نقل هذه الآراء والمذاهب النحوية المختلفة وإنما رد على بعضهم وفند آراءهم ، وقد يقسو أحياناً في الرد والمناقشة كما فعل مع ابن عصفور والزجاج والفراسي وغيرهم.^(١)

انتهى ما أردنا نقله من كتاب (أبو حيان النحوي) للدكتورة خديجة-
الحديثي من ص ١٢٣ إلى ص ١٣٣ والآن إلى القسم الثاني من الكتاب وهو
قسم التحقيق.

(١) ينظر منهج السالك : ص ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ وغيرها.

ثانياً : التحقيق

مقدمة الشارح

خطبة الشارح

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قال الشيخ الإمام الأستاذ الأوحد العالم العلامة ١/ شيخ النحاة والأدباء نسيح وحده ، وفريد عصره ، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف ابن علي بن حيان التَّفْزِي الأندلسي الجياني محتداً^(١)، الغرناطي منشأ ومولداً ، مقيم القاهرة المعزية ، رضي الله عنه.

حمد الله من أوجب ما افتتح به الإنسان ، وأعذب ما نطق به اللسان ، وصلاته وسلامه على محمد رسوله ، وصفيه وحبيبه وخليفه ، أولى ما توسل به إليه وأعلى ما اعتمد في الزلنئ نديه ، فله الحمد ملء الأرض والسماوات .
والصلاة والسلام على محمد خاتم الأنبياء وبعد :

فالغرض في هذا الكتاب الكلام على الألفية التي نصحها بإديها أبو عبد الله محمد بن مالك الجياني المولد ، الدمشقي الوفاة رحمه الله في مقاصد ثلاثة .

المقصد الأول : تبين مقيد أطلقه وواضح أغلقه ومخصص عممه ومعين أجمه^(٢) ، ومفصل أجمله وموجز طوله.

المقصد الثاني : التنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام ، ونسبته إلى أمكن إلى من ذهب إليه من الأئمة الأعلام ، فإنه يذكر حكماً . فع الاتفاق.

^(١) المحتد : بكسر التاء الأصل يقال : فلان من محتد صدمه وعند صدمه . وحتد ناد . ١١ أقام به .

^(٢) في الشحطوطات : ومعنى أممه والصحيح ما أنشأه .

عليه والإجماع ، ويردفه بآخر وجد فيه الاختلاف والنزاع ، فيرسل ذلك هملاً ، ويبدله بحليه عطلاً^(١) ، فيكتسى محياً جماله غمماً ، ويثير الناظم فيه غمماً^(٢) ، وربما اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور ، وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور ، مقتفياً في ذلك مقالة كوفي ضعيف الأقوال ، أو بصري لم ينسج له لشذوذه على منوال ، وبانياً قواعد على نادر في المنقول ، شاذ في القياس خارج عن الأصول ، وأثر لم يصح أنه من لفظ الرسول فيصح الاحتجاج به في النقل.

المقصد الثالث . حل ما يهجنس في أنفس النشأة من مشكلاتها ، وفتح ما بلبس من مقفلاتها ، ولم أقصد التكثر من الكلام ، ولا التمثيل لما وصح للأفهام ، وربما انجر مع هذه المقاصد فوائد تشنف بحسنها الأسماع ، وفرائد تشرف المهارق والرقاع^(٣) ، ولعلة ما عرض في هذه الأرجوزة ما عرض ، حتى قام بجوهرها العرض ، إلا لضيق مجال الشعر وامتيازه بالكلفة دون النثر ، وربما يضطر الناظم القافية والوزن حتى يترك السهل ويسلك الحزن^(٤) ، ويعبر عن المعنى القريب باللفظ البعيد ، وعن الحقيقة السلسلة

(١) العمل بالتحريك : الإبل ترعى بلا راع وهو الماء الذي لا مانع له وتركها هملاً أي سدى .

والعطل بالتحريك أيضاً مصدر عطلت المرأة إذا خلا جيدها من القلائد فهي عاطل .

(٢) الغمم : بالفتح : أن يسيل الشعر حتى تضيق الجبهة أو القفا ، ورجل أغم وجهته غمماً ، والغمم بالضم جمع غمة .

(٣) تشنف بحسنها الأسماع أي تنظر يقال شنت إلى الشيء (بالفتح) نظرت إليه في اعتراض ، قال جرير يصغر خيلاً : يشنف للنظر البعيد (الصحاح - شنف) ، والفرائد : جمع فريد وهو الدر إذا نظمه اتصل بغيره ، وتشرف أي تعلو ، والمهارق جمع مهرق بفتح الراء وهو الصحيفة فارسي معرب . والرقاع جمع رقعة وهو ما يكتب فيها .

(٤) الحزن ما غلظ من الأرض (بفتح الحاء وسكون الزاى) .

بمجاز التعقيد ، وإن لا فما احتوت عليه من السهو واشتملت به من الحشو .
يأتى أن يكون صادراً عن بادئ في النحو بله إماما توضع برياه المجالس
ويأتى برؤياه المجالس^(١) ، وما حداني - يعلم الله - على الكلام في هذه ٢/
الأرجوزة إلا النصيحة في الدين وإيصال الخير لقلوب المهتدين ، فإنه قد ينقل
الإنسان منها حكماً فاسداً يظن أنه صحيح ، ومرجوحاً يعتقد أنه ذو ترجيح
فيبنى عليه فهماً في كتاب الله والسنة النبوية فيفضل بذلك عن الحجّة البيضاء
والسبيل السوية لاسيما مبتدئ ألقى في روعه تعظيم هذه الألفية ، وأنها
بمقاصد النحو وفية ، قد أخذ تعظيمها عن من يزهى بحل شيء من مشكلها
ويصح بالتصدي إلى تبين معضلها^(٢) ويوهم الأعمار إنه معاني معانيها وباني
مبانيها^(٣) ، وما هذه الأرجوزة إن هي إلا كنفة من دأماء وتربة في يهماء^(٤)
ومعذور من يقوم بتفضيلها ويصول بتحصيلها ، فإنما في زمان بغائه يستنسر
وحمؤه يستحجر^(٥) ، اللهم غفرا ، وإذا بلغنا من الكلام ما أردنا ، ووصلنا

(١) المجالس : بفتح الميم جمع مجلس (الأول) وبضم الميم اسم فاعل من جالس (الثانية) ، وتوضع
رياه أى تنتشر رائحته القلية ، ومثله يأتى .

(٢) الحجّة البيضاء : الطريق الصحيح ، الروح : العقل والقلب ، يزهى : بالبناء للمجهول مسن
زهى المبني للمجهول أيضاً ومعناه تكرر وفيه لغة بالبناء للمعلوم بوزن سما يسمو . يسبحج :
والبحج : الفرح يقال بحج بالشيء دون فهم وتبحج .

(٣) الأعمار : جمع غمر بضم الغين وسكون الميم ، يقال رجل غمر لم يجرب الأمور والأنسى
غمرة . ومعاني معانيها : من عاناه الأمر وتناه أي قاساه واشتد عليه ، وباني مبانيها : مسن
البناء وهو إقامة الشيء .

(٤) النفة بالضم : الجرة وقد تفتحت والجمع نغب ، والدأماء : البحر ، واليهماء : الصحراء لا
يهندى فيها والمذكر أنهم وهو السيل أو الجمل الحاج أو الحريق (الأيهمان) (الصحاح - بهم) .

(٥) البغات : صغار الطير ، ويستنسر : يصير نسرأ وهو الطائر المعروف القوي ، والحمأ والحمأة :
الأول يفتحتين والثاني بسكون الميم : الطين الأسود ، ويستحجر : يصير حجراً والمعنى أن
الزمان مقلوب

إلى ما له قصدنا فلنبر ما وعدنا به درراً تتحلى بما الأحياد ، وغرراً تتحلى
بما التهائم والنجاد^(١) ، يزهى بمحاسنها الفطن وإن كان حاسداً ، ويعترف
بفضلها من كان لفضل مستخرجها جاحداً ، ولما فتحت بهذا الكتاب من
مقفل هذه الألفية مرتجاً^(٢) وأوضحت به لسالك هذا الفن منهجاً سمّيته
"بمنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك" ، ومن الله نسأل العون
على ذلك والتأييد ونرجو منه الحسنى والمزيد ، لا رب غيره ولا مرجو إلا
خيرُهُ.

(١) الدرر : جمع الدر وهو المعدن النفيس ، والأحياد : جمع حيد وهو العنق ، والغرر : جمع غرة
وهو بياض في جبهة الفرس ، والنجاد : جمع نجد بالضم وهو ما ارتفع من الأرض وتجمعه
أيضاً على نجد ، والتهائم : جمع تهامة وهو بلد والنسبة إليه تهامي وأقم الرجل إذا صار إلى
تهامة وتتحلى بالجيم أي تظهر وبالحاء من الحلية وبينهما جناس ناقص ، وكذا بين الدرر
والغرر.

(٢) المرتج : المغلق يقال أرتجت الباب أغلقته ، وأرتج على القارئ لم يقدر على القراءة ولا يقال
ارتج عليه بالتشديد (الصحاح - رنج).

الشرح

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الْكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمَّ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرَفٌ الْكَلِمَ
وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمَّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَرَّمُ

قال أبو حيان قوله : " كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمَّ " : أيُّ الْكَلَامِ الْمَصْطَلَحُ عَلَيْهِ عِنْدَ النَّحَاةِ ، " لَفْظٌ مُفِيدٌ " ^(١) فَلَفْظٌ جِنْسٌ يَشْمَلُ الْكَلَامَ وَالْكَلِمَ ، و " مُفِيدٌ " فصل ، وَغَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْقَيْدَيْنِ مَنَاقِشَاتٌ :

أما القيد الأول : وهو " اللَّفْظُ " فإنه جمع لفظة ، وهو اسم جنس ، وأقل الجمع ثلاثة على المذهب الصحيح ، ووجدنا الكلام قد تتم ماهيته بلفظتين فقط. ^(٢)

وإذا كان كذلك فليس بجامع ؛ لأنه يخرج ما تركب منهما ، ولا يقال : إن اللفظ هاهنا مصدر ، والمصدر يدل على القليل والكثير فيندرج فيه ما تركب من كلمتين ؛ لأن المصدر هو فعل للشخص ، وفعل للشخص ليس الْكَلَامُ بل الكلام متعلقه.

(١) كذا عرفه ابن عصفور وغيره يقول في المقرب : الْكَلَامُ في الاصطلاح هو اللفظ المركب وجوداً أو تقريراً المقيد بالوضع ، وعرفه صاحبه المفصل فقال : هُوَ الْمَرْكَبُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ أُسْنِدَتْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين أو اسم وفعل . انظر إلى ذلك وانظر مناقشات وتحامل أبي حيان على التعريف.

(٢) انظر إلى كلامه هنا وانظر إلى قوله في التذييل والتكميل : ١ / ١٧ يقول : لا نسلم أن اللفظ جمع لفظة ، ولا أن الضرب جمع ضربة ، فيلزم أن يكون أقله ثلاثة ؛ بل الضرب واللفظ ونحوهما مصادر صالحة للقليل والكثير لأنهما أسماء أجناس.

فَزَيْدٌ قَائِمٌ مثلاً هو الْكَلَامُ ، وَلَفْظُكَ إِذَا عَنَيْتَ بِهِ الْمَصْدَرَ يَتَعَلَّقُ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ لَا يُقَالُ : إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ إِذَا قَالَ مثلاً : زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ هِيَ فَعْلُهُ ، وَهِيَ الْمَصْدَرُ وَلَا شَيْءَ زَائِدٍ عَلَى هَذَا الَّذِي صَدَرَ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَهُ تَحَقُّقٌ فِي نَفْسِهِ ، وَإِذَا كَانَ لَهُ تَحَقُّقٌ فِي نَفْسِهِ فَيَعْتَوِرُ عَلَيْهِ الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ .

فَإِذَا قَالَ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَقَدْ أَوْجَدَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ وَإِيجَادَهَا هُوَ اللَّفْظُ بِهَا ، وَاللَّفْظُ بِهَا غَيْرُهَا ، وَإِذَا كَانَ غَيْرُهَا امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ إِبَاهَا وَهَذَا فِي فَيْهِمِهِ غَمُوضٌ ، وَمِمَّا يَزِيدُ هَذَا وَضُوحاً أَنْكَ تَقُولُ [قُلْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ قَوْلًا] ، فَزَيْدٌ قَائِمٌ جُمْلَةٌ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَقَوْلًا مَصْدَرٌ وَحَقِيقَةُ الْمَفْعُولِ بِهِ مَبَايِنَةٌ لِحَقِيقَةِ الْمَصْدَرِ فَقَدْ صَارَ الْقَوْلُ حُلًّا بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ وَنَسَارَتْ الْجُمْلَةُ مَقُولَةً كَمَا صَارَ زَيْدٌ فِي : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا مُضْطَرُوبًا حُلًّا بِهِ الضَّرْبُ ، وَكَذَلِكَ : قَرَأْتُ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ قِرَاءَةً فَالْآيَةُ مَقْرُوءَةٌ حَلَّتْ بِهَا قِرَاءَتُكَ ، وَالْمَقْرُوءُ غَيْرُ الْقِرَاءَةِ ؛ كَمَا أَنَّ الْمَقُولَ غَيْرَ الْقَوْلِ .

وَاللَّفْظُ الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ غَيْرُ اللَّفْظِ الَّذِي يَرَادُ بِهِ الْمَلْفُوظُ ، وَنَقُولُ أَيْضاً - إِنَّ^(١) اللَّفْظَ أَعْمَ مِنَ الْقَوْلِ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَنْطَلِقُ عَلَى مَا كَانَ مُهْمَلًا وَعَلَى مَا كَانَ مُوَضَّوعًا لِمَعْنَى .

وَالْقَوْلُ : يَنْطَلِقُ عَلَى غَيْرِ الْمُهْمَلِ ، فَالْقَوْلُ أَحْصَى وَاللَّفْظُ أَعْمٌ ، وَالْعَامُّ لَا يَذُلُّ عَلَى الْخَاصِّ ، وَالْكَلامُ تَرْكِيبُهُ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْقَوْلِ لَا مِنَ الْأَلْفَاظِ مُطْلَقًا ، فَالْقَوْلُ جَنَسٌ قَرِيبٌ ، وَاللَّفْظُ جَنَسٌ بَعِيدٌ ، وَمَنْ أَخَذَ فِي الْحَدِّ الْجَنَسَ الْبَعِيدِ مَعَ الْفَصْلِ كَانَ الْحَدُّ نَاقِصًا ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِخْلَالَ بَعْضِ الذَّاتِيَّاتِ فَصَارَ نَظِيرَ قَوْلِكَ : الْإِنْسَانُ ٣/ جَسْمٌ نَاطِقٌ^(٢) .

(١) فِي نَسْخَةِ الرِّبَاطِ : اللَّفْظُ أَعْمُ دُونَ كَلِمَةٍ : " إِنَّ "

(٢) فِيهِ تَحَامُلٌ أَيْضًا لِأَنَّ وَصْفَ اللَّفْظِ بِالْمَقِيدِ يَخْرُجُ هَذَا كُلُّهُ وَقَدْ عَرَفَ ابْنُ مَالِكٍ الْكَلَامَ فِي التَّسْهِيلِ فَقَالَ : مَا تَضَمَّنَ مِنَ الْكَلِمِ إِسْنَادًا مَغْبِيًا مُقْصِدًا لِدَاثِهِ وَهُوَ مَعْنَى مَا قَالَهُ فِي الْأَلْفَبِيِّ .

وأما القيد الثاني : وهو : " المفيد " فإنه ينطلق على ما يفيد إفادة إستنادية ، وعلى ما يفيد إفادة تقييدية ، وإفادة الإسناد هي التي يحسن السكوت عليها ، وإفادة التقييد نحو ما يفهم من قولنا : [غلام بن زيد ، وهي نسبة الغلام لابن زيد وما يفهم من قولنا :]^(١) زيد القائم في الدار الذي هو مقتطع من قوله : زيد القائم في الدار أخونا.

وإذا كان كذلك فقد صار المفيد قدراً مشتركاً بين هذين المعنيين ، فلا دلالة فيه على أحد المعنيين بخصوصه ، وإذا كان كذلك فلا يكون فصلاً في الحد ، وأما ما يرد على مجموع الحد فالنقص بما مثلنا من الكلم التي تفيد الإفادة التقييدية ، فإنها يصدق عليها أنها لفظ مفيد ، ولا تُسمى كلاماً في اصطلاح النحاة.^(٢)

قوله : واسم وفعل ثم حرف الكلم

قسم الكلم إلى غير أقسامها ؛ لأن الاسم والفعل والحرف إنما هي أقسام الكلمة لا أقسام الكلم^(٣) ، وأقسام الكلم : أسماء ، وأفعال ، وحروف^(٤) ، وإدخال : ثم في قوله : " ثم حرف " ليس بجيد ؛ لأن : " ثم " للتراسي.

(١) ما بين المعقوفين سقط في نسخة الرباط وعمته من النسخة الأمريكية.

(٢) لم يقل أحد أن النسبة التقييدية تسمى كلاماً في مثل قولك : إن قام زيد أو قولك : غلام زيد لأن الإفادة منها ناقصة ومثل هذا يسمى كلاماً ، وأما الكلام فهو المفيد بالإسناد المكون من المبتدأ والخبر والفعل المسند قصداً للفاعل.

(٣) لم يفرق النحاة بين الكلمة والكلام والكلم في هذا التقسيم ، فالزخشرى في المفصل قسم الكلمة فقال : وهي جنس تحتها ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف وكذلك فعل ابن مالك في التسهيل ، وأبو القاسم الزجاجي وبعه ابن عصفور قسم الكلام إلى الثلاثة (شرح الجمل ٨٥ - ٨٨) وابن مالك هنا قسم الكلم وهكذا.

(٤) أحاب عنه ابن عصفور فقال : نظيره ذلك في قول العرب : رجل خير من امرأة تريد هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة ولم ترد رجلاً واحداً بعينه بل كأنك قلت هذا الجنس خير من هذا الجنس (شرح الجمل ٨٨ / ١).

وإذا قسمنا شيئاً إلى أشياء فنسبة كل واحد من الأقسام إلى الشيء المقسم نسبة واحدة فلا تراخي يُعَقَلُ في شيء من الأقسام ، فلا يحسن [أن نقول] العدد قرَدَ ثم زَوْجٌ ولا الإنسان رجلٌ ثم امرأة.^(١)

قوله : وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمٌّ [أى واحد]

الكلم ، الذى يفهم منه الجمع على أربعة أقسام : اسم جمع ، واسم جنس ، وجمع سلامة ، وجمع تكسير ، فاسم الجمع هو الذى لا واحد له من لفظه ولم يكن على بنيته المطردة^(٢) ، واسم الجنس : هو الذى بينه وبين مفردِه تاء التأنيث ، وَقَدْ [يأتى بالعكس] نحو : كَمَاةٌ للجمع وَكَمْؤٌ للمفرد^(٣) ، واسم الجنس للعرب فيه مذهبان :

أحدهما : التذكير كما قال الله تعالى ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾^(٤) ،
و:^(٥) ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازٌ خَلَّيْ مُنْقَعِرٍ﴾ ، وكذلك قال المصنف : واحده كلمة.

(١) ابن مالك لا يقصد التراخي بذكر ثُمَّ وإنما هو بنظم يسرد القاعدة ، وللسرد أحكامه كما أن حروف العطف بنوب بعضها عن بعض.

(٢) اسم الجمع : ما دل على الجمع ولم يكن من أوزان الجموع المطردة وهو نوعان ما ليس له واحد من لفظه مثل : قوم ورهط ونفر ، وماله واحد : ويكون على وزن فعل مثل : صخب فواحد صاحبه ، وعلى وزن فعل مثل خدم وفعلة بالسكون كرجلة جمع راحل ، وفعلة بالفتح مثل : سراة جمع سرى ، وفاعل مثل باقر وجاعل (الرتشاف الضرب : ١ / ٢١٩ ، ٢٢٠)
(٣) اسم جنس ما دل على الجمع ويفرق بينه وبين واحده بالتاء مثل شجر وشجرة ، وغنب وعنب ، وكلم وكلمة ، أو بياء النسب مثل : ترك وتركي ، وغرب وغربي ، وقد يكون الجمع بالتاء والمفرد بمجرد منها كما مثل الشارح . واسم الجنس على نوعين : اسم جنس جمعي وهو ما ذكرناه ؛ واسم جنس إفرادي وهو ما دل على الكثير والقليل بلفظ واحد مثل : ماء وعسل.

(٤) من الآية : (١٠) من سورة فاطر .

(٥) من الآية : (٢٠) من سورة القمر .

والمذهب الثاني : التانيث ، قَالَ تَعَالَى : ^(١) ﴿ كَأَنَّهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾
 قَالَ تَعَالَى : ^(٢) ﴿ وَالنَّخْلُ بَاسِقَتٍ ﴾ ، وإذا أَثَّ فتارةً يُوث تَأْنِثُ المفردة وتارة
 يُوث تَأْنِثُ الجمع ؛ كما جاء في الآيتين [وقد جاء التذكير فقط في بعض اسم
 الجنس والتأنيث في بعضه ويوقف على ذلك في المكان الذي يتكلم فيه على ذلك] ^(٣)
 " والقول عم " أي : يعم الْكَلَامَ [والكلم] ^(٤) والكلمة ، وهو مأخوذ من
 قول ابن معط ^(٥) في الفصول : والقولُ يعمُّ الجميع ^(٦) .

قوله : وَكَلِمَةً بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤْمَرُ

هَذَا الْحَشْوُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عِلْمِ النَّحْوِ وَإِنَّمَا هَذَا مِنْ عِلْمِ اللَّغَةِ ، أَي : قَدْ تَنْطَلِقُ
 الْكَلِمَةُ عَلَى الْكَلَامِ فِي اللَّغَةِ ؛ كَمَا قِيلَ : أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ : كَلِمَةُ لَبِيدٍ :
 أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ ^(٧)

(١) من الآية : (٧) من سورة الحاقة.

(٢) من الآية : (١٠) من سورة ق.

(٣) قال ابن عصفور فيه : العرب تخبر عن اسم الجنس إخبار المؤنث والمذكر فتقول : انكسر
 الشجر وانكسرت الشجر ، ويقول في موضع آخر : اسم الجنس يعود الضمير عليه مفرداً مثل
 قولك : الشجر قطعتهما والتين أكلتها (شرح الجمل الكبير ٢ / ٣٩٣ ، ٣٩٥)

(٤) ما بين المعقوفين سقط في النسخة الأمريكية . ص : ٣ .

(٥) هو يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوي المغربي الحنفي صاحب الفصول والألفية
 وغيرهما ، توفي : ٦٢٨ هـ ينظر أنباه الرواة : ٤ / ٣٨ ، وشذرات الذهب : ٥ / ١٢٩ ،
 ووفيات الأعيان : ٥ / ٢٤٣ ، ونشأة النحو للطنطاوي : ١٦٨ ، وتاريخ الأدب العربي
 (بروكلمان) ٥ / ٣٠٥ .

(٦) قال ابن معطي : " والقول يعم الجميع والأصل استعماله في المفرد " . الفصول الخمسون :
 ١٤٩ تحقيق الطحاحي ط. الحلبي .

(٧) قاله هو لبيد بن ربيعة مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وفد على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
 فأسلم وحسن إسلامه . مات بالكوفة في إمارة الوليد بن عقبة عَليَّها في إمارة عثمان - رضي الله تعالى
 عنه - وتمام البيت المذكور هو قوله :

وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ =

.....

وإِذْ قَدْ بَيَّنَّ أَنْ : "الكلمة" قَدْ تَنْطَلِقُ عَلَى الْكَلَامِ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُسَيَّرَ أَنْ
الْكَلَامَ قَدْ يَنْطَلِقُ - أَيْضاً - عَلَى الْخَطِّ وَعَلَى الْإِشَارَةِ وَعَلَى مَا يَفْهَمُ مِنْ حَالِ
الشَّيْءِ^(١) وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكَرَ لِلْكَلِمَةِ حَدًّا بَدَلْ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِمَّا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي
عِلْمِ النُّحُو.^(٢)

= وهو من قصيدة لامية أولها من قوله :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُخَاوِلُ أَنْعَبَ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَّالٌ وَتَابِلُ

وهي من الطويل ، انظر البيت في شرح الألفية لابن الناطم ص (٤٠) ، طبعة دار السرور
بيروت ، تصحيح محمد بن سليم البليدي ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٦ ، تحقيق : عبد الرحمن
السيد ، ومحمد بدوي المختون ط هجر أولى ١٩٩٠ م ، والشاهد الأول من شواهد العجني
وشرح المفصل : ٢ / ٧٨ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٥٥ .
اللفظة :

قوله : " خلا " كلمة يستثنى بها وتنصب ما بعدها وتجر ، فنصب بها إذا جعلتها فعلا من خلا
يخلو خلوا ، ويضمر فيها الفاعل ، وإذا قلت خلا زُيِّد بالجر فهي حرف جر بمنزلة : حاشا ،
وأما : ما خلا زيادة ما فلا يكون بعدها إلا النسب ، وقوله : " ما خلا الله باطل " من هذا
القبيل لا يجوز فيه إلا النسب ، قوله : " باطل " من بطل الشيء يطل بطلاناً وبطولاً وبطلًا ،
ومَعْنَاهُ : ذهب ضياعاً وخسراناً ، وقوله : " لا محالة " أي : لا حيلة ، ويجوز أن تكون من
الحول وهو القوة والحركة ، وهي مفعلة أو بمعنى : لاند ، والميم زائدة .

(١) مثال إطلاق الكلام على الخط : تسمية المكتوب بين دفتي المصحف كلام الله تعالى .

ومثال إطلاق الكلام على الإشارة قوله :

إذا كلمتني بالعيون الغوائر رددت عليها بالدموع البوادر

ومثال إطلاق الكلام على ما يفهم من حال الشيء قوله :

يا ليتني أوتيت علم الحكمل علم سليمان كلام النمل

ومثال إطلاق الكلم على المعاني التي في النفس قوله :

إن الكلام لفي القواد وإنما جعل القواد على اللسان دليلا

(شرح المقرب : المرفوعات ص ٣٣ - ٣٤)

(٢) عرفها بعضهم فقال : هي القول الموضوع لمعنى مفرد ، وقال صاحب المفصل هي اللفظة الدالة

على معنى مفرد بالوضع ، وهو جنس تحته ثلاثة أنواع " الاسم والفعل والحرف " (المفصل ص

٣٣ دار الكتب العلمية).

قوله :

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنَّدَا وَالْ

وَمُسْتَدٍ لِلْإِسْمِ تَمِيْزٌ حَصْلٌ

لم يذكرْ للاسمِ حَدًّا ^(١) ، وذكر له هذه الخواص وهي خمسة :

فقوله " بالجر " يشملُ الحرفَ والإضافةَ والتبعيةَ ، / وقوله : " والتنوين " هَذَا لَيْسَ بِجِدِّ ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ عَلَى سَبْعَةِ أَقْسَامٍ : تنوين التمكين ، وتنوين التنكير ، وتنوين المقابلة ، وتنوين العوض ، وتنوين الترغم ، وتنوين الاضطراب ^(٢) ، والتنوين الغالي ، وَأُكْرِمَ هَذَا التَّنْوِينَ الرَّجَاجُ ^(٣) .

والذي ينفرد به الاسمُ ويكون خاصة له إِنَّمَا هُوَ غَيْرُ تنوين الترغم ، والتنوين الغالي ، وأما تنوين الترغم ، والتنوين الغالي ، فيكونان في الأسماء والأفعال والحُرُوف من حيث إِنَّهُمَا يَخْتَصِمَانِ بالقوافي ^(٤) .

(١) حده صاحب المفصل فقال : ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران (المفصل ص ٣٤) وحده صاحب المقرب فقال : لفظ يدل على معنى في نفسه ولا يتعرض ببنيته لزمان ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من معناه (المقرب ص ٤٥) .

(٢) ينظر تسهيل الفوائد ٢١٧

(٣) أبو إسحاق الزجاج : هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري له : مختصر في النحو وما ينصرف وما لا ينصرف ، وشرح كتاب سيبويه ، وكتاب فعلت وأفعلت ، وغيرها ، توفي سنة (٣١٠هـ) نشأة النحو : ١٣٧ ، ١٣٦ .

(٤) ذكر سبعة أنواع للتنوين منها خمسة خاصة بالاسم واثان مشتركان أما الخمسة الخاصة بالاسم هي كالآتي .

تنوين التمكين كتنوين محمد ورجل ، وتنوين التنكير كتنوين مه وسه ، وتنوين المقابلة كتنوين مسلمات وأذرعات ، وتنوين العوض كتنوين جوار وحينئذ ، وتنوين الاضطراب كتنوين عنترة من قول الشاعر :

ويوم دخلت الخدر خدر عُنْتِرَة

وأما المشتركان فهما تنوين الترغم وهو اللاحق للقوافي المطلقة ، والتنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة ، واشتركا أن يدخل في الاسم والفعل والحرف وأمثلة ذلك كله مشهورة .

وقوله : " وألَّ " لَيْسَ يَجِدُ لأنها فَسَمَتْ إلى عهديه في شخصي أو جنسي ،
وإلى حضور وللغلبة وللمح الصفة ، وإلى موصولة وزائدة.

وجميع أقسامها لا يدخل إلا على الاسم إلا الموصولة ، فمذهب صاحب هذه
الأرجوزة أنها تدخل على المضارع اختیاراً ، ومذهب الجمهور اضطراباً^(١) ، فقوله :
إنَّ الاسمَ يتميزُ بِالْإِطْلَاقِ فِي مَكَانِ التَّيْيِدِ.

وقوله : " ومسند " مسند مُفْعَل من أسند ، ويكون اسم مفعول به ، ومصدر
وظرف ، وظرفُ زمانٍ ، وظرفُ مكانٍ ، لا يُمكنُ أَنْ يكونَ هنا ظرفُ زمانٍ ، ولا
ظرفُ مكانٍ ؛ لأنَّ المعنى لَيْسَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

وأما كونهُ مصدرًا فَيُمْكِنُ ، أي : ويتميزُ الاسمُ بالإسناد أي بالإسناد إليه أو
بإسناده إلى غيره ؛ لأنَّ الناسَ اختلفوا في المُسَدِّ والمُسَدِّ إليه ، وذلك في نحو : قام زيدٌ
وزيدٌ قائمٌ ، فمنهم من يقولُ : الأولُ مسندٌ والثاني مسندٌ إليه ، ومنهم من عكس ،
ومنهم مَنْ جَعَلَ المحكومَ عَلَيْهِ هُوَ المسندُ إليه والمحكومُ به هو المسندُ.

وهذا الَّذِي نختاره ، فيكونُ زيدٌ في : قامَ زيدٌ ، وزيدٌ في : زيدٌ قائمٌ هو
المُسَدُّ إليه ، ويكونُ قامٌ وقائمٌ هو المُسَدُّ.

وكونُ مُسَدِّ اسم مفعول به هنا أولى عَلَى الاصطلاح الأخير ، أي : يتميز
الاسم بمسند أي بمحكوم به يُسَدُّ إليه ، فالاسمُ مسندٌ إليه ، والمحكومُ به مسندٌ.

وأطلقَ الإسنادَ وهو إسنادٌ لفظيٌّ ، وإسنادٌ معنويٌّ ، فاللفظيُّ : يوجد في
الاسم والفعل والحرف نحو : زيدٌ ثلاثي ، وضرب فعل ماضٍ ، ومن حرف جر ،
والمعنويُّ هو الإسنادُ إِلَى مدلولِ الكلمة نحو : قامَ زيدٌ ، فالتَّصِيفُ بالقيامِ لَيْسَ اللَّفْظُ

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٠١ - ٢٠٣ ، والإنصاف : ١ / ١٥٢ ، والحكم

على ذلك بالضرورة ، وانظر أيضاً مغني اللبيب بحاشية الأمر : ١ / ٤٨ .

إنَّما اتَّصف به مذكُوه وهو الشخصُ ، وهذا هو الذي يكون خاصَّةً من خواصِّ الاسمِ لا اللَّفْظي^(١).

قوله :

بَتَا فَعَلْتُ وَأَتْتُ وَيَا أَفْعَلِي وَتُونِ أَفْعِلْنَ فِعْلٌ يَنْجَلِي

يريد بتا : فعلت وتا أتت ، تاء الضمير وتاء التانيث الساكنة وجعلهما وياء : "افعلي" وهي ضمير المؤنث ونون التوكيد من خواص الفعل ، أما الياء فمتفق عليه .
وأما تاء الضمير وتاء التانيث الساكنة فلم يُعْلَمَا من خواص الفعل بعض النحويين ؛
ألا ترى أنَّ لَيْسَ تلحقها تاء الضمير ، وتاء التانيث نحو : لَسْتُ ، وَلَيْسْتُ ، وقد قال بحرفيتها أبو بكر بن شقير^(٢) وأبو علي الفارسي^(٣) في أحد قوليه ، ولم يخفلا باتصال التاءين بهما^(٤).

(١) تخامل من أبي حيان فالإسناد إذا أطلق انصرف إلى المعنى وهو المقصود.

(٢) ابن شقير : هو أبو بكر أحمد بن الحسين البغدادي ، له كتاب مختصر في النحو ، توفي سنة (٣١٧هـ) . نشأة النحو / ١٤٠ .

(٣) الفارسي : هو الحسين بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، له : الإغفال والإيضاح والتكملة والتذكرة والمسائل الحلبية والفارسية وغيرها ، توفي سنة (٣٧٧هـ) . نشأة النحو : ١٥٧ ، ١٥٦ ، والمدارس النحوية : ٢٥٥ وما بعدها.

(٤) تحدث أبو علي الفارسي في الحليات على إثبات حرفية ليس ما يزيد على خمس صفحات ذكراً أن اتصال الضمير بها لا يدل على فعليتها ، كما أنهم حذفوا منها كما يحذفون من الحروف ، كما أنهم قالوا في الشعر ليس بلا نون ولا يحذف هذه النون في الأفعال ثم حتم كلامه بقوله : وما يدل على أنه ليس بفعل ككان وأخواتها لأن هذه الأمثلة إنما صيغت لتدل على الماضي أو الحاضر أو الآتي ، فلما حلت ليس من أن تكون دالة على قسم من هذه الأقسام على حد ما تدل عليه هذه الأمثلة ثبت أنها ليست مثلها ، وإذا لم تكن فعلها كانت دلالتها على نفى الحال كدلالة ما التي لا إشكال في أنها حرف (الحليات ص ٢٢٢ تحقيق هنداوې) (دور العلم - دمشق)

هذا قوله والجمهور على أنها فعل لاتصال الضمانر بها وتاء التانيث كما يكون ذلك في الأفعال .
وينظر في رأي أبي علي أيضاً المسائل المثورة ص ١٦٠ ، وإيضاح الشعر منها والبصريات ٢/ ٨٣٣ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٢ .

وأما نون التوكيد فلها قد دخلت على الاسم في الشعر ، قال :
 أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَمْلُوداً مَرَجُلًا وَيَلْبِسُ الْبُرُودَا
 أَقَاتِلْنِ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا ؟^(١)

وقد أهمل الناظم حد الاسم والفعل والحرف^(٢).

قوله :^(٣)

وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ مِزْ وَسِمٍ بِالتَّوْنِ فَعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمَرَ فُهُمِ

(١) قائله رؤية بن العجاج ، وهو من الرجز المسدس . ينظر ١٣٧ من ملحق الديوان المسمى بمجموع أشعار العرب ، يراجع التصحيح ١ / ٤١ ، والدرر ٢ / ٩٩ ، والخصائص ١ / ١٣٦ والشاهد الحادي عشر من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " أريت " أصله : أرايت حدثت المهمة منه للتخفيف ، وكذلك قالوا في : أرايتك بسلا مهمة ، ومعني " أرايت " أحبري ، قوله : " أملودا " بضم المهملة وسكون الميم وضم اللام وهو الساعم ، قوله : " مرجلا " بالجهيم أي : مزينا وأصله من رجلت شعره إذا سرحته ، وضبطه بعضهم حالها المهمة وهو برد يصور علية الرجال ، وقوله : " البرود " جمع برد وهو نوع من الثياب معروف.

الاستشهاد فيه : حيث أدخل الشاعر فيه نون التأكيد على الاسم ، وهي مختصة بفعل الأمر المستقل طلباً أو شرطاً بعد إما ؛ كقوله : (فِيمَا قَرَيْنَ) - من الآية ٢٦ من سورة مريم - ، و : (فِيمَا تَفَقَّهْتُهُمْ) - من الآية ٥٧ من سورة الأنفال - وقد تلحق الماضي ندوراً كما في قوله - عليه السلام - " فإمسا أدركن واحد منكم الدجال " وأندر من ذلك دخولها في اسم فاعل ، كما في البيت المذكور ليست من خواص الفعل لدخولها على اسم فاعل وفيه نظر ؛ لأن دخولها على اسم فاعل لا يلتفت إليه لندوره وقلته لاسيما الشاعر فإنه مضطر ، ويرتكب أموراً متعسفة فلا يبي عليه حكم.

(٢) أما حد الاسم فقد ذكرناه وأما حد الفعل فقد قيل فيه : ما دل على اقتران حدث بزمان (الفصل ص ٣١١ دار الكتب العلمية)

كما قيل في تعريفه : لفظ يدل على معني في نفسه ويتعرض بينيته للزمان (المغرب ص ٤٥)
 وأما الحرف فقد قيل فيه : ما دل على معني في غيره أو هو لفظ يدل على معني في غيره لا في نفسه.
 (٣) أهمل الشارح قول الناظم :

سواهما الحرف كهمل وفي ولم فعل مضارع يلي لم كيشم

يُمَيِّزُ الماضي التَّاءَ وتَقَدَّمَ تاء الضمير وتاء التانيث وكلاهما يميزه ، وَقَدْ أَفْرَدَ التَّاءَ فلا يدري أيُّ التَّاءَيْنِ أراد ، وَلَا يَحُوزُ أَنْ يُرَادَ بالتَّاءِ مجموعهما ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مِنْ إِطْلَاقِ الْمَفْرَدِ عَلَى الْمُثْنِ وهو غيرُ مطرد.

وقوله : " وَسَمِ بِالتُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ " أي : العلامة في فعل الأمر التي تُمَيِّزُهُ مِنْ الماضي / ٥ والمضارع هي التُّونُ ، فيلزم مِنْ حَيْثُ هي علامة لفعل الأمر أَنْ لَا تُوجَدُ إِلَّا فِيهِ .

وَهَذَا فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّهُا تُوجَدُ فِي غَيْرِهِ ، نحو فعل التَّهَيُّ والمضارع المُتَّبِتِ فِيهِ الْقَسَمِ بشرطه ، وفعل الشرط والمضارع المستفهم عنه ، فظهر بِهَذَا أَنَّهَا لَا تَكُونُ عِلَامَةً لِفِعْلِ الْأَمْرِ ؛ إِذْ قَدْ شَرَكَهُ غَيْرُهُ فِيهَا. ^(١)

وقوله : " إِنْ أَمَرَ فُهِمَ " قِيدٌ مُخِلٌّ بِالْمَقْصُودِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ التُّونَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى فِعْلِ الْأَمْرِ فَلَا يَشْتَرِطُ أَنْ يُقْصَدَ بِهِ الْأَمْرُ ، بَلْ تَدْخُلُ عَلَى صِيغَةِ الْأَمْرِ سِوَاءَ أَكَّانِ الْمَعْنَى عَلَى الْأَمْرِ أَوْ لَمْ يَكُنْ ؟ ، فَتَدْخُلُ هَذِهِ التُّونُ عَلَى مَا لَفْظُهُ أَمْرٌ وَمَعْنَاهُ خَيْرٌ نَحْوُ : أَفْعَلْ فِيهِ التَّعَجُّبُ عَلَى الْأَصَحِّ نَحْوُ : أَحْسَنَ بَزِيدٌ ! .

قوله :

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلتُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صِهٍ وَحَيْهَلٍ

(١) فيه تعامل من أبي حيان على الناظم ، والأمر هو كما قال ابنه بدر الدين : وعلامة فعل الأمر أن تدل الكلمة على الأمر ويحسن فيه نون التوكيد نحو : قم فإنه يدل على الأمر كما تسري ويحسن فيه نون التوكيد نحو قومن (شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٧).

وقد رد ابن هشام في كُتُبِهِ أَنَّ فِعْلَ الْأَمْرِ يَعْرِفُ بِعِلَامَتَيْنِ بِحَمَتَيْنِ هُمَا : دِلَالَتُهُ عَلَى الطَّلَبِ وَقَبُولُهُ بَاءَ الْمُخَاطَبَةِ وَذَلِكَ نَحْوُ : قُومِي فَإِنَّهُ دَالٌ عَلَى الطَّلَبِ وَقَبْلُ بَاءِ الْمُخَاطَبَةِ ، وَالْأَمْرُ مُسْتَقْبَلٌ دَائِمًا لِأَنَّهُ مَطْلُوبٌ مِنْهُ مَا لَمْ يَحْصُلْ أَوْ دَوَامٌ مَا حَصَلَ . ينظر الفعل والزمين : ٩٢ د. عصام نور الدين ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ط. أولى : ١٩٨٤ م ، وشرح شذور الذهب : ٢٢ ، وشرح قطر الندى : ٣١ .

الَّذِي يُفْهَمُ مِنْهُ الْأَمْرُ قِسْمَانِ : فَعِلٌ نَحْوُ : اضْرِبْ ، وَاسْمٌ وَهُوَ قِسْمَانِ :
مَصْدَرٌ نَحْوُ : ضَرْبًا زَيْدًا فِي مَعْنَى : اضْرِبْ زَيْدًا ، وَاسْمٌ فِعْلِي نَحْوُ : ضَحَّ ، وَمَتَّ^(١) ، وَإِذَا
لَمْ تَصْلُحْ فِي مَا يُفْهَمُ مِنْهُ الْأَمْرُ نَوْنُ التَّوَكِيدِ فَهُوَ اسْمٌ ، وَإِنْ صَلَحَ فَهُوَ أَمْرٌ.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ الْأَمْرَ [إِذَا]^(٢) لَمْ يَصْلُحْ لِنَوْنِ التَّوَكِيدِ فَهُوَ اسْمٌ
لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَقُولَ بِقَوْلِ الْكُوفِيِّينَ فَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهَا عِنْدَهُمْ أَفْعَالٌ ، فَلَا
يُقَالُ أَفْعَالٌ أَسْمَاءٌ ، وَإِمَّا أَنْ يَقُولَ بِقَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ فَاسْمُ الْفِعْلِ لَيْسَ بِأَمْرٍ ؛ لِأَنَّهُ مَذْلُوكُهُ
لَفْظٌ هُوَ الْأَمْرُ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْأَسْمَ^(٣) مَصْدَرٌ ، وَاسْمُ فِعْلٍ^(٤) ، وَاخْتَلَفَ النَّحَاةُ فِي السَّيِّدِ
تُسْمِيَةِ اسْمٍ فِعْلٍ^(٥) ؛ فَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهَا أَفْعَالٌ ؛ لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي حُدُودِ الْأَفْعَالِ
وَحَقَائِقُهَا مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ الْمُخْتَصِّ بِالْإِسْتِقْبَالِ وَالْمَضِيِّ.

وَقَالَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهَا أَفْعَالٌ اسْتَعْمَلَتْ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ ، أَيْ : حَعَلَتْ
عَلَى أُنْبِيَةِ الْأَسْمَاءِ وَاتَّصَلَتْ ضَمَائِرُهَا بِهَا اتِّصَالُهَا بِالْأَسْمَاءِ ، وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ قَوْلُ
الْكُوفِيِّينَ.

(١) ينظر شرح الرضی علی الکافیة : ٣ / ٨٤.

(٢) زيادة لإصلاح اللفظ.

(٣) يقصد به اسم الفعل.

(٤) ينظر شرح الرضی علی الکافیة : ٣ / ٨٤.

(٥) اختلف النحويون في تسمية اسم الفعل أو فعليته على أربعة مذاهب أولها : مذهب البصريين

وهو أنه اسم حقيقي ، والثاني : مذهب الكوفيين وهو أنه فعل حقيقي ، الثالث : مذهب

بعض البصريين وهو أنه فعل استعمل استعمال الأسماء ، الرابع : وهو مذهب أبي جعفر بن

صابر أن اسم الفعل ليس اسماً ولا فعلاً ولا حرفاً بل هو أمر آخر زائد على هذه الأنواع الثلاثة

ويسمى هذا الأمر خالفة ، وبهذا تكون أنواع الكلمة عنده : أربعة : اسم وفعل وحرف

وخالفة . وينظر مع الهوامع للسيوطي : ٢ / ١١٥ والتصریح بمضمون التوضيح : ١ / ٣٢ ،

٣٣ وابن يعيش : ٤ / ٢٧ ، ٢٨ ، وحاشية الصبان : ٣ / ١٩٥ واسم الفعل في كلام

العرب والقرآن الكريم : ٣٦ تأليف د / سيد درويش طبعة أولى سنة ١٩٨٦ م.

وقال جمهور البصريين هي أسماء فترال اسم (لانزل) ، وانزل هو الأمر ، ودلت هذه الأسماء على الأفعال ، فمدلولاتها ألفاظ أفعال لا أحداث ولا زمان ، بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان بخلاف من يقول بفعليتها فمدلولها عنده حدث وزمان لا ألفاظ.

واحتج البصريون على اسميتها بكونها لا تلزم الاشتقاق ، وأنها تجري على أمثلة [منخرمة] وأن فيها التعريف والتكثير والثنائي والمركب والثني والمجموع وإعراب ما سمي منها بنحو : نزال عند بني تميم بخلاف التسمية بالفعل المستتر فيه ضمير ، فهم وغيرهم من العرب يحكونه^(١).

وكان أبو القاسم من شيوخ الأندلسيين^(٢) يقول بقول الكوفيين في : نزال ، وذراك ، ولثة ، ومه ، وصه ، وجميع هذا الصنف الذي ليس أصله ظرفاً ولا مصدرًا.

وأما ما أصله ظرف نحو : دونك زيداً أو مصدره نحو : حذرك وفرطك ، فكان يقول : إنهما منصوبة بإضمار فعل لا يجوز إظهاره ؛ لأن تلك المصادر والظروف عوضٌ منها ، وخالف في ذلك جميع البصريين ولا يعرف ذلك لبصري إلا ما رواه السيرافي^(٣) عن المازني^(٤) في الظروف خاصة^(٥).

(١) ينظر : ابن يعيش : ٤ / ٢٧ ، ٢٨ وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ٢ / ١٠٥ .

(٢) ينقل عنه أبو حيان كثيراً في شرحه على الألفية وشرحه على التسهيل ؛ وقد اختلف في اسمه فقيس : أبو القاسم بن القاسم الخضراوي وقيل : هو أبو محمد القاسم بن القاسم ، وقد ورد هذا الاسم في بغية الوعاة على أنه القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور أبو محمد الواسطي النحوي اللغوي توفي سنة ٦٢٠ هـ ، وصنف شرح اللمع وشرح التصريف الملوكي (بغية الوعاة : ٢ / ١٦٠ - رسالة دكتور الشريبي لتحقيق التذييل والتكميل : ص ١١٢٧)

(٣) السيرافي : هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، ولد بسيراف سنة (٢٨٠ هـ) وله من المصنفات شرح كتاب سيويه وأخبار النحويين البصريين وغيرها ، وتوفي سنة (٢٨٠ هـ) المدارس النحوية : ١٤٦ ، ١٤٥ .

(٤) المازني : هو أبو عثمان بكر بن محمد مولى بني سدوس ، ألف علل النحو وكتاب التصريف ، توفي سنة (٢٤٩ هـ) ، نشأة النحو : ٨٨ ، ٨٧ .

(٥) قال المرادي : " ذهب كثير منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم إلى الجمهور ، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب ، ونقل عن سيويه وعن الفارسي القولان ، وذهب بعض النحويين إلى أنها في موضع رفع بالاستدعاء وأغنى مرفوعها عن الجر كما أغني في : أقائم الزبدان ؟ " . توضيح المقاصد للمرادي : ٤ / ٧٥ .



﴿ الْمَعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ ﴾

قوله :

وَالْأَسْمُ مِنْهُ مَعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ

لَمْ يُبَيِّنِ الْإِعْرَابُ وَلَا الْبِنَاءُ^(١)، وَذَكَرَ أَنَّ الْأَسْمَ عَلَى قِسْمَيْنِ : مَعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ ، وَذَكَرَ أَنَّ الْبِنَاءَ لِشَبِّهِ الْحَرْفِ فَقَطْ .

ثُمَّ نَوَّعَ وَجْهَ الشَّبِّهِ إِلَى^(٢) : شَبِّهِ وَضْعِي ، وَمَعْنَوِيٍّ ، وَنِيَابَةِ عَنْ فِعْلٍ بِلَا تَأَثَّرٍ ؛ وَافْتِقَارَ مُتَأَصِّلٍ ، وَعَنْنَى بِالْوَضْعِيِّ : أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ أَوْ عَلَى حَرْفَيْنِ كَالثَّاءِ وَنَا فِي : جِئْنَا ؛ وَكَأَنَّهُ ٦/ يَقُولُ : أَصْلُ الْحَرْفِ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ أَوْ حَرْفَيْنِ .

قِيلَ : وَزَيْدًا جِيءَ بِالْحُرُوفِ ؛ لِأَنَّهَا اخْتَصَرَ فِيهَا الْأَفْعَالُ ، فَإِذَا قُلْتَ : مَا قَامَ زَيْدٌ ، فَمَعْنَاهُ : تَقَيَّتِ الْقِيَامَ عَنْ زَيْدٍ ، فَإِذَا كَانُوا قَدْ عَدَلُوا عَنْ الْفِعْلِ إِلَى الْحَرْفِ فَلَا يَنَاسِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْدُولُ إِلَيْهِ أَكْثَرَ حُرُوفًا مِنَ الْمَعْدُولِ عَنْهُ ، وَإِلَّا فَمَا يَكُونُ لِلْمَعْدُولِ عَنْهُ فَائِدَةٌ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَعْدِلُونَ عَنْ لَفْظَتَيْنِ إِلَى لَفْظَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَعَنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ زَائِدٍ فِي الْحُرُوفِ إِلَى لَفْظٍ آخَرَ نَاقِصٍ عَنْهُ فِي الْحُرُوفِ .

(١) عَرَفَهُمَا فِي التَّسْهِيلِ فَقَالَ : الْإِعْرَابُ : مَا جِيءَ بِهِ لِبَيَانِ مَقْتَضَى الْعَامِلِ مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ أَوْ سَكُونٍ أَوْ حَذْفٍ ، وَعَرَفَهُ غَيْرُهُ فَقَالَ : الْإِعْرَابُ تَغْيِيرٌ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ لِعَامِلٍ دَاخِلٍ عَلَيْهَا فِي الْكَلَامِ الَّذِي هِيَ فِيهِ . وَأَمَّا الْبِنَاءُ فَقَالَ فِي التَّسْهِيلِ : مَا جِيءَ بِهِ لِابْتِيَانِ مَقْتَضَى عَامِلٍ مِمَّنْ شَبَّهِ الْإِعْرَابَ وَلَيْسَ حِكَايَةً أَوْ اتِّبَاعًا أَوْ نَقْلًا أَوْ تَخْلُصًا مِنْ سَكُونَيْنِ (التَّسْهِيلُ ص ١٠٧)

(٢) لَمْ يَذْكُرْ بَيْنَ الْأَلْفَبِيِّ فِي نَصِّ الْمَخْطُوطِ وَهَذَا :

كَالشَّبِّهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِي جِئْنَا وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا
وَكَيْبَابَةٍ عَنْ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثَّرٍ وَكَافِقَارٍ أَصْلًا

وإذا تفرَّزَ هَذَا فَاَصْلُ وَضْعِ الْحَرْفِ أَنْ يَكُونَ أَخْصَرَ مِنَ الْفِعْلِ ، وَأَقْلُ حُرُوفِ الْفِعْلِ ثَلَاثَةٌ ، وَأَخْصَرُ مِنْهُ مَا يَكُونُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ أَوْ حَرْفَيْنِ ، فَإِذَا وَجَدْنَا اسْمًا وَضَعَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ أَوْ عَلَى حَرْفَيْنِ كَانَ مَبْنِيًّا لَشَبْهِهِ بِالْحَرْفِ فِي الْوَضْعِ .

وَلَمْ أَقِفْ عَلَى مِرَاعَاةِ هَذَا الشَّبْهِ الْوَضْعِيِّ إِلَّا هَذَا الرَّجُلُ ^(١) ، بَلْ الْمَقُولُ فِيهِ كَتَبَ أَصْحَابُنَا أَنَّ مِنَ التَّخْوِينِ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى شَبِّهِ الْحَرْفِ ^(٢) ، أَوْ تَضَمَّنَ مَعْنَاهُ وَهُوَ الْفَارْسِيُّ ، وَفَسَّرَ شَبِّهِ الْحَرْفِ بِالشَّبْهِ فِي الْاِفْتِقَارِ كَالْمَوْصُولَاتِ وَأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ وَالضَّمَائِرِ ^(٣) .

(١) المقصود به ابن مالك .

(٢) قال الزجاجي : " عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت وتلك العلة مشاهدة الحرف " . الإيضاح في علل النحو : ٧٧ لأبي القاسم الزجاجي تحقيق : مازن المبارك ط . دار النفائس خامسة : ١٩٨٦ م ، وينظر قضية الشبه في النحو العربي : ٣٦٤ فؤاد أحمد السيد الخطاب ط . أولى : ١٩٨٨ م ، وينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٥٠ ، ٥١ .

(٣) ينظر المسائل العسكرية : ٢٣٠ - ٢٤٣ وشرح جمل الزجاجي : ٢ / ٣٢٩ - ٣٣٠ والتذييل والتكميل : ١ / ١٣٣ (هندأوى) ، وهو ما ذكره ابن مالك نفسه في التسهيل ص ٧ وشرحه : ١ / ٣٨ - ٣٩ ، ورد أبو حيان على الفارسي قوله فقال : " وهذا الذي ذهب إليه أبو علي مذهب شديد التعسف كثير التكلف وهو مع ذلك فاسد بدليل بناء الاسم لإضافته إلى مبني وإن لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه ، وكل ما اعتذر عنه فإنه مبني فيه على المحل على الغالب وسامح نفسه في ذلك ، وكان يتحمل ما قال لو أدى ما فر منه إلى شيء مستحيل ولا يعد إذا وضعت كلمة أصلها الإعراب موضع كلمة أصلها البناء أن يحكم لها بحكم ما حلت محله " . التذييل : ١٣٤ - ١٣٥

وَأَكْثَرُ أَصْحَابِنَا ذَهَبُوا إِلَى الزِّيَادَةِ عَلَى هَاتَيْنِ الْعِلَتَيْنِ ، فَرَعَمُوا أَنَّ الْبِنَاءَ لَشِبهِ
الحرف ، أو لتضمنه معناه ، أو لَوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الْمَبْنِيِّ أو لِمُضَارَعَتِهِ هَذَا ، أو لِإِضَافَتِهِ إِلَى
مَبْنِيٍّ أَوْ لِحُرُوجِهِ عَنِ النَّظِيرِ^(١).

وزعم المبرد^(٢) أَنَّ مَوْجِبَاتِ الْبِنَاءِ كَثْرَةُ الْعِلَلِ الْمَوْجِبَةِ لِمَنْعِ الصَّرْفِ ، وَقَدْ
تَعَرَّضْنَا لَكثيرٍ مِنْ تَبْيِينِ هَذِهِ الْعِلَلِ ، وَمَا هُوَ مِنْهَا مَوْجِبٌ ، وَمَا هُوَ بِمَجْزُورٍ ، وَالشُّرُوطُ
فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِنَا الْمُسَمَّى بِالنِّكَاتِ الْحَسَنَةِ فِي غَايَةِ الْإِحْسَانِ^(٣).

(١) مثال المبنى لشبه الحرف : المضمرات واسم الإشارة والموصول ووجه الشبه أنهما في تأدية معناها
مفتقرة إلى غيرها كما أن الحرف يفتقر إلى غيره في بيان معناه.
ومثال المبنى لتضمن معنى الحرف : أسماء الشرط والاستفهام.
ومثال المبنى لوقوعه موقع المبنى : أسماء الأفعال والمنادى المبنى.
ومثال المبنى لمضارعته ما وقع موقع المبنى : مثل حدام وقطام فإنه ضارع نزال ونزال وقع موقع
انزل.

ومثال المبنى لخروجه عن النظر : أي الموصولة في حالة بنائها.
ومثال المبنى لإضافته إلى مبني : مثل حين في قوله : على حين عاتبت المشيب على الصبا .. أُلْحِ
ينظر التذييل والتكميل : ١ / ١٣٢ - ١٣٣ ، وابن يعيش : ٣ / ٧٩ - ٨٢ ، وشرح جمل
الزجاجي : ١ / ١٠٥ ، ١٠٦ - ١٠٧ / ٢ ، ٣١٨ ، ٣٣٠ ، وحاشية الصبان : ١ / ٥١ ، وشرح
الكافية الشافية : ص ٢١٦.

(٢) المبرد : هو أبو العباس محمد بن يزيد بن ميمونة ، أخذ عن الجرمي والمازني وأبي حاتم ، وله
من المؤلفات في العربية : المختضب ، وشرح شواهد سيبويه والرد على غيره ، والكمال وغيرها ،
توفي سنة (٢٨٥ هـ) نشأة النحو : ٩٠ ، ٨٩ ، وطبقات النحويين : ١٠١ - ١١٠ ،
والمدارس النحوية : ١٢٣ - ١٣٥ ، والمبرد ودراسة كتابه الكامل لأبي الحسن الخطيب : ٦٧ -
٩٦ ، والمبرد حياته وأثاره لأحمد القرن وعبد الحفيظ فرغلي : ٤٠ ، ٣٩.

(٣) هو ما ذكرناه في الهامش قبل السابق وينظر : النكت الحسنات في شرح غاية الإحسان : ١٥٨ -
١٥٩ تحقيق : عبد الحسين الفتلي ط. مؤسسة الرسالة ثانية : ١٩٨٨ م.

وقوله : " والمعنوي في متى وفي هنا " أما : " متى " إذا كانت استفهاماً
فضممت معني الهمزة ، وإذا كانت شرطاً فتضمنت معني إن الشرطية.

وأما : " هنا " فإنما بنيت عند أصحابنا لشبهها بالحرَف في الافتقار إلى
مُشارِ كسائر أسماء الإشارة ، وأما على ما ذهب إليه هذا الناظم فيتحيل له أن : " هذا "
اسم إشارة ولم تضع العرب للإشارة حرفاً فتضمن اسم الإشارة معناه ؛ لكنه كان
ينبغي أن يوضع له حرف ؛ كما وضع لسائر المعاني من الاستفهام والنفي والتعني
والتشبيه وغير ذلك ، فضمن اسم الإشارة معنى ذلك الحرف الذي كان ينبغي أن
يوضع لمعني الإشارة^(١).

وقوله : " وكتيابة عن الفعل بلا تأثر " النائب عن الفعل من الأسماء
قسمان :

قسم يتأثر للعامل وهو معرب وذلك المصدر الذي هو بدل عن اللفظ بالفعل
نحو : ضرباً زيداً وغيره ، ألا ترى أنه يتأثر للعامل ويصير معمولاً له ، وقسم لا يتأثر
وذلك نحو : نزال ومن النحويين من زعم أنه مثل نزال في موضع النصب.

وقوله : " وكافتقار أصلاً " يريد بذلك الموصولات نحو : الذي والتي ،
فإنها تفتقر إلى صلاحها افتقار تَأَصَّلٍ بمعنى أن معناها متوقف على صلاحها ، واحتراز من
افتقار غير متأصل نحو : افتقار المضاف للمضاف إليه.

قوله :^(٢)

وَفِعْلٌ أَمْرٌ وَمُضَيٌّ بَيِّنًا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيًّا
مِنْ لَوْنٍ تَوَكِيدٌ مُبَاشِرٌ وَمِنْ لَوْنٍ إِنَاثٌ كَثِيرٌ عَنْ مَنْ قُتِنَ

(١) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٥٢ - ٥٣

(٢) لم يذكر الشارح هنا بيت ابن مالك الآتي :

وَمُعَرَّبٌ الْأَسْمَاءُ مَا قَدْ مَلِمًا مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمَا

ذَكَرَ أَنْ فَعَلَ الْأَمْرَ وَالْمَاضِي يُتَيَّنَانِ ، وَلَمْ يُتَيَّنْ عَلَى مَا يَنْبَغُ عَلَيْهِ ، أَمَّا بِنَاءِ
الماضي فصحيح ، / ٧ وأما فِعْلُ الْأَمْرِ فَعَلَى قَسَمَيْنِ :

معرب بإجماع وهو ما دَخَلَتْ عَلَيْهِ لامُ الْأَمْرِ نحو : لِيَقِمَ زَيْدٌ ، ومبني
باختلاف. وهو الْأَمْرُ العاري من اللام ، فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ مَبْنِي ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ
أَنَّهُ مُعَرَّبٌ ، وَكَانَ الْأَخْفَشُ ^(١) يَسْتَجِدُّ قَوْلَ الْكُوفِيِّينَ وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ أَبِي الْأَحْوَصِ ^(٢)
من شيوننا ^(٣).

وقد أطلقَ هَذَا النَّاطِمُ فِعْلَ الْأَمْرِ فِي مَوْضِعِ التَّقْيِيدِ ؟ ، وَذَكَرَ أَنَّ الْمُضَارِعَ
يعرب إذا عري من نون توكيدٍ مباشرٍ ومن نون إناث ، ومفهوم الشرط أنه إذا لم يعر
منهما لم يعرب ، أما نون التوكيد فلها إذا اتصلت بالمضارع المعرب ؛ احتراز عن
اتصالها بالمضارع الَّذِي لِحَقِّقَتِهِ نون الإناثِ يَتَنَّى معها مطلقاً في مذهب الأخفش سواء
أَكَانَ المضارع مما رفع بالثنون أم لم يكن ، وهو ظاهر قول ^(٤) أبي موسى ^(٥).

(١) الأخفش : هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة مولى لبني بجاشع بن دارم أخذ عن سيبويه
وصنف : معاني القرآن والمسائل الكبيرة وغيرها . توفي سنة (٢١٥ هـ) أخبار النحويين
البصريين : ٦٦ وما بعدها وطبقات النحويين للزبيدي : ٧٢ وما بعدها.

(٢) هو الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز الإمام أبو علي بن أبي الأحوص القرشي
يعرف بابن الناطم وله شرح المستقصى وشرح الجمل وتوفي سنة (٦٧٩ هـ) ينظر : بغية
الوعاة : ١ / ٥٣٥

(٣) " قال الأشموني : وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقسدة وهو
عندهم مقتطع من المضارع ، فأصل : قم ، لتقم فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف
المضارعة " . شرح الأشموني : ١ / ٥٨ ، ٥٩ ، وينظر معه حاشية الصبان ففيه نسبة للأخفش
وضعف ذلك بأن حذف الجازم وإبقاء عمله ضعيف كحذف الجازم.

(٤) هو عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت بن عيسى البربري المراكشي العلامة أبو موسى الجزولي
له المقدمة وشرح أصول ابن السراج وغيرها ، توفي سنة (٦٠٧ هـ) . البغية : ٢ / ٢٣٦ ، ٢٣٧

(٥) ينظر شرح المقدمة الجزولية للشلوليين : ٢٦٤ - ٢٦٥ وهو مذهب المصنف في التسهيل.

وفصل غير الأخفش فقال : إما أن تُبَاشِرَ التَّوْنَ المضارعَ أوْ لَا تبَاشِرْهُ فإنْ بَاشِرْتَهُ بَنَى نَحْوُ : هل تقومين ؟ لا تضربين ؛ وإنْ لم تبَاشِرْهُ وَذَلِكَ فِيمَا رَفَعَ بِالتَّوْنَ ، وهو الأُمثلة الخمسة لم يبنَ وَذَلِكَ نَحْوُ : إنْ الزَّيْدِينَ ليقومن ، أصله ليقومون ، ثم أدخلت نون التوكيد فلم تبَاشِرْ المضارع بل جاءت بعد الضمير وبعد نون الرفع فقلت : ليقومونَ ، فاجتمعت الأمثال فحذفت التَّوْنَ الَّتِي هي علامة الرفع فصارت ليقومونَ ، فالتقى ساكنان الواو الَّتِي هي ضمير ، والتَّوْنَ الأولى الساكنة فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار : ليقومن ، وَكَذَلِكَ الخفيفة غيرُ أَنَّهُ لَا يجتمع أمثال إِنَّمَا يجتمع مثلاًن ، وَهَذَا المذهب الثاني هو ظاهر كلام هَذَا النَّاطِمِ^(١).

وأما نون الإناث فإِنَّهَا إِذَا اتصلت بالمضارع ، فَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ يَبْنِي معها وَذَلِكَ نَحْوُ : يخرجن حملاً عَلَى الماضي ، وبعض المتأخرين ذهب إلى أَنَّهُ باقٍ عَلَى إعرابه لوجود موجب الإعراب فيه^(٢) ، والترجيح بين هذه المذاهب والاستدلال لها وعليها ليس هذا موضعها.

(١) المضارع متى اتصلت به نون التوكيد بني وفيه عندئذ ثلاثة مذاهب : الأول : الباء مطلقاً وهو مذهب الأخفش . ينظر التعليقة على كتاب سيويه ٤ / ٣٣ ، وشرح المقدمة الجزولية : ٢٦٢ ، ٢٦٥ - ٢٦٩ ، ٣٢٢ ، ٣٣٤ ، وقد نسب أبو حيان في الارتشاف إلى الزجاج وأبي علي وهو في الإيضاح العضدي : ٣٢٣ - ٣٢٤ ، والمقتصد : ١١٣٦ وهو مذهب المبرد في المقتضب : ٣ / ١٩ - ٢٢ ، والثاني : الإعراب مطلقاً ، وقد ذكر ابن الحجاز في النهاية : ٢٣٠ أنه قول ابن الدهان في كتابه الغرة ، والثالث : التفصيل بين أن تتصل بالفعل فيكون مبنياً أو لا تتصل مباشرة فيكون معرباً وهذا المذهب هو المشهور والمنصور . ينظر الكتاب لسيويه ١ / ٢٠ ، ٣ / ٥١٨ - ٥٢٠ وشرح الكافية الشافية : ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٤١٣ - ١٤١٧ وشرح عمدة الحفاظ : ٣٢٥ - ٣٢٦ وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٦ .

(٢) المسألة خلافية فقد ذهب ابن درستويه إلى أنه معرب ونسب قوله إلى الأخفش في رصف المياني : ٣٣٣ تحقيق الخراط ط . جمع اللغة العربية بدمشق وتبعه على ذلك السهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين . ينظر التذيل والتكميل ١ / ١٢٨ ، ١٢٩ وشرح المقدمة الجزولية : ٢٦٦ - ٢٦٤ ، وقد ذهب أكثر الحوئين المتقدمين والمتأخرين إلى أنه مبني . ينظر التذيل والتكميل : ١ / ١٢٩ .

قوله: ^(١)

وَأَجْزِمُ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرِ مَا ذَكَرَ يَنْوِبُ نَحْوُ : جَا أَخُو بَنِي لَمَرٍ

يقول : يُرْفَعُ بالضمّة وَيُنْصَبُ بالفتحة وَيُجَرُّ بالكسرة وَيُجْزَمُ بالتسكين ،
وغير هذا ينوب عنه ما يذكره بعد ذلك ، وَهَذَا مِنْهُ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الإعراب يكون
بالحركات وبغيرها من الحُرُوفِ الَّتِي سَبَّكَهَا بعد ذَلِكَ.

ومذهب الخفقيين أَنَّهُ لَا إعراب إِلَّا بحركة أَوْ بحذفها أَوْ بِالتَّوْنِ أَوْ بحذفها
وسنورد الخلافَ عِنْدَ ذِكْرِ مَا نَابَ عَنِ الحركات شَيْئاً فشيئاً - إِنْ شَاءَ اللهُ - .

(١) ترك الشارح بعد هذا خمسة أبيات لم يتعرض لها من الألفية وهي :

وكل حرف مستحق للبناء	والأصل في المبني أن يسكن
ومنه ذو فتح وذو كسر وضم	كأين أمس حيث والساكن كم
والرفع والنصب اجعلن إعرابا	لاسم وفعل نحو : لن أهابا
والاسم قد خصص بالجر كما	قد خصص الفعل بأن ينجزما
فارفع بضم وانصب فتحا وجر	كسرا كذكر الله عبده يسر

الأسماء الستة

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

فَارْفَعُ بَوَاوِ وَاصْبِنْ بِالْأَلْفِ وَاجْرُزْ بَيَاءَ مَا مِنَ الْأَسْمَاءِ أَصْفُ

ظاهرُ كلامِهِ يقتضي أنَّ الإعرابَ في هذه الأسماء الستة بشرطها إثمًا هو بالحرُوفِ وبه قال هشام^(١) من الكوفيين^(٢) ، وقطرب^(٣) والزيادي^(٤) من البصريين^(٥) .

وذهبَ المازنيُّ إلى أنَّها معربةٌ بالحرركاتِ التي قبلَ الحُرُوفِ ، والحُرُوفُ إشباعٌ وهو اختيارُ الزجاج^(٦) .

(١) هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النحوي الكوفي أحد أعيان أصحاب الكسائي له مقالة في النحو تنسب إليه وصنف مختصر في النحو والحدود والقياس وتوفي سنة (٢٠٩ هـ) بنظر بغية الوعاة : ٢ / ٣٢٨ .

(٢) هو ما قاله الزجاجي في محاليس العلماء ص : ٣٢٩ ، وقال أبو حيان في التذيل : وهشام من الكوفيين في أحد قوليه . ينظر : ١ / ١٧٦ .

(٣) قطرب : هو أبو علي محمد بن أنستبر النحوي المعروف بقطرب لازم سيويه وأخذ عن عيسى بن عمر له من التصنيفات : المثلث والنوادر والصفات والأصوات والعلل في النحو وغيرها ، توفي سنة (٢٠٠ هـ) بغية الوعاة للسيوطي : ١ / ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٤) إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه أبو إسحاق الزيادي صنف : النقط والشكل والأمثال وشرح نكت سيويه وغيرها ، توفي سنة (٢٤٠ هـ) بنظر بغية الوعاة : ١ / ٤١٤ .

(٥) ينظر المسائل البصريات : ٨٩٦ وابن يعيش ١ / ٥٢ والجمع : ٣ - ٥ وشرح المقدمة الجزولية : ١٤٣ والتذيل والتكميل : ١ / ١٧٦ .

(٦) ينظر الإنصاف : ١٧ وابن يعيش : ١ / ٥٢ والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١٧ وشرح المقدمة الجزولية : ١٤٤ وشرح ألفية ابن معط : ٢٥٢ - ٢٥٣ ونسبه الزجاجي في محاليس العلماء إلى البصريين : ٣٢٩ .

وذهب أبو الحسن الربيعي^(١) إلى أنَّها معربة بالحركات التي قبل الحُرُوفِ وهي منقولة من الحُرُوفِ^(٢).

وذهب الكسائي^(٣) والفراء^(٤) إلى أنَّها مُعَرَّبَةٌ بالحركات والحُرُوفِ معاً^(٥).

وذهب الجرمي^(٦) إلى أنَّها معربة بالتغير والانقلاب في حالة النصب والجر وبعدم ذلك في حالة الرفع^(٧) ، وَهَذَا شَبِيهُ مَا نَقَلَ صَاحِبُ الْإِعْرَابِ عَنْ هِشَامٍ أَنَّ الْإِعْرَابَ فِيهَا مَعْنَوِيٌّ لَا لَفْظِيٌّ ، فَلَا إِعْرَابَ فِيهَا لَا ظَاهِر وَلَا مُقَدَّرَ .

(١) علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربيعي أبو الحسن الزهري ، عاصر الفارسي ولم يذكر السوطي وفاته . البغية : ٢ / ١٨١ ، ١٨٢ .

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١٦ - ١١٧ ، والإنصاف : ١٧ ، وابن يعيش : ١ / ٥٢ ، والتذيل والتكميل : ١ / ١٧٧ .

(٣) الكسائي : هو علي بن حمزة ، من أصل فارسي ، ولد بالكوفة ويعد زعيم المدرسة الكوفية ، توفى سنة (١٨٩هـ) . المدارس النحوية : ١٧٢ - ١٧٥ .

(٤) الفراء : هو أبو زكريا يحيى بن زياد مولى بني أسد ، ولد بالكوفة وتلقى عن الكسائي ، له من التصنيفات : كتاب الحدود ومعالي القرآن وغيرها ، توفى سنة (٢٠٧هـ) . نشأة النحو : ٩٤ ، ٩٣ ، وطبقات النحويين : ١٣١ - ١٣٣ ، وطبقات القراء : ٢ / ٣٧١ ووفيات الأعيان : ٥ / ٢٢٥ - ٢٣٠ .

(٥) نسب إلى الكوفيين في المقتضب : ٢ / ١٥٥ ، والإنصاف : ١٧ ، وأسرار العريضة : ٥٩ ، وابن يعيش : ١ / ١١٧ ، ونسب إلى الفراء في ابن الشجري : ٢ / ٢٤٣ . تحقيق الطنطاخي والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١٧ .

(٦) الجرمي : هو أبو عمرو الجرمي صالح بن إسحاق البجلي ، مولده ونشأته بصري ، أخذ عن الأحفش وله في النحو والصرف مؤلفات مختلفة من أهمها : كتاب المختصر في النحو وكتاب الأبنية وله كتاب في العروض وعني بكتاب سيويه فألف في غريبه كتاباً وفي شواهد الشعرية كتاباً آخر ، توفى سنة (٢٢٥هـ) . المدارس النحوية : ١١١ وطبقات النحويين ٧٥ ، ٧٤ .

(٧) ينظر المقتضب : ٢ / ١٥٣ - ١٥٥ ، وابن يعيش : ١ / ٥٢ ، وشرح ألفية ابن معط : ٢٥٣ ، والتذيل ١٧٧م .

وذهب السهيلي^(١) وتبعه تلميذه أبو علي الرندي^(٢) إلى التفصيل فيها فقال :
فوك وذو مال معربان بحركات مُقَدَّرَة في الحُرُوفِ وباقيها معربة بالحُرُوفِ^(٣) ،
وذهب سيبويه^(٤) والفراسي إلى أَنَّهَا كُلُّهَا معربة بالحركات المُقَدَّرَة في الحُرُوفِ وهو
الصحيح^(٥) . ٨ /

قوله :

مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالْقَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَأَسَا

مِنْ ذَاكَ أَي : مما يرفع بالواو وينصب بالألف ويجر بالياء : " ذو " بمعنى
صاحب ، واحتراز بِذَلِكَ من : " ذو " الموصولة في لَعَةٍ طِيءٌ ، فَإِنَّهَا تَكُونُ هَكَذَا مَبْنِيَّةٌ
نحو : جاء ذو قام ، ورأيت ذو قام ، ومررت بذو قام ، هَذَا الْأَعْرَفُ فِي لَعَةٍ طِيءٍ ،

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ، تلميذ ابن الطراوة ، ألف نتائج الفكر والروض الأنف
وغيرهما ، توفي سنة (٥٨١هـ) . ينظر : المدارس النحوية : ٢٩٩ .

(٢) هو عمر بن عبد المجيد الرندي بضم الراء وسكون النون أبو علي الأستاذ النحوي ، هذا ما
ذكره عنه السيوطي في البغية : ٢ / ٢٢٠ ، وقال محقق الكتاب في الحاشية : هو من تلاميذ
السهيلي وله شرح على جمل الزجاجي وهو من مقرئي كتاب سيبويه .

(٣) نتائج الفكر : ٨٠ تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ط . دار الكتب
العلمية أولى : ٩٩٢ ، وانظر أيضاً شرح المقدمة الجزولية : ٣٥٩ - ٣٦٠ ، والتذييل : ١ / ١٧٨ .

(٤) سيبويه : هو عمرو بن عثمان بن قنبر من موالى بني الحارث بن كعب ، اشتهر بلقبه سيبويه ،

له من المصنفات : الكتاب ، توفي سنة (١٨٠هـ) . المدارس النحوية : ٥٧ - ٥٩ ، وطبقات

النحويين : ٦٦ - ٧٢ ، وسيبويه جامع النحو العربي د . فوزي مسعود : ٣٠ ، وما بعدها ،

ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي : ٦٥ وما بعدها ، ومعجم الأدباء : ١٦ / ١١٥ .

(٥) لم أقف لسيبويه على نص صريح في هذه المسألة وهو في التعليقة : ٢٨ / ٣١ ، والمسائل

العضديات : ٨٩٦ ، والمسائل البغداديات : ٥٣٩ - ٥٤٢ ، والتكملة : ٤٩ ، وشرح

المقدمة الجزولية : ١٤٧ والتبيين للعكري : ١٤٩ ، والتذييل : ١ / ١٧٥ - ١٧٦ .

وبعضهم يجعلها كذي بمعنى صاحب ، فيقول : جاء ذو قام ، ورأيت ذا قام ، ومررت
بذي قام ، فعَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ لَا يَكُونُ ذَلِكَ احْتِرَازًا وَيَكُونُ الشَّرْطُ لَا مَفْهُومَ لَهُ.

واخْتَلَفَ فِي وَزْنٍ : " ذُو " بمعنى صاحب ، فمذهب الخليل^(١) أن وزنه "فَعْلٌ"
كفَرُو بِسُكُونِ الْعَيْنِ^(٢) ، ومذهب سيبويه والأخفش : "فَعْلٌ" مفتوح العين^(٣) ،
والأظهر أن لام ذي ياء ، وأن أصل تركيبها إنما هو من : ذُوِي فتكون من باب طوي
وهو ما عينه واو ولامه ياء ، وهو أَكْثَرُ من باب قُوَّة وهو ما عينه واو ولامه واو^(٤).

وَمِنْ أَحْكَامٍ : " ذِي " بمعنى صاحب أَنَّهَا يَلْزَمُ إِضَافَتَهَا إِلَى اسْمِ جِنْسٍ ظَاهِرٍ
غَيْرِ صِفَةٍ فَلَا يَحْوِزُ : ذُو هَذَا ، وَلَا : ذُو غَنِيٍّ ، وَلَا : ذُو زَيْدٍ ، وَإِذَا سُمِعَ ذُو زَيْدٍ
فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْإِضَافَةِ إِلَى اللَّفْظِ لَا إِلَى مَدْلُوْلِهِ.

وَلَا يَحْوِزُ : ذُوهُ ، وَلَا ذُوْكَ^(٥) ؛ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ فِي إِجَازَتِهِ إِضَافَتَهَا إِلَى
المضمَر^(٦) ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا أَشْرَفُ فِي الْوَصْفِ مِنْ صَاحِبٍ ، وَلِذَلِكَ جَاءَتْ فِي
صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى : ذِي الْجَلَالِ ، ذِي الْعَرْشِ ، وَلَمْ يَجِئْ فِي صِفَاتِهِ صَاحِبٌ كَذَا ،
وَأَبْدَى فَرْقًا بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٧) : ﴿ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ ﴾ ، وَقَوْلِهِ
تَعَالَى^(٨) : ﴿ وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغْضِبًا ﴾ .

(١) الخليل : هو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري ، واضع معجم العين في أصول اللغة وواضع
علم العروض ، توفى سنة (١٧٥هـ). المدارس النحوية • ٣٠ وما بعدها ، وأخبار النحويين
البصريين للسمرائي : ٥٤ - ٥٦.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ٢٦٣ / ٣ ، والتذييل : ١ / ١٦٣.

(٣) الكتاب لسيبويه : ٢٦٢ - ٢٦٣ ، والتذييل والتكميل : ١ / ١٦١.

(٤) ينظر التذييل والتكميل : ١ / ١٦٣.

(٥) هو مذهب سيبويه وهو المنع ، ينظر في الكتاب : ٤١٢ / ٣.

(٦) هو مذهب المبرد في المقتضب : ١٢٠ / ٣ ، وقد نسب القواس في شرحه لألفية ابن معط

ص : ٢٥٤ إلى المبرد إحازة ذلك.

(٧) من الآية : ٤٨ من سورة القلم.

(٨) من الآية : ٨٧ من سورة الأنبياء.

وقولُـهُ : " وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَأَنَّا " يقول : إذا ذهب الميم من القسم قلت : هَذَا فَوَ زَيْدٌ ، ورَأَيْتُ فَآ زَيْدٌ ، ونَظَرْتُ إِلَى فِي زَيْدٍ ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا ذهب الميم منه أَغْرَبَ بِالْحُرُوفِ وَكَانَ الْأَجُودُ أَنْ يَقُولَ : إِذَا لَمْ تُعْوَضْ مِنْ عَيْنِ الكلمةِ وهيَّ الواو ميمًا لَا أَنَّهُ كَانَتْ فِيهِ الْمِيمُ فَذَهَبَتْ .

وأصلُ هذه الكلمة مُرَكَّبٌ من : " فَوَ " ففَاؤُهَا فَاءٌ وَعَيْنُهَا وَاوٌ وَلَامُهَا هَاءٌ^(١) ، وَوَزْنُهَا : " فَعْلٌ " بِسُكُونِ الْعَيْنِ^(٢) .

وَإِذَا عُوِّضَ مِنْ وَاوِهَا مِيمٌ فَفِيهَا لُغَاتٌ : أَنْ تَكُونَ الْفَاءُ مُفْتُوحَةً رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا ، وهي الْأَفْصَحُ ، وَمُضْمُومَةٌ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ ، وَمَكْسُورَةٌ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ ، وَتَابَعَا حَرَكَتَهَا حَرَكَةُ الْإِعْرَابِ وهي أضعف اللغات^(٣) .

وَلَقَدْ جَاءَ تَشْدِيدُ الْمِيمِ مَعَ الْفَتْحِ ، أَتَشَدَّدَ صَاحِبُ التَّرْقِيقِ^(٤) مِنْ أَرْخُوزَةٍ .

أَلَدُّ مَا ضَمَمْتُ عِنْدِي ضَمُّهُ كَطَعِمٍ شَهْدٍ رَيْقُهُ وَقَمِئُهُ^(٥)

(١) حالف أبو حيان ما ذكره في التذييل والتكميل : ١ / ١٧١ حيث يقول : " واتصح هــهـ النقول أنه له مواد أربع : (ف و هـ) وهي التي زعم الأكترون أنها الأصل ، ويدل عليها التصغير والتكسیر والاشتقاق نحو : فَوَيْهَ ، وَأَفَوَاهُ ، وما فَاءُ بَكْدَا ، وفَلَانٌ أَفَوَةٌ وَمَفَوَةٌ وعَوَهَا . (ف م ي) - (ف م و) ويدل عليه : هذا العما ، والتشية : فمیان وفموان ، (ف م م) يدل عليه أعمام " .

(٢) ينظر : شرح الشافية للرضي : ٣ / ٢١٥ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مسالك : ١ / ٤٧ - ٤٨ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٢٦٣ - ٢٦٤ ، والكتاب لسيبويه : ٣ / ٣٦٦ ، والتذييل والتكميل : ١ / ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن المعلّى الأسدي النحوي ، روى عن الفضل بن سهل وأبي كثير الأعرجي وابن دريد ، من مصنفاته : الترقيص ، وشرح ديوان تميم بن أبي بن مقبل . ينظر معجم الأدباء : ١٩ / ٥٥ ، وبغية الوعاة : ١ / ٢٤٧ ، والخزانة : ٩ / ٢٢٦ ، وكشف الظنون : ٤٠١ .

(٥) البيتان من الرجز المشطور وردا في التذييل والتكميل : ١ / ١٧٠ اللغة : ضمنت : عانقت ، والشهد : الطعم الحلو ويراد به العسل ، والريق هو تردد الماء في الحلق فهو من راق الماء يريق ريقاً أي انصب . موطن الشاهد فيه : في قوله : " وقمه " حيث جاء مفتوح الفاء مضعف الميم وهي لعة من لغات كثيرة في القسم .

وحكى كُرَاع^(١) أَنَّهُ يُقَالُ : " فَمَ " بِالضَّمِّ وَالتَّشْدِيدِ^(٢) ، وحكى صاحب
اليواقيت^(٣) : الفتح والضم والكسر مع التشديد ، قَالَ : وَالْأَوَّلُ أَفْصَحُ يَعْنِي الْفَتْحَ^(٤) .

وقال ابن جني^(٥) : الوجه أَن تَشْدِيدَ المِيمِ لَيْسَ بِلُغَةٍ^(٦) ، وحكى صَاحِبُ
المُعَوَّبِ^(٧) عَنْ ثعلب^(٨) أَنَّهُ يَجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ إِذَا نَقَصَ مِنْهُ اللَّامُ فَيُقَالُ : فُونٌ وَفِينٌ
وَهَذَا فِي غَايَةِ الْغَرَابَةِ^(٩) ، وحكى بعضهم القصرَ فِيهِ فَيَقُولُ : هَذَا فَمَاك ، ورأيت
فمًاك ، ونظرت إِلَى فمًاك .

(١) هو أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل النحوي اللغوي ، صنف المجرّد
ومختصره ، والمجهد ومختصره وغيرها ، توفي سنة (٣٠٧هـ) . ينظر بغية الوعاة : ٢ / ١٥٨ .

(٢) ينظر التذييل والتكميل : ١ / ١٧١ .

(٣) هو محمد بن عبد الواحد أبو عمر الزاهد اللغوي المعروف بغلام ثعلب ، المتوفى سنة
(٣٤٥هـ) ، من مصنفاته : اليواقيت ، وشرح الفصح وفائت الفصح . ينظر إنباء الرواه :

٣ / ١٧١ - ١٧٧ ، وبغية الوعاة : ١ / ١٦٤ - ١٦٦

(٤) ينظر التذييل والتكميل : ١ / ١٧١ .

(٥) ابن جني : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلّي ، ولد سنة (٣٢٠هـ) . وله مصنفات شتى منها
في اللغة والنحو : إخصائص والمصنف وسر صناعة الإعراب ، ومنها في القراءات : المختب
وغيره . توفي سنة (٣٩٢هـ) . ينظر المدارس النحوية : ٣٦٥ وما بعدها .

(٦) سر صناعة الإعراب : ٤١٥ - ٤١٧ ، وينظر شرح الكافية للرضي : ١ / ٢٩٧ ط . دار الكتب العلمية .

(٧) هو تمام بن غالب المعروف باب التّيان أو بابن التّيان أبو غالب الأندلسي المرسي اللغوي ،
توفي سنة (٤٣٣هـ) . صنف تلقيح العين في اللغة وهو المسمى الموعب . ينظر إيضاح المكنون :

٢ / ٦٠٧ ، وكشف الظنون : ٣ / ٤٨١ ، ووفيات الأعيان : ١ / ٣٠٠ - ٣٠١ ، ومعجم

الأدباء : ٧ / ١٣٥ - ١٣٨ .

(٨) ثعلب : هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني أبو العباس ثعلب ، صنف : المصون في النحو
واختلاف النحويين والتصغير والوقف والابتداء وغيرها ، توفي سنة (٢٩١هـ) . بغية الوعاة
للسيوطي : ١ / ٣٩٧ ، ٣٩٦ .

(٩) يعلل أبو حيان لغرابية هذه الرواية بقوله : " وكأن هذا الجمع عوض عما ذهب منه من لام
الكلمة ، وأما العين فإنها ذهبت لأجل واو الجمع وياؤه " . التذييل والتكميل : ١ / ٣٢٩ .

قوله :

أَبْ أَخْ حَمْ كَذَلِكَ وَهَنْ
وَفِي أَبٍ وَقَالِيهِ يَنْذُرُ
وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ
وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

وَزُنْ : " أَخْ ، وَأَبْ ، وَحَمْ ، وَهَنْ " فَعَلَ بفتح العين ، أَمَا : " هن " فالنقص فيه أعرف ، وَقَدْ رُوِيَ فِيهِ تَشْدِيدُ نُونِهِ ؛ كَمَا رُوِيَ - أَيْضاً - تَشْدِيدُ خَاءِ أَخْ وَبَاءِ أَبْ ، وَقَدْ رُوِيَ قَصْرُهُمَا وَنَقْصُهُمَا ، وَرُوِيَ نَقْصُ : " حَمْ " وَقَصْرُهُ^(١) ، وَبِنَاوَهُ عَلَيَّ : " فَعَلَ " كَذَلِكَ وَكَحَبْءُ ، فيقال : حَمَوْ وَحَمَوْ^(٢) .

وظهور الواو في : حَمَوْ دليل على أَنَّ أَصْلَ لَامِهَا الْوَاوُ ، إِذَا قُلْتَ : حَمَوْك^(٣) ؛ خلافاً لمن ذهب إلى أَنَّ أَصْلَهَا الْيَاءُ مشتقة من الحماية ؛ لِأَنَّ أَحْمَاءَ الْمَرْأَةِ يَحْمُوْنَهَا .

(١) أما أمثلة هذه اللغات في الأسماء الأربعة (أب - أخ - حم - هن) فهي كالآتي :

ومثال نقص أب قوله : بأبه اقتدى عدي في الكرم .

ومثال قصره في قوله : إن أناها وأنا أباه .

ومثال تشديد الباء : ما حكاه الأزهري في التهذيب من قوله : استأببت فلاناً ، بباءين أي اتخذته أباً .

ومثال نقص أخ ما حكاه أبو زيد من قولهم : جاءني أخك .

ومثال قصره قوله : أذاك الذي إن تدعه للممة يوجبك .

ومثال تشديد الحاء ما رواه الأزهري في التهذيب من ذلك .

ومثال نقص حم ما حكاه الفراء من قولهم : هذا حمك .

ومثال قصره ما روي من قولهم : قام حماك نص عليه الأندلسيون .

ومثال نقص هن قوله : وقد بدا هنك من المتزر .

ومثال تشديد نونه قوله : وهني جاذ بين لهرمتي هن .

(٢) هو مذهب الفراء ذكره أبو حيان في : التذييل : ١ / ١٥٩ ، وأما مذهب البصريين فقالوا :

وزنه : " فَعَلَ " . ينظر أمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٣٤ ، وابن يعيش : ١ / ٥٢ - ٥٣ ،

والتوطئة : ١٢٣ ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٧٨ .

(٣) في اللسان مادة " حاء " : " الجوهري : وأصل حم حمو بالتحريك لأن جمعه أحماء مثل أباء " .

٩/ وتعرضُ النَّاظِمُ للغاتِ هذهِ الأسماءِ لَيْسَ من عِلْمِ النَّحْوِ فَكَانَ يَلِيْقُ حذفُها من هذه الأَرْجُوزَةِ المختصرةِ والعدولُ إِلَى الأحكامِ النحويةِ بدل هذه اللغاتِ لكن غلبَ عَلَيْهِ فَنَ أُولَعِ بِذِكْرِهِ.

قوله :

وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا لَلِيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اغْتِلَا

ذَكَرَ أَنَّ شَرَطَ إعرابِ هذه الأسماءِ بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً أَنَّ تُكُونَ مضافةً لغير ياء المتكلم ، فإذا أضيفت للياء لم تثبت هذه الحُرُوفُ.

وأخذ الناظم هَذَا الشرطَ عَلَى إطلاقهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مِنْهَا مَا لَا يَنْفَكُ عَنْ الإِضَافَةِ وَلَا يضافُ للياء وَلَا لغيرِهِ من الضمائرِ إِلَّا عَلَى خِلافٍ فِيهِ وَهُوَ : " ذُو " وَلَهَا - أَيْضاً - شَرَطَانِ غَيْرَ هَذَا الشرطِ الَّذِي ذَكَرَهُ :

أحدهما :

أَنَّ تُكُونَ هذه الأسماءُ مَكْبَرَةً فَإِذَا كَانَتْ مُصَغَّرَةً أُعْرِبَتْ بِالْحَرَكَاتِ ، فنقولُ : هَذَا أَخِي زَيْدٌ ، ورأيتُ أَخِي زَيْدٍ ، وَمَرَرْتُ بِأَخِي زَيْدٍ ، وقياسُ تصغيرِ : " ذِي مال " ، أَنَّ نقولُ : " ذُوِي مال " .

الثاني :

أَنَّ تُكُونُ مفردةً ، أَيْ لَيْسَتْ مُثْنَاءً وَلَا مُجْمُوعَةً ، فَإِنَّهَا إِنْ كَانَتْ مُثْنَاءً أَوْ مُجْمُوعَةً لَمْ تُكُنْ بِالْوَائِ وَلَا بِالْأَلِفِ وَلَا بِالْيَاءِ ^(١) ، وَقَدْ جَمَعْتُ الْقُرْبُ : " أَبَا وَأَخَا " جمع سلامة ، قَالُوا : أَبُونُ ، وَأَخُونُ رفعاً ، وَأَبَيْنَ وَأَخِينَنَ نصباً وجرأً ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ

(١) التمس أبو حيان العذر لابن مالك في هذين الشرطين فقال : والعذر للمصنف في إهمال هذين الشرطين هو أنه علق الحكم بعين لفظ أب وأخواته ، فإذا صغر أو ثني أو جمع فليس نفس اللفظ المعلق عليه الحكم . التذييل والتكميل : ١ / ١٥٧ .

أَنَّ اللَّامَ فِي : " أَيْكَ " قَدْ ثَبَتَ فِي حَالِ الْإِضَافَةِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَتَقُولُ : أَيْيَّ ،
 قَالَ الشَّاعِرُ :

فَلَا وَأَيْيَّ لَا أَلْسَاكَ حَتَّى يُنْسَى الْوَالَهُ الصَّبُّ الْحَنِينَا^(١)

وَهَذَا مَخْصُوصٌ بِالشَّعْرِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ ، وَيَجُوزُ فِي الشَّعْرِ وَالْكَلامِ عِنْدَ
 الْكُوفِيِّينَ ، وَلَا دَلِيلَ فِي الْبَيْتِ لِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ جَمَعَ : " أَبَا " جَمَعَ سَلَامَةً ؛ كَمَا
 تَقُولُ : قَامَ زَيْدِيَّ.

(١) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الْوَافِرِ ، وَهُوَ فِي الْغَزْلِ ؛ لَمْ نَعثرْ عَلَى مَرَاجِعَ لَهُ.

اللُّغَةُ : الْوَالَهُ : الْعَاشِقُ الْمُنِيمُ وَمِثْلُهُ الصَّبُّ ، وَهُوَ يَخْلِفُ لِمَا حَبَبَتْهُ أَنَّهُ لَا يَنْسَاهَا أَبَدًا.

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ : فَلَا وَأَيْ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ فَوَاحِدَةٌ لِلْمُتَكَلِّمِ وَأُخْرَى أَصْلُهَا الْوَاوُ وَهِيَ لَامُ
 الْكَلِمَةِ ثَبَتَتْ عِنْدَ الْإِضَافَةِ.

﴿ بَابُ الْمُثْنَى ﴾

قوله: ^(١)

بِالْأَلِفِ ارْفَعَ الْمُثْنَى وَكِلَا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلَا

أما المثنى فذهب الزجاجُ فيما نقل عنه إلى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ ، وذهب الجمهور إلى أَنَّهُ معرب ^(٢) ، واختلفوا في إعرابه فذهب الجرمي إلى أَنَّهَا معربة بالتغيير والانقلاب في حالة النصب والجر ، وبعدم ذَلِكَ في حالة الرفع ^(٣) ، وَقَدْ نُسِبَ هَذَا إلى سيبويه ^(٤) ، تسال : أبو الفتح : هو قول أبي إسحاق وابن كيسان ^(٥) وابن السراج ^(٦) ، وهو قول سيبويه ^(٧) .

(١) لم يذكر الشارح بيت الألفية الذي يلي هذا البيت وهو :

كلتا كذلك اثنان واثنان كائنين واثنين مجريين

(٢) انظر الخلاف في هذه المسألة في الكتاب لسيبويه : ١٧ / ١ ، والمقتضب : ١٥٣ / ٢ - ١٥٥ ، والإيضاح في علل النحو للزجاجي : ١٣٠ - ١٣٤ ، وسر صناعة الإعراب : ٦٩٥ - ٧١٧ ، وأسرار العربية : ٦٧ ، وشرح جمل الزجاجي : ١٢٢ / ١ - ١٢٤ ، والارتشاف : ١ / ٢٦٤ ، والتذيل والتكميل : ١ / ٢٨٧ ، والإنصاف ص ٣٣ المسألة الثالثة .

(٣) ينظر علل التشية لابن حني : ٥٠ ، وفيه يقول : " وقال أبو عمر الجرمي : الألف حرف إعراب كما قال سيبويه إلا أنه كان يزعم أن انقلابها هو الإعراب " . والمقتضب : ١ / ١٥١ وفيه رد المبرد على الجرمي ، وأسرار العربية : ٢٣ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٠ ، وابن يعيش : ٤ / ١٤٠ ، والإيضاح في علل النحو : ١٣٠ .

(٤) ينظر الكتاب : ١ / ١٣ .

(٥) ابن كيسان : هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان من المدرسة البغدادية ، له : المهذب والمختار في علل النحو وغيرهما ، توفي سنة (٢٩٩هـ) . المدارس النحوية : ٢٤٨ ، وينظر شذرات الذهب : ٢ / ٢٣٢ ، ونشأة النحو : ١٣٩ .

(٦) ابن السراج : هو أبو بكر محمد بن السري ، له مصنفات نحوية مختلفة منها : كتاب مجمل الأصول وكتاب الاشتقاق وشرح كتاب سيبويه وكتاب احتجاج القراء والأصول ، توفي سنة (٣١٦هـ) . المدارس النحوية : ١٤٠ ، ١٤١ .

(٧) ينظر سر صناعة الإعراب : ٦٩٥ وزاد فيه أنه نسب إلى أبي علي . ونسبه أبو حيان في التذيل إلى أبي الحسن بن عصفور وسيبويه ، وقال نسبة السهيلي إلى المازني . ينظر في ذلك : التذيل -

وذهب الكوفيون إلى أن الحُرُوفَ هي الإعرابُ نفسهُ ، وبه قال قطرب من البصريين وتُسببُ إلى الزجاج والزجاجي^(١) وطائفة من المتأخرين^(٢).

وذهب الأخفش والمازني والريادي والمبرد إلى أن هذه الحُرُوفَ دلائل إعراب وليست بإعراب^(٣) ، وذهب الخليل وسيبويه ومن تبعهما إلى أن هذه الحُرُوفَ حُرُوفُ إعراب كالدال من زَيْد^(٤) ، قال الأعلم^(٥) : والحركات مَقْدَرَةٌ فِي الحُرُوفِ^(٦) ،

= والتكميل : ١ / ٢٨٨ ، وشرح جمل الزجاجي : ١ / ١٢٣ - ١٢٤ ، والمقرب : ١ / ٤٨ ، ٤٩ وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٧٤ ، أما كلام الفارسي في التعليقة : ١ / ٢٦ فهو : " والإعراب الذي فيه كونه تصويره وانتقابه عن تلك الصورة إلى غيرها لاختلاف الإعراب باختلاف العوامل " .

(١) الزجاجي : هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق من همدان ، له : الجمل والكافي والأمالى الصغرى والوسطى والكبرى . توفى سنة (٣٣٧هـ) . نشأة النحو : ١٣٨ ، والمدارس النحوية : ٢٥٢ ، ووفيات الأعيان : ٢ / ٣١٧ ، وشذرات الذهب : ٢ / ٣٥٧ .

(٢) قال ابن جني : " وقال الفراء وأبو إسحاق الزياتي : الألف هي الإعراب وكذلك الباء " . سر الصناعة : ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، وعلل التنبيه لابن جني : ٥٠ ، والإيضاح في علل النحو : ١٣٠ ، وأسرار العربية : ٢٣ ، والإنصاف : ٣١ ، وابن يعيش : ٤ / ١٤٠ .

(٣) الذي في علل التنبيه ٤٩-٥٠ : " وقال أبو الحسن : إن حرف التنبيه ليس بحرف إعراب ولا هو بإعراب ولكنه دليل الإعراب ، فإذا رأيت الألف علمت أن الاسم مرفوع ، وإذا رأيت الباء علمت أن الاسم مجرور أو منصوب وإليه ذهب أبو العباس " . وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ٧٣ / ٧٥ .

(٤) قال سيبويه : " واعلم أنك إذا ثبت الواحد لحقته زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون " . الكتاب لسيبويه : ١ / ١٧ ، وانظره في التعليقة : ١ / ٢٤-٣٤ وسر صناعة الإعراب : ٦٩٥ - ٧٦٠ .

(٥) يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلم توفى سنة (٤٧٦هـ) . بقية الرواة : ٢ / ٣٥٦ .

(٦) النكت في كتاب سيبويه : ١١٨ - ١٢١ ، وشرح المقدمة الجزولية : ١٧٧ .

وذهب آخرون إِلَى أَنَّهَا معربة بحركات مَقْدَرَةٍ فِي الحُرُوفِ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ الحُرُوفِ وَنَسَبَ هَذَا إِلَى الْأَخْفَشِ^(١).

وذهب بعض أصحابنا المغاربة إِلَى أَنَّ هَذِهِ الحُرُوفَ لَهَا جِهَتَا عِتْبَارٍ ، فَمَنْ حَيْثُ الحَرْفِ حَرْفٌ عِلَّةٌ هُوَ حَرْفٌ إِعْرَابٍ وَمَنْ حَيْثُ كَوْنُهُ أَلِفًا أَوْ يَاءً أَوْ وَاوًا هُوَ دَلِيلٌ عَلَى الإِعْرَابِ ، أَوْ هُوَ الإِعْرَابُ نَفْسَهُ^(٢).

وَأَمَّا : " كَلَا وَكَلْنَا " فَفِيهِمَا ثَلَاثُ لُغَاتٍ :

مَشْهُورُهَا : مَا أَشَارَ إِلَيْهِ هَذَا النَّاطِمُ مِنَ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ أَنْ يُضَافَا إِلَى ظَاهِرٍ أَوْ إِلَى مُضْمَرٍ ، فَإِنْ أُضِيفَا إِلَى ظَاهِرٍ كَانَا مَقْصُورِينَ ، فَتَقُولُ : قَامَ كَلَا أَخَوَيْكَ ، وَرَأَيْتَ كَلَا أَخَوَيْكَ ، وَمَرَرْتَ بِكَلَا أَخَوَيْكَ ، وَإِنْ أُضِيفَا إِلَى مُضْمَرٍ انْقَلَبَتِ أَلْفُهُمَا يَاءً نَصْبًا وَجَرًّا ، فَتَقُولُ قَامَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا ، وَرَأَيْتَ الزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا ، وَمَرَرْتَ بِالزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا.

اللُّغَةُ الثَّانِيَّةُ : أَنْ يَكُونَا مَقْصُورِينَ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ أُضِيفَا إِلَى ظَاهِرٍ أَوْ مُضْمَرٍ .

اللُّغَةُ الثَّالِثَةُ : لُغَةُ بَنِي كَنْانَةَ وَهِيَ ثَبَاتُ الْأَلِفِ رَفْعًا وَقَلْبُهَا يَاءً نَصْبًا وَجَرًّا سِوَا أُضِيفَا إِلَى ظَاهِرٍ أَوْ إِلَى مُضْمَرٍ^(٣).

(١) ينظر معاني القرآن للأخفش : ١٤ ، وفيه يقول : " وجعل رفع الإثنين بالالف " . وينظر المقتضب : ٢ / ١٥٤ ، وشرح المقدمة الجزولية : ١٧٧ ، والتذييل والتكميل : ١ / ٢٩٤ .

(٢) التذييل والتكميل : ١ / ٧٠٧ ، وابن يعيش : ٤ / ١٣٩ - ١٤٠ .

(٣) انظر ذلك في التذييل والتكميل : ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، وشرح اللمحة البدرية : ١ / ٢٢٠ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢ / ١٨٤ ، قال أبو حيان يذكر اللغات في كَلَا وَكَلْنَا : فِيهِمَا ثَلَاثُ لُغَاتٍ : لُغَةُ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ أَنْ يُضَافَا إِلَى ظَاهِرٍ فَيَكُونُ بِالْأَلِفِ أَوْ إِلَى مُضْمَرٍ فَتَنْقَلِبُ أَلْفُهُ يَاءً فِي حَالَةِ النِّصْبِ وَالْخَفْضِ . وَإِلْحَاقُهَا بِالْمُثَنَّى مُطْلَقًا سِوَا أُضِيفَ إِلَى ظَاهِرٍ أَوْ إِلَى مُضْمَرٍ . وَإِلْحَاقُهَا بِالْمَقْصُورِ مُطْلَقًا سِوَا أُضِيفَ إِلَى ظَاهِرٍ أَوْ إِلَى مُضْمَرٍ .

وقوله : " وكلا وكلنا " عطف على قوله : / ١٠ " بالألف ارفع المثنى " فيدل على أن : " كلا وكلنا " ليسا بمثنيين من حيث الصناعة وهذا على مذهب أهل البصرة فإنهما عندهم مفردان لفظاً مثنيان معنى ، فيجوز أن تراعى اللفظ فتقول : كلاكما قام ويجوز أن تراعى المعنى فتقول : كلاكما قائماً^(١) ، وأما غيرهم فإنهما عندهم مثنيان لفظاً ومعنى^(٢) ، ولكلنا وكلا أحكام كثيرة ليس هذا موضعها^(٣).

قال ابن مالك :

وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلْفُ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفَ

لغة بني الحارث بن كعب وبني الغنم وبني الهجيم إثبات الألف في المثنى وما جرى مجراه رفعاً ونصباً وجرّاً ، ويجعلونه كالاسم المقصور في ذلك فيكون الحركات فيه مقدرة^(٤) ، وعلى هذه اللغة يتخرج قوله تعالى : ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا لِسُحْرَانٍ﴾ على أحسن الوجوه^(٥).

(١) انظر الإنصاف : ٤٣٩ - ٤٥٠ ، وشرح جمل الزجاجي : ١ / ٢٧٥ - ٢٧٩ ، وشرح المقدمة الجزولية : ١٩٣ - ٢٠٢ .

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء : ١٤٢ / ٢ - ١٤٣ ، والمسائل للبصريات : ٨٩٤ ، والإنصاف : ٤٣٩ - ٤٥٠ المسألة : ٦٢ ، وأسرار العربية : ٢٥٦ ، وابن يعيش : ١ / ٥٤ ، وشرح حمل الزجاجي الكبير : ١ / ٢٧٥ ، وشرح المقدمة الجزولية : ١٩٣ ، والتذيل والتكميل : ١ / ٢٥٦ وهو قول الكوفيين .

(٣) راجع التذيل والتكميل : ١ / ٢٥٧ - ٢٦١ ، والمقصود والممدود لابن ولاد : ١٤٩ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ٣٢ ، والكتاب لسيويه : ٣ / ٣٦٣ - ٣٦٤ ، وشرح الآيات المشككة لإعراب : ١٤٨ ، وابن يعيش : ١ / ٥٤ - ٥٥ ، والمتع في التصريف : ٣٨٥ .

(٤) انظر اللغات في مجاز القرآن لأبي عبيدة : ٢ / ٢١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٤٥ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢ م ١٨٣ - ١٨٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣ / ٣٦٤ - ٣٦١ ، والحجة : ٥ / ٢٢٩ - ٢٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٦٢ - ٦٣ .

(٥) من الآية : ٦٣ من سورة طه .

(٦) التذيل والتكميل : ١ / ٢٤٨ ، وردت في هذه الآية عدة قراءات هي كالاتي : -

وقوله : " بَعْدَ فَتْحِ قَدْ أُلْفَ " حشو ' وإذا سميت بالمتنى فحكمه في الإعراب حكم المتنى فتقول في رجل سميته : زَيْدَانِ ، قام زَيْدَانِ ، ورأيت زَيْدَيْنِ ، ومررت بزَيْدَيْنِ.

ويجوز فيه وجه آخر وهو أن تعربه إعراب ما لا ينصرف فنثبت الألف فتقول : قام زَيْدَانُ ، ورأيت زَيْدَانً ، ومررت بزَيْدَانً ، وإذا أعربته إعراب ما لا ينصرف فلا يجوز تَنْثِنُهُ إذا كَانَ عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ فما زَادَ نحو : خَلِيلَانِ ، فلا تقول : قام خَلِيلَانَانِ ولا رأيت خَلِيلَانَيْنِ ، ولا مررت بخَلِيلَانَيْنِ ، وهذا أصل كبير من أصول الأخفش^(١).

١- قراءة حفص عن عاصم : إن هذان بتخفيف النون ورفع هذان فهي المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها.

٢- قراءة أبي عمرو : إن هذين بالتشديد والياء في هذين وهذه لا إشكال فيها.

٣- قراءة الباقرين : نافع وابن عامر وحزمة والكسائي : إن هذان بتشديد النون ورفع هذان وهي موضع الشاهد وخرجت على أن اسم إن ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها وقيل إن معنى نعم وقد اغتفر دخول اللام في هذين التوجيهين . وأحسن التوجيهات في ذلك لزوم المتنى الألف على لغة كنانة وبني الحرث بن كعب وهو اسم إن وما بعدها خبرها ، ومما جاء على هذه اللغة قولهم : ضربته بين أذناه ، وقولهم من يشترى من الحفان . (التوجيهات والآثار النحوية للقراءات الثلاثة بعد السبعة جـ ١ ص ٣٤٥-٣٤٦ د. على فاخر).

(١) ينظر شرح الأشموني وحاشية الصبان : ١ / ٧٩.

﴿ جَمْعُ الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُتِ ﴾

قوله :

وَارْفَعِ يَوَاوِيَّ اجْزُورَ وَانْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

تَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِيمَا أُعْرِبَ بِهِ مَا جَمَعَ [بِالْوَاوِ] وَالتَّوْنِ ^(١) ، وَأَشَارَ — :
"عامر" إِلَى الْاسْمِ ، وَب : " مُذْنِب " إِلَى الصِّفَةِ ، وَلَا يَفْهَمُ مِنْ هَذَيْنِ الْمَثَالَيْنِ شَرْطُ
جَمْعِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

وشروط الاسم خَمْسَةٌ : الذَّكُورِيَّةُ وَالْعَلَمِيَّةُ فِي الْمَكْتَبِ وَالْعَقْلُ وَخُلُودُهُ مِنْ تَاءِ
التَّائِيثِ وَعَدَمُ التَّرْكِيبِ .

فَهْدُ وَرَجُلٍ وَوَاشِقُ [اسْمُ كَلْبٍ] وَطَلْحَةُ وَمَعْدِي كَرِبٌ لَا يُجْمَعُ شَيْءٌ
مِنْهَا بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهَا قَدْ قَدَّ شَرْطًا ، فَهْدُ قَدَّ الذَّكُورِيَّةُ ، وَرَجُلٌ قَدَّ
الْعَلَمِيَّةُ ، وَوَاشِقٌ قَدَّ الْعَقْلُ ، وَطَلْحَةُ قَدَّ الْخُلُودُ مِنْ تَاءِ التَّائِيثِ ، وَمَعْدِي كَرِبٌ قَدَّ
الْإِفْرَادَ .

وَفِي الشَّرْطِ الرَّابِعِ خِلَافٌ ، فَالْكُوفِيُّونَ لَا يَعْتَبِرُونَهُ ^(٢) ، فَمِثْلُ طَلْحَةٍ يَجْمَعُونَ
فِيهِ : طَلْحُونٌ بِسُكُونِ اللَّامِ ، وَابْنُ كَيْسَانَ يَجْمَعُ ذَلِكَ وَيَحْرُكُ اللَّامَ ^(٣) .

(١) تقدم قريباً وذلك في أول حديثه عن المثنى وما يعرب به لأن ما قيل في علامات إعراب المثنى
يقال في المجموع على حده وهو جمع المذكر .

(٢) هذه مسألة خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، في الإنصاف : ٤٠-٤٤ المسألة
الرابعة وانظر التبيين للعكري : ٢١٩-٢٣٣ ، والمسائل العسكرية : ٢٣٨-٢٤٠ ، وشرح
جمل الزجاجي : ١/ ١٤٧-١٤٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٨٠ ، واستدلوا على
مذاهبهم بالقياس والسماع ، ورد البصريون سماعهم بالشذوذ وبأن قياسهم ليس صحيح .

(٣) ينظر التذيل والتكميل : ١/ ٣١٢-٣١٣ ، والإنصاف : ٤٠-٤١ ، والتبيين : ٢١٩-٢٢٠ .

وفي الشرط الخامس تفصيل : وهو أنَّ المركب إما أن يكون مختوماً بويه أو لا ، إن لم يكن فيجوز جمعه بالواو والثَّوْن سواء أكان تركيب جملة نحو : تأبط شراً ؟ ، أو تركيب مزج نحو : معدي كرب ؟ ، وإن كان مختوماً بويه فَقَدْ أجاز بعض النحويين جمعه بالواو والثَّوْن فتقول : سيويهون ، وعمرويهون ، والصحيح أنَّه لا يجوز^(١).

وشروطُ الصفة : الذُّكُورِيَّةُ ، والعقلُ والخَلُوءُ من تاء التانيث ، وأن لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والثَّاء^(٢) ، فطالق وسابق صفة فرس ، وربعة وأحمر لا يجمع شيءٌ مِنْهُما بالواو والثَّوْن ؛ لأنَّ كلا مِنْهُمَا فَقَدْ شَرَطاً ، فطالق فَقَدْ الذُّكُورِيَّة ، وسابق فَقَدْ العقل ، وربعة فَقَدْ الخَلُوء من تاء التانيث ، وأحمر فقد أن مؤنثه يجمع بالألف والثَّاء ، وفي الشرط الرابع خلاف للكوفيين^(٣).

ولا ينحصر ما يرفع بالواو والثَّوْن من الجموع في عامر ومذنب ، بل ثم قسم آخر وهو اسم الجنس إذا كَانَ لِمَذْكَرٍ عَاقِلٍ وصغر نحو : رجيل تصغير رجل ، فإنه يجوز جمعه بالواو والثَّوْن فتقول : رجيلون ، ورجيلين ، وَلَيْسَ داخلاً في : عامر ومذنب ، ولا فيما بعدهما وَقَدْ أهمله النَّاطِل.

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٨٠ / ١ ، والتذيل والتكميل : ٣٠٦ - ٣٠٧ ، وعلل أبو حيان جوازه بقوله : " للشبه الذي بينه وبين الأسماء المحكية من جهة التركيب ولأنه لم يرد بذلك سماع " .

(٢) أفضل منه لو قال : وألا تكون من باب أفعل فعلاء أو فعلان فعلى ، وقال ابن مالك فيه : أن تكون الصفة قابلة لتاء التانيث.

(٣) ينظر التذيل والتكميل : ٣١٤ - ٣١٦ ، وفيه أجاز الكوفيون جمع عانس وأحمر وهما من الصفات التي لا تقبل تاء التانيث واحتجوا بأشعار مشهورة :

والعانسون الخ

منا الذي هو ما إن طر شاربه

وقوله : حلالل أسودين وأحمرينا

١١/ قوله^(١):

وَبَابُهُ وَمِثْلُ حَبِيبٍ قَدْ يَسْرِدُ ذَا الْبَابِ وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرِدُ

بابُ سنة هو كلُّ منقوص الآخر مما لم يكسر والمخفوظ من ذَلِكَ : سِنُون ، وعضون ، وأهلون ، وبنون ، وظبون ، ومثون ، ورثون ، وعزون ، وقلون ، وبرون ، فسنة وعضة يحتمل لاهما أنْ تُكُونَ هاءً ، وأنْ تُكُونَ واوًا ، ومائة ورثة لاهما ياء ، وباقيها لاهما واو .

وقوله : " وَمِثْلُ حَبِيبٍ " يعني أَنَّ هَذَا المَحذُوفَ اللامَ قَدْ تَلَزَمَ فِيهِ الْيَاءُ ، وَيُجْعَلُ الْإِعْرَابُ فِي نَوْنِهِ فَتَقُولُ : مَرَّتْ عَلَيْهِ سَنِينٌ كَثِيرَةٌ ، وَصَحْبَتُهُ سَنِينًا كَثِيرَةً ، وَصَحْبَتُهُ مَذْ سَنِينٍ كَثِيرَةٍ^(٢) ، قَالَ الْجَرْمِي : وَرَبَّمَا جَمَعُوا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ مِنَ الْمُؤَنَّثِ بِالْهَاءِ الَّذِي لَيْسَ بِمَنْقُوصٍ ، أَتَشَدُّ خَلْفَ الْأَحْمَرِ^(٣) فِي مَجْلِسِ يُونُسَ بْنِ حَبِيبٍ^(٤) :

(١) أَهْمَلُ الشَّارِحَ قَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ بَيِّنَ آخَرِينَ :

وَشَبَّهَ ذَيْسَ وَبِهِ عَشْرُونَ وَبَابُهُ الْحَقُّ وَالْأَهْلُونَ
أَوَّلُو وَعَالَمُونَ عَلَيْهِ وَأَرْضُونَ شَذَّ وَالسَّنُونَ

(٢) هِيَ لُغَةٌ بَعْضُ بَنِي تَمِيمٍ وَقَالَ الْفَرَاءُ : " وَهِيَ كَثِيرَةٌ فِي أَسَدٍ وَتَمِيمٍ وَعَامِرٍ " . انْظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٢ / ٩٢ ، وَالتَّنْذِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ١ / ٣٣٠ - ٣٣١ ، وَفِيهِ أَتَشَدُّ عِدَّةُ شَوَاهِدٍ عَلَى ذَلِكَ مِنْهَا : دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سَنِينَهُ أَلْخ .

(٣) خَلْفَ الْأَحْمَرِ الْبَصْرِيُّ هُوَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ حَيَّانَ مَوْلَى بِلَالِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ ، صَنَفَ : جِبَالُ الْعَرَبِ وَمَا قَبْلَ فِيهَا مِنَ الشَّعْرِ ، وَلَهُ دِيْوَانُ شَعْرٍ ، تَوَفَّى سَنَةَ (١٨٠هـ) عَلَى الصَّحِيحِ يَنْظُرُ : بَغْيَةُ الرَّوَاةِ : ١ / ٥٥٤ .

(٤) يُونُسُ : هُوَ يُونُسُ بْنُ حَبِيبِ الْبَصْرِيِّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الضُّبِّيُّ ، لَهُ قِيَاسٌ فِي النَّحْوِ ، وَرَوَى عَنْهُ سَيِّبِيُّهُ ، وَلَهُ مَذَاهِبٌ ائْتَفَقَ بِهَا ، وَسَمِعَ مِنْهُ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَاءُ ، تَوَفَّى سَنَةَ (١٨٢هـ) ، مَعَجَمُ الْأَدْبَاءِ : ٢ / ٦٨ ، وَطَبَقَاتُ النَّحْوِيِّينَ : ٥١ - ٥٣ ، وَأَخْبَارُ النَّحْوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ : ٥١ - ٥٤ .

فَأَيْلِكَ لَوْ رَأَيْتِ وَلَكِنْ تَرْتِيهِ أَكْثَفُ الْقَوْمِ تُخَرِّقُ بِالْقَيْنِ^(١)

فقله : " بالقينا " هو جمع قناة وما سمع فيه هذا الجمع : أوزون ، وآحرون ، والحررون ، والوابلون ، والعانسون ، وقالوا : لقيت منه السرحين والفتكرين على خلاف في الفتكرين ، وقالوا : قد رويت الأدهيدينا.

وإذا سميت بشيء مما جمع بالواو والثون فيجوز أن يبقى على إعرابه قبل أن يُسمَى به ، فنقول في رجل يسمى بـ : زَيْدَيْن ، قام زَيْدُون ، ورأيت زَيْدَيْن ، ومررت بزَيْدَيْن.

ويجوز قلب الواو ياء ، وجعل الإعراب في الثون فتقول : جاء زَيْدَيْن ، ورأيت زَيْدَيْنَا ، ومررت بزَيْدَيْنِ.

ويجوز إقرار الواو في كل حال وجعل الإعراب في الثون فتقول : قام زَيْدُون ورأيت زَيْدُونَا ، ومررت بزَيْدُونِ ، ويجوز جعله في كل حال بالواو والثون المفتوحة فنقول : قام زَيْدُون ، ورأيت زَيْدُون ، ومررت بزَيْدُون ، ولم يذكر سيبويه غير الوجهين الأولين.

(١) البيت من بحر الكامل لعامر بن شقيق الضبي ، في الحماسة : ٢٩٥ / ١ ، والتذييل والتكميل :

موطن الشاهد فيه : في قوله : " بالقينا " حيث جمع قناة مؤنثة بالناء جمع المذكر السالم بالناء والنون وكذا كسروها على قَتَّى.

﴿جمع المؤنث السالم (الجمع بالالف والتاء)﴾

قوله :

وَمَا بِنَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي التَّصْبِ مَعَا

يُرِدُّ عَلَى قَوْلِهِ : " وَمَا بِنَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا " قولهم : أبيات جمع بيت ، وقضاة جمع قاضي ، فإنه يصدَّقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ جمع بألف وتاء ومع ذَلِكَ فَإِعْرَابُهُ بالفتحة فِي النصب فتقول : رأيت أبياتاً وقضاة ، فلا بُدَّ أَنْ يُزَادَ فِي ذَلِكَ : وَمَا بِنَا وَأَلِفٍ مَزِيدَتَيْنِ فَإِنَّ التَّاءَ فِي أبيات أصلية ، والألف فِي قضاة منقلبة عَنْ أصل^(١).

وقوله : " يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي التَّصْبِ " أما فِي الجر فالحركة حركة إعراب وأما فِي حالة النصب فمذهب الجمهور أَنَّهَا حركة إعراب وَأَنَّهُ حمل منصوبٌ هَذَا الجمع عَلَى مجروره ، كما حمل منصوب ما جمع بالواو والثون على مجروره ، فكما قَالُوا : رأيت الزيدَين حملاً على مررت بالزيدَين كذلك قالوا : رأيت الهندات حملاً عَلَى مررت بالهندات^(٢).

وذهب الأخفش إِلَى أَنَّهَا حركة بناء^(٣) ، وَأَنَّهُ فِي حالة النصب | مبني |^(٤) ، وتابعه عَلَى ذَلِكَ المبرد وشبهههُ بأمس فِي أَنَّهُ يعرب فِي حال وَيُنْتَسَى فِي حال ، والاستدلال لهُذَيْن المذهبيين وترجيح ما ينبغي ترجيحه ذكرناه فِي غير هَذَا^(٥).

(١) ليست الألف والتاء فِي أبيات وقضاة سبباً فِي الجمع حتى يفيد بالزيادة وإنما السبب وزن أفعال وفعلت بخلافهما فِي هندات فهما سبب فِي الجمع ولهما مدخل فيه.

(٢) شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٩٢ / ١.

(٣) رده الأشموني واتهمه بالفساد وقال : " إذ لا موجب لبنائه " . ٩٢ / ١.

(٤) ما بين المعقوفين طمس فِي نسخة الرباط.

(٥) قال أبو حيان فِي التذييل : ١٤٥ / ١ " وذهب الأخفش والمبرد إِلَى أَنَّهُمَا حركتا بناء ..

وكذلك الجمع يعرب فِي حال الرفع والجر ويبنى فِي حال النصب ، وهذا قول مرغوب عنه لأنه لا يبنى إِلَّا لسبب " . وانظر ابن يعيش : ٥٨ / ١ ، وشرح الكافية : ٣٨ / ١ ، وسر الصناعة : ٤٧٣ ، وهو فيه منسوب إِلَى المبرد ، والمبرد قد صرح بغير هَذَا فِي المقتضب : ٦ / ١ ، ١٤٤ ، ٧ ، ٣ ، ٣٣١ ، فقد نص فِي هذه الصفحات أَنَّ الجمع معرب فِي أحواله كلها.

وقوله : " وفي النصب " لَيْسَ هَذَا جَمْعاً عَلَيْهِ بَلْ فِيهِ خِلَافٌ ، فَمَذْهَبُ
الْبُصْرِيِّينَ أَنَّ النصب كالجر ولا يعرفون غيره ولا يجيزون الأصل^(١) ، وجوز الكوفيون
نصبه بالفتحة ، وحكوا من ذَلِكَ سمعت لُغَاتَهُمْ ، وقال الرياشي^(٢) : سمعت بعض
العرب يقول : أخذت إرأتهم^(٣) .

قال ابن مالك :

كَذَا أُولَاتُ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا - أَيْضًا - قُبِلَ

" أُولَاتُ " اسمُ جمعٍ لا مفرد له مِنْ لَفْظِهِ ؛ كما أَنَّ : " أُولُو " كَذَلِكَ ،
ومفرد " أُولَاتُ " من حيث المعنى ذات ؛ كما أَنَّ مفرد : " أُولُو " ذو وأُولَاتُ بمعنى
صواحب ، قال تَعَالَى^(٤) : ﴿ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ،
وقال تَعَالَى^(٥) : ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلٍ ﴾ ١٢/ وقد جاء إعرابه كإعراب : هندات .

(١) أي وهو النصب بالفتحة إجراء لجمع المؤنث بحرى جمع المذكور في إلحاق النصب باحر .

(٢) هو العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشي اللغوي النحوي ، صنف كتاب الخليل وكتاب الإبل
وغير ذلك ، توفي سنة (٢٥٧هـ) . بغية الوعاة : ٢٧ / ٢ .

(٣) إذا كان المفرد معتل اللام فإما أن ترد له هذه اللام في جمعه بالألف والتاء نحو : سنة وسنوات
وسننها ، وأخت وأخوات ، وإما ألا ترد نحو لغة ولغات وبنات وبنات ، فإن كانت السلام
المحذوفة من المفرد قد ردت إليه في الجمع المذكور فقد حكى أحمد بن يحيى (ثعلب) أن من
العرب من ينصبه بالفتحة الظاهرة نحو : سمعت لغاتهم ، ونحو : رأيت بناتك ، ووافقه على
ذلك الكسائي وابن سيده ورووا على هذه اللغة قول أبي ذؤيب :
فلما جلالها بالأيام تحيزت ثباتاً عليها ذلها واكتناها

شرح التصريح بمضمون التوضيح : ٨٠ / ١ ، والأشعري بحاشية السببان : ٩٢ - ٩٣ ،
ومصباح السالك على أوضح المسالك : ٧٨ / ١ ، وشرح التسهيل للمرازي : ٨٦ / ١ ،
والتذيل والتكميل : ١٥١ / ١ ، والخصائص : ٣٠٤ / ٣ ، وابن يعيش : ٨ / ٥ ، ومعاني
القرآن للفراء : ٩٣ / ٢ ، وشرح الأبيات المشككة الإعراب : ١٩٥ - ١٩٧ .

(٤) من الآية ٤ من سورة الطلاق .

(٥) من الآية ٦ من سورة الطلاق .

وقوله : " وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ " كأذرعَات قيل فيه هذا - أيضاً - ، أي الذي جعل اسماً علماً لمؤنث مما جمع بالألف والثاء جاء فيه هَذَا الإعراب ، وأذرعَات موضع بالشام.

وإذا سميت مما جمع بالألف والثاء نحو : هندات فيجوز فيه ما ذكره المصنف من حكاية إعراب الجمع فيه فتقول : قام هنداتُ ، ورأيت هنداتٍ ، ومررت بهنداتٍ.

ويجوز فيه منع الصرف فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ضم الثاء رفعاً وكسرهما نصباً وجرأً من غير تنوين في الأحوال الثلاثة ، فتقول : قام هنداتُ ، ورأيت هنداتٍ ، ومررت بهنداتٍ ، ووقع هَذَا القول منسوباً للمبرد في بعض تصانيف أصحابنا وَلَيْسَ مُخْتَصّاً به بل هو مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ^(١).

وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ ضَمُّهَا رَفْعاً وفتحها نصباً وجرأً من غير تنوين كما تفعل بفاطمة فتقول : قام هنداتُ ، ورأيت هنداتٍ ، ومررت بهنداتٍ^(٢).

(١) أوضح المسالك : ١ / ٨٨ ، والمقتضب للمبرد : ٣ / ٣٣١ - ٣٣٤ ، وسر صناعة الإعراب :

٤٩٦ - ٤٩٧ ، والكتاب لسيويه : ٣ / ٢٣٢ ، وابن يعيش : ١ / ٤٦ .

(٢) فتلخص من هذا أن في المسمى به من جمع المؤنث السالم ثلاث لغات :

- الجيدة إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم (مع تنوينه) .

- إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم (دون تنوين) .

- إعرابه إعراب المنوع من الصرف .

انظر تفصيل ذلك في التذييل والتكميل : ١ / ٥٢ - ١٥٧ .

﴿إِعْرَابُ مَا لَا يَنْصَرِفُ﴾

قوله :

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُصَفَّ أَوْ يَكْ بَعْدَ أَلٍ رَدَفٍ

اختلفوا في حركة ما لا ينصرف في حالة الجر ، فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهَا حركة إِعْرَابٍ ، وَأَنَّهُ حُمِلَ فِيهِ الْمَجْرُورُ عَلَى الْمَنْصُوبِ لِعِلَّةِ ذِكْرِهِمَا فِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرِفُ^(١) ، وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ وَالْمُبَرِّدُ^(٢) إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ فِي حَالَةِ الْجَرِّ ، كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ مَذْهَبِهِمَا فِي مَا جُمِعَ بِالْأَلِفِ وَالثَاءِ فِي حَالَةِ النَّصْبِ^(٣).

(١) قيل لما حذف منه التنوين لثقل ما لا ينصرف لمشايعته الفعل تبعه الجر لأن التنوين خاصة بالاسم والجر خاصة له أيضاً فتح الخاصة الخاصة . ويدل على ذلك أن المرفوع والمنصوب لا مدخل للجر فيه إنما يذهب منه التنوين لا غير ولو جر الاسم الذي لا ينصرف مع حذف تنوينه فقيل : مررت بأحمد وإبراهيم لأشبهه المبنيات نحو أمس وجير . ابن يعيش : ٥٨ / ١ ، الكتاب : ٢٢ / ١ ، ٢٣ ، ٣ / ٣٢١ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١ - ٣.

(٢) قال المراد في المقتضب يجر الممنوع من الصرف بالفتحة عوضاً عن الكسرة ما لم يضاف أو تدخل عليه أل ، وذلك بحمل الحذف هنا على نظيره الجر في باب ما يجمع بالالف وتاء فقال : " إن للأشياء أصولاً ، ثم يحذف منها ما يجرها عن أصولها فمن هذا المحذوف ما يبلغ بالشيء أصله فإن كناية المجرور في الكلام ككتابة المنصوب ، وذلك ؛ لأن الأصل الرفع وهو الذي لا يتم الكلام إلا به كالابتداء والخبر والفعل والفاعل ، وإنما المنصوب والمخفوض لما خرجا إليه عن هذا المرفوع ، فلذلك اشتركا في التثنية والجمع نحو : مسلمين ، ومسلمين ، ومسلمات ، ولذلك كان ما لا ينصرف إذا كان مخفوضاً فتح وحمل على ما هو نظير الحذف نحو : مررت بعثمان ، وأحمد يا فتى " . المقتضب : ١ / ٢٨٤ .

(٣) ابن يعيش : ٥٨ / ١ ، وشرح الكافية في النحو : ١٣٨ / ١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٢ ، والممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي د . إميل بدیع يعقوب : ٤٨ ، ٤٩ ، وعلل أبو حيان لرد هذا المذهب بقوله : " وهذا المذهب مرغوب عنه لأنه لا يبيح إلا لسبب " . وقال أيضاً : " وذهب الأخفش والمراد إلى أنهما حركة بناء وزعما أن هذين الصنفين ممن الأسماء يعربان في حالتين وبينان في حال فما لا ينصرف يعرب في حال الرفع والنصب وبين في حال الجر " . التذيل والتكميل : ١ / ١٤٥ .

وقوله : مَا لَمْ يُضَفَّ أَوْ يَكُ تَبِعَ بَعْدَ أَلْ نَحْوِ : مررت بأحمدكم ، وبالأحمد ،
 أَلْ هِيَ أَدَاةُ التَّعْرِيفِ فِي مَشْهُورِ اللُّغَاتِ ، وَلُغَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ يَقُولُونَ أَمْ فِي مَعْنَى أَلْ ،
 قِيلَ : وَهِيَ لُغَةٌ جَمِيرَةٌ^(١) ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَصْرِفُ كُلَّ اسْمٍ ، فَعَلَى لُغَةٍ هَؤُلَاءِ لَا
 يَكُونُ لَنَا حَرٌّْ بَفَتْحَةٍ أَصْلًا.

وقوله : " مَا لَمْ يُضَفَّ أَوْ يَكُ تَبِعَ بَعْدَ أَلْ " اسْتثنَى هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ مِنْ أَحْوَالِ
 مَا لَا يَنْصَرَفُ وَفَهَمَ مِنْهُ أَنَّهُ فِي حَالَةِ الْإِضَافَةِ وَدُخُولِ أَلْ عَلَيْهِ أَنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرَفٍ.

وبين النحويين خلافٌ ، هل يسمى والحالة هذه منصرفاً أو غير منصرف ،
 وهو خلاف مبني عَلَى خلافهم فِي الصَّرْفِ مَا هُوَ ؟ . وفيه ثلاثة أقوال سنذكرها فِي
 بابها - إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٢) - وَيَبْغِي أَنْ تُنَبِّهَ - أَيْضاً - عَلَى أَنَّهُ فِي الصَّرْفِ لَا يُجْرُ
 بِالْفَتْحَةِ بَلْ بِالْكَسْرِ وَيَعُودُ ثَنُوْنُ الصَّرْفِ ؛ كَمَا قَالَ :

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ طَعَانٍ^(٣)

فجر وصرف.

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢٥٧ / ١ وفيه يقول : جعل أهل اليمن ومن داناهم بدفا ميماً

لأن الميم لا تدغم إلا في الميم . وانعجم الكاسر في فحات الفصحى : ٢٧ - ٣٠ .

(٢) قيل سمي منصرفاً لأن فِي آخره صريفاً وهو الصوت فإذا أضيف أو اقترن بأل فقد زال
 الصرْف وهو الصوت وسمي منجراً.

وقيل سمي منصرفاً لأنه بإضافته أو اقترانه بأل انصرف عن شبه الفعل فيسمى منصرفاً.

ومنهم من جعل المنصرف مشتقاً من الصريف وهو اللبن الخالص فكان الاسم المنصرف قد
 تخلص من شبه الفعل والحرف . شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٠٥ ، وابن يعيش : ١ /

٥٨ ، والتذيل والتكميل : ١ / ١٤٨ ، ١٤٩ ، التصريح بمضمون التوضيح : ٢ / ٢٠٩ .

(٣) صدر بيت من بحر الطويل نسب لأكثر من شاعر وكان لكل شاعر عجز مختلف فعجز امرئ

القيس قوله : سواك نقبا بين حزمي شععب .

وعجز زهير بن أبي سلمى قوله : تحملن بالعلياء من فوق جرثم .

وللفرزقد عجز آخر وللنابغة الجعدي وهكذا .

والبيت فِي الْأَشْهُبِ : ٣ / ٢٧٤ ، والمجم : ١ / ٣٧ ، والدرر : ١ / ١١ .

وشاهده قوله : من طعائن وفيه صرف الممنوع من الصرْف للضرورة .

﴿ إعراب الأفعال الخمسة ﴾

قوله :

وَأَجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ التَّوْنَا رَفَعَا وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا

هذه الأمثلة الخمسة هي : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَتَدْعِينَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَسْأَلُونَ ، وَتَفْعَلِينَ.

مذهب الجمهور أنها رُفِعَتْ بالتَّوْنِ وَجُرِمَتْ وَبُصِّتْ بِخَذْفِهَا ، وَأَنَّ التَّوْنَ تَنْزُلُ مَنْزِلَةَ الضَّمَّةِ ، وَأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ إِعْرَافُهَا بِالْحَرَكَاتِ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي هِيَ فِي آخِرِ الْفِعْلِ لاشتغالها بحركات مناسبة للضمائر بعدها أعربت بحرفٍ وَكَانَ ذَلِكَ اخِرْفُ التَّوْنِ لِمُنَاسِبَةِ ذِكْرِهَا^(١) ، وَأَنَّهَا جُعِلَتْ بَعْدَ الضَّمَائِرِ لشدَّةِ اتِّصَالِ الضَّمَائِرِ بِالْفِعْلِ وَأَنَّهَا جُعِلَتْ سَاكِنَةً ، وَإِنَّمَا حَرَكْتُ لالتقاء الساكنين ، وَأَنَّ حَرَكَتَهَا كَانَتْ فَتْحَةً مَعَ الْوَائِ وَالْيَاءِ وَكَسْرَةً مَعَ الْأَلِفِ تَشْبِيْهُهَا بِنَوْنِ التَّنِينَةِ وَالْجَمْعِ ، فَكَمَا قَالُوا : الزَّيْدَانِ ، قَالُوا : يَقُومَانِ ، وَكَمَا قَالُوا : الزَّيْدُونَ ، قَالُوا : يَقُومُونَ ، وَكَمَا قَالُوا : الزَّيْدَيْنِ ، قَالُوا : يَقُومَيْنِ^(٢).

ونقل لنا صاحبنا أبو جعفر أحمد بن عبد النور وهو صاحب كتاب رصف المباني في حُرُوفِ الْمَعَانِي^(٣) عَنْ أَبِي زَيْدٍ السَّهْلِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْإِعْرَابَ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ إِنَّمَا هُوَ بِالْحَرَكَاتِ الَّتِي اسْتَدْعَتْهَا الضَّمَائِرُ وَذَلِكَ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ،

(١) قالوا : إن يفعلان مثل الزيدان ، ويفعلون كالزيدون ، وتفعلين كالزيدتين ، في مطلق آخركات والسكيات ، وقد جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ، ولا يمكنهم ذلك في يفعلون لأنه يؤدي إلى اجتماع واوين فجعلوا النون علامة للرفع لأنها شبيهة بالواو من حيث الغنة ثم حذفوها لأجل الجازم ثم حلوا النصب عليه ، التصريح على التوضيح ٢ / ٨٦.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٥٠ ، ٥١ ، والتذيل والتكميل : ١ / ١٨٩ ، ١٩٠ ، ورصف المباني : ٣٣٨ ، ٣٣٩.

(٣) هو أحمد بن عبد النور بن أحمد ابن راشد أبو جعفر المالقي ، صنف شرح الجزولية ورصف المباني وغيرها ، توفي سنة (٧٠٢هـ). ينظر بغية الوعاة : ١ / ٣٣١ ، ٣٣٢.

وتحذف تلك الحركات المُقَدَّرَةُ في حالة الجزم وَكَانَ يُشَبَّهُ هذه الأمثلة بالمضافِ إِلَى ياء المتكلم نحو : غَلَامِي.

ويقول : كما أمكن ادعاءه أَنَّ هَذَا معرب بحركات مُقَدَّرَةٍ في آخره منع من ظهورها اشتغال ١٣/ العامل بالحركة التي هي لأجل الياء فَكَذَلِكَ هَذَا ، وأبدى علة لحذف هذه الثون نصباً وجزماً وإثباتها رفعاً ، وَأَنَّ حَذْفَهَا لَيْسَ بالناسب ولا بالجازم^(١).

وحرف الإعراب عِنْدَنَا هو لام الفعل بمعنى أَنَّهُ كَانَ ينبغي أَن يكون علامة الإعراب فِيهِ كما كَانَ قَبْلَ أَن تتصل به هذه الضمائر.

وزعمَ الفَارِسِيُّ أَنَّ هذه الأفعالَ معربةٌ ولا حرفَ إعرابٍ فِيهَا ، قال : لأنه لا يكون حرف الإعراب فِيهَا الثون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح ولا يكون الضمير ؛ لأنه الفاعل ولأنه لَيْسَ فِي آخر الكلمة ولا ما قبل الضمائر من اللامات للملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من ضم وفتح وكسر ، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة وَلَمْ يبقَ إِلَّا أَن تُكُونْ معربةً ، ولا إعراب فِيهَا ، وَقَوْلُ الفَارِسِيِّ هَذَا شبيه بقولِ الأخفشِ فِيهَا إِنَّهَا دَلِيلُ الإعرابِ^(٢).

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَحَذَفُهَا لِلْجَزْمِ وَالتَّنْصِبِ سِمَةً كَلِمٌ تُكُونِي لِتَرْوِمِي مَظْلَمَةً

ذكر أَنَّهَا تحذف للجزم نحو : " لَمْ تُكُونِي " ، وللنصب نحو : " لِتَرْوِمِي " وهي تحذف - أيضاً - لثون التوكيد ، وَقَدْ بَيَّنَّا شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ فِي أَوَائِلِ هَذَا الباب :
وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيسَا

(١) انظر نصه في رصف المباني ص ٤٠٣ تحقيق الخراط ، وفيه نسب ذلك إلى السهيلي وقال : فإنه يرى الإعراب مقدراً في آخر الفعل في جميع ذلك كله ونظر لذلك بعلامي ، وقد نقل عن الأخفش أيضاً أَنَّ هذه الثون ليست إعراباً وإنما هي دليل.

(٢) انظر التذييل والتكميل ١/ ١٩١ ، والتعليقة على كتاب سيبويه : ٣٧/ ١ ، وأسرار العربية : ٢٨٥.

مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ ... أَلْخ

وتحذف - أيضاً - لنون الوقاية نحو قراءة من قرأ^(١) : ﴿أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ﴾
بتخفيف النون^(٢).

وقد تحذف [النون في حالة الرفع]^(٣) لغير ما ذكر في الشعر نحو قوله^(٤) :
أَبَيْتُ أَسْرِي وَتَبَيْتِي تَدْلِكِي وَجَهْلِكَ بِالْعَتِيرِ وَالْمِسْكِ الذِّكِّي
يريد : تبيتين وتدلकिन.

(١) من الآية : ٨٠ من سورة الأنعام.

(٢) قرأ نافع وابن زكوان عن ابن عامر من السبعة ؛ أبو جعفر من الثلاثة أنماجوني بتخفيف النون وقرأ حفص والباقون بتشديدها ، والوجهان جائزان لأن نون الرفع إذا اجتمعت مع نون الوقاية فلكل فيهما ثلاثة أوجه (١) الفك (٢) الإدغام (٣) التخفيف بحذف إحدى النونين ، ورجح أن تكون الرفع ، الحجة لأبي علي : ٣/ ٣٣٣ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٩/ ١ ، القرطبي : ٢٩/ ٧ ، النشر : ٢/ ٢٥٩ ، الإقناع : ٢/ ٦٤٠ (ابن الباذش).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من نسخة الرباط.

(٤) البيتان من بحر الرجز المشطور لم ينسبا لأحد وهما في الخصائص : ٣٨٨/ ١ ، وضرائر الشعر : ١١٠ ، وشرح جمل الزحاجي الكبير لابن عصفور : ٢/ ٥٩٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٥٣ ، وشواهد التوضيح والتصحيح : ١٧٣ ، والخزانة : ٨/ ٣٣٩ - ٣٤١ .
اللمغة : الذكي : الشديد الرائحة الطيبة.

مواطن الشاهد فيه : في قوله " وتبتي تدلكي " فقد حذف النون في حالة الرفع من الفعل وذلك نادر لضرورة الشعر.

﴿ إعراب المعتل الآخر ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَسَمَّ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَأَلْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَفَى مَكَارِمًا

لَمْ يُبَيِّنِ الْمُقْصُورَ وَلَا الْمُنْقُوصَ فَإِنْ كَانَ عَنَى مَا آخِرَهُ أَلْفٌ أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا فَيَرِدُ عَلَيْهِ مِثْلُ : هَذَا ، وَالَّذِي ، وَإِنْ عَنَى مَا آخِرَهُ أَلْفٌ أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا بِزِيَادَةِ قَبُودٍ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُبَيِّنَ تِلْكَ الْقَبُودَ ، وَقَدْ حَرَرْنَا حَدَّ الْمَقْصُورِ وَالْمُنْقُوصِ ، فَقُلْنَا :

المقصور : هو الاسمُ [الذي] ^(١) حرفُ إعرابه أَلْفٌ لازمةٌ ، فالاسم : حسٌ يشملُ العربَ والمبني ، وقولي : " الَّذِي حرفُ إعرابه " تحرزُ من المبني نحو : هَذَا ، فَلْيَسْتَ الْأَلْفَ حرفُ إعرابٍ فِيهِ ، وَقُولِي : " أَلْفٌ لازمةٌ " تحرزُ من أَلْفِ الرَّيْدَيْنِ رَفْعًا فَإِنَّهَا حرفُ إعرابٍ عَلَى أَصَحِّ الْأَقْوَالِ ، وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ بِلازمةٍ بِدَلِيلِ انْقِلَابِهَا نَصْبًا وَجَرًّا يَاءً.

والمُنْقُوصُ : هو الاسمُ الَّذِي حرفُ إعرابه يَاءٌ مَكْسُورًا مَا قَبْلَهَا لازمةٌ فَقُلْنَا : هو الاسمُ يشملُ العربَ والمبني ، وقولي : " الَّذِي حرفُ إعرابه " تحرزُ من المبني نحو : الَّذِي وَالتِّي ، وقولي : " يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا " تحرزُ من مِثْلِ : ظَبْيٌ ، وقولي : " لازمةٌ " تحرزُ من مِثْلِ : " الرَّيْدَيْنِ " ، فَإِنَّ الْيَاءَ لَا يَلْزَمُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ كَيْفَ يَكُونُ وَأَوًّا.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : ^(٢)

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرُ وَرَفْعُهُ يُنَوِّى كَذَا-أَيْضًا- يُجَرُّ

(١) ما بين المعقوفين سقط من نسخة الرباط.

(٢) ترك الشارح بيتاً من الألفية قبل هذا البيت ألا وهو :

فالأول الإعراب فيه قَدَرَا جميعه وهو الَّذِي فذ قصرَا

يقول : إن المنقوص يظهر نصبه ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾

أما ظهور نصبه فَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ لَأَنَّ لَنَا مَنْقُوصاً لَا يَظْهَرُ نَصْبُهُ وَتَقْدَرُ الْفَتْحَةُ فِيهِ ، وَذَلِكَ مَا أَعْرَبَ إِعْرَابَ مُتَضَايِفِينَ مِنْ مَرْكَبٍ تَرْكِيبُ مَزْجٍ وَآخِرُ أَوَّلِهِمَا يَاءٌ وَذَلِكَ نَحْوُ : مَعْدِي كَرِبَ ، فَتَقُولُ : رَأَيْتُ مَعْدِي كَرِبَ بِتَسْكِينِ الْيَاءِ ؛ كَمَا فِي حَالَةِ الرِّفْعِ وَالْجَرِّ .

وأما غيرُ هَذَا النوعِ مِنَ الْمَنْقُوصِ فَإِنَّهُ لَا تَقْدَرُ فِيهِ / ١٤ الحركةُ نصباً إلا في الشعرِ نحو : رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ ، وَقَاضِيكَ ^(٢) ؛ كَمَا أَنَّهُ لَا تَظْهَرُ الضَّمَّةُ فِيهِ رَفْعاً وَلَا الْكسرةُ جَرّاً إلا فِي الشعرِ نحو : قَامَ الْقَاضِي ، وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِي ^(٣) ، وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ مَثْلَ : رَأَيْتُ جَوَارِيكَ فِي السَّعَةِ قَلِيلاً ^(٤) .
قوله : ^(٥)

(١) مِنَ الْآيَةِ : ٣١ مِنْ سُورَةِ الْأَحْقَافِ .

(٢) يَنْظُرُ التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١ / ٢١٢ ، وَقَالَ فِي ص ٢١٤ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ : " وَتَقْدِيرُ الْفَتْحَةِ فِي مَنْصُوبِ هَذَا الْمَنْقُوصِ مِنَ الضَّرَائِرِ الْحَسَنَةِ عِنْدَ جُمْهُورِ النُّحَوِيِّينَ ، وَزَعَمَ أَبُو حَاتِمٍ أَنَّ ذَلِكَ لُغَةٌ صَحِيحَةٌ " ، وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

وَلَوْ أَنَّ وَاشَ بِالْيِمَامَةِ دَارَهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

(٣) مِنْ أَمْثَلَةِ ظَهْوَرِ الضَّمَّةِ قَوْلُهُ :

وَعُرُقُ الْفَرْزَدَقِ شَرُّ الْعُرُوقِ خَيْبُ الثُّرَيِّ كَيْبُ الْأَزْدِ

وَمِنْ أَمْثَلَةِ ظَهْوَرِ الْكسرةِ قَوْلُهُ :

وَيَوْمًا يَوَافِينُ الْهُوَى غَيْرَ مَاضِي وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُمْ غَوْلًا تَغُولُ

(٤) التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١ / ٢١٢ - ٢١٥ وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ الصَّادِقِ : مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهَالِيَكُمْ بِسُكُونِ الْيَاءِ ، الْمَائِدَةُ : ٧٩٠ ، وَالمَخْتَصَبُ : ٢ / ٢١٧ .

(٥) تَرَكَ الشَّارِحَ بَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ بَيِّنَ آخَرِينَ لَكِنَّهُ قَدْ شَرَحَهُمَا فِي شَرْحِهِ وَالبَيِّنَانِ هُمَا :

فَالْأَلْفُ أَنْوَافِهِ غَيْرُ الْجُزْمِ وَأَبَدُ نَصَبٍ مَا كِيدَعُو يَرْمِي

وَالرَّفْعُ فِيهِمَا أَنْوَافُ وَاحْدُفُ جَازِمَا ثَلَاثُهُنَّ تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا

وَأَيُّ فِعْلٍ أَخِيرَ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًا عُرِفَ

يريد بقوله : " وَأَيُّ فِعْلٍ " أي : وَأَيُّ مُضَارِعٍ آخِرُهُ أَلِفٌ نَحْوُ : يَخْشَى ، أَوْ وَاوٌ نَحْوُ : يَغْزُو ، أَوْ يَاءٌ نَحْوُ : يَرْمِي فهو معتل ، وحكمه أَنَّهُ يُقَدَّرُ فِيهَا ثَلَاثَتُهَا : الضمة إلا فِي الواو والياء فتظهر فِي شعر نَحْوُ : يدعو ويرمي ، وتحذف ثلثتها للحزم إلا فِي شعر فُتِبَتِ الواو والياء ، قبل والألف أو فِي نادر كلام^(١).

وأما النصب فَإِنَّ الفتحَةَ تَظْهَرُ فِي الياء والواو نَحْوُ : لَنْ يدعُو ، لَنْ يرمي ، وَقَدْ تَقَدَّرَ فِي شعر الفتحَةِ فِيهِمَا^(٢) ، وأما فِي الألف نَحْوُ : لَنْ يَخْشَى فَقَدَّرَ كَالضمة فِيهَا.

وَقَدْ أَطْلَقَ النَّاطِمُ فِي أَنَّ مَا آخِرُهُ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ يَحذف فِي الحزم وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، وَذَلِكَ أَنَّ المِضَارِعَ الَّذِي فِي آخِرِهِ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ ؛ كَمَا ذَكَرْنَا لَا يَحذف أَنْ يَكُونَ مَا رُفِعَ بِالثَّوْنِ ، وَقَدْ مضى حكمه أو لم يرفع ها وهو على قسمين :

القسم الأول : أَنْ يَكُونَ حَرْفُ الْعِلَّةِ بَدَلًا مِنْ هَمْزَةٍ ، وَالْآخِرَ لَيْسَ كَذَلِكَ ، فَالْأَوَّلُ لم يتعرض له النَّاطِمُ ، وَذَلِكَ نَحْوُ يَقْرَأُ فِي يَقْرَأُ ، وَيَقْرِي فِي يَقْرِي ، وَيُوضُو فِي يُوضُو ، وَهَذَا للعرب فِيهِ مذهبَانِ فِي الحزم :

(١) مثال ظهور الضمة فِي المعتل بالياء قوله :

تساوي وعندي غير خمس دراهم

فعوضني عنها غناي ولم تكن

ومثال ظهورها فِي المعتل بالواو قوله :

هواجس لا تنفك تغريه بالوجد

إذا قلـ، على القلب يسـلو قيضت

ومثال إثبات الألف مع الجازم قوله :

ولا ترضـاها ولا تغلقـني

إذا العجوز غـضبت فطلـق

ومثال إثبات الياء قوله :

بما لاقت لبون بني زياد

ألم يأتـيك والأنبياء تنـمي

(٢) مثال تقدير الفتحَةِ فِي المعتل بالياء قوله : " أرجو وأمل أن تدنو مودعـا "

ومثال تقديرها فِي المعتل بالواو قوله : " إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها . "

أحدهما : حذف حرف العلة للحازم فتقول : لم يقرّ ، ولم يقرّ ، ولم يوض ، إجراء له مجرى لم يخش ، ولم يرم ، ولم يغز ، واعتباراً لما آل إليه لما أبدلت همزته حرفاً يناسب حركة ما قبلها^(١).

والثاني : إبقاء حرف العلة فتقول : لم يقرأ ، ولم يقرى ، ولم يوضو إجراء لها مجرى الهمزة التي هذه الحروف بدل منها ، فكما لا يجوز حذف الهمزة في : لم يقرأ ، ولم يقرئ ، ولم يوضو ، كذلك لا يجوز حذف ما كان بدلاً منها.

والقسم الثاني : وهو ما لا يكون حرف العلة بدلا من همزة وهو الذي تعرض له فقط هذا الناظم ، وذلك نحو : يغزو ، ويخشى ، ويرمي ، فتحذف ثلاثتها كما تقدّم ، وحذفها هو عند الحازم ؛ لا به^(٢).

ومعنى هذا الكلام أن هذه الحروف لم يحذفها الحازم كما حذف التّون من الأمثلة الخمسة ، وذلك أن علامة الإعراب إنّما هو شيء زائد على ماهية المُعْصِر ، والواو في : يدعو ، والياء في : يرمي ، والألف في : يخشى ، هي لامات للفعل فلا يمكن أن يقال : إنّها هي علامة الإعراب - وأيضاً - فإن الحازم إنّما يحذف ما كان ثبوته علامة للرفع نحو الضمة في : يضرب ، فإنك تقول : لم يضرب ، ونحو التّون في الأمثلة الخمسة فإن الحازم يحذفها^(٣).

وعلاوة الرّفْع في هذه الأفعال المعتلة إنّما هي ضمة مقدّرة في الحرف ، والحروف حُرُوفُ إعراب لا علامات رفع ، فقياس جزم هذا أن يكون يحذف تلك

(١) ومن أمثله قول زهير :

جرى متى يظلم يعاقب بظلمه
سريعاً وإلا يسد بالظلم يظلم

(٢) انظره في المقرب لابن عصفور : ٥٠ / ١ ، وشرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ٢ /

١٨٩.

(٣) راجع كلامه في التذييل والتكميل : ٢٠٣ - ٢٠٦ ، والمقرب : ٥٠ / ١ ، والخصائص : ٣ /

١٤٩-١٥٤ ، والحجة : ١٣ / ٢.

وجعلهما على هيئة واحدة فلا يظهر فرق بين المرفوع والمخزوم وكانت هذه الحروف تعاقب الحركات حذفت حتى يظهر بينهما فرقٌ بحذفها عند دخول الجازم.

وما يوجد في كتب الناس من أن علامة الجزم فيها حذف هذه الحروف ليس بمحقق ، والتحقيق هذا الذي ذكرناه ، وفي كتاب سيبويه تلويح بهذا^(١) ، وقوله : "نقض^(٢) حكماً لازماً" حشو.

(١) ينظر الكتاب لسيبويه : ٢٣ / ١ ، ٩٦ ، ٩٥ ، ٩٦ ، والتذييل والتكميل : ٢٠٢ / ١ ، ٢٠٣ .

(٢) في الأصل : " نقض "

﴿ التَّكْرَرُ وَانْمَعُفَةُ ﴾

قوله : ١٥ /

نِكْرَةً قَابِلُ أَلْ مُؤَثَّرًا أَوْ وَقَعَ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

قوله : " مُؤَثَّرًا " أطلق التأثيرَ ويُريدُ به مؤثراً فيه التعريفُ ، واحترزَ بذلكَ عَنْ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ : " أَلْ " من الأعلام عَلَى طريقِ الزيادةِ نحو قول امرئ القيس فادخلها عَلَى الْعَلَمِ فِي قَوْلِهِ :

عَوِيرٌ وَمَنْ مِثْلُ الْعَوِيرِ وَرَهْطُهُ وَأَسْعَدَ فِي لَيْلِ الْبَلَابِلِ صَفْوَانٌ^(١)

وَيَرِدُ عَلَى إطلاقيه : " أَلْ " الَّتِي لِلْمَحِ الصِّفَةِ فَإِنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْعَلَمِ وَتُؤَثِّرُ فِيهِ لِمَحِ الصِّفَةِ نَحْوُ : حَارِثٌ وَالْحَارِثُ ، وَعَبَّاسٌ وَالْعَبَّاسُ ، وَقَوْلُهُ : " أَوْ وَقَعَ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا " لِيَنْدَرِجَ فِيهِ نَحْوُ : " ذِي " فَإِنْ : " ذَا " نَكْرَةً وَلَا تَقْبَلُ : " أَلْ " لَكِنَّهُ يَقَعُ مَوْقِعَ صَاحِبٍ ، وَصَاحِبُ يَقْبَلُ الْإِلْفَ وَاللَّامَ .

وحصل من كلامه أَنَّ التَّكْرَرَ إمَّا أَنْ تَقْبَلَ : " أَلْ " أَوْ تَقَعَ مَوْقِعَ مَا يَقْبَلُهَا ، وَنَحْنُ نَبْدِي نَكْرَةً لَا تَقْبَلُ : " أَلْ " وَلَا تَقَعُ مَوْقِعَ مَا يَقْبَلُ : " أَلْ " وَذَلِكَ نَحْوُ : " مَنْ وَمَا " إِذَا كَانَا اسْتِفْهَامِيَيْنِ أَوْ شَرْطِيَّتَيْنِ فَإِنَّهُمَا نَكْرَتَانِ ، وَلَا يَسُوعُ فِيهِمَا قَبُولُ : " أَلْ " وَلَا لهما اسم يكون بِمَعْنَاهُمَا يَقْبَلُ : " أَلْ " ^(٢) ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَهَذَا التَّنْوِيعُ الَّذِي ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِّ غَيْرُ جَامِعٍ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ بَعْضُ النُّكْرَاتِ مِنْهُ .

(١) البيت من بحر الطويل من مقطوعة لامرئ القيس عدتها ستة أبيات لمُدح عوير بن شجعة الذي حمى أخت الشاعر بعد مقتل أبيها ، الديوان ص ١٦٩ ، طبعة دار صادر .

اللغة : عوير وصفوان : رجلا من سادة العرب ، أسعد : أغان ، البلايل : الأحزان والمصوم ، وشاهده واضح .

(٢) بل لهما اسم بمعناها ، فإذا استعملتا في الشرط فمعناها كل إنسان وكل شيء ، وإذا استعملتا في الاستفهام فمعناها أي إنسان وأي شيء ، فإنسان وشيء يقبلان أَلْ ، وكذلك إذا كانت -

قوله :

وَعَبْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي وَهْنَدَ وَابْنِي وَالْعَلَامَ وَالَّذِي

أي : وغير التَّكْرَةِ معرفة ، وذكرَ في هذا البَيِّنِ مِنَ المَعَارِفِ سِتَّةٌ وَهِيَ :
المضمرُ والعَلَمُ واسمُ الإشارةِ والمُعَرَّفُ بِأَلْ والمضافُ والموصولُ ، وزادَ في غيرِ هذه
الأرجوزة : المُنَادَى فَصَارَتْ سَبْعَةٌ^(١).

وذهب ابن كيسان إلى أن : " مَنْ وَمَا " الاستفهاميتين معرفتان فتصير

ثمانية.^(٢)

والصحيح من مذاهب النحاة أنَّهَا خمسة ، وأما الخمسة الأول وأن ترتبها في
التعريف كسردها وأن ما أضيفَ إلى واحدٍ مِنْهَا فهو في رُبَّةٍ ما أضيفَ إليه من

= من وما نكرتين موصوفتين فمعنى من إنسان ومعنى ما شيء ، وهكذا ، ومثل ذلك أبس
وكيف فهما بمعنى في أي مكان وفي أي حال ، ومكان وحال يقبلان آل ، التصريح : ١ /
٩٢ ، وقد نقل عن ابن كيسان أن عن وما الاستفهاميتين معرفتان.

^(١) قال ابن مالك : " وأكثرهم يجعل أقسامه خمسة فيغفلون المعرف بالنداء ويعبرون بالمهم عن
الإشارة والموصول ، ثم يقولون : والمهم على ضربين : اسم إشارة وموصول فيقول في ذلك
إلى أن أقسامه ستة ، واختلف فيما كان نكرة ثم تعرف بالنداء فقال قوم : تعريفه بحرف
حذف لفظاً وبقي معنى ؛ كما بقي معنى الإضافة في نحو قوله تعالى : (وَكُلًّا صَبَرْنَا لَهُ
الْأَمَثَل) - من الآية ٣٩ من سورة الفرقان . وقال قوم بل تعريفه بالمواجهة والإشارة
وهذا المعنى مفهوم من ظاهر قول سيبويه ، وإذا كانت الإشارة دون مواجهة معرفة لاسم
الإشارة ، فإن تكون معرفة ومعها مواجهة أولى وأحرى وهذا أظهر وأبعد عن التكلف. -
شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١١٦ وينظر مع الهوامع : ١ / ٥٥ ، ٥٦ ، والكافية الشافية لابن
مالك وشرحها : ١ / ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ١ / ٩٤ ، ٩٥ ، وشرح
الأشعري بحاشية الصبان : ١٠٦ ، ١٠٧ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢ / ٨٩ - ٩٠ .
^(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١١٨ ، ١١٩ وقد ضعفه ابن مالك بما ذكرناه من أن
ومن وما بمعنى أي إنسان وأي شيء.

التعريف إلا ما أضيف إلى المضمَر فَإِنَّهُ فِي رتبةِ الْعَلَمِ ، وقيل : أعرفها الْعَلَمَ ، وقيل : يلي المضمَر اسم إشارة ثم الْعَلَمَ بعده ، وقد قيل في كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَرْبَعَةِ : أنه أعرف من باقيها^(١) ، وسيأتي القولُ في تعريفِ الْمُوصُولِ عِنْدَ ذِكْرِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٢) - وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي تَعْرِيفِ الْمُتَأَدَّى عِنْدَ ذِكْرِهِ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ كَأَنَّ وَهُوَ سَمٌّ بِالضَّمِيرِ

قوله : " لِذِي غَيْبَةٍ " يَرُدُّ عَلَيْهِ الْأَسْمُ الظَّاهِرُ فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ ذُو غَيْبَةٍ وَاسْمُ غَائِبٍ ، وَلِذَلِكَ يَعُودُ عَلَيْهِ ضَمِيرُ الْغَائِبِ ، فتقول : زَيْدٌ يَقُومُ ؛ كما تقول : هو يقوم ومع ذَلِكَ لَا يُسَمَّى الْأَسْمُ مَضْمَرًا^(٣).

(١) قال الأبناري : " وذهب الصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم ، واختلفوا في مراتب المعارف فذهب سيويه إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمَر ؛ لأنه لا يضمَر إلا وقد عرف ولهذا لا يفتقر لأن يوصف كغيره من المعارف ، ثم العلم ؛ لأن الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من أمته ، ثم الاسم المبهم لأنه يعرف بالعين والقلب ، ثم عرف بالألف واللام ؛ لأنه يعرف بالقلب فقط ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف ؛ لأن تعريفه من غيره وتعريفه على قدر ما يضاف إليه. " الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١١٦ ، ١١٧ ، واختار الكوفيون والصميري ، وأبو حيان كون المبهم أعرف من العلم لكون اسم الإشارة ملازماً للتعريف وتعريفه من طريق حسي وعقلي.

(٢) ذكره هناك فقال : ذهب الأخفش إلى أن الموصولات تعرفت بالألف واللام ، وما ليس فيه الألف واللام فهو على بنية ما فيه الألف واللام نحو من وما ، ثم قال : وذهب الفارسي إلى أنها تعرفت بالعهد الذي في الصلة ولم تعرف بالألف واللام (أول الحديث عن الموصول)

(٣) أورد أبو حيان على هذا البيت ثلاثة أشياء فأورد على ذي الغيبة الاسم الظاهر وعلى ذي الحضور اسم الإشارة والمفترون بأل التي للحضور مثل يا أيها الرجل ؛ فابن مالك مثل لسذي الغيبة هو وللحضور بآنت والتعريف بالمثل من بيان الماهية فلا إيراد ، قال الأشوني فيه : تنبيه : رفع إمام دخول اسم الإشارة في ذي الحضور بالتمثيل (حاشية الصبان) ١ / ١٠٩)

وقوله : " أو حضور " يَرِدُ عَلَيْهِ اسم الإشارة نحو : هَذَا فَإِنَّهُ للحضور ومع ذَلِكَ فلا يُسَمَّى اسم الإشارة مضمراً ، وَيَرِدُ عَلَيْهِ - أيضاً - " أَلْ " الَّتِي للحُضُورِ ؛ لِأَنَّ مِنْ أَقْسَامِ : " أَلْ " أَنْ تَكُونَ للحضورِ ، وَذَلِكَ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ :

بَعْدَ أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ نحو : مررت بِهَذَا الرَّجُلِ ، وَبَعْدَ إِذَا الْفَجَائِيَّةِ نحو : خرجت فإذا الأسدُ ، وَبَعْدَ أَيِّ فِي النَّدَاءِ : يا أيها الرجل ، وَفِي الظُّرُوفِ الَّتِي للحال نحو : قَمْتُ السَّاعَةَ وَالْحِينَ .

ولا تكون في غير هذه الأربعة إلا قليلاً ، فَنَبِّهَنَّ أَنْ : " أَلْ " تَكُونُ للحضور ولا يَدْعِي أَحَدٌ أَنَّهَا مضمَرٌ ، وَأَرَادَ بقوله : " أو حضور " ضمير المتكلم والمخاطب . ١٦ / قوله :

وَدُوْ اتَّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُتَنَادَا وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَاراً أَبَداً

قوله : " مَا لَا يُتَنَادَا " عبارة موهمة ، ويعني بها ما لا يكون مُتَّفَكاً عَنْ عَامِلِهِ نحو الثَّاءِ من : قمت ، والكاف من : أكرمك ، أو يكون متصلاً بما لا ينفك عَنْ عامله نحو الهاء في : سليه ، أو متصل بما يُنْزَلُ مَرْزَلَةً الْعَامِلِ كَالْيَاءِ من : ابسي فَإِنَّهُ متصل بابن ، وابن لَيْسَ عاملاً ولا متصلاً بما ينفكُ عَنْ الْعَامِلِ لَكِنَّهُ يَنْزَلُ مَرْزَلَةً الْعَامِلِ فِي كَوْنِهِ مُتَّصِلاً بِهِ لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا .

وقوله : " وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَاراً " أَي المتصل هو الَّذِي لَا يَلِي : " إِلَّا " فِي الاختيار بل يَلِيهِ فِي الاضطرار ، وَأَشَارَ بِهِذَا إِلَى الْبَيْتِ الَّذِي يَنْشُدُهُ النحاة :^(١)

(١) هذا البيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى أحد ، وهو من البسيط ، ينظر الخزانة : ٢ / ٢٧٨ والخصائص : ٣٠٧ / ١ والدرر : ١ / ١٧٦ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٤٤ ، وابن بعش ٣ / ١٠١ والمغني ٤٤١ وشرح أبيات اللبغدادى : ٦ / ٣٣٣ ، ابن الناطم : ٥٧ "دار الجبل" ، توضيح المقاصد : ١ / ١٢٨ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٩٠ والشاهد رقم : ٤٧ من شواهد العيني . -

وَمَا بُيَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَا أَن لَا يُجَاوِرُنَا إِلَّا كَ دِيَارٍ

وقوله : " اختياراً " قد وجدنا من المتصل ما لا يلي : " إلا " لا في الاختيار ولا في غير الاختيار ، وذلك الضمائر المرفوعة فلا يوجد في كلامهم : ما قام إلأت ، أي : إلا أنا ، ولا : ما قام إلأت ، أي : إلا أنت ، ولا : ما قام إلانا ، أي : إلا نحن لا في الاختيار ولا في الاضطراب .

وكذلك - أيضاً - الضمائر المجرورة لا يدخل عليها : " إلا " لا في الاختيار ولا في الاضطراب .^(١)

وأما الضمائر المنصوبة نحو : ألا يجاورنا إلاك ديار ، فمذهب البصريين أن مثل هذا لا يجوز إلا في الشعر^(٢) ، وظاهر كلام غيرهم أنه لا يختص بالشعر ، قال صاحب الواضح^(٣) مستدلاً لقول الفراء أن : " إلا " مركبة من : " إن " ، و

= اللغة : قوله : " وما بيالي " أي وما نكرت من بالي بيالي مبالاة ، قوله : " إلاك " أي إلا إياك ، وقوله : " ديار " أي أحد وهو فيعال ، وأصله : ديوار قلب الواو ياء وأدغمت الياء في الياء . الاستشهاد فيه : في قوله : " إلاك " فإنه أتى بالضمير المتصل بعد : " إلا " وكان القياس أن يقال : إلا إياك بالضمير المنفصل وهذا شاذ لضرورة الشعر . وسيأتي تخريجه على عدة أوجه في الهامش قريباً .

(١) لا يلزم من وقوع المتصل بعد إلا في الاضطراب أن تقع بعدها كل الضمائر بل يكفي ما ورد من ذلك وهو الضمائر المنصوبة .

(٢) ابن عيش ١٠١ / ٣ والمغني : ٤٤١ ، وابن الناطم : ٥٧ " دار الجليل " ، توضيح المقاصد : ١٢٨ / ١ ، وأوضح المسالك : ١٠٠ / ١ ط " دار المعرفة " ومع مصباح السالك .

(٣) قال الدكتور : حسن هنداري : في تحقيقه للتذيل والتكميل ٢ : ٢٣٣ لا أستطيع الجزم . عن يتصده أبو حيان ، وقد ألف أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (٣٧٩هـ) كتاباً سماه بهذا الاسم ، وهذا النص ليس فيه ، وقد ألف أبو بكر بن الأنباري (٣٢٨هـ) أيضاً كتاباً يعمل العنوان نفسه ولا أعرف له وجوداً ، وقد وصفه ابن النديم بأنه كبير الفهرست ص ١٢٠ ، وانظر معجم الأدباء : ١٨ / ٣١٢ ، ٣١٣ .

"لَا" ^(١) فحُففت : "إِنْ" وأدغمت النون في : "لَا" التي للعطف ، فإذا جاء بعدها منصوب فالنصب لِإِنْ أو غير منصوب ، فعَلَى العطف بلا.

قال : والدليل عَلَى أَنَّ الْأَصْلُ لِإِنْ وَأَنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ هَاهُنَا قول العرب : قام القومُ إلّاك ، وَصَلُّوا الْكَافَ بِإِلَا [تَغْلِيًا] ^(٢) لعملِ إِنْ فِي الْأَصْلِ.

وقال بعضهم : قام القوم إلّا أَنتَ فعطف بِإِلَا وَأَبْطَلَ إِنْ ؛ فَانْظُرْ لِقَوْلِ صَاحِبِ الْوَاضِحِ قول العرب : قام القوم إلّاك ، فَلَوْ كَانَ هَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ لما استدل به ولا أطلق أَنَّهُ قولُ العرب. ^(٣)

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ وَلَقَطْ مَا جُرَّ كَلَفَظٍ مَا نُصِبَ

قوله : " كَلَفَظٍ مَا نُصِبَ " لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لِأَنَّ الَّذِي نُصِبَ مِنْهُ مِنْفَعِلٌ وَمِنْهُ مُتَصِلٌ ، وَلَفْظُ الْمَجْرُورِ لَيْسَ كَلَفَظٍ الْمُنْصُوبِ مُطْلَقًا بَلْ كَلَفَظُ الْمُنْصُوبِ الْمُتَصِلِ.

قوله :

لِلرُّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرَّ نَا صَلَحَ [كَاعَرَفَ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمَنَحَ] ^(٤)

(١) قال الفراء في معانيه ٢ / ٣٧٧ : "إلا مركبة من إن ولا النافيتين". وينظر التذييل والتكميل :

٢ / ٢٣٣ ، وابن يعيش : ٢ / ٧٦ ، والأصول لابن السراج : ١ / ٣٠٠ ونسبه للبيضاوين نقلاً عن أبي العباس وفيه ردود عليهم ، والإنصاف : ٢٦١ المسألة : ٣٤ ، وشرح الكافية : ٢ /

٢٤٧.

(٢) ما بين المعنوفين طمس في نسخة الرباط.

(٣) التذييل والتكميل : ٢ / ٢٣٣ ، ٢٣٤. وقد خرجوا إلّاك دياراً على عدة أوجه غير الضرورة :

- القياس إلّا إياك فاضطر لحذف إيا وأبقى الكاف.

- أوقع المتصل موقع المنفصل (إلّا إياك)

- أن إلّا محمولة على غير ما يفعل الضمير بها كما يتصل بغير.

- أن إلّا ناصبة للمستثنى فاتصل الضمير بهامله.

- الأصل في الضمير للمنصوب أن يتصل بهامله إنك ولعلك.

(٤) لم يذكر الشارح سوى الشطر الأول من هذا البيت.

يقول : نا يصلح للرفع نحو : نلنا ، وللنصب نحو : إنا ، وللجر نحو : بنا ،
ولا اختصاص لنا بهذا الحكم بل يشاركها في ذلك الباء ، فمثال كونها للرفع :
اضربي ، وتضربين ، وللنصب : ضربني ، وإني ، وللجر : غلابي^(١)

قوله :

وَأَلْفٌ وَالْوَاوُ وَالْثَوْنُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا

قوله : " لِمَا غَابَ " لا يُحْمَلُ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِالْمَرْفُوعِ ؛ لِأَنَّهُ
لا يَكُونُ شَيْءٌ مِنَ الْأَلْفِ وَالْوَاوِ وَالْثَوْنِ لَغَائِبٍ مَنْصُوبٍ وَلَا مَجْرُورٍ ، يَقُولُهُ " وَغَيْرُهُ "
غَيْرُ الْغَائِبِ قِسْمَانِ : مُتَكَلِّمٌ وَمُخَاطَبٌ ، وَقَدْ أَطْلَقَ النَّاطِمُ فَقَالَ : وَغَيْرُهُ ، أَيُّ : وَغَيْرُ
الْغَائِبِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ تَحْتَهُ قِسْمَيْنِ . ١٧/

وَالْأَلْفُ وَالْوَاوُ وَالْثَوْنُ لَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْهَا لِمُتَكَلِّمٍ بَلْ إِنْ مَا يَكُونُ لِلْغَائِبِ ،
وغيره من المخاطب المأمور لا من المتكلم ، مثال ذلك للغائب : قاما ، وقاموا ،
وقمن ، ومثال ذلك للمخاطب المأمور : قوما ، وقوموا ، وقمن ، إذا كان أمرا .

فَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ غَيْرَ مَأْمُورٍ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْهُنَّ لَهُ بَلْ تَقُولُ : قمت ،
قمت قمتما ، قمتن قمتن ، وإذا كان غير الغائب متكلما لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْهُنَّ لَهُ بَلْ
تَقُولُ : قمت ، قمتا .^(٢)

قوله :

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَأَفْعَلٍ أَوْ أَفِقٍ نَعْتِطُ إِذْ تَشْكُرُ

(١) تنفق (نا) التي ذكرها في المعنى فهي للمتكلم المشارك أو المعظم لنفسه . وأما الباء التي
اعترض بها أبو حيان فليست بمعنى واحد ، فهي في حالة الرفع للمخاطبة نحو اضرب ، وفي
حالة الجر والنصب للمتكلم نحو لي وإني .

(٢) الأمر أيسر مما يعترض به أبو حيان فالناظم مثل للغائب وللنائب بقوله قاما واعلموا واكفني
بالألف ويقاس عليه الواو والثون وتمثله بفيد المقصود وبين المراد .

ضميرُ الرُّفْعِ قِسْمَانِ : منفصلٌ ومُتَّصِلٌ ، وَكُلُّ مِنْهُمَا لِمُسْتَكْلِمٍ وَمُخَاطَبٍ وَغَائِبٍ ، وَالتَّصْلِيلُ قِسْمَانِ : بَارِزٌ وَمُسْتَكْنٍ .

والمستكن قِسْمَانِ : قِسْمٌ يَقْبَلُ الْعَامِلُ غَيْرَهُ ، وَقِسْمٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا إِيَّاهُ ، وَلَا يَنْحَصِرُ الْمُسْتَكْنُ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا وَهِيَ الْأَمْرُ لِلْمُخَاطَبِ الْمَذْكُورِ نَحْوُ : افْعَلْ ، وَالْمَضَارِعُ لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ نَحْوُ : أُوَافِقُ ، وَنَغْتَبِطُ ، وَالْمُضَارِعُ لِلْمُخَاطَبِ الْمَذْكُورِ نَحْوُ : تَشْكُرُ .

بل يوجدُ مُسْتَكْنًا فِي غَيْرِهَا نَحْوُ اسْتِثْنَايَةِ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ نَحْوُ : نَزَالَ ، وَفِي الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ إِذَا وَقَعَ صِفَتَيْنِ أَوْ صِلَتَيْنِ أَوْ خَبَرَتَيْنِ أَوْ حَالَتَيْنِ ، أَوْ فِي مَوْضِعِ ثَانِيٍّ ظَنَنْتُ أَوْ ثَالِثٍ أَعْلَمْتُ ، أَوْ مَوْضِعِ الْفِعْلِ فِي بَابِ الْإِغْرَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .^(١)

قوله :

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَالْفَصَالِ أَنَا هُوَ وَأَلْتِ وَالْفَرُغُ لَا تَشْتَبِهْ

تسميته ذا ارتفاع ليس بجيد لأن الضمائر مبنية لكثرة يحكم على موضعها بالإعراب ، ومذهب البصريين أن الهمزة والثو هي الضمير ، والألف زائدة^(٢) .

(١) شرح الأثوني بحاشية الصبان : ١١٢ / ١ - ١١٣ ، والتذيل والتكميل : ١٣٠ / ٢ ، وقد كفانا الرد على أبي حيان ما وجد في هامش المخطوطة من نسخة الرباط حيث جاء قوله : وفيما ذكره نظر إذ لا يجب الاستار في شيء مما زاده على ما قال الناظم إلا في أسماء الأفعال إذا كانت بمعنى الأمر أو المضارع . وقوله : أو موضع الفعل في باب الإغراء كأنه يعني عليك زيدا وهذا داخل في أسماء الأفعال .

وأما استناره في الصفة فجائز لأنه يرفع الظاهر فيقول زيد قائم أبوه وكذلك الظرف والجار والمجرور نحو زيد عندك أبوه أو في الدار أبوه .

(٢) الكتاب لسيبويه : ١٦٤ / ١ ، والمصنف : ٩٠١٠ / ١ ، وشرح اللمع لابن برهان : ٢٩٨ .

وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ كُلُّ الضَّمِيرِ ^(١)، وَفِي أُنَا لُغَاتٍ :

أَفْصَحُهَا بِإِثْبَاتِ الْأَلِفِ وَقَفًا ، وَحَذْفِهَا وَصَلًا ، وَيجوز هنا بإبدال الهمزة هاء
وأَنَّه بإبدال الألف هاء في الوقف. ^(٢)

والثانية : بإثباتها وقفًا ووصلًا وَلَيْسَ مختصًا بالضرورة ؛ كما زعم بعضهم بل
ذَلِكَ لُغَةً. ^(٣)

والثالثة : أن بإدخال أَلِفٍ بين الهمزة والتون. ^(٤)

والرابعة : أن مِنْ غيرِ أَلِفٍ وسكونِ التُونِ. ^(٥)

وَأَمَّا هُوَ فَمَذْهَبُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ أَنَّهُ اسْمٌ بِمَجْلِئِهِ. ^(٦)

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٤١ ، وشرح الكافية : ٢ / ٩ ، والتذيل والتكميل : ١ / ١٩٤ .

(٢) هي لغة الحجازيين كما نص عليها الفراء . التذيل والتكميل : ٢ / ١٩٥ .

(٣) هي لغة عجم كما ذكرها ابن مالك ونقل الفراء أن من قيس وربيعة من يقول هذه اللغة ومنه
قول أبي النجم :

أَنَا أَبُو النَجْمِ إِذَا قُلَّ الْعَذَرُ

انظر شرح الكافية : ٢ / ٩ ، وذكر الفراء هذه اللغة غير منسوبة في معاني القرآن : ٢ / ١٩٥ .

(٤) هي لغة قضاعة . انظر شرح اللمع لابن برهان : ٢٩٨ ، وابن يعيش : ٣ / ٩٤ ، والتذيل
والتكميل : ٢ / ١٩٦ .

(٥) هي لغة حكاها قطرب . انظرها في التذيل والتكميل : ٢ / ١٩٦ .

(٦) انظر الإنصاف : ٦٧٧ - ٦٨٦ ، مسألة : ٩٦ ، وابن يعيش : ٣ / ٩٦ ، وشرح حمل
الزجاجي : ٢ / ٢٢ - ٢٣ ، والتذيل والتكميل : ٢ / ١٩٨ .

ومذهب أهل الكوفيّة أن الهاء الاسم والواو زائدة^(١)، وأما : "أنت" فالمضمّر : "أن" والثاء حرف خطاب فهو مركب من اسم وحرف^(٢)، ولذلك سُمّيَ به حكّي فتقول : قام أنت، ورأيت أنت، ومررت بأنت.

وقوله : "والفروع لا تشبه" فرع أنا نحن، وفرع هو هي، وحذف الواو والياء منهما ضرورة^(٣)، وتشديدهما لغة^(٤)، وإسكانهما لغة — أيضاً^(٥).

(١) نسبة أبو حيان إلى ابن كيسان والزجاج والكوفيين في التذييل والتكميل : ١٩٩ / ٢ ، وفي معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١٥٧ / ١ ، كلامه يدل على أنه يرى أن الضمير : "هي" وهو بجملتهما لا الهاء وحدها "، وانظر : الإنصاف : ٦٧٧ ، ٦٨٦ ، المسألة : ٩٦ وفيه حجج الكوفيين ، وابن يعيش : ٩٦ / ٣ ، ٩٧ ، وشرح جمل الزجاجي : ٢ / ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) ما ذكره أبو حيان هو ما ذهب إليه البصريون وقد نص عليه ابن يعيش في قوله : " (أنت) إذا خاطبت واحداً فالاسم منه الألف والنون عندنا ، وهي التي كانت للمتكلم زبدت عليها التاء للخطاب وهي حرف مجرد من معنى الاسم " ، وذهب الفراء والكوفيون أن التاء من نفس الكلمة ، والكلمة بكاملها اسم — أي ضمير — عملاً بالظاهر ، وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير هو التاء في : " أنت " وهي التي تلحق الفعل الماضي في آخره نحو : فعلت ، وحين فصل الضمير كثر بأن . ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي : ٣٠٩ / ١ ، وجمع الهوامع شرح جمع الهوامع للسيوطي : ٦٠ / ١ ، وشرح التسهيل للمراي : ١٣٣ / ١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٤١ / ١ ، وشرح الكافية : ٩ / ٢ ، والتذييل والتكميل : ١٩٤ / ١ ، وابن يعيش : ٩٥ / ٣ ، ورسر الصناعة ص ١٧٠ ، وحاشية الصبان : ١١٤ / ١ .

(٣) التذييل والتكميل : ٢٠٢ / ٢ ، وشاهد قوله : دار لسعدي إذ من هواكا .
(٤) هي لغة أهل الحجاز والتخفيف أكثر في كلام العرب . شرح التسهيل لابن مالك : ١٤٢ / ١ — ١٤٣ ، ١٤٤ ، والتذييل والتكميل : ٢ / ٢٠٤ وشاهد التشديد قوله : وهو على من صبه الله علقم .

(٥) هي لغة أهل نجد . شرح التسهيل لابن مالك : ١٤٢ / ١ — ١٤٣ ، والتذييل والتكميل : ٢ / ٢٠١ ، وشاهد التسكين قوله :

أدعوه بالله ثم قتلته لا هو دعاك بذمة لم يعدر

وَهُمَا وَهُمْ وَهَنَّ ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ - أَيْضاً - يَشَارِكُ الرَّفْعُ فِيهَا التَّنْصِبَ وَالْجَرَّ ،
يُفْرَعُ : أَنْتَ أَنْتِ أَنتُمَا أَنْتُمْ أَنْتُنَّ .

قَوْلُهُ :

وَذَا انْتِصَابٍ فِي الْفِصَالِ جُعِلَ إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُسْتَكِلًّا

قوله : " ذا انتصاب " فيه نَحْوُزٌ ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ
فِي مَوْضِعٍ نَسَبٍ مَعْنَى أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ مَكَانَهُ اسْمٌ مَعْرَبٌ لَكَانَ مَتَّصِيًّا .

وَقَوْلُهُ : " جُعِلَ إِيَّايَ " ظَاهِرُهُ الْقَوْلُ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّ أَنَّ مِنْهُ بِجُمْلَتِهِ
الضَّمِيرُ^(١) .

وقيل : الضَّمِيرُ : " إِيَّا " وَحْدَهُ ، وَمَا بَعْدَهُ حُرُوفٌ تَدُلُّ عَلَى الْخُطَابِ وَغَيْرِهِ
وَهُوَ مَذْهَبُ سَبِيئِيَّةٍ^(٢) .

وقيل : الضَّمِيرُ " هُوَ " مَا بَعْدَ " إِيَّا " ، وَإِذَا عَمِدَ الْإِتِّصَالُ مَا بَعْدَهَا بِهَا ،
وَنَسَبَ إِلَى الْفَرَاءِ^(٣) .

وقيل : إِيَّا اسْمٌ ظَاهِرٌ وَمَا بَعْدَهُ ضَمَائِرُ أَضِيفَ إِلَيْهَا إِيَّا ، وَمَوْضِعٌ مَا بَعْدَ إِيَّا
خَفِضَ ، قَالَ أَصْحَابُنَا : وَهَذَا مَذْهَبُ الْخَلِيلِ^(٤) .

(١) نسب في الإنصاف لبعض الكوفيين مسألة : ٨٩ ص : ٦٩٥ وسر صناعة الإعراب : ٣١٣ ، ومعاني
القرآن وإعرابه للزجاج : ٤٩ / ١ ، وشرح الكافية : ١٣ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٢ / ٢٠٥ .

(٢) الكتاب لسبويه : ٢ / ٣٥٦ - ٣٥٩ ، ٣٦٣ ، وشرح الكافية : ١٢ / ٢ وسر صناعة الإعراب : ٣١٣
واختاره الفارسي نص على ذلك أبو حيان في التذيل والتكميل : ٢ / ٢٠٥ ، وإلى الأخفش في سر
صناعة الإعراب : ٣١٣ ، ونسبه الأنباري إلى البصريين : ٦٩٥ (مسألة ٩٨) ونسب إلى الخليل في
شرح الكافية : ١٢ / ٢ .

(٣) نسب إلى الكوفيين وابن كيسان . شرح الكافية للرضي : ١٣ / ٢ ، وسر صناعة الإعراب : ٣١٣ .

(٤) التذيل والتكميل : ٢ / ٢٠٦ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢ / ٢٢ وهو ما قصده
أبو حيان بقوله : " أصحابنا " .

وقال صاحب هذه الأجزاء: "إِنْ مَذْهَبَ الحَلِيلِ والأَخْفَشِ والمَازِينِي أَنْ: ١٨/ "إِيَّا" فِي النَصْبِ نَظِيرُ: "أَنَا" فِي الرَفْعِ، وَيَلِيهِ أَسْمَاءٌ تَدُلُّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ أَوْ غَيْرِهِ مُضَافٍ إِلَيْهَا^(١)، وَتُفْتَحُ هَزْنُهَا فَيَقَالُ: إِيَّاكَ^(٢)، وَتُخَفَّفُ الْبَاءُ مَعَ كَسْرِ الْهَمْزَةِ وَمَعَ فَتْحِهَا^(٣).

وقوله: "والتفريع ليس مُشْكَلًا" تقول للمتكلم: إِيَّايَ، وإِيَّانَا، وللمخاطب: إِيَّاكَ، وإِيَّاكِ، إِيَّاكُمْ [إِيَّاكُمْ]^(٤) إِيَّاكَنَّ، وللغائب: إِيَّاهُ، إِيَّاهَا، إِيَّاهُمَا، إِيَّاهُم، إِيَّاهُنَّ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُتَفَصِّلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَصِّلُ

يقول: إذا أمكن أن يكون الضمير متصلاً لم يؤت به متفصيلاً هذا في الاختيار، وأما الضرورة فقد يُبيح ذلك، نحو مَا أُنْشَدُوا^(٥).....
إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

(١) انظر شرح التسهيل: ١/ ١٤٤ - ١٤٧، وقد نسب هذا الرأي للأئمة الثلاثة وصححه وجعل في هذا

القول السلامة من ستة أوجه مخالفة للأصل وانظر التذييل والتكميل: ٢/ ٢٠٤ - ٢١٣.

(٢) شرح التسهيل: ١/ ١٤٧، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢١٣.

(٣) إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٧٣، وشواذ القرآن: ١، والمختضب: ١/ ٤٠، والبحر

المحيط: ١/ ١٤٠، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢١٤.

(٤) ما بين المعقوفين لم يذكره الشارح.

(٥) بيت من الرجز المشطور لحميد الأرقط وقبله قوله

أَتَتِكَ عَنَسَ تَقْطَعُ الْأَرَاكَ

.....

انظره في الكتاب لسبويه: ٢/ ٣٦٢، والأصول لابن السراج: ٢/ ١٢٠، وضرائر الشعر:

٢٦١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ١٩، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢١٧.

والمعنى: سارت هذه الناقاة إليك حتى بلغت.

موطن الشاهد فيه: في قوله: "إِيَّاكَ" حيث وضع موضع الكاف للضرورة.

أي بلغتك ، وظاهر كلامه أنه إذا تأتى المتصل لم تأت بالمفصل في اختيار الكلام ، ثم قد بين بعد ذلك أن الضمير يَجِيءُ مُفْصِلًا وَإِنْ كَانَ يَتَأْتِي مَجِيئُهُ مُتَّصِلًا ومن ذلك : زَيْدٌ عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ إِيَّاهُ ، ومن : ضَرْبُكَهُ ، والدرهمُ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ ، وأَعْطَيْتُكَهُ.

قوله :

وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتَهُ الْخُلْفُ اتَّعَى

يعني بها : " سَلْنِيهِ " ما كَانَ مَفْعُولًا ثَانِيًا وَلَيْسَ أَصْلُهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ ، والأحسنُ فِي هَذَا النوعِ الاتِّصَالُ فَأَعْطَيْتُكَهُ أَحْسَنُ مِنْ : أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ.^(١)

وقوله : " فِي كُنْتَهُ الْخُلْفُ اتَّعَى " يعني أَنَّ الْخُلْفَ فِي الضَّمِيرِ الَّذِي وَقَعَ خَبَرًا لَكَانَ أَوْ ثَانِيًا لَكُنْتُ ، ويعني بِالْخُلْفِ ، أي : عَنِ الْعَرَبِ فِي اتِّصَالِهِ وَانْفِصَالِهِ ، أَوْ يَعْنِي : عَنِ التَّحْوِيلَيْنِ فِي اخْتِيَارِ الْإِتِّصَالِ أَوْ الْإِنْفِصَالِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ فِي التَّيْسِ الثَّانِي :

.....وَاتِّصَالًا أختار غري اختار الانفصالا

واتبع في ذَلِكَ الرَّمَانِي^(٢) وابن الطَّرَاوَةِ^(٣) ، ومختارهم غيرُ مختار^(٤) ؛ إذ نُقِلَ سَبِيؤُهُ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّ انْفِصَالَهُ هُوَ الْأَفْصَحُ ، قَالَ سَبِيؤُهُ : وَقَدْ ذَكَرَ مَسْأَلَةً : عَجِبْتُ

(١) هو مذهب ابن مالك في الخلاصة والتسهيل . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٥٣ .

(٢) علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرماني ، صف : شرح أصول ابن السراج

وشرح سبويه وغيرهما ، توفي سنة ٣٨٤هـ ، بغية الوعاة : ٢ / ١٨٠ ، ١٨١ .

(٣) هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبتي المالقي ، ألف الترشيح في النحو وهو

مختصر والمقدمات على كتاب سبويه ، توفي سنة ٥٢٨هـ ، ينظر بغية الوعاة : ١ / ٦٠٢ ،

وأبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ١٩ .

(٤) انظر في رأي الرماني وابن الطراوة ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٤٠٧ ، والتذيل

والتكميل : ٢ / ٢٣٩ ، وهذا المذهب يقول : إن الاتصال فيهما أفصح من الانفصال .

مِنْ ضَرْبِي إِيَّاكَ ، وَأَنْ الْعَرَبَ قَدْ تَنَكَّلَمَ بِهِ مُتَّصِلًا ، قَالَ : " وَمِثْلُ ذَلِكَ كَانَ إِيَّاهُ ؛ لِأَنَّ كَأَنَّهُ قَلِيلَةٌ ، وَلَمْ تَسْتَحْكَمْ هَذِهِ الْحُرُوفُ هُنَا لَا : كَأَنِّي ، وَلَا : لَيْسَنِي ، وَلَا : كَأَنَّكَ فَصَارَتْ هَاهُنَا بِمَعْنَى لَيْسَنِي فِي : ضَرْبِي إِيَّاكَ " (١) ، ثُمَّ قَالَ سَبِيئَةُ بَعْدَ ذَلِكَ : " وَبَلَّغْنِي عَنِ الْعَرَبِ الْمُؤْتَوِّقِ بِهِمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : لَيْسَنِي ، وَكَذَلِكَ : كَأَنِّي " (٢) .

وقال سَبِيئَةُ - أيضاً - : " وَتَقُولُ : حَسْبُكَ إِيَّاهُ ، وَحَسْبُيْنِي إِيَّاهُ ؛ لِأَنَّ حَسْبُيْنِي ، وَحَسْبُكَ قَلِيلٌ فِي كَلَامِهِمْ " (٣) ، ثُمَّ شَرَعَ يُعَلِّلُ كَثْرَةَ انفصالِ الضَّمِيرِ وَقِلَّةَ اتصالِهِ .

فانظر إِلَى هَذِهِ النُّصُوصِ الَّتِي ذَهَبَتْ عَلَى هَذَا الثَّائِمِ ، وَمَا إِخَالَهُ وَقَفَ عَلَى كَلَامِ سَبِيئَةَ فِي هَذَا الْمَكَانِ (٤) ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ هُوَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ لِاخْتِيَارِهِ بِأَشْيَاءَ ضَعِيفَةً جَدًّا . (٥)

قَوْلُهُ :

وَقَدَّمَ الْأَخْصَرَ فِي اتِّصَالِ وَقَدَّمَنَ مَا شِئْتَ فِي الْفَصَالِ

- (١) الكتاب لسبويه : ٣٥٧ - ٣٥٨ ، وانظر المختص : ٩٨ / ٣ ، والأمول : ٩١ / ١ ، وابن يعيش : ١٠٧ / ٣ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٠٦ / ١ ، وشرح الكافية للرضي : ١٩ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٢٣٩ - ٢٤٠ .
- (٢) الكتاب لسبويه : ٣٥٩ / ٢ .
- (٣) الكتاب لسبويه : ٣٦٥ / ٢ .

- (٤) ينظر ردود أبو حيان على ابن مالك في التذيل والتكميل : ٢٤١ - ٢٤٦ .
- (٥) قال ابن مالك بين أن كائني وكانه وليسني وليسه كثير : قال : ودلينا على ذلك من وجهين .
- أحدهما : أن المشار إليه ضمير منصوب بفعل لا حاجز له إلا ما هو كجزء منه فاشبهه مفعولاً لم يحجزه إلا الفاعل فوجب له من الاتصال ما وجب للمفعول الأول .
- الوجه الثاني : أن الوجهين مسموعان فاشتركا في الجواز إلا أن الاتصال ثابت في النظم والنثر والاتصال لم يثبت في غير استثناء إلا في النظم فرجح الاتصال لأنه أكثر في الاستعمال ومن الوارد في ذلك : إياك أن تكونيها يا حمراء إن يكنه فلن تسلط عليه (حديثان شريفاً) (شرح التسهيل : ١٥٤ / ١) .

المتكلم أَخَصُّ مِنَ المخاطَبِ ، والمخاطَبُ أَخَصُّ مِنَ الغَائِبِ ، فإِذَا اجْتَمَعَ ضميرَانِ مُتَّصِلَانِ قَدِّمْتَ الْأَخَصَّ فتقول : أعطَانِيكَ ، وأعطَاكَ ، وإذا انفصلَ أَحَدُهُمَا فَإِنْ شِئْتَ قَدِّمْتَ غَيْرَ الْأَخَصِّ فقلت : أعطاهُ إِيَّايَ ، وكذا : أعطَاكَ إِيَّاهُ ، وَإِنْ شِئْتَ : أعطَاهُ إِيَّاكَ .

وجَمَاعُ الْقَوْلِ فِي الْإِتِّصَالِ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ ضميرَانِ ، وأَحَدُهُمَا مَرْفُوعٌ وَالْآخَرُ مَنْصُوبٌ اتَّصَلَا ١٩ ، وبدأت بالمرفوع نحو : ضربْتُكَ ، ولا يجوزُ : ضربْتُ إِيَّاكَ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ ، فَإِنْ كَانَا فِي الْأَصْلِ مبتدأ وخبراً جازَ الْإِتِّصَالُ وَالْإِنْفِصَالُ أَحْسَنُ .

فَإِنْ انْخَفَضَ أَحَدُهُمَا بِإِضَافَةٍ فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ الْمُخْفُوضِ ضميرٌ رَفَعَ فَصِلَ عَلَى كُلِّ حَالٍ نَحْوُ : زيد عجبْتُ من ضربه أنت ، أو ضميرٌ نَصَبَ أَقْرَبُ مِنْهُ فَالْفَصْلُ نَحْوُ : عمرو عجبْتُ مِنْ ضَرْبِهِ إِيَّاكَ ، أو مثله قُرْباً وَبَعْدُ فالانفصالُ نَحْوُ : زَيْدٌ هِنْدٌ عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِهَا إِيَّاهُ ، ولا يجوزُ من ضرهاه إلا ضرورة أو في نادر كلام.

وإِنْ كَانَا مَنْصُوبَيْنِ وَأَصْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ نَحْوُ باب ظننتُ ، أو ليسا أَصْلُهُ نَحْوُ باب : أعطَيْتَهُ فَيُفَصَّلُ مَا يَلِي الْعَامِلَ ، وَالْآخِرُ إِنْ كَانَ أَتَقَدُّ مِنَ الْأَوَّلِ جاز اتصالُهُ وَانْفِصَالُهُ ، وَالْإِنْفِصَالُ فِي باب ظننتُ أَحْسَنُ ، وَالْإِتِّصَالُ فِي باب أعطَيْتُ أَحْسَنُ ، وَإِنْ كَانَ أَقْرَبُ مِنْهُ فآرَبَةُ مَذَاهِبٍ :

مَذْهَبُ سَيُوه : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا الْإِنْفِصَالُ .^(١)

وَمَذْهَبُ الْمِرْد : جَوَازُ الْإِتِّصَالِ قِيَاساً وَالْإِنْفِصَالُ عِنْدَهُ أَحْسَنُ .^(٢)

وَمَذْهَبُ الْفَرَاء : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا الْإِنْفِصَالُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ ضميرٌ مثنى أو ضميرٌ جماعٌ مذكرين فَيُجِيزُ الْإِتِّصَالُ وَالْإِنْفِصَالُ ، وَالْإِنْفِصَالُ أَحْسَنُ .^(٣)

(١) ينظر الكتاب لسيويه : ٣٦٥ / ٢ .

(٢) انظر التذيل والتكميل : ٢ / ٢٣١ ، وشرح الجزولية للأبدي : ٤٣٩ .

(٣) شرح الجزولية للأبدي : ٤٣٩ ، انظر التذيل والتكميل : ٢ / ٢٣١ .

وَمَذْهَبُ الْكَسَائِيِّ كَمَذْهَبِ الْفَرَاءِ إِلَّا أَنَّ الْكَسَائِيَّ يُجِيزُ الْإِنْفَصَالَ إِذَا كَانَ
الْأَوَّلُ ضَمِيرَ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثَاتِ.^(١)

وإنَّ تَسَاوِيًا فِي الْقُرْبِ أَوْ الْبُعْدِ فَلَاخْتِيَارُ الْإِنْفَصَالِ ، وَيَجُوزُ الْإِنْفَصَالُ وَهُوَ
ضَعِيفٌ نَحْوُ : الدَّرْهَمُ زَيْدًا أُعْطِيَتْهُ إِيَّاهُ ، وَيَجُوزُ : أُعْطِيَتْهُوهُ ، وَتَقُولُ : أُعْطَيْتُكُمْ
إِيَّايَ كَمَا ، وَيَجُوزُ : أُعْطَيْتُكُمْ كَمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَمِيرِي مُتَكَلِّمًا فَلَاإِنْفَصَالَ نَحْوُ : مَنْحَتِي
إِيَّايَ ، وَبَقِيحُ : مَنْحَتِيْنِي.^(٢)

وَفِي كِتَابِ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ : أَحَازَ الْكَسَائِيَّ أُعْطِيَتْهُنَّ هُنَّ وَأُعْطَيْتَكُنْ كُنَّ^(٣) ،
وَأَبَى ذَلِكَ الْفَرَاءُ ، وَأُعْطِيَتْهُ إِيَّاهُ هُوَ الْإِخْتِيَارُ ، وَيَجُوزُ فِي الْقِيَاسِ : أُعْطِيَتْهُوهُ ، وَزَعَمَ
الْفَرَاءُ أَنَّهُ غَيْرُ مَسْمُوعٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ.^(٤)

قَوْلُهُ :

وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَصْلًا وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصَلًا

يَقُولُ : إِذَا اتَّحَدَتِ الرُّتْبَةُ كَانَ يُكُونَا مُتَكَلِّمَيْنِ أَوْ مُخَاطَبَيْنِ أَوْ غَائِبَيْنِ وَحَبَّ
الْفَصْلِ نَحْوُ : مَنْحَتِيَّ إِيَّايَ ، وَأُعْطَيْتُكَ إِيَّايَ ، وَأُعْطِيَتْهُ إِيَّاهُ .

وَقَوْلُهُ : " وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصَلًا " أَيُّ إِذَا اتَّحَدَتِ رُتْبَةُ الضَّمِيرَيْنِ فِي
الْغَيْبَةِ فَإِنَّهُمَا قَدْ يَتَّصِلَانِ وَهَذَا قِسْمَانِ كَمَا مَثَّلْنَا :

(١) شرح الجوزية للأبدي : ٤٣٩ ، انظر التذييل والتكميل : ٢ / ٢٣١ .

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، وفيه تفصيل بين مذهب البصريين وبين مذهب
الكسائي والفرأ في حالة ما إذا كانا ضميري غائب واتحدتا رتبة .

(٣) قال أبو حيان في التذييل : " وإن كانا ضميري مخاطب فلاختيار الانفصال ويجوز الاتصال
على ضعف فتقول : أعطيتكما إياكما ، وأعطيتكن إياكن ، ويجوز الاتصال فتقول :
أعطيتكما كما ، وأعطيتكنكن . هذا مذهب أصحابنا والكسائي ومنع الاتصال الفرأ " .
انظر التذييل والتكميل : ٢ / ٢٢٩ .

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٢ / ٢٢٩ .

أحدهما : أَنْ يَكُونَا مَعَ اتِّحَادِهِمَا فِي الْغَيْبَةِ مُتَّفَقَيْنِ إِفْرَاداً أَوْ ثَنِيَّةً أَوْ جَمْعاً ،
وتذكيراً أو تانيئاً ، أو مختلفين ، فَإِنْ كَانَا مُتَّفَقَيْنِ نَحْوُ : زَيْدُ الدَّرْهِمِ أُعْطِيَتهُ ، فَقَدْ
تَقَدَّمَ إِجَازَةُ الْكَسَائِيٍّ مِثْلَ هَذَا ، وَزَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّهُ لَيْسَ مَسْمُوعاً .

وإن كَانَا مُخْتَلِفَيْنِ فِيهِ كِتَابُ سَبْيُوهِ إِجَازَتُهُ ، قَالَ سَبْيُوهِ فِي نَحْوِ :
أَعْطَاهُهَا ، وَأَعْطَاهَاهُ جَاز ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ وَلَيْسَ بِالكَثِيرِ ، ثُمَّ نَصَّ عَلَى أَنَّ الْفَصْلَ هُوَ
الكَثِيرُ فِي كَلَامِهِمْ^(١) .

قَوْلُهُ :

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّرْمِمْ نُونُ وَقَايَةِ وَلَيْسِي قَدْ لُظِمَ

ذَكَرَ أَنَّ نُونَ الْوَقَايَةِ تَلْزِمُ فِي الْفِعْلِ قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ : ضَرَبَنِي ، وَيَضْرِبُنِي ،
وَاضْرِبْنِي ، وَهَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا رُفِعَ بِالنُّونِ أَوْ لَا ،
إِنْ كَانَ مِمَّا رُفِعَ بِالنُّونِ جَازَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوَاجِهِ :

أحدها : الْجَمْعُ بَيْنَ النُّونِ الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ الرَّفْعِ وَبَيْنَ نُونِ الْوَقَايَةِ نَحْوُ :
يَضْرِبَانِي .

الثاني : الْإِدْغَامُ نَحْوُ : يَضْرِبَانِي .

الثالث : حَذْفُ نُونِ الْوَقَايَةِ نَحْوُ : يَضْرِبَانِي .

وَقَدْ تَبَيَّنَ فِي هَذَا النُّوعِ أَنَّهَا لَا تَلْزِمُ وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّ الْمَحْذُوفَ إِنَّمَا هُوَ نُونُ
الْوَقَايَةِ دُونَ نُونِ الْإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي جِيءَ بِنُونِ الْوَقَايَةِ لِأَجْلِهِ وَهُوَ أَنْ تُنْقِصَ
الْفِعْلُ مِنَ الْكُسْرِ مَفْقُودٌ هُنَا ؛ لِأَنَّ نُونَ الْإِعْرَابِ يَحْصُلُ فِيهَا هَذَا الْمَعْنَى مَعَ الدَّلَالَةِ

(١) الْكِتَابُ لِسَبْيُوهِ : ٢ / ٣٦٥ وَالنَّصُّ فِيهِ وَقَدْ نَقَلَهُ مُخْتَصَرًا .

عَلَى الإِعْرَابِ ، عَلَى أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِنَا زَعَمَ أَنَّ / ٢٠ المَحذُوفَ فِي مِثْلِ هَذَا إِنَّمَا هُوَ
نُونُ الإِعْرَابِ لَا نُونُ الْوَقَايَةِ^(١) ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :^(٢)

يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي

فَضْرُورَةٌ ، وَالْمَحذُوفُ نُونُ الْوَقَايَةِ لَا نُونُ الْإِنَاثِ .

وَأَنَّ لَمْ يَكُنْ مِمَّا رُفِعَ بِالنُّونِ فَلَمَّا أَنَّ يَكُونُ أَفْعَلُ فِي التَّعَجُّبِ أَوْ غَيْرِهِ ، إِنَّ
كَانَ غَيْرُهُ لَزِمَتْ .

وَأَنَّ كَانَ أَفْعَلُ نَحْوُ : مَا أَحْسَنِي ! فَبِهِ خِلَافٌ ، ذَهَبَ الْكَوْفِيُّونَ وَبَعْضُ
أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ نُونِ الْوَقَايَةِ ، فَتَقُولُ : مَا أَحْسَنِي ! ، وَمَا أَجْمَلِي ! ،

(١) هُوَ سَيُوبُهُ وَالْأَخْفَشُ وَتَعَمَّهَا ابْنُ مَالِكٍ وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَوَجِهٍ كَثِيرَةٍ مِنْهَا : أَنَّ نُونَ الرَّفْعِ قَدْ
تَحَذَفَ دُونَ سَبَبٍ كَمَا أَنَّهَا نَائِبَةٌ عَنِ الضَّمَّةِ وَالضَّمَّةُ قَدْ تَحَذَفَ ، كَمَا أَنَّ نُونَ الرَّفْعِ تَحَذَفُ
لِلنَّسَبِ وَالْجُزْمِ ، شَرَحَ التَّسْهِيلُ : ١ / ٥٢ .

(٢) قَائِلُهُ هُوَ عَمْرُو بْنُ مَعْدِي كَرْبٍ ، وَالْبَيْتُ الْمَذْكُورُ مِنَ الْوَاقِعِ ، وَصَدْرُهُ :

تَرَاهُ كَالْتُّغَامِ يُقْلُ مِسْكًا

اللُّغَةُ : قَوْلُهُ : " كَالْتُّغَامِ " بِالنَّاءِ الْمُتَلَدَّةِ وَالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ جَمْعُ نُغَامَةٍ وَهِيَ شَجَرَةٌ بِيضَاءُ الشَّعْرِ وَالزَّهْرُ
يُشَبِّهُ الشَّيْبَ بِهَا ، قَوْلُهُ : " يِقْلُ " مِنَ الْعِلَلِ ، وَهُوَ الشَّرَابُ الثَّانِي ، قَوْلُهُ : " يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ " أَيِ
يُجْزِئُهُنَّ ، وَالْفَالِيَاتُ بِالْفَاءِ جَمْعُ فَالِيَةٍ مِنْ فُلِي الشَّعْرِ وَهُوَ أَخَذَ الْقَمَلَ مِنْهُ .
الِاسْتِشْهَادُ فِيهِ : فِي قَوْلِهِ : " إِذَا فَلَّيْنِي " حَيْثُ حَذَفَتْ مِنْهُ نُونُ الْوَقَايَةِ ، وَأَصْلُهُ : فَلَّيْنِي بِنِسْوَتَيْنِ ،
إِحْدَاهُمَا : نُونُ الْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ ، وَالْأُخْرَى نُونُ الْوَقَايَةِ لِلْمُتَكَلِّمِ ، فَحَذَفَ إِحْدَى النُّونَيْنِ وَهِيَ نُونُ
الْوَقَايَةِ وَالْبَاقِيَةُ هِيَ نُونُ الْجَمْعِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ اسْتَقْبَلُوا التَّضْعِيفَ ، وَعِنْدَ سَيُوبِهِ الْمَحذُوفَةُ هِيَ نِسْوَةُ
الْإِنَاثِ ، وَالْبَاقِيَةُ نُونُ الْوَقَايَةِ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ ، شَرَحَ التَّسْهِيلُ : ١ / ١٤٠ ، وَانْظُرِ الْبَيْتَ فِي
شَوَاهِدِ الْعَبْدِيِّ : ٧٩ ، وَتَوْضِيحِ الْمَقَاصِدِ لِلْمُرَادِيِّ : ١ / ١٥٤ ، وَشَرَحِ الْمَفْصَلِ : ٣ / ٩١ ،
وَالْكِتَابِ : ٣ / ٥٢٠ .

ونقل الكوفيون ذَلِكَ عَنْ العرب سَمَاعاً فوجب قبولُهُ ، وَإِنَّمَا جاز ذَلِكَ فِي أَفْعَلٍ فِيسي
التعجب لشبهه بالاسم^(١) ، وقوله : " وَلَيْسَ قَدْ نَظِمَ " يشير إِلَى قول الراجز^(٢) .

إذ ذهب القوم الكرام لَيْسِي

فظاهر كلامه أَنَّهُ لَا يَنْقَاسُ حَذْفُهَا فِي لَيْسَ ، وَقَدْ نَصَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَلَى أَنَّ
حَذْفَهَا مِنْ لَيْسَ يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِأَنَّهَا لَا تَنْصَرَفُ فَأَشْبَهَتْ الْحُرُوفَ
الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا إِثْبَاتُهَا وَحَذْفُهَا نَحْوُ : " إِنْ " ^(٣)

(١) قال أبو حيان : وما أحازه الكوفيون من ذلك هو سماع عن العرب صرحوا بذلك فوجب
قبوله ، وقد استعمله بعض مشايخنا الأدباء في شعره فقال :

يا حسنا ما لك لم تحسن	إلى نفوس في الهوى متعبة
طرزت بالورد وبالسوسن	صفحة خد بالسنا مذهبة
يا حسنه إذا قال ما أحسنني !	ويا لذلك اللفظ ما أعذبه !
فقلت له : كلك عندي سني	وكل ألفاظك مستعذبة

ومذهب البصريين في هذه المسألة أن حكم أَفْعَلٍ في التعجب حكم سائر الأفعال في لزوم نون
الوقاية . انظر التذيل والتكميل : ١٧٧ / ٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ١٢٩ ، وشرح
الكافية للرضي : ٣٢ / ٢ .

(٢) من الرجز لرؤبة بن المعجاج ديوانه : ١٧٥ ، وقبله :

..... عددت قومي كعديد الطيس

اللغة : عددت : من العدد والإحصاء ، الطيس : الرمل الكثير ، الكرام : جمع كرم .
موطن الشاهد : " لَيْسِي " حيث حذفت نون الوقاية مع اتصال الفعل بياء التكميل وذكرها واجب
وحذفها هنا ضرورة .

ينظر ابن الناطم : ٢٥ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٥٩ / ١ ، وشرح الأشموني بمحاشية
الصبيان : ٥٥ / ١ ، ومعجم الموامع للسيوطي : ٦٤ / ١ ، وابن عيش : ١٠٨ / ٣ ، والخزانة
رقم : ٣٩٢ ، وتوضيح المقاصد : ١٥٢ / ١ ، والعيني : ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

(٣) لم أجد فيه نصاً صريحاً في الجواز بل جاء في التصريح قوله : وأما تجويز بعضهم ليسي بحذف
نون الوقاية من ليس لمجوده فلا يعول عليه ، التصريح : ١١٠ / ١ ، وجاء في الجمع : وأحازه
قوم في ليس ، الجمع : ٦٤ / ١ .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَلَيْتَنِي فَشًا وَلَيْتَنِي نَادِرًا
وَمَعَ لَعْلٍ اَعْكِسَ وَكُنْ مُحَيَّرًا

يقول : حذفها في : " لَيْتَ " نادرٌ ، ونصُّ أصحابنا على أنه ضرورة^(١) نحو قول مهلهل :^(٢)

زَعَمُوا أَنِّي ذَهَلْتُ وَلَيْتَنِي
أَسْتَطِيعُ الْقَدَاةَ عَنْكَ ذُهُولًا

وقوله : " وَمَعَ لَعْلٍ اَعْكِسَ " لَيْسَ بِحَيِّدٍ ؛ لَأَنَّ إِبْهَاتَ التَّوْنِ فِي لَعْلٍ لَيْسَ بِنَادِرٍ بل هو فصيح^(٣) لكنه أقل من حذفها في : إِنْ ، وَأَنْ ، وَلَكِنْ ، وَكَأَنَّ ، لَأَنَّ اجتماع المثلثين أثقل من اجتماع المتقارين.

قَوْلُهُ :

فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَارًا خَفَقَا
مَنِي وَعَنِي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

يعني بالباقيات أخوات : " لَيْتَ وَلَعْلَ " وهي " إِنْ وَأَنْ وَكَأَنَّ وَلَكِنْ " فَأَنْتَ مُحَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ تُلْحَقَهَا نُونُ الْوَقَايَةِ وَأَنْ لَا تُلْحَقَهَا ، فنقول : إِيْنِي ، وَإِنِّي ، وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا.

(١) انظر الكتاب لسيبويه : ٣٦٩ - ٣٧٠ ، والتذييل والتكميل : ١٨٦ / ٢ - ١٨٧ .

(٢) البيت من بحر الخفيف منسوب للمهلهل في سر صناعة الإعراب : ٥٥٠ ، والتذييل والتكميل :

١٨٦ / ٢ ، وهو بغير نسبة في رصف المبيان للمالقي : ٢٩٩ .

الشاهد فيه : قوله : " وَلَيْتَنِي " حيث حذفت منه نون الوقاية للضرورة الشعرية ، وقال ابن هشام

في أوضح المسالك : وقال الغراء يجوز لَيْتَنِي وَلَيْتَنِي .

(٣) مثاله قول الشاعر : فقلت أعيراني القدوم لعلني أرى ما تورين أو نبخيلاً مغلداً

أما : " مِنْ وَعَنْ " فذكرَ أَنَّ حَذْفَهَا مِنْهُمَا ضرورة^(١) ، وهو كما ذكرَ وإنْ كَانَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي مُوسَى الْجَزُولِيِّ يَقْتَضِي أَنَّ حَذْفَهَا مِنْهُمَا لُغَةٌ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي شَهْرَةِ الْإِنْبَاتِ.^(٢)

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قُلْ وَفِي قَدْ نِي وَقَطَنِي الْحَذْفُ - أَيْضًا - قَدْ يَفِي

يقول : حذفها في : " لَدُنْ " قليلٌ لَكِنَّهُ فَصِيحٌ وَقَدْ قُرِئَ فِي السَّبْعَةِ^(٣) : { قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا } بِتَشْدِيدِ التَّوْنِ وَبِالتَّخْفِيفِ عَلَى حَذْفِهَا^(٤) ، عَلَى أَنَّهُ مُحْتَمَلٌ أَنْ يَكُونَ تَوْنٌ وَقَايَةٌ فِي : " لَدُنِّي " الْمَخْفِفَةُ ؛ لِأَنَّ لَنَا لُغَةً فِي : " لَدُنْ " حَذَفَ نَوْحَهَا فَنَقُولُ : مِنْ لَدُنْ ، فَمَنْ قَالَ : مِنْ لَدُنِّي فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ فَتَكُونُ هَذِهِ نُونُ الْوَقَايَةِ ، وَإِذَا احْتَمَلَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي : " لَدُنِّي " دَلِيلٌ عَلَى حَذْفِ نُونِ الْوَقَايَةِ مِنْ : " لَدُنْ " .^(٥)

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور : ١١٣ ، ١١٤ ، والتذييل والتكميل : ١٨٧ / ٢ ، ومثاله قوله :

أَبْهَا السَّائِلَ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٍ مِنِّي

(٢) المقدمة الجزولية : ٦٢ - ٦٣ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوليين : ٦٤٥ - ٦٤٧ .

(٣) من الآية : ٧٦ من سورة الكهف .

(٤) القراءة بالتشديد قراءة الجماعة ، وقرأ نافع وأبو بكر : " مِنْ لَدُنِّي " بتخفيف التَّوْنِ . ينظر

إعراب القرآن للنحاس : ٤٦٧ / ٢ ، والإقناع في القراءات السبع : ٦٩١ .

(٥) قال النحاس بعد أن ذكر قراءة التَّخْفِيفِ والتَّشْدِيدِ : " والقراءة الأولى - أي التشديد " أولى

في اللغة العربية وأقيس ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ : " لَدُنْ " بِاسْكَانِ التَّوْنِ ثُمَّ زِيدَ عَلَيْهَا تَنْظِيفُهَا إِلَيْ

نَفْسِكَ نَوْنًا لِيَسْلَمَ سَكُونُ نُونِ لَدُنْ ؛ كَمَا نَقُولُ : عَنِّي وَمَنِّي ، فَكَمَا لَا تَقُولُ عَنِّي يَجِبُ أَلَا

تَقُولُ لَدُنِّي ، وَالْحُجَّةُ فِي جَوَازِهِ عَلَى مَا حَكَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ النَّوْنَ حُذِفَتْ كَمَا قَرَأَ

أَهْلُ الْمَدِينَةِ : " فَبِمَ تَبْشُرُونَ بِكَسْرِ التَّوْنِ ، وَأَحْسَنَ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو إِسْحَاقَ

قَالَ : " لَدُنْ " اسْمٌ وَعَنْ حَرْفٍ ، وَالْحَذْفُ فِي الْأَسْمَاءِ جَائِزٌ " . إعراب القرآن للنحاس : ٢ /

وفي قوله :

..... وفي قَدْني وَقَطَني الحذف - أيضاً - قَدْني

أجتم الحذف وقد تقدم له حذف فصيح كثيراً ، وحذف نادر ، وحذف اضطرار وحذف قليل ، والذي نصّ عليه أن الحذف في : " قطني ، وقْدَني " ضرورة وظاهر كلام أبي موسى يقتضي أنه لغة^(١).

(١) المقدمة الجزولية : ٦٢ - ٩٣ وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : ٦٤٥ - ٦٤٧.

﴿ الْعِلْمُ ﴾

قَوْلُهُ: (١) / ٢١

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقاً عِلْمُهُ كَجَفَقْرِ وَخَرْتَقَا

أطلق التعيين وهو عَلَى قسمين :

أحدهما : تعيين الأجناس بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ كماء وزيت وذهب ونحو ذلك. (٢)

والثاني : تعيين غير الأجناس كزَيْدٍ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقِيدَ التَّعْيِينَ لِغَيْرِ الْأَجْنَاسِ ، وَقَوْلُهُ : " مطلقاً " يريد بالنسبة إِلَى جميع أحواله مِنْ تَكَلُّمٍ وَخَطَابٍ وَغَيْبَةٍ ، فتقول : أَنَا زَيْدٌ ، وَأَنْتَ زَيْدٌ ، وَهُوَ زَيْدٌ ، فيعيّنه فِي جميع أحواله .

ويشترك معه فِي هَذَا المَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الَّتِي لِلْعَهْدِ فَإِنَّهُ يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ مُطْلَقاً - أَيْضاً - فتقول : أَنَا القاضي ، وَأَنْتَ القاضي ، وَهُوَ القاضي. (٣)

قَوْلُهُ :

وَأَسْمَاءُ أَتَى وَكُنْيَةُ وَلَقَبَا وَأَخْرَجَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحَبَا

يريد : وَأَخْرَجَ اللَّقَبَ إِنْ صَحَبَ الْإِسْمَ أَوْ الْكُنْيَةَ ، فتقول : جَاءَ سَعِيدُ كَرَزٍ ، وَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ كَرَزٍ ، وَجَاءَتْ أُمُّ عَمْرٍو بَطَّةً ، وَإِعْرَابُ هَذَا اللَّقَبِ يَتَّبِعُ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا .

(١) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وهو

وَقَرَنَ وَعَدَنَ وَلَاحِقِي وَشَذَقِمَ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقِي

(٢) مثل هذا لا يسمى تعييناً وإنما الشيء منه شائع في أمته لا يختص به واحد دون آخر فهو كالنكرة من حيث المعنى.

(٣) المَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ يعين مسماه مادامت فيه أَل ، فإذا فارقت فارقته التعيين وكذا الموصول وغيره ، أما العلم فيعين مسماه بلا قيد .

قَوْلُهُ :

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِيفَ حَتَّمَا وَإِلَّا أَتْبَعَ الَّذِي رَدَفَ

يقول : إذا كَانَ اللَّقْبُ وَغَيْرُهُ مُفْرَدَيْنِ فَأَضِيفَ غَيْرُ اللَّقْبِ إِلَى اللَّقْبِ وَلَا يَجُوزُ غَيْرُهُ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : هَذَا سَعِيدٌ كُرْزٌ ، وَرَأَيْتُ سَعِيدَ كُرْزٍ ، وَمررتُ بِسَعِيدِ كُرْزٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَاتَّبَعَ الَّذِي رَدَفَ ، أَيْ تَأَخَّرَ ، وَهُوَ اللَّقْبُ أَيْ : اتَّبَعَهُ مَا قَبْلَهُ فَنَسِيَ الْإِعْرَابَ وَذَلِكَ نَحْوُ : جَاءَنِي أَبُو بَكْرٍ كُرْزٌ ، وَرَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ كُرْزًا ، وَمررتُ بِأَبِي بَكْرٍ كُرْزٌ ، وَلَمْ يَبَيِّنْ فِي إِعْرَابِهِ غَيْرَ أَنَّهُ تَابِعٌ وَهَذِهِ التَّبِيعَةُ يَجُوزُ فِيهَا وَجْهَانِ مِنَ الْإِعْرَابِ :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ عَلَى جِهَةِ الْبَدَلِيَةِ.

الثاني : أَنْ يَكُونَ عَلَى جِهَةِ عَطْفِ الْبَيَانِ وَهُوَ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ اللَّقْبَ أَشْهُرُ مِنَ الْأَسْمِ ، وَقَوْلُهُ : " وَإِنْ يَكُونَا " عَائِدَةٌ عَلَى اللَّقْبِ وَعَلَى الَّذِي يَصْحَبُهُ ، وَالَّذِي يَصْحَبُهُ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْمًا أَوْ كُنْيَةً.

أما الاسمُ فيتصورُ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا وَغَيْرَ مُفْرَدٍ نَحْوُ : زَيْدٌ وَعَبْدُ اللَّهِ ، وَأَمَّا الْكُنْيَةُ فَلَا تُكُونُ مُفْرَدَةً ، وَالْإِفْرَادُ يُطْلَقُ فِي اصطلاح النحاة عَلَى أَشْيَاءَ مِنْهَا :

الْإِفْرَادُ بِإِزَاءِ التَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ وَذَلِكَ فِي بَابِ الْإِعْرَابِ فِيهَا.

وَمِنْهَا الْإِفْرَادُ بِإِزَاءِ الْمُضَافِ وَالْمُشَبِّهِ بِالْمُضَافِ وَذَلِكَ فِي بَابِ النَّدَاءِ وَفِي بَابِ

لَا. (١)

وَمِنْهَا الْإِفْرَادُ بِإِزَاءِ الْجُمْلَةِ وَذَلِكَ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَغَيْرِهِ.

وَمِنْهَا الْإِفْرَادُ بِإِزَاءِ الْمَرْكَبِ الَّذِي هُوَ جُمْلَةٌ أَوْ مُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ أَوْ اسْمَانِ جَعَلَا اسْمًا وَاحِدًا وَذَلِكَ فِي هَذَا الْبَابِ.

(١) أي لا النافية للجنس.

ويرد على قوله : " وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ " الْعَلَمُ الَّذِي فِيهِ : " أَل " للمح الصفة نحو : الحارث ، والعباس ، فإنه ما دامت فيه لا يضاف إلى اللقب أصلاً مَعَ أَنَّهُ مُفْرَدٌ ، فتقول : هَذَا الْحَارِثُ كَرَزٌ ، ورأيت الحارث كرزاً ، ومررت بالحارث كرز.^(١)

وقوله : " فأضف حتماً " هَذَا مشهور مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ^(٢) ، وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى جواز الإتيان ، فتقول : هَذَا يَحْيَى عَيْنَانِ^(٣) ، ورأيت يحيى عينين ، ومررت بيحيى عينين في رجل اسمه : " يحيى " ولقبه : " عينان " .

ويجوز - أيضاً - أَنْ لَا تَتَّبِعَ وَأَنْ لَا تَضِيفَ بَلْ تَقْطَعْ فتقول : رأيت سعيداً كرزٌ ، ومررت بسعيد كرزٌ ، والقطع إما إلى الرفع كهَذَا الَّذِي مِثْلُنَا ، وإما إلى النصب ، وقوله : " وَإِلَّا أَتْبَعِ الَّذِي رَدَفَ " تقدم تمثيل ذَلِكَ ولا يلزم الإتيان بل يجوز معه وجه آخر وهو القطع.^(٤) ٢٢/

قَوْلُهُ :

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلِ وَأَسَدٍ وَذُو ارْتِجَالٍ كَسُعَادٍ وَأَذَدٍ

قَسَمَ الْعَلَمُ إِلَى قَسَمَيْنِ : مَنْقُولٌ وَمَرْتَجِلٌ ، فالمنقول : ما سبق له وضع في التكرات نحو ما مثل به من فضل فإنه منقول من فضل المصدر ، وأسد فإنه منقول من اسم حيوان .

(١) أحازوا إضافته وتوزع منه أَل تقول يا أعشى تغلب ، في الأعشى قال الناطم :

وحذف أَل ذِي إِنْ تَنَادَ أَوْ تَضَفَّ أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنَحَضَفْ

(٢) انظر في ذلك شرح الكافية للرضي : ٢ / ١٣٩ ، وابن الناطم : ٧٣ ، الكتاب لسيبويه : ٣ /

٢٩٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٧٣ - ١٧٤ .

(٣) قد يجاب عليه بأنه يحتمل أن يكون قد جاء على لغة من يلزم المثني الألف مطلقاً .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٢٥٠ ، وابن الناطم : ٧٣ ، ونسب إلى الفراء

والزجاج في شرح الكافية للرضي : ٢ / ١٣٩ ، والتذيل والتكميل : ٢ / ٣١٧ - ٣١٨ .

والنقل يكون من اسم شخص نحو : أسد^(١) ، ومن صفة نحو : قاسم ،
ومالك ، ومن مصدر نحو : فضل ، ومن فعل ماض نحو : كَعَسَب^(٢) ، ومضارع نحو :
يشكر ، وأمر نحو : أطرقا ، ومن جملة : كتابط شرا ، ومن اسم صوت نحو : بَبَّهَ عَلَى
خلاف فيه ، ومن غير ذلك.

والمرتجل : ما لم يسبق له وضع في النكرات نحو ما مثل به من : سعاد وأد
أما سعاد فمشتق من السعد ولا يعلم كونه لاسم نكرة وهو علم لمؤنث ، وأما : "أد"
فاسم رجل وفي هزته خلاف ، منهم من قال : إِنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْإِدِّ وهو العظيم ، قاله
شيخنا أبو الحسن الأبيدي^(٣) ، وقال سيبويه إِنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْوَدِّ فَتَكُونُ هِزْهُ مَبْدَلَةً مِنْ
وَاوٍ وَلَزِمَ فِيهَا الْبَدَلُ ، قال سيبويه فِي بَابِ تَحْقِيرِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَبَيَّنَ الْأَبْدَالُ فِيهَا
وَتَلَزَمَهَا : " وَإِنَّمَا أُدِّدُ مِنَ الْوَدِّ ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ يُقَالُ : مَعَدُّ بْنُ عَدْنَانَ بْنُ أُدِّدٍ " .^(٤)

واخْتَلَفَ النَّحَاةُ هَلْ تَمَّ عَلَمٌ مَرْتَجِلٌ أَوْ كُلُّ عَلَمٍ مَنْقُولٌ ؟ ، وظاهر كلام
سيبويه أَنَّ كُلَّ عَلَمٍ مَنْقُولٍ وَأَنَّ جَمِيعَ مَا أَوْرَدُوهُ مِنْ مَثَلِ الْمَرْتَجِلِ إِنَّمَا هِيَ مَنْقُولَةٌ فِي
الأصلٍ لَكِنَّا جَهَلْنَا مِنْ أَيِّ نَكْرَةٍ نَقَلْتُ ؟ .^(٥)

قَوْلُهُ :^(٦)

وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزَجٍ رُكْبًا ذَا إِنْ بَغَيْرٍ وَنَيْهِ تَمَّ أَغْرِبًا

(١) يقصد به الاسم الجامد الدال على ذات كأسد فإنه في الأصل اسم جنس للحيوان المفترس
ومثله ثور للفحل من البقر.

(٢) في اللسان : كعسب فلان ذاهباً إذا مشى مشية السكران ، وكعسب : اسم.

(٣) علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأبيدي أبو الحسن ، توفي سنة (٦٨٠هـ) ،
ينظر البغية : ١٩٩ / ٢ .

(٤) الكتاب لسيبويه : ٤٦٢ / ٣ - ٤٦٤ .

(٥) انظر التذيل والتكميل : ٣٠٧ / ٢ - ٣٠٨ .

(٦) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخرأ وهو :

كعبد شمس وأبي قحافة وشاع في الأعلام ذو الإضافة

يريدُ : وَمِنْ الْعَلَمِ الْجُمْلَةُ نحو : تَأْبَطُ شَرًّا ، وهو أحد فتاك العرب ، وذَرَى حَبًّا ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ ، وشَابَ قَرْنَاهَا ، وغيرُ ذَلِكَ وَهَذَا داخل تحت قوله : " ومنه منقول " وَلَمْ يُبَيِّنْ حكمه وحكمه الحكاية ، فتقول : قام تَأْبَطُ شَرًّا ، ورأيت تَأْبَطُ شَرًّا ، ومررت بتَأْبَطُ شَرًّا .

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْمَرْكَبَ تَرْكِيبَ مَزَجٍ يُعْرَبُ إِنْ كَمَلَ لَفْظُهُ بِغَيْرِ : " وبه " نحو : بَعْلَبُكُ ، وَمَعْدِي كَرِبُ ، وَرَامَ هُرْمَزٍ ، وَمَارِ جَرَجِسَ ، وحضر موت ، وإعرابه طريقان :

أحدهما : أَنْ يُعْرَبَ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ فَتَقُولُ : هَذِهِ حَضَرَ مَوْتُ ، ورأيت حَضَرَ مَوْتُ ، ومررت بِحَضَرَ مَوْتُ .

والثاني : أَنْ يُعْرَبَ إِعْرَابَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فَتَقُولُ : هَذِهِ حَضَرَ مَوْتُ ، ورأيت حَضَرَ مَوْتُ ، ومررت بِحَضَرَ مَوْتُ ، وَلَمْ يُبَيِّنِ النَّاطِلُ كَيْفَ إِعْرَابِهِ ، وظاهرُ كلامِهِ أَنَّهُ لَا يَحُوزُ فِيهِ الْبِنَاءُ فِيهِ خِلَافٌ ، والصحيح جوازه ، فتقول : هذه حَضَرَ مَوْتُ ، ورأيت حَضَرَ مَوْتُ ، ومررت بِحَضَرَ مَوْتُ .^(١)

وَلَمْ يَتَعَرَّضِ النَّاطِلُ لِحُكْمِ الْمَرْكَبِ تَرْكِيبَ مَزَجٍ إِذَا كَمَلَ بُوَيْهٌ نَحْوُ : سَبِيوَيْهِ ، ونقطويه ، ونزرويه ، وابن درستويه ، وابن خالويه ، وابن شاهويه ، وكلهم نغاة ولا تحفظ لهم سابعاً .

وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْكُسْرِ تَقُولُ : جَاءَ سَبِيوَيْهِ ، ورأيت سَبِيوَيْهِ ، ومررت بِسَبِيوَيْهِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَعْزَبَ لاختلاط الاسم الأول بالصوت وصرورتيهما اسماً واحداً ، فَعُومِلَ مُعَامَلَةَ الصَّوْتِ كَقَايِ فُبْنِي وَتُونِ إِنْ لُكِّرَ كَمَا يَنْوِنُ غَايَ إِنْ لُكِّرَ ، ولم يذكر سبيويه فِي هَذَا النَحْوِ إِلَّا الْبِنَاءَ .^(٢)

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٢٢٢ ، والنذيل والتكميل : ٣١٥ / ٢ .

(٢) الكتاب لسبيويه : ٣٠١ - ٣٠٢ .

وَذَكَرَ الْجَزْمِيُّ فِيهِ جَوَازَ إِعْرَابِهِ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ فَنَقُولُ : قَامَ سَبِيئِيَّةٌ ،
وَرَأَيْتُ سَبِيئِيَّةً ، وَمَرَرْتُ بِسَبِيئِيَّةٍ ، فَإِنْ كَانَ مَا ذَكَرَ مَسْمُوعًا قَبْلَ ، وَإِنْ كَانَ مَقْبَسًا
عَلَى : " بَعْلِكَ " لَمْ يَقْبَلْ ^(١).

قَوْلُهُ : ^(٢)

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الاجْتِنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمٌ

علم الجنس : هو الاسمُ الْمُعَامَلُ مُعَامَلَةً لَفْظًا وَوَأَمَلَةَ النكرة معنًى ، مِنْ
الْجِهَةِ الْأُولَى لَا يَقْبَلُ أَدَاةَ التَّعْرِيفِ ، وَيَتَّبَعُ مِنَ الصَّرْفِ إِنْ انْضَافَ إِلَى الْعَلَمِيَّةِ سَبَبٌ
آخَرٌ يَجْمَعُ مَعَهُ نَحْوُ : ٢٣/ أَسَامَةٌ ، وَابْنُ أَوَى ، وَبَنَاتُ أَوْتَرٍ ، وَنَحْوِ الْحَالِ مِنْهُ فِي
صَحِيحِ الْكَلَامِ وَإِنْ لَمْ تَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ فَنَقُولُ : هَذَا أَسَامَةٌ مُقْبِلًا ، وَيُضَعَفُ : هَذَا أَسَدٌ
مُقْبِلًا.

وَمِنْ الْجِهَةِ الثَّانِيَةِ يَنْطَلِقُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِهِ كَالِاسْمِ الَّذِي هُوَ
نَكْرَةٌ لَفْظًا وَمَعْنًى ، فَكُلُّ أَسَدٍ يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ أَسَامَةٌ ، وَكُلُّ نُعْلَبٍ يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ نُعَالَةٌ ،
فَأَسَامَةٌ وَأَسَدٌ مُتَرَادِفَانِ ؛ لَكِنْ أُعْطِيَ أَسَامَةُ حَكْمُ الْأَعْلَامِ كَمَا قَدْ مَتَا ، وَأَسَدٌ نَكْرَةٌ
لَفْظًا وَمَعْنًى ، فَاحْكَامُهُ أَحْكَامُ النَكْرَةِ.

وَقَدْ تَكُونُ لِبَعْضِ الْمُتَرَادِفِينَ أَحْكَامٌ لَا تَكُونُ لِلْآخَرِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ : " ذَا "
مُرَادِفٌ لِصَاحِبٍ ، وَقَدْ انْفَرَدَ بِأَحْكَامٍ لَا تُوجَدُ فِي صَاحِبٍ.

وَلَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى النَكْرَةِ ، قَالَ سَبِيئِيَّةٌ حِينَ بَوَّبَ عَلَيْهِ : " هَذَا
بَابٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ يَكُونُ فِيهِ الْاسْمُ الْخَاصُّ شَائِعًا فِي الْأُمَّةِ لَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهَا أَوْلَى بِهِ مِنْ

(١) راجع التذييل والتكميل : ٢ / ٣١٥ - ٣١٦.

(٢) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخرًا وهو :

مِنْ ذَلِكَ أُمٌّ عَرِيطٌ لِلْعَقْرَبِ وَهَكَذَا نُعَالَةٌ لِلنُّعْلَبِ

الآخر".^(٢) فإنَّما يعني : يكون الاسمُ الَّذِي حَكَّمَهُ حَكَمُ الْعَلَمِ ، وإلا فَيَسْتَجِبُ أَنْ يكونَ خاصّاً شائعاً لأنَّ الاسمَ الواحدَ لا يكونُ كلياً جزئياً.

وقَدْ رَامَ بعضُ المنتظمين من المتأخرين التفرقة بين أسامة وأسد من جهة المعنى ورام إبقاء اسم عَلَى الْعَلَمِيَّةِ لفظاً ومعنى فزعم أنَّ أسدًا موضوع لواحد لا بعينه كسائر النكرات وزعم أنَّ أسامة موضوع للمعنى الذهني ، وَالَّذِي قام بالذهنِ إِنَّمَا هو معنى معقول مفرد لا يتكرر ولا يوجد خارج الذهن ، ثم صار يقع على الأشخاص لوجود ما هو ذَلِكَ الْمَعْنَى المفرد كلي في الأشخاص وأسد وضع لواحد من تلك الأشخاص لا بعينه ، وأسامة وُضِعَ للصورة الذهنية ، وَإِنْ تُعَدِّدُ الأشخاصُ فِي الخارجِ.^(٣)

وما أظن أنَّ العربَ قصدتُ شيئاً من هَذَا الَّذِي ذكرَهُ هَذَا المتأخرُ فِي عِلْمِ الجنس ، - وأيضاً - فَإِنَّهُ ما من نكرة إلا معناها الذهني لا يتكرر فلا اختصاص لأسامة بذلك.

قَوْلُهُ :

وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَبْرَةِ كَذَا فَجَارٍ عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ

يقول : عِلْمُ الجنس لا يَخْتَصُّ بالشخصاتِ نحو : أسامة ، وذوالة ، وغيرهما ، بَلْ قَدْ يكونُ فِي المعاني ، وأشار التَّائِمُ إِلَى قَوْلِ النابغة الذبياني :^(٤)

(٢) الكتاب لسيبويه : ٩٣ / ٢ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٨٢ / ١ .

(١) انظر التذيل والتكميل : ١٠٨ - ١٠٩ ، ٣٠٦ ، ٣٢٧ .

(٢) البيت من بحر الكامل للنابغة الذبياني ، وهو من قصيدة يهجو بها زُرْعَةَ بن عمرو بن حويلد .
للغة : قوله : " إنا اقتسما خطبتنا " هَذَا مثل ، أي : كَانَتْ لِي وَلَكَ خطتان فأخذت أنا السرة وأخذت أنت الفاجرة ، و " الخطبة " القصة والخصلة ، وَإِنَّمَا قال ذَلِكَ ؛ لأن زُرْعَةَ دعاه إِلَى الغدر بيني أسد ونقض حلفهم ، فَأَتَى ذَلِكَ ولزم الوفاء والبر ، ونسب زُرْعَةَ إِلَى الغدر والفجور ، و " بَرَّة " اسم علم وضع من البر ولم بصرفه لأنه معرفة مؤنث ؛ لأنه اسم للخطبة ، و " فَجَارٍ " اسم معدول عَنْ الفجور معرفة فبناه كما بنيت حَدَامٍ وَقَطَامٍ ، فَإِنْ قلت : لم قال -

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارٍ

فَبَرَّةٌ عَلَّمَ لِلْمَبْرَةِ فامتنع الصرف للعلمية والتأنيث ، وفجار عَلَّمَ لِلْفَجْرَةِ معدول عَنْ مصدر معرفة ، فكأنَّهُ قَالَ : واحتملت فجرة ، وفجار مبي عَلَى الكسر وجعل سيويوه والنحويون بعده فَجَارٍ من المصادر المعدولة.^(١)

واختار أبو سعيد السرافي أن يكون صفة غالبية ، قال : لأنه جعلها نقيضة بَرَّة ، وبَرَّةٌ صفة ، يقول : رجل بَرٌّ ، وامرأة بَرَّةٌ ، فَبَرَّةٌ وفجار صفتان لمصدر ؛ كَأَنَّه قال : فحملت الخصلة البرة ، واحتملت الخصلة الفاجرة ؛ كما تقول : الخصلة الحسنة ، والخصلة القبيحة ، وهما صفتان ، وجعل برة معرفة عرف بها ما كان جميلاً مستحسناً.

- في الإخبار عَنْ نفسه فحملت وفي الإخبار عن نفر زرة احتملت ؟ ، مما الفرق بينهما ؟ قلت : العرب إذا استعملت فعل وافتعل بزيادة التاء وبغير الزيادة كأن الذي لا زيادة فيه يصلح للقليل والكثير ، والذي فيه الزيادة للكثير خاصة نحو : كسب واكتسب ، وهب واتهب ، وأراد النابتة أن يهجو زرة بكثرة غدره وإثارة الفحور ، فذكر النَفْطَةَ التي يراد بها الكثير خاصة ليكون أبلغ في الهجو ، ولو قال : وحملت فجار ؛ لاحتمل ألا يكون غدر إلا مرة واحدة.

الاستشهاد فيه : في قوله : " برة " ، وقوله : " فجار " فإنهما من أعلام الجنس المؤنث فإن برة علم للبر ، وفجار علم للفحور . ينظر توضيح المقاصد للمرادي : ١٥٩ / ٤ ، ١٦٠ ، ابن يعيش : ٣٨ / ١ ، ٥٣ / ٤ ، ٦٤ ، الكتاب : ٢٧٤ / ٣ ، والخصائص : ٢٩٨ / ٢ ، ٣ / ٢٦١ - ٢٦٥ ، والأشوني : ١٣٧ / ١ ، وهم الموامع للسيوطي : ٢٩ / ١ ، ودبوان النابتة ص ٨٦ (دار الكتب العلمية).

(١) الكتاب لسيويوه ٣ - ٢٧٤ ، وفيه : " ومما جاء اسماً للمصدر قول الشاعر النابتة :

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارٍ

ففجار معدول عن الفجرة " .

﴿ اسم الإشارة ﴾

قَوْلُهُ: (١) ٢٤/

بِذَا لِمُفْرَدٍ مَذْكُورٍ أَشِيرُ بِذِي وَذِهِ تَبَيَّنَا : عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرَ

" ذا " لمفردٍ مذكَّرٍ قَرِيبٍ ، وَالْفُهُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ زَائِدَةٌ وَوَأَقْبَهُمُ السَّهْلِيُّ (٢) ، وَأَصْلُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ (٣) ، وَاحْتَلَفُوا مِنْ أَيْ شَيْءٍ هَذِهِ الْأَلْفُ مَنْقَلَبَةٌ ؟ ، فَقِيلَ : مِنْ يَاءٍ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ بَاءً (٤) ، وَقِيلَ : مِنْ وَاوٍ وَهُوَ مِنْ بَابِ طَوَيْتَ (٥) ، وَيُقَالُ فِي ذَا : ذَاءٌ ، وَذَاثُ ، وَيُقَالُ فِي تَأْنِيثِ ذَا ذَاتٌ وَذِهِ وَتِهٌ أَوْ بِإِشْبَاعِ كَسْرَةِ الْهَاءِ أَوْ بِإِخْتِلَاسِهَا وَصَلًا .

قَوْلُهُ :

وَبِأَوَّلِي أَشِيرُ لِجَمْعٍ مُطْلَقًا وَالْمَدُّ أَوَّلِي وَلَدَى الْبُعْدِ انْطَقَا
بِالْكَافِ حَرْفًا ذُوْنَ لَامٍ أَوْ مَعَةً وَاللَّامُ إِنْ قَدِمَتْ - هَا - مُمْتَنِعَةٌ

قوله : " بالكاف حرفا " أي حرف خطاب فلا موضع لها من الإعراب ، ولا يتخيل فيها الإضافة فهي كالكاف في قولهم : التَّجَاوُكُ وَفِي أَبْصَرَكَ زَيْدًا (٦) ، وَذَكَرَ أَنَّكَ مَخِيرٌ فِي الْحَالَةِ الْقَصْوَى بَيْنَ أَنْ تَقُولَ : ذَاكَ أَوْ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ فِي بَاقِي الْأَسْمَاءِ .

(١) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وهو :

وَذَانِ تَانٍ لِلْمَثْنَى الْمُرْتَفِعِ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنٍ أَذْكَرُ نُطْعٍ

- (٢) اللامات للزجاجي : ١٣١ - ١٣٢ ، وفيه الخلاف بين البصريين والكوفيين وحجج كل منهم ، وانظر معه : التذيل والتكميل : ٣ / ١٨١ ، ١٨٢ ، ونتائج الفكر للسهملي : ١٧٧ .
- (٣) انظر إعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٧٨ ، والإنصاف : ٦٦٩ - ٦٧٧ مسألة : ٩٥ ، وابن يعيش : ٣ / ١٢٦ - ١٢٧ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٣٠ - ٣١ .
- (٤) هو قول الأخفش ومن تابعه من البصريين : الإنصاف : ٦٧٠ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٣٠ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ١٨٣ .
- (٥) الإنصاف : ٦٧٠ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٣٠ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ١٨٣ .
- (٦) التجاوك : اسم فعل أمر بمعنى أسرع ، وأبصرك فعل أمر من أبصر وزيداً مفعول به والكاف حرف خطاب .

وَالَّذِي ذَكَرَ النَّاسُ أَنَّ اللَّامَ لِلْبَعْدِ ، وَأَنَّ مَرَاتِبَ الْإِشَارَةِ ثَلَاثَةٌ : الدُّنْيَا
وَالْوُسْطَى وَالْقُصْوَى ، وَالَّذِي يَفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الثَّائِمِ أَنَّ لِلْمَشَارِ حَالَتَيْنِ : الدُّنْيَا
وَالْقُصْوَى.

وقوله : " دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ " مثاله ذَلِكَ ، وَتِلْكَ ، وَأَوَّلًاكَ ، وذكر أن اللام
تتبع إذا قدمت عَلَى اسم الإشارة ها ، وها هنا للتنبيه ، فيجوز أن تقول : ها ذاك ،
ولا تقول : هَذَا لك ، قيل : لِأَنَّ ها للتنبيه واللام للتنبيه فلا يجتمعان ، قال السهيلي :
وَالْأَظْهَرُ فِي اللَّامِ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى تَرَاخٍ وَبُعْدٍ فِي الْمَشَارِ إِلَيْهِ ، وَأَكْثَرُ مَا يُقَالُ فِي الْغَائِبِ
وَمَا لَيْسَ بِحَضْرَةِ الْمُخَاطَبِ ، وَها تنبيه للمخاطب لينظر ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَى مَا حَضَرَتْهُ لَا
إِلَى مَا غَابَ عَنْ بَصَرِهِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْتَمِعَا ^(١).

ولنحصر أسماء الإشارة بالنظر إلى مراتبها الثلاثة ، وبالنسبة إِلَى تذكيرها
وتأنيثها ، وبالنظر إِلَى إفرادها وتثنيها وجمعها فنقول : لمذكر قريب مفرد : ذا ، وذاء
، وذاته ، ويجوز دخول هاء التنبيه فنقول : هَذَا وَهَـذَاءَ ، وهذائه ، ولوسط ذاك ،
ويجوز إدخال ها فنقول : هَذَاكَ ، ولبعيد ذَلِكَ.

ولمذكرين قريبين ذان رفعاً ، وذَيْنِ نصباً وجرأً ، ويجوز إدخال ها فتقول :
هَذَانِ ، وهذَيْنِ ، ومن قال : الزيدان رفعاً ونصباً وجرأً قال بالألف فِي الْأَحْوَالِ
الْثَلَاثَةِ ، ولوسطَيْنِ : ذَانِكَ ، ويجوز هَذَانِكَ ، ولبعيدَيْنِ : ذَانِكَ رفعاً ، وَذَيْنِكَ نصباً
وجراً ، وَذَانِيكَ ، وَذَيْنِيكَ.

ولجح مذكر قريب أُولَى بالقصر ، وبالمد ، وتدخل ها فتقول : هَـؤُلَا ،
وهَـؤُلَاءَ ، وهؤلاء بخذف أَلِفِ ها وبواو ساكنة ، وَفِي الْوَسْطِ أَوَّلَاكَ ، وهُولَاكَ ،
وَفِي الْبَعِيدِ : أَوَّلَانِكَ ، وَأَوَّلَالِكَ ، وَأَوَّلَاكَ.

(١) انظر نتائج الفكر للسهيلي : ١٧٧ - ١٧٩.

ولمؤنث قريب مفرد " ذات وذى وتي وذه وتِه وتا ، ويجوز إدخال ها عَلَى كُلِّ مِنْهَا ووسط : تَيْك ، وتَيْك ، وذَيْك ، ويجوز إدخال ها ، وبعيد : تَلْكَ ، وتَلْكَ ، وتَالْكَ ، وتَيْلْكَ.

ولمؤنثين قريبتين : تان رفعاً ، وتين نصباً وجرأ ، ولوسطيتين : تانك ، وتَيْنْكَ ولبعيدتين : تانك ، وتَيْنْكَ ، وإن شئت : تانيك.

ولا يجوز التشديد فِي تَيْك ولا فِي : ذَيْك عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ^(١) ، وأما جمع المؤنث فجمع المذكر فِي رُتْبَةِ الثَّلَاثَةِ وَفِي الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنَةِ وَالْجَمْعِ. ٢٥/

قَوْلُهُ: ^(٢)

وَبَهْنَا أَوْ هَاهُنَا أَشْبَرُ إِلَيَّ دَانِي الْمَكَانِ وَتِهْ الْكَافِ صِلَاً

ذكرَ أَنَّ الْكَافَ إِن شئتَ وصلتها بهذا فقلت : هناك ، وإن شئتَ وصلتها هاهنا فقلت : ها هناك من كلام العرب فَإِنْ كَانَ وَرَدَ قَلْنَاهُ وَإِلَّا فَلَمْنَعُ ، ولا يصح قياسه عَلَى هَذَاكَ ، وإن اشتركا فِي كَوْنِهما اسمي إشارة ؛ لأن هاهنا مختص بِالْمَكَانِ وَمَقْصُورٌ عَلَيْهِ.

وهَذَا يَقَعُ عَلَى كُلِّ مِثَالٍ إِلَيْهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فَيُمْكِنُ أَنْ يَنْصَرَفَ فِيهِ مَا لَا يَنْصَرَفُ فِي غَيْرِهِ ، وَقَدْ تَعَرَّضَ النَّاطِمُ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا لِرِيَاضَةِ اللَّامِ لِلْبَعْدِ فِي هُنَاكَ ، وَذَلِكَ حَائِزٌ ، قَالَ تَعَالَى: ^(٣) { هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ }.

(١) مذهب الكوفيين جواز تشديد نون ذان وتان فِي الرفع والنصب والجر ، ومذهب البصريين جواز التشديد فِي حالة الرفع فقط. التذييل والتكميل ٣/ ١٨٦.

(٢) لم يذكر الشارح البيت الَّذِي بَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ وَأَنْ مَا ذَكَرَ مِنْهُ جَمَلٌ فِي الشَّرْحِ ، وَنَصَهُ :

فِي الْبَعْدِ أَوْ يَنْتَمِ فَهُ أَوْ هُنَا أَوْ يَهْنَالِكَ انْطِقَنَّ أَوْ هُنَا

(٣) من الآية ١١ من سورة الأحزاب.

وقوله : " وَبِهِ الْكَافَ صِلَاً فِي الْبَعْدِ " هَذَا عَلَى مَا اخْتاره من أَنَّ الْمَشَارَ لَهُ رَتَبَتَانِ : قَرِيبَةٌ وَبَعِيدَةٌ ، وَالَّذِي يَكُونُ لِلْبَعِيدِ عَلَى رَأْيِنَا إِنَّمَا هُوَ بِاللَّامِ نَحْوُ : هُنَاكَ .

وقوله : " أَشِرُّ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ " أَيُّ إِلَى قَرِيبِ الْمَكَانِ ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّمَا قَدْ تَأْتِي لِلزَّمَانِ ، وَفِي كِلَا الْحَالَيْنِ هُنَا يُلْزَمُ الظَّرْفِيَّةُ أَوْ شِبْهُ الظَّرْفِيَّةِ كَجَرِّهَا عَنْ ، تَقُولُ : أَقْبَلْتُ الْخَيْلُ مِنْ هُنَا وَمِنْ هُنَاكَ .

وَذَكَرَ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا : " ثُمَّ " وَأَنَّهَا ظَرْفٌ لِلْمَشَارِ الْبَعِيدِ مِنْ الْأَمْكَنَةِ وَهِيَ كَهَذَاكَ فِي التَّزَامُحِ الظَّرْفِيَّةِ أَوْ شِبْهِهَا ، وَمِنْ أَعْرَبَ : " ثُمَّ " مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ^(١) { وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ } مَفْعُولاً بِهِ فَقَدْ أَخْطَأَ ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَهَا عَنْ بَابِهَا إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ .

^(١) مِنَ الْآيَةِ : ٢٠ مِنْ سُورَةِ الْإِنْسَانِ .

﴿ الْمَوْصُول ﴾

تَقَدَّمَ لَنَا الْوَعْدُ فِي ذِكْرِ تَعْرِيفِ الْمَوْصُولِ فِي أَوَّلِ التَّعْرِيفِ وَالتَّكْمِيلِ ، فَنَقُولُ :
اختلفَ النَّاسُ فِي تَعْرِيفِ الْمَوْصُولَاتِ ، فَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّهَا تَعْرِفَتْ بِالْأَلِفِ
وَاللَّامِ^(١) ، قَالُوا : وَمَا لَيْسَ فِيهِ أَلِفٌ وَلَا مَ ، فَهُوَ عَلَى نِيَّةٍ مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ نَحْوُ :
" مَنْ ، وَمَا " ، قَالُوا : وَمَا كَانَ مُضَافًا فَإِنَّهُ تَعْرِفَ بِالْإِضَافَةِ ، وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ هُوَ
الْمَخْتَارُ .

وَذَهَبَ الْفَارَسِيُّ إِلَى أَنَّهَا تَعْرِفَتْ بِالْعَهْدِ الَّذِي فِيهِ الصَّلَةُ وَلَمْ تَعْرِفْ بِالْأَلِفِ
وَاللَّامِ^(٢) ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْمَوْصُولُ قِسْمًا سَادِسًا لِلْمَعَارِفِ ، وَيُظْهِرُ هَذَا الْمَذْهَبُ مِنْ
كَلَامِ صَاحِبِ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي غَيْرِهَا.^(٣)

قَوْلُهُ :^(٤)

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأَلْفَى الَّتِي وَالْيَا إِذَا مَا تُنْبِئُ لَا تُنْبِئُ

لَا يَحْتَاجُ الْمَوْصُولُ إِلَى حَدٍّ لِأَنَّهُ الْفَاعِلُ مَحْصُورَةٌ قَلِيلَةٌ تُضَيِّقُ بِالْعَدِّ^(٥) ، وَإِنَّمَا
قَالَ : " مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ " لِأَنَّ لَنَا حُرُوفًا مَوْصُولَةً نَحْوُ : أَنْ وَأَنَّ .

(١) شرح جمل الزجاجي : ١٣٥ / ٢ .

(٢) انظر شرح الأبيات المشككة الإعراب : ٤٣٦ ، ٤٥١ - ٤٥٥ ، والمحجة للفراسي : ١ /

١٥٢ ، والمسائل العضديات : ١٦٨ ، والتذيل والتكميل : ١١١ / ٢ .

(٣) قال ابن مالك وهو يبين المعارف وأسبابها : ثم الموصول وهو بحسب صلتها فيكمل تعريفه
بكمال وضحها وينقص بنقصائها ، شرح التسهيل : ١ / ١١٦ .

(٤) لم يذكر الشارح البيت الذي بعد هذا البيت وأن ما ذكر منه جملا ضمن الشرح ونصه :

بل ما تليه أوله العلامة والثون إن تشدد فلا ملامة

(٥) بل حده ابن مالك في التسهيل فقال : هو من الأسماء ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه وجملة
صريحة أو موهولة غير طلبية ولا إنشائية .

وَقَدْ زَعَمَ الْفَرَاءُ أَنَّ الَّذِي يَكُونُ حَرْفًا مُوَصُولًا فَيَنْسَبُكُ مِنْهُ مَعَ مَا بَعْدَهُ
مَصْدَرٌ ؛ كَمَا يَنْسَبُكُ مَعَ أَنَّ وَالْفِعْلَ فَأُجَازَ : أَعْجَبَنِي الَّذِي قَمْتُ ، أَيْ : قِيَامُكَ ^(١) ،
وَقَرَعٌ عَلَى مَذْهَبِهِ الْكُوفِيُّونَ ^(٢) ، وَقَدْ اسْتَحْسَنَهُ الْفَارِسِيُّ فِي بَغْدَادِيَّاتِهِ ^(٣) .

وقوله : " الْأَثْنَى الْيَتِي " يُشْعِرُ أَنَّ : " الَّذِي " لِلذَّكَرِ وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ لِمُفْرَدٍ ،
وَقَدْ يَأْتِي لِجَمْعٍ فَتَقُولُ : هُمُ الَّذِي خَرَجُوا ، تَرِيدُ الَّذِينَ ، وَقَوْلُهُ : " وَالْيَا إِذَا مَا ثُبْيَا لَا
ثُبْيَ " أَيْ تَقُولُ : اللَّذَانِ وَاللَّتَانِ ، وَلَا تَقُولُ : اللَّذِيانِ وَاللَّتِيانِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ
آخِرُهُمَا يَاءٌ نَحْوُ : الشَّحِي وَالْعَمِي خَافَ أَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ تَثْنِيَهُمَا كَتْنِيَةُ الْعَمِي وَالشَّحِي
فَذَكَرَ أَنَّكَ فِي تَثْنِيَتِهِمَا لَا تَثْبِتُ الْيَاءَ بَلْ تَحْذِفُهَا وَجَوِبًا .

ومفهومُ الشرط هنا ملغىٌّ لِأَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ حَذْفُ الْيَاءِ بِالتَّثْنِيَةِ بَلْ يَجُوزُ حَذْفُهَا
فِي الْإِفْرَادِ ، فَتَقُولُ : الَّذِي قَامَ زَيْدٌ ، وَاللَّتِ قَامَتْ هِنْدٌ ، وَإِذَا حَذَفْتَ الْيَاءَ فَإِنَّ
شُئْتَ أَبَقْتَ الذَّالَ وَالثَّاءَ عَلَى كَسْرِهِمَا ، وَإِنْ شُئْتَ أَسَكَنْتَ فَتَقُولُ : اللَّذْ وَاللَّتْ .

وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ فِيهِمَا حَالَةُ الْإِفْرَادِ مِنَ الضَّرَائِرِ لَا لُغَةً ^(٤) ،
وَيَجُوزُ تَشْدِيدُ الْيَاءِ فِي : الَّذِي وَالَّتِي ، فَتَقْدَرُ مَبْنِيَةٌ عَلَى الْكَسْرِ دَائِمًا ^(٥) ، أَوْ بِحِرَاقَةٍ

(١) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ : إِنَّ الَّذِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ مِنْهَا مَصْدَرٌ بِهِ مُحْكَمٌ بِحَرْفِيَّهَا
وَهَذَا الْمَذْهَبُ أَيْضًا هُوَ مَذْهَبُ الْفَرَاءِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَبِهِ أَقُولُ ثُمَّ سَرَدَ أَيْبَانًا نَقَصْدُ
ذَلِكَ وَتَوَوَّلَ الَّذِي بِمَصْدَرٍ ، شَرْحُ التَّسْهِيلِ : ٢٢٠ - ٢٢١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ :
٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(٢) التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٩ / ٣ .

(٣) انْظُرِ الْمَسَائِلَ الشَّرَازِيَّاتِ : ٤٢٢ ، وَالْمَسَائِلَ الْعَضْدِيَّاتِ : ١٦٩ - ١٧٠ ، وَالْمَسَائِلَ الْمَشْكَلَةَ
الْمَعْرُوفَةَ بِالْبَغْدَادِيَّاتِ : ٣٨٤ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ١ / ١١٩ ، وَقَدْ جَاءَ فِيهِ : قَالَ
أَبُو عَلِيٍّ : وَيَجِيءُ قَوْلُهُ تَعَالَى { كَالَّذِي خَاضُوا } (التَّوْبَةُ : ٦٩) عَلَى قِيَاسٍ فَيَكُونُ التَّنْقِصُ
وَنَحْضٌ كَخَوْضِهِمْ فَلَا يَعُودُ إِلَى الَّذِي شَيْءٌ لَأَنَّهُمَا فِي مِثْلِ هَذَا حَرْفٌ .

(٤) التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٣ / ٢٥ ، وَانْظُرِ الزَّجَاجَ : مَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ : ١١٠ - ١١١ .

(٥) هَذَا هُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ فِي تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ : " وَقَدْ تَشَدَّدَ بَاءُهُمَا مَكْسُورَتَيْنِ " وَهَذَا
جَائِزٌ فِي الَّذِي وَالَّتِي وَهُمَا مَبْنِيَانِ عَلَى الْكَسْرِ ، وَأَبُو حِيَّانٍ لَمْ يَسْتَظْهَرِ الْبِنَاءَ عَلَى الْكَسْرِ فِي
ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بَلْ قَالَ : " أَمَّا الْبِنَاءُ عَلَى الْكَسْرِ فَلَيْسَ يَظْهَرُ فِي الرِّوَايَةِ الَّتِي أَنْشَدَهَا -

بوجوه الإعراب فتقول : قام الَّذِي فِي الدار ، ورأيت الَّذِي فِي الدار ، ومررت بِالَّذِي فِي الدار.^(١)

وَعِنْدَنَا أَنَّ الَّذِي أصوله اللام والذال والياء ، فهو مركبٌ عِنْدَنَا مِنْ أَصْلٍ ثَلَاثِي^(٢) ، وذهب الكوفيون إِلَى أَنَّ اللام والياء زائدتان ، وَأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الذال وحدها^(٣) ، كما زعموا فِي اسم الإشارة فِي : " ذا " أَنَّ الاسم هو الذال وحدها وتَقَدَّمَ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ :

وَالْتُونِ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدَّدَا أَيْضًا وَتَعْوِيضٌ بِذَلِكَ قَصْدًا

تَقَدَّمَ لَنَا عِنْدَ ذِكْرِ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ تَشْدِيدُ التَّوْنِ ، وَقَدْ أَطْلَقَ النَّاطِلُ التَّشْدِيدُ فِي قَوْلِهِ :

وَالْتُونِ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدَّدَا

- المصنف وهي قوله (إلا للذي) لأنه يجوز أن تكون الحركة حركة إعراب أحدثها لام الجر .. انظر التذيل والتكميل : ٢ / ٢١ - ٢٢ .

(١) هذا القول نسبته أبو حيان فِي التذيل والتكميل لِأَبِي مُوسَى الْجَزُولِيِّ ٢٢ / ٣ وفيه يقول : " وقد زعم أبو موسى أَنَّ الْيَاءَ تَجْرِي بِوُجُوهِ الْإِعْرَابِ الثَّلَاثَةِ وَإِنْ صَحَّ هَذَا عَنْ الْعَرَبِ فَلَا يَكُونُ فِي إِنْشَادِ الْمَصْنَفِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا تَبْنِي عَلَى الْكسْرِ إِذْ يَحْتَمِلُ أَنَّ تَكُونَ الْكسرة كسرة إِعْرَابٍ ، وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ فِي الَّذِي إِذَا شَدَّدَتِ الْبِنَاءَ عَلَى الْكسْرِ وَالْجِسْرِيِّ بِوُجُوهِ الْإِعْرَابِ " . وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٧٠ .

(٢) انظر التذيل والتكميل : ٣ / ١٩ .

(٣) انظر الإنصاف : ٦٦٩ - ٦٧٧ مسألة : ٩٥ ، وابن يعيش : ٣ / ١٣٩ ، وشرح الكافية : ٢ / ٣٩ ، ٤٠ .

وَلَيْسَ بِمَجْمَعاً عَلَى إِطْلَافِهِ ، أَمَا فِي الرَّفْعِ فَصَحِيحٌ تَقُولُ : اللَّذَانِ ، وَاللَّتَانِ ، وَهَذَانِ ، وَهَاتَانِ ، وَأَمَا فِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّشْدِيدُ ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ شَرْطِهِمَا ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّشْدِيدُ فَتَقُولُ : الَّذَيْنِ ، وَاللَّتَيْنِ وَمَاتَيْنِ وَهَذَيْنِ^(١).

قوله : " وَتَعْوِضُ بِذَلِكَ قَصِداً " أي : قصد بالتشديد التعويض مما ذهب بالحذف من الاسم المفرد في التثنية ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ كَانَ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَحذف منه شيء ، فَكَانَ يُقَالُ لِلَّذِيانِ ؛ كَمَا قَالُوا : الشَّحِيانِ ، وَهَذِيانِ ؛ كَمَا قَالُوا : رَحِيانِ ، وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوا الْيَاءَ وَالْأَلْفَ فِي التَّثْنِيَةِ فَنَاسَبَ أَنْ يَعْوِضُوا مِنْ ذَلِكَ الْمَحذُوفِ التَّشْدِيدَ فِي التَّوْنِ ، وَيَحْتَاجُ فِي دَعْوَى هَذَا إِلَى دَلِيلٍ^(٢).

ويمكن أن يدعى أن هذه الزيادة في التَّوْنِ إِنَّمَا هِيَ لِلْفَرْقِ بَيْنِ تَثْنِيَةِ الْمَبْنِيِّ وَتَثْنِيَةِ الْمَعْرَبِ لَا لِلتَّعْوِضِ مِنَ الْمَحذُوفِ ؛ كَمَا فَرَّقُوا بِالْحَرَكَةِ بَيْنَ الْمَعْرَبِ وَالْمَبْنِيِّ فِي : " قَبْلُ وَبَعْدُ " فَجَعَلُوا الْحَرَكَةَ فِيهِمَا إِذَا كَانَا مَبْنِيَيْنِ ضَمَّةً ، وَكُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَوْلَيْنِ دَعْوَى^(٣).

(١) قال أبو حيان في التذييل والتكميل : ٣ / ٢٥ ، ٢٦ : " وقوله يجوز تشديد نونها أي نون التثنية ، وتخفيف النون لغة الحجاز وبني أسد ، وتشديدها لغة قيس وعميم ، وظاهر كلام المصنف التشديد مع الألف والياء " وفي البسيط : وفيه وجهان : تشديد النون لغة قريش وتخفيفها ، فأما مع الألف فلا خلاف في تجويز تشديد النون وقد قرئ في السبعة (والسدآن يأتيانها منك) النساء : ١٦ ، وأما مع الياء ففيه خلاف مذهب البصريين أنه لا يجوز التشديد مع الياء ، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك وبه قرأ بعضهم في قوله (ربنا أروا الذين أضلانا) فصلت : ٢٩ ، وانظر الأزهية للهروي : ٢٩١ - ٣٠٧ ، تحقيق عبد المعين الملاحوي ط. ١٩٩٣م ، وابن الشجري : ٣ / ٥٥ تحقيق الطناحي.

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٩١ ، والحجة لأبي علي الفارسي : ٣ / ١٤١ - ١٤٤ والأزهية : ٣٠٧ ، وابن يعيش : ٣ / ١٤٢.

(٣) انظر أمالي ابن الشجري : ٣ / ٥٦ ، والتذييل والتكميل : ٣ / ٢٦.

وسألني بعض من لتيناه من أهلِ الشَّحْرِ بِدِيَارِ مِصْرَ عَنْ قَوْلِهِمْ : " هَذَا " ما
التُّونَ المَزِيدَةُ ؟ ، قلت الأولى ، قال : قال الفارسيُّ فِي التذكرة هي الثانية لئلا يُفْصَلَ
بين أَلِفِ التَّثْنِيَةِ وَتُونِهَا ولا يُفْصَلَ بينهما.

قلت له : يكثر العمل في ذَلِكَ لَأَنَّا نكون قَدْ زدنا نونا متحركة ثم أسكنا
الأولى ، وأدغمنا أو زدناها ساكنة ثم أسكنا الأولى وحركنا الساكنة بالكسر عَلَى
أَصْلِ التَّقاءِ السَّاكِنِينَ ثم أدغمنا ، وَعَلَى ما ذكرته يكون زدنا نونا ساكنة وأدغمنا
فَقَطْ ، فَهَذَا أَوَّلُ لَفْلَةٍ الْعَمَلِ.

قَوْلُهُ :

جَمْعُ الَّذِي الْأَلْيَ الَّذِينَ مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقًا
بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرُوا وَقَعَا

ذكر فِي الْبَيْتَيْنِ أَنَّ : " الَّذِي " له جمعان : الْأَلْيَ وَالَّذِينَ ، وَعَنَى بِقَوْلِهِ :
" مُطْلَقًا " أَي : رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ : " الذُّونَ " فِي الرَّفْعِ .^(١)

وذكر فِي الْبَيْتِ الثَّانِي أَنَّ الَّتِي لَهَا جمعان : اللَّاتِ ، وَاللَّاءِ ، وذكر فِيهِ أَنَّ
اللَّاءَ - أَيْضًا - يقع لمعنى الَّذِينَ ؛ أَي يكون جمعاً للَّذِي فلم يستوفِ جموعَ الَّذِي ولا
الَّتِي .

وأوهم اختصاص كل واحد منهما بما ذكر أَنَّهُ جمعه ؛ لِأَنَّهُ فِي معرض البيان
والتفصيل ، وَالْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ ، أما الَّذِي فيجمع - أَيْضًا - الأولاء ، ويجمع

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٩١ ، ونسبه فيه إلى هذيل ، وانظر أيضاً ابن الناطم :

٨٣ ، وابن الشجري : ٣ / ٥٦ ، وأنشدوا على ذلك قول الشاعر :

وبنو نوحية للذون كأفهم معط مخدمة من الحزان

— أيضاً — بحذف نون الجمع فتقول : الذي كحالهِ إذا كَانَ مفرداً ، ويقال — أيضاً —
في جمعه اللاؤن رفعاً واللائين نصباً وجرّاً.^(١)

ويجوزُ حذفُ التَّوْنِ / ٢٧ فتقولُ : اللاؤُ واللائي^(٢) ، وأما الَّتِي فمن جمعِها
الأَلَى فتكونُ جَمْعاً لِلَّذِي كَمَا تَقَدَّمَ ، وَجَمْعاً لِلَّتِي لا اختصاصَ بواحدٍ منهما نصباً
النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ ، وقال زهير يصف بَقْرَةً وَحْشِيَّةً وَكِلَاباً :^(٣)

تَبْدُ الْأَلَى بِأَيْتِهَا مِنْ وَرَائِهَا وَإِنْ تَقَدَّمَهَا الطَّوَارِدُ تَصْطَدُّ

واللائي واللائي واللواتي وبلا ياءات واللوا واللواء ، واللاي واللا واللواء مبنياً
عَلَى الكسر مطلقاً أو معرباً إعراب المندات فتقول : جَاءَ اللَّاتُ عَرجن ، ورأيت
اللَّاتِ عَرجن ، ومررت باللَّاتِ عَرجن.^(٤)

(١) اللاؤون — أيضاً — لغة لبعض هذيل يقولون : اللاؤون في الرفع واللائين في الجر والصب ،
وأنشدوا قول الشاعر :

هم اللاؤون فكوا الغل عني بمرؤ الشاهجان وهم جناحي

انظر الأزهية في علم الحروف : ٣١٠ ، وأماي ابن الشجري : ٥٨ / ٣ ، وشرح الجمل لابن
عصفور : ١٧٢ / ١ ، والتذيل والتكميل : ٣٦ / ٣ .

(٢) انظر الأزهية للهرودي : ٣١٠ ، وأماي ابن الشجري : ٥٨ / ٣ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ /
٤١ ، والكشاف للزمخشري : ٣٦٣ / ١ ، والبحر المحيط : ١٩١ / ٢ .

(٣) البيت من بحر الطويل لزهير بن أبي سلمى وهو في ديوانه : ١٨٤ ، وانظر التذيل والتكميل :
٤٠ / ٣ .

اللغة : تبد : تسيق ، وتصطد : تصيب بقرنيتها ما تقدمها من الكلاب .

موطن الشاهد فيه : في قوله : " الألى " حيث جاء جمعاً لمذكر عاقل بمعنى الذين .

(٤) إنما ذكر ابن مالك في نظمه المشهور من جمع الذي والتي وما استدركه أبو حيان من ألفاظ

أخرى إنما هي لغات ضعيفة جاء منها الشاهد والشاهدان بخلاف ما ذكره ابن مالك مسر
جموع فهو الكثير والفصح المستعمل .

ويجوز - أيضاً - استعمال : " ألتي " في الموضع الذي يستعمل جمعها
فتقول : قام الهنود ألتي في الدار ؛ كما تقول : اللواتي في الدار ، وذلك من حيث
معاملة الجمع معاملة الواحدة المفردة كما تقول : الهنود قامت وقمن.

وقد زعم بعضهم أن اللواتي جمع اللاتي لا ألتي ، وتسمية هذه الأسماء
المذكورة جمعاً للتي والذي إنما هو بالنظر إلى المعنى لا بالنظر إلى ما اضطلحوا عليه
من جمع السلامة وجمع التكسير.

وقد كان قياس الذي وألتي أن لا تثني ولا تجمع ؛ لأنهما مبيان والمبني لا يثنى
ولا يجمع ؛ لأن ذلك تصرف فيه وما منع لفظه أن يتصرف فيه بإعراب منع مدلوله أن
يتصرف فيه بتثنية أو جمع أو تانيث ليطابق الدليل المدلول في منع التصرف ، وكذلك
كان قياس أسماء الإشارة.

والتحقيق في هذا كله أن ذلك صيغ تثنية وصيغ جمع لا تثنية ولا جمع
صحيحان ؛ لأن الاسم لا يثنى حتى يذكر ولا يكون ذلك في اسم الإشارة ولا
الموصول.^(١)

قوله :

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرَ وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شَهْرٍ

أما : " مَنْ " فمُجْمَعٌ عَلَى اسميتها ، وأما : " مَا " فيكون اسماً ويكون حرفاً ،
وإن كانت موصولة فمذهبنا أنه اسم إذا كانت بمعنى الذي وفروعه ، وأنها حرف إذا
كانت مصدرية نحو : أعجبتني ما قمت أي قيامك ، وهذا قال الكوفيون ، وخالف
الأخفش في المصدرية فزعم أنها اسم.

(١) انظر شرح الكافية للرضي : ٣١ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٢٨ / ٣ ، ١١١ / ٢ - ١١٢ ،

وعلل التثنية لابن جني : ٧٢ - ٨٠.

وأما : " أَل " التي بِمَعْنَى الَّذِي والتي نحو : الضارب والضاربة ، تريد : الذي ضرب والتي ضربت ، ففيها خلاف :

ذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ تَعْرِيفٌ كَأَلِ الَّتِي فِي : الرَّجُلِ وَلَيْسَتْ بِمَوْصُولَةٍ^(١) ، وَزَعَمَ الْمَازِنِيُّ أَنَّهَا حَرْفٌ مَوْصُولٌ^(٢) ، وَذَهَبَ ابْنُ السَّرَاجِ وَالْفَارَسِيُّ وَآكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ إِلَى أَنَّهَا اسْمٌ ، هَذَا نَقْلٌ بَعْضُ أَصْحَابِنَا^(٣).

ونقل صاحب كتاب الإفصاح وهو عبد الله بن هشام الخضراني ما ملخصه : الألف واللام الموصولة مذهب ابن الباذئ أَنَّهَا اسْمٌ ، ونسب إلى أبي علي ؛ لِأَنَّهُ قَسَدُ صَرَحَ بِذَلِكَ فِي التَّذَكُّرَةِ ، وَقَالَ أَبُو عِثْمَانَ وَأَبُو بَكْرٍ هِيَ اسْمٌ مَوْصُولٌ انْتَهَى . فَقَسَدُ اخْتَلَفَ النُّقْلُ عَنِ الْمَازِنِيِّ^(٤) وَالْفَارَسِيِّ وَبِمَكْنٍ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَوْلَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَنَقَلَ كُلٌّ مِنْ أَصْحَابِنَا مَا اطَّلَعَ عَلَيْهِ^(٥).

(١) انظر الباب للمعري : ١٢٧ / ٢ ، والمتبع في شرح اللمع : ٦٣٩ ، وذكر الفارسي في بغداديات : ٥٥٣ أن هذا المذهب حكى عن المازني وظاهر قول الأخفش في معاني القرآن : ٨٤ ألها اسم بمؤلة الذي.

(٢) انظر شرح اللمع لابن برهان : ٥٨٧ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٧ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٦١ / ٣ .

(٣) انظر الأصول لابن السراج : ٢ / ٢٢٣ ، ٢٧٠ ، والإيضاح للعصدي : ٥٤ ، وشرح اللمع لابن برهان : ٥٨٨ ، والمتبع في شرح اللمع : ٦٣٩ ، والتذيل والتكميل : ٦٠ / ٣ .

(٤) قال ابن مالك في شرح التسهيل : ١ / ٢٠٠ " وزعم المازني أن الألف واللام للتعريف وأن الضمائر عائدة على موصوفات محذوفة " . وضعف ابن مالك قول المازني ، انظر شرح التسهيل : ١ / ٢٠٠ ، وحكى أبو حيان عن المازني أن أَل مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ ، ثُمَّ قَالَ : " وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْحَاكِيَتَيْنِ أَنَّ أَلْ مَعْرِفَةٌ فِي مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ وَمَذْهَبِ الْمَازِنِيِّ إِلَّا أَنَّ الْمَازِنِيَّ هِيَ عِنْدَهُ مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ هِيَ مَعْرِفَةٌ وَلَيْسَتْ مَوْصُولَةٌ فَقَدْ اشْتَرَكَا الْمَذْهَبَانِ فِي التَّعْرِيفِ وَاخْتَصَّ مَذْهَبُ الْمَازِنِيِّ بِالْوَصْلِ " . التذيل والتكميل : ٦٤ / ٣ .

(٥) انظر التذيل والتكميل : ٥٩ / ٣ - ٦٤ .

وقوله : " تساوي ما ذكر " أي الَّذِي وَالَّتِي وَفُرُوعُهُمَا ، ويكون بلفظ واحد
للمذكر والمؤنث لفرد ولثنى ولجمع ، وقوله : " وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طِيء " هَذَا فِيهِ تَعْقِب ؛
لَأَنَّ الْأَصْحَحَ فِي : ذُو أَنْ لَا تَنْطَلِقَ عَلَى الْمُؤنَّثِ إِلَّا إِنْ عَنِيَ بِقَوْلِهِ : " وَهَكَذَا " مَطْلُوقٌ
الموصولة فلا تعقب.

قَوْلُهُ :

وَكَأَلَّتِي - أَيْضاً - لَدَيْهِمْ ذَاتٌ وَمَوْضِعُ اللَّائِي أُنْثَى ذَوَاتٌ

أفهم كلامه أَنْ : " ذَاتٌ " يجمع ، وَأَنْ : " ذُو " لا تجمع ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ
قَدْ حُكِيَ جَمْع : " ذُو " وإعرابه كجمع ذي بِمَعْنَى صاحب وإعرابه ، وحكى - أَيْضاً -
- إعراب ذُو كإعراب ذي بِمَعْنَى صاحب.^(١)

وقَدْ أَشْرْنَا إِلَى ذَلِكَ ٢٨/ عِنْدَ ذِكْرِ ذِي بِمَعْنَى صاحب ، وحكى - أَيْضاً -
إعراب : " ذَاتٌ " كإعراب " ذَاتٌ " بِمَعْنَى صاحبة ، وَإِنْ كَانَ الْأَفْصَحُ فِي :
" ذُو " أَنْ يَكُونَ بِالْوَاوِ ، وَفِي : " ذَاتٌ " أَنْ تُكُونَ مَبْنِيَةً عَلَى الضَّمِّ فِي الْأَحْوَالِ
الثَلَاثَةِ فِيهِمَا ، أَعْنِي الرِّفْعَ وَالنَّصْبَ وَالْجَرَّ ، وَقَدْ حُكِيَ - أَيْضاً - تَثْنِيَةُ ذُو وَذَاتٌ كَمَا
يُثْنِيَانِ مَرَاداً بِمَا مَعْنَى صاحب وصاحبة.^(٢)

(١) شاهده قوله :

فَإِذَا كَرَامَ مُوسِرُونَ لَقِيْتَهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

يروى بالإعراب والبناء

(٢) حكى الهروي تنبيها وجمعها عن بعض الطائيين ، وأطلق ابن عصفور جواز التثنية والجمع ،
ونقل أبو حيان أن ابن عصفور نقل ذلك عن العرب وهذا ما حكاه الهروي وابن السراج ، إلا
أن ابن مالك رد على ابن عصفور في ذلك وقال : " فأضربت عنه " . انظر شرح النسيهيل
لاين مالك : ١ / ١٩٩ ، والمقرب : ١ / ٥٦ - ٥٧ ، والأزهية : ٣٠٥ ، والأصول : ٢ /
٢٦٣ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ٥٤ ، ٥٥ .

وأما جمع : " ذات فذوات " بالضم في الأحوال الثلاثة ، ونقل لنا شيخنا أبو عبد الله بن النحاس الحلبي - رحمه الله - وهو كَانَ نُحْوِيَّ الديار المصرية أَنَّهُ حَكْسَى إِعْرَابَ ذَوَاتٍ هذه إعراب : مسلمات ، قال : وَهَذَا غَرِيبٌ ، وَالْمَعْرُوفُ الْبِنَاءُ عَلَى الضم مطلقاً.^(١)

والأفصح في : " ذو وذات " أَنْ لَا يَتَّيَا وَلَا يَجْمَعَا بَلْ تُكُونُ ذُو هَكَذَا للمذكر المفرد ومثناه ومجموعه ، وذات للمؤنث المفردة ومثناها ومجموعها ، وأن يكونا مبنيين رفعاً ونصباً وجراً.^(٢)

قَوْلُهُ :

وَمِثْلُ مَا ذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

ذكر أن : " ذا " بعد : " ما " الاستفهامية أو بعد : " من " يكون موصولاً مثل ما كَأَنْتَ ما موصولة ، فنقول : ماذا صنعته ؟ ، ومن ذا ضربته ؟ ، تريد : ما الَّذِي صنعته ؟ ، ومن الَّذِي ، وَهَذَا الْبَيْتُ فِيهِ خَلَّلَ مِنْ جِهَات :

الأولى : أَنَّهُ قِيد : " مَا " بالاستفهام ، وقال : " أو من " وأطلق وينبغي أَنْ يقيد : " من " كما قيد : " ما " ؛ لِأَنَّ ذَا لَا تُكُونُ موصولة بعد مَنْ إِلَّا إِذَا كَأَنْتَ مِنْ استفهاماً ، وهذه المسألة فيها خلاف ، فمن النحويين من لا يميز جعل ذَا موصولة إلا بعدما لا بعد من^(٣) ، وأجاز ذَلِكَ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا.^(٤)

(١) انظر التذيل والتكميل : ٤١ / ٣ ، وذكر الرضي في شرح الكافية : ٤٢ / ٢ ، أن ابن الدهان حكى ذلك.

(٢) انظر التذيل والتكميل : ٥١ / ٣ .

(٣) انظر إيضاح الشعر للفارسي : ٤٢٤ - ٤٢٥ ، وشرح الجزولية للشلوين : ٥٩٧ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٦٨ ، والتذيل والتكميل : ٤٢ / ٣ ، ٤٣ . وحننهم

أَنْ مَا أَكْثَرُ إِهْمَاماً فَحَسَنَ أَنْ تَجْعَلَ مَعَ غَيْرِهَا كَشْيَ وَاحِدٍ .

وشاهدتهم قوله : أَلَا أَنْ قَلْبِي لَدَى الطَّاعِنِينَ حَزِينٍ فَمَنْ ذَا يَعْزِي الْحَزِينِ

الثانية : أَنَّهُ شرط في استعمالها موصولة أَن لا تلغى ولا تحتاج لهذا الشرط ؛
لأنَّ ذا اسم والأسماء لا تلغى.^(١)

الثالثة : أَنَّهُ تحرز عَلَى زعمه بقوله : " إذا لم تلغ " مِنْهَا إذا ركبت مع ما ولم
يتحرز من استعمالها باقية عَلَى أصلها من الإشارة فَإِنَّهَا لا تُكُون موصولة ما دامت
اسم إشارة بل يستقل الْكَلَامُ بِمَا مع ما أو من ، فتقول : ماذا ، أو مَنْ ذا ؛ كَأَنَّكَ
قلت : أي شيء هَذَا ؟ ، ولتَعْلَم أَن : " ما ذا " لها استعمالات :

أحدها : أَن يبقى كل على حده منهما على أصلها فتبقى ما عَلَى استفهاميتها
وذا عَلَى إشارتها كما مثلنا.

والثاني : أَن تكون ما استفهاماً ، وذا موصولة مفردة هكذا للمذكر والمؤنث
ولفروعهما.^(٢)

والثالث : أَن تركب ذا مع ما ويصيرا اسماً واحداً ، ويظهر الفرق بين هَذَا
الاستعمال وَالَّذِي قبله أَنَّكَ إذا قلت : ما ذا صنعت ؟ ، فَإِنْ كَانَتْ موصولة لَمْ
يتسلط : صنعت عَلَى ما قبله ؛ لِأَنَّهُ صلة ويكون الضمير محذوفاً وهو معمول صنعت ،

(١) تلغى ذا إذا ركبت مع ما كفؤهم : ماذا صنعت ؟ والمعنى أي شيء ، صنعت ؟ .

(٢) قال سيويه : هذا باب إجرائهم ذا وحده بمثلة الذي ، وليس يكون الذي إلا مع ما ومن في
الاستفهام وإجرائهم إياه مع ما بمثلة اسم واحد ، أما إجرؤهم ذا بمثلة الذي فهو قولك : ما
ذا رأيت ؟ فيقول : متاع حسن ، وقال الشاعر لبيد بن ربيعة :

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضي أم ضلال وباطل

وأما إجرؤهم إياه مع ما بمثلة اسم واحد فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فتقول خيراً ، وقال جل
ثناؤه " ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً " - النحل ٣٠ ، فلو كان ذا لغوا لما قالت العرب : عثاذا
تسأل ؟ ولقالوا : عم ذا تسأل . ولكنهم جعلوا ما وذا اسماً واحداً .. ولو كان ذا بمثلة الذي
ففي ذا الموضع البتة لكان الوجه فيه : ماذا رأيت ؟ إذا أحاب أن يقول : خيراً . ينظر الكتاب :
٤١٦ / ٢ - ٤١٨ .

وما : مبتدأ ، وذا : خبره ؛ كأنك قلت : أي شيء الذي صنعت ، ويكون جوابه في
الأصح بالرفع فتقول : خير .

وإنْ كَانَتْ : " ذا " مركبة مع : " ما " كَانْ ماذا بجملة مفعولاً بصنعت ولا
محذوف في صنعت ، ويكون جوابه في الأصح بالنصب فتقول : خيراً ، وكذلك
يظهر الفرق بينهما بالبدل فعلى استعمال الثاني تقول : ماذا صنعت ؟ ، أخيراً أم شراً ؟
بالرفع وعلى الاستعمال الثالث تنصب فتقول : أخيراً أم شراً ؟ .

الرابع : أن تستعمل : " ماذا " كلها اسماً موصولاً ، وهو قليل نحو : أعجبتني
ماذا عندك ، ورأيت ماذا عندك ، أي : الذي عندك ، وقد أُنشِدَ سيبويه :^(١)

(١) البيت من بحر الوافر قاله سحيم بن وثيل الرباعي وقيل لثقف العبدي ، وهو من فصيحة طويلة أولها :

أَكَلْتُ الدُّغْرَ حَلًّا وَارْتَحَالَ أَمَا يَبْقَى عَلَيَّ وَلَا يَبْقِيَسِي

وانظره في الخزانة ٤ / ٥٥٤ ، والمغني ص ٣٠١ . وشرح شواهد المغني ص ١٩٠ ، وشرح
جمل الزحاجي ٢ / ٤٩٧ ، والشاهد رقم : ١٣٦ من شواهد العيني ، وتوضيح المقاصد : ١ /
٢٣١ ، والكتاب ٢ / ٤١٨ والمجمع : ١ / ٨٤ .

اللُّغَةُ : قوله " دعي " أي اتركي ، و : " ماذا عَلِمْتُ " بكسر الهمزة قال النحاس رواية أبي الحسن
بكسر الهمزة ، ورواية أبي إسحاق " عَلِمْتُ " بضم الهمزة ، وقوله : " يُبَيِّنِي " أي أخبريني من
البا وهو الخبر .

الاستشهاد فيه : في قوله : " ماذا عَلِمْتُ " فإن ذا هاجنا إما موصولة أو نكرة موصوفة أي دعي
الذي علمته أو شيئاً عَلِمْتُ ، وفيه يقول ابن هشام مغني اللبيب ص ٣٠٩ (صحيح) : الرابع :
أن يكون ماذا كله اسم جنس بمعنى شيء ، أو موصول بلا معنى الذي على خلاف في تزيح قول
الشاعر : " البيت " فالجمهور على أن ماذا كله مفعول دعي ثم اختلف ، فقال السيرافي واسب
خروف : ما موصول بمعنى الذي ، وقال الفارسي : نكرة بمعنى شيء ، قال لأن التركيب
ثبت في الأحاسن دون الموصولات ، وقال ابن عصفور : لا تكون ماذا مفعولاً لدعي لأن
الاستفهام له الصدر ولا لعلِمْتُ لأنه لم يرد أن يستفهم عن معلومها ما هو ؟ ، ولا محذوف
يفسره سائقه : لأن عَلِمْتُ حينئذ لا محل لها بل ما اسم استفهام مبتدأ وذا موصول خبر
وعَلِمْتُ صلة ، وعلق دعي عن العمل بالاستفهام انتهى ، ونقول : إذا قدرت " ماذا " بمعنى
الذي أو بمعنى شيء لم يمنع كونها مفعول دعي ، وقوله : " لم يرد أن يستفهم عن معلومها "
لازم له إذا جعل ماذا مبتدأ وخبر ، ودعواه تعليق دعي مردودة بأنها ليست من أفعال القلوب .

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتُ سَأْتِقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُقْتَبِ نُبَيِّنِي

يريد : دعي الَّذِي عَلِمْتُ.^(١)

وقَدْ أجاز الفارسي فِي هذا البيت أَنْ تُكُون نكرة موصوفة ، أي : دعي شيئاً عَلِمْتُ^(٢) ، فَعَلَى هَذَا يكون لماذا استعمال خامس ، وَأَتَكَرَّر أَنْ تُكُون مَاذَا فِي هذا البيت بِمَعْنَى الَّذِي ، قال لَأَنَّا لَمْ نَجِد فِي الموصولات ما هو مركب ووجدنا فِي الأجناس ما هو مركب ، وقال : جاز لذا أَنْ يتكرر ؛ لَأَنَّهُ لما ركب مع ما حدث بالتركيب معنى لم يكن.^(٣)

ولا يجوز عِنْدَ البصريين ٢٩/ أَنْ يستعمل ما كَانَ اسم إشارة موصولاً إلا : "ذا" إما بانفراها كما ذكرنا فِي الوجه الثاني ، وإما مع ما فِي الوجه الرابع.^(٤) وزعم الكوفيون أَنْ أسماء الإشارة كلها يجوز أَنْ تستعمل موصولات^(٥) ، وَكَذَلِكَ - أَيْضاً - زعموا أَنْ الاسم النكرة إِذَا أُضِيفَ إِلَى معرفة كان موصولاً نحو :

(١) اراجع سيبويه ٢/ ٤١٦ - ٤١٨ ، وفيه يقول : " لو كان ذا بمنزلة الَّذِي فِي ذا الموضع البتة لكان الوجه فِي : ماذا رأيت ، إِذَا أَجاب أَنْ يقول : خير ، وقال الشاعر : وَتَمَعْتُ بعض العرب بقوله :

دعي ماذا عَلِمْتُ سَأْتِقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُقْتَبِ نُبَيِّنِي

فَالَّذِي لا يجوز فِي هَذَا الموضع ، ومالا يحسن أَنْ تلغيها "

(٢) انظر الحجة : ٣١٧ / ٢ ، والمسائل المنشورة : ٢١٩ ، والمسائل البغداديات : ٣٧٦ - ٣٧٧ .

(٣) النص بلفظه فِي التذييل والتكميل : ٤٨ / ٣ .

(٤) انظر الإنصاف : ٧١٧ مسألة : ١٠٣ ، وشرح المقدمة الجزولية للشلوين : ٥٩٨ ، ونسب

إلى سيبويه فِي أمالي ابن السحري : ٤٤٣ / ٢ ، والكتاب لسبويه : ٤١٦ / ٢ .

(٥) إيضاح الشعر : ٤٢٣ - ٤٢٤ ، والإنصاف : ٧١٧ - ٧٢٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور

: ١٦٨ - ١٦٩ ، ومعاني القرآن للفراء : ١٣٨ - ١٣٩ ، ١٧٧ / ٢ ، واحتسوا

بمثل قوله تَعَالَى : " وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى " (طه : ١٧) أي ما التي ، ورده البصريون

وقالوا معناه هذه ويمينك حال وليست صلة .

هَذَا غِلامٌ زَيْدٌ بِمَكَّةَ إِذَا كَانَ لَهُ غِلامٌ بِمَكَّةَ وَغِلامٌ بِغَيْرِهَا^(١) ، وَأَنَّ الْاسْمَ الْجَامِدَ الْمَعْرُوفَ بِالْإِيجَازِ أَنْ يَسْتَعْمَلَ مَوْصُولًا نَحْوُ : أَنتَ الرَّجُلُ تَأْمُرُ بِالْحَقِّ ، أَيِ الَّذِي تَأْمُرُ بِالْحَقِّ^(٢) ، وَأَنَّ النِّكَرَةَ تَوْصِلُ نَحْوُ : هَذَا رَجُلٌ رَأَيْتُهُ ، فَرَأَيْتُهُ عِنْدَهُمْ صَلَوةً لِرَجُلٍ ، وَأَنَّ النِّكَرَةَ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى نِكَرَةٍ جَازَ أَنْ تَصِلَ الْأَوَّلَى وَأَنْ تَصِلَ الثَّانِيَةَ نَحْوُ : هَذَا غِلامٌ امْرَأَةٌ أَكْرَمَتْهُ إِنَّ وَصَلَتْ غِلامًا ، وَهَذَا غِلامٌ امْرَأَةٌ أَكْرَمَتْهَا ، إِنْ وَصَلَتْ امْرَأَةً ، وَجَمِيعَ هَذَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ لَا يَجُوزُ عَلَى الصَّلَةِ^(٣)

قَوْلُهُ :

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صَلَوةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَةٍ

هَذَا كَمَا ذَكَرَ لَا بُدَ لِلْمَوْصُولِ مِنْ صَلَوةٍ وَعَائِدٍ ، وَسَيَذْكَرُ حُكْمَ الصَّلَةِ وَحُكْمَ الْعَائِدِ ، وَقَوْلُهُ : " عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ " أَيِ لَائِقٍ بِالْمَوْصُولِ مُنَاسِبٍ لَهُ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّنْيِيزِ وَالْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ .

وهذه الموصولات على ثلاثة أقسام : منها ما يكون لفظه مفرداً مذكراً دائماً ، ومنها ما يكون لفظه مفرداً ويثنى ويجمع ويذكر ويؤنث ، ومنها ما استعمل مرة مفرداً مذكراً ومرة مفرداً ومثنى ومجموعاً ومذكراً ومؤنثاً .

فالقسم الأول نَحْوُ : مَنْ وَمَا ، وَالْقِسْمُ الثَّانِي نَحْوُ : الَّذِي وَالَّتِي ، وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ نَحْوُ : " أَيِ " .

(١) بحال ثعلب : ٤٣٥ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ٦٩ - ٧٠ .

(٢) انظر الإنصاف : ٧٢٢ - ٧٢٦ م : ١٠٤ ، واحتجوا بقوله : لعمري لأنت البيت أكرم أهله ،

ورده البصريون بأن جملة أكرم خير ثان أو صفة للبيت .

(٣) التذيل والتكميل : ٣ / ٧٠ .

فما كَانَ مفرداً مذكراً دائماً أو فِي حال فئارةٍ يحمل عَلَى لفظِهِ وتارةٍ يحمل عَلَى معناه ، وَذَلِكَ فِي تفصيل طويل واختلاف بين النحاة لا يُلِيقُ ذكره بِهِـَذَا المختصر^(١).

وما استعمل مفرداً ويثنى ويجمع ويذكر ويؤنثُ فَإِنَّ الضمير فِي الصَّلَةِ يطابق الموصول فِي ذَلِكَ فَيَقُولُ : جَاءَنِي اللذان قاما ، ولا يجوز : الذي قام ، وَجَاءَنِي اللواتي خَرَجْنَ ، ولا يَجُوزُ : خَرَجَ.

وقوله : " إِنْ الصَّلَةُ تَشْتَمِلُ عَلَى ضَمِيرٍ " هَذَا هو الْأَكْثَرُ وَإِلَّا فَقَدْ جَاءَ اشتمالها عَلَى ظاهر هو الموصول فِي المعنى لكنه قليل ؛ كما قَالُوا : الْحَجَّاجُ الَّذِي رَأَيْتُ ابْنَ يُونُسَ ، وَأَبُو سَعِيدٍ الَّذِي رَوَيْتُ عَنْ الْحَدِيثِيِّ ، يريد : رأيتُه ورويتُ عنه^(٢).

قَوْلُهُ :

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا الَّذِي وَصِلَ بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كَفَلَ

أطلق الجملة ولها ثلاثة شرائط سِوَى اشتراط الرِّابِطِ :

(١) التفصيل الذي قصده أبو حيان هنا فِي كتابه : التذيل والتكميل : ١٠٧/٣ - ١٣٩ ،

وملخصه هو ما ذكره ابن مالك فِي قوله : ومن وما فِي اللفظ مفردان مذكران فَإِنْ عني بهما غير ذلك فمراعاة اللفظ فيما اتصل بهما أو بما أشبههما أولى ما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته أو يلزم بمراعاة اللفظ ليس أو قبح فتجب مراعاة المعنى مطلقاً أخ

فمثال مراعاة اللفظ : " أَفَمَنْ اتَّبَعَ رِضْوَانُ اللَّهِ كَمَا بَاءَ بِسَخَطِ اللَّهِ " (آل عمران : ١٦٢)

ومثال مراعاة المعنى : " وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ " (يونس : ٤٢)

ومثال مراعاة اللفظ ثم المعنى : " وَمَنْ يَقْتُلْ مُكْتَبًا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا " (الأحزاب : ٣١)

وقد جاء فِي القرآن كثير من مراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ مرة أخرى.

(٢) شرح جمل الزحاجي لابن عصفور : ١/١٨١ والتذيل والتكميل : ٦/٣ ، ومن الشعر قوله :

فيارب ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع

الأول : كوئُها خبرية فلا يجوز : جَاءَنِي الَّذِي أَضْرِبُهُ ، فَإِنْ وَرَدَ مَا ظَاهِرُهُ غير خبر تَوَرُّلٍ ، وَقَدْ حَكِيَ إِجَازَةٌ وَصَلَهَا بِجُمْلَةٍ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ عَنْ الْكَسَائِي (١) ، وَأَجَازَ الْمَازِنِيُّ الْوَصْلَ بِالْجُمْلَةِ الْطَلِبِيَّةِ إِذَا كَانَتْ بِلَفْظِ الْخَيْرِ (٢) ، وَأَمَّا لَيْتَ وَلَعَلَّ وَعَسَى فَمَذَهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ لَا يُوَصَّلُ بِهَا (٣) ، وَأَجَازَ ذَلِكَ هِشَامُ (٤).

الشرط الثاني : كوئُها عارية من معنى التعجب ، فلا يجوز : جَاءَنِي الَّذِي مَا أَحْسَنَهُ ! ، وَهَذَا عَلَى رَأْيِ أَصْحَابِنَا فِي أَنَّ التَّعَجُّبَ خَيْرٌ ، وَبَعْضُ النَّاسِ يَزْعُمُ أَنَّهُ إِنْشَاءٌ فَلَا يَحْتَمِلُ الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ ، فَعَلَى هَذَا لَا يَحْتَاجُ هَذَا الشَّرْطُ ؛ لِأَنَّ إِدْرَاجَهُ تَحْتَ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ.

الثالث : كيُها لا تطلب تَقَدَّمَ كَلَامٍ قَبْلَهَا فلا يجوز : جَاءَنِي الَّذِي حَتَّى وَجْهَهُ وَحَسَنَ ، وَلَا يَجُوزُ : جَاءَنِي الَّذِي لَكِنْ أَبُوهُ قَائِمٌ ، وَزَعَمَ قَوْمٌ مِنَ الْقَدَمَاءِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوَصَلَ بِالقِسْمِ وَجَوَابِهِ إِذَا كَانَتْ جُمْلَةُ الْقِسْمِ عَارِيَةً مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُولِ (٥) ، وَلَا بِالشَّرْطِ وَجَزَائِهِ إِذَا عَرِيتْ إِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ مِنَ الضَّمِيرِ فَلَا يَحُورُ

(١) انظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ١٦٣ ، والتذييل والتكميل : ٣ / ٧ ، وقد مثل له أبو حيان بقوله : الذي اضربه أو لا تضربه زيد.

(٢) انظر شرح الأشموني بحاشية الصبان ، والتذييل والتكميل : ٣ / ٧ ، ومثل أبو حيان للدعاء بقوله : الذي يرحمه الله زيد ، ثم قال : " ويقضي مذهب الكسائي موافقة المازني بل هو أحرى بذلك لأنه أجاز ذلك مع صيغة الأمر والنهي فلأن يبيزه مع صيغة الخير المراد به الدعاء أولى وأحرى " .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٨٧ .

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٣ / ٩ ، ومثل له أبو حيان بقوله :

وإني لوام نظرة قبل التي لعلني وإن شطت نواها أزورها

(٥) المانع هو الفراء في معانيه : ١ / ٢٧٦ ، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢ / ٧٥ -

٧٦ ، وانظر التذييل والتكميل : ٣ / ١١ ، وأما ابن السراج فقد أجازته في الأصول : ٢ /

٣٤٠ ، ودليل المجيز قوله تعالى : " وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنٌ كَيْطَلُنَّ " (النساء : ٧٢) واحتج له ابن

الضائع بأن القسم والشروط يقعان خبراً ولا فرق بين الموصول والخبر .

عِنْدَهُمْ : جَاءَنِي الَّذِي أَحْلَفَ بِاللَّهِ لَقَدْ خَرَجَ ، ولا : جَاءَنِي الَّذِي إِنْ قَامَ عَمْرُو قَامَ
أَبُوهُ أَوْ إِنْ قَامَ أَبُوهُ قَامَ عَمْرُو.^(١)

وقوله : " أو شبهها " فسر ذلك بالظرف ولا حاجة لهذا / ٣٠ لأنَّ الظرفَ
أو المجرور إذا وَقَعَ بعد الموصولِ فَلَيْسَ هو الصَّلَةُ ، بَلِ الصَّلَةُ الفِعْلُ الْمَحْذُوفُ ، فَإِذَا
قُلْتُ : قَامَ الَّذِي فِي الدَّارِ أَوْ عِنْدَكَ ، فَالتَّقْدِيرُ : اسْتَقَرَّ فِي الدَّارِ أَوْ عِنْدَكَ ، فَقَدْ آلَ
الْمَعْنَى إِلَى الْجُمْلَةِ ، غَايَةُ مَا فِي هَذَا أَنَّ الْجُمْلَةَ ثَارَةٌ تُكُونُ مَثْبِتَةً وَتَأْرَافَةٌ تُكُونُ
مَحْذُوفَةً ، وَذَلِكَ مَعَ الظَّرْفِ أَوْ الْمَجْرُورِ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَامًا ، فَلِإِنْ
كَانَ الظَّرْفُ أَوْ الْمَجْرُورُ نَاقِصًا لَمْ يَحْذَفِ الْعَامِلُ فِيهِ نَحْوُ : قَامَ الَّذِي الْيَوْمَ ، أَوْ قَامَ الَّذِي
عِنْدَكَ.

وَقَوْلُهُ : " وصل به " لفظ مطلق يدخل تحته جميع الموصولات على سبيل
البديلة فتدخل تحته آل ، وأل لا توصل بشبه الجملة من الظرف أو المجرور ، ولا بكل
جملة يوصل بها غيرها بل بما سيذكره بعد هذا في البيت.

وأجاز الكوفيون أَنْ يتبع باسم معرفة بعده ويستغنى بِذَلِكَ عَنِ الصَّلَةِ
فَيَجِيزُونَ : مررت بِالَّذِي أَحْيَيْكَ ، وَضَرَبْتُ الَّذِي أَحَاكَ ، عَلَى أَنَّ أَحَاكَ نَعْتَ لِلْسَّيِّ
سَدِ مَسَدِ الصَّلَةِ وَكَفَيْ مَنِهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ الْمَعْرِفَةَ مُضْمَرًا فَلَا يَتَّبِعُ مَا قَبْلَهُ وَلَا
يَسْتَغْنِي بِهِ عَنِ الصَّلَةِ.^(٢)

وفي الصَّلَةِ - أيضاً - بـ : " مِثْلُ " خلافاً : مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهَا لَا تُكُونُ
صِلَةً ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ نَحْوُ : جَاءَنِي الَّذِي مِثْلَكَ بِالنَّصْبِ ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى

(١) انظر التذييل والتكميل : ١٢ / ٣ .

(٢) انظر معاني القرآن للقرئ : ١ / ٣٦٥ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٠٨ ، وابن يعيش :

٣ / ١٥٣ ، وشرح التسهيل : ١ / ٢١٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، والتذييل

والتكميل : ٧ / ٣ .

الخلاف في مثلك ، هل يجوز أن يكون محلاً أم لا يجوز ؟ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ جَوَّازٌ ذَلِكَ ، وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ الْمَنْعُ.^(١)

قَوْلُهُ :

وَصِفَةُ صَرِيحَةٍ صِلَةٌ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُغَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلْ

الصريحُ الخالصُ وَهَذَا اللَّفْظُ ملبسٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمَ فِيهِ اصطلاحٌ من النِّحَاةِ أَنَّهُ يَعْنِي بِهِ كَذَا ، فَإِنَّ عَتَى بالصريح المشتق وتحوز بذلك من المحكوم له بحكم الاشتقاق نحو : حَاءَ زَيْدُ الْأَسَدِ ، فِرْدَ عَلَيَّهِ : زَيْدُ الْأَفْضَلِ قَائِمٌ ، فَإِنَّ " أَلْ " لَيْسَتْ فِيهِ مَوْصُولَةٌ وَأَفْضَلُ مُشْتَقٌّ.

وَأَنَّ عَتَى بالصريح غيرَ الجملة والظرف والمحرور فَإِنَّهُنَّ يَقَعْنَ صفات ويوصل بِهَا غيرَ أَلْ عَلَى زَعْمِهِ فِي الظرف والمحرور فِرْدَ عَلَيَّهِ مثل : حَاءَ زَيْدُ الْأَسَدِ وعمرو الأفضَلُ.

وَأَنَّ عَتَى اسم فاعل واسم مفعول فَيَحْتَاجُ إِلَى تَبْيِينٍ فلفظة صريح لَمْ يَوْضَعْ فِي الاصطلاح لا لاسم فاعل ولا لاسم مفعول ولا لغيرهما.^(٢)

(١) ذكر أبو حيان مذهب الكوفيين وإجازتهم وقوع مثل صلة الموصول ، وذكر أنهم استدلوا ببينين من الشعر بناء على أن مثل عندهم تستعمل ظرفاً ومن ذلك قوله :

إِنَّ الزَّيْرِيَّ الَّذِي مِثْلُ الْجَلْمِ سَرَى بِأَسْلَافِكَ فِي أَهْلِ الْعِلْمِ

ثم ذكر أن قول الكوفيين مردود باحتمال أن تكون الصلة محذوفة والتقدير صار مثل الجلم فحذف الجملة وأبقى معمولها ؛ كما استدل على أن الصلة يجوز حذفها كلها فحوَّاز حذف بعضها أخرى وأولى . انظر التذييل والتكميل : ١٦ - ١٧ .

(٢) إذا وصف الصفة بالصريح ليخرج بها الصفات التي غلبت عليها الاسمية مثل : راكب (للإبل) وصاحب (للملك) وأبطح (للأرض التسعة) ، فمثل ذلك لا تجري صفات على الموصوف ولا تقع صلات لأل ولا تتحمل ضميراً . النصريح : ١ / ١٤٢ .

وَقَوْلُهُ : " بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قُلْ " نحو : قام يضرب زيداً ، أي الضارب زيداً ،
نَصَّ النَّاسُ أَنَّ هَذَا مَخْصُوصٌ بِالضَّرُورَةِ^(١) ، ونَصٌّ هو في غير هذه الأرجوزة أَنَّ ذَلِكَ
يُحْجُوزُ اخْتِيَاراً^(٢) ولا يحفظ مثل : جاء يضرب زيداً في النثر إِنَّمَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ فِي
أَيَّاتٍ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ قَاعِدَةً نَبِيَّ عَلَيْهَا.

وَقَوْلُهُ : " بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ " لا يصح عَلَى الإِطْلَاق ؛ لِأَنَّ مُعْرَبَ الْأَفْعَالِ عَلَى
قِسْمَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : مَا دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ كَلَامِ الْأَمْرِ وَمَا لِلتَّنْفِي فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ مُعْرَبِ
الْأَفْعَالِ وَلَا يُوصَلُ بِهِ لَا أَلْ وَلَا غَيْرَهَا.^(٣)

الثَّانِي : الْمَضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ حَرْفٌ ، وَهُوَ الَّذِي يُوصَلُ بِهِ أَلْ فَكَانَ
يَنْبَغِي أَنْ يَقِيدَهُ.

قَوْلُهُ :

أَيُّ كَمَا وَأَعْرَبْتَ مَا لَمْ تُصَفِّ وَصَدَرُ وَصَلَهَا صَمِيرٌ الْحَدَفُ

(١) الضرائر لابن عصفور : ٢٠٢ / ١ ، وشرح الجمل الكبير له : ١١٢ / ١ ، ١٧٩ ، والإنصاف :
ص ٥٢٣

ومن أمثله قول الفرزدق : ما أنت بالحكم الترضى حكومته
وقول هذا الجاهلي :

يقول الحنا وأبغض العجم ناطقا
إلى ربنا صوت الحمار اليَجْدَغُ

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٢٠٢ / ١ .

(٣) يرد عليه أن المضارع المعرب إذا أطلق انصرف إلى الذي لم يدخل عليه حرف .

يقول : أي كما في مثل كونها موصولة ، وهذا مذهب الجمهور ، أغني عنها
نحي موصولة ، وقال أحمد بن يحيى لا تكون إلا استفهاماً أو جزءاً^(١) ، ولها أحكام
تخالف بها ما ، وكان ينبغي أن يذكرها مع الموصولات أولاً قبل ذكر الصلة .

وذكر أن أياً تعرب بشرطين :

أحدهما : أن لا تُضَاف .

الثاني : أن لا يحذف صدر صلتها ، مثال ذلك : اضرب أياً هو قائم ، وامرر
بأي هو قائم .

وقوله : " وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرُ الْحَذَفِ " جملة معطوفة على صلة ما في
قوله : " مَا لَمْ تُضَفْ " فكأنه قال : " تعرب أي " ما انتفت إضافتها وحذف صدر
صلتها ، وذلك كما مثلنا .

وقد أطلق في قوله : " مَا لَمْ تُضَفْ " وأي هذه لا تنفك عن الإضافة إما لفظاً
أو معنى فكان ينبغي أن يقول : مَا لَمْ تُضَفْ لَفْظاً ، فإن أضيفت ٣١ / وحذف صدر
صلتها فمذهب سيبويه والجمهور البناء على الضم^(٢) ، وقال بعض البصريين والكوفيين
هي معربة على كل حال .^(٣)

(١) التذييل والتكميل : ٥٥ / ٣ ، وقد نقل فيه أن ثعلباً محجوج بأربعة أبيات وآية كريمة جاءت

موصولة ، أما الآية فهي قوله تعالى : { ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ } (مرم : ٦٩)
أي الذي هو أشد ، وأما الأبيات فمنها قوله : فسلم على أيهم أفضل ، أي الذي .

(٢) انظر الكتاب لسيبويه : ٤٠٠ / ٢ ، ٤٠١ .

(٣) الكتاب لسيبويه : ٣٩٩ - ٤٠١ ، وانظر الإنصاف : ٧١١ ، والبحر المحيط : ١٩٦ / ٦ ،

وقد قرئ في الشواذ { ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ } (مرم : ٦٩) بنصب أي ،

معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٣٩ / ٣ .

وإن لم يحذف صدر صلتها وأضيفت لفظاً أعربت اتفاقاً نحو : يعجبني أيُّهم هو قائم ، واضرب أيُّهم هو قائم ، فإن حذف صدر صلتها ولم تضاف لفظاً ، فالجمهور على الإعراب وهو كلام العرب نحو : اضرب أيّاً قائم ، وامرر بأيّ قائم^(١) وقد أجاز بعضهم البناء قياساً.

قَوْلُهُ :

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا وَفِي ذَا الْحَذَفِ أَيَّا غَيْرُ أَيِّ يَقْتَضِي

يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ : وَبَعْضُ النُّحَوِيِّينَ أَعْرَبَ مُطْلَقًا ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْخَالِيلِ^(٢) وَيُونُسَ^(٣) ، وَالْكُوفِيِّينَ لَا يَرَوْنَ أَنَّهَا تُتْبَعُ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ^(٤) ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ وَبَعْضُ الْعَرَبِ فَإِنَّ مِنَ النُّحَوِيِّينَ مَنْ أَجَازَ الْبِنَاءَ وَالْإِعْرَابَ ، وَجَعَلَ مَا وَرَدَ مِنْهَا بِالنَّظَرِ إِلَى لُغَتَيْنِ فَلَا يَحْمِلُ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ عَلَى الْزُّوْمِ وَلَا مَذْهَبُ الْمُخَالَفِ.

وَقَوْلُهُ : " مُطْلَقًا " بِغَيْرِ سِوَاءِ أَضِيفَ لَفْظًا أَوْ لَمْ يُضَفْ ، وَسِوَاءِ حَذْفِ صَدْرِ صِلَتِهَا أَمْ لَمْ يَحْذَفْ ، وَقَوْلُهُ " وَفِي ذَا الْحَذَفِ أَيَّا غَيْرُ أَيِّ يَقْتَضِي " .

ذَكَرَ أَنَّ غَيْرَ أَيٍّ مِنَ الْمَوْصُولَاتِ كَالَّذِي وَالْتِي وَغَيْرُهُمَا تَجْرِي بِجَرَى : " أَي " فِي حَذْفِ الضَّمِيرِ الْمَصْدَرِّ بِهِ الصَّلَةُ مَرْفُوعًا ؛ لَكِنْ بِشَرْطِ الطُّوْلِ ، وَحَذْفِهِ مِنْ غَيْرِ طَوَّلٍ لِلشَّدُوذِ أَوْ ضَرُورَةٍ ، وَهَذَا الشَّرْطُ لَمْ يَشْتَرِطْهُ الْكُوفِيُّونَ.^(٥)

(١) الْكِتَابُ لِسِيبَوَيْهِ : ٤٠١ / ٢ ، وَعَلَى ذَلِكَ فَهِيَ تَعْرِبُ فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ وَتَبْنِي فِي وَاحِدَةٍ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : أَيُّهُمْ أَشَدُّ ، وَهِيَ عِنْدَ إِضَافَتِهَا وَحَذْفِ صَدْرِ الصَّلَةِ .

(٢) زَعَمَ الْخَالِيلُ أَنَّ الضَّمَّ رَفَعَ عَلَى الْحِكَايَةِ أَوْ عَلَى التَّعْلِيقِ وَرَدَ سِيبَوَيْهِ عَلَيْهِ فِي كَلَامِ الْقُسُولِينَ . انْظُرِ الْكِتَابُ لِسِيبَوَيْهِ : ٤٠٠ / ٢ .

(٣) الْكِتَابُ لِسِيبَوَيْهِ : ٤٠٠ / ٢ .

(٤) الْإِنْصَافُ : الْمَسْأَلَةُ ١٠٣ ص : ٧٠٩ - ٧١٦ ، وَالتَّعْلِيقُ : ١٠٦ / ٢ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ : ٤٨ / ١ .

(٥) انْظُرِ شَرْحَ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ٢٠٧ / ١ ، وَالتَّذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٨٦ / ٣ ، ٨٧ ، وَقَدْ

اِحْتَجَّ الْكُوفِيُّونَ لِحَذْفِ صَدْرِ الصَّلَةِ دُونَ طَوَّلِ بَقَرَاءَةٍ (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ بِالرَّفْعِ وَقَوْلِ

الشَّاعِرِ : مَنْ يَعْنُ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقُ بِمَا سَفَهُ .. أَلْخ .

وقوله : " وإن لَمْ يستطل فالحذفُ نذر " ^(١) أي قليل لَمْ يوافق البصريين في كون ذلك شاذاً ولا الكوفيين في كونه عندهم فصيحاً ^(٢) ، وذكر أنه لا يحذف هذا الضمير إذا صلح ما بعده للصلة وهذا معنى قوله : " وأبوا أن يختزل " .

وهذا ليس مختصاً بغير أي من الموصولات بل هذا الشرط في : " أي " وفي غيرها ، وظاهر كلامه اختصاص ذلك بغير : " أي " وليس كذلك .

وترك شرطاً آخرأ وهو مشروط في : " أي " وفي غيرها ، وهو أن لا يكون الضمير المرفوع المصدر به الصلة معطوفاً عليه غيره نحو : يعجبني أيهم هو وبكر يصطحبان ، ويعجبني الذي هو وبكر قائمان .

وخالف في هذا الفراء فأجاز حذف هذا الضمير نحو : جاءني الذي وزيد قائمان ، أي : هو وزيد قائمان . ^(٣)

وتلخيص القول في الضمير المرفوع العائد على الموصول من صلته أنه لا يجوز حذفه إلا بشروط :

أحدها : أن يكون مبتدأ فإن كان غير مبتدأ نحو : كونه فاعلاً نحو : جاءني اللذان قائماً ، أو مفعولاً لَمْ يُسم فاعله نحو : جاءني اللذان ضرباً ، أو اسم كان وأخواتها نحو : جاءني اللذان كأننا فاضلين لم يجز حذفه .

(١) لم يسرد أبو حيان أبيات الألفية في هذا الموضع وهي كالآتي :

إن يستطل وصل وإن لَمْ يستطلْ فالحذف نذر وأبوا أن يختزلْ

إن صلح الباقي لوصل مكمل والحذف عندهم كثير منجلي

في عائد متصل ... إلخ

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل : " فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف ولم يتمتع ... " .

انظر شرح التسهيل : ٢٠٧ / ١ .

(٣) التذييل والتكميل : ٣ / ٨٧ - ٨٨ ، ورده أبو حيان قائلاً : لم يسمع من كلامهم ولستلا

يؤدي إلى وقوع حذف العطف صدرأ .

الثاني : أن لا يصلح ما بقي بعد الحذف أن يكون صلة فإن كَانَ يصلح لَمْ يَجزْ نحو : قام الَّذِي هُوَ وجهه حسن ، ونحو : قام الَّذِي هُوَ عِنْدَكَ.

الثالث : أن لا يكون محصوراً فإن كَانَ محصوراً لم يَجزْ حذفه نحو : جَاءَ الَّذِي مَا قَائِمٌ إِلَّا هُوَ ، وجَاءَنِي الَّذِي إِنَّمَا فِي الدَّارِ هُوَ.

الرابع : أن لا يكون قد دَخَلَ عَلَيْهِ حرف تَفِي فَإِنْ كَانَ لَمْ يَجزْ حذفه نحو : جَاءَنِي الَّذِي مَا هُوَ قَائِمٌ.

الخامس : أن لا يكون معطوفاً عَلَى غَيْرِهِ ، فَإِنْ كَانَ مَعْطُوفاً عَلَى غَيْرِهِ لَمْ يَجزْ نحو : جَاءَنِي الَّذِي زَيْدٌ وَهُوَ فاضلان.

السادس : أن لا يكون في مَعْنَى مَا دَخَلَ عَلَيْهِ حرف التَّفِي فَإِنْ كَانَ فِي مَعْنَاهُ لَمْ يَجزْ حذفه نحو : جَاءَنِي الَّذِي إِنَّمَا هُوَ فاضل.

السابع : أن لا يكون معطوفاً عَلَيْهِ غَيْرُهُ ، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجزْ حَذْفُهُ نحو : جَاءَنِي الَّذِي هُوَ وَزَيْدٌ قَائِمَانِ خِلَافاً لِلْفَرَاءِ فِي هَذَا وَقَدْ تَقَدَّمَ.

الثامن : أن يكون في الصَّلَةِ طولٌ إِنْ كَانَ الموصول غير : " أَيْ " وَقَدْ تَقَدَّمَ خِلَافُ الكُوفِيِّينَ فِي هَذَا ، وَأَنْهُمْ لَا يَشْتَرِطُونَ الطَّوْلَ ، وَأَنْ أَيْ وَغَيْرَ أَيْ مِنْ الموصولات فِي ذَلِكَ سواء. ٣٢/

قَوْلُهُ :

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ بِفِعْلٍ أَوْ وَصَفٍ كَمَنْ تَرَجُّوْهُ يَهَبُ

ذَكَرَ أَنَّ الْحَذْفَ كَثِيرٌ ظَاهِرٌ فِي الضَّمِيرِ الْمُنْصَوْبِ الْعَائِدِ عَلَى الْمَوْصُولِ وَشَرَطَ فِي ذَلِكَ شَرْطَيْنِ :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مُتَّصِلاً فَإِنْ كَانَ مُتَفَصِّلاً لَمْ يَجزْ حَذْفُهُ نَحْوُ : جَاءَنِي الَّذِي إِيَّاهُ أَضْرِبُ ، أَوْ جَاءَنِي الَّذِي مَا أَضْرِبُ إِلَّا إِيَّاهُ.

الثاني : أن يكون منصوباً بفعلٍ أو وصِفٍ ، فإن كَانَ منصوباً بغيرِ ذَلِكَ لَمْ يَجْزُ حذفُهُ نحو : جَاءَنِي الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ ، وترك شرطين آخرين :

أحدهما : أن لَا يكون الفعل من باب كَانَ وأخواتها ، فإن كَانَ مِنْهَا فلا يجوز نحو : جَاءَنِي الَّذِي لَيْسَ زَيْدٌ ، تريد : لَيْسَهُ .

الشرط الثاني : أن لَا يكون تَمَّ ضمير غيره يصلح للربط ، فإن كَانَ تَمَّ لَمْ يَجْز حذفُهُ نحو : جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبْتُهُ فِي دَارِهِ^(١) ، هَذَا المنقولُ والمشهورُ ، وفيهِ خلافٌ غريب نقله إبراهيم ابن أصبغ في مسائل الخلاف من تأليفه.^(٢)

وقَوْلُهُ : " أو وَصَفٍ " سَوَى التَّائِيَمِ بَيْنَ مَا يَنْتَصَبُ بفعل وبينَ مَا يَنْتَصَبُ بوصفٍ في أَنَّ الحذفَ في الضمير كثيرٌ مُتَجَلٍّ .

أما الفعلُ فصحيحٌ نحو قوله تَعَالَى : { أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا } ، أي بعثه .

وأما الوصفُ فإما أن يكون فِيهِ أَلْ أو لَا إِنْ كَانَتْ فِيهِ أَلْ نحو : الضارها زَيْدٌ هند ، فلا يجوز حذفُهُ عِنْدَ الجمهور ، وأجازهُ بعضهم^(٣) ، وَقَدْ اختلفَ عَنِ الكسائي فِي ذَلِكَ.^(٤)

(١) أقول : لا حاجة إلى الشرطين اللذين زادهما أبو حيان : أما الأول فإن خير كان وأخواتها لا يحذف مطلقاً عائداً على موصول أو غير عائد لأنه ركن ، وأما الشرط الثاني فإن الضمير المحرور صار رابطاً وهو كافٍ في ذلك ذكر المنصوب أو لم يذكر .

(٢) هو إبراهيم بن عيسى بن محمد بن أصبغ أبو إسحاق القرطبي الأزدي المعروف بابن المناصف شيخ القرية ، وواحد زمانه بافريقية أملى عشرين كراسة على قول سيويه هذا باب علم ما الكلم من العربية ، توفي سنة (٦٢٧هـ) .

(٣) من الآية : ٤١ من سورة الفرقان .

(٤) انظر الأصول : ٢ / ٢٧١ وفيه أن الماضي ذكر أنه قد جاء في الشعر ، والتذييل والتكميل : ٣ / ٨٢ .

(٥) انظر التذييل والتكميل : ٣ / ٨٣ .

وهَذَا عَلَى خِلافٍ فِي هَذَا الضَّمِيرِ ، فَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ^(١) ،
ومذهب المازني وأبي عمر أَنَّهُ مجرور^(٢) ، ومذهب الفراء أَنَّهُ يجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً أو
مجروراً^(٣).

ومذهب سيبويه اعتبار هَذَا الضَّمِيرِ بِالظَّاهِرِ فَحَيْثُ جَازَ فِي الظَّاهِرِ النِّصْبُ
وَالْخَفْضُ جَازَ فِي الضَّمِيرِ مِثْلَ ذَلِكَ نَحْوُ : جَاءَ الضَّارِبَا زَيْدًا ، وَيَجُوزُ الضَّارِبَا زَيْدًا ،
فَإِذَا قُلْتَ : الضَّارِبَا هُمَا غُلَامَاكَ الزَّيْدَانِ جَازَ أَنْ يَكُونَ هُمَا فِي مَوْضِعِ نِصْبٍ وَفِي
مَوْضِعِ جَرٍّ ، وَحَيْثُ وَجِبَ فِي الظَّاهِرِ النِّصْبُ وَجِبَ فِي الضَّمِيرِ نَحْوُ : جَاءَ الضَّارِبُ
زَيْدًا ، فَإِذَا قُلْتَ : الضَّارِبُ زَيْدٌ غُلَامُكَ فَالضَّمِيرُ فِي مَوْضِعِ نِصْبٍ^(٤).

قَوْلُهُ :

كَذَاكَ حَذَفَ مَا بَوَصَفَ خَفِضًا كَأَلْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

قَوْلُهُ : " مَا بَوَصَفَ " احتراز به عَنْ مَا خَفِضَ بِاسْمٍ غَيْرِ وَصَفٍ نَحْوُ : جَاءَ
الَّذِي قَامَ غُلَامُهُ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ هَذَا الضَّمِيرِ ، وَأَجَازَ الْكَسَائِيُّ حَذْفَ الضَّمِيرِ
مَعَ الْأَسْمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ مَفْعُولًا لَمْ يَسْمِ فَاعِلُهُ فَاجَازَ : اِرْكَبْ سَفِينَةَ الَّذِي
تُعْمَلُ ، أَيْ تَعْمَلُ سَفِينَتَهُ^(٥) ، وَخَالَفَهُ الْجُمْهُورُ فِي ذَلِكَ.

(١) انظر هامش الكتاب : ١٨٨ / ١ ، والانتصار : ٨٥ ، وابن يعيش : ١٢٤ / ٢ ، والتذييل

والتكميل : ٨٣ / ٣ .

(٢) انظر هامش الكتاب : ١٨٨ / ١ ، والتذييل والتكميل : ٨٣ / ٣ .

(٣) معاني القرآن للفراء : ٣٨٥ - ٣٨٦ ، والتذييل والتكميل : ٨٣ / ٣ .

(٤) الكتاب لسيبويه : ١٨١ / ١ ، والانتصار : ٨٥ ، وابن يعيش : ١٢٤ / ٢ ، وشرح الكافية

للرضي : ٢٨٣ - ٢٨٤ ، والتذييل والتكميل : ٨٣ / ٣ .

(٥) التذييل والتكميل : ٧٦ / ٣ ، قال أبو حيان واستدل بقول الشاعر :

أعوذ بالله وآياته من باب من يعلق بابيه من خارج

تقدير من باب من يعلق بابيه من خارج

وأطلق التَّائِيْم فِي الوصف ويحتاج إِلَى تَقْيِيدٍ ؛ لِأَنَّ الوصفَ الحَافِظَ للضمير
إِمَّا أَنْ يَكُونَ اسم فاعل أو اسم مفعول ، إِنْ كَانَ اسم مفعول لَمْ يَحْزَرْ حذف الضمير
نحو : جَاءَنِي الَّذِي أَنْتَ مَضْرُوبُهُ ، فلا يجوز : جَاءَنِي الَّذِي أَنْتَ مَضْرُوبٌ .

وإِنْ كَانَ اسم فاعل فإِذَا أَنْ يَكُونَ لمَعْنَى الحال أو الاستقبال أولاً ، إِنْ كَانَ
كَذَلِكَ حَازَ حذفه كما ذكر إجراء له مجرى الضمير المنصوب^(١) ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ
لَمْ يَحْزَرْ حذفه نحو : جَاءَ الَّذِي أَنْتَ مُكْرِمُهُ أَمْسَ ، إجراء له مجرى : جَاءَنِي الَّذِي أَنْتَ
غُلَامُهُ ، وَهَذَا التَّفْصِيلُ فِي اسم الفاعل على مذهبِ غَيْرِ الكَسَائِنِيِّ عَلَى مَا سَنَذَكُرُ فِي
باب اسم الفاعل - إِنْ شَاءَ اللَّهُ-^(٢)

قَوْلُهُ :

كَذَا الَّذِي جَرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جُرْ كَمَرٌ بِالَّذِي مَرَزَتْ فَهَوَ بَرٌ

شَرْطٌ فِي جَوَازِ حذف الضمير المحرور شرطاً واحداً وهو أَنْ يَكُونَ الضميرُ
محروراً بما جر الموصول / ٣٣ وله جملة شروط :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ الجار للموصولِ ولضميره حرفاً ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ حَرْفٍ لَمْ
يَحْزَرْ حَذْفُ الضمير ، مِثَالُهُ : جَاءَ غُلَامُ الَّذِي أَنْتَ غُلَامُهُ .

الثَّانِي : أَنْ لَا يَكُونَ فِي موضع رفع ، فَإِنْ كَانَ فِي موضع رَفْعٍ لَمْ يَحْزَرْ حذفه
نحو : مَرَزَتْ بِالَّذِي مُرَّ بِهِ .

الثَّالِثُ : أَنْ لَا يَكُونَ ثُمَّ ضمير يصلح للربط غيره ، فَإِنْ كَانَ ثُمَّ لَمْ يَحْزَرْ
حذفه نحو : مررت بالَّذي مررت به فِي داره .

(١) مثال قوله تعالى : " فاقض ما أَنْتَ قَاضٍ " (طه : ٧٢) وهو كثير في الشعر ، ومثال

المنصوب الذي قاس عليه الحذف قولك : جاء الضارب زيداً أي الضاربه .

(٢) مذهب الكسائي أنه بعمل اسم الفاعل ولو كان دالاً على الماضي ، وعلى ذلك يجوز جاء الذي

أنت مكرم أمس ، أي مكرمه .

الرابع : أن يكون العاملُ متحداً لفظاً ومعنى فإن اختلف لفظاً ومعنى نحو :
مررت بالذي فرحت به ، أو لفظاً فقط نحو : اشتقت إلى الذي حنت إليه ، أو معنى
فقط [.....]^(١) لم يجر حذفه.

الخامس : أن يكون الحرف الجار للموصول متحد المعنى ، فإن لم يكن
متحد المعنى لم يجر حذفه نحو : مررت بالذي مررت به على زيد ، إذا جعلت الباء
في به سببية أو باء الحال.

السادس : أن لا يكون الضمير محصوراً ولا في معنى المحصور ، فإن كان
كذلك لم يجر حذفه نحو : مررت بالذي ما مررت إلا به ، ونحو : مررت بالذي إنما
مررت به.

والمضاف للموصول ينزل في هذا كله منزلة الموصول نحو : مررت بغلام
الذي مررت به ، فيجوز حذف هذا الضمير مع الحرف كما جاز حذف ذلك من
نحو : مررت بالذي مررت به ، انتهى حكم الضمير العائد على الموصول وهو أحد
جزأي الصلة أو معمول الصلة.

فإن كان بعض معمول للصلة حذف الم معمول ، فاحذف بحذفه الضمير نحو أن
يقول قائل : فلان فاضل ، فنقول : أين الرجل الذي ذكرت ؟ تريد : ذكرت أنه
فاضل ، ومنه قوله - جل ثناؤه - ^(٢) {أَيْنَ شُرَكَاءِ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ} أي
تزعمون أنهم شركائي.

(١) ما بين المعقوفين بياض في الأصل وفي النسخة الأمريكية.

(٢) من الآية : ٧٤ من سورة القصص.

﴿ الْمُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ ﴾

قَوْلُهُ :

أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ أَوْ اللَّامُ فَقَطْ فَمَمَطَ عَرَفَتْ قُلْ فِيهِ السَّمَطُ

ظاهرُ كَلَامِهِ يقتضي أنَّ أَلْ أو اللام حرف تعريف ، أي : أحدهما ، فَيَحْوَرُ
أَنْ يَكُونَ أَلْ وَأَنْ يَكُونَ اللَّامُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بل هما قولان للنحويين :

أحدهما : اللام وحدها وهو مذهب سيبويه. ^(١)

الثاني : أنَّهَا أَلْ وَأَنَّهَا موضوعة على حرفين بمحذلة قَدْ وَهَلْ ^(٢) ، والاستدلال
لهذين القولين وَعَلَيْهِمَا يذكر في غير هَذَا ، وَإِنَّمَا أَتَى بِالْهَمْزَةِ عَلَى مذهب سيبويه
توصلاً إِلَى النطق بالساكن.

(١) الذي فِي الكتاب لسبويه : أن الألف واللام معاً للتعريف وهو ما قال به فِي قوله : " ولولا
أن الألف واللام بمحذلة قد وسوف لكانتا بناءً بِنِي عَلَيْهِ الاسم لا يفارقه ولكنهما جميعاً بمحذلة
هل وقد وسوف يدخلان للتعريف ويخرجان " . انظر الكتاب لسبويه : ٣ / ٣٢٥ وفي : ٤ / ١٤٧
نص على أن اللام مع الألف ثم قال : " والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي فِي
قولك : القوم والرجل والناس وإنما هما بمحذلة قولك قد وسوف " ثم أورد بيتاً لسدي الرمة
غيلان يدل على أن الألف عبارة عن همزة وصل فقال : وقال غيلان :

دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذل بالشحم إنا قد مللناه بجمل .

الكتاب لسبويه : ٤ / ١٤٧ وهو نفس البيت الذي أوردته فِي ٣ / ٣٢٥ .

(٢) هذا القول ما أوردته سيبويه عن الخليل فِي الكتاب : ٣ / ٣٢٤ - ٣٢٥ ، وهو ما صححه ابن
مالك فِي شرح التسهيل وعلل قوله بوجه عدة . انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٥٣ - ٢٥٤ ،
وقد أورد أبو حيان فِي شرحه للتسهيل أن ابن مالك ذكر فِي أداة التعريف ثلاثة مذاهب :
الأول : أن اللام وحدها هي أداة التعريف وهو منسوب للمتأخرين ، الثاني : قول الخليل وهو
أن حرف التعريف ثنائي والهمزة فِيه قطع كهزمة أم ، الثالث : أنه ثنائي الوضع وهمزته همزة
وصل كهزمة استمع فيكون أحادياً ، ثم ذكر أبو حيان أن النحويين أجمعوا على أن المذاهب -

قَوْلُهُ :

وَقَدْ نَزَادَ لِأَزِمًا كَاللَّاتِ وَالْآنَ وَالَّذِينَ نُمُّ اللَّاتِي

" اللات " صنم كان بمكة وهذا الاسم عَلِمَ له فال فيه زائدة ، وَقَدْ اُزِمَتْ ، وَأَمَّا " الْآن " فقالت العرب : من الْآنَ أُزِمْلُ قصدك ، ففتحوا نون الْآنَ عَلَى كُلِّ حال وهو مَبْنِيٌّ ، وَأَل فِيهِ لِلحضور عِنْدَنَا^(١) لا زائدة بخلاف ما رأى التَّائِم ، وللغراء فِي : الْآن قولان :^(٢)

أحدهما : أن أصله : آن كذا وكذا ، فسمى الوقت بالفعل ، ودخلت أل على المحكي كما دخلت على أمس ، وهو مبني في جميع الحالات ، وكما دخلت على : الحاد باد ، وعلى أولى وهما مبنيان.

والثاني : من قولي الغراء : أن أصله : " الأوان " فاستقطعوا الألف الزائدة منه كما فعلوا ذَلِكَ فِي الزمان ، قَالُوا : الزمن ثم تحركت الواو وافتتح ما قبلها فقبلت ألفاً فصار الْآن وهو عَلَى هَذَا القول الثاني معرب ، يُقَالُ فِيهِ الْآنُ ، وَالْآنِ ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الأوان ، والأوان معرب بلا خلاف.

ويحتمل - أيضاً - إذا قلنا أن أصله الأوان أن تقول : إن الواو لَمَّا تحركت وافتتح ما قبلها فصارت ألفاً سقطت لسكونها وسكون الألف الثانية فالباقية هي الزائدة / ٣٤ والمسقطه هي الأصلية.

مذهبان فقط : الأول : هو مذهب جميع النحويين إلا ابن كيسان وهو اللام وحدها ، والثاني : أنه كلمة ثنائية الوضع مثل قد وهل والهمزة همزة قطع ، ثم فصل أبو حيان في ذلك تفصيلاً واسعاً . انظر ذلك في التذييل والتكميل : ٣ / ٢١٧ - ٢٣٠ .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١١١ .

(٢) انظر القولين باختصار في شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ١٠٣ .

وأما : " الَّذِينَ وَاللَّاتِي " فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْمُصَوَّلَاتِ أَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِينَ أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ فِي الَّذِي وَخَوِهُ هِيَ الْمَعْرِفَةُ فَلَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ فَإِنْ قُلْتَ : الدَّلِيلُ عَلَى زِيَادَتِهَا أَنَّهُ رِمَا حَذَفَتْ ، فَقِيلَ : لَذِي ، وَلَّذِينَ.

قلت : هَذَا نَحْوُ مَا رَوَى مِنْ حَذْفِهَا فِي قَوْلِهِ : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ، بِغَيْرِ تَنْوِينٍ ، يَرِيدُ : السَّلَامَ عَلَيْكُمْ ، وَجَعَلَ النَّاطِلِمَ : " أَل " فِي : " الَّذِينَ وَاللَّاتِي " مِمَّا يَزِيدُ لَازِمًا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَذَفَتْ كَمَا قُلْنَا إِلَّا إِنْ أَرَادَ لَازِمًا بِالنَّظَرِ إِلَى غَالِبِ الْكَلَامِ ، وَأَمَّا أَنَّهَا زَائِدَةٌ فَفِيهَا الْخِلَافُ كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَلَا ضَظْرَارَ كِتَابَاتِ الْأَوْتَرِ كَذَا وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي

بنات أوبر علم للجنس ، وامتنع الصرف للعلمية ووزن الفعل ، وأنشدوا :^(١)
وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ هَيْئَتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْتَرِ

(١) أنشده أبو زيد ولم يعزه إلى قائله ، وهو من الكامل ، والبيت في الخصائص : ٥٨ / ٣ ، والمغني : ٥٢ ، وشرح شواهد المغني : ١٦٦ ، واللسان مادة " وبر " ، والشاهد : ١٤٠ من شواهد العيني ، وابن الناطم : ٣٩ ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٢٦٣ ، وأوضح المسالك : ١ / ١٣٧ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ١٨١ .

اللُّغَةُ : قَوْلُهُ : " وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ " أَي : جَنَيْتُ لَكَ ، قَوْلُهُ : " أَكْمُوًا " بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْكَافِ وَضَمِّ الْمِيمِ وَفِي آخِرِهِ هَمْزَةٌ وَهُوَ مِنْ جَمْعِ كَمْوَ عَلَى وَزْنِ فَعْلٍ بِسُكُونِ الْعَيْنِ كَأَنْفُسٍ جَمْعُ فَلَسَ وَهُوَ وَاحِدُ كَمَاءَةٍ عَلَى وَزْنِ فَعْلَةٍ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ بَابِ ثَمَرٍ وَثَمَرَةٌ ، وَقَوْلُهُ : " وَعَسَاقِلًا " جَمْعُ عَسَقُولٍ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَسُكُونِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَتَيْنِ ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْكَمَاءَةِ وَأَصْلُ عَسَاقِلًا عَسَاقِيلُ فَحَذَفَتْ الْمُدَّةُ لِلضَّرُورَةِ ، وَقَوْلُهُ : " بَنَاتِ الْأَوْتَرِ " وَهِيَ كَمَاءَةٌ صَغِيرٌ مَرْغَبَةٌ عَلَى لَوْنِ التَّرَابِ .
الِاسْتِشْهَادُ فِيهِ : عَلَى زِيَادَةِ اللَّامِ فِي قَوْلِهِ : " الْأَوْتَرِ " وَالْأَصْلُ بَنَاتِ الْأَوْتَرِ بِثَوْنِ السَّلَامِ ، وَإِنَّمَا زِيدَتْ لِأَجْلِ الضَّرُورَةِ ، وَقَالَ سَيَبَوِيه : هُوَ عِلْمُ جَنْسٍ مَنُوعٍ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالسَّوْرَنِ كَابِنِ آوَى فَالْأَلِفُ وَاللَّامُ فِيهِ زَائِدَةٌ .

وإِلَى هَذَا الْبَيْتِ يَشِيرُ بِقَوْلِهِ : " كَبِنَاتِ الْأَوْبَرِ " وَالْأَلِفُ وَالسَّلَامُ زَائِدَتَانِ لِلزَّرُورَةِ ، وَمَذْهَبُ الْمِرْدِ أَنَّهُ نَكْرَةٌ وَأَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ لِلتَّعْرِيفِ.^(١)

وقوله : " كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ " أَيِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي النَّفْسِ وَإِنَّمَا كَانَتْ زَائِدَةً لِأَنَّهُ تَمْيِيزٌ وَالتَّمْيِيزُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ، وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِ جُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ^(٢) ، وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ وَبَعْضُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّهُ يَجُوزُ تَعْرِيفُ التَّمْيِيزِ فَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ لَا تَكُونُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ زَائِدَةً.^(٣)

وَيَشِيرُ بِقَوْلِهِ : " كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ " إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ :^(٤)

(١) قَالَ الْمِرْدُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْبَيْتَ : " فَإِنْ دَخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ دَخُولُهُمَا كَدُخُولِهِمَا فِي : الْفَضْلِ وَالْعَبَاسِ عَلَى مَا وَصَفْتَ لَكَ لِأَنَّ أَوْبَرَ نَعْتِ نَكْرَةٍ فِي الْأَصْلِ وَالْآخَرُ عَلَى قَوْلِكَ : هَذَا ابْنُ عَرَسٍ آخَرَ تَجْعَلُهُ نَكْرَةً كَمَا نَقُولُ : هَذَا زَيْدٌ مِنَ الزَّيْدِينَ أَيِ هَذَا وَاحِدٍ مِنْ لَهُ هَذَا الْاسْمُ فَأَنْتَ وَإِنْ كُنْتَ لَمْ تَذْكُرْ قَبْلَهُ شَيْئاً نَقُولُ بَعْدَهُ آخَرَ فَإِنَّمَا أَرَدْتَ ضَرْباً مِمَّا يَقَعُ لَهُ هَذَا الْاسْمُ " . الْمُقْتَضَبُ : ٤٨ - ٤٩ ، وَانْظُرْ شَرْحَ الْأَشْمُوحِيِّ : ١ / ١٨٢ .
(٢) شَرْحُ الْأَشْمُوحِيِّ بِحَاشِيَةِ الصَّبَاحِ : ١ / ١٨٢ .

(٣) هُوَ قَوْلُ يُونُسَ وَالْكَوْفِيِّينَ وَالْبَغْدَادِيِّينَ . انْظُرِ التَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٣ / ٢٣٨ .

(٤) قِيلَ إِنَّ هَذَا الْبَيْتَ مَصْنُوعٌ فَحِينَئِذٍ لَا يَحْتَاجُ بِهِ ، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ : هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ فَإِنْ قَائِلُهُ هُوَ : رَشِيدُ بْنُ شَهَابٍ الْيَشْكِرِيُّ ، وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةٍ مِنَ الطَّوِيلِ وَأَوَّلُهَا هُوَ قَوْلُهُ :

مَنْ مَبْلَغُ فِتْيَانٍ يَشْكُرُ أَتْنِي أَرَى حِقْبَةَ تُبْدِي أَمَاكِينَ لِلصَّبْرِ

وَيَنْظُرُ مَرَاجِعَ الشَّاهِدِ فِي رَقْمٍ : ١٤٢ مِنْ شَوَاهِدِ الْعَيْنِيِّ ، وَشَرْحَ التَّصْرِيحِ : ١ / ١٥١ ، وَهَمَّ الْمَوَاصِمَ لِلْسَّبُوطِيِّ : ٨٠ / ١ ، وَشَرْحَ الْأَشْمُوحِيِّ : ١ / ١٨٢ ، وَابْنُ التَّشَاطُظِ : ٣٩ ، وَتَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ : ١ / ٢٦٤ ، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ : ١٢٩ ، وَشَرَحَ ابْنَ عَقِيلٍ : ١ / ١٨٢ .

اللُّغَةُ : قَوْلُهُ : " رَأَيْتُكَ " نَخَطَابُ لَقِيْسَ بْنِ مَسْعُودٍ بْنِ قَيْسِ بْنِ خَالِدِ الْيَشْكِرِيِّ ، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ : يَا قَيْسَ عَنْ عَمْرٍو ، قَوْلُهُ : " وَجُوهُنَا " أَرَادَ بِالْوُجُوهِ الْأَنْفُسَ وَالذَّوَاتَ مِنْ قَبِيلِ إِطْلَاقِ اسْمِ جُزْءِ الشَّيْءِ عَلَى كُلِّهِ ، وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنَ الْوُجُوهِ الْأَعْيَانُ مِنْهُمْ يُقَالُ : هَؤُلَاءِ وَجُوهُ الْقَوْمِ أَيِ أَعْيُنُهُمْ وَسَادَتُهُمْ ، قَوْلُهُ : " صَدَدْتُ " أَيِ أَعْرَضْتُ ، قَوْلُهُ : " وَطِبْتَ النَّفْسَ " يَا قَيْسَ عَنْ عَمْرٍو " أَيِ : طَابَتْ نَفْسُكَ عَنْ عَمْرٍو الَّذِي قَتَلَنَاهُ ، وَكَانَ عَمْرٍو حَمِيمَ قَيْسٍ . -

رَأَيْتُكَ لَمَّا عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرُو
قَوْلُهُ :

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلًا لِلْمَحْ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ لِقَلًا
كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ فَذِكْرُ ذَا وَحْدَفُهُ سِيَان

الفضل منقول من : فضل المصدر وهو مما يوصف به ، أي أن المسمى بالفضل لمح فيه معنى الفضل إذا جئت فيه بأل ، والحارث منقول من الصفة لحظ فيه أنه يعيش فيحترث ، ومن ذلك قولهم إنما سميت هانئا لهنأ ، وقول الشاعر :^(١)

كَانَ أَبَاهُ حِينَ سَمَاهُ صَاعِدًا رَأَى كَيْفَ يَرْقَى فِي الْمَعَالِي وَيَصْعَدُ
وَأَمَّا النعمان الذي ذكره هَذَا النَّاطِمُ فَلَيْسَتْ أَل فِيهِ لِلْمَحِ الصِّفَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ
بِصِفَةٍ فِي الْأَصْلِ وَلَا مِمَّا يُوصَفُ بِهِ كَالْفَضْلِ فَأَل فِيهِ زَائِدَةٌ مِثْلُهَا فِي : " السَّالَت "
وَكَأَنَّهُ إِنَّمَا غَرِهَ فِي ذَلِكَ إِبْتَاهَا تَارَةً وَحْدَفَهَا أُخْرَى.

وقوله في البيت قبله : " للمح ما قد كان عنه نقلاً " عبارة غير جيدة لأنَّ أَل لا تكون للمح الاسم الذي نقل عنه الْعَلَمُ مطلقاً ، إِنَّمَا تُكُونُ لِلْمَحِ الصِّفَةُ كَمَا قُلْنَا .
وقوله : " فَذِكْرُ ذَا وَحْدَفُهُ سِيَان " يَعْنِي أَنَّ حَذَفَ أَلِ الْيَاءِ لِلْمَحِ الصِّفَةُ وَعَدَمُ
حذفها سواء وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ وَغَرِهَ فِي ذَلِكَ مَا يُوجَدُ فِي كِتَابِ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ أَلَ لَا
تَلْزَمُ بَلْ تَقُولُ : الْحَارِثُ وَحَارِثُ .

وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ بِهِذِهِ الْأَسْمَاءَ الَّتِي هِيَ صِفَاتٌ فِي الْأَصْلِ أَوْ يَجُوزُ
الوصفُ بِهَا إِمَّا أَنْ تُرِيدَ بِهَا أَنْ تُكُونَ أَسْمَاءً يُعْلَمُ بِهَا الْمُسَمَّوْنَ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَلْحَظَ فِيهَا
مَعْنَى صِفَةٍ أَوْ تَلْحَظَ فِي ذَلِكَ مَعْنَى الصِّفَةِ فَيَكُونُ قَدْ سَمَّيْتَ حَارِثًا تَفَاوُلًا بِالْعَيْشِ

= الاستشهاد فيه : في قوله : " وطبت النفس " حيث ذكر التمييز معرفةً بالألف واللام وكان حكمه أن يكون نكرةً وإنما زاد الألف واللام فيه للضرورة .

(١) لم نجد نغريباً لهذا البيت .

حَتَّى يَحِثَّ أَي يَكْسِبُ ، وَكَذَلِكَ : عَبَسَ وَمَالِكٌ تَفَاوُلًا بِأَنْ يَعِيشَ حَتَّى يَمْلِكَ أَوْ
يَعِيسَ لِعَدَاهُ.

فَإِنْ لَمْ تُلْحِظْ مَعْنَى الصِّفَةِ لَمْ تَدْخُلْهَا وَإِنْ لَحِظْتَهَا أَدْخَلْتَهَا فَاتَّضَحَ بِهِذَا أَنَّ
الْخُذْفَ وَالْإِثْبَاتَ نَيْسًا بِسَوَاءٍ^(١) بَلْ هُمَا مَعْنِيَانِ مَقْصُودَانِ.

وذكر المصنف من أقسام : " أَل " أن تكون معرفة وزائدة وللمح الصفة
والغلبة ، وقد قدمنا من تقسيمنا للألف واللام عند قوله : ٣٥/

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّوْدَا وَأَلْ
.....

أول الأرحوزة ما أغني عَنْ إعادته هنا.^(٢)

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ إِلَى أَنَّ : " أَل " الْعَهْدِيَّةُ يُعْرَضُ فِيهَا الْغَلْبَةُ وَلِمَح
الْصِّفَةِ.^(٣)

وَأَنَّ أَلَّ الْجَنْسِيَّةِ يُعْرَضُ فِيهَا الْحُضُورُ وَبَعْضُهُمْ عَدَّ الَّتِي لِلْغَلْبَةِ وَالَّتِي لِلْمَح
الْصِّفَةِ وَالَّتِي لِلْحُضُورِ قِسْمَاتٍ لِلْعَهْدِيَّةِ وَالْجَنْسِيَّةِ لَا أَقْسَامًا رَاجِعَةً إِلَيْهِمَا ، وَتَحْقِيقُ
هَذَا كُلُّهُ يَذْكُرُ فِي غَيْرِ هَذَا مِنَ الْمَطُولَاتِ.^(٤)

وَأَشْكَلُ مَا فِيهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ الْجَنْسِيَّةُ فَيَبْتَغِي أَنْ يَفْهَمَ عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ : اشْتَرِ
اللَّحْمَ وَاشْتَرِ لَحْمًا ، وَبَيْنَ اسْقِنِي الْمَاءَ وَاسْقِنِي مَاءً ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا عِنْدِي بِتَعْرِيفِ عُلَمِ
الْجَنْسِ.

(١) هما سواء في العلمية التي تفيد التصريف وأما زيادة للمح الأصل.

(٢) قسم هناك عدة أقسام : عهديّة في شخص أو جنس ، وإلّى موصولة وزائدة ، وهناك النسي
تفيد الحضور والغلبة ولمح الصفة.

(٣) انظر المقدمة الجزئية : ٦٦ ، وشرح المقدمة الجزئية الكبير للشلوبيين : ٦٥٦ ، والتوطئة :

١٩١ ، والتذييل والتكميل : ٢٣٢ / ٣.

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٢٣٢ / ٣ - ٢٣٤.

فَالِ الَّتِي لتعريف الجنس كالعَلَمِيَّة الَّتِي فِي أُسَامَةِ بِمَعْنَى أَنْ صَوْرَتُهُ صَوْرَةُ
المعرفة وَمَعْنَاهُ النكرة ، واسم الجنس إِنْمَا هُوَ معلق عَلَى الحقيقة وَلِذَلِكَ يَقَعُ عَلَى مَا قُلْ
أَوْ كَثُرَ نَحْوُ : لَبَنٌ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَقَعُ عَلَى جَمِيعِ اللَّبَنِ ، وَيَقَعُ عَلَى الْقِطْعَةِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ
الحقيقة كما هِيَ موجودة فِي الجَمِيعِ هِيَ موجودة فِي القطعة.

فإذا دخلت الألف واللام دخلت لتعريف الحقيقة فَإِنْ كَانَ أُرِيدَ بِاسْمِ الجنس
جميع آحاد الحقيقة فَيَكُونُ الألف واللام فِيهِ للعموم وصح الاستثناء منه ووصفه بما
يوصف به الجمع نحو قوله تَعَالَى : ﴿وَالْعَصْرِ﴾ ^(١) **﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾** إِلَّا
الَّذِينَ ءَامَنُوا { عَلَى أَحَدِ القولين ، وقولهم : أَهْلَكَ النَّاسَ الَّذِينَ أَرَادُوا الصَّفْرَ وَالْدَّرْهَمَ
البَيْضَ ، فوصفها بما يوصف بها الجموع.

فمن حيث الوضع يكون الألف واللام لتعريف الحقيقة الَّتِي لَا يَقْتَضِي
موضعها تقليلاً ولا تكثيراً ، ومن حيث الاستعمال يجوز أَنْ يُرَادَ بِهِ الكثرة ، ويجوز أَنْ
يراد بِهَا أَقَلُّ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الحقيقة.

ولأجل هَذَا وَقَعَ الخلاف بين الناس فِي أَنَّ المفرد الْمُحْتَلَى بِالْألف واللام الَّتِي
لَيْسَتْ للعهد ، هَلْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِيهِ للعموم أَمْ لَا يَجُوزُ ؟ فَمَنْ نَظَرَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ
تعريف للحقيقة من حيث هِيَ يجوز أَنْ تَكُونَ للعموم إِذْ الحقيقة من حيث هِيَ
لَا دَلَالَةَ لَهَا عَلَى الكثرة وَلَا عَلَى القلة ، وَمَنْ نَظَرَ إِلَى الاستعمال وَأَنَّهُ قَدْ يُرَادُ بِالاسْمِ
الَّذِي فِيهِ أَلْ مَا يَحْتَمِلُهُ مِنَ الكثرة لَا مِنْ حيث الوضع جَوَزَ ذَلِكَ وَقَدْ أَطْلَقْنَا فِي هَذَا ؛
لَأَنَّا لَمْ نَجِدْ لِأَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا كَلَاماً مَنْقُحاً فِي الألف واللام الجنسية.

وَأَعْرِفِ الْأَسْمَاءَ الَّتِي فِيهَا أَلْ الْأِسْمَ الَّتِي هِيَ فِيهِ لِلحضور ثُمَّ الْأِسْمَ الَّتِي هِيَ
فِيهِ للعهد ثُمَّ الَّتِي هِيَ فِيهِ للجنس.

قَوْلُهُ: ^(١)

وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ أَلْ كَالْعَقَبَةِ

يقول : إِنَّهُ قَدْ يَصِيرُ الاسمُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ فَيُلْزَمُهُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ : إما الإِضَافَةُ ، وإما أَلْ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : ابنُ عَمْرٍ ، وَالثَّرَيَّا ، أَلَا تَرَى أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَقَعَ عَلَى كُلِّ ابْنٍ لِعَمْرِ يَكُونُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَخَاطَبِكَ عَهْدٌ فِيهِ ثُمَّ غَلِبَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَحْدَهُ ، وَكَذَلِكَ الثَّرَيَّا نَحْوَمُ بِجَمْعَةٍ ؛ لِأَنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ الثَّرْوَةِ ، فَكَانَ يَتَّبِعُنِي أَنْ يَقَعَ الثَّرَيَّا عَلَى أَنْجُمٍ كَثِيرَةٍ بَيْنَ الْمُخَاطَبِينَ فِيهَا عَهْدٌ ، وَقَدْ غَلَبْتُ عَلَى هَذِهِ النُّجُومِ بَعِينَهَا هَذَا مَعْنَى كَلَامِهِ .

وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ الْغَالِبَةَ حَارِجَةٌ بِحَرَى الْأَعْلَامِ وَلَيْسَتْ بِأَعْلَامٍ أَلَا تَرَى أَنَّ تَعْرِيفَهَا لَيْسَ بِوَضْعِ اللَّفْظِ عَلَى الْمُسَمَّى بَلْ بِأَلْ أَوْ بِالْإِضَافَةِ ، وَلِذَلِكَ تَلَزَمُ الْأَلْفُ وَالْلامُ فِي الثَّرَيَّا وَنَحْوِهِ ، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ ابْنَ عَمْرٍ لَيْسَ بِعَلَمٍ أَنَّ الْعَلَمَ الْوَاقِعَ عَلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ ، وَإِنَّمَا غَلِبَ عَلَيْهِ ابْنُ عَمْرٍ بَعْدَ تَسْمِيَةِ عَبْدِ اللَّهِ. ^(٢)

(١) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وهو :

وحذف أَلْ ذِي أَنْ تَنَادَ أَوْ تَضَفَّ أَوْجِبَ وَفِي غَيْرِهَا قَدْ تَنْحَذِفُ

(٢) ابن مالك أشار إِلَى هَذَا الْمَعْنَى حِينَ قَالَ : " قَدْ يَصِيرُ " فَتَعْبِيرُهُ بِيَصِيرُ يُوحِي بِأَنَّ ابْنَ عَمْرٍ كَانَ نِكْرَةً وَكَذَا الثَّرَيَّا فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ يَتَنَاوَلُ كُلُّ نَحْمٍ ثُمَّ صَارَ الْأَوَّلُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، وَكَذَا الثَّرَيَّا غَلِبَتْ عَلَى كَوَاكِبٍ خَاصَّةٍ ، وَالْبَيْتُ غَلِبَ عَلَى بَيْتٍ مَعِينٍ ، وَالْكِتَابُ غَلِبَ عَلَى كِتَابٍ مَعِينٍ ، وَالْمَدِينَةُ عَلَى مَدِينَةٍ مَعِينَةٍ .. وَهَكَذَا .



﴿الابتداء﴾

قَوْلُهُ : / ٣٦

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ حَبْرٌ إِنَّ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَذَرَ

لَمْ يَذْكُرْ حَدًّا لِلْإِبْتِدَاءِ وَإِنَّمَا أَتَى بِهِ مَثَلًا ، وَالْمَثَلُ لَا يَتَوَصَّلُ مِنْهَا إِلَى تَعْرِفِ حَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ وَجَرَى فِي ذَلِكَ عَلَى أَكْثَرِ عَادَتِهِ فِي الْأَبْوَابِ. ^(١)

قَوْلُهُ :

وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَالثَّانِي فَاعِلٌ أَعْنَى فِي أَسَارٍ ذَان ؟

" سار " اسم فاعل من سرى ، و " ذان " تننية ذا ، وَيُشِيرُ بِهِذَا إِلَى أَنَّ الْوَصْفَ الَّذِي يَسْبِقُهُ أَدَاةُ الِاسْتِفْهَامِ وَلَمْ يَطَابِقْ مَا بَعْدَهُ فِي كَوْنِهِ مَثْنًى أَوْ مَجْمُوعاً نَحْوُ : أ قَائِمِ الزَّيْدَانِ ؟ ، أ قَائِمِ الزَّيْدُونَ ؟ ، فَإِنَّ ذَلِكَ الْوَصْفَ يُعْرَبُ مُبْتَدَأً وَمَا بَعْدَهُ فَاعِلٌ أَعْنَى عَنِ الْخَبَرِ.

وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ رَافِعاً لِاسْمِ ظَاهِرٍ أَمْ يَكُونَ رَافِعاً لِضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ نَحْوُ : أ قَائِمِ أَنتُمَا ؟ ، وَأ قَائِمِ أَنتُمْ ؟ ، وَأ قَائِمِ أَنتُنَّ ؟ ، وَقَالَ الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَاءُ : أ قَائِمَانِ أَنتُمَا ؟ ، (الْوَصْفُ خَبَرٌ مُّقَدِّمٌ وَالضَّمِيرُ مُبْتَدَأٌ) ^(٢) ، وَلَا يَجِيزَانِ غَيْرَ ذَلِكَ وَيَقُولَانِ :

لَا يَجْلُو الْفِعْلُ مِنَ الضَّمِيرِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قَمْتُ أَوْ تَقَرُّمُ ، فَالضَّمِيرُ مُتَّصِلٌ بِالْفِعْلِ ، فَإِذَا رَدَدْتَهُ إِلَى الدَّائِمِ فَالضَّمِيرُ عَلَى حَالِهِ. ^(٣)

^(١) أدخل المناطقة الحد بالمثال من الحدود والتعاريف.

^(٢) ما بين القوسين من التذييل : ٢٥٤ / ٣ ، وهي زيادة لازمة للوضوح.

^(٣) هذا ما ذهب إليه الزمخشري في إعراب قوله تعالى : (أَرَأَيْبِ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمَ - مريم : ٤٦) انظر الكشف : ٥١١ / ٢ ، والتذييل والتكميل : ٢٥٤ / ٣ ، وفيه نسبة إلى الكوفيين عامة وأورد حجاج الكوفيين بأن هذا الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا ينفصل منه الضمير فإذا انفصل كان مبتدأ لا فاعلاً ، ثم صحح ما قاله البصريون قياساً وسماعاً.

وَأَيْنَمَا يَحْتَاجُ إِلَى مَرَاغٍ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ وَالْإِسْمُ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ حَتَّى يَرُافِعَهُ آخَرُ ،
وَالْفِعْلُ قَدْ يَكْفِي بِالضَّمِيرِ ، تَقُولُ قُمْتُ وَقُمْنَا ، وَلَا تَقُولُ : قَامْتُ وَتَسْكُتُ حَتَّى
تَقُولُ : قَامْتُ أَنْتَ ، وَقَامِمَانِ أَنْتُمَا ، وَقَامِمُونَ أَنْتُمْ . انتهى .

وهذا الوصف لا خبر له بل المرفوع بعده أغنى عن الخبر وذلك لانطواء هذا
الكلام على مسند ومسند إليه وكأنه أخذ شبهاً من بابِ الفاعِلِ ومن بابِ المبتدأ ،
فَمِنْ حَيْثُ أَنْ فِيهِ فَاعِلًا مَسْكُوتًا عَلَيْهِ يَتِمُّ الْكَلَامُ بِهِ أَشْبَهَ بِابِ الْفَاعِلِ ، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّ
فِيهِ اسْمًا مَرْفُوعًا لَمْ يَتَقَدَّمْهُ رَافِعٌ لَفْظِيٌّ أَشْبَهَ بِابِ الْمُبْتَدَأِ .

وَلَمَّا قَوِيَ شَبَهُ هَذَا الْوَصْفِ بِالْفِعْلِ لَمْ يَجْزُ تَصْغِيرُهُ فَلَا تَقُولُ : أَضَوِّبُ
الرَّيْذَانِ ؟ ، وَلَا وَصْفُهُ فَلَا تَقُولُ : أَضَارِبُ عَاقِلَ الرَّيْذَانِ ؟ ، وَلَا تَعْرِيفُهُ فَلَا تَقُولُ :
الْقَائِمِ أَخَوَاكَ ، وَلَا يَتَنَبَّهُ وَلَا يَجْمَعُ فِي الْأَكْثَرِ فَلَا يُقَالُ : أَقَائِمَانِ أَخَوَاكَ ؟ عَلَى أَنَّ
يَكُونُ أَخَوَاكَ فَاعِلًا بِقَوْلِهِ : أَقَائِمَانِ ؟ .

وَكَذَلِكَ فِي الْجَمْعِ : فَأَمَّا عَلَى لُغَةِ : أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثَ^(١) ، فَيَحْزُزُ ذَلِكَ ،
وَقَدْ كَانَ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَوْطٍ اللَّهُ^(٢) يَقُولُ : مَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذَا لَا يُتَنَبَّهُ وَلَا يُجْمَعُ
فَقَدْ غَلَطَ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ تَنْتِيبِهِ وَجْمَعِهِ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِهِ :^(٣)
" أَوْ مُخْرِجِي هُمُ ؟ " . انتهى .^(٤)

(١) جملة : " أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثَ " جملة قالها أحد الأعراب وهي مما مثل به سيبويه في كتابه انظر :

١٩ / ١ ، ٢٠ ، ٧٨ ، ٢ / ٤١ ، ٣ / ٢٠٩ ، وهي في أكثر كتب النحويين . انظر سر صناعة

الإعراب : ٦٨٢ ، وكتاب الشعر الفارهي : ٤٧٣ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ٢٧١ .

(٢) هو محمد عبد الله بن سليمان بن داود الأنصاري الثاني ، توفي سنة (٦١٢ هـ) . انظر بغية الوعاة : ٢ / ٤٤ .

(٣) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي ٤ / ١ .

(٤) أورد أبو حيان هذا القول في تذييله ونصه : " وقال القاضي أبو محمد بن حوط الله : هذا

غلط بدليل ما جاء في الحديث من قوله - صلى الله عليه وسلم - أَوْ مُخْرِجِي هُمُ ؟ قال ابن

هشام الحضراوي : قلت لأبي محمد يكون كيتعاقبون فيكم ملائكة فسكت ، قال ابن هشام

إن لم يكثر فهذا وجهه ، وإن كثر فعلي التقديم والتأخير يعني على أن يكون الوصف خبراً

مقدماً وما بعده مبتدأ " . انظر : التذيل : ٣ / ٢٧١ - ٢٧٢ .

وهَذَا إِن كَثُرَ كَانَ عَلَى التَّقْدِيمِ والتَّأخِيرِ فَيَكُونُ : " هُمْ " مبتدأ ، و :
" مخرجي " خبره ، وَإِنْ كَانَ جَاءَ قَلِيلاً فَيُحْمَلُ عَلَى لُغَةِ أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ.

فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى هَذَا الوصفِ بِأَمِّ القِيَّاسِ الْإِفْرَادِ نَحْوُ : أَقَاتِمُ أَحْوَاكَ أَمْ
قَاعِدُ؟^(١) وَقَدْ حَكَى أَبُو عِثْمَانَ المَازَنِي المِطَابَقَةَ لِلْفَاعِلِ لَا المِوَافَقَةَ لِلْوَصْفِ فَتَقُولُ :
أَقَاتِمُ الرِّئْدَانِ أَمْ قَاعِدَانِ؟^(٢) وَعَلَى هَذَا جَاءَ قَوْلُهُ :^(٣)

أَنَاسِيَّةٌ مَا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا وَتَارِكَةٌ عَقْدَ الْوَفَاءِ ظُلُومٌ

قَوْلُهُ :

وَقَسَّ وَكَاسَفَهُمُ الثَّقِيَّ وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ : فَاتَرَزْ أَوَّلُو الرُّشْدِ

(١) قال ابن جني : " ومن ذلك قول العرب : أَقَاتِمُ أَحْوَاكَ أَمْ قَاعِدَانِ ؟ هذا كلامه " . وبهذا النص

يُخَالَفُ أَبُو حِيَّانَ قَوْلَ الْعَرَبِ حَيْثُ أَفْرَدَ الْمَعْطُوفَ . ثم قال ابن جني : " قال أبو عثمان :
والقياس يوجب أن تقول : أَقَاتِمُ أَحْوَاكَ أَمْ قَاعِدُ هُمَا ؟ إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَقُولُهُ إِلَّا قَاعِدَانِ
فَتَفْصِلُ الضَّمِيرَ وَالْقِيَاسَ يَوْجِبُ فَصْلَهُ لِيُعَادِلَ الْجُمْلَةَ الْأُولَى " . انظر الخصائص : ١ / ١٠١ .

(٢) ما نسبهُ أَبُو حِيَّانَ إِلَى المَازَنِي : قد ورد في الخصائص : ١ / ١٠١ وقال محقق الخصائص معللاً
لِلتَّنْبِيهِ بِقَوْلِهِ : " لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْوَصْفِ الْمُسْتَعْنَى بِمَرْفُوعِهِ عَنِ الْخَبَرِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مَرْفُوعُهُ
اسْمًا ظَاهِرًا أَوْ ضَمِيرًا مُنْفَصِلًا وَابْنُ هِشَامٍ يَرَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ فَاعِلٌ ظَاهِرٌ وَلَا ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ بَلْ
اسْتَعْنَى بِالْمُسْتَرِّ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ ، وَكَأَنَّهُ يَغْتَفِرُ فِي النِّوَانِ مَا لَا يَغْتَفِرُ فِي غَيْرِهَا ، وَبَرَى
غَيْرُهُ أَنَّهُ أَمْ هُنَا مُنْقَطِعَةٌ وَالتَّقْدِيرُ : أَمْ هُمَا قَاعِدَانِ " . انظر حاشية الصبان : ١ / ١٩٢ - ١٩٣ .

(٣) البيت من بحر الطويل أول ثلاثة أبيات من مقطوعة للعباس بن الأحنف في ديوانه ص ٢٥٠
(دار الكتاب العربي) وهو في الديوان هكذا :

أَنَاسِيَّةٌ مَا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا وقاطعة حبل الصفاء ظلوم

وبعده قوله :

تعالوا نجدد دارس الوصل بيننا كاللنا على طول الحفاء ملوم

وهو في التذييل والتكميل : ٣ / ٢٥٥ ، قال أبو حيان معلقاً : فأيهما أعمل في ظلوم من
اسمي الفاعل لزم الإضممار مؤخرًا منفصلاً لكن البيت جاء على ما حكاه أبو عثمان .

يقول : يقاس ذَلِكَ فِي الاستفهام ، والنفي كالاستفهام نحو : مَا قَائِمُ الرَّيْدُونَ ،
وما قَائِمُ الرَّيْدَانِ ، وما قَائِمُ الرَّيْدُونَ.

وأطلق قوله : " النفي " ليندرج فِيهِ النَّفْيُ بِالْحَرْفِ نَحْوَ مَا مَثَّلْنَا ، وبالاسم
نحو : / ٣٧ غير قَائِمِ الرَّيْدُونَ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى : مَا قَائِمُ الرَّيْدُونَ ، فأعرابُ : " غير "
مبتدأ ، والرَّيْدُونَ فاعل بقَائِمِ أغْنَى عَنِ الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : مَا قَائِمُ الرَّيْدُونَ ، ونحوه
قَوْلُ الشَّاعِرِ :^(١)

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِأَلْهِمٍ وَالْحَزَنَ

ف : " غير " مبتدأ ، و : " عَلَى زَمَنِ " جار ومجرور فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ
الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ لِقَوْلِهِ : " مَأْسُوفٍ " وَقَدْ أَغْنَى عَنِ الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى مَا
مَأْسُوفٌ عَلَى زَمَنِ ، نحو : ما مضروب الرَّيْدَانِ.

(١) قاله : هو أبو نواس الحكمي ، واسمه الحسن بن هانئ الشاعر المشهور ، وبعد البيت المذكور
بيت آخر وهو قوله :

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ فَنَى عَاشَ لِي أَمِنْ مِنَ الْمَحَنِ

ولم أعثر على البيت فِي ديوان أبي نواس وهو الشاهد : ١٤٩ من شواهد العيني ، وهو فِي
الخرزانة : ١ / ١٦٧ ، ١٦٨ ، والأمايلي الشجرية : ٤٧ / ١ ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٢٧٠ ،
وشرح ابن عقيل : ١ / ١٩٠ . وإِنَّمَا ذكر الشراح البيت المذكور تمثيلاً لا استشهاداً به ؛ لِأَنَّ
أبا نواس وأمثاله لا يحتاج بهم ، وقصد بالبيت المذكور ذم الزمان الَّذِي هذه حاله ، فكأنه قال :
زمان ينقضي بألم والحزن غير مأسوف عليه.

الشاهد فِيهِ : أَنَّ " غير " رفع بالابتداء ، ولما أضيف إِلَى اسم المفعول وهو مسند إِلَى الجار
والمجرور استغنى الْمُبْتَدَأُ عَنِ الْخَبَرِ ، كما استغنى قَائِمِ ومضروب فِي قوله : أَمَا قَائِمُ أَمْثَالِكَ ؟ وما
مضروب غلامك ، عن خبر من حيث سد الاسم المرفوع بِهَا مسد الخبر .

وهذا البيت سأل أبا الفتح بن جني^(١) عَنْ إِعْرَابِهِ ابْنُهُ عَلِيٌّ ابْنُ أَبِي الْفَتْحِ
فَارْتَبَكَ فِي إِعْرَابِهِ ، وَكَذَلِكَ لِأَبِي عَمْرٍو بْنِ الْحَاجِبِ^(٢) فِيهِ كَلَامٌ طَوِيلٌ^(٣) ، وخرجه
ابن جني وتبعه ابْنُ الْحَاجِبِ عَلَى حَذْفِ الْمَبْتَدَأِ وإقامة صفته مقامه وإيقاع الظاهر
موقع المضمر لحذف ظاهر المبتدأ ، والتقديرُ : زمان ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف
عَلَيْهِ^(٤).

وقوله : " فَأَيُّ أُولُو الرُّشْدِ مَعْنَاهُ : وَقَدْ يَتَبَدُّ بِالوصف العاري من الاستفهام
والنفي وقد يجوز ويرفع ما بعده عَلَى أَنَّهُ معمول له أَغْنَى عَنْ الْخَبَرِ نحو : قَائِمِ
الرُّيُودُونَ ، ولا يجوز هَذَا الَّذِي قَالَ : إِنَّهُ يَجُوزُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ إِلَّا الْأَخْفَشُ فَإِنَّهُ
أَجَازَ ذَلِكَ^(٥) ، واتبعه النَّاطِمُ مُسْتَدِلًّا عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ بقول الشاعر^(٦) :

(١) ابن جني : هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ولد سنة (٣٢٠ هـ) وله مصنفات شتى
مها في النحو والصرف : الخصائص والمنصف وسر صناعة الإعراب . ومنها في القراءات
اغتصب وغيره ، توفي سنة (٣٩٢ هـ) . ينظر المدارس النحوية : ٣٦٥ وما بعدها.

(٢) ابن الحاجب : هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس العلامة جمال الدين أبو عمرو بسن
الحاجب الكردي المقرئ النحوي له في النحو : الكافية وشرحها ونظمها والوافية وشرحها ،
وفي التصريف : الشافية وشرحها ، وقد شرح المفصل شرحاً سماه : الإيضاح ، وله الأمالي
في النحو وغيرها ، توفي سنة (٦٤٦ هـ) . بغية الوعاة للسيوطي : ١٣٤ / ٢ ، ١٣٥ .

(٣) انظر الأمالي النحوية لابن الحاجب : ١٢١ / ٣ - ١٢٣ أملية : ١١٧ .

(٤) انظر ذلك في التذييل والتكميل : ٢٧٧ / ٣ - ٢٧٨ .

(٥) هو مذهب الأخفش كما ورد في البغداديات : ٤١٦ ، وابن يعيش : ٧٩ / ٦ ، وتسهيل
الفوائد : ٤٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢٧٢ - ٢٧٣ ، والتذييل والتكميل : ١ /
٤٣ ، ٢٧٢ / ٣ ، وهذا القول منسوب إلى الفراء في الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٦٤١
وشرح الكافية للرضي : ٨٧ / ١ ، وأسرار العربية : ٨١ ، وشرح الأشموني : ٢ / ٢٩٤ -
٢٩٦ .

(٦) قائله رجل من الطائيين لم نقف على اسمه ، وهو من الطويل ، انظر الشاهد رقم : ١٥١ من
شواهد العميني ، وشرح التصريح : ١ / ١٥٧ ، والدرر : ٧ / ٢ ، وشرح عمدة الحفاظ : ١٥٧
وشرح قطر الندى : ٢٧٢ ، وجمع الهوامع للسيوطي : ١ / ٩٤ ، وابن الناطم : ٤١ ، وأوضح
المسالك : ١ / ١٣٦ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ١٩٥ . =

خَيْرَ بَنِي لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا مَقَالَةَ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

ف: "خَيْرٌ" مبتدأ وَلَمْ يَتَقَدَّمْهُ اسْتِفْهَامٌ وَلَا نَفْيٌ ، و: "بَنُو لَهَبٍ" فاعِلٌ
أَعْنَى عَنْ الْحَبْرِ ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ: "خَيْرٌ" خَبَرًا مُقَدَّمًا ، و: "بَنُو لَهَبٍ"
مبتدأ ؛ لِأَنَّ الْحَبَرَ لَا بَدَّ مِنْ مَطَابَقَتِهِ لِلْمُبْتَدَأِ.

وظن هَذَا أَنَّهُ دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ ^(١) ، وَلَيْسَ فِيهِ عِنْدِي
دَلِيلٌ لِأَنَّ "خَيْرًا" فَعِيلٌ يَصِحُّ أَنْ يُخْبِرَ بِهِ عَنْ الْمَفْرَدِ وَالْمُتَنِّ وَالْمَجْمُوعِ ^(٢) ، وَلَا سِيَّمَا
وَرَدَ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ ؛ كَمَا أَخْبَرُوا بَعْدُو وَصَدِيقٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ^(٣) { هُمْ الْعُدُوْ } ،
وَقَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ: هُنَّ صَدِيقٌ ، وَإِذَا احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ مِثْلُ هَذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلِيلٌ
قَاطِعٌ.

قَوْلُهُ:

وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَيْرٌ إِنَّ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ

يَقُولُ: إِنَّ كَانَ الْوَصْفُ مُطَابِقًا لِلْإِسْمِ الَّذِي بَعْدَهُ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ ، وَسِوَى
الْإِفْرَادِ هُوَ التَّنْيِيزُ وَالْجَمْعُ نَحْوُ: أَمْ قَائِمَانِ الرَّيْدَانِ ؟ وَأَمْ قَائِمُونَ الرَّيْدُونَ ؟ وَأَمْ قَائِمَاتُ
الْهِنْدَاتِ ؟ ، فَالْوَصْفُ خَيْرٌ مُقَدَّمٌ وَالْإِسْمُ الَّذِي طَابَقَهُ الْوَصْفُ مُبْتَدَأٌ ، وَلَمْ يَذْكُرْ هَذَا
النَّاطِلُ حَكْمَ هَذَا الْوَصْفِ إِذَا لَمْ يَطَابِقْ فِي الْجَمْعِ نَحْوُ: أَمْ قَائِمَ الرَّيْدُونَ ؟ وَأَمْ قَائِمَ
الرَّجَالِ ؟.

= والمعنى: أن بني لهب عالمون بالزجر والقيافة فلا تلغ كلام رجل لهي إذا زجر وقاف وحين
تمر عليه الطير.

الاستشهاد فيه: قوله: "خير بنو لهب" حيث سد الفاعل مسد الخبر من غير اعتماد
الوصف على استفهام أو نفي وهذا قبيح عند سيبويه وسائق عند الكوفيين والأخفش، وزعم
بعضهم أن سيبويه وافقهم في هذا والصحيح عند سيبويه خلاف ذلك.

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢٧٣ / ١ - ٢٧٤.

(٢) من ذلك هذا الشاهد المشهور وهو قوله تعالى: {والملائكة بعد ذلك ظهيري} (التحریم: آية: ٤)

(٣) من الآية: ٤ من سورة المنافقون.

وإنما ذكر حكمه إذا لم يطابق في التثنية نحو : أسار هذان ؟ ، وحكم الجمع حكم التثنية ، ولم يذكر - أيضاً - حكمه إذا طابق ما بعده في الإفراد نحو : أ قائم زيد ؟ ، وهذا يجوز فيه إعرابان :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ الوصفُ مبتدأ ، وما بعده فاعلٌ أغْنَى عَنْ الْخَبَرِ كحالهِ إذا لم يطابق ما بَعْدَهُ في التثنية والجمع.

والوجه الثاني : أَنْ يَكُونَ الوصفُ خَبَرًا مُقَدِّمًا وَمَا بَعْدَهُ مُتَبَدِّئًا كحالهِ إِذَا طَاقَ مَا بَعْدَهُ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ عَلَى مشهور لغات العرب ، وإلا فَيَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى لَفَةٍ : أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثَ ، أغْنِي : فِي حال التثنية والجمع.

وأما هَذَا الوصف إذا رفع ما بعده بالنسبة إِلَى التذكير والتأنيث فَإِنَّهُ فِي ذَلِكَ كَالْفِعْلِ فنقول : أ قائم زيد ؟ وأ قائمة هند ؟ ، ولا يجوز : أ قائم هند ؟ ، كما لا يجوز : أ قام هند ؟ ، وَعَلَيْهِ الْبَيْت الَّذِي أَنشَدْنَاهُ قَبْلُ :

أَنَاسِيَّةٌ مَا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا وَتَارِكَةٌ عَقْدَ الْوَفَاءِ ظُلُومٌ

/ ٣٨ قَوْلُهُ :

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِيتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعَ خَبَرَ الْمُتَبَدِّئِ

هَذَا الَّذِي اخْتَارَ فِي رَفْعِ الْمُتَبَدِّئِ وَالْخَبَرِ هُوَ الْمَنْسُوبُ لِسَيِّوِيَّة^(١) ، فَأَمَّا الْمُتَبَدِّئُ فَقِيلَ : إِنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْإِيتِدَاءِ ، وَهُوَ كَوْنُ الْأَسْمِ أَوَّلًا مُقْتَضِيًا ثَانِيًا ، وَبِهِ قَالَ الْجُمْهُورُ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ^(٢).

(١) انظر الكتاب لسبيويه ١٢٧ / ٣ ، والتذيل والتكميل : ٢٥٧ / ٣.

(٢) هذه مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين ، انظر الإنصاف : ٤٤ - ٥١ ، المسألة الخامسة وابن

يعيش : ٨٣ - ٨٥ ، وعلى قول سبيويه والبصريين ردود ثلاثة . انظر في التذيل والتكميل : ٢٥٧ / ٣.

وقيل : ارتفع لشبهه بالفاعل ، ويروى عَنْ المبرد والزجاج.^(١)

وقيل : ارتفعَ بالتَّجْرِيدِ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ويروى ذَلِكَ عَنْ الْمُعَرِّدِ^(٢) ، وبه قال الجرمي^(٣) والسيرافي^(٤) وكثير من البصريين^(٥) ، وذكر الفراء أَنَّهُ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وأصحاب الْخَلِيلِ لَا يَعْرِفُونَ هَذَا.^(٦)

وقيل : إِنَّهُ ارتفع بِالْخَبَرِ ويروى ذَلِكَ عَنْ الْكُوفِيِّينَ^(٧) ، وفي الموضح^(٨) أَنَّ الْكُوفِيِّينَ ذَهَبُوا فِي مِثْلِ : زَيْدٌ قَائِمٌ إِلَى أَنْ زَيْدٌ مَرْفُوعٌ بِلَفْظِ قَائِمٍ ، وَقَائِمٌ مَرْفُوعٌ بِزَيْدٍ ، وَالضَّمِيرُ رَفَعَ بِقَائِمٍ ، وَقَائِمٌ يَنْوِبُ مَنْابِ اسْمٍ وَفَعَلَ جَمِيعاً لَا يَنْفَصِلُ الْاسْمُ مِنَ الْفَعْلِ وَلَا الْفَعْلُ مِنَ الْاسْمِ.^(٩)

وقيل : يرتفع بالعائد من الذكر وهو - أيضاً - مروى عَنْ الْكُوفِيِّينَ.^(١٠)

(١) ذكره ابن عصفور في شرحه للحمل دون نسبة : ١ / ٣٥٥ .

(٢) قال المبرد : " فأما رفع المبتدأ فبالابتداء ومعنى الابتداء : التنبه والتعريف عن العوامل غيره وهو أول الكلام " ، المتعصب : ٤ / ١٢٦ .

(٣) انظر الإنصاف : ٤٩ .

(٤) التذيل والتكميل : ٣ / ٢٦١ .

(٥) انظر ابن يعيش : ١ / ٨٣ - ٨٥ ، واللباب للعسكري : ١ / ١٢٦ - ١٢٩ ، والتذيل

والتكميل : ٣ / ٢٦١ .

(٦) التذيل والتكميل : ٣ / ٢٦١ - ٢٦٣ .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء : ٣ / ١٨٥ ، والإنصاف : ٤٤ ، واللباب للعسكري : ١ / ١٢٦ -

١٢٩ ، والمتبع في شرح اللمع : ٢٢٩ .

(٨) قال محقق التذيل والتكميل : لعله الموضح في النحو لأبي الحسن علي بن إبراهيم الحواري

المتوفي (٤٣٠هـ) وهو كتاب كبير حسن . انظر معجم الأدباء : ١٢ / ٢٢١ - ٢٢٢ ،

وهدية العارفين : ٥ / ٦٨٧ .

(٩) انظر التذيل والتكميل : ٣ / ٢٦٥ .

(١٠) انظر المرجع السابق نفسه .

وَأَمَّا الْخَبَرُ فَقِيلَ : اِرْتَفَعَ بِالْمُبْتَدَأِ وَهُوَ ظَاهِرُ مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ^(١) ، وَمِنْ مَذْهَبِ الْفَارَسِيِّ وَأَصْحَابِهِ .

وقيل : هُوَ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ السَّرَّاجِ^(٢) .

وقيل : اِرْتَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْمُبْتَدَأِ جَمِيعاً ، وَيُرْوَى هَذَا عَنْ الْمِرْدَ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي إِسْحَاقَ وَأَصْحَابِهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ^(٣) .

وقيل : اِرْتَفَعَ بِالتَّعْرِئِ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، وَيُرْوَى عَنْ الْمُبَرِّدِ ، وَحُكْمُ الْمَرْفُوعِ أَنْ يَكُونَ فِي الرِّبَةِ قَبْلَ الْمَنْصُوبِ وَالْمُحْرَرِ ، لَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافاً^(٤) .

وَاخْتَلَفُوا فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْفَاعِلِ فَقِيلَ : رِبَةُ الْفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْمُبْتَدَأِ ، وَقِيلَ : الْعَكْسُ ، الْأَوَّلُ هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِ أَبِي الْقَاسِمِ الزَّجَّاجِيِّ ، وَالثَّانِي هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِ ابْنِ السَّرَّاجِ وَاضْطَرَبَ فِي ذَلِكَ كَلَامُ الْمِرْدِ^(٥) .

قَوْلُهُ :

وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمَتَمُّ الْفَائِدَةُ كَاللَّهِ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ

(١) هُوَ مَذْهَبُ الْمِرْدِ فِي الْمَقْتَضِبِ : ٤ / ١٢ ، وَالتَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٣ / ٢٦١ .

(٢) فِي الْأَصُولِ لِابْنِ السَّرَّاجِ يَقُولُ : " فَالْمُبْتَدَأُ رَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرُ رَفَعَ بِمَا " . انْظُرِ الْأَصُولُ :

١ / ٥٨ . وَقَدْ نَسَبَهُ الْعَكْبَرِيُّ إِلَيْهِ فِي التَّبْيِينِ : ٢٩ . وَاللِّبَابِ : ١ / ١٢٨ .

(٣) انْظُرِ الْمَقْتَضِبِ : ٢ / ٤٩ ، ٤ / ١٢ ن ١٢٦ ، وَالْأَصُولُ : ١ / ١٨ ، وَشَرَحَ جَمَلَ الزَّجَّاجِيِّ

لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١ / ٣٥٧ .

(٤) هُوَ مَذْهَبُ الْمِرْدِ وَسَيَبَوِيهِ . انْظُرِ الْكِتَابَ لِسَيَبَوِيهِ : ١ / ٢٧٨ ، وَالْمَقْتَضِبِ : ٤ / ١٢٦ ،

وَشَرَحَ جَمَلَ الزَّجَّاجِيِّ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١ / ٣٥٧ ، ٣٥٧ .

(٥) قَدَّمَ الزَّجَّاجِيُّ فِي الْمَقْتَضِبِ بَابَ الْفَاعِلِ لِأَنَّهُ رَفَعَهُ يَظْهَرُ فَرَقاً بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ، أَمَّا الرَّفْعُ

فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فَلَأَمْرٍ اسْتِحْصَانِيٍّ حَيْثُ لَا لِبَسَ ، وَقَدَّمَ ابْنَ مَالِكٍ الْحَدِيثَ عَنِ الْمُبْتَدَأِ فِي كِتَابِهِ تَابِعاً فِي ذَلِكَ سَيَبَوِيهِ .

حَدَّ الْخَيْرَ بِأَنَّهُ الْحِزُّ الْمَتَّ الْفَائِدَةُ ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ يَشْتَرِكُ فِيهِ الْخَيْرُ وَغَيْرُهُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ هَذَا الْحَدَّ يَصْدُقُ عَلَى الْفَاعِلِ وَيَصْدُقُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ كِلَا مَنَهُمَا الْحِزُّ الْمَتَّ الْفَائِدَةُ ؛ إِذِ الْفَائِدَةُ كَمَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْخَيْرِ كَذَلِكَ تَتَوَقَّفُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَعَلَى الْفَاعِلِ وَعَلَى الْفِعْلِ - أَيْضاً - وَعَلَى الْخَرْفِ - أَيْضاً - وَعَلَى كُلِّ مَا يَكُونُ جُزْءاً مُتِمًّا لِلْفَائِدَةِ فَهَذَا أَمْرٌ عَامٌّ لَا يَخْتَصُّ بِخَيْرِ الْمُبْتَدَأِ دُونَ غَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: ^(١)

وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ

خَيْرُ الْمُبْتَدَأِ كَمَا ذَكَرْنَا مُفْرَدًا وَجُمْلَةً ، وَنَسْأَلُكَ قَوْلَ مَنْ أَثْبَتَ خَيْرًا لَا مُفْرَدًا وَلَا جُمْلَةً عِنْدَ قَوْلِهِ : " وَأَخْبِرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍ " ، وَقَدْ أَطْلَقَ النَّاطِمُ الْقَوْلَ فِي الْمُفْرَدِ فَقَالَ : وَمُفْرَدًا يَأْتِي ، وَنَقُولُ : الْمُفْرَدُ ثَارَةٌ يَكُونُ بِلَفْظِ الْمُبْتَدَأِ نَحْوُ : زَيْدٌ زَيْدٌ وَقَوْلُ أَبِي النِّجَمِ: ^(٢)

أَنَا أَبُو النِّجَمِ وَشِعْرِي شِعْرِي

وظَاهِرٌ مِثْلُ هَذَا عَدَمُ الْفَائِدَةِ لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَفِيدَ مِنَ الْخَيْرِ مَا اسْتَفِيدَ مِنَ الْمُبْتَدَأِ لَمْ يَكُنْ لِرَبْطِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ فَائِدَةٌ ؛ لَكِنَّ الْعَرَبَ قَالَتْ مِثْلُ هَذَا عَلَى أَنَّ ضَمَنَتِ الْاسْمَ الثَّانِي مَعْنَى لَمْ يَتَضَمَّنْهُ الْأَوَّلُ فَتَحْصُلُ بِذَلِكَ التَّضَمُّينِ فَائِدَةٌ وَهُوَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ ذَلِكَ فِي مَعْنَى زَيْدٍ الْمَعْرُوفِ وَالْمَشْهُورِ.

(١) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وإن كان الشرح قد تضمنه وهو :

وإن تكن إياه معنى اكتفى بها كقطعي الله حسي وكفى

(٢) البيت من بحر الرجز لأبي النجم وبعده :

لله دري ما يجن صدري

وهو في شرح شواهد المغني : ٩٤٨ ، وابن يعيش : ٩٨ / ١ ، وشرح التسهيل لابن مالك :

٣٠٤ / ١ ، والدرر : ٣٥ / ١ ، وإيضاح الشعر : ٣٥٣ .

والمعنى : أنا أبو النجم وشعري ما ثبت في النفوس من جزائه والتوصل به من المراد لغايته .

موطن الشاهد فيه : قوله : " وشعري شعري " حيث جاء الخير المفرد بلفظ المبتدأ .

وَكَذَلِكَ شِعْرِي شِعْرِي ، أَي شِعْرِي هُوَ المعروف السائر المشهور ، فلمَّا ضمن هَذَا الْمَعْنَى صحَّ التَّرْكِيب ، وتَارَةً يَكُونُ الْخَبَرُ مُغَايِرًا لِلْفِعْلِ الْمُبْتَدَأِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَنَارَةٌ يَكُونُ مُسَاوِيًا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى / ٣٩ حَقِيقَةً وتَارَةً يَكُونُ مُسَاوِيًا بِحَازًا ، وتَارَةً يَكُونُ مِنْ بَابِ إِجْرَاءِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِّ.

فالأول : الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ ، فَحَيَوَانٌ نَاطِقٌ مُسَاوٍ لِلْإِنْسَانِ حَقِيقَةً.

والثاني : زَيْدٌ زُهَيْرٌ ، فَهَذَا مُسَاوِيَهُ مَحَازًا لَا حَقِيقَةً ضَرُورَةً أَنْ حَقِيقَتُهُمَا مُتَبَايِنَةٌ.

والثالث : زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَقَائِمٌ عَامٌ ، وَزَيْدٌ خَاصٌّ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قَائِمًا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنْ زَيْدٍ وَغَيْرِهِ.

وَذَكَرَ النَّاطِقُ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ خَبَرًا تَخْوِي مَعْنَى الْمُبْتَدَأِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ إِيَاشًا فَيَكْتَفِي بِهَا ، وَهَذَا كَلَامٌ مَبْهُمٌ فَلَا يَدْرِي مَا مَعْنَى تَخْوِي مَعْنَى الْمُبْتَدَأِ.

وَلَمْ يُفْصَلْ هَذَا الْمَعْنَى وَلَمْ يُوضَّحْهُ ، وَلَا ذَكَرَ هَلْ كُلُّ جُمْلَةٍ يَصِحُّ الْإِخْبَارُ بِهَا عَنْ الْمُبْتَدَأِ أَمْ يُشْتَرَطُ فِيهَا شَرْوُطٌ ؟ ، وَنَقُولُ : الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ خَبَرًا إِمَّا أَنْ تُكُونَ طَلِبِيَّةً أَوْ لَا ، إِنْ كَانَتْ طَلِبِيَّةً نَحْوُ : زَيْدٌ اضْرِبْهُ ، زَيْدٌ لَا تَضْرِبْهُ ، جَازَ أَنْ تُقَعَّ خَبَرًا ، وَقَدْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ.^(١)

وَإِذَا قُلْنَا بِالْجَوَازِ ، فَهَلْ تَمَّ إِضْمَارُ قَوْلٍ وَأَنْ التَّقْدِيرُ : زَيْدٌ أَقُولُ لَكَ اضْرِبْهُ ؟ ، وَزَيْدٌ أَقُولُ لَكَ لَا تَضْرِبْهُ ؟ ، الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ قَوْلٍ ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ ابْنُ السَّرَّاجِ.^(٢)

(١) منع ابن الأثيري وبعض النحويين الكوفيين أن تقع جملة الخبر طلبية ، انظر شرح الكافية للرضي : ١ / ٩١.

(٢) ما ذكره ابن السراج في أصوله ١ / ٦٢ هو قوله : " وبالخير يقع التصديق والتكذيب ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : عبد الله جالس فإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله لا في عبد الله لأن الفائدة هي في جلوس عبد الله وإنما ذكرت عبد الله لتسند إليها جالسا " ونسبة القول لابن السراج لم أجده في بابيه في الأصول وإنما نسبه إليه من النحويين ابن عصفور القائل في =

وإن لم تكن طلبية فلما أن تكون قَسَمِيَّةٌ أَوْ لَا ، فإن كَانَتْ قَسَمِيَّةً نحو : زَيْدٌ أَقْسِمُ بِاللَّهِ لِأَضْرِبْتُهُ جَارَ ، وخالف فِي ذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى ^(١) ، وإن لم تكن قَسَمِيَّةً ، فإِذَا أُنْ تَكُونُ مُصَدَّرَةً بِإِنْ وما عملت فِيهِ أَوْ لَا ، فإن كَانَتْ مُصَدَّرَةً بِهَا نحو : زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ ، زَيْدٌ إِنْ وَجْهَهُ حَسَنٌ ، جاز ذَلِكَ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ ^(٢).

وإن لم تكن مُصَدَّرَةً بِإِنْ فإِذَا أُنْ تَكُونُ مُسْتَقْبَلَةً بِالسَّيْنِ وَسُوفَ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، إِنْ كَانَ نحو : زَيْدٌ سَيَقُومُ ، وَزَيْدٌ سَوْفَ يَقُومُ ، جاز ذَلِكَ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ ، وَاتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ زَيْدٍ يَقُومُ غَدًا ^(٣) ، هَذَا حَكَمُ الْجُمْلَةِ.

وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الرِّابِطِ فنقول : إِمَّا أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ نَفْسَ الْمُبْتَدَأِ فِي الْمَعْنَى أَوْ لَا ، إِنْ كَانَتْ لَمْ تَحْتَجْ إِلَى رَابِطٍ نحو : قُولِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَقُولِي : اللَّهُ أَكْبَرُ ، فَهَاتَانِ الْجُمْلَتَانِ لَا عَالِدَ فِيهِمَا يَعُودُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ.

وإن لم تكن نفس المبتدأ فِي الْمَعْنَى فَلَا يَكُنْ مِنْ رَابِطٍ وَالرَّابِطُ الْمُنْفَقُ عَلَيْهِ أَحَدُ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ : إِمَّا ضَمِيرٌ نحو : زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، وَزَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ ، وَإِمَّا إِشَارَةٌ إِلَيْهِ نحو قوله تَعَالَى : {وَلِبَاسُ الثَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ} ، وَزَيْدٌ ذَاكَ رَجُلٌ صَالِحٌ ، وَإِمَّا إِعَادَتَهُ بِلَفْظِهِ ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي أَمَاكِنِ التَّنْفِيحِ نحو قوله تَعَالَى : {الْحَاقَّةُ . مَا الْحَاقَّةُ} ،

= شرحه بلحمل الزجاجي : " وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الجملة الواقعة موقع خبر المبتدأ يشترط فيها أن تكون عمتلة للصدق والكذب ، فإذا وجد في كلامهم نحو : زيد اضربه وزيد لا تضربه حمله على إضمار القول بتقديره : زيد أقول لك اضربه ، أو أقول لك لا تضربه ، وإلى هذا ذهب أبو بكر بن السراج " . انظر شرح الجمل : ١ / ٣٤٦ .

(١) قال الرضي : " وقال ثعلب : لا يجوز أن تكون قسمية نحو : ما زيد والله لأضربه والأولى الجواز إذا لا منع " . شرح الكافية للرضي : ١ / ٩١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣١٠ وضيع قوله ابن مالك لعدم الدليل ولورود الاستعمال .

(٢) التذيل والتكميل : ٤ / ٢٦ .

(٣) هذا القول ذكره أبو حيان في التذيل والتكميل : ٤ / ٢٦ .

(٤) من الآية : ٢٦ من سورة الأعراف .

(٥) الأيتان : ١ ، ٢ من سورة الحاقة .

وقوله تَعَالَى: ^(١) {الْقَارِعَةُ . مَا الْقَارِعَةُ} ، وَقَدْ يَكُونُ فِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ زَيْدٌ ، وَإِمَامٌ عَمُومٌ نَحْوُ : أَمَّا الصَّبِيرُ فَلَا صَبْرَ لِي عَنْكَ.

وَأَمَّا العطفُ بِجُمْلَةٍ فِيهَا ضَمِيرُ الْمُبْتَدَأِ عَلَى جُمْلَةٍ عَارِيَةِ نَحْوُ : هِنْدٌ جَاءَ عَمْرُو فَضَرَبَهَا ، فَجَاءَ عَمْرُو ، لَا ضَمِيرَ فِيهَا يَعُودُ عَلَى هِنْدٍ ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُعْطَوْفَةَ عَلَيْهَا الَّتِي هِيَ : " فَضَرَبَهَا " فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى هِنْدٍ ، فَحَصَلَ بِهِ الرِّبْطُ ، فَإِنْ وَقَعَ مَكَانَ الْفَاءِ الْوَاوُ الْجَامِعَةُ يَجُوزُ : هِنْدٌ جَاءَ زَيْدٌ وَضَرَبَهَا ، فَقَدْ أَجَازَ الرِّبْطُ بِذَلِكَ هِشَامُ وَمَنْعَهُ الْكُوفِيُّونَ. ^(٢)

وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ أَنَّ يَكُونَ الرِّبْطُ إِعَادَةَ الْمُبْتَدَأِ بِمَعْنَاهُ نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ أَبُو عَمْرُو إِذَا كَانَ أَبُو عَمْرُو كُتِبَ زَيْدٌ ^(٣) ، وَيَنْدَرُجُ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ تَحْتَ قَوْلِ النَّاطِمِ :
حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ لَهْ

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْبِطَ بِالْمَعْنَى إِلَّا بِشَيْءٍ مِنَ الرُّوَابِطِ الَّتِي قَدَّمْنَا أَنَّهَا مُتَّفِقٌ عَلَيْهَا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَصِحُّ الرِّبْطُ بِالْمَعْنَى غَيْرَ ذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ^(٤) {وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ} ، فَقَالَ : يَتَرَبَّصْنَ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَقَدْ رُبِّطَ بِالْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : يَتَرَبَّصُ أَزْوَاجَهُمْ ، فَبِعِضِّ الْجُمْلَةِ قَامَ مَقَامُ مُضَافٍ إِلَى الْعَائِدِ فَحَصَلَ الرِّبْطُ ^(٥) ، وَهَذَا عِنْدَنَا مُتَأَوَّلٌ. ^(٦)

(١) الْآيَاتَانِ : ١ ، ٢ مِنْ سُورَةِ الْقَارِعَةِ.

(٢) مَا ذَكَرَهُ أَبُو حَيَّانٍ فِي التَّنْذِيلِ هُوَ أَنَّ الْجَوَازَ مَذْهَبَ هِشَامٍ ، وَأَمَّا الْجُمْهُورُ فَعَلَى النِّعَةِ وَاشْتَرَطَ الْجُمْهُورُ أَنْ يَكُونَ الْعُطْفُ بِالْفَاءِ . انْظُرْ : ٣٥ / ٤ .

(٣) هَذَا هُوَ الرِّبْطُ الْخَامِسُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ ، وَقَدْ خَرَجَ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : {وَالَّذِينَ يُنْسِكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِلَّا لَا تُضِيعَ أَجْرُ الْمُصْلِحِينَ} {الْأَعْرَافُ : ١٧٠} ، وَقَوْلُهُ : {وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِلَّا لَا تُضِيعَ أَجْرُ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا} {الْكَهْفُ : ٣٠}

(٤) مِنَ الْآيَةِ : ٢٣٤ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

(٥) انْظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ : ١٧٦ - ١٧٧ ، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٣٥ - ٣٦ .

(٦) أَوَّلُهُ بَعْضُهُمْ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ إِلَى الْمُبْتَدَأِ وَأَصْلُ الْكَلَامِ : وَنِسَاءُ الَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ وَهُوَ كَثِيرٌ ، وَقِيلَ : الرِّبْطُ ضَمِيرٌ =

وَزَعَمَ الْفَرَاءُ أَنَّ الْعَرَبَ إِذَا ذَكَرَتْ أَسْمَاءً وَذَكَرَتْ أَسْمَاءً مُضَافَةً إِلَيْهَا فِيهَا
مَعْنَى الْجَزَاءِ أَنَّهَا تَتْرُكُ الْأَسْمَاءَ الْأُولَى وَيَكُونُ الْخَيْرُ عَنِ الْمُضَافِ وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ الْآيَةَ
الْمَذْكُورَةَ ، وَأَتَشَدُّ أَبْيَاتًا تَأْوِلُهَا أَصْحَابُنَا ^(١) ؛ لِأَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ / ٤٠ يُؤَدِّي إِلَى تَرْكِ
الْمَبْتَدَأِ لَعَوًّا لَا خَيْرَ لَهُ وَلَا مَا يَغْنِي عَنِ الْخَيْرِ .

وَلَمْ يَتَعَرَّضِ النَّاطِلُ لِحُكْمِ الضَّمِيرِ الَّذِي يَرْبِطُ بِهِ حَذْفًا وَإِبْنَانًا ، وَكَانَ مِنْ نَمَامِ
هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَلْنَذَكِّرْ فِيهِ مَا يَحْضُرُنَا فَنَقُولُ : الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا
لَمْ يَجِزْ حَذْفُهُ سِوَا مَا كَانَ مَبْتَدَأً أَوْ غَيْرِهِ نَحْوُ : زَيْدٌ هُوَ قَائِمٌ ، وَالزَّيْدَانِ قَامَا ، فَلَا يَجُوزُ
حَذْفُ هُوَ وَلَا حَذْفُ الْأَلِفِ الَّتِي هِيَ ضَمِيرٌ ، وَفِي حَذْفِهِ إِذَا كَانَ مَبْتَدَأً عِلَافٌ
وَالصَّحِيحُ الْمَنْعُ ^(٢) .

وَإِنْ كَانَ مُنْصُوبًا فَيُحْصَى حَذْفُهُ بِالشَّعْرِ إِنْ لَمْ يَكُنْ ضَمِيرٌ غَيْرُهُ يَعُودُ عَلَى
الْمَبْتَدَأِ نَحْوُ : زَيْدٌ ضَرِبَتْ ^(٣) ، وَإِنْ كَانَ مُفَصَّلًا نَحْوُ : زَيْدٌ لَمْ أَضْرِبْ إِلَّا إِيَّاهُ ، أَوْ نَسَمَ
ضَمِيرٌ غَيْرُهُ يَعُودُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ نَحْوُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ فِي دَارِهِ ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ ، هَذَا
مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ .

وَزَعَمَ الْفَرَاءُ وَمَنْ أَخَذَ بِمَذْهَبِهِ مِنَ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ حَذْفَهُ إِذَا كَانَ مُتَّصِلًا جَائِزٌ فِي
الْكَلَامِ إِذَا كَانَ الْمَبْتَدَأُ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ ، أَوْ كَلًّا ، أَوْ كَلًّا ، فَأُجَازَ أَنْ تَقُولَ : أَيُّهُمْ

= محذوف وأصله يتربص بخدمهم . وقيل الخير محذوف وأصله مما يتلى عليكم الذين يتوفون
منكم ثم ابتداء يتربص لتفسير المتلو .

(١) انظر معاني القرآن للفرأ : ١ / ١٥٠ - ١٥١ ، ومن ذلك الآيات قوله :

بني أسد إن ابن قيس وقتله بغير دم دار المذلّة خلت

قال : فالقلى ابن قيس وأخبر عن قتله بأنه ذل .

(٢) انظر شرح جبل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٣٥٠ .

(٣) انظر شرح جبل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١ / ٣٥٠ - ٣٥١ .

ضربت ؟ وكلهم ضربت ، تريد : ضربته ، وكلا الرجلين ضربت ، هَذَا نقل بعض أصحابنا^(١).

وَنَقَلَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ أَنَّ الْكِسَائِيَّ كَانَ يَجِيزُ : أَبُوكَ مَا أَحْسَنُ ! ، قَالَ لَمَّا لَمْ أَصِلْ إِلَى نَصَبِ الْأَبِ أَضْمَرْتُ لَهُ هَاءَ تَعُودُ عَلَيْهِ فَرَفَعْتُهُ بِهَا وَالتَّقْدِيرُ : أَبُوكَ مَا أَحْسَنُهُ !^(٢).

وَقَالَ الْفَرَاءُ : لَا أَحْجِزَ رَفْعُ الْأَبِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَا دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى الْهَاءِ وَلَا أَضْمَرَ الْهَاءَ إِلَّا مَعَ سِتَّةِ أَشْيَاءَ : " كُلُّ وَمَا وَمِنْ وَأَيُّ وَنَعَمْ وَبِئْسَ " نَحْوُ مَا مَثَلُ قَبْلُ ، وَنَحْوُ : نَعَمْ الرَّجُلُ لَقِيتُ ، وَبِئْسَ الرَّجُلُ ضَرَبْتُ ، وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِهِ فِي أَنْ نَعَمْ وَبِئْسَ يَرْتَفَعَانِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ^(٣).

وَذَكَرَ صَاحِبُ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ فِي غَيْرِهَا مِنْ تَصَانِيفِهِ مَا نَصَحَ : وَقَدْ يَحْذَفُ بِعَيْنِي الضَّمِيرَ بِإِجْمَاعٍ إِنْ كَانَ مَفْعُولًا بِهِ وَابْتَدَأَ كُلُّ أَوْ شَبَّهَ فِي الْعُمُومِ وَالْإِفْتِقَارِ^(٤).

(١) ومما جاء على مذهب الفراء قول الشاعر في كل :

قد أصبحت أم الخيار تدعي على ذنبا كله لم أصنع

وقوله في كلا :

أرجزا تطلب أم قريضا كلاهما أجد مستريضا

وقيل يجوز ذلك في غير الضرورة ونسب هذا القول للكسائي والفراء . انظر المختص : ١ / ٢١١ ، والخزانة : ١ / ١٧٣ .

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٤ / ٤٢ .

(٣) انظر المسألة بالتفصيل في الإنصاف : ٩٧ - ١٢٦ المسألة رقم : ١٤ ، القول في نعم وبئس أفعلان أم اسمان ، وانظر معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٦٨ ، ٢ / ١٤١ ، ١٤٢ ، والتبيين للمكبري : ٢٧٤ - ٢٨١ ، والتذييل والتكميل : ٤ / ٤٤ .

(٤) هذا نص تسهيل الفوائد : ٤٨ ، وقد مثلنا له قريبا بقول الشاعر : على ذنبا كله لم أصنع

وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ إِجْمَاعاً ؛ إِذْ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ^(١) ، والأرجح في كل ما ذهب إليه الفراء القراءة المتواترة في قَوْلِهِ تَعَالَى: **{وَكُلَّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى}** أي وعده^(٢) فحذف.

وَلَمَّا رَأَى هَذِهِ الْقِرَاءَةَ بَعْضُ شُيُوخِنَا^(٣) قَالَ : إِنَّ حَذْفَهُ جَاءَ فِي الشَّعْرِ وَفِي قَلِيلٍ مِنَ الْكَلَامِ ، قَالَ قُرَأَ ابْنُ عَامِرٍ : **{وَكُلَّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى}**^(٤) ، وَفِي مَحْضٍ قَدِيمًا أَنَّ هِشَامًا أَجَازَ : زَيْدٌ ضَرَبَتْ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ لَا مُخْتَصَّاً بِالشَّعْرِ^(٥).

وَإِنْ كَانَ مَخْفُوضًا فَإِمَّا بِإِضَافَةٍ فَلَا يَجُوزُ ، هَذَا نَقَلَ أَصْحَابُنَا وَإِطْلَاقُهُمْ وَسَوَاءُ أَكَانَ أَصْلُهُ النَّصْبُ نَحْوُ : زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَخْفُوضًا بِإِضَافَةِ اسْمِ فَاعِلٍ فَقَدْ يَحْذَفُ^(٦) ، وَإِنْ كَانَ مَخْفُوضًا بِخَرَفٍ فَإِمَّا أَنْ يُودِيَ حَذْفُهُ إِلَى تَهْنِئَةِ الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ وَقَطْعِهِ عَنْهُ نَحْوُ : زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ ، أَوْ لَا يُودِيَ نَحْوُ : السَّمْنُ مِنْهُ بِدَرَاهِمٍ ، فَإِنْ أَدَّى لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ ، وَإِنْ لَمْ يُوَدَّ حَازَ فَنَقُولُ : السَّمْنُ مِنْوَانِ بِدَرَاهِمٍ^(٧).

(١) انظر الكتاب لسيبويه : ١ / ١٢ ، ٨٥ - ٨٨ ، وقد نص أبو جعفر النحاس في إعرابه للقرآن أن المرد لا يميز هذا في منثور ولا منظوم ، والتذييل والتكميل : ٤ / ٤٢ .

(٢) من الآية : ١٠ من سورة الحديد .

(٣) قرأ ابن عامر برفع لام : " وكل " وكذا هو في المصاحف الشامية وقرأ الباقون بالنصب .

ينظر النشر في القراءات العشر : ٢ / ٣٨٤ .

(٤) هو أبو الحسن بن أبي الربيع . انظر التذييل والتكميل : ٤ / ٤٣ .

(٥) التذييل والتكميل : ٤ / ٤٣ .

(٦) انظر التذييل والتكميل : ٤ / ٤٣ .

(٧) مثل له ابن مالك بقول الشاعر :

سبل المعالي بنو الأعلين سالكة والإرث أجدر من يحظى به الولد

(٨) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٣٥٠ - ٣٥١ .

قَوْلُهُ :

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِعٌ وَإِنْ يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ

قوله : " فارِعٌ " لا يدري من ماذا ؟ وإِنَّمَا يَعْنِي فارِعاً من الضمير ، أي لا يتحمل الضمير نحو : هَذَا حَجَرٌ ، وذهب الكسائي^(١) والرماني وجماعة إلى أن الجامد يتحمل الضمير^(٢) ، وعندنا أن الجامد إذا أول بالمشتق تحمل الضمير فقوله : " وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِعٌ " لَيْسَ عَلَى إطلاقه ، ومثال تحمل الجامد المؤول بالمشتق الضمير : زَيْدٌ حَجَرٌ ، أي صلب ، أضمرت في : حجر ضمير زَيْدٍ .

وقوله : " وَإِنْ يُشْتَقُّ " ظاهره أَنَّ الفاعل الَّذِي هو منوي في يشتق ضمير يعود عَلَى قوله : " وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ " ولا يصح حمله عَلَى المفرد بقيد الجمود بل هو عائد عَلَى المفرد لا بقيد الجمود.^(٣)

وقوله : " فهو ذو ضمير مستكن " لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ، بل لا يكون فِيهِ ضَمِيرٌ وَإِنْ كَانَ مُشْتَقًّا وَذَلِكَ إِذَا رَفَعَ الظَّاهِر / ٤١ نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ أَخُوهُ .

(١) هو ما نسب إليه ابن مالك في شرح التسهيل : ٣٠٧ / ١ ، وقال فيه أبو حيان في التذييل والتكميل : ١٤ / ٤ " وهذا القول وإن كان مشهوراً انتسابه إلى الكسائي دون تقييد فعندي استبعاد لإطلاقه إذ هو مجرد عن دليل " .

(٢) هو ما نسبه الأبياري في الإنصاف إلى الرماني والكوفيين لا للكسائي ، انظر الإنصاف : ٣٨٢ - ٣٩٣ ، وانظر التبيين للمكبري : ٢٣٦ - ٢٣٨ ، وقال أبو حيان ومن الأقوال ما هو ضعيف جداً كهذا القول وكم للكوفيين من قول ضعيف ودعا ولا يقوم على شيء منها دليل . انظر التذييل والتكميل : ١٤ / ٤ ، ١٥ .

(٣) وما المانع من عوده على المفرد الجامد ويكون المعنى أن الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويكون من باب أوَّل أن المشتق يتحمل الضمير وعلى كل فالتقسيمات ثلاثة :

١- جامد لا يتحمل الضمير : هذا آخرى .

٢- جامد مؤول بالمشتق يتحمل : هذا حجر .

٣- مشتق يتحمل : هذا ناجح .

وإِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمُشْتَقَّ يَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَقَّ إِذَا أُنْ
يَكُونُ جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ أَوْ لَا ، إِنْ جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ تَحَمَّلَ الضَّمِيرَ ، وَإِنْ لَمْ
يَجْرَ مَجْرَى الْفِعْلِ كَأَسْمَاءِ الْآلَاتِ نَحْوُ : مِكْسَر ، وَأَسْمَاءِ الْأَمَّاكِينِ وَالْأَزْمِنَةِ نَحْوُ :
مَرْمَى إِذَا أَرَدْتَ بِهِ مَكَانَ الرَّمْيِ أَوْ زَمَانَهُ فَلَا يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ ، وَإِنْ كَانَ مِكْسَرٌ مُشْتَقًّا
مِنَ الْكُسْرِ وَمَرْمَى مُشْتَقًّا مِنَ الرَّمْيِ.

قَوْلُهُ :

وَأَبْرَزُهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا

مَعْنَى هَذَا الْبَيْتِ : أَنَّ الْخَبَرَ إِذَا كَانَ اسْمًا مُشْتَقًّا وَكَانَ جَارِيًا عَلَى غَيْرٍ مِنْ هُوَ
لَهُ فَإِنَّكَ تُبْرِزُ الضَّمِيرَ نَحْوُ : زَيْدُ الْفَرَسِ رَاكِبُهُ هُوَ ، فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَالْفَرَسُ مُبْتَدَأُ ثَانٍ ،
وَرَاكِبُهُ خَبَرٌ عَنِ الْفَرَسِ وَلَيْسَ جَارِيًا عَلَيْهِ ، أَيْ : لَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ صِفَةً لَهُ بَلْ هُوَ مِنْ
صِفَاتِ زَيْدٍ ؛ لِأَنَّ الْفَرَسَ مَرْكُوبٌ لَا رَاكِبَ ، وَهُوَ فَاعِلٌ بِرَاكِبٍ ، أَيْ رَكَبَ هُوَ أَيْ
زَيْدٌ.

وَقَوْلُهُ : " وَأَبْرَزُهُ مُطْلَقًا " أَيْ سِوَاءِ أَلْسٍ أَوْ لَمْ يَلْسَ ، فَمِثَالُ إِبِلَاسَ : زَيْدٌ
عَمَرُو ضَارِبُهُ هُوَ ؛ لِأَنَّا لَوْ حَذَفْنَا هُوَ احْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي ضَارِبِهِ أَغْنَى :
الضَّمِيرُ الْبُحْرُورُ عَائِدًا عَلَى زَيْدٍ فَيَكُونُ عَمَرُو هُوَ الضَّارِبُ أَيْ ضَارِبُ زَيْدٍ وَيَكُونُ
الْصِفَةُ جَرَتْ عَلَى مَنْ هِيَ لَهُ ، وَاحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ عَائِدًا عَلَى عَمَرُو فَيَكُونُ عَمَرُو
الْمُضْرُوبُ ، فَلَمَّا أَتَيْنَا هُوَ زَالِ الْإِبِلَاسُ وَتَبَيَّنَ هَذَا الْمَعْنَى الثَّانِي ، أَيْ : زَيْدٌ عَمَرُو
ضَرَبَهُ ، أَيْ : ضَرَبَ عَمَرًا هُوَ أَيْ زَيْدٌ.

وَمِثَالُ عَدَمِ إِبِلَاسِهِ الْمِثَالُ الْمُقَدَّمُ مِنْ قَوْلِنَا : زَيْدُ الْفَرَسِ رَاكِبُهُ هُوَ وَاتَّبَعَ هَذَا
النَّاطِلُ فِي ذَلِكَ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ ، أَغْنَى فِي إِبْرَازِ الضَّمِيرِ أَلْسٍ أَوْ لَمْ يَلْسَ.^(١)

وَفَصَّلَ الْكُوفِيُّونَ فَقَالُوا : الصِّفَةُ إِذَا جَرَتْ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ فَلَا يُلْزَمُ انفصال الضمير إِلَّا إِذَا خِيفَ لَيْسَ أَوْ لَمْ تَكْرُرِ الصِّفَةُ ، فَإِنْ تَكَرَّرَتْ أَوْ أَمِنَ اللَّبْسُ لَمْ يَلْزَمْ انفصال الضمير فَيَجِزُونَ فِي : زَيْدٌ حَسَنَةٌ أُمُّهُ عَاقِلَةٌ هِيَ ، وَفِي : زَيْدٌ هَنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ ، أَنْ لَا يَأْتِيَ بِالضَّمِيرِ مُتَفَصِّلاً فَنَقُولُ : زَيْدٌ حَسَنَةٌ أُمُّهُ عَاقِلَةٌ ، وَزَيْدٌ هَنْدٌ ضَارِبُهَا ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ تَكَرَّرَتْ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ وَاللَّبْسُ قَدْ أَمِنَ فِي الْمَثَالِ الثَّانِي ، هَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ الْخَبَرُ اسْمًا^(١).

فَإِنْ كَانَ فِعْلاً فَلَا يَأْتِيَ بِالضَّمِيرِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ بِالْفِعْلِ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ عَلَى طَرِيقِ التَّأَكِيدِ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِ فِي الْفِعْلِ مِثَالُ ذَلِكَ : زَيْدٌ هَنْدٌ يَضْرِبُهَا ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : يَضْرِبُهَا هُوَ ، فَيَكُونُ هُوَ تَأَكِيداً لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِ فِي : يَضْرِبُهَا الْعَائِدُ عَلَى زَيْدٍ هَكَذَا أَطْلُقُ النُّحَوِيُونَ.

وَيَعْرِضُ اللَّبْسُ فِي الْفِعْلِ كَمَا عَرَضَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ التَّسَاوِي مِنْ كُلِّ جِهَةٍ نَحْوُ : زَيْدٌ عَمَرُو يَضْرِبُهُ ، وَهَنْدٌ دَعْدُ تَغْلِيهَا ، وَالزَّيْدَانِ الْبِكْرَانِ ضَرَبَاهُمَا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْفِعْلَ فِي كُلِّ هَذَا احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ لِلأَوَّلِ وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ لِلثَّانِي ، وَلَمْ يَتَعَرَّضِ النَّاطِقُ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَأَفْهَمُ قَوْلُهُ فِي الْبَيْتِ : أَنَّهُ إِذَا لَمْ تُجَرَّ الصِّفَةُ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ وَجَرَتْ عَلَى مَنْ هِيَ لَهُ أَنَّ الضَّمِيرَ لَا يَبْرُزُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ إِذَا جَرَتْ عَلَى مَنْ هِيَ لَهُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ وَعَدَمُ إِبْرَازِهِ ، فَإِذَا لَمْ تَبْرُزْ فظَاهِرٌ نَحْوُ : زَيْدٌ هَنْدٌ ضَارِبَتُهُ ، وَإِذَا أَبْرَزَتْهُ فَعَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ تَأَكِيداً لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِ فِي الصِّفَةِ.

(١) انظر الإنصاف : المسألة الثامنة ص : ٥٧ - ٥٨ وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٠٧ ،

والمقتضب : ٣ / ٩٣ - ٩٤ ، وأما ابن السَّحَرِي : ٢ / ٥٢ - ٥٦ ، والتبيين : ٣٥٩ -

٣٦٢ ، واللباب : ١ / ١٣٧ - ١٣٨ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ١٩ - ٢٠ .

والثاني : أن يكون فاعلاً بالصفة على حد ما كان حين كانت الصفة جارية على غير من هي له ، وقد أجاز سيبويه في نحو : مررتُ برجل مكرمك هو ، أن تجعل هو تأكيداً للضمير المستكن في : مكرمك ، وأن يكون فاعلاً بالصفة.^(١)

٤٢ / قَوْلُهُ :

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ ثَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ

مثال ذلك : زُيدُ أُمَامُك ، وزُيدُ في الدار ، واختلَفُوا في الظرف والمجرور إذا وقعا خبراً للمبتدأ على أربعة أقوال :

أحدها : أنَّهُمَا من قبيل المفرد ، والعامل فيهما كائن أو مستقر ، وقد نُسِبَ إلى سيبويه^(٢) ، وهو مذهب الأخفش.^(٣)

والثاني : أنَّهُمَا من قبيل الجمل والعامل فيهما كان أو استقر أو يستقر على ما يُراد من المعنى وقد نُسِبَ هذا إلى سيبويه ، وبه قال جمهور البصريين.^(٤)

(١) الكتاب لسيبويه : ٥٣ / ٢ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٠٧ ، والتذييل والتكميل : ١٦ / ٤ .

(٢) هذا القول في مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين في الإنصاف : ٢٤٥ - ٢٤٧ ، وفيه التبيين : ٢٩٤ - ٢٥١ ، ٣٧٦ - ٣٧٨ ، ونسبه عبد القاهر لسيبويه في المختصر : ٢٧٧ ، وانظر الكتاب لسيبويه : ٨٧ / ٢ .

(٣) نسبه ابن مالك في شرح الكافية الشافية : للأخفش : ٣٤٩ - ٣٥٠ وهو على قول أبي علي في الإيضاح العضدي : ٤٣ - ٤٧ - ٤٨ ، وقال به الزعشمي في المفصل : ٢٤ ، وابن يعيش : ٨٨ / ١ - ٩١ ، ونسب في الإنصاف : ٢٤٥ للبصريين ، وفي الباب : ١ / ١٣٩ ، ١٤٠ لجمهور البصريين .

(٤) هذا القول قال به الفارسي والزعشمي وابن الحاجب ، هكذا قال به السيوطي في الجمع : ٩٨ / ١ وابن هشام في المغني : ٤٩٩ ، وذكره ابن عصفور دون نسبة في شرحه للحمل : ١ / ٣٤٤ وابن يعيش دون نسبة في شرحه للمفصل : ٩٠ / ١ ، وشرح الكافية للرضي : ٩٣ / ١ .

والثالث : أَنَّهُ يَحْزُزُ تَقْدِيرَ الْوَجْهِينِ فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ الْمَفْرَدِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَبِيلِ الْجَمْلِ وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ هَذَا النَّاطِمِ لِأَنَّهُ قَالَ : " نَاوِيْنٌ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ " فَقَدَرَهُ بِالْمَفْرَدِ وَبِالْجُمْلَةِ.^(١)

والرابع : أَنَّهُ قَسَمَ بِرَأْسِهِ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْمَفْرَدِ وَلَا مِنْ قَبِيلِ الْجُمْلَةِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ السَّرَاجِ^(٢) حَكَاهُ عَنْهُ الْفَارِسِيُّ فِي الشِّيرَازِيَّاتِ^(٣) هَذَا الْمُنْقُولُ عَنْ الْبَصْرِيِّينَ وَهُوَ عِنْدَهُمْ يَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا عَائِدًا عَلَى الْمُبْتَدَأِ سِوَاهُ أَكَانَ مُتَقَدِّمًا عَلَى الْمُبْتَدَأِ أَوْ مُتَأَخِّرًا نَحْوُ : خَلَفَكَ زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ خَلَفَكَ.

وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَالْكَسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ وَهَشَامُ وَشُبُوحُ الْكُوفِيِّينَ بِمَجْمُوعٍ عَلَى أَنَّ الْمَحَلَّ يَنْتَسِبُ ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْإِسْمِ الَّذِي الْمَحَلُّ حَدِيثُهُ لَا فِعْلٌ يَنْصَبُهُ وَلَا يَقْدَرُ مَعَهُ مِنْ قَبْلِهِ وَلَا مِنْ بَعْدِهِ وَمِنْهَا مَعَهُ عَلَى ضَعْفِ الْمَحَلِّ ، وَأَنَّ الَّذِي يَضَعُ لَا يُحْتَمَلُ مِنَ الْحَرَكَاتِ إِلَّا الْفَتْحُ وَالْفَائِدَةُ فِي : زَيْدٌ خَلَفَكَ أَنَّ الْمَخَاطَبَ دَلَّ عَلَى مَوْضِعِ زَيْدٍ وَلَكِنْ يَقْصِدُ لِفَعْلِهِ فِي اسْتِقْرَارٍ وَلَا قِيَامٍ وَلَا قُعُودٍ.^(٤)

وِخَالَفَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى أَصْحَابَهُ فَقَالَ : الْمَحَلُّ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ لَيْسَ بِمَضْمَرٍ أَوَّلًا وَلَا آخِرًا ، وَالْمَحَلُّ ثَابِتٌ عَنْهُ يَضْمَرُ فِيهِ مِنْ ذِكْرِ الْإِسْمِ مَا يَضْمَرُ فِي الْفِعْلِ^(٥) ، وَمَذْهَبُ الْفَرَّاءِ أَنَّ الْمَحَلَّ إِذَا تَأَخَّرَ فَقُلْتُ : زَيْدٌ عِنْدَكَ : أَنَّهُ يَتَحَمَّلُ ضَمِيرَ

(١) هذا القول ذكره ابن عصفور في شرحه للجمال دون نسبة : ٣٤٤ / ١ .

(٢) ابن السراج : هو أبو بكر محمد بن السري له مصنفات نحوية مختلفة منها : كتاب مجمل الأصول وكتاب الاشتقاق وشرح كتاب سيبويه وكتاب احتجاج الفراء والأصول ، وتوفى سنة (٣١٦ هـ) ، المدارس النحوية : ١٤٠ ، ١٤١ .

(٣) هذا المذهب مذكور في المسائل العسكرية : ١٠٥ وقد ذكره ابن عصفور في شرح الجمال : ٣٤٤ / ١ وأبو حيان في التذييل والتكميل : ٦ / ٤ ، وبحث عنه في الشيرازيات فلم أجده .

(٤) انظر ابن يعيش : ٩١ / ١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣١٣ / ١ ، والإنصاف : ٢٥٤ - ٢٤٧ ، والتبيين : ٣٧٦ - ٣٧٨ ، ٢٤٩ - ٢٥١ .

(٥) الإنصاف : ٢٤٥ ، والتبيين : ٣٧٧ .

زَيْدٌ وَإِذَا تَقَدَّمَ لَا يَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا فَيَقُولُ : عِنْدَكَ زَيْدٌ ؛ لِأَنَّهُ يَرِفَعُ الظَّاهِرُ ، فَزَيْدٌ مَرْفُوعٌ بِالْحَلِّ تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ ؛ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا تَأَخَّرَ رَفَعَ الظَّاهِرُ وَرَفَعَ ضَمِيرَهُ ^(١) ، وَقَالَ الْكَسَائِيُّ رَافِعُ زَيْدٍ عَائِدُ الْاسْمِ الْمَضْمَرِ فِي الصَّنَةِ بِغْنِي الظَّرْفِ .

وَزَعِمَ ابْنُ أَبِي الْعَافِيَةِ ^(٢) وَأَبْنُ خُرُوفٍ وَغَيْرُهُمَا أَنَّ مَذْهَبَ سَبِيوِيهِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ أَمَامَكَ ، وَزَيْدٌ خَلْفَكَ ، فَالظَّرْفُ مَنْصُوبٌ بِالْمَبْتَدَأِ نَفْسَهُ ، وَهُوَ خَيْرٌ عَنَّهُ وَعَمَلٌ فِيهِ الْمَبْتَدَأُ النَّصْبُ لَا الرَّفْعَ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْأَوَّلُ فِي الْمَعْنَى ، فَإِذَا كَانَ الْخَيْرُ هُوَ الْأَوَّلُ رَفَعَ ، وَإِذَا كَانَ غَيْرَ الْأَوَّلِ نَصَبَ ^(٣) .

قَالَ ابْنُ خُرُوفٍ : الْعَامِلُ عِنْدَ سَبِيوِيهِ فِي الظَّرْفِ الْمَبْتَدَأُ وَهُوَ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ فِي أَبْوَابِ الصَّنَةِ عَمَلٌ فِيهِ نَصْبًا كَمَا عَمَلٌ فِي الْمَفْرَدِ رَفْعًا لِكُونِهِ إِيَّاهُ ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنِ الْمَبْتَدَأُ الظَّرْفُ عَمَلٌ فِيهِ نَصْبًا وَهُوَ مَذْهَبُ مُتَقَدِّمِي أَهْلِ الْبَصْرَةِ . انْتَهَى ^(٤)

وَفِي نَصْبِ الظَّرْفِ خَيْرًا لِلْمَبْتَدَأِ وَفِي رَفْعِهِ تَقْسِيمٌ نَوْمِي إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ النَّاطِمُ إِلَّا فِي قَوْلِهِ : " نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ " فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ النَّصْبُ لِأَنَّهُ يَكُونُ مَعْمُولًا لِذَلِكَ الْمَحْذُوفِ ، فَنَقُولُ : الظَّرْفُ إِذَا تَقَدَّمَ مَبْتَدَأً فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَكَانًا أَوْ زَمَانًا :

إِنْ كَانَ مَكَانًا فَإِمَّا أَنْ يَقَعَ خَيْرًا لِأَسْمَاءِ النَّاسِ أَوْ مِثْلًا ، إِنْ كَانَ مِثْلًا فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلًا إِلَى مَعْرِفَةٍ أَوْ إِلَى تَكْرِيرٍ ، إِنْ أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ نَحْوُ : زَيْدٌ خَلْفَكَ ،

(١) انظر التذيل والتكميل : ٥٥ / ٤ .

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي أبو بكر الكتندي ، توفي

سنة (٥٨٣ هـ) ، ينظر بغية الوعاة للسيوطي : ١ / ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٣) انظر التذيل والتكميل : ٥٠ / ٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣١٤ / ١ .

(٤) انظر التذيل والتكميل : ٥٠ / ٤ .

فَمَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ جَوَازُ رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ ، فيقولون : زَيْدٌ خَلَفَكَ وَخَلَفَكَ ^(١) ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا النَّصْبُ. ^(٢)

وإن أضيف إلى تَكْرِيرِ اتفق الفريقان على جَوَازِ رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ فَنَقُولُ : زَيْدٌ خَلَفَ حَاطِطٌ وَخَلَفَ حَاطِطٌ ^(٣) ، وإن لم يكن مُضَافاً فلما أن يكون مصحباً من أو غير مصحب من ، إن كَانَ مصحبها جَوُزُوا كُلُّهُمْ رَفْعُهُ وَنَصْبُهُ نحو : زَيْدٌ قَرِيباً مِنْكَ ، وَقَرِيبٌ مِنْكَ. ^(٤) ٤٣ /

وإن لم يكن مصحباً بمن فلما أن يكون بالألف واللام أو غيرها ، إن كَانَ بالألف واللام أحاز الكوفيون والبصريون الرَفْعَ على اختلاف التَّأْوِيلَاتِ الَّتِي لَهَا ^(٥) ، وأما النصب فلا يجوز عند الكوفيين ويجوز عند البصريين نحو : زَيْدٌ الْأَمَامَ ، وَزَيْدٌ الْيَمِينَ. ^(٦)

وإن لم تكن فيه الألف واللام فلما أن يعطف عَلَيْهِ منكور مثله أو لا يعطف ، إن عطف فالاختيار عند الكوفيين الرَفْعُ ، ويميزون النصب على غير اختيار ، والبصريون يُسَوِّونَ بين الرَفْعِ والنصب فيقولون : القوم يمين وشمال ويميناً وشمالاً. ^(٧)

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٢٢ / ١.

(٢) أحاز الكوفيون النصب مطلقاً وخصوا الرَفْعَ بالشعر . انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ /

٣٢٢ ، وشرح الكافية للرضي : ٩٥ / ١.

(٣) التذييل والتكميل : ٦٧ / ٤.

(٤) انظر الكتاب لسيبويه : ٤٠٩ / ١ ، والتذييل والتكميل : ٦٧ / ٤ ، ومن أمثله قوله تعالى :

{وَالرُّكْبُ أَتَفَلَّ مِنْكُمْ} (الأنفال من الآية ٤٢) بالنصب والرَفْعُ في أسفل.

(٥) انظر التذييل والتكميل : ٦٨ / ٤.

(٦) انظر هذا كله بالنص في التذييل والتكميل : ٦٨ / ٤.

(٧) انظر هذا بنصه في التذييل والتكميل : ٦٨ / ٤.

وإنَّ لَمْ يَعْطِفْ عَلَيْهِ مِثْلَهُ رَفَعَهُ الْكُوفِيُّونَ لَا غَيْرَ ، وَجُوزَ الْبَصَرِيُّونَ رَفَعَهُ
وَنَصَبَهُ فَقَالُوا : زَيْدٌ خَلَفَ وَخَلَفًا^(١)

فَإِنْ كَانَ الظَّرْفُ مَخْتَصًّا لَمْ يَرْفَعْ وَلَمْ يَنْصَبْ نَحْوُ : زَيْدٌ دَارَكَ ، أَوْ دَارَكَ ؛ لَا
يَجُوزُ بَرْفَعُ وَلَا يَنْصَبُ إِلَّا فِيمَا سَمِعَ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : زَيْدٌ جَنَبَكَ ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ : زَيْدٌ
رُكْنَ الدَّارِ لَا يَرْفَعُ وَلَا يَنْصَبُ^(٢) ، أَوْ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الْمَقْدَارَ ، وَقَامَ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلُ نَحْوِ :
زَيْدٌ مَنَى الْمَسْجِدَ الْجَامِعَ مَعْنَى : قَدَرَهُ مَنَى فِي الْبَعْدِ كَقَرَبَ الْمَسْجِدَ الْجَامِعَ ، وَلَا
يَكُونُ فِيهِ إِذْ ذَلِكَ إِلَّا الرِّفْعُ.

وَحَكَى الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ : زَيْدٌ مَنَى الْكُوفَةَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ، وَلَا وَحْدَةً
لِنَصْبِ الْكُوفَةِ ، وَأَجَازَ الْفَرَّاءُ : هُوَ مَنَى مَكَانَ الْحَائِطِ مِنْكَ النِّصْبَ عَلَى الْمَحَلِّ وَالرِّفْعَ
بِتَأْوِيلٍ : قَدَرَهُ مَنَى كَقَدَرُ مَكَانَ الْحَائِطِ مِنْكَ.

وَيَجْرِي بِمَجْرَى الظَّرْفِ فِي ذَلِكَ الْمَصْدَرِ ، قَالُوا : هُوَ مَنَى فَوْتَ الْيَدِ ، وَهُوَ مَنَى
دَعَا رَجُلًا ، وَعِدَّةُ فَرَسٍ ، بِالرِّفْعِ وَالنِّصْبِ ، فَإِذَا رَفَعُوا أَضْرَعُوا الْقَدْرَ ، وَإِذَا نَصَبُوا
بَنَوْا عَلَى الْمَحَلِّ ، وَإِذَا قَالُوا : هُوَ مَنَى فَرَسَخَانَ ، جَازَ الرِّفْعَ وَالنِّصْبَ عَلَى هَذَيْنِ
الْمَعْنَيْنِ.

وَإِذَا وَقَعَ الظَّرْفُ الْمَكَانِي خَبَرًا لِلْمَوَاضِعِ نَصَبَ وَرَفَعَ نَحْوُ : مَكَانِي خَلْفَكَ
وَحَلْفَكَ ، وَقَالَتِ الْعَرَبُ : مِثْلُهُ شَرْقِي الدَّارِ ، رَفَعُوا عَلَى أَنْ الْمِثْلَ هُوَ الشَّرْقِي
وَنَصَبُوا عَلَى مَذْهَبِ النَّاحِيَةِ ، فَإِنْ قُلْتَ : مَوْعِدُكَ رُكْنَ الدَّارِ فَالرِّفْعُ عَلَى أَنَّهُ مَوْضِعُ
الْوَعْدِ وَلَا وَجْهَ لِنَصْبِهِ.

(١) انظر هذا بنصه في التذييل والتكميل : ٦٨ / ٤ . ومن أمثله قول الشاعر :

شهدنا فما تلقى لنا من كتيبة يد الدهر إلا جبرائيل أمامها

(٢) انظر هذا بنصه في التذييل والتكميل : ٦٨ / ٤ .

وَكَذَلِكَ : موعِدُكَ البَزَازُونَ والمسجد والمقصورة لا ينصب شيء من هَذَا ،
وموعِدُكَ بابُ البُرْدَانِ برفع باب عَلَى أَنَّ الموعِد هو الباب ونصبه عَلَى معنى موعِدُكَ
ناحية باب البُرْدَانِ ، وَكَذَلِكَ باب الطاق .

والمستعمل بالنصب من المختصات لا يقاس غيره عَلَيْهِ مِمَّا لَمْ يَكُنْ استعماله ،
وَلِذَلِكَ مَنْ قَالَ : موعِدُكَ بَيْتَ الْمُقَلِّسِ ومدينة أَبِي جَعْفَرٍ وَطَاقُ الْحِرَاقِيِّ لا ينصب
شيئاً منه وهو يقصد الناحية ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ به استعمال ، وإن وقع الظرف المَكَانِي
خَبَرًا لِلْمَصَادِرِ نحو : القتال خلفك والضرب قَدَامَكَ فالنصب ، والنصَّ عَلَى أَنَّهُ لَا
يَجُوزُ : خروجك وراؤنا بالرفع .

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِمَّا يَجُوزُ فِيهِ الرِّفْعُ والنصب هو من الظروف المتصرفة ،
فَإِنْ كَانَ الظرف قَدْ لَزِمَ النصب نحو : عِنْدَكَ أو تصرف فِيهِ بِمَنْ خاصة فلا تنجي فِيهِ
هذه التقاسيم الَّتِي ذَكَرْنَا .

وَلِتَعْلَمَ أَنَّ اصطلاح النحاة مختلف في الظرف فالبصريون يسمونه ظرفاً والفراءُ
يُسَمِّيهِ مَعْلًا ، والكِسَائِيُّ يُسَمِّيهِ صفة ولا مشاحة في الاصطلاح ، ولكل من التسمية
وجه .

وَإِنْ كَانَ الظرفُ الْوَاقِعُ خَبَرًا لِلْمَبْتَدَأِ زَمَانًا وَيُسَمَّى عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَقْتًا ، فَلِإِذَا
أَنْ يَقَعَ خَبَرًا لِزَمَانٍ أَوْ لِمَصْدَرٍ أَوْ لِحَالَةٍ ، إِنْ وَقَعَ خَبَرًا لِزَمَانٍ فَالرِّفْعُ نحو : الْأَحَدُ الْيَوْمُ
وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الْأَيَّامِ جَمِيعًا إِلَّا الْجُمُعَةَ والسَّبْتَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ رَفْعُهُمَا وَنَصْبُهُمَا هَذَا
مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ وَهَكَذَا تَقْتَضِي قَوَاعِدُهُمْ فِي غَيْرِ الْأَيَّامِ نحو : أَسْمَاءُ الشُّهُورِ وَغَيْرِهَا ،
فَنَقُولُ : الْوَقْتُ الطَّيِّبُ الْحَرَمُ ، وَأَوَّلُ السَّنَةِ الْحَرَمُ ، وَالْيَوْمُ يَوْمُكَ وَغَيْرَ ذَلِكَ .^(١)

(١) انظر هذا بنصه في التذيل والتكميل : ٦٢ / ٤ ، ٦٣ ، والكتاب لسيبويه : ٤١٨ .

وَقَالَ الْفَرَاءُ^(١) وهشام : اليوم يرفع وينصب مع الأيام كلها إذا رفع جعل الذي بعده بعينه ، وإذا نصب بني عَلَى الآن ، وكذلك : اليومُ النوروز ، واليومُ المهرجان والفطر والأضحى لا يمتنع من رفع اليوم ونصبه ، واليومُ يومُك ؛ عَلَى مَعْنَى هَذَا الرقت وقتك ، واليوم يومُك بتأويل : الآنَ ميعادُك.

وإن وَقَعَ خَيْرًا لمصدر فاتفق الكوفيون والبصريون عَلَى أَنَّهُ يرفع وينصب فِيهِ حال تعريفه ، فتقول : / ٤٤ قيامُك يوم الخميس.^(٢)

وَأَمَّا إِذَا كَانَ نَكْرَةً فذهب هشام إِلَى أَنَّهُ كالمذكور من المحالِ عِنْدَهُ يلتزم فِيهِ الرفع فتقول : ميعادُك يوم ويومان وثلاثة أيام ؛ كما تقول : زَيْدٌ خلف وأمام وَقَدَامَ ، والناسُ يمين وشمال ، وَذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ فِي هَذَا ، وذهب الفراء إِلَى أَنَّ المذكورَ من المواقيت يرفع وينصب كالمعرفة وهو مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، هَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ الحِثُّ مستغرقاً للزمان.^(٣)

فَإِنْ كَانَ مستغرقاً فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ يَحْجُوزُ الرفع والنصب ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَحْجُوزُ إِلَّا الرفع ، فإذا قيل : قيامُك يوم ، والقيام أَخَذَ لجملة اليوم ، فَإِنْ كَانَ الْقَائِمُ فِي بَعْضِ الْيَوْمِ فهو منصوب مع النعت أو الصلة فتقول : قيامك يوماً مباركاً من الدهر ، فَإِنْ قِيلَ : قيامك شهر ، فالرفع والنصب عَلَى الْمَعْنَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ

(١) هذا ما نسبهُ أبو حيان والذي فِي معاني القرآن : ١ / ١١٩ أنه لا يقال إِلَّا بالرفع وفي التذييل والتكميل : ٩٣ / ٤ ، " وذهب الفراء إِلَى أَنَّ المذكورَ من المواقيت يرفع وينصب كالمعرفة وهو مذهب البصريين . هذا نقل أبي بكر بن الأبياري " . وروى أبو حيان عن السرياني أَنَّهُ يَحْجُوزُ الرفع والنصب باتفاق معرفة كان أو نكرة ، وحكى النحاس عن الكوفيين رفعه نكرة ونصبه معرفة ، وحكى أبو حيان عن غيرهما التفصيل عن الكوفيين . انظر التذييل والتكميل ٤ / ٦٣ .

(٢) انظر هذا بنصبه فِي التذييل والتكميل : ٤ / ٦٢ .

(٣) انظر هذا بنصبه فِي التذييل والتكميل : ٤ / ٦٣ ، ٦٤ ، وقد استشهد عليه بقوله تعالى : {عُدُّوْهَا شَهْرًا وَزَوَّاجَهَا شَهْرًا} (سبا من الآية ١٢) .

والمضاف للمصدر كالمصدر نحو : أفضل قيامك يوم الجمعة برفع يوم الجمعة ونصبه.^(١)

والمصادر كُلُّهَا تنصب عَلَى الأوقات فتقول : قيامي صباح الديك ، وخروج الأمير وخروجكم خروجنا ، ويجوز الرفع عَلَى قبح عَلَى أَنْ القيام وقت الخروج ، وَلَمْ يشترط الكُوفُونَ فِي نصب المصدر مِيقَاتاً شيئاً^(٢) ، ولا نقل أحفظه عن البصريين فِي أَنْ ذَلِكَ مُتَّفَقٌ ، أَوْ أَنْ فِيهِ شَرْطٌ إِلَّا مَا حَكَاهُ^(٣) أبو جعفر النحاس فِي شرح المعلقات السبع أنه سمع أبا إسحاق لا يميز مثل هَذَا إِلَّا فِيمَا يَعْرِفُ نَحْوُ : قدوم الحاج ، وخفوق النجم ، ولو قلت : لا أكلمك قيام زَيْد ، تريد وقت قيام زَيْد ، لَمْ يَجِزْ لَأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ . انتهى.^(٤)

ولا يكون المصدرُ وقتاً إِلَّا أَنْ يكون مصرحاً ، فمن قال : يعجبني أن تقوم وما تقوم لا يقول : خروجنا أَنْ يصيح الديك ، ولا ما يصيح الديك.^(٥)

وهَذَا الَّذِي ذكرناه من الرفع والنصب لظرف الزمان إِنْمَاءً يكون لما تصرف ، وأما ما لزم الظرفية نحو : سحر إذا أردته من يوم بعينه فلا يرفع.

وإن وقع بعد جنة فيأتي حكمه فِي البيت الَّذِي يَلِي هَذَا وهو .

قَوْلُهُ :

(١) انظر هذا بنصبه فِي التذييل والتكميل : ٦٤ / ٤ .

(٢) انظر هذا بنصبه فِي التذييل والتكميل : ٦٤ / ٤ .

(٣) النحاس : هو أبو جعفر أحمد بن محمد المصري ، تلقى عن الأخفش الصغير والزجاج ونقطوبه وابن الأنباري وغيرهم وله من التصانيف : إعراب القرآن ، والمنع فِي اختلاف البصريين والكوفيين ، والتفاحة ، والكافي وغيرها . توفي سنة (٣٣٨ هـ) . نشأة النحو : ١٤٣ ،

١٤٤ ، وطبقات النحويين : ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ووفيات الأعيان : ١ / ٣١ - ٣٣ .

(٤) ما نقل فِي التذييل والتكميل : ٦٤ / ٤ .

(٥) ما نقل فِي التذييل والتكميل : ٦٥ / ٤ .

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُنَّةٍ وَإِنْ يُفْعَلْ فَأَخْبَرًا

قوله : " وَإِنْ يُفْعَلْ فَأَخْبَرًا " نحو مَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِمْ : الْهَلَالُ اللَّيْلَةُ ، والرطبُ شهري ربيع ، والطَّيَالِسَةُ ثلاثة أشهر ، والصيد شهري ربيع ، وَزَيْدٌ حين بقل وجهه ، وَزَيْدٌ حين طرَّ شاربُه ، واليوم حمزٌ وَغَدًا أَمْرٌ ، والجبابُ شهريْن ، والبلحُ شهريْن ، والحجاج زمان ابن مروان.

واختلفوا فِي ذَلِكَ فَمَنْعَ الْجُمْهُورُ أَنْ تَقَعَ ظُرُوفُ الْأَزْمَنَةِ مَوْقِعَ أَجْبَارِ الْأَشْخَاصِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلِ سِوَا أَجْنَتِ بِالْظَرْفِ مَنْصُوبًا أَمْ جَرَّتْهُ بِنِْيٍ ؟ ، وَتَأَوَّلُوا مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ^(١) ، وَأَجَازَ ذَلِكَ قَوْمٌ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَعْنَى لِلشَّرْطِ نَحْوُ : الرطب إِذَا جَاءَ الْحَرُّ.^(٢)

وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ لَا يَمْتَنِعُ إِذَا أَفَادَتْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ النَّاطِلِمِ أَنَّهُ إِذَا أَفَادَ ذَلِكَ جَاز ، وَإِذَا وَصَفَ الظَّرْفُ ثُمَّ جَرَّتْهُ بِنِْيٍ جَاز وَقَوْعُهُ خَبَرًا لِلْجُنَّةِ نَحْوُ : نَحْنُ فِي يَوْمٍ طَيِّبٍ ، وَنَحْنُ فِي يَوْمٍ صَائِفٍ.^(٣)

وَقَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ وَهُوَ ابْنُ أُخْتِ الْفَارَسِيِّ : الْهَلَالُ اللَّيْلَةُ هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ لَا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ؛ لِأَنَّ الْهَلَالَ يَكُونُ ظَاهِرًا ثُمَّ يَسْتَسِرُّ ثُمَّ يَظْهَرُ فَلَمَّا اخْتَلَفَتْ بِهِ الْأَحْوَالُ أَجْرِي بِجَرَى الْأَحْدَاثِ الَّتِي تَقَعُ مَرَّةً وَتَزُولُ أُخْرَى فَجَازَ جَعْلُ الزَّمَانِ خَبَرًا عَنْهُ. انتهى.^(٤)

(١) ما نقل فِي التذيل والتكميل : ٥٩ / ٤ ، والكتاب لسيبويه : ١٣٦ / ١ ، والمقتضب للمبرد :

٣١٦ ، ٢٧٤ / ٣ ، ١٣٢ / ٤ ، ١٧٢ / ٣٢٩ ، ٣٥١ ، وإيضاح الشعر : ٢٧٩ ، ٢٨٣ ، ٣١٦ ،

٣٢٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٤٨ / ١ ، وشرح الكافية للرضي : ٩٤ / ١ .

(٢) ما نقل فِي التذيل والتكميل : ٥٩ / ٤ .

(٣) ما نقل فِي التذيل والتكميل : ٥٩ / ٤ .

(٤) ما نقل فِي التذيل والتكميل : ٥٩ / ٤ ، والمقتصد فِي شرح الإيضاح : ٢٩٠ .

﴿ مَوَاضِعُ الْإِبْتِدَاءِ بِالتَّكْرَرِ ﴾

قَوْلُهُ :

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالتَّكْرَرِ مَا لَمْ تَقْدِرْ كَعِنْدَ زَيْدٍ تَمَرَّةً
وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ فَمَا خِلَ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا
وَرَغْبَةً فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ بَرٍّ يَزِينُ وَلَيْقَسَ مَا لَمْ يَقُلْ

جعل المسوغ لجواز الابتداء بالتكرار هو الإفادة ويرد عليه مثل : رجل في الدار ، ٤٥ فَإِنْ فائدته وفائدة : في الدار رجل سواء ، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْعَرَبُ وَالنُّحَاةُ عَلَى مَنْعِ : رجل في الدار ، وَعَلَى جَوَازِ : فِي الدَّارِ رَجُلٌ ، وذكر من المسوغات ستة : تَقْدُّمُ الظَّرْفِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ وَالْوَصْفِ وَالْعَمَلِ وَالْإِضَافَةِ وَأَبْرَزَهَا فِي مُثْلِهَا .

وَقَدْ تَبَعَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ هَذِهِ الْمَسْغُوتَاتِ فَأَتَاهَا إِلَى ثَلَاثِينَ^(١) ، فَمِنْهَا السُّتَةُ الْمَذْكُورَةُ ، وَمِنْهَا :

أَنْ تَكُونَ شَرْطًا نَحْوُ : مَنْ يَقُمْ أَقَمَ مَعَهُ ، وَأَنْ تَكُونَ جَوَابًا ، يُقَالُ : مَنْ فِي الدَّارِ ، فَتَقُولُ : رَجُلٌ ، وَأَنْ تَكُونَ مَنْعَةً نَحْوُ :

فَأَقْبَلْتُ رَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَتَوْبَّ لَيْسَتْ وَتَوْبَّ أَجْرُ^(٢)

(١) انظر هذا النص في شرح ابن عقيل على الألفية ، كما أن ابن عقيل نفسه ذكر منها أربعة وعشرين موضعاً ، وأكثر المواضع التي ذكرها أبو حيان هي في شرح ابن عقيل بقاعدتها وأمثلتها .

(٢) قائله هو امرؤ القيس بن حجر الكندي ، وهو من قصيدة رائية ، وهي طويلة من المتقارب ، ينظر ديوانه : ٧٠ طبعة دار الكتب العلمية وروايته فيه :

فَلَمَّا ذَنُوتُ تَسَدَّيْتُهَا فَتَوْبَّ لَيْسَتْ وَتَوْبَّ أَجْرُ

والشاهد : ١٦٧ من شواهد العيني ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٢١٩

اللغة : قوله : " وتوب أجْر " وإنما جر التوب لثلا يرى أثر قدميه فيعرف لأن القاييف يبين ذلك ، ويقال : فعل ذلك من الخوف ، قوله : " تسديتها " أي علوها وركبتها ، يقال : تسدى فلان

وأن تكون عامة نحو : كل يموت ، وأن تكون دعاء نحو : ويسل له ،
و^(١){سَلَامٌ عَلَىٰ إِلٍ يَاسِينَ} ، أو تكون قَارَبَتِ المعرفة نحو : أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا ،
أو يكون فِيهَا مَعْنَى التَّعَجُّبِ نحو : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! ، وَعَجَبٌ لِرَيْدٍ.

أو تكون خَلْفًا مِنْ مَوْصُوفٍ نحو : مؤمن خير من كافر ، أو تكون مصغرة
نحو : رُجُلٌ عِنْدَنَا ، أو تكون كم الخبرية نحو : كَمْ رَجُلٍ جَاءَنِي ، أو تكون محصورة
بأداة الحصر نحو : مَا فِي الدَّارِ إِلَّا رَجُلٌ ، إِنَّمَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ ، أو تكون صدر جملة
حالية نحو : جَاءَنِي زَيْدٌ وعمامة عَلَى رَأْسِهِ.^(٢)

أو تكون معطوفة عَلَى معرفة نحو : زَيْدٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانِ ، أو تكون معطوفة
على وصف نحو : تَمِيمِيٌّ رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، أو يكون عطف عَلَيْهَا موصوف نحو :
رَجُلٌ وامرأة طويلة فِي الدَّارِ ، أو تكون مبهمة نحو : قول امرئ القيس :^(٣)

فلاناً إذا أخذته من فوقه . ينظر الخزانة : ١ / ١٨٠ ، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل :
١ / ٢٢٠ ، ونتائج الفكر : ٣٣٨.

الاستشهاد فيه : فِي قولهِ : " ثوب " حيث وقع مبتدأ وهو نكرة لكون الفصد بما إِلَى التنوين
وهو من جملة المسوغات المعدودة.

(١) الآية ١٣٠ من سورة الصفات.

(٢) ومن أمثله قول الشاعر :

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا عيالك أخفى ضوءه كل شارق

^(٣) البيت من بحر المتقارب من قصيدة يائية لامرئ القيس أولها :

أَيَا هِنْدَ لَا تُنْكِحِي بُوهَةَ عَلَيْهِ عَقِيْقَتُهُ أَحْسَبَا

والبيت في ديوان امرئ القيس بن حجر : ١٢٨ ، ينظر شرح ابن عقيل : ١ / ٢٢٢ ، وأشعار
الستة الجاهليين : ١ / ١٠١ ، والشاهد : ١٦٩ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " مرسفة " قال الأعلام : المرسفة مثل المعادة كان الرجل من جهلة العرب يعقد
معادة مخافة أن يموت أو يصبه البلاء ، وقال غيره : المرسفة التهمة يجعلها فِي رَسْغِهِ : قوله :
" عسم " بفتح العين والسين المهملتين وهو يس في الرسغ ، وزينغ يقال يد عسماء ، وقال =

مُرْسَعَةً بَيْنَ أَرْسَاعِهِ بِهِ عَسَمَ يَتَغَيَّرُ أَرْبَا

أو تكون بعد لولا تقول : حضرنا للقتال فلولا رجلٌ هُزِمْنَا ، أو لولا سيفٌ
لقتلت ، أو تكون بعد فاء الجزاء : إِنْ تَزُرُّنَا فَبَرٌّ عِنْدَنَا.

وقد ذكرت جملة من هذه المسوغات في أرجوزتي المسماة بـ " نهاية
الإغراب في علم التصريف والإعراب " ثم ذكرت أن جميعها راجع إلى مسوغين فقلت :
وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ فِي التَّفْسِيمِ يَرْجِعُ لِلتَّخْصِصِ وَالتَّعْمِيمِ

ولولا أن الغرض في هذا الكتاب الاختصار لأوضحت رجوع كل واحد من
هذه المسوغات إلى أحد هذين الوصفين اللذين هما التخصيص والتعميم.

= الأعلام : العسم اعوجاج في الرسغ ويس ، وقوله : " يتغي " أي يطلب ، و : " الأرنب "
حيوان مشهور من خصائصه أنه يحيض من بين سائر الحيوانات وألفه زائدة.

الاستشهاد فيه : في قوله : " مرسعة " فلها نكرة وقعت مبتدأ لأن النكرة إذا لم يرد بها معين ساغ
الابتداء بها لأنه لا يريد مرسعة دون مرسعة بخلاف رجل قائم . ينظر شرح التسهيل لابن
مالك : ٢٩٣ / ١ .

﴿ أحوال الخبر "تقدماً وتأخيراً" ﴾

قَوْلُهُ :

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَ وَجُوزُ التَّقْدِيمِ إِذَا لَا ضَرَرًا

الأصل - كما ذكرنا - تأخير الخبر وتقدم المبتدأ ، ثم يعرض له وجوب هذا الأصل وامتناعه فصار المبتدأ والخبر بالنسبة إلى التقديم والتأخير على ثلاثة أقسام : قسم يجب فيه تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، وقسم عكسه ، وقسم يجوز ذلك فيه ، وأخذ الناظم يحصر ما يجب فيه تقديم المبتدأ وما يجب فيه تقديم الخبر ، فإذا فرغ من ذلك بقي سوى ذينك على الجواز ، ونحن نبدي أنه لم يخصر ذينك القسمين حصراً تاماً.

وقوله : " وجوزوا التقديم " هذا القسم فيه خلاف ، وهو القسم الذي هو غير الواجب فيه تقديم المبتدأ وغير الواجب فيه تقديم الخبر ، فمذهب البصريين أنه يجوز تقديم الخبر رافعاً ضمير المبتدأ أو سبه أو ناصباً ضميره أو سبه نحو : قائم زيد ، وضربته زيد ، وقائم أبوه زيد ، وضرب أخاه زيد عمرو ، وقام أبوه زيد.^(١)

وخالف في هذا كله الكوفيون ومنعوه^(٢) ، ونقل بعض أصحابنا أن الكسائي والفراء يقولون : إذا تقدم المكنى المرفوع على الظاهر مع حرف لا ينوى به التأخير فلا يجوز ذلك ، ويجيزون تقديم الضمير على ما يفسره إذا لم يكن مرفوعاً فعلى هذا يجوز

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢٩٦ - ٢٩٧ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ٣٥٢ .

(٢) انظر في ذلك التذيل والتكميل : ٣ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٢ ، والإنصاف : ٦٥ - ٧٠ ،

والتبيين : ٢٤٥ - ٢٤٨ ، ونسب الرضي المنع لبعض البصريين في شرح الكافية : ١ / ٩٤ .

عَلَى قَوْلِهِمَا : ضَرَبْتَهُ زَيْدٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ لَيْسَ بِمَرْفُوعٍ ^(١) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ حِكَايَتُنَا عَنْ الْكُوفِيِّينَ مِنْهُ ، وَقَدْ نَسَبَ مَنْعَ تَقْدِيمِ الْخَيْرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ إِلَى الْخَلِيلِ ^(٢) .

وَذَهَبَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ : قَائِمٌ زَيْدٌ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ مَرْكَبًا مِنْ وَاجِبِينَ أَوْ مَمْتَنِينَ أَوْ مِنْ جَائِزِينَ فَلَا يَجُوزُ ^(٣) ، وَإِذَا كَانَ مُرْكَبًا مِنْ وَاجِبٍ وَجَائِزٍ صَحَّ ، وَقَائِمٌ زَيْدٌ ، صَارَ بِتَأْخِيرِ زَيْدٍ مَرْكَبًا مِنْ وَاجِبِينَ ؛ لِأَنَّ الْجَائِزَ يَصِيرُ بِتَأْخِيرِهِ وَاجِبًا ، وَقَائِمٌ وَاجِبٌ فَقَدْ تَرَكَّبَ قَائِمٌ زَيْدٌ مِنْ وَاجِبِينَ فَلَا يَجُوزُ .

وَأَمَّا نَحْوُ : فِي دَارِهِ زَيْدٌ ، فَجَائِزٌ إِجْمَاعًا مِنَ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ ^(٤) وَوَقَعَ فِي بَعْضِ التَّصَانِيفِ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ يَمْنَعُونَ تَقْدِيمَ الْخَيْرِ وَأَنَّ الْبَصْرِيِّينَ يَجِيزُونَهُ ^(٥) ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى الْإِطْلَاقِ لِمُوَافَقَةِ أَهْلِ الْكُوفَةِ الْبَصْرِيِّينَ نَحْوُ : فِي دَارِهِ

(١) انظر التذيل والتكميل : ٣ / ٣٥٢ .

(٢) التذيل والتكميل : ٣ / ٣٥٢ .

(٣) التذيل والتكميل : ٣ / ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، وقد مثل للواجبين برجل قائم والممتنعين بلا قائم ولا رجل ، وللجائزين يزيد أخوك . وقد رد مذهب ابن الطراوة .

(٤) أما جوازُهُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ فَإِلَهُمْ لَمْ يَعْتَمِدُوا الضَّمِيرَ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ فِي الدَّارِ زَيْدٍ فَخَلَّتِ الْجُمْلَةُ مِنَ الضَّمِيرِ ، وَأَمَّا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ فَيَجُوزُ عِنْدَهُمْ مَطْلَقًا تَقْدِيمُ الْخَيْرِ .

(٥) " الْأَمْرُ إِنَّهُ إِذَا عَلِمَ مَا يَجِبُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْخَيْرِ وَمَا يَجِبُ فِيهِ تَأْخِيرُهُ عَلِمَ أَنَّ مَا عَدَا هَذَا يَجُوزُ فِيهِ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ سِوَاهُ كَانَ الْخَيْرُ رَافِعًا ضَمِيرَ الْمُبْتَدَأِ أَوْ سَبَبِيهِ أَوْ نَاصِبًا ضَمِيرَهُ أَوْ سَبَبِهِ . هَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ نَحْوُ : قَائِمٌ زَيْدٌ ، وَقَائِمٌ أَبُوهُ زَيْدٌ ، وَقَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ ، وَضَرَبَ أَخَاهَا زَيْدٌ هُنْدٌ ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى مَنْعِ تَقْدِيمِ الْخَيْرِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ كُلِّهَا ، وَنَقَلَ بَعْضُهُمْ عَنِ الْكَسَائِمِيِّ وَالْفَرَّاءِ أَنَّهُمَا يُجِيزَانِ التَّقْدِيمَ إِذَا لَمْ يَكُنِ الضَّمِيرُ مَرْفُوعًا نَحْوُ : ضَرَبْتَهُ زَيْدٌ ، وَالصَّحِيحُ عَنِ الْكُوفِيِّينَ الْمَنْعَ مَفْرَدًا كَانَ الْخَيْرُ أَوْ جُمْلَةً ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ : قَائِمٌ زَيْدٌ ، وَضَرَبْتَهُ زَيْدٌ ، فَمَنْعُوا ، وَبَيْنَ : فِي دَارِهِ زَيْدٌ ، فَأَجَازُوا ؛ بَأَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ غَيْرَ مَعْتَمَدٍ عَلَيْهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَقْصُودَ : فِي الدَّارِ زَيْدٌ ، وَحَصَلَ هَذَا الضَّمِيرُ بِالْعَرَضِ . وَالصَّحِيحُ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ لَوُرُودِ السَّاعِ بِهَ حَكِي سَبِيحُهُ عَنِ الْعَرَبِ : مَشْنُوعٌ مِنْ يَشْنُوكَ ، وَنَحْمِي أَنَا " . التذيل والتكميل : ٣ / ٣٥٢ - ٣٥٣ .

زَيْدٌ ، فَإِنْ كَانَ قَدْ اتَّصَلَ بِالْخَيْرِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى مَا اتَّصَلَ بِالْمَبْتَدَأِ مِثْلُ : فِي دَارِهِ قِيَامٌ جَعْفَرٌ ، وَفِي بَيْتِهَا ثَوْبٌ زَيْنَبٌ أَجَازَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ ^(١) ، وَمَنْعَهُ غَيْرُهُ .

ونظير : فِي دَارِهِ زَيْدٌ ^(٢) فِي بَابِ الْفَاعِلِ وَفِي بَابِ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَسْمٌ يُسَمَّى فاعله : فِي بَيْتِهِ قَامَ زَيْدٌ ، وَقَوْلُهُمْ : " فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ " ^(٣) ، وَنَظِيرٌ فِي بَيْتِهِ قِيَامٌ زَيْدٌ : لَيْسَ ثَوْبُهَا عَبْدُ زَيْنَبٍ ، وَلَا خِلَافٌ أَعْلَمُهُ فِي جَوَازِ مِثْلِ : لَيْسَ ثَوْبُهَا عَبْدُ زَيْنَبٍ ، وَهِيَ مِنْ فُرُوعِ : ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ ^(٤) .

قَوْلُهُ :

فَامْتَنَعَهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ غُرْفًا وَكُفْرًا عَادِمِي بَيَانِ

يقول : إِذَا كَانَ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مُتَسَاوِيَيْنِ فِي التَّعْرِيفِ أَوْ فِي التَّذْكِيرِ وَلَيْسَ ثَمَّ مَا يَبِينُ الْمَبْتَدَأَ مِنَ الْخَبَرِ فَامْتَنَعَ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ مِثَالُ ذَلِكَ فِي التَّعْرِيفِ : زَيْدٌ أَحْوَكُ ، وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي التَّذْكِيرِ : أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَلَا يَغْنِي بِالتَّسَاوِيِ فِي التَّعْرِيفِ أَنَّ هَذَا يَكُونُ عَلَمًا وَهَذَا عَلَمًا ، وَلَا أَنَّ هَذَا مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرٍ وَهَذَا مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرٍ ،

(١) شرح الكافية للرضي : ٩٤ / ١ ، وقال أبو حيان : " وما ذكره المصنف من أن الأخفش أجاز المسألين هو قول البصريين وذكره جواز ذلك منسوباً إلى الأخفش بسوهم أن غيره من البصريين يخالفه وليس كذلك " . التذييل والتكميل : ٣ / ٣٤٥ ، وارتشاف العرب : ٢ / ٤٥ ، والإنصاف : ٦٥ .

(٢) علل أبو حيان جواز ذلك بقوله : " إنما جاز ذلك لأنه منوي به التأخير وفيه ضمير يفسره ما بعده لفظاً والنية به التقديم فهو شبهه بقولهم : ضرب غلامه زيد " . التذييل والتكميل : ٣ / ٣٤٤ .
(٣) مجمع الأمثال للميداني : ٢ / ٧٢ برقم ٢٧٤٢ وهو مثل يضرب بين المتخاصمين ورد على ألسنة البهائم ، وانظره في الإنصاف : ٦٦ ، والتبيين : ٢٤٨ ، وابن عبيش : ١ / ٩٢ ، وشرح الكافية : ٩٤ / ١ .

(٤) قال أبو حيان : " ومنع الكوفيون المسألين فلا يجوزون : فِي دَارِهِ قِيَامٌ زَيْدٌ ، وَلَا عَلَى بَإِهَا عِدْ هُنْدٌ ، وَكَذَلِكَ أَيْضاً لَا يَجِيزُونَ : كَفَاعِلُهُ الدَّالُّ عَلَى الْخَيْرِ ، وَيَجِزُهُ الْبَصَرِيُّونَ وَإِنَّمَا أَجَازَ الْبَصَرِيُّونَ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَرْفَعُونَ زَيْدًا وَالدَّالَّ بِالْإِنْدَاءِ " . التذييل والتكميل : ٣ / ٣٤٥ - ٣٤٦ .

وإِنَّمَا يَعْنِي أَنَّ هَذَا يَكُونُ مَعْرِفَةً وَهَذَا يَكُونُ مَعْرِفَةً بِأَيِّ جِهَةٍ تَعْرِفَانِ مِنْ جِهَاتِ
التعريف.

وكذلك - أيضاً - في التكثير لا يشترط التساوي ، فَيَكُونُ مَسْوَعٌ جَوَازُ
الابتداء بالنكرة عين مَسْوَعٍ الْآخَرِ ، بَلْ الْمُرَادُ أَنَّ يَكُونُ لِهَذَا مَسْوَعٌ وَلِهَذَا مَسْوَعٌ
وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ : زَيْدٌ أَخُوكَ ، يَقْتَضِي مَعْرِفَةَ زَيْدٍ ، وَأَنْكَ قَدَّرْتَ الْمُخَاطَبَ بِجَهْلٍ
نِسْبَةَ أَخُوتهِ إِلَيْهِ فَقُلْتَ : زَيْدٌ أَخُوكَ ، فَلَوْ عَكَسْتَ فَقُلْتَ : أَخُوكَ زَيْدٌ اقْتَضَى مَعْرِفَةَ
المُخَاطَبِ أَنَّ لَهُ أَحَاً وَأَنَّهُ يَجْهَلُ كَوْنَهُ زَيْدًا وَلَمَّا كَانَتْ النِّسْبَةُ تَعَكُّسُ إِذَا عَكَسْتَ لَمْ
يَجِزْ تَقْدِيمُهُ إِلَّا إِنْ كَانَ نَمَّ مَا يَبِينُ الْمُبْتَدَأُ مِنَ الْخَيْرِ.

وهذه المسألة فيها خلاف فمنهم من أجاز ذلك وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى هَذَا الانعكاس
ويقول : الفائدة تحصل للمخاطب سواء أَقْدَمْتَ الْخَيْرَ أَمْ آخَرْتَهُ ؟ ومنهم من منع لِهَذَا
الَّذِي ذَكَرْتَاهُ.

وهذه المسألة جرى الْكَلَامُ فِيهَا بَيْنَ رَجُلَيْنِ كَبِيرَيْنِ مِنْ عُلَمَاءِ بِلَادِنَا وَهُمَا
أَبُو مُحَمَّدٍ بَنِ السَّيِّدِ^(١) وَأَبُو بَكْرٍ بِنِ الصَّائِفِ^(٢) ، وَأَصْلُ ذَلِكَ اخْتِلَافُ النُّحَاةِ بِمَدِينَةِ
سَرْقِصْطَةِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :^(٣)

(١) عبيد الله بن محمد بن السيد أبو محمد البطليوسي صنف : شرح أدب الكاتب وشرح الموطأ
وشرح سقط الزند ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل والخلل في شرح أبيات الجمل ، وغيرها
، توفي سنة (٥٢١ هـ) ، ينظر بغية الوعاة : ٥٥ ، ٥٦ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن يحيى بن باجة الأندلسي السرقسطي المعروف بابن الصائغ ، كان شاعراً
مجيّداً ، مؤلفاته في الفلسفة والطب ، توفي بفاس سنة (٥٧٣ هـ) ، البغية : ١ / ٤٧٥ ،
الأعلام : ١٣٧ / ٧ .

(٣) البيتان من بحر الطويل وهما لكثير عزة في ديوانه : ٣٦٩ ، وانظر ابن عبيش : ٦ / ٣٧ ،
واللسان مادة : "قصر" و : "بحتر" ، والبيت الأول في التذييل والتكميل : ٩٨ / ٣ والثاني فيه
: ٣ / ٣٢٤ ، وهما معاً فيه : ٣ / ٣٣٩ .

اللغة : البحائر : القصار ، والقصائر : بعض معييات النساء . =

وَأَلَّتِ الْيَ حَبَبَتْ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَيَّ وَلَمْ تَشْفَعْ بِذَلِكَ الْقَصَائِرُ
غَنَيْتَ قَصِيرَاتِ الْجِبَالِ وَلَمْ أَرُدْ قِصَارَ الْخَطَا شَرُّ النِّسَاءِ الْبَحَائِرُ

/ ٤٦ فقال بعضهم : " شَرُّ النِّسَاءِ " خَيْرٌ مُقَدَّمٌ ، والبحائر مبتدأ ولا يجوز غيره ؛ لأنَّ الشاعر أراد أن يحكم على البحائر أَنَّهُنَّ شَرُّ النِّسَاءِ ^(١) ، وقال بعضهم : لا يجوز ذَلِكَ لئلا ينقلب المبتدأ خبراً ، والخير مبتدأ ^(٢) ، فدارت بين الرجلين في ذلِكَ مكالمة ونزاع وتعصب حتَّى أُملى في ذلِكَ أبو محمد بن المنذر ، وأجاز أن يكون خبراً مُقَدَّمًا وأجاز أن يكون مبتدأ ، ويوقف على ترجيح ذلِكَ من كلامه ^(٣).

وقال في إصلاح الخلل : إِذَا كَانَ خَيْرًا لِمُبْتَدَأٍ مَعْرِفَةٌ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ أَخُوكَ ، لم يجز تقديمه عند جماعة من النحويين ، فلا يقال : أَخُوكَ زَيْدٌ ، على أن يكون خَيْرًا مُقَدَّمًا لئلا يلتبس الخير بالخير عنه ولكن أيهما تَقَدَّمَ كَانَ هُوَ المبتدأ وما بعده الخير . انتهى ^(٤).

قَوْلُهُ :

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَيْرَا أَوْ قَصِدَ اسْتِغْمَالُهُ مُتَخَصِّرَا

== موطن الشاهد فيه في قوله : " شر النساء البحائر وقد وقعت خلافات بين ابن الصائغ وابن السيد استسلم فيه ابن السيد لابن الصائغ القائل بأن البحائر هو المبتدأ وشر النساء هو الخير ، وتسليم ابن السيد بذلك لأنه الأصل والأعم ."

(١) هذا قول ابن الصائغ : انظر التذييل والتكميل : ٣ / ٣٢٤ ، ٣٣٩ .

(٢) هذا قول ابن السيد انظر التذييل والتكميل : ٣ / ٣٢٤ ، ٣٣٩ .

(٣) انظر التذييل والتكميل : ٣ / ٣٣٩ .

(٤) انظر نصه في إصلاح الخلل : ص ١٢٦ تحقيق النشرتي (دار المصريح) ، وانظر التذييل

والتكميل : ٣ / ٣٢٤ ، ٣٣٩ ، وهو قول أبي علي الفارسي . انظر الإيضاح المضدي : ٩٩ ،

والمقتصد : ٤٠٣ ، ٤٠٥ .

أطلق في قوله : " كَانَ الْخَيْرَ " وبنغي أن يقيد فيقول : كَانَ خيراً رافعاً
لضمير المبتدأ متصلاً ، فقولهم رافعاً تحرز من أن يكون الفعل ناصباً الضمير نحو : زَيْدٌ
ضربته ، وزَيْدٌ مرت به .

وقولهم : " لضمير " تحرز من أن يرفع الفعل مسنداً نحو : زَيْدٌ قام أخوه ،
وقولهم : " متصلاً " تحرز من أن يكون الضمير منفصلاً نحو : زَيْدٌ ما قام إلا هو ، ففي
هاتين المسألتين يجوز تقديم الخير عَلَى المبتدأ فتقول : قام أخوه زَيْدٌ ، وما قام إلا هو زَيْدٌ .

وقَدْ وقع الفعل فيهما خيراً للمبتدأ ، وإِنَّمَا الممتنع مثل : زَيْدٌ قام ؛ لأن الفعل
قَدْ رفع ضمير المبتدأ متصلاً فلو قَدَّمْتُهُ فقلت : قام زَيْدٌ لالتبس بالجملة الفعلية^(١) ، فلو
أَمِنَ اللبس نحو : الزَّيْدَانِ قاما ، والزَّيْدُونَ قاموا ، والمهندات قمن ، ففيه خلاف :

منهم من منع ذَلِكَ إجراء لضمير التثنية والجمع مجرى الضمير المفرد ؛ لِأَنَّهُمَا
فرعه فيجري الباب مجرى واحداً ، ويقول إذا ورد مثل : قاما أخواك فله تأويلان :

أحدهما : أن تُكُون الألف علامة لتثنية الفاعل ؛ كما كَانَتْ التاء في : قامت
زينب لتأنيث الفاعل .

والثاني : أن تُكُون الألف ضَمِيراً فاعِلاً بالفعل وأخواك بدل منه.^(٢)

ومنهم من أجاز تقديم خير المبتدأ إذا أَمِنَ اللبس ، فتقول قاما الزَّيْدَانِ ، وقاموا
الزَّيْدُونَ ، وقمن المهندات ؛ لِأَنَّ هَذَا موضع قَدْ أَمِنَ فِيهِ اللبس الَّذِي كَانَ يعرض فِيهِ
فعل الواحد لو قُدِّمَ.^(٣)

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٥٣ / ١ .

(٢) هو مذهب جميع البصريين إلا الأخفش والمرد . نظر الارتشاف : ٤١ / ٢ ، تحقيق : (النماس)

(٣) هو مذهب الأخفش والمرد : انظر الارتشاف : ٤١ / ٢ ، تحقيق النماس ، وانظر شرح

التسهيل لابن مالك : ٢٩٨ / ١ ، والتنزيل والتكميل : ٣ / ٣٣٩ - ٣٤٠ .

وهَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا هُوَ تَفْرِيعٌ عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ تَقْدِيمِ الْخَيْرِ ، وَأَمَّا مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ فَقَدْ اسْتَغْنَى عَنِ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَعَنِ التَّفْصِيلِ فِي ذَلِكَ .

قَوْلُهُ :

أَوْ كَانَ مُسْتَبَدًّا لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً أَوْ لَازِمٍ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدًا

يقول : إِذَا كَانَ الْخَيْرُ مُسْتَبَدًّا لِمَبْتَدَأٍ دَخَلَتْ عَلَيْهِ لَامُ الْابْتِدَاءِ نَحْوُ : لِرَيْدٍ قَائِمٌ ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ فَنَقُولُ : قَائِمٌ لِرَيْدٍ ، أَوْ مُسْتَبَدًّا إِلَى لَازِمِ الصَّدْرِ نَحْوُ : أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ فَلَا يَجُوزُ - أَيْضًا - تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ فَنَقُولُ : فِي الدَّارِ أَيُّهُمْ ، وَتَلَخَّصَ أَنَّ الْمَوَاضِعَ الَّتِي يَمْتَنِعُ فِيهَا تَقْدِيمُ الْخَيْرِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ عَلَى مَا ذَكَرَ هَذَا التَّائِيْلُ سِتَّةٌ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَسْتَوِيَ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَيْرُ تَعْرِيفًا أَوْ يَسْتَوِيَا تَنْكِيرًا ، أَوْ يَكُونُ الْخَيْرُ فِعْلًا أَوْ يَكُونُ مَحْصُورًا ، أَوْ يَكُونُ دَخَلَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ لَامُ الصَّدْرِ ، أَوْ يَكُونُ الْمَبْتَدَأُ اسْمَ شَرْطٍ نَحْوُ : أَيُّهُمْ يَقُمُّ أَقَمَ إِلَيْهِ ، أَوْ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ : أَيُّهُمْ يَقُومُ ؟ أَوْ مِضَافًا إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَحْوُ : غُلَامٌ أَيُّهُمْ يَقُمُّ أَقَمَ إِلَيْهِ ، وَغُلَامٌ أَيُّهُمْ يَقُومُ ؟ أَوْ تَكُونُ كَمُ الْخَيْرِيَّةِ فِي اللَّغَةِ الْفَصِيحَةِ نَحْوُ : كَمُ غُلَامٍ لِي ، أَيْ كَثِيرٍ مِنَ الْغُلَمَانِ لِي ، أَمْ مَا التَّعْجِيبَةِ نَحْوُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! .

وَنَقْصٌ مِنْ مَوَاضِعَ مَنَعَ تَقْدِيمِ / ٤٨ الْخَيْرِ مَا نَذَكَرَهُ فَمِنْ ذَلِكَ : أَنْ يَكُونَ الْخَيْرُ مُشَبَّهًا بِالْمَبْتَدَأِ نَحْوُ : زَيْدٌ حَاتِمٌ جَوْدًا ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي هَذَا إِذَا فَهِمَ الِمعْنَى جَازَ تَقْدِيمُ الْخَيْرِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ ، أَوْ يَكُونُ قَدْ سَدَّتِ الْحَالُ مَسْلَدَهُ فَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْمَبْتَدَأِ وَتَأْخِيرُ الْخَيْرِ نَحْوُ : ضَرَبَنِي زَيْدًا قَائِمًا ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقْدِمَ مَا سَدَّ مَسْلَدَ الْخَيْرِ فَلَا نَقُولُ : قَائِمًا ضَرَبَنِي زَيْدًا ؛ إِلَّا عَلَى قَوْلِ الرَّجَاجِ فَإِنَّهُ أَجَازَ ذَلِكَ^(١) .

أَوْ يَكُونُ الْمَبْتَدَأُ فِيهِ مَعْنَى الدَّعَاءِ مَعْرِفَةً كَانَ نَحْوُ : الْخَبِيَّةُ لِرَيْدٍ ، أَوْ نَكْرَةً نَحْوُ : وَيْحَ لِرَيْدٍ ، أَوْ يَكُونُ جُمْلَةً لَا تَقْتَضِي الصَّدْقَ وَلَا الْكُذْبَ نَحْوُ : زَيْدٌ اضْرِبْهُ ، وَزَيْدٌ

هَلَّا تَضْرِبُهُ ، قال بعض أصحابنا : وكذلك ما زيد بَقَائِمٍ يجب فيه تقديم زَيْدٍ عَلَى اللغتين فلا يجوز : ما بَقَائِمٍ زَيْد ، ويعني باللغتين لغة عميم ولغة الحجازيين ^(١) ، وسيأتي الخلاف في هَذَا.

أو يكون خيراً عَنْ ضَمِيرِ الشَّانِ نحو : هو زَيْدٌ قَائِمٌ ، لا يقال ضمير الشَّانِ لازم الصدر لجواز دخول النواسخ عَلَيْهِ ، أو يكون الخبر في مثل نحو : " الكلاب عَلَى البقر " ^(٢).

أو يكون مقروناً بالفاء نحو : الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وكل رجل يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، أو يكون خيراً عَنْ ضَمِيرٍ متكلم أو مخاطب مخبرٌ عَنْهُ بِالَّذِي أو الَّتِي أو أَحَدُ فروعهما ، أو بِنَكْرَةٍ أو معرفة بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَقَدْ عَادَ الضَّمِيرُ مُطَابِقاً لِلْمُبْدَأِ فِي التَّكْلِمِ أو الْخِطَابِ نحو : أَنْتَ الَّذِي تَضْرِبُ زَيْدًا ، أَنْتَ رَجُلٌ تَضْرِبُ زَيْدًا ، أَنْتَ الرَّجُلُ تَضْرِبُ زَيْدًا ، فلا يجوز تَقْدِيمُ الْخَبَرِ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ خِلَافاً لِلْكَسَائِيِّ ^(٣) فَإِنَّهُ يُجِيزُ ذَلِكَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأَخِيرَةِ فَيَجِيزُ : الَّذِي تَضْرِبُ زَيْدًا أَنْتَ ، وَكَذَلِكَ فِي الْأَمْثَلَةِ بَعْدَهَا. ^(٤)

قَوْلُهُ: ^(٥)

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مَبْنًى يُخْبَرُ

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٥٩٥ - ٥٩٦ ، والتذييل والتكميل : ٣ / ٣٤٣.

(٢) هو المثل : ٣٠٣٦ من أمثال الميداني : ٢ / ١٤٢ ، وهو مثل يضرب عند تحريش بعض القوم

على بعض من غير مبالاة يعني لا ضرر عليك فخلطهم ، وهذا المثل يروى بنصب : " الكلاب "

على معنى : أرسل الكلاب . انظره في التذييل والتكميل : ٣ / ٣٤٢.

(٣) التذييل والتكميل : ٣ / ٣٤٢ - ٣٤٣.

(٤) التذييل والتكميل : ٣ / ٣٤٢ - ٣٤٤.

(٥) ترك الشارح بيئاً قل هذا البيت وهو :

يشير بهذا البيت إلى مسألة مشهورة عير عنها النحاة في كتبهم بعبارة حسنة سهلة المدرك ، وذلك أن يكون المبتدأ اتصل به ضمير يعود على شيء في الخبر نحو : في الدار ساكنها ، وعلى التمرة مثلها زيدا ، ونحو ذلك.

وعبر هذا التَّأْطِمَ بهذه العبارة المثبحة الفاسدة ، أما تبيحها فغير خاف لكثرة الضمائر التي في عليه وفي به وفي عنه وللحشو - أيضاً - فلا يظهر معنى لقوله مبيناً.

وأما فسادها فواضح ؛ لأن الضمير في قوله : " عَلَيْهِ " إما أن يكون عائداً على المبتدأ ، ويصير المعنى كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد على المبتدأ ضمير من الشيء الذي يخبر به عن المبتدأ.

ولا يوجد هذا الحكم أبداً في صورة من الصور لا هذه التي نحن بصددِها ولا غيرها ؛ لأن الضمير الذي في قولهم : في الدار ساكنها يستحيل أن يكون عائداً على المبتدأ الذي هو الساكن وإنما هو ضمير الدار قطعاً ، وإما أن يكون عائداً على الخبر ، ويصير المعنى : كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه أي على الخبر مضمع من المبتدأ الذي يخبر عنه به أي بالخبر وليس الضمير على هذا التقدير عائداً على الخبر ؛ لأن الخبر ليس الدار ولا التمرة وإنما الخبر جار والمجرور والخبر في الحقيقة إنما هو العامل فيه.

وكان هذا التَّأْطِمَ قد تَلَقَّفَ هذه العبارة عن أبي الحسن بن عصفور^(١) فإنه وقع له في شرح الجمل : أو يكون المبتدأ قد اتصل به ضمير يعود على الخبر^(٢) فاتباعه

(١) ابن عصفور : هو أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي أخذ عن الدباج والشلوين وحمل راية النحو بالأندلس وله من التصانيف : المقرب وشرحه ومختصر المحتسب لـ بن جني وشرح جمل الزجاجي وغيرها ، توفي سنة (٦٦٩هـ) . ينظر المدارس النحوية : ٣٠٦ ، ونشأة النحو : ٢٠٢ .

(٢) انظر النص في شرح الجمل لابن عصفور تحقيق : صاحب أبو جناح ، ج ١ ص ٣٥٣ .

فِي ذَلِكَ وَهُوَ كَلَامٌ فَاسِدٌ ، وَقَدْ أَصْلَحَهُ فِي كِتَابِهِ الْمُقَرَّبِ^(١) ، فَقَوْلُ النُّحَوِيِّينَ يَعُودُ عَلَى شَيْءٍ فِي الْخَيْرِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْدَلَ لَوْضُوحِهِ وَصَحَّتِهِ ، وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا التَّائِيْلُ أَنَّ الْخَيْرَ يَلْتَزِمُ تَقْدِيمَهُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ :

الأول : أَنْ يَكُونَ الْخَيْرُ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا وَعَنِ بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا مَسْوُغًا لَجَوَازِ الْإِبْتِدَاءِ بِالنُّكْرَةِ^(٢) ، وَشَرْطُ هَذَا الظَّرْفِ / ٩٩ ، وَالْمَجْرُورِ - أَيْضًا - أَنْ لَا يَكُونَ وَاحِدًا مِنْهُمَا نَكْرَةً شَدِيدَةً الْإِهْمَامِ ، فَلَا يَجُوزُ : فِي دَارِهِ رَجُلٌ ، وَلَا خَلْفًا امْرَأَةً .

الثاني : هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الَّتِي فَرَعْنَا مِنْهَا وَهِيَ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَبْتَدَأِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى شَيْءٍ فِي الْخَيْرِ نَحْوُ : فِي الدَّارِ سَاكِنُهَا .

الثالث : أَنْ يَكُونَ الْخَيْرُ لَازِمَ الصَّدْرِ .

الرابع : أَنْ يَكُونَ مَحْضُورًا ، وَقَدْ ذَكَرْهُمَا فِي الْبَيْتَيْنِ بَعْدَ وَثُلُوهُمَا ، وَانْدَرَجَ فِي قَوْلِهِ^(٣) :

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْنِيدَ

وَأَنْ يَكُونَ الْخَيْرُ كَمِ الْخَيْرِيَةِ نَحْوُ : كَمْ دَرَاهِمٍ مَالُكَ ، أَيْ كَثِيرٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ مَالُكَ ، أَوْ يَكُونَ مِضَافًا إِلَيْهَا نَحْوُ : صَاحِبُ كَمْ غُلَامٍ أُنْتُ ، أَوْ مِضَافًا لِاسْمِ اسْتِفْهَامِ نَحْوُ : غُلَامُ أَيْ رَجُلٌ زَيْدٌ .

(١) الْمُقَرَّبُ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٨٥ / ١ ، وَشَرْحُهُ : ٧١٨ / ١ ، وَنَصَهُ : أَوْ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ قَدْ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى شَيْءٍ فِي الْخَيْرِ .

(٢) تَعْبِيرُ ابْنِ عَصْفُورٍ أَدَقُّ مِنْهُ حِينَ قَالَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ : أَنْ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ نَكْرَةً وَلَا مَسْوُغًا لِلْإِبْتِدَاءِ بِهَا إِلَّا كَوْنُ خَيْرِهَا ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا مُتَقَدِّمِينَ عَلَيْهَا . شَرْحُ الْجُمْلِ : ٣٥٣ / ١ .

(٣) مِمَّا هَذَا الْبَيْتُ وَالْبَيْتُ الَّذِي يَلِيهِ هُوَ :

كَايِنَ مِنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا
وَخَيْرِ الْخُصُورِ قَدَمِ أَهْدَا
كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَهْمَدَا

ونقص من مواضع لزوم تقديم الخبر : أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتَعْمَلَ مَتَقَدِّمًا فِي مِثْلِ
نحو : " فِي كُلِّ وَادٍ بَنُو سَعْدٍ " (١) ، أَوْ تَكُونَ الْفَاءُ دَخَلَتْ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فِي نَحْوِ : أَمَّا
فِي الذَّائِرِ فَرَزِيدٌ ، أَوْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ أَنْ وَمَعْمُولِيهَا نَحْوُ : صَحِيحٌ أَنْتَ قَائِمٌ ، وَعِنْدِي أَنْتَ
مَنْطَلِقٌ ، فَلَا يَجُوزُ : أَنْتَ قَائِمٌ صَحِيحٌ ، وَلَا أَنْتَ مَنْطَلِقٌ عِنْدِي .

هَذَا مَذْهَبُ سَبِيوِيهِ وَالْجُمْهُورِ أَغْنَيْيَ أَنَا الْإِبْتِدَاءُ بِأَنْ لَفْظًا غَيْرَ جَائِزٍ ، وَأَجْزَأُ
ذَلِكَ الْأَخْفَشُ وَالْفَرَاءُ وَأَبُو حَاتِمٍ وَهَذَا مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَى أَنْ ، أَمَّا فَإِنْ تَقَدَّمَتْ أَمَّا فَلَا
خِلَافَ فِي الْجَوَازِ نَحْوُ : أَمَّا أَنْ زَيْدًا مَنْطَلِقٌ فَصَحِيحٌ (٢) .

قَوْلُهُ :

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمْ

ذَكَرَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ ثُمَّ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَحْذُوفِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ أَوْ الْخَبَرِ جَائِزٌ ذَلِكَ ،
وَمِثْلُ الْبَاقِي فِي هَذَا الْبَيْتِ وَفِي الْبَيْتِ الَّذِي بَعْدَهُ ، ثُمَّ تَعَرَّضَ إِلَى الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَجِبُ
فِيهَا حَذْفُ الْخَبَرِ ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ إِلَى الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ ، وَذَكَرَ فِي
الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا قَوْلَهُ :

وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنَفٌ فَرَزِيدٌ اسْتَغْنِي عَنْهُ إِذْ عُرِفَ

وَهُوَ جَوَابُ لِقَوْلِهِ : كَيْفَ زَيْدٌ ؟ فَجَعَلَ زَيْدًا مَحْذُوفًا وَكَأَنَّهُ قَالَ : زَيْدٌ دَنَفٌ
وَجَرَتْ عَادَةُ النُّحَوِينِ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ لَا يَقْدَرُوا الْمَحْذُوفَ مَظْهَرًا إِنَّمَا يَقْدَرُوهُ
مَضْمَرًا ، أَيْ دَنَفٌ .

(١) هَذَا الْمَثَلُ فِي جَمْعِ الْأَمْثَالِ : ٢ / ٨٣ بِرَقْمٍ : ٢٧٩٧ وَرَوَاتُهُ فِيهِ : " فِي كُلِّ أَرْضٍ سَعْدٌ بَنُ
زَيْدٍ " وَقَالَ الْأَضْبَطُ بْنُ قُرَيْعٍ حِينَمَا رَأَى مِنْ أَهْلِهِ وَقَوْمِهِ أُمُورًا كَرِهَهَا فَنَارَقَهُمْ فَرَأَى مِنْ
غَيْرِهِمْ مِثْلَ مَا رَأَى مِنْهُمْ فَقَالَ : فِي كُلِّ أَرْضٍ سَعْدٌ بَنُ زَيْدٍ .

(٢) انْظُرِ التَّنْذِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٣ / ٣٥٠ ، وَهَنَّاكَ فِيهِ مَوَاضِعَ أُخْرَى زَادَهَا أَبُو حَيَّانَ نَقْلًا عَنْ
النُّحَوِينِ ، وَانْظُرْ : ٣ / ٣٥٠ - ٣٥٢ .

فإذا قيل : كيف محمد ؟ ، فيقال : منطلق قَدَرُوهُ : هو منطلق ؛ لَأَنَّهُ لَا حَاجَةَ
إِلَى الإِظْهَارِ ، فَإِنَّمَا يُقَدَّرُوهُ مُضْمَرًا ؛ لَأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مَظْهَرًا فِي كَلَامِ السَّائِلِ ،
فَتَقْدِيرُهُ بِالْمَظْهَرِ يَشْعُرُ بِالْغَايَةِ ، وَتَقْدِيرُهُ بِالْمُضْمَرِ يَعْنِي أَنَّهُ الْأَوَّلُ لَا مُحَالَةً ، فَلِذَلِكَ
قَدَرَهُ السُّحَاةُ بِالْمُضْمَرِ لَا بِالْمَظْهَرِ .

﴿ مَوَاضِعُ حَذْفِ الْخَبَرِ وَجُوبًا ﴾

قَوْلُهُ :

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ

يُشِيرُ بِقَوْلِهِ : " غَالِبًا " إِلَى أَنَّهُ رُبَّمَا أَتَيْتَ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ بَعْدَ : " لَوْلَا " ، وَالَّذِي عَلَيْهِ مَشَاهِيرُ النِّحَاةِ أَنَّ الْخَبَرَ يَجِبُ حَذْفُهُ بَعْدَ : " لَوْلَا " ^(١) وَهَذَا تَفْرِيعٌ عَلَى أَنَّ الْأِسْمَ الْمَرْفُوعَ بَعْدَ : " لَوْلَا " مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ .

وَأَمَّا إِذَا قُلْنَا إِنَّهُ مَرْفُوعٌ بِنَفْسِ : " لَوْلَا " كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَرَاءُ ^(٢) وَابْنُ كَيْسَانَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ ، وَأَبُو مَنْصُورُ الْجَوَالِيقِيِّ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ أَوْ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكَسَائِيُّ ^(٣) ، فَإِذَا قُلْتُ : لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ ، فَتَقْدِيرُهُ : لَوْلَا حَضَرَ زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ هَكَذَا النِّقْلَ الْمَحْرُورَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ ^(٤) ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْإِنْصَافِ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ : " لَوْلَا " يَرْفَعُ الْأِسْمَ بَعْدَهَا بِهَا ، وَأَنَّ الْبَصْرِيِّينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ^(٥) ، وَإِذَا قُلْنَا بِشَيْءٍ مِنْ مَذْهَبِ الْفَرَاءِ أَوْ الْكَسَائِيِّ فَيُطِيعُ هَذَا كُلُّهُ ^(٦) أَعْنِي

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور يقول : قسم يلتزم فيه حذف الخبر وذلك المبتدأ الواقع بعد لولا نحو : لولا زيد لأكرمك ، التقدير لولا زيد حاضر ، إلا أنه لا يجوز ذكر الخبر لأن الكلام قد طال فاللزم فيه الحذف تخفيفاً ، شرح الجمل ١ / ٣٥١ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٧٦ - ٢٧٧ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ٢٨١ - ٢٨٢ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء : ١ / ٤٠٤ ، وأمالي الشجري : ٢ / ٥١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٨٣ ، وشرح الكافية : ١ / ١٠٤ ، ونسب في الإنصاف للكوفيين : ص : ٧٠ - ٧٨ .

(٣) نسب للكسائي في التذيل والتكميل : ٣ / ٣٠٠ ، ونسب للكوفيين في التبيين : ٢٣٩ .

(٤) ورد ابن مالك قول الفراء والكسائي دون ذكر اسميهما فقال : " والقولان مردودان لأنهما مستلزمان ما لا نظير له إذ ليس في الكلام حرف يرفع ولا ينصب ولا حرف التزم بعده إضمار فعل رافع ولا يقبل ما يستلزم عدم النظر مع وجدان ما له نظير " ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٨٣ .

(٥) الإنصاف : ص : ٧٠ .

(٦) قوله فيطيع جواب إما في قوله : وأما إذا قلنا .

الْكَلَامِ فِي وَجوب ذكر الخير بعد لولا وجوازه إذ لا خير إذ لا مبتدأ ، ولكن التفريع عَلَى ما ذهب إليه البصريون وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْنَا أَنَّ الْخَيْرَ هُوَ : لَأَكْرَمَتِكَ ؛ كما ذهب إليه ابن الطراوة فلا خَبَرٌ مَحْذُوفٌ.

وَقَدْ فَصَّلَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ فِي ذَلِكَ فَقَالَ : الْخَيْرُ بَعْدَ لَوْلَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ كَوْنًا مُطْلَقًا / ٥٠ أَوْ كَوْنًا مُقَيَّدًا ، إِنْ كَانَ كَوْنًا مُطْلَقًا وَجِبَ حَذْفُهُ نَحْوُ : لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمَتِكَ ، أَيْ : لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ ؛ وَإِنْ كَانَ كَوْنًا مُقَيَّدًا ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِهِ دَلِيلٌ أَوْ لَا يَكُونُ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ نَحْوُ : لَوْلَا زَيْدٌ فِي حَانُوتِهِ لَكَانَ كَذَا ، فَلَوْ حَذَفْتَ هَذَا الْخَبَرَ لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَى حَذْفِهِ.

وَإِنْ كَانَ عَلَى حَذْفِهِ دَلِيلٌ فَيَجُوزُ حَذْفُهُ نَحْوُ أَنْ يُقَالَ : لَقَدْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ فُلَانٌ فَيَقُولُ : لَوْلَا زَيْدٌ لَمَتَّ ، أَيْ لَوْلَا زَيْدٌ مَحْسَنٌ ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ لَا يَمْتَنِعُ لِأَجْلِ الْكُونِ الْمَطْلُوقِ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ لَوْجُودِ الْكُونِ الْمَقْيَدِ وَهُوَ الْإِحْسَانُ.^(١)

وقوله : " وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ " ؛ أَيْ : هَذَا الْحَذْفُ الَّذِي هُوَ مَتَحْتَمٌّ اسْتَقَرَّ فِي نَصِّ الْيَمِينِ مِثَالُ ذَلِكَ : يَمِينُ اللَّهِ لِأَخْرَجِنَ ، أَمَانَةُ اللَّهِ لِأَخْرَجِنَ ، أَيْمَنُ اللَّهِ لِأَخْرَجِنَ ، لِعَمْرِكَ لِأَخْرَجِنَ ، تَقْدِيرُهُ : يَمِينُ اللَّهِ قَسَمِي وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَ لَيْسَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ بَلْ أَجَازُوا فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ الْخَيْرَ كَمَا قَرَّرَ هَذَا النَّاطِمُ وَأَجَازُوا أَنْ يَكُونَ خَيْرًا مَحْذُوفٌ الْمَبْتَدَأُ ، التَّقْدِيرُ : قَسَمِي يَمِينُ اللَّهِ ، وَمِمَّنْ أَجَازَ الْوُجْهَيْنِ ابْنُ عَصْفُورٍ وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْمَوْضِعَ فِيمَا يَجِبُ حَذْفُهُ.^(٢)

(١) القائلون بالتفصيل هم الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٧٦ ، وشرح شذور الذهب : ٣٧ ، والتنصريح : ١ / ١٧٩ ، والأشموني : ١ /

(٢) انظر شرح الحمل لابن عصفور : ١ / ٣٥١ ، والمقرب : ١ / ٨٤ - ٨٥.

قَوْلُهُ :

وَبَعْدَ وَآوِ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعِ كَمِثْلِ كُلِّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ

هَذَا فِيهِ قَوْلَانِ ذَكَرَ هُمَا الْأَخْفَضُ فِي الْأَوْسَطِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : مَقْرُونَانِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ.

وَالْقَوْلُ الْآخَرُ : أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ حَذَفَ خَيْرُ بَلْ هَذَا كَلَامٌ تَامٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةٍ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى : كُلُّ رَجُلٍ مَعَ صَنْعَتِهِ ، وَهَذَا كَلَامٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى حَذَفٍ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ.^(١)

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ شَبِيهَةٌ بِقَوْلِهِمْ : حَسِبَكَ يَنْبَغُ النَّاسُ ، فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ لَا خَبَرَ لَهُ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : اكْفَفْ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ بِنِ طَاهِرٍ.^(٢)

وَقِيلَ : الْخَبَرُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : حَسِبَكَ السَّكُوتُ يَنْبَغُ النَّاسُ ، وَهَذَا عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ فِي : " حَسِبَكَ " أَنَّ الْحَرَكَةَ حَرَكَةُ إِعْرَابٍ ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.^(٣)

وَحَكِي أَبُو زُرْعَةَ^(٤) وَهُوَ أَحَدُ أَصْحَابِ الْمَازِنِيِّ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ الْعَلَاءِ^(٥) قَالَ : حَسِبَكَ يَنْبَغُ النَّاسُ ، مُبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ سَمِيَ بِهِ الْفِعْلُ مِثْلُ : رُوِيَ ، وَأَضِيفَ

(١) ذَكَرَ أَبُو حَيَّانٍ فِي التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ أَنَّهُ مَذْهَبُ ابْنِ خُرُوفٍ : ٢٨٣ / ٣ ، وَشَرَحَ التَّسْهِيلُ لابْنَ مَالِكٍ : ٢٧٧ / ١ .

(٢) انْظُرِ التَّنْذِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٢٨٦ / ٣ .

(٣) التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٢٨٦ / ٣ .

(٤) قَالَ السِّيُوطِيُّ عَنْهُ : " أَبُو زُرْعَةَ الْفَرَارِيُّ ذَكَرَهُ الزَّيْدِيُّ وَالشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَا لَغَوِي لَمْ نَقِفْ عَلَى اسْمِهِ " . انْظُرْ بَغِيَّةَ الْوَعَاةِ : ١٢٥ ، وَطَبَقَاتُ اللَّغَوِيِّينَ وَالتَّحْوِيلِ : ١٢٥ .

(٥) هُوَ عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ بْنُ عِمَارٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَازِنِيُّ النَّحْوِيُّ الْمُقَرَّبِيُّ أَحَدُ الْقُرَّاءِ السَّيِّعَةِ ، تَوَفَّى سَنَةَ (١٥٨هـ) ، انْظُرْ الْبَغِيَّةَ : ٢ / ٢٣١ - ٢٣٢ .

إِلَى الكاف كما أضيفت عليك^(١) ، نقل ذلك عن الفارسي أبو الطيب محمد بن طوسي القصري.^(٢)

قَوْلُهُ :

وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَيْرًا عَنْ الَّذِي خَيْرُهُ قَدْ أَضْمَرَ

ذكر أنه يجب حذف الخير في أربعة مواضع :

أحدها : بعد لولا غالباً.

الثاني : في نص يمين.

الثالث : بعد واو مع.

الرابع : إذا سدت الحال مسد الخير وهذه عبارة النحويين ، وَقَدْ عَبَّرَ هَذَا النَّاطِمُ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ : " وقبل حال البيت "

ومعناه : أنه يحذف الخير قبل حال لا يكون تلك الحال خيراً عن المبتدأ الذي قَدْ أَضْمَرَ خَيْرَهُ فيوقف حذف الخير عَلَى أَنْ يَكُونَ قَبْلَ حَالٍ لَا تَكُونُ خَيْرًا عَنْ مَبْتَدَأٍ حذف خيره ، قال : آل الْمَعْنَى إِلَى أَنَّ الْخَيْرَ لَا يَحْذَفُ إِلَّا عَنْ مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ الْخَيْرَ ، وَهَذَا فِي غَايَةِ الْفَسَادِ ، وَهُوَ شَيْءٌ دَقِيقٌ لَا يَدْرِكُ بِأَوَّلِ نَظَرٍ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُعَمَّ النَّظَرُ فِي ذَلِكَ.

وهذا كله تفريع على مذهب من يقول : إن ضربي مبتدأ وأن الخير محذوف ، وأنه إِذَا كَانَ الْمَصْدَرُ الْمَبْتَدَأَ بِهِ مَاضِيًا قَدَّرَ الْخَيْرَ إِذَا كَانَ ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا قَدَّرَ إِذَا كَانَ ، وَهَذَا مَذْهَبُ مُشَاهِرِ الْبَصَرِيِّينَ .

(١) في التذييل والتكميل : ٢٨٦ / ٣ .

(٢) هو محمد بن طوسي القصري أبو الطيب من النحويين المعتزلة أحد تلاميذ أبي علي الفارسي أُملى عليه المسائل البصريات وَلَمْ يَذْكُرِ السَّيُوطِيُّ وَفَاتِهِ . البغية : ١ / ١٢٢ ، وانظر معجم الأدباء : ٢٠٦ / ١٨ - ٢٠٧ .

وذهب الأخفش إلى أن التقدير : ضَرَبِي زَيْدًا ضَرَبَهُ قَائِمًا^(١) ، فجعل الخبر المحذوف ليس الظرف إنما هو : ضربه.

فأما من زعم أن ضَرَبِي فاعل بفعل محذوف ؛ أي : ثبت ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا^(٢) ، أو من ذهب ٥١/ إلى أَنَّهُ مبتدأ لا خير له لوقوعه موقع الفعل فكأنك قلت : ضربت زَيْدًا قَائِمًا^(٣) ، أو من ذهب على أن قَائِمًا هو نفس الخبر وهو مذهب الكسائي ، وهشام والفراء وابن كيسان في المشهور عنهم لا على ما نقل ابن السيد عنهم أن الخبر محذوف بعد قائم ، تقديره : ثابت أو موجود فيطيح هذا التفرع كله.^(٤)

ولهذه الحال أحكام كثيرة سنذكر طرفاً منها في باب الحال إن شاء الله تعالى حيث يشير إلى ذلك المصنف.^(٥)

ولا تسد هذه الحال مسد الخبر إلا إذا كَانَ المبتدأ مصدرًا ، والمضاف إلى هذا المصدر نحو : أَكْثَرُ شَرِبِي السويق ملتوتًا ، يجري مجرى هذا المصدر ، فتكون هذه الحال تسد مسد خبره ، ولذلك مثل في البيت الثاني بقوله :

..... وَأَنْتُمْ تَبِينِي الْحَقَّ مُتَوَطِّأً بِالْحِكَمِ

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢٨٠ / ١ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ١٠٥ ، والتذييل والتكميل : ٢٩٠ / ٣ .

(٢) ذكر أبو حيان هذا المذهب في التذييل والتكميل دون نسبة : ٢٨٧ / ٣ .

(٣) هو مذهب ابن درستويه كما ذكره الرضي في شرح الكافية : ١ / ١٠٥ ، والتذييل والتكميل دون نسبة : ٢٨٨ / ٣ .

(٤) التذييل والتكميل دون نسبة : ٢٩٩ / ٣ - ٣٠٣ .

(٥) لم يذكر طرفاً كما قال وإنما ذكر هناك عدة صفحات صدرها بقوله : ونحن الآن نتكلم على هذه المسألة لتلا يخلو هذا الكتاب عنها فنقول : أجمع النحويون ... إلخ .

فأتم مضاف إلى المصدر الذي هو تبيين ، ومنوطاً حال سدت مسد خيره ،
وقد ذكر بعض النحويين^(١) أن الأسماء التي لا حقيقة لها في الوجود نحو : الطيف
والخيال تجري مجرى هذا المصدر في كونه يجوز أن يكون مبتدأ وتسد الحال مسده
فأجاز : خيال هند هاجرة ، أي : إذ كانت أو إذا كانت على ما تقدم من التقديرين ،
وجعل من ذلك قول الشاعر^(٢) :

خِيَالٌ لَأَمِّ السُّلَسِيلِ وَدُونَهَا مَسِيرَةٌ شَهْرٍ لِلْبَرِيدِ الْمُذْبَذَبِ

ولا يتعين ذلك في هذا البيت إذ يحتمل أن يكون خيال خبر مبتدأ مرفوع على
تقديره هذا خيال لا على ما ظنه القائل من أن قوله : " خيال " مرفوع على الابتداء
والخبر محذوف سدت الحال التي هي قوله : " ودونها مسيرة شهر " مسد الخبر ، وإذا
دخلت على الحال واوها فهل تسد مسد الخبر ؟ ، في ذلك خلاف . منهم من أجاز
ذلك^(٣) ، ومنهم من منعه^(٤) ، وذلك نحو : ضربني زيدا وهو قائم ، وسائتي .

قَوْلُهُ :

(١) نسبه أبو حيان في التذييل والتكميل إلى ابن عصفور : ٣ / ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو للبعث بن حريث في الحماسة : ١ / ٢١٨ ، وشرح الحماسة

للمرزوقي : ٣٧٦ ، وللأعلم : ٦٣٥ ، والتذييل والتكميل : ٣ / ٣٠٥ .

اللغة : المذبذب : الذي لا يستقر .

موطن الشاهد فيه : في قوله : " خيال " فقد زعم أبو الحسن بن عصفور أن الاسم الذي لا
حقيقة له في الوجود يجري مجرى المصدر في هذا المعنى لا يجري الجث فتسد الحال مسد خبره
واستدل بهذا البيت .

(٣) الجواز هو مذهب الكسائي والفراء . انظر التذييل والتكميل دون نسبة : ٣ / ٣٠٦ .

(٤) المنع هو مذهب سيويه والأخفش . انظر التذييل والتكميل دون نسبة : ٣ / ٣٠٦ ، واستشهد

أبو حيان لقول سيويه بورود السماع وأورد شاهدين لذلك منها قوله :

خير القراي من المولى حليف رضا وشر يعدي عنه وهو غضبان .

وَأَخْبَرُوا بِأَفْتَنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كُهُمْ سَرَاةً شُعْرَا

في جواز تعدد الخبر مع اتحاد المبتدأ خلاف : منهم من أجازاه مطلقاً سواء أكان الخبران فصاعداً من قسم المفرد أم من قسم الجملة أم مركباً منهما ؟ نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ منطلق ، وزَيْدٌ وجهه حسن أبوه قَائِمٌ ، وزيد قائم أبوه منطلق ، ونحو ذَلِكَ ، وَهَذَا ظاهراً كلام هَذَا النَّاطِمِ.^(١)

ومنهم من قال : لا يُقْضَى إلا خبراً واحداً فَإِنْ قُضِيَته أكثر فلا بد من حرف التشريك نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ ، ومنطلق نحو : زَيْدٌ قَامَ أبوه وأخوه مسافر ، إلا أَنْ تريد انتصافه بِذَلِكَ في حين واحد فيجوز نحو : هَذَا حلو حامض ، أي مز ، فإذا لَمْ تَرِدْ أَنْ

(١) قال ابن مالك : " تعدد الخبر على ثلاثة أضرب . أحدها : أن يتعدد لفظاً ومعنى لا لتعدد المخبر عنه ؛ كقوله تعالى : (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ . ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ . قَالُ لِمَا يَرْضَى) ، وكقول الراجز :

مَنْ يَلِكْ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَتِي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتَبِي

وعلمة هذا النوع : صحة الاختصار على واحد من الخبرين أو الأخبار .. والثاني : أن يتعدد لفظاً ومعنى لتعدد المخبر عنه حقيقة كقولك : بنو زيد فقيه ونحوي وكاتب ومنه قول الشاعر :

يدالك يدٌ خيرها يرتحى وأخرى لأعدائها غائظة

والثالث : أن يتعدد لفظاً دون معنى لقيامه مقام خبر واحد في اللفظ ؛ كقولك : هذا حامض حلو بمعنى : مز ، وكقولك : هو أعسر أيسر ، بمعنى : أضيظ . أي : عامل بكلتا يديه فمما كان النوع الأول صرح أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب عدده ، وما كان من النوع الثاني والثالث فلا يعبر عنه الوحدة إلا مجازاً ، لأن الإفادة لا تحصل فيه عند الاختصار على بعض المجموع .. ويجوز استعمال الأول بعطف ودون عطف بخلاف الثاني فلا يستعمل دون عطف ، وأما الثالث : فلا يستعمل فيه العطف ؛ لأن مجموعه بمنزلة مفرد ، فلو استعمل فيه العطف لكان كعطف بعض كلمة على بعض " . شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٢٧ .

يتصف بذلك في حين واحد وكان ذلك في وقتين فلا يجوز نحو : زيدٌ ضاحك راکب ، وهذا هو اختيار من عاصروه من الشيوخ.^(١)

وإذا كان للمبتدأ خبران في حين واحد وكانا بغير تشريك وهما مشتقان نحو : هذا حلواً حامضاً ، فهل فيهما ضميران أم الأول خال من الضمير والثاني متحمل ضمير المبتدأ ؟ فيه نظر .

نُقلَ لنا أَنَّهُ لَيْسَ إِلَّا ضَمِيرٌ وَاحِدٌ يَحْمِلُهُ الْخَبَرُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ تَنْزَلُ مِنْ الثَّانِي مِثْلَةَ الْجُزْءِ مِنْهُ وَصَارَ الْخَبَرُ إِنَّمَا هُوَ بَتَمَامِهِمَا ، وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مُقَدَّرًا بَعْدَهُمَا لَا فِي الْخَبَرِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الثَّانِي - أَيْضاً - قَدْ تَنَزَّلَ مِثْلَةَ الْجُزْءِ مِنَ الْأَوَّلِ وَالْخَبَرُ إِنَّمَا هُوَ مَجْمُوعُهُمَا.^(٢)

والذي أختاره أن كلا منهما تحمّل ضميراً من المبتدأ وأن كونهما خبرين في وقت واحد لا يخرجهما عن ما استقرّ في الخبر المشتق من تحمّل للضمير ، ونسرة

(١) وقال ابن عصفور : " واعلم أن المبتدأ لا يقتضي أزيد من خبر واحد إلا بالعطف نحو قولك : زيد راکب وضاحك ، إلا أن تريد أن الخبر بمجموعهما لا كل واحد منهما على انفراده ، فيكون معنى قولك : زيد ضاحك راکب . جامع للضحك والركوب في حين واحد فلا تحتاج لعطف ؛ لأهما خبران في اللفظ والنظر للمعنى خبر واحد . فهذا النوع هو الذي لا يحتاج فيه إلى حرف العطف وما عدا ذلك فلا بد من حرف العطف " . شرح جمل الزجاجي "الكبير" لابن عصفور : ١ / ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، وينظر المقرب لابن عصفور : ١ / ٨٦ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان : ٢ / ٦٥ ، وينظر : شرح المقرب "المرفوعات" ١ / ٧٣٢ ، وشرح التسهيل لناظر الجيوش : ٢ / ١١٢٠ ، وبين ابن عصفور وابن هشام "ماجستير" بالأزهر : ١٤٥ .

(٢) انظر المسائل المثورة : ٣٢ - ٣٣ ، وقد قال فيه : " ليس الذكر في واحد منهما وذلك أنهما تولا بمثلة شيء واحد فقاما مقامه ، وذلك أنك أردت : هذا مز فجمعت حلواً حامضاً بدلان على محذوف وذلك المحذوف فيه ذكر من هذا فرجع على هذا ذكر شيء محذوف قام هذا مقامه " . وانظر الحجة : ١ / ٢٠٠ - ٢٠٢ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ٩٠ .

هَذَا الْخِلَافُ تَظْهَرُ إِذَا جَاءَ بَعْدَهُمَا اسْمُ ظَاهِرٍ نَحْوُ : هَذَا الْبُسْتَانُ خُلُوَ حَامِضٌ رُمَانُهُ ،
 فَإِذَا قُلْنَا : الْأَوَّلُ لَا ضَمِيرَ يَتَحَمَّلُ فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الرُّمَانُ مَرْفُوعًا بِالثَّانِي ، وَإِذَا قُلْنَا أَنَّهُ
 يَتَحَمَّلُ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْإِعْمَالِ ، وَلَا التَّفَاتِ لِمَنْ شَرَطَ فِي بَابِ
 الْإِعْمَالِ أَنَّ الْعَامِلِينَ لَا يَتَنَازَعَانِ سَبَبًا مَرْفُوعًا^(١) ، وَسَيَأْتِي هَذَا فِي بَابِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٦٤ / ٢ - ١٦٦ ، والتذيل والتكميل : ٩٠ / ٤ .

﴿ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا ﴾

قَوْلُهُ : ٥٢ /

تَرْفَعُ كَانَ الْمُتَبَدِّلُ اسْمًا وَالْخَبَرُ تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عَمَرُ

ذكر أن كان وأخواتها ترفع المبتدأ اسماً وتَنْصِبُ الْخَبَرَ ، وَهَذَا إِنْ كَانَ عَنْ بَذَلِكَ بَعْضُ الْمُبْتَدَأَاتِ وَبَعْضُ الْأَخْبَارِ ، فَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يُبَيِّنَ ذَلِكَ الْبَعْضُ وَيَخْصِمُهُ مِنْ سَائِرِ الْمُبْتَدَأَاتِ وَالْأَخْبَارِ ، وَإِنْ عَنِيَ بِذَلِكَ كُلُّ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ فَهُوَ خَطَأٌ مُحْضٌ ؛ لِأَن كَثِيرًا مِنَ الْمُبْتَدَأَاتِ وَكَثِيرًا مِنَ الْأَخْبَارِ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا كَانَ وَلَا أَخَوَاتُهَا كَالْمُبْتَدَأِ إِذَا كَانَ اسْمَ شَرْطٍ ، وَالْخَبَرِ إِذَا كَانَ جُمْلَةً غَيْرَ خَبَرِيَّةٍ .^(١)

قَوْلُهُ :

كَكَانَ ظَلٌّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحًا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرَحًا

ذكر في هذه الأفعال : " لَيْسَ " وَلَهَا حَالَةٌ لَا تَعْمَلُ فِيهَا عِنْدَ بَعْضِ الْقُرْبِ ، وَهُوَ إِذَا شَبِهَتْ بِـ : " مَا " فَكَمَا أَنْ : " مَا " إِذَا شَبِهَتْ بِـ : " لَيْسَ " أَعْمَلَتْ بِالشَّرْطِ الَّتِي سَتَذَكَّرُ فِي بَابِهَا ؛ كَذَلِكَ : " لَيْسَ " إِذَا شَبِهَتْ بِـ : " مَا " غَيْرَ الْعَامِلَةِ لَا تَعْمَلُ ، وَذَلِكَ إِذَا أَوْجَبَ خَيْرُهَا بِإِلَّا تُخَوِّ : لَيْسَ زَيْدٌ إِلَّا أَخْوَكُ ، كَانَهُ قَالَ : مَا زَيْدٌ إِلَّا أَخْوَكُ ، فَكَمَا أَنْ : " مَا " إِذَا أَوْجَبَ خَيْرُهَا لَا تَعْمَلُ فَكَذَلِكَ : " لَيْسَ " ، وَرُويَ عَنِ الْقُرْبِ : لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ ، أَيِ : مَا الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ .^(٢)

(١) أسماء الشرط وأسماء الاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية كل هذه الأشياء لها الصدارة فلا يعمل فيها ما قبلها وعليه فلا تكون اسماً لكان وأخواتها ، فلا تستثنى ، وأما الجملة الطلبية فلم يقع معناها فلا تكون خبراً ، وأخبار هذه الأفعال واقعة في الماضي أو الاستقبال .

(٢) في الكتاب لسيبويه : ١٤٧ / ١ : " وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ لَيْسَ تُجْعَلُ كَمَا وَذَلِكَ قَلِيلٌ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ وَهَذَا يَحْجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ : لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ أَشْعَرَ مِنْهُ ، وَلَيْسَ قَالَهَا زَيْدٌ ... هَذَا كُلُّهُ سَمِعَ مِنَ الْقُرْبِ وَالْوَجْهَ وَالْحَدُّ أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى أَنْ فِي لَيْسَ إِضْمَارًا وَهَذَا مُبْتَدَأٌ كَقَوْلِهِ : إِنَّهُ أَمَةٌ =

وقدر الفَارَسِيّ تأويل ذلك وإبقاء : " لَيْسَ عَلَى بَابِهَا مِنَ الْعَمَلِ ^(١) ، وَلَيْسَ بشيءٍ لثبوت ذلك لغة لِبْنِي عِمِّم. ^(٢)

وهذه المسألة جرت بين عيسى بن عمر النخعي وبين أبي عمرو بن العلاء ، كان عيسى ينكر الرفع وأبو عمرو يميزه فاجتمعا ، فقال له عيسى في ذلك ، فقال له أبو عمرو : نمت يا أبا عمرو ، وأدلى الناس لَيْسَ في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ولا غممي إلا وهو يرفع ، ثم وجه أبو عمرو خلفا الأحمر وأبا محمد اليزيدي إلى بعض الحجازيين وجهدا أن يلتقاه النصب فلم يفعل ثم رجعا وأخيرا بذلك عيسى وأبا عمرو فأخرج عيسى خاتمه من إصبعه ورمى به إلى أبي عمرو ، وقال : هو لك بهذا والله فقت الناس.

قَوْلُهُ :

فَتَى وَالْفَكِّ وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ لَشِبْهِ نَفِي أَوْ لِنَفْسِي مُتَّبِعَةٌ

أما فتى فيقال فيها : فتأ على وزن فَعَلَ ، وأفتأ على وزن : افْعَلْ ، وقوله : "وهذي الأربعة" يعني : زال ، وبرح ، وفتى ، وانفك.

وقوله : " لَشِبْهِ نَفِي " شبه النفي يريد به النهي والدعاء نحو : لَا تَزَلْ مُحْسِنًا لَزَيْدٍ ، وَلَا زَالَ اللَّهُ مُحْسِنًا إِلَيْكَ ، وقوله : " أَوْ لِنَفْسِي مُتَّبِعَةٌ " يعني : أن تكون منفية بحَرْفِ نَحْوٍ : ما زال زَيْدٌ قَائِمًا ، أو : لن يزال زَيْدٌ قَائِمًا ، أو : لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ ، أو :

= الله ذاهبة : إِلَّا أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ بعضهم قال : لَيْسَ الطيب إلا المسك ، وما كان الطيب إلا المسك .

(١) قال الفارسي : " فأما الوجه الآخر : فهو نادر على قياس نظائره وقليل في الاستعمال -أيضاً- على ما حكاه أبو عمر وقلة هذا في الاستعمال كقلة استعمال : ليس الطيب إلا المسك على التشبيه بما " . كتاب الشعر الفارسي : ١١ ، وينظر الأصول : ٥٩ / ٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٣٠٢ تحقيق : الطناحي ، والمسائل البغداديات : ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

(٢) هو ما قاله أبو حيان في التذييل والتكميل : ٤ / ١١٨ تحقيق : هندawi .

لا يزال ، أو : زَيْدٌ غَيْرُ زَائِلٍ قَائِمًا ، أو : قَلَمًا يَزَالُ زَيْدٌ قَائِمًا ، أو : لَسْتُ زَائِلًا قَائِمًا ، فَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ أَكَانَ النْفْيُ بِالْحَرْفِ أَوْ بِالِاسْمِ أَوْ بِالْفِعْلِ.

وذكر التَّائِيْلُ فِي هَذَا الْبَيْتِ مَعَ الْبَيْتِ قَبْلَهُ ، وَالْبَيْتُ بَعْدَهُ ثَلَاثَةُ عَشَرَ فِعْلًا تَرْفَعُ الْاسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَيْرَ.

وكلها أفعال بلا خلاف إلا : " لَيْسَ " فقد تقدم الخلاف فيها في أول هَذَا الْكِتَابِ.^(١)

ومن قال بفعليتها فوزعها عنده : فَعَلَ بِكسر العين وخففت^(٢) ، ولزمت التخفيف لنقل الكسرة فِي الْيَاءِ ، ولا يجوز أن يَكُونَ وزعها (فَعَلَ) لأنه لو كان

(١) اختلف العلماء فِي فعليّة ليس فذهب الجمهور إِلَى أنّها فعل ، قال سيبويه فِي ذلك : " كان ويكون وصار وما دام وليس وما كان نحوهم من الفعل مما لا يستغني عن الخير . تقول كان عبد الله أحمك " . الْكِتَاب ١ / ٤٥ ، وقال ابن السَّرَّاج : " فاما ليس فالدليل على أنّها فعل وإن كانت لا تنصرف تصرف الفعل قولك : لست ؛ كما تقول : ضربت ، ولستما كضربتما ، ولسنا كضربنا ، ولسن كضربن ، ولسنن كضربن ، وليسوا كضربوا ، وليست أمة الله ذاهبة ؛ كقولك : ضربت أمة الله زيدا " . الْأَصُول فِي التَّحْوِيلِ لابن السَّرَّاج : ١ / ٨٢ ، ٨٣ ، وقد خالف الفارسي فِي فعليّة " لَيْسَ " وقال بحرفيتها ، قال أبو علي : " وأما (لَيْسَ) فَقَدْ اختلف أصحابنا فقال قوم إنّها فعل بدلالة أن الضَّمير يتعلّق بِهَا ويتصل بِهَا وَذَلِكَ قولك : لَيْسَ ... وَهَذَا لا يلزم وَذَلِكَ أن (ها) وهي حرف يتصل بالضَّمير ، وَذَلِكَ قولك / هاءموا ، فلما اتصل (ها) بِها ولم يكن ضميراً فَكَذَلِكَ يتصل بِلَيْسَ ولا يَكُون ضميراً ، ومما يدل على أنّها لَيْسَتْ بفعل أنّها تدل على التَّيْمِ ولا تدل على حدث ولا زمان " . انظر المسائل المثورة للفارسي : مسألة رقم ٢٤٧ ، والحليات : ٢٢٢ - ٢٢٣ ، وإيضاح الشعر : ١٠ ، والمسائل البصريّات : ٨٣٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٧٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٩٩ ، والتذيل والتكميل لأبي حيان : ٤ / ١٧ تحقيق : هنداي.

(٢) انظر الْكِتَاب لسيبويه : ٢ / ٣٧ ، ٤٠٠ ، ٤ / ١٠٩ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢ / ٤٣ ، ٣ /

كَذَلِكَ لَكَانَ مِمَّا تَحْرَكَتِ الْبَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَتَنْقَلِبُ الْبَاءُ فَتَصِيرُ : لَاسٌ مِثْلُ : بَاعَ ،
وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ - أَيْضاً - فَعْلٌ ؛ لِأَنَّهُ / ٥٣ لو كَانَ : (فَعْلٌ) لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ إِذَا
اتَّصَلَتْ بِهَا تَاءُ الضَّمِيرِ فَازْوَاجُهَا مَضْمُومَةٌ نَحْوُ : طَلْتُ فِي : طَالُ ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ سُمِعَ
فِيهَا : لُسْتُ بِضَمِّ اللَّامِ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا مِمَّا بَنِيَتْ مَرَّةً عَلَى فَعِلٍ ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ
وَمَرَّةً عَلَى : فَعْلٌ وَهُوَ الْأَقْل.

فَإِنْ قُلْتُ : لو كَانَ عَلَى فَعِلٍ لَلَزِمَ كَسْرُ فَائِئِهَا إِذَا اتَّصَلَتْ بِهَا تَاءُ الضَّمِيرِ
نَحْوُ : نَلْتُ فِي : نَالُ ، وَإِذَا كَانُوا يَكْسِرُونَهَا فِي : (فَعْلٌ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ فَيَقُولُونَ فِي :
بَاعَ : يَغْتُ فَلَا يُكْسِرُونَهَا فِي (فَعِلٍ) أَوَّلَى ، فَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ : لِسْتُ بِكَسْرِ
اللَّامِ ؟.

فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا - أَيْضاً - لَا يَزِمُ لو قُلْنَا : إِنْ أَصْلُهَا (فَعْلٌ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ ؛
لَكِنَّهُ يَلْزِمُ عَلَى هَذَا شَذُوذَانِ :

أَحَدُهَا : تَخْفِيفُ عَيْنِهَا بِلَا مُوجِبٍ تَصْحِيحِهِ.

وَالثَّانِي : عَدَمُ كَسْرِ فَائِئِهَا إِذَا اتَّصَلَتْ بِهَا تَاءُ الضَّمِيرِ وَعَلَى دَعْوَى أَنَّهَا (فَعِلٌ)
يَلْزِمُ الشَّذُوذُ الثَّانِي فَقَطُّ لَا الْأَوَّلُ ، لِأَنَّ تَخْفِيفَ (فَعِلٍ) إِلَى : فَعْلٍ قِيَاسٌ مَطْرُدٌ نَحْوُ :
شَهَدَ ، وَعَلِمَ فِي : شَهِدَ ، وَعَلِمَ ، فَلِلَّذَلِكَ كَانَ ادِّعَاءُ أَنَّ وَزْغَهَا (فَعِلٌ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ
أَوَّلَى.

[الْأَفْعَالُ الَّتِي وَرَدَتْ بِمَعْنَى : صَارَ]^(١)

وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ أَكْثَرُ مِمَّا ذَكَرَ هَذَا النَّاطِلُ ، فَمِنْ ذَلِكَ مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِنْ هَذَا
الْبَابِ وَأَنَّهُ يَرْفَعُ الْأِسْمَ وَيَنْصَبُ الْخَبَرَ جَاءَ فِي قَوْلِهِمْ : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ^(٢) ، بِمَعْنَى :

(١) عنوان ليس في المخطوط.

(٢) مثل من أمثال العرب ، أول من قاله الخوارج قالوه لعبد الله بن عباس حين أرسله إليهم على
ابن أبي طالب كرم الله وجهه ، وانظر المثل والحديث عنه معنى ونحوه في الكتاب لسبويه : =

مَا صَارَتْ حَاجَتُكَ ، فـ : " ما " مرفوعة بالابتداء وهي استفهامية ، والمَعْنَى : أي شيء ، وجاءت فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، واسم جاءت ضمير يعود عَلَى : " ما " عَلَى الْمَعْنَى لَا عَلَى اللَّفْظِ مِنَ الْإِفْرَادِ ، وحاجتك منصوب على أنه خبر جاءت.

وقد روي : ما جاءت حاجتك ، برفع الحاجة عَلَى أَنْ يَكُونَ اسم جاءت ، وما فِي مَوْضِعِ نَصْبِ خَبَرِ جاءت ، والمعنى : أي شيء صارت حاجتك.

وكَذَلِكَ - أَيْضاً - مِنْ هَذَا الْبَابِ : " قَعْدَ " فِي قَوْلِهِمْ : " شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ " ^(١) ، أي : حتى صارت ، فِيهِ : " قَعَدَتْ " ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الشفرة ، وهو اسم قَعَدَتْ ، و : " كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ " جملة فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ : قَعَدَتْ.

وَلَا يُتَعَدَّى بِـ : " جَاءَ وَقَعْدَ " غَيْرَ مَوْضِعِ السَّمَاعِ ، وَهُمَا الْمَكَانَانِ الْمَذْكُورَانِ ، وَمِنْ قَاسٍ : " قَعْدَ " بِمَعْنَى : " صَارَ " فَعْدًا ذَلِكَ إِلَى غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ فَقَدْ أَخْطَأَ تَحْوِ قَوْلٍ : مَنْ جَعَلَ مَلُومًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ^(٢) { فَتَقَعَّدَ قُلُوبُكُمْ } خَيْرَ تَقَعَّدَ. ^(٣)

= ٥٠ / ١ ، ٥١ ، وشرح الكتاب للسرياني : ٣٨٨ / ٢ ، ٣٨٩ (الهيئة العامة للكتاب) ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٤٧ / ١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٠ / ١ ، ٩١ ، والتذيل والتكميل : ١٦٣ / ٤ .

(١) رواية هذا المثل فِي ابن يعيش : ٩١ / ٧ ، أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حرب ، وانظر التذيل والتكميل : ١٦٤ / ٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٧٦ / ١ ، ٣٨٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٩٠ .

(٢) من الآية : ٢٩ من سورة الإسراء .

(٣) الذي جعل ذلك قياساً للفراء والكسائي والزمخشري . انظر معاني القرآن للفراء : ٢٧٤ / ٢ ، والكشاف : ٣٥٩ / ٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٤٨ / ١ ، وقال ابن مالك بعدد أن ذكر قول الفراء والكسائي : ويمكن أن يكون من ذلك قول الشاعر :

ما يقسم الله أقبل غير مبتسئ منه وأقعد كريمة ناعم البال

وَكَذَلِكَ - أَيْضاً - فلان قعد يتهمكم بعرض فلان ، جعل بَعْضُكُمْ يَتَهَكَّمُ بِتَهَكُّمِ خَبَرٍ
 " قعد " وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.^(١)

وزاد الأعلام وغيره في هَذِهِ الأفعال : " عَادَ " بِمَعْنَى صار نَحْوُ : عاد الطبيب
 خِزْفًا ، أي صار^(٢) ، وزاد بَعْضُ البغداديين : ما وَتَى ، وَبَعْضُ التَّحَوُّيِّينَ : ما رَامَ.^(٣)
 والمشهور إلحاق : غدا ، وراح بها^(٤) لا آضَ ، وآلَ ، وَرَجَعَ ، وَتَحَوَّلَ ،
 وَاسْتَحَالَ ، وَارْتَدَّ ، وَحَارَ ، وَأَسْحَرَ ، وَأَفْجَرَ ، وَأَظْهَرَ.^(٥)

وأما سَبَبُوهُ فذكر منها أفعالاً قليلة ثم قال : وما كان نَحْوَهُنَّ مما لا يستغني
 عن الْخَبَرِ^(٦) ، فأعطى هَذَا القانون الكلي ، وَلَمْ يَذْهَبْ إِلَى التعداد.

(١) قيل إن قعد هنا زائدة والمعنى فلان يتهمكم بعرض فلان ، والقول بزيادة قعد هنا منسوب لابن
 جني ، انظر شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ٢٨٣ / ١ ، والتذييل والتكميل : ١٦٥ / ٤ .
 (٢) قال ابن مالك : " وترد الخمسة الأوائل بمعنى : صار ، ويلحقها ما رادفها من آض ، وعاد
 وآل ورجع وحار واستحال وتحول وارتد " . تسهيل الفوائد بشرحه لابن مالك : ١ / ٣٤٤ ،
 والتذييل والتكميل : ٤ / ١٦٢ .

(٣) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : " وَكَيْدَ وَتَى ورام الملحقات بهن بمرادفها احترازاً من وَتَى بِمَعْنَى فتر ومن رام
 بِمَعْنَى : حاول وبِمَعْنَى تحول ومضارع ألَّتِي بِمَعْنَى حاول يروم ومضارع ألَّتِي بِمَعْنَى تحوّل
 يرم ، وهكذا مضارع المرادفة زال وهي ووئى بِمَعْنَى زال غريشان ولا يَكْسَادُ التَّحَوُّيُّونَ
 يعرفونها إلا من عني باستقراء الغريب ... " . شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٣٤ .

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٩٠ .

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٣٨٨ - ٣٩٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٩٠ ،
 ويقول الرضي في شرحه للكافية : " وقد زيد على عدد الأفعال التي ذكرها المصنف ونقص
 منه ، فالذي زيد من مرادفات صار : آل ورجع وحال وارتد : كان كلها في الأصل بمعنى
 رجح تماماً وكذا : استحال وتحول ، فإنهما كانا في الأصل بمعنى : انتقل وكذا كان أصل :
 صار " . شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٩٠ ، ٢٩١ .

(٦) الكتاب لسيبويه : ١ / ٤٥ .

وحاصلُ هَذَا كُلِّهِ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ رَفَعَ اسْمًا مُفْتَقِرًا إِلَى ثَانٍ مُنْصُوبٍ اِفْتِقَارَ الْمُبْتَدَأِ
لِخَبْرِهِ وَجَاءَ تَعْرِيفُ ذَلِكَ الْمُنْصُوبِ وَتَنْكِيرُهُ فَذَلِكَ الْفِعْلُ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، وَمَا لَا يَكُونُ
كَذَلِكَ فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ .

والمرفوع من هذا الباب مشبه بالفاعل إجماعاً ، وأما المنصوب فإنه عندنا
مشبه بالمفعول ، وعن الفراء مشبه بالحال^(١) ، وفي كتاب اللباب لأبي البقاء
العكبري : الْخَبَرُ مُنْصُوبٌ بِكَانٍ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ يَنْتَصِبُ عَلَى الْقَطْعِ
يَعْتَوْنَ الْحَالَ . انتهى^(٢) .

(١) ذهب البصريون إلى أن كان وأخواتها أشبهت الفعل المتعدي في احتياجه إلى شيئين مرفوع
ومنصوب فرفعت المبتدأ تشبيهاً له بالفاعل ونصبت الخبر تشبيهاً له بالمفعول والدليل على أنها
عملت في الاسمين اتصالهما بها عندما يكونان ضميرين والضمير لا يتصل إلا بفاعله ، ووقع
الخبر ضميراً لا يكون حالاً ، وأيضاً زال التجرد عن المبتدأ بدخول هذه العوامل . وأما
الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن هذه الأفعال لما دخلت على المبتدأ والخبر نصبت الخبر وبقي المبتدأ
مرفوعاً وجاء نصب الخبر تشبيهاً له بالحال لأن هذه الأفعال لازمة لا تنصب المفعول به فإذا
قلت كان زيد قائماً معناه كان زيد في حال قيام ، ووافق الفراء البصريين في عمل كان في
الاسم وخالقهم في نصب الخبر حيث ذكر أنه منصوب تشبيهاً له بالحال . وانظر في ذلك :
الكتاب : ٤٥ / ١ ، المقتضب : ٩٧ / ٣ ، ٨٦ / ٤ ، الأصول : ٨٢ / ٧ ، الإنصاف : ٨٢١ / ٢ ،
(المسألة : ١١٩) ، شرح الجمل لابن عصفور : ٤١٩ / ١ (أبو جناح) ، وهناك إشارة إلى
رأي الفراء في المعاني : له : ٢٨١ / ١ ، وانظر أيضاً التذيل والتكميل : ١١٦ / ٤ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري : ١٦٧ / ١ تحقيق : غازي مختار طليمات ط . دار
الفكر المعاصر ، لبنان ، ودار الفكر ، سوريا . أولى : ١٩٩٥ م .

وَيَجُوزُ عِنْدَنَا تَعْدَادُ الْخَبَرِ فَنَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ فَقِيهًا شَاعِرًا^(١) ، وَخَالَفَ فِي سِي
ذَلِكَ ابْنُ دُسْتُورِيهِ فَمَنْعَ مِنْ تَعْدَادِ الْخَبَرِ.^(٢)

وَقَدْ لَحِقَ الْكُوفِيُّونَ بِهَذَا الْبَابِ أَشْيَاءٌ فِي احتياجها إِلَى اسم مرفوع وَإِلَى خَبَرٍ
منصوبٍ مِنْ ذَلِكَ : " هَذَا ، وَهَذِهِ " إِذَا كَانَ الْأِسْمُ بَعْدَهَا لَا ثَانِي لَهُ فِي الوجود
نَحْوُ : هَذِهِ الشَّمْسُ طَالِعَةٌ ، وَهَذَا الْخَلِيفَةُ قَادِمًا ، أَوْ كَانَ مُعْبَرًا بِهِ عَنْ جِنْسِهِ لَا عَنْ
وَاحِدٍ بَعِيْنِهِ نَحْوُ { } .^(٣)

أَوْ كَانَ يُفْتَقَرُ إِلَيَّ أَنْ يُشَارَ إِلَيْهِ نَحْوُ : هَا أَنَا ذَا قَائِمًا ، فَتَقْدَمُ اسْمُ التَّقْرِيبِ
هُنَا عِنْدَهُمْ ، فَيَعْرَبُونَ فِي كُلِّ هَذَا اسْمَ الْإِشَارَةِ تَقْرِيبًا ، وَالْمَرْفُوعُ مَعَهُ اسْمُ التَّقْرِيبِ
وَالْمَنْصُوبُ خَبَرُ التَّقْرِيبِ ، وَمِنْ ذَلِكَ / ٥٤ عِنْدَهُمْ : مَرَرْتُ إِذَا لَمْ تُكُنْ لَا تَنْتَقِلُ الْخَطَأُ
نَحْوُ : مَرَرْتُ بِهَذَا الْأَمْرِ صَحِيحًا ، فَصَحِيحًا عِنْدَهُمْ خَبَرُ مَرَرْتُ ، وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ
الْمَكْرَرُ نَحْوُ : لَمَّا ضَرَبْتَهُ لَتَضَرِبَتْهُ الْكَرِيمُ ، فَالْكَرِيمُ عِنْدَهُمْ خَبَرٌ : لَتَضَرِبْنَاهُ.^(٤)

(١) ارْتِشَافُ الضَّرْبِ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ لِأَبِي حَيَّانٍ : ٧٤ / ٢ ، وَيَنْظُرُ : مَعَ الْمَوَاقِعِ لِلْسَيُوطِيِّ : ١ /
١١٤ ، وَالْكِتَابُ : ٤٥ / ١ ، الْأَشْيَاءُ وَالنَّظَائِرُ فِي النُّحُوِّ لِلْسَيُوطِيِّ : ١٩٦ / ٢ ، وَالتَّنْذِيلُ
وَالْتَكْمِيلُ لِأَبِي حَيَّانٍ : ١٣١ / ٤ ، وَشرح التسهيل لَنَاظِرِ الْجَيْشِ الْجَزء : ١٠٨٢ / ٣ .

(٢) قَالَ الْمُرَادِيُّ : " وَيَجُوزُ تَعْدَدُهُ خِلَافًا لِابْنِ دُرُسْتَوِيهِ وَشَبِيهَتُهُ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ شَبِيهَةٌ بِمَا يَتَعَدَّى
إِلَيَّ وَاحِدٌ فَلَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ ، قَالَ ابْنُ أَبِي الرَّيْعِ : وَيُظْهِرُ هَذَا فِي كَلَامِ سَبِيوِيهِ وَهَذَا الْقَوْلُ
عِنْدِي أَقْوَى . اَنْتَهَى ، وَالصَّحِيحُ الْجَوَازُ ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ ؛ إِذْ جَازَ تَعْدَدُهُ مَعَ
الْعَامِلِ الْأَضْعَفِ وَهُوَ الْإِبْتِدَاءُ فَجَوَازُهُ مَعَ الْأَقْوَى أَوَّلَى " . شرح التسهيل للمُرَادِيِّ : ٣٤٣ / ١ ،
وَيَنْظُرُ شرح التسهيل لِابْنِ مَالِكٍ : ٣٣٨ / ١ ، وَإِصْلَاحُ الْخَلَلِ : ١٤٩ ، وَالسِّيَاطُ فِي شرح
الْجَمَلِ : ٦٨٩ ، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٣١ / ٤ ، ١٣٢ .

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ بَيَاضٌ فِي النُّسخَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ وَالنُّسخَةِ الْأُمْرِيَّةِ ص : ٥٣ ، وَتَكْمِلَتُهُ مِنَ التَّنْذِيلِ
وَالْتَكْمِيلِ : ١٦٧ / ٤ هَكَذَا : كَقَوْلِكَ : مَا كَانَ مِنَ السَّبَاعِ خَوْفًا فَهَذَا الْأَسَدُ خَوْفًا لِأَنَّكَ لَمْ
تَقْصِدْ إِلَيَّ شَخْصَ بَعِيْنِهِ .

(٤) قَالَ السِّيُوطِيُّ : " وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَيَّ أَنْ (هَذَا وَهَذِهِ) إِذَا أُريدَ بِمَا التَّقْرِيبِ كَانَ مِنْ
أَخْوَاتِ كَانَ فِي احتياجها إِلَيَّ اسم مرفوعٍ وَخَبَرٍ مَنْصُوبٍ نَحْوُ : كَيْفَ أَعَافَ الظُّلَمَ وَهَذَا
الْخَلِيفَةُ قَادِمًا ؟ وَكَيْفَ أَخَافَ الْبَرْدَ وَهَذِهِ الشَّمْسُ طَالِعَةٌ ؟ ، (وَجَعَلُوا مِنْهُ قَوْلَهُ تَعَالَى : =

وهَذَا كله عندنا منصوب عَلَى الحال إِلا فِي الفعل المكرر ، فَإِن الكريم عندنا بدل من الضمير فِي : لتضربه.^(١)

قَوْلُهُ :

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا

يعني مثل : " كان " فِي دخولها عَلَى المبتدأ والخبر ، وقوله : " مسبوقة بِمَا " يَتَّبِعِي أَن يقيد ، فيقول : مسبوقة بِـ : " ما " المصدرية الظرفية نحو ما مِثْلُ بِهِ .

وشرط : " دام " هَذِهِ أَن تكون ماضية اللفظ مثبتة ، وَإِنَّمَا سميت مَا مَصْدَرِيَّةً لأنه ينسبك منها مع الفعل بعدها مصدر ، وَإِنَّمَا سُمِّيتْ ظَرْفِيَّةً لأن المصدر قد

= وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا) ، وكذلك كل ما كان فِيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له فِي الوجود نحو : هذا ابن صياد أشقى الناس ، فيعربون هذا تقريباً والمرفوع اسم التقریب والمنصوب خبر التقریب ؛ لأن المعنى إِنَّمَا هو عَلَى الإخبار عن الخليفة بالقدوم وعن الشمس بالطلوع ، وأتى باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلوع ؛ أَلَا ترى أَنَّك لَمْ تشر إِلَيْهِمَا وهما حاضران ، و - أيضاً - فالخليفة والشمس معلومان فلا يحتاج إِلَيَّ تبيينهما بالإشارة إِلَيْهِمَا وتبين أَن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب ؛ لِأَنَّك لو أسقطت الإشارة لَمْ يَحْتَمِل المعنى ؛ كما لو أسقطت كان من كان زيد قائماً ، وقال بعض النحويين : يدخل فِي هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لابد منه نحو : قام زيد كريماً ، وذهب زيد متحدثاً ، فَإِن جعلته تاماً نصبت عَلَى الحال " . جمع الفواعل للسيوطي : ١١٣ / ١ ، وانظر معاني القرآن للفراء : ١٢ / ١ ، ١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٧٦ / ١ ، ٣٧٧ .

(١) قال أبو حيان : " وما ذهبوا إِلَيْهِ من أَن المعنى عَلَى الإخبار عن المرفوع بالمنصوب صحيح إِلا أَن الإعراب عَلَى غير ما ذكروه بل المرفوع بعد اسم الإشارة خبر والمنصوب حال والمعنى قد يكون عَلَى خلاف اللفظ ، ومنع من مطابقة اللفظ للمعنى هنا كون اسم الإشارة لا يكون له موضع من الإعراب ولا يوجد اسم لا موضع له من الإعراب " . التذييل والتكميل : ١٦٧ / ٤ ، ١٦٨ .

يستعمل ظرفاً نحو : جِئْتُكَ حُقُوقَ النَّجْمِ ، أي : وقت حقوق النجم^(١) ، وقد سبق الكلام في وقوع المصدر موقع الظرف في باب المتبداً^(٢).

قَوْلُهُ :

وَعَبَّرَ مَاضِي مِثْلَهُ قَدْ عَمِلًا إِنَّ كَانَ غَيْرَ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتِعْمَالًا

غَبَّرَ الْمَاضِي : هُوَ الْمُضَارِعُ وَالْأَمْرُ واسم الفاعل والمصدر نحو : يَكُونُ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَكَانَ قَائِمًا ، وَزَيْدٌ كَائِنٌ صَدِيقُكَ ، وَعَجِبْتُ مِنْ كَوْنِ زَيْدٍ صَدِيقَكَ ، وقوله : " مثله " أي مثل الْمَاضِي قَدْ عَمِلَ عَمَلُ الْمَاضِي فِي رَفْعِهِ الْأِسْمِ وَنَصْبِهِ الْخَبَرِ .

وقوله : " إِنَّ كَانَ غَيْرَ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتِعْمَالًا " احتراز مما لَزِمَ طَرِيقَةً وَاحِدَةً نحو : " لَيْسَ ، وَدَامَ " فإِنَّمَا لَمْ يَسْتَعْمَلَا إِلَّا مَاضِيَيْنِ^(٣) ، ومما لم يستعمل منه أمر ولا مصدر ، وهو ما كان النفي أو شبهه شرطاً في رفعه الاسم ونصبه الخبر ، وأما ما بقي فيستعمل منه المضارع والأمر واسم الفاعل بلا خلاف^(٤).

(١) ينظر الفصل وابن يعيش ١١١ / ٧ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٤٠٠ .

(٢) ذكر هناك وهو يتحدث عن الخبر شبه الجملة وهو الظرف المكاني يرفع على الخبر وينصب على الظرف قال : ويجري مجرى الظرف في ذلك المصدر ، قالوا : هو مني فوت اليد ، وهو متى دعوة رجل وعدوة فرس بالرفع والنصب ، فإذا رفعوا أضربوا القدر وإذا نصبوا بنوا على الغل .

(٣) قال الصبان : " قوله : ودام على الصحيح يقابله ما قاله الأقدمون وقليل من المتأخرين أن لها مضارعاً وهو : يدوم فهي متصرفة عندهم تصرفاً ناقصاً ذكره في التوضيح وشرحه ، قالوا : ولا يرد على القول الصحيح يدوم ، دم ، ودائم ، ودوام ؛ لأنها من تصرفات دام التامة ولي بالأقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك : لا أكلمك ما دمت عاصياً ، وقولك : لا أكلمك ما تدوم عاصياً ، بل الصحيح عندي أن لها مصدرًا - أيضاً - بدليل أهم شرطوا سبق ما المصدرية الظرفية عليها ومن المعلوم أن ما المصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر ، وأن هذا المصدر مصدرها " . حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢٣٠ / ١ .

(٤) الحق أن هذه الأفعال على ثلاثة أقسام : الأول : ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام على الصحيح . الثاني : ما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو زال وأعوأها مما يتقدم عليه أداة نفي =

وأما المصدر منها ففي رفعه الاسم ونصبه الخبر خلاف فمنهم من أجاز ذلك وهو الصحيح^(١) ، ومنهم من منع ذلك وجعل المرفوع بَعْدَ الْمَصْدَرِ فاعلاً والمنصوب حالاً ، وجعل المصدر المسموع من ذلك إِنَّمَا هُوَ مَنْ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا التَّامَّةُ لَا النَّاقِصَةُ ؛ لأن كان الناقصة لا مصدر لها^(٢) ، وأما سَيِّئُوهُ فقد استعمل مصدر كان الناقصة في كتابه في غير ما مَوْضِعٍ ، يقول : وكيئوته كذا.

وَنَحْنُ نذكر مصادر هَذِهِ الْأَفْعَالِ ، أما أَضْحَى ، وأَمْسَى ، وأَصْبَحَ فمصادرهما : الإِضْحَاءُ ، والإِمْشَاءُ ، والإِصْبَاحُ ، وأما كَانَ فمصدرها : الْكَوْنُ وَالْكَيْتُونَةُ^(٣) ، وأما صَار فمصدرها : الصَّيْرُورَةُ ، والصَّيُورُ^(٤) ، وأما بات فمصدرها :

= ما هو شرطه ذلك فإنه لا يستعمل منه الأمر ولا المصدر . الثالث : ما يتصرف تصرفاً تاماً وهو باقي هذه الأفعال والأمثلة على ذلك في كتب النحاة . ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢٣٠ / ١ .

ومثال المضارع من كان قوله تعالى : { وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا }

ومثال الأمر قوله تعالى : { قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا }

ومثال اسم الفاعل قوله :

وما كل من ييدي البشاشة كاتنا أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

ومثال المصدر قوله :

ببذل وحلم ساد في قومه الفقي وكونك إياه عليك يسير

ومثال اسم الفاعل من زال قوله :

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا أحبك حتى يغمض العين مغمض

(١) هو قول ابن مالك : ينظر شرح الكافية الشافية : ٣٨٧ .

(٢) الذي جعل المرفوع بعد المصدر فاعلاً والمنصوب حالاً هو أبو البقاء العكبري وقد رد عليه بأن

هذا المنصوب قد يكون ضميراً (الصدق كته) والضمير لا يكون حالاً . التصريح : ١ / ١٨٧ .

(٣) قال صاحب الصحاح (كون) وكيئونه مثل حيلودة وطيروزة من ذوات الياء ولم يجيء من

الواو على هذا إلا أحرف وعد منها دعومة وكيئونه .

(٤) في الصحاح (صير) صار الشيء كذا يصير صيراً وصيرورة وصيور الأمر آخره ووزنه فيعول .

البيات ، والبيثوتة ، وأما ظلّ فقليل : إنه لم يسمع لها مصدر ، ورأيت لبعض أهل العلم استعمال مصدرها الظلّل^(١) ، وهكذا نص عليه أبو جعفر الطوسي^(٢) في تفسيره.

(١) هو قول لكثرة كما ذكره في التذييل والتكميل : ١٥٨ / ٤ وذكره في : ١٣٥ / ٤ دون نسبة لأحد ، وفي الصحاح (ظلّل) ظلت أعمل كذا بالكسر ظلولا إذا عملته بالهيار دون الليل.

(٢) لم أعثر على ترجمة له.

﴿ حَكْمُ تَوْسُطِ خَيْرِ كَان ﴾

قَوْلُهُ :

وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطُ الْخَيْرِ أَجْزَ وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظَرُ

ذكر أنه يَحُوزُ فِي جَمِيعِهَا تَوْسُطُ الْخَيْرِ ، وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ بَلِ الْخَيْرِ فِي ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

١ - قِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ ذَلِكَ .

٢ - قِسْمٌ يَمْتَنِعُ فِيهِ .

٣ - قِسْمٌ يَحُوزُ .

مثال ما يجب فيه ذلك : كان في الدَّارِ سَاكِنُهَا ، ومثال ما يمتنع فيه : كان موسى عيسى ، ومثال ما يَحُوزُ فِيهِ : كَانَ قَائِمًا زَيْدًا^(١) ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ فِي مَنَعِهِمْ تَوْسِيطَ الْخَيْرِ عَلَى أَنْ يَكُونَ : " قَائِمًا " فِيهِ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى : " زَيْدٌ " ، وزيد اسم كان مرفوع بها خاصة ؛ بل أَجَازُوا ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ آخَرٍ هُوَ مَذْكُورٌ فِي الْمَبْسُوطَاتِ.^(٢)

(١) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : " تَقْدِيمُ الْخَيْرِ فِي هَذَا الْبَابِ شَبِيهُ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ فليحكم بحوازه مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ مانع ... " . شرح الكافية الشافية : ٣٩٦ .

(٢) هَذَا التَّقْدِيرُ فِي قَوْلِكَ : كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ ، أَنْ يَكُونَ قَائِمًا خَيْرَ كَانٍ وَزَيْدٌ مَرْفُوعٌ بِقَائِمٍ وَاسْمُ كَانَ ضَمِيرُ الْأَمْرِ وَالشَّأْنِ وَلَا يَثْنِي قَائِمًا لِرَفْعِهِ الظَّاهِرَ ، وَانْظُرْ فِي ذَلِكَ شَرْحَ الْجُمْلَةِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٩٤ / ١ ، وَشَرْحَ الْكِتَابِ لِلْسَّيْرَانِيِّ : ٢١٤ / ٢ ، وَالتَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ١٦٩ / ٤ ، ١٧٠ ، وَفِيهِ كَلَامٌ مَطُولٌ .

ووقع لابن معط^(١) وهم فمغع توسط / ٥٥ خير : " دام "^(٢) وهو مخالف للنص والإجماع والقياس^(٣).

وأما تُقَدِّمُ خَيْرَ لَيْسَ عَلَى اسمها فحائز نحو : لَيْسَ قَائِمًا زَيْدٌ ، قال الفارسي : لَمْ يَخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ خَيْرِهَا عَلَى اسمها^(٤) ، وحكى صاحب الإرشاد^(٥) أن من الشَّخِيزِينَ من منع تَقْدِيمِ خَيْرِهَا عَلَى اسمها ، فهؤلاء شبهوها بِمَا ، فكما لا يَجُوز :

(١) هو يحيى بن معط بن عبد النور أبو الحسين زين الدين الزواوي المغربي الحنفي النحوي توفي سنة (٦٢٨ هـ) . بغية الوعاة : ٢ / ٣٤٤ .

(٢) ينظر الفصول الخمسون لابن معط : ١٨١ ، وقد قال فيها : " وأما دام فلا يجوز تقدم خبرها عليها ولا على اسمها ولا تنفصل عنها ما بخلاف أحوالها " . وقال في الألفية ص : ٣٥ : وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقْدِمَ الْخَيْرَ عَلَى اسْمِ مَا دَامَ وَجَازَ فِي الْآخَرِ

انظر توضيح المقاصد للمرادي : ١ / ٢٩٩ .

(٣) مما ورد في جواز ذلك من الشعر قول الشاعر :

لا طيب للعيش مادامت منغصة لذاته بادكار الموت والغرم

وقوله :

ما دام حافظ سري من وثقت به فهو الذي لست عنه وائغاً أبداً

ينظر شرح قطر الندى : ١٣١ ، وشرح التصريح بمضمون التوضيح : ١ / ١٨٨ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٢٣٢ .

(٤) الإيضاح المعصدي : ١٠١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٤٠٧ ، والمسائل الحلييات : ٢٨٠ ، ومن شواهد تقدم خبر لَيْسَ قوله تعالى : { لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُؤُوا وَجُوهَكُمْ } ، وقول الشاعر : سلى إن جهلت الناس عتاً وعنهم فليس سواء عالم وجهول

(٥) يقصد ابن درستويه .

مَا قَاتِمًا زَيْدٌ ، فَلَا يَجُوزُ : لَيْسَ قَاتِمًا زَيْدٌ^(١) ، وهذا المذهب يرد عليه السماع ، قال الشاعر^(٢) :

سَلِي إِنْ جَهِلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَهْلُولٌ

وقوله : " وَكُلُّ سَبَقَهُ دَامَ حَظَرٌ " أي : وكل من العَرَبِ أو من الثَّخَاةِ منع أن يتقدم خبر دام عَلَى دام ، وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ لِأَنَّ ذَلِكَ مَسْأَلَتَانِ :

إحدهما : تقدم الخبر عَلَى ما دَامَ نَحْوُ : لَا أَصْحَبُ طَالِعَةَ مَا دَامَتِ الشَّمْسُ ، فَهَئِذِهِ لَا تَجُوزُ .

الثانية : تُقَدِّمُ الْخَبَرَ عَلَى دَامَ وَحْدَهَا دُونَ مَا نَحْوُ : لَا أَصْحَبُ مَا طَالِعَةَ دَامَتِ الشَّمْسُ ، وَفِي جَوَازِ ذَلِكَ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ : عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدًا ضَرَبْتُ ، تَرِيدُ : مِمَّا ضَرَبْتُ زَيْدًا .

(١) ينظر شرح الأشموني بمحاشية الصبان : ٢٣٢ / ١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٤٠٨ ، والارتشاف : ٨٦ / ٢ ، وقد ذكر ابن مالك في شرحه التسهيل : ٣٤٩ / ١ أن خبر لَيْسَ جَائِزٌ تَوْسِيطُهُ بِالْإِجْمَاعِ ، وَهُوَ مَا نَقَلَهُ أَبُو حَيَّانَ عَنْ ابْنِ الدَّهَّانِ وَابْنِ عَصْفُورٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١٧١ / ٤ .

(٢) أقول : قائله هو السموأل بن عاديء الغساني اليهودي ، ويقال قائله هو الجلاح الحارثي ، والأول أشهر وهو من قصيدة لامية ، من الطويل .

اللغة : قوله : " سَلِي إِنْ جَهِلْتَ النَّاسَ إِلَى آخِرِهِ " كَانَ السَّمَوَالُ هَذَا قَدْ خَطَبَ امْرَأَةً وَخَطَبَهَا غَيْرَهُ أَيْضًا ، وَكَانَتْ قَدْ أَنْكَرَتْ عَلَيْهِ فَنَخَاطِبُهَا بِهَذِهِ الْآيَاتِ إِلَى أَنْ قَالَ : أَيُّهَا الْمَرْأَةُ : إِنْ جَهِلْتَ حَالَنَا فَسَلِي النَّاسَ عَنَّا وَعَنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَخْطُبُونَكَ حَتَّى تَعْلَمِي حَالَنَا وَحَالَهُمْ فَلَيْسَ الْعَالَمُ بِالشَّيْءِ وَالْجَاهِلُ سَوَاءٌ .

الاستشهاد فيه : حيث تقدم خبر ليس على اسمه ، وهو جائز خلافاً لابن درستويه فإنه يمنع ذلك ، والبيت حجة عليه ، وانظر البيت في ابن الناطم : ٥٢ ، وشرح المرادي : ٢٩٨ / ١ ، والأشموني : ١١٢ / ١ ، ومغني اللبيب : ٢٠٠ ، وتخليص الشواهد لابن هشام : ٢٣٧ ، وابن عقيل وقطر الندى ... الخ .

ويمكن أن يقال لا يجوز ذلك لأن دَام النَّافِصَةَ لا تتصرف ولا تستعمل إلا ماضية اللَّفْظ كَمَا سَبَقَ ، وَمَا لَا يتصرف فِي نفسه لا يتصرف فِي معوله نَحْوُ : فعل التعجب ، ويمكن أن يقال يجوز ذلك لأن منع التصرف فِي دَامَ لَيْسَ بِخُصُوصِيَّةِ دَامَ بَلْ كُلُّ فعل وقع صلة لِمَا الظرفية لا يكون إلا ماضي اللَّفْظ نَحْوُ : لَا أَصْحَبُ مَا لَاحَ لِلَّهِ بَارِقٌ ، فعدم التصرف فيها إِنَّمَا كَانَ لِكُونِهَا وقعت صلة لِمَا التوقيتية فصار ذَلِكَ فِيهَا لَا لِكُونِهَا وَضِعَتْ عَلَى منع التصرف بل لأجل ما.^(١)

قَوْلُهُ :

كَذَاكَ سَبَقُ خَيْرٌ مِمَّا النَّافِصَةُ فَجِيءَ بِهَا مَثَلُوهُ لَا ثَالِثَةَ

يقول : لا يجوز أن يسبق الْخَيْرُ ما النافية ، وهذا تحته قسمان :

أحدهما : ما النفي أو شبهه شرط فِي إعماله فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَيْرُ وهو : ما زال ، وما انفك ، وما فتى ، وما برح .

والآخر : ما صلح أن ينفي بما من كان وأخواتها نَحْوُ : ما كان زيد قائماً .

فالقسم الأول أَجَازَ تَقْدِيمَ الْخَيْرِ عَلَيْهِ ابن كَيْسَانَ والنحاس ، وحكى مثله عن الْكِسَائِيِّ فَأَجَازَ : مُنْطَلِقاً ما زال زيد.^(٢)

(١) انظر التذيل والتكميل : ٤ / ١٧١ ، ١٧٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٤٩ .

(٢) قال ابن مالك : " وأجاز ابن كيسان التقديم مع النفي بـ (ما) مع أنه موافق للبصريين في أن (ما) لها صدر الكلام ؛ لأنه نظر إلى أن : ما زال زيد فاضلاً ، بمحذلة : كان زيد فاضلاً ، في المعنى فاستويا في جواز تقديم الخير ... وأجاز الكوفيون إلا الفراء ما أجازاه ابن كيسان ؛ لأن (ما) عندهم ليس لها تصدير مستحق حكى ذلك ابن كيسان " . شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٥١ ، وينظر ابن كيسان النحوي : ١٨٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١ / ٣٩٨ ، ويقول الرضسي : " وأما غير (ما دام) مما في أوله (ما) من هذه الأفعال فأجاز الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان تقدم خبرها عليها .. قالوا : لأن (ما) لزمّت هذه الأفعال الناقصة وصارت معها . بمعنى الإبتات فهي كحزنها بخلاف نحو : ما فارق وما انفصل . فإنها لم تلتزمها ، بل جاز حذفها لفظاً ومعنى والفصل بينها وبين الفعل ولم يجر ذلك في هذه الأفعال ولم يجوز ذلك غيرهم =

ومفهوم قول النّاطم : أن النفي إذا كان بغير ما يجوز تقديم الخبر عليه نحو : قائماً لم يزل زيد ، خلافاً للفراء إذ منع من تقديم الخبر مطلقاً ، وخلافاً لغيره من الكوفيين إذ أجاز ذلك مطلقاً كما نقلناه عن ابن كيسان ومن قال بقوله .

ويفهم أيضاً من قوله : إن المنع إنما هو من تقديم الخبر على (ما) ، فإن تأخر عن (ما) وتقدم على الفعل فالمفهوم جوازه نحو : ما منطلقاً زال زيد ، وهذه فيها - أيضاً - خلاف أكثر الثخوين على جواز ذلك ، وبعضهم منعه^(١).

وأما القسم الثاني وهو : ما كان زيد قائماً ، فالنصوص متضاربة على منع التقديم ، فلا يجوز : منطلقاً ما كان زيد^(٢) ، ويمكن أن يكون فيه خلاف لمن يميز : زيدا ما ضربت ، فيجوز تقديم معمول الفعل المنفي بما عليه^(٣).

وقوله : " فحيء بها مثلوها لا تالية " تأكيد لمعنى نصف البيت وليس لتأسيس معنى ؛ لأنه قد فهم من قوله : " كذاك سبق خبر ما التافية " أن ما تكون مثلوها بما بعدهما من اسم وخبر لا تالية.

قوله :

ومنع سبق خبر ليس اصطفي ودو تمام ما برقع يكتفي

= نظراً إلى لفظ (ما) ولو لم يكن فيها معنى للنفي لم يصير الكلام مثبتاً بمعنى الدوام . شرح الكافية للرضي : ٣٩٧ / ٢ .

(١) المنع هو مذهب بدر الدين بن مالك وابن هشام الخضراوي : بنظر الارتشاف : ٨٧ / ٢ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناطم : ١٣٤ ط. دار الجيل ، وعلة الرضي فقال : " لأن ما لازمت هذه الأفعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قائماً زال زيد كما جاز : ما قائماً كان زيد اتفاقاً " . شرح الكافية : ٣٩٧ / ٢ .

(٢) بنظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم : ١٣٤ .

(٣) وأما إيلاء الخبر ما التافية فحائز اتفاقاً تقول : ما قائماً كان زيد .

يقول: احتير منع تَقْلِيمِ الْخَبَرِ عَلَى: "لَيْسَ" فلا يَجُوزُ: قَائِمًا لَيْسَ زَيْدٌ ،
وفي ذَلِكَ خِلَافٌ: أَلْمَنَعَ مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ^(١) والميرد^(٢) وابن السراج^(٣) والزجاج
وأكثر الْمُتَأَخِّرِينَ^(٤) ، واختَارَ ذَلِكَ^(٥) أبو الحسين بن عبد الوارث الْقَارِسِيُّ ، وقال ابن
جني: انفرد الْمُبَرِّدُ بأنه لا يَجُوزُ تَقْلِيمُ خَبَرِ لَيْسَ عَلَيْهَا / ٥٦ ، وخالفه فِي ذَلِكَ
الْجُمْهُورُ . انتهى.^(٦)

(١) المسائل الحليّات: ٢٨٠ ، وشرح اللمع لابن برهان: ٥٨ ، والإنصاف: ١٦٠ ، وابن
يعيش: ٧ / ١١٤ ، والتذيل والتكميل: ١٧٨ / ٤ .

(٢) نص فِي الْمُقْتَضِبِ عَلَى جَوَازِهِ: ٤ / ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٤٠٦ ، والمنع منسوب إليه فِي غَالِبِ
كُتُبِ النِّحَاةِ . انظر: المسائل الحليّات: ٢٨٠ ، والبغداديات: ٢٥٧ ، والخصائص: ١ / ١٨٨ ،
والإنصاف: ١٦٠ ، وشرح المقدمة الجزولية للشلّولين: ٧٧٣ - ٧٧٤ ، وابن يعيش: ٧ / ١١٤ ،
وشرح اللمع لابن برهان: ٥٨ ، والتذيل والتكميل: ١٧٨ / ٤ .

(٣) الأصول: ١ / ٨٩ - ٩٠ ، والتذيل والتكميل: ١٧٨ / ٤ .

(٤) ينظر شرح الأشموني بِمَاشِيَةِ الصَّبَانِ: ١ / ٢٣٤ ، وعلة المنع عندهم: هي ضعفها بعدم
تصرفها وشبهها بِمَا النَّافِيَةِ . وينظر الْمُقْتَضِدُ فِي شَرْحِ الْإِبْضَاحِ: ٤٠٨ ، والارتشاف: ٢ / ٨٧ ،
وشرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٣٥١ - ٣٥٤ ، والتذيل والتكميل: ١٧٨ / ٤ .

(٥) هو أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ الْقَارِسِيِّ ابْنِ أُخْتِ أَبِي عَلِيٍّ
الْقَارِسِيِّ ، تَوَفِّيَ سَنَةَ (٤٢١ هـ) . ينظر البغية: ١ / ٩٤ .

(٦) عبارة ابن جني: "وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر ليس عليها فأحد ما يخرج به
عليه أن يقال له: إجازة هذا مذهب سيويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا والكوفيون أيضاً
معنا فإن كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين وجب عليك يا أبا العباس أن تنفر عن
خلافه وتستوحش منه ولا تستأنس بأول خاطر يبدو لك..." . الخصائص: ١ / ١٨٩ ،
١٩٠ ، وينظر الارتشاف: ٢ / ٨٧ ، ٨٨ .

وقد اختلف على سببويه في هذه المسألة فنسب بعضهم إليه الجواز وبعضهم المنع^(١) وليس في كتاب سببويه ما يشهد بالجواز إلا ما في أبواب الاشتغال من قوله : إن زيدا لست مثله ، كأنه قال : أخالفت زيدا لست مثله ؟^(٢) ، ولا يجوز أن يفسر إلا ما يجوز أن يعمل.

وتلخص من ما ذكر في جواز تقديم خبر هذه الأفعال عليها ، ومنعه أن : "دام" لا يتقدم الخبر عليه ، ولا يتقدم الخبر - أيضاً - على ما نفى بلفظ : "ما" بلا خلاف ذكره ، ولا على : "ليس" في المختار.

واقضى مفهوم ذلك أن ما سوى ذلك يجوز تقديم خبره عليه ؛ لأنه خصص المنع بهذه الثلاثة مواضع ، فما سوى ذلك يجوز فيه التقديم وليس كذلك بل تقديم الخبر على هذه الأفعال على ثلاثة أقسام :

قسم يجب فيه تقديم الخبر.

(١) قال ابن الناطم : "وأما ليس فمذهب سببويه وأبي علي وابن برهان جواز تقديم خبرها عليها بدليل جواز تقديم معمول خبرها عليها في نحو قوله تعالى {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} - هود : ٨ { وتفسيرها عاملاً فيما اشتغلت عنه بملايس ضميره كقولهم : أزيد لست مثله ؟ حكاه سببويه ، وذهب السيرافي والمرد وابن السراج إلى منع ذلك قاسوها على : "عسى" ونعم وبس وفعل التعجب ، قال السيرافي : بين ليس وفعل التعجب ونعم وبس فرق ... لأن ليس تدخل على الأسماء كلها مظهرها ومضمرها ومعرفتها ونكرتها ، ويتقدم خبرها على اسمها ونعم وبس لا يتصل بها ضمير المتكلم ولا العلم وفعل التعجب يلزم طريقة واحدة ولا يكون فاعله إلا ضميراً فكانت ليس أقوى منها ...". ابن الناطم : ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٢) الكتاب نسبيوه : ١٠٣ / ١ ، ورواية المثال فيه : أزيداً لست مثله ؟ وفي هذا النص يقول سببويه : "أما الانتصاب ثم ها هنا فمن وجه واحد ومثل ذلك : أعبد الله كنت مثله ؛ لأن كنت فعل والمثل مضاف إليه وهو منصوب ومثله : أزيداً لست مثله ؟ لأنه فعل فصار بمنزلة قولك : أزيداً لقيت أخاه ؟ وهو قول الخليل ."

وقسم يمتنع فيه تقديم الخبر.

وقسم مختلف فيه فمن النَحْوِيِّين من يقول : لا يَحْجُوز ، ومنهم يقول : يَحْجُوز.

أما القسم الأول فَنَحْوُ : أين كان زيد ؟ وعلامة أَيْكُمْ كان زيد ؟ وَنَحْوُ ذَلِكَ.

والقسم الثاني نَحْوُ : خَيْرَ : " ما دام وقعد " في المثل.

والقسم الثالث نَحْوُ : ما ذكرناه من خَيْرَ : " ما زال " وأخواتها ، وخَيْرَ : " لَيْسَ " ، وخَيْرَ : " كَانَ " — أيضاً — فَإِنَّ الْكُوفِيِّينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ لَا يَحْجُوز : قائماً كان زيد ، عَلَى أَنْ يَكُونَ : قائماً خير كان ، وفيه ضمير عائد عَلَى زيد ، بل عَلَى وجه آخر ذكره النحاة في المبسوطات.

وتحت كل قسم من هَذِهِ الأقسام مسائل تذكر في المبسوطات

وقوله : " وَذُو تَمَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي " يعني أن هذه الأفعال على قسمين : قسم لا يستعمل إلا ناقصاً وذكر في البيت الثاني أَنَّهُ : " فِتْنَى ، وَلَيْسَ ، وَزَالَ " (١).

وقسم يستعمل تاماً وناقصاً وهو : ما بقي ، فما اكتفى بمرفوع وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى منصوب كان تاماً ، وما احتاج إِلَى منصوب كان ناقصاً ، هذا أحد التفسيرين فِي كَوْنِهَا سَمِيَتْ نَاقِصَةً ، وهو أن فائدتها لا تتم بذكر المرفوع فقط بل تنفقر إِلَى الْمَنْصُوبِ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ منعقد مما أصله الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ ولا يفيد ذكر المبتدأ دون ذكر الخبر.

والتفسير الثاني : هو أنه سَمِيَتْ نَاقِصَةً ؛ لأنه لا دلالة لها عَلَى الحدث ، وَهَذَا

فِيهِ خِلَافٌ :

(١) يقول ابن مالك في البيت الذي أشار إليه أبو حيان :

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالتَّقْصُ فِي فِتْنَى لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قَفَى

ذَهَبَ الْعَبْرَدُ^(١) وَالْفَارِسِيُّ^(٢) وَابْنُ السَّرَّاجِ^(٣) إِلَى أَنَّهُ مَجْرَدَةٌ مِنَ الْحَدَثِ ، وَأَنَّهَا جُعِلَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ فَقَطَّ^(٤) ، وَإِلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا حَدَثٌ وَلَا اشْتَقَتْ مِنْهُ كِسَانٌ يَذْهَبُ أَبُو عَلِيٍّ الشَّلُوبِي^(٥) ، وَالْمَشْهُورُ وَالْمَنْصُورُ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ ، وَأَنَّ الْحَدَثَ مُسْنَدٌ إِلَى الْجُمْلَةِ كَمَا كَانَتْ : ظَنَنْتُ مُسْنَدَةً إِلَى الْجُمْلَةِ^(٦).

وَالَّذِينَ قَالُوا : إِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ فَهَلْ تُنْصِبُ ، فَتَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا كَوْنًا ، أَحَازَهُ بَعْضُهُمْ^(٧) ، وَالْجَمْهُورُ عَلَى الْمَنْعِ ، وَأَنَّهُمْ عَوْضُوا عَنِ النُّطْقِ بِمَصْدَرِهِ الْخَبَرِ إِذْ هُوَ الْمُسْنَدُ فِي الْحَقِيقَةِ لَا اسْمِهَا^(٨).

(١) الْمُقْتَضِبُ . ٣ / ٣٣ ، ٩٧ ، ٤ / ٨٦ - ٨٩ ، وَانْظُرْ : ١ / ١٨٩ .

(٢) الْمَسَائِلُ الْعَسْكَرِيَّةُ : ٩٦ ، وَالْبَصْرِيَّاتُ : ٢٣٢ ، وَالْبَغْدَادِيَّاتُ : ١١٣ - ١١٦ .

(٣) الْأَصُولُ : ١ / ٨٢ - ٨٣ .

(٤) قَالَ الْمَرْحُومُ : " وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ تَكُونُ عَلَى ضَرِيحَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ لَا تَسْكُتُ فِيهَا عَلَى الْمَرْفُوعِ وَتَأْتِي بِالْخَبَرِ الْمَنْصُوبِ كَقَوْلِكَ كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ ، وَذَلِكَ إِذَا جَعَلْتَهَا دَالَّةً عَلَى الزَّمَانِ فَقَطَّ وَتُسَمَّى ثَائِقَةً ، وَالضَّرْبُ الثَّانِي أَنَّ تَجْرِي بِمَجْرَى سَائِرِ الْأَفْعَالِ فَيَقَالُ كَانَ زَيْدٌ وَتَسْكُتُ (مَعْنَى وَجَدَ) " . الْمُقْتَصِدُ : ٤٠٠ ، ٤٠١ ، وَبِنِظَرِ الْأَصُولِ لِابْنِ السَّرَّاجِ : ١ / ٩١ ، وَقَدْ ذَكَرَ فِيهِ النَّاقِصَةَ وَلَمْ يَذْكُرْ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ ، وَشَرَحَ التَّصْرِيعُ بِمَعْنَى التَّوَضُّعِ : ١ / ١٩٠ .

(٥) قَالَ الشَّلُوبِيُّ : " وَأَرَى أَنَّ لَيْسَ وَ : " عَسَى " وَمَا أَشْبَهَهُمَا أَشْبَهَ بِالْحَرْفِ مِنْهَا بِالْفِعْلِ مِمَّنْ جِهَةٌ أَنْ مَرَادَهَا فِي غَيْرِهَا بِهَذَا يَنْفَصِلُ عَنْ اعْتِرَاضٍ مِنْ اعْتِرَاضِ هَذَا الْحَدِّ بِكَانِ الثَّائِقَةِ مَجْرَدَةٌ عَنْ الدَّلَالَةِ عَلَى الْحَدَثِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ تُشَبِّهُ الْحَرْفَ إِذَا كَانَ مَعْنَاهَا فِي الْخَبَرِ ، هَذَا إِنْ كَانَ مَذْهَبُهُ أَنَّهَا مُجْرَدَةٌ مِنَ الْحَدَثِ وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ التَّحْوِينَ وَهُوَ الْأَوَّلَى " . شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْجُزْئِيَّةِ الْكَبِيرِ : ١ / ٢١٧ ، وَانْظُرِ التَّوَلُّطَةَ : ٢٢٤ .

(٦) بِنِظَرِ شَرْحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ١ / ٣٣٨ - ٣٤٠ ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ عَشْرَةَ أَوْجَهِ يَسْتَدِلُّ بِهَا عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ دَالَّةٌ عَلَى الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ مَعًا .

(٧) قَالَ بِهِ السَّرَّاجِيُّ كَمَا نَسَبَهُ إِلَى أَبِي حَيَّانٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٤ / ١٣٤ ، وَانْظُرْ شَرْحَ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ١ / ٣٤٠ .

(٨) التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٤ / ١٣٤ ، وَانْظُرْ شَرْحَ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ١ / ٣٤٠ ، ٣٤١ .

ولما ذَهَبَ الْفَارِسِيُّ إِلَى أَنَّهَا خُلِعَتْ الدَّلَالَةُ عَلَى الْحَدَثِ ، قَالَ لَا تَعْمَلْ فِي سِي
حَالٍ وَلَا ظَرْفٍ مَكَانٍ وَلَا فِي مَصْدَرٍ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِمَا حَرَفَ جَرٍ ، وَفِي عَمَلِهَا فِي ظَرْفِ
الزَّمَانِ نَظَرٌ انْتَهَى ^(١) ، وَمَنْ قَالَ بِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ أَجَازَ لَهَا الْعَمَلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ^(٢)
وَلِذَلِكَ عُلِقَ بَعْضُهُمُ الْمَجْرُورُ فِي قَوْلِهِ ^(٣) : { أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا } بِكَانَ .

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ النَّاطِمُ مِنْ أَنَّ : " فَنَيْءٌ ، وَزَالٌ ، وَلَيْسَ " فَيَهِنُ النِّقْصُ فِيهِ ذَلِكَ
نَظَرٌ ، وَقَدْ ذَكَرَ هُوَ وَغَيْرُهُ أَنَّ : " فَتًا " تَسْتَعْمَلُ ثَامَةً ^(٤) ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ - أَيْضًا - أَنَّ :
" زَالَ " تُكُونُ ثَامَةً ، وَمُضَارَعُ الثَّامَةِ يَزُولُ ، وَمُضَارَعُ النَّاقِصَةِ : يَزَالُ ^(٥) ، وَسُمِعَ
فِيهِ - أَيْضًا - يَزِيلُ .

وَأَمَّا لَيْسَ فَقَدْ رَعَى الْكُوفِيُّونَ أَنَّهَا يَعْطَفُ بِهَا فِي الْمَفْرَدَاتِ فَعَلَّى هَذَا
تَكْتَفِي بِاسْمٍ وَاحِدٍ فَتَقُولُ : قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدٌ ^(٦) ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ عِنْدَ

(١) التذييل والتكميل : ٤ / ١٣٤ ، والمسائل المثورة لأبي علي ص : ٢١٩ ، ٢٢٠ تحقيق : د/
شريف النجار .

(٢) المحجة للفارسي ٦ / ٤٦٢ ، وانظر الحلييات : ٢٥٥ ، والتذييل والتكميل : ٤ / ١٣٤ .
(٣) من الآية : ٢ من سورة يونس .

(٤) قال الصبان : " قوله (فتى) لا يفتح التاء أما مفتوحها فيحيء تاءاً يَمَعْنَى كَسْرٍ وَأُطْفَأَ ، يُقَالُ :
فَتَأْتُهُ عَنِ الْأَمْرِ كَسْرَتُهُ وَالتَّارُ فِتَاءُهَا أُطْفَأَتْهَا حَكَاهُ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ عَنِ الْفَرَّاءِ ،
فَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْقَامُوسِ ثُمَّ قَالَ عَنْ ابْنِ مَالِكٍ فِي كِتَابِهِ جَمْعُ اللُّغَاتِ الْمَشْكُوكَةِ وَعِزَاهُ لِلْفَرَّاءِ :
وَهُوَ صَحِيحٌ وَغَلَطَ أَبُو حَيَّانٍ وَغَيْرُهُ فِي تَغْلِيظِهِ " . حاشية الصبان : ١ / ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٥) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٤ / ١٢٢ : " زَالَ مَاضِيٌ يَزَالُ احْتِرَازًا مِنَ الَّتِي مُضَارَعُهَا
يَزُولُ يَمَعْنَى تَحْوِيلِهَا ثَامَةً ، قَالَ الْمُصَنِّفُ : وَمَنْ زَالَ الشَّيْءُ يَمَعْنَى عَزَلِهِ فَمُضَارَعُهُ يَزِيلُ .
انْتَهَى ، قُلْتُ : وَحَكَى الْكَسَائِمِيُّ أَيْضًا فِي مُضَارَعِ زَالِ النَّاقِصَةِ يَزِيلُ عَلَى وَزْنِ يَبِيعُ ، وَحَكَى
أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ الْفَرَّاءِ : لَا أَزِيلُ أَقُولُ ذَلِكَ فَتَكُونُ زَالِ النَّاقِصَةِ مِمَّا جَاءَتْ عَلَى فِعْلٍ يَفْعَلُ ،
وَفِعْلٌ يَفْعَلُ " .

(٦) مِمَّا احْتَجَوْا بِهِ فِي ذَلِكَ قَوْلُ لَبِيدٍ :

وَإِذَا أَفْرَضْتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمْلُ

الْبَصْرِيِّينَ^(١) ، وفي شرح اللع للمهايدي^(٢) أن هَذِهِ الأفعال تجيء ثَامَّةً كما تجيء : " كان " إلا : " ظل " فإنها لا تستعمل ثَامَّةً ولا تستعمل إِلَّا فِي فعل النهار ، وَلَيْسَ لَا تكون إِلَّا ثاقِصَةً ، واستثناءه ظل وذكره / ٥٧ أنها لا تستعمل ثَامَّةً لَيْسَ بِجَدِّ ؛ لأن أئمة اللغة والتَّخَوُّ حَكُوا أنها تكون ثَامَّةً^(٣) ، وأما قوله : ولا تستعمل إِلَّا فِي فعل النهار فَقَدْ سبقه إِلَى مثل ذَلِكَ لُكْذَةُ الْأَصْبَهَانِي^(٤) وعاب عَلَى الْأَعَشَى قوله :^(٥)

يَظُلُّ رَجِيماً لِرَيْبِ الْمُنُونِ وَالْهَمُّ فِي أَهْلِهَا وَالْحَزَنُ

(١) قال المرادي في حديث عن ليس : " أن تكون حرفاً عاطفاً عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ ... وَلَمْ يثبت كونها عاطفة عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ... ومن نقل أنها تكون حرفاً عاطفاً عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ابن بابشاذ والحاس ابن مالك وحكاة ابن عصفور عن البغداديين ، قيل : وفي الحقيقة لَيْسَتْ عندهم حرف عطف ؛ لأنهم أضرَمُوا الْخَبَرَ فِي قولهم : قام زيد لَيْسَ عمرو ، وفي النصب والجر جعلوا الاسم ضَمِيرَ الْمَحْذُورِ وأضرَمُوا الفعل بَعْدَهَا ، وَذَلِكَ الفعل المضمر فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ لَيْسَ هَذَا تحرير مَذْهَبِهِمْ وهو المفهوم من كلام هشام وابن كَيْسَانَ ، وهما أعرف بتقرير مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ " . الجني الداني : ٤٩٨ ، ٤٩٩ .

(٢) هو أحمد بن عبد الله المهايدي الضمير ، توفي فِي حدود سنة (٥٠٠ هـ) ، ينظر بغية الوعاة : ١ / ٣٢٠ ، ومعجم الأدباء : ٣ / ٢١٩ .

(٣) ينظر الارتشاف : ٢ / ٧٧ .

(٤) هو الحسن بن عبد الله أبو علي أخذ عن الباهلي صاحب الأصمعي ولم يذكر السيوطي وفاته انظر بغية الوعاة : ١ / ٥٠٩ ، ومعجم الأدباء : ٨ / ١٣٩ - ١٤٥ ، توفي سنة (٣٦٠ هـ) .

(٥) البيت من بحر المتقارب فِي ديوان الأعشى ميمون من قصيدة بعنوان : " طول الحياة عناء " : ٣٠٣ شرح : يوسف شكري فرحات ، ط. دار الجيل أولى : ١٩٩٢م .

اللغة : الرقيم : اللعين .

موطن الشاهد فِيه قوله : " يظل " قال فِيه أبو حيان : زعم لكذبة أن يظل خطأ قال : لأن الظلول لا يكون إِلَّا نهاراً ، وقال : أفتراه يظل نهاره رجيماً لرب المنون ، فإذا كان الليل أَمِنَ وينظر الشرح .

فَزَعَمَ أَن يَظِلَّ خَطَأً قَالَ : لَأَن الظُّلُولَ لَا يَكُونُ إِلَّا نَهَاراً ، وَقَالَ : أَ فِتْرَاهُ يَظِلُّ نَهَارَهُ وَحُجَيْمًا لَرَيْبِ الْمَنُونِ ، فَإِذَا كَانَ اللَّيْلُ أَمِنَ ، وَقَالَ لَا يَقَالُ : ظِلُّ فُلَانٍ شَهْرَهُ سَائِراً إِلَّا أَن يَكُونَ إِنَّمَا كَانَ سِيرَهُ نَهَاراً خَاصَةً ، وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ لُكْذَةُ وَالْمَهَابِذِيُّ خَطَأً بَلْ نَقَلَ النَّاسُ أَن ظِلَّ تَكُونُ بِمَعْنَى صَارَ.^(١)

وقد رد أبو حنيفة الدينوري^(٢) عَلَى لُكْذَةِ قَوْلِهِ ، وَأَتَى بِآيٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَأَبْيَاتٍ عَنِ الْقُرْبِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ : " ظِلٌّ " قَدْ يَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ النَّهَارِ^(٣) ، وَقَدْ أَهْمَلَ النَّاسُ الْكَلَامَ فِي مَعَانِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ وَكَانَهُ رَأَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ عِلْمِ اللُّغَةِ وَإِنْ كَانَ كَثِيرٌ مِنَ التَّحْوِيلِينَ تَعَرَّضُوا لِلذِّكْرِ ذَلِكَ.

(١) نسبه أبو حيان أيضاً في التذييل والتكميل : ١٥٨/٤ - ١٥٩ إلى السيرافي وأبي بكر وهشام.

(٢) هو أحمد بن داوود وكتيبته أبو حنيفة الدينوري ، توفي سنة (٢٩٠ هـ) ، من مؤلفاته تفسير

القرآن ، ما تلحن فيه العامة ، ينظر بغية الوعاة : ١ / ٣٠٦ ، والبلغة ص ٧٣.

(٣) منها قوله تعالى غاطباً السامري : {وَالنَّظْرُ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفاً} (طه : ٩٧) ،

ومنها قول ذي الرمة :

ظَلَلْتُ تَخَفِقُ أَحْشَانِي عَلَى كَيْدِي كَأَنِّي مِنْ ضَرَاءِ الْبَيْنِ مَوْرُودِ

﴿ حكم تقديم معمول خبر كان وأخواتها على الاسم ﴾

قَوْلُهُ: ^(١)

وَلَا يَلِي الْعَامِلُ مَعْمُولُ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ

العامل هو : " كان وأخواتها " أو مما يعمل عملها مما يلاقيها في الاشتقاق ، ومعمول الخبر أعم من أن يكون مفعولاً به أو له أو حالاً أو ظرفاً ، ثم استثنى الظرف وحده خاصة .

وليس هذا الحكم مختصاً بـ : " كان وأخواتها " بل لا يلي عاملاً من العوامل ما رفعه غيره أو نصبه تقول : جاء زيد ضارباً عمرأ ، ولو قلت : جاء عمرأ زيد ضارباً لم يجوز ، لما يلوح في ذلك من الفصل بين الفعل وما عمل فيه بما لم يعمل فيه . ومعمول الخبر له أحوال :

إحداها : أن يتأخر عن الخبر المتأخر عن الاسم نحو : كان زيد أكلأ طعامك ، فيجوز ذلك وهو وجه الكلام. ^(٢)

الثانية : أن يتقدم عليه وحده نحو : كان زيد طعامك أكلأ ، فيجوز ما لم يمنع مانع في الخبر من تقديم معموله عليه مثل كون الخبر في صلة موصول ، فلا يجوز التقديم عليه نحو : كان زيد الأكل طعامك .

(١) ترك الشارح بيتاً للناظم ها هنا ونصه :

وما سواه ناقص والنقص في قَبِيْ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قَفِي

(٢) هذا هو قول البصريين . انظر شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٩٩ ، والبسيط لابن أبي الربيع : ٧٠٥ - ٧٠٦ ، والكتاب لسيبويه : ١ / ٧٠ - ٧١ ، والمقتضب : ٤ / ٩٨ - ٩٩ ، ١٥٦ ، والأصول لابن السراج : ١ / ٨٦ ، ٨٨ ، ٢ / ٢٣٧ ، والمقتصد : ٤٢٥ - ٤٢٦ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ٢٣٨ .

الثالثة : أن يتوسط وحده بَيْنَ كان واسمها ، ولا يخلو إذ ذاك أن يَكُونَ ظرفاً أو مجروراً أو غَيْرَ ذَلِكَ ، فإن كان ظرفاً أو مجروراً جازت المسألة باتفاق نَحْوُ : كَـانَ اليوم زيد مسافراً ، أو كان لله زيد مُطِيعاً.

وإن كان غَيْرَ ذَلِكَ نَحْوُ : كان طَعَامَكَ زيد آكلًا ، منع ذَلِكَ البَصْرِيُّونَ^(١) ، والمشهور في النقل عَنِ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ.^(٢)

وذكر أبو بكر بن الأنباري^(٣) ما يدل عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ فِي مُحَاوَرَةِ جَرَتْ بَيْنَ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى ، ومحمد بن يزيد بحضرة الأمير محمد بن عبد الله بن طاهر ، وأن ابْنَ يَحْيَى أَلْزَمَ مُحَمَّدَ بْنَ يَزِيدَ جَوَازَ : طَعَامَكَ جَاءَنِي أَكَلٌ ، وَحَقَّقَ لَقِيْتُ أَخْذًا ، فقال : أجزئُ المسألتين ، فقال له أحمد لم يُجِزْ هَذَا أَحَدٌ لأن الصلة لا تتقدم إلا عِنْدَ تصرف الموصول يعني بالصلة هنا معمول اسم الفاعل ، ويعني بالموصول : اسم الفاعل ، ويعني أنه اسم لا يتصرف أي لَيْسَ كالفعل الذي يتصرف فِي نَفْسِهِ فَكَذَلِكَ يتصرف فِي معموله.

(١) ينظر شرح الألفية لابن الناطم : ١٣٨ ، والكتاب لسيوبه : ٧٠ - ٧١ ، والتذيل والتكميل : ٢٣٩ / ٤ .

(٢) شرح الألفية لابن الناطم : ١٣٨ ، وَتَمَسَّكَ الْكُوفِيُّونَ عَلَى ذَلِكَ بقول الشاعر :

فَنَافَذَ هَذَا جَوْنَ حَوْلَ بِيوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَاهُمْ عَطِيَّةَ عَوْدَا

وقول الآخر :

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مَعْرَسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تَلْقَى الْمَسَاكِينَ

وعمله عند البصريين على إسناده الفعل إلى ضمير الشأن والجملة بعده خبر كما إذا وقع المبتدأ والخبر بعده مرفوعين ، انظر شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٩٩ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٤٠٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٦٧ ، والتذيل والتكميل : ٢٤٠ - ٢٤١ .

(٣) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن بيان أبو بكر بن الأنباري النحوي اللغوي ، توفي ببغداد سنة (٣٢٨ هـ) ، من مؤلفاته كتاب الزاهر في اللغة والوقف والابتداء وغريب الحديث ، ينظر بغية الوعاة : ١ / ٢١٢ - ٢١٤ .

وَيَبَيِّنُ مِمَّا حَكَمْنَاهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى أَنَّ الْخَبَرَ إِذَا كَانَ اسْمًا لَا يَحِلُّ مَحَلُّهُ
الْفِعْلُ وَلَهُ مَعْمُولٌ فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ لَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَلَا فِي مَا أَشَبَّهَهَا.

فَإِنْ كَانَ فِعْلًا أَوْ اسْمًا يَحِلُّ مَحَلُّهُ الْفِعْلُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ أَوْ يَتَوَسَّطُ مَعَ الْخَبَرِ
بَيِّنَ كَانَ وَاسْمُهَا مُتَقَدِّمًا الْمَعْمُولُ عَلَى الْخَبَرِ الْعَامِلُ فِيهِ نَحْوُ : كَانَ طَعَامُكَ أَكْلًا زَيْدٌ ،
فَفِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْبَصْرِيِّينَ : مَذْهَبُ سَبْيَوَيْهِ الْمَنْعُ ^(١) ، وَذَهَبَ ابْنُ السَّرَّاجِ ^(٢) وَالْفَارِسِيُّ
إِلَى الْجَوَازِ ^(٣) ، وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ بَنَ طَلْحَةَ ^(٤)

أَوْ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ نَحْوُ : كَانَ أَكْلًا طَعَامُكَ زَيْدٌ ، فَيَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ / ٥٨ ،
وَيَمْتَنِعُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ أَهَمِّ لَا يَجِيزُونَ تَوَسُّيْتَ الْخَبَرِ وَلَا تَقْدِيمَهُ عَلَى الْفِعْلِ
إِذَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى اسْمٍ كَانَ ، هَذَا كُلُّهُ مَا لَمْ تَقْدِّمْهُ عَلَى الْفِعْلِ ، فَإِنْ
قَدِّمْتَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ عَلَى الْفِعْلِ فِيمَا أَنْ تَقْدِّمَهُ مَعَ الْخَبَرِ أَوْ وَحْدَهُ ، فَإِنْ قَدِّمْتَهُ وَحْدَهُ
لَمْ يَجِزْ سِوَاكَ أَكَانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ، لَا يَقَالُ : طَعَامُكَ كَانَ زَيْدٌ أَكْلًا ،
وَلَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَانَ عَمْرُو سَائِرًا ، وَلَا فِي الدَّارِ كَانَ زَيْدٌ مَقِيمًا ، هَذَا نَقَلَ بَعْضُ
أَصْحَابِنَا. ^(٥)

(١) لَمْ يَذْكُرْ سَبْيَوَيْهِ تَقْدِيمَ الْمَعْمُولِ وَتَوَسُّطَهُ مَعَ الْخَبَرِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمِهِ وَإِنَّمَا الَّذِي ذَكَرَهُ بِنَصِّهِ
هُوَ : " وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : كَانَ أَخَاكَ عَبْدُ اللَّهِ فَقَدِّمْتَ وَأَخَّرْتَ كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي : ضَرْبٍ
لأنَّهُ فِعْلٌ مِثْلُهُ وَحَالَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأَخُّرِ فِيهِ كَحَالِهِ فِي : ضَرْبٍ إِلَّا أَنْ اسْمَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِيهِ
لِشَيْءٍ وَاحِدٍ . " الْكِتَابُ لِسَبْيَوَيْهِ : ٤٥ / ١ ، وَبِمَكْنٍ أَنْ يَكُونَ قَدْ فُهِمَ النِّجَاحُ أَنَّهُ بِاِقْتِصَارِهِ عَنْ
الْحَدِيثِ عَلَى الْمَعْمُولِ هُوَ عَدَمُ مُوَافَقَةِ عَلَى تَقْدِيمِ الْمَعْمُولِ مَعَ الْخَبَرِ وَتَوَسُّطِهِمَا بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمِهِ .
(٢) انْظُرِ الْأَصُولُ : ٨٦ / ١ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٤ / ٢٤٠ .

(٣) الْإِبْطِاحُ الْعُسْطُيُّ : ١٠٦ - ١٠٧ ، وَانْظُرِ الْبَصْرِيَّاتُ : ٤٣٤ - ٤٣٥ ، وَالتَّعْلِيلُ عَلَى كِتَابِ
سَبْيَوَيْهِ : ١٠٥ / ١ ، وَشَرْحُ الْأَشْعَوْنِيِّ بِمَاشِيَةِ الصَّبَانِ : ٢٣٧ / ١ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٤ / ٢٤٠ .

(٤) مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ خُلْفِ بْنِ أَحْمَدَ الْأُمَوِيِّ الْإِسْبِيلِيِّ أَبُو بَكْرٍ الْمَعْرُوفُ
بِابْنِ طَلْحَةَ ، تَوَفَّى سَنَةَ (٦١٨ هـ) ، يَنْظُرُ بَغِيَةَ الْوَعَاةِ لِلْسَّبْطِيِّ : ١ / ١٢١ ، ١٢٢ .

(٥) يَنْظُرُ تَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ : ١ / ٣٠٤ .

وقال ابن السراج : جميع ما جاز في المبتدأ والخبر من الثقل والتأخير فهو جائز في كان إلا أن تفصل بينها وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه ، قال : وأصحابنا يميزون غلامه كان زيد يضرب فيصبون الغلام يضرب ويقدمونه ؛ لأن كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز ثقله معموله.^(١)

وإن قدمته مع الخبر فله صورتان :

أحدهما : تقدمه على الخبر نحو : طعامك أكلاً كان زيد.

والثانية : تقدم الخبر عليه نحو : أكلاً طعامك كان زيد ، فإن ذلك يجوز حيث يجوز تقدم الخبر ويحيى في ذلك المنع على رأي الكوفيين.^(٢)

قولته :

ومضمّر الشأن اسماً أو إن وقع موهب ما استبان أنه امتنع

يقول : إذا ولي العامل معمول الخبر وليس يظرف ولا مجرور نحو : كان طعامك زيد أكلاً ، فإن ذلك متأول عند البصريين على أن في كان اسمها وهو ضمير الشأن.^(٣)

(١) ينظر الأصول لابن السراج : ٨٦ / ١ ، ومن شواهد قوله تعالى : { وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا بِظُلُمٍ } (الأعراف : ١٧٧)

(٢) في الصبان : ٢٣٧ / ١ : أعلم أن نحو : كان زيد أكلاً طعامك ، ينحصل فيه أربع وعشرون صورة ... وكلها جائزة عند البصريين إلا : كان طعامك زيد أكلاً ، وكان طعامك أكلاً زيد ، وأكلاً كان طعامك زيد.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٤٠٣ ، والتذيل والتكميل : ٢٤٢ / ٤ ، والنسخ مذهب الكسائي من الكوفيين : انظر التذيل والتكميل : ٢٤٢ / ٤ .

وهَذَا التَّأْوِيلُ لَا يَتِمُّ إِلَّا حَيْثُ كَانَ الْخَبَرُ لَا يَظْهَرُ فِيهِ الْإِعْرَابُ فَيَجْعَلُ ذَلِكَ الضَّمِيرُ هُوَ الْأَسْمُ وَيَجْعَلُ الْخَبَرَ الْجُمْلَةَ الَّتِي بَعْدَهَا مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَتَقْدِمُ مَعْمُولَ ذَلِكَ الْخَبَرِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكَلَ أَوْ يَأْكُلُ ، فَإِنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَنْعَقِدَ مِنْ ذَلِكَ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، فَإِذَا أُثْبِتَ بِهِ ظَاهِرًا فِيهِ الْإِعْرَابُ لَمْ يَحْتَمِلْ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرًا نَحْوُ : كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكَلًا ، لِأَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ مِنْ قَوْلِهِ : زَيْدٌ أَكَلًا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، وَإِنَّمَا يَتِمُّ ذَلِكَ فِي نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :^(١)

فَتَأْفِدْ هَذَا جَوْنَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا

(١) البيت من بحر الطويل وهو للفرزدق يهجو به جريراً وقومه ويصفهم بالفجور والخيانة. اللغة : و " القنافة " جمع قنفذ والأنثى قنفذة ، قوله : " هداجون " من هذج الظليم إذا مشى في ارتعاش فهو هداج ، قوله : " عطية " اسم رجل وهو أبو جرير.

الاستشهاد فيه : قوله : " بما كان إياهم عطية عودا " وأصل المسألة أن الفصل بين كان واسمها إذا كان بظرف أو بحرف جر يجوز اتفاقاً كما في قولك : كان عندنا زيد قائماً ، وكان في الدار بشر متكلاً ؛ لأن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما بما ليس لغيرهما ، أما الفصل بين كان واسمها بغير الظرف وحرف الجر نحو : كان الماء زيد يشرب ومثل البيت المذكور فلا يجوز ذلك عند البصريين سواء كان متصلاً بالخبر أو منفصلاً ، وأجازه الكوفيون مطلقاً مستدلين بالبيت المذكور فإنه فصل بين كان واسمها بقولهم إياهم وليس هو بظرف ولا مجرور وأجاب البصريون عن البيت المذكور بأربعة أوجه :

الأول : أن اسم كان ضمير الشأن ، والجملة خبر كان ، فلم يفصل بين كان واسمها ؛ لأن اسمها مستتر فيها ، والثاني : أن كان زائدة بين الموصول وصلته فحيث لا اسم ولا خبر ، الثالث : أن ما موصولة واسم كان ضمير مستتر يرجع إلى (ما) و : " عطية " مبتدأ ، و "عود" خبره ، و : " إياهم " مفعول مقدم ، والعائد محذوف والتقدير : بالذي كان عطية عودهموه فحذف العائد لأنه ضمير متصل منصوب بفعل على ما هو المقرر في باب الموصول ، الرابع : أن هذا ضرورة فلا اعتبار به . وانظر التأويلات المذكورة في الشرح.

ففي كان ضَمير الأمر : " و إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا " يعتقد منه مبتدأ وخبر فلا يبقى للكوفيَّين حجة في جواز ذلك إذ قد نقل جواز ذلك عنهم^(١) ، أعني : أن يُلَـيـى كان معمول خبرها المتأخر بَعْدَ اسْمِهَا عَلَى الإِطْلَاق ، وقد تَقَدَّمَتْ حِكَايَةُ ثعلب والمبرِّد ، والظاهر - والله أعلم - أن مَذْهَبَ الكُوفِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَحُوزُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ فِعْلًا.^(٢)

وهذا البيت الذي استدل به الكوفيُّون تأوله أصحابنا عَلَى أن فِي : " كَانَ " ضَمير الأمر والشأن ، و : " إِيَّاهُمْ " مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ ، و : " عَطِيَّةٌ " مُبْتَدَأٌ ، و : " عَوْدًا " فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ كَانَ^(٣) ، وَهَذَا لَا يَحُوزُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ لَا يَحُوزُ تَقْدِيمَهُ إِذَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ ، فَلَا يَحُوزُ تَقْدِيمَ معموله.^(٤)

وتأوله أصحابنا - أيضاً - تأويلاً آخر غَيْرَ التَّأْوِيلِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ النَّاطِقُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ : " كَانَ " زَائِدَةً ، وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ لَمْ يَتَأَوَّلْهُ وَجَعَلَ تَقْدِيمَ الْمَعْمُولِ فِيهِ ضَرْوَةً.^(٥)

(١) الإجازة مذهب هشام ، انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٩٣ ، وانظر التذييل

والتكميل : ٤ / ٢٤٢ ، ٣ / ٣٥٥ - ٣٥٧.

(٢) علق عليه أبو حيان في التذييل والتكميل : ٤ / ٢٤٢ ، ٣ / ٣٥٥ - ٣٥٧ ، وقال والإجازة

مذهب هشام يميزه مع الماضي والمستقبل والدائم.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٩٣ ، والتذييل والتكميل : ٤ / ٢٤٢.

(٤) ينظر توضيح المقاصد : ١ / ٣٠٤ ، ٣٠٥.

(٥) توضيح المقاصد : ١ / ٣٠٥ ، وشرح الأشموني : ١ / ٢٣٨ ، ٢٣٩.

﴿ ما تختص به كان دون أخواتها ﴾

قَوْلُهُ :

وَقَدْ تَزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا
كَانَ أَصَحَّ عَلِمَ مَنْ تَقَدَّمَ
" كَانَ " لَهَا مُحَامِل :

أحدها : أن تكون ناقصة فترفع الاسم وتُصَبِّبُ الخبر ، وتدل على تقييد خبرها بالزمان الذي دلت عليه إن كَانَ ماضياً فماضي ، وإن كَانَ مستقبلاً فمستقبل ، وإن كَانَ حالاً فحال ، وقد تستعمل في حال نقصها بمعنى : " صار "(١)

وإذا أضمر فيها ضمير الشأن فهي الناقصة ، والجملة الواقعة بعدها في موضع خبرها (٢) ، وَلَيْسَتْ غَيْرُ الناقصة خِلافاً لِأبي القاسم خلف بن فرتون (٣) ، وَمَنْ قَالَ بِمَقَالَتِهِ / ٥٩ ، فَإِنَّهُ زَعَمَ أَنَّهَا قَسَمٌ غَيْرُ الناقصة (٤).

وقد ذَهَبَ الْكِسَائِيُّ إِلَى أَنَّهُ إِذَا جَاءَ الاسْمَانِ بَعْدَهَا مَرْفُوعَيْنِ كَانَتْ مُلغَاةً لَا عَمَلَ لَهَا (٥) ، وَإِلَى نَحْوِ مِنْهُ كَانَ يَذْهَبُ ابْنُ الطَّرَاوَةِ فَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي نَحْوِ : كَانَ

(١) ومن شواهد ذلك قوله تعالى : {وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا • فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا • وَكُنْثُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً} (الواقعة : ٥-٧)

(٢) توضيح المقاصد : ٣٠٥ / ١.

(٣) هو خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي الششتري النحوي ، توفي سنة (٥٣٢ هـ) . انظر البيهقي : ١ / ٥٥٧.

(٤) قال أبو حيان في التذييل والتكميل : ٤ / ٢٥١ مسألة : كان إذا أضمر فيها ضمير الشأن فهي ناقصة والجملة الواقعة بعدها في موضع خبرها وليست غير الناقصة فتكون قسماً برأسها هذا مذهب الجمهور ، وذهب أبو القاسم خلف بن فرتون الششتري عرف بابن الأبرش إلى أنها قسم غير الناقصة.

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤١١ ، وانظر التذييل والتكميل : ٤ / ٢٥٠ ، والجزء الثاني : ٢٨٢ - ٢٨٣.

زيد قائم : إِنْهَا غَيْرَ عاملة ولا أضمرَ فِيهَا أَمْرٌ ولا شَأْنٌ^(١) ، ورفع الاسمين بَعْدَ كَسَاةٍ مَسْمُوعٍ عَنِ الْعَرَبِ^(٢) وَبِهِ قَالَ الْجُمْهُورُ^(٣) وَأَنْكَرَ الْفَرَاءَ سَمَاعُهُ^(٤).

والثاني : أن تكون تامة وهي على قسمين :

أحدهما : أن تكون لازمة نَحْوُ : قد كان لبن ، أي : حضر لبن.^(٥)

والثاني : أن تكون متعدية بمعنى : كفل ، نَحْوُ : كنتُ الصبي ، أي : كفلته أو بمعنى غزل نَحْوُ : كنتُ الصوف ، أي : غزلته ذكر ذَلِكَ صاحب الحل ، وأنه من غرائب اللغات.

الثالث : أن تكون زائدة وهي التي أشار إليها النَّاطِلِم.

وتنقاس زيادتها بَيْنَ : " ما وفعل التعجب " فتدل عَلَى الانقطاع نَحْوُ : ما كان أحسن زيداً ١ ، وَرُويَ من كلام الْعَرَبِ : وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرَشْبِ الْكَمَلَةَ^(٦)

(١) انظر التذييل والتكميل : ٤ / ٢٥٠ ، قال فيه أبو حيان : " نقله عن السهيلي وغيره يقصد ابن أبي الربيع ". ينظر شرح الجمل لابن أبي الربيع : ٧٤٠ ، وانظر مناقشة أبي حيان لمذهب ابن الطراوة هذا فِي الجزء الثاني من التذييل : ٢٧١ - ٢٧٣ .

(٢) من ذلك قول الشاعر :

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صَنَفَانِ : شَامِتٍ وَأَخْرَ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْتَعِ
وقول الآخر :

هِيَ الشَّفَاءُ لِذَاتِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولٍ
(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤١١ .

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٤ / ٢٥٠ .

(٥) من الشواهد المشهورة فِي ذلك قوله تعالى : {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ} (البقرة :) ، وقول الشاعر :

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَذْفُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ
(٦) فِي الأصل : الكلمة.

مِنْ بَنِي عَيْسَى فَلَمْ يُوجَدْ كَانَ أَفْضَلَ مِنْهُمْ ، فزاد : " كان " ، ولا تزداد كان أولاً ولا
 آخرأً ولا يُلْفَظُ غَيْرَ الْمَاضِي ، وشذ زيادتها بِلَفْظِ الْمُضَارِعِ نَحْوُ قَوْلِهِ ^(١)
 أَتَتْ تُكُونُ مَا جِئْتُ بِلَيْلٍ إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلٌ

وذكر بعض أصحابنا أنها تزداد تَبَيَّنَ المتلازمين كالعامل والمعمول والصلة
 والموصول. ^(٢)

وإذا زيدت فَمَذْهَبُ السِّيرَافِي أنها زيدت وفيها ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ ^(٣) ، وَمَذْهَبُ
 الْفَارِسِيِّ أنها زيدت وحدها ولا إضمار فيها ^(٤) وهو أولى ؛ لأن زيادة المفرد أقرب من
 زيادة الجملة.

(١) بيتان من الرجز المشطور قالتهما أم عَقِيلُ بن أَبِي طالب وهي ترقصه ، وانظر الشاهد في ابن
 الناطم : ٥٥ ، توضيح المقاصد للمرادي : ١ / ٣٠٦ ، أوضح المسالك لابن هشام : ١ / ٢٥٥
 وشرح ابن عَقِيلِ على الألفية : ١ / ٢٩٢.

اللغة : قوله : " ما جد " أي كريم ، وكذلك المجيد من مَجْدٍ بالضم ، و " البيل " من النبالة
 وهي الفضل ، قوله : " إذا تهب " بضم الهاء وجوباً ، وهو شاذ قياساً ؛ لأن قياس مضارع
 فعل المضعف القاصر بفعل بالكسر نحو : حَنُّ يَحْنُ وَأَنْ يَنْ وَهبت الريح هبوباً وهيباً إذا
 هاجت ، قوله : " شمال " بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهززة وفي آخره لام وهي
 الريح المعروفة ، وهي تهب ناحية القطب ، قوله : " بليل " بفتح الباء الموحدة وكسر اللام
 وسكون الباء آخر الحروف فعيل بمعنى مفعولة أي المبلولة بالماء.

الاستشهاد فيه : في قوله : " تكون " فإنما زائدة ، والثابت زيادة " كان " بلفظ الماضي
 بخلاف المضارع فإنه معرب لشبه الأسماء فلا يزداد ، وهذا شاذ على خلاف الأصل.

(٢) انظر نصه في شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٠٨.

(٣) شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٣٦٦ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ٢١٣ ، وشرح التسهيل لابن
 مالك : ١ / ٣٦١.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١ / ٢٣٩ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١ / ٣٦٦ ،
 وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٠٩ ، ٥٨٥ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ٢١٣.

وَأَجَازَ أَهْلَ الْكُوفَةِ زِيَادَةَ : " أَمْسَى ، وَأَصْبَحَ " وَحَكَوْا : مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ! ،
وما أَمْسَى أَدْفَأَهَا ^(١) ، وَأَجَازَ بَعْضُ النَّاسِ زِيَادَةَ : " أَضْحَى " وَسَاثِرَ أَفْعَالٍ هَذَا
البَابِ إِذَا لَمْ يَنْقُصِ الْمَعْنَى. ^(٢)

قَوْلُهُ :

وَيَخْذِفُونَهَا وَيُقْفُونَ الْخَبَرَ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اسْتَهْزَأَ

يريد يَحْذِفُونَهَا واسمها مستترٌ فيها ولا يَحْذِفُونَهَا واسمها ظاهرٌ ، ومن الحذف لها
وَلَيْسَتْ بَعْدَ : " إِنْ " ، ولا : " لَوْ " قوله تَعَالَى ^(٣) : { اتَّهَمُوا خَيْرًا لَكُمْ } عَلَى تَأْوِيلِ
الْكِسَائِيِّ ، أَي : اتَّهَمُوا بِكَنِّ الْإِتِّهَاءِ خَيْرًا لَكُمْ ^(٤) ، وَحَذَفُهَا بَعْدَ : " إِنْ " كَثِيرٌ
وَمَشْهُورٌ ؛ كَمَا أَنْشَدُوا : ^(٥)

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ٣٦٧ / ١ ، وشرح الأشموني بمحاشية الصبان : ٢٤١ / ١ ونسبه
إِلَى أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ وَاسْتَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَتَيْنِ مِنَ الشَّعْرِ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ الْكَبِيرُ لِابْنِ
عَصْفُورٍ : ٤١٥ / ١ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةُ الشَّافِيَةُ لِابْنِ مَالِكٍ : ٤١٤ .

(٢) تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ لِلْمُرَادِيِّ : ٣٠٧ / ١ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ الْكَبِيرُ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤١٥ / ١
وَصَاحِبُ هَذَا الْقَوْلِ هُوَ ابْنُ جَنِيٍّ ذَكَرَ عَنْهُ فِي الْحِزَانَةِ : ١٣٠ / ٥ - ١٣١ ، وَالتَّذْوِيلُ
وَالْتَكْمِيلُ : ٢١٦ / ٤ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : ١٧١ مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ .

(٤) الْبَحْرُ الْخَاطِطُ : ٣ / ٤٠٠ .

(٥) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الْكَامِلِ وَهُوَ لِلنَّابِغَةِ مِنْ قَصِيدَةٍ يُخَاطَبُ بِهَا يَزِيدُ بْنُ سَنَانَ الْمُرِّي ، وَأَوَّلُهَا هُوَ قَوْلُهُ :

اجْمَعْ جُمُوعَكَ يَا يَزِيدُ فَإِنِّي
أَعْدَدْتُ يَرْبُوعًا لَكُمْ وَعَمِيمًا

الشَّاهِدُ فِي الدِّيَوَانِ : ٩٥ (عَبَّاسُ عَبْدِ السَّاتِرِ) ابْنُ النَّازِمِ : ٥٥ ، تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ لِلْمُرَادِيِّ :

٢٦٠ / ١ .

اللُّغَةُ : قَوْلُهُ : " حَدِثْ " بَفَتْحِ الْحَاءِ وَكَسْرِ الدَّالِ الْمَهْمَلَتَيْنِ وَفَتْحِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ مِنْ حَدَبٍ إِذَا
عَطَفَ وَمِنْ عَلَيْهِ . قَوْلُهُ : " بَطُونٌ ضُبَّةٌ " أَرَادَ بِالْبَطُونِ الْقِبَائِلَ ، وَضُبَّةٌ بِفَتْحِ الضَّادِ الْمَعْمَعَةِ
وَتَشْدِيدِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَهُوَ ضُبَّةٌ بِنِ أَدْ بِنِ طَائِمَةَ بِنِ الْيَاسِ بِنِ مَضَرَ بِنِ نَزَارٍ . =

حَدَبْتُ عَلَى بُطُونِ ضَبَّةٍ كُلِّهَا إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا

وقال النعمان بن المنذر: ^(١)

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنَّ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتَذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَا

وقال غيره: ^(٢)

وَأَخْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دِ إِنَّ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا

هكذا أطلقوا أنها تحذف بعدَ إن ، وإذا تتبع الموارد التي جاءت فيها ذلك وجدتها في أماكن التنويع ؛ كما في قوله : " إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا " و : " إِنَّ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا " ، و : " إِنَّ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا " كما روي : إِنَّ خَيْرًا فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ ، وَإِنْ خِنْجَرًا فَخِنْجَرٌ ، وَإِنْ سَيْفًا فَسَيْفٌ.

= الاستشهاد فيه : في قوله : " إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا " عَلَى حَذَفِ كَانَ واسمها بعدَ
إِنْ الشرطية والتقدير كما قلنا إن كنت ظالمًا وإن كنت مظلومًا.

(١) أقول : البيت من بحر البسيط وقاله هو النعمان بن المنذر بن ماء السماء ، وهو من قصيدة
لامية من البسيط وأولها هو قوله :

شَرُّدُ بَرِّخْلِكَ عَنِّي حَيْثُ شِفْتُ وَلَا تُكْثِرُ عَلَيَّ وَدَّعَ عَنكَ الْأَقَارِيلَا

إلى آخره انظر الشاهد في شرح ابن عقيل على الألفية : ٢٩٤ / ١.

الاستشهاد فيه : في قوله : " صدقًا وكذبًا " حَيْثُ حَذَفَ فِيهِمَا كَانَ كما ذكرنا وهو
حذف شائع ذائع سائغ.

(٢) البيت من بحر المتقارب ، وهو في طلب العفو والصفح نسب في مراجعه لعبد الله بن همام
السلولي وانظره في كتاب سيبويه : ٢٦٢ / ١ ، وشرح ابن السرياني : ٢١٤ واللسان
(١هـ).

موطن الشاهد : في قوله : " إِنَّ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا " حيث استشهد به على حذف كان
بعد : " إِنَّ " وهو كثير مشهور.

ولا يحفظ حذفها بعد : " إن " دون تنويع ولا تكرير ، فلا يحفظ : اضرب
زيداً إن قائماً ، ولا : سأضرب عمراً إن خارجاً ، تريد : إن كان قائماً ، وإن كان
خارجاً ولا سأمر بيكر إن ضاحكاً ، تريد : إن كان ضاحكاً مع أن الأبيات الثلاثة
المتقدمة لَيْسَتْ نصاً في حذف : " كان " بل يحتمل أن يَكُون المنصوب بَعْدَ إن حالاً ،
ولَيْسَتْ إن الشرطية بل محذوفة من : إما ؛ كما قال الشاعر :^(١)

سَقَتُهُ الرُّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يُغْدِمَا

/ ٦٠ يريد : إما من صيف وإما من خريف ، وكأنه قال : إما ظالمًا وإما
مظلومًا ، أي : حدثت علي في هَذِهِ الْحَالِ وفي هَذِهِ الْحَالِ^(٢) ، وَذَلِكَ تأويل البيتين
الآخرين.

وأما حذفها بَعْدَ : " لو " فمشهور نَحْوُ ما مثل به سَيَّوِيهِ : أَلَا طَعَامٌ وَلَوْ تَمَرًا
أي : ولو كان تمرًا ، وَيَجُوزُ رفعُ تَمَرٍ ، أي ولو يَكُون عندنا تَمَرٌ^(٣) ، وما بَعْدَ : " لو
" إِذَا حذفت كان يَكُون مندرجاً في ما قبلها ولا يَكُون أَعْلَى ولا أعم نَحْوُ : ائْتِنِي
بِدَابَّةٍ وَلَوْ حِمَارًا ، فالحمَارُ مندرجٌ في مدلول الدابة ، وَلَيْسَ أَعْلَى وَلَا أعم ، فلو قُلْتُ :
أَلَا حَشَفَ وَلَوْ تَمَرًا ، كان قبيحاً ، إِنَّمَا وجه الكلام : أَلَا تَمَرٌ وَلَوْ حَشَفًا.

(١) البيت من بحر المتقارب للنمر بن تولب في الكتاب لسيبويه : ٢٦٧/١ ، ١٤١/٣ ، والخزانة :

٤٣٤/٤ ، والخصائص : ٤٤٢/٢ ، وشرح ابن الناطم : ٣٨١ ، وتوضيح المقاصد للمرادي

: ٢٢٠/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٨ .

اللغة : الرواعد : جمع راعدة وهي السحابة ذات الرعد ، والصيف : المطر الذي يجيء في
الصيف ، ويقول - أيضاً - إنه لا يقدم ماء الخريف فهو ري دائم .

موطن الشاهد : في قوله : من صيف وإن من خريف ، فأصله : إما من صيف وإما من
خريف فحذف ما من إما الأولى وتبعته إن ثم حذف ما من الثانية وأبقى إن .

(٢) ينظر الكتاب : ٢٦٦/١ - ٢٦٨ .

(٣) ينظر الكتاب بتصرف : ٢٦٩/١ .

ولو قُلْتُ : أَلَا شَرَابٌ وَلَوْ عَسَلًا لَمْ يَجْزِ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ تَضْطَرُّ فِيهِ إِلَى الْعَسَلِ ،
وَلَوْ قُلْتُ : أَلَا خَبِزٌ وَلَوْ مَاءٌ ، فَجَبُوزٌ عَلَى قَبْحه بالنصب وبالرفع ، وَإِنَّمَا قَبْج ؛ لِأَنَّ
الماء لَا يَنْدَرِجُ فِي الْخَبِزِ .

قَوْلُهُ :

وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارْتَكَبَ كَمَثَلِ : أَمَّا أَتَتْ بَرًّا فَاقْتَرَبَ

المثال فِي ذَلِكَ : أَمَّا أَتَتْ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ ، التَّقْدِيرُ : أَنَّ كُنْتَ مُنْطَلِقًا
انْطَلَقْتُ مَعَكَ ، أَيْ لِأَنَّ كُنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ ، ثُمَّ حُذِفَتْ كَانَ وَحْدَهَا
فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حُذِفَ الْعَامِلُ انْفَصَلَ الضَّمِيرُ الَّذِي كَانَ مَعَ إِثْبَاتِهِ مُتَّصِلًا
نَحْوُ قَوْلِهِ :^(١)

وَأِنْ هُوَ لَمْ يَحْمَلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمًا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

التَّقْدِيرُ : وَإِنْ لَمْ يَحْمَلْ ، فَحُذِفَ : " لَمْ يَحْمَلْ " فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ الَّذِي كَانَ
مُتَّصِلًا فِي يَحْمَلْ ، وَلَمَّا حُذِفَ كَانَ عَوَاضَ مِنْهَا : " مَا " ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا عَوَاضُ
مِنْ : " كَانَ " أَنَّهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ ، فَلَا يَقَالُ : أَنَّ مَا كُنْتَ مُنْطَلِقًا ، وَأَنَّ هَذِهِ مُفْتَوَحَةٌ

^(١) البيت من بحر الطويل من قصيدة مشهورة للسموأل بن عادياة اليهودي مطلعها قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنُسْ مِنَ اللُّؤْمِ عَرْضُهُ فَكُلَّ رِذَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ

وبيت الشاهد ثاني أبياتها

اللُّغَةُ : لَمْ يَحْمَلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمًا : أَيْ يَحْمَلُهَا عَلَى الصِّيرِ وَالْمَكَارِهِ ، وَأَصْلُ الضَّمِيرِ الْعَدُولُ
عَنِ الْحَقِّ يَقَالُ ضَامَهُ ضَمِيمًا وَهُوَ مُضْمٍ .

الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمَلْ فَإِنْ الشَّرْطِيَّةُ لَا بَدَّ مِنْ دَعْوِهَا عَلَى جُمْلَةٍ فَعَلِيَّةٍ وَأَصْلُهُ
وَإِنْ لَمْ يَحْمَلْ فَحُذِفَ الْفِعْلُ فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ وَعَلَى ذَلِكَ فَهَذَا الضَّمِيرُ فَاعِلٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ
يُفْسِرُهُ الْمَذْكُورُ ، وَانْظُرِ الْبَيْتَ فِي الدَّرَرِ : ٣٩ / ١ ، ٧٥ / ٢ ، وَالْمَجْمَعُ : ٦٣ / ١ ، ٥٩ / ٢ ،
وَانْظُرْهُ مَعَ شَاهِدٍ مَشْهُورٍ سَبَقَ أَوَّلَ الْبَابِ فِي هَذِهِ الْقَصِيدَةِ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْأَدَبِ .
(الْمَقَاصِدُ الْكَبْرَى لِلْعَيْنِي : ٢١٣ ، شَرْحُ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ : ص ٥٥٢ " دَارُ الْجِيلِ ") .

وهي في موضع نصب بعد إسقاط حرف الجر مفعولاً من أجله ، أو في موضع جرّ على الخلاف الذي بين الخليل وسيبويه.^(١)

ولما كانت : " ما " عوضاً من : " كان " المحذوفة لم يجر حذفها فلا يقال : أن أنت مُنْطَلَقاً.^(٢)

وَزَعَمَ الْمُبَرِّدُ أَنَّهُ يَجُوزُ إِظْهَارُ الْفِعْلِ مَعَ الْمَفْتُوحَةِ وَجَعَلَ : " ما " زائدة فتقول : أما كنت مُنْطَلَقاً انطلقت معك^(٣) ، والصحيح أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؛ لأنه كلام جرى مجرى المثل ، والأمثال وما يجري مجراها تُحْكِي كما سُمِعَتْ ولا يطرد فيها قياس ولذلك نقول : إن الاسم متى كان ظاهراً نَحْوُ : إِنْ كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلَقاً انطلقت معه فلا يَجُوزُ ها هنا التعويض ، فلا تقول : إن ما زيد مُنْطَلَقاً.^(٤)

وأما إن كان مضمراً لغائب أو لمُتَكَلِّمٍ فَنَحْوُ ذَلِكَ نظر نَحْوُ : زيد إن كان مُنْطَلَقاً انطلقت معه ، ونَحْوُ : أن كنت مُنْطَلَقاً انطلقت معي ، فهل يجوز هنا التعويض فتقول : زيد أما هو مُنْطَلَقاً ؟ ، ونَحْوُ : أما أنا مُنْطَلَقاً ؟ فِي ذَلِكَ نظر ،

(١) الكتاب لسيبويه : ١٢٦ / ٣ - ١٢٩ ، وانظر التذيل والتكميل : ٢٣٢ / ٤ - ٢٣٣ .

(٢) قال ابن جني في معناه وهو يتحدث عن حذف الفعل : " وربما جاء بعده المرفوع والمنصوب جميعاً نَحْوُ قولهم : أما أنت مُنْطَلَقاً انطلقت معك ، تقديره : أن كنت مُنْطَلَقاً انطلقت معك فنحذف الفعل فصار تقديره : لأن أنت مُنْطَلَقاً وكرهت مباشرة أن الاسم فزيدت ما فصارت عوضاً من الفعل ومصلحة للفظ لتزول مباشرة أن الاسم ... " . الخصائص : ٢ / ٣٨٢ .

(٣) ينظر شرح التسهيل للمراي : ٣٧٥ / ١ ، والانتصار لابن ولاد : ٩٨ - ٩٩ ، والبغداديات :

٣٠٥ ، وشرح الكافية للرضي : ٢٥٣ / ١ ، والتذيل والتكميل : ٢٣٤ / ٤ .

(٤) هو ما قال به المرادي في شرحه للتسهيل : ٣٧٥ / ١ ، وانظر الكتاب لسيبويه : ٢٩٤ / ١ ،

والتذيل والتكميل : ٢٣٤ / ٤ .

وَالَّذِي نَحْتَارُهُ أَنْ ذَلِكَ مَقْصُورٌ عَلَى مُوردِ السَّمَاعِ ، وَالسَّمَاعُ إِنَّمَا جَاءَ وَالضَّمِيرُ
لِلخُطَابِ قَالَ الشَّاعِرُ :^(١)

أَبَا خِرَاشَةَ أَمَّا أَأَنْتَ ذَا نَقَرٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

وقال آخر :^(٢)

(١) أقول : قائله هو العباس بن مرداس ، قِيلَ : إِنَّهُ قَدِمَ إِلَى دِمَشْقَ وَابْتَنَى بِهَـذَا دَاراً ، يَخَاطَبُ
الْعَبَّاسَ بِهَذَا خِفَافٍ بِنِ ذَنْبِهِ مَنَسُوبٌ لَأُمِّهِ وَكُنِيَّتِهِ أَبُو خِرَاشَةَ وَهُوَ مِنَ الصَّحَابَةِ شَهِيدٌ فَتَحَ مَكَّةَ
مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَعْدَ الشَّاهِدِ قَوْلُهُ :

السُّلَمُ تَأْخُذُ مِنْهَا مَا رَضِيتُ بِهِ وَالْحَرْبُ يَكْفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جُرْعُ

وَهُمَا مِنَ الْبَسِيطِ . دِيوانه : ١٢٨ ، وَالْأَشْيَاءُ وَالنَّظَائِرُ : ١١٣ / ٢ ، وَالخِرَازَةِ : ١٣ / ٤ ،
وَالدَّرَرُ : ٩١ / ٢ ، وَشرح شَذُورِ الذَّهَبِ : ٢٤٢ ، وَشرح شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ لِلِسَبُوطِيِّ : ١١٦ ،
وَنَسَبِ لِحَرِيرٍ وَهُوَ فِي دِيوانِهِ : ٣٤٩ / ١ ، وَالْخِصَائِصُ : ٣٨ / ٢ ، ابْنُ يَعِيشَ : ٩٩ / ٢ ،
الْكِتَابُ لِسَبُوطِي : ٢٩٣ / ١ ، وَالْمَغْنِي : ٣٥ / ١ ، وَالنَّصَفُ : ١١٦ / ٣ ، ابْنُ النَّازِمِ : ٥٦ ،
أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ لِابْنِ هِشَامٍ : ٢٦٥ / ١ ، وَشرح ابْنُ عَقِيلٍ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ : ٢٩٧ / ١ .
اللُّغَةُ : قَوْلُهُ : " ذَا نَقَرٍ " أَيُّ : ذَا قَوْمٍ وَجَمَاعَاتٍ ، وَالنَّقَرُ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ لِمَا دُونَ الْعِشْرَةِ ،
" الضَّبْعُ " يَفْتَحُ الضَّادَ الْمُعْجَمَةَ وَضَمَّ الْبَاءَ الْمَوْحِدَةَ ، وَأَرَادَ بِهِ السَّنَةَ الْمُجَدِّدَةَ .

وَالْمَعْنَى : يَا أَبَا خِرَاشَةَ إِنْ كُنْتَ كَثِيرَ الْقَوْمِ عَزِيزاً فَإِنْ قَوْمِي مُوفُورُونَ لَمْ تَأْكُلْهُمْ السَّنَةُ الْجَدِيدَةُ
مِنَ الثَّقَلَةِ وَالضَّعْفِ .

الِاسْتِشْهَادُ فِيهِ : فِي قَوْلِهِ : " أَمَّا أَنْتَ " فَإِنَّهُ حَذَفَ فِيهِ كَانَ بَعْدَ أَنْ النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ ، فَقَوْلُهُ :
" أَمَّا أَنْتَ " يَفْتَحُ هَمْزَةً أَمَّا ، وَلَيْسَتْ هِيَ أَمَّا الَّتِي فِي قَوْلِكَ : أَمَّا بَعْدَ ، بَلْ هُمَا كَلِمَتَانِ بَاتِفَاقٍ
وَالثَّانِيَةِ مِنْهُمَا عَوْضٌ مِنْ كَانَ مَحذُوفَةٍ ، وَأَصْلُهُ : لِأَنَّ كُنْتَ فَحُذِفَتْ اللَّامُ مِنْ " لِأَنَّ " تَنَاسِيّاً
فَبَقِيَ أَنْ كُنْتَ ، ثُمَّ حَذَفَتْ كَانَ لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ ، ثُمَّ جِيءَ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ خَلْفاً عَنْ
الْمُتَّصِلِ ، ثُمَّ عَوْضَتْ عَنْ كَانَ مَا الزَّائِدَةُ قَبْلَ الضَّمِيرِ . وَالتَّرْمُ حَذْفُهَا لِئَلَّا يَجْتَمَعَ الْعَوْضُ
وَالْمَعْوِضُ مِنْهُ ، ثُمَّ أَدْغَمَ نُونُ أَنْ فِي مَا فَصَّارَ : أَمَّا أَنْتَ .

(٢) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الْبَسِيطِ ، وَلَمْ يُعْثَرِ عَلَى قَائِلِهِ وَهُوَ فِي الْإِرْتِشَافِ : ١٠٠ / ٢ ، وَابْنُ يَعِيشَ :
٩٨ / ٢ ، وَالخِرَازَةِ : ٨٢ / ٢ ، وَالْمَغْنِي : ٣٦ . وَشَاهَدَهُ كَالَّذِي قَبْلَهُ وَأَصْلُهُ لِأَنَّ كُنْتَ مَقِيماً
وَلِأَنَّ كُنْتَ مَرْتَعِلاً .

أَمَّا أَقَمْتُ وَأَمَّا أَلْتُ مُرْتَجِلًا فَاللهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

وإنمّا اخترنا الاختصار على مورد السماع ؛ لأن ذلك خارج عن القياس ؛ ألا ترى أن ذلك لا يجوز في غير كان من أفعال هذا الباب وهو كلام جرى مجرى المثل ، وقد وقع في كتاب سيبويه في هذه المسألة : أما زيد ذاهباً ذهب معه ^(١) ، والمعنى إن كان زيد ذاهباً ذهب معه ، فأنت بالاسم الظاهر مرفوعاً على إضمار كان معوضاً منها ما لكن هذا من تمثيله ولم ينقله من كلام العرب فينبغي ألا يقاس عليه إلا إن ثبت من لسان العرب .

وقد حذف - أيضاً - كان بعد إن الشرطية / ٦١ وعوض منها ما ولزمت في قولهم : " إما لا " ألزمت ما عوضاً من الفعل كأنه قال : افعل كذا إن كنت لا تفعل غيره ، فموضع : إما لا ، موضع : إن كنت لا تفعل غيره ، وذلك كله شاذ خارج عن الأقيسة ، وأنشدوا : ^(٢)

لَوْ أَنَّ نَوْقًا لَكَ أَوْ جَمَالًا أَوْ ثَلَاثَةً مِنْ غَمٍّ إِمَّا لَا

أي : أن كنت لا تجد غيرها ^(٣) ، ولا يُحذف الفعل مع المكسورة إلا في هذا ، فإن قلت : إما كنت مُنْطَلِقًا انطلقت معك لم يحذف كان ، فلا تقول : إما أنت مُنْطَلِقًا ؛ كما لا يجوز إظهار الفعل مع المَفْتُوحَة .

(١) انظر الكتاب : ٢٩٣ / ١ ، ٧ / ٣ ، ١٤٩ .

(٢) البيتان من بحر الرجز مجهولا القائل في هامش المقتضب : ١٥١ / ٢ ، وشواهد التوضيح :

١٨٨ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١ / ٣٧٥ .

اللغة : الثالثة : جماعة الغنم أو الكثرة منها أو من الضأن خاصة .

موطن الشاهد فيه : في قوله : " إما لا " حيث حذف كان مع معموليها (اسمها وخبرها) .

(٣) الكتاب لسيبويه : ١ / ٢٩٤ - ٢٩٥ .

قَوْلُهُ :

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ تُحَذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذَفَ مَا التَّرْمِ

تقول : لم يكن زيد قائماً ، ولم يك زيد قائماً ، بحذف النون لكثرة الاستعمال ، وعلامة الجزم في : " لم يك " حذف الضمة التي كانت على النون التي حذفت لكثرة الاستعمال.

وأطلق النّاظم جواز حذف النون من مضارع كان المجزوم ، وفيه تفصيل ، وهو أنها إما أن تلتقي ساكناً أو لا ، إن لقيت ساكناً نحو : لَمْ يَكُنْ ابْنُكَ قائماً ، ولم يكن الرجل مُنْطَلِقاً ، ففِي حذفها خلاف ، أَجَازَ ذَلِكَ يونس^(١) ومنعه سيبويه^(٢).

وإن لَمْ تَلْقُ ساكناً جاز حذفها نحو : لَمْ يَكْ زيد قائماً ، وكان ينبغي أن يقول : منجزم بحذف الضمة احتراز من أن يكون منجزماً بحذف النون فإنه إذ ذاك لا يجوز الحذف ، واحترز بقوله (منجزم) من أن يكون مبنياً ، وقد دخل عليه الجازم كحاله إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ وهو مبني على نون التوكيد أو نون الإناث ، وظاهر كلام النّاظم أن ذَلِكَ يَجُوزُ فِي مضارع كان الْمُنْجَزِمِ سواء أكان من كان النَّاقِصَةِ أو التامة ويكثر بحيته فِي الناقصة وجاء فِي التامة ، ومنه : " وَإِنْ كُنْ حَسَنَةً يُضَاعَفْهَا " على قراءة من رفع حسنة^(٣).

-
- (١) قال سيبويه : " وَزَعَمَ يونس أنها لغة كثيرة فِي الْعَرَبِ جيدة " . الكتاب لسيبويه : ٢ / ٢٠٥ .
 (٢) راجع الكتاب لسيبويه : ٤ / ١٨٤ ، وفيه يقول : " كما قالوا : لَمْ يَكْ شبهت النون بالياء حيثُ سكنت ولا يقولون : لَمْ يَكْ الرجل ؛ لأنها فِي مَوْضِعِ نَعْرِكَ فلم يشبه بلا أدر " .
 (٣) من الآية : ٤٠ من سورة النساء ، هي قراءة نافع وابن كثير من السبعة وأبي جعفر من العشرة ، وقرأ الباقر بالنصب (فالرفع على التمام والنصب على النقصان) (النشر : ٢ / ٢٤٩ - ارشاد المبتدي ص : ٢٨٣)

﴿ فَصَلْ فِي مَا وَلَا وَإِنْ الْمُشَبَّهَاتِ بِلَيْسَ ﴾

فَوُتْسَمُ :

إِعْمَالُ لَيْسَ أَعْلِلْتُ "مَا" دُونَ "إِنْ" مَعَ بَقَا التَّقْيِ وَتَرْتِيبِ زُكْنٍ

"ما" حرف لا يختص ، قياسه أن لا يعمل ، ولذلك بنو تميم يميثون بعدها بالابتداء والخير ، فيقولون : ما زيدٌ قائمٌ^(١) ، وأما أهل الحجاز فإنهم يميثون بَعْدَهَا بالاسم مرفوعاً وبِالْخَيْرِ مُجَرَّوْراً بِالْبَاءِ كَثِيراً تَحْوُ : مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ ، وَقَدْ لَا يَأْتُونَ بِالْبَاءِ فَيَنْصِبُونَ فَيَقُولُونَ : مَا زَيْدٌ قَائِماً^(٢).

وقد جاء هَذَا فِي الْقُرْآنِ ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ ، وَ : ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ ، وَلَمْ يَحْفَظْ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ إِلَّا فِي بَيْتٍ مِنَ الشَّعْرِ قَالَ :^(٣)

(١) نقل سيبويه أن إمامها لغة تميم وجعله القياس لأنها ليست بفعل . الكتاب لسيبويه : ٥٧ / ١ .
(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ٥٧ / ١ ، وحكى الكسائي أن النصب بها لغة ثمامة ، ينظر شرح التسهيل للمرادى : ٣٧٩ / ١ ، والمقتضب : ١٨٨ / ٤ ، والأصول : ٩٢ / ١ ، والإنصاف : ١٦٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٩١ / ١ .

(٣) من الآية : ٣١ من سورة يوسف .

(٤) من الآية : ٢ من سورة المجادلة .

(٥) البيت من بحر الكامل غير منسوب في مراجعه وقبله بيت آخر وهو قوله :

وَأَنَا النَّذِيرُ بِعَوْرَةِ مَسْوَدَةٍ تَصِلُ الْجِيُوشُ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا .

وبيت الشاهد في الأشياء والنظائر : ٧٥ / ٢ (ط. دار الكتب العلمية) ، والمعجم المفصل : ١٩١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٣٠٢ / ١ ، والشاهد : ٢٣٣ من شواهد العيني .
اللغة : قوله : "النذير" من الإنذار وهو الإعلام ، والنذير هو المعلم الذي يخوف القوم . بما يكون دهمهم من عدو أو غيره وهو المخوف أيضاً ، وكذلك المنذر ، الحرة : أرض ذات حجارة سود والمراد هنا الكتيبة ، أقوادها جمع قود وهي جماعة الخيل ، قوله : "أبناؤها" أي أبناء الكتيبة وأراد رجالها ، وأراد بأبائهم رؤساءهم ، قوله : "متكفون" يريد قد صاروا حوله على اكتافه يعني : قد أخذوا برأس الكتيبة فجعلوه بمنزلة الأب إذ كان يقوم بأمرهم =

أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنَّفُونَ آبَاهُمْ حَنَقُوا الصُّدُورَ وَمَا هُمْ أَوْلَادُهَا

كذا ذكر بعض النحويين ، ولا نبالي بكونه لم ينقل إلا قليلا ؛ إذ قد ثبت ذلك في كتاب الله تعالى ، وقد يكون سبب عدم كثرة النقل اشتهاار ذلك في لغتهم .
وإذ قد ثبت أن نصب الخبر موجود في لغة الحجازيين فنقول : اختلف النحويون في ذلك ، فمذهب الكوفيين أن : " ما " لا تعمل شيئا ، وأن المرفوع بعدها مبتدأ ، وأن المنصوب إنما انتصب بإسقاط الحافض وهو خبر المبتدأ^(١) ، ومذهب البصريين : أنها شبهت بـ : " ليس " فرفعت المبتدأ ونصبت الخبر^(٢) .

ونحن نفرع على مذهبهم / ٦٢ فنقول : اشترط أكثرهم في جواز إعمالها ثلاثة شروط وهي التي أشار إليها في البيت :

الشرط الأول : أن لا تزداد بعدها : " إن " ، فإن زيدت بطل الإعمال ، قال فروة بن مسيك الحجازي :^(٣)

= ويأمر فيهم وينهي ، قوله : " حنقوا الصدور " أصله : حنقون جمع حنق بفتح الحاء وكسر النون وهو صفة مشبهة من الحنق بفتح الحاء وهو الغيظ ، قوله : " وما هم أولادها " أي ليسوا بأولاد الكنية على الحقيقة يعني لم تلدهم الكنية وإنما هم أبناؤهم على مخاز قول العرب : " بنو فلان بنو الحرب " .

الاستشهاد فيه : حيث نصب خبر " ما " التي بمعنى ليس على لغة أهل الحجاز لشيهاها بما في ألها لنفي الحال .

- (١) هو قول الفراء في معانيه : ٤٢ / ٢ ، ١٣٩ / ٣ ، وانظر التذيل والتكميل : ٢٥٥ / ٤ .
- (٢) ينظر الارتشاف : ١٠٣ / ٢ ، وشرح التسهيل للمرادي : ٣٧٩ / ١ ، ٣٨٢ ، والكتاب لسيويه : ٥٧ / ١ ، وجمع الهوامع للسيوطي : ١٢٣ / ١ .
- (٣) البيت من بحر الوافر وقد نسبه الشارح وهو في الكتاب لسيويه : ١٥٣ / ٣ ، ٢٢١ / ٤ ، والمقتضب للمبرد : ٥١ / ١ ، ٣٦٣ / ٢ ، ٣٦٤ ، والمحتسب : ٩٢ / ١ ، والخصائص : ٣ / ١٠٨ ، والمغني : ٢٥ وشرح شواهد : ٨١ / ١ .

فَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَّا يَا لَنَا وَدَوْلَةَ آخِرِنَا

ولا يجوز إعمالها وقد زيد بعدها إِنْ عِنْدَ البصريين^(١)، وأجاز ذلك الكوفيون^(٢)، وحكى ذلك يعقوب^(٣).

الثاني من الشروط : بقاء النفي ، فإن انتقض النفي لم تعمل نحو : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ ، وأجاز يونس إعمالها ، فتقول : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا ، وهكذا نقل الخلاف عنه مطلقاً^(٤).

وفصل الكوفيون فأجازوا النَّصْبَ فيما كان الثاني مُتْرَلاً منزلة الأول نحو : مَا زَيْدٌ إِلَّا زُهَيْرًا ، وما عمرو إِلَّا حَاتِمًا ، ومنعوه إذا كان اسماً هو الأول نحو : ما زيد

= اللغة : " فما إن طبنا " : أي عادتنا ، والدولة بالفتح : الغلبة في الحرب ، وبالضم تكون في المال ، والمعنى : لم يكن سبب قتلنا الجبن ، وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية ، وانتقال الحال عنا والدولة.

موطن الشاهد قوله : " ما إن طبنا جبن " حيث زبدت إن بعد ما توكيداً فكفتها عن العمل.
(١) انظر الكتاب لسيبويه : ٣ / ١٥٣ ، ٤ / ٢٢١ ، والمقتضب : ١ / ٥١ ، ٢ / ٣٦٣ - ٣٦٤ ، والأصول : ١ / ٢٣٦ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ٢٥٨ .

(٢) انظر التذيل والتكميل : ٤ / ٢٥٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٧٠ ، ومع الهوامع للسيوطي : ١ / ١٢٣ ، والتصريح : ١ / ١٩٧ ، ومن شواهد الكوفيين في ذلك :
بني غدانة ما إن أنتم ذهباً ولا صريفاً ولكن أنتم الخزف

(٣) هو ابن السكيت يعقوب بن إسحاق المتوفى سنة (٢٤٤ هـ).

(٤) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٢٤٨ ، وحكى ذلك أيضاً عن سيبويه وابن مالك في شرحه التسهيل جعل النسبة ليونس من غير طريق سيبويه ينظر : ١ / ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ومن شواهد ذلك قوله :

وما الدهر إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا

إلا أحاك ، فإن كان وصفاً أجازَ الفراءُ فيه النصب نحوُ : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِماً ، ومنعه البصريون^(١) ، وقد تقدم الخلاف عن يونس من البصريين.

الشرط الثالث : ألا يتقدم خبرها على اسمها ، فإن تقدم بطل الإعمال ، فنقول : ما قائمٌ زَيْدٌ ، هَذَا مَذْهَبُ عامةِ التَّحْوِينِ^(٢) ، وأجازَ الفراءُ وغيره نصبه مقدماً نحوُ : ما قائماً زيد^(٣) ، وروى أبو عمر أن ناساً قد رَوَوْا ذَلِكَ عن العسرب^(٤) ، وفي كتاب سيبويه إشارة إلى ذلك^(٥) ، فإن قُدِّمَتِ الْخَيْرُ مَنْصُوباً وأدخلتِ إِلَّا على الاسمِ نحوُ : مَا قَائِماً إِلَّا زَيْدٌ ، أجازَ ذَلِكَ الأخفشُ ، ومنعها البصريون^(٦).

(١) التذيل والتكميل : ٢٦٩ - ٢٧٠ ، ومعجم المواع : ١ / ١٢٣ .

(٢) قال الشلوبين : " ولا يقولون : ما قائماً زيد إلا شاذاً في زعم سيبويه " . شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٨٩٧ .

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢ / ٤٣ ، وقد حكم بقبحه ، وانظر إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٢٣٧ والتذيل والتكميل ٤ / ٢٦٧ .

(٤) هو أبو عمر الحرمي حكى عن العرب : ما مسياً من أعتب على الإعمال وقال إنه لغة . التصريح : ١ / ١٩٨ .

(٥) ينظر الكتاب لسبويه : ٥٧ - ٥٩ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

(٦) قَالَ ابْنُ مَيْلِكٍ : " وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ فِي نَحْوِ : مَا أَحَدٌ قَائِماً إِلَّا زَيْدٌ ، أَنْ يُقَالَ : مَا قَائِماً إِلَّا زَيْدٌ بِحَذْفِ اسْمِ مَا وَالِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِبَدَلِهِ الْمَوْجِبِ لِلْأَمْرِ ، وَمِثْلُ هَذَا لَوْ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ لَكَانَ جَدِيراً بِالرَّدِّ لِأَنَّ الْمُرَادَ فِيهِ مَجْهُولٌ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ : مَا أَحَدٌ قَائِماً إِلَّا زَيْدٌ ، وَأَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ : مَا كَانَ قَائِماً إِلَّا زَيْدٌ ، وَمَا كَانَ هَكَذَا فَالْحُكْمُ بِمَنْعِهِ أَوَّلَى مِنَ الْحُكْمِ بِمُجَاوِزِهِ ؛ لِأَنَّ شَرْطَ جَوَازِ الْحَذْفِ أَنْ يَكُونَ الْمَحْذُوفُ مُتَعَيِّناً لَا مُحْتَمَلاً وَلِلَّذَلِكَ لَا يَحْذُورُ لِمَنْ قَالَ : مُرَوَّنَ الدِّيارِ ، أَنْ يَقُولَ رَغِبْتُ زَيْدًا ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِمَجْهُولٍ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ : رَغِبْتُ فِي زَيْدٍ ، وَأَنْ يَكُونَ أَرَادَ : رَغِبْتُ عَنْ زَيْدٍ " . شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٧٣ ، وينظر شرح التسهيل للمرادي . ١ / ٣٨٣ .

والذين متعوا من تقديم خير : " ما " إذا كان غير ظرف ولا محرور ،
اختلفوا في تقديمه إذا كان ظرفاً أو محروراً ، فمنهم من منع^(١) ، ومنهم من أجاز
نحو : ما في الدار زيد ، وما خلفك بكر^(٢).

ومما لم يذكره الناطم من الشروط :

ألاً تراد : " ما " بُعد : " ما " فإن زيدت لم تعمل نحو : ما ما زيد قائم ،
هَذَا مَذْهَبُ عَامَةِ التَّحْوِينِ^(٣) ، وحكي عن بعض الكوفيين ذَلِكَ نَحْوُ : مَا مَا زَيْدٌ
قَائِماً^(٤).

قَوْلُهُ :

وَسَبَقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا
بِي أَلْتِ مَعْنِيًا أَجَاَزَ الْعُلَمَاءِ

إذا وسّطت معمول الخبر بين : " ما واسمها " فلا يخلو أن يكون ظرفاً أو
محروراً أو غيرهما ، إن كان ظرفاً أو محروراً جاز ذلك نحو : ما اليوم زيد قائم ،
وما بي زيد معنياً^(٥).

(١) أشار في التذييل والتكميل : ٢٥٦ / ٤ إلى أنه مذهب الكوفيين ، وانظر الإنصاف : ١٦٥ - ١٦٦.

(٢) أشار في التذييل والتكميل : ٢٥٦ / ٤ إلى أنه مذهب البصريين ، وانظر كتاب الشعر للفارسي :

٤٨٢ ، ٤٨٣ ، وانظر أيضاً شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٩٥ ، وشرح المقرب

(المرفوعات ص ١٠٦١).

(٣) انظر التذييل والتكميل : ٤ / ٢٦٠.

(٤) حكى ابن مالك في شرحه على أن تكرر ما لا يطل العمل فقال لا ينير عملها : " إذا قيل ما ما
زيد قائماً ؛ كما قال الراجز :

لا ينسك الأسى ناسيا فما ما من حمام أحد معصما

فكرر ما النافية توكيداً وأبقى عملها . " شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٧١ ، وينظر شرح

التسهيل للمرادي : ١ / ٣٨١ وفيه قال : والصواب عدم اشتراط هذا الشرط.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٧٠.

وإن كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَجَزْ نَصَبُ الْخَبَرِ نَحْوُ : مَا طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكَلَ ، فَلَا يَجُوزُ فِي : أَكَلَ إِلَّا الرَّقْعُ^(١) ، وَحَكِي عَنِ الْمَازِنِيِّ مِنْهُ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي جَوَازِ التَّقْدِيمِ مَعَ نَصَبِ الْخَبَرِ خِلَافٌ ، فَإِنْ مِنْ يُجِيزُ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْاسْمِ يَقُولُ : مَا قَائِمًا زَيْدٌ ، يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يُجِيزَ تَقْدِيمَ مَعْمُولِهِ نَحْوُ الْمَثَلِ الْمَتَقَدِّمِ لِكِنْسِي لَا أَنْقَلَ فِيهِ خِلَافًا.

فَإِنْ قَدِّمْتُ مَعْمُولَ الْخَبَرِ عَلَى : " مَا " لَمْ تَعِزْ الْمَسْأَلَةُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، سِوَاءِ أَرَفَعْتُ الْخَبَرَ أَمْ نَصَبْتُ ؟ ، فَلَا يَجُوزُ : طَعَامُكَ مَا زَيْدٌ أَكَلَ ، لَا يَرْفَعُ أَكَلَ وَلَا بِنَصْبِهِ ، وَسِوَاءِ أَكَانَ الْمَعْمُولُ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ سِوَاءِ أَرَفَعْتُ الْخَبَرَ أَمْ نَصَبْتُ ؟ قِيَاسًا لـ : " مَا " عَلَى : " لَمْ وَلَنْ وَلَا " هَكَذَا ذَكَرَ أَصْحَابُنَا أَنَّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ قِيَاسًا^(٢).

وَقَدْ سَمِعْتُ تَقْدِيمَ مَعْمُولِ الْفِعْلِ الْمُنْفِيِّ بِـ : " مَا " عَلَى : " مَا " ، وَأَنْشَدُوا :^(٣)

إِذَا هِيَ قَامَتْ حَاسِرًا مُشْتَمِلَةً نَخِيبَ الْفُؤَادِ رَأْسَهَا مَا تُقْنَعُ

(١) ينظر توضيح المقاصد للسرادي : ١ / ٣١٤ ، ٣١٥ ، والتذييل والتكميل : ٤ / ٢٦٠ ، والأصول : ١ / ٩٣ - ٩٤ .

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٤ / ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو للأعرج المعني (شاعر مخضرم) قاله من أبيات يرد بها على امرأته وقد لامته على عنايته بفرسه ..

اللغة : الحاسر : هو في الأصل الذي لا مغفر له ولا درع والمعنى هنا مكشوف للرأس ، المشتملة : في الأصل الناقة السريعة والمعنى سريعة فرعة ، رأسها ما تقنع : أي لا تغطي رأسها بالقناع ، نخيب الفؤاد : ضيقه .

وشاهده : تقدم مَعْمُولُ الْفِعْلِ الْمُنْفِيِّ مَا عَلَى مَا وَأَوَّلُ عَلَى تَقْدِيرِ فَعَلَ عَذُوفٌ . وَالشَّاهِدُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ١ / ٢٥١ ، وَانْظُرْهُ مَعَ أَبِياتٍ أُخْرَى فِي شَرْحِ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ جَدِّ ١ ص ٣٤٩ .

فَرَأَسَهَا مَنْصُوبٌ بِـ: "تَقَنَعَ" الْمُنْفِي بِـ: "مَا"، وَتَأُولُ هَذَا الْبَيْتِ أَصْحَابَنَا، فَإِنْ قَدَّمْتَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ عَلَى الْخَبَرِ وَحْدَهُ جَازَ النَّصْبُ نَحْوُ: مَا زَيْدٌ طَعَامُكَ أَكَلًا، فَإِنْ كَانَ مُوجِبًا بِـ: "إِلَّا" لَمْ يَجْزِ النَّصْبُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ نَحْوُ: مَا زَيْدٌ طَعَامُكَ إِلَّا أَكَلًا، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ.

/ ٦٣ قوله :

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِلَـ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الزَّمَّ حَيْثُ حَلَّ

مثال ذلك : ما زَيْدٌ قائماً بل قَاعِدٌ ، ورفَعُهُ فِيهِمَا عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأُ تَقْدِيرِهِ : بَلْ هُوَ قَاعِدٌ ، وَلَكِنْ هُوَ قَاعِدٌ ، وقوله : " وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِلَـ " لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْمَى مَا بَعْدَهُمَا مَعْطُوفًا إِذْ لَيْسَا وَالْحَالَةُ هَذِهِ حَرْفِي عَطْفٍ ، بَلْ هُمَا حَرْفَا ابْتِدَاءٍ ؛ لِأَنَّهُمَا جَاءَتْ بَعْدَهُمَا الْجُمْلَةُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ التَّقْدِيرَ : بَلْ هُوَ قَاعِدٌ ، وَلَكِنْ هُوَ قَاعِدٌ ، هَكَذَا نَصَّوْا عَلَى أَنَّهُمَا لَا يَعْطِفَانِ إِلَّا الْمَفْرَدُ^(١) ، وَهَذَا عَلَى خِلَافٍ - أَيْضًا - فِي (لَكِنْ) سَنَذْكُرُهُ فِي بَابِ الْعَطْفِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَأَيْمًا لَمْ يَجْزِ : مَا زَيْدٌ قائماً بَلْ قَاعِدًا ، بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى : "قَائِمٌ" ؛ لِأَنَّهُ مُوجِبٌ بَعْدَ : "بَلْ" ، وَ : "مَا" لَا تَعْمَلُ فِي الْمَوْجِبِ^(٢) ، وَمِنَ التَّخْوِينِ مَنْ جَعَلَ بَلْ بَعْدَ التَّنْفِي عَلَى وَجْهَيْنِ :

(١) بل حرف عطف إن تلاها مفرد فإن تقدمها أمر أو إيجاب جعلت ما قبلها كالسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء وإثبات الحكم لما بعدها ، وإن تقدمها نفي فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضدها لما بعدها. المغني بمحاشية الأمير : ١ / ١٠٣ ، وينظر حكم لكن كحرف عطف في المغني بمحاشية الأمير : ١ / ٢٢٦.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٧٤ ، وفيه أن قياس مذهب يونس ألا يمتنع نصب المعطوف بل ولكن.

أحدهما . ما ذكرته من أن : " بل " توجب لما بعدها ما بُنيَ عَنْ ما قبلها ، فلا يَكُون ما بعدها منصوباً .

الثاني : أن تكون : " بل " بَعْدَ النَّفْيِ عَلَى حَالِهَا بَعْدَ الواجب لزوال العطف ، فَهَذِهِ ينتصب الْخَبَرُ بَعْدَهَا ؛ لأن التقدير : بل ما زيد مُنْطَلَقاً^(١) ، وقال بَعْضُ شيوخنا : الذي يظهر أنك متى أردت هَذَا الْمَعْنَى جئت بالثاني بدلاً انتهى^(٢) . يعني : أن ذكر الخبر أولاً كَانَ عَلَى جهة الغلط ، فأتيت بالثاني لتستدرك الغلط ، وتبين أن قصدك أولاً إِنَّمَا كَانَ للاسم الثاني فيصير نظير : مررت بِرَجُلٍ بَلْ امرأة ، قصدت أن تقول : مررت بامرأة ، فسبق لسانك غلطاً إِلَى قولك : برجلٍ فأضربت عن ذَلِكَ وَقُلْتَ : بل امرأة .

ورفع الاسم بَعْدَ : " بل " فِي قولهم : ما زَيْدٌ قانماً بل قاعدٌ ، أوردَهُ سماعاً عن الْعَرَبِ سَبِيحِيَّةً ، وعلل رفعه بنقض النفي^(٣) ، وقال الْفَارِسِيُّ : قياس لَكِنْ أن تكون مثل بل ، انتهى^(٤) . وقد جاء ذَلِكَ نَصّاً فِي نَيْسَ ، قال الشاعر :^(٥)

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٣٨٦ ونسب هذا للمعتمد ، انظر التذيل والتكميل : ٤ /

٢٧٥ ، والمعني : ١٢٠ .

(٢) ذكر هذا نصاً فِي التذيل والتكميل : ٤ / ٢٧٥ .

(٣) راجع الكتاب لسببويه : ١ / ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ .

(٤) الإيضاح العضدي ، ١١٠ - ١١١ .

(٥) البيت من بحر الوافر منسوب لهدبة بن خشرم العذري أو قيس بن زهير العنسي ، انظره في

التذيل والتكميل : ٤ / ٢٧٥ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٤٧٢ ، والإيضاح العضدي :

١١٠ - ١١١ .

الثلثة : قوله : " السفاسف " الدنيء ، وقوله : " المدره " الذاب عن القوم ، وقوله . " العوان "

أي : من الحرب التي قوتل فيها مرة بعد مرة .

موطن الشاهد فيه : فِي قوله : " ولست ولكن " حيث جاءت فيه لكن مسراداً بهـ :

الإتياء واقعة بعد ليس المراد بها النفي .

وَلَسْتُ الشَّاعِرَ السُّفْسَافَ فِيهِمْ وَلَكِنَّ مِذْرَةَ الْحَرْبِ الْعَوَانَ

وقياس : " ما " على : " لَيْسَ " يقتضي جواز : مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِنَّ قَاعِدًا ،
ومفهوم بيت الثَّانِي أَنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ بِغَيْرِ : " بَلْ وَلَكِنَّ " لا يلزم الرفع فِي الْمَعْطُوفِ
من بَعْدَ منصوب ، بل يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَغَيْرُهُ.^(١)

وهَذَا عَلَى قِسْمَيْنِ : منه ما يَجُوزُ فِيهِ النِّصْبُ ، ويكون أَوَّلَى ، وَيَجُوزُ فِيهِ
الرفع عَلَى ضَعْفِ نَحْوِ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا ، النِّصْبُ أَوَّلَى عِنْدَنَا فَيَكُونُ مِنْ
عطف المفردات ، وَيَجُوزُ الرفع عَلَى إِضْمَارِ هُوَ ، أَيِ : وَلَا هُوَ قَاعِدٌ فَيَكُونُ مِنْ
عطف الجملة.^(٢)

وقَدْ منع القوم النِّصْبَ فِي : " لَيْسَ " ، فلم يُجِزُوا : لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا
قَاعِدًا ، بالنِّصْبِ ، وقالوا : يَجِبُ الرَّفْعُ فنقول : وَلَا قَاعِدٌ عَلَى إِضْمَارِ هُوَ ، أَيِ : وَلَا
هُوَ قَاعِدٌ ، وعللوا ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ : وَلَا لَيْسَ قَاعِدًا ، وَإِذَا مَنَعُوا ذَلِكَ فِي : لَيْسَ
فَلَانٌ يَمْنَعُوهُ فِي : " مَا " أَحْرَى وَأَوَّلَى ، وحكى سيبويه الخفض عَلَى تَوْهَمِ الْبَاءِ
نَحْوِ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدٌ^(٣) ، وجعل الْفَرَّاءُ ذَلِكَ مَقْيَسًا.

فإن وقع بَعْدَ هَذَا الْوَصْفِ اسم سِبْبي نَحْوِ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا أَخُوهُ ،
فإن جعلت الاسم مرفوعاً بقاعد جاز فِي : قَاعِدٌ وَجِهَانٌ :

أَحَدُهُمَا : النِّصْبُ عَطْفًا عَلَى : قَائِمًا ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ عطفِ المفردات.

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٧٤ / ١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٩٦ / ١ ، ٥٩٧ .

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور : ٥٩٦ / ١ ، توضيح المقاصد للمرادي : ٣١٥ / ١ ، وشرح
التسهيل للمرادي : ٣٨٦ / ١ .

(٣) انظر حكاية سيبويه ذلك فِي لَيْسَ ، الكتاب : ٣٠٦ / ١ ، ٢٩ / ٣ ، وقد نسب ذلك لسيبويه
ابن عصفور فِي شرح الجمل : ٥٩٦ / ١ ، والتذيل والتكميل : ٢٧٦ / ٤ .

والثاني : رفعه بالابتداء ، ومسوغه : أنه اعتمدَ عَلَى أداة نفي ، " وأخوه " فاعل به أغنى عن الخبر ويَكُون من عطفِ الجملي ، وَإِنْ لَمْ يَجْعَلْهُ مَرْفُوعاً — : "قاعد" كان : " أخوه " مرفوعاً بالابتداء ، ووجب رفع : " قائم " عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ مُقَدَّمٌ.^(١)

القسم الثاني : ما وجب فيه الرفع وهو إذا كان الوصف قد جاء بَعْدَهُ أَجْنَبِي ، وَذَلِكَ نَحْوُ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدٌ عَمْرُو ، وَفِي الْعُطْفِ فِي هَذَا الْبَابِ تفصيل لا يليق ذكره بِهَذَا الْمُخْتَصَرِ. ٦٤ / (٣)

قَوْلُهُ :

وَيَعْدُ مَا وَلَيْسَ جَرُّ الْبَاءِ الْخَبَرِ وَيَعْدُ "لَا" وَتَقْفِي "كَانَ" قَدْ يُجَرُّ

جَرُّ الْبَاءِ الْخَبَرِ يَعْدُ : " مَا وَلَيْسَ " مَقِيسٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ } ، وَنَحْوُ مَا قَدْ أَوَّلَ الْبَابِ أَنَّ الْحَازِينَ يُجْرُونَ خَيْرٌ : " مَا " كَثِيرٌ حَتَّى إِنَّ

(١) انظر التذييل والتكميل : ٣١٩ - ٣٢٠ ، ٣٢٥ - ٣١٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٩٦ ، ٥٩٧ / ١ .

(٢) قال سيويه : " ونقول : مَا زَيْدٌ كَرِيمًا وَلَا عَاقِلًا أَبُوهُ ، نجعله كأنه للأول بمنزلة كريم ؛ لأنَّه ملتبس به إذا قلت : أبوه يجريه عليه كما أجريت عليه الكريم ؛ لأنك لو قلت : ما زيد عاقلًا أبوه نصبت وكان كلامًا ، ونقول : ما زيد ذاهبًا ولا عاقل عمرو ؛ لأنك لو قلت : ما زيد عاقلًا عمرو لَمْ يَكُنْ كلامًا ؛ لأنه لَيْسَ مِنْ سَبَبِهِ فَرَفَعَهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْقَطْعِ مِنَ الْأَوَّلِ كَأَنَّكَ قلت : وما عاقل عمرو ، ولو جعلته من سببه لكان فيه له إضمار كالماء في الأب ونحوها ، وَلَمْ يَزِمْ نَصْبُهُ عَلَى مَا ؛ لِأَنَّكَ لَوْ ذَكَرْتَ مَا ثُمَّ قَدَّمْتَ الْخَبَرَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا رَفْعًا وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : ما زَيْدٌ ذَاهِبًا وَلَا كَرِيمٌ أَخُوهُ ؛ إِنْ ابْتَدَأْتَهُ وَلَمْ تَجْعَلْهُ عَلَى مَا كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ حِينَ بَدَأْتَ بِالْأَسْمِ " . الكتاب لسيويه : ٦١ / ١ ، وانظر التذييل والتكميل : ٣٢٠ / ٤ .

(٣) من الآية : ٤٠ من سورة القيامة ، ومثال ما قوله : { وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ } الآية : ٤٠ من سورة فصلت .

السَّمَاعُ قَلِيلٌ بِالنَّصَبِ^(١) ، فَإِذَا انْجَرَّ بَعْدَ : " مَا " الْحِجَازِيَّةُ كَانَ فِي مَوْضِعِ نَصَبِ خَبَرٍ لَهَا أَوْ بَعْدَ : " مَا " التَّمِيمِيَّةُ كَانَ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَبَرٍ لِلْمُبْتَدَأِ.

ويصدق القسمان تحت قوله : " جَرُّ الْبَاءِ الْخَبَرِ " فَإِنَّ الْخَبَرَ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ خبر : " مَا " أَوْ خبر المبتدأ ، أما دخول الباء في خبر ما الحجازية فجائز بإجماع^(٢).

وَأَمَّا فِي الْخَبَرِ بَعْدَ : " مَا " التَّمِيمِيَّةِ فَمِنْ ذَلِكَ خِلَافٌ ، وَقَدْ اضْطَرَبَ فِيهَا الْفَارِسِيُّ فَتَارَةً قَالَ : لَا تَدْخُلُ إِلَّا فِي خَبَرٍ : " مَا " الْحِجَازِيَّةُ ، وَتَارَةً قَالَ : تَدْخُلُ فِي خبر كل مَنْفِيٍّ وَهُوَ الصَّحِيحُ^(٣) ، وَقَدْ نَقَلَ سَيِّوِيَّةٌ وَالْفَرَّاءُ أَنَّهَا تَدْخُلُ فِي الْخَبَرِ فِي لُغَةٍ بَنِي تَمِيمٍ^(٤) ، وَقَدْ دَخَلَتْ - أَيْضاً - فِي الْخَبَرِ بَعْدَ : " مَا " الْمَزِيدُ بَعْدَهَا : " إِنْ " نَحْوُ : مَا إِنْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ.^(٥)

وقوله : وَبَعْدَ " لَا " نَحْوُ : لَا رَجُلٌ بِقَائِمٍ ، زَعَمَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ زِيَادَةَ الْبَاءِ فِي خَبَرٍ : " لَا " ، وَلَا يَقَاسُ عَلَى زِيَادَتِهَا فِي خَبَرٍ : " مَا " ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ جَازٍ^(٦) ، وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ ذَلِكَ مَسْمُوعٌ^(٧) ، وَأَنْشَدَ لِسَوَادِ بْنِ قَارِبٍ :

(١) هذا ما جعل الفراء يقول : " لَا يَكَادُ أَهْلُ الْحِجَازِ يَنْطَقُونَ إِلَّا بِالْبَاءِ " معاني القرآن للفراء : ٤٢ / ٢ ، ١٣٩ / ٣ .

(٢) ينظر توضيح المقاصد للمرادي : ٣١٦ / ١ .

(٣) راجع المسائل البغداديات : ٢٨٣ - ٢٨٤ ، والشرازيات : ٥٦٥ .

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه : ٦٢ / ١ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ٣١٦ / ١ .

(٥) استشهدوا لذلك بقول الشاعر المتنخل من الشعراء الهذليين :

لعمرك ما إن أبو مالك بواه ولا بضعيف قواه

(٦) منهم ابن مالك كما ذكر في التذيل والتكميل : ٣٠٨ / ٤ .

(٧) البيت من بحر الطويل قائله هو سواد بن قارب الأسدي الدوسي الصحابي - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى

عَنْهُ - وَهُوَ فِي ابْنِ الْأَثَامِ : ٥٧ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ٣١٦ / ١ ، وأوضح المسالك

لابن هشام : ٢٩٤ / ١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٣١٠ / ١ ، وشرح التسهيل لابن

مالك : ٣٧٦ / ١ ، وشرح أبيات المغني : ٢٧١ / ٦ =

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمَعْنَى فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

فعنده أن : " لَا " هنا أعملت عمل لَيْسَ ، ف : " ذو شفاعاة " اسم : " لا " ،
و : " بمعن " في موضع نصب على خَيْرٍ : " لَا " ^(١) .

ولَيْسَ هَذَا بِنَصٍّ ، إذ يحتمل أن يكون : " ذُو شَفَاعَةٍ " مبتدأ ، وَلَمْ تعمل " لَا " شيئاً ، و : " بِمَعْنَى " فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ عَلَى أَنَّهُ خَيْرَ الْمَبْتَدَأِ ، ودخلت الباء لِمَا فِيهِ مِنْ معنى النفي لَأَ لَاجِلُ أَنَّهُ فِي خَيْرٍ : " مَا " ؛ أَلَا تَرَاهُمْ أَدَخَلُوا الْبَاءَ فِي خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ بَعْدَ : " مَا " التعمية وهي لا تعمل ، وأدخلوها - أيضاً - فِي الْخَيْرِ بَعْدَ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي تقدمه أداة الاستفهام الذي يراد به النفي ، قال الشاعر ^(٢) :

= اللغة : قوله : " وَكُنْ لِي شَفِيعاً " يخاطب به رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ويقول له : كُنْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ شَفِيعاً يَوْمَ لَا يَغْنِي صَاحِبُ الشَّفَاعَةِ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ ، "والفتيل" الحيط الأبيض الرقيق الذي يكون في النواة ، قوله : " عن سواد بن قارب " أصله : عني ، وَلَكِنَّهُ أَقَامَ الْمَظْهَرَ مَقَامَ الْمَضْمَرِ .

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " بِمَعْنَى " حَيْثُ دَخَلَتْ فِيهِ الْبَاءُ الزَّائِدَةُ فِي خَيْرِ لَا الْعَامِلَةَ عَمَلِ لَيْسَ كَمَا تَدْخُلُ فِي خَيْرِ لَيْسَ .

(١) قال فِي المغني : تَرَادُّ الْبَاءُ فِي خَيْرِ الْمَنْفِيِّ بِلَيْسَ وَمَا أَخْتَارَ كَثِيراً كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : { أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ } ، وقوله تَعَالَى : { وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ } ، وتَرَادُّ بِقَلَّةٍ فِي خَيْرِ " لَا " الناقية الْعَامِلَةَ عَمَلِ لَيْسَ كَبَيِّتِ الشَّاهِدِ . ينظر المغني : ١١٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٨٢ وما بعدها ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٣١٦ .

(٢) البيت من بحر الطويل ، قاله هو الفَرَزْدَقُ هَامِ بْنِ غَالِبٍ ، من قصيدة يهجو بها جريراً ويرمي قومه بإتيان الإبل ، مصدر الشاهد قوله :

يقول إِذَا أَقْلَوِي عَلَيْهَا وَأَقْرَدْتُ

- ينظر تخليص الشواهد : ٦٨٦ ، والخزانة : ٤ / ١٤٢ ، والدرر : ٢ / ١٢٦ ، وشرح شواهد المغني : ٧٧٢ ، والصحاح للجوهري مادة : (قرد) ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٨٢ .
الاستشهاد فيه : زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ هَلْ لَشَبِيهَا بِالنْفِي .

أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِذَانِمٍ

وقوله : وَنَفِي " كَانَ " نَحْوُ : لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ ، وقوله : " قَدْ يُجَرَّ " يشير إلى أن زيادة الباء بُعد : " لَا " وَبَعْدَ نَفْيٍ : " كَانَ " قليلة ، وقال الشنفرى :^(١)
وإنْ مَدَّتْ الأَيْدِي إِلَى الرَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ
يريد : لَمْ أَكُنْ أَعْجَلَهُمْ.

قَوْلُهُ :

فِي التَّكْرِاتِ أَعْمِلْتُ كَلَيْسَ لَا وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَا

إعمال : " لَا " إعمال : " لَيْسَ " فِي رفع الاسم ونصب الخبر قليل جداً ، حتى إن بَعْضَ التَّحْوِيلِينَ زَعَمَ أَنَّ : " لَا " أَجْرِيَتْ مَجْرَى : " لَيْسَ " فِي رفع الاسم خاصة : " لَا " فِي نصب الخبر ، وزعم بعضهم أنه لَمْ يَسْمَعْ النصب فِي خبر : " لَا " ملفوظاً به وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ سُمِعَ ذَلِكَ لَكِنَّهُ فِي غاية الندور والقلّة ، قال الشاعر :^(٢)

(١) قائله هو الشنفرى الأزدي ، وهو من قصيدة لامية ، وهي قصيدة مشهورة طويلة من الطويل ، وأولها هو قوله :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيكُمُ فَإِنِّي عَلَى قَوْمٍ سَوَاكُمُ لَأُمِيلُ

انظر ديوان الشنفرى : ٥٨ وما بعدها (شرح : إميل بديع يعقوب) الخزامة : ٣ / ٣٤٠ ، والدرر : ٢ / ١٢٤ ، وشرح شواهد المغني : ٨٩٩ ، وبلا نسبة فِي الجني الداني : ٥٤ ، والمغني : ٥٦٠ ، والممع : ١ / ١٢٧ ، والمعجم المفصل : ٦٨٤٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٨٢ ، ابن الناظم : ٥٧ ، توضيح المقاصد للمرادي : ١ / ٣١٧ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ١ / ٢٩٥ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١ / ٣١٠ .

اللغة : قوله : " بأعجلهم " يعني بعجلهم وليس المراد منه الأعجل الذي هو للتفصيل ، " الجشع " : هو الحرص على الأكل ، وقال الجوهرى : الجشع أشد الحرص تقول منه جشع بالكسر .

والمعنى : إذا مد القوم أيديهم إلى الراد لَمْ أَكُنْ أنا عاجلاً فِي ذلك حين يكون أجشعهم أعجلهم .

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " لَمْ أَكُنْ بأعجلهم " حيث دخلت الباء فِي خبر كان المنفية .

(٢) أقول هذا البيت من الطويل مجهول القائل وَلَمْ ينسبه العيني وهو بلا نسبة فِي تحليص الشواهد :

٢٩٤ ، والدرر : ٢ / ١١١ ، والمغني : ١ / ٢٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٧٦ ، =

تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

وهذا كله يدل على أن إعمال : " لا " إعمال ليس ضعيف جداً ، ولو ذهب
 ذاهب إلى أنه لا يجوز أن تعمل : " لا " هذا العمل لذنب مذهباً حسناً ؛ إذ لا ينفذ
 ذلك في أثر أصلاً ولا في نظم إلا في بيت نادر ، ويتبعني أن لا تبني عليه القواعد ،
 وليس في كتاب سيبويه ما يدل على أن إعمالها إعمال ليس مقيس مطرد ، بل قال :
 وزعموا أن بعضهم قرأ : ^(١) { وَلَا تَحِينَ مَنَاصِرَ } ، وهي قليلة ؛ كما قال بعضهم في
 قول سعد بن مالك : ^(٢) ٦٥ /

= وابن الناطم : ٥٨ ، وتوضيح المقاصد للمراي : ٣١٨ / ١ ، وأوضح المسالك لابن هشام
 : ٢٨٦ / ١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٣١٣ .

اللغة : قوله : " تعز " أمر من تعزى يتعزى من العزاء وهو الصبر والتسلي ، قوله : " ولا وزر
 " بفتح الواو والزاي المعجمة وفي آخره راء وهو الملحق ، وأصل الوزر الجبل ، قوله : " واقياً "
 من وقى يقي وقاية إذا حفظ .

والعنى : اصبر وتسل على ما أصابك من المصيبة فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض ، ولا
 ملحاً بقي الشخص ويحفظه مما قضى الله رب العالمين .

الاستشهاد فيه : في قوله : " فلا شيء باقياً ولا وزر واقياً " فإن لا في الموضعين بمعنى ليس
 وعملت عملها .

(١) من الآية ٣ من سورة ص .

(٢) قائله هو سعد بن مالك بن ضبيعة جد طرفة ، وهو من قصيدة حاتبة وأولها هو قوله :

يَأْبُؤُسُ لِلْحَرْبِ الْتِي وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَأَوْا

وهي من الكامل المخزوء وفيه الإضمار والترفيل ، وانظر الشاهد في ابن الناطم : ٥٨ ، وشرح
 المنفصل : ١٠ / ١ ، والكتاب : ٥٨ / ١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٧٨ .

اللغة : قوله : " أراهط " جمع الجمع كأنهم قالوا : رهط وأراهط ، ثم قالوا : أراهط ، قوله :
 " من صد " أي من أعرض " عن نيرانها " أي عن نيران الحرب ، قوله : " فانا ابن قيس لا
 براح " أي لا براح لي أي : ليس لي براح . =

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيَرَانِهَا فَأَمَّا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحَ

فجعلها بمنزلة لَيْسَ^(١) ، فظاهر كلام سيبويه أن مثل هَذَا البيت لا يبنى عليه ؛
ألا تَرَى أَنَّهُ شبه رفع الحين بَعْدَ : "لات" برفع براح بَعْدَ : "لا" ، ولا تَرْفَعُ : "لات"
غَيْرَ الحين ، فكذلك لَا تَرْفَعُ : "لا" غَيْرَ براح فِي هَذَا البيت.

ومن وقفنا عَلَى كلامه من ذكر أن : "لا" تعمل عمل : "لَيْسَ" لَمْ يَنْصَحْ
عَلَى أَنَّ ذَلِكَ بالنسبة إِلَى لُغَةٍ مَخْصُوصَةٍ إِلَّا مَا فِي كِتَابِ الْمَغْرِبِ لِأَبِي الْفَتْحِ نَاصِرِ بْنِ
أَبِي الْمَكَارِمِ الْمُطَرِّزِيِّ الْخَوَّارِزْمِيِّ^(٢) ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ مَا نَصَّهُ : "مَا وَلَا" بِمَعْنَى :
"لَيْسَ" تَرْفَعَانِ الْأَسْمَ وَتَنْصِبَانِ الْخَبَرَ نَحْوُ : مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا ، وَلَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ ،
وَعِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ لَا تَعْمَلَانِ^(٣) . انتهى.

فنص عَلَى أَنَّ : "لا" لَا تعمل عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ ، وَأَمَّا تعمل عِنْدَ غَيْرِهِمْ وَفَرَّهَا
بِـ : "ما" ، وما يعملها أَهْلُ الْحِجَازِ ، فَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهَا عَنْدهُمْ مِثْلُ : "ما"
ثُمَّ تَفْرَعُ عَلَى مَا قَالَهُ النَّاسُ مِنْ أَنَّ لَا يَجُوزُ أَنْ تعمل عمل : "لَيْسَ" ، وَإِنْ كُنَّا لَا
نَخْتَارُ ذَلِكَ فنقول : شرطوا لِذَلِكَ ثَلَاثَةَ شُرُوطٍ :

= وَالْمَعْنَى : إِنْ أَعْرَضَ عَنْ نِيَرَانِ الْحَرْبِ أَوْلَادُ يَشْكُرُ وَأَوْلَادُ بَنِي حَنِيفَةَ فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحَ
لِي عَنْ مَوْقِفِي فِي الْحَرْبِ .

الاستشهاد فِيهِ : فِي قَوْلِهِ : "لا بَرَّاحَ" حَيْثُ اسْتَعْمَلَ الشَّاعِرُ لَا بِمَعْنَى لَيْسَ فَقَالَ : لَا بَرَّاحَ
فِي تَقْدِيرِ : لَيْسَ بَرَّاحَ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَلِيلًا .

(١) الْكِتَابُ لِسِيْبِيَه : ٥٨ / ١ .

(٢) الْمُتَوَفَّى فِي سَنَةِ (٦١٠ هـ) ، مِنْ مَوْلَفَاتِهِ مَخْتَصَرُ الْمَصْبَاحِ فِي النُّحُو ، وَالْمَغْرِبِ فِي شَرْحِ
الْمُعْرَبِ ، وَالْإِقْنَاعِ فِي اللُّغَةِ ، يَنْظُرُ بَغِيَّةُ الْوَعَاةَ : ٣١١ / ٢ .

(٣) انْظُرِ النَّصَّ فِي التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٢٨٤ / ٤ ، وَقَدْ وَقَفَ عَلَيْهِ الْحَقِيقُ فِي الْمَغْرِبِ : ٥٣٦ ،
بِירוْت .

أحدها : أَنْ يَكُونَ اسمها وخبرها نكرتين نحو : لا رجل قائماً ، وَلَمْ يَجِيزُوا : لا زيد أحاك ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " فِي النَكَرَاتِ " وذكر هبة الله بن الشجري : أَنَّهَا عملت في معرفة ^(١) ، وأنشد للناطقة الجعدي :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مَتْرَاحِيَا

وتأولوا هَذَا البيت وكان يَتَّبِعِي أَنْ يَبْنُوا عَلَيْهِ كَمَا بَنُوا عَلَى مِثْلِ قَوْلِهِ :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

أَي : لَيْسَ بَرَّاحٌ لِي ، أَوْ يَتَأَوَّلُوا هَذَا كَمَا تَأَوَّلُوا ذَلِكَ ، وَلَا يَسْنِي إِلَّا عَلَى الْكَثِيرِ المعروف من كلام الْفَرَبِ لا النادر الشاذ الذي لَمْ يَأْت إِلَّا فِي شَعْر ، وَلَمْ يَذْكُرِ النَّاطِمُ فِي : " لَا " سِوَى هَذَا الشَّرْطِ الواحد وهو التنكير .

(١) اشترط النحويون لعمل " لا " عمل " ليس " شروطاً ، قال ابن هشام في حديثه عن " لا " : أَنَا لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي النَكَرَاتِ خلافاً لابن جني وابن الشجري وعلى ظاهر قولهما جاء قول الناطقة ثم ذكر البيت . المغني : ٢٤٠ ، وقال ابن مالك : وشذ إعمالها في معرفة وذكر البيت ، شرح التسهيل : ١/ ٣٧٧ ، وينظر أمالي ابن الشجري : ١/ ٤٣٠ وما بعدها تحقيق : محمود الطناحي .

(٢) قاله هو الناطقة الجعدي الصحابي - رضي الله تعالى عنه - وهو من قصيدة بائية من الطويل وقبلة :

بَدَتْ فِعْلٌ ذِي وَدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّيْتُ وَأَنْفَقْتُ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا

اللغة : قوله : بدت : أظهرت ، حلت : نزلت .

الاستشهاد فيه : فِي قَوْلِهِ : " لَا أَنَا بَاغِيَا " حَيْثُ عَمِلَ لَا بِمَعْنَى لَيْسَ فِي الْمَعْرِفَةِ وَهُوَ شَاذٌ ، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو الْفَتْحِ فِي كِتَابِ التَّمَامِ وَابْنُ الشَّجَرِيِّ أَيْضاً ، وَقَدْ أَجِيبَ عَنْ هَذَا مِنْ رَجَهِينِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يُجْعَلَ أَنَا مَرْفُوعاً بِفِعْلِ مُضْمَرٍ وَبَاغِيَا نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ تَقْدِيرُهُ : لَا أَرَى بَاغِيَا فَلَمَّا أَضْمَرَ الْفِعْلَ بَرَزَ الضَّمِيرُ وَانْفَصَلَ ، وَالثَّانِي : أَنْ يُجْعَلَ أَنَا مُبْتَدَأً وَالْفِعْلُ الْمَقْدَرُ بَعْدَهُ خَبَرٌ نَاصِبٌ " بَاغِيَا " عَلَى الْحَالِ ، وَكَوْنُ هَذَا مِنْ بَابِ الاسْتِغْنَاءِ بِالْمَعْمُولِ عَنِ الْعَامِلِ لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهِ وَنَظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ كَالْحَالِ السَّادَةِ مَسْدُ الْخَبَرِ . وانظر البيت في الخزانة : ٣/ ٣٣٧ ، والمغني : ٢٤٠ ، وَالْأُمَالِي لابن الشجري : ١/ ٤٣٠ ، والتصريح : ١/ ٢٦٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٢٥ ، والمقاصد : ١/ ٣١٩ ، وابن عقيل : ١/ ٣١٥ .

الشرط الثاني : أن لا يتقدم خبرها على اسمها ، فإذا تقدم الخبر ارتفع بالابتداء نحو : لا قائم رجل .

الشرط الثالث : أن لا ينتقض الثقي ، فإن انتقض بطل عملها نحو : لا رجل إلا أفضل منك .

وقوله : " وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَا " ، أما : " لات " فذهب بعضهم إلى أنها لا تعمل لا عمل : " لَيْسَ " ولا عمل : " إِنْ " ، وأن الرُّفْعَ بَعْدَهَا بالابتداء ، وأن النصب على الظرف^(١) .

وذهب بعضهم إلى أن التاء في : " لات " بدل من السين ، وأن أصلها : "لَيْسَ" ، فأبدل من السين التاء ؛ كما فعل ذَلِكَ في : ست ؛ إذ الأصل : سِدْسٌ ، ثم قلبت الياء ألفاً ؛ لأنه كان الأصل في لَيْسَ : لَأْسٌ ؛ لأنها فعل وكأَنَّهُمْ كرهوا أن يقولوا : لَيْتَ فبصر لَفْظُهَا لَفْظَ التَّمْنَى^(٢) ، ويجب على هذا أن يوقف عليها بالتاء ، وهكذا وقف عليها جميع القراء إلا الكسائي ، فروي عنه الوقف بالماء وبالتاء^(٣) ، والصحيح أنها لا زيدت عليها التاء ولَيْسَتْ ببطل من السين ولا مزيدة في حين خلافًا لمن ذهب إلى ذلك .

(١) هما مذهبان باختصار : مذهب سيويه إعمال لات إعمال ليس بشرط أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين أو ما يرادفه ، وأن يذكر أحدهما ويحذف الآخر وشاهده القراءتان في الآية ، ومذهب الأخفش أنها تعمل عمل إن فحين مناص اسمها والخبر محذوف أي لهم وجوز إعمالها وحين ظرف خبر لمبتدأ محذوف أي ولات الحين حين مناص بل ذهب إلى أن الظرف منصوب بفعل محذوف : ولات أرى حين مناص . انظر الكتاب : ٥٧ / ١ ، ٥٨ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٤٥٣ ، والتذييل والتكميل ج ٤ : ٢٨٩ - ٢٩٥ .

(٢) قال المرادي : " وذهب ابن أبي الربيع إلى أنها ليس أبدلت من السين التاء ثم أبدل من الياء الألف كراهة أن يلتبس بحرف التمني " . شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٣٩٠ ، وانظر التذييل والتكميل : ٤ / ٢٨٩ .

(٣) ينظر الوقف بين النحويين والقراء : ٩٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٢ / ٣٤٣ ، والبحر المحيط لأبي حيان : ٧ / ٣٨٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٩٩٦ .

وأما : " إن " فكان ينبغي لناظم أن يقيد فيقول : وإن النافية ليحترز بذلك من إن المخففة ، وإعمال : " إن " هذه فيه خلاف ، أجاز ذلك الكوفيون والمبرّد^(١) وابن السراج^(٢) ، وأباه أكثر البصريين^(٣) والفراء^(٤) ، والذي ورد من ذلك قول الشاعر^(٥) :

إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعَفِ المَجَانِينِ

(١) ينظر المختضب : ٥٠ / ١ .

(٢) ينظر الأصول لابن السراج : ٩٥ / ١ ، والارتشاف : ١٠٩ / ٢ ، وشرح التسهيل للبرادي : ٣٨٦ / ١ .

(٣) ينظر الكتاب لسبويه : ١٥٢ / ٣ ، ٢٢١ / ٤ ، والارتشاف : ١٠٩ / ٢ .

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء : ١٤٤ / ٢ .

(٥) هذا البيت أنشدته الكسائي ولم يعزه إلى أحد ، وهو بلا نسبة في الأزهية : ٤٦ ، وتخليص

الشواهد : ٣٠٦ ، والجنبي الدياني : ٢٠٩ ، والخزانة : ١٦٦ / ٤ ، والدرر : ١٠٨ / ٢ ،

ورصف المباني : ١٠٨ ، والتصريح : ٢٠١ / ١ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٢١٦ ، والمغرب :

١ / ٢٥٠ ، والمعجم المفصل : ١٠٤٨ ، وابن الناظم : ٥٨ ، توضيح المقاصد للمبرادي : ١ /

٣٢١ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ٢٩١ / ١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١ / ٣١٧ .

وهو من المنسرح ، وفيه العصب بالصاد المهملة والمعنى ظاهر .

الاستشهاد فيه : في قوله : " إن هو " فإن إن هاهنا نافية بمعنى ليس ، وعملت عملها وهو

نادر ، وذكر أنه لغة أهل العالية ، وفيه شاهد على مسألة أخرى وهي أن انتقاض النفي بعد

الخبر لا يقدح في العمل .

فمنهم مَنْ خصَّ ذَلِكَ بالضرورة^(١) ، ومنهم من قاس عليه وجعله قاعدة يبي عليه كما فعل هَذَا النَّاطِمُ^(٢) ، وليس بشيء ، ولا حجة في قراءة^(٣) سعيد بن جبير^(٤) : { إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ }^(٥) بتخفيف : " إن " ، ونصب : " عبادًا أمثالكم " فخرج على أن : " إِنْ " نافية ، و : " الذين " اسمها / ٦٦ و : " عبادًا " خبرها و : " أمثالكم " صفة لـ : " عباد " لشذوذ هذه القراءة ، ولاحتمالها غير هَذَا الْمَعْنَى ، وهي أن تكون المخففة من الثقلة ، وانتصب خبرها على حد انتصاب خبر : " إِنْ " المشددة في قول الشاعر^(٦) :

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ لَقْنَاتٍ وَتَكُنَّ
خَطَاكَ خِفَافًا إِنْ خُرَّاسَنَا أَسَدًا^(٧)

(١) مما ورد من ذلك أيضاً قول الشاعر :

إِنْ الْمَرْءُ مَيَّأً بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَانَ يَبْعَى عَلَيْهِ فَيَخْذَلَا

ينظر شرح التسهيل للمرادي / ١ / ٢٨٧ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٢١٧ ، وتلخيص الشاهد : ٣٠٧ .
(٢) ذهب أكثر البصريين والقراء إلى أن : " إِنْ " النافية لا تعمل عمل لَيْسَ ومذهب الكوفيِّين أنَّهَا تعمل بنفس شروط (لا) النافية فإن احتل شرط أهملت وإن انتقض النفي بَعْدَ الْخَبَرِ تَظَلَّ (إِنْ) عاملة لوجود (لا) بَعْدَ الْخَبَرِ . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، والمغني : ٢٣ ، ٢٤ ، ومعاني الحروف للرماني : ٧٥ .

(٣) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالي مولا هم أبو محمد الكوفي التابعي قتله الحجاج في سنة (٩٥ هـ) . ينظر طبقات القراء : ١ / ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(٤) من الآية : ١٩٤ من سورة الأعراف .

(٥) المختصب لابن جني : ١ / ٢٧٠ ، وشواذ القرآن لابن خالويه : ٤٨ .

(٦) البيت من بحر الطويل لعمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه ويوجد في التذييل والتكميل : ٢٧٨ / ٤ ، وشرح أبيات المغني : ١ / ١٨٣ - ١٨٥ وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٢٤ ، والدرر اللوامع : ١ / ١١١ ، وشرح المقدمة الجزولية : ٨٠٠ ، والشواهد النحوية في شعر عمر بن أبي ربيعة : ٣١ (د / عبد العزيز فاعر) .

(٧) انظر التذييل والتكميل : ٤ / ٢٧٨ - ٢٧٩ ، والعجيب أن أبا حيان خرج من ضعيف إلى ضعيف بل من ضعيف إلى أضعف ، وكون إن في الآية نافية عاملة عمل ليس أفضل من كونها مؤكدة ناصبة للاسمين .

ومن قاس على ذلك لم يخص ذلك بالنكرات ، بل أجاز أن يعمل فيها وفي المعارف ، نحو : إن زيد قائم ، وإن رجل قائم ، ولم يتعرضوا للشروط التي لا تعمل إلا إذا كانت موجودة وكأنهم اكتفوا بقولهم : " تعمل عمل ما " .

قوله :

وَمَا لِلَّاتِ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلٌ وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَأْنُ الْفَعْلِ قُلْ

إذا جاز إعمال " لات " خُصَّ إعمالها بالحين ، فمنهم من خص ذلك بلفظه كما يقتضيه كلام هذا الناظم ^(١) ، ومنهم من أجاز ذلك في الحين ، وما رادفه ^(٢) ، وسواء أكان معرفة أو نكرة ، وجعل الفارسي من إعمالها فيما رادف الحين قول الشاعر : ^(٣)

حُتَّتْ نَوَارٌ وَلَاتٌ هُنَا حَتَّتْ وَبَدَأَ الَّذِي كَانَتْ نَوَارٌ أَجَّتْ

فأما ما ورد من رفع غير الحين بعدها فمؤول نحو قوله : ^(٤)

(١) هو أيضاً قول سيبويه في الكتاب : ٥٨ / ١ .

(٢) وهو قول ابن عصفور في المقرب : ١٠٥ / ١ ، ومن عجائب لات حذف لا وبقاء التاء ، قال ابن مالك : وربما استغنى مع التقدير عن لا بالتاء ثم أنشد قول الشاعر وهو أبو وجزة السعدي :

الْعَاطِفُونَ تَ حِينَ مِمَّا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُطْعَمُونَ زَمَانِ أَيْنَ الْمُطْعَمِ ؟

ينظر الجني الداني : ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٧٨ / ١ ، والنساء مدخولاتها واستعمالها في الدراسات النحوية : ١١١ د . أحمد السوداني ط . أولى : ٣٠٠٤ م .

(٣) هو بيت من الكامل لحجل بن نضلة ، وهو في الغزل لصاحبه نوار

اللغة : بدا : أي ظهر ، وأجنت : سترت .

موطن الشاهد فيه : في قوله " ولات هنا " حيث دخلت لات على اسم الزمان ، وهو هنا والمعنى ليس هذا أوان حنين . ينظر اللسان مادة : " هنا " والعيني على هامش الخزانة : ٤١٨ / ١ ، والمسائل البصريات : ٧٥٦ ، والشرازيات : ٥٣٩ - ٥٤٣ ، ومعاهد التنصيص : ٧٣ / ١ .

(٤) قائله هو شمر دل اللثي ، وهو من قصيدة يرثي بها منصور بن زياد وهذا أولها ، وهو من الكامل . انظر الشاهد في التصريح : ٢٠٠ / ١ ، وشرح شواهد المغني : ٩٢٧ / ٢ ، والدرر =

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارِكَ حِينَ لَا تَ مُجِيرٌ^(١)

وأما ما زَعَمَ الْفَرَّاءُ مِنْ أَنَّ "لات" قد تَخَفَضَ بِهَا أَسْمَاءُ الزَّمَانِ نَحْوَ قَوْلِهِ: ^(٢)

طَلَبُوا صَلَحَتَا وَلَاتَ أَوَانَ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ

= ٦٣ / ٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٩٥٠ ، والأشباه والنظائر : ٨٢ / ٦ ، والمغني

: ٦٣١ ، وشرح الأثخوني : ٢٥٦ / ١ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ٢٨٧ / ١ .

اللغة : قوله : " لَهْفِي عَلَيْكَ " أي : تحسري عليك ، قوله : " يَبْغِي " أي : يطلب ، قوله : "جوارك" بكسر الجيم بمعنى الأمان ، و " مجير " اسم فاعل من أجار .

الاستشهاد فيه : فِي قَوْلِهِ : " حِينَ لَا تَ بِحَيْرٍ " حيث أهملت لات لعدم دخولها على الزمان .

(١) انظر التذييل والتكميل : ٢٩٢ / ٤ ، وأما تأويله فأول على أن بحير مبتدأ والخبر محذوف أو بحير فاعل بفعل محذوف (له بحير أو يحصل بحير) .

(٢) قائله هو أبو زيد الطائي ، والبيت المذكور من قصيدة من بحر الخفيف المخبون ، وأولها قوله :

خَيْرُنَا الرُّكْبَانُ أَنْ قَدْ فَرِحْتُمْ وَفَحَرْتُمْ بِضَرْبَةِ الْمُكَا

ينظر : ديوانه : ٣٠ ، والإنصاف : ١٠٩ ، وتغليص الشواهد : ٢٩٥ ، وتذكرة النحاة :

٧٣٤ ، والخزانة : ١٨٣ / ٤ ، والدرر : ١١٩ / ٢ ، وشرح شواهد المغني : ٦٤٠ ، وبلا

نسية في الخصائص : ٣٧٠ / ٢ ، ووصف المباني : ١٦٩ ، وسر الصناعة : ٥٠٩ ، وابن

يعيش : ٣٢ / ٩ ، والمغني : ٢٥٥ ، وابن الناظم : ٥٨ ، ومعاني القرآن للفراء : ٣٩٧ / ٢ .

مناسبة القصيدة : قال أبو عمرو الشيباني وابن الأعرابي : نزل رجل شيباني برجل طائي فأضافه وسقاه فلما سكر وثب إليه بالسيف فقتله ، وخرج هارباً واقتخر بنو شيبان بذلك ، فقال أبو زيد هذه القصيدة في تلك الحادثة .

اللغة : قوله : " الرُّكْبَانُ " بضم الراء جمع ركب والركب أصحاب الإبل في السفر دون الدواب وهم العشرة فما فوقها ، قوله : " بِضَرْبَةِ الْمُكَا " بضم الميم وتشديد الكاف وهو اسم الرجل الشيباني الذي قتل الطائي ، قوله : " طَلَبُوا صَلَحَتَا " أي طلب هؤلاء القوم صلحتنا ولكن ليس هذا وقت الصلح .

الاستشهاد فيه : فِي قَوْلِهِ : " وَلَاتَ أَوَانَ " حيث جرت لات ما بعدها من اسم الزمان كما ذهب الفراء .

وقول الآخر ^(١):

فَلْتَعْرِفُنَّ شِمَانِلًا مَحْمُودَةً وَلْتَنْدَمَنَّ وَلَاتٌ سَاعَةَ مَنْدَمٍ

فلا يعرف ذَلِكَ الْبَصَرِيُّونَ فِي الْكَلَامِ ^(٢) ، وتأولوا ما ورد من ذَلِكَ فِي الشعر عَلَى حذف حين وكأنه قال : ولات حين أوان ، ولات حين ساعة مندَم ؛ كما جاء حذف الحين - أيضاً - فِي قول الأفوه الأودي : ^(٣)

تَرَكَ النَّاسُ لَنَا أَكْنَافَهُمْ وَتَوَلَّوْا لَاتَ لَمْ يُغْنِ الْفِرَارُ

أي : لات حين لَمْ يُغْنِ الْفِرَارَ.

وقوله : " وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قُلٌّ " يقول : اشتهر عن الْعَرَبِ أَنْ : " لات " يحذف المرفوع بَعْدَهَا ، وينصب الحين ، وعكس هَذَا قَلِيلٌ ، وَلِذَلِكَ قَرَأُ أَكْثَرُ الْقُرَّاءِ : { وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ } بالنصب ، وقرأ بعضهم بالرفع ، وحين مرفوع للات عَلَى أَنَّهُ اسْمُهَا ، وَالْخَبَرُ محذوف. ^(٤)

وَلَا نَحْفَظُ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ بِحِيءِ الْأَسْمِ بَعْدَهَا مَرْفُوعاً وَالْخَبَرُ منصوباً مَثْبُتِينَ معاً ، بل إِنْ أُثْبِتَ الْأَسْمُ حَذَفَ الْخَبَرُ ، وَإِنْ أُثْبِتَ الْخَبَرُ حَذَفَ الْأَسْمُ ، وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ الثَّخَوِينِ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ : { وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ } بالنصب ، إِلَى أَنَّ حِينَ اسْمٌ :

(١) البيت من بحر الكامل وهو لقائل مجهول ، وشاهده البحر للات وأول على حذف الحين . وانظر البيت فِي معاني القرآن للقرء : ٢ / ٣٩٧ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ٢٩٥ ، وخزانة الأدب : ٤ / ١٦٨ وما بعدها.

(٢) التذيل والتكميل : ٤ / ٢٩٥.

(٣) البيت من بحر الرمل ويوجد فِي تمهيد القواعد لناظر الجيش : ١٢٣٠ ، ومعجم الشواهد : ١٧٠ . والشاعر يفتخر أَنَّ النَّاسَ سلموا له ولقرمه أنفسهم وظهورهم واستسلموا وبعضهم أراد الفرار ولم يستطع.

(٤) حكى الرفع عن عيسى بن عمر . انظر شواذ ابن خالويه : ١٣٠ ، والبحر المحيط : ٧ / ٣٨٤ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٤٧ ، والكتاب لسيبويه : ١ / ٥٨ .

"لات" عَلَى أَنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلُ : "إن" كحالتها إِذَا لَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا التَّاءُ ، والتقدير : ولا حِينَ مَنَاصِرَ لَهُمْ ، وخبرها محذوف ، وَهَذَا كُلُّهُ مُحْتَمَلٌ .

والأولى عِنْدِي : أن : "لات" لا تَعْمَلُ شَيْئاً ، وإن كَانَ مَعْنَاهَا مَعْنَى : "لا" ؛ لِأَنَّهَا كَمَا ذَكَرْنَا لَا يَحْفَظُ لَهَا الْإِتْيَانُ بِاسْمِهَا وَخَبَرُهَا مُثَبِّتِينَ فَنَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصِرٍ} فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قُرْآنٍ بِالنَّصْبِ وَأَعْمَلَهَا إِعْمَالُ لَيْسَ وَادَّعَى أَنَّ اسْمَهَا لَمْ يَلْفِظْ بِهِ ، وَأَن : "حِينَ مَنَاصِرٍ" انْتَصَبَ خَبِيراً لَهَا : لَا يَخْلُو هَذَا الْاسْمُ الْمَدْعَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِهَا وَلَمْ يَلْفِظْ بِهِ مِنْ أَمْرَيْنِ :

إِذَا أَن يَكُونُ مُضْمِراً ، أَوْ مُحذَوْفاً لَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ مُضْمِراً فِي : "لات" ؛ لِأَنَّ الْخُرُوفَ لَا يَضُرُّ فِيهَا ، وَلَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ مُحذَوْفاً ؛ لِأَنَّهَا أُجْرِيَتْ بِحَرَكَةِ لَيْسَ فِي الْعَمَلِ / ٦٧ ، وَلَيْسَ هِيَ الْأَصْلُ ، وَاسْمُ لَيْسَ لَا يَحْجُوزُ حَذْفُهُ ، فَكَذَلِكَ اسْمُ : "لات" لَا يَحْجُوزُ حَذْفُهُ ؛ إِذْ لَوْ جَازَ حَذْفُ اسْمِ : "لات" لَكَانُوا قَدْ تَصَرَّفُوا فِي الْفَرْعِ مَا لَمْ يَتَصَرَّفُوا فِي الْأَصْلِ ، وَ : "لات" عَلَى زَعْمٍ مِنْ أَعْمَلَهَا مَقْصُورَةٌ فِي إِعْمَالِهَا عَلَى الْحِينَ حَتَّى إِنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ عِنْدَهُ أَصْلًا بَخْلَافَ : "لَيْسَ" فَإِنَّهَا تَعْمَلُ فِي الْمَعَارِفِ وَالنِّكَرَاتِ .

وإِنَّمَا لَمْ يَجِزْ حَذْفُ اسْمِ : "لَيْسَ" لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ فِي عَمَلِهَا بِالْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ فِي رَفْعِ أَحَدِ الْأَسْمَاءِ وَنَصْبِ الْآخَرِ ؛ كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَ كَذَلِكَ فَمَرْفُوعُهَا مُشَبَّهٌ بِالْفَاعِلِ ، وَمَنْصُوبُهَا مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ ، فَكَمَا أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَحْذَفُ فَكَذَلِكَ اسْمُهَا لَا يَحْذَفُ ، وَهَذَا الَّذِي اخْتَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ : "لات" لَا تَعْمَلُ شَيْئاً هُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ^(١) .

وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيوهُ فِي : "لات" أَنَّهَا عَمِلَتْ عَمَلُ لَيْسَ ، قَالَ وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي عَمَلِ : "ما" عَمَلُ : "لَيْسَ" مَا نَصَّهُ : كَمَا شَبَّهُوا بَلَيْسَ لَاتَ فِي بَعْضِ

(١) هذا النص بكامله في التذييل والتكميل : ٢٩٣ / ٤ ، ٢٩٤ .

المواضع وَذَلِكَ من الحين خاصة لَا تَكُون لَات إِلَّا مع الحين تُضْمَرُ فِيهَا مرفوعاً
وَتُنْصَبُ الْحِينَ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ وَلَمْ تُمْكِنْ تَمْكُّنَهَا وَلَمْ تستعمل إِلَّا مضمرأ فِيهَا^(١). انتهى.

فقول سيبويه : " كما شَبَّهُوا بِـ : لَيْسَ لَات فِي بَعْضِ المواضع " ظاهر فِي
أَنَّهُ لَا يلزمها الإعمال دائماً بل إعمالها إِنَّمَا جاء فِي بعض المواضع ، وَكَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى
مَا رُوِيَ مِنْ نَحْوِ قَوْلِ الشاعر :^(٢)

لَدِمَ الْبَقَاةَ وَلَاتَ سَاعَةً مُنْذَمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِصِيمُ

وقوله : " وَذَلِكَ مع الحين خاصة لَا تَكُون لَات إِلَّا مع الحين " نصٌّ عَلَى أَنَّهُ
لَا تَعْمَلُ عَمَلُ لَيْسَ فِي غَيْرِ الْحِينَ ، وَظاهر فِي اختصاصها بِلَفْظِهِ ، وقوله : تضمر
فِيهَا مرفوعاً ، لَا يُرِيدُ الإضمار حَقِيقَةً ؛ لِأَنِ الْحَرْفَ لَا يُضْمَرُ فِيهِ بَلْ يُرِيدُ : يحذف
المرفوع معها ، وسماء إضماراً بجامع ما اشتركا فِيهِ من أَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما لَا يَكُون
ملفوظاً بِهِ ، وَتَبَيَّنَ أَنَّ مُرَادَهُ بِالْإِضْمَارِ الْحَذْفَ ، وقوله بعد ذلك : " وَلَيْسَتْ لَات
كَلَيْسَ فِي المَخَاطَبَةِ والإخبارِ عَنْ غَائِبٍ " ، تقول : لَسْتُ ، وَلَيْسُوا ، وَعَبْدُ اللَّهِ لَيْسَ

(١) الكتاب لسبويه : ٥٧ / ١.

(٢) قائله هو محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التميمي ، ويقال : ابن مالك الكِنَانِي ، وهو
من الكامل وفيه الإضمار والقطع ، والبيت فِي الخزانة : ١٧٥ / ٤ ، وفي تخليص الشواهد :
٢٩٤ ، والدرر : ١١٧ / ٢ ، وينظر المعجم المفصل : ٨٨٣ ، وانظر ابن السائِط ، ٥٨ ،
وشرح ابن عقيل عَلَى الألفية : ٣٢٠ / ١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٣٧ / ١.
اللغة : قوله : " البعَاة " جمع باغ كالفقضاء جمع قاض ، وقوله : " ولات ساعة مندم " أي
وليست الساعة ساعة ندامة ، والمندم مصدر ميمي ، قوله : " مرتع " بالناء المثناة من فوق
ورتع إِذَا رعى ، قوله : " مبتغيه " من ابتغى إِذَا طلب ، قوله : " وخِصِيم " أي ثِقِيلٌ مَنْ
الوخامة.

الاستشهاد فِيهِ : فِي قوله : " ولات ساعة مندم " حيث عملت لَات عمل ليس وعملها فِي
أسماء الأحيان نحو : حين وساعة وَأَوَان ، والحاصل أَنَّ المراد بِكُونِ اسمها حيناً أَنَّ يكون اسم
زمان لَا لفظ حين بِدليلِ البيت المذكور.

ذَاهِباً ، فتبني عَلَى المبتدأ وتضمير فيه ولا يكون هَذَا فِي : " لات " ، لا تقول : عَبْدُ
اللهِ لات مُنْطَلِقاً ، ولا : قَوْمُكَ لاثُوا مُنْطَلِقِينَ ، فَهَذَا كُلُّهُ نُصْرٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرِيدُ
بالإضمارِ إِلَّا الحذف.

وقوله : "وَتُنْصِبُ الْحَيْنَ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ" ، أي : مشبّه بِمَا شَبِهَ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ؛
لأن لات شَبِهَتْ بِلَيْسَ ، وَلَيْسَ شَبِهَتْ بِضَرْبٍ ، ومنصوبٌ ضَرْبٌ هُوَ الْمَفْعُولُ بِهِ
حقيقة^(١) ، وقوله : "وَلَمْ تُمَكِّنْ تَمَكُّنَهَا" أي وَلَمْ تَتَمَكَّنْ تَمَكُّنَ لَيْسَ ، وقوله : " وَلَمْ
تَسْتَعْمَلْ إِلَّا مَضْمَرًا فِيهَا " أي إِلَّا مُحذوفًا معها اسمها.^(٢)

(١) انظر التذيل والتكميل : ٤ / ٢٩٠ .

(٢) الكتاب لسيبويه : ١ / ٥٧ .

﴿ أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ ﴾

أطلق الناظم على هذه الكلمات أفعالاً وهي على قسمين :
قسمٌ مُجمَعٌ عليه أنه فعلٌ وهو ما عدا : " عسى " .

وقسمٌ مُختلفٌ فيه وهو : " عسى " ، فمذهب الجمهور أنها فعلٌ ، وذهب
بعض النحويين إلى أنها حرفٌ ، ويُنسبُ إلى أبي بكر بن السراج ، وهو قولُ أبي
العباس أحمد بن يحيى نَصّاً نقله عنه غلامه^(١) أبو عمرو الزاهد^(٢) .

وسُميت أفعالُ المقاربة ؛ لأنَّ فيها ما هو للمقاربة لا أنها كُلُّها للمقاربة ، بل
هي على ثلاثة أقسام :

قسمٌ منها للشروع في الفعل ، فما كان قد شرع فيه / ٦٨ وأخذ في التلبس
به لا يُسمى ذلك مقاربةً .

وقسمٌ منها للترجيح ، وما كان كذلك لا يُسمى مقاربة - أيضاً - .

وقسمٌ منها للمقاربة نحو : كاذ ، بإطلاق أنها أفعالُ المقاربة مجازاً لتسميته
المجموع ببعض أفرادِهِ .

قَوْلُهُ :

كَكَانَ كَاذٌ وَعَسَى لَكِن لَدَرْ
غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرُ

(١) هو عثمان بن جلال أبو عمرو الزاهد العابد شيخ لأبي علي بن بليمة ، ولم يذكر وفاته ابن
الجزري في طبقاته ، ينظر : طبقات القراء : ١ / ٥٠١ .

(٢) قال المرادي : " عسى " : " ذهب بعض النحويين إلى أنه حرف ونقله بعضهم عن ابن السراج وحكاه أبو عمرو
الزاهد عن ثعلب ، وذهب الجمهور إلى أنه فعل وهو الصحيح ، والدليل على فعليته اتصال ضمائر الرفع البارزة به
نحو : عسبت ، وعسيتم ، ولحاق تاء التأنيث له نحو : عست هند أن تقوم " . الجني الداني للمرادي : ٤٦١ ، ٤٦٢ ،
وينظر الكتاب : ١١ / ٣ ، ١٢ ، ٩٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، وشرح الرضي على
الكافية : ٤ / ٢١٤ وفيه نسبة للزجاج ، وابن يعش : ٧ / ١١٦ .

كان عَلَى قِسْمَيْنِ : نَاقِصَةً وَثَامَةً ، فَاصِرَةً وَمُتَعَدِّيةً وَزَائِدَةً ، فكان ينبغي إذا شبه بها : " عَسَى وَكَأَدَ " أن يبين بأي أقسامها شبههما إذ لا يصح أنهما مثلها فيما ذكرنا ؛ لأن " عَسَى وَكَأَدَ " لا يزدان ولا تكون كاد تامة قاصرة ، لا يُقَالُ : كَادَ الأمر ، ولا كَادَ قِيَامَ زَيْدٍ ، إِنَّمَا تَأْتِي مُتَعَدِّيةً نَحْوُ : كَادَ زَيْدٌ عَمراً ، لكن مُضَارِعُهُمَا يَأْتِي عَلَى يَفْعَلُ نَحْوُ يَكِيدُ ، ومضارع هذه المذكورة في هذا الباب يكاد ، وأما " عَسَى " فَقَدْ ادَّعَى بعض النحويين أنها تكون متعدية إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ ، عَلَى مَا سَبَقَتْ يَتَّيَنُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَقَدْ ذَكَرُوا - أَيْضاً - أَنَّهَا تَأْتِي تامة وسنبين ذلك ، فَهَذَا التَّشْبِيهُ الَّذِي ذَكَرَهُ النَّاطِمُ كان ينبغي أن يعينه ، وإنما يعني أنها مثلها في رفع الاسم ونصب الخبر فقط بدليل قوله آخر البيت : " لكن ندر " ، غير مضارع هذين خبر ، أي أن خبر كان يكون اسماً مفرداً ويكون جملة اسمية وفعلية وظرفاً ومجروراً ، وخبر هذين يكون مضارعاً وندر كونه غير مضارع ، أما في " عَسَى " ففي قَوْلِ الْعَرَبِ : عَسَى الْغَوَايِرُ أَبُو سَا ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :^(١)

(١) بيتان من الرجز المشطور قاهما رؤية بن العجاج (ملحق ديوانه ص ١٨٥) ، قال العسبي : قال أبو حبان : هذا البيت مجهول لم ينسب الشراح إلى أحد فسقط الاحتجاج به ، قلت : لو كان الأمر على ما قال لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلها وخمسين بيتاً مجهولة القائل ، وانظر الشاهد في الخصائص : ٨٣ / ١ ، وابن الناطم : ٥٩ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ١ / ٣٢٤ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١ / ٣٢٤ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ٤٠٩ ، ٣٤٣ ، والخزانة : ٨ / ٣٧٤ ، وابن يعيش : ٧ / ١٤ .
اللغة : قوله : " أكثرت " من الإكثار ، " والعذل " بالذال المعجمة الملامة ، وقد عذلته فاعتذله والاسم العذل بالتحريك ، قوله : " ملحاً " من ألح يلح إلحاحاً فهو ملح ، قوله : " عسيت " بفتح العين وكسر السين يقال : عسيت أفعل ذلك ، وعسيت أيضاً بفتح السين وقرئ : { فَهَلْ عَسَيْتُمْ } - من الآية : ٢٢ من سورة محمد - وعسيتم بالفتح والكسر .
الاستشهاد فيه : في قوله : " عسيت صائماً " وذلك لأن الأصل أن يكون خبر : " عسى " فعلاً مضارعاً وقد جاء هاهنا مفرداً وهو نادر ، وقد قيل في هذا المقام خلاف ذلك ؛ لأن " عسى " هاهنا فعل تام خبري لا فعل ناقص إنشائي بدليل وقوعه خبراً لأن ، ولا يجوز = =

أَكْثَرَتْ فِي الْعَدْلِ مُلِحًا دَانِمًا لَا تُكْثِرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَانِمًا

وأما : " كَادَ " ففِي قَوْلِ تَابِطُ شَرًّا :^(١)

فَأَبَتْ إِلَى فِهْمٍ وَمَا كَدَتْ أَيْبًا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارْقَتْهَا وَهِيَ تَصْفَرُ

وقول العَرَبِ : " عَسَى الْغَوِيُّرُ أَبُوْسَا " للنحاة فيه ثلاثة مذاهب :

فَمَذْهَبُ سَبِيوَيْهِ وَجَمِيعِ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ : " أَبُوْسَا " خَبِرُ : " عَسَى " وَهُوَ عَلَسَى

حَذَفَ مِضَافًا ، وَالتَّقْدِيرُ : ذَا أَبُوْس. ^(٢)

بالإتفاق : إن زيدا هل قام ؟ ، بدليل قبول هذا الكلام التصديق والتكذيب ، فعلى هذا فالمعنى : إني رجوت أن أكون صانمًا فصانمًا خبر لكان والفعل مفعول لـ " عسى " . ينظر : المغني : ١٥٢ ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٣٢٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، والشاهد : ٢٤٢ من شواهد العيني.

(١) قائله هو تَابِطُ شَرًّا ، وهو من فصيحة رائية ، وأولها هو قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جَدُّهُ أَضَاعَ وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهُوَ مُذْبِرٌ

وهي من الطويل . ينظر الأغاني : ١٥٩ / ٢١ ، وتخليص الشواهد : ٣٠٩ ، والخصائص : ١ / ٣٩١ ، والدرر : ٢ / ١٥٠ ، والتصريح : ١ / ٢٠٣ ، وبلا نسبة في الإنصاف : ٥٤٤ ، ووصف المباني : ١٩٠ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٨٢٢ ، وابن يعيش : ٧ / ١٣ ، وشرح شواهد المغني : ٩٧٥ ، وابن الناظم : ٥٩ / وتوضيح المقاصد للمرادي : ١ / ٣٢٥ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ١ / ٣٠٢ ، وشرح ابن عقيل : على الألفية : ١ / ٣٢٥ .

اللغة : قوله : " وقد جد جدّه " أي ازداد جدّه جدًّا ، قوله : " أضاع " أي ضيع أو وجده ضائعًا ، قوله : " وقاسى أمره " أي شقى به وهو مؤول ، قوله : " فأبت " من آب يـؤوب إذا رجع أوبًا وإيابًا ، قوله : " إلى فهم " وهي قبيلة ، وهي فهم بن عمرو بن قيس بن غيلان ، قوله : " وما كدت آيًّا " أي راجعًا وهو فاعل من آب يـؤوب ، قوله " وكم مثلها " أي وكم مثل هذه الخطة فارقتها وهي تلهف كيف أفلت ، قوله : " وهي تصفر " من صفر الطائر .
الاستشهاد فيه : في قوله : " وما كدت آيًّا " وهو أنه استعمل خبر كاد اسمًا مفردًا وإنما قياسه الفعل ، ويروى : وما كنت آيًّا فإن صح فلا استشهاد فيه .

(٢) ينظر الكتاب لسبويه : ٣ / ١٥٨ ، ١٥٩ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ١ / ٢٣٦ ، ٣٢٧ ،

والمقتضب : ٣ / ٧٠ ، ٧٢ ، والأصول : ٢ / ٢٠٧ ، والحليات : ٢٥٠ .

وقال الكِسَائِيُّ: انتصب عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ يَكُونُ مَضْمُورَةً ، أَي: "عَسَى" الغوير
أَنْ يَكُونَ أَبُوسًا ، أَي أهل أبوس.^(١)

وقال أبو عبيد: التقديرُ أَنْ يَأْتِيَ بِأَبُوسٍ.^(٢)

وقال ابنُ كَيْسَانَ: أَبُوسًا مصدر والتقدير: أَنْ يَنْتَهِسَ^(٣) ، وَقَوْلُ سَيِّبَوَيْهِ أَرْجَحُ
مِنْ هَذِهِ الْأَقَاوِيلِ.^(٤)

وقال أبو عمرو الزاهد: قال أبو العباس يَحْتَمِي أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى كَلَامَ الْعَرَبِ
كله: "عَسَى زَيْدٌ قَائِمٌ" ، فنجعل: زيدا مبتدأ ، وقائما خبره ، قال: ومن الْعَرَبِ مَنْ
يَجْعَلُهَا فِي مَعْنَى: كَانَ ، فيقول: "عَسَى زَيْدٌ قَائِمًا" ، وَلِهَذَا اللَّغَةُ جَاءَ الْخَبَرُ عَنْ
عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ لِلرَّجُلِ الَّذِي وَجَدَهُ مَبْسُودًا: (عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا)
انتهى.^(٥)

فظاهر هَذَا النُّقْلِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى أَنَّهُ يَجُوزُ: عَسَى زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَأَنَّهُ كَلَامُ
الْعَرَبِ ، وَلَا يَكُونُ لـ: "عَسَى" عَمَلٌ أَلْتَمَسَ ، وَهَذَا شَيْءٌ لَا يَعْرِفُهُ الْبَصْرِيُّونَ ،
وظاهر كلامه - أيضًا - أَنَّهُ يَجُوزُ: عَسَى زَيْدٌ قَائِمًا ، وَلِذَلِكَ أَتَيْتُهَا لُغَةً لِلْعَرَبِ لَا
ضَرُورَةَ وَلَا نَادِرًا ، وَهَذَا - أَيْضًا - مُخَالَفٌ لِرَأْيِ الْبَصْرِيِّينَ.^(٦)

(١) ذكر هذا التقدير المبرد في المختضب: ٣/ ٧٠ ، وتعلب في مجالسه: ٣٠٧.

(٢) التذييل والتكميل: ٤/ ٣٤٣ ، وقال محققه: "قال في غريب الحديث: ٣/ ٣٢١ - ٣٢٢

ومعناه كأنه أراد عسى الغوير أن يحدث أبوساً أو أن يأتي بأبوس فهذا طريق النصب"

(٣) ذكره أبو حيان في التذييل والتكميل: ٤/ ٣٤٣٤ وعلق بقوله: "قال مصعب بن أبي بكر
الحشني وهذا حسن".

(٤) انظر الكتاب لسيبويه: ٣/ ١٥٨.

(٥) ينظر الارتشاف: ٢/ ١٢١ ، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٤٤ ، والخبر في صحيح البخاري

كتاب الشهادات باب إذا زكى رجل رجلاً كفاه. ٣/ ١٥٨.

(٦) ارتشاف الضرب: ٢/ ١٢٢ ، وانظر التذييل والتكميل: ٤/ ٣٤٤.

وكان يَتَّبِعِي لِلتَّائِيْمِ أَنْ يَقُولَ : لَكِنْ نَدْرَجِيءُ خَيْرَهُمَا اسْمًا وَلَا يَقُولُ : غَيْرِ
مضارع ؛ لأنَّ غَيْرَ مضارع يصدق عَلَى الاسم وَعَلَى غَيْرِهِ مِنْ ظرفٍ أَوْ مجرورٍ أَوْ جملة
اسمية أَوْ فعلية لَمْ تَصْدَرْ بِمُضَارِعٍ ، ففي قوله : " غَيْرَ مُضَارِعٍ " إِبْهَامٌ ، وكان يَتَّبِعِي
أَنْ يُعَيِّنَ وَدَلَّ كَلَامُ التَّائِيْمِ أَنَّ خَيْرَهَا يَكُونُ مُضَارِعًا بِالْمَقْهُومِ لَا بِالْمَنْطُوقِ . / ٦٩

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ : " عَسَى " نَزَرَ وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا

الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ : " وَكَوْنُهُ " عَائِدٌ إِلَى الْمُضَارِعِ ، أَيِ : وَكَوْنُ الْمُضَارِعِ الَّذِي
يَقْعُ خَيْرًا لَهْمَا قَلِيلٌ بِدُونِ : " أَنْ " بَعْدَ : " عَسَى " ، يعني أَنْ : عَسَى زَيْدٌ يَقُومُ قَلِيلٌ
جَائِزٌ فِي الْكَلَامِ ، هَذَا مَذْهَبُ سِبْيَوِيَّة^(١) ، وَأَمَّا جُمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ فَيَأْتِيهِ عِنْدَهُمُ الشَّعْرُ^(٢) ،
وَمَقْهُومُهُ أَنْ : " عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ " ، كَثِيرٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ .

وَيَدُلُّ قَوْلُهُ عَلَى أَنَّ الْمُضَارِعَ خَيْرٌ لَـ : " عَسَى " سواءَ اقْتَرَنَ بِأَنْ أَمْ لَمْ يَقْتَرِنْ
بِهَا ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَقْتَرِنْ الْمُضَارِعُ بِأَنْ فَهُوَ فِي مَوْضِعِ خَيْرٍ : " عَسَى " ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ
نُصَبٍ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ .

وَأَمَّا عَلَى مَا حَكِيْنَاهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ
خَيْرًا لِلْمُبْتَدَأِ ، وَلَمْ تَفْعَلْ : " عَسَى " شَيْئًا ، وَيُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نُصَبٍ كَمَا
يَقُولُهُ أَصْحَابُنَا ، وَإِذَا لَمْ يَقْتَرِنْ بـ : " أَنْ " فعن العرب من يَأْتِي بِالسَّيْنِ فَيَقُولُ :
عَسَى زَيْدٌ سَيَقُومُ .

(١) ينظر الكتاب لسيبويه : ١٥٨ / ٣ .

(٢) توضيح المقاصد للمرادي ٣٢٧ / ١ ، وينظر شرح الأسموني بحاشية الصبان : ٢٦٠ / ١ . ومن

شواهد قول الشاعر :

عَسَى لَوْجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ إِلَهٌ لَهُ كُلُّ يَوْمٍ لِمِ خَلِيقَتِهِ أَمْرٌ

وَأَمَّا إِذَا قَرَنَ الْمُضَارِعُ بِـ : "أَنْ" فَفِيهِ خِلَافٌ : الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْخَبَرِ ^(١) ، وَزَعَمَ الْمُبَرِّدُ أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ بِهِ ^(٢) ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامُ الزَّجَاجِيِّ فَتَكُونُ إِذْ ذَاكَ لَيْسَتْ دَاخِلَةً عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ^(٣)

وقد نص ابن الطَّرَاوَةِ عَلَى أَنَّ : "عَسَى" فِي قَوْلِكَ : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، لَيْسَتْ دَاخِلَةً عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَحَكَى صَاحِبُ اللَّبَابِ عَنِ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْبَدَلِ مِمَّا قَبْلَهُ ^(٤)

وقوله : "وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ : عَسَى نَزَرٌ" قِيلَ خُذْفَتْ مِنْهُ : "أَنْ" تَشْبِيهًا بِـ : "كَأَنَّ" ، وَقِيلَ : خُذْفَتْ مِنْهُ تَشْبِيهًا بِـ : "لَعَلَّ" وَحَمَلًا عَلَيْهَا كَمَا حُمِلَتْ : "لَعَلَّ" عَلَى : "عَسَى" فِي زِيَادَةِ : "أَنْ" فِي خَبَرِهَا فِي نَحْوِ قَوْلِ مَتَمِّ بْنِ نُوَيْرَةَ : ^(٥)

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تَلِيَهُمْ مَلِيئَةً عَلَيْكَ مِنَ اللَّاحِي يَدْعُوتُكَ أَجْدَعًا

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١٧٨ / ٢ ، وجاء خبر عسى كله في القرآن مقترناً بأن.

(٢) قال المبرد : "واسمها فاعلها وخبرها مفعولها". المقتضب للمبرد : ٧٠ / ٣ ، وانظر : ٦٨ / ٣ ، وتعليق الشيخ عضيبة في : ٦٩ ، وما ذكره أبو حيان في شرح الجمل لابن عصفور : ١٧٨ / ٢ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ١٧٨ / ٢ ، ونصه في الجمل : ص ٢٠٠ ، قال الزجاجي : وتكون أن مع الفعل بتأويل المصدر كأنه قال : قارب زيد القيام.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ١٩٢ / ١ ، وقال العكبري : "بعد أن ذكر الأوجه كلها : ولا يصح بحله بدلاً لثلاثة أوجه : أحدها أن البدل لا يلزم ذكره وهذا يلزم ذكره ، والثاني : أنه في معنى المفعول والخبر الذي دلت عليه عسى وليس هذا حكم البدل ، والثالث : أنه قد جاء الفعل الذي دلت عليه عسى وإبدال الفعل من الاسم لا يصح".

(٥) البيت من بحر الطويل ، وهو لشتم بن نويرة من قصيدة يرثي بها أخاه "مالكاً" الذي قتله خالد بن الوليد ، وهو في المقتضب : ٧٤ / ٣ ، واللسان مادة : "علل" ، وابن يعيش : ٨ / ٨٦ ، والمغني : ٢٨٨ ، وشرح شواهد : ٥٦٧ ، وشرح التسهيل للمرادى : ٤٠٨ / ١ ، وشاهده اقتران خبر لعل بأن وهو قليل بابه الشعر.

يُرِيدُ : " ثَلِمَ " ^(١)

وقوله : " وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا " يَعْنِي أَنْ مَجِيءَ الْمُضَارِعِ بَعْدَهَا مَقْرُونًا بِأَنْ قَلِيلٌ ، وَدُونَهَا كَثِيرٌ وَهَذَا لَا تَحْرِيرَ فِيهِ ؛ لِأَنْ دُخُولَ : " أَنْ " عَلَى الْمُضَارِعِ خَبَرٌ : " كَادَ " بِأَبْهَ الشَّعْرِ وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِهِ ، هَكَذَا يَقُولُ أَصْحَابُنَا. ^(٢)

وَيَزَعُمُ هَذَا النَّازِمُ أَنَّ ذَلِكَ يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ عَلَى قِلَّةٍ وَيُسْتَدَلُّ بِأَثَرِ عَنْ عُمَرَ - رضي الله عنه - وهو ^(٣) : " مَا كِدْتُ أَصْلِي الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ

(١) فائدة : إذا قلت : عساني أن أفعل أو عساك أن تفعل ، فما الحكم ؟ قال المرادي : " فيسي ذلك ثلاثة مذاهب : الأول : مذهب سيبويه أن الياء وأخواتها في موضع نصب بعسى اسماً لها وأن الفعل في موضع رفع خبراً لها ، وأن عسى حملت على لعل في العمل كما حملت لعل عليها في دخول أن في خبرها كالياء ، والثاني : مذهب المبرد والفارسي : أن الياء وأخواتها في موضع نصب خبراً لعسى تقدم على اسمها ، وأن الفعل في موضع رفع اسماً لها ، فعسى باقية على عملها ولكن انعكس الإسناد ؛ إذ جعل المخبر عنه خبراً والخبر مخبر عنه ، والثالث : مذهب الأخفش أن عسى باقية على رفعها الاسم ونصبها الخبر وضمير النصب أعني الياء وأخواتها وضع موضع المرفوع فهو نائب عنه ، فالياء وأخواتها في موضع رفع وهو اسم عسى وأن الفعل في موضع نصب وهو خبرها ، قال المصنف : وقول الأخفش هو الصحيح عندي لسلامته من عدم النظر ؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له ... " .
شرح التسهيل للمرادي : ٤٠٩ / ١ ، وينظر الارتشاف : ١٢٥ / ٢ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٩١ / ١ ، وشواهد التصحيح والتوضيح : ٩٨ ، ٩٩ .
ومن أمثله قول الشاعر :

كادت النفس أن تفيظ عليه الخ

(٣) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأذان باب قول الرجل ما صلينا ، وهو في شواهد التوضيح لابن مالك : ٩٨ .

تَقْرُبُ^(١) ، وأما في : " عَسَى " فاستعماله بغير : " أَنْ " لا يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ بَلْ هُوَ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْكَلَامِ خِلَافًا لِمَنْ خَصَّ ذَلِكَ بِالشَّعْرِ^(٢)

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَكَعَسَى حَرَى وَلَكِنَّ جُعِلَا خَيْرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلَا

مثاله : حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ ، فـ : " حَرَى " مثل : " عَسَى " فِي كَوْنِهَا لَهَا اسْمٌ وَخَبَرٌ ؛ لَكِنَّهُ يَجِبُ اقْتِرَانُ الْمُضَارِعِ الْوَاقِعِ خَبَرًا لَهَا بِأَنْ ، وَفِي كَوْنِهِ خَبَرًا أَوْ مَفْعُولًا بِهِ الْخِلَافُ الْمَقْدَمُ فِي : " عَسَى " ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ الْمَذْكُورَ فِي كُلِّ فِعْلٍ قَرْنُ الْمُضَارِعِ مَعَهُ بـ : " أَنْ " .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَالزَّمُوا اخْلَوْلَقِي أَنْ مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ اتَّفَقَ أَنْ نَزَرَا

يقول : إِنْ اخْلَوْلَقِي الزَّمِ فِي الْمُضَارِعِ بَعْدَهَا : " أَنْ " مثل : " حَرَى " ، نَحْوُ مَا مَثَّلُوا بِهِ مِنْ قَوْلِهِمْ : اخْلَوْلَقْتَ السَّمَاءَ أَنْ تُمَطِّرَ ؛ كَمَا التَزَّمُوا ذَلِكَ فِي : حَرَى ، وَأَمَّا : " أَوْشَكَ " فاستعمال المضارع بَعْدَهَا بـ : " أَنْ " هُوَ الْكَثِيرُ نَحْوُ : أَوْشَكَ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، وَدُونَ : " أَنْ " قَلِيلٌ نَحْوُ : أَوْشَكَ زَيْدٌ يَقُومُ ، وَمِثْلُ النَّاطِمِ بِلَفْظِ الْمَاضِي وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَلِذَلِكَ أَنْكَرَهُ الْأَصْمَعِيُّ ، وَزَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا مُضَارِعًا نَحْوُ :

(١) هذا في شواهد الصحيح والتوضيح : ٩٩ ، وفيه يقول : " قلت تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر كاد مقروناً بأن وهو مما خفي على أكثر النحويين أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه ، والصحيح جواز وقوعه إلا أن وقوعه غير مقرون بأن أكثر وأشهر من وقوعه مقروناً بأن ولذلك لم يقع في القرآن الكريم إلا غير مقرون بأن " .

(٢) قال المرادي : " وقسم يجوز فيه الوجهان والاقتران أعرف وهو عسى وأوشك ، ومن التجريد بعدها - بيتان من الشعر - وجهور البصريين على أن حذف من خبر عسى ضرورة ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يختص بالشعر " . شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٤٠٣ ، وينظر الكتاب لسيبويه : ٣ / ١٥٧ .

يُوشِكُ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، والصحيحُ أَنَّ الْمَاضِيَّ وَارِدٌ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ لِكُنْه قَلِيلٌ ،
وَالكَثِيرُ الْمُسْتَعْمَلُ إِنَّمَا هُوَ الْمُضَارِعُ. ^(١) ٧٠ /

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: ^(٢)

وَمَثَلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبَا وَتَرَكُ أَنْ مَعَ ذِي الشَّرُوعِ وَجَبَا

تقدم أن : " كَادَ " الكثير استعمال المضارع بعدها بجئير : " أَنْ " ، وأما استعماله بأنْ فذكر أن بابه الشعر نحو قوله : ^(٣)

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيطَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا خَشَوْ رَيْطَةً وَرُودِ

وَتَقَدَّمَ أَنْ اخْتِيَارَ النَّاطِمِ فِي : كَادَ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، أَنَّهُ قَلِيلٌ فِي الْكَلَامِ فَذَكَرَ
هُنَا أَنْ : " كَرَبَ " فِي هَذَا الْحُكْمِ مِثْلُ : " كَادَ " الْأَكْثَرُ فِيهَا أَنْ لَا يَكُونَ الْمُضَارِعُ
بَعْدَهَا مَقْرُونًا بِأَنْ ، وَالْقَلِيلُ أَنْ يَأْتِيَ بِأَنْ نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ: ^(٤)

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ٤١٢ / ١ .

مثال أوشك في الماضي قوله :

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا
ومثال أوشك في المضارع قوله :

يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقه

(٢) ترك الشارح بيتاً من ألفية الناطم بعد هذا البيت وهو :

كانشأ السائق يحدو وطفق كذا جعلت وأخذت وعلق

(٣) البيت من الخفيف نسبة لأبي زيد الطائي وهو في شرح أبيات المغني : ٢٦ / ٨ ، وأوضح

المسالك : ٣١٠ / ١ ، وشرح ابن عقيل : ٣٣٠ / ١ .

اللغة : فاظ المبت وفاضت نفسه ، الربطة : هي الملاعة ، ، البرود : جمع برد وهي الثياب .

الشاهد قوله : كادت النفس أن تفيظ : حيث جاء خبر كاد مقترناً بأن وهذا ضرورة أو قليل .

(٤) البيت من الطويل لأبي زيد الأسلمي هكذا نسبة العين في شواهد الشاهد رقم (٢٥٣) ،

ويوجد في أوضح المسالك : ٣١٦ / ١ ، وتوضيح المقاصد : ٣٢٩ / ١ ، والتصريح : ١ /

٢٨٥ ، والممع : ١٣٠ / ١ .

والشاهد قوله : " كربت أعناقها " وهو كاليبت السابق .

سَقَاهَا ذَرُوءَ الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تُقَطَّعَا

وَلَمْ يَذْكُرْ سَبِيئَتَهُ خَبَرَ كَرَبَ إِلَّا بَدُونَ : " أَنْ " ^(١) ، والمشهور في : " كرب " فتح الرء ، وقد حُكِيَ كَسَرُهَا .

وقوله : في أَنْ مَا كَانَ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ لِلشُّرُوعِ فَإِنْ لَا تُجِيءُ مَعَهُ نَحْوُ : أَخَذَ زَيْدٌ يَأْكُلُ ، وَجَعَلَ فُلَانٌ يَقُومُ حُكْمًا صَحِيحًا ^(٢) إِلَّا أَنِّي وَجَدْتُ فِي شِعْرِ بَعْضِ الْعَرَبِ الْمُتَسَهِّلِ يَقُولُهُمْ دَخُولُ : " أَنْ " فِي خَبَرِ : " جَعَلَ " ، وَهَلَتْ الْآنَ عَنِ الدِّيَوَانِ الَّذِي رَأَيْتُ فِيهِ ذَلِكَ .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَ وَكَادَ لَا غَيْرَ وَزَادُوا مُوشِكَ

أَفْعَالُ هَذَا الْبَابِ الْأَصْلُ فِيهَا : التَّصَرُّفُ إِلَّا : " عَسَى " خَاصَّةٌ ؛ لَكِنَّ الْعَرَبَ حِينَ اسْتَعْمَلَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالَ هُنَا التَّرْتَبَ فِيهَا لَفْظَ الْمَاضِي إِلَّا مَا كَانَ مِنْ : أَوْشَكَ ، وَكَادَ ، أَمَّا أَوْشَكَ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهَا ، وَأَنَّ الْأَكْثَرَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ اسْتِعْمَالُ مُضَارِعِهَا ، وَيُظْهِرُ فِي كَلَامِ النَّاطِلِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْمُضَارِعِ مِنْ أَوْشَكَ قَلِيلٌ ^(٣) ، وَأَمَّا : " كَادَ " فَاسْتِعْمَالُ مُضَارِعِهَا كَثِيرٌ فَصِيحٌ ^(٤) .

(١) الكتاب لسيبويه : ١٥٩ / ٣ ، ومن تجرده من أَنْ قوله :

كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب

(٢) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢٦٣ / ١ .

(٣) كلام ابن مالك في مؤلفاته المشهورة التي بين أيدينا يغاير ما نسب إليه أبو حيان حيث نسب إليه ذلك والصحيح فيما قاله ابن مالك أَنَّ استعمال مضارع أَوْشَكَ هو الكثير وماضيه هو القليل ، فتال في شر الكافية الشافية : " وَأَفْعَالُ هَذَا الْبَابِ كُلُّهَا مُلَازِمَةٌ لِلْفِعْلِ الْمَاضِي إِلَّا كَادَ وَأَوْشَكَ فَإِنَّمَا اسْتِعْمَالُهُ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ كَثِيرًا وَاسْتِعْمَالُ اسْمِ فَاعِلٍ قَلِيلًا " . شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٤٥٩ ، وقال في شرح التسهيل : " وَلاَزِمَتْ أَفْعَالُ هَذَا الْبَابِ لَفْظَ الْمَاضِي إِلَّا كَادَ وَأَوْشَكَ فَإِنَّمَا اخْتَصَا بِاسْتِعْمَالِ مُضَارِعِهِمَا وَشَذَّ اسْتِعْمَالُ اسْمِ فَاعِلٍ أَوْشَكَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

فموشكة أرضنا أن تعود خلاف الحليط وحوشا يبابا .

شرح التسهيل لابن مالك : ٤٠٠ / ١ ، ٤٠١ .

(٤) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢٦٤ / ١ ، وقد جاءت آيات كثيرة في القرآن الكريم لفظ المضارع من كاد .

وقوله : " وَزَادُوا مُوشِكًا " ظاهره : جوازُ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْكَلَامِ ، وَهُوَ إِنْمَا جَاءَ نَادِرًا فِي الشَّعْرِ وَلَا خُصُوصِيَّةَ لِمُوشِكٍ ، بَلْ قَدْ جَاءَ - أَيْضًا - فِي الشَّعْرِ كَأَنَّهُ ، فَقَوْلُهُ : " وَزَادُوا مُوشِكًا " يُوهِمُ أَنَّهُمْ لَمْ يَزِيدُوا غَيْرَهُ. ^(١)

وقوله : " لَا غَيْرَ " يعني أَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَعْمِلُوا مُضَارِعًا إِلَّا مِنْ : " كَادَ ، وَأَوْشَكَ " ، وَأَمَّا مِنْ غَيْرِهِمَا فَلَا ، وَقَدْ نَقَلَ أَنَّهُمْ اسْتَعْمَلُوا - أَيْضًا - مُضَارِعًا مِنْ : " جَعَلَ " ^(٢).

قَالَ ابْنُ مَالِك :

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ غَنَى بِ - أَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فَقَدْ

" عَسَى وَاخْلَوْلَقَ وَأَوْشَكَ " ؛ إِذَا أَسْنَدَتْ إِلَى : " أَنْ يَفْعَلَ " نَحْوُ : عَسَى أَنْ يَقُومَ ، فَتَكُونُ ثَامَات ، وَتَكُونُ : " أَنْ يَفْعَلَ " فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى ثَانٍ فَإِنْ رَفَعَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا ظَاهِرًا نَحْوُ : عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَحْكُمُ عَلَيْهَا بِالثَّمَامِ فَيَكُونُ : " أَنْ يَقُومَ " فِي مَوْضِعِ فاعِلٍ بِ - : " عَسَى " ، وَزَيْدٌ فاعِلٍ بِأَنْ يَقُومَ وَلَا يَجِيزُ غَيْرَ ذَلِكَ وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَلِيٍّ الشَّلُوبِيِّ. ^(٣)

وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ هَذَا ، وَأَجَازَ - أَيْضًا - أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ فَيَرْفَعُ زَيْدًا - : " عَسَى " ، وَيَجْعَلُ : " أَنْ يَقُومَ " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْخِلَافِ

(١) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٢٦٤ ، ومن شواهد كائد قوله :

أَمُوتَ أَمْسَى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنِّي يَقِينَا بِرَهْنٍ بِالَّذِي أَنَا كَائِدٌ

(٢) سمع عن العرب قولهم : إِنْ الْبَعِيرُ لِيَهْرَمُ حَتَّى يَجْعَلَ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ يَجْمُ.

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبيين : ٩٧٠ ، قال : فَيَكُونُ فاعِلُهَا أَنْ مَعَ الْفِعْلِ مِثَالُهُ :

عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ.

الذي سبق ، أ هو مفعول أم خبر ؟ وهو مذهب المبرد^(١) والسيماقي^(٢) والقاري^(٣) وصححه بعض أصحابنا^(٤).

وتظهر ثمره الخلاف في الثنية والجمع فعلى القول الأول تقول : عسى أن يقوم الزيدان ، وعسى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن يقوم الهنات ، فلا يتصل بالفعل ضمير لأنه رفع الظاهر^(٥).

وعلى القول الثاني يتصل فنقول : عسى أن يقوم أخوك ، وعسى أن يقوموا إخوتك ، وعسى أن يقمن الهنات ؛ / ٧١ لأن الظاهر مرفوع بـ : " عسى " لا بالفعل بعدهما ، والأصل : عسى أخوك أن يقوم ، و : عسى إخوتك أن يقوموا ، و : عسى الهنات أن يقمن.

قال ابن مالك :

وَجَرَدْنِ عَسَى أَوْ أَرَفَعِ مُضْمَرًا
بِهَا إِذَا اسْمُ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

فاعل هذه الأفعال إذا كان ضميراً استتر في حال الأفراد وبرز في حال الثنية والجمع مطابقاً الاسم الذي يعود عليه كسائر الأفعال نحو : زيد جعل يأكل ، والزيدان جعلاً يأكلان ، والزيدون جعلوا يأكلون ، والهنات جعلن يأكلن.

وأما : " عسى " وحدها فيجوز أن يبرز في الثنية والجمع نحو : الزيدان عسياً أن يخرجوا ، والزيدون عسواً أن يخرجوا ، والهنات عسبن أن يخرجن ، ويجوز أن يستتر فيهما فتقول : الزيدان عسى أن يخرجوا ، والزيدون عسى أن

(١) المقتضب : ٣ / ٧٠.

(٢) نص في الإصحاح العضدي : ٧٧ - ٧٨ على أن المصدر المؤول فاعل عسى . وانظر التذيل

والتكميل : ٤ / ٣٥٩.

(٣) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٢٦٦ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١ / ٤٠٦.

(٤) انظر التذيل والتكميل : ٤ / ٣٥١.

يَخْرُجُوا ، وَالْهِنْدَاتُ عَسَى أَنْ يَخْرُجْنَ ، فَلَذَلِكَ قَالَ : " وَجَرَّدَنْ " أَيْ جَرَّدَ :
 "عَسَى" مِنَ الضَّمِيرِ أَوْ ارْفَعَ مَضْمَرًا نَحْوَ مَا مَثَّلْنَا ، وَالتَّجْرِيدُ مِنَ الضَّمِيرِ هُوَ عَلَى
 اسْتِعْمَالِهَا ثَامَّةٌ وَرَفْعُ الضَّمِيرِ عَلَى اسْتِعْمَالِهَا نَاقِصَةٌ.^(١)

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَجْزُ فِي السَّيْنِ مِنْ نَحْوِ : عَسَيْتُ وَانْفِ الْفَتْحُ زُكِنَ

يدل قوله : " مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ " عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ فِي السَّيْنِ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ ،
 وَهَذَا فِيهِ إِنْهَاءٌ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ عَتَى بِذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا اتَّصَلَ بِـ : " عَسَى " ضَمِيرُ مُتَكَلِّمٍ أَوْ
 ضَمِيرِ مُخَاطَبٍ فَقَطُّ كَمَا ضَبِطَ هَذَا الْحَرْفُ بِفَتْحِ الثَّاءِ وَضَمِّهَا فَلَا يَخْتَصُّ هَذَا الْحُكْمُ
 بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اتَّصَلَ بِهَا نُونُ الْإِنَاثِ فَالْفَتْحُ مَقُولَتَانِ مَقُولَتَانِ فِيهَا نَحْوُ : عَسَيْنَ ، وَعَسَيْنَ ،
 ذَكَرَ ذَلِكَ صَاحِبُ كِتَابِ التَّرْشِيحِ^(٢) ، وَلَا يَكُونُ - أَيْضًا - هَذَا الْحُكْمُ إِذَا اتَّصَلَ بِهَا
 ضَمِيرُ مُتَكَلِّمٍ أَوْ ضَمِيرِ مُخَاطَبٍ أَوَّلُهُ التَّصْبُ نَحْوُ : عَسَايَ أَنْ أُخْرَجَ ، وَعَسَاكَ أَنْ
 تَخْرَجَ ، فَإِنَّ السَّيْنَ لَا يَجُوزُ إِلَّا فَتَحُهَا وَهِيَ ضَمِيرُ مُتَكَلِّمٍ وَمُخَاطَبٍ.

وَإِنْ عَتَى بِذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ بِـ : " عَسَى " ضَمِيرِ رَفْعٍ مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ
 بِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اتَّصَلَ بِهَا ضَمِيرُ الْإِنْتَيْنِ أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ
 الْمَذْكُورِ الْعَاقِلِ الْعَائِبِ فَلَا يَجُوزُ فِي السَّيْنِ إِلَّا الْفَتْحُ نَحْوُ : عَسَيَا ، وَعَسَا ، وَعَسُوا ،
 وَضَابِطُ هَذَا الْحُكْمِ أَنَّ السَّيْنَ مَفْتُوحَةٌ إِلَّا أَنْ يَتَّصَلَ بِـ : " عَسَى " ضَمِيرِ مَرْفُوعٍ
 لِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ نُونِ إِبْثَاتٍ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ مَعَ الْفَتْحِ الْكَسْرُ.

(١) وقد جاء القرآن بالجرّد واستعمالها ثامة قال تعالى : { إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي أَسْرَأَ قُلُوبَكُمْ مِنْ قُلُوبِكُمْ } (١١)

أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءً مِنْ نِسَاءِ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ (الاحزاب : ١١)

(٢) هو خطّاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر الماردي ، توفي بعد سنة (٤٥٠هـ) ، قال

السبوطي : وهو صاحب كتاب الترشيح بنقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً (بغية الوعاة :

انْقَضَى الْبَابُ وَتَلَخَّصَ أَنَّ الْأَفْعَالَ الَّتِي ذُكِرَتْ فِيهِ هِيَ : " عَسَى ، وَكَادَ ، وَحَرَى ، وَاخْلَوْلَى ، وَأَوْشَكَ ، وَكَرَبَ ، وَأَنْشَأَ ، وَطَفِقَ ، وَأَخَذَ ، وَجَعَلَ ، وَعَلِقَ " وَذَلِكَ أَحَدُ عَشَرَ فِعْلًا ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ فِيهَا : قَارَبَ^(١) ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، وَذَكَرْنَا^(٢) ، وَذَكَرَهَا سَبِيحُوه مَقْرُونَةً بِـ : "أَنْ" فِي قَوْلِهِمْ : ذُكِرَتْ أَنْ تُفْعَلَ ، وَزَادَ صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ فِي بَعْضِ تَصَانِيفِهِ فِيهَا : "هَبَ ، وَقَامَ ، وَهَلْهَلَ ، وَأَوَّلَى"^(٣) ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ - أَيْضًا - : "قَرَّبَ ، وَأَقْبَلَ ، وَابْتَرَى ، وَطَارَ"^(٤) ، وَبَعْضُهُمْ : "قَعَدَ ، وَتَشَبَّ"^(٥) .

(١) هو قول أبي إسحاق البهاري حيث زاد : قارب وكارب وقرب وأحل وأقل وأطل وأضفى وشارف وقب ودنا وأثر وقام وقعد وذهب واذدلف ودلف وأشرف وأزلف ونهيا وأسف ، وزاد غيره طار وابتري وآلم ونشب ، وذكر ابن هشام اللخمي فيها : ابتدا ونشب . بنظر الارتشاف : ١١٨ / ٢ .

(٢) بنظر الارتشاف : ١١٨ / ٢ .

(٣) تسهيل الفوائد : ٥٩ .

من أمثلة هب قول الشاعر :

هب ت ألوم القلب في طاعة الهوى فليح كاني كنت باللوم مغريا
ومن أمثلة هليل قوله :

وطننا بلاد المعتدين فهلهلت نفوسهم قبل الإمامة تزهق
ومثال أولى قوله :

فعداى بين هاديتين منها وأولى أن يزيد على الثلاث

(٤) هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاري وقد زاد ذلك في كتاب له اسمه : الإسلاء المتحل ، ذكره السيوطي في جمعه : ١ / ١٢٩ ، ثم قال : وما زاد البهاري لا يقوم عليه دليل .

(٥) نسب السيوطي نشب إلى البهاري ، بنظر المجمع : ١ / ١٢٩ .

﴿ إِنِّ وَأَخَوَاتَهَا ﴾

لَمْ يَذْكُرِ النَّاطِقُ الْمُتَبَدِّأَ وَالْخَبَرَ اللَّذِينَ تَدْخُلُ عَلَيْهِمَا هَذِهِ الْحُرُوفُ ، وَهِيَ لَا تَدْخُلُ عَلَى كُلِّ مُتَبَدِّأٍ وَخَبَرٍ .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : ^(١)

لِإِنْ أَنْ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلَّ كَانَ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ

٧٢ / عَدَّهَا سَبْعِيَّةً خَمْسَةً ؛ لِأَنَّ فَتْحَةَ هَمْزَةٍ إِنَّ عَرَضَ لَهَا ، وَذَكَرَ أَنَّ لِهَئِذِهِ الْحُرُوفِ عَكْسَ مَا لِكَانَ مِنَ الْعَمَلِ ، وَ : " كَانَ " قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهَا تَرْفَعُ الْاسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ ، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ بِعَكْسِهَا ، فَهِيَ تَنْصِبُ الْاسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ . ^(٢)

أَمَّا نَصْبُهَا لِلْاسْمِ وَعَمَلُهَا فِيهِ فَبِالْإِجْمَاعِ ، وَأَمَّا عَمَلُهَا الرَّفْعَ فِي الْخَبَرِ فَهَوَ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّ ، وَأَنَّهَا عَمِلَتْ فِي الْاسْمَيْنِ مَعًا ^(٣) ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ لَيْسَ مَرْفُوعًا بِهِذِهِ الْحُرُوفُ ، بَلْ هُوَ بَاقٍ عَلَى رَفْعِهِ قَبْلَ دُخُولِ هَذِهِ الْحُرُوفِ ، وَأَنَّهَا إِذَا عَمِلَتْ نَصْبًا فِي الْاسْمِ فَقَطْ ^(٤) .

(١) ترك الم شارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وهو عبارة عن التمثيل لبعض هذه الحروف وهو :

كَانَ زَيْدًا عَالِمٌ بَابِي كَفَّ وَلَكِنْ ابْنَهُ ذُو ضَعْفٍ

(٢) ينظر الكتاب لسبويه : ١٣١ / ٢ .

(٣) ينظر الكتاب لسبويه : ١٣١ / ٢ ، والمقتضب للمبرد : ١٠٧ / ٤ ، والأصول لابن السراج :

١ / ٢٢٩ ، وابن يعيش : ٥٩ / ٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٥ / ٢ .

(٤) ينظر توضيح المقاصد للمرادي : ١ / ٣٣٤ ، والجني السداني : ٣٩٣ ، والإنصاف : ١٧١ ،

واللباب للعكبري : ١ / ٢١٠ ، وفي الباب أورد دليلين على قول الكوفيين ، وانظر أيضاً

التذيل والتكميل : ٥ / ٦ .

ومَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَصَبُ الْخَبَرِ بَعْدَ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ السِّتَةِ ^(١) ، وَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ ، فَنَقَلَ صَاحِبُ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ فِي غَيْرِهَا مِنْ كُتُبِهِ أَنَّ الْفَرَّاءَ أَجَازَ نَصَبَ خَبَرٍ لَيْتَ ، فَنَقُولُ : لَيْتَ زَيْدًا مُنْطَلَقًا ^(٢) ، وَأَنَّ أَصْحَابَ الْفَرَّاءِ أَجَازُوا ذَلِكَ فِي بَاقِي الْخَمْسَةِ - أَيْضًا - ، وَأَنَّ الْكِسَائِيَّ تَأَوَّلَ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مَنصُوبٌ عَلَى إِضْمَارٍ فَعِلٍ ^(٣) .

ونقل صاحب تقييد رؤوس المسائل وهو إبراهيم بن أصبغ ^(٤) مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّ نَصَبَ الْخَبَرِ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ ^(٥) ، وَأَنَّ الْفَرَّاءَ أَجَازَ ذَلِكَ فِي : " كَأَنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ " وَأَنَّ الْكِسَائِيَّ أَجَازَ ذَلِكَ فِي لَيْتَ ، وَأَنَّ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ أَجَازَ ذَلِكَ فِي السِّتَةِ ، فَقَدْ اخْتَلَفَ نَقْلَ هَذَا الثَّائِلِ ، وَتَمَلَّ ابْنُ أَصْبَغَ عَنِ الْفَرَّاءِ وَالْكِسَائِيَّ ، وَنَقَلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ نَصَبَ الْخَبَرِ بِهَا كُلُّهَا مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ ابْنُ الطَّرَاوَةِ ، وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ - أَيْضًا - مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ الْحُمَيْمِيُّ ^(٦) ، وَزَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ لُغَةٌ ^(٧) فَنَلْخِصُ مِنْ هَذِهِ الثُّقُولِ أَنَّ الْمَذَاهِبَ فِي الْخَبَرِ أَرْبَعَةٌ :

(١) شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ٢٤٢ / ١ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٩ / ٢ ، ومعاني القرآن للفرّاء : ٣٥٢ / ٢ .

(٣) ينظر هذا بتصرف في شرح التسهيل لابن مالك : ٩ / ٢ ، ومعاني القرآن للفرّاء : ٣٥٢ / ٢ ، والجنى الداني : ٣٩٤ .

(٤) هو إبراهيم بن عيسى أبو إسحاق القرطبي المعروف بابن المناصيف ، توفي سنة (٦٢٧ هـ) .

(٥) شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ٤٢٤ / ١ ، قال فيه : وزعم بعض النحويين .

(٦) ذكر ابن عصفور ذلك وقال : إنه في طبقات الشعراء له ، انظر شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ٤٢٤ / ١ ، وانظر طبقات الشعراء لابن سلام : ٦٥ ، وقد استدلل ابن سلام بقول الشاعر :

يا ليت أيام الصبا رواجها

وقد سرد أبو حيان في التذييل والتكميل : ٢٧ / ٥ - ٣٠ خمسة عشر بيتاً في ذلك .

(٧) قال المرادي : " ونقل ابن أصبغ عنه أنه أجاز في لَعَلَّ أَيْضًا ، قال ابن عصفور : ومِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ فِي إِنْ وَأَحْوَالِهَا ابْنُ سَلَامٍ فِي طَبَقَاتِ الشُّعْرَاءِ وَزَعَمَ أَنَّهَا لُغَةٌ رُبُوبَةٌ وَقَوْمُهُ ،

أحدها : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ.

والثاني : أَنَّهُ يَجُوزُ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ.

الثالث : أَنَّهُ يَجُوزُ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ فِي خَيْرِ لَيْتَ دُونَ أَعْوَاهَا.

الرابع : أَنَّهُ يَجُوزُ فِي خَيْرِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ دُونَ إِنْ وَأَنْ وَلَكِنَّ.

وَلَمْ يُبَيِّنِ النَّاطِمُ مَعَانِي هَذِهِ الْحُرُوفِ فَنَقُولُ : إِنْ لِلتَّأْكِيدِ ، وَلَكِنْ لِلإِسْتِدْرَاكِ^(١) ، وَهِيَ مُفْرَدَةٌ لَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ : لَا وَإِنْ^(٢) ، وَالْكَافُ زَائِدَةٌ وَالْمُهْمَزَةُ حُذِفَتْ خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ^(٣).

وقال ابن السيد : نصب خبر إِنْ وَأَعْوَاهَا لُغَةٌ قَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ ، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، وَمِنْ شَوَاهِدِ نَصْبِ الْخَيْرِ أَيْضًا قَوْلُ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ :

إِذَا أَسْوَدَ جَنَحُ اللَّيْلِ فَلَنَاتِ وَلَتَكُنْ خَطَاكَ خَفَافًا إِنْ حَرَّاسَنَا أَسَدًا

وَأَوَّلُهُ الْمَانِعُونَ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ وَالْخَيْرُ مَحْذُوفٌ أَيْ تَلَقَّاهُمْ أَسَدًا ، أَوْ خَيْرٌ كَانَ مَحْذُوفَةٌ أَيْ : "كَانُوا أَسَدًا" . الْجَنِي الدَّيْنِي : ٣٩٤ ، وَيَنْظُرُ تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ : ٣٣٤ / ١ ، وَالْمَغْنِي : ٣٦ وَشَرَحَ شَوَاهِدَهُ : ١٢٢ ، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّاحِ : ٢٦٩ / ١ .

(١) وَهُوَ إِثْبَاتُ مَا يَتَوَهَّمُ نَفْيَهُ وَنَفْيُ مَا يَتَوَهَّمُ إِثْبَاتَهُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِذَا تَأْتَى لِلتَّأْكِيدِ ، وَقِيلَ : لِلإِسْتِدْرَاكِ مَعَ التَّأْكِيدِ عَلَى ذَلِكَ ، وَأَمَّا تَوَسُّطُ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ نَفْيًا وَإِيجَابًا . يَنْظُرُ الْحُرُوفُ الْعَامِلَةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بَيْنَ النُّحُوَيْنِ وَالْبَلَاغِيِّينَ : ٩٥ إِعْدَادٌ : هَادِي عَطِيَّةِ مَطَرِ الْهَلَالِي ، وَالْبَرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ لِلزَّرْكَشِيِّ : ٤٠٨ / ٢ ، وَالْمُقَرَّبُ لَابْنِ عَصْفُورٍ : ١٠٦ / ١ ، وَدَرَسَاتُ لِأَسْلُوبِ الْقُرْآنِ ق ١ ج ٢ / ٥٨٣ وَمَا بَعْدَهَا ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٠ / ٥ .

(٢) اخْتَارَ الْبَصْرِيُّونَ فِي " لَكِنْ " الْبَسَاطَةَ وَأَلْفَهُ أَصْلٌ وَوَزْنُهُ فَاعِلٌ ، يَقُولُ ابْنُ يَعِيشَ فِيهِ : " وَأَمَّا (لَكِنْ) فَحَرْفٌ نَادِرٌ الْبِنَاءُ لَا مِثَالُ لَهُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَأَلْفَهُ أَصْلٌ ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ أَحَدًا يُوَخِّذُ بِقَوْلِهِ ذَهَبَ إِلَيَّ أَنَّ الْأَلْفَاتِ فِي الْحُرُوفِ زَائِدَةٌ ، فَلَوْ سَمِيتُ بِهِ لَصَارَ اسْمًا وَكَانَتْ أَلْفُهُ زَائِدَةً .

(٣) قَالَ الْفَرَّاءُ : " وَإِذَا نَصَبْتَ الْعَرَبَ بَلَكِنْ إِذَا شَدَّدْتَ نَوْنَهَا ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا : إِنْ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمٌ ، فَرِيدَتْ عَلَى إِنْ لَامٌ وَكَافٌ فَصَارَتْ حَرْفًا وَاحِدًا أَلَا تَرَى أَنَّ الشَّاعِرَ قَالَ :

وَلَكِنِّي مِنْ جِهَةٍ لَكَمِيدٌ

فَلَمْ تَدْخُلِ الْإِلَامُ إِلَّا لِأَنَّ مَعْنَاهَا : إِنْ . مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ : ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، وَاللِّبَابُ لِلْعَمَكِيِّ : ٢٠٦ / ١ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ٧٩ / ٨ ، وَالْجَنِي الدَّيْنِي : ٦١٧ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١١ / ٥ .

و: "كَأَنَّ" للتشبيه، وزعم بعضهم أنها تأتي للتوكيد^(١)، وزعم بعضهم أنها تكون بمعنى: ظننت وإليه ذهب ابن الطراوة^(٢).

وهي مركبة من كاف التشبيه وأن^(٣)، واعتنت العرب بحرف التشبيه فقَدَمَتُهُ عَلَى أَنْ فَانْفَتَحَتْ، وأصل: كَانَ زَيْدًا أَسَدًا، أَنْ زَيْدًا كَأَسَدٍ، وَتَفَارِقُ: "كَأَنَّ" الْكَافَ "فِي شَيْئَيْنِ":

(١) مثلوا له بقول الشاعر:

فأصبح بطن مكة مقشعراً
كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ

(٢) المعنى الأصلي لـ "كَأَنَّ" في اللغة هو إفادتها التشبيه وقد اقتصر عليه التحوُّن البصريون وَلَمْ يَبْنُوا غَيْرَهُ ومنهم الرماني وابن مالك والمرادي وغيرهم ووافقهم الفراء، قال ابن مالك: "(وَكَأَنَّ) للتشبيه المؤكد نَحْوُ: كَانَ زَيْدًا أَسَدًا. فإن الأصل: إن زَيْدًا كَالْأَسَدِ، فقد سمت الكاف وفتحت أن وصار الحرفان حرفاً واحداً مدلولاً به على التشبيه والتوكيد". شرح التسهيل لابن مالك: ٦/٢، وينظر المعنى بحاشية الأمير: ١/١٦٢، والجني الداني للمرادي: ٥٧٠، ومعاني الحروف للرماني: ١٢٠.

(٣) "كَأَنَّ" حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر من أخوات إن ومذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والغراء أنها مركبة من: كاف التشبيه وإن. فأصل الكلام عندهم: إن زَيْدًا كَالْأَسَدِ؛ ثم قدمت الكاف عندهم اهتماماً بالتشبيه ففتحت إن؛ لأن المكسورة لا يدخل عليها حرف جر. قال سيبويه: "وسألت الخليل عن (كَأَنَّ) فزعم أنها (إن) لحقتها الكاف للتشبيه ولكنها صارت مع (إن) بمثولة كلمة واحدة". الكتاب: ٥١/٣ وينظر ١٦٤، ٣٣٢، والجني الداني للمرادي: ٥٦٨، نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغياً: ١٢٤، ١٢٥ د هادي الحلايلي، وقال ابن جني: "ومن إصلاح اللفظ قولهم: كَانَ زَيْدًا عمرو. اعلم أن أصل هذا الكلام زيد كعمرو، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه إن فقالوا: إن زَيْدًا كعمرو، ثم ألهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به وإعلاماً أن عقد الكلام عليه، فلما تقدمت الكاف وهي جارة لَمْ يَحْزَ أَنْ تَبَاشِرَ (إن)؛ لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل فوجب لذلك فتحها فقالوا: كَانَ زَيْدًا عمرو". الخصائص لابن جني: ١/٣١٨، وينظر المقتضب: ٤/١٠٨، وشرح الكافية للرضي: ٢/٣٨٦، ودراسات لأسلوب القرآن: ج١ ص ٢٣٥، والارتشاف: ٢/١٢٨، والتذيل والتكميل: ٥/١٢.

أحدهما : أن : " كَانَ " غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ بِفِعْلٍ فَلَا مَوْضِعَ لَهَا ، وَلَمَّا بَعْدَهَا ، وَكَافَ التَّشْبِيهِ لِأَبَدٍ لَهَا مِمَّا تَتَعَلَّقُ بِهِ لِأَنَّهَا حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ ^(١) ، وَقَدْ وَهَبَ بَعْضُ فُضَلَاءِ أَصْحَابِنَا فَرَعَمَ أَنَّ كَافَ التَّشْبِيهِ لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ .

الثَّانِي : أَنَّ مَا بَعْدَ الْكَافِ فِي : " كَانَ " لَيْسَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِهَا كَمَا كَانَ فِي : لَأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا رُكِبَتْ صَارَتْ قَائِمَةً بِنَفْسِهَا ، وَحَدَّثَ فِيهَا مَعَ التَّرْكِيبِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهَا لَوْ لَمْ تُرَكَّبْ ، فَإِذَا قُلْتُ : كَانَ زَيْدًا قَائِمٌ ، فَهَذَا كَلَامٌ نَامٌ بِنَفْسِهِ مُرَجَّتٌ فِيهِ أَنَّ يَحْرَفُ التَّشْبِيهِ ، فَلَيْسَتْ فِي مَوْضِعِ مُصَدِّرٍ مُخْرُورٍ ، وَقَدْ تَوَهَّمَ ذَلِكَ بَعْضُ النَّاسِ وَهُوَ غَلَطٌ ؛ لِأَنَّهُ يُؤَوَّلُ إِلَى تَقْدِيرِ مَا هُوَ كَلَامٌ بِالْمُفْرَدِ .

و: " لَيْتَ " لِلتَّمَنِّي ، و: " لَعَلَّ " لِلتَّرَجِّي فِي الْمَحْبُوبَاتِ ، وَلِلتَّوَقُّعِ فِي الْمَحْذُورَاتِ .

وَرَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّهَا تَكُونُ لِلِاسْتِفْهَامِ ^(٢) ، وَذَهَبَ بَعْضُ النُّحَاةِ أَنَّهَا تَكُونُ لِلتَّغْلِيلِ ^(٣) ، وَمِنْ أَغْرَبِ اللُّغَاتِ فِيهَا مَا حَكَاهُ ابْنُ السَّكَيْتِ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَخْفِضُ بِهَا وَسَيَّاتِي ذَلِكَ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ ^(٤) - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - .

(١) ينظر كل ذلك في سر صناعة الإعراب : ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(٢) قال ابن هشام : " الثالث : الاستفهام أثبت الكوفيون ولهذا علق بها الفعل في نحو : " لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا .. " . المغني بحاشية الأمير : ٢٢٣ .

(٣) ينظر المغني بحاشية الأمير : ٢٢٣ / ١ ، وهو قول الأحفش والكسائي وحملوا عليه قوله تعالى فَقُولَا لَهُ قَوْلَا لَنَا لَعَلَّهُ يُتَذَكَّرُ أَوْ يُخْشَى ، وَمِنْ لَمْ يَثْبِتْ حَمْلَهُ عَلَى الرَّجَاءِ وَيُصْرِفُهُ لِلْمُخَاطَبِينَ أَيِ إِذْهَبَا عَلَى رَجَائِكُمَا .

(٤) ينظر الخزانة : ٤٢٦ / ١٠ ، والدرر : ١٧٤ / ٤ ، شرح شواهد المغني : ٦٩١ ، واللسان :

" جوب ، علل " ، ووصف المياني : ٣٧٥ ، شرح التصريح : ٢١٣ / ١ ، ومغني اللبيب :

٢٦٨ ، ٤٤١ ، مع الهوامع للسيوطي : ٣٣ / ٢ ، الجر بلعل لغة لبني عقيل ينظر المغني بحاشية

الأمير : ٢٢٢ / ١ .

و: "لَعَلَّ مُرَكَّبَهُ مِنَ اللَّامِ وَمِنْ: "عَلَّ"، وَقَدْ قِيلَ إِنَّ اللَّامَ أَصْلٌ، وَفِيهَا لُغَاتٌ ذُكِرَتْ فِي الْمُسَوِّطَاتِ.^(١)

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَلَّمْتِ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَدْيِ

يقول: رَاعَ تَقْلِيمَ الاسمِ وتأخِيرَ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ ظَرْفًا أَوْ مَحْزُورًا، وَمَعْنَاهُ: فَلَا / ٧٣ تُرَاعَ هَذَا التَّرْتِيبَ، وَذَلِكَ إِمَّا لِحَوَازٍ غَيْرِ هَذَا التَّرْتِيبِ نَحْوُ: إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا، وَإِمَّا لَوُجُوبِهِ، وَذَلِكَ بِأَن يَكُونَ الاسمُ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى شَيْءٍ فِي الْخَبَرِ نَحْوُ: إِنَّ فِي الدَّارِ سَاكِنَهَا، وَإِنَّ عِنْدَ زَيْدٍ أَبَاهُ.

وَقَوْلُهُ: "وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ" بَعْدَ أَنْ مَثَلَ بِالاسْمِ مُقَدِّمًا عَلَى الْخَبَرِ، وَأَنَّ الاسمَ يَلِي الْخَرْفَ، وَالاسْتِثْنَاءُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ الظَّرْفِ وَالْمَحْزُورَيْنِ السَّوَابِغَيْنِ خَبَرًا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلِي إِلَّا اسْمَهَا إِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الْخَبَرِ، أَوْ خَبَرَهَا إِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الاسمِ، فَلَوْ تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ وَكَانَ غَيْرَ ظَرْفٍ أَوْ مَحْزُورٍ نَحْوُ: إِنَّ طَعَامَكَ زَيْدًا أَكَلِ، فَلَا خِلَافَ يَعْرِفُ فِي بَطْلَانِ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ ظَرْفًا أَوْ مَحْزُورًا فَقَدْ جَاءَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ مَا يَقْضِي ظَاهِرَهُ جَوَازَ ذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ:^(٢)

(١) شرح شواهد المغني: ٦٩١، واللسان: "جوب، علل"، ووصف المباني: ٣٧٥، شرح التصريح: ٢١٣/١، والإيضاح: ٢١٨/١ وما بعدها.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو من أبيات الكتاب واحتج به سيبويه ولم يعزه إلى قائله، وهو في الحفظة: ٤٥٣، ٤٥٥، والدرر: ١٧٢/٢، وشرح شواهد المغني: ٩٦٩، والكتاب: ٢/١٣٣، والمغني: ٦٩٣، والمقرب: ١٠٨/١، والهمع: ١٣٥/١، والتذيل والتكميل: ٣٧/٥. اللغة: قوله: "فلا تلحني" أي فلا تلمني من لحيت الرجل ألحاه لحيا إذا لمته وعذته وهو من باب فعل يفعل بفتح العين فيهما، قوله: "فيها" أي في المحبوبة، قوله: "جم" بفتح الجيم وتشديد الميم أي عظيم وكثير، "بلابله" أي وسأوسه وهو جمع بليلة وهي الوسوسة. الاستشهاد فيه: في قوله: "بجها" فإنه يتعلق بقوله مصاب القلب فهو معمول الخير قدم على الاسم ولا يجوز تقديم معمول الخير على الاسم إلا عند البعض فقد ذهبوا إلى جواز ذلك مستدلين بالبيت المذكور. =

فَلَا تُلْحِنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحَبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمَّ بِلَابِلُهُ

فَقَدْ فَصَلَ بَيْنَ إِنْ وَاسْمِهَا بِقَوْلِهِ : " بِحَبِّهَا " وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْخَبْرِ الَّذِي هُوَ مُصَابٌ وَتَأْوِيلُهُ أَصْحَابُنَا ^(١) ، وَمَنْعُوا مِنْ تَقْدِيمِ مَعْمُولِ الْخَبْرِ عَلَى الْاسْمِ مُطْلَقاً سِوَاءَ أَكَانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا أَوْ غَيْرَهَا.

وَفِي كَلَامِ السُّهَيْلِيِّ مَا يَقْتَضِي أَنَّ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ إِذَا وَقَعَا خَبَرَيْنِ وَقَدْ مَأْخُذًا عَلَى الْاسْمِ أَنَّهُ إِنَّمَا جَازَ تَقْدِيمُهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ الْخَبْرُ ، وَإِنَّمَا هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْخَبْرِ ، وَالْخَبْرُ مَنُوبِيٌّ مُؤَخَّرٌ فِي مَوْضِعِهِ ، قَالَ : وَلِذَلِكَ عَدَلَ سَبِيئُونَهُ فِي قَوْلِهِمْ : فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ ، وَ : ^(٢)

= وقد اتفق النحاة بالإجماع على عدم جواز تقديم معمول الخبر إن كان غير ظرف أو جار وجرور فلا يجوز في مثل إن أخاك أكل طعامك إن طعامك أخاك أكل.

(١) جعلوا بجها متعلقاً بفعل محذوف تقديره أعنى فكانه قال أعنى بجها وفصل بهذه الجملة الاعتراضية بين إن واسمها ، شرح الجمل لابن عصفور : ٤٤ / ١ ، والتذيل والتكميل : ٣٧ / ٥ .

(٢) قاله : هو كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة ، وتماهه :

يلوح كأنه خلل

.....

وهو من الوافر من العروض الثانية المخزوعة وضرهما مثلها ، وليس في ديوانه (سلسلة شعراؤنا) وينظر الخزانة : ٢١١ / ٣ ، شرح التصريح : ٣٧٥ / ١ ، الكتاب لسيبويه : ١٢٣ / ٢ ، شرح شواهد المغني : ٢٤٩ ، واللسان مادة : " رحث " ، وبلا نسبة في الخصائص : ٤٩٢ / ٢ والمغني : ٨٥ . اللغة : قوله : " لية " بفتح الميم وتشديد الباء آخر الحروف وهو اسم امرأة ، و : " الطلل " بفتحتين : ما شخص من آثار الديار ، قوله : " يلوح " أي يلوح من لاح يلوح لوحاً ، قوله : " خلل " بكسر الخاء المعجمة جمع خلعة - أيضاً - ، قال الجوهري : الخلعة بالكسر واحدة خلل السيوف وهي بطائن كانت تغشى بها أصفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره وهي - أيضاً - سيور تلبس ظهور القوس .

الاستشهاد فيه : في قوله : " موحشاً " حيث تقدم على ذي الحال لكونه نكرة وتقدم الحال على ذي الحال واجب إذا كان ذو الحال نكرة غير مختصة بوجه من وجوه التخصيص ليعتبر بالتقدم عن الصفة ، فإن الحال يتقدم على ذي الحال والصفة لا تتقدم على الموصوف

لِمَيْةٍ مُّوجِشًا طَلَّلُ

إِلَى أَنْ جَعَلَهَا حَالًا مِنْ نَكِرَةٍ وَلَمْ يَجْعَلَهَا مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ مُؤَخَّرٌ فِي النِّبَةِ وَهُوَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ ، وَهُوَ مَعْتَوِي ، وَالْحَالُ لَا تَقْدَمُ عَلَيْهِ الْعَامِلُ الْمَعْتَوِي ، فَهَذَا يُبَيِّنُكَ أَنَّ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ لَيْسَ هُوَ الْخَبَرُ فِي الْحَقِيقَةِ .
(١) انتهى .

فَظَاهِرٌ مَا قَالَ السُّهَيْلِيُّ يَقْضِي جَوَازَ مِثْلِ : إِنْ بَكَ زَيْدًا وَائِقٌ ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُقَدِّمِ الْخَبَرَ إِنَّمَا قَدِّمْتَ مَعْمُولَهُ ، لِأَنَّ : إِنْ فِي الدَّارِ زَيْدًا ، مَعْنَاهُ : إِنْ فِي الدَّارِ زَيْدًا ، كَائِنٌ ، فِي الدَّارِ لَيْسَ بِخَبَرٍ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا الْخَبَرُ كَائِنٌ ، وَهُوَ وَاجِبٌ أَنْ يَقْدِرَ مُؤَخَّرًا إِلَّا أَنْ يُقَالَ : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى لَمْ يُحْذَفِ الْخَبَرُ ، وَهُنَا حُذِفَ الْخَبَرُ وَنَابَ الْمَجْرُورُ مِنْابُهُ حَتَّى لَا يَكَادُ يُلْفِظُ بِهِ مَعَهُ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ أُوتِيتُ : " إِنْ " مَا هُوَ كَالْمَعْمُولِ لَهَا بِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى فَإِنَّهُ مَعْمُولٌ لِلْخَبَرِ الْمَذْكُورِ فَلَا يَتَنَزَّلُ مَنَزِلَةً مَا هُوَ كَالْمَعْمُولِ لَهَا .

وَمِنْ أَغْرَبِ الْمُتَقُولَاتِ مَا وَقَعَ فِي النِّكَتِ الَّتِي عَلَى الْإِبْصَاحِ لِلْفَارْسِيِّ وَهِيَ تَأْلِيفُ أَبِي عَلِيٍّ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَمْدُونَ الْأَسَدِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْحُلُولِيِّ (٢) ، وَهُوَ مَا نَصَّهُ : يَجُوزُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ : " إِنْ " وَاسْمِهَا " بِالْحَالِ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ أَجْرَوْا الْحَالَ مَجْرَى الظَّرْفِ ، فَإِذَا قُلْتُ : إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ ضَاحِكًا ، جَازَ تَقْدِيمُ : " ضَاحِكًا " عَلَى : " زَيْدًا " ، فَتَقُولُ : إِنْ ضَاحِكًا زَيْدًا قَائِمًا ، فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّكَ إِذَا قَدِّمْتَ ضَاحِكًا وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِقَائِمٍ صِرَتْ كَأَنَّكَ قَدِّمْتَ بَعْضَ الْخَبَرِ ، قُلْتُ : لَوْ امْتَنَعَ هَذَا لَامْتَنَعَ تَقْدِيمُ الظَّرْفِ وَالنِّبَةِ بِهِ

وهذا من جملة الفروق بينها وبين الصفة ، قيل : والحق أن هذه الحال ليست حالاً عن النكرة بل هي حال من الضمير في الخبر والضمير معرفة .

(١) ينظر الكتاب لسيبويه : ٢ / ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٢) انظر في تحقيق اسمه التذييل والتكميل : ٥ / ٣٨ (الأصل والهامش)

التَّأخِيرُ ، والتعلُّقُ بِالْخَبَرِ نَحْوُ : إِنْ فِي الدَّارِ زَيْدًا قَائِمًا ، وَفِي الدَّارِ مُتَعَلِّقٌ بِقَائِمٍ ، وَهَذَا عِنْدَهُمْ جَائِزٌ ، وَمَنْعُ قَوْمِ التَّفْرِقَةِ بَيْنَ إِنْ وَاسْمِهَا بِالْحَالِ . انتهى كلامه ^(١) .

فَنَضْمَنَ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ أَنَّ التَّحْوِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْفَصْلِ بَيْنَ اسْمٍ إِنْ وَبَيْنَهَا بِالْحَالِ ، وَأَنَّ الْفَصْلَ بِالظَّرْفِ لَا خِلَافَ فِيهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعَ أَصْحَابِنَا ، وَقَوْلُهُ :
.....إِلَّا فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَدْيِ

مَثَلُ بِالظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ التَّائِمِينَ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ خَبَرًا إِلَّا التَّائِمَ ، وَزَعَمَ الْقَرَاءُ وَمَنْ أَخَذَ بِمَذْهَبِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الظَّرْفُ أَوْ الْمَجْرُورُ التَّائِمُ خَبَرًا فِي اللفظِ وَهُوَ مَعْمُولٌ لِمُتَعَلِّقِهِ فِي الْمَعْنَى ، وَمُتَعَلِّقُهُ حَالٌ فِي اللفظِ وَهُوَ خَبَرٌ فِي الْمَعْنَى نَحْوُ :
إِنْ زَيْدًا بِالْجَارِيَةِ كَفِيلًا ، وَإِنْ زَيْدًا الْيَوْمَ قَائِمًا ، هَذَا نُقِلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنِ الْقَرَاءِ وَمَنْ أَخَذَ بِمَذْهَبِهِ .

وَفِي الْوَاضِحِ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ يَحْكُونُ / ٧٤ النَّصْبَ مَعَ التَّاقِصِ عَنِ الْعَرَبِ إِلَّا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : النَّصْبُ مَعَ التَّائِمِ أَكْثَرُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَأَصَحُّ عِلَّةً ، أَنَشَدَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى :
فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا البيت

رَوَى بِنَصْبٍ : " مَصَابًا " وَنَصَبَهُ عَلَى الْحَالِ ، وَجَعَلَ الْيَاءَ خَبَرًا إِنْ وَمَا يَسْتَمُ الْكَلَامُ بِهَا دُونَ مَصَابٍ ، وَهَذَا مُتَفَرِّعٌ مِنْ بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَمُنْبِئٌ عَلَى : عِنْدَ اللَّهِ بِالْجَارِيَةِ كَفِيلٌ ، الرَّفْعُ وَاجِبٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ، وَزَعَمُوا أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : عِنْدَ اللَّهِ بِالْجَارِيَةِ كَفِيلًا ^(٢) .

^(١) انظر نصه في التذييل والتكميل ٥ / ٣٨ ، ٣٩ .

^(٢) ينظر الارتشاف : ٢ / ١٣٣ ، ونصه في التذييل والتكميل : ٥ / ٣٩ ، ٤٠ .

﴿ فتح وكسر همزة إن ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَهَمْزٌ إِنْ افْتَحَ لِسَدَ مُصْدَرٍ مَسْدَهَا وَفِي سِوَى ذَلِكَ أَكْسِرِ

قَوْلُهُ: " لِسَدَ مُصْدَرٍ مَسْدَهَا " مثاله : يعجبني أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، أي : يعجبني القيام ، وقوله : " وَفِي سِوَى ذَلِكَ أَكْسِرِ " ، أي : وفي مكان سِوَى سَدَ مُصْدَرٍ مَسْدَهَا ، وَهَذَا الَّذِي قَالَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ ؛ لِأَنَّا وَجَدْنَاهَا تَفْتَحُ حَيْثُ لَا يَسَدُ الْمَصْدَرُ مَسْدَهَا ، وَلَا تَكْسِرُ ، وَذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ :

أحدها : مَجِيئُهَا بَعْدَ : " مَا " التَّوْفِيقِيَّةِ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : لَا أَصْحَبُكَ مَا أَنْ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا.

الثاني : مَجِيئُهَا بَعْدَ ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا ، فَإِنَّهَا تَفْتَحُ وَلَا يَسَدُ الْمَصْدَرُ مَسْدَهَا ، وَذَلِكَ نَحْوُ : ظَنَنْتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ عَلَى مَذْهَبِ سَبِيئِهِ ، فَلَا يَصِحُ : ظَنَنْتُ قِيَامَ زَيْدٍ.

الثالث : أَنْ يَكُونَ غَيْرُهَا جَامِدًا نَحْوُ : عَرَفْتُ أَنَّ هَذَا حَجَرٌ ، فَلَا يَسَدُ الْمَصْدَرُ هُنَا مَسْدَهَا.

الرابع : مَجِيئُهَا بَعْدَ : " لَوْ " نَحْوُ : لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ لَقُمْتُ ، وَلَا يَصِحُ : لَوْ قِيَامَ زَيْدٍ لَقُمْتُ. ^(١)

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

فَأَكْسِرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَفِي بَدْءِ صَلَاةٍ وَحَيْثُ إِنْ لِيَمِينٍ مُكْمِلَةً

(١) أكثر ما ذكره أبو حيان يسد المصدر مسده : فنقول على الأول لأصبحك مدة كون في السماء نجم وفي الثالث عرفت كون هذا حجرًا وفي الأخير أولوه على فعل محذوف أي لو ثبت قيام زيد وفي باب ظن تساعوا في أن المصدر الصريح لا يكون في هذا الموضع والموول منه كاف.

لَمَّا أَتَى بِقَانُونِ كُلِّ يَضْبُطُ عَلَى زَعْمِهِ حَيْثُ تَفْتَحُ وَحَيْثُ تُكْسِرُ أَخَذَ يَذْكُرُ
أَمَاكِنَ الْكُسْرِ فَقَطَّ ، وَأَمَاكِنَ الْفَتْحِ فَقَطَّ ، وَالْأَمَاكِنَ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ
فَبَدَأَ بِأَمَاكِنَ الْكُسْرِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فَقَالَ : " فَاتَّكُسِرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ " وَهَذَا فِيهِ إِنْهَاءٌ ؛ لِأَنَّ
الْإِبْتِدَاءَ فِي اصطلاح النَّحَاةِ مَعْرُوفٌ ، وَلَا يَرَادُ هُنَا ؛ إِذْ يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ الْكُسْرُ فِي
نَحْوِ : عِنْدِي إِنَّكَ فَاضِلٌ ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا يَعْنِي إِبْتِدَاءَ الْكَلَامِ وَهُوَ الْإِنْشَاءُ
لُغَةً.

وعادة التَّحْوِينُ أَنَّهُ إِذَا أُطْلِقَ الْإِبْتِدَاءُ إِنَّمَا يَفْهَمُ مِنْهُ الْإِبْتِدَاءُ الْإِصْطِلَاحِيُّ^(١) ،
وَلَيْسَ مَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّهَا تُكْسَرُ فِي إِبْتِدَاءِ الْكَلَامِ جَمْعاً عَلَيْهِ ؛ إِذْ قَدْ ذَهَبَ بَعْضُ
التَّحْوِينِ إِلَى جَوَازِ الْإِبْتِدَاءِ بِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ أَوَّلَ الْكَلَامِ^(٢) ؛ كَمَا سَبَقَ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ
فَقُولُ : أَنْ زَيْدًا قَاتِمٌ عِنْدِي.

وَقَوْلُهُ : " وَفِي بَدْءِ صَلَهِ " لَا يَصِحُّ هَذَا عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ قَبْلَ فِي
قَوْلِهِمْ : لَا أَصْحَبُكَ مَا أَنْ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا ، فَقَدْ فُتِحَتْ وَهِيَ فِي بَدْءِ صَلَهِ ، فَلَا بُدَّ
مِنْ تَقْيِيدِ يُخْرِجُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ ، فَتَقُولُ فِي بَدْءِ صَلَهِ اسْمُ نَحْوٍ : جَاءَ الَّذِي إِنْ وَجْهُهُ
حَسَنٌ ، وَذَلِكَ اخْتِرَازٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي بَدْءِ صَلَهِ حَرْفٌ^(٣).

وَقَوْلُهُ : " وَحَيْثُ إِنْ لَيْعِينَ مُكْمَلَةٌ " مِثَالُهُ : وَاللَّهُ إِنْ زَيْدًا لَقَاتِمٌ ، وَيُرِيدُ : أَنَّهُ
يَلْزَمُ كُسْرُهَا بَعْدَ الْيَعِينِ إِذَا كَانَ فِي جَبْرِهَا اللَّامُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ذُكِرَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهَا إِذَا
وَقَعَتْ بَعْدَ قِسْمٍ وَلَا لَامَ بَعْدَهُ ففِيهَا وَجْهَانِ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ ، وَالْخِلَافُ
الَّذِي فِي الْمَسْأَلَةِ.

(١) فِيهِ تَحَامُلٌ مِنْ أَبِي حَيَّانٍ فَالْإِبْتِدَاءُ مَعْنَاهُ إِبْتِدَاءُ الْكَلَامِ وَهُوَ وَاضِحٌ وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِهِ : زَيْدًا
قَاتِمٌ عِنْدِي فَأَنْ مَوْوَلَةٌ مَعَ مَا بَعْدَهَا بِمَصْدَرٍ فَوَجِبَ فَتْحُهَا.

(٢) يَنْظُرُ الْإِرْتِشَافُ : ١٣٩ / ٢ .

(٣) إِذَا ذُكِرَ الْمَوْصُولُ وَالصَّلَةُ دُونَ تَقْيِيدِ أَنْصَرَفَ إِلَى الْمَوْصُولِ الْأَمْعَى وَصَلَتْهُ ، وَإِذَا أُرِيدَ الْحَرْفِيُّ
مِنْهُ قِيدَ بِذَلِكَ.

وإِنَّمَا قَالَ : "مُكَمَّلَةٌ" لِأَنَّهُ يَشِيرُ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ : وَاللَّهُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ ، ثُمَّ أَدْخَلَتْ
 إِنَّ مُكَمَّلَةً لِلْيَمِينِ ، وَمُؤَكَّدَةٌ فَلَمْ يُمَكِّنِ الْجَمْعُ بَيْنَ حَرْفَيْ تَاكِيدٍ فَأَخْرَجُوا السَّلَامَ إِلَى
 الْخَبَرِ .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ خَلَّتْ مَحَلٌّ حَالٍ ، كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ

مثاله : قال زيدٌ إنَّ عمرًا مُنْطَلِقٌ ، وَإِنَّمَا قَالَ : "أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ" لِأَنَّ الْقَوْلَ
 تَارَةً يَحْكِي وَتَارَةً / ٧٥ يَجْرِي مَجْرَى الظَّنِّ ، فَإِذَا حُكِيَ بِهِ كُسِرَتْ إِنَّ ؛ لِأَنَّكَ تُؤَدِّي
 بِهِ اللَّفْظَ الْمَقُولَ فَيُحْكِي كَمَا يَسْمَعُ ، وَالْقَوْلُ عَامِلٌ فِيهِ مَعْنَى لَا لَفْظًا ، فَالْجُمْلَةُ الْمُحْكِيَةُ
 فِي نَحْوِ الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ ، وَكَذَلِكَ فِي نَحْوِ : قَالَ زَيْدٌ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ ،
 فـ: "عَمْرُو مُنْطَلِقٌ" فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ، قَالَ : إِنَّمَا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ
 وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِهِ ، وَلَا يَوْجَدُ هَذَا الْحُكْمُ ، أَعْنِي : أَنَّ تَكُونَ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ
 نَصَبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ إِلَّا فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي يُحْكِي بِهَا نَحْوُ : قَالَ ، وَسَمِعَ ، وَفَرَأَ ،
 وَثَلَا ، وَمَا أَشَبَّهَهَا ، أَوْ فِي الْأَفْعَالِ الْقَلْبِيَّةِ الَّتِي تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ وَقَدْ عُلِّقَتْ نَحْوُ :
 عَرَفْتُ أَنَّهُمْ زَيْدٌ ، فـ : "أَنَّهُمْ زَيْدٌ" فِي مَوْضِعِ مَفْعُولٍ بِهِ .

هَذَا إِذَا قُلْنَا : أَنَّ عَرَفْتَ لَمْ تُضْمَنْ مَعْنَى مَا يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ ، وَالْجَمْلُ الْوَاقِعَةُ
 بَعْدَ الْأَفْعَالِ الَّتِي يُحْكِي بِهَا لَا يَقَالُ إِنَّ الْفِعْلَ قَبْلَهَا مُعْلَقٌ ، وَلَا مُلْتَمَى ، أَمَّا كَوْنُهُ غَيْرَ
 مُعْلَقٍ فَلِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ عَلَى الْجُمْلَةِ مَا يَمْنَعُ أَنْ يَعْمَلَ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا ، وَأَمَّا كَوْنُهُ
 غَيْرَ مُلْتَمَى فَلِأَنَّ الْمُلْتَمَى لَا يَكُونُ لَهُ عَمَلٌ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْإِلْتِمَاءَ : تَرَكَ الْفِعْلَ لَفْظًا
 وَمَعْنَى ، وَالْفِعْلُ الْمَحْكِي بِهِ عَامِلٌ فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ ، وَإِذَا أُجْرِيَ الْقَوْلُ مَجْرَى
 الظَّنِّ لَمْ تَكْسُرْ : "إِنَّ" بَعْدَهُ بَلْ تَفْتَحُ ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي آخِرِ بَابٍ :
 "ظَنٌّ وَأَخَوَاتُهَا" .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ غُلَقَا بِاللَّامِ كَاغَلَمَ إِثُّهُ لَدُو ثَقْسَى

التَّعْلِيْقُ : يَأْتِي بَيَانُهُ فِي بَابِ : " ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا " ، وَلَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ ؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ فِي الْأَسْمِ نَحْوُ : زَيْدٌ عَالِمٌ إِنِّي لَقَائِمٌ ، وَنَحْوُ : عَجِبْتُ مِنْ عِلْمِ زَيْدٍ إِنْ عَمَرَا لَقَائِمٌ ، وَتَلَخَّصَ مِنْ كَلَامِ النَّاطِمِ أَنَّهَا تُكْسَرُ وَجُوبًا فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ ، وَنَقَصَهُ مَوَاضِعَ تُكْسَرُ فِيهَا - أَيْضًا - وَجُوبًا :

أَحَدُهَا : بَعْدَ : " أَلَا " الَّتِي لِلإِسْتِفْخَاحِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ^(١) { أَلَا إِلَهُهُمْ هُمْ السُّفَهَاءُ } .

الثَّانِي : بَعْدَ : " حَيْثُ " نَحْوُ : اجْلِسْ حَيْثُ إِنْ زَيْدًا جَالِسٌ .

الثَّلَاثُ : أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ اسْمٍ عَيْنِ نَحْوُ : زَيْدٌ إِنْ عَمَرَا يَضْرِبُهُ .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةً أَوْ قَسَمٍ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ لِمَيِّ

يَقُولُ : إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ إِذَا الْفُجَاءَةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا الْكُسْرُ وَالْفَتْحُ نَحْوُ : خَرَجْتُ فَإِذَا إِنْ الْأَسَدَ رَابِضٌ ، فَتُكْسَرُ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ تَصْلُحُ فِيهِ الْجُمْلَةُ الْإِبْتِدَائِيَّةُ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ : خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدَ رَابِضٌ ، وَيَجُوزُ : فَإِذَا أَنْ الْأَسَدَ رَابِضٌ ؛ وَكَذَلِكَ - أَيْضًا - الْمَفْرُودُ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ : خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدَ ، وَكَذَلِكَ - أَيْضًا - الْقَسَمُ عِنْدَهُ يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ : الْكُسْرُ وَالْفَتْحُ ، وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا اللَّامُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَعْدَهَا اللَّامُ كُسِرَتْ لَا غَيْرُ .

وهَذَا الَّذِي اخْتَارَ بَعْدَ الْقَسَمِ مِنْ جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ غَيْرِ مُخْتَارٍ ، وَالْمَذَاهِبِ فِي ذَلِكَ أَرْبَعَةٌ :^(١)

إِحْازَتُهُمَا واختيارُ الْفَتْحِ وهو مَذْهَبُ الْكِسَائِيِّ وَالْبَغْدَادِيِّينَ .
وإِحْازَتُهُمَا واختيارُ الْكَسْرِ .
ووجوبُ الْفَتْحِ وهو مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ .

ووجوبُ الْكَسْرِ ، وهو الَّذِي صَحَّحَهُ أَصْحَابُنَا ، وَهُوَ الْقِيَاسُ ، وَبِهِ وَرَدَ السَّمَاعُ وهو مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ^(٢) ، قَالَ تَعَالَى : { حَمَّ } وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿١﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ، وَقَالَ تَعَالَى : { حَمَّ } وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا .

قَالَ ابْنُ خُرُوفٍ : وَلَمْ يُسْمَعْ فَتَحُّهَا بَعْدَ الْيَمِينِ ، وَلَا وَجْهَ لَهُ فِي الْقِيَاسِ . انتهى^(٣) ، وَقَدْ سَمِعَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ : حَلَفْتُ إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، فَعَلَّطَ سَمَاعُ ذَلِكَ مَنْ أَحَازَ الْفَتْحَ وَالْكَسَرَ فِي قَوْلِكَ : بِاللَّهِ إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : حَلَفْتُ بِاللَّهِ إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، فَكَمَا يَحُوزُ الْكَسَرَ وَالْفَتْحَ مَعَ التَّصْرِيحِ بِالْفِعْلِ فَكَذَلِكَ يَحُوزُ مَعَ إِضْمَارِهِ .

وَيَبَيَّنُ الْعَلَلُ فِيهِ : أَنَّ مَنْ كَسَرَهَا بَعْدَ : "حَلَفْتُ" لَمْ / ٧٦ يَجْعَلْ : "حَلَفْتُ" إِلَّا قَسَمًا ، وَ : "أَنْ" وَمَا بَعْدَهَا جَوَابًا لَهَا ، وَمَنْ فَتَحَهَا بَعْدَهَا جَعَلَ : "حَلَفْتُ" إِخْتَارًا عَنْ قَسَمٍ مُتَقَدِّمٍ وَلَمْ يَجْعَلْهَا قَسَمًا ، وَتَكُونُ : "أَنْ" وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ

(١) انظر نص ذلك في التذييل والتكميل : ٥ / ٦٩ ، ٧٠ ، والارتشاف : ٢ / ١٣٩ .

(٢) انظر الكتاب : ٣ / ١٤٦ ، والمقتضب : ٤ / ١٠٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٦٠ .

(٣) الآية : ١ - ٢ ، ومن الآية ٣ من سورة الدخان .

(٤) الآيات : ١ - ٣ من سورة الزخرف .

(٥) انظر شرح جمل الزجاجي لابن خُرُوف : ٤٦٨ (د/ سلوى محمد عرب) .

مَعْمُولُ لَهَا ، وَلَا يُتَصَوَّرُ هَذَانِ التَّغْدِيرَانِ إِذَا كَانَتْ حَلَفَتْ مُضْمَرَةً ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ
تُضْمِرُ : حَلَفْتُ ، وَتُرِيدُ بِهَا غَيْرَ الْقَسَمِ ، بَلْ إِذَا أَضْمَرَهَا كَانَتْ قَسَمًا لَا إِخْبَارًا عَنْهُ ،
فَلِذَلِكَ كَسَرَتْ : " إِنْ " بَعْدَ : " حَلَفْتُ " الْمُضْمَرَةَ. ^(١)

وَقَوْلُهُ : " بَوَجْهَيْنِ لِي " يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مَرْوِيٌّ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ السَّمَاعُ
إِنَّمَا وَرَدَ بِالْكَسْرِ وَلَمْ يَبَيِّنِ النَّاطِقُ فِي قَوْلِهِ مَا الْمُخْتَارُ مِنْهُمَا.

وَالِىَ جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ ذَهَبَ أَبُو الْقَاسِمِ السُّهَيْلِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا ، قَالَ : جَوَازُ
فَتْحِهَا وَكَسْرُهَا بَعْدَ الْقَسَمِ ؛ لِأَنَّ الْقَسَمَ جُمْلَةٌ يُوكَّدُ بِهَا جُمْلَةٌ أُخْرَى ، فَإِنْ كُسِرَتْ
: " إِنْ " فَلَاغَتْهَا فِي حُكْمِ الْجُمْلَةِ الْمُسْتَأْنَفَةِ ، وَإِنْ فُتِحَتْ فَلَاغَتْهَا تُؤَدِي عَنْ حَدِيثٍ
مَخْلُوفٍ عَلَيْهِ يَعْمَلُ فِيهِ : أَخْلِفْتُ ، وَأَقْسِمُ . انتهى.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

مَعَ تَلَوِّ فَاءِ الْجَزَاءِ وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ : خَيْرَ الْقَوْلِ إِلَيَّ أَحْمَدُ

يقول : إِذَا وَقَعَتْ : " إِنْ " بَعْدَ فاءِ الْجَزَاءِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ ،
قَالَ تَعَالَى : ^(٢) { أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ مُحَمَّدٍ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ }
فَإِنَّهُ قُرِئَ بِالْفَتْحِ ، وَقَالَ تَعَالَى : ^(٣) { وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ }
، قُرِئَ بِالْكَسْرِ ، وَقَالَ تَعَالَى : ^(٤) { أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ
بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ } ، قُرِئَ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، فَالْفَتْحُ عَلَى

(١) انظر نص ذلك في التذييل والتكميل : ٧٠ / ٥ ، ٧١ .

(٢) من الآية : ٦٣ من سورة التوبة ، وروايته بقراءة عاصم : يعلموا .

(٣) من الآية : ٢٣ من سورة الجن .

(٤) من الآية : ٥٤ من سورة الأنعام .

إِضْمَارٍ مُبْتَدَأٌ يَكُونُ الْمُفْرَدُ الْمُعَدَّرُ مَكَانَ أَنْ ، وَمَا بَعْدَهَا خَبَرٌ عَنْهُ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : مَنْ يُخَادِدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَجَزَاؤُهُ كَيْثُوْنَةُ النَّارِ لَهُ ، وَكَذَلِكَ فَجَزَاؤُهُ الْعُفْرَانُ.

والكسرُ عَلَى أَنَّهَا جُمْلَةٌ بَاقِيَةٌ عَلَى أَصْلِهَا ، وَالْكَسْرُ أَحْسَنُ فِي الْقِيَاسِ ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَ يُؤَدِّي إِلَى تَكْلُفٍ الْإِضْمَارِ ، وَالْكَسْرُ لَا إِضْمَارَ مَعَهُ.^(١)

وقوله : "وَذَا يَطْرُدُ" يعني : الْكَسْرُ وَالْفَتْحُ فِي نَحْوِ : خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ ، هَذِهِ مَسْأَلَةٌ ذَكَرَهَا سَيِّبُوْنَةُ^(٢) ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، فَمَنْ فَتَحَ قَدْرَهَا بِالْمَصْدَرِ كَأَنَّهُ قَالَ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ حَمْدُ اللَّهِ فَأَوَّلُ : مُبْتَدَأٌ ، وَإِنِّي أَحْمَدُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَمَا مَصْدَرِيَّةٌ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : أَوَّلُ قَوْلِي حَمْدُ اللَّهِ ، وَهَذَا إِجْتِبَاءٌ بِمَعْنَى عَنْ مَعْنَى ؛ لِأَنَّ قَوْلًا مَصْدَرٌ ، فَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَصْدَرٌ وَحَمْدٌ مَصْدَرٌ أُخِيرَ بِهِ عَنْ مُضَافٍ لِمَصْدَرٍ.

فَإِنْ قُلْتُ^(٣) : أَيْجُوزُ مَعَ فَتْحٍ : أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ أَنْ تَكُونَ مَا مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي ، أَوْ نَكْرَةً مَوْصُوفَةٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا صَلَةٌ أَوْ صِفَةٌ ، وَالْعَائِدُ مَحْدُوفٌ وَهُوَ مَفْعُولُ الْقَوْلِ ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : أَوَّلُ الْأَلْفَاظِ الَّتِي أَقُولُهَا ، أَوْ أَوَّلُ الْأَلْفَاظِ أَقُولُهَا حَمْدُ اللَّهِ.

قُلْتُ : مَنَعَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ ، قَالَ : لِأَنَّ حَمْدَ اللَّهِ لَيْسَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُقُولَةِ ، فَكَيْفَ يَنْقَعُ خَبَرًا لِمَا هُوَ لَفْظٌ ؟ ، وَالْخَبَرُ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ نَحْوُ : زَيْدٌ أَخْوَكُ ، أَوْ مَرْتَلًا مَرْتَلَةً نَحْوُ : زَيْدٌ زَهِيْرٌ ، وَحَمْدُ اللَّهِ لَيْسَ أَوَّلَ الْأَلْفَاظِ وَلَا مُنْزَلًا مُنْزَلَةً.

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ٤٣١ / ١ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ١٤٣ / ٣ .

(٣) انظر نص الاعتراض والرد عليه في التذيل والتكميل : ٧٨ / ٥ ، ٧٩ .

وَأَحَازَ ابْنُ خُرُوفٍ مَعَ فَتْحٍ "أَنْ" أَنْ تُكُونَ : "مَا" موصولة بِمَعْنَى الَّذِي
ونكرة موصوفة ، وَهَذَا لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ : حَمْدُ اللَّهِ مِنْ قَبِيلِ الْأَلْفَاظِ فَكَأَنَّهُ يَقُولُ
: أَوَّلُ الْأَفْظِي هَذَا اللَّفْظُ أَي : حَمْدُ اللَّهِ.^(١)

وَمِنْ كَسَرَ فَقَالَ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ، فَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَمَا موصولة
بِمَعْنَى الَّذِي ، أَوْ نَكْرَةً موصوفة أَوْ مصدرية أُرِيدَ بِهَا الْمَفْعُولُ ؛ كَمَا قَالُوا : دَرَاهِمُ
ضَرْبُ الْأَمِيرِ ، أَي مَضْرُوبُهُ.

وَكَذَلِكَ هَذَا تَقْدِيرُهُ : أَوَّلُ قَوْلِي ، أَي مَقُولٍ ، وَمَعْمُولٍ أَقُولُ : إِذَا كَانَتْ :
"مَا" بِمَعْنَى الَّذِي أَوْ موصوفة محذوف ، كَمَا قَدَرْنَاهُ إِذَا فُتِحَتْ أَنْ وَالْخَبَرُ عَنِ الْمُبْتَدَأِ
الَّذِي هُوَ : "أَوَّلُ" إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ، كَمَا تَقُولُ : أَوَّلُ مَا أَقْرَأُ : سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ ،
فَسَبِّحْ اسْمَ / ٧٧ رَبِّكَ خَيْرٌ عَنْ أَوَّلٍ وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى رَابِطٍ هَذِهِ الْجُمْلَةُ ؛ لِأَنَّهَا نَفْسُ
الْمُبْتَدَأِ فِي الْمَعْنَى ، هَكَذَا فَسَّرَ الثَّاسُ كَلَامَ سَيِّبَوَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، أَعْنِي : أَنْ أَوَّلُ
مَا أَقُولُ مُبْتَدَأٌ ، وَإِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ خَبَرٌ عَنْهُ^(٢) ، فَسَرَهُ كَذَلِكَ الْمُبَرَّدُ وَالرَّجَّاحُ وَالسَّيْرَافِيُّ
وَابْنُ طَاهِرٍ وَأَكْثَرُ مُقَرِّبِي كِتَابِ سَيِّبَوَيْهِ بِالْأَنْدَلُسِ.

وَالْأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ فِيهِ الرُّتْبَانُكَ وَخَطِّطُ^(٣) : زَعَمَ : "إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ" مَعْمُولٌ
لِأَقُولُ فِي قَوْلِهِ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ، فَكُسِرَتْ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا مَعْمُولَةٌ لِلْقَوْلِ
مَحْكِيَّةٌ بِهِ فَاحْتَاجُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ إِلَى تَقْدِيرِ خَبَرٍ لِلْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ أَوَّلُ قَدْرُهُ : ثَابِتٌ
فَنَصَارَ الْمَعْنَى : أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ثَابِتٌ.^(٤)

(١) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْإِرْتِشَافِ : ٢ / ١٤١ أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ فَمَنْ نَسَحَ أَنْ قَدَرَهَا
بِالْمَصْدَرِ كَأَنَّهُ قَالَ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ حَمْدُ اللَّهِ فَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَإِنِّي أَحْمَدُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ وَمَا مصدرية
فَإِنْ جَعَلْتُ مَا موصولة بِمَعْنَى الَّذِي أَوْ نَكْرَةً موصوفة فَأَحَازَ ذَلِكَ ابْنُ خُرُوفٍ وَالصَّحِيحُ مَنْعُهُ.

(٢) يَنْظُرُ الْكِتَابُ لِسَيِّبَوَيْهِ : ٣ / ١٤٣.

(٣) انْظُرْ نَصْهَ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٨٠ / ٥ (الزَّعْمُ وَالرَّدُّ عَلَيْهِ).

(٤) قَالَ الْمُرَادِيُّ : "وَزَعَمَ الْفَارِسِيُّ أَلَّا كُسِرَتْ لِأَنَّهَا عَكِيَّةٌ بِالْقَوْلِ وَقَدَرُ الْخَبَرِ مُحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ :
أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ثَابِتٌ ، قَالُوا : وَهَذَا التَّقْدِيرُ غَيْرُ مَعْقُولٍ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ =

وردَ النَّاسُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ هَذَا التَّقْدِيرَ ، وقالوا : تَغَيَّرَ مَعْنَى الْكَلَامِ ، والكلامُ تامٌ دُونَ هَذَا التَّقْدِيرِ ، وَمِمَّنْ رَدَّ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَبُو الْوَلِيدِ الْوَقْشِيُّ ^(١) ، وأبو الحسين ابن الطَّرَاوَةِ وأبو الحجاج بن معرور. ^(٢)

وَزَعَمَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ : إِنِّي أَحْمَدُ مَعْمُولٌ لِأَقُولَ لَكِنَّهُ خَبَرٌ لِلْمَبْدَأِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَسَدُّ الْمَفْعُولِ مَسَدُّ الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَقُولُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهُ ، وَيُظْهِرُ ذَلِكَ : أَمَّا قَائِمُ الرَّيْدَانِ ؟ ، فَقَدْ سَدَّ الْفَاعِلُ مَسَدَّ الْخَبَرِ ، وَأَعْنَى عَنْهُ فَكَذَلِكَ هَذَا سَدٌّ فِيهِ الْمَفْعُولُ مَسَدَّ الْخَبَرِ وَأَعْنَى عَنْهُ.

وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ لَيْسَ بِشَيْءٍ ^(٣) ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا سَدٌّ فِي : أَمَّا قَائِمُ الرَّيْدَانِ ؟ لاجتماع المسند والمُسند إليه فِي هَذَا الْكَلَامِ ، فَالْمَعْنَى مُتَّفِقٌ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ جِهَتَا التَّرْتِيبِ ، وَأَمَّا فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ فَإِنْ قَوْلُهُ : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهُ جَعَلَهُ مَفْعُولًا لِأَقُولَ فَضْلُهُ فِي الْكَلَامِ فَلَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ مُسْتَدٌّ وَمُسْتَدٌّ إِلَيْهِ وَلَمْ تُكُنِ الْفَضْلَةُ لَتَنْوِبِ عَنْ مَا هُوَ أَحَدُ حَزْنِي الْكَلَامِ الَّذِي تَتَوَقَّفُ مَفْعُولِيَّةُ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ وَالْمَحْكُومُ بِهِ عَلَيْهِ.

= أول قوله : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهُ وهو ميل إلى موجود ، ويفهم من دليل الخطاب أن آخره غير موجود ، وضابط ما يجوز فيه الوجهان من هذا النوع أن تقع أن خبر قول ، ويكون خبرها قولاً كأحمد رادعو ، فلو لم يكن خبرها قولاً تعين الكسر نحو : أول قولِي إنك ذاهب .
ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٤٣١ .

(١) هو هشام بن أحمد بن هشام بن خالد بن سعيد أبو الوليد الكاتب المعروف بابن الوقشي ، توفي سنة (٤٨٩هـ) . ينظر بغية الوعاة : ٢ / ٣٢٧ .

(٢) هو يوسف بن معرور أبو الحجاج القيسي ، الأستاذ الأديب النحوي ، من أهل الجزيرة الخضراء ، له شرح على الإيضاح للفارسي والرد على الرخشري في مفضله ومن أهل التقدم في علم الكتاب ، توفي سنة (٦٢٥هـ) بمصر . بغية الوعاة : ٢ / ٣٦٢ .

(٣) انظر نصه في التذييل والتكميل : ٥ / ٨١ .

وَزَعَمَ أَبُو عَلِيٍّ الشَّالُوبِيُّ أَنَّهُ لَيْسَ^(١) : "إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ" مَعْمُولًا لِأَقُولُ ، وَلَا كَسْرُهَا لِأَجْلِ كَوْنِهَا مَعْمُولَةً ، وَإِنَّمَا كَسْرُهَا ؛ لِأَنَّهَا بَعْدَ : "أَوَّلُ" وَهُوَ قَوْلٌ مِّنْ حَيْثُ أَضِيفَ إِلَى الْقَوْلِ وَقَدَّرَ الْخَبَرُ مَحذُوفًا ، أَيْ ثَابِتٌ ؛ كَمَا قَدَّرَهُ الْفَارِسِيُّ وَهَذَا خَطَأٌ ؛ لِأَنَّ "إِنْ" لَا تَكْسِرُ حِكَايَةَ لِفِعْلٍ أَوْ مَصْدَرٍ إِلَّا وَهِيَ مَعْمُولَةٌ ، وَ : "أَوَّلُ" لَا يَفْعَلُ وَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ فِي اللَّفْظِ وَإِنْ كَانَ فِي مَعْنَاهُ كَمَا أَنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ مِنْ لَفْظِهِ فَعَلٌ .

وُسَبِّ إِلَى عَضُدِ الدَّوْلَةِ^(٢) أَنَّهُ أَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَحذُوفًا ، تَقْدِيرُهُ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ^(٣) ، وَارْتِضَاءُ بَعْضِ شَيْوَحِنَا ، وَرَدُّهُ بَعْضُهُمْ ؛ لِأَنَّهُ حَذَفَ الْفَوْضُولَ وَابْقَى مَعْمُولَهُ ، وَهَذَا بَابُهُ الشَّعْرُ عِنْدَنَا وَيَحُوزُ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الْبَغْدَادِيِّينَ ، وَيَتَّبِعِي أَنْ لَا يَمْتَنِعَ هَذَا لِأَنَّ الْقَوْلَ قَدْ كَثُرَ إِضْمَارُهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ حَتَّى صَارَ يَجْرِي مَضْمَرًا مَجْرَاهُ مَظْهَرًا لَكُنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ فِيهِ مَجَازُ الْإِضْمَارِ ، وَإِذَا جَعَلْتُ : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ فَلَا إِضْمَارَ ، وَكَلَامُ سَيِّوَتِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَاضِحٌ جَدًّا .

وَتَلَخَّصَ مِنْ هَذَا كُلِّهِ^(٤) أَنْ كَسَرَ : "إِنْ" فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِنَّمَا لِكَوْنِهَا خَبَرًا عَنْ أَوَّلٍ وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ وَالْمُتَّفَهِّمُ مِنْ كَلَامِ سَيِّوَتِي ، أَوْ عَنْ : "قَوْلِي" الْمَضْمَرَةَ مَعْمُولَةً لَهُ ، وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى عَضُدِ الدَّوْلَةِ ، أَوْ لِكَوْنِهَا مَعْمُولَةٌ لِأَقُولُ وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ وَهُوَ قَوْلُ الْفَارِسِيِّ ، أَوْ : لِأَوَّلِ مَا أَقُولُ وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ وَهُوَ قَوْلُ

(١) انظر نضه في التذيل والتكميل : ٨١ / ٥ . (الزعم والرد)

(٢) عضد الدولة بن بويه فنا خسرو الذي ألف له أبو علي الفارسي كتابه الإيضاح العضدي حيث إنه صحبه فترة من الزمن وعلمه النحو . ينظر البغية : ٢ / ٢٤٧ .

(٣) انظر ما نسب إلى عضد الدولة والرد عليه في التذيل والتكميل : ٨٢ / ٥ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ١٤١ .

(٤) انظر نص هذا الملخص إلى قوله وتلخص من كلام الناظم في التذيل والتكميل : ٨٢ / ٥ ، ٨٣ .

الشلوبين ، أو لا يحتاج إلى خبير لسنّد المعمول مسده وهو قول بعض أصحابنا ،
وتحقيق الكلام في هذه المسألة أن القول ينطلق على معنيين :
أحدهما : الحدث وهو تأخير الصوت في أشخاص الكلام أو في بعض
أشخاصه .

والثاني : أشخاص الكلام أنفسهم ومثال ذلك : هذا ضربني ، تشير إلى تأخير
الحركات ، وهذا درهم ضرب الأمير ، تريد : مضروبه ، فإذا أردت الحدث فتحت ،
وكان التقدير : أول تكلمي تحميد الله ، ف وقعت موقع المفرد ، وإذا أردت المقول
كسرت ، وكان التقدير : أول كلامي إني أحمد الله . / ٧٨

وتلخص من كلام الناظم أنه يجوز فتحها وكسرها في أربعة مواضع ، وسبق
الكلام عليها موضعاً موضعاً ونقصه مواضع يجوز فيها الفتح والكسر على اختلاف
التقديرات^(١).

أحدهما : بعد : " حتى " فإن كانت حرف ابتداء وجب الكسر نحو :
مرض زيد حتى إن الطير ترخمه ، وإن كانت عاطفة منصوباً على منصوب ، أو
كانت حرف جر فتحت .

الثاني : بعد : " أما " ، فإن كانت بمعنى : " ألا " الاستفتاحية كسرت نحو :
أما إن زيدا قائم^(٢) ، وإن كانت بمعنى : " حقاً " فتحت نحو : أما أن زيدا قائم ،
والمعنى : حقاً أن زيدا قائم^(٣) ، وهي في موضع نصب على الظرف وخبر عن
المبتدأ الذي يتقدر من : " أن " وما بعدها .

(١) انظر هذه المواضع التي نقصها في التذييل والتكميل : ص ٨٦ حديث أما ، ص ٩٠ حديث

حتى ، ص ٩٥ حديث أما ، ص ٩٣ حديث مذ ومنذ .

(٢) المقتضب : ٢ / ٣٥٣ .

(٣) ينظر المقتضب : ٢ / ٣٥٣ ، والكتاب لسيويه : ٣ / ١٢٢ .

الثالث : بَعْدَ : "أَمَّا " نَحْوُ : أَمَّا فِي الدَّارِ فَإِنَّكَ قَائِمٌ ، الكسر عَلَى تقدير : فَأَنْتَ قَائِمٌ ، ويتعلق الْمَجْرُورُ بِمَا فِي : "أَمَّا " من معنى الْفِعْلِ ، والفتح عَلَى تقدير : قِيَامُكَ ، وَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ.^(١)

الرابع : بَعْدَ : "مُذْ " نَحْوُ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنْ اللَّهُ خَلَقَهُ ، حكى بعض أصحابنا أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنْ اللَّهُ خَلَقَنِي ، وَمُذْ إِنَّ اللَّهَ ، بالفتح والكسر ، فمن فتح فالتقدير : مُذْ خَلَقَ اللَّهُ إِيَّايَ ، ومن كسر فلأن الْقِيَاسَ يَقْتَضِي أَنْ تُضَافَ مُذْ إِلَى الْجُمْلَةِ الْإِثْبَاتِيَّةِ ، وَذَلِكَ مُطَرَّدٌ عِنْدَ سِبْوَتهِ فِي كُلِّ ظَرْفٍ ماضٍ^(٢) ، نَحْوُ : مُذْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، ومع أَنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِيهِ ، فَالَسَّمَاغُ وَرَدَّ بِهِ ، قَالَ الْأَعْشَى :^(٣)
وَمَا زِلْتُ أَنْبِئِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَسَافِعُ
وَلِيدًا وَكَهْلًا حِينَ شَبْتُ وَأَمْرَدًا

فَإِذَا دَخَلَتْ إِنْ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ الْإِثْبَاتِيَّةِ فَإِنَّهَا تَكُونُ مَكْسُورَةً.

(١) ينظر الكتاب لسيويه : ١٢٢ / ٣ .

(٢) ينظر الكتاب لسيويه : ١٢٢ / ٣ .

(٣) قائله هو الأعشى ميمون بن قيس ، وهو قصيدة من الطويل مدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ذهب ليعلمن إسلامه ، وأولها هو قوله :

أَلَمْ نَعْتَمِضْ عَيْنًاكَ لَيْلَةً أَرَمَدًا وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ الْمُسْتَهْدَا

ينظر ديوانه : ١٠٠ ط : دار الكتاب العربي ، وتذكرة النحاة : ٥٨٩ ، والتصريح : ٢ / ٢١ ، ومغني اللبيب : ٣٣٦ ، وشرح شواهد المغني : ٥٧٧ ، ومع الهوامع للسيوطي : ١ / ٢١٦ .
اللغة : قوله : "أبغى " أي أطلب من البغية ، وقوله : " يافع " من أيفع شاذ والقياس : موقع واليافع الذي ناهز الحلم ، والمعنى : لم أزل مذ ناهزت الحلم محسداً مضطرباً بضغائن الأعداء ، و : " الوليد " الصبي ، و : " الكهل " بعد الثلاثين ، وقيل بعد الأربعين إلى الخمسين ، و : " الأمرد " الذي ليس في وجهه شعر وأصله من تمر يد الغصن وهو يجريده عن ورق .

الاستشهاد فيه : في قوله : " مذ أنا يافع " حيث وليت مذ الجملة الاسمية فإذا دخلت إن على هذه الجملة كانت مكسورة ، وأما وليدا فهو خبر لكان المحذوفة مع اسمها والتقدير : مذ كنت وليداً .

﴿ دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَضَعُ الْخَيْرُ لَامُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِيْسَى لَوَزَزَ

هَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، أَعْنِي : دُخُولَ اللَّامِ مَعَ : " إِنْ " وَأَصْلُهَا التَّقْدُّمُ عَلَى : " إِنْ " لَكِنَّهُمْ كَرِهُوا اجْتِمَاعَ حَرْفَيْ تَأْكِيدٍ فَأَخْرَجُوا اللَّامَ ^(١) ، وَقَدْ أَدْخَلُوهَا عَلَيْهَا حِينَ أَبْدَلُوا مِنْ هَمْزَتِهَا هَاءً ، قَالَ الشَّاعِرُ : ^(٢)

أَلَا يَا سَنَا بَرِّقَ عَلَى قُلُلِ الْحِمَى لَهَيْتَكَ مِنْ بَرَقِ عَلَيَّ كَرِيمٍ

عَلَى خِلَافٍ فِي هَذَا.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ مَعَ : لَمَلٌ ، وَلَيْتَ ، وَكَأَنَّ ، فَلَا يُقَالُ : لَمَلٌ زَيْدًا لَقَائِمٌ ، وَكَذَلِكَ أَحْتَاها.

وَاجْتَلَفُوا فِي : " لَكِنَّ " فَمَذَهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ يَحُوزُ ذَلِكَ فِيهَا ، فَيَقُولُونَ : لَكِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ ^(٣) ، وَمَذَهَبُ الْبَصْرِيِّينَ الْمَنْعُ ^(٤).

(١) يَنْظُرُ الْمُقْتَضِبُ لِلْمَرْدِ : ٢ / ٣٤٤ - ٣٤٨.

(٢) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الطَّوِيلِ غَيْرُ مَنْسُوبٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ٢ / ٣١ ، وَالْخِزَانَةُ : ٤ /

٣٣٩ ، وَشَرْحُ أَبْيَاتِ الْمَغْنِيِّ : ٤ / ٣٤٧ ، وَالْدَّرَرُ : ١ / ١١٨.

(٣) مُوَطَّنُ الشَّاهِدِ فِي قَوْلِهِ : " لَهَيْتَكَ " فَإِنَّهُ شَهِدَ عَلَى وَجُوبِ تَأْخِيرِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ إِذَا أَبْدَلْتَ الهمزة هاء كما في الشاهد.

(٤) تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ لِلْمَرَادِيِّ : ١ / ٣٤٣.

(٤) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : " وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ دُخُولَ هَذِهِ اللَّامِ بَعْدَ لَكِنْ اعْتِبَارًا بِقِيَامِ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ مَعَهَا

كَمَا فِي بَقِيَةِ إِنْ " . وَاجْتَحَوْا بِقَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ :

يَلُومُونِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي وَلَكِنِّي مِنْ جِهَةٍ لَعَمْرِي

وَلَا حِجَةَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ لِشِدْذَةِ . شَرْحُ التَّسْهِيلِ : ٢ / ٢٩.

وأما : " أن " المَفْتُوحَة ففِيهَا خِلَافٌ شَاذٌّ عَنِ الْعُمِيدِ^(١) ، وَهُوَ مَسْمُوعٌ فِي شِعْرِ الْعَرَبِ ، وَفِي قِرَاءَةِ شَاذَّةٍ قَرَأَ بَعْضُهُمْ :^(٢) { أَلَا أَلْهَمَ لِيَأْكُلُونَ } ، وَيَتَّبِعِي أَنْ يُحْمَلَ ذَلِكَ عَلَى زِيَادَةِ اللَّامِ وَلَا يُقَاسُ عَلَى مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ.^(٣)

وَذَكَرَ النَّاطِمُ أَنْ لَمْ الْإِبْتِدَاءُ تَصْحَبُ خَيْرَ : " إن " مُطْلَقًا إِلَّا مَا اسْتَنَاهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْخَيْرُ مُنْفِيًا ، أَوْ يَكُونَ الْخَيْرُ فِعْلًا مُنْصَرَفًا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ : " قَدْ " .

وَبَقِيَ مَا سِوَى ذَلِكَ يَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَيْهِ سَوَاءً كَانَ اسْمًا نَحْوُ مَا مَثَلُ^(٤) ، أَوْ مُضَارِعًا نَحْوُ^(٥) : { إِنْ رَبُّكَ لَيَحْكُمَ } ، أَوْ ظَرْفًا نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا لَعِنْدَكَ ، أَوْ مَجْرُورًا نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ ، أَوْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا لَوْجَهَ حَسَنٍ .

وَهَذَا الَّذِي اسْتَنَاهُ لَيْسَ بِشَامِلٍ ، وَفِيهِ - أَيْضًا - تَعَقُبٌ ، أَمَا كَوْنُهُ لَيْسَ بِشَامِلٍ فَلَأَنَّ لَنَا صُورًا - أَيْضًا - لَا تَدْخُلُ اللَّامُ عَلَى الْخَيْرِ فِيهَا عَلَى خِلَافٍ فِي بَعْضِهَا نَذْكُرُهُ .

أَحَدُهَا : إِذَا دَخَلَتِ اللَّامُ عَلَى الْفَصْلِ فَإِنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَى الْخَيْرِ نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا لَهُوَ الْقَائِمُ ، إِذَا أَعْرَبْنَا : " هُوَ " فَصْلًا ، فَهَذِهِ صُورَةٌ لَا تَدْخُلُ اللَّامُ فِيهَا عَلَى الْخَيْرِ.^(٦)

(١) ينظر المقتضب للمبرد : ٢ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ١ / ٣٤٣ .

(٢) من الآية : ٢٠ من سورة الفرقان ، وهي قراءة سعيد بن جبیر . ينظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ١٣ / ١٤ ، ومثل هذه القراءة قول الشاعر :

ألم تكن حلفت بالله العلي أن مطاباك لمن خير المطي

(٣) ينظر شرح الأختوني بحاشية الصبان : ١ / ٢٨٠ .

(٤) وهو قول ابن مالك في النظم نحو : إني لوزر أي ملحقاً ، ومنه قوله تعالى : إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ ، وقوله : إِنْ إِلَهُكُمْ إِلَّا وَاحِدٌ .

(٥) من الآية : ١٢٤ من سورة النحل .

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢٢ / ٢٧ .

الثانية : أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ جُمْلَةً شَرْطِيَّةً نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا مَنِ يَكْرِهُهُ أَكْرَمُهُ ، فلا تدخلُ اللامَ عَلَى جُمْلَةِ الشَّرْطِ ولا عَلَى جُمْلَةِ الْجَزَاءِ. (١) ٧٩ /

الثالثة : أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مُسْتَفْتَحًا بِسَوْفَ أَوْ بِالسَّيْنِ نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا سَيَقُومُ ، وَسَوْفَ يَقُومُ ، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ بِجَوَازِ ذَلِكَ فَيَقُولُ : إِنْ زَيْدًا لَسَوْفَ يَقُومُ. (٢)

الرابعة : أَنْ تُغْنِيَ عَنِ الْخَبَرِ الْوَاوُ الْمُصَاحِبَةُ الَّتِي بِمَعْنَى : " مَعَ " نَحْوُ : إِنْ كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ، خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ فِي إِجَازَتِهِ : إِنْ كُلُّ رَجُلٍ لَوْضِيعَتُهُ. (٣)

الخامسة : أَنْ تُسَدَّ الْحَالُ مَسَدَ الْخَبَرِ نَحْوُ : إِنْ أَكَلِي الثُّفَاحَةَ تَضِيحَةً ، فلا يَجُوزُ : إِنْ أَكَلِي الثُّفَاحَةَ لَتَضِيحَةٍ ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ فِي إِجَازَةِ ذَلِكَ ، وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ ، وَالَّتِي قَبْلُهَا لَيْسَ ذَلِكَ خَبَرًا حَقِيقَةً.

السادسة : أَنْ يَكُونَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ قَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ اللامُ فلا يَجُوزُ إِذْ ذَلِكَ دُخُولُهَا عَلَى الْخَبَرِ نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا لَطَعَاكَ أَكَلٌ ، فلا يَجُوزُ : " لِأَكَلٍ " خِلَافًا لِلْمُبَرِّدِ فِي جَوَازِ ذَلِكَ. (٤)

السابعة : أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مُقَدِّمًا عَلَى الْاسْمِ فَلَا يَجُوزُ : إِنْ لَقِيَ الدَّارِ زَيْدًا ، ولا : إِنْ لَعْنُذَكَ عَمْرًا.

(١) قال ابن مالك : " والمانع من دخولها على أداة الشرط خوف التباسها بالموطة للقسمة فإنها

تصحب أداة الشرط كثيراً " . شرح التسهيل : ٢ / ٢٨ .

(٢) قال ابن مالك : " وأجاز البصريون : إِنْ زَيْدًا لَسَوْفَ يَقُومُ ، ولم يجزه الكوفيون ولا مانع من

ذلك فجوازه أولى " . شرح التسهيل ٢ / ٢٩ .

(٣) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٤٣٧ .

(٤) " ولا يجوز دخولها على معمول الخير والخير جملة فعلية فعل ماض لأن دخولها على المعمول

فروع دخولها على الخير ، وأجازته الأعفش والفراء " . شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٤٣٦ ،

وينظر مع الهوامع للسيوطي : ١ / ١٤٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٩ .

فَقَدْ أَتَّصَحَ بِهَذِهِ الصُّورَةِ الَّتِي أَبَدَّتْنَاهَا أَنْ قَوْلَ النَّاطِمِ : إِنْ لَمْ الْاِبْتِدَاءِ
تَصْحُبُ الْخَبَرَ مَا لَمْ يَكُنْ مَنفِيًّا وَلَا فِعْلًا مُتَصَرِّفًا مَاضِيًّا غَيْرَ مَصْحُوبٍ بِقَدْ لَيْسَ عَلَى
إِطْلَاقِهِ ، وَأَمَّا التَّعَقُّبُ الَّذِي فِيهِ ، فَإِنَّ قَوْلَهُ :
وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نَفِيًّا

إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَكْثَرِ ، وَقَدْ تَدَخَّلَ مَنفِيًّا بِـ : " مَا " قَلِيلًا يَجُوزُ : إِنْ
زَيْدًا لَمَّا يَخْرُجُ ، وَقَوْلُهُ :^(١)

ولا من الأفعال ما كـ ضيا

يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا مَا كَانَ مَاضِيًّا مُتَصَرِّفًا غَيْرَ مَصْحُوبٍ بِقَدْ فَإِنَّهُ لَا
يَدْخُلُهُ اللَّامُ نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا لَقَامَ ، فَإِنْ كَانَ مَصْحُوبًا بِـ : " قَدْ " جَازَ دُخُولُ اللَّامِ
عَلَيْهِ نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ^(٢) ، وَأَمَّا إِنْ زَيْدًا لَقَامَ فَلَا يَجُوزُ ، وَكَانَ الْكِسَائِيُّ وَهْشَامُ
يُجِيزَانِ ذَلِكَ عَلَى إِضْمَارٍ قَدْ^(٣) ، لِأَنَّهَا تُقَرِّبُ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ ، وَقَالَ الزَّجَّاجُ :
يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ تُكُونَ لَامُ الْقِسْمِ لَا لَامُ التَّكْيِيدِ ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا .

وَمَفْهُومُ مَا قَالَهُ هَذَا النَّاطِمُ : أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ يَجُوزُ دُخُولُ
اللَّامِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ نَصُّ قَوْلِهِ وَقَوْلُ كَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِنَا نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا لَسِنِعَمَ الرَّجُلُ ،
وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ .

وَالْمَنْقُولُ عَنْ سِبْيَوِيٍّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِيِّ غَيْرِ
الْمَصْحُوبِ بِقَدْ سِوَا أَكَانَ مُتَصَرِّفًا أَمْ جَامِدًا ، وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ دُخُولَهَا عَلَى الْجَامِدِ

(١) ترك السارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وهو :

وقد تليها مع قد كان ذا لقد سما على العدا متحودا

(٢) ينظر التذييل والتكميل : ١١٢ / ٥ وشرح التسهيل للمرادي : ٤٣٦ .

(٣) ينظر المرجعان السابقان (الجزء والصفحة) .

فأَجَازَ : إِنَّ زَيْدًا لَنَعَمَ الرَّجُلُ^(١) ، وتابعه عَلَى ذَلِكَ الْفَرَّاءُ ؛ لِأَنَّ : " نَعَمْ " لَا تَنْصَرِفُ فَاشْبِهَتْ الْأَسْمَاءُ ، وَأَجَازَ الْفَرَّاءُ : إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَعَسَى أَنْ يَقُومَ ؛ لِأَنَّ : " عَسَى " يَمْتَزِلَةُ : "نعم" ، قَالَ محمد بن السيد : وَلَا يَجُوزُ هَاتَانِ الْمَسْأَلَتَانِ عَلَى مَذْهَبِ سَيِّبَوَيْهِ . انتهى .

والمنقول عن الْكُوفِيِّينَ جَوَازَ دَخُولِ هَذِهِ اللَّامِ عَلَى الْفِعْلِ الْجَامِدِ الْوَاقِعِ خَبَرًا لِأَنَّ ، وَمَا قَدَمْنَاهُ قَبْلُ مِنْ أَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي إِذَا كَانَ مَصْحُوبًا بِقَدْ هُوَ كَالْمَجْمَعِ عَلَيْهِ نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ ، إِلَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ خَطَابُ بْنُ يُوسُفَ الْمَارَدِيِّ^(٢) فِي كِتَابِهِ الَّذِي سَمَّاهُ بِالْتَّرْشِيحِ^(٣) مِنْ أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي سِوَاءَ كَانَ مَصْحُوبًا بِقَدْ أَمْ عَارِيًا عَنْهَا ، وَأَنَّهُ إِذَا وُجِدَ فِي كَلَامِهِمْ : إِنَّ زَيْدًا لِقَامَ وَلَقَدْ قَامَ ، فَإِنَّهَا لَا مَ الْقَسَمِ لَا لَامَ الْإِبْتِدَاءِ ، وَعَلَى امْتِنَاعِ ذَلِكَ بِمَا يَوْقِفُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَامِهِ^(٤)

(١) قال المرادي : " وَلَا تَدْخُلُ اللَّامُ عَلَى فِعْلِ مَاضٍ مُتَصَرِفٍ خَالَ مِنْ قَدْ ، فَلَا يَجُوزُ إِنَّ زَيْدًا لَذَهَبَ ؛ لِأَنَّ اللَّامَ فِي الْأَصْلِ لِلْأَسْمِ ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَضَارِعِ لِشَبْهِهِ بِالْأَسْمِ ، فَإِنْ كَانَ الْمَاضِي غَيْرَ مُتَصَرِفٍ جَازَ دَخُولُ اللَّامِ نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا لَنَعَمَ الرَّجُلُ ؛ لِأَنَّهُ شَابِهَ الْأَسْمِ فِي عَدَمِ لِنَصْرِفَ ، وَإِنْ قَرُنَ بِقَدْ جَازَ دَخُولُ اللَّامِ نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ ذَهَبَ ؛ لِأَنَّ قَدْ تَقَرَّبَهُ مِنَ الْحَالِ فَشَابِهَ الْمَضَارِعَ ، وَأَجَازَ الْكِسَائِيُّ وَهَشَامٌ دَخُولَهَا عَلَى الْمَاضِي الْمُتَصَرِفِ عَلَى إِضْمَارِ قَدْ وَحَكِي عَنْ سَيِّبَوَيْهِ مَنَعَ دَخُولَهَا عَلَى الْجَامِدِ نَحْوُ : نَعَمْ وَعَسَى . ط ينظر شرح التسهيل للمرادي : ٤٣٦ / ١ ، وينظر شرح الأشموني : ٢٨١ / ١ ، ٢٨٢ .

(٢) هو خطاط بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر المرادي ، مات بعد الخمسين والأربعمئة . ينظر بغية الوعاة : ٥٥٣ / ١ .

(٣) ذكره السيوطي في البغية وقال عنه : وهو صاحب كتاب الترشيع ، ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيرا .

(٤) ينظر التذليل والتكميل : ١١٢ / ٥ ، شرح الأشموني : ٢٨١ / ١ ، ٢٨٢ ، وأما تعليقه فلا أن الفعل الماضي ليس له معنى اسم فاعل .

وَقَوْلُ النَّاطِمِ : " وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ نَصَحْتُ الْخَبَرَ .. لَمْ أَبْتَدِءَ " لَمْ يَتَّعِزُّ لِنَبِيِّنَ مَعْنَى دُخُولِ اللّامِ عَلَى الْخَبَرِ ، فَالَّذِي نَخْتَارُهُ مَا قَدَمْنَاهُ أَنْ هَذِهِ السّلامُ إِنَّمَا جِيءَ بِهَا لِلتَّوَكِيدِ كَحَالِهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ نَحْوُ : لَزِيدٌ قَائِمٌ ، فَأَلْتِ مُخَبَّرٌ بَيْنَ الْإِثْنَيْنِ بِهَا وَتَرَكِيهَا لَا لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ ؛ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ ، وَلَا أَنَّهَا جِيءَ بِهَا عَلَى وَجْهِ الْخَوَابِ خِلَافًا لِمَ زَعَمَ ذَلِكَ ^(١) ، وَأَنْ دُخُولَ اللّامِ فِي خَبَرٍ : " إِنْ " بِإِذَاءِ الْبَاءِ فِي خَبَرٍ : " مَا " فَإِذَا قِيلَ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا نَوَقَضَ بِأَنْ زَيْدًا قَائِمٌ وَإِذَا قِيلَ : مَا زَيْدٌ يَقَائِمُ فَأكَّدَ النفي بالباء ، نَوَقَضَ بِأَنْ زَيْدًا لِقَائِمٍ فَأَكَّدَ الْإِيجَابَ بِاللّامِ ، وَهَذَا مَذْهَبُ مَعَاذِ بْنِ مُسْلِمٍ الْهَرَاءِ ^(٢) أَحَدُ شُيُوخِ الْكُوفِيِّينَ وَقَدْ مَاتَ فِيهِمْ ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى .

وقال الفراء : جاوزوا باللام فرقا بين ما كان جَوَابًا وما كان مستأنفاً ، تقول : إن زيدا منطلق ، إذا استأنفت ، وإن زيدا لقائم ، إذا جَاوَزْتَ فَعَلَى أَقْوَالِ هَؤُلَاءِ لَا تُكُونُ مَخْبَرًا بَيْنَ الْإِثْنَيْنِ بِهَا وَتَرَكِيهَا .

(١) بجيء اللام للتوكيد هو ما قاله الناطم في شرحه للتسهيل : ٢٥ / ٢ ، وقال الزجاجي : " لام الابتداء تدخل على الابتداء والخبر مؤكدة ومانعة ما قبلها من تخطيه إلى ما بعدها كقولك : لأخوك شاخص ، ولزيد قائم ، وكقوله تعالى : {لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله} " . اللامات للزجاجي : ٧٨ ، وينظر فقه اللغة للثعالبي : ٢٤٢ ، وكان القياس أن تقدم على "إن" فتقول : لإن زيدا قائم . في : إن زيدا لقائم ، وإنما كرهوا الجمع بينهما لأفهما بمعنى واحد وهو التأكيد ، وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد ، وذلك أن هذه الحروف إنما أتت بما نائية عن الأفعال اختصاراً ، والجمع بين حرفين يناقض هذا الغرض ، وإنما وجب في اللام أن تكون متقدمة على "إن" ، لأن "إن" عاملة وحق العامل أن يلي معموله والسلام ليست عاملة ، كما أن العرب قد نطقت بها نطقاً وذلك مع إبدال الهمزة هاء في نحو : هنك قائم . ابن عيش : ٢٥ / ٩ ، وينظر الحروف غير العاملة ووظيفتها في اللغة : ٦١ / ومغني اللبيب لابن هشام بحاشية الأمير : ١٨٩ .

(٢) نحوي كوفي ، أستاذ الكسائي ، كان صديقاً للكُميت الشاعر ، عمر طويلاً ولم يؤثر عنه كتب ، ولد أيام عبد الملك بن مروان وعمر حتى نكبة البرامكة ، توفي سنة (١٩٠ هـ) . إنباء الرواة : ٢٢٨ / ٣ .

/ ٨٠ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَيْرِ وَالْفَصْلَ وَاسِمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَيْرُ

يعني بالواسط ما توسط بين الاسم والخير من معمول سواء أكان ظرفاً أو مَحْزُوراً أو مَفْعُولاً بِهِ نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا لِنِي الدَّارِ قَائِمٌ ، أو لَعْنَدَكَ قَائِمٌ ، أو لَطْعَامَكَ أَكَلٌ ، وَذَلِكَ بِشَرَطٍ : أَنْ يَكُونَ الْخَيْرُ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ اللَّامُ نَحْوُ مَا مَثَلَتْهُ ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ اللَّامُ عَلَيْهِ نَحْوُ كَوْنُهُ مَاضِيًا ، فَلَا يَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى الْمَعْمُولِ ، مَثَالُ ذَلِكَ : إِنَّ زَيْدًا عَمْرًا ضَرَبَ ، لَا يَجُوزُ : لَعَمْرَا ضَرَبَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ : إِنَّ زَيْدًا لَضَرَبَ عَمْرًا ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ^(١)

وَلَا خُصُوصِيَّةٌ لِمَا ذَكَرَ النَّاطِلُ بِأَنْ يَكُونَ مَعْمُولَ الْخَيْرِ ، بَلْ تَصَحُّبٌ - أَيْضًا - مَا تَوَسَّطَ بَيْنَهُمَا مِنْ مَعْمُولٍ إِلَّا الْمُتَأَخَّرُ نَحْوُ : إِنَّ فِي الدَّارِ لِبَسَوطٍ ضَارِبًا ، وَإِنْ عِنْدَكَ لِبَسَوطٍ ضَارِبًا ، وَإِنْ فِي الدَّارِ لَطْعَامَكَ أَكَلًا^(٢)

وَأُطْلِقَ النَّاطِلُ فِي قَوْلِهِ : " مَعْمُولَ الْخَيْرِ " وَلَيْسَ الْإِطْلَاقُ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ مَعْمُولَ الْخَيْرِ إِذَا كَانَ حَالًا لَمْ تَدْخُلِ اللَّامُ عَلَيْهِ نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا لَعَرَبَانَا قَائِمٌ ، فَلَا يَجُوزُ هَذَا وَلَمْ يُسْمَعْ مِنْ لِسَانِهِمْ ، وَنَصَّ الْأُئِمَّةُ عَلَى مَنَعِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ عَلَى : إِنَّ زَيْدًا لَطْعَامَكَ أَكَلٌ يَقْتَضِيهِ.

فَإِنْ كَانَ الْمَعْمُولُ مُصَدَّرًا أَوْ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا لَقِيَامًا قَائِمٌ ، وَإِنْ زَيْدًا لِإِحْسَانًا يَزُورُكَ ، فَبِئْسَ ذَلِكَ نَظَرٌ ، وَلَا أَذْكَرُ جَوَازَ ذَلِكَ نَصًّا عَنْ أَحَدٍ إِلَّا أَنْ جَوَازَ ذَلِكَ مُنْتَرِجٌ فِي عُمُومِ قَوْلِهِمْ ، إِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى مَعْمُولِ الْخَيْرِ.

(١) انظر شرح التسهيل : ٢٩ / ٢ ، والتذيل والتكميل ١١٤ / ٥ ، قال أبو حيان والصحيح المنع

لأن دخول اللام على معمول الخير فرع عن دخولها على الخير فلو دخلت على معموله مع أنها لا تدخل عليه لزم من ذلك ترجيح الفرع على الأصل.

(٢) المنصوب في الأمثلة الثلاثة اسم إن والظرف المقدم خبرها والمعمول بعده معمول للاسم.

﴿إبطال عمل إن إذا اتصلت بها (ما) الزائدة﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَوَصَلَ مَا بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ إِغْمَالُهَا وَقَدْ يُقْسَى الْعَمَلُ

إِذَا اتَّصَلَتْ : " مَا " غَيْرَ الْمُوصُولَةِ بِهِذِهِ الْحُرُوفِ نَحْوُ : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَبِئْسَ ذَلِكَ أَرْبَعَةُ مَذَاهِبٍ. ^(١)

أحدها : أَنَّهَا تُكْفَى عَنْ الْعَمَلِ وَيَرْتَفِعُ مَا بَعْدَهَا بِالْإِنْدَاءِ وَالْخَبَرِ إِلَّا : "لَيْتَ" فَيَحْزُرُ أَنْ تُتَّصَلَ بِـ : "مَا" كَافَّةً فَلَا تَعْمَلُ كَأَحْوَانِهَا ، وَيَحْزُرُ أَنْ تُتَّصَلَ بِهَا زَائِدَةٌ فَتَعْمَلُ ، وَهَذَا مَقُولٌ عَنْ سَبْيَوَيْهِ وَالْفَرَّاءِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَهُوَ الصَّحِيحُ. ^(٢)

وَالثَّانِي : أَنَّهُ يَحْزُرُ فِيهَا كُلُّهَا أَنْ تُكُونَ مَعَهَا كَافَّةً فَلَا تَعْمَلُ ، وَزَائِدَةٌ فَتَعْمَلُ وَهَذَا مَذْهَبُ الرَّجَاجِيِّ وَالزَّمْخَشَرِيِّ وَنُقِلَ عَنْ ابْنِ السَّرَّاجِ. ^(٣)

وَالثَّالِثُ : أَنْ : "لَيْتَ" ، وَلَعَلَّ ، وَكَأَنَّ " يَحْزُرُ فِيهَا الْإِلْغَاءُ وَالْإِعْمَالُ نَحْوُ : لَيْتَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَلَعَلَّمَا غَمْرًا مُنْطَلَقٌ ، وَكَأَنَّمَا زَيْدٌ أَسَدٌ بَرَفَعَ زَيْدٌ وَنَصَبَهُ ، وَلَا يَحْزُرُ فِي : "إِنْ" ، وَأَنْ ، وَلَكِنَّ" إِلَّا الْإِلْغَاءُ وَهُوَ مَذْهَبُ الرَّجَاجِيِّ ، وَنُقِلَ عَنْ ابْنِ السَّرَّاجِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الرَّبِيعِ مِنْ شَيْوِخِنَا. ^(٤)

(١) انظر هذه المذاهب الأربعة بنصها في التذييل والتكميل : ١٤٦ / ٥ - ١٤٧ .

(٢) قال سيبويه : " وأما لَيْتَمَا زَيْدًا مُنْطَلَقٌ فَإِنَّ الْإِلْغَاءَ فِيهِ حَسَنٌ ، وَقَدْ كَانَ رُؤْيَا بَسْنِ الْعِجَاجِ يَنْشُدُ هَذَا الْبَيْتَ رَفْعًا وَهُوَ قَوْلُ النَّابِغَةِ الذِّبْيَانِ :

قَالَتِ لَا لَيْتَمَا هَذَا الْحِمَامُ لَنَا إِلَى حِمَامَتَا وَنَصَفَهُ فَقَدْ

فَرَفَعَهُ عَلَى وَجْهَيْنِ : عَلَى أَنْ يَكُونَ بِمَعْرُوفٍ قَوْلٌ مِنْ قَالَ : مَثَلًا مَا بِعَوْضَةٍ : الْبَقْرَةُ : ٢٦ ، أَوْ يَكُونَ بِمَعْرُوفٍ قَوْلُهُ : إِنَّمَا زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ " . الْكِتَابُ لِسَبْيَوَيْهِ : ١٣٧ / ٢ ، ١٣٨ ، وَيَنْظُرُ شَرْحُ جَمَلِ الرَّجَاجِيِّ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٣٣ / ١ ، ٤٣٤ .

(٣) يَنْظُرُ الْجَمَلُ لِلزَّجَاجِيِّ : ٢٩٥ ، وَهَمْعُ الْمَوَاسِمِ : ١٤٣ / ١ .

(٤) يَنْظُرُ شَرْحُ جَمَلِ الرَّجَاجِيِّ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٣٣ / ١ ، وَيَنْظُرُ الْمَمْعُ : ١٤٣ / ١ .

والرابع : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ كَفُّ : " لَيْتَ ، وَلَعَلَّ " بـ : " مَا " بَلْ يَجِبُ
الإِعْمَالُ وَهُوَ مَنَسُوبٌ إِلَى الْفَرَاءِ ، وَحَكَى الْأَخْفَشُ وَالْكِسَائِيُّ عَنِ الْعَرَبِ : إِنَّمَا زَيْدٌ
قَائِمٌ بِإِعْمَالٍ : " إِنْ " مَعَ الْحَقَائِقِ : " مَا " .^(١)

وإِنَّمَا كَانَ الصَّحِيحُ أَنْ : " لَيْتَ " وَحَذَمَا يَجُوزُ فِيهَا الإِعْمَالُ وَالْإِلْقَاءُ دُونَ
سَائِرِ أَخَوَاتِهَا ؛ لِأَنَّ : " لَيْتَ " بَقِيَتْ عَلَى اخْتِصَاصِهَا مِنْ أَنَّهُ لَا يَلِيهَا إِلَّا الْجُمْلَةُ
الْأَسْمِيَّةُ ، بِخِلَافِ أَخَوَاتِهَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَلِيَهَا الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ نَحْوُ : لَعَلَّمَا
زَيْدٌ يَقُومُ ، وَلَعَلَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وَإِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَإِنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ^(٢) ، فَلَمَّا بَقِيَتْ عَلَى
اخْتِصَاصِهَا لَمْ يَقُمْ فِيهَا أَنَّهُمَا تُلْقَى أَلْبَتَهُ ، بَلْ جَوَزَتْ الْعَرَبُ فِيهَا الإِعْمَالُ رَغْبًا لِقُوَّةِ
اخْتِصَاصِهَا ، وَالْإِلْقَاءُ اعْتِبَارًا لِدُخُولِ : " مَا " وَإِلْحَاقًا لَهَا بِأَخَوَاتِهَا.^(٣)

(١) ينظر المجمع : ١ / ١٤٣ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١ / ٤٤٥ ، ولغذه المذاهب تنبيهات في
شرح الجمل لابن عصفور بطول الحديث بذكرها فليراجعها من أرادها.

(٢) من شواهد ذلك قوله تعالى :

- إِنَّمَا نَخْنِئُ اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الَّذِينَ عَلَّمْنَاهُ

(فاطر : ٣٨)

- أَفَحَصِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبْنًا

(المؤمنون : ١١٥)

- كَانَمَا يُنَادُونَ إِلَى الْمَوْتِ

(الأنفال : ٦)

- ولكني أسعى لمجد مؤنسل وقد بردك المجد المؤنسل أمثالي

- أعد نظراً يا عبد قيس لعلماء أضاءت لك النار الحمار المقيدا

(٣) هذا القول يناسب ما قاله الأخفش ونقله عنه ابن عصفور في شرحه للجمل في قوله : " وأما
الأخفش فحجته القياس والسماع ، أما السماع فإنه لا يحفظ إلا في ليت باتفاق من الحووين
إلا ما يعطيه ظاهر كلام أبي القاسم في باب حروف الابتداء فإنه قال : ومن العرب من يقول
: إنما زَيْدٌ قائم ، ولعلما بكَراً قائم فيلغى وينصب وكذلك سائر أخواتها..... " . ينظر شرح
الجمل : ١ / ٤٣٤ .

وقد وقع في بعض ما وقفنا عليه من التصانيف أن : "لَيْتَمَا" يَجُوزُ أَنْ تَلِيَهَا
الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ فَقُولُ : لَيْتَمَا يَقْرَأُ زَيْدٌ ، وَهَذَا غَيْرُ مَعْرُوفٍ وَلَا مَحْفُوظٍ عَنِ الْعَرَبِ. ٨١/
قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَجَائِزٌ رَفَعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنصُوبٍ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمَلَا

يقول : يَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَ الْمَعْطُوفَ عَلَى مَنصُوبٍ : "إِنَّ" بَعْدَ اسْتِكْمَالِ :
"إِنَّ" لِخَيْرِهَا نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو ، وَفِي قَوْلِهِ : "عَلَى مَنصُوبٍ إِنَّ" مساعاة ،
وصوابه : عَلَى مَوْضِعِ اسْمٍ إِنَّ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى مَوْضِعِ اسْمٍ
: "إِنَّ" لَا قَبْلَ الْخَبَرِ وَلَا بَعْدَهُ ، وَأَنَّ مَا رُوِيَ مِنْ ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ مِنَ الرَّفْعِ إِنَّمَا هُوَ
مَحْمُولٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ لِدَلَالَةِ الْخَبَرِ قَبْلَهُ عَلَيْهِ ، وَهَذَا هُوَ الْمُتَّفَقُ
مِنْ كَلَامِ سَيِّوَيْتٍ^(١) ، وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ مَتَأَخَّرُوا أَصْحَابُنَا الْأَنْدَلُسِيِّينَ^(٢) ، وَبِهِ قَالَ
الْحَرَمِيُّ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْفَرْخِ.

(١) قال سيبويه : "ومثال ذلك قولك : إن زيدا ظريفاً وعمرو ، وعمراً ، فالمتعنى في الحديث
واحدٌ ، وما يراد من الإعمال مختلف في : كان وليس وما". الكتاب لسيبويه : ١ / ٦١ ،
وقال - أيضاً - : "هذا باب ما يكون محمولاً على إن فيشاركه فيه الاسم الذي يليها
ويكون محمولاً على الابتداء ، فأما ما حمل على الابتداء فقولك : إن زيدا ظريفاً وعمرو ،
وإن زيدا منطلق وسعيد ، يرتفعان على وجهين ، فأحد الوجهين حسن والآخر ضعيف ؛
كانه قال : زيد منطلق وعمرو ، وفي القرآن مثله (أن الله بريء من المشركين ورسوله -
التوبة : ٣) ، وأما الوجه الآخر الضعيف فإنه يكون محمولاً على الاسم المضمر في المنطلق
والظريف ، فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : منطلق هو وعمرو ، وإن زيدا ظريفاً هو
وعمر ، وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت : إن زيدا منطلق وعمراً ظريفاً ،
فحملته على قوله - عز وجل - (ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده
سبعة أنهار) وقد رفعه قوم على قولك : لو ضربت عبد الله وزيد قائم ما ضرك".
الكتاب لسيبويه : ١٤٤ / ٢.

(٢) ينظر الارتشاف : ١٥٩ / ٢.

والمشهور في كُتُبِ النُّحُو أَنَّهُ يَجُوزُ العَطْفُ عَلَى المَوْضِعِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ الخَبَرِ حَتَّى إِنَّ صَاحِبَ هَذِهِ الأَرْجُوزَةِ قَالَ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ : يَجُوزُ رَفْعُ المَعْطُوفِ عَلَى اسْمِ إِنْ وَلَكِنْ بَعْدَ الخَبَرِ بِإِجْمَاعٍ^(١)، وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ، وَقَدْ جَهِلَ الخِلَافُ فِي ذَلِكَ^(٢).

وَأَمَّا إِذَا عَطِفْتَ قَبْلَ الخَبَرِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا العَطْفُ عَلَى اللَّفْظِ، فَتَقُولُ : إِنْ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ، وَلَا يَجُوزُ رَفْعُ عَمْرٍو عَلَى المَوْضِعِ سِوَا أَخْفِيِّ إِعْرَابِ الأَسْمِ أَمْ ظَهَرَ ؟، وَأَجَازَ ذَلِكَ الكِسَائِيُّ مُطْلَقًا، وَفَصَلَ الْفَرَّاءُ فَأَجَازَ ذَلِكَ إِنْ خَفِيَ إِعْرَابُ الأَسْمِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ قَبْحُ فِي تَخَالُفِ إِعْرَابِ الأَسْمَيْنِ وَمَنْعِهِ إِنْ ظَهَرَ لظُهُورِ القَبْحِ بِالتَّخَالُفِ^(٣).

وَحَكَمَ : "لَكِنْ" فِي ذَلِكَ حَكَمَ : "إِنْ" وَمَنْ أَجَازَ العَطْفَ عَلَى مَوْضِعِ اسْمٍ : "إِنْ" اِخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ فِي : "أَنْ" المَفْتُوحَةِ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَهُمُ الْإِحَاقُ : "أَنْ" إِنْ فِي ذَلِكَ^(٤).

فَإِنْ كَانَ العَطْفُ عَلَى اسْمِ سَائِرِ أَخَوَاتِ : "إِنْ"، وَأَنْ، وَلَكِنْ" فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا التَّنْصِبَ عَلَى اللَّفْظِ، وَلَا يَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى مَوْضِعِ اسْمِ الحَرْفِ، وَلَا عَلَى الإِبْتِدَاءِ وَالْخَيْرِ مَحذُوفٍ بِاتِّفَاقٍ مِنْ أَهْلِ البَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ، هَكَذَا ثَقُلَ الإِتِّفَاقُ بَعْضُ

(١) ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٦.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢ / ١٥٩.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٥١، والارتشاف : ٢ / ١٥٩، والتذييل : ٥ / ١٩٤،

وفي تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٦، يقول ابن مالك : "يجوز رفع المعطوف على اسم إن ولكن بعد الخبر بإجماع لا قبله مطلقاً خلافاً للكسائي ولا بشرط خفاء إعراب الاسم خلافاً للفراء". أقول : وقد احتجوا بالأية المشهورة : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابغون - المائدة : ٦٩)

(٤) قال ابن مالك : "وأن في ذلك كلن على الأصح، وكذا البواقي عند الفراء". تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٦، وشرح التسهيل : ٢ / ٥٠، والتذييل : ٥ / ١٩٨، ١٩٩.

أصحابنا ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ بَلِ الْمَقُولُ عَنِ الْفَرَاءِ أَنَّ سَائِرَ أَخَوَاتِ إِنْ كَانِ فِي ذَلِكَ ،
فَيَجُوزُ أَنْ تَتَّبَعَ عَلَى لَفْظِ اسْمِ سَائِرِ الْحُرُوفِ وَيَجُوزُ عَلَى مَوْضِعِهِ كَيْانٌ^(١) .

وَأَمَّا غَيْرُ عَطْفِ النَّسَقِ مِنَ التَّوَابِعِ فَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْبَصَرَةِ إِلَّا
الِإِتِّبَاعَ عَلَى اللَّفْظِ سِوَاهُ أَتَّبَعَهُ قَبْلَ الْخَبَرِ أَوْ بَعْدَهُ .

وَمَذْهَبُ الْكِسَائِيِّ فِي ذَلِكَ كَمَذْهَبِهِ فِي الْعَطْفِ فَيَجُوزُ عِنْدَهُ أَنْ يَنْعَتَ وَيُوكَدَ
وَيُعْطَفَ عَلَيْهِ عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى اللَّفْظِ وَعَلَى الْمَوْضِعِ قَبْلَ الْخَبَرِ وَبَعْدَهُ^(٢) .

وَمَذْهَبُ الْفَرَاءِ التَّفْصِيلَ كَمَا سَبَقَ فِي الْعَطْفِ ، وَمَذْهَبُ الْجَرَمِيِّ وَالزَّجَّاجِ
أَنَّ التَّنْعَتَ وَالتَّوَكِيدَ وَعَطْفَ الْبَيَانِ فِي ذَلِكَ كَعَطْفِ النَّسَقِ^(٣) .

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحَمْلُ عَلَى الْمَوْضِعِ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ وَلَا فِي
شَيْءٍ مِنَ التَّوَابِعِ ، وَقَدْ لَقِّنَا أَسْتَاذُنَا أَبُو جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ^(٤) ، وَهُوَ الَّذِي أَخَذْنَا عَنْهُ عِلْمَ
اللِّسَانِ مِنَ التَّحْوِيلِ وَاللُّغَةِ وَالْأَدَبِ فَقَالَ : جَوَازُ الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ يَشْتَرِطُ فِيهِ عِنْدَ
الْمُحَقِّقِينَ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ^(٥) :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ لَهُ لَفْظٌ وَمَوْضِعٌ .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ بِحَقِّ الْأَصَالَةِ .

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ لِلْمَوْضِعِ مُحَرَّرٌ .

(١) ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٦ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٥٢ / ٢ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٥٢ / ٢ ، وفي تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٦ ، يقول :
" والنعت وعطفا البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والفراء والزجاج ، ونسب : إلهم
أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان " .

(٤) هو الأستاذ أبو جعفر بن إبراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي الجبائي المولد الفرائضي المنشأ ، ألف
تعليقا على كتاب سيبويه والذيل على صلة ابن بشكوال ، توفي سنة (٧٠٨ هـ) . بغية الوعاة

: ٢٩٢ ، ٢٩١ / ١ .

(٥) انظر هذه الشروط بنصها في الارتشاف : ١٥٩ / ٢ ، ١٦٠ .

وشرح ما ذكره أستاذنا أبو جعفر : هو أنه قد تجد الاسم له لفظ وما له موضع نحو : قام زيد ، وقد تجده له موضع وما له لفظ نحو : قام هذا ، وقد تجده له لفظ وموضع نحو : ما قام من رجل ، فلفظه جر بمن وموضعه رفع بقام على الفاعلية ثم إن ما له لفظ وموضع ، ثارة يكون الموضع بحق الأصالة ، وثارة يكون بحق الفرعية ، فالأول نحو : ما مثلنا به من : ما قام من رجل ، فإن موضعه رفع وهو بحق الأصالة ، ومثال ما هو بحق الفرعية : هذا ضارب زيد وعمراً ، فزيد لفظه نصب وله موضع جر إذ يجوز : ضارب زيد ؛ لكن هذا الموضع بحق الفرعية ؛ لأن الأصل عندهم في اسم الفاعل المستكمل شروط العمل أن يعمل ، وإضافته فرع عن عمله ، وقد راعى بعض التحويين هذا الموضع فأجاز الحمل عليه .

وإذا ثبت / ٨٢ للاسم لفظ وموضع وأن الموضع بحق الأصالة فتارة يكون للموضع مخرز وثارة لا يكون .

ويعنون بالمخرز طالباً يطلب الموضع يجوز أن يعمل فيه لو زال العامل في الاسم اللفظي مع كون المخرز لا يتغير شيء منه نحو : ليس زيد قائم ولا قاعداً ، فهذا يجوز ؛ لأن مخرز النصب موجود وهو ليس ، ويجوز لها أن تعمل في : "قائم" النصب لو زال العامل اللفظي الآخر الذي هو الباء ، فمن هنا لم يحز العطف على موضع اسم إن ؛ لأنه لا مخرز للرفع لأن الرفع إنما هو على الابتداء ، وقد ذهب الابتداء بدخول إن .

وكذلك لا يجوز العطف على الموضع في باب اسم الفاعل ، ولا في باب المصنوع فلا يجوز : هذا ضارب زيد وعمراً ، ولا يجوز : عجب من ركوب زيد وعمرو الفرس ، ولا : عجب من ركوب الفرس والحمار زيد ، لأن زيداً لو نصبه ضارب ، وزيداً لو رفعه ركوب ، والفرس والحمار لو نصبهما ركوب لتغير المخرز

الَّذِي هُوَ ضَارِبٌ ، وركوب بزيادة تنوين آخره بخلاف لَيْسَ فَإِنَّهُ لَا يَتَغَيَّرُ شَيْءٌ مِنْهَا
مع نصب : " قائم " ، إِذَا قُلْتَ : لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا.

وتلخص من هَذَا كُلُّهُ أَنَّ الْحَمَلَ عَلَى الْمَوْضِعِ لَا يَنْقَاسُ إِلَّا بِهَذِهِ الشُّرُوطِ
الثلاثة ، وأن ما سمع عن الْعَرَبِ مِمَّا لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا يُوَقِّفُ فِيهِ مَعَ السَّمَاعِ نَحْوُ قَوْلِ
النايعة : (١)

تَحِيدُ مِنْ أَسْتَنِ سُوْدٍ أَسَافِلُهُ عَذُو الثُّخُوصِ نَخَافُ الْقَانِصَ اللَّحْمَا
أَوْ ذُو وَشُومٍ بِخَوْضِي بَاتَ مُنْكَرِسًا فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَاذَى أَخْضَلْتَ دَيْمًا

فقوله : " أَوْ ذُو وَشُومٍ " معطوف عَلَى مَوْضِعِ الثُّخُوصِ ، التقدير : كما
تعدو الثُّخُوصُ أَوْ ذُو وَشُومٍ.

(١) البيتان من البسيط وهما للنايعة الذبياني من قصيدة مطلعها :

بانت سعاد وأمسى جبلها المجذما واحتلت الشرع فالأجزاء من إضما
والبيتان مركبان من ثلاثة أبيات في الديوان : ١١٣ ، ١١٤ ، هكذا :

فَأَسْتَقُ عَنْهَا عُمُودُ الصَّبْحِ جَافِلَةٌ عَذُو الثُّخُوصِ نَخَافُ الْقَانِصَ اللَّحْمَا
تَحِيدُ مِنْ أَسْتَنِ سُوْدٍ أَسَافِلُهُ مَشَى الْإِمَاءِ الْفَوَادِي تَحْمِلُ الْحُومَا
أَوْ ذُو وَشُومٍ بِخَوْضِي بَاتَ مُنْكَرِسًا فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَاذَى أَخْضَلْتَ دَيْمًا

اللغة : بانت تراعي مولا زما : مكثت تراقب الناس جماعات جماعات ، عذو : سرعة ،
جري ، النحوص : الأتان التي لا لبن لها ، القانص : الصائد ، ذو وشوم : بقر وحشي له
قوائم سود ، ومعنى " المنكرس " : الداحل ، والدم : الواحدة ديمة ، مطر يتساقط بسكون لا
رعد ولا برق.

موطن الشاهد فيه : في قوله : " أَوْ ذُو وَشُومٍ " حيث عطف أَوْ ذُو وَشُومٍ عَلَى مَوْضِعِ
النحوص ؛ إذ التقدير : كما تعدو النحوص أَوْ ذُو وَشُومٍ.

وللتخوين عطفٌ عَلَى اللفظِ وهو واضحٌ ، وعطفٌ عَلَى المَوْضِعِ^(١) ،
وعطفٌ عَلَى التَّوَهُّمِ^(٢) ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣) :

أَجْدَكَ لَنْ تَرَى بُعْثَلَبَاتٍ وَلَا بَيْدَانَ نَاجِيَةً دُمُولًا
وَلَا مَتَدَارِكَ وَاللَّيْلُ طِفْلٌ بَعْضُ نَوَاشِعِ الْوَادِي حُمُولًا

فَقَوْلُهُ : " وَلَا مَتَدَارِكَ " مَخْفُوضٌ مَعطوفٌ عَلَى التَّوَهُّمِ وَلَمْ يَتَقَدَّمْهُ اسْمٌ
يعطف عليه لَفْظًا وَلَا مَوْضِعًا لَكِنَّهُ تَوْهَمٌ أَنَّهُ قَالَ : أَجْدَكَ لَسْتُ بِرَاءٍ ، فَعُطِفَ عَلَيْهِ :
" وَلَا مَتَدَارِكَ " .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ العطفِ عَلَى المَوْضِعِ والعطفِ عَلَى التَّوَهُّمِ أَنَّ المَوْضِعَ رَاجِعٌ
إِلَى وجودِ العاملِ دُونَ معمولٍ ، وَالتَّوَهُّمَ رَاجِعٌ إِلَى وجودِ المَعْمُولِ دُونَ عاملٍ ، وَعَلَى

(١) مثال العطف على اللفظ والعطف على الموضع ما ذكره أبو حيان في قوله تعالى : " وما
يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في
كتاب مبين " فريء بفتح الراء في أصغر وأكبر عطفاً على اللفظ في مثقال وقسريء فيهما
بالرفع عطفاً على الموضع لأنه فاعل وفيه من زائدة . ينظر البحر المحيط : ٥ / ١٧٤ ، والسواو
دراسة صوتية صرفية نحوية : ٥٩ د . عبد المعطي سالم وذكر للعطف على الموضع شروطاً في
ص ٦١ ، والمغني بحاشية الأمير : ٩٥ / ٢ .

(٢) العطف على التوهّم هو ما يكون باعتبار عمل لم يوجد هو ولا طالبه فيكون في نحو : ليس
زيد قائماً ولا قاعد بالخفض على توهّم دخول الباء في الخير ويسمى في القرآن الكريم :
العطف على المعنى . ينظر الواو دراسة صوتية صرفية نحوية : ٧٦ ، ينظر المغني بحاشية الأمير : ٨٩ .
(٣) البيتان من الوافر للمرار الأسدي والأول في معاني القرآن للفراء : ١ / ١٧١ ، والبحر المحيط :
٢ / ٢٩٠ ، ٧ / ٤٧٥ ، ومهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لنظار الجشيش : ١٢٤٧ ،
١٨٥٧ ، ٣١٠٧ ، ٤١٨٨ ، واللسان : بيد .

اللغة : ثعلبيات ويبدان : موضعان ، الناحية : الناقة السريعة ، الذمول : ضرب من سحر الإبل .
والشاهد فيه : واضح في الشرح .

ذَلِكَ حَمَلَ سَبِيئُوهُ قَوْلَهُ تَعَالَى : ^(١) { فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ } ؛ كَأَنَّهُ قَالَ :
أَصْدَقَ وَأَكُنْ ^(٢) ، وَمِنَ النَّحْوِيِّنَ مَنْ جَعَلَ هَذَا مِنْ بَابِ الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ ^(٣) ،
وَكَأَنَّهُ قَصَدَ إِلَى خِلَافِ سَبِيئُوهُ ، أَوْ لَمْ يَتَحَصَّلْ لَهُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَوْضِعِ وَالتَّوَهُّمِ .
قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَأَلْحَقْتُ بِإِنْ لَكِنْ وَأَنْ مِنْ ذُوْنِ لَيْتٍ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

قد تقدم الخلاف في أن من أجازَ العطفَ عَلَى مَوْضِعِ اسْمٍ : " إِنْ " ، اِخْتَلَفُوا
فِي [العطف] ^(٤) عَلَى مَوْضِعِ اسْمٍ أَنْ الْمَفْتُوحَةَ وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي : " أَنْ " ، لَكِنْ
حُكْمَهَا حُكْمُ : " إِنْ " الْمَكْسُورَةِ ^(٥) ، وتقدم - أيضاً - الخلاف في لَيْتَ وَلَعَلَّ
وَكَأَنَّ فَأَعْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ .

(١) من الآية : ١٠ من سورة المنافقون .

(٢) ينظر الكتاب لسبويه : ٣ / ١٠٠ .

(٣) هو قول السيوري والفارسي فقد عطفوا على محل فأصدق . ينظر المغني بحاشية الأمر : ٩٧ / ٢ .

(٤) ما بين المعقوفين سقط في الأصل .

(٥) قال ابن مالك : " ومثل إن ولكن في رفع المعطوف على معنى الابتداء أن إذا تقدمها علم أو

معناه ... " . شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٥٠ ، ٥١ .

﴿ تخفيف إن وأن وكأن ولكن ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَحَفَّفْتَ إِنْ فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

إِذَا حَفَّفْتَ : " إِنْ " فَنِي إِعْمَالِهَا خِلَافٌ ، مَنَعَهُ الْكُوفِيُّونَ ^(١) ، وَأَجَازَهُ
الْبَصْرِيُّونَ عَلَى قَلَّةٍ ^(٢).

وإِعْمَالُهَا مَعَ التَّخْفِيفِ مَسْمُوعٌ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ حِكَاةُ سَبِيئِيَّةٍ ^(٣) ،
وَالْأَخْفَشُ ^(٤) لِكِنَّهُ قَلِيلٌ ، وَأَطْلَقَ النَّاطِمُ أَنَّهَا إِذَا حَفَّفْتَ قَلَّ عَمَلُهَا ^(٥).

وَيَتَبَنَّى أَنْ يُقَيَّدَ ذَلِكَ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَلُ أَصْلًا إِذَا كَانَ بَعْدَهَا مُضْمَرٌ ، وَإِنَّمَا تَعْمَلُ
٨٣ / عِنْدَ مَنْ أَجَازَ إِعْمَالُهَا فِي مُظْهِرٍ ، فَإِنْ وَلِيَهَا مُضْمَرٌ وَجِبَ انْفِصَالُهُ مَرْفُوعًا
وَوَجِبَ إِهْمَالُهَا فَلَا يَحْجُوزُ : إِنَّهُ قَائِمٌ ، وَلَا : إِنَّهُمَا قَائِمَانِ عَلَى أَنْ يَكُونَ : " هَا "
اسم : " إِنْ " ، وَيَحْجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً ، وَتَلَزَمَ اللَّامُ فَتَقُولُ : إِنْ هَا لِقَائِمَانِ ، وَتَكْتَبُهَا

(١) ذهب الكوفيون إلى أن : " إِنْ " المخففة المشار إليها لا عمل لها ولا هي مخففة من إن بل هي
النافية واللام بعدها بمعنى إلا ويجعلون النصب في (وإن كلا - هود ١١١ -) بفعل يفسره
ليوفينهم أو بليوفينهم نفسه وبه قال الفراء ، وفي ذلك يقول ابن مالك : وكلا القولين محكوم
على أصولهم بمنعه في هذا المثل أو بضعفه ؛ لأنهم يوافقون في أن ما بعد إلا لا يعمل فيما
قبلها ، ولذلك قال الفراء في كتاب المعاني : " وأما الذين خففوا إن فأنهم نصبوا : " كلا "
بليوفينهم ، وهو وجه لا أشتهيه لأن اللام لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله " .
ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٤ ، ٣٥ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٠ .

(٢) قال ابن مالك : " ومذهب البصريين أن : (إن) تخفف فيقال فيها : (إن) فيبطل
اختصاصها بالاسم ويجوز عندهم إعمالها إذا ولها اسم وعلى ذلك يجعلون قوله تعالى : (وإن)
كل لما جمع لدينا محضرون - يس : ٣٢) " . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٣ ، ٣٤ .

(٣) الكتاب لسبيو : ٢ / ١٤٠ .

(٤) قال الأخفش : " وقال : (وإن كلا) ثقيلة ، وقال أهل المدينة (وإن كلا) خففوا إن وأعملوها
كما تعمل لم يك ، وقد خففها من يكن " . معاني القرآن للأخفش : ٢ / ٣٥٩ .

(٥) هذا مخالف لقوله في شرح التسهيل : ٢ / ٣٣ ، ٣٤ .

مفصولة من الضمير ، وَإِذَا أُمِّمَتْ : " إِنْ " وَلِئِذَا الْجُمْلَةُ الْإِبْدَائِيَّةُ فَنَقُولُ : إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ.

و : " إِنْ " فِي هَذَا الْمِثَالِ وَنَحْوِهِ هِيَ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ التَّقْيِلَةِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ^(١) ، وَبَعْضُ الْكُوفِيِّينَ ^(٢) ، يَقُولُ : هِيَ النَافِيَةُ ، وَاللَّامُ بِمَعْنَى إِلَّا ، فَإِذَا قُلْتُ : إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ فَمَعْنَاهَا عَنْدهم : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ.

وَقَوْلُ النَّاطِلِمِ : " وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ " لَيْسَ هَذَا عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ إِذَا كَانَ مُنْفِيًّا فَلَا تَدْخُلُهُ اللَّامُ نَحْوُ : إِنْ زَيْدٌ لَيْسَ قَائِمًا ، وَإِنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ ، وَإِنْ زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ ، وَإِنْ زَيْدٌ مَا يَقُومُ.

وَلَمْ يُبَيِّنِ النَّاطِلِمُ مَحَلَّ دُخُولِ هَذِهِ اللَّامِ ، وَدُخُولُهَا تَارَةً يَكُونُ فِي الْخَبَرِ نَحْوُ : إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ ، وَتَارَةً فِي الْمُبْتَدَأِ نَحْوُ : إِنْ فِي الدَّارِ لَزَيْدٌ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ التَّحْوِيلُونَ فِي هَذِهِ اللَّامِ ، فَقِيلَ : هِيَ لَامُ الْإِبْدَاءِ لَزِمَتْ لِلْفَرْقِ ^(٣) وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُ نَحَاةِ بَعْدَادَ ^(٤) ، وَقَالَ بِذَلِكَ مِنْ أَثَمَةِ بِلَادِنَا أَبُو الْحَسَنِ بْنُ الْأَخْضَرِ ^(٥) ،

(١) قَالَ سِيبَوَيْهِ : " وَحَدَّثَنَا مِنْ نَثَقَ بِهِ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مِنْ يَقُولُ : إِنْ عَمْرًا لَمُنْطَلِقٌ ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقْرَءُونَ (وَإِنْ كَلَّا لِيُوفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) بِخَفْفٍ وَنَصْبٍ كَمَا قَالُوا :

كَانَ لَدَيْهِ حَقَانٌ

وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَرْفَ بِمَعْرُوفَةِ الْفِعْلِ فَلَمَّا حُذِفَ مِنْ نَفْسِهِ شَيْءٌ لَمْ يَلِغْ عَمَلُهُ " . الْكِتَابُ لِسِيبَوَيْهِ : ١٤٠ / ٢ .

(٢) يَنْظُرْ شَرْحَ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ٣٤ / ٢ ، ٣٥ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ : ٣٠ / ٢ .

(٣) قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ : " وَإِذَا أُلْفِيَتْ لَزِمَتْهَا اللَّامُ فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَافِيَةِ فَنَقُولُ : إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ لَاحْتِمَالُ أَنْ تَرِيدَ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ " . شَرْحُ جَمَلِ الرَّجَاحِيِّ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٣٨ / ١ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ، وَنَسَبَهُ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ وَالشُّلُوبِيِّ وَابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ .

(٤) التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٣٥ / ٥ .

(٥) هُوَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ بْنِ عَمْرَانَ أَبُو الْحَسَنِ ابْنُ الْأَخْضَرِ الْإِسْبِيلِيُّ ، تَوَفِّيَ سَنَةَ (٥١٤ هـ) . يَنْظُرْ بَغْيَةُ الْوَعَاةِ : ١٧٤ / ٢ .

وقِيلَ : هي مجتلبة للفرق وليست لام الابتداء ، وبه قال الفارسي^(١) ، وأبو عبد الله بن أبي العافية من أئمة بلادنا.^(٢)

وأما سيبويه فنصَّ على أنَّها لَمْ الابتداء لزمَت للفرق ، قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم : إنَّ تأكيد لقولك : زيدٌ منطلقٌ ، وإذا خُفِّفَتْ فَبُيْ كَذَلِكَ تُؤَكِّدُ مَا تُكَلِّمُ بِهِ وَلَيْسَتْ الْكَلَامُ غَيْرَ أَنَّ لَمْ التوكيد تلزمها عوضاً مما حذف منها . انتهى كلامه ، ولأم التوكيد عنده عبارة عن لام ابتداء.^(٣)

وتمرَّةٌ خلاف القولين^(٤) تظهر عند دخول : " ظننتُ وأخواتها " فإنَّ كانت للفرق لَمْ تعلق ، وإنَّ كانت لَمْ الابتداء عُلِّقَتْ ، ولذلك اختلف ابن أبي الأخطَر ، وابن أبي العافية في قوله - عَلَيْهِ السَّلَام -^(٥) : " قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتُ لَمُؤْمِنًا " .

وقَدْ اختلفَ قَبْلَهُمَا - أيضاً - أبو الحسن عليُّ بن سليمان^(٦) ، وأبو عليّ الفارسي^(٧) ، فقال أبو الحسن : لا تكون فيه إنَّ إلا مكسورة ، وقال : أبو علي لا يجوز إلا فتحها ، فمن جعلها مجتلبة للفرق قال يفتح : " إن " إذ لا تعلق ، ومن قال : هي لَمْ الابتداء قال : تُكسَرُ : " إن " كما تقول : عَلِمْتُ إِنْ زَيْدًا لَقَائِمٌ^(٨) ، والاحتجاجُ لهذين القولين لا يليقُ بهذا المختصر.^(٩)

(١) المسائل البغداديات : ١٧٥ - ١٨٥ ، وانظر التذيل والتكميل : ١٣٥ / ٥ .

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي أبو بكر الكندي ، توفي سنة (٥٨٣ هـ) . ينظر بغية الوعاة للسيوطي : ١ / ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه : ٢٣٣ / ٤ .

(٤) انظر ذلك في التذيل والتكميل : ١٣٩ / ٥ .

(٥) ينظر صحيح البخاري : وضوء : ٣٧ ، وكسوف : ١٠ ، والموطأ : كسوف : ٤ .

(٦) هو علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الأصغر أخذ عن المرد وثعلب ، وتوفي سنة (٣١٦ هـ) .

(٧) ينظر المسائل البغداديات : ١٧٥ - ١٨٥ .

(٨) راجع هذا الخلاف في شرح التسهيل لابن مالك : ٣٥ / ٢ ، ٣٦ ، والتذيل والتكميل : ١٣٥ وما بعدها .

(٩) أما من قال بأنها لام الابتداء وهو سيبويه ومن تبعه فقد علله بأنها لا تدخل في أفصح الكلام إلا على ما هو خير مبتدأ في الأصل وهو خير كان وثاني مفعولي ظن فلا تدخل على صفة =

وَقَدْ ذَكَرَ النَّاطِمُ أَنَّ اللَّامَ قَدْ يُسْتَعْتَمَدُ عَنْهَا إِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ لَيْسَ
مَعْنَاهُ النَّفْيَ ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :^(١)

وَنَحْنُ أَبَاةُ الضَّيِّمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

يريد : وَإِنْ مَالِكٌ لَكَانَتْ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا يَنْ ذِي مُوَصَّلًا

= ولا على حال ولا على فعل ماض ، فلا يوجد من كلامهم : إِنْ تَطَنَ زَيْدًا رَجُلًا لِعَاقِلًا
ولكن يجب دخولها على المفعول الثاني (الموصوف).

وأما مَنْ قَالَ بِأَنَّهَا لَامٌ اجْتَلَبَتْ لِلْفَرْقِ وَهُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ وَغَيْرُهُ فَقَدْ عُلِّلَ بِأَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى
مَا لَيْسَتْ لَهُ عِلَاقَةٌ بِاسْمٍ إِنْ وَلَا خَيْرَهَا كَمَا فِي قَوْلِهِ : {وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لِفَاسِقِينَ
(الأعراف : ١٠٢)} كَمَا أَنَّ وَجَدْنَا نَصَبْتَ فَاسِقِينَ وَلَا مَإِنْ لَا يَعْمَلُ مَا قَبِلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا ،
كَمَا أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى الْفَاعِلِ فِي قَوْلِكَ : إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ ، وَعَلَى الْمَفْعُولِ فِي قَوْلِكَ : إِنْ
قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا ، وَعَلَى الْمَاضِيِّ : إِنْ زَيْدٌ لِقَامَ ، وَلَا مَإِنْ الْإِبْتِدَاءُ لَا تَدْخُلُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ .
التذيل والتكميل : ١٣٥ / ٥ - ١٣٧ . بتلخيص وتصرف

(١) البيت من الطويل ، وقائله هو الطرماح ، ينظر الديوان : ٥١٢ ، والدرر : ١٩٣ / ٢ ، وشرح
التسهيل لابن مالك : ٣٤ / ٢ ، وتذكرة النحاة : ٤٣ ، والجنى الداني : ١٣٤ ، وشرح عمدة
الحفاظ : ٢٣٧ ، والمجمع : ١ / ١٤١ .

اللغة : قوله : " أبَاةُ الضَّيِّمِ " بضم الهزلة وتخفيف الباء الموحدة جمع آب من أبي يأبى إذا منع
كقضاة جمع قاض ، و " الضَّيِّمِ " بالضاد المعجمة الظلم يقال : ضامه واستضمه فهو مضميم
ومستضم ، قوله : " مِنْ آلِ مَالِكٍ " مَالِكٌ هَذَا اسْمُ أَبِي لَقْبِيلَةَ وَمَالِكُ الثَّانِي مَنْقُولٌ مِنْهُ اسْمُ
لِلْقَبِيلَةِ ، وَلِهَذَا قَالَ : كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ بِتَأْنِيثِ الْفِعْلِ ، وَصَرَفَ لِلضَّرُورَةِ ، قَوْلُهُ : " كِرَامَ
الْمَعَادِنِ " أَيِ الْأَصُولِ .

الاستشهاد فيه : فِي قَوْلِهِ : " وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ " حَيْثُ تَرَكَ فِيهِ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ الَّتِي تَفْرُقُ بَيْنَ إِنْ
الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَبَيْنَ إِنْ النَّافِيَةِ ، وَذَلِكَ لَوْجُودِ الْقَرِينَةِ الرَّافِعَةِ لِاحْتِمَالِ النَّفْيِ لِأَنَّ الْبَيْتَ فِي
الْمَدْحِ .

يقول : إِذَا خُفِّتْ : " إِنْ " وَوَلِيَتْهَا جُمْلَةً فِعْلِيَّةً فَلَا تُوجَدُ تِلْكَ الْجُمْلَةُ غَالِبًا جُمْلَةً غَيْرَ نَاسِخَةٍ لِلْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ .

واحترز بقوله : " غَالِبًا " بِمَا رَوَى عَنْ الْعَرَبِ : " إِنْ تَرَيْتُكَ لَتَفْسُكَ ، وَإِنْ تَشَيْتُكَ لَهَيْتُ " ^(١) ، فَقَدْ دَخَلَتْ عَلَى : " تَرِينَ وَتَشِينَ " وَلَيْسَ مِنْ نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ .

وَمَقْهُومُ كَلَامِهِ أَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ النَّاسِخِ نَحْوُ : ظَنَنْتُ ، وَكَانَ وَأَخَوَاتُهَا ^(٢) كَمَا قَالَ تَعَالَى ^(٣) : { وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ } ، و ^(٤) : { وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ } وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّ ، وَهِيَ عِنْدَهُمُ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَحُكْمُ اللَّامِ لَزُومًا وَجَوَازًا وَامْتِنَاعًا وَمَحَلًّا حُكْمُهَا مَعَ الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ . ^(٥)

وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ التَّحَوِّيِّينَ أَنَّهَا بِمَعْنَى : " قَدْ " وَاللَّامُ زَائِدَةٌ ، أَيْ : وَقَدْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ فَاسِقِينَ ، وَقَدْ كَانَتْ كَبِيرَةً ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ . ^(٦) ٨٤ /

(١) المثال في شرح التسهيل لابن مالك : ٣٧ / ٢ وروايته بالياء لا بالتاء فروايته (إن يرينك لنفسك ، وإن يشينك ليهي).

(٢) وأيضاً كاد وأخواتها كما في قوله تعالى : وَإِنْ يَكْذِبُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنُزَلِّقُنَّكَ بِأُنْصَارِهِمْ (القلم : ٥١)

(٣) من الآية : ١٠٢ من سورة الأعراف.

(٤) من الآية : ١٤٣ من سورة البقرة.

(٥) هو ما قاله ابن مالك في شرحه للتسهيل : ٣٦ / ٢ ، ٣٧ ، وهو في التذييل والتكميل : ٥ / ١٤٠ وما بعدها.

(٦) قال المرادي في بيان أنواع إن : " السامع : إن التي بمعنى (قد) حكى عن الكسائي في قوله تعالى : (فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى - الأعلى : ٩) أنه جعل إن بمعنى قَدْ ، أي : قد نفعت الذكري ، وقال بعضهم في قوله تعالى : (إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا - الإسراء : ١٠٨) إنما =

وَإِنْ تُخَفِّفْ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ وَالْخَبَرُ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ
 إِذَا خَفَفْتَ أَنْ فَلَا يَكُونُ اسْمُهَا إِلَّا مَحْذُوفًا ضَمِيرَ الْأَمْرِ ، وَلَا يَكُونُ غَيْرُهُ إِلَّا
 ضَرُورَةٌ نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :^(١)

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرُّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ
 وَقَالَ بَعْضُ شُيُوخِنَا : يَحْزَنُ أَنْ يَظْهَرَ عَمَلُهَا إِذَا خَفَفْتَ عَلَى ضَعْفٍ نَحْوُ :
 عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، قَالَ : وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ هَذَا فِي الشُّعْرِ.^(٢)

= بمعنى قد ، ثم قال وليس بصحيح ، وإن في الآية الأولى شرطية ، وفي الثانية مخففة من الثقيلة
 " . الجني الداني للمراي : ٢١٤ ، ٢١٥ .

(١) البيت من بحر الطويل لقاتل مجهول ، وهو في الإنصاف : ٢٠٥ ، والجني السداني : ٢١٨ ،
 والخزانة : ٥ / ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، والدرر : ٢ / ١٩٨ ، وشرح شواهد المغني : ١ / ١٠٥ ، وابن
 يعيش : ٨ / ٧١ ، والمنصف : ٣ / ١٢٨ ، والهمع : ١ / ١٤٣ .
 المعنى : أنه وصف نفسه بالجوّد حتى لو سأله الحبيب الفراق مع حبه لأجابه إلى ذلك ، وكان
 ينبغي أن يقول : وأنت صديقة لأنه فاعل بمعنى فاعل ، ولكنه أراد : أنت إنسان صديق أو شبه
 فاعلا بمعنى فاعل بفعيل بمعنى مفعول .
 الاستشهاد فيه : في قوله " أنك " حيث خففت أن من المثقلة وبرز اسمها وهو غير ضمير
 الشأن .

(٢) قال المراي : " إذا خففت أن المفتوحة لم تلغ كما تلغى المكسورة بل تكون عاملة إلا أنه لا
 يلفظ باسمها إلا في الضرورة كقوله :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرُّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ
 وفي كلام بعضهم أنه إذا خففت ألغيت ، والمراد أنها لا يظهر عملها إلا أنها لا تمحل ، وذلك
 لأن سبب عملها اختصاصها بالاسم وهو باق مع التخفيف بخلاف المكسورة " . شرح
 التسهيل للمراي : ١ / ٤٤٦ .

وَأُطْلِقَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا جَوَازَ إِعْمَالِهَا مُخَفَّفَةً فِي الْأَسْمِ الظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ اضْطِرَّارٍ وَلَا ضَعْفٍ.^(١)

فَأَمَّا إِذَا كَانَ اسْمُهَا مَخْذُوفًا ضَمِيرَ الْأَمْرِ وَالشَّانِ ، فَالْخَبَرُ يَكُونُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً مُجَرَّدَةً نَحْوُ : عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، يُرِيدُ أَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، أَوْ مُصَدَّرَةً بِلَا نَحْوٍ : عَلِمْتُ أَنَّ لَا زَيْدًا عِنْدَكَ وَلَا عَمْرُو ، أَوْ يَرْبُّ نَحْوُ : عَلِمْتُ أَنَّ رَبَّ رَجُلٍ فَاضِلٍ رَأَيْتُهُ ، أَوْ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً ، وَسَيَاتِي حُكْمُهَا فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا.

وَقَدْ أَجَازَ سَيِّبُوهُ فِي : " أَنْ " إِذَا خَفَفَتْ أَنْ تُلْعَى لَفْظًا وَتَقْدِيرًا ، كَمَا أَلْفَيْتُ إِنْ إِذَا خَفَفَتْ ، وَتَكُونُ حَرْفًا مَصْدَرِيًّا لَا يَعْمَلُ شَيْئًا كَبَعْضِ الْحُرُوفِ الْمَصْدَرِيَّةِ ، قَالَ سَيِّبُوهُ : وَلَوْ خَفَفُوا أَنْ وَأَبْطَلُوا عَمَلَهَا فِي الْمُظْهَرِ وَالْمُضْمَرِ وَجَعَلُوهَا كَبِإِنْ إِذَا خَفَفَتْ لَكَانَ وَجْهًا قَوِيًّا . انتهى.^(٢)

(١) قال ابن عصفور : " وأما : " أَنْ ، وَكَانَ " إِذَا خَفَفَا لَا يَجُوزُ فِيهِمَا إِلَّا الْإِعْمَالُ ، إِلَّا أَنْ اسْمُهَا لَا يَكُونُ إِلَّا ظَاهِرًا أَوْ مُضْمَرًا عَذُوفًا ، فنقول : يعجبني أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَكَانَ زَيْدًا قَائِمٌ ، فَإِنْ قُلْتُ كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ ، أَوْ يعجبني أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَإِنْ اسْمُ أَنْ وَكَانَ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : يعجبني أَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَكَانَهُ زَيْدٌ قَائِمٌ " . شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٣٦ / ١ .

(٢) انظر الكتاب : ١٦٥ / ٣ ، لكن الأصل عند سيبويه إِذَا خَفَفَتْ أَنْ الْإِعْمَالُ حَيْثُ قَالَ نِسِي قَوْلَهُ تَعَالَى : (وَالْحَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا - النور : ٩) فَكَانَهُ قَالَ : أَنَّهُ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ، أَنْ لَا تَخَفَّفْهَا فِي الْكَلَامِ أَبَدًا وَبَعْدَهَا الْأَسْمَاءُ إِلَّا وَأَنْتِ تَرِيدِ الثَّقِيلَةَ مُضْمَرًا فِيهَا الْأَسْمَ فَلَوْ لَمْ يَرِيدُوا ذَلِكَ لَنَصَبُوا كَمَا يَنْصَبُونَ فِي الشَّعْرِ إِذَا اضْطَرُّوا بِكَانَ إِذَا خَفَفُوا يَرِيدُونَ مَعْنَى كَانُوا وَلَمْ يَرِيدُوا الْإِضْمَارَ وَذَلِكَ قَوْلُهُ : كَانَ وَرِيدُهُ رِشَاءُ خَلْبٍ ، وَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : وَنَادَيْنَا ، أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ قَدْ صَدَقْتَ الرُّؤْيَا (الصافات : ١٠٤ ، ١٠٥) كَأَنَّهُ قَالَ : أَنْكَ قَدْ صَدَقْتَ الرُّؤْيَا . الكتاب : ١٦٣ / ٣ .

وَيُوحَدُ فِي بَعْضِ كُتُبِ النُّحُوِّ أَنَّ : " أَنْ " إِذَا حُفِّفَتْ أُلْفِيتْ ، وَلَا يَتَّسُونَ
بِذَلِكَ إِلَّا أَهَهَا لَا يَظْهَرُ لَهَا عَمَلٌ لَا فِي مُظْهِرٍ وَلَا مُضْمَرٍ ، لَكِنْ نَقُولُ : قَدْ عَمِلْتُ فِي
مُضْمَرٍ مَحذُوفٍ هُوَ ضَمِيرُ الْأَمْرِ^(١)

وقوله : " وَالْخَبَرُ اجْعَلْ جُمْلَةً " هُوَ أَعْمٌ مِنْ أَنْ تُكُونَ اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً ، وَقَدْ
ذَكَرَ كَيْفِيَّةَ الْفِعْلِيَّةِ إِذَا وَقَعَتْ خَبَرًا وَلَمْ يَذْكُرْ كَيْفِيَّةَ الْاسْمِيَّةِ .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَاءً وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُتَمَتِّعًا

يَقُولُ : وَإِنْ يَكُنْ الْخَبَرُ فِعْلًا لَا دُعَاءً وَلَا حَامِدًا ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ دُعَاءً نَحْوُ
قَوْلِهِ تَعَالَى^(٢) : {وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا} ، وَقَوْلُهُمْ : أَمَّا أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكَ ،
أَوْ إِذَا كَانَ حَامِدًا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٣) : {وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ} ،
وَقَوْلُهُ تَعَالَى^(٤) : {وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى} ، وَقَوْلُ زُهَيْرٍ^(٥) :

أَنْ نِعَمَ مُعْتَرِكُ الْجِيَاعِ إِذَا خَبَّ السَّفِيرُ وَسَابَى الْخُمْرِ

قَالَ :

فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بَقَدْ أَوْ نَفِي أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ نَوٍ وَقَلِيلٍ ذِكْرُ نَوٍ

(١) ينظر شرح التسهيل للمراذبي : ٤٤٦ / ١ .

(٢) من الآية : ٩ من سورة النور .

(٣) من الآية : ١٨٥ من سورة الأعراف .

(٤) الآية : ٣٩ من سورة النجم .

(٥) البيت من بحر الكامل وهو لزهر بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان من رائية مشهورة ،

والشاهد في الجمع : ١٤٣ / ١ ، والدرر : ١١٩ / ١ ، والديوان ص ١١٦ (قبارة)

اللغة : معترك الجياع : موضع اجتماع الناس في الأكل ، خب السفير : اشتد الزمان ،
والسفير الورق تطيره الريح ، وسابى الخمر : مشربها .

وشاهده : تخفيف أن وجيء خبرها جملة فعلية فعلها جامد .

يقول: الأحسنُ الفصلُ بأحدِ ما ذُكرَ ، وهذه عبارةُ بعضِ التَّحْوِينِ ،
وبعضهم نصَّ على أن الفصلَ لازمٌ ، ولا يجوزُ أن يردَ بلا فصلٍ إلا في ضرورةِ
الشَّعرِ^(١) وبعضُ شيوخنا يقولُ : إنه يجوزُ في ضعفٍ من الكلامِ حذفُ قدِّ والسينِ
وسوفٍ في الإيجابِ .

وقال سيبويهُ : واعلم أنَّه ضَعِيفٌ في الكلامِ أن تقولَ : قدَّ علِمْتُ أن تفعلَ
ذلكَ ، أو : علِمْتُ أن فعلَ ذلكَ ، حتى تقولَ : سيفعلُ ، أو : قدَّ فعلَ . انتهى^(٢) .

قال بعضُ أصحابنا : تضعيفُ سيبويهٍ إنما هو قياسٌ ولم يَجِ في كلامِهِمْ إلا
ضرورةً . انتهى .

ومثال الفصل بقَدَّ قوله تعالى^(٣) : { وَتَعْلَمَ أَنَّ قَدْ صَدَقْتُنَا } ، وبالسين قوله
تعالى^(٤) : { عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى } ، وبالثني قوله تعالى^(٥) : { أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا
يَرْجِعَ }

وقوله : " أو نفي " يريدُ حرفَ نفي ، وقد أطلق النَّاظِمُ ذلكَ في النفي وسَمِعَ
في : " لا " نحو : " أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ " ، وفي : " لَنْ " نحو قوله تعالى^(٦) :

(١) من ذلك قول الشاعر :

علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤال

وقول الآخر :

أبينوا وبأي الناس أن يشتروها ومن يشتري ذا علة بصحيح

(٢) نص سيبويه هو قوله : " واعلم أنه ضعيف في الكلام ن تقول : قد علمت أن تفعل ذلك ، ولا
قد علمت أن فعل ذلك ، حتى تقول : سيفعل أو قد فعل " . الكتاب لسيبويه : ١٦٧ / ٣ .

(٣) من الآية : ١١٣ من سورة المائدة .

(٤) من الآية : ٢٠ من سورة الزمل .

(٥) من الآية : ٨٩ من سورة طه .

(٦) من الآية : ٣ من سورة القيامة .

{أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَهُ} ، وفي لَمْ / ٨٥ نحو قوله تعالى^(١) : {أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ}.

ولا أحفظ ذلك جاء في : " ما " ، ولا في : " لما " ، وإن " فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَقْدَمَ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى يُسْمَعَ ، عَلَى أَنْ بَعْضُ شَيْئَيْنَا مِثْلُ جَوَازِ ذَلِكَ بـ : " ما " نحو : علمت أن ما يقوم زيد ، ولا أحفظه عن الْعَرَبِ^(٢) ، ومثال الفصل يَلُوْ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٣) : {أَنْ لَوْ كُشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ} ، وقوله تعالى^(٤) : {وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ} وَقَوْلُهُ تَعَالَى^(٥) : {أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى الثَّاسَ جَمِيعًا}.

وقولُ الثَّائِمِ : " وَقَلِيلٌ ذَكَرَ لَوْ " يَغْنِي أَنْ ذَكَرَهَا فَاصِلَةٌ يَقُلُ فِي كُتُبِ النُّحَاةِ لَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي عِدَّةِ آيٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَلَا يَكُونُ ذِكْرُهُ قَلِيلًا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَحُفِّقَتْ كَأَنَّ - أَيْضًا - فُتُوِيْ مَنْصُوبُهَا وَتَابِتًا - أَيْضًا - رُوي

إِذَا حُفِّقَتْ : " كَأَنَّ " تُوِيْ فِيهَا الْاسْمُ ضَمِيرٌ أَمْرٌ ، وَزَالَ اخْتِصَاصُهَا بِالْاسْمِ فَلِهَا الْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ نَحْوُ : كَأَنَّ زَيْدٌ أَسَدٌ ، وَالْفِعْلِيَّةُ الْمُنْفِئَةُ بـ : " لَمْ " نحو قوله تعالى^(٦) : {كَأَنَّ لَمْ تَلْعَنَ بِالْأَمْسِ} ، وقال الشاعر^(٧) :

(١) الآية : ٧ من سورة البلد.

(٢) ينظر الارتشاف : ١٥٣ / ٢ ، والنذيل والتكميل : ١٦٤ / ٥ .

(٣) من الآية : ١٠٠ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية : ١٦ من سورة الجن .

(٥) من الآية : ٣١ من سورة الرعد .

(٦) من الآية : ٣٤ من سورة يونس .

(٧) البيت من بحر الطويل من كلام لمضا بن عمرو الجرمي قاله حين أكلتهم خزاعة عن مكة .

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْخُجُونِ إِلَى الصَّفَا أَنِيسَ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

أو المثبت المصدر بـ : " قد " نحو قول النابغة :^(١)

أَفِدِ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلُ بِرِخَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ

يريد " وكان قد زالت ، ويعني بقوله : " فَنَوِيَّ مَتَّصُوبُهَا " أي : نوي ضمير أمر ، والجملة التي بعدها في موضع خبرٍ لكان.

وَقَوْلُهُ : " وَثَابِتًا - أَيْضًا - روي " أي : وروي مَتَّصُوبُهَا ثَابِتًا نَحْوُ مَا أَشْدُّوا.^(٢)

= اللغة : الحجون : جبل بأعلى مكة عنده مدافن أهلها ، الصفا : جبل آخر مشهور منه يبدأ السعي ، سامر : متحدث بالليل .

المعنى : يأسف الشاعر على أيامه في مكة قبل أن يجلو عنها هو وأهله حيث كان له فيها ذكريات جميلة وأحاديث بالليل .

وشاهده : تخفيف كان والفصل بينها وبين غيرها بلم النافية وأما اسمها فهو ضمير الشأن .

^(١) البيت من بحر الطويل قاله النابغة الذبياني ، من قصيدة دالية قالها في المتحردة امرأة النعمان . انظر توضيح المقاصد : ٢٨ / ١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١٩ / ١ ، والدويان : ١٠٥ شرح عباس عبد الساتر ، والخزانة : ٢٣٥ / ٣ ، وابن يعيش : ٢٩ / ٩ ، وهو الشاهد الخامس من شواهد العيني .

اللغة : قوله : " أُنذ " ؛ على وزن : فعل [يكسر العين] ومعناه قرب ودنا ، ويسمى أُنذ الترحل ، ومعناه : قرب أيضاً ، و : " الترحل " الرحيل ، و : " الركاب " الإبل الرواحل ، والرحال : جمع رحل وهو أيضاً وهو مسكن الرجل ومثله ، قوله : " وكان قد " أي : وكان قد زالت وذُهِبَ بقرينة لَمْ تَزَلْ .

الاستشهاد فيه : في قوله : " وكان قد " حيث خففت كأن وعملت في ضمير محذوف وفصل بينها وبين غيرها بقد .

(٢) احتج به سيويه : في كتابه وَلَمْ يَعْزِهِ إِلَى أَحَدٍ ، وهو من المزج ، وصدره :

وَوُجَّهَ مُشْرِقِ اللَّوْنِ

ويروي : وصدر ، وهو الصواب كما روى وغيره . ويروي : " النحر " بدلاً من " اللون " . انظر ابن الناطم : ٧٠ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ٣٥٧ / ١ ، وشرح ابن عقيل على =

كَأَنَّ نَدِيَّتَهُ حُقَّانَ

.....

وقوله — أيضاً — ^(١):

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِهِ مُقَسِّمٌ كَأَنَّ ظَبْيَةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

في روايةٍ مَنْ نَصَبَ : " ظَبْيَةً " ، وَمَنْ رَوَى : " نَدِيَّتِهِ " بِالنَّصْبِ ^(٢).

= الألفية : ١ / ٣٩١ ، والبيت بلا نسبة في الإنصاف : ١٩٧ ، والجني السداني : ٥٧٥ ، والخزانة : ١٠ / ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، والدرر : ٢ / ١٩٩ ، والتصريح : ١ / ١٣٤ ، وابن يعيش : ٨ / ٨٢ ، والكتاب : ٢ / ١٣٥ ، والنصف : ٣ / ١٢٨ ، والمجموع : ١ / ١٤٣ . والشاهد رقم ٢٩٣ من شواهد العيني.

الاستشهاد فيه : في قوله : " كأن نديته " على تخفيف كأن وعملها نصب في الاسم ، كما روي ندياء بالرفع على حذف الاسم ووقوع خبرها جملة وأصله : كأنه والضمير للوجه أو النحر أو الشأن والجملة الاسمية خبرها.

(١) البيت من بحر الطويل ، قائله هو أرقم بن علباء الشكري يذكر امرأة وعمدها . انظر الشاهد في الكتاب : ٢ / ١٣٤ ، والخزانة : ٤ / ٣٦٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٤٦ . واللسان مادة : (قسم) ، والمغني الشاهد رقم : ٤٢ ، وابن النائم : ٧٠ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ١ / ٣٧٧ ، والشاهد رقم : ٢٩٢ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " توافينا " بضم حرف المضارعة من الموافاة وهي المقابلة بالإحسان والخير والمجازاة الحسنة ، قوله : " بوجهه مقسم " بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة أي بوجه محسن ، قوله : " إلى وارق السلم " الوارق بكسر الراء بمعنى المورق وهو نادر إذ فعله أورق ومثله : أبنع فهو يانع ، يقال ورقت الشجرة وأورقت إذا خرج ورقها ، وأورق أكثر ، والسلم : بفتحين شجر من شجر العضاة الواحدة سلمة وبه سمي بعض الناس ، المعنى : شبه هذا المرأة ظبية مخضبة المرعى تتناول الشجر وترتعيها.

الاستشهاد فيه : في قوله : " كأن ظبية " حيث يروي ظبية بثلاثة أوجه : الجر على زيادة أن ، والرفع على أنها خبر كأن المخففة ، والنصب على أنها اسم كأن والخبر محذوف (ظبية مكانها) (٢) قال سيويه : " وروي الخليل — رحمه الله — أن ناساً يقولون : إن بك زيد مأخوذ (اسم إن ضمير الشأن والجملة خبرها) ، فقال : هذا على قوله : إنه بك زيد مأخوذ ، وشبهه بما يجوز في الشعر نحو قوله وهو ابن صرعم الشكري =

وَذَكَرَ النَّاطِمُ تَخْفِيفَ : " إِنْ ، وَأَنْ ، وَكَأَنَّ " وَأَهْمَلَ : " لَكِنَّ " ، وَحَكَمَهَا أَنَّهَا إِذَا خَفَفَتْ لَا تَعْمَلُ لَا فِي ضَمِيرِ أَمْرٍ وَلَا غَيْرِهِ ، فَتَقُولُ : قَامَ الْقَوْمُ لَكِنَّ عَمَرُو لَمْ يَقُمْ ، وَلَا تَخْتَصُ - أَيْضاً - بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ بَلْ تَلِيهَا الْأَسْمِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ .

وحكى أبو القاسم بن الرماك^(١) أن يونس أجازَ إعمالَها مُخَفَّفَةً فَأَجَازَ : قَامَ زَيْدٌ لَكِنَّ عَمراً لَمْ يَقُمْ^(٢) ، وَنَقَلَ النَّاطِمُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ أَنَّ إِعْمَالَهَا مُخَفَّفَةٌ مَذْهُبُ يُونُسَ وَالْأَخْفَشِ وَلَيْسَ مَسْمُوعاً مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ^(٣) .

= وَيَوْمًا نَوَالِينَا بِوَجْهِ مُقْسَمٍ كَانَ ظَبْيَةً تُعْطُو إِلَى وَارِقِ السُّلَمِ
وقال الآخر :

وَوَجْهَةٌ مُشْرِقُ الثُّغْرِ كَانَ لَدَيَّاهُ حَقٌّ

لأنه لا يحسن ها هنا إلا الإضمار ، وزعم الخليل أن هذا يشبه قول من قال وهو الفرزدق :

فَلَوْ كُنْتُ ضَبياً عَرَفْتُ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِي عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

والنصب أكثر في كلام العرب ؛ كأنه قال ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي ... ورفع على قوله : (ولكن زنجي) . الكتاب لسيبويه ١٣٤ / ٢ - ١٣٦ .

(١) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن عيسى أبو القاسم الأموي الإشبيلي النحوي

المعروف بابن الرماك ، توفي سنة (٥٤١ هـ) . ينظر بغية الوعاة : ٨٦ / ٢ .

(٢) ينظر توسيح المقاصد : ١ / ٢٦٠ ، والتذيل والتكميل : ١٤٦ / ٥ .

(٣) شرح التسهيل : ٣٨ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ١٤٦ / ٥ .

﴿ لَا الَّتِي لَتَفِي الْجِنْس ﴾

قَوْلُهُ :

عَمَلٌ : " إِنْ " اجْعَلْ : " لِأَنَّ " فِي لِكِرَةِ مُفْرَدَةً جَاءَكَ أَوْ مُكَرَّرَةً

" لَا " حرفٌ مشتركٌ يَكُونُ تَفِيًّا وَهَبًا وَدَعَاءً وَزَائِدًا ، وَإِذَا كَانَ تَفِيًّا فَلَيْسَ بِمُخْتَصٍّ بَلْ يَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ ، فَكَانَ قِيَاسُهُ أَنْ لَا يَعْمَلَ لَكِنَّهُ عَرَضٌ لَهُ شَبَاهَان :

شَبَّهَ بِـ : " لَيْسَ " مِنْ حَيْثُ الْأَشْتِرَاكِ فِي التَّفِيِّ ، وَشَبَّهَ بِـ : " إِنْ " مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا تَفِيدُ نَاحِيَةَ الْإِثْبَاتِ ، وَهَذَا لِلتَّفِيِّ ، فَكَانَ الْقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ عَمَلُهَا عَمَلٌ لَيْسَ أَكْثَرَ مِنْ عَمَلِهَا عَمَلٌ : " إِنْ " ؛ لِأَنَّ حَمَلَ الشَّيْءِ عَلَى تَطْيِيرِهِ أَقْوَى مِنْ حَمَلِهِ عَلَى تَقْيِيضِهِ ، لَكِنْ جَاءَ كَلَامُ الْعَرَبِ بَعَكْسٍ هَذَا. ^(١)

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي إِعْمَالِهَا عَمَلٌ : " لَيْسَ " وَهَذَا الْبَابُ مَعْقُودٌ لِعَمَلِهَا عَمَلٌ : " إِنْ " وَهِيَ فَرْعٌ فَرْعٌ فَرْعٌ. ^(٢)

وَشَرْطٌ وَجُوبٌ عَمَلِهَا عَمَلٌ : " إِنْ " أَنْ لَا تَتَكَرَّرَ ، وَأَنْ لَا يُفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا ، وَأَنْ يَكُونَ نَكْرَةً مَقْصُودًا بِهِ خُلُوصُ الْعُمُومِ ، فَإِنْ تَكَرَّرَتْ جَاَزَ الْعَمَلُ ، وَإِنْ زَالَ وَاحِدٌ مِنَ الشَّرْطَيْنِ لَمْ تَعْمَلْ عَمَلٌ : " إِنْ " بَلْ يَبْطُلُ عَمَلُهَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٣) : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ ، وَنَحْوُ : لَا رَجُلٌ عِنْدِي بَلْ رَجُلَانِ .

(١) أي ينصب الاسم ورفع الخبر حملاً لها على إن ، قال تعالى : قالوا لا ضمير ، وقال لا ظلم اليوم .

(٢) أي إن لا تعمل بالحمل على إن وإن تعمل بالحمل على الفعل .

(٣) من الآية : ٤٧ من سورة الصافات .

وقوله : " اجْعَلْ : " لِأَنَّ " فِي نِكْرَةٍ " يَغْنِي أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ عَمَلٌ : " إِنَّ " إِلَّا فِي نِكْرَةٍ ، فَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ نَصْبِ الْمَعْرِفَةِ بَعْدَهَا نَحْوُ قَوْلِهِمْ : قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ ، وَقَوْلُهُمْ : وَلَا أُمِّيَّةٌ بِالْبِلَادِ^(١) ، وَأَشْبَاهُهُمَا فَمَتَّأُولٌ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، أَيْ : وَلَا مِثْلَ أَبِي حَسَنِ ، أَوْ عَلَى أَنْ يُرَادَ بِهِ النِّكْرَةُ ، أَيْ : لَا أَحَدٌ مَعْنً يَتَّسَعَى بِهَذَا الاسْمِ ، فَهُوَ نِكْرَةٌ مِنْ جَمِيعِ جِهَاتِهِ^(٢) .

وَلِذَلِكَ قَالَ الْفَرَّاءُ : مَنْ قَالَ قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ ، لَا يَقُولُ : وَلَا أَبَا الْحَسَنِ لَهَا ، بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ تُمَخَّصُ التَّعْرِيفَ وَتُبْطَلُ مَعْنَى التَّكْثِيرِ ، وَقَالَ : إِنَّمَا أَحْزَنَّا : لَا عَبْدُ اللَّهِ لَكَ ؛ لِأَنَّهُ حَرْفٌ مُسْتَعْمَلٌ يَقَالُ : لِكُلِّ أَحَدٍ عَبْدُ اللَّهِ وَلَا يُجِيزُ لَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَلَا عَبْدُ الرَّحِيمِ ؛ لِأَنَّ الْأَسْتِعْمَالَ لَمْ يَلْزَمْ هَذَيْنِ ؛ كَمَا لَزِمَ عَبْدُ اللَّهِ . انتهى^(٣) .

وَلِذَلِكَ سَمِعَ : نِعْمَ عَبْدُ اللَّهِ خَالِدٌ ، وَبِئْسَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَا إِنْ كَانَ كَذِبًا ، وَلَا يَجُوزُ : نِعْمَ غُلَامٌ زَيْدٌ ؛ لِأَنَّ : " عَبْدُ اللَّهِ " يَنْطَلِقُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ ، فَكَانَهُ قَالَ : نِعْمَ الْفَرَّاءُ خَالِدٌ^(٤) .

(١) يشير إلى قول الشاعر :

أرى الحاجات عند أبي حبيب نكدن ولا أُمِّيَّة في البلاد

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٢٨٨ / ٥ ، وقال سيبويه : " وأعلم أن المعارف لا تجسري بحسري النكرة في هذا الباب ؛ لأن لا لا تعمل في معرفة أبدًا ، فأما قول الشاعر :

لا هيثم الليلة للمطي

فإنه جعله نكرة كأنه قال : لا هيثم من الهيثمين ، ومثل ذلك لا بصره لكم .. وتقول : قضية ولا أبا حسن ، تجعله نكرة ، قلت : فكيف يكون هذا وإنما أراد علماً رضي الله عنه ، فقال : لأنه لا يجوز لك أن تعمل لا في معرفة وإنما تعملها في النكرة ، فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل لا ، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكوريين على وأنه قد غيب عنها ، ثم قال : وإن جعلته نكرة ورفعته كما رفعت لا براح فحائز " . الكتاب لسيبويه : ٢ / ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، وينظر الأمايلي الشجرية : ١ / ٣٦٦ تحقيق الطناحي .

(٣) ينظر التذييل والتكميل : ٢٨٦ / ٥ .

(٤) المرجع السابق .

وكانَ الْكِسَائِيُّ يقيسُ عَلَى : لا عبد الله لك لا عبد الرحمن ولا عبد العزيز ،
وقد حكى الفراء عن العرب : قتل عبد العزيز وعرق فلان عبد عزيز وعرق فلان له ،
يَحْدِفُ الْألفِ وَاللامِ مِنَ الْعَزِيزِ ، كَمَا حَذَفُوهَا مِنْ : قضية ولا أبا حسن^(١)

والذي يدلُّ عَلَى تنكير هذه الأسماء الواقعة بَعْدُ ، وَهِيَ مَعَارِفُ فِي اللَّفْظِ مَا
ذَكَرَهُ الْفَرَّاءُ مِنْ أَنَّ مَنْ قَالَ : لَا أُمِّيَّةَ لَكَ ، ثُمَّ نَعَتْ نَعْتَهُ بِنَكْرَةٍ وَإِنْ كَانَ لَهُ لَفْظُ
التعريف بترك أجزائه فقال : لَا أبا أُمِّيَّةَ عَاقِلًا لَكَ ، وَلَا يُقَالُ : الْعَاقِلُ ؛ لِإِنِّيهِ عَسَنَ
التَّكْرَةِ.

وَقَدْ ذَهَبَ الْفَرَّاءُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِلَى أَنَّهَا مَعَارِفُ نَابَتْ عَنِ التَّكْرَارَاتِ ،
وَلِذَلِكَ قَالَتِ الْعَرَبُ : لَا أبا حمزة عندك ولا أبا عُمَرَ لَكَ ، نَصَبُوا كَمَا نَصَبُوا التَّكْرَةَ ،
وَلَمْ يُجَرُّوا : عُمَرَ ؛ لِأَن أَوَّلَهُ التَّعْرِيفُ ، وَأَنْ يَسُدَّ الْمَعْرُوفُ مَسَدَ الْمَتَكُورِ.

وقد نقل - أيضاً - عن الْعَرَبِ دخولَ لا عَلَى اسم الإشارة نَحْوُ : لا هذين
عندك كما قالوا : لا رجلين عندك ، وَلَمْ يَحْفَظْ عَنِ الْعَرَبِ إعمالها فِي ذِي الْألفِ
وَاللامِ ، لَمْ يَقُولُوا لَا الْعَبَّاسَ لَكَ ، وَلَا الرَّجُلَ عِنْدَكَ ، وَلَا - أَيْضاً - حَفَظَ إعمالها
فِي الْمُضْمَرِّ ، لَمْ يَقُولُوا : لَاكَ ، وَلَا إِيَّاكَ^(٢).

وَمَعَ ذَلِكَ فَجَمِيعُ مَا وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ مِمَّا أَعْمَلْتُهَا فِي الْمَعَارِفِ لَا تَجْعَلُهُ
أَصْلًا وَلَا تُبْنِي عَلَيْهِ قَاعِدَةً ، وَقَوْلُ النَّاسِ : " مُفْرَدَةٌ جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةٌ " يَعْنِي :
أَفْرَدْتَ لَا أَوْ كَرَّرْتَهَا نَحْوُ : لَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ ، وَلَا غُلَامَ رَجُلٍ عِنْدَنَا.

(١) انظر التذيل والتكميل : ٢٨٦ / ٥ ، وارتشاف الضرب : ١٧٠ / ٢ .

(٢) قال ابن مالك : " وأجاز الفراء أن يقال : لا هو ولا هي على أن يكون الضمير اسم لا
محكوماً بتنكيه ونصبه ، وأجاز لا هذين لك ، ولا هاتين لك ، على أن يكون اسم الإشارة
اسماً محكوماً بتنكيه " . شرح التسهيل لابن مالك : ٦٨ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٢٩٢ / ٥ ،
وينظر ابن يعيش : ١٢٣ / ٤ ، والمقتضب : ٣٦٣ / ٤ ، والأصول : ٤٠٦ / ١ .

قَوْلُهُ :

فَانْصَبَ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرِ اذْكُرْ رَافِعَةً

المضارع للمضاف هو المُشَبَّه به في استدعائه ما بعده وطلبه لا على جهة الإضافة بل على جهة العمل أو التعليل ، فالذي على جهة العمل نحو : لا ضارباً زيداً عندنا ، والذي على جهة التعليل : لا خيراً من زيد ، ويُسمى هذا المضارع للمضاف مطوّلاً وممطوّلاً.

وقوله : " فانصب " أي : لا تبني بل انصبه ، وقد سُمِعَ من العرب - أيضاً - بناء المضاف^(١) على الفتح ، حكى الكسائي عن العرب : لا أبا زيد لك ، ولا أبا محمد عندك ، وعلّة ذلك أنهم جعلوا أبا زيد وأبا محمد اسماً واحداً ، وفي هذا شدود من وجهين :

أحدهما : إعمال لا في المعرفة.

الثاني : بناؤها كما بُنِيَ الثَّكْرَةُ الْمُفْرَدَةُ ، وقد حَمَلَ الكسائي قول العرب : لا أبا حمزة لك ، على أن الفتح في الثاء كالفتح في : لا رجل لك ؛ كما قالوا : لا أبا زيد لك ، وليس مثله ، لأننا في مثل لا أبا زيد لك اضطررنا إلى أن جعلناه نحو : لا رجل لك ، ولسنا بمضطرين في : لا أبا حمزة إلى ذلك ؛ لأن : " حمزة " ممنوع من الصرف فلا يدعى أن حركته كحركة : لا رجل.

وقوله : " وبعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرِ اذْكُرْ رَافِعَةً " أي بعد أن تُنْصِبُهُ بلا ، اذْكُرْ الْخَبَرَ رافِعاً له فتبين من هذا أن الخبر يكون بعد الاسم ، وقد بينا قبل أنه إذا فصل بين لا

(١) في الأمريكية بناء المضارع.

والاسم بطلَ عملُها ؛ لأن : " لا " أضعف من " إن " ^(١) ، وَلَمْ يَبَيِّنِ النَّاطِمُ عَلَى أَيِّ جِهَةٍ رَفَعَ الْخَيْرَ ^(٢) ، وفيه قولان :

أحدهما : أنه ارتفع عَلَى أَنَّهُ خَيْرُ الْإِبْتِدَاءِ لَأَن : " لا " وما عملتُ فِيهِ فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَلَمْ تَعْمَلْ فِيهِ : " لا " شَيْئاً ، إِنَّمَا عَمِلْتُ فِي الْإِسْمِ فَقَطْ ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ^(٣).

الثاني : أَنَّهُ ارْتَفَعَ بِـ : " لا " كَمَا عَمِلْتُ : " إن " فِي الْخَيْرِ ، وَهُوَ مَذْمُوبُ الْأَخْفَشِ ^(٤).

(١) قال سيويه : " واعلم أنك لا تفصل بين لا وبين المنفي كما لا تفصل بين من وبين ما تعمل فيه ، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول : لا فيها رجل " . الكتاب لسيويه : ٢ / ٢٧٦ .

(٢) قال ابن مالك : " ثم أشرت إلى أنه لا خلاف في كون الخبر مرفوعاً بلا إذا لم يركب الاسم معها ثم قلت : وكذا مع التركيب على الأصح ، فنهت بذلك على ما ذهب إليه سيويه من أن الخبر مع التركيب مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول لا ؛ لأن شبهها بأن ضعف حين تركبت وصارت كجزء كلمة وجزء كلمة لا يعمل فمقتضى هذا أن يطل عملها في الاسم والخبر لكن عملها أبقي في أقرب المعمولين وجعلت هي ومعمولها بمنزلة مبتدأ والخبر بعدها على ما كان عليه مع التجرد ... " . شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٥٥ ، ٥٦ .

(٣) قال في التذيل والتكميل : ٥ / ٢٣٥ وهو الظاهر من كلام سيويه ، وقال سيويه : " هذا باب النفي بلا ، ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسة عشر ، وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم وهو الفعل وما أجرى مجراه ؛ لأنها لا تعمل إلا في نكرة ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء ، فلما خولف بها عن حال أحوالها خولف لفظها كما خولف بخمسة عشر " . الكتاب لسيويه : ٢ / ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

(٤) نسب في التذيل والتكميل : ٥ / ٣٣٤ إلى الأخفش والمازني والمرد ، وانظر - أيضاً - المقتضب : ٤ / ٣٥٧ ، وشرح المفصل : ١ / ١٠٥ ، ١٠٦ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٥٦ .

قَوْلُهُ :

وَرَكِبَ الْمُفْرَدُ فَاتَحَا كَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالثَّانِي اجْعَلَا
مَرْفُوعَاً أَوْ مَنْصُوبَاً أَوْ مُرَكَّبَاً وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلَا لَا تَنْصِبَا

المُفْرَدُ يطلقُ باصطلاحات وَقَدْ تَقَدَّمَتْ فِي فَصْلِ الْعَلَمِ ، وَيُرِيدُ بِهِ هُنَا مَا عَدَا الْمُضَافَ وَالْمَطُولَ ، فَيَدْخُلُ تَحْتَهُ الْمُتَنَّى وَالْمَجْمُوعُ جَمْعُ سَلَامَةٍ وَتَكْسِيرٍ ، فَإِذَا كَانَ الْمُفْرَدُ مُتَنَّى أَوْ مَجْمُوعاً جَمْعُ سَلَامَةٍ فِي الْمَذْكُورِ فَمَذْهَبُ سَبِيوِيهِ أَنَّهُمَا يُتَيَّانِ عَلَى مَا عَرَبَا بِهِ فِي حَالَةِ التَّنْصِبِ وَهِيَ الْبَاءُ ، فَتَقُولُ : لَا زَيْدَيْنِ وَلَا زَيْدَيْنِ^(١).

ومَذْهَبُ الْمُبَرِّدِ أَنَّهُ مُعَرَّبٌ^(٢) ، وَأَمَّا جَمْعُ الْمَوْنِ السَّالِمِ فَمَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ أَنَّهُ يُتَنَّى عَلَى الْكُسْرِ ، فَيَقُولُ : لَا مُسْلِمَاتٍ لَكَ ، وَقَالَ الْمَازِينِيُّ وَالْفَارِسِيُّ : يَتَّبِعِي أَنْ يُفْتَحَ فَتَقُولُ : لَا مُسْلِمَاتٍ^(٣).

وقال الشاعر :^(٤)

(١) ينظر الكتاب لسبيويه : ٢ / ٢٨١ ، وانظر - أيضاً - شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٨٢

وشرح المقرب : ١٢٨٤ (النصوبات) ، والمسائل الخليليات : ٣٠٩ ، ٣١٠

(٢) انظر المقتضب ٤ / ٣٦٦ ، والأصول ١ / ٣٨٣ ، والتذيل والتكميل : ٥ / ٢٤٥ ، قال أبو

حيان : " واستدل على ذلك بأنهما لم يجعلوا مع ما قبلهما اسماً وخيراً ولا وجود ذلك فيسي كلامهم "

(٣) انظر المسائل الخليليات : ٣١٢ ، ٣١٣ ، والتذيل والتكميل : ٥ / ٢٣٠ ، ونصه قاله أبو علي :

فصارت الحركة التي في التاء لكل اسم للا ولمسلمات وليست هي لمسلمات دون لا فتكسرها.

(٤) هو سلامة بن جندل ، والبيت من قصيدة بائية من البسيط وأولها قوله :

أودى الشباب حميداً ذو التعاجيب أودى وذلك شأؤ غير مطلوب

وجملتها تزيد على ثلاثين بيتاً ، والبيت في : الديوان : ١٢ صنعه محمد بن الحسن وقدم له : راجي الأسمر ، نشر دار الكتاب العربي (بيروت) ، وتخليص الشواهد : ٤٠٠ ، والخزانة : ٤ / ٢٧ ، والدرر : ٢ / ٢٢٤ ، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب : ١١١ ، والجمع : ١ / ١٤٦ ، =

أَوَذَى الشَّبَابِ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبَهُ **[فِيهِ نَلْدُ] وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ^(١)**

فَبَنَاهُ عَلَى الْكَسْرِ ، وَقَوْلُهُ : " فَاتِحًا " هَذَا فِيهِ خِلَافٌ ، فَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ والزَّجَاجِ وَالسِّيرَافِيِّ أَنْ مِثْلَ : لَا رَجُلَ فِي السَّارِ ، حَرَكَتُهُ حَرَكَةُ إِغْرَابٍ^(٢) ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهَا حَرَكَةُ بِنَاءٍ ، قِيلَ : لَتَرْكِبُهُ مَعَ " لَا " وَقِيلَ : لِتَضْمَنُهُ مَعْنَى الْحَرْفِ^(٣) ، وَهُوَ : " مِنْ " الظَّاهِرَةُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٤) :

= وتوضيح المقاصد للمرادي : ١ / ٣٦٤ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ٩ / ٢ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٩ / ٢ ، والشاهد رقم ٣٠٨ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " أَوَذَى " أي ذهب وفات ، وشباب كل شيء أوله " وحيداً " حال من الشباب ، قوله : " ذُو التَّعَاجِبِ " ويروى ذُو الْأَعَاجِبِ جمع أعجوبة ، والمعنى : كان الشباب كثير التعجب يعجب الناظرين إليه ويروقههم ، و " الشَّيْب " بكسر الشين جمع أشيب وهو المبيض الرأس وقد شاب رأسه شيئاً وشيبة فهو أشيب على غير قياس ، لأن هذا الفعل من باب فعل يفعل مثل علم يعلم ، والشيب بفتح الشين هو المشيب ، قال الأصمعي : الشيب بياض الشعر ، والمشيب دخول الرجل في حد الشيب.

الاستشهاد فيه : في قوله : " وَلَا لَذَاتٍ " حيث يجوز في لذات البناء على الفتح والكسر جميعاً لأن اسم لا إذا كان جمعاً بالفتح والتاء يجوز فيه الوجهان البناء على الفتح والبناء على الكسر ، والفتح أشهر كذا قاله ابن مالك . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٥٣ / ٢ ، والكتاب : ٢ / ٢٧٤ ، ٢٨٣ ، والفصل للزحشرى : ٧٥ ، والمساعد في تسهيل القوائد لابن عقيل : ١ / ٣٤٠.

(١) ما بين المعقوفين سقط في المخطوط.

(٢) أبطله ابن مالك قائلاً : فإن الاستقراء اطلعنا على أن حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لمنع صرف أو للإضافة أو أل أو علم موصوف بابن والاسم المشار إليه ليس شبيهاً من ذلك . شرح التسهيل : ٥٨ / ٢ ، والتذيل : ٢ / ٢٤٩.

(٣) ينظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٢ / ٢٧١ - ٢٧٢ ، والتذيل والتكميل : ٢ / ٣٣٦ وقد نسبته إلى الأخفش والمبرد والمازني والفارسي.

(٤) هذا البيت من الطويل مجهول القائل ، وهو في تخلص الشواهد : ٣٩٦ ، والجني السداني : ٢٩٢ ، والدرر : ٢ / ٢٢١ ، والتصريح : ١ / ٢٣٩ ، واللسان مادة : (أَلَا) ، والجمع : ١ / ١٤٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٥٤ ، وابن الناظم : ٧١ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ١٣ / ٢ ، والشاهد رقم ٣٠٩ من شواهد العيني. =

فقام يذودُ الناسَ عنها بسيفه وقالَ ألا من سبيلٍ إلى هند

وقوله : " والثاني اجعلاً مرفوعاً " نحو : لا رجل في الدار ولا امرأة ، أو منصوباً : لا رجل في الدار ولا امرأة ، أو مركباً : لا رجل في الدار ولا امرأة ، وإذا رفعت الاسم الأول جاز في الثاني الرفع نحو : لا رجل في الدار ولا امرأة ، والبناء نحو : لا رجل في الدار ولا امرأة ، ولا يجوز نصبه فلا تقول : لا رجل في الدار ولا امرأة ، فهذه خمسة أوجه ، فإن قدرت : " لا " مؤكداً للأولى وتكراراً فكحالتها لو لم تذكر قيمتين البناء.

فأما الوجه الأول : فقولك : ولا امرأة معطوف على موضع : لا رجل ، ويحتمل أن يكون مرفوعاً ، على أنه اسم : " لا " وقد عملت عمل ليس والخبر محذوف ، ويحتمل أن يكون مرفوعاً على الابتداء والخبر محذوف.^(١)

وأما الوجه الثاني : فقولك : " ولا امرأة " معطوف على موضع رجل ، إن قلنا إن حركته حركة بناء ، وإن قلنا حركة إعراب فمعطوف على لفظه.^(٢)

= اللغة : قوله : " يذود " أي يدفع من ذاد يذود ذوداً ، وأكثر ما يستعمل الذباد في الإبل والغنم ، قوله : " من سبيل " أي من طريق إلى هند.

الاستشهاد فيه : في قوله : " من سبيل " حيث برزن فيه " من " الزائدة لإفادة استغراق الجنس ، وهذا يدل على أن المفرد الذي يدخل عليه " لا " يبنى لتركيبه مع " لا " كخمسة عشر لأجل تضمنه معنى الحرف وهو من الجنسية ، ولهذا أبرزها الشاعر لأجل الضرورة ، والضرورات ترد الأشياء إلى أصولها . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٥٣ / ٢ ، ٥٤ ، ورصف الماني : ٣٩٠ ، والكتاب : ٢ / ٢٧٤ .

(١) شاهده قول الشاعر :

هذا لعمر كم الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

(٢) شاهده قول الشاعر :

لا نسب اليوم ولا خلّة اتسع الخرق على الراقع

وأما الوجهُ الثالثُ : وَهُوَ التَّرَكِيبُ فَظَاهِرٌ.^(١)

وأما الوجهُ الرابعُ : وهو رفعُ الاسْمَيْنِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَا مَرْفُوعَيْنِ بِالابتداءِ ، أو مَرْفُوعَيْنِ عَلَى اتِّهَامَا اسْمَا " لَا " العاملة عملَ لَيْسَ ، أو يَكُونُ الأولُ مَرْفُوعاً بِالابتداءِ ، والثَّانِي : عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ : " لَا " العاملة عملَ لَيْسَ ، أو يَكُونُ الأولُ مَرْفُوعاً عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ " لَا " العاملة عملَ لَيْسَ ، والثَّانِي مَرْفُوعاً عَلَى الابتداءِ.^(٢)

وأما الوجهُ الخامسُ : فَيَحْتَمِلُ رفعَ الأولِ أَنْ يَكُونَ عَلَى الابتداءِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسْمٌ " لَا " العاملة عملَ لَيْسَ ، وَأما بناءُ الثَّانِي فَظَاهِرٌ.^(٣)

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَنْبِي يَلِي
فَافْتَحْ أَوْ انْصَبْ أَوْ ارْفَعْ تَعْدِلْ

يَجُوزُ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ فِي مِثْلِ : لَا رَجُلَ ظَرِيفٍ عِنْدَنَا ، تَرْكِيبُ الصِّفَةِ مَعَ الْمَوْصُوفِ ، وَنَصْبُ الصِّفَةِ نَحْوُ : لَا رَجُلَ ظَرِيفًا عَلَى الْمَوْضِعِ إِنْ قُلْنَا : إِنْ الْحَرَكَةُ حَرَكَةُ بِنَاءٍ ، وَإِنْ قُلْنَا : حَرَكَةُ إِغْرَابٍ فَعَلَى اللَّفْظِ.

وَرَفْعُ الصِّفَةِ نَحْوُ : لَا رَجُلَ ظَرِيفٍ ، عَلَى الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّ : لَا رَجُلَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالابتداءِ.

(١) شاهده قوله تعالى : لا يبيع فيه ولا خلة في قراءة ابن كثير بفتح اليمين.
ومنه قول الشاعر :

يبحر الناس لا بنين ولا آباء إلا وقد عنتهم شجون

(٢) شاهده قوله تعالى : لا يبيع منه ولا خلة في قراءة الجماعة برفع اليمين.
ومنه قول الشاعر :

وما هجرتك حتى قلت معلنة لا ناقة لي لي هذا ولا جل

(٣) شاهده قول الشاعر :

فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبدا مقيم

وَلَمْ يَبَيِّنِ النَّاطِلُ حَكْمَ الثَّغْتِ وَغَيْرِهِ مِنَ التَّوَابِعِ إِذَا كَانَ الْمَنْعُوتُ مُعَرَّباً تَابِعاً ،
 وَلَا حَكْمَ غَيْرِ الثَّغْتِ مِنَ التَّوَابِعِ لِلْمَعْنِيِّ ، وَاسْتَعْرَضَ لِذَلِكَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -
 قَوْلُهُ :

وَعَرِّفْ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمَفْرَدِ لَا تَبْنِ وَالنَّصِبِ أَوْ الرُّفْعِ الْقَصْدِ

يقول : النعت الذي لا يلي المعنوي لا يأتي مع المنعوت بل ينصب على
 موضع اسم : " لَا " نحو : لَا رَجُلَ عِنْدَكَ ظَرِيفاً ، أَوْ عَلَى لَفْظِهِ إِنْ قُلْنَا : الْحَرَكَةُ
 حَرَكَةُ إِعْرَابٍ ، أَوْ يَرْفَعُ عَلَى مَوْضِعٍ لَا وَاسِمَهَا ؛ لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِنْشَاءِ
 نَحْوُ : لَا رَجُلَ عِنْدَكَ ظَرِيفٌ ، وَلَا يَتَى مَعَ الْمَنْعُوتِ لِأَجْلِ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا .

وقوله : " وَغَيْرَ الْمَفْرَدِ " يعني أَنَّ الثَّغْتَ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُفْرَدٍ كَكَوْنِهِ مُضَافاً
 وَمُشَبَّهاً بِهِ سَوَاءً أَوَّلِي الثَّغْتِ الْمَنْعُوتِ أَمْ لَمْ يَلِهِ نَحْوُ : لَا رَجُلَ صَاحِبٍ ذَابِيَةٍ ، وَلَا
 رَجُلَ خَيْرٍ مِنْ زَيْدٍ ، فَيَجُوزُ فِي الثَّغْتِ الرُّفْعُ وَالنَّصِبُ وَلَا يَجُوزُ الْإِنَاءُ .
 قَوْلُهُ :

وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا احْكَمَا لَهُ بِمَا لِلثَّغْتِ ذِي الْفَصْلِ التَّمْيِ

يقول : إِذَا قُلْتَ : لَا رَجُلَ وَامْرَأَةً فِي الدَّارِ ، فَيَجُوزُ رَفْعُ امْرَأَةٍ وَنَصْبُهَا ،
 وَحُكِيَ الْأَخْفَشُ الْبِنَاءَ عَلَى الْفَتْحِ عَلَى نَيْتِهِ : " لَا " نحو : لَا رَجُلَ وَامْرَأَةً .^(١)

وَأُطْلِقَ النَّاطِلُ أَيْكَ إِذَا عَطَفْتَ وَلَمْ تُكَرَّرْ : " لَا " فَإِنَّهُ يَجُوزُ وَجْهَانِ فِي
 الْمَعْطُوفِ : الرُّفْعُ وَالنَّصِبُ ؛ كَمَا مَثَّلْنَا كَحَالَ النِّعْتِ إِذَا فَصَلَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَنْعُوتِ
 وَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً فَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرُّفْعُ عَلَى
 الْمَوْضِعِ ، سَوَاءً أَمْ تُكَرَّرُ لَا أَمْ لَمْ تُكَرَّرْ نَحْوُ : لَا رَجُلَ وَلَا عَمْرُو فِي الدَّارِ ؟ ، وَلَا
 رَجُلَ وَعَمْرُو .

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٦٨ / ٢ ، وشرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ٢٧٥ / ٢ .

وَجَمَاعُ الْقَوْلِ فِي الْمَتْبُوعِ وَالتَّابِعِ فِي هَذَا الْبَابِ : أَنَّ الْمَتْبُوعَ سَوَاءٌ أ كَانَ مَبْنِيًّا أَوْ مُعْرَبًا إِمَّا أَنْ تُتْبِعَهُ بِنَعْتٍ أَوْ بِغَيْرِهِ مِنَ التَّوَابِعِ ، فَإِنْ أَتْبَعْتَهُ بِنَعْتٍ فَيَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ : الرِّفْعُ وَالنَّصَبُ ، سواءَ أ كَانَ الثَّغْتُ مُفْرَدًا أَوْ غَيْرَهُ ؟.

فَإِنْ كَانَ اسْمُ : " لَا " مَبْنِيًّا وَالثَّغْتُ مُفْرَدٌ يَلِيهِ زَادٌ وَجْهٌ ثَالِثٌ ، وَهُوَ بِنَاؤُهُمَا عَلَى الْفَتْحِ ، وَإِنْ أَتْبَعْتَهُ بِغَيْرِ الثَّغْتِ فِيمَا بِتَوْكِيدٍ أَوْ بِدَلٍّ أَوْ عَطْفٍ بَيَانٍ أَوْ تَسْقِطٍ .
أَمَّا بِالتَّوْكِيدِ فَلَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ اسْمَ : " لَا " نَكِرَةٌ ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ النُّكِرَةَ لَا تُؤَكَّدُ.

وَأَمَّا بِالْبَدَلِ فِيمَا أَنْ يُبْدَلَ مِنْ اسْمٍ لَا نَكِرَةَ أَوْ مَعْرِفَةً ، إِنْ أَبْذَلْتَ نَكِرَةَ حَازَ الرِّفْعُ وَالثَّغْبُ لَا الْبَاءَ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا يَكُونُ إِلَّا الرِّفْعُ ؛ إِذْ لَا تَتَكَرَّرُ مَعَهُ : " لَا " ، وَإِنْ أَبْذَلْتَ مَعْرِفَةً فَالرِّفْعُ عَلَى الْمَوْضِعِ فَقَطْ .

وَأَمَّا بِعَطْفِ الْبَيَانِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يُجِيزُ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً^(١) ، فَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ : الرِّفْعُ وَالنَّصَبُ .

وَأَمَّا بِالتَّسْقِطِ فَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُهُ ، وَوَقَعَ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا وَهُمْ فِي أَنَّ اسْمَ : " لَا " إِذَا كَانَ مُعْرَبًا فَإِنَّهُ لَا يُتَّبَعُ إِلَّا عَلَى لَفْظِهِ^(٢) .

(١) الذين أحازوا هم الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشري وابن مالك . التصريح : ١٣١ / ٢ .

(٢) هو ابن عصفور يقول : وإذا أتبت الاسم بعد لا فلا يخلو أن يكون معرباً أو مبنياً فإن كان معرباً فعلى لفظه . شرح الجمل : ٢٧٤ / ٢ .

﴿ دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَأَغْطِ لَا مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

أَجْمَلُ النَّاطِلِ فِي هَذَا الْبَيْتِ ، وَفِيهِ تَفْصِيلٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْهَمْزَ وَ : " لَا " الَّتِي دَخَلَتْ عَلَيْهَا تُكُونُ عَلَى مَعَانٍ :

أحدها : إقرار كل واحدة من الهمزة ولا على معناها مِنْ أَنْ تُكُونَ : " الهمزة " لصريح الاستفهام ، و : " لَا " لِلتَّفْهِي نَحْوُ قَوْلِ الْعَرَبِ : أَفَلَا قِمَاصَ بِالْعَبْرِ. ^(١)

الثاني : أَنْ يُكُونَ اسْتِفْهَامٌ عَلَى طَرِيقِ التَّقْرِيرِ وَالْإِنْكَارِ نَحْوُ قَوْلِ حَسَّانَ : ^(٢)

أَلَا طَعَانٌ أَلَا فَرِسَانٌ عَادِيَّةٌ إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ عِنْدَ التَّنَائِيرِ ^(٣)

(١) القماص : بالكسر والضم : الوثب ، والعبر : الحمار الوحشي ، وهو مثل يضرب لمن ذل بعد عز . ينظر اللسان مادة : " قمص " ، وقيل : يضرب للرجل الممي الذي لا حراك به .

(٢) البيت لحسان بن ثابت الأنصاري - رضي الله تعالى عنه - وهو من قصيدة يهجو بها الحارث ابن كعب الجاشعي ، وأولها :

حَارِ بْنَ كَعْبٍ أَلَا أَخْلَامٌ تَرْجُوْكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجَوْفِ الْجَمَاحِيرِ

اللفظة : قوله : " الجوف " بضم الجيم جمع أجوف كالسود جمع أسود وهو الواسع الجوف ، قوله : " الجماحير " جمع جمحور بضم الجيم وسكون الميم وضم الحاء المعجمة وهو العظيم الجسم القليل العقل والقوة ، قوله : " عادية " بالعين المهملة من العدو ويقال بالعين المعجمة من الغدو الذي يقابل الرواح ، وقال أبو الحسن : بالمهملة أحب إلي ؛ لأن العادية تكون بالفتحة وغيرها ، قوله : " ألا تجشؤكم " بالجيم والشين المعجمة من تجشأت تجشؤا ، وهو من الجشأ ، وهو دليل الامتلاء من الطعام ، قوله : " التناير " وهو جمع التنور وهو ما ينجز فيه .

الاستشهاد فيه : في قوله : " ألا طعان " حيث جاء فيه ألا للتوبيخ والإنكار مع بقاء عملها .
(٢) البيت في تخليص الشواهد : ٤١٤ ، والجني الداني : ٣٨٤ ، والخزانة : ٦٩ / ٤ ، والكتاب لسيبويه : ٢ / ٢٠٦ ، وشرح شواهد المغني : ٢١٠ ، وابن الناطم : ٧٣ ، وتوضيح المقاصد : ٣٦٩ / ١ ، والشاهد رقم ٣٢١ من شواهد العبيي ونسب لحدائش بن زهير في شرح أبيات سيبويه : ٥٨٨ / ١ ، ونسب لحسان أو لحدائش في الدور : ٢ / ٢٣٠ .

وَحُكْمٌ : " لا " فِي هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ حُكْمُهَا لَوْ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهَا الْهَمْزَةُ مِنْ جَوَازِ إِنْجَانِهَا ، وَإِعْمَالِهَا إِعْمَالٌ : " إِنْ " ، وَإِعْمَالٌ : " لَيْسَ " بِجَمِيعِ أَحْكَامِهَا فِى ذَلِكَ كُلِّهِ .

الثالث : أَنْ تُصِيرَ الْكَلِمَةُ بِمَجْمُوعِهَا لِلتَّحْضِيضِ فَيَحْتَمِلُ مَا بَعْدَهَا عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ؛ إِذْ لَا عَمَلَ لَهَا ، وَلِزَمَ تَنْوِينُ الْأِسْمِ إِنْ كَانَ مِمَّا يَنْوَنُ ؛ لِأَنَّ أَدَاةَ التَّحْضِيضِ لَا يَلِيهَا إِلَّا الْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا فَمُضْمَرًا^(١)

وعندي أن : " ألا " الَّتِي لِلتَّحْضِيضِ لَيْسَتْ مُرَكَّبَةً مِنْ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ وَلَا الَّتِي لِلنَّفْيِ ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَتْ لِلتَّحْضِيضِ بَلْ هِيَ بَسِيطَةٌ وَضِعَتْ لِمَعْنَى التَّحْضِيضِ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ التَّخْوِينِ أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ وَلَا الَّتِي لِلنَّفْيِ وَأَنَّهُ دَخَلَهَا مَعْنَى التَّحْضِيضِ^(٢) .

الرابع : أَنْ يَدْخُلَهَا مَعْنَى التَّمْنَى ، فَفِيهَا خِلَافٌ : مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ إِذْ ذَاكَ أَهْلُهَا لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا اسْتِعْمَالٌ : " لَا " الْعَامِلَةَ عَمَلٌ : " إِنْ " فَقَطْ ، وَأَنَّ الْأِسْمَ يَتَنَبَّأُ مَعَهَا إِنْ كَانَ مُقَدَّرًا ، وَلَا يَتَّبِعُ اسْمُهَا إِلَّا عَلَى اللَّفْظِ وَلَا خَبَرَ لَهَا ، وَإِنَّمَا وَافَقَتْ : " لَا " فِي الْعَمَلِ فِي الْأِسْمِ خَاصَّةً^(٣) .

(١) من أمثله قوله تعالى : { أَلَا تَقْتُلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ } (التوبة : من الآية ١٣)

وهي في الآية للتحضيض وهو الطلب بشدة وقد نفيد العرض وهو الطلب برفق ، ومن أمثله قوله : { أَلَا نَحْيِيكَ أَنْ يَقُولَ اللَّهُ لَكَ } (النور : من الآية ٢٢) . ومثل له ابن مالك بقول الشاعر :

ألا رجلاً جزاه الله غيراً يدل على محصلة تبيت

والتقدير : ألا ترونني رجلاً (شرح التسهيل : ٧١ / ٢)

(٢) التذيل والتكميل : ٣٠٥ / ٥ ، ٣٠٦ .

(٣) قال سيبويه : " ومثل ذلك : هلا ولولا وألا ألزموه لا وجعلوا كل واحدة مع لا بمولدة

حرف واحد وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض " . الكتاب لسيبويه : ٣ /

١١٥ ، وينظر المنتصب للمبرد : ٣٨٢ / ٤ ، وقد مثلوا لألا التي للتنبي بقول الشاعر :

ألا عمرو لي مستطاع رجوعه فإرباب ما أأتات يد الغفلات

قال ابن مالك : فنصب إرباب لأنه جواب ممن مقرون بالغاء . شرح التسهيل : ٧١ / ٢ .

وَزَعَمَ الْمَازِنِيُّ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ لِلتَّمْنَى جَاَزَ فِيهَا أَنْ تُعْمَلَ عَمَلٌ : " لَيْسَ " وَأَنْ تُنْفَى ، وَأَنْ تُعْمَلَ عَمَلٌ : " إِنْ " ، وَإِذَا عَمِلَتْ عَمَلٌ : " إِنْ " جَاَزَ عِنْدَهُ أَنْ يُتَّبَعَ اسْمُهَا عَلَى اللَّفْظِ وَعَلَى الْمَوْضِعِ ، وَلَهَا خَيْرٌ مَلْفُوظٌ بِهِ أَوْ مَحْدُوفٌ كَحَالِ : " لَا " إِذَا كَانَتْ لِلتَّمْنَى وَلَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهَا الْهَمْزَةُ ، وَيَرَادُ بِالْجُمْلَةِ التَّمْنَى كَمَا يُرَادُ بِالْإِسْتِفْهَامِ التَّقْرِيرُ ، وَزَعَمُوا أَنَّ السَّمَاعَ وَرَدَ بِمَذْهَبِ سِيبَوِيهِ^(١).

و : " أَلَا " إِذَا كَانَتْ لِلتَّمْنَى هِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنَ الْهَمْزَةِ الَّتِي لِلْإِسْتِفْهَامِ وَمِنْ : " لَا " الَّتِي لِلنَّفْيِ ، وَاسْتَعْمِلَتْ فِي مَعْنَى التَّمْنَى لِأَنَّ التَّمْنَى مَقْصُودٌ ؛ كَمَا أَنَّ الْمَنْفِيَّ كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا ادَّعَيْتَا فِي هَذَا التَّرْكِيبِ ؛ لِأَنَّ بَعْضَ أَحْكَامِ : " لَا " وَجَدَتْ فِي : " أَلَا " عَلَى رَأْيِ سِيبَوِيهِ ، وَجَمِيعَ أَحْكَامِهَا عَلَى رَأْيِ الْمَازِنِيِّ ، فَقَدْ أَتَقَفْتُ : " أَلَا وَلَا " مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، وَمِنْ حَيْثُ الْحُكْمِ بِخِلَافِ : " أَلَا " الَّتِي لِلتَّخْضِيعِ ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ وَافَقَتْ : " لَا " مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لَمْ تَوَافِقْ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَا عَمَلَ لَهَا ، وَأَنَّ التَّخْضِيعَ إِنَّمَا مُتَعَلِّقُهُ الْفِعْلُ لَا الْاسْمُ ، وَالتَّمْنَى وَالتَّمْنَى مُتَعَلِّقُهُمَا فِي اللَّفْظِ الْاسْمِ^(٢).

قال ابن مالك :

وَشَاعَ لِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ

ذَكَرَ أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ الْخَبَرُ شَاعَ حَذْفُهُ وَهَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْخَبَرَ إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِهِ دَلِيلٌ ، أَوْ لَا يَكُونَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَجَبَ ذِكْرُهُ نَحْوُ : لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ.

(١) ينظر المقتضب للمبرد : ٤ / ٣٨٢ ، والتذيل والتكميل : ٥ / ٣٠٦ - ٣٠٩ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ٢ / ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، والتذيل والتكميل : ٥ / ٣٠٩ .

وإن كَانَ قَامًا أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ وَاحِدًا مِنْهُمَا جَارَ إِثْنَاهُ وَحَذَفَ^(١) ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَبَنُو تَعِيمٍ يَلْتَزِمُونَ حَذْفَهُ ، وَالْحُجَّازِيُّونَ يَحْذِفُونَهُ كَثِيرًا^(٢) .

وَذَكَرَ بَعْضُ النَّاسِ تَفْصِيلًا آخَرَ وَهُوَ أَنَّهُ يَكْثُرُ حَذْفُهُ إِذَا كَانَ ثُمَّ مَا يَدُلُّ عَلَى حَذْفِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَأَنْ بَنِي تَعِيمٍ يَلْتَزِمُونَ حَذْفَهُ وَلَمْ يُفْصَلْ ظَرْفًا وَمَجْرُورًا وَغَيْرَهُمَا^(٣) ، وَوَقَعَ لِأَبِي مُوسَى الْجَزُولِيِّ فِي حَذْفِ الْخَبَرِ تَخْيِيطُ رَدِّهِ النَّاسَ عَلَيْهِ^(٤) .

وَقَدْ سَمِعَ حَذْفَ الْأَسْمِ فِي قَوْلِهِمْ : لَا عَلَيْكَ ، أَي : لَا بِأَسْ عَلَيْكَ ، وَشَذَّ - أَيْضًا - بِنَاءُ الْأَسْمِ مَعَ : " مَا " الْنَافِيَةِ فِي قَوْلِهِمْ : مَا بِأَسْ إِنْ لَاحِقًا لـ : " مَا " بـ : " لَا " ؛ كَمَا أَلْحَقُوا : " لَا " بـ : " مَا " فِي رَفْعِ الْأَسْمِ وَتَصْبِ الْخَبَرِ .

(١) مثال إثباته قوله تعالى : لَا ظِلْمَ الْيَوْمَ (غافر : ١) ، ومثال حذفه قوله : قَالُوا لَا ضَرِيرَ (الشعراء : ٥٠) .

(٢) ينظر توضيح المقاصد للمرادي : ٣٧٣ / ١ ، والتذييل والتكميل : ٢٤١ / ٥ .

(٣) قال في المفصل ص ٦٠ في حديث عن خير لا : ويحذفه الحجازيون كثيراً فيقولون لا أهل ولا مال ولا بأس ثم يحتج ذلك بقوله : وبنو تميم لا يبتنعهم في كلامهم أصلاً .

(٤) قال الشلوبيين شارحاً كلام الجزولي : ولا يلفظ بالخير بنو تميم إلا أن يكون ظرفاً ، يقول : إن قولك : لا رجل أفضل منك ، لا يكون إلا في لغة أهل الحجاز ، فأما بنو تميم فإنهم يحذفون الخير فيقولون : لا رجل ، ولا ينطقون بالخير ، وينبغي أن يكون هذا فيما هو جواب لقول قائل : هل من رجل أفضل منك ؟ ففي هذا ينبغي أن يكون خلاف أهل الحجاز وبني تميم الذي ذكر ، وأما إذا لم يكن جواباً لقول قائل ذلك لفظاً ولكنه جواب له تقديره خاصة لا لفظاً ، فلا ينبغي أن يحذف الخير أصلاً لأنه لا دليل عليه ، فكيف يصح أن يكون بنو تميم يحذفون ما لا دليل عليه أصلاً بل لا ينبغي أن يكون بنو تميم هنا إلا كأهل الحجاز ، ولا بد في إثبات الخير لأنه لا دليل عليه ، وقول المؤلف : إلا أن يكون ظرفاً ، استثناء لا أعلمه عن أحد وكل من نقل هذا الخلاف لم ينقل فيه استثناء هذا الظرف فلا أدري من أين نقله ؟

ولا فرق بين الظرف في ذلك وبين غيره من الأخبار ولو نقل ما ذكره المؤلف عنهم لكان له وجه من اتساعهم في الظروف بما لم يتسع به في غيرها ولكنه غير منقول ولعله من قياسه وهذا ليس موضع القياس لأنه اتساع ، والاتساع إنما هو منقول . انظر المقدمة الجزولية ص ٢٢٠ ، ٢٢١ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبيين : ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، وينظر لفسات العرب في ابن عيش : ١٠٧ / ١ .

﴿ ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا ﴾

قَوْلُهُ :

النَّصِبُ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيَّ الْبَتْدَا أَغْنِي رَأْيِي خَالَ عِلْمَتُ وَجَدًا

ذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ تَنْصِبُ الْمُبْتَدَا وَالْخَبَرَ وَلَيْسَتْ تَنْصِبُ كُلَّ مُبْتَدَا وَخَبَرَ ،
بَلْ مَا صَحَّ أَنْ يَكُونَ اسْمًا لَكَانَ وَخَبَرًا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ .

وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّ ظَنَّ وَأَخَوَاتَهَا دَاخِلَةٌ عَلَى الْمُبْتَدَا وَالْخَبَرِ ، وَأَنَّهَا مِنْ
تَوَاصِيحِ الْإِبْتِدَاءِ ، وَذَهَبَ السُّهَيْلِيُّ إِلَى أَنَّهَا آيَةٌ دَاخِلَةٌ عَلَيْهِمَا وَلَيْسَتْ مِنْ تَوَاصِيحِهِ ،
وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ الْقَرَبَ يَقُولُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، أَيْ : ظَنَنْتُ الْمُسَمَّى بِهِذَا
هُوَ الْمُسَمَّى بِهِذَا ، فَالذَّاتُ وَاحِدَةٌ ، وَلَوْ قُلْتُ : زَيْدٌ وَعَمْرُو لَكَانَ الْمَعْنَى : زَيْدٌ مِثْلُ
عَمْرٍ ، فَهُمَا ذَاتَانِ ؛ كَمَا يَقُولُ : زَيْدٌ حَاتِمٌ ، أَيْ : مِثْلُ حَاتِمٍ ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى فِي :
ظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، ظَنَنْتُ زَيْدًا مِثْلَ عَمْرٍ .^(١)

وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي
مَحْمُولُ الْخَبَرَيْنِ نَحْوُ : حَسِبْتُ الرُّمَانَ حُلُومًا حَامِضًا ، وَمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ .

وَقَوْلُهُ : " أَغْنِي رَأْيِي إِلَى آخِرِهِ " احتِجَاجُ أَنْ يُبَيِّنَ الْأَفْعَالَ الَّتِي تَنْصِبُ الْمُبْتَدَا
وَالْخَبَرَ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : انْصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ ، وَفِعْلُ الْقَلْبِ عَلَى قِسْمَيْنِ : لَا زِمَ وَمُتَعَدٍّ ،
وَاللَّازِمُ نَحْوُ : جِئْتُ ، وَظُرْتُ ، وَشَجَعْتُ ، وَالْمُتَعَدِّي عَلَى قِسْمَيْنِ : مُتَعَدٍّ إِلَى وَاحِدٍ
نَحْوُ : فَهَمْتُ الْمَسْأَلَةَ ، وَعَرَفْتُ زَيْدًا ، وَمُتَعَدٍّ إِلَى اثْنَيْنِ ، فَلَمَّا كَانَ فِعْلُ الْقَلْبِ
يَنْقَسِمُ إِلَى مَا ذَكَرْتَاهُ احتِجَاجُ إِلَى أَنْ يُبَيِّنَ الْأَفْعَالَ الَّتِي تَنْصِبُ الْمُبْتَدَا وَالْخَبَرَ .

فأما : " رأي " فتعدي إلى اثنين إذا كانت لعلم أو ترجيح^(١) أو اعتقاد ، وزعم أنها إذا كانت لاعتقاد لا تنصب إلا واحداً^(٢).

و : " خَالَ ، وَحَسِبَ " يَنْصِبَانِ مَفْعُولَيْنِ إِذَا كَانَتَا لَتَصَوُّرِ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ اسْتِنْبَاتٍ وَلَا دَلِيلٍ ، وَقَدْ يَكُونُ : " حَسِبْتُ " مِثْلُ : " عَلِمْتُ " أَوْ لاعتقاد رَاجِحٍ^(٣) ، و : " عَلِمَ " الْمُتَعَدِّيَةُ إِذَا لَمْ تُسْتَعْمَلْ كـ : " عَرَفَ " تَنْصِبُ الْمُتَبَدِّأَ وَالْخَبَرَ ، فَإِنْ اسْتَعْمِلَتْ كـ : " عَرَفَ " نَصَبَتْ وَاحِداً^(٤) ، و : " وَجَدَ " كَعَلِمَ الَّتِي لَمْ تُخْبِرْ مَجْرَى الْعِرْفَانِ تَحْوِ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٥) : { وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ } .

قوله :

ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدَدٍ حَجَا ذَرَى وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاعْتَقَدَ

" ظَنَّ " لِعِلْمٍ أَوْ تَرْجِيحٍ^(٦) ، وَهُوَ الْأَصْلُ فِيهَا ، و : " زَعَمَ " للاعتقاد^(٧) ، و : " عَدَدٌ " فِيهَا خِلَافٌ ، فَهُمْ مِنْ جَعَلِهَا مِنْ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ فَلَا يَكُونُ إِلَّا مَفْعُولاً ثَانِياً أَلْبَسَهُ ، وَهَذَا هُوَ

(١) وقد اجتمعا في قوله تعالى : { إِنَّهُمْ يَرُوتَهُ بَعِيداً وَكَرَاهَ قَرِيباً } (المعارج : ٦ ، ٧) فالأول للترجيح والثاني لليقين.

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل : ٨١ / ٢ رأيت رأى فلان . بمعنى اعتقدته .

(٣) مثاله قوله تعالى : { يَخْشَوْنَ كُلَّ صِيْحَةٍ عَلَيْهِمْ } (المنافقون من الآية : ٤) وهي للرجحان ومثالها للعلم قول لبيد : حسبت التقى والجلود خير تجارة ... إلخ .

(٤) مثال ذلك في قوله تعالى : { وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً } (النحل : من الآية ٧٨) .

(٥) من الآية : ١٠٢ من سورة الأعراف .

(٦) مثال العلم قوله تعالى : { الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ } (البقرة : ٤٦) ، ومثال الرجحان

قوله : ظننتك إن شئت لظي الحرب صالياً فعردت فيمن كان عنها معرداً

(٧) هو الأصل في معناها كقوله تعالى : { زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا } (التغابن : ٧)

المَشْهُور^(١) ، و : " حَجَا " للاِغْتِقَادِ الرَّاجِحِ ، ولا أعلم أحداً ذكرها غيرَ هَذَا النَّاظِمِ
وَأُنْشَد :

فَذْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَحَا نِفَّةً حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مِلْمَاتٌ^(٢)

و : " دَرَى " بِمَعْنَى " عَلِمَ " قال الشاعر :^(٣)

(١) مثل له ابن مالك بقول الشاعر :

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم

ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٧٧ وشرح التسهيل للمرادي : ١ / ٤٧٢ .

(٢) قاله هو مجيم بن أبي ابن مقبل كذا قاله ابن هشام وليس في ديوانه ، وهو من البسيط ،
وهو في تخلص الشواهد : ٤٤٠ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٤٨ ، والدرر : ٢ / ٢٣٧ ،
والشاهد : ٣٢٩ من شواهد العيني ، وشرح شذور الذهب : ٤٦٣ ، واللسان : " ضريح ،
حجا " ، وجمع الموامع للسيوطي : ١ / ١٤٨ ، وابن الناظم : ٧٥ ، وأوضح المسالك : ٢ /
٣٥ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ٨٣ .

اللغة : قوله : " أحجو " أي أظن ، وقوله : " حتى ألت بنا " أي نزلت من الإلمام وهو
الترول ، والملمات جمع لممة وهي النازلة من نوازل الدنيا .

الاستشهاد فيه : في قوله : " كنت أحجو " فإنه جاء بمعنى الظن ونصب المفعولين ولم يذكر
أحد من النحاة أن حجا يحجو يتعدى إلى مفعولين غير ابن مالك - رحمه الله تعالى - ينظر
شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٧٧ .

(٣) البيت من الطويل وهو مجهول وأنته أبو حيان : " يا عمرو " بدلاً من يا عمرو في المخطوط ،
والبيت بلا نسبة في الدرر : ٢ / ٢٤٥ ، وينظر التصريح : ١ / ٢٤٧ ، وأوضح المسالك : ٢ /
٣١ ، وشرح شذور الذهب : ٢٦٦ ، وشرح قطر الندى : ١٧١ ، وجمع الموامع للسيوطي :
١ / ١٤٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٧٩ ، وابن الناظم : ٧٤ ، وأوضح المسالك :
٢ / ٣٣ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ٣١ .

اللغة : قوله : " دريت الوفي " على صيغة المجهول من درى يدري إذا علم ، قوله : " فاغتبط "
بالعين المعجمة من الغبطة وهي أن تمنى مثل حال المغبوط من غير أن تريد زوالها عنه وليس
بحسد .

الاستشهاد فيه : على أن : " درى " بمعنى علم يقتضي مفعولين وله استعمالان في الكلام
أغلبهما أن يتعدى بالباء نحو : دريت بكذا ومنه قوله تعالى : { ولا أدراكم به } - من الآية
١٦ من سورة يونس - وإنما تعدى إلى الضمير بسبب دخول همزة النقل عليه ، وأندرها أن
يتعدى إلى اثنين بنفسه كما في البيت المذكور . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٧٩ .

ذُرِبَتِ الْوَفِي الْعَهْدَ يَا غُرُو فَاغْبِطْ فَإِنْ اغْبِطَ بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

قَوْلُهُ : " وَجَعَلَ اللَّذَّكَاعَتَقَدَّ " ، يُرِيدُ : وَجَعَلَ الْإِعْتِقَادِيَّةَ ؛ لِأَنَّ : " جَعَلَ " لَهَا عِدَّةُ مَعَانٍ ، فَإِذَا كَانَتْ اِعْتِقَادِيَّةً نَصَبَتْ مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ^(١) : { وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنَّا } ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى : صَيَّرَ تَنْصِبَ مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ : جَعَلَتِ الطَّيْنَ حَرْفًا. ^(٢)

قَوْلُهُ :

وَهَبْ تَعْلَمُ وَالْوَسِي كَصِيرَا - أَيْضًا - بِهَا الصَّبُّ مُبْتَدَأٌ وَخَيْرَا

" هَبْ " فِيهَا خِلَافٌ ، مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا تَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ فَقَطْ ، وَالثَّانِي مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِخَالِ ، إِذَا قُلْتَ : هَبْ زَيْدًا شَجَاعًا.

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ وَهِيَ عِنْدَهُ بِمَعْنَى : " ظَنَّ " ^(٣) ، قَالَ الشَّاعِرُ : ^(٤)

(١) من الآية ١٩ من سورة الزخرف.

(٢) ومنه قوله تعالى : { وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ غَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا } (الفرقان : ٢٣)

(٣) انظر التذيل والتكميل ٢٦ / ٦ ، وفيه يقول : " وعدّها من أفعال هذا الباب هو مذهب الكوفيين واضطرب فيها ابن عصفور فمرة قال : إنّها تتعدى إلى واحد بدليل تنكير الثاني ، ومرة قال : إنّها تتعدى إلى اثنين بدليل مجيئه معرفة ونكرة إلا أنه جعلها أمراً من وهب بمعنى جعل التي بمعنى صير في قولهم : وهبني الله فذاك " .

(٤) قائله هو ابن هشام السلولي ، وهو من المتقارب ، والبيت في تحليص الشواهد : ٤٤٢ ، والخزانة : ٣٦ / ٩ ، والدرر : ٢٤٣ / ٢ ، وشرح التصريح : ٢٤٨ / ١ ، وشرح شواهد المغني : ٩٢٣ ، واللسان " وهب " ، ومعاهد التنصيص : ٢٨٥ / ١ ، وبلا نسبة في مع الهوامع للسيوطي : ١٤٩ / ١ ، وشرح شذور الذهب : ٤٦٧ ، والمغني : ٥٩٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٧٨ / ٢ ، وابن الناطم : ٧٥ ، وتوضيح المقاصد : ٣٧٧ / ١ ، وأوضح المسالك : ٣٧ / ٢ ، وشرح ابن عقيل : ٣٩ / ٢ =

فَقُلْتُ أَجْرِنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكاً

و : " تَعْلَمُ " بِمَعْنَى : " اعْلَمْ " ، وَأَكْثَرُ دُخُولِهَا عَلَى أَنْ وَمُعْمُولُهَا نَحْوُ قَوْلِ زُهَيْرٍ^(١) :

تَعْلَمُ أَنْ شَرَّ النَّاسِ حَيٌّ يُنَادِي فِي شِعَارِهِمْ : يَسَارُ

وَقَوْلُهُ - أَيْضاً -^(٢)

وَقُلْتُ تَعْلَمُ أَنْ لِلصَّيْدِ غِرَّةٌ وَإِلَّا تُضَيِّعُهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ

= المعنى : فقلت يا أبا خالد أجريني وأغنني وإن لم تجرني فظنني من الهالكين.

الاستشهاد فيه : في قوله : " هبني " فإنه بمعنى ظنني ، ونصب مفعولين كما ذكرناه وهو من الجوامد لا يتصرف منه الماضي والمستقبل ولا يجيء منه إلا الأمر ، والغالب عليه أن يتعدى إلى مفعولين صريحاً ، وقد يدخل على أن وصلتها قليلاً ، وزعم الجرمي أنه لحن وهو فاسد ؛ لأنه ورد في حديث عمر - رضي الله تعالى عنه - : " هب أن أبانا كان حماراً " . ينظر المغني : ٥٩٤ ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٣٧٧ .

(١) البيت من بحر الوافر ، وهو لزهر في ديوانه ص ٢٢٠ (شرح ثعلب) والشعار (بالكسر) علاقة القوم في سفرهم ، ويسار راعي إبل لزهر . ويستشهد به على وقوع تعلم على أن ومعمولها .

(٢) قائله هو زهير بن أبي سلمى ، وهو من قصيدة طويلة من الطويل بمدح بما حصين بن بدر ، وأولها هو قوله :

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله وعرى أفراس الصبا وروحله

ينظر البيت في التصريح : ١ / ٢٤٧ ، واللسان : " أذن " ، وشرح الأشموني : ٢ / ٢٤ ، وأوضح المسالك : ٢ / ٣٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٥٠ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٢ / ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان : ٣ / ٥٧ .

الاستشهاد فيه : في قوله : " تعلم أن للصيد " وهو أن وقوع تعلم بمعنى اعلم في الأكثر يكون على أن وصلتها ، ومنه ما جاء في حديث الدجال " تعلموا أن ربكم ليس بأعور " أي اعلما ، وفي حديث " تعلموا أنه ليس يرى أحد منكم ربه حتى يموت " أي اعلما .

وَقَدْ نَصَبْتَ الْمَفْعُولَيْنِ صَرِيحاً نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ: ^(١)
تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَذْوَهَا قَبْلَ بَلْغِ بَلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ

وقوله: "وَالَّتِي كَصِيرًا" يَشْمَلُ: "جَعَلَ" فِي أَحَدِ أَقْسَامِهَا وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا، وَ: "وَهَبَ" غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ بَلْ لَا يَسْتَعْمَلُ مِنْهُ إِلَّا الْمَاضِي نَحْوُ: وَهَبَنِي اللَّهُ فَذَلِكَ، أَيْ صَيَّرَنِي اللَّهُ فَذَلِكَ، وَ: "رَدَّ"، وَ: "تَرَكَ"، وَ: "تَخَذَ"، وَ: "أَكَانَ" ^(٢) هَكَذَا سَرَدَ النَّاطِمُ مَا كَانَ مُرَادِفًا لَ: "صَيَّرَ" مِمَّا يَنْصَبُ مَفْعُولَيْنِ.

وَفِي: "تَرَكَ" خِلَافٌ، مِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ، وَالثَّانِي مُنْصُوبٌ عَلَى الْخَالِ ^(٣)، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَهُوَ اخْتِيَارُ هَذَا النَّاطِمِ ^(٤)، وَأُنْشِدَ: ^(٥)

(١) قائله هو زياد بن سيار بن عمرو بن جابر، وهو من الطويل، والبيت في الخزانة: ١٢٩/٩ والدرر: ٢٤٦/٢، وشرح التصريح: ٢٤٧/١، وشرح شواهد المغني: ٩٢٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٨٠/٢، وشرح الكافية الشافية: ٥٤٦، والمغني: ٥٩٤، وابن الناطم، ٧٤، وأوضح المسالك: ٣١/٢، وشرح ابن عقيل: ٣٢/٢.

الاستشهاد فيه: على أن تعلم بمعنى اعلم وأنه يستدعي مفعولين ونصبهما وأن هذا قليل؛ لأن أكثر استعماله إعماله في أن كما ذكرناه.

(٢) قال ابن مالك: ألحق ابن أفلح بأصار أكان المنقولة من كان بمعنى صار وما حكم به جازئ قياً وهو غير مسموع. ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٨٣/٢.

(٣) ينظر شرح التسهيل للمرادي: ٤٧٧/١.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٥٥٠.

(٥) البيت من بحر الطويل قائله هو فرعان بن الأعراف من قصيدة قالها فرعان في ابنه منازل، انظرها في شرح ديوان الحماسة للتبريزي: ١٠/٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١٤٤٥، وانظر الشاهد في شرح الأشموني: ٢٥/٢، وهمع الهوامع للسيوطي: ١٥٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٨٢/٢، وابن الناطم: ٧٥، وشرح ابن عقيل: ٤١/٢، والشاهد رقم: ٣٤٣ من شواهد العيني.

اللغة: قوله: "ورينته" من التربية، قوله: "واستغنى عن المسح شاربه" كناية عن كونه كبيراً غير محتاج إلى خدمة أحد. =

وَرَيْبُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ
وَكَذَلِكَ الْخِلَافُ فِي: "أَتَخَذَ"، والصحيح أنها قد تعدى إلى مفعولين،
ومنه قوله تعالى^(١): {أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ}

وقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الَّذِي ذَكَرَ النَّاطِمُ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مَصْرَحاً بِهِ ثَلَاثَةُ عَشَرَ فِعْلاً،
وَذَكَرَ أَنَّ الَّتِي تُرَادُّ: "صَبَّرَ" سَبْعَةُ أَفْعَالٍ، وَذَلِكَ عَلَى مَا شَرَحَهُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ
فَصَارَ الْمَجْمُوعُ عِشْرِينَ فِعْلاً.^(٢)

وَرَأَى بَعْضُ التَّحْوِيلِينَ فِي أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ: "أَلْفَى" بِمَعْنَى: "وَجَدَ"^(٣)،
تَحْوِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٤): {إِنِّهمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ}، وقال الشاعر^(٥):

قَدْ جَرَّبُوهُ فَأَلْفَوْهُ الْمَغِثَ إِذَا
مَا الرُّوْغُ عَمَّ فَلَا يَلُوي عَلَى أَحَدٍ

= الاستشهاد فيه: في قوله: "تركته" حيث نصب مفعولين؛ لأن فيه معنى التحويل.

(١) من الآية: ٢٣ من سورة الجاثية.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٧٢ / ٢ وما بعدها.

(٣) منهم ابن مالك في شرح التسهيل: ٧٨ / ٢.

(٤) الآية: ٦٩ من سورة الصافات.

(٥) البيت من البسيط بلا نسبة في تخلص الشواهد: ٤٣١، والخزانة: ٣٣٥ / ١١، والدرر:

٢ / ٢٤٥، وجمع المواعع للسيوطي: ١ / ١٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٧٨ / ٢،

وابن الناطم: ٧٤، والشاهد ٣٣٩ من شواهد العيني

اللغة: قوله: "فألفوه" بالفاء أي وجدوه، قال تعالى: {وَأَلْفَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ} — من

الآية ٢٥ من سورة يوسف — أي وجداه، قوله: "المغيث" من الإغاثة، و: "السرور"

الخوف والفرح، قوله: "فلا يلوي" أي يعطف على أحد بل يعم الجميع.

الاستشهاد فيه: في قوله: "فألفوه" حيث نصب ألفى مفعولين لكونه بمعنى وجد ومنهم

من منع تعدى ألفى إلى اثنين وزعموا في قوله تعالى: {إِنِّهمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ}، أن ضالين

حال، والبيت حجة عليهم لأنه تعدى فيه إلى اثنين.

وَرَزَادٌ بَعْضُهُمْ : "ضَرَبَ" مَعَ الْمَثَلِ بِمَعْنَى : "صَبَّرَ" كَمَا قَالَ تَعَالَى :^(١)

{وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ {^(٢)

والحق - أيضاً - بهذا الباب الأحفش والفارسي : "سَمِعَ" إِذَا غُلِقَتْ بَغِيرُ مَسْمُوعٍ نَحْوُ قَوْلِكَ : سَمِعْتُ زَيْدًا يَقْرَأُ ، فَإِنْ وَلِيَهَا مَسْمُوعٌ تَعَدَّتْ إِلَى وَاحِدٍ نَحْوُ : سَمِعْتُ حَدِيثَكَ.^(٣)

والحق بعضهم بها : "رَأَى" الْحُلُمِيَّةُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٤) : {إِنِّي أَرْنِيكَ أَغْصِرُ

حَقْمَرًا}^(٥).

والحق هشام بها : "عَرَفَ" وَأَبْصَرَ^(٦) ، وابن درستويه : "أَصَابَ ، وصادف ، وغادر"^(٧).

وذكر صاحب المفتاح فيها : "تَوَهَّم ، وَتَيَقَّنَ ، وَشَعَرَ ، وَتَبَيَّنَ ، وَاعْتَقَدَ ، وَصَبَّرَ ، وَتَمَتَّى ، وَرَدَّ ، وَأَتَقَوْل"^(٨) ، وسيأتي في آخر الباب ذِكْرُ الْقَوْلِ وَالْكَلَامِ عَلَيْهِ.

(١) من الآية : ١٣ من سورة يس.

(٢) قال ابن مالك : "والحق بعض الخذاق من النحويين بأفعال هذا الباب (ضرب) المعاملة فسي المثل كقوله تعالى : {وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ} ، "شَرَحَ الكافية الشافية لابن مالك : ٥٥٠ ، وينظر التذييل والتكميل : ٥١ / ٦.

(٣) ينظر التذييل والتكميل : ٤٦ / ٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٠٢ / ١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٥٤٧ ، والإيضاح العضدي : ١٣٣ / ١.

(٤) من الآية : ٣٦ من سورة يوسف.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٨٤ / ٢ ، والتذييل والتكميل : ٤٤ / ٦.

(٦) ينظر مع الهوامع : ١٥١ / ١.

(٧) ينظر مع الهوامع : ١٥١ / ١.

(٨) قال السيوطي في الجمع : "وذكر السكاكي في المفتاح فيما يتعدى إلى اثنين : توهمت وتيقنت وشعرت ودرت وتبينت وأصبت واعتقدت وتثبت ، ثم قال : ويحتاج في جعل هذه من هذا الباب إلى صحة نقل عن العرب " ، ينظر الجمع : ١٥١ / ١ ، والذي في المفتاح : "وقد ورد هذا في عدمت وفقدت ، قالوا : عدمتي وفقدتني ، قال جبران العود :

﴿ الإلغاء والتعليق في باب ظن ﴾

قَوْلُهُ :

وَحُصِّنَ بِالتَّعْلِيلِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبِّ وَالْأَمْرِ هَبِّ قَدْ أُنْزِمَا

التَّعْلِيلُ : تَرْكُ الْعَمَلِ لَفْظًا لِعَارِضٍ ، وَالْإِلْغَاءُ : تَرْكُ الْعَمَلِ لَفْظًا وَمَعْنَى لِغَيْرِ عَارِضٍ.^(١)

وَوَظَّاهِرُ كَلَامِ التَّحْوِيلِ أَنَّ أَفْعَالَ الْقُلُوبِ يَجُوزُ تَعْلِيلُ جَمِيعِهَا فَيَدْخُلُ فِيهَا : "هَبَّ" عِنْدَ مَنْ جَعَلَهَا تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ بِمَعْنَى : "ظَنَّ ، وَتَعَلَّمَ" وَظَاهِرُ كَلَامِ النَّاطِلِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي : "هَبَّ" وَلَا فِي : "تَعَلَّمَ" ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ لِأَنَّهُمَا فِعْلَانِ لَا يَتَصَرَّفَانِ ، فَلَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهِمَا بِالْإِلْغَاءِ وَلَا تَعْلِيلٍ ، بَلْ بَقِيَ عَلَى أَصْلِهِمَا مِنَ الْعَمَلِ ، وَإِنْ كَانَا فِعْلَيْنِ قَلْبٍ.^(٢)

وَأَمَّا : "صَيَّرَ" وَمَا فِي مَعْنَاهَا فَلَا يَكُونُ فِيهَا تَعْلِيلٌ وَلَا إِلْغَاءٌ^(٣) ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا أَفْعَالٌ دَخَلَتْ عَلَى الْأَسْمَعِينَ ، وَكَانَ لَهَا تَأْثِيرٌ مُحْسُوسٌ فِيمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ؛ أَلَا تَرَى قَوْلَهُمْ : صَيَّرْتُ الطَّيْنَ خَزَفًا ، كَيْفَ تَأْثَرُ الطَّيْنُ وَتَحُولَ إِلَى حَالَةٍ أُخْرَى تَأْثَرًا مُحْسُوسًا ؟ فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْمَفْعُولِ الْحَقِيقِيِّ مِنْ بَابِ : ظَنَنْتُ ، وَفِي قَوْلِكَ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، لَمْ يَكُنْ مِنْكَ تَأْثِيرٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَسْمَعِينَ ؛ إِنَّمَا الْفِعْلُ وَقَعَ مِنْكَ وَمَتَّعَلُّهُ النَّسَبَةُ الَّتِي بَيْنَ الْأَسْمَعِينَ لَا الْأَسْمَانَ وَالتَّضْعِيفُ فِي : "صَيَّرَ" لِلنَّقْلِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ : صَارَ الطَّيْنُ خَزَفًا ، ثُمَّ نُقِلَتْ بِالتَّضْعِيفِ فَقُلْتُ : صَيَّرْتُ الطَّيْنَ خَزَفًا.

لقد كان لي عن ضربتين عذمتي وعما ألاقى منهما متزحزح

وأريت مجھولا ، وكذا أرى وترى وما ينخرط في هذا السلك يدخلن في باب ظننت .
مفتاح العلوم : ٤٠ ط. دار الكتب العلمية.

(١) ينظر شرح التصريح بمضمون التوضيح : ٢٥٤ / ١ .

(٢) ينظر شرح التصريح بمضمون التوضيح : ٢٥٦ / ١ - ٢٥٧ .

(٣) شرح التصريح بمضمون التوضيح : ٢٥٧ / ١ .

ولما كانت : ظَنَنْتُ وأخوافاً ممَّا يُلْقَى وَيُعْلَقُ ولا تَأْتِيَرُ لَهَا مَحْسُوسٌ فِيمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ سَاعٌ فِيهَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ نَصْبَهَا لَمَّا بَعْدَهَا لَيْسَ نَصَبُ الْمَفْعُولِ بِهِ الصَّرِيحُ ولا المقاربة به في الشبه.

وقوله : " والأمر هب قد ألزما " يقول : التزم في : " هب " صيغة الأمر ، وذلك إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى " ظَنُّ " كما اختار ، وقد بَيَّنَّا أَن بَعْضَ التَّحْوِيلِ ذَهَبَ إِلَى أَن : " هب " لا تتعدى إِلا إِلَى واحد.

وقوله : " وَخَصَّ بِالْتَّعْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبٍ " يَعْنِي الْأَفْعَالُ الَّتِي ذَكَرْتُ مِنْ قَبْلِ : " هب " وهي أحد عشر فعلاً ، أما الإلغاء فتختص به هَذِهِ الْأَفْعَالُ ، وَأَمَّا التعلیق فلا تختص به بل يوجد فيها وفي غيرها نَحْوُ : عرفت ، وفكرت.

كَذَا تَعَلَّمَ وَلِغَيْرِ الْمَاضِي مِنْ سَوَاهِمَا اجْعَلْ كُلُّ مَا لَهُ زَكْنٌ

يعني : أَن : " تَعَلَّمَ " مثل : " هَبٍ " فِي كَوْنِهَا لَا تَتَصَرَّفُ بَلْ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا أَمْرًا ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى : " اَعْلَمْ " الَّتِي تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَلَا يُقَالُ مِنْهَا مَاضٍ وَلَا مُضَارِعٌ وَلَا اسْمٌ فَاعِلٍ وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ.

وإِذَا قُلْنَا : " بِمَعْنَى " : " اَعْلَمْ " احترازاً من : " تَعَلَّمَ " الَّتِي هِيَ أَمْرٌ مِنْ قَوْلِكَ : تَعَلَّمَ فَلَأَنَّ الْمَسْأَلَةَ ، فَإِنَّ هَذِهِ تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، وَهِيَ مُتَصَرِّفَةٌ يُسْتَعْمَلُ مِنْهَا الْمَاضِي ، وَالْمُضَارِعُ ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

وقوله : " وَلِغَيْرِ الْمَاضِي مِنْ سِوَى " : " هَبٍ وَتَعَلَّمَ " مَا لِلْمَاضِي يَعْنِي مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي ذَكَرَ مِنْ نَصْبِهَا الْمَفْعُولَيْنِ ، وَمِنَ التَّعْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ ، وَغَيْرِ الْمَاضِي يَعْنِي بِهِ الْمُضَارِعُ وَالْأَمْرُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَصْدَرُ وَغَيْرُ ذَلِكَ.

قوله :

وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِنْتِدَا وَأَنُو ضَمِيرِ الشَّانِ أَوْ لَامَ ابْتِدَا

" لا في الابتداء " يَشْمَلُ حَالَيْنِ : التوسط ، والتأخر ، نحوُ : زَيْدٌ ظَنَنْتُ منطقاً ، وزَيْدٌ مُنْطَلَقٌ ظَنَنْتُ ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِي جَوَازِ الْإِنْلَاءِ إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ فَذَكَرَ شَرْطاً فِيهِ خِلَافُ ، فَالْكُوفِيُّونَ لَا يَعْتَبِرُونَهُ وَيَجُوزُونَ الْإِنْلَاءَ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَإِنْ كَانَ الْإِعْمَالُ عِنْدَهُمْ أَحْسَنَ^(١).

وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ : " لا في الابتداء " ابتداء الكلام ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي ابْتِدَاءِ الْكَلَامِ فِيمَا أَنْ يَتَقَدَّمَ الْفِعْلُ عَلَى الْمَفْعُولَيْنِ أَوْ يَتَوَسَّطَ أَوْ يَتَأَخَّرَ ، إِنْ تَقَدَّمَ فَالْإِنْلَاءُ ضَعِيفٌ وَلَا يَمْتَنِعُ نَحْوُ : مَتَى تَظُنُّ زَيْدٌ قَائِمٌ^(٢) ، وَإِنْ تَوَسَّطَ فَقِيلَ : الْإِنْلَاءُ وَالْإِعْمَالُ سَوَاءٌ ، وَقِيلَ : الْإِعْمَالُ أَرْجَحُ نَحْوُ : زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ ، وَإِنْ تَأَخَّرَ فَالْإِنْلَاءُ أَحْسَنُ.

ومسائلُ هَذَا الْبَابِ فِي الْإِنْلَاءِ عَلَى أَفْسَاسٍ^(٣)

قَسَمَ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِنْلَاءُ وَهُوَ أَنْ تَدْخُلَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى الْاسْمِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ دَخَلَتْ بَطُلَ الْإِعْمَالُ نَحْوُ : لَزَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ ، وَلَزَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ.

(١) جواز الإنلاء في غير الابتداء هو قول البصريين أما الكوفيون والأخفش فإلهم أجازوا الإنلاء في الابتداء - المقصود به التقدم - نحو : ظننت زيد قائم برفعهما واستدلوا على ذلك بقول بعض بني فزارة :

كذلك أدبت حتى صار من خلقي أي وجدت ملاك الشيمة الأدب

برفع ملاك على الابتداء ، وغير ذلك . ينظر شرح التصريح بمضمون التوضيح : ٢٥٨ / ١ .

(٢) لخصه ابن مالك في قوله : " وتختص متصرفاتها بفتح الإنلاء في نحو : زيد ظننت قائم ، ويضعفه في نحو : متى ظننت زيد قائم ، وزيد أظن أبوه قائم ، وبجوازه بلا فتح ولا ضعف في نحو : زيد قائم ظننت وزيد ظننت قائم " . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٧١ ، وينظر في هذه المسائل شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٨٥-٨٧ ، والتذيل والتكميل : ٦ / ٦٠ وما بعدها .

(٣) راجع هذه الأقسام بنصها في شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٤٨١ ، ٤٨٢ . مع تصرف .

وَقَسَمَ يَجِبُ فِيهِ الْإِعْمَالُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُتَفِيًا تَقَدَّمَ الْفِعْلُ عَلَى الْمَفْعُولَيْنِ أَوْ تَأَخَّرَ أَوْ تَوَسَّطَ نَحْوُ: مَا ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَزَيْدًا لَمْ أَظُنْ قَائِمًا ، وَزَيْدًا قَائِمًا لَمْ أَظُنْ ، أَوْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُؤَكَّدًا بِصَرِيحٍ مُصَدِّرِهِ نَحْوُ: زَيْدًا ظَنَنْتُ ظَنًّا قَائِمًا ، وَزَيْدًا قَائِمًا ظَنَنْتُ ظَنًّا ، وَقِيلَ: يَجُوزُ الْإِلْغَاءُ مِثْلَ هَذَا عَلَى قُبْحِ.

فَإِنْ أَكَّدْتَ بِضَمِيرِ الْمَصْدَرِ نَحْوُ: زَيْدًا ظَنَنْتُهُ قَائِمًا ، أَوْ بِإِشَارَةِ إِلَيْهِ نَحْوُ: زَيْدًا ظَنَنْتُ ذَلِكَ قَائِمًا ، وَكَذَا فِي التَّأْخِيرِ فَالْإِعْمَالُ وَلَا يَجُوزُ الْإِلْغَاءُ إِلَّا قَلِيلًا وَهُوَ مَعَ الْإِشَارَةِ لِلْمَصْدَرِ أَقْوَى مِنْهُ مَعَ ضَمِيرِهِ ، أَوْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُصَدِّرًا بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ ، فَالْإِعْمَالُ نَحْوُ: زَيْدًا ظَنًّا قَائِمًا ، وَزَيْدًا قَائِمًا ظَنًّا.

وَقَسَمَ لَا يَجُوزُ فِيهِ لَا الْإِلْغَاءُ وَلَا الْإِعْمَالُ نَحْوُ: لَزَيْدٍ ظَنَنْتُ ظَنًّا قَائِمًا ، لَتَعَائِدِ الْمُطْبِلِ وَالْمُوجِبِ ، وَتَصْحِيحُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حَذْفُ الْمَصْدَرِ قُتِلَنِي أَوْ حَذْفُ اللَّامِ قُتِلْتُ.

وَقَسَمَ يَجُوزُ فِيهِ الْإِلْغَاءُ وَالْإِعْمَالُ وَذَلِكَ نَحْوُ مَا مَثَلْنَا بِهِ أَوَّلًا^(١) ، وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَنْشَاءُ فِي الْإِعْمَالِ وَالْإِلْغَاءِ فَكَيْفَ يَصِحُّ قَوْلُ النَّاطِمِ: " وَجُوزَ الْإِلْغَاءِ لَا فِي الْأَبْتَدَاءِ " ؟ ، وَحَيْثُ يَجُوزُ الْإِلْغَاءُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ تَقْدِيمِ الْمُتَبَدِّأِ أَوْ الْخَبَرِ نَحْوُ: ^(٢)

(١) وهو قوله: زيد ظننت منطلق ، وزيد منطلق ظننت.

(٢) قاله هو اللعين المنقري يهجو به رؤية بن العجاج كذا قال بعضهم ، وهو من البسيط ، وقيل البيت لحرير ، شرح أبيات سيبويه: ٢٥٧ / ٢ ، وانظر البيت في تخليص الشواهد: ٤٤٥ ، والخزانة: ١ / ٢٥٧ ، والدرر: ٢ / ٢٥٦ ، وشرح التصريح: ١ / ٢٥٣ ، وابن يعيش: ٧ / ٨٤ ، والكتاب لسيبويه: ١ / ١٢٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢ / ٨٦ ، والشاهد رقم: ٣٤٨ من شواهد العيني ، والتذييل والتكميل: ٦ / ٥٥ ، ٦٣ ، والملح: ١٣٧ ، وابن الناطم: ٧٧ ، وأوضح المسالك: ٢ / ٥٨ .

اللغة: قوله: " أبالأراجيز " جمع أراجوزة بمعنى الرجز ، " توعدني " من الإبعاد والوعيد ، و " اللوم " بضم اللام وسكون الهمزة وهو أن يجتمع في الإنسان الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء ، وقوله: " والخور " بفتح الخاء المعجمة وفتح الواو - أيضاً - وهو الضعف .
الاستشهاد فيه: في قوله: " خلت " حيث ألغى عملها لتوسطها بين مفعوليهما .

أَبَا أَرَا جِيزٍ يَابِنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الْأَرَا جِيزِ خَلْتُ اللُّؤْمَ وَالْحَوْرُ

وقائِمُ ظَنَنْتُ زَيْدًا ، وأبوه منطلقٌ ظَنَنْتُ عَمْرُو ، وَإِنْ تُكْرِمُهُ يَكْرِمُكَ خَلْتُ
ريد ، وَيَجُوزُ النِّصَبُ فِي هَذَا كَلِّهِ.

وَمَنْعَ الْكُوفِيِّونَ : قَامَ ظَنَنْتُ زَيْدًا ، وَيَقُومُ خَلْتُ مُحَمَّدًا ، وَأَجَاوَزُوا الرُّفْعَ عَلَى
لِفَاعِلٍ لَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَقَالُوا لَا يُنْصَبُ إِلَّا مَا كَانَ مُبْتَدَأً قَبْلَ دُخُولِ : " ظَنَّ " وَلَا
يُتْبَدَأُ بِالاسْمِ إِذَا تَقَدَّمَ الْفِعْلُ ^(١) ، وَأَجَازَ الْبَصْرِيُّونَ النِّصَبَ وَاخْتَلَفُوا فِي الرُّفْعِ. ^(٢)

وَذَكَرَ الثَّائِمُ قَوْلَهُ : " وَجَوَزَ الْإِلْقَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ " وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ ،
أَعْنِي أَنَّكَ إِذَا وَسَطْتَ الْفِعْلَ أَوْ أَخَّرْتَهُ بِشَرْطِهِ الْمُتَقَدِّمَةِ فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْإِلْقَاءِ
وَالْإِعْمَالِ. ^(٣)

وقال أبو الحسن : لَيْسَ ذَلِكَ عَلَى التَّخْيِيرِ ، بَلْ إِذَا ابْتَدَأْتَ لَتَبْنِي الْكَلَامَ عَلَى
الْفِعْلِ أَعْمَلْتَ الْفِعْلَ عَلَى كُلِّ حَالٍ سِوَا أَقْدَمَتِهِ أَوْ وَسَطَتِهِ أَمْ أَخَّرْتَهُ ؟ ، وَإِذَا ابْتَدَأْتَ
وَأَنْتَ تَبْنِي الْكَلَامَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَحَدَّثَ لَكَ الْإِخْبَارُ بِمَا تَبْنِي عَلَيْهِ أَلْفَيْتَ. ^(٤)

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٨٧ / ٢.

(٢) قال المرادي : " وإلقاء ما بين الفعل ومرفوعه جائر لا واجب خلافاً للكوفيين ، مثال ذلك قام
أظن زيد ، ويقوم أظن زيد ، فيجوز رفع زيد في المثالين ونصبه ، فرفعه ظاهر ونصبه على أنه
المفعول الأول والفعل المتقدم وضميره المستتر في موضع المفعول الثاني ، ومنع الكوفيون
النصب في المثالين وأوجبوا الرفع ، والصحيح مذهب البصريين وبه ورد السماع ، قال الشاعر :
شجاك أظن ربع الطاعنين ولم تعبا بعذل العاذلين

ينشد برفع ربع ونصبه ، قيل والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز الإلقاء لأن الإعمال مترتب
على كون الجزئين كانا مبتدأ وخبراً والجزءان هنا لا يكونان مبتدأ وخبراً ألبتة ... " . ينظر
شرح التسهيل للمرادي : ٤٨٥ / ١ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٨٦ / ٢ .

(٤) التذيل والتكميل : ٥٤ / ٦ ، والمجموع : ١٥٣ / ١ .

وقال ابنُ دُرُسْتُوَيْه بما قال أبو الحسنِ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا قَدِّمْتَ الاسمَ وَسَطْتَ الفعلَ
لَمْ تُلْغِ بَلْ تَعْمَلْ فِي ضَمِيرِهِ وَتَنْصِبُ مَا بَعْدَهُ نَحْوُ : زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ قائِماً ، وَإِذَا قَدِّمْتَ
النَّحْبَرَ وَظَهَرَ فِيهِ الرَّفْعُ أَلْغَيْتَ نَحْوُ : قائِمٌ ظَنَنْتُ زَيْدًا ، فَإِنْ كَانَ مَجْرُوراً أَوْ جُمْلَةً
أَعْمَلْتَ وَتَوَيْتَ النَّصْبَ فِي مَوْضِعِ الْجُمْلَةِ وَالْمَجْرُورِ نَحْوُ : فِي الدَّارِ ظَنَنْتُ زَيْدًا ،
وَأَخُوهُ مُنْطَلِقٌ ظَنَنْتُ زَيْدًا ، لَا يَجُوزُ عِنْدَهُ الرَّفْعُ هُنَا ، وَقَوْلُهُ :

وفي الأراجيزِ خلتُ اللؤمَ والخورُ

عِنْدَهُ مِنْ أَقْبَحِ الضَّرُورَاتِ. ^(١)

وَقَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ : إِذَا ابْتَدَأْتَ عَلَى اليَقِينِ أَلْغَيْتَ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَإِذَا
ابْتَدَأْتَ عَلَى الشَّكِّ وَلَمْ تُقَدِّمِ الفعلَ كُنْتَ مُخَيِّراً بَيْنَ الإِلْغَاءِ وَالْإِعْمَالِ. ^(٢)

وتُخْرِيرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنْ يَقُولَ : إِذَا ابْتَدَأْتَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَلَمْ تُحْفَلِ مَضْمُونُ
النَّسْبَةِ مُتَعَلِّقًا لِفِعْلِ أَلْغَيْتَ ، وَإِذَا ابْتَدَأْتَ جَاعِلاً مَضْمُونُ النَّسْبَةِ مُتَعَلِّقًا لِفِعْلِ فَأَنْتَ
مُخَيِّرٌ بَيْنَ الإِلْغَاءِ وَالْإِعْمَالِ.

(١) التذييل والتكميل : ٥٤ / ٦ ، والمجم : ١٥٣ / ١.

(٢) التذييل والتكميل : ٥٥ / ٦.

قَوْلُهُ :

فِي مُوْهِمٍ إِلْغَاءٌ مَا تَقَدَّمَ وَالتَّرِيمُ التَّغْلِيْقُ قَبْلَ نَفْسِي مَا
و: "إِنْ" و: "لَا" لَمْ أِبْدَأْ أَوْ قَسَمَ كَذًا وَالِاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ الْحَكَمُ

قال في البيت قبله : وَالْوِ ضَمِيرُ الشَّانِ أَوْ لَمْ أِبْدَأْ

ثم قال : فِي مُوْهِمٍ إِلْغَاءٌ مَا تَقَدَّمَ

يَعْنِي إِذَا وَرَدَ مَا ظَاهِرُهُ الْإِلْغَاءُ وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى الْاسْمَيْنِ نَحْوُ : ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ
فَإِنَّ هَذَا مُتَأَوَّلٌ ، فَإِذَا عَلَى أَنَّ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ مَحْذُوفٌ ، وَهُوَ ضَمِيرُ الْأَمْرِ وَالشَّانِ ،
و : " زَيْدٌ قَائِمٌ " فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، وَالتَّقْدِيرُ : ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَإِنَّمَا عَلَى
أَنَّ لَمْ الْإِبْدَاءَ مَحْذُوفَةٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : ظَنَنْتُهُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ ، وَهِيَ مَعْلُوقَةٌ ، أَعْنِي : ظَنَنْتُ ،
فَالْحُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولَيْنِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مَذَهَبَ الْكُوفِيِّينَ جَوَازُ الْإِلْغَاءِ فِي نَحْوِ
هَذَا^(١) ، وَتَابِعُهُمْ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ الزَّيْدِيُّ.^(٢)

وقَوْلُهُ : " وَالتَّرِيمُ التَّغْلِيْقُ " لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لِأَنَّ مَسَائِلَ هَذَا الْبَابِ عَلَى قِسْمَيْنِ :
قِسْمٌ يَحِبُّ فِيهِ التَّغْلِيْقُ ، وَقِسْمٌ يَجُوزُ فِيهِ :

فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ قَدْ تَقَدَّمَ عَلَى الْاسْمِ أَدَاةُ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ : ظَنَنْتُ
أَزَيْدٌ قَائِمٌ ؟ ، أَوْ يَكُونَ الْاسْمُ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ : ظَنَنْتُ أَيُّهُمْ قَائِمٌ ؟ ، أَوْ يَكُونُ

(١) أسندت في التذييل والتكميل : ١٥٧ / ٦ إلى الكوفيين والأخفش وابن الطراوة ، وانظر أيضاً
التصريح بمضمون التوضيح : ٢٥٨ / ١ .

(٢) هو محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذجع بن محمد بن عبد الله بن بشر أبو بكر الزبيدي
الإشبيلي النحوي صاحب طبقات النحويين واللغويين والواضح في علم العربية ، توفي سنة
(٣٧٩ هـ) . ينظر البغية : ١ / ٨٤ ، ٨٥ ، وانظر ما نقله عنه أبو حيان في الواضح ص
٢٥٥ إلا أنه وصف الإلغاء بالفتح.

مُضَافًا إِلَى اسْمِ اسْتِفْهَامِ نَحْوُ : عَلِمْتُ غُلَامٌ أَبَهُمْ أَنتَ ؟ ، أَوْ يَكُونُ دَخَلَ عَلَيْهِ :
 " مَا " الثَّانِيَةَ نَحْوُ : ظَنَنْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، أَوْ إِنْ الثَّانِيَةَ نَحْوُ : ظَنَنْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، أَوْ :
 " لَا " الثَّانِيَةَ نَحْوُ : ظَنَنْتُ لَا زَيْدٌ عِنْدَكَ وَلَا عَمْرُو ، أَوْ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ : ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ
 قَائِمٌ ، أَوْ : " أَنْ " وَفِي ثَانِي مَعْمُولِيهَا اللَّامُ نَحْوُ : ظَنَنْتُ أَنْ زَيْدًا لِقَائِمٍ ، هَكَذَا قَالُوا :
 وَهِيَ تَعُودُ إِلَى لَامِ الْإِبْتِدَاءِ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامُ مَتَوِيَّةٌ بِهَا التَّقْدِيمُ ، أَوْ دَخَلَ عَلَى الْجُمْلَةِ لَامُ
 قَسَمِ نَحْوُ : (١)

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيئِي
 إِنْ الْمَنَايَا لَا يَطِيشُ سِهَامَهَا
 هَكَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ.

(١) قائله هو لبيد بن عامر الجعفري ، وليس في ديوانه إلا الشطر الثاني حيث يقول :
 صادفني منها غرة فأصبته
 إِنْ الْمَنَايَا لَا يَطِيشُ سِهَامَهَا
 وهو في وصف بقرة صادفها الذئب فأصبن ولدها وهو من قصيدة طويلة وأولها هو قوله :
 غَفَّتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فَمَقَامُهَا
 بِمَنَى تَأَيَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا
 والقصيدة من الكامل ، وصدر الشاهد في الديوان : ٣٠٨ بشرح الطوسي .
 ينظر التصريح : ١ / ٢٥٤ ، وجمع الموامع : ١ / ١٥٤ ، والكتاب ٣ / ١١٠ ، ومغني اللبيب :
 ٤٠٧ ، وتخليص الشواهد : ٤٥٣ ، والحزانة : ٩ / ١٥٩ ، والدرر : ٢ / ٢٦٣ ، وشرح
 شواهد المغني : ٨٢٨ ، وابن النظم : ٧٨ ، وأوضح المسالك : ٢ / ٦١ .
 اللغة : قوله : " غفت " أي درست وانمحت ، و : " علها " حيث حلوا ونزلوا ، و : " مقامها "
 حيث أقاموا ، قوله : " تأيد " أي توحش و : " الغول " بفتح الغين المعجمة وسكون الواو اسم
 موضع ، وكذلك " الرجام " وهو بكسر الراء والجيم ، قوله : " صادفني منها " أي صادفت
 الذئب من البقرة فأصبن ولدها .

الاستشهاد فيه : على أن لام القسم والابتداء في قوله : " لتأتين مني " علقت علمت عن
 العمل أي منته من الاتصال بما بعده والعمل في لفظه ؛ لأن ما له صدر الكلام لا يصح أن
 يعمل ما قبله فيما بعده ، فإن قلت : ما الفرق بين الإلغاء والتعليق ؟ فإن المفعولين في كسل
 واحد من الموضعين يرجع إلى أصله وهو الرفع ؟ قلت : كل واحد منهما متصل معناه بالجملة
 لكن الملغى لا عمل له فيها لا لفظاً ولا تقديراً ، فهو متزل معها متزلة حرف مهمل ، والمعلق
 عامل فيها . بمعنى فهو معها بمزلة المبني حقه أن يظهر فيه عمله لولا المانع في المعمول .

وَأَكْثَرَ أَصْحَابِنَا لَمْ يَذْكُرُوا لَامَ الْقِسْمِ فِي أَسْبَابِ التَّغْلِيصِ ^(١) وَهُوَ السَّحِيحُ ،
وَذَلِكَ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْمَعْلُوقَةَ عَنْهَا الْفِعْلُ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي تَقَعُ جَوَابًا
لِلْقِسْمِ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ فَتَدْفَعُ.

وَمِمَّا ظَهَرَ لِي أَنَّهُ مِنْ أَسْبَابِ التَّغْلِيصِ : "لَعَلَّ" ^(٢) وَهُوَ شَيْءٌ أَهْمَلَهُ التَّحْوِيلُونَ ،
وَلَمْ أَجِدْ فِيهِ نَصًّا لِبَصْرِيٍّ وَلَا لِكُوفِيٍّ ، وَالذَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ ، وَأَنَّهُ
مَسْمُوعٌ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ وَإِنْ لَمْ يَنْبَغِ التَّحْوِيلُونَ عَلَيْهِ ، قَوْلُهُ تَعَالَى : { وَإِنْ أَذْرِي
لَعَلَّه فَنُتِنَ لَكُمْ } ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : { وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّه يُزَكِّي } ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : { لَا
تُدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْدِتُ بُعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا }.

و : " دَرَى " من الأفعال التي تُعْلَقُ كَمَا عُلِّقَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : { وَإِنْ
أَذْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ ؟ } ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : { وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْخَافَةُ } ،
^(٣) { وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ }.

(١) ينظر التصريح : ٢٥٤ / ١ ، ومع الموامع : ١٥٤ / ١ ، والكتاب : ١١٠ / ٣ ، وشرح
التسهيل للمراي : ٢٨٧ / ١ ، ٢٨٨ وفيه يقول : " وفي الغرة ولام القسم لا تعلق ..
وأسقط كثير ذكر لام القسم من الملاحظات " .

(٢) انظر نضه في التذيل والتكميل : ٨٤ / ٦ ، وقد ذكر فيه : وكنت قد ذكرت في منسج
السالك في الكلام على ألفية ابن مالك أنه ظهر لي أن من الملاحظات لعل ، وهذا يدل على أن
شرح الألفية ألف قبل شرح التسهيل .

(٣) من الآية : ١١١ من سورة الأنبياء .

(٤) الآية : ٣ من سورة عبس .

(٥) من الآية : ١ من سورة الطلاق .

(٦) من الآية : ١٠٩ من سورة الأنبياء .

(٧) الآية : ٣ من سورة الحاقة .

(٨) الآية : ٣ من سورة القارعة .

وَأَمَّا كَانَتْ مِنْ أَسْبَابِ التَّغْلِيْقِ لَشَبَّهَهَا بِأَدَوَاتِ الاسْتِفْهَامِ حَتَّى أَنْ تَقْضَ
الْكُوفِيَيْنِ زَعَمَ أَنْ : " لَعَلَّ " تَكُونُ اسْتِفْهَامًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي بَابٍ : " إِنْ " .

قَالَ صَاحِبُ الْوَاضِحِ ^(١) : " لَعَلَّ " مِنْ حُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ ، يَقُولُ الْعَرَبِيُّ
لِمَخَاطِيهِ : لَعَلَّكَ تَسْبِيئِي فَأَعَايِكَ ، يُرِيدُ : هَلْ تَسْبِيئِي ؟ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَهُ
الْمَثَلُ الْأَعْلَى ^(٢) : { لَا تَذَرِي لَعَلَّ اللَّهِ يُخْذِتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا } ، فَجَعَلَ " لَعَلَّ " فِي
مَوْضِعِ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ مَقْرُونًا بِذَلِكَ الاسْتِفْهَامِ وَهُوَ : " تَذَرِي " . انتهى كلامه .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : وَهُوَ مَا يَجُوزُ فِيهِ التَّغْلِيْقُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ الْأَوَّلُ لَا
يَدْخُلُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرَ وَمَا بَعْدَهُ مُسْتَفْهَمٌ عَنْهُ نَحْوُ : عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ ؟ ،
فَيَجُوزُ فِي : " زَيْدٍ " وَجِهَانٍ :

أَحَدَهُمَا : التَّصَبُّ وَهُوَ الْأَوَّلَى ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ
الثَّانِي .

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ : الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ،
و : " عَلِمْتُ " مُعَلَّقَةٌ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِكَ : زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ ؟ فِي مَوْضِعِ مَفْعُولَيْهِمَا
هَكَذَا قَالُوا .

فَإِنْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ مَنْفِيَّةً نَحْوُ : عَلِمْتُ زَيْدًا مَا هُوَ قَائِمٌ ، أَوْ دَخَلَ عَلَيْهَا لَامُ
الْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ : عَلِمْتُ زَيْدًا لِأَبُوهُ قَائِمٌ ، أَوْ : " إِنْ " وَفِي خَبَرِهَا اللَّامُ نَحْوُ : عَلِمْتُ
زَيْدًا إِنْ أَبَاهُ لِقَائِمٌ ، فَلَا نَصَّ أَعْرِفُهُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ التَّحْوِيْنِ فِي ذَلِكَ .

فَهَلْ تَحْرِي الْجُمْلَةُ بَعْدَ هَذِهِ الْحُرُوفِ مَجْرَى الْجُمْلَةِ الاسْتِفْهَامِيَّةِ أَمْ ذَلِكَ
مُخْتَصٌّ بِالْجُمْلَةِ الاسْتِفْهَامِيَّةِ ؟ ، وَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ ، فَإِنْ قُلْتُ : الْجُمْلَةُ الَّتِي تُعْلَقُ عَنْهَا
هَذِهِ الْأَفْعَالُ عَلَى قِسْمَتَيْنِ : خَبَرِيَّةٌ وَغَيْرُ خَبَرِيَّةٍ .

(١) بحث عنه في الواضح في علم اللغة العربية للزبيدي فلم أحده .

(٢) من الآية : ١ من سورة الطلاق .

فَالْخَبَرِيُّ : مُتَعَلِّقٌ هَذِهِ الْأَفْعَالُ بِهَا نَحْوُ : عَلِمْتُ لَزَيْدًا قَائِمًا ، وَعَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ قَدْ يَتَعَلَّقُ بِالْوُجُودِ ، وَقَدْ يَتَعَلَّقُ بِالْعَدَمِ .

وَأَمَّا غَيْرُ الْخَبَرِيِّ نَحْوُ : عَلِمْتُ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ ؟ ، فَإِنَّهُ يَشْكُلُ انْعِقَادُ هَذِهِ الْخُفْلَةِ الْاسْتِفْهَامِيَةِ بِالْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ الَّتِي هِيَ : " عَلِمْتُ " ؛ لِأَنَّ عَلِمْتُ تُفِيدُ حُصُولَ الْعِلْمِ ، وَأَيُّهُمْ فِي الدَّارِ ؟ ، مَعْنَاهُ : طَلَبُ الْإِعْلَامِ بِمَنْ فِي الدَّارِ ، فَهَذَا الْكَلَامُ يُدَافِعُ أَوَّلَهُ آخِرَهُ ؛ لِأَنَّ حُصُولَ الْعِلْمِ يُنَافِي طَلَبَ الْعِلْمِ ، فَمَنْ حَصَلَ لَهُ الْعِلْمُ لَا يَطْلُبُ تَحْصِيلَ الْعِلْمِ ، وَلَا يُعْقَلُ أَنْ يَكُونَ طَلَبُ الْإِعْلَامِ بِذَلِكَ مُتَعَلِّقًا لِنَفْيِ الْعِلْمِ أَوْ إِثْبَاتِهِ .

وَهَلْ يُنْفَى أَوْ يُثَبَّتُ إِلَّا النَّسَبُ الْخَبَرِيَّةُ لَا النَّسَبُ الَّتِي لَيْسَتْ بِخَبَرِيَّةٍ ؟ ، فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا مِمَّا صُورَتْهُ صُورَةُ الْاسْتِفْهَامِ ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ ، فَإِذَا قُلْتُ : عَلِمْتُ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ ، فَمَعْنَاهُ : عَلِمْتُ الَّذِي هُوَ فِي الدَّارِ ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْاسْتِفْهَامِ الَّذِي عُلِّقَ عَنْهُ الْفِعْلُ لَيْسَ مَعْنَاهُ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ ، وَلِذَلِكَ لَا يَكُونُ لَهُ جَوَابٌ أَثْبَتٌ بخلافه إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ عَنْهُ الْفِعْلُ ، فَإِذَا قَالَ : أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ اسْتَدْعَى جَوَابًا ، وَقَدْ قَالَ سَبِيؤُهُ مَا نَصَّه : كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قَدْ عَلِمْتُ أَرْزَيْدٌ نَمَّ أَمْ عَمَرُو ؟ ، أَرَدْتَ أَنْ تُخْبِرَ أَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ أَيُّهُمَا نَمَّ . انتهى .^(١)

فَقَوْلُ سَبِيؤُهُ : " أَرَدْتُ أَنْ تُخْبِرَ أَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ أَيُّهُمَا نَمَّ " ، نَصٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُرَادُ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ الْأَثْبَتِ ، وَجَمِيعُ الْمَثَلِ الَّتِي أَوْرَدَهَا سَبِيؤُهُ فِي الْبَابِ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ هَذَا النَّصُّ مِمَّا صُورَتْهُ صُورَةُ الْاسْتِفْهَامِ لَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى الْاسْتِفْهَامِ أَصْلًا .

وَقَدْ نَصَّ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ الْبَاقِ عَلَى ذَلِكَ - أَيْضًا - قَالَ مَا نَصَّه : عَلِمْتُ أَرْزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمَرُو ؟ ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى^(٢) : { لَتَعْلَمُنَّ أَيُّ الْأَحْزَيْنِ } ؛ لَيْسَ حَرْفُ الْاسْتِفْهَامِ هُنَا لِمَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُسْتَفْهَمَ عَنْ مَا أَخْبَرَ أَنَّه يَعْلَمُهُ . انتهى .

(١) الكتاب لسبويه : ٢٣٦ / ١ .

(٢) من الآية : ١٢ من سورة الكهف .

وَقَالَ بَعْضُ حَدَاقِ شَيْوِخِنَا فِي قَوْلِ الرَّجَائِيِّ : قَدْ عَلِمْتُ أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ
عَمْرُو ؟ ، مَا نَصُّهُ : وَاعْلَمْ أَنَّ أَدَوَاتِ الاسْتِفْهَامِ اسْتَعْمِلَتْ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بِمَجْرَدَةِ مَنْ
مَعْنَى الاسْتِفْهَامِ ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ كَلَامٍ كَثِيرٍ ، وَذَلِكَ الْقَائِلُ : قَدْ عَلِمْتُ أَزِيدُ ثُمَّ أَمْ
عَمْرُو ؟ ، فَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّهُ قَدْ عَرَفَ الَّذِي تَمَّ مِنْهُمَا ، وَأَرَادَ أَلَّا يُعَيِّنَهُ لِلْمُخَاطَبِ
فَحَاجَّاءَ بِلَفْظَةِ الاسْتِفْهَامِ تَسْوِيَةً بَيْنَهُمَا فِي الْإِنْهَامِ عَلَى الْمُخَاطَبِ .

فَهَذِهِ التَّصَوُّصُ مُتَضَافَةً مِنْ أَتَمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُرَادُ بِهِ حَقِيقَةُ الاسْتِفْهَامِ ،
وَحَكَى أَبُو مُحَمَّدٍ حَامِدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْبَلْخِيُّ ^(١) عَنْ أَبِي عُثْمَانَ الْمَازِنِيِّ أَنَّ مِرْوَانَ سَأَلَ
أَبَا الْحَسَنِ الْأَخْفَشَ فَقَالَ إِذَا قُلْتَ : أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ ، أَفَلَيْسَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ تَمَّ
كَوْنُنَا نَائِبًا وَلَكِنْ لَا تَذَرِي مَنْ أَيُّهُمَا هُوَ ؟ قَالَ : بَلَى ، قَالَ : فَلِمَ جِئْتَ بِالِاسْتِفْهَامِ ؟ .

قَالَ جِئْتُ بِهِ لِأَلْبِسَ بِهِ عَلَى الْمَخِيرِ مَنْ عَلِمْتَ ، فَقَالَ لَهُ مِرْوَانُ : إِذَا قُلْتَ :
قَدْ عَلِمْتُ مَنْ أَنْتَ ؟ ، أَرَدْتَ أَنْ تَلْبِسَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ نَفْسَهُ ، قَالَ : فَسَكَتَ ،
يَعْنِي : الْأَخْفَشُ ، قَالَ أَبُو عُثْمَانَ : عِنْدِي أَنَّهُ إِذَا قُلْتَ : قَدْ عَلِمْتُ مَنْ أَنْتَ ؟ فَهُوَ لَا
يُرِيدُ أَنْ يَلْبِسَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَعْرِفُ نَفْسَهُ ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ : قَدْ عَلِمْتَ مَنْ أَنْتَ ؟ أَخْتِيرُ
أَمْرَكَ أَمْ شَرُّ ؟ ؛ كَمَا تَقُولُ قَدْ عَلِمْتَ أَمْرَكَ . انْتَهَى .

وَكَانَ الْأَسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ الشُّلُوبِيْنَ يَرْوِي عَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ
عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، وَأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ : قَدْ عَلِمْتَ جَوَابَ هَذَا الْكَلَامِ ، وَكَانَ يُفْتِي بِهِ
وَيَرَاهُ فِي بَعْضِ إِقْرَائِهِ ^(٢) .

(١) تُوُفِيَ سَنَةَ (٥٣٨ هـ) أَخَذَ عَنِ الرَّعْشَرِيِّ .

(٢) قَالَ الشُّلُوبِيُّ : " وَالْمَانِعُ فِي التَّقْدِيرِ نَحْوُ قَوْلِكَ : عَلِمْتَ أَيُّهُمْ قَائِمٌ لِأَنَّ هِمزة الاستفهام مقدرة
فِي أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ كُلِّهَا ، فَإِذَا قُلْتَ : عَلِمْتَ أَيُّهُمْ قَائِمٌ ، فَأَيُّهُمْ قَائِمٌ نَائِبُ مَنْابِ قَوْلِكَ :
أَزِيدُ مِنْهُمْ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو أَمْ بَكَرٌ وَلِذَلِكَ بَنَيْتُ لَتَضَمُّنِهَا مَعْنَاهُ " . شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْجَزُولِيَّةِ : ٦٩٩ .

والأحسن ما قدّمناه أولاً من نصوص الأئمة ، وكثير في لسان العرب أن يكون الكلام لفظه مخالفاً لمعناه ؛ ألا ترى مجيء الأمر بصورة الخبر ، ومجيء الخبر بصورة الأمر ، وكلام العرب في تركيبيه على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : مطابقة اللفظ للمعنى نحو : زيد قائم ، وما قام زيد ، وشبه ذلك.

والثاني : غلبة اللفظ على المعنى نحو قولهم : أظن أن تقوم ، أجمعوا على صحتها ، وأبطل أكثر التحوّين : أظن قيامك ، ومعنى أن تقوم : قيامك ، وإنما جاز ذلك ؛ لأن الظن لا يكتفي بكلمة واحدة ، و : " أن تقوم " كلمتان في اللفظ ، فقد اشتمل " أن تقوم " على مستند ومُستند إليه بخلاف : " قيامك " فإنه كلمة واحدة ، ولا إسناد فيه .

والقسم الثالث : غلبة المعنى على اللفظ نحو : لبت شعري زيدا ما صنع ، حذف من : " لبت " اسم المتكلم ولم يظهر للبت خير ، ولا يجوز ذلك في غير لبت من أحوالها ، لا يقال إن شعري أباك ما صنع ، والمعنى : لبتني أشعر بما صنع أبوك ، فهذا مما غلب فيه المعنى على اللفظ .

ومن هذا القسم مسألتنا التي نحن نتكلم فيها وهو أن صورته صورة الاستفهام ومعناه على غير الاستفهام ، فهو مما غلب فيه المعنى على اللفظ ، وإذا كانوا قد أتوا بما صورته الاستفهام ومعناه على غير الاستفهام ولم يدخلوا عليه ما يغيره من العوامل اللفظية فلأن يغيروه مع العوامل اللفظية أولى وأحرى ؛ لأن في اللفظ المتقدم ما يرشد إلى المعنى ويدل عليه لتعلقه به بخلاف ما لم يتقدم عليه لفظ يطلب المعنى ويستدعيه ، مثال ذلك أنهم يقولون في معنى التعظيم والتعجب : أي رجل أنت ؟! ، المعنى : ما أكملت رجلاً ، فصورته صورة الاستفهام ، ومعناه ليس معناه ، ولذلك لا يجاب مثل هذا الاستفهام فقد غيروه عن الاستفهام إلى غيره ولم يدخلوا عليه عاملاً ، فإذا أدخلوا عليه العامل كان أجدر أن يغير ، وكان قياس العامل

أَنَّهُ كَمَا غَيَّرَهُ مَعْنَى أَنْ يَغْيِرَهُ لَفْظًا وَيُؤَثَّرَ فِيهِ النَّصَبُ ؛ لَكِنْ رَاعُوا صُورَةَ الاسْتِفْهَامِ فَلَمْ يُعْمِلُوا فِيهِ مَا قَبْلَهُ لَفْظًا ، وَإِنْ كَانَ عَامِلًا فِيهِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَمَوْضِعُهُ نَصَبٌ ، وَذَلِكَ إِذَا عَطَفُوا عَلَى مَوْضِعِ الْمُعْلَقِ عَنْهُ نَصَبُوا فَيَقُولُونَ : طَنَنْتُ لَزَيْدَ قَائِمٌ وَعَمْرًا شَاخِصًا ، وَعَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْرًا مُنْطَلِقًا .

وقوله : " والاستفهام ذال له انحنم " يدخل تحته ثلاثة أشياء : اسم الاستفهام نحو : علمت أيهم قائم ؟ ، والمضاف إليه نحو : علمت غلامًا أيهم أنت ؟ ، وما دخلت عليه أداته نحو : علمت أزيدٌ قائمٌ أم عمرو ؟ .

قَوْلُهُ :

لِلْعِلْمِ عَرِفَانٌ وَظَنٌّ تَهَمَّةٌ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٌ

لَمَّا قَدَّمَ أَنْ : " عِلْمٌ ، وَظَنٌّ " تَنْصِبُ جُزْأَيِ الْإِبْتِدَاءِ ، فَتَعْدِيٌّ إِلَى الْمُفْعُولَيْنِ وَكَانَ لُهُمَا حَالٌ لَا تَدْخُلَانِ فِيهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ بَلْ إِنَّمَا تَنْصِبَانِ مَفْعُولًا وَاحِدًا يَبَيِّنُ ذَلِكَ فَقَالَ : " لِلْعِلْمِ عَرِفَانٌ " يعني : أَنَّ الْعِلْمَ إِذَا كَانَ مُعَامَلًا مُعَامَلَةَ الْعَرِفَانِ فِي كَوْنِهِ جَعَلَ مُتَعَلِّقَةً الْمَفْرَدَاتِ تَعْدِيٌّ إِلَى وَاحِدٍ^(١) .

وَالْمَشْهُورُ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُ بِمَعْنَى الْمَعْرِفَةِ إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ جَعَلَتِ الْعِلْمَ مُتَعَلِّقًا بِالنَّسَبِ الْخَبَرِيَّةِ ، وَجَعَلَتِ الْمَعْرِفَةَ مُتَعَلِّقَةً بِتَصَوُّرِ الْمَفْرَدَاتِ ، وَرَبَّمَا جَعَلَتِ الْعِلْمَ مُتَعَلِّقًا بِالتَّصَوُّرَاتِ ، فَتَعْدِيٌّ : " أَدْرَاكٌ " إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ .

وَقَدْ رَأَى الْعَبْدِيُّ^(٢) ، وَابْنُ بَابِشَاذٍ^(٣) ، وَابْنُ الطَّرَاوَةِ إِبْدَاءَ فَارِقٍ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ بِغَيْرِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِمَّا لَا يَقُومُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ .

(١) من أمثله قوله تعالى : { وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا } (النحل : ٧٨)

(٢) هو أحمد بن بكر بن بقية العبدي أبو طالب أحد الأئمة المشهورين ، له شرح الإيضاح وشرح كتاب الجرمي ، توفي سنة (٤٠٦ هـ) . بغية الوعاة : ١ / ٢٩٨ .

(٣) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سليمان بن إبراهيم أبو الحسن النحوي السعدي . توفي سنة (٤٦٩ هـ) ينظر بغية الوعاة : ١٧ / ٢ .

وأما : " الظن " إِذَا كَانَ بِمَعْنَى التُّهْمَةِ فَإِنَّهُ يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، تَقُولُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا ، أَيْ : أَتُّهَمْتُ زَيْدًا.

والمعجبُ مِنْ هَذَا النَّاطِمِ أَنَّهُ ذَكَرَ هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ ، وَأَبْدَى لَهُمَا مَعْنَى لَا يَكُونَانِ بِهِ دَاخِلَيْنِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَأَهْمَلْ مَا سِوَاهُمَا مِنْ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ : " وَجَدَ " إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى : " حَقَّقَ " تَعَدَّتْ بِحَرْفِ جَرٍّ ، وَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى أَصْلُهَا تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ^(١) ، وَكَانَتْ بَاقِيَهَا تُسْتَعْمَلُ دَاخِلَةً عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَغَيْرِ دَاخِلَةٍ ، وَذَكَرَ مَعَانِيهَا فِي الْكُتُبِ الْمَبْسُوطَةِ.

قَوْلُهُ :

وَلِرَأْيِ الرُّؤْيَا الْوَحْدِ مَا لِعِلْمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ التَّمْيِ

تَقَدَّمَ أَنَّ : " رَأَى " تَنْصَبُ اثْنَيْنِ إِذَا كَانَتْ لِعِلْمٍ أَوْ تَرْجِيحٍ ، وَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِيهَا إِذَا كَانَتْ لِإِعْتِقَادٍ ، وَذَكَرَ النَّاطِمُ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ حَلْمِيَّةً تَعَدَّتْ إِلَى اثْنَيْنِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :^(٢) {إِنِّي أَرَانِي أُغْصِرُ خَمْراً}.

وَلَمَّا كَانَتْ : " رَأَى " الْمَتَامِيَّةُ لَيْسَتْ رُؤْيَةً حَقِيقِيَّةً إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ التَّمَثِيلِ وَالتَّخْيِيلِ أُجْرِيَتْ مَجْرَى : حَسِبَ ، وَخَالَ ؛ إِذْ هُمَا لِتَصَوُّرِ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ إِبْتَاتٍ وَلَا دَلِيلٍ ، فَجَعَلُوها تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا قَدْ تَعَدَّتْ إِلَى ضَمِيرَيْنِ مُتَصِلَيْنِ لِوَاحِدٍ : أَحَدُهُمَا الضَّمِيرُ الْمُسْتَكِنُ فِي : " أَرَانِي " وَهُوَ الْفَاعِلُ ، وَالْآخَرُ الْبَاءُ ، وَالرَّائِي هُوَ الْمَرَاي فَهُمَا وَاحِدٌ.

(١) ينظر توضيح المقاصد : ١ / ٣٨٦ ، تقول في ذلك : وجدت الضالة ، أي لقيتها.

(٢) من الآية : ٣٦ من سورة يوسف.

وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا فِيمَا كَانَ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ دَاخِلًا عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ؛
أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَبْصَرْتَنِي ، وَلَا نَظَرْتَنِي ، إِنَّمَا يُقَالُ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ : أَبْصَرْتُ
نَفْسِي ، أَوْ إِيَّايَ أَبْصَرْتُ إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ ذَلِكَ ، وَهِيَ لَفْظَتَانِ : عَدِمْتَنِي وَفَقَدْتَنِي ، وَلَا
يُقَاسُ عَلَيْهِمَا .

وَمَنْ زَعَمَ أَنْ : " رَأَى " إِذَا كَانَتْ بَصَرِيَّةً تَعَدَّتْ إِلَى الْاِثْنَيْنِ مُسْتَدَلًّا بِمَا رُوِيَ
فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - ^(١) : " لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ
- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَمَا لَنَا طَعَامٌ إِلَّا الْأَسْوَدَانِ " فَلَا حُجَّةَ فِيهِ ؛ إِذْ هِيَ بِمَعْنَى
الْعِلْمِ ، أَيْ لَقَدْ عَلِمْتُنَا . ^(٢)

و : " رَأَى " تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى : " عَلِمَ " فَتَكُونُ إِذَا ذَاكَ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ ،
وَلَا تَجْعَلُهُ مِمَّا حُمِلَ عَلَى الشَّاذِّ الَّذِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ . ^(٣)

وَقَوْلُهُ : " وَلَرَأَى الرُّوْيَا " يُرِيدُ بِالرُّوْيَا الْحَلِمِيَّةَ ؛ كَمَا فَسَّرْتَاهُ ؛ لَكِنَّ اللَّفْظَ لَيْسَ
نَصًّا فِيهِ ؛ لِأَنَّ الرُّوْيَا تُسْتَعْمَلُ مُصَدَّرًا لِرَأَى مُطْلَقًا سِوَاءَ أَكَانَتْ حَلِمِيَّةً أَمْ يَقْظِيَّةً ،
وَلَكِنَّ الْمَشْهُورَ اسْتِعْمَالُهَا مُصَدَّرًا لِلْحَلِمِيَّةِ .

(١) الحديث في مسند أحمد بن حنبل : ٢ / ٢٩٨ ، ٣٥٥ ن ٤٠٥ .

(٢) ينظر شرح التسهيل للمراي : ١ / ٤٩٤ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٩٢ ، ٩٣ .

﴿ حذف المفعولين أو أحدهما لدليل ﴾

قوله :

وَلَا تُجْزَ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سَقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ

الحذف عَلَى قِسْمَيْنِ : اقتصار واختصار ، فحذف الاختصار حذف الشيء مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ عَلَيْهِ ، وحذف الاختصار حذف الشيء لِلدَّلِيلِ عَلَيْهِ فنقول إِذَا حَذَفْتَ الْمَفْعُولَيْنِ اخْتِصَارًا جَازَ نَحْوُ قَوْلِهِ :^(١)

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ؟

يُرِيدُ : وَتَحْسَبُ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ ، فحذف لدلالة مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ^(٢) ، وَإِذَا حَذَفْتُهُمَا اخْتِصَارًا فَفِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ :

أحدها : الْمَنْعُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ ، وَبِهِ قَالَ النَّاطِمُ^(٣) ، أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ

وَلَا تُجْزَ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سَقُوطَ مَفْعُولَيْنِ.....

الثاني : الْجَوَازُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ وَهُوَ الصَّحِيحُ.^(٤)

(١) قائله هو الكميته بن زيد الأسدي ، وهو من الطويل ، انظر الكميته بن زيد وقصائده

المأشقيات ص ١١٩ (عبد المتعال الصعيدي) وهو في مدح آل البيت.

الاستشهاد فيه : قوله " وتَحْسَبُ " حيث حذف منه المفعولان وهو جائز بالإجماع وذلك ؛

لأجل الاختصار ولكن عند قيام القرينة وليس ذلك بمطلق. وانظر البيت في التذليل والتكميل

: ٩/٦ ، وينظر الخزانة : ٩/١٣٧ ، والدرر : ١/٢٢٧ ، وشرح التصريح : ١/٢٥٩ ، وشرح ديوان

الحماسة للرمزوقي : ٦٩٢ ، والمحتسب : ١/١٨٣ ، والشاهد : ٣٥٣ من شواهد العيني ، وممع

الهوامع للسيوطي : ١/١٥٢ ، والأشعري بمحاشية الصبان : ٢/٣٥ ، وتوضيح المقاصد : ١/٣٨٨ ،

وأوضح المسالك : ٢/٦٩ ، وشرح ابن عقيل : ٢/٥٥ .

(٢) من ذلك - أيضاً - قوله تعالى : { أَلَيْسَ شُرَكَائُكُمْ الَّذِينَ كُنتُمْ تُزْعَمُونَ } (الأنعام : ٢٢).

(٣) ينظر مذهبه ومذهب الأخفش في شرحه للتسهيل : ٢/٧٤ ، ٧٥ ، والممع : ١/١٥٢ .

(٤) توضيح المقاصد : ١/٣٩٠ ، ٣٩١ ، والتذليل والتكميل : ٦/١٢ ، وينظر الأصول لابن السراج :

٢/٢٤٢ ، والممع : ١/١٥٢ ، ومنه قوله تعالى : { وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ } (النحل : ٧٤)

الثالث : التفصيل ، فيحوز ذلك في : طُنْتُ وما في معناها ، ويُمْتَعُ في :
 "عَلِمْتُ" وما في معناها ، وهو مَذْهَبُ الْأَعْلَمِ^(١)

وإذا حذفت أحدهما اختصاراً فالجمهور على جواز ذلك ، لكنه قليل جداً ،
 فمن حذف الأول قول النابغة :^(٢)

تَلَدُ لَطْعِمِهِ وَتَخَالُ فِيهِ إِذَا تَبَهَّتْهَا بَعْدَ الْمَنَامِ

يُرِيدُ : وتخال ما ذكرت فيه ، ومن حذف الثاني قول عنترة :^(٣)

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مَنِي بِمَزَلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ

-
- (١) نسبه إليه الرمادي في توضيح المقاصد : ١ / ٣٩٠ ، وهو في التذييل والتكميل : ١٢ / ٦ .
 (٢) البيت من بحر الوافر من قصيدة للنابغة بعنوان : " نداء من فروع المجد نام " في الديوان : ٦٥ .
 اللغة : وتخال بمعنى تظن ، ونبهتها بمعنى : أبطلتها بعد المنام .
 موطن الشاهد فيه : قوله : " وتخال فيه " يريد وتخال ما ذكرت فيه .

(٣) قائله هو عنترة بن شداد العبسي ، من قصيدته المشهورة التي أولها هو قوله :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمٍ

وهي من الكامل ، بشرح الزوزاني : ٤٣ وشرح ديوانه : ١١٨ ط : دار الكتب العلمية أولى
 لسنة : ١٩٨٥ م ، وانظر الشاهد في الخصائص : ١١٦ / ٢ ، وجمع الهوامع : ١٥٢ / ١ ، والأشباه
 والنظائر : ٤٠٥ / ٢ ، والأغاني : ٢١٢ / ٩ ، والخزانة : ٢٧ / ٣ ، والدرر : ٢٥٤ / ٢ ، والتذييل
 والتكميل : ١٤ / ٦ ، وشرح شذور الذهب : ٤٨٦ ، وشرح شواهد المغني : ٤٨٠ ، والمقرب : ١ /
 ١١٧ ، توضيح المقاصد : ٣٩٨ / ١ ، وأوضح المسالك : ٧٠ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ٥٦ / ٢ .
 اللغة : قوله : " ولقد نزلت إلى آخره " يعني أنت عندي بمزلة المحب المكرم فلا تظني غير ذلك
 و : " المحب " بفتح الحاء بمعنى المحبوب والمستعمل في الكلام المحبوب ولكنه أجراه على أصله
 من أحببت ، والمكرم على صيغة المفعول من الإكرام .
 والشاهد فيه : في قوله : " فلا تظني " هي معترض بين الحار والمجرور وبين متعلقه ، وقوله :
 " غيره " مفعول أول تظني ، ومفعوله الثاني محذوف تقديره : فلا تظني غيره واقماً ، وهذا
 الحذف للاختصار دون الإقتصار ، وهو جائز عند الجمهور خلافاً لابن ملكون .

يُرِيدُ : فَلَا تُظَنِّي غَيْرَهُ مِنِّي وَإِعْمَا أَوْ كَانَتْ ، وَذَهَبَ ابْنُ مَلِكُون^(١) إِلَى الْمَنَعِ^(٢).

وَإِذَا حَذَفْتَ أَحَدَهُمَا اقْتِصَارًا لَمْ يَجْزْ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُمَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، فَكَمَا أَنَّ أَحَدَهُمَا لَا يُحَذَفُ اقْتِصَارًا فَكَذَلِكَ هَذَا لِثَلَاثٍ يُتَقَى مُسْتَدٌّ بِلَا مُسْتَدٍّ إِلَيْهِ ، أَوْ مُسْتَدٌّ إِلَيْهِ بِلَا مُسْتَدٍّ ، وَقَالَتِ الْعَرَبُ : ظَنَنْتُ بَزَيْدٍ ، فَحَذَفَتِ الْمَفْعُولَيْنِ وَعَدَّتْ : " ظَنَّ " بِالْبَاءِ وَلَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ وَإِلَّا كَانَ يَلْزِمُ ذِكْرُ اسْمِ آخِرٍ وَلَكِنَّهَا ظَرْفِيَّةٌ ، أَيْ جَعَلْتُ ظَنِّي فِي زَيْدٍ وَأَوْفَقْتُ بِهِ ظَنِّي ، فَهَذَا نَصٌّ عَلَى الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْفَاعِلِ وَحَذَفِ الْمَفْعُولَيْنِ اقْتِصَارًا ، وَقَالَ دُرَيْدُ بْنُ الصُّمَّةِ^(٣) :

فَقُلْتُ لَهُمْ ظَنُّوا بِالْفَلِي مَدْجَجٍ سَرَّائِهِمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمُسَرَّدِ^(٤)

(١) ابن ملكون : هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي أبو إسحاق الإشبيلي له شرح على الحماسة وشرح لجمل الزجاجي ونكت على كتاب التبصرة للصيرمي ، توفي سنة (٥٨١ هـ) . البلغة : ٦٢ - ٦٤ .

(٢) اعلم أن هناك خلافاً حول حذف أحد مفعولي " ظن وأخواتها " اختصاراً ، فالمنع مذهب ابن ملكون والجواز مذهب الجمهور ، وقد رد الجمهور مذهب ابن ملكون قياساً على جواز حذف خبر " كان " وورود الحذف شعراً ونثراً وفي الفصح من كتاب الله تعالى . ينظر شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان : ٣٥ / ٢ ، القضايا النحوية والصرفية في الجزء السادس عشر من كتاب روح المعاني للألوسي : ١٩٩ ، ٢٠٠ (ماجستير بالأزهر) ، شرح التصريح بمضمون التوضيح : ١ / ٢٦٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٧٢ / ٢ ، ٧٣ ، وشرح شذور الذهب : ٣٧٧ ، ٣٧٨ .

(٣) من شعراء الجاهلية ، قتل يوم حنين مع قومه من المشركين ، وكان من ذوي الرأي . الشعر والشعراء : ٧٤٩ .

(٤) البيت من بحر الطويل من قصيدة لدريد قاله في رثاء أخيه عبد الله ، وهي من القصائد المتقاة في الأصمعيات والحماسيات ، والمدجج : التام السلاح ، والسراة : الأشراف ، والفارسي المسرد : الدروع صنعت في بلاد فارس . ويستشهد به على حذف المفعولين والتقدير اجعلوهم موضع ظنكم ، وانظر الشاهد في ابن يعيش : ٨١ / ٧ ، والجمل : ١٩٩ وشرحه لابن عصفور : ١ / ٣٠٩ ، وأسرار العربية : ٦٤ ، وانظر القصيدة في الأصمعيات ص ١١٧ (دار صادر)

أَيَّ : اجْعَلُوا ظَنَكُمْ فِي أَلْفِي مُدَجِّجٍ ، وَقَالَ الْغَرَبُ : ظَنَنْتُ ذَلِكَ ، فَهَذَا عِنْدَ سَبِيئِيَّةٍ إشارَةً إِلَى الْمَصْدَرِ ^(١) ، وَزَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَفْعُولَيْنِ ^(٢) ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَيَتَرْتَّبُ عَلَى مَا قُلْنَا مَسْأَلَتَانِ :

أَحَدُهُمَا : وَقُوعُ " أَنْ " الْمُشْدَدَّةِ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ ، أَوْ : " أَنْ " الْمُخَفَّفَةِ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ بَعْدَ : " ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا " نَحْوُ : ظَنَنْتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمًا ، وَظَنَنْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، فَسَبِيئِيَّةٌ يَقُولُ : سَدَّ ذَلِكَ مَسَدَ الْمَفْعُولَيْنِ ، وَالْأَخْفَشُ يَجْعَلُ الثَّانِي مَحْذُوفًا فَيَقْدَرُ : ظَنَنْتُ قِيَامَ زَيْدٍ كَانَتْ .

الثَّانِيَّةُ : ظَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا أَبُوهُ ، وَهُوَ إِذَا تَأَخَّرَ : " أَبُوهُ " وَفِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْفَاعِلِ كَمَا مَثَلْنَا ، فَلَا يَحُوزُ هَذَا عِنْدَنَا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ سِوَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ عَلَى مَعْنَى : ظَنَّ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ أَبُوهُ .

(١) ينظر الكتاب لسبويه : ٣٩ / ١ - ٤١ .

(٢) انظر معاني القرآن : ٤٥ / ١ ، وشرح التسهيل : ٧٥ / ٢ ، والتذيل : ١٩ / ٦ .

﴿ إجراء القول مجرى الظن ﴾

قَوْلُهُ :

وَكُنْظُنْ أَجْعَلْ تَقُولُ إِنَّ وَلِيَّيَ
بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ
مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلْ
وَإِنْ يَبْعُضُ ذِي فَصْلَةٍ يُحْتَمَلُ

ذكر النّاطم لإعمال القول إعمال الظن شرطين :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَلِيَّ اسْتَفْهَامًا وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْاسْمُ نَحْوُ : أَيُّهُمْ تَقُولُ مُنْطَلِقًا؟
وَالْخَرَفُ نَحْوُ : أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا؟

الثَّانِي : أَلَّا يَفْصَلَ بَيْنَ الْاسْتَفْهَامِ وَالْفِعْلِ بِغَيْرِ مَا ذَكَرَ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مَحْرُورٍ أَوْ
أَحَدِ مَفْعُولِيهِ ، مِثَالُ الْفَصْلِ بِالظَّرْفِ : أَعِنْدَكَ تَقُولُ زَيْدًا قَائِمًا ؟ ، وَمِثَالُ الْمَحْرُورِ :
أَفِي الدَّارِ تَقُولُ زَيْدًا قَائِمًا ؟ ، وَأَقَائِمًا تَقُولُ زَيْدًا ؟ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " أَوْ
عَمَلٌ " (١).

ومثال الفصل بغير ما ذكر : أَأَنْتَ تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ؟ ، وَلَا يَجُوزُ هُنَا أَنْ
تُعْمَلَ : " تَقُولُ " إِعْمَالًا : " تَنْظُنُّ " ، لِأَنَّكَ فَصَلْتَ بَيْنَ أَدَاةِ الْاسْتَفْهَامِ وَبَيْنَ تَقُولُ
بِأَنْتَ وَلَيْسَ ظَرْفًا وَلَا مَحْرُورًا وَلَا مَعْمُولًا لَتَقُولُ ، وَهَذَا فِيهِ خِلَافٌ ، مِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ

(١) مثال ذلك من كلام العرب :

أبعد بعد تقول الدار جامعة شملني بهم أو تقول البعد محتوما

وفيه فصل بين الاستفهام والفعل بظرف ، ومن ذلك أيضاً :

أجهـالا تقول بني لؤي لعمر أهلك أم متجاهلينـا

وفيه فصل بين الاستفهام والفعل بأحد المفعولين.

ذَلِكَ فَأَرْجَبَ الْحِكَايَةَ ، وَهُوَ اخْتِيارُ النَّاطِمِ^(١) ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَحْازَ ذَلِكَ^(٢) ، وَنَقَلَ ابْنَ السَّيِّدِ أَنَّ سَبِيوَيْهِ يَخْتَارُ الْحِكَايَةَ ، وَأَنَّ غَيْرَهُ اسْتَوَى عِنْدَهُ الْفَصْلُ بِالْمَبْتَدَأِ وَعَدَمُ الْفَصْلِ فِي جَوَازِ الْإِعْمَالِ.

وَتَرَكَ النَّاطِمُ ثَلَاثَةَ شُرُوطٍ لِإِعْمَالِ الْقَوْلِ إِعْمَالَ الظَّنِّ :

أَخَذَهَا : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُضَارِعاً.

الْثَانِي : أَنْ يَكُونَ لِمُخَاطَبٍ ، وَيُمْكِنُ أَنَّهُ اكْتَفَى عَنْ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ بِالتَّمَثِيلِ فَإِنَّهُ قَالَ : " وَكَتَطَّنْ أَجْعَلْ تَقُولُ " فَإِنَّهُ أَتَى بِهِ مُضَارِعاً لِمُخَاطَبٍ.

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ غَيْرَ مُتَعَدٍّ بِاللَّامِ نَحْوُ : أَتَقُولُ لَزَيْدٍ عَمْرُو مَنْطَلَقٌ ؟ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ هُنَا إِعْمَالُ الْقَوْلِ إِعْمَالاً : " أَتَطَّلُ " بَلْ تَحْتَمِ الْحِكَايَةُ ، وَلَمْ يَسِنَّ النَّاطِمُ فِي عَمَلِ الْقَوْلِ عَمَلَ الظَّنِّ بِالشَّرْطِ الَّتِي ذَكَرَهَا ، أَمْ عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ فِي الْعَمَلِ أَمْ عَلَى جِهَةِ الْجَوَازِ ؟.

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٩٥ / ٢ ، وقال سبويه : " فإن قلت : أنت تقول زيد منطلق ، رفعت لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام ؛ كما فصل في قولك : أنت زيد مررت به ، فصارت بمجزلة أحوالها وصارت على الأصل قال الكمي :

أَجْهَلًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ

..... وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية ، وزعم أبو الخطاب وسأله غير مرة أن ناساً من العرب يوقن بعريتهم وهم بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت . الكتاب لسبويه : ١٢٣ / ١ ، ١٢٤ .

(٢) أحاز الكوفيون وكثير من البصريين النصب ولم يعتدوا بأنت فاصلاً ، قيل لأن الاستفهام يطلب الفعل فأنت فاعل بفعل مقدر وذلك لأن الفعل واقع على الاسمين فينصبهما . ينظر التذيل والتكميل : ١٣٩ / ٦ .

والذي نصَّ النَّاسُ عليه : الْخِيَارُ بَيْنَ أَنْ تُعْمَلَ إِعْمَالُ الظَّنِّ فَتَنْصِبُ بِهِ الْجَزَائِينَ
وَبَيْنَ أَنْ تُحْكِيَ بِهِ ، وَإِنْ اسْتَوْفَى الشُّرُوطُ ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى
مشهور لغات الْعَرَبِ .

وإذا أعمل إِعْمَالُ الظَّنِّ فهلْ هُوَ بِمَعْنَى الظنِّ أَوْ لَيْسَ بِمَعْنَاهُ بَلْ هُوَ بَاقٍ عَلَى
مَعْنَى الْقَوْلِ ؟ ، وَإِنْ أَعْمِلَ اللفظَ إِعْمَالُ الظَّنِّ فِيهِ خِلَافٌ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ إِذَا أَعْمَلَ
لَفْظَهُ إِعْمَالُ الظَّنِّ كَانَ بِمَعْنَى الظنِّ ؛ أَلَا تَرَى إِلَى مَا رَوَى الْكِسَائِيُّ عَنِ الْعَرَبِ :
أَتَقُولُ : لِلْعُمَيَّانِ غَفْلًا ؟ إِنَّمَا الْمَعْنَى فِيهِ عَلَى الظَّنِّ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(١) :
مَتَى تَقُولُ : الْقُلُوصَ الرُّوَاسِمَا يُبْذَنِينَ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

معناه : مَتَى تَظُنُّ ^(٢) .

قَوْلُهُ :

وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقًا عِنْدَ سَلِيمٍ نَحْوُ : "قُلْ ذَا مُثَقِّفًا"

يعني بقوله : " مطلقاً " أي لَيْسَ مُشْرُوطاً فِيهِ الشُّرُوطُ الْمُتَقَدِّمَةُ ، بَلْ يَفْعَلُ
الْمَاضِي وَالْمُضَارِعُ وَالْأَمْرُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَصْدَرُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مِمَّا

(١) قائله هو هذبة بن حشرم بفتح الحاء المعجمة بعدها شين معجمة وراء مهمله ، شاعر متقدم
من بادية الحجاز ، وانظر الشاهد في تخلص الشواهد : ٤٥٦ ، والخزانة : ٣٢٦ / ٩ ، والدرر :
٣٧٢ / ٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٩٥ / ٢ ، وابن الناظم : ٨٠ ، وشرح ابن عقيل :
٥٩ / ٢ ، والشاهد رقم : ٣٦٢ من شواهد العيني .

اللغة : قوله : " القلوص " بضم القاف وضم اللام المخففة وفي آخره صاد مهمله وهو جمع
قلوص بفتح القاف وهي الشابة من النوق وهي بمجذلة الجارية من النساء ، قوله : " الرواسم "
جمع راسمة من الرسم بالسين للمهمله وهو نوع من سير الإبل .

الاستشهاد فيه : في قوله : " تقول " حيث أجرى مجرى الظن لتضمنه معناه عند كونه بلفظ
المضارع للمخاطب التالي للاستفهام وهو قوله : " متى " .

(٢) راجع في ذلك : التذييل والتكميل : ١٣٥ / ٦ .

اشترطه غيرهم ، فنقول قال زيد عمراً مُنْطَلِقاً ، ويقول زيد عمراً مُنْطَلِقاً ، كُلُّهُ بِمَعْنَى
الظَّنِّ ، أَتَشَدُّ بَعْضُهُمْ :

إِنْ سُلِّمَ مِنْ تَسَاوُعِ لَبْسِهِ وَمَنْ يُنَازِعَهَا فَقُلُّهُ قَدْ خَلِجٌ^(١)

وقد حُكِيَ عَنِ الْعَرَبِ - أَيْضاً - مَذَاهِبٌ فِي إِعْمَالِ الْقَوْلِ إِعْمَالٌ : " الظَّنَّ "
غَيْرَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ لُغَةِ سُلَيْمٍ ، وَمِنْ لُغَةِ عَامَةِ الْعَرَبِ الَّذِي اشْتَرَطُوا فِي إِعْمَالِهِ الشُّرُوطَ
السَّابِقَةَ لَا يَلِيقُ ذِكْرُهَا بِهَذَا الْمُخْتَصَرِ .

(١) بيتان من الرجز المشطور لا قائل معلوم لهما ، وهما في التذييل والتكميل : ٤٣٦ / ٦ ،
وارتشاف الضرب : ٧٨ ، الشاهد فيه : فقله وهو فعل أمر بمعنى ظنه .

﴿ أَرَى وَأَعْلَم ﴾

قَوْلُهُ :

إِلَى ثَلَاثَةِ رَأْيٍ وَعِلْمٍ عَدُّوا إِذَا صَارَ أَرَى وَأَعْلَمَا

ذَكَرَ مَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلٍ وَهِيَ سَبْعَةٌ : " أَعْلَمَ ، وَأَرَى ، وَأَتَبَا ، وَتَبَّأَ ، وَأَخْبَرَ ، وَخَبَّرَ ، وَحَدَّثَ " ، هَذِهِ أَقْصَى مَا جَمَعَ النَّاسُ مِنْ هَذَا التَّوَعُّدِ وَذَلِكَ بَعْدَ الْإِسْتِقْرَاءِ الثَّامِ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ .

وَالْحَقُّ الْأَخْفَشُ بِـ : " أَعْلَمَ وَأَرَى " مَا أَمَكْنَ نَقْلُهُ بِالْهَمْزَةِ مِنْ بَابِ : " ظَنَنْتُ " قِيَاسًا ، فَاجْتَازَ : أَظَنَنْتُ عَمْرًا زَيْدًا قَائِمًا ، وَأَزَعَمْتُ بَكْرًا خَالِدًا مُنْطَلِقًا ، وَأَخَلْتُ مُحَمَّدًا بَشْرًا قَائِمًا ، وَأَوَجَدْتُ سَعْدًا بَكْرًا خَارِجًا ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا .^(١)

وَذَكَرَ الْحَرِيرِيُّ^(٢) - أَيْضًا - أَنَّ فِيمَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ : " عْلَمَ " . الَّتِي نَقَلْتُ بِالتَّضْعِيفِ مِنْ : " عِلِمَ " الَّتِي تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ ، وَالظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِ سَيِّبَوِيهِ أَنَّ النُّقْلَ بِالتَّضْعِيفِ سَمَاعٌ فِي الْمُتَعَدِّي وَاللَّازِمِ وَبِالْهَمْزَةِ قِيَاسٌ فِي اللَّازِمِ سَمَاعٌ فِي الْمُتَعَدِّي^(٣) ، وَقِيلَ بِالْقِيَاسِ فِي التَّضْعِيفِ ، وَقِيلَ بِالسَّمَاعِ فِيهِمَا .^(٤)

(١) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : " وَزَادَ الْأَخْفَشُ أَظُنُّ وَأَحْسَبُ وَأُحَالُ وَأُزَعِمُ وَأُوجِدُ ، وَالْحَقُّ غَيْرُهُ أَرَى

الْخَلْمِيَّةُ سَمَاعًا " . تَسْهِيلُ الْفَوَائِدِ وَتَكْمِيلُ الْمَقَاصِدِ : ٧٤ .

(٢) الْقَاسِمُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَثْمَانَ الْبَصْرِيِّ الْإِمَامِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَرِيرِيِّ أَلْفُ الْمُلْحَةِ وَدَرَّةُ

الْفَوَاصِلِ وَالْمَقَامَاتِ ، وَتُوفِّيَ سَنَةَ (٥١٦ هـ) . الْبَغِيَّةُ : ٢ / ٢٥٧ وَمَا بَعْدَهَا .

(٣) يَنْظُرُ الْكِتَابُ لِسَيِّبَوِيهِ : ٤١ / ٤٣ - .

(٤) يَنْظُرُ مَذْهَبُ سَيِّبَوِيهِ فِي تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ وَتَكْمِيلِ الْمَقَاصِدِ : ٧٤ ، وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي التَّنْذِيلِ

وَالْتَكْمِيلِ : ١٦٩ / ٦ : " وَذَكَرَ فِي الْبَسِيطِ فِي الْهَمْزَةِ أَرْبَعَةَ مَذَاهِبَ : لَيْسَ بِقِيَاسٍ فِي كَسَلِ

فَعَلٍ ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَالْأَعْلَمِ ، قِيَاسٌ فِي كُلِّ فَعَلٍ إِلَّا مِنْ بَابِ عَلِمْتُ وَهُوَ رَأْيُ أَبِي

عَمْرٍو وَغَيْرِهِ .. قِيَاسٌ فِي كُلِّ فَعَلٍ غَيْرِ مُتَعَدٍّ لَمْ تَدْخُلْهُ الْهَمْزَةُ بِمَعْنَى مَا وَقِيلَ هَذَا رَأْيُ سَيِّبَوِيهِ ،

وَحُكِيَ غَيْرُهُ أَنَّ الْأَوَّلَ مَذْهَبُ الْمُرْدِ ، وَفَهُمْ بَعْضُهُمْ مِنْ سَيِّبَوِيهِ أَنَّهُ يَقِفُ مَعَ السَّمَاعِ كَالْمُرْدِ " .

والمستعمل المتفق عليه في هذا النوع بلا خلاف : " أَعْلَمَ ، وَأَرَى " ، فأما :
 " أَتَبَأَ ، وَتَبَأَ " فالإلى واحد بنفسه ، وإلى آخر بحرف الجرّ ، وَخَبِرَ وَحَدَّثَ كَتَبَأَ ،
 وَإِنَّمَا نَعَدْتُ إِلَى ثَلَاثَةٍ عِنْدَ مَنْ رَأَى ذَلِكَ لَتَضَعْنَهَا مَعْنَى : " أَعْلَمَ " ، وَالتَّضْمِينُ لَا
 يَنْقَاسُ^(١).

وَذَهَبَ بَعْضُ التَّحْوِيّينَ إِلَى أَنَّ : " أَتَبَأَ ، وَتَبَأَ " يتعدى بنفسها إلى اثنين ،
 وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ بَحْرَفِ الْجَرِّ أَكْثَرُ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ دُونَهُ^(٢) ، قَالَ تَعَالَى :
 { هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا } ، وَقَالَ تَعَالَى :^(٣) { يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَانِهِمْ فَلَمَّا
 أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَانِهِمْ } ، وَقَالَ تَعَالَى :^(٤) { أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى } ، وَقَالَ
 الشَّاعِرُ :^(٥)

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتُ سَأَلْتِيهِ وَلَكِنْ بِالْمَغْيِبِ نُبْنِي

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٥٠٦ ، والتذيل والتكميل : ٦ / ١٦٧ .

(٢) قال الفارسي في الإيضاح العضدي : ١ / ١٧٥ ، تحت باب الفعل الذي يتعداه إلى ثلاثة :
 بأن هذه الأفعال منقولة بالهمزة أو بالتضعيف .

(٣) من الآية : ١٠٣ من سورة الكهف .

(٤) من الآية : ٣٣ من سورة البقرة .

(٥) الآية : ٣٦ من سورة النجم .

(٦) قاله هو سحيم بن وثيل الرياحي ، وهو من قصيدة طويلة وقبله :

أكل الدهر حل وارتمال أما يبقى علي ولا يقيني

وهو من الوافر . توضيح المقاصد : ١ / ٢٣١ ، الخزنة : ٢ / ٥٥٤ ونسه السيوطي في شرح
 شواهد المغني : ١٩٠ إلى الثقب العبدى وهو الشاهد رقم : ١٣٦ من شواهد العيني .

اللغة : قوله : " دعي " أي اتركي ، و : " ماذا علمت " بكسر التاء قال النحاس رواية أبي
 الحسن بكسر التاء ، ورواية أبي اسحق " علمت " بضم التاء ، قوله : " نبئني " أي أخبريني
 من النبأ وهو الخبر .

الاستشهاد فيه : في قوله : " علمت .. بالمغيب " حيث تعدت نبأ إلى واحد بنفسها وإلى
 الثاني بحرف الجر

وَمِمَّا جَاءَ مَحذُوفًا مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ^(١) {مَنْ أَلْبَاكَ هَذَا} ، وأصله :

بهذا.

قَوْلُهُ :

وَمَا لِمَفْعُولِيْ عَلِمْتُ مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ - اَيْضًا - حَقَقًا

يقول : الثاني والثالث من مفاعيل : " أَعْلَمَ " لَهَمَّا مَا لِلأَوَّلِ والثاني من مفعولي : " علم " من أحكام الإلغاء والتعليق والحذف وغير ذلك ، فنقول إذا أَلْفَيْتَ : كبشك أعلمت زيداً سمين ، وكبشك سمين أعلمت زيداً.

وحكى صاحب التلخيص ^(٢) أن الإلغاء لا يجوز في : " أَعْلَمَ وأخواتها " ، قال ولا نعلم في ذلك خلافاً ، وألغى نص أبي موسى الجزولي ^(٣) ، وقال بغض شراح الكرامة من الحفاظ لهذا العلم : لَمْ يُجْزِ الإلغاء أحد ، قال بغضهم : إنما كان ذلك لقوتها بالثقل فيجيء الإلغاء متاقضاً للتقوية . انتهى ^(٤).

ومعنى هذا الكلام أنها لما نُقِلَتْ بِالْهَمْزَةِ اقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ : " أَعْلَمْتُ " عملت في مفعول صحيح كان فاعلاً قبل الثقل فلو أَلْفَيْنَاهَا عَنْ الثَّانِي والثالث لكان ذلك كالتناقض ؛ لأنها من حيثُ الأعمال في الأول هي قوية ، ومن حيثُ الإلغاء عن الثاني والثالث هي ضعيفة.

(١) من الآية ٣ من سورة التحريم.

(٢) هو أبو الحسين بن أبي الربيع صاحب البسيط في شرح الجمل والتلخيص ، توفي سنة

(٦٨٨هـ) ، وانظر النص المذكور في التلخيص : ١ / ٣٦٢.

(٣) ينظر المقدمة الجزولية في النحو : ٨٣.

(٤) ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : ٧٠٦ - ٧١٠.

وأما التعليقُ فحكى صاحبُ التلخيصِ وَغَيْرُهُ فِيهِ خِلَافًا ، وَذَكَرَ أَنَّ أَكْثَرَ التَّحْوِينَ مَتَّعُوهُ ، وَالَّذِي أَجَازَ ذَلِكَ إِثْمًا أَجَازَهُ فِي الثَّانِي وَالثَّالِثِ ، فَتَقُولُ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا أَبْكَرَ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو .

وَأَجَازَ صَاحِبُ التَّمْهِيدِ الْإِلْقَاءَ وَالتَّعْلِيْقَ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ إِذَا بَيَّنْتَ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، فَأَجَازَ : عَمْرُو أَعْلَمَ زَيْدٌ شَاخِصٌ ، وَعَمْرُو شَاخِصٌ أَعْلَمَ زَيْدٌ ، وَأَعْلَمَ زَيْدٌ مَا عَمَّرُو شَاخِصٌ ، أَوْ لَعَمَّرُو شَاخِصٌ ، أَوْ أَعَمَّرُو شَاخِصٌ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي مُوسَى ^(١) ؛ لَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ^(٢) .

وَأما الحذفُ فَإِنْ حَذَفْتَ الثَّلَاثَةَ جَازَ ذَلِكَ اقْتِصَارًا أَوْ اخْتِصَارًا ، فَتَقُولُ فِيهِ الْاِقْتِصَارُ : أَعْلَمْتُ ، فَتَذَكُرُ أَنَّهُ صَدَرَ مِنْكَ إِعْلَامٌ وَلَا تَذَكُرُ الْمُعْلَمَ وَلَا الْمُعْلَمُ بِهِ .
وَتَقُولُ فِي الْاِخْتِصَارِ : أَعْلَمْتُ ، مُجِيبًا لِمَنْ قَالَ ذَلِكَ : هَلْ أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا ؟ .

وَأما حذفُ اثْنَيْنِ مِنْهَا أَوْ وَاحِدٍ اخْتِصَارًا فَيَجُوزُ ، وَأما اقْتِصَارًا ، فَلَا يَجُوزُ ، هَذَا مَذْهَبُ سَيِّبَوِيَّةٍ ^(٣) ، وَأما غَيْرُهُ فَأَجَازَ ذَلِكَ ، مَا لَمْ يُؤَدَّ إِلَى بَقَاءِ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ اللَّذَيْنِ أَصْلُهُمَا الْمُتَبَدُّ وَالْخَبَرُ ، فَأَجَازَ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا ، إِذَا كَانَ زَيْدُ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ ، وَأَجَازَ : أَعْلَمْتُ كِبَشَكَ سَمِينًا ، وَتَحذفُ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ اقْتِصَارًا كَمَا حَذَفْتَهُمَا فِي الْمَثَالِ وَأَبْقَيْتَهُ ^(٤) .

(١) المقدمة الجزولية : ٨٣ .

(٢) انظر التذييل والتكميل : ١٥٧ / ٦ ، وفيه نقل عن الأستاذ أبي علي الشلولين : المذهب الصحيح أنه لا يجوز الإلقاء عن المفعولين سواء أبنى للفاعل أم للمفعول .

(٣) الكتاب لسيبويه : ١ / ٤١ .

(٤) ذكر في التذييل والتكميل أن المذاهب في ذلك ثلاثة :

- مذهب الأكثرية ومعهم المبرد وابن مالك : حواز الحذف والاقْتِصَار على الأول .

- مذهب سيبويه ومن تبعه كالأخفش وابن عصفور : لا بد من ذكر الثلاثة .

- مذهب الشلولين : يجوز حذف الأول والاقْتِصَار على الآخرين .

وَأَجَازَ ابْنُ كَيْسَانَ الْاِقْتِصَارَ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَاسْتَدَلَّ لِذَلِكَ حُطَابُ بِقَوْلِهِ
تَعَالَى ^(١) : {ثَبَاتِي الْعَلِيمَ الْخَبِيرَ} ^(٢) ، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّعِينَ أَنْ تُكُونَ النَّسِي
تَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ ، بَلْ الظَّاهِرُ أَنَّهَا تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ ، وَأَصْلُ الثَّانِي بِحَرْفِ الْحَرِّ ،
وَحُذِفَ الثَّانِي اِقْتِصَارًا ؛ أَلَّا تَرَى أَنْ قَبْلَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ^(٣) : {مَنْ أَتْبَاكَ هَذَا} أَيِ : بِهَذَا
{قَالَ ثَبَاتِي الْعَلِيمَ الْخَبِيرَ} أَيِ ثَبَاتِيهِ ، فَحُذِفَ اِقْتِصَارًا لِتَقْدِيمِهِ فِي الذِّكْرِ .

قَوْلُهُ :

وَأِنْ تَعَدَّى لِوَاحِدٍ بِلَا هَمَزٍ فَلَاثْنَيْنِ بِهِ تَوْصُلًا

يقول : " عَلِمَ " بِمَعْنَى : " عَرَفَ " ، وَ : " رَأَى " بِمَعْنَى : " أَبْصَرَ "
يَتَعَدَّيَانِ لِوَاحِدٍ ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا هَمْزَةُ الثَّقُلِ تَعَدَّتْ إِلَى اثْنَيْنِ ، أَمَا : " رَأَى " فَقَدْ
عُدَّتْ بِالْهَمْزَةِ ، قَالَ تَعَالَى ^(٤) : {فَأَرَاهُ الْكُتُبَى} .

وَأَمَّا : " عَلِمَ " بِمَعْنَى : " عَرَفَ " فَلَا يُحْفَظُ الثَّقُلُ فِيهَا إِلَّا بِالتَّضْعِيفِ ، قَالَ
تَعَالَى ^(٥) : {وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا} ، وَقَالَ تَعَالَى ^(٦) : {تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ
اللَّهُ} ، وَقَالَ تَعَالَى ^(٧) : {وَعَلَّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ} وَلَا يُحْفَظُ ثَقُلُهَا

(١) من الآية : ٣ من سورة التحريم

(٢) هذا المذهب في التذييل والتكميل : ١٥٤ / ٦ ، وفيه يقول : إنه مذهب الميرد وأبي بكر وابن

كيسان والأكثرين ، وإن كان الميرد في المقتضب يقول بخلاف ما نسب إليه . ينظر المقتضب :

١٢٢ / ٣ .

(٣) من الآية : ٣ من سورة التحريم .

(٤) الآية : ٢٠ من سورة النازعات .

(٥) من الآية : ٣١ من سورة البقرة .

(٦) من الآية : ٤ من سورة المائدة .

(٧) من الآية : ٩١ من سورة الأنعام .

والصحيحُ أَنَّ الثَّقَلَ بِالْهَمْزَةِ فِي الْمُتَعَدِّي سَمَاعٌ لَا قِيَاسٌ كَمَا تَقْدَمُ ذِكْرُهُ ، فَلَا يُقَالُ :
أَقْلَتَ زَيْدًا عَمْرًا ، وَلَا أَشْتَمَتَ عَمْرًا خَالِدًا.

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنِي كَسَا فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حَكْمٍ ذُو انْتِسَا

يَقُولُ : ثَانِي : " أَعْلَمَ " عَلَى زَعْمِهِ ، وَ : " أَرَى " حَكْمُهُ كَحَكْمِ ثَانِي :
" كَسَا " مِنْ جَوَازِ حَذْفِهِمَا وَحَذْفِ أَحَدِهِمَا اقْتِصَارًا وَاقْتِصَارًا وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ : " فِي كُلِّ حَكْمٍ ذُو انْتِسَا " لَيْسَ بِحَيِّدٍ ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ التَّغْلِيْقُ فِي بَابِ :
" كَسَا " عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَلَا يَمْتَنِعُ فِي هَذَيْنِ لِأَنَّ : " أَعْلَمَ " الْمُنْقُولَةُ مِنْ : " عَلِمَ " بِمَعْنَى :
" عَرَفَ " فِعْلٌ قَلْبِيٌّ ، وَ : " أَرَى " الْإِنْصَارِيَّةُ فَدُ تَعْلَقُ كَمَا عُلِقَتْ : " رَأَى " الْبَصَرِيَّةُ ، قَالَ تَعَالَى ^(١) : { أَرِنِي كَيْفَ تُخْبِي الْمَوْتَى }.

قَوْلُهُ :

وَكَارَى السَّابِقَ ثَبَأَ أَخِيرًا حَدَّثَ أَثْبَأَ كَذَلِكَ خَبَرًا

يَعْنِي بِالسَّابِقِ الَّذِي ذَكَرَهُ أَوَّلًا فِي هَذَا الْفَصْلِ ، وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ مِنْ : " أَرَى " الَّتِي ذَكَرَهَا ثَانِيًا وَهِيَ الْإِبْصَارِيَّةُ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى اسْتِعْمَالِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مُتَعَدِّيَةً إِلَى ثَلَاثَةِ السَّمَاعِ ، وَلَوْلَا السَّمَاعُ لَمَّا أَثْبَتْنَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّضْمِينِ ، وَالتَّضْمِينُ لَا يُقَالُ بِقِيَاسٍ ، قَالَ التَّابِعَةُ ^(٢) :

(١) مِنَ الْآيَةِ : ٢٦٠ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

(٢) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الْكَامِلِ وَهُوَ لِلنَّابِغَةِ الذَّبْيَانِي ، مِنْ قَصِيدَةِ يَهْجُو بِهَا زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِ بْنِ خُوَيْلِدٍ لَقِيَ بِعُكَاظٍ فَأَشَارَ عَلَيْهِ أَنْ يَشِيرَ عَلَى قَوْمِهِ بِقَتَالِ بَنِي أَسَدٍ وَتَرَكَ حَلْفَهُمْ فَأَبَى النَّابِغَةُ الْغَدْرَ وَبَلَغَهُ أَنْ زُرْعَةُ يَتَوَعَّدُهُ فَقَالَ :

نَبِثَ زُرْعَةَ إِلَى آخِرِهِ

دِيوانه : ٨٦ بِشَرْحِ عَبَّاسِ عَبْدِ السَّاتِرِ وَيَنْظُرُ بَيْتَ الشَّاهِدِ فِي تَخْلِيصِ الشُّوَاهِدِ : ٤٦٧ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ٦٥ / ٧ ، وَالْخَزَّازَةُ : ٣١٥ / ٦ ، وَالْكِتَابُ : ٤١ / ١ ، وَالشَّاهِدُ : ٣٦٩ مِنْ شُّوَاهِدِ

نُبِتْ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةُ كَاسِمِهَا يَهْدِي إِلَيَّ غَرَابَ الْأَشْعَارِ

وَقَالَ آخِرُ فِي : " أَخْبَرَ " : (١)

وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دِنْفًا وَغَابَ بِفُكِّكَ يَوْمًا أَنْ تُعَوِّدِنِي

وَقَالَ آخِرُ فِي : " حَدَّثَ " : (٢)

العيني ، والتصريح : ٢٦٥ / ١ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٢٥٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٠١ ، وابن الناطم : ٨١ ، والتذيل : ١٦٥ / ٦ .

اللغة : قوله : " نبئت " على صيغة المجهول بمعنى أخبرت ، و : " زرعة " هو ابن عمرو بن حويلد الذي ذكرناه آنفاً ، وقوله : " يهدي " بضم الباء من الإهداء .
الاستشهاد فيه : في قوله : " نبئت " حيث نصب ثلاثة مفاعيل ؛ لأنه تضمن معنى : أرى المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل وعمل عمله .

(١) البيت من بحر البسيط لرجل من بني كلاب ، وذكر في الحماسة بعده بيتاً آخر وهو قوله :

وتغمسي فاك فيها ثم تسقيني وتجملي نطقاً في القعب باردة

ينظر شرح ديوان الحماسة للرموزي : ١٤٢٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٠١ / ٢ ، وابن الناطم : ٨٢ ، والشاهد رقم : ٣٧٢ من شواهد العيني ، وشرح التصريح : ٢٦٥ / ١ ، والدرر : ٢٧٩ .

اللغة : قوله : " أخبرتني " بضم الهزرة لأنه مجهول ويكسر لأنه خطاب للمؤنث ، قوله : " دنفا " بفتح الدال وكسر النون صفة مشبهة من الدنف بفتح الدال وفتح النون وهو المرض اللازم ، فإذا قلت : دنف بفتحين يستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والجمع ، يقول : رجل دنف وامرأة دنف وقوم دنف ، وإذا قلت : دنف بكسر النون تقول : رجل دنف وامرأة دنفة وقوم دنفون .
الاستشهاد فيه : على أن أخبرتني بمعنى نبئتني حيث نصب ثلاثة مفاعيل .

(٢) قائله هو الحارث بن حلزة اليشكري ، وهو من قصيدته المشهورة المنظومة في المعلقات السبع وأولها هو قوله :

آذنتنا بينتها أسماء رب ثاوٍ يملُ منه الثواء

وهي من الخفيف ، ينظر شرح القصائد العشر : ٣٨٧ ، وابن يعيش : ٦٦ / ٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٠١ / ٢ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٢٥٣ ، وابن الناطم : ٨٢ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ٧٠ ، ومعجم المواعع للسيوطي : ١٥٩ / ١ ، والدرر : ٢٨٠ / ٢ ، وشرح التصريح : ٢٦٥ / ١ ، وشرح المعلقات السبع للزروني : ١٦١ ، والشاهد : ٢٧٣ من شواهد العيني .

أَوْ مَتَّعْتُمْ مَا تَسْأَلُونَ بِهِ فَمَنْ حَدَّ

وَقَالَ آخِرُ فِي : " أَتَبَّأ " (١)

وَبُنْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ

وَقَالَ آخِرُ فِي : " خَبَّرَ " (٢)

وَحَبَّرْتُ سَوْدَاءَ الْقَمِيمِ مَرِيضَةً

فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَاعُودُهَا

الاستشهاد فيه : في قوله : " حدثتموه " بمعنى نبئتموه حيث نصب ثلاثة مفاعيل ، وقال ابن الجباز : لم أظفر بفعل متعد لثلاثة إلا وهو مبني للمفعول وهذه الشواهد الخمس دليل على ذلك ، قال الزمخشري في قوله تعالى { كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ } - من الآية : ١٦٧ من سورة البقرة : إن حشرات مفعول ثالث وليس فيه بناء للمفعول ، والأمس كما قاله لأن الرؤية قلبية وذلك لأن الأعمال معان فلا تدرك بحاسة البصر .

(١) قائله هو الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من قصيدة طويلة يمدح بها قيس بن معدي كرب الكندي ، وأولها هو قوله :

لعمرك ما طول هذا الزمن على المرء إلا عناء معن

وهي من المتقارب ، انظر ديوانه : ١٥ المطبعة النموذجية ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٠٢ ، والدرر : ١ / ١٤٠ ، وابن الناظم : ٨٢ ، والشاهد رقم : ٣٧٠ من شواهد العيني .
اللفظة : قوله : " عناء " أي تعب ، وقوله : " معن " أي متعب ، وقوله : " ونشئت " أي أخرجت ، وقوله : " قيساً " أراد به قيس بن معدي كرب ، وقوله : " ولم أبله " يعني لم أخبره .
الاستشهاد فيه : في قوله : " وأنبت " فإنه نصب ثلاثة مفاعيل مثل : نبأ كما ذكرناه .

(٢) البيت من الطويل ، قائله هو العوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، والقصة في ذلك أن سداء الغميم وهي امرأة من بني عبد الله بن غطفان اسمها ليلى ولقبها سودة كانت تزل الغميم من بلاد غطفان وكلف بها العوام فخرج إلى مصر في مرة فبلغه أنها مريضة فترك ميرته وكسر نحوها وأنشأ يقول بيت الشاهد وغيره .
نظر شرح النصريح : ١ / ٢٦٥ ، والدرر : ٢ / ٢٧٨ ، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ : ٢٥٢ ، والشاهد رقم : ٣٧١ من شواهد العيني ، وجمع احوامع للسيوطي : ١ / ١٥٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٠١ ، وابن الناظم ،

الاستشهاد فيه : علي أن خبرت بمعنى نشئت وأنه يقتضي ثلاثة مفاعيل كما ذكرناه .

فهرس موضوعات

﴿ الجزء الأول ﴾

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٦	أولاً : الدراسة
٩	الفصل الأول
٩	التعريف بابن مالك.
١٨	الفصل الثاني
١٨	التعريف بأبي حيان.
٤٧	الفصل الثالث
٤٧	موقف أبي حيان من ابن مالك تقديراً وتحقيراً.
٥٤	الفصل الرابع
٥٤	كتب أبي حيان المشهورة : شرح الألفية - التذييل - الارتشاف.
٦٥	الفصل الخامس
٦٥	شرح الألفية لم يكمله أبو حيان كما أكمل غيره.
٧١	الفصل السادس
٧١	القيمة العلمية لشرح الألفية لأبي حيان.
٧٩	الفصل السابع
٧٩	من أصول النحو عند أبي حيان.
٨٧	الفصل الثامن
٨٧	مخطوطات الكتاب : وصفها وصور منها.
١١١	خاتمة.

الموضوع	الصفحة
ثانياً : التحقيق	
خطبة الشارح	- ١ -
الكلام وما يتألف منه.	(١)
علامات الاسم.	
علامات الفعل.	
المُعَرَّب والمُعَبَّنِي.	(١٥)
الأسماء الستة.	(٢٢)
باب المثني.	(٣١)
جمع المذكر والمؤنث.	(٣٦)
جمع المؤنث.	(٤٠)
إعراب ما لا ينصرف.	(٤٣)
إعراب الأفعال الخمسة.	(٤٥)
إعراب المعتل الآخر.	(٤٨)
النكرة والمعرفة.	(٥٣)
الضمير.	(٥٩)
حكم اتصال الضمير وانفصاله.	(٥٩)
دخول نون الوقاية على الفعل.	(٦٩)
دخول نون الوقاية على الحروف.	(٧٢)
العلم.	(٧٥)
اسم الإشارة.	(٨٣)
الموصول.	(٨٧)
ما يشترط في جملة الصلة.	(٨٩)

الموضوع	الصفحة
المعرف بأداة التعريف.	(١١٤)
الابتداء.	(١٢٣)
رافع المبتدأ والخبر.	
مواضع الابتداء بالنكرة.	(١٥١)
أحوال الخبر "تقدماً وتأخيراً".	(١٥٤)
مواضع حذف الخبر وجوباً.	(١٦٦)
تعدد الخبر.	
كان وأخواتها.	(١٧٥)
الأفعال التي وردت بمعنى صار.	
حكم توسط خبر كان وأخواتها.	(١٨٧)
حكم تقدم خبر كان وأخواتها عليها.	
حكم تقدم معمول خبر كان وأخواتها على الاسم.	(١٩٩)
ما تختص به كان دون أخواتها.	(٢٠٥)
حذف كان.	
فصل في ما ولا وإن المشبهات بليس.	(٢١٧)
زيادة باء الجر في الأخبار المنفية.	
أفعال المقاربة.	(٢٤٣)
مجيء خبر كاد وعسى وحرى بأن المصدرية.	
ما يستعمل تاماً وناقصاً من هذه الأفعال.	
إن وأخواتها.	(٢٥٧)
فتح وكسر هزة إن.	(٢٦٦)
دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة.	(٢٧٨)

الصفحة	الموضوع
(٢٨٥)	إبطال عمل إن إذا اتصلت بها (ما) الزائدة.
(٢٩٤)	تخفيف إن وأن وكأن ولكن.
(٣٠٧)	لا التي لنفي الجنس.
(٣١٨)	دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس.
(٣٢٣)	ظن وأخواتها.
(٣٣١)	الإلغاء والتعليق في باب ظن.
(٣٤٧)	حذف المفعولين أو أحدهما.
(٣٥١)	إجراء القول مجرى الظن.
(٣٥٥)	أرى وأعلم.
(٣٦٣)	فهرس الموضوعات.

منهج السالك

في الكلام

على ألفية ابن مالك

لأبي حيان الأندلسي

أثير الدين محمد بن يوسف

٦٥٤ - ٧٤٥ هـ

«الجزء الثاني»

تحقيق

الأستاذ الدكتور

علي محمد فاخر

الأستاذ بكلية اللغة العربية

جامعة الأزهر

والأستاذ الدكتور

عبد العزيز محمد فاخر

كلية اللغة العربية

جامعة الملك فيصل بتشاد

والأستاذ الدكتور

أحمد محمد السوداني

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

جامعة الأزهر

دار الطباعة الحميدية

٣ درب الأتراك - الأزهر

ت: ٠١٢٨٤٢١٤٢٨٥

﴿ مُقَدِّمَةُ الْجُزْءِ الثَّانِي ﴾



الحمد لله رب العالمين - والصلاة والسلام الأتمان على أشرف المرسلين ،
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد ..

فهذا - أخي القارئ - هو الجزء الثاني من كتاب منهج السالك في الكلام
على ألفية ابن مالك تأليف الإمام العالم العلامة أثير الدين أبي حيان النحوي الأندلسي
مولداً والمصري إقامة ووفاة (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ) .

هذا الكتاب ظل حبيس المكتبات والمخطوطات سبعة قرون طويلة إلى أن
وقفنا الله وهذان ولفت نظرنا إلى تحقيقه وإخراجه إلى النور ليتنفع به طلاب العلم
ومحبو اللغة العربية نحوها وصرفها وبلاغتها وأدبها.

كانت مخطوطات هذا الكتاب مبعثرة في مكتبات العالم ، فهذه واحدة في
مصر ، وتلك أخرى في المغرب ، وثالثة في السعودية ورابعة في العراق ولا يبحث
عنها أو يتنفع بها إلا محتاج لها ، ومضطر إليها . أما طلاب العلم فلا يعرفون عن هذا
الكتاب شيئاً ، وكان قد حقق في رسالتين علميتين في كلية اللغة العربية جامعة
الأزهر بالقاهرة ، ولا يتنفع به أحد أيضاً لأنه حبيس مكتبة واحدة ونسخة واحدة.

وعندما طبع الكتاب سنة ١٩٤٧م أو بمعنى أدق نسخ دون تحقيق أو تعليق
كانت نسخه قليلة ولا توجد في أيدي كثير من الناس أو المكتبات إلا ما وجدناه من
نسختين قديميتين في دار الكتب المصرية (٧٤٤٣ - ٧٤٤٤ هـ نحو) مع أن الكتاب
لعالم جليل وهو أبو حيان صاحب التذيل والتكميل ، وصاحب البحر المحيط في
التفسير ، كما أن الكتاب أيضاً في فن عظيم وهو في النحو والصرف وشرح ألفية ابن

مالك التي ذاعت شهرتها في الأولين والآخرين ، ومن هنا كان عزمنا على شرحه وتحقيقه ، وهما على طبعه وإخراجه ، وتأكيدها على تقديمه وتسهيله للناس لينتفع به الكثيرون من طلاب العلم.

ثلاثة من المحققين في النحو والصرف عكفوا على الكتاب ما يقرب من أربعة أعوام قراءة وتحقيقاً ودراسة وتوثيقاً ، ولو أن واحداً قام به لثقل عليه وناء به ، ولكننا قسمنا العمل ورحنا نجد ونجتهد ونسهر ونعمل دون كلل أو ملل حتى خرج الكتاب في أحسن حال وعلى غير مثال.

اشتمل الجزء الأول على دراسة طويلة للكتاب ، كما ضم عدة أبواب إجمالاً هي أبواب الكلمة والكلام والمعرّب والمبني والكرة والمعرفة والابتداء ونواسخه المختلفة.

أما الجزء الثاني وهو الذي بين يديك - أخي القارئ - فقد اشتمل على عدة أبواب كثيرة وطويلة هي أبواب الفاعل ونائبه والاشتغال وتعدي الفعل ولزومه والتنازع وبقية المفاعيل الخمسة وهي المفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول فيه والمفعول معه وكان قد تحدث عن المفعول به في باب الفاعل وباب تعدي الفعل ولزومه وقد اختتم الجزء الثاني بثلاثة أبواب كبيرة هي باب الاستثناء والحال والتمييز.

وقد بلغ هذا الجزء ما يقرب من خمسمائة صفحة وهي تعادل مائة وثلاثين من النسخة الأمريكية المطبوعة.

وقد ختمنا هذا الجزء بفهرس واحد وهو فهرس الموضوعات وأما الفهارس المفصلة للكتاب كله فستأتي بعد ذلك مع نهاية الجزء الرابع إن شاء الله وهو آخر الكتاب.

هذا والله الموفق

المحققون

﴿ الْفَاعِلُ ﴾

/ ١٠١ قَوْلُهُ :

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرَفُوْعِيْ أُنْصِي زَيْدٌ مُنْبِرًا وَجْهَهُ نِعَمَ الْفَتَى

لَمْ يَذْكُرْ حَدَّ الْفَاعِلِ ، وَإِنَّمَا أَتَى بِمُثْلِ ثَلَاثَةِ :

أَوَّلُهَا : فِعْلٌ مُتَّصِفٌ وَهُوَ : أَتَى زَيْدٌ ، الثَّانِي : اسْمُ فَاعِلٍ وَهُوَ : مُنْبِرًا وَجْهَهُ
الثَّالِثُ : فِعْلٌ جَامِدٌ وَهُوَ : نِعَمَ الْفَتَى ، وَكَذَلِكَ أَكْثَرُ عَادَةِ هَذَا النَّاطِمِ لَا يَحْدُ شَيْئًا
وَلَا يَأْتِي بِالْأَحْكَامِ الْكَلِمَةِ فِي قَوَانِينِ ، بَلْ يُبْرِزُ ذَلِكَ فِي مُثْلٍ .

قَوْلُهُ :

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ فَبِنْ ظَهَرَ فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَرَز

أَمَّا كَوْنُ الْفَاعِلِ يَكُونُ بَعْدَ الْفِعْلِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ فَبَيْنَ ذَلِكَ خِلَافٌ ،
أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ تَقْدِيمَهُ عَلَى الْفِعْلِ^(١) ، وَمَنْعَ ذَلِكَ الْبَصْرِيُّونَ^(٢) ، وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ
فِي الثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ فَيُجِزُّ الْكُوفِيُّونَ : الزَّيْدَانِ قَامَ ، وَالزَّيْدُونَ قَامَ ، وَمَنْعَهُ الْبَصْرِيُّونَ .

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٠٨ ، ومع المواع : ١ / ١٥٩ ، وشفاء العليل في

إيضاح التسهيل : ١ / ٤١٢ ، والمساعد : ١ / ٣٨٧ ، وشرح المقرب (المرفوعات) : ١ / ١٢٩ .

(٢) قال سيوريه في باب بعنوان " هذا باب ما يحتمل الشعر : ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه

في غير موضعه لأنه مستقيم ليس فيه نقض فمن ذلك قوله :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

وإنما الكلام : وقل ما يدوم وصال " . الكتاب لسيوريه : ١ / ٣١ ، وانظر ابن يعيش : ٧ / ١١٦ ،

وشرح المقرب (المرفوعات) : ١ / ١٣١ ، والارتشاف : ٢ / ١٧٩ ، والمغني : ١ / ٣٠١ ،

ومع المواع : ١ / ١٥٩ .

وَقَوْلُهُ : " وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ " لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَعْمِلَ الْفِعْلُ زَائِدًا فَلَا يَكُونُ بَعْدَهُ فَاعِلٌ لَا ظَاهِرٌ وَلَا مُضْمَرٌ^(١) خِلَافًا لِمَنْ قَالَ : إِذَا زِيدَتْ كَانَ فَعَالِهَا مُضْمَرٌ ، أَيْ كَانَ الْكَوْنُ^(٢).

وَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَعْمِلَ الْفِعْلُ فِي مَعْنَى الْحَرْفِ نَحْوُ : قَلَمًا فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، إِذَا كَانَتْ لِلثَّنْيِ وَوَلِيهَا الْأَفْعَالُ نَحْوُ : قَلَمًا يَكُونُ كَذَا ، أَيْ : مَا يَكُونُ كَذَا^(٣) ، وَكَذَلِكَ إِذَا جِيءَ بِالْفِعْلِ تَوْكِيدًا لِلْفِعْلِ نَحْوُ : قَامَ قَامَ زَيْدٌ ، فَزَيْدٌ مَرْفُوعٌ بِالْفِعْلِ الْأَوَّلِ ، وَقَامَ الثَّانِي تَوْكِيدًا لَا فَاعِلَ لَهُ ، وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ النَّاسِ إِلَى أَنَّ زَيْدًا مَرْفُوعًا بِالنَّاسِ وَفَاعِلُ الْأَوَّلِ مُضْمَرٌ وَيَكُونُ مِنْ بَابِ الْإِعْمَالِ ، وَالْوَجْهَ الْأَوَّلُ أَحْسَنُ.

وَقَوْلُهُ : " فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ " أَيْ فَإِنْ ظَهَرَ الْفَاعِلُ فَهُوَ أَيْ الْفَاعِلُ ، فَأَفَادَ الْحَزَاءُ مَا أَفَادَ الشَّرْطُ وَلَا بُدَّ فِيهِمَا مِنَ الْمَغَايِرَةِ ، وَقَوْلُهُ : " وَإِلَّا فَضْمِرَ اسْتَر " فِيهِ تَعْقِبَانِ :

(١) أشار إلى هذا القول الفارسي في البغداديات : ٦٢ ، فكان عنده لا تعمل شيئاً مطلقاً إذا زيدت ، وانظر معه مع المصاحف : ١ / ١٢٠ ، ١٢١ ، وشرح الحمل الكبير لابن عصفور : ١ / ٤٠٩ ، وحاشية الشيخ يس : ١ / ١٩١ ، والصبان على الأشموني : ١ / ٢٣٩ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢٩٤ .

(٢) هو قول السيرافي وكان في هذه الحالة تكون تامة عنده وفي ذلك يقول : " وقولنا : زائداً ليس المعنى بذلك أن دخولها كخروجها وإنما المعنى أنها ليس لها اسم ولا خبر ولا هي لوقوع شيء مذكور ولكنها دالة على زمان وفاعلها كمصدرها وذلك قولك : زيد كان قائم ، أو قائم كان زيد ، كان ذلك الكون ، وقد دلت على الزمان الماضي ؛ لأنك لو قلت : زيد قائم ولم تقل : كان لوجب أن يكون ذلك في الحال " . انظر شرح الكتاب لسبويه : السيرافي : ٢ / ٢٩٢ (دكتوراه بالأزهر) د. دردير أبو السعود .

(٣) قال ابن مالك : " وأجاز الأعلام وابن عصفور رفع وصال بيدوم في قول الشاعر :

وقلما وصال على طول الصدود يدوم

لا يفعل مضمر ويكون هذا من الضرورات " . شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٠ .

أَحَدُهُمَا : قَوْلُهُ : " وَإِلَّا فَضَمِر " ، ولا يلزم إذا لم يكن الفاعل ظاهراً أن يَشْتَغِلَ الْفِعْلُ بِضَمِير ؛ إِذْ تَمَّ حَالُهُ أُخْرَى ، وهي الحذف ، وقد قَالَ بِذَلِكَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ فَأَجَازَ أَنْ يُحْذَفَ الْفَاعِلُ إِذَا دَلَّ عَلَى حَذْفِهِ الْمَعْنَى .^(١)

وَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ - أَيْضاً - بِجَوَازِ حَذْفِهِ وَإِقَامَةِ شَيْءٍ مَقَامَهُ وَذَلِكَ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عَلَى قَاعِدَتِهِمْ فِي أَنَّهُ مُحْوَلٌ مِنْ بَابِ الْفَاعِلِ وَلَيْسَ صِغَةً مُسْتَقْلَةً .

وَقَالَ أَكْثَرُهُمْ - أَيْضاً - بِجَوَازِ حَذْفِهِ مَعَ الْمَصْدَرِ نَحْوُ : عَجِبْتُ مِنْ رُكُوبِ / ١٠٢ الْفَرَسِ^(٢) ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ - أَيْضاً - إِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُهُ فِي بَابِ التَّعَجُّبِ فِى نَحْوِ : أَحْسِنَ بَزِيدٌ وَأَكْرَمَ ! ، تَرِيدُ بِهِ .^(٣)

(١) ذهب الكسائي في مسألة جواز حذف الفاعل إلى القول به مطلقاً سواء كان مع رافعه أو دونه ، ومنع المرادي حذف الفاعل مطلقاً مختاراً لمذهب الجمهور ومولاً ما ورد من شواهد . يقول المرادي : " مثال حذفه مع رافعه المدلول : زيداً في جواب : من أكرم ؟ ، وذلك كثير ، ومذهب الكسائي جواز حذف الفاعل وحده في باب التنارع وفي غيره واستدل بظواهر آيات وآيات ، ولا حجة له في ذلك ؛ لأن كل موضع ادعى فيه الحذف ممكن فيه الإضمار كقوله تعالى : {ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجْنَهُ} . من الآية : ٣٥ من سورة يوسف ، أي بدا لهم البداء كما قال :

..... بدا لك في تلك القلوص بداء "

انظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٥٢٣ ، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان : ٢/ ٨٢ ، وينظر شرح الأشموني وحاشية الصبان : ٢/ ٤٤ ، ٤٥ .

(٢) انظر الارتشاف : ٢/ ٨٢ ، وشرح الأشموني وحاشية الصبان : ٢/ ٤٤ ، ٤٥ .

(٣) قال ابن مالك في معرض حذف الفاعل : " وأما حذفه وحذف فعله فكثير كقولك : زيداً لمن قال : من أكرم ؟ فحذفت أكرم ، وهو فعل مضارع مسند إلى ضمير المخاطب فاشتمل الحذف عليهما ، ونظائر ذلك كثيرة ، كقوله تعالى : {ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجْنَهُ} . قيل أن المعنى : بدا لهم بداء ؛ كما قال =

والتعقب الثاني : قوله : " فَضَمِيرُ اسْتَرَّ " لَا يَلَزِمُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَرّاً بَلْ قَدْ
يَكُونُ بَارِزاً نَحْوُ : قمت وقلت.

وقوله : " وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ " الْفَاعِلُ قَدْ يَكُونُ بَعْدَ فِعْلٍ ، وقد يكون بَعْدَ غَيْرِ
فِعْلٍ ، وَغَيْرُ الْفِعْلِ : اسمُ فَاعِلٍ عاملٍ نَحْوُ : مررت برجلٍ قائمٍ أبوه ، ومبالغة نَحْوُ :
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَكُولٍ أبوه.

وصيغة مُشَبَّهَةٌ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَعْبٍ جَمَلُهُ ، وَمَصْدَرٌ مُقَدَّرٌ بِحَرْفِ
مَصْدَرِيٍّ وَالْفِعْلُ نَحْوُ : أعجبتني ركوب زيد الفرس ، وَمَصْدَرٌ بَدَلٌ مِنَ الْفِعْلِ نَحْوُ :
ضَرْباً زَيْداً ، فَنِي : " ضَرْباً " ضَمِيرُ فَاعِلٍ ، التَّقْدِيرُ : ضَرْباً أَنْتَ زَيْداً.

بدا لك في تلك القلوص بداء *

ومثله قول الشاعر :

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تُرْذِنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالَكَ رَاضِيًا

أي : إن كان لا يرضيك ما تشاهده مني ... ومن الفاعل المؤول قوله تعالى : { وَتَبَيَّنَ لَكُمْ
كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ } ، من الآية : ٤٥ من سورة إبراهيم . ففاعل (تبين) مضمون كيف فعلنا
كانه قال : وتبين لكم كيفية فعلنا بهم ، وجاز الإسناد في هذا الباب باعتبار التأويل ؛ كما
جاز في باب الابتداء نحو : { سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلَذُّرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ } ، من الآية : ١٠ من
سورة يس ، فإنه أول : سواء عليهم الإنذار وعدمه ؛ كما جاز في هذا الباب أن يقال :

ما ضر تغلب وائل أهجوها ؟

على تأويل : ما ضرها هجوك إياها ، ومثل : { وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ } ، { أَلَمْ يَهْدِ
لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا } من الآية : ١٢٨ من سورة طه ، على تأويل : أولم يهد لهم كثرة إهلاكنا .
شرح التسهيل لابن مالك : ١٢١ - ١٢٤ ، ومعاني القرآن للزجاج : ٣ / ٣٧٩ ، وأنوار
التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي : ٢ / ٦٤ ، وإرشاد العقل السليم : ١ / ٤٩٧ ، والمحسر
الوجيز لابن عطية : ٤ / ٦٩ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٦٠ .

واسمُ فعلٍ نحو : هَيَّاتَ زَيْدٌ ، وأفعلُ التفضيلِ نحوُ : مررتُ برجلٍ أفضَلَ مِنْ زَيْدٍ ، ففِي : " أَفْضَلَ " ضَمِيرٌ ، واسمُ موضوعٌ مَوْضِعُ الْفِعْلِ نحوُ : إِيَّاكَ أَتَتْ وَزَيْدٌ أَنْ تَصْنَعَا كَذَا ، ففِي : " إِيَّاكَ " ضَمِيرٌ وَلِلَّذَلِكَ أَكَّدَ بَأْتٌ ، وَظَرَفٌ وَمَجْرُورٌ قَوِيَتْ فِيهَا حَبِيَّةُ الْفِعْلِ بَأَنْ يَنْعَمَ حَالاً أَوْ صِفَةً أَوْ خِيراً أَوْ صِلَةً أَوْ مَفْعُولاً ثَانِياً لِظَنَنْتُ أَوْ ثَالِثاً لِأَعْلَمْتُ^(١) .

واسمُ منسوبٍ نحوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيٍّ أَخُوهُ ، واسمُ جامِدٌ غَيْرُ مَنْسُوبٍ ضَمْنَ مَعْنَى الْمُشْتَقِّ نحوُ : مَرَرْتُ بِقَاعٍ عَرَفَجٍ كُلُّهُ ، ففِي : " عَرَفَجٍ " ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ وَلِلَّذَلِكَ أَكَّدَهُ بِالْمَرْفُوعِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : مَرَرْتُ بِقَوْمٍ عَرَبٍ أَجْمَعُونَ ، وَظَرَفٌ وَمَجْرُورٌ فِي بَابِ الْإِغْرَاءِ نحوُ : عَلَيْكَ زَيْدًا ، وَلِلَّذَلِكَ يَحْجُوزُ تَأْكِيدُهُ بِأَنْتَ ، فَتَقُولُ : عَلَيْكَ أَنْتَ زَيْدًا ، أَيْ : إِلَازِمَ أَنْتَ زَيْدًا .

قَوْلُهُ :

وَجَرَدِ الْفِعْلُ إِذَا مَا أَسْنَدًا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَارَ الشُّهَدَا

يَعْنِي بِالتَّجْرِيدِ أَنْ لَا تَلْحَقَهُ عَلَامَةٌ تَثْبِيَةٍ وَلَا جَمْعٌ ، فَتَقُولُ : قَامَ الزَّيْدَانِ ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ ، وَقَامَتِ الْمُنْدَاةُ ، وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ : " لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ " أَيْ ظَاهِرَيْنِ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا أَسْنَدَ إِلَى ضَمِيرِ الْمُثْنِيِّ وَالْمَجْمُوعِ لَمْ يُجْرَدْ ، بَلْ يَلْحَقُهُ الضَّمِيرُ فَتَقُولُ : الزَّيْدَانِ قَامَا ، وَالزَّيْدُونَ قَامُوا ، وَالْمُنْدَاةُ قُمْنَ ، وَلَيْسَ الَّذِي ذَكَرَ النَّاطِقُ مَخْصُوصاً بِهِمَا ، بَلْ إِذَا أَسْنَدَ لِمُعَرِّدٍ كَانَ - أَيْضاً - مُجْرَداً ؛ أَيْ : لَا عَلَامَةَ تَلْحَقُهُ ، فَتَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ^(٢) .

قَوْلُهُ :

- (١) مثل لذلك ابن عصفور بقوله : جاء زيد وعليه ثوبه ، ومررت برجل عليه ثوبه وزيد عليه ثوبه ، وظننت زيدا عليه ثوبه ، وأعلمت زيدا عمراً عليه ثوبه ، شرح الجمل : ١٥٨ / ١ .
- (٢) من المعلوم بالضرورة فلا حاجة للتنبية عليه وإنما هو التحامل .

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدًا وَسَعِدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْتَدِّ

يَقُولُ : قَدْ يَتَصَلُّ بِالْفِعْلِ علامة التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ بَعْدَهُ ظَاهِرًا نَحْوُ : قَامَا أَخَوَاكَ ، وَقَامُوا إِخْوَتَكَ ، وَفِي عِبَارَتِهِ تَقْصِيرٌ ؛ لِأَنَّهُ مَثَلٌ بِالْمُثْنَى ، وَبِجَمْعِ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ ، وَنَقْصُهُ أَنْ يُعْتَلَّ بِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ فَيَقُولُ : وَسَعِدْنَ نَحْوُ : سَعِدْنَ الْهِنْدَاتُ ، وَهَذِهِ اللَّغَةُ يُسَمِّيَهَا التَّخْوِينُ لُغَةً : " أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ " وَهِيَ قَلِيلَةٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ .^(١)

وَلِلنَّحَاةِ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ :

أَحَدُهَا : هَذَا وَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ وَالْوَاوَ وَالتَّوْنَ حُرُوفٌ تَسُدُّ عَلَى تَثْنِيَةِ الْفَاعِلِ وَجَمْعِهِ ، وَالاسْمُ الظَّاهِرُ بَعْدَهَا فَاعِلٌ ؛ كَمَا كَانَتْ التَّاءُ فِي : قَامَتْ هِنْدٌ عَلَامَةً عَلَى تَأْنِيثِ الْفَاعِلِ .^(٢)

(١) ينظر الكشف للزمخشري : ٣ / ٣٣ ، والأملاني النحوية لابن الشجري : ١ / ١٣١ - ١٣٢ ، وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك : ١٩٣ ، وقد جاء منها قول الشاعر :

نصروك قومي فاعتززت بنصرهم

وقوله : رأيين الغواني الشيب لاح بعارضي

(٢) يرى الزمخشري أن هذه الحروف علامات تدل على التثنية أو الجمع ، والفاعل هو الظاهر فقال : " والواو في : (لا يملكون) من الآية ٨٧ من سورة مريم علامة الجمع كالتي في : أكلوني البراغيث ، والفاعل : (من اتخذ) ؛ لأنه في معنى الجمع " . الكشف للزمخشري : ٣ / ٣٣ ، والأملاني الشجرية : ١ / ١٣١ .

وهذه الحروف عند الفراء على وجهين : الأول : على نية تكرار الفعل بعد العطف ، الثاني : أن تكون علامات تدل على تثنية وجمع الفاعل ، يقول الفراء : " وقوله : (فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ) من الآية ٧١ من سورة المائدة ، فقد يكون رفع الـ (كثير) من جهتين . إحداهما : تكرار الفعل عليها . يريد : عمى وصم كثير منهم ، وإن شئت جعلت (عموا وصموا) فعلا لـ (كثير) كما قال الشاعر :

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ الشَّيْخِ — لِي أَهْلِي " . معاني القرآن للفراء : ١ / ٣١٥ .

وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي : أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ وَالْوَاوَ وَالنُّونَ أَسْمَاءُ ضَمَائِرُ فَوَاعِلِ بِالْفِعْلِ ، وَالْإِسْمُ بَعْدَهُنَّ بَدَلٌ مِنْهُنَّ ، وَهُوَ مِمَّا تَأَخَّرَ فِيهِ الْمُفَسِّرُ عَنِ الْمُفَسِّرِ ، فَهُوَ إِضْمَارٌ قَبْلَ الذَّكَرِ.^(١)

وَالثَّالِثُ : أَنَّهُنَّ أَسْمَاءُ ضَمَائِرُ فَوَاعِلِ بِالْفِعْلِ وَالْإِسْمِ الظَّاهِرِ بَعْدَهُنَّ مُبْتَدَأٌ ، وَالْجُمْلَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فِي مَوْضِعِ خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ ، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ.^(٢)

/ ١٠٣ قولُهُ :

وَيُوقَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمَرًا كَمَثَلِ : "زَيْدٌ" فِي جَوَابِ : مَنْ قَرَأَ؟

يَعْنِي بِالْإِضْمَارِ هُنَا الْحَذْفُ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ الْإِضْمَارُ عَلَى حَدِّهِ فِي الْإِسْمِ.

وَحَذْفُ الْفِعْلِ عَلَى قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ الْحَذْفُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٣) : {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} ، ^(٤) {وَأِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} أَيِ : إِذَا انشَقَّتْ السَّمَاءُ انشَقَّتْ ، وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ.

(١) انظر شرح جمل الزجاجي (الكبير) لابن عصفور : ١ / ١٦٧ ، ١٦٨ ، وانظر البحر المحيط :

٦ / ٢١٧ ، والارتشاف : ٢ / ٦٢٢ ، وحاشية الصبان : ٢ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٢) قال ابن مالك : " وبعض النحويين يجعل ما ورد من هذا خيراً مقدماً ومبتدأً مؤخراً " . شرح

التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٧ ، وينظر ابن يعيش : ٧ / ٧ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان :

٢ / ٤٨ ، وشرح التصريح بمضمون التوضيح : ١ / ٢٧٦ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن

مالك : ٢ / ٧٩ .

(٣) الآية : ١ من سورة الانشقاق .

(٤) من الآية : ٦ من سورة التوبة .

وَقِسْمٌ يَحُورُ فِيهِ الْحَذَفُ كَمَا مَثَلَ التَّائِيْلُ فِي قَوْلِهِ : زَيْدٌ ، جواب : مَنْ قَرَأَ ؟
وَهَذَا التَّائِيْلُ لَيْسَ بِذَلِكَ الْجَدِيدِ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ عَلَى وَفْقِ السُّؤَالِ ،
فَقَوْلُهُ : مَنْ قَرَأَ ؟ جَمْلَةٌ مُتَعَدِّةٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ .

فَإِذَا قِيلَ فِي جَوَابِهِ : زَيْدٌ ، فَالْجَوَابُ الْمُطَابِقُ أَنْ يَكُونَ : " زَيْدٌ " مُبْتَدَأً ،
وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ ، أَيْ : زَيْدٌ قَرَأَ ، فَالسُّؤَالُ هُنَا عَنْ تَعْيِينِ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ قَدْ وَقَعَ ،
وَأَيْنَمَا جِهْلٌ مَنْ أَوْقَعَهُ ، وَإِذَا قَالَ : هَلْ قَرَأَ أَحَدٌ ؟ فَالْفِعْلُ قَدْ جِهْلٌ وَلَمْ يُعْلَمْ أَوْقَعَ أَمْ
لَمْ يُعْزَمْ ؟ فَيَكُونُ الْجَوَابُ : زَيْدٌ ، أَيْ : قَرَأَ زَيْدٌ ، وَيَكُونُ : " زَيْدٌ " فَاعِلاً ؛ لِأَنَّ
السُّؤَالَ عَنِ الْفِعْلِ ، فَالْأَوَّلَى الْمُطَابَقَةُ بَيْنَ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ ، وَإِنْ كَانَ يَحُورُ أَنْ لَا
يُطَابِقُ فَيَحُورُ أَنْ يُجِيبَ مَنْ قَالَ : مَنْ قَرَأَ ؟ يَقُولُكَ : قَرَأَ زَيْدٌ ، وَتُجِيبُ مَنْ قَالَ : هَلْ
قَرَأَ أَحَدٌ ؟ يَقُولُكَ : زَيْدٌ الْقَارِئُ .

وَقَوْلُ التَّائِيْلِ : " وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا " اخْتَلَفَ السَّحَاةُ فِي الرَّافِعِ لِلْفَاعِلِ :

فَقِيلَ : الرَّافِعُ لَهُ شَبِيهُهُ بِالْمُبْتَدَأِ .^(١)

وَقِيلَ : ارْتَفَعَ بِكَوْنِهِ فَاعِلاً فِي الْمَعْنَى ، وَهُوَ مَذْهَبٌ خَلَفَ تَقْلَهُ عَنْهُ الْقُتَيْبِيُّ .^(٢)

وَقِيلَ : ارْتَفَعَ بِإِسْتَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ ، وَنَسَبَهُ التَّائِيْلُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ لِخَلْفٍ .^(٣)

(١) انظر المقتضب : ٨ / ١ ، وشرح جمل الزجاجي (الكبير) لابن عصفور : ١ / ١٦٥ ، ورده ابن

عصفور بقوله : " وذلك فاسد لأن الشبه معنى والمعاني لم يستقر لها العمل في الأسماء " .

(٢) هذا ما نص عليه ابن عصفور في شرحه للجمل (الكبير) : ١ / ١٦٥ دون نسبه إلى خلف أو

الفتي ، وانظر الكتاب لسيويه : ٢٣ / ١ ، والمقتضب : ٨ / ١ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٠٧ ، ورد ابن عصفور على خلف هذا القول والقمه

بالفساد وعلّة فساده أن الإسناد هو الإضافة في المعنى والفعل مسند إلى الفاعل وإلى المفعول

ولو كان الإسناد هو الرفع لوجب رفعه للمفعول كما رفع الفاعل . انظر شرح الجمل الكبير

لابن عصفور : ١ / ١٦٥ .

وقيل : ارتفع بالمُسْتَدِّ إِلَيْهِ فِعْلاً كَانَ أَوْ اسْمًا ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ
مِنْ كَلَامِ هَذَا النَّاطِلِ^(١).

قَوْلُهُ :

وَتَاءُ ثَانِيَةٍ ثَلَاثِي الْمَاضِي إِذَا كَانَ لِأَنْتَى كَ : أَبَتْ هُنَا الْأَذَى

قَوْلُهُ : " كَانَ لِأَنْتَى " يُرِيدُ : ظَاهِرًا ، وَسَوَاءٌ أَكَانَ الثَّانِيَةُ حَقِيقِيًّا نَحْوُ مَا
مَثَلُ أَوْ مَجَازِيًّا نَحْوُ : طَلَعَتِ الشَّمْسُ ؟ ، وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ : " ثَلَاثِي الْمَاضِي " عَلَى جِهَةِ
الْجَوَازِ لَا الْوَجُوبِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا الَّذِي تَلَزُمُهُ التَّاءُ.

وَفِي قَوْلِهِ تَقْصِيرٌ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَقُولَ : وَعَلِمَ الثَّانِيَةُ يَلْحَقُ الْمُسْتَدِّ
لِلظَّاهِرِ الْمُؤَنَّثِ حَتَّى يَدْخُلَ فِي قَوْلِهِ : " عَلِمَ الثَّانِيَةُ " التَّاءُ الْمَذْكُورَةُ ، وَالتَّاءُ فِي مَثَلٍ
: تَقُومُ هُنَا ، وَتَطْلُعُ الشَّمْسُ ، وَحَتَّى يَدْخُلَ فِي قَوْلِهِ : " الْمُسْتَدِّ " أَخَارِجُهُ هُنَا ؟
وَأُطَالَعَةُ الشَّمْسُ ؟.

وَلَا تَخْتَصُّ التَّاءُ الَّتِي ذَكَرَهَا بِدُخُولِهَا عَلَى فِعْلِ أَنْتَى ، بَلْ قَدْ تَدْخُلُ فِي فِعْلِ
مُذَكَّرٍ فَصِيحًا إِذَا كَانَ الْمَذْكُورُ مُضَافًا إِلَى الْمُؤَنَّثِ ، وَكَانَ يَصْلُحُ أَنْ يُلْفِظَ بِالثَّانِي
وَأَنْتَ تُرِيدُ الْأَوَّلَ نَحْوُ : قَطَعْتَ بَعْضَ أَصَابِعِهِ ، وَشَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ ، وَاجْتَمَعَتْ أَهْلُ
الْبِعَامَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُلْفِظَ بِالثَّانِي وَأَنْتَ تُرِيدُ الْأَوَّلَ لَمْ تَدْخُلِ التَّاءُ ، لَا يَقَالُ
قُطِعَتْ رَأْسُ زَيْتَبَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ قُطِعَتْ زَيْتَبُ ، وَأَنْتَ تُرِيدُ قُطِعَ رَأْسُهَا ، وَكَذَلِكَ
- أَيْضًا - تَدْخُلُ التَّاءُ فِي فِعْلِ مُذَكَّرٍ كُنِيَ بِهِ عَنْ مُؤَنَّثٍ فِي بَابِ نِعَمَ وَنِيسَ ، تَقُولُ :
نِعَمْتَ زَوْزُقُ الْبَلَدِ سَفِينَتُكَ ، وَنِيسْتَ مَنَزِلَ الْإِنْسَانِ دَارُكَ.

قَوْلُهُ :

وَأَلَمَّا تَلَزَمَ فِعْلُ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حَرٍ

يَقُولُ : إِذَا رَفَعَ الْفَعْلُ ضَمِيرَ مُؤَنَّثٍ لَزِمَتِ النَّاءُ سَوَاءً أَكَانَ الضَّمِيرُ الْمُؤَنَّثُ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا نَحْوُ : هُنَا قَامَتِ ، وَالشَّمْسُ طَلَعَتْ ؟ ، وَكَذَلِكَ تَلَزِمُ إِذَا أُسْنَدَ إِلَى ظَاهِرٍ مُؤَنَّثٍ حَقِيقِيٍّ غَيْرِ مَفْصُولٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ نَحْوُ : قَامَتِ هُنَا.

فَقَوْلُهُ : " مُضْمَرٌ مُتَّصِلٌ " يريد بذلك ضَمِيرَ الْمُؤَنَّثِ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا / ١٠٤ ، وَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ، بَلْ لَنَا صُورَةٌ يَكُونُ الْفَاعِلُ فِيهَا ضَمِيرًا مُتَّصِلًا مُؤَنَّثًا ، وَلَا تَلَزِمُ النَّاءُ ، وَكَذَلِكَ فِي : " نَعَمْ وَبِئْسَ " إِذَا كَانَ فَاعِلُهُمَا ضَمِيرًا عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ نَحْوُ : نَعَمْ امْرَأَةٌ هُنَا ، وَنَعَمْتُ امْرَأَةً هُنَا ، فَيَنْتَزِلُ الضَّمِيرُ هُنَا مَنْزِلَةَ الظَّاهِرِ ، وَلَوْ كَانَ مُسْتَدًا لَظَاهِرٍ لَحَازَ إِبْثَاتِ النَّاءِ وَحَذْفُهَا ، تَقُولُ : نَعَمْتُ الْمَرْأَةُ هُنَا ، وَنَعَمْ الْمَرْأَةُ هُنَا.

قَوْلُهُ : " أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتُ حِرٍّ " الْحِرُّ الْفَرْجُ ، وَيُرِيدُ : أَوْ ظَاهِرٍ مُؤَنَّثٍ بِالْفَرْجِ ، وَذَكَرَ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ أَنَّ الظَّاهِرَ الْمُؤَنَّثَ حَقِيقَةً إِذَا كَانَ لِغَيْرِ عَاقِلٍ جَازٍ فِي النَّاءِ فِيْسِي فَلَهُ الْإِبْثَاتُ وَجَازَ الْحَذْفُ عَلَى قُبْحِ نَحْوِ : مَشَتْ الدَّابَّةُ ، وَمَشَى الدَّابَّةُ. (١)

وَدَلَّ قَوْلُهُ : " أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتُ حِرٍّ " فَمَفْهُومُهُ عَلَى أَنَّ الظَّاهِرَ الْمُؤَنَّثَ مَجَازًا لَا يَلْزِمُهُ النَّاءُ ، وَهَذَا تَحْتَهُ قِسْمَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا تَمْتَنِعُ مِنْهُ.

وَالثَّانِي : أَنَّهَا تَجُوزُ.

وَهَذَا هُوَ الْحُكْمُ ، فَتَقُولُ : طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وَطَلَعَ الشَّمْسُ ، وَالْإِبْثَاتُ أَحْسَنُ. (٢)

(١) انظر شرح قطر الندى : ١٨٢ ، وابن عيش : ٩٣ / ٥ ، والناء مدخولاتها واستعمالاتها في

الدراسات النحوية : ١٢٣.

(٢) انظر الناء مدخولاتها واستعمالاتها في الدراسات النحوية : ١٢٣.

قوله :

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَضْلُ تَرَكَ النَّاءِ فِي نَحْوِ : أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ

" وَقَدْ يُبِيحُ " إِشَارَةٌ إِلَى الْقَلَّةِ ، وَالْإِثْبَاتُ أَكْثَرُ وَأَحْسَنُ ، وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ : " فِي نَحْوِ : أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ " أَيَّ إِذَا كَانَ مُسْنَدًا لظَاهِرٍ مُؤْتٍ حَقِيقَةً وَقَدْ فَصَّلَتْ بَيْنَهُمَا ، نَقَلَ مِنْ كَلَامِهِمْ : حَضَرَ الْقَاضِي الْيَوْمَ امْرَأَةٌ ، وَهَذَا مَا لَمْ يَكُنِ الْفَضْلُ بِإِلَّا^(١) فَإِنْ فَصَّلَتْ بِإِلَّا قِيَانِي حُكْمُهُ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا.

قوله :

وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلِ بِإِلَّا فَضْلًا كَمَا زَكَ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَاءِ

الَّذِي ذَكَرَ أَصْحَابُنَا أَنَّكَ إِذَا فَصَّلْتَ بِإِلَّا لَمْ تَدْخُلِ النَّاءُ ، فَتَقُولُ : مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ ، وَلَا يَجُوزُ : مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ ، إِلَّا ضَرُورَةٌ^(٢) ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مَفْرُغٌ ،

(١) الإنصاف : ١٧٥ ، والمقتضب : ١٤٨ / ٢ ، ٣٤٩ / ٣ ، والخصائص : ٤١٤ / ٢ ، وأوضح

المسالك : ١١٢ / ٢ ، والشاهد على ذلك قول جرير :

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيطَلُ أُمَّ سَوْءٍ عَلَا بَابِ اسْتِثْنَاءٍ صُلْبٌ وَشَامٌ

فقد حذف تاء التانيث من الفعل والفاعل حقيقي التانيث ، وسوغ هذا الحذف الفصل بالمفعول ، ومثله قول لآخر :

إِنْ امْرَأٌ غَرَّةٌ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَفْرُورٌ

فقد حذف تاء التانيث من الفعل : " غره " مع أن الفاعل المؤنث حقيقي وسوغ الحذف الفصل بالجار والمجرور ، ولو كان : غرته بإثبات التاء لكان أحسن وأجود ، ومما ورد في النشر بالإثبات ما جاء بالقرآن الكريم من قول الله تعالى : { فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ } - من الآية : ٢٥ من سورة القصص - . وهو الأجود والأحسن .

(٢) إن كان الفصل بإلا جاز حذف التاء وإثباتها والحذف أجود وهو اختيار الناظم وابنه ، والإثبات عندهم جائز على ضعف واستدلال على ذلك بقراءة مالك بن دينار وأبي رجاء والجلحدري لقول الله تعالى : { فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاجِدَهُمْ } - من الآية ٢٥ من سورة =

فَهِىَ الْحَقِيقَةُ الْفَاعِلُ غَيْرُ الْاسْمِ الَّذِي يُعَدُّ إِلَّا ، وَذَكَرَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَصْبَغٍ^(١) مَا يَخَالَفُ ذَلِكَ قَالَ مَا نَصَّهُ : أَجَازَ عَامَّتُهُمْ : مَا جَاءَتْهُ إِلَّا حَارِثُكَ ، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ أَبُو حَاتِمٍ رَقَالَ : يَتَّبِعِي أَنْ لَا يَجُوزَ .

قَوْلُهُ :

وَالْحَذَفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ وَمَعَ ضَمِيرٍ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ

حكى سيبويه : قَالَ فَلَانَةُ^(٢) ، وَهُوَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا مِنَ الشُّدُوذِ بَحِثٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ النَّاطِلِ أَنَّهُ يَأْتِي قَلِيلًا بِغَيْرِ تَاءٍ ، وَأَنَّهُ يُنْقَاسُ^(٣) ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ

= الأحقاف - بالياء مع الفصل بلاً ، وقد ذكر أبو الفتح بن جني هذه القراءة فقال : أما (ترى) بالياء ورفع (المساكن) فضعف في العربية والشعر أولى بجوازه من القرآن ، وذلك أنه من مواضع العموم في التذكير ؛ فكأنه في المعنى لا يرى شيء إلا مساكنهم ، وإذا كان المعنى هذا كان التذكير لإرادته هو الكلام ، فأما ترى فإنه على معاملة الظاهر ، والمساكن مؤنثة فأنت على ذلك ، وإنما الصواب : ما ضرب إلا هند ، ولنا نريد بقولنا : إنه على إضمار أحد وإن هندا بدل من أحد المقدر هنا ، وإنما نريد أن المعنى هذا فلذلك قدما أمر التذكير ، وعلى التأنيث قال ذو الرمة :

طَوَى التَّحْزُ وَالْأَجْرَازُ مَا لِي غُرُوضِهَا لَمَّا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ

ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٥٢ / ٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١١٤ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ١٩٩ / ٦ ، ودراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرمة : ١٣٢ ، ١٣٣ د. على فاخر .

(١) هو إبراهيم بن عيسى بن محمد بن أصبغ أبو إسحاق القرطبي الأزدي المعروف بابن المناصف شيخ العربية وواحد زمانه بإفريقية ، أملى على قول سيبويه : هذا باب علم ما الكلام مسن العربية عشرين كراساً ، توفي سنة (٦٢٧ هـ) . بغية الوعاة ترجمة رقم : ٨٤٩ ، ج ١ - ص ٤٢١ (٢) شرح التسهيل لابن مالك : ١١٢ / ٢ ، ١١٣ ، وينظر الكتاب : ٤٠ / ٢ ، ٤١ ، والنوطة لأبي على الشلوطين ص ١٦٢ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٥٣ / ٢ ، ٥٤ ، ودراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرمة : ١٣١ ، ١٣٢ .

(٣) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٥٤ / ٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١١٢ / ٢ .

الجزولي ؛ لأنه قال أن الثاء تلزم في مثل : قامت هند ، في اللغة المشهورة^(١) فأفهم
هذا أن اللغة غير المشهورة تحذف الثاء فيها.^(٢)

وقد تقدّ الثاس ذلك على الجزولي ، وذكروا أن ذلك ليس لغة لا مشهورة
ولا غير مشهورة ، وأن مثل : قام هند ، شاذ لا لغة.^(٣)

وقوله : " ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع " أي : وقع الحذف في
الفعل المسند إلى ضمير المؤنث مجازاً في شعر يشير بذلك إلى البيت المشهور وهو :
فلا مزية ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها^(٤)

(١) انظر المقدمة الجزولية في النحو : ٥٠ .

(٢) التوطئة لأبي علي الشلوين : ص ١٦٢ وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٥٣ / ٢ ، ٥٤ ،
ودراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرمة : ١٣١ ، ١٣٢ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ١١٢ / ٢ ، ١١٣ ، ودراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرمة :
١٣١ ، ١٣٢ .

(٤) قائله هو عامر بن جوين الطائي كذا قاله النحاس في شرح أبيات الكتاب والجوهري وغيرهما ،
وهو من المتقارب وفيه الحذف . انظره في ابن الناظم : ٨٦ ، وتوضيح المقاصد : ١١ / ٢ ،
والتذيل والتكميل : ١٩٦ / ٦ ، وأوضح المسالك : ١٠٨ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ٩٢ / ٢ ،
والعميني شاهد رقم : ٣٨٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١١٢ / ٢ ، والبحر المحيط : ٦ /
٤٤٤ ، وشرح شواهد المغني : ٣١٩ ، والصحاح مادة : " بقل " ، والسان : " بقل " .

اللغة : الشاعر في هذا البيت يصف سحابة وأرضاً ناقعتين ، و : " المزة " بضم الميم وسكون
الزاي المعجمة وفتح النون وهي السحابة البيضاء ، وتجمع على مزن ، قوله : " ودقت "
بالقاف من ودق المطر يدق إذا قطر وسمي المطر ودقاً أيضاً ، وقوله : " أبقل " من الإقبال
يقال : أبقلت الأرض إذا خرج بقلها ، ويقال للمكان أول ما ينبت فيه البقل أبقل .

الاستشهاد فيه : في قوله : " أبقل " حيث ذكر الفعل مع إسناده إلى الأرض وهي مؤنثة ،
وقال ابن الناظم فيه وذلك لأجل ضرورة الشعر ، وفيه نظر ؛ لأنه كان يمكنه أن يقول ولا
أرض أبقلت إبقالها بدرج همزة إبقالها فيستقيم الوزن فإذا كان ذلك دل أنه ليس للضرورة ،
وإنما كان لأجل أن تأتي الأرض ليس بحقيقية .

يُرِيدُ : وَلَا أَرْضَ أَبْقَلْتُ إِبْقَالَهَا ، فَحَذَفَ التَّاءَ ضَرُورَةً.^(١)
قَوْلُهُ :

والتَّاءُ مَعَ جَمْعِ سِوَى السَّالِمِ مِنَ مُذَكَّرِ كَاتِلَاءٍ مَعَ إِحْدَى اللَّيْنِ

إِذَا أَسْنَدَ الْفِعْلُ إِلَى اسْمٍ ظَاهِرٍ يُفْهَمُ مِنْهُ الْجَمْعُ فَإِذَا أَنْ يَكُونَ جَمْعُ تَكْسِيرٍ مُطْلَقاً أَوْ اسْمٍ جَنْسٍ أَوْ اسْمٍ جَمْعٍ أَوْ جَمْعٍ سَلَامَةٍ ، إِنْ كَانَ جَمْعُ تَكْسِيرٍ أَوْ اسْمٍ جَنْسٍ فَالْعَرَبُ تُخْبِرُ عَنْهُ إِبْتِخَارُ / ١٠٥ المفرد وإِخْبَارُ الْمُؤَنَّثِ ، فَتَقُولُ : قَامَ الزُّيُودُ ، وَقَامَ الْهِنُودُ ، وَانْكَسَرَ الشَّجَرُ ، وَيَجُوزُ إِلْحَاقُ التَّاءِ فِيهِمْ^(٢).

وإِنْ كَانَ اسْمٌ جَمْعٍ فَإِذَا أَنْ يَكُونَ لِغَائِلٍ أَوْ لِغَيْرِ غَائِلٍ ، إِنْ كَانَ لِغَائِلٍ فَلَا تَلْحَقُ التَّاءُ إِلَّا عَلَى تَأْوِيلٍ نَحْوِ : قَامَ الرُّهْطُ ، وَكَذَبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ، أَيِ : قَبِيلَتِهِ^(٣) ، وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ غَائِلٍ فَالْعَرَبُ تُخْبِرُ عَنْهُ إِبْتِخَارُ الْمُؤَنَّثِ ، فَتَقُولُ : حَرَّتِ الذُّودُ .

وإِنْ كَانَ جَمْعٌ سَلَامَةٍ لِمُذَكَّرٍ لَمْ تَلْحَقْ التَّاءُ ، فَتَقُولُ : قَامَ الرِّبْدُونَ ، أَوْ لِمُؤَنَّثٍ لَزِمَتِ التَّاءُ ، فَتَقُولُ : قَامَتِ الْهِنْدَاتُ ، هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ.^(٤)
وَأَمَّا أَهْلُ الْكُوفَةِ فَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ جَمْعَ السَّلَامَةِ كَجَمْعِ التَّكْسِيرِ فَيَذَكَّرُ عَلَى مَعْنَى جَمْعٍ وَيُؤَنَّثُ عَلَى مَعْنَى جَمَاعَةٍ.^(٥)

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ١١٢ / ٢ ، ١١٣ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٥٣ / ٢ ، ٥٤ ودراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرمة : ١٣١ ، ١٣٢ ، والتاء مدخولاتها واستعمالاتها في الدراسات النحوية : ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٢) ابن الناطم : ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، والتذيل والتكميل : ٦ / ٢٠٠ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١١٤ / ٢ ، ١١٥ ، وفي القرآن الكريم : { كَذَبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ } (الشعراء : ١٠٥) وفيه : { وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ } (الأنعام : ٦٦)

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١١٢ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٦ / ٢٠٠ .

(٥) ينظر التذيل والتكميل : ٦ / ٢٠٠ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٥٤ / ٢ . وقد ذهب الكوفيون إلى جواز إلحاق تاء التأنيث الساكنة بالفعل إذا أسند إلى فاعل جمع مذكر سالم قياساً على جوازه مع جمع التَّكْسِيرِ ، والصحيح هو عدم جواز ذلك إذ لم يسع من كلامهم =

وفصل الفارسي فقال : إن وقع جمع السلامة على مذكر فيخبر عنه إخبار المذكر ، وإن وقع على مؤنث فيخبر عنه إخبار المؤنث .

وتبين من هذا الذي قلناه أن جمع السلامة للمؤنث على مذهب البصريين لأبد فيه من الثاء ، وكذلك اسم الجمع لغير العاقل ، وأن اسم الجمع للعاقل غير العرب عنه إخبار المذكر .

وأما المثنى المؤنث فإن لزمت الثاء في فعل مفردة لزمت فيه نحو : قامت الهندان ، وإن لم تلزم لم تلزم نحو : انكسرت القدران ، وانكسر القدران .

وتبين من كلام هذا الناظم أن ما سوى جمع السلامة في المذكر من سائر الجموع تكون التاء فيه كالتاء مع ظاهر مفرد مؤنث مجازاً ، يعني : أنها تجوز ولا تجب ، فعلى قوله يجوز : قام الهندات ، وقامت الهندات ، وقام الهنود ، وقامت الهنود ، وقامت الزبود ، وقامت الزبود .

قوله :

والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لأن قصد الجنس فيه بين

تقول العرب : نعمت المرأة هند ، ونعم المرأة هند ، وعلل الناظم حذف التاء بأن الألف واللام فيه للجنس ، فالجنس ليس له تأنيث حقيقي ، فلذلك حذفت التاء ، وهذا على مذهب من زعم أن الألف واللام جنسية ، وهو مذهب الجمهور^(١) .

= ، والقياس النحوي بأباه ، فجمع المذكر السالم في قولك : قام الزيدون بمثولة قام زيد وزيد وزيد لسلامة واحده .

(١) واستدل ابن عصفور على أن الألف واللام للجنس بإلحاق الفعل تاء التأنيث جوازاً ولولا ذلك لما جاز حذف التاء مع المؤنث إلا ضرورة أو شذوذاً فقال : " والدليل على أن فاعل نعم وبس يراد به الجنس أنك إذا أسندتهما إلى مؤنث جاز إلحاقهما علامة التأنيث وحذفهما في فصيح الكلام ، فنقول : نعمت المرأة هند ونعم المرأة هند ، وبست المرأة هند وبس المرأة =

وزهب أبو منصور الجواليقي^(١) من أهل بغداد^(٢) ، وأبو إسحاق بن ملكون من أهل الأندلس إلى أنها عهديّة ، وهو المتّفهم من كلام الفراء^(٣) فينبغي على مذّهب هؤلاء أن يبحث عن علة تجوز حذف الثاء من نعم .

وقد ذهب بعضهم إلى أن ذلك : [كان] ؛ لأن نعم فعل لا يتصرف ، وهذا ليس بشيء ؛ ألا ترى أن : " ليس فعل لا يتصرف ، ومع ذلك لا يجوز : ليس هند قائمة .

وقوله : " استحسنا " يعني أنه لا قبح فيه ، ولا يريد بذلك أنهم استحسّوه على الإثبات بلّ الإثبات أفصح وأحسن ، فنعمت المرأة هند ، أحسن من : نعم المرأة هند.^(٤)

قوله :

والأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن يتفصلا

= هند ، فدل ذلك على أن المراد به الجنس ، وكأنك قلت : نعم النساء ، وبش النساء ، ولذلك ساغ إلحاق علامة التأنيث وحذفها كما يسوغ ذلك إذا قلت : قام النساء وقامت النساء ، ولو كان الفاعل لا يراد به الجنس لم يجر حذف علامة التأنيث إلا في الضرورة ؛ كما لا يجوز أن تقول : قام المرأة إلا في الضرورة أو في شاذ من الكلام نحو قولك قال فلانة " . انتهى . كلام ابن عصفور في شرح الجمل المتوسط نقلاً عن شرح المقرب " المرفوعات " : ٣٤٠ ، وانظر الثاء مدخولاً واستعمالاً في الدراسات النحوية : ١٣٧ .

(١) هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن بن الحضرت أبو منصور الجواليقي النحوي اللغوي صنف شرح أدب الكاتب ، وما تلحن فيه العامة ، وما عرب من كلام العجم وغير ذلك ، توفي سنة (٤٦٥ هـ) . انظر البنية : ٢ / ٣٠٨ برقم : ٢٠٤٧ ، ونزهة الألباء : ٢٦١ .

(٢) نص في نزهة الألباء : ٢٦٢ على أن الجواليقي قال : " وكان يذهب إلى أن الألف واللام في نعم الرجل للمعهد على خلاف ما ذهب إليه الجماعة من أنها للجنس لا للمعهد " .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١١٤ ، وشرح الأحموني بحاشية الصبان : ٢ / ٣٠٥ ، ٣ / ٣٠٠ .

(٤) قال الأحموني : ٢ / ٥٥ : " ومع كون الحذف حسناً لإثبات أحسن منه " .

ذَكَرَهُ الْإِتِّصَالَ فِي الْفَاعِلِ وَالْإِنْفِصَالَ فِي الْمَفْعُولِ لَيْسَ بِعِبَارَةٍ مُعْتَادَةٍ لِلنَّحْوَةِ
وَأَلَمَّا عِبَارَهُمْ أَنْ يَقُولُوا : أَصْلُ الْفَاعِلِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْمَفْعُولِ ، وَأَصْلُ الْمَفْعُولِ أَنْ
يَتَأَخَّرَ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَلَمَّا كَانَ الْفَاعِلُ شَدِيدَ التَّعَلُّقِ بِالْفِعْلِ تَنَزَّلَ مِنْهُ إِذَا كَانَ شَمِيراً
مُتَّصِلاً بَارِزاً مَرَّةً الْجُزْءَ مِنْهُ فَلِذَلِكَ سَكَنُوا آخِرَ الْفِعْلِ لَهُ لَفْلاً يَتَوَالَى أَرْبَعُ مَتَحَرَّكَاتٍ
فِيهَا هُوَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ وَلَمْ يُوجَدْ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ تَتَوَالَى فِيهَا أَرْبَعُ مَتَحَرَّكَاتٍ هَكَذَا
ذَكَرُوا.^(١) / ١٠٦ .

^(١) انظر الخضرى على ابن عقيل : ١ / ٣٠ ، ٣١ .

﴿ أحوال تقديم المفعول على الفاعل ﴾

قَوْلُهُ :

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

قَوْلُهُ : " وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ " أي يقدم المفعول ويؤخر الفاعل ، وأتى بلفظ : " قَدْ " الذي يشعر بالتقليل وليس كذلك ، بَلْ هَذَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

قِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ تَقْدِمُ الْفَاعِلِ وَتَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ .

وَقِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ تَقْلِيدُ الْمَفْعُولِ وَتَأْخِيرُ الْفَاعِلِ .

وَقِسْمٌ يَجُوزُ فِيهِ الْوُجْهَانِ .

وَنَحْنُ نَسْتَدْرِكُ عَلَيْهِ مَا فَاتَهُ عِنْدَ ذِكْرِهِ مَا ذَكَرَ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ .

وَقَوْلُهُ : " وقد يجيء المفعول قبل الفعل " أي يتقدم المفعول على العامل ، وأتى بلفظ : " قَدْ " المُشْعِرُ بِالتَّخْفِيفِ ، وَهَذَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

قِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ تَقْلِيدُ الْمَفْعُولِ عَلَى الْعَامِلِ .

وَقِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ تَقْدِمُ الْعَامِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ .

وَقِسْمٌ يَجُوزُ فِيهِ الْوُجْهَانِ .

وَإِذَا كَانَ فِيهِ هَذَا التَّقْسِيمُ فَكَيْفَ يُقَالُ فِيهِ : " وقد يجيء المفعول قبل

الفعل " ؟ فالقسم الذي يجب فيه تقديم المفعول على العامل هو في مواضع :^(١)

(١) قال الشيخ خالد : وأما وجوباً أي وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعاً ففي

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ ضَمِيراً مُنْفَصِلاً لَوْ تَأَخَّرَ لَزِمَ اتِّصَالُهُ نَحْوُ : {إِيَّاكَ نَعْبُدُ} ، فَإِنْ كَانَ بَحِثَ لَوْ تَأَخَّرَ لَمْ يَلْزَمْ اتِّصَالُهُ لَمْ يَجِبْ تَقْدِيمُهُ نَحْوُ : الدَّرْهَمُ إِيَّاهُ أَعْطَيْتَكَ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ أَخَّرْتَ : " إِيَّاهُ " لَمْ يَلْزَمْ اتِّصَالُهُ وَلِحَازَ : الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتَكَه ، وَأَعْطَيْتَكَ إِيَّاهُ .

الثاني : أَنْ يَكُونَ اسْمٌ شَرْطٍ نَحْوُ : أَيَّا تَضْرِبُ أَضْرِبُ .

الثالث : أَنْ يَكُونَ اسْمٌ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ : أَيُّ رَجُلٍ تَضْرِبُ ؟ هَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَحَكَوْا أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ قَدَّمَ الْعَامِلَ فِي مَنْ الِاسْتِفْهَامِيَّةِ وَأَعْرَبَهَا ، وَذَلِكَ فِي الِاسْتِثْنَاءِ عَلَى جِهَةِ الشَّدَوِذِ ، فَقَالُوا : ضَرَبَ مَنْ مِثًا .

وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّ الْعَرَبَ تَقْدِمُهُ إِذَا كَانَ الِاسْتِفْهَامُ عَنْ شَيْءٍ قَدْ جَرَى ذِكْرُهُ مِثْلُ : ضَرَبْتَ زَيْدًا ، فَيَلْتَبِسُ عَلَى السَّامِعِ فَيَقُولُ : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ ، وَإِنْ شَفَتْ : ضَرَبْتَ مَنْ ؟ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا فِي : " مَا وَمَنْ وَأَيَّ " خَاصَّةً ، وَحَكَى بَعْضُهُمْ ذَلِكَ -أَيْضًا- فِي : " أَيْنَ " .

فَأَمَّا فِي الْإِبْتِدَاءِ فَيَلْزِمُ تَأْخِيرَ الْعَامِلِ عَنْ اسْمِ الِاسْتِفْهَامِ ، وَمَا ذَكَرَهُ الْكُوفِيُّونَ مِنْ جَوَازِ تَقْدِيمِ الْعَامِلِ عَلَى اسْمِ الِاسْتِفْهَامِ فِي الِاسْتِثْنَاءِ لَا يَعْرِفُهُ الْبَصْرِيُّونَ ، وَقَدْ سَمِعَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ كَانَ مَاذَا بِتَقْلِيمِ الْعَامِلِ عَلَى اسْمِ الِاسْتِفْهَامِ .

وَنَظَّمَ ذَلِكَ شَيْخُنَا الْأَدِيبُ الْعَالِمُ أَبُو الْحَكَمِ مَالِكُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْفَرَجِ الْمَالِيقِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْمُرْجَلِ^(١) فِي شَيْءٍ مِنْ شِعْرِهِ ، فَأَذَكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا الثَّحَوْبِيُّ الْإِمَامُ أَبُو الْحُسَيْنِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الرَّبِيعِ الْقُرَشِيُّ جَرِيًّا عَلَى قَوَاعِدِ الْبَصْرِيِّينَ ، فَصَنَّفَ عَلَيْهِ فِي جَوَازِ ذَلِكَ أَبُو الْحَكَمِ كِتَابًا ، وَبَيَّنَ فِيهِ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ وَهَزَى بِهِ ، وَمِنْ شِعْرِهِ :

(١) توفي سنة (٦٩٩ هـ) كان شاعراً مطبوعاً. انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٢ / ٢٧١ .

عَابَ قَوْمٌ كَانَ مَادًّا لَيْتَ شِعْرِي لِمَ هَذَا
وَإِذَا غَابُوا عَنْهُمْ غِيَابًا دُونَ عَلِيمٍ كَانَ مَادًّا^(١)

الرابع : أَنْ يَكُونَ كَمِ الْخَبَرِيَّةِ نَحْوُ : كَمْ غُلَامٌ مَلَكَتْ ، أَيْ : كَثِيرًا مِنْ
الْغُلَامَانِ مَلَكَتْ ، وَهَذَا بِالنُّظَرِ إِلَى اللَّغَةِ الْفُصْحَى ^(٢) ، وَحَكَى الْأَخْفَشُ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ
مَنْ يَقْدَمُ عَلَيْهَا الْعَامِلَ فَيَقُولُ ، مَلَكَتْ كَمْ غُلَامٍ ، وَهِيَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ^(٣) .

الخامس : أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي ضَرُورَةٍ شِعْرٍ .

والقسم الذي يجب فيه تقديم العامل على المفعول هُوَ فِي مَوَاضِعَ :^(٤)

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ غَيْرَ مَتَصَرِّفٍ نَحْوُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أ ، فَلَا يَجُوزُ :
مَا زَيْدًا أَحْسَنَ أ .

الثاني : أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا نَحْوُ : ضَرَبَنِي زَيْدٌ .

الثالث : أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ صِلَةً الْأَلْفِ وَاللَّامِ نَحْوُ : جَاءَ الضَّارِبُ زَيْدًا ، لَا
يَجُوزُ : جَاءَ الزَّيْدُ ضَارِبٌ ، وَلَا : جَاءَ زَيْدًا الضَّارِبُ .

الرابع : أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مُصَدَّرًا / ١٠٧ يَنْخَلُ لِحَرْفِ مُصَدَّرِيٍّ وَالْفِعْلِ
نَحْوُ : أَعْجَبَنِي شَرْبُ زَيْدٍ الْعَسَلِ ، لَا يَجُوزُ : أَعْجَبَنِي الْعَسَلُ شَرْبُ زَيْدٍ ، وَفِي
إِجَارَتِهِ خِلَافٌ غَرِيبٌ ، ثَقُلَ الْجُلُوبُ إِجَارَتُهُ عَنِ الْأَخْفَشِ ، فَإِنْ كَانَ مُصَدَّرًا بَدَلًا مِنْ

(١) بيتان من الرمل المخزوء انظرهما وانظر القصة كاملة في بغية الوعاة للسيوطي : ٢٧١ / ٢ .

(٢) انظر المقرب لابن عصفور : ٣٤١ ، وشرح الحمل الكبير لابن عصفور : ١٦٤ / ٢ .

(٣) انظر شرح الحمل الكبير لابن عصفور : ١٦٤ / ٢ ، وتوضيح المقاصد : ٣٢٣ / ٤ ، ودراسات

لأسلوب القرآن الكريم : القسم الأول : ٤١١ / ١ ، ومعاني القرآن للزجاج : ٢١٠ / ٤ ،

وإعراب القرآن للنحاس : ٢٩٨ / ٣ ، والبيان للأباري : ١٥٤ / ٢ ، والبحر المحيط : ٢٨٩ / ٦ .

(٤) انظر التصريح : ٢٨١ / ١ .

اللفظ بِالْفِعْلِ فِي جَوَازِ تَقْدِمِ الْمَفْعُولِ عَلَيْهِ خِلَافَ نَحْوِ : ضَرَبَ زَيْدًا ، أَجَازَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ وَالْمَبْرَدُ وَمَنْعَهُ الْقَرَاءُ.^(١)

الخامس : أن يكون العامل صلةً لِحَرْفِ مَصْدَرِيٍّ عامل نحو : يُعْجِنِي أَنْ تَضْرِبَ زَيْدًا ، لا يَجُوزُ : يُعْجِنِي أَنْ زَيْدًا تَضْرِبَ^(٢) ، فإن كان حرفاً مصدرياً وَلَيْسَ بِعَامِلٍ جَازَ تَقْدِمِ الْمَفْعُولِ عَلَى الْعَامِلِ دُونَ الْحَرْفِ الْمَصْدَرِيِّ نَحْوِ : عَجِبْتُ مِمَّا تَضْرِبُ زَيْدًا ، فيجوز عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدًا تَضْرِبُ ، وقياسُ قولِ الْكِسَائِيِّ يَقْتَضِي إِجَازَةَ تَقْدِمِهِ عَلَى الْحَرْفِ الْمَصْدَرِيِّ - أَيْضًا - ؛ لِأَنَّهُ أَجَازَ ذَلِكَ فِي : " أَنْ وَكَيْ " عَلَى مَا بَيَّنَّهُ.

فإن كان حرفاً مصدرياً وهو عامل في الأصل لكنه وقع الفعل الماضي صلته نحو : أعجبتني أن ضرب زيدٌ عمراً ، ففي إجازة : أعجبتني أن عمراً ضرب زيدٌ نظر ، والظاهر الجواز.

وقياسُ قولِ الْكِسَائِيِّ وَالْقَرَاءِ وَهَشَامٍ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِمِ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفِعْلِ الْوَاقِعِ صلةً لـ : " أَنْ " العاملة فِيهِ وَالْفَصْلَ بَيْنَهُمَا ، فيجوز : أريد أن العسل يشربَ زَيْدٌ ، والأصل : أريدُ أَنْ يَشْرَبَ زَيْدٌ الْعَسْلَ ، لِأَنَّهُمْ أَجَازُوا نَصًّا : أَرَدْتُ أَنْ يُنْزِلَنِي

(١) قال ابن عصفور في المقرب في هذا الموضع : " وأما تقدم المفعول على المصدر فجائز إن كان المصدر موضوعاً موضع الفعل فنقول زيداً ضرباً تريد : زيداً اضرب ضرباً ، وإن كان مقدراً بأن والفعل أو بأن التي يحركها فعل أو بما والفعل لم يميز ذلك لأنه لما تقدر بالموصل عومل معاملته فكما لا تتقدم الصلة ولا شيء منها على الموصول فكذلك لا يتقدم معمول الصلة عليه . انظر شرح ذلك بالتفصيل في المنصوبات من شرح المقرب ص ٢٤٧ وما بعدها (القسم الأول).

(٢) قال في الارتشاف : ٢ / ٣٨٩ في حديث عن أن : " ولا يجوز الفصل بينها وبين معمولها بشيء " .

أزورك ، بالفصل بالشرط بينهما^(١) ، والفصل بالمفعول أقرب لأنه مفرد ، والشرط جملة ، والفصل بالمفرد أسهل.

وأجاز الكسائي تقديم معمول الفعل المنصوب بـ : " كي " أو : " أن " عليها فتقول : أعجبتني زيداً أن يضرب عمرو ، وجئت العسل كي أشرب ، التقدير : أعجبتني أن يضرب عمرو زيداً ، وجئت كي أشرب العسل ، ومنع ذلك الفراء وعامة البصريين^(٢) ، ونقل هذا الناظم في بعض كتبه عن الفراء إجازة ذلك في : " أن " دون : " كي " .

فإن قدمت المفعول بين : " أن " أو بين : " كي " فقد قدمنا أن العامل إذا كان صلة لحرف مصدري عامل فلا يجوز ذلك ، وقد أجاز ذلك الكسائي في : " كي " دون : " أن " فأجاز : جئت كي العسل أشرب ، والأصل : جئت كي أشرب العسل.

وإذا دخل على العامل أداة استفهام أو أداة تحضيض لم يتقدم المفعول على الأداة نحو : يضرب زيداً عمراً ؟ ، وهلاً ضربت زيداً .

وأما لام التأكيد فلما أن تكون المصاحبة في خبر : " إن " أو غيرها ، إن كانت غيرها لم يجز تقديم المفعول عليها نحو : لأضرب زيداً ، وإن كانت المصاحبة في خبر إن جاز نحو : إن زيداً عمراً ليضرب.

وإذا دخل عليه : " ما " الثانية فمذهبنا أنه لا يجوز تقديم المفعول عليها فلا يُقال : ماء ما شربت ، تريد : ما شربت ماء ، وبه تظافرت النصوص وتقبل عن الكسائي في باب الاستثناء المتقدم أنه أجاز : إلا زيداً ما أكل أحد طعامك ، فقدم

(١) انظر نضه في ارتشاف الضرب : ٣٨٩ / ٢ .

(٢) انظر إجازة الكسائي : جئت كي العسل أشرب ومنع غيره في الارتشاف : ٣٩٤ / ٢ .

الْمُسْتَشَى عَلَى : " ما " النافية^(١) فَيَقَاسُ هَذَا يَقْتَضِي جَوَازَ تَقْدِمِ الْمَفْعُولِ ، وَقَدْ سَمِعَ
من لسانهم مقدماً على : " ما " قَالَ الشَّاعِرُ :

إِذَا هِيَ قَامَتْ حَاسِرًا مُشْمَعِلَةً نَحِيبَ الْفُؤَادِ رَأْسَهَا مَا تَقْنَعُ^(٢)

أَي : مَا تَقْنَعُ رَأْسَهَا ، وَتَأَوَّلَهُ الْبَصَرِيُّونَ.

وَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ أَدَاةُ شَرْطٍ ، أَوْ كَانَ الْعَامِلُ جَوَابَ شَرْطٍ ، فَمَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ
أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِمُ الْمَعْمُولِ عَلَى أَدَاةِ الشَّرْطِ لَا مَعْمُولُ فِعْلِ الشَّرْطِ وَلَا مَعْمُولُ فِعْلِ
الْجَوَابِ فَلَا يَجُوزُ : الْعَسَلُ إِنْ تَشْرَبَ يَفْضُبُ زَيْدٌ ، وَلَا : الْعَسَلُ إِنْ يَقُمُ زَيْدٌ أَشْرَبَ ،
وَأَحَازَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ فِيهِمَا.

وَقَالَ الْفَرَّاءُ : يَجُوزُ تَقْدِمُ الْمَعْمُولِ لِفِعْلِ الْجَوَابِ عَلَى أَدَاةِ الشَّرْطِ وَلَمْ يَجُزْ
أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ فِعْلِ الشَّرْطِ عَلَى الْأَدَاةِ ، وَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ : " لا " النافية فَنِي جَوَازِ
تَقْدِمِ مَعْمُولِ الْفِعْلِ عَلَيْهَا ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ :

(١) انظره بالنص في ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٠٨.

(٢) البيت من بحر الطويل قائله الأعرج المعني (شاعر مخضرم) من أبيات في حوار بينه وبين زوجته
بشأن فرسه الذي يكرمه وقد سبق ذكر الشاهد في الجزء الأول عند الحديث عن ما العاملة
عمل ليس ، وبعده يقول :

وَقَمْتُ إِلَيْهِ بِاللِّجَامِ مُبْسِرًا هُنَالِكَ يَجْزِينِي الَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

اللغة : الحاسر : المنكشف الرأس ، المشمعل : الجاد السريع ، نحيب الفؤاد : أي ضعيف
الفؤاد ، المقنع : لا بس القناع.

الشاهد فيه : تقدم المفعول على عامله المقترن بما النافية ولا يجوز إلا عند الكسائي وتأوله
البصريون بحذف العامل أو الرواية بالرفع (رأسها ما يقنع) . وانظر الشاهد في شرح التسهيل
لابن مالك : ١ / ٢٥١ ، والمقطوعة في ديوان الحماسة للمرزوقي : ١ / ٣٤٩ (هارون)

مِنْهُمْ مَنْ أَحْزَرَ ذَلِكَ مُطْلَقاً ، وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ مِنْهُ مُطْلَقاً ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَّلَ
فَمَنَعَ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ : " لا " جَوَابَ قَسَمٍ نَحْوُ : وَاللَّهِ لَا أَضْرِبُ زَيْدًا ، وَأَحْزَرَ ذَلِكَ
إِذَا لَمْ تَنْفَعِ / ١٠٨ جَوَابَ قَسَمٍ يَحْجُوزُ : زَيْدًا لَا أَضْرِبُ وَهُوَ الصَّحِيحُ.

فَإِذَا كَانَتْ : " لا " دُعَاءَ نَحْوُ : لَا رَحِمَ اللَّهُ زَيْدًا ، فَلَمْ أَقِفْ فِي ذَلِكَ عَلَى
نَصٍّ ، وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مِثْلُ : " لا " النَافِيَةِ ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَا تَكُونُ جَوَابَ قَسَمٍ ؛
لَأَنَّ جُمْلَةَ الْقَسَمِ لَا تَكُونُ إِلَّا خَبَرِيَّةً فَيَكُونُ الصَّحِيحُ فِيهَا تَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ عَلَيْهَا.

وَإِذَا كَانَ الْعَامِلُ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ لَمْ يَحْزَرْ تَقْدِيمَ الْمَعْمُولِ عَلَى الْمَوْصُوفِ ،
تَقُولُ : جَاءَنِي رَجُلٌ ضَارِبٌ عَمْرًا ، وَلَا يَحْجُوزُ : جَاءَنِي عَمْرًا رَجُلٌ ضَارِبٌ.

وَإِذَا كَانَ الْعَامِلُ مَحْزُورًا فَلِئِمَّا أَنْ يَكُونَ مَحْزُورًا بِإِضَافَةٍ أَوْ مَحْزُورًا بِحَرْفٍ ،
إِنْ كَانَ مَحْزُورًا بِإِضَافَةٍ لَمْ يَحْزَرْ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ عَلَى الْعَامِلِ وَخَذَهُ وَلَا عَلَيْهِ وَلَا عَلَى
الْمُضَافِ لَا يَحْجُوزُ : هَذَا غُلَامٌ زَيْدًا ضَارِبٌ ، وَلَا : هَذَا زَيْدًا غُلَامٌ ضَارِبٌ ، تَرِيدُ :
هَذَا غُلَامٌ ضَارِبٌ زَيْدًا.

وَأَحْزَرَ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْمُضَافِ إِذَا كَانَ غَيْرًا ، فَأَحْزَرَ : زَيْدًا
أَنَا غَيْرُ ضَارِبٍ ، حَمَلًا عَلَى : زَيْدًا أَنَا لَمْ أَضْرِبْ ، وَالصَّحِيحُ الْمَنْعُ ، وَأَحْزَرَ الْكِسَائِيُّ
تَقْدِيمَهُ فِي نَحْوِ : أَنتَ زَيْدًا أَوَّلُ ضَارِبٍ ، تَرِيدُ : أَنْتَ أَوَّلُ ضَارِبٍ زَيْدًا ، وَالصَّحِيحُ
الْمَنْعُ.

وَأِنْ كَانَ مَحْزُورًا بِالْحَرْفِ فَلِئِمَّا أَنْ يَكُونَ زَائِدًا أَوْ غَيْرَ زَائِدٍ ، إِنْ كَانَ زَائِدًا
جَازَ التَّقْدِيمُ عَلَيْهِ مَعَ حَرْفِ الْجَرِّ ، فَيَحْجُوزُ : لَيْسَ زَيْدٌ عَمْرًا بِضَارِبٍ ، وَفِيهِ خِلَافٌ
ضَعِيفٌ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ زَائِدٍ لَمْ يَحْزَرْ ، فَلَا يَقَالُ : مَرَرْتُ عَمْرًا بِضَارِبٍ ، تَرِيدُ مَرَرْتُ
بِضَارِبٍ عَمْرًا.

وَيَجُوزُ تَقْدِمُ الْمَفْعُولِ عَلَى الْعَامِلِ وَخَذَهُ بَعْدَ : " مَا " النافية نحو : مَا زَيْدًا
أَضْرَبُ ، وَبَعْدَ أَدَاةِ الاسْتِفْهَامِ نَحْوُ : أَرَزَيْدًا تَضْرِبُ ؟ .

فَإِنْ كَانَتْ أَدَاتُهُ غَيْرَ الْهَمْزَةِ لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ إِلَّا فِي الشَّعْرِ نَحْوُ : مَتَى زَيْدًا تَضْرِبُ
، وَبَعْدَ أَدَاةِ التَّحْضِيصِ نَحْوُ : هَلَا زَيْدًا ضَرَبْتَ ، وَبَعْدَ لَامِ التَّوَكِيدِ نَحْوُ : وَاللَّهِ لَعَمْرَأُ
أَضْرِبُ ، وَإِنْ زَيْدًا لَعَمْرَأُ ضَارِبُ ، وَبَعْدَ أَدَاةِ الشَّرْطِ إِذَا كَانَتْ إِنْ بِشَرْطِ مَضِيِّ الْفِعْلِ
لَفْظًا أَوْ مَتْنِيًّا بَلَمْ نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا ضَرَبْتَ أَضْرِبِهِ ، وَإِنْ زَيْدًا لَمْ تَضْرِبْ لَمْ أَضْرِبْهُ ، وَلَا
يَجُوزُ فِي غَيْرِ : " إِنْ وَلَا " إِنْ كَانِ الْفِعْلُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا فِي الشَّعْرِ .

وَأَمَّا تَقْدِمُ الْمَفْعُولِ الْمَنْصُوبِ بِفِعْلِ الْجَزَاءِ عَلَيْهِ فَقَطَّ فِيهِ خِلَافٌ نَحْوُ : إِنْ
تَضْرِبُ زَيْدًا عَمْرَأَ أَضْرِبُ ، مَنَعَ ذَلِكَ الْفَرَاءُ وَأَجَاذَهُ الْكَسَائِيُّ وَغَيْرُهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ .

وَأَمَّا الْفِعْلُ الْمَجْزُومُ بِـ : " لَمْ وَلَمْآ وَلَا أَمْرٌ وَلَا فِي النَّهْيِ " فَإِنَّهُ يَجُوزُ
تَقْدِمُ مَفْعُولِهِ عَلَى الْجَازِمِ ، فَتَقُولُ : زَيْدًا لَمْ أَضْرِبْ ، وَعَمْرَأَ لَمْ أَضْرِبْ ، وَعَمْرَأَ
لَتَضْرِبْ ، وَزَيْدًا لَا تَضْرِبُ .

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ عَلَى الْعَامِلِ وَخَذَهُ فَلَا يَجُوزُ ، وَأَمَّا الْفِعْلُ الْمَنْصُوبُ بِـ : " أَنْ
وَكَيْ " فَتَقْدِمُ حَكْمُ مَفْعُولِهِ ، وَأَمَّا الْمَنْصُوبُ بِـ : " لَنْ " فَفِي تَقْدِمِ مَفْعُولِهِ عَلَى :
" لَنْ " خِلَافٌ الْمَشْهُورُ وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ^(١) ، وَنَقَلَ الْمُتَعَنُّعُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ
الْأَخْفَشِ الْأَصْفَرِ^(٢) .

(١) ارتشاف الضرب : ٣٩٢ / ٢ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب : ٣٩٢ / ٢ ، والأخفش الأصفر هو أبو الحسن علي بن سليمان
النحوي كان من وجوه أهل اليمن وأعيانهم علماً وشعراً ونحواً ، صنف كشف المشكل في
النحو وغيره ، وتوفي سنة ٥٩٩ هـ . ينظر البيهقي : ١٦٧ / ٢ ، ونشأة النحو : ١٣٩ - ١٤٠ ،
وقد عملت فيه رسالة بعنوان : الأخفش الأصفر حياته وجهوده (د/ محمد حسين عبد العزيز)

وإما على عامله نحو : لَنْ زَيْدًا أَضْرَبَ ، فَمَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ الْمُنْعُ^(١) ، وأجاز
الْكِسَائِيُّ ذَلِكَ ، وَأَمَّا الْمَنْصُوبُ بِـ : " إِذَنْ " فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَفْعُولِهِ عَلَى : " إِذَنْ "
لَا يَجُوزُ : صَاحِبُكَ إِذَنْ أَكْرَمَ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ عَلَى اخْتِلَافِ عَنَاهُمَا فِي
وَجُوبِ رَفْعِ الْفِعْلِ وَجَوَازِهِ ، وَأَمَّا عَلَى الْعَامِلِ وَحْدَهُ فَلَا يَجُوزُ نَحْوُ : إِذَنْ صَاحِبُكَ
أَكْرَمَ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ هَشَامُ وَالْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ^(٢).

ومما تقتضي القواعدُ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ : " فَأَنَّ الْجَوَابَ " نَحْوُ : إِنْ
تَأْتِ عَمْرًا فَأَنَا ضَارِبٌ ، وَحَرْفُ الْعُطْفِ نَحْوُ : جَاءَنِي قَائِمٌ عَمْرًا وَضَارِبٌ زَيْدٌ ، تَرِيدُ :
وَضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا.

و : " أَلَا وَأَمَّا " نَحْوُ : عَمْرًا أَلَا زَيْدٌ ضَارِبٌ ، وَبِكْرًا أَمَّا زَيْدٌ قَاتِلٌ ، وَحَرْفُ
النَّدَاءِ نَحْوُ : زَيْدًا يَا ضَارِبًا ، وَ : " أَيُّ " لِلتَّفْسِيرِ نَحْوُ : جَاءَنِي حَاسٌ عَمْرًا أَيْ قَاتِلٌ
عَمْرًا ، فَلَا يَجُوزُ : عَمْرًا أَيْ قَاتِلٌ ، وَ : " وَאו " الْحَالِ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ بِكْرًا وَعَمِرُوا
ضَارِبٌ ، وَ : " وَאו مع " نَحْوُ : قَمَتَ عَمْرًا وَزَيْدٌ ضَارِبٌ ، وَنَحْوُ : سَرَتْ عَمْرًا
وَقَاتَلًا ، وَ : " حَتَّى " نَحْوُ : سَرَتْ الْوَجْهَ حَتَّى الشَّمْسُ مَسُودَةٌ ، أَيْ سَرَتْ حَتَّى
الشَّمْسُ مَسُودَةٌ الْوَجْهَ. / ١٠٩

قوله :

وَأَخَرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُسْنًا أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلَ غَيْرَ مُنْتَحَصِرٍ

مِثَالُ خَوْفِ اللَّبْسِ : ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى ، وَيَزُولُ اللَّبْسُ بِلَفْظِ مَبِينٍ نَحْوُ :
ضَرَبْتُ مُوسَى سَعْدَى ، وَنَحْوُ : ضَرَبَ مُوسَى الْعَاقِلُ عِيسَى الْأَخْمَقَ ، أَوْ مَعْنَى نَحْوُ :

(١) قَالَ فِي الْإِرْتِشَافِ : ٢ / ٣٩١ ، فِي حَدِيثٍ عَنْ لَنْ وَلَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَعْمُولِهَا فِي
الِاخْتِيَارِ.

(٢) انْظُرْ تَفْصِيلَ ذَلِكَ فِي إِرْتِشَافِ الضَّرْبِ : ٢ / ٣٩٧ ، ٣٩٨ . يَقُولُ أَبُو حَيَّانَ : نَحْوُ زَيْدًا إِذَنْ
أَكْرَمَ جَازَ ذَلِكَ عَنِ الْكِسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ إِلَّا أَنَّ الْفَرَّاءَ يَظَلُّ عِلْمُهُمَا وَالْكِسَائِيُّ يَجِيزُ الْإِبْطَالَ
وَالْإِعْمَالَ وَلَا نَصَّ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ أَحْفَظُهُ فِي ذَلِكَ وَالَّذِي تَقْتَضِيهِ قَوَاعِدُهُمُ الْمُنْعَ.

أَكَلَ كُثْرَى موسى ، أو قرينة إشارة أو غيرها نحو : وَلَدَتْ هَذِهِ هَذِهِ ، يُشِيرُ إِلَى صَغِيرَةٍ وَكَبِيرَةٍ.

وَمِثَالُ إِضْمَارِ الْفَاعِلِ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَإِنَّمَا قَالَ : " غير منحصر " احترازًا من نحو : مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا أَنَا ، فَأَنَا فَاعِلٌ مَضْمَرٌ ، وَعِبَارَةٌ أَصْحَابُنَا أَنْ يَقُولُوا : يَجِبُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ إِذَا كَانَ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا ، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّهُ يُؤَخَّرُ الْمَفْعُولُ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ.

وَكَذَلِكَ - أَيْضًا - يُؤَخَّرُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ مُصَدَّرًا يَنْحَلُّ بِحَرْفٍ مُصَدَّرِيٍّ وَالْفِعْلُ مُضَافًا لِلْفَاعِلِ نَحْوُ : يَعْبِي شُرْبُ زَيْدِ الْعَسَلِ ، فَلَا تَقُولُ : يَعْبِي شُرْبُ الْعَسَلِ زَيْدٌ ، فَأَمَّا قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ : ^(١) {قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ} ^(٢) بتقدم المفعول عَلَى الْفَاعِلِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْمَصْدَرِ فَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ التَّحْوِيلِينَ أَنَّ ذَلِكَ لَحْنٌ ، وَتَأَوَّلَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ.

وَالصَّحِيحُ إِجْرَاءُ ذَلِكَ عَلَى ظَاهِرِهِ ؛ لِأَنَّهَا قِرَاءَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ فَلَا يُمْكِنُ الطَّعْنُ فِيهَا ، وَالتَّأْوِيلُ خِلَافُ الْأَصْلِ ، وَقَدْ وَجَدْنَا تَطْيِيرَهَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا ، وَالْقِرَاءَةُ تَأْتِي عَلَى الْأَفْصَحِ وَالْفَصِيحِ عَلَى الْكَثِيرِ وَعَلَى الْقَلِيلِ ، قَالَ الطَّرْمَاحُ : ^(٣)

(١) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن ميم بن ربيعة بن عامر ، توفي سنة (١١٨ هـ) طبقات الفراء : ٤٢٣ / ١ وما بعدها.

(٣) من الآية : ١٣٧ من سورة الأنعام والقراءة في البحر المحيط : ٤ / ٢٢٩ ، ومعجم القراءات : ٣٢٢ / ٢ :

(٤) قائله هو الطرماح بن حكيم الطائي من قصيدة يصف فيها قطيعاً من بقر الوحش يحميه ثوره . انظر البيت في شرح التصريح : ٥٧ / ٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٢٧٧ ، وابن النازم : ١٥٨ ، والإنصاف : ٤٢٨ .

اللغة : قوله : " بحوزي المراتع " الحوزي بضم الحاء المهمله وكسر الزاي المعجمة وهو الثور الذي يرأس القطيع ، و : " المرتع " موضع الرتع من رتع إذا أكل ما شاء ، قوله : " لم ترع " =

يَطْفَنَ بِحُوزِي المَرَاعِ لَمْ تَرَعْ بَوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ القِسيِّ الكَنَانِ

وقال آخر: ^(١)

عَتَوْا إِذْ أَجَبَتْهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَاقَةً فَسَقَتْهُمْ سَوَقَ البَغَاثِ الأَجَادِلِ

وقال آخر: ^(٢)

= من الروع وهو الخوف والفرع ، وأراد بالبوادي : البوادر ، قوله : " من قرع القسي " من قرعت الشيء إذا ضربته ، والقسي جمع قوس ، و : " الكنان " جمع كنانة ، وهي الجعبة التي يجعل فيها السهام.

والاستشهاد فيه : حيث فصل بين المصدر المضاف وهو " قرع " وفاعله المضاف إليه وهو " الكنان " بالمفعول وهو قوله : " القسي " .

(١) لم أقف على اسم قاتله وهو من الطويل ، وقد نسب لبعض الطائين في شرح عمدة الحفاظ :

٤٩١ ، وفي شرح التصريح : ٥٧ / ٢ ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية : ٧٧١ ، وابن النازم : ١٥٨ ، وأوضح المسالك : ٢ / ٢٢٦ ، والأخونجي : ٢ / ٢٧٦ .

اللغة : قوله : " عتوا " من عتى يعتو إذا تكبر وأفسد ، قوله : " إلى السلم " بكسر السين أي إلى الصلح ، و : " البغاث " بثلاث الباء الموحدة طائر ضعيف يصاد ولا يصيد ، و : " الأجادل " جمع أجدل وهو الصقر.

الاستشهاد فيه : في قوله : " سوق البغاث الأجادل " حيث قدم المفعول على الفاعل وعاملهما مصدر مضاف للفاعل.

(٢) قاتله هو عمرو بن كلثوم وهو من الرجز المسدس ، ولم أعثر عليه في ديوانه وهو بلا نسبة في

شرح الأخونجي : ٢ / ٢٧٦ ، وينظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية : ١١٨١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٢٧٨ ، ابن النازم : ١٥٨ ، والشاهد : ٦٨٠ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " الماذي " والمأذية بالذال المعجمة وتشديد الباء آخر الحروف ، وهو الصافي والخالص من الدروع ، و : " القوانس " جمع قونس وهو أعلى البيضة من الحديد ، قوله : " فذاسهم " من الدوس والدائس فاعل منه.

والاستشهاد فيه : في قوله : " دوس الحصاد الدائس " فإن الحصاد منصوب لأنه مفعول به وقع بين المضاف وهو الدوس والمضاف إليه وهو الدائس.

وَحَلَقِ الْمَازِيَّ وَالْقَوَانِسِ فَذَاسَهُمْ دَوَسَ الْحَصَادَ الدَّائِسِ

وقال أبو جندل الطهوي^(١) [في وصف جراد] :^(٢)

يَفْرُكُنْ حَبَّ السُّبُلِ الْكُتَافِجِ بِالْقَاعِ فَرَكَ الْقَطْنَ الْمَحَالِجِ

وَأُنْشَدَ ثَعْلَبُ :

فَإِنْ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ^(٣)

(١) ما بين المعقوفين زيادة في نسخة الرباط.

(٢) بيتان من الرجز المشطور لأبي جندل الطهوي من أرجوزة يصف بها الجراد ، وانظر الشاهد في

شرح عمدة الحفاظ : ٤٩٢ ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية : ١١٣٤ ، وشرح

التسهيل لابن مالك : ٣ / ٢٧٨ ، وابن الناظم : ١٥٨ ، والعيني الشاهد : ٦٧٩ .

اللغة : قوله : " الكفافج " بضم الكاف وتخفيف النون وكسر الفاء وهو المثلى ، و : " القاع "

المستوي من الأرض وكذلك القبة ، و : " الحالج " جمع حلج بكسر الميم وهو الآلة التي يحلج

بها القطن .

والشاهد فيه واضح كالسابق ، وقد أنشده أبو حاتم في كتاب الطير :

يفركن حب السنبِل الكُتَافِجِ بِالْقَاعِ فَرَكَ الْقَطْنَ بِالْحَالِجِ

بزيادة الباء في قوله : " بالحالج " فحينئذ لا استشهاد فيه لأن الفرق حينئذ يكون مضافاً إلى

القطن من إضافة المصدر إلى مفعوله .

(٣) البيت من بحر الوافر من قصيدة للأحوص الأنصاري يهدد فيها مطراً ويطلب منه طلاق امرأته

وفيها عدة شواهد نحوية وصدر الشاهد قوله :

فَإِنْ يَكُنْ النِّكَاحُ أَحْلَ شَيْءٍ فَإِنْ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ

ويستشهد به في روايات ثلاثة في مطر :

بالنصب : مفعولاً به للمصدر والمصدر مضاف للفاعل .

بالرفع : فاعلاً للمصدر والمصدر مضاف للمفعول .

بالجر : وهو موضع الشاهد هنا بإضافة المصدر للفاعل ثم تقدم المفعول عليه .

والبيت في التصريح : ٢ / ٥٩ ، والأشعري : ٢ / ٢٧٩ ، وشرح التسهيل : ٣ / ٢٧٨ .

بِخَفَضٍ : " مطر " ، وَرَوَى الْكَسَايُ :^(١)
 تَنْفِي يَذَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ
 وَأَنْشَدَ الْأَخْفَشُ :^(٢)
 فَرَجَحْتَهَا بِمِزْجَةٍ رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

وَلِحَوَازٍ ذَلِكَ وَجْهٌ مِنَ الْقِيَاسِ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ كجزء من العامل فيه ، فكأنه لَمْ
 يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ رَتْبَهُ التَّقْدِيمَ واقتضاؤه أَشَدُّ مِنْ اِقتضائه للمفعول ، وَإِذَا كَانَ مِنْ
 لِسَانِهِمْ مَسْمُوعاً وَلَمْ يَكُنْ بِالْقِيَاسِ مَذْفُوعاً كَانَ جَدِيراً أَنْ لَا يَكُونَ مَمْنُوعاً.

(١) البيت من بحر البسيط وهو للفرزدق وليس في ديوانه وهو في وصف ناقة سريعة . وانظره في
 الإنصاف : ٢٧ ، والخزانة : ٤ / ٤٢٤ ، والكتاب لسيبويه : ١ / ٢٨ ، واللسان : " صرف " ،
 والمقتضب : ٢ / ٢٥٨ ، وهو في ابن الناطم : ١٦١ ، وشرح ابن عقيل : ٣ / ١٠٢ " صبيح " ،
 والشاهد رقم ٧١٣ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " تنفي " من النفي ، و : " الهاجرة " وقت اشتداد الحر في وقت الظهيرة ، و :
 " الدرهم الفارسي " معرب وكسر الهاء لغة وربما قالوا درهام ، قوله : " الصباريف " جمع
 صبرف ولكن لما أشبعت كسرة الراء تولدت منها الباء .
 الاستشهاد فيه : كالذي قبله وهو تقدم المفعول على الفاعل مع أن عاملهما مصدر مضاف
 للفاعل .

(٢) أنشد الأخفش هذا البيت ولم يعزه إلى أحد ، وهو من مجزوء الكامل . ينظر الإنصاف :
 ٤٢٧ ، وتخليص الشواهد : ٨٢ ، والخزانة : ٤ / ٤١٥ ، والخصائص : ٢ / ٤٠٦ ، وابن يعيش :
 ٣ / ١٨٩ ، والكتاب لسيبويه : ١ / ١٧٦ ، وبجلاس تغلب : ١٥٢ ، والمقرب : ١ / ٥٤ ،
 وابن الناطم : ١٥٨ ، والعيني شاهد : ٦٨٤ .

اللغة : قوله : " فرجحتها " بالزاي المعجمة وبالجيمن يقال : زجحت الرجل أزجه زجاً فهو
 مزجوج إذا طعنته بالزج ، قوله : " القلوص " بفتح القاف الشابة من النوق كالفتي من
 الرجال ، و : " أبو مزادة " كنية رجل .

والاستشهاد فيه : حيث فصل بالقلوص بين المضاف وهو زج والمضاف إليه وهو أبي مزادة .

قوله :

وَمَا بِإِلَّا أَوْ يَأْتِمَا الْحَصْرُ آخِرُ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدَ ظَهَرُ

يقول : مَا حُصِرَ مِنْ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ بِإِلَّا أَوْ يَأْتِمَا آخِرُهُ نحو : مَا شَرِبَ زَيْدٌ إِلَّا الْعَسَلَ ، وَمَا شَرِبَ الْعَسَلَ إِلَّا زَيْدٌ ، وَإِنَّمَا شَرِبَ زَيْدٌ الْعَسَلَ ، وَإِنَّمَا شَرِبَ الْعَسَلَ زَيْدٌ ، وَإِذَا ظَهَرَ قَصْدُ لِحْصَرِ الْفَاعِلِ أَوْ حَصَرِ الْمَفْعُولِ مِنْ غَيْرِ الْأَدَاةِ كَانَ تَقْدِمُ الْفَاعِلِ الْمَحْصُورِ وَتَقْدِمُ الْمَفْعُولِ الْمَحْصُورِ .

وهَذَا الَّذِي قَالَهُ فِيهِ خِلَافٌ وَتَفْصِيلٌ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا أَنْ تَقْصِدَ حَصْرَ الْفَاعِلِ أَوْ حَصْرَ الْمَفْعُولِ أَوْ حَصَرَهُمَا مَعًا ، فَإِنْ أَرَدْتَ حَصْرَ الْفَاعِلِ أَوْ حَصْرَ الْمَفْعُولِ فَيَأْتِمَا أَنْ يَكُونَ الْحَصْرُ يَأْتِمَا أَوْ بِحَرْفِ تَنْفِي وَإِلَّا . / ١١٠

فَإِنْ كَانَ يَأْتِمَا فَاجْتَمَعَ الثُّبَاتُ عَلَى وَجُوبِ تَأْخِيرِ الْمَحْصُورِ مِنْهُمَا وَتَقْدِمِ غَيْرِ الْمَحْصُورِ ، فَنَقُولُ فِي حَصْرِ الْفَاعِلِ : إِنَّمَا شَرِبَ الْعَسَلَ زَيْدٌ ، وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْعَسَلِ شَارِبٌ إِلَّا زَيْدٌ ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ لِزَيْدٍ مَشْرُوبَاتٌ غَيْرُ الْعَسَلِ .

وَنَقُولُ فِي حَصْرِ الْمَفْعُولِ : إِنَّمَا شَرِبَ زَيْدٌ الْعَسَلَ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لِزَيْدٍ مَشْرُوبٌ إِلَّا الْعَسَلَ ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ لِلْعَسَلِ شَارِبُونَ غَيْرُ زَيْدٍ .

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مَا يُخَالَفُ ظَاهِرَهُ نَقَلَ هَذَا الْإِجْمَاعَ فَقَالَ بَعْدَ مَا ذَكَرَ حَصْرَ الْفَاعِلِ بِإِلَّا ، وَحَصَرَهُ يَأْتِمَا وَتَمَثِّلُهُمَا مَا نَصَهُ : وَلَا خِلَافَ بَيْنَ التَّحْوِيلَيْنِ فِي سِي وَجُوبِ تَأْخِيرِ الْفَاعِلِ فِي ذَلِكَ إِلَّا الْكِسَائِيُّ فَإِنَّهُ أَجَازَ تَقْدِمَ الْفَاعِلِ وَإِنْ كَانَ مَقْرُونًا بِإِلَّا^(١) انْتَهَى .

(١) احتج الكسائي على عدم تأخير الفاعل المحصور بإلّا بقول الشاعر :

ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط إلا جبا بطلاً

وقوله :

نبتهم عذبوا بالنار جارهم وهل يعذب إلا الله بالنار

انظر شرح التصريح : ١ / ٢٨٤ ، والتذييل والتكميل : ٦ / ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

وَيَتَّبِعِي أَنْ يُحْمَلَ ذَلِكَ عَلَى مَسْأَلَةِ الْحَصْرِ بِإِلَاءٍ ، فَإِنْ كَانَ الْحَصْرُ بِحَرْفٍ
تَفْئِي وَإِلَّا فَثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ :

ذهب البصريون والفرأء وابن الأثيري إلى أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْفَاعِلُ هُوَ الْمَفْعُولُ
بِإِلَاءٍ وَجَبَ تَأْخِيرُهُ ، وَإِنْ كَانَ الْمَفْعُولُ جَارَ تَأْخِيرِهِ^(١).

وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنْهُمْ أَبُو مُوسَى^(٢) وَالْأَسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ إِلَى أَنَّهُ مَا قَرَنَ مِنْهُمَا بِإِلَاءٍ
وَجَبَ تَأْخِيرُهُ^(٣).

وَذَهَبَ الْجَزُولِيُّ إِلَى أَنَّهُ مَا حَصَرَ مِنْهُمَا بِإِلَاءٍ جَارَ تَأْخِيرِهِ كَحَالِهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ
مَحْضُورًا^(٤).

والذي قاله النَّاظِمُ لَيْسَ شَيْئاً مِنْ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ ؛ لِأَنَّهُ سَوَّى بَيْنَ
الْمَحْضُورِ بِإِلَاءٍ أَوْ بِإِنَّمَا مِنْ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ فِي التَّأْخِيرِ ثُمَّ قَالَ : " وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ ظَهَرَ
قَصْدٌ " ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ مَا حَصَرَ بِإِنَّمَا وَجَبَ تَأْخِيرُهُ فَلَا يَسْبِقُ ظَهَرَ
قَصْدٌ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ ، وَأَنَّ مِنْ أَجَازِ ذَلِكَ فِي الْفَاعِلِ الْمَحْضُورِ بِإِلَاءٍ أَوْ الْمَفْعُولِ
الْمَحْضُورِ بِهَا لَمْ يَشْتَرَطْ فِيهِ ظُهُورُ الْقَصْدِ ، بَلْ أَجَازَ ذَلِكَ مُطْلَقاً سَوَاءً أَظْهَرَ قَصْدٌ أَوْ
لَمْ يَظْهَرْ .

وإِنْ أَرَدْتَ حَصْرَهُمَا مَعاً فَلَا يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي إِنَّْمَا ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ أَحَدِهِمَا مِمَّا يَدُلُّ
عَلَى عَدَمِ الْحَصْرِ فِيهِ ، وَتَأْخِيرَ أَحَدِهِمَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى حَصْرِهِ فَلَيْسَ لَنَا صُورَةٌ تَقْضِي
حَصْرَهُمَا مَعاً ، فَإِذَا قُلْتُ : إِنَّْمَا شَرِبَ الْعَسَلَ زَيْدٌ دَلَّ عَلَى حَصْرِ الْفَاعِلِ .

(١) انظر تفصيل ذلك كله في شرح المقرب للمرفوعات : ١٥١ (د. علي فاخر) ، وجاء في
التذييل والتكميل : ٢٨٧ / ٦ ما نصه : نقلاً عن بهاء الدين بن النحاس : أن النحاة أجمعوا
على أنه متى أريد الحصر في واحد منهما وجب تقديمه وتأخير الآخر .

(٢) المقدمة الجزولية : ٥٠ ، ٥١ ، وفيها يقول : " فكل فاعل متصل بضمير يعود على المفعول به
أو مقرون بإِلَاءٍ أَوْ فِي مَعْنَى الْمَقْرُونِ بِإِلَاءٍ وَجَبَ تَأْخِيرُهُ " .

(٣) انظر شرح المقدمة الجزولية للشلويين : ٥٩٠ وما بعدها .

(٤) لم أعر على هذا القول في المقدمة الجزولية . انظر ٥٠ ، ٥١ ، والذي في شرح المقرب لابن
عصفور أن هذا مذهب الكسائي وذكر استدلال الكسائي على مذهبه بأربعة أبيات شعرية .
انظر شرح المقرب للمرفوعات : ١٥١ - ١٥٢ ، وانظر التذييل والتكميل : ٢٨٧ / ٦ ، ٢٨٨ .

وَإِذَا قُلْتَ : إِيْمَا شَرِبَ زَيْدٌ الْعَسَلَ دَلَّ عَلَى حَصْرِ الْمَفْعُولِ ، وَإِيْمَا يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي حَرْفِ التَّنْفِي وَإِلَّا فَنَقُولُ إِذَا أَرَدْتَ حَصْرَهَا مَعاً : مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا ، أَوْ مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ فَتَوَخَّرَهَا بَعْدَ إِلَّا ، وَالْمَعْنَى : مَا ضَرَبَ أَحَدٌ أَحَدًا إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا.

وَأَكْثَرُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِيْمَا تَعْرِضُ لِحَصْرِ الْفَاعِلِ فَقَطُّ وَحَصْرِ الْمَفْعُولِ فَقَطُّ لَا لِحَصْرِهَا مَعاً ، وَفِي كَلَامِ النَّاطِمِ إِجْمَالٌ لِأَن قَوْلَهُ : " وَمَا بِإِلَّا أَوْ يِيْمَا انْحَصَرَ " يَحْتَمِلُ مِنْ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ أَوْ مِنْهُمَا وَمَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتِ لَا يَتَصَوَّرُ الْحُكْمَ الَّذِي ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ.

قوله :

وَشَاعَ نَحْوُ : خَافَ رَبَّهُ عَمْرٌ وَشَذَّ نَحْوُ : زَانَ لُورُهُ الشَّجَرُ

إِذَا عَادَ الضَّمِيرُ عَلَى الْمَفْعُولِ بَعْدَهُ فِيمَا أَنْ يُعَوِّدَ عَلَى مَا بَعْدَهُ مِنْ مَفْعُولٍ لَفْظًا وَرَبْتَهُ نَحْوُ : ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا ، فَالْجُمْهُورُ عَلَى وَجوب تأخير الْفَاعِلِ هُنَا^(١) ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْجَوَازِ^(٢) ، وَقَدْ جَاءَ فِي أَشْعَارِهِمْ وَلَهُ وَجْهٌ مِنَ الْقِيَاسِ^(٣) ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ جَنِي^(٤) وَتَبِعَهُ هَذَا النَّاطِمُ.^(٥)

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٣٥ / ٢ ، وأوضح المسالك : ١٢٥ / ٢ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٥٨ / ٢ ، وجمع الهوامع : ١٦٦ / ١ ، وعلة تأخير الفاعل أن يعود الضمير على متقدم في اللفظ.

(٢) هو قول الأخفش والطوال وابن جني ونسبه أبو حيان لابن مالك . انظر مغني اللبيب : ٤٩٣ / ٢ وأوضح المسالك : ١٢٥ / ٢ ، وارتشاف الضرب : ٣١٧ / ٣ ، وشرح الكافية للرضي : ٧٢ / ١ والتصریح : ٢٨٣ / ١ ، والخصائص : ٢٩٥ / ١ ، وجمع الهوامع : ٦٦ / ١ . ومن شواهد قوله : جرى ربه عني عدي بن حاتم ، وقوله : كسا حلمه ذا الحلم ألواب سودد.

(٣) أي يقاس على المواضع التي يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

(٤) الخصائص : ٢٩٥ / ١.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك : ١٣٥ / ٢.

وَالْمُخْتَارُ مَذْهَبُ الْجُمْهُور ؛ لَأَنَّهُ لَا يَحْفَظُ ذَلِكَ فِي نَشْرِ ؛ إِنَّمَا جَاءَ فِي
الشَّعْرِ ، وَيَحْتَمِلُ التَّأْوِيلُ^(١).

أَوْ عَلَى مَا بَعْدَهُ مِنْ مِضَافٍ لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ : ضَرَبَ غُلَامُهَا عَبْدَ هِنْدٍ ، فِيهِ
خِلَافٌ - أَيْضاً - مِنْهُمْ مِنْ جَوَازِ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَوْجَبَ تَأْخِيرَهُ ، وَإِنَّمَا أَنْ
يَعُودَ عَلَى مَا بَعْدَهُ لَفْظاً لَا رُتْبَةً نَحْوُ : ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدٌ ، فَهَذِهِ جَائِزَةٌ بِاتِّفَاقٍ.

وَإِذَا عَادَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِأَحَدِهِمَا عَلَى مَا قَبْلَهُ فَإِنَّمَا أَنْ يَعُودَ عَلَى مَا قَبْلَهُ لَفْظاً
وَرُتْبَةً نَحْوُ : ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامَهُ ، أَوْ لَفْظاً لَا رُتْبَةً نَحْوُ : ضَرَبَ زَيْدًا غُلَامَهُ ، أَوْ عَلَى
مِضَافٍ لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ : ضَرَبَ غُلَامٌ هِنْدَ سَيِّدَتِهَا فَكُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ.

وَمِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي يَخْتَلِفُ فِيهَا تَأْخِيرُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ : / ١١١ ضَرَبَ الْقَوْمَ
بَعْضُهُمْ بَعْضاً ، فَهِنَا يَجِبُ تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ ، وَضَرَبَ الْقَوْمَ بَعْضُهُمْ بَعْضٌ ، فَهِنَا يَجِبُ
تَأْخِيرُ الْفَاعِلِ.



(١) انظر ضرائر الشعر : ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، وشرح المفصل لابن الحاجب : ١ / ١٦٠ ، ١٦١ ،
وابن يعيش : ١ / ٧٦ ومن التأويل أن الضمير يعود على الجزء المفهوم من الفعل.

﴿ النائب عن الفاعل ﴾

يقول ابن مالك :

يُتَوَبُّ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ كَيْلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ

لَمْ يَذْكُرْ حَدَّ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ^(١) ، ويعني بقوله : " فِيمَا لَهُ " من رفعه لفظاً نحو : ضَرَبَ زَيْدٌ ، أو نَبْأَهُ نَحْوُ : ضَرَبَ مُوسَى ، أو حَكَمَا نَحْوُ : ضَرَبَ هَذَا ، أو مَوْضِعاً : مَا ضَرَبَ مِنْ رَجُلٍ .

وفِيمَا لَهُ^(٢) من امْتِنَاعٍ تَقْدِيمِهِ فَلَا يَجُوزُ : زَيْدٌ ضَرَبَ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ؛ كما لَا يَجُوزُ : زَيْدٌ قَامَ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ فَاعِلاً مُقَدِّماً ، وقد تقدم الخلاف في جواز تقدم الفاعل عَلَى الفِعْلِ ، وقياسُ قول الكُوفِيِّينَ جواز تقدم المَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عَلَى الفِعْلِ كَالْفَاعِلِ .

فَإِنْ كَانَ الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مَجْرُوراً بِحَرْفِ الْجَرِّ نَحْوُ : بِزَيْدٍ سِيرَ ، فَقَدْ حَكَى أَبُو جَعْفَرٍ النَحَّاسُ الْإِتِّفَاقَ عَلَى مَنَعِ ذَلِكَ^(٣) ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : هِيَ جَائِزَةٌ فِي الْقِيَاسِ^(٤) ، وَفِيمَا لَهُ مِنْ امْتِنَاعِ الْحَذْفِ ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ؛ كما لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْفَاعِلِ ، وقد تقدم خلاف الْكِسَائِيِّ فِي جَوَازِ حَذْفِ الْفَاعِلِ فِي بَابِهِ^(٥) .

(١) وحده كما فهم من تعريف الفاعل : المسند إليه فعل أو مضمن معناه تام مقدم مصوغ للمفعول .

(٢) الضمير هنا يعود على الفاعل ويقصد فيما للفاعل من أحكام من رفعه وامتناع تقديمه وامتناع حذفه وجواز إضمماره .

(٣) التذييل والتكميل : ٢٣٢ / ٦ ، والارتشاف : ٥٢٧ / ١ ، قال أبو حيان : " وعلّة ذلك عند البصريين نيابته عن الفاعل وعند الكوفيين أنه صلة فلا يتقدم " .

(٤) يقصد به ابن اصبغ . التذييل والتكميل : ٢٣٢ / ٦ .

(٥) التذييل والتكميل : ٢١٧ / ٦ ، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان : ١٨٢ / ٢ ، وبنظر شرح الأشموني بمأشبة الصبان : ٤٤ / ٢ ، ٤٥ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : =

وروي جَوَازُ حذفِ المَفْعُولِ الذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عن الفَرَاءِ نَصًّا فَأَجَازَ :
ضَرِبَ ضَرْبًا عَلَى حَذْفِهِ^(١) ، وفيما له من جواز الإضمار نحو : زَيْدٌ ضَرِبَ.

وقولُ التَّائِمِ : " ينوبُ مفعولٌ به عن فاعِلٍ " لَيْسَ هَذَا فِي كُلِّ فِعْلٍ ؛ إذ قد لا يكون للفِعْلِ مفعول به ألبتة ، وإِنَّمَا يكون ذَلِكَ فِي الفِعْلِ الْمُتَعَدِّي إِلَى مفعول به.

وقَوْلُهُ بأنه ينوبُ يُشْعِرُ بأن الأصل هُوَ الفَاعِلُ ، وأن هَذَا نَائِبٌ عَنْهُ ، وَهَذَا فِيهِ خلاف فَمَذَهَبُ جمهورِ البَصْرِيِّينَ أن الأصل هي جملةُ الفِعْلِ والْفَاعِلِ ، وأن الفَاعِلَ حَذَفَ وَأَقِيمَ مَقَامَهُ أَحَدُ مَا يَذْكُرُ وأن ذَلِكَ لَيْسَ بصيغةٍ مستقلةٍ بَلْ مغيرةٌ من باب الفَاعِلِ ، وذهب الكُوفِيُّونَ والمَعْرُودُ إِلَى أَنَّهَا مستقلةٌ غيرُ مغيرةٍ من باب الفَاعِلِ وقد نسبَ هَذَا إِلَى سيبويه^(٢).

قوله :

= ٢ / ١٦١ ، ١٦٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٢١ - ١٢٤ ، ومعاني القرآن للزجاج : ٣ / ٣٧٩ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي : ٢ / ٦٤ ، وإرشاد العقل السليم : ١ / ٤٩٧ ، والمحرق الوجيز لابن عطية : ٤ / ٦٩ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٦٠ ، والمتنضب للمبرد : ٤ / ٧٧ ، وينظر البحر المحيط لأبي حيان : ٥ / ٣٠٧ ، والدر اللقيط لتلميذ أبي حيان : ٥ / ٣٠٧.

(١) قال أبو حيان : " ومذهب أكثر النحويين من البصريين والكوفيين أنه لا يجوز بناء الفعل للمفعول إذا لم يكن له معمول غير الفاعل فلا يجوز في : جلس زيد : جَلَسَ ، ولا في : ظرف زيد : ظَرَفَ ، وما نسب الزجاجي إلى سيبويه من إجازة ذلك غلط ، وزعم الكسائي وهشام أن ذلك يجوز على أن في الفعل مجهولاً يحتمل المصدر والزمان والمكان ولم يعلم أيها هو ، وأجاز ذلك الفراء على أن الفعل فارغ لا شيء فيه " . انظر التذييل والتكميل : ٦ / ٢٣٤ ، وقال في موضع آخر : وقد وجدت في لسان العرب ما يشهد بجواز جلس وقعد مبتدأ للمفعول دون أن يسند إلى شيء في اللفظ والفعل لازم ، قال الشاعر :

وقالت متى يبخل عليك ويعتلل يسؤك الخ

(٢) انظر ذلك في ارتشاف الضرب لأبي حيان : ٢ / ١٩٥ ، وشرح الجمل : ١ / ٥٤٠ .

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمَنْ وَالتَّصْلِيلُ بِالْآخِرِ انْكَسَرَ فِي مُضِيِّ كَوْصِلٍ

ذَكَرَ شَيْئاً مِنْ كَيْفِيَّةِ بِنَاءِ الْفِعْلِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ شَرْطَ جَوَازِ بِنَاءِ الْفِعْلِ وَشَرْطَهُ : أَن يَكُونَ مُتَصَرِّفاً تَامّاً ، أَمَا التَّصَرُّفُ فَلَا خِلَافَ فِيهِ فَلَا يَجُوزُ بِنَاءُ فِعْلِ التَّعَجُّبِ وَمَا أَشْبَهَهُ. ^(١)

وَأَمَا التَّمَامُ فَفِيهِ خِلَافٌ ، وَذَلِكَ فِي : " كَانَ وَأَخَوَاتُهَا " غَيْرَ مَا لَمْ يَتَصَرَّفْ مِنْهَا ، فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى جَوَازِ بِنَائِهَا لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ^(٢) ، وَذَهَبَ الْفَارِسِيُّ وَمَنْ وَافَقَهُ إِلَى الْمَنْعِ. ^(٣)

وَالَّذِينَ أَحْزَاوَا ذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِيمَا يُقَامُ مَقَامَ اسْمِهَا إِذَا حُذِفَ فَقِيلَ : الْخَيْرُ وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَاءِ ، فَأَجَازَ فِي : كَانَ زَيْدٌ قَائِماً كَيْنَ قَائِمٌ ^(٤) ، وَقِيلَ ظَرْفٌ أَوْ مَجْرُورٌ يَكُونُ مَعْمُولاً لِلْفِعْلِ فَيُحْذَفُ الْاسْمُ ، وَيُحْذَفُ بِحَذْفِهِ الْخَيْرُ ضَرُورَةً أَنَّهُ لَا يَوْجَدُ حَكْمٌ بِغَيْرِ مَحْكُومٍ عَلَيْهِ ، وَيُقَامُ ذَلِكَ الظَّرْفُ أَوْ الْمَجْرُورُ مَقَامَهُ ، فَإِذَا قُلْتُ : كَانَ فِي الدَّارِ قَائِماً ، جَازَ أَنْ تَقُولَ : كَيْنَ فِي الدَّارِ. ^(٥)

وَبَاقِي الْأَفْعَالِ يَجُوزُ بِنَاؤُهَا لِلْمَفْعُولِ إِلَّا قَالَ : وَمَا فِي مَعْنَاهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا مَعْمُولٌ فِي اللفظ إِلَّا الْجُمْلَةُ ، وَ : " ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا " إِذَا سَدَّتْ أَنْ وَأَنْ مَعَ مَعْمُولِيهَا مَسَدٌ مَفْعُولِيهَا ، فَهَلْ تَبَيَّنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَوْ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ ؟ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ : ^(٦)

(١) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٥٣٤ / ١ .

(٢) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٥٣٤ / ١ ، والتذييل والتكميل : ٢٥٥ / ٦ .

(٣) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٥٣٤ / ١ ، وقال في رده ولما رأى الفارسي أن بِنَاءَهَا يُؤَدِّي إِلَى مَا ذَكَرَهُ الْفَرَاءُ وَإِلَى مَا ذَكَرَهُ السِّرَافِيُّ وَكِلَاهُمَا فَاسِدٌ مَنَعَ مِنْ بِنَائِهَا لِلْمَفْعُولِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجُوزُ بِنَاؤُهَا لِلْمَفْعُولِ وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّبُوهِ .

(٤) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٥٣٤ / ١ ورده على الفراء بقوله : " وهذا الذي ذهب إليه فاسد لأنه يؤدي إلى بقاء الخير دون غير عنه لا في اللفظ ولا في التقدير " .

(٥) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٥٣٤ / ١ ، ونص على أنه قول السِّرَافِيِّ ورده بقوله : لأن كان الناقصة وأخواتها لا مصدر لها .

(٦) انظر تفصيل ذلك في التذييل والتكميل : ٢٥٩ / ٦ وما بعدها .

ذهب / ١١٢ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنْ قَالَ : إِنْ عَمِلْتَ فِي جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ فِيهَا ضَمِيرٌ يُعَوِّدُ عَلَى الْفَاعِلِ يُقَالُ نَحْوُ : قَالَ زَيْدٌ أَبُوهُ مَنْطَلِقٌ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبْنَى ، لَا يُقَالُ : قِيلَ أَبُوهُ مَنْطَلِقٌ ، أَوْ لَا ضَمِيرَ فِيهَا جاز نَحْوُ : قَالَ زَيْدٌ عمرو مَنْطَلِقٌ ، فَيَجُوزُ : قِيلَ عمرو مَنْطَلِقٌ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ مَفْعُولٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، أَوْ فِي جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ فِيهَا ضَمِيرٌ غَيْبِيٌّ يُعَوِّدُ عَلَى فَاعِلٍ قَالَ نَحْوُ : قَالَ زَيْدٌ يَقُومُ ، بَنَيْتَهُمَا مَعًا ، فَقُلْتُ : قِيلَ يَقَامُ ، أَوْ ضَمِيرٌ غَيْرُ غَائِبٍ يُعَوِّدُ عَلَى فَاعِلٍ قَالَ نَحْوُ : قَالَ زَيْدٌ أَقُومُ ، جاز أن تَبْنَى قَالَ لِلْمَفْعُولِ ، وَلَكَ الْخِيَارُ فِي بِنَاءِ الثَّانِي أَوْ تَرْكِهِ عَلَى حَالِهِ فَتَقُولُ : قِيلَ أَقُومُ ، وَقِيلَ يَقَامُ أَوْ لَا ضَمِيرَ فِيهَا يُعَوِّدُ عَلَى فَاعِلٍ قَالَ نَحْوُ : قَالَ زَيْدٌ قَامَ عمرو ، بَنَيْتَ قَالَ فَتَقُولُ : قِيلَ قَامَ عمرو ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ مَفْعُولٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

وذهبوا أيضاً فِي ظَنْ^(١) إِلَى أَنَّهُ إِذَا سَدَتْ أَنْ وَصَلَتْهَا مَسَدٌ مَعْمُولُهَا إِلَى مِثْلِ التَّفْصِيلِ فِي قَالَ ، فَقَالُوا فِي : ظَنْ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ عمرو ، ظَنْ أَنْ يَقُومَ عمرو ، وَفِي ظَنْ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، ظَنْ أَنْ يَقَامَ بَيْنَهُمَا مَعًا ، وَفِي ظَنَنْتُ أَنْ تَقُومَ ظَنْ أَنْ تَقُومَ وَظَنْ أَنْ يَقَامَ.

وَإِذَا سَدَتْ أَنْ وَصَلَتْهَا مَسَدُ الْمَفْعُولَيْنِ فَمَا أَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرٌ غَائِبٌ يُعَوِّدُ عَلَى فَاعِلٍ ظَنْ أَوْ لَا يَكُونَ ، إِنْ كَانَ نَحْوُ : عَلِمَ زَيْدٌ أَنَّهُ مَنْطَلِقٌ ، لَمْ يَحْزَرْ بِنَاؤُهُ لِلْمَفْعُولِ ، فَلَا يَجُوزُ : عَلِمَ أَنَّهُ مَنْطَلِقٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَحْوُ : عَلِمَ زَيْدٌ أَنْ عمراً قائمٌ ، وَعَلِمْتُ أَنِّي قائمٌ ، وَعَلِمْتُ أَنَّكَ قائمٌ جاز الْبِنَاءُ فَتَقُولُ : عَلِمَ أَنْ عمراً قائمٌ ، وَعَلِمَ أَنِّي قائمٌ ، وَحَيْثُ يَبْنَى الثَّانِي لِبْنَاءِ الْأَوَّلِ فَالْفَرَاءُ يَقُولُ : الْفِعْلُ فَارِغٌ ، وَالْكِسَائِيُّ يَقُولُ : فِيهِ ضَمِيرٌ مَجْهُولٌ^(٢) ، وَسَيَأْتِي تَفْسِيرُ الْمَجْهُولِ.

(١) انظر تفصيل هذا الحديث في التذييل والتكميل : ٥٦٠ / ٦.

(٢) التذييل والتكميل : ٢٦٠ / ٦.

وغيرهما من الكُوفَيْن يقول : فيه ضمير المصدر^(١) ووافق البَصْرِيُّونَ الكُوفِيَيْنِ فيما ذهبوا إليه في : " قال " وما في معناها ، وظن وأحوالها على التَّفْصِيلِ الذي ذكرناه إلا فيما أدى إلى إقامة الجملة مقامَ المَفْعُولِ الذي لا يُسَمَّى فاعله فإن ذلك لا يَجُوزُ عندهم ، بل يكون المقام ضمير المصدر المستر في الفعل لا الجملة ، وتكون الجملة تفسيراً لذلك الضمير وإلا فيما أدى إلى تغيير الثاني وجوباً أو جوازاً لأجل تغيير الأول فلا يجوز.

وقوله : " وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ اكْسَرَ فِي مَضِي " لَيْسَ هَذَا عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا كَانَ مَضَاعِفاً فِيهِ تَفْصِيلٌ ، فَمِنْهُ مَا يَكُونُ مَكْسُوراً وَمِنْهُ مَا يَكُونُ غَيْرَ مَكْسُورٍ بَلْ مَدْعِماً فَنَقُولُ : الْمَضَاعِفُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ ثَلَاثِيّاً أَوْ أَزِيدَ ، إِنْ كَانَ ثَلَاثِيّاً فَلَمَّا أَنْ يَفُكُ فِي فِعْلِ الْفَاعِلِ فَيُفَكُّ فِي فِعْلِ الْمَفْعُولِ نَحْوُ : مُشِشٌ فِي الدَّارِ^(٢) ، أَوْ يَدْغَمُ فِيهِ فَيَدْغَمُ فِيهِ لِحَوَازِ نَحْوُ : رُدُّ فِي رَدٍّ.

ومن العرب من يقول : رِدٌّ بِنَقْلِ كَسْرَةِ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ وَهِيَ لُغَةٌ فِي بَنِي عَمِيْمٍ وَمَنْ جَاوَرَهُمْ^(٣) ، وَقَالَ صَاحِبُ رُؤُوسِ الْمَسَائِلِ : الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ فِي بِنَاءِ الْفِعْلِ الْمَاضِي الثَّلَاثِيِّ الصَّحِيحِ لَمَّا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ أَنْ يُضَمَّ أَوَّلُهُ وَيَكْسَرُ ثَانِيَهُ ، وَأَجَازَ بَعْضُ الْكُوفِيَيْنِ كَسْرَ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَضَاعِفِ إِذَا وَجَبَ الْإِدْغَامُ ، وَأَجَازَهُ قَطْرَبُ فِي غَيْرِ الْمَضَاعِفِ إِذَا أَسْكَنْتِ الْعَيْنُ. انتهى.^(٤)

(١) انظر شرح التسهيل للمرادي : ٥٢٨ / ١ ولعله يقصد بذلك مذهب هشام.

(٢) في الصحاح (مشش) : ومششت الدابة بالكسر مششاً وهي شيء يشخص في وظيفها (ساقها) حتى يكون له حجم وليس له صلابة العظم الصحيح وهو أحد ما جاء على الأصل.

(٣) وقد قرئ : { هَذِهِ بِضَاعَتَانِ رُدَّتْ إِلَيْنَا } (يوسف : ٦٥) وانظر المختص : ٣٤٥ / ١.

(٤) انظر في تغييرات الفعل عند بنائه للمجهول : ارتشاف الضرب : ١٩٧ / ٢.

فتقول : على قول قطرب ضَرَبَ زَيْدٌ فِي ضَرْبٍ ، وإن كان مزيداً مضعف اللام لا العين فكالثلاثي : انقد ، واضطرَّ بكسر ما قَبْلَ الْمُدْغَمِ ، وإن وقع الأول مِنْهُمَا بَعْدَ سَاكِنٍ فِي غير ملحق والساكن صحيح فلا يَحْزُوزُ إلا الإدغام بعد النقل نحو : قد اقشَعِرَ واطْمَئِنَّ ، أو حرف مد ولين فالإدغام وقلب ألفه واواً نَحْوُ : قد اخْمُورَ من الخجل ، ونَحْوُ فلان. ^(١)

وأجاز الكوفيون : احمِرْ ، وخِجِلْ ، ومتى أسند شيءٌ من الْمُضْعَفِ إِلَى ضَمِيرٍ مَتَّكَلَّمَ أو مُخَاطَبٍ أو تَوْنٍ إِنْثَاءً عَادَ إِلَى الْكُسْرِ وزال الإدغام جرياً على الأصل نحو : رَدَدْتُ واضْطَرْتُ واقْشَعَرْتُ وَاخْمُورْتُ ونَحْوِلْتُ.

وقوله : " فَأَوَّلُ الْفِعْلِ اضْمَمَنْ " يقول : يُضَمُّ أَوَّلُ الْفِعْلِ / ١١٣ مطلقاً سواء أكان ماضياً أو مضارعاً ، أمَّا المضارع فصحيح ، وأما الماضي فَقَدْ بَيَّنَّ بَعْدَ أَنْ بعض الأفعال يكسر أولها ، وقد ذكرنا الخلاف فِي الْمَضَاعِفِ الْمُدْغَمِ الثَّلَاثِي ، وخلاف قطرب فِي نَحْوِ : ضَرَبَ إِذَا سَكَتَ الْعَيْنُ.

قوله :

وَأَجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَةٍ كَيْتَنَجِي الْمَقُولُ فِيهِ يُنْتَحَى

الْمُضَارِعُ إِنْ كَانَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ مُدْغَمًا فِي بَنَائِهِ لِلْفَاعِلِ بَقِيَ عَلَى إِدْغَامِهِ إِذَا بَنِيَ لِلْمَفْعُولِ إِلَّا إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ الْإِنثَاءِ فَإِنَّ الْإِدْغَامَ يَفُكُّ وَيُنْفَتِحُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ نَحْوُ : يُرَدُّ وَيُضْطَرُّ وَيُقْشَعِرُّ وَيُخْمَرُّ وَيُخَالَلُّ ، فإذا اتصلت النون قيل : يُرَدَّدَنَّ ، وَيُضْطَرَّرَنَّ وَيُقْشَعَّرَنَّ وَيُخْمَرَّرَنَّ وَيُخَالَلَّرَنَّ ، وإن كان قد اعتل فِي الْمَاضِيِ اعتل فِي الْمُضَارِعِ نَحْوُ : يُقَامُ وَيُسْتَقَامُ.

قوله :

وَالثَّانِي الثَّالِي تَا الْمُطَاوَعَةِ كَالأَوَّلِ اجْعَلُهُ بِلَا مُنَازَعَةٍ

(١) بناؤهما للعلوم أن تقول : احمار وجهه من الخجل وخالت فلاناً أي اتخذته خليلاً.

يَقُولُ : مَا جَاءَ بَعْدَ تَاءِ الْمُطَاوَعَةِ يَضُمُّ كَمَا يَضُمُّ الْأَوَّلُ ، فَتَقُولُ : تُكْسَرُ
وَتُقَطَّعُ ، وَلَا اخْتِصَاصَ لِهَذَا الْحُكْمِ بِمَا وَلِيَ تَاءُ الْمُطَاوَعَةِ بَلْ مَا أَوَّلُهُ تَاءٌ مَزِيدَةٌ فَإِلَيْهِ
يُضَمُّ ثَانِيهِ كَأَوَّلِهِ نَحْوُ : تُدْخِرُجَ ، وَتَنْقَلِبُ أَلِفُ تَفَاعَلٍ وَيَاءُ تَفَعَّلٍ وَأَوَّافَتَقُولُ : تُثَوِّفَلُ
وَتُثَوِّطَنَ ، وَكَذَلِكَ تُثَلَّبُ - أَيْضًا - أَلِفُ فَاعَلٍ وَيَاءُ فَعَّلٍ وَأَوَّافَتَقُولُ فِي : ضَارِبٍ
وَيَبِطَرٍ : ضُورِبَ وَبُوطِرَ ، وَقَدْ شَذَّ فِي : تُفَوِّعَلُ تَفَعَّلَ.

قوله :

وَنَالِثَ الَّذِي بِهِمْزِ الْوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَأَسْخَلِي

ذَكَرَ أَنَّهُ يُضَمُّ ثَالِثُ الْمَاضِي الْمُفْتَتَحِ بِهِمْزَةِ الْوَصْلِ نَحْوُ : اسْتَخْرِجَ ، هَذَا
كَمَا ذَكَرَ إِلَّا فِي : افْعَلْ وَافْعَلْ مُعْتَلِي الْعَيْنِ فَفِيهِمَا ثَلَاثُ لَفَاتٍ :
إِحْدَاهُمَا : انْقَوَدَ ، وَاخْتَوَرَ.

الثَّانِيَةُ : انْقِيدَ ، وَاخْتِيرَ ، بِإِخْلَاصِ الْكُسْرِ.

الثَّالِثَةُ : بِالْإِشْمَامِ فَإِنَّ صَحَّ حَرْفُ الْعِلَّةِ فِي فِعْلِ الْفَاعِلِ صَحَّ فِي فِعْلِ الْمَفْعُولِ
نَحْوُ : اعْتَوَنَ ، تَقُولُ : اعْتَوَنَ ، وَيَجْرِي مَجْرَى الصَّحِيحِ فَلَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الضَّمُّ.

وَقَدْ ذَكَرَ النَّاطِمُ أَنَّ : اخْتَارَ ، وَانْقَادَ وَشَبَّهَهُمَا يَجُوزُ فِيهِمَا مَا جَازَ فِي : بَاعَ
مِنَ اللُّغَاتِ الثَّلَاثِ كَمَا ذَكَرْنَا ، وَسَنَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا إِذَا وَصَلْنَا إِلَيْهِ ، وَلَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ
النَّاطِمِ فِي أَنَّ ثَالِثَ الْمَاضِي الْمُفْتَتَحِ بِهِمْزَةِ الْوَصْلِ يَضُمُّ كَأَوَّلِهِ ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّ الْأَفْصَحَ
فِي : انْقَادَ وَاخْتَارَ : انْقِيدَ وَاخْتِيرَ بِكُسْرِ الثَّالِثِ ، وَالضَّمُّ قَلِيلٌ ضَعِيفٌ حَتَّى لَقَدْ زَعَمَ
ابْنُ عَدْرَةَ^(١) أَنَّ مِثَالَ : اقْتَادَ مِثْلًا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةٍ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الثَّقُلُ نَحْوُ : اقْتِيدَ.^(٢)

(١) هو أبو الحكم بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عذرة الأنصاري الأوسي الحضراوي ، له
تصانيف منها : المفيد في أوزان الرجز والقصيد والإعراب في أسرار الحركات في الإعراب
قال عنه السيوطي : كان حياً سنة (٦٤٤هـ) . انظر البقية : ١ / ٥١٠ .

(٢) انظر اللغات الثلاثة في التذييل والتكميل : ٢٦٩ / ٦ .

قوله :

وَاحْشِرْ أَوْ اَشْمِرْ فَانْثَرِيْ اَعْلَ
غَيْنًا وَضَمْ جَا كَبُوْعٌ فَاحْتَمِلْ

قَوْلُهُ : " فَانْثَرِيْ اَعْلَ غَيْنًا " نَحْوُ : قِيلَ وَبِيع ، فَعِي : " قِيلَ " عَمَلَانِ ،
وَفِي : " بِيَع " عَمَلٌ وَاحِدٌ^(١) ، وَمَا قَالَهُ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ، لِأَنَّهُ هَذَا عَلَى قِسْمَيْنِ :

قِسْمٌ صَحَّ فِيهِ حَرْفُ الْعِلَّةِ نَحْوُ : عَوْرَ وَصَيْدَ ، فَإِذَا بَنَيْتَ مِثْلَ هَذَا لِلْمَفْعُولِ
قُلْتَ : عَوْرَ فِي الْمَكَانِ وَصَيْدَ فِيهِ ، وَلَا يَجِيءُ فِيهِ اللُّغَاتُ الثَّلَاثُ.

وَقِسْمٌ لَمْ يَصَحَّ فِيهِ حَرْفُ الْعِلَّةِ نَحْوُ : قَالَ وَبَاع ، وَفِيهِ اللُّغَاتُ الثَّلَاثُ^(٢) ،
وَقَوْلُهُ : " وَضَمْ جَاءَ كَبُوْع " بُوْع ، وَقَوْلَ ، لُغَةٌ بَنِي دُبَيْرَ وَبَنِي فُقَيْعٍ^(٣) وَفِي : " بُوْعٌ "
عَمَلَانِ وَفِي : " قَوْلٌ " عَمَلٌ وَاحِدٌ^(٤) . / ١١٤

وإنِ بِشَكْلِ خِيفَ لَيْسَ يُجْتَنَّبُ
وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍ

إِذَا أُسْنِدَ مِثْلُ : " قِيلَ وَبِيع " إِلَى ضَمِيرٍ مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ إِنَاءٍ فَالْمُخْتَارُ
فِيمَا أَصْلُهُ الْوَاوُ كَسَرُ أَوَّلِهِ فَتَقُولُ : قِدْتُ وَقِدْتُ وَقِدَنْ ، وَفِيمَا أَصْلُهُ الْيَاءُ الضَّمُّ ،

(١) أَصْلُ قِيلَ : قَوْلٌ نَقَلْتُ كَسْرَةَ الْوَاوِ إِلَى الْقَافِ ثُمَّ قَلَبْتُ الْوَاوَ يَاءً ، وَأَصْلُ بِيَعٍ بِيَعٌ قَلَبْتُ الضَّمَّةَ
كَسْرَةً لِمُنَاسِبَةِ الْيَاءِ.

(٢) هُنَاكَ اعْتِرَاضٌ فِي نَسْخَةِ الرِّبَاطِ عَلَى الْهَامِشِ عَلَى أَبِي حِيَانَ وَنَصَهُ : " الْإِعْتِرَاضُ الْمُسَدَّكُورُ
مُنْدَفِعٌ عَنِ الْمُؤَلِّفِ بِقَوْلِهِ أَعْلَ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ مَا عَيْنُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ وَلَمْ يَلِمْ نَحْوَ عَوْرَ وَصَيْدَ ، وَإِنَّمَا
يَنْتَجِعُ عَلَيْهِ الْإِعْتِرَاضُ لَوْ قَالَ : " اعْتَلَّ " . انْظُرِ الْمُرَادِيَّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٣) نَقَلَ الْفَرَّاءُ كَمَا فِي اللِّسَانِ (قَوْلٌ) أَنَّ هَذِهِ لُغَةٌ بَنِي أَسَدَ وَعَلَيْهَا جَاءَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

لَيْتَ وَهْلٌ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتَ
لَيْتَ شَبَاباً بُوْعٌ فَاشْتَرَيْتَ

وَنَقَلَ أَبُو حِيَانَ أَمْعَا لُغَةً لِفُقَيْعٍ وَدُبَيْرٍ وَهُمَا مِنْ فُصَحَاءِ بَنِي أَسَدَ وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي لُغَةِ هَذِيلَ
التَّذِيلُ : ٦ / ٢٧١ .

(٤) أَصْلُ بُوْعٌ : بِيَعٌ اسْتَقْلَلْتُ الْكَسْرَةَ عَلَى الْيَاءِ فَحَذَفْتُ ثُمَّ قَلَبْتُ الْوَاوَ لِسُكُونِهَا بَعْدَ ضَمٍّ وَأَصْلُ
قَوْلٍ : قَوْلٌ اسْتَقْلَلْتُ الْكَسْرَةَ عَلَى الْوَاوِ فَحَذَفْتُ .

فَقُولُ : ضُمْتُ ، وَضُمْتَ ، وَضُمَنْ ، تفرقة بين كَوْنِهِ مُسْتَدًّا لِلْفَاعِلِ وبين كونه مستدًّا لِلْمَفْعُولِ .

وَقَدْ يَجُوزُ الضَّمُّ فِيمَا أَصْلُهُ الْوَاوُ ، وَالْكَسْرُ فِيمَا أَصْلُهُ الْيَاءُ اتِّكَالًا عَلَى فَهْمِ الْمَعْنَى ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُشِمُّ الضَّمَّ إِذَا كَسِرَ تفرقة بين الْمُعْتَبِينَ .

وظَاهِرُ كَلَامِ النَّاطِمِ أَنَّهُ مَتَى خِيفَ لِبِسٍ اجْتَنِبَ الضَّمُّ نَحْوَ قَوْلِكَ : سَامِنِي زَيْدٌ فنقول : سَمْتُ فتكسر السين وتجتنب الضم ولا تقول : سُمْتُ لالتباسه بالفاعل ، وقد ذكرنا أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَحْتَمٍ وَأَنَّهُ يَجُوزُ ضَمُّ السَّيْنِ اتِّكَالًا عَلَى فَهْمِ الْمَعْنَى .

وقال المهاباذي ^(١) : لَمْ يُخَفِ الْإِتِّبَاسُ فِي خِفَتْ إِذَا كَانَ مُبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ ؛ لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا حَاصِلٌ تَقْدِيرًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَرْقٌ بَيْنَهُمَا يَعْنِي لَفْظًا ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ ذُو الرُّمَّةِ عَنْ أُمِّةِ بَنِي فُلَانٍ : غِثْنَا مَا شِئْنَا وَهُوَ فِعْلُنَا ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ : غِثَ الْقَوْمُ ، فَإِذَا رَدَدْتَهُ إِلَى نَفْسِكَ قُلْتَ : غِثْتُ . انتهى . ^(٢)

وَقَوْلُهُ : " لَنَحْوِ حَبِّ " يَقُولُ : لِلْمُضَاعَفِ الْمُدْغَمِ الثَّلَاثِي مِنَ الْأَحْكَامِ مَا لِبَاعٍ فَيَجُوزُ : حُبَّ زَيْدٌ ، وَحَبِّ زَيْدٌ ، وَيَجُوزُ الْإِشْمَامُ ، فَإِذَا أَنْ يَعْضُ فِيهِ اللَّبْسُ يَفْعَلُ الْفَاعِلُ فَيَجْتَنِبُ فَلَا يَظْهَرُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا بُنِيَ لَهُ كَانَتْ الْفَاءُ مَفْتُوحَةً فَتَقُولُ : حَبِّ زَيْدٌ ، فَلَا يَعْضُ لِبَسٍ إِلَّا إِنْ صَبَّرْتَ الْفِعْلَ عَلَى فَعْلٍ ، وَتَقَلَّتِ الْحَرَكَةُ إِلَى الْفَاءِ فَيَعْضُ اللَّبْسُ فَتَقُولُ : حَبِّ زَيْدٌ ، وَتَجْتَنِبُ الضَّمَّ وَمَنْ لَمْ يَرَاغِ اللَّبْسُ أَجَازَ : حُبِّ بِالضَّمِّ .

(١) هو أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير من تلاميذ هيد القاهر الجرجاني صنف شرح اللمع

كان حياً سنة (٤٧١هـ) وهو منسوب إلى مهاباذ وهي قرية ببلاد فارس بين قم وأصبهان .

بغية الوعاة : ١ / ٣٢٠ .

(٢) انظر النص المذكور في التذييل والتكميل : ٦ / ٢٧٣ .

قوله :

وَمَا لِفَا بَاغٍ لِمَا أَلْعَيْنُ نَلِي
فِي اخْتَارَ وَالْقَادَ وَشِبْهِ يَنْجَلِي

تَقَدَّمَ ذِكْرُ اللُّغَاتِ الثَّلَاثِ فِي : " اخْتَارَ وَالْقَادَ " وَقَوْلُ أَبِي الْحَكَمِ بْنِ عَذْرَةَ :
إِنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ يَعْنِي مَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا التَّفْلُ نَحْوُ : اقْتِيدَ.

﴿ الأشياء التي تنوب عن الفاعل ﴾

قوله :

وَقَابِلٍ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بَيْنَابَةٍ حَرِي

هنا تَعَرَّضَ لِمَا يَنْتَوِي عَنِ الْفَاعِلِ ، وَكَانَ قَدْ أَمَّ أَنْ يَنْتَوِي عَنْهُ الْمَفْعُولُ بِهِ ، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ - أَيْضاً - الْمَصْدَرُ وَظَرْفُ الزَّمَانِ وَظَرْفُ الْمَكَانِ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ ، فَتَلَخَّصَ مِنْ هَذَا أَلْفَاظُ حَمْسَةٍ (١).

أما الْمَفْعُولُ بِهِ فلا خِلَافَ فِيهِ ، وَأما الْمَصْدَرُ فإِذَا كَانَ يَكُونُ مُؤَكِّدًا أَوْ لَا ، إِنْ كَانَ مُؤَكِّدًا فَلَا يُنْتَبَى لَهُ الْفِعْلُ ، لَا يَجُوزُ فِي : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ضَرْبًا ، ضَرْبَ ضَرْبٍ ، فَأَمَّا مِثْلُ : ضَرَبَ وَقَعِدَ وَضَحِكَ فَفِيهِ خِلَافٌ :

مِنْهُمْ مَنْ مَتَّعَ ذَلِكَ إِذْ لَيْسَ تَمَّ مَا نَابَ عَنِ الْفَاعِلِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ (٢) ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ ، وَالْمُجِيزُونَ فَرَّقَ : مِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ فَارِغٌ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ فِيهِ ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ ، وَقَدْ نَسَبَ إِلَى سِيبَوَيْهِ وَهُوَ غَلَطَ عَلَيْهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ وَزَعَمَ أَنَّ فِي الْفِعْلِ مَجْهُولًا وَهُوَ مَذْهَبُ الْكِسَائِيِّ وَهَشَامٍ (٣).

وَمَعْنَى الْمَجْهُولِ : أَنَّهُ لَمَّا حُذِفَ الْفَاعِلُ اسْتَدَّ الْفِعْلُ إِلَى أَحَدٍ مَا يَعْمَلُ فِيهِ مِمَّا هُوَ سِوَى الْمَفْعُولِ بِهِ : إِمَّا الْمَصْدَرُ أَوْ زَمَانٌ أَوْ مَكَانٌ فَلَمْ يَعْلَمْ أَيُّهَا هُوَ الْمُسْتَدَّ إِلَيْهِ الْفِعْلُ مِنْهَا لِعَدَمِ ظُهُورِهِ مَعَهُ ، فَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ هَذَا أَوْ هَذَا أَوْ هَذَا ، فَسَمِيَ مَجْهُولًا لِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّعِنَ أَيُّهَا هُوَ ؟.

(١) انظر شرح الجمل (الكبير) لابن عصفور : ١ / ٥٣٦ ، والتذيل والتكميل : ٦ / ٢٢٧ ، ٢٤١ .

(٢) التذيل والتكميل : ٦ / ٢٣٤ .

(٣) التذيل والتكميل : ٦ / ٢٣٥ .

وَقَالَ بَعْضُ شَيْوخِنَا^(١) : إِذَا كَانَ الْمَصْدَرُ مُؤَكَّدًا لَمْ يُنَّ لَهُ الْفِعْلُ إِلَّا أَنْ يَلْقَى
 بِهِ ظَرْفٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ نَحْوُ : / ١١٥ جُلَسَ دُونَكَ ، قَالَ تَعَالَى : {وَحِيلَ بَيْنَهُمْ} ،
 وقال :^(٢)

فَيَاكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دَوْمًا

التَّائِبُ مُضْمَرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنْ : " حِيلَ " . انتهى.^(٣)

وإن لم يكن المَصْدَرُ مُؤَكَّدًا فإمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفًا أَوْ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ ، إِنْ
 كَانَ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَقَوْمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ نَحْوُ : سَبَّحَانَ اللَّهِ وَرَبِّعَانَهُ ، وَإِنْ كَانَ
 مُتَصَرِّفًا جَازَ ذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : {فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ} ، فَإِنْ
 كَانَتْ الصِّفَةُ الْمُخَصَّصَةُ مُقَدَّرَةً فَانْفَرَدَ بِإِقَامَةِ الْمَصْدَرِ إِذْ ذَاكَ سَيَبُوهُ نَحْوُ : سِيرَ عَلَيْهِ
 سَيْرٌ أَيْ نَوْعٌ مَا مِنَ السَّيْرِ.^(٤)

(١) هو الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع (٦٨٦هـ) كما في التذييل والتكميل : ٢٣٧ / ٥ .

(٢) سورة سبأ : ٥٤ .

(٣) القائل هو طرفة بن العبد البكري والبيت من لامية في وصف حاله ، ديوانه : ٧٦ طبعة دار
 صادر والمذكور صدر البيت وعجزه قوله :

وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

وشاهده قوله : حِيلَ دَوْمًا وفيه بني الفعل للمجهول وقد ناب عن الفاعل ضمير المصدر
 المفهوم من الفعل أي حِيلَ الحَوْلَ وقد تعلق بالفعل ظرف غير متصرف . وانظر الشاهد في
 التصريح : ٢٩٠ / ١ ، والأشعرني : ٦٥ / ٢ ، والشاهد رقم : ٤١٠ من شواهد العيني ،
 والتذييل والتكميل : ٢٣٧ / ٦ .

(٤) انظر النص في الملخص لابن أبي الربيع : ٢٩٢ / ١ ، والتذييل والتكميل : ٢٣٧ / ٦ .

(٥) الآية : ١٣ من سورة الحاقة .

(٦) الكتاب لسيبويه : ٢٢٩ / ١ .

فَإِنْ أَتَيْتَ بِصِفَةِ الْمَصْدَرِ لَمْ يَجْزْ فِيهِ عِنْدَ سِيَبَوِيهِ إِلَّا النَّصْبُ نَحْوُ : سِرَ عَلَيْهِ
حَيْثُ أَوْ سَرِيعًا أَوْ شَدِيدًا^(١) ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ الرَّفْعَ ، وَثَقُلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنْ سِيَبَوِيهِ
انفرد بإقامة صفة الْمَصْدَرِ وَمَا إِخَالُهُ إِلَّا وَهَمٌ فِي ذَلِكَ.

وَأَمَّا ظَرْفُ الزَّمَانِ فَمَا أَنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفًا أَوْ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ ، إِنْ كَانَ غَيْرَ
مُتَصَرِّفٍ لَمْ يَجْزْ أَنْ يُتَى لِلْمَفْعُولِ فَلَا يُقَالُ : سِرَ عَلَيْهِ سَحَرٌ ، إِذَا أُرْدَتْهُ مِنْ يَوْمٍ بَعِينَةٍ ،
وَإِنْ كَانَ مُتَصَرِّفًا فَمَا أَنْ يَكُونَ مِنْهُمَا أَوْ مُخْتَصًّا ، إِنْ كَانَ مِنْهُمَا لَمْ يَجْزْ بِنَاوَةٍ
لِلْمَفْعُولِ فَلَا يُقَالُ : سِرَ عَلَيْهِ وَقْتُ ، وَإِنْ كَانَ مُخْتَصًّا جَازَ ذَلِكَ.

فَأَمَّا سِرَ عَلَيْهِ عَمَةً وَضَحْوَةً ، وَسِرَ عَلَيْهِ لَيْلٌ وَنَهَارٌ ، فَمَا أَنْ تَرِيدَ بِهَا التَّكْرَةَ
أَوْ وَقْتًا مُعَيَّنًا ، إِنْ أُرْدَتْ وَقْتًا مُعَيَّنًا وَجَبَ النَّصْبُ عِنْدَ سِيَبَوِيهِ وَلَا يَجُوزُ رَفْعُهَا مَفْعُولًا
لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ^(٢) ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ الرَّفْعَ فِيهَا^(٣) ، وَإِنْ أُرْدَتْ بِهَا التَّكْرَةُ جَازَ فِيهَا
الرَّفْعُ بِاتِّفَاقٍ.^(٤)

وَأَمَّا : سِرَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ فَرَسَخَيْنِ ، أَوْ فَرَسَخَانِ يَوْمَيْنِ ، أَوْ فَرَسَخَيْنِ يَوْمَيْنِ ،
فَأَجَازَ ذَلِكَ سِيَبَوِيهِ وَعَامَةُ الْبَصْرِيِّينَ وَمَنْعَ كُلِّ ذَلِكَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ.^(٥)

وَأَمَّا ظَرْفُ الْمَكَانِ فَمِنْ شَرْطِ نِيَابَتِهِ مَتَابِ الْفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفًا مُخْتَصًّا فَلَا
يَجُوزُ : حِيلَ دُونَكَ ، وَلَا قَعْدَ وَسَطَ الدَّارِ ، وَلَا : قَعْدَ مَكَانٍ ، وَلَا : ضَرْبَ مَكَانٍ ،
عَلَى أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ : ضَرْبَ زَيْدٍ مَكَانًا ؛ لِأَنَّ مَكَانًا غَيْرُ مُخْتَصٍّ ، فَمَا سِرَ عَلَيْهِ
خَلْفَ دَارِكَ ، بِالرَّفْعِ فَأَجَازَهُ سِيَبَوِيهِ ، وَمَنْعَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ.

(١) الكتاب لسيبويه : ١ / ٢٢٩.

(٢) الكتاب لسيبويه : ١ / ٢٢٥.

(٣) التذييل والتكميل : ٦ / ٢٤٠.

(٤) الكتاب لسيبويه : ١ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٢٧.

(٥) الكتاب لسيبويه : ١ / ٢٢٣ ، ٢٣٠ ، والمقتضب : ٣ / ١٠٦ ، والتذييل والتكميل : ٦ / ٢٤٠.

وَأَمَّا الْمَجْرُورُ فَفِي حَوَازِ إِقَامَتِهِ خِلَافٌ مِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ وَيَبْهَ قَالَ ابْنُ دُرُسْتُوَيْهِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالسَّهْلِيِّ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ^(١) ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى الْحَوَازِ^(٢) ، وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْمَجْرُورَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، فَإِذَا قُلْتُ : سِيرَ بَزِيدٍ ، فَالْمَجْرُورُ وَخُذَهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ^(٣) ، وَهَلْ يَتَّبِعُ عَلَى الْمَوْضِعِ ؟ فِيهِ نَظَرٌ .

وَمَذْهَبُ الْفَرَّاءِ أَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ^(٤) ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَذْهَبُ هَذَا التَّائِمِ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : " أَوْ حَرْفُ جَرٍّ بِنْيَابَةِ حَرٍّ " وَلَمْ يَقُلْ أَوْ مَجْرُورٍ ، وَاتَّفَقَ الْكُوفِيُّونَ عَلَى أَنَّ الْمَجْرُورَ لَا يَكُونُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ إِلَّا إِنْ كَانَ حَرْفُ الْجَرِّ زَائِدًا نَحْوُ : مَا ضُرِبَ مِنْ أَحَدٍ^(٥) .

وَأَمَّا مِثْلُ : مُرَّ بَزِيدٍ ، فَتَقَدَّمَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ فِيهِ ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ وَهْشَامُ فِي الْفِعْلِ ضَمِيرٌ لِلْمَجْهُولِ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ الْمَجْهُولِ ، وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ : فِي الْفِعْلِ ضَمِيرٌ الْمَصْدَرِ وَهُوَ مَفْعُولٌ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ^(٦) ، وَمَنَعَ الْبَصْرِيُّونَ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ الْفَاعِلِ التَّمْيِيزِ ، وَرَوَى إِجَازَةَ ذَلِكَ عَنِ الْكِسَائِيِّ وَهْشَامِ ، فَطَابَ زَيْدٌ نَفْسًا لَا تَرُدُّهُ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ وَالْفَرَّاءِ ، وَيَرُدُّ عَلَى مَذْهَبِ الْكِسَائِيِّ وَهْشَامِ حَكْيَ الْكِسَائِيِّ عَنِ الْعَرَبِ : نَخَذَهُ مَطْيُوبَةً بِهِ نَفْسٌ .

(١) انظر الارتشاف : ١٩٢ / ٢ ، ١٩٣ ، والتذيل والتكميل : ٢٢٨ / ٦ ، ٢٢٩ ، وفي تنبيهات الأشموني ما نصه : " الثاني ذهب ابن درستويه والسهلي وتلميذه الرندي إلى أن النائب في نحو : مر يزيد ضمير المصدر لا المجرور لأنه لا يتبع على المحل بالرفع ولأنه يتقدم نحو : كان عنه مسؤولاً ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ... " . شرح الأشموني وحاشية الصبان : ٦٦ / ٢ ، ٦٧ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٢٦ / ٢ ، وتوضيح المقاصد : ٣١ / ٢ .

(٣) التذيل والتكميل : ٢٢٨ / ٦ ، وشرح الأشموني وحاشية الصبان : ٦٧ / ٢ .

(٤) التذيل والتكميل : ٢٣٠ / ٦ ، وحاشية الصبان : ٦٦ / ٢ .

(٥) حاشية الصبان : ٦٦ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٢٢٨ / ٦ .

(٦) انظره في الارتشاف : ١٩٢ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٢٣١ / ٦ .

وحكي من المروج رأسه والمسفوه رأيه ومن الموفوق رأيه^(١) ؟ وكان مع ذلك لا يقدم فلا يقال : نفس طيب ؛ لأنه وإن قام مقام الفاعل فليس بمفعول صريح ، وإنما هو عنده مُشَبَّه به والشئ إذا شبه بالشئ لم يخر مجزأه في جميع أحواله .

واقتضى تغليل منع جواز التقدم في هذا أنه إذا كان في المفعول الصريح فيجوز تقديمه على الفعل نحو : زيد ضرب ، فيجعله مفعولاً لم يسم فاعله مقدماً كما جاز ذلك عندهم في الفاعل . / ١١٦

قوله :

وَلَا يَتَوَبُّ بَعْضُ هَٰذَا إِنْ وَجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدُ

يَقُولُ : إِذَا وَجِدَ بَعْضُ هَٰذَا ، أَيْ الْمَصْدَرُ وَالظَرْفُ وَالْمَجْرُورُ وَوَجِدَ مَفْعُولٌ بِهِ فَلَا يَتَوَبُّ شَيْءٌ مِنْ هَٰذَا الثَّلَاثَةِ مَعَ وُجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ بَلْ يَتَوَبُّ هُوَ مَتَابَ الْفَاعِلِ ، وَعِنْدَنَا أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ بِهِ هُوَ النَّائِبُ .

وقوله : " وَقَدْ يَرِدُ " يعني : وَقَدْ يَرِدُ إقامة بعض هذه مقام الفاعل مع وجود المفعول ، وذكر في بعض كتبه أنه يجوز إقامة غيره مع وجوده مقام الفاعل وعزاه إلى الأخفش والكوفيين مطلقاً^(٢) واختاره^(٣) ، وعزاه غيره إلى الكسائي والفراء وأبي عبيد^(٤) ، والمنع مذهب الجمهور.^(٥)

(١) النص في الارتشاف : ١٩٣ / ٢ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٢٨ / ٢ ، مع المواع : ٦٢ / ١ ، والارتشاف : ٢ /

١٩٤ ، والمساعد : ٣٩٨ / ١ ، وقد استدلوا بعدة شواهد منها :

١- قراءة أبي جعفر : { ليجزي قوما بما كانوا يكسبون } (سورة الحائية : ١٤)

٢- قول جرير : ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا

٣- قول رؤبة : لم يعن بالعلياء إلا سيذا ولا شفا ذا الغي إلا ذو هدى

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٢٨ ونصه : ويقوهم أقول إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب .

(٤) التذيل والتكميل : ٢٤٣ / ٦ ، والارتشاف : ١٩٤ / ٢ .

(٥) انظر مع المواع : ١ / ١٦٢ ، وشرح الأشونبي : ٦٧ / ٢ ، وما فات الإنصاف من مسائل

الخلاف : ٢٣٤ مسألة ٩٤ ، وشرح الكافية للرضي : ٨٥ / ١ ، وقد علل الجمهور للمنع بأن

المفعول به شريك الفاعل فيحل محله عند عدم وجوده .

وَالْمَفْعُولُ عَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ أَحَازَ فِي الْمَصْدَرِ وَفِي ظَرْفِ الزَّمَانِ الْمُنْصَبِ فِيهِمَا
أَنْ يَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا مَعَ وَجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ بِشَرَطِ تَقَدُّمِ مَا يَقَامُ مِنْهُمَا عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ
نَحْوُ : ضَرَبَ الضَّرْبَ الشَّدِيدَ زَيْدًا ، أَوْ : ضَرَبَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ زَيْدًا ، فَبِإِنْ تَأَخَّرَ
الْمَصْدَرُ أَوْ الظَّرْفُ تَعَيَّنَ إِقَامَةُ الْمَفْعُولِ بِهِ.^(١)

وذكر صاحب اللباب^(٢) أَنَّ الْبَصْرِيِّينَ اخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ إِقَامَةِ الْمَصْدَرِ مَقَامَ
الْفَاعِلِ مَعَ وَجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ .

والذي ثَلَّفْنَاهُ مِنْ أَفْوَاهِ الشُّيُوخِ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَتْ كُلُّهَا تَعَيَّنَ إِقَامَةُ الْمَفْعُولِ بِهِ ،
فَإِنْ فَقَدَ تَسَاوَتِ الْبَوَاقِي فِي الْجَوَازِ ، وَأَيُّهَا أَوَّلَى ؟ قِيلَ : لَا أَوَّلِيَّةَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا ،
وَقِيلَ : الْمَصْدَرُ أَوَّلَى ، وَقِيلَ : الْمَجْرُورُ أَوَّلَى .

والذي اخْتَارَهُ أَنْ ظَرْفَ الْمَكَانِ أَوَّلَى مِنَ الْمَصْدَرِ وَمِنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَمِنْ
الْمَجْرُورِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا عِلَّةَ ذَلِكَ فِي النِّكَاتِ الْحَسَنَةِ فِي شَرْحِ غَايَةِ الْإِحْسَانِ مِنْ تَأْلِيْفِنَا^(٣) ،
وَجَمِيعَ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ مَنْ جَوَازَ إِقَامَةِ غَيْرِ الْمَفْعُولِ بِهِ مَعَ وَجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ إِنَّمَا جَاءَ
مَخْصُوصًا بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فِي شِعْرِ أَوْ قِرَاءَةٍ شَادَّةٍ لَا بِظَرْفٍ وَلَا بِمَصْدَرٍ ، هَذَا مَعَ
احْتِمَالِهِ التَّأْوِيلِ.^(٤)

(١) انظر رأي الأخفش في شرح التسهيل لابن مالك : ١٢٩ / ٢ ، والبحر المحييط : ٣٣٥ ،
والتذيل والتكميل : ٢٢٤ / ٦ وما بعدها .

(٢) صاحب اللباب هو أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ) ، وانظر ذلك في الكتاب المذكور جـ ١
ص ٢٥٩ ، وعلّة المانعين أَنَّ الْمَصْدَرَ هُوَ الْفِعْلُ فِي الْمَعْنَى وَعلّة المجيزين أَنَّ الْفِعْلَ يَصِلُ إِلَيْهِ
بِنَفْسِهِ . التذيل والتكميل : ٢٤٥ / ٦ .

(٣) قال في الكتاب المذكور : ص ٥٥ (بتحقيق الفتلي) : السبب في اختيار ذلك أَنَّهُ إِذَا كَانَ
الْمَحْكُومُ بِهِ يَفْهَمُ مِنْ ذِكْرِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ فِي الْإِحْبَارِ بِذَلِكَ فَائِدَةً وَلِذَلِكَ تَقَدَّمَ مَنَعُنَا
ضَرْبَ ضَرْبٍ ، وَقَالَ أَيْضًا : دَلَالَةُ الْفِعْلِ عَلَى الْمَصْدَرِ وَعَلَى ظَرْفِ الزَّمَانِ بِالتَّضَمُّنِ وَعَلَى
ظَرْفِ الْمَكَانِ بِالِاتِّزَامِ فَصَارَ أَبْعَدَ مِنْهُمَا وَكَانَ شَبِيهًا بِالْمَفْعُولِ بِهِ .

(٤) خرجوا قِرَاءَةَ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ لِيَجْزِيَ الْخَمْرُ قَوْمًا وَالْخَمْرُ هُوَ نَائِبُ الْفَاعِلِ وَقَدْ كَانَ
الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ لِيَجْزِيَ . =

قوله :

وَبِأَثْفَاقٍ قَدْ يَتَوَبُّ الثَّانِ مِنْ بَابِ : "كَسَا" فِيمَا التَّبَاسُّهُ أَمِنْ

الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : باب اختار وَلَمْ يَتَعَرَّضِ النَّاسِظُ لِذِكْرِهِ وَتَقِيمُ فِيهِ الْمَفْعُولُ الْمَسْرُوحَ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا وَيَنْصَبُ الْمُقَيَّدُ تَقْدِيرًا فَتَقُولُ : اختير زَيْدُ الرَّجَالِ ، أي : من الرجال ، قال الشاعر :

وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالُ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرُّعَازُغُ^(١)

فَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ هُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَكِنُ فِي : اختير العائد على الـ "أعطى وكسا" ونحوهما ، فلا خلاف في جواز إقامة الأول فتقول : أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا ، ويتعين إقامته عند التباس الأول بالثاني نحو : أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا ، إِذَا كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْمُعْطِي وَعَمْرًا هُوَ الْعُطِيَّةُ ، فَإِنْ لَمْ يَلَيْسْ جَازٍ أَنْ تُقِيمَ الثَّانِي فَتَقُولُ : أُعْطِيَ الدَّرْهَمُ زَيْدًا.

وخرج قول جرير على أن الكلاب مفعول ولدت أول البيت.

وخرج قول رؤبة على أن سيداً استثناء منقطع.

(١) قاله هو الفرزدق ، وهو من قصيدة من الطويل يخاطب بها الفرزدق جريراً وقبل أولها هو قوله :

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمْ لَنَا قَمَرَاهَا وَالشُّجُومُ الطَّوَالِغُ
وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالُ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرُّعَازُغُ

وانظر ديوان الفرزدق : ٣٦٠ - ٣٦٢ ، والكتاب : ٣٩ / ١ ، وتحليص الشواهد : ٥٠٤ ، والخزانة : ١١٣ / ٩ ، والدرر : ١٩١ / ٤ ، وشرح التصريح : ٣١٢ / ١ ، وشرح شواهد المغني : ٦٢ / ١ ، والمغني : ٦١ ، وهم الهوامع للسيوطي : ٣٦ / ٢ ، وابن الناصم : ٩٦ ، وتوضيح المقاصد : ٥١ / ٢ ، وأوضح المسالك : ١٧٨ / ٢ .

اللغة : قوله " ومنا الذي اختير " فيه إسقاط الخافض - أيضاً - ولكن نصب الاسم بعد ذلك إذ الأصل : اختير من الرجال ، يصف قومه بالجد والكرم عند اشتداد الزمان ، وذلك في الشتاء وهبوب الرياح الشديدة ، و : " الرعازع " جمع زعرع ، وهي الرياح الشديدة . ويستشهد به على إقامة المفعول الأول : المصرح لفظاً وتقديراً في باب اختار وهو هنا الضمير العائد على الموصول .

وَذَكَرَ التَّائِمُ أَنَّ هَذَا بِاتِّفَاقٍ جَائِزٍ^(١) ، وهذا فيه تفصيل ، وبعض اختلاف فنقول : إذا لم يَلْسَ قِيَامًا أَنْ يَكُونَ الثَّانِي معرفة أو نكرة إن كان معرفة جاز إقامته ، والأوّلَى عِنْدَنَا إقامة الأول ، وأما الكُوفِيُّونَ فيتساويان عندهم .

وإن كَانَ نَكْرَةً فتفصح إقامته عند الكُوفِيِّينَ ولا تفصح عند البَصْرِيِّينَ^(٢) ، وكان مصعب بن أبي بكر الخثني أحدُ أئمةَ هَذَا العلم^(٣) بالأندلس يقول : لَا يُجِيزُ الْفَارِسِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ إِقَامَةَ النُّكْرَةِ مَعَ وَجُودِ الْمَعْرِفَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى وَاحِدًا كَانَ رَفْعُ الْمَعْرِفَةِ أَوَّلَى قِيَاسًا عَلَى بَابِ كَانَ ، ويمثل النحويون بـ : أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْدًا ، وَلَا يَعْرِفُ هَذَا الْمَذْهَبُ الْفَارِسِيُّ إِلَّا مِنْ قَوْلِ مُصْعَبٍ هَذَا^(٤) ، وَحَكَى الْحَرَمِيُّ فِي الْفَرَاخِ ١١٧ / أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ : كَسِيَ ثَوْبٌ زَيْدًا ، وَأُعْطِيَ دِرْهَمٌ عَمْرًا^(٥) ، وبَابِ ظَنَ وَسَيَّئِي .

قوله :

فِي بَابِ : "ظَنَّ وَأَرَى" الْمَنْعَ اسْتَهْرَجَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

يقول : اسْتَهْرَجَ الْمَنْعُ فِي إِقَامَةِ الثَّانِي وَهُوَ فِي : "بَابِ ظَنَّ" وَهُوَ ثَالِثُ الْأَقْسَامِ الَّذِي وَعَدْنَا بِذِكْرِهِ^(٦) ، وَاسْتَهْرَجَ الْمَنْعُ - أَيْضًا - فِي إِقَامَةِ غَيْرِ الْأَوَّلِ فِي : "بَابِ أَعْلَمَ" وَقَدْ أَجْمَلَ التَّائِمُ فِي قَوْلِهِ : "فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى" الْمَنْعَ اسْتَهْرَجَ^(٧) .

(١) ذكر ذلك ابن مالك في التسهيل دون أن ينص على الاتفاق في ذلك. انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٢٩ .

(٢) انظر ذلك بالتفصيل في التذيل والتكميل : ٦ / ٢٥١ .

(٣) هو أبو ذر مصعب بن محمد بن مسعود الخثني الأندلسي الجبالي النحوي ابن النحوي توفي سنة (٦٠٤ هـ) بفاس . بغية الوعاة ترجمة رقم : ١٩٩٨ .

(٤) انظر قول الفارسي عن الخثني في التذيل والتكميل : ٦ / ٢٥٠ .

(٥) المرحع السابق .

(٦) القسم الأول باب اختار ، والقسم الثاني باب أعطى ، والثالث باب ظن .

(٧) هو اختيار الجزولي وابن هشام الخضراوي ، قال الجزولي : إن كان من باب ظننت أقسم

الأول فقط ، وإن كان من باب أعلمت أقسم الأول وجاز أن يقام الثاني على وجه لا يعرض

معه الليس ، انظر المقدمة الجزولية في النحو : ١٤٣ .

وهَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ وَاجْتِلَافٌ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى إِقَامَةِ الْأَوَّلِ فِي الْبَابَيْنِ ،
فَقَتُولُ فِي : ظُنُّ زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا ، ظُنُّ عَمْرٍو قَائِمًا ، وَفِي : أَغْلَمْتُ زَيْدًا فَرَسَكَ
مُسْرَجًا ، أَعْلَمَ زَيْدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجًا.

أَمَّا الثَّانِي فِي بَاب : " ظَنَنْتُ " ، وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ فِي بَاب : " أَغْلَمْتُ " فَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ إِقَامَةَ أَبِيهَا شَتَّ مَا لَمْ يَلِيسَ أَوْ يَكُونَ جُمْلَةً أَوْ شَبِيهَا^(١) فَيُجِيزُ : ظُنُّ قَائِمٌ زَيْدًا ، وَأَعْلَمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا ، وَأَعْلَمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا ، وَلَا يُجِيزُ : ظُنُّ الْقَائِمِ زَيْدًا ، عَلَى أَنْ يَكُونَ : " الْقَائِمُ " مَفْعُولًا ثَانِيًا ، وَلَا : ظُنُّ زَيْدًا أَبُوهُ قَائِمٌ ، وَلَا : ظُنُّ زَيْدًا فِي الدَّارِ ، وَلَا : أَعْلَمَ زَيْدًا عَمْرٍو قَائِمًا عَلَى أَنْ يَكُونَ : " عَمْرٍو " مَفْعُولًا ثَانِيًا أَقِيمَ ، وَلَا : أَعْلَمَ أَخُوكَ زَيْدًا عَمْرًا ، عَلَى أَنْ يَكُونَ : " أَخُوكَ " مَفْعُولًا ثَالِثًا أَقِيمَ.^(٢)

وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ إِذَا كَانَ جُمْلَةً^(٣) ، وَلَا يَكُونَ الثَّانِي بَانْفِرَادِهِ جُمْلَةً فِي بَابِ أَعْلَمَ بَلْ تَقَعُ الْجُمْلَةُ مَوْقِعَهُ وَمَوْقِعُ الثَّلَاثِ بِخِلَافِ ثَانِي ظُنُّ وَثَلَاثُ أَعْلَمَ ، فَإِنْ الْجُمْلَةُ تَقَعُ مَوْقِعَ كُلِّ مِنْهُمَا بَانْفِرَادِهِ ، وَإِذَا وَقَعَتِ الْجُمْلَةُ فِي بَاب : ظَنَنْتُ ، وَقَدْ بُيِّنَتْ لِلْمَفْعُولِ وَعُلِّقَتْ بَعْدَ عِلْمِ الْمَفْعُولِ فَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ السِّرَافِيُّ^(٤) وَابْنُ النُّحَاسِ فِي

(١) قَالَ السَّلْسِلِيُّ : " وَلَا تَمْنَعُ نِيَابَةُ غَيْرِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَفْعُولَاتِ مُطْلَقًا إِنْ أَمِنَ اللَّبْسُ وَتَمَّ يَكُنْ جُمْلَةً وَلَا شَبِيهَا خِلَافًا لِمَنْ أَطْلَقَ الْمَنْعَ فِي بَابِ ظُنَّ وَأَعْلَمَ " . شَرَحَ التَّسْهِيلُ لِلْسَّلْسِلِيِّ الْمُسَمَّى شِفَاءَ الْعَلِيلِ : ١ / ٤١٩ ، وَانْظُرْ تَسْهِيلُ الْفَوَائِدِ : ٧٧ .

(٢) انْظُرْ ذَلِكَ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٦ / ٢٥٢ ، لَكِنْ عَقِبَهُ بِقَوْلِهِ : لَكِنْ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ عَنْدهُمْ أَوَّلَى وَأَسَنَدَهُ إِلَى ابْنِ عَصْفُورٍ وَابْنِ مَالِكٍ .

(٣) هُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَالسِّرَافِيِّ وَالنُّحَاسِ . انْظُرْ التَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٦ / ٢٥٢ .

(٤) انْظُرِ الْإِرْتِشَافَ : ٢ / ١٨٧ ، وَالْمُسَاعَدَ : ١ / ٣٩٩ ، وَالتَّصْرِيحَ : ١ / ٢٩٢ وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ طَلْحَةَ وَابْنِ عَصْفُورٍ وَابْنِ مَالِكٍ . انْظُرْ قَضَايَا الْخِلَافِ النُّحَوِيَّةَ وَالصَّرْفِيَّةَ فِي شِفَاءِ الْعَلِيلِ فِي إِضْحَاحِ التَّسْهِيلِ لِلْسَّلْسِلِيِّ : ٣٣٥ (دَكُورَاهُ بِالْأَزْهَرِ) وَالْمَقْرَبَ : ٨٧ ، وَالْأَبْدِيَّ =

تَرْجَمَةَ [قول]^(١) سيبويه : هَذَا بَابُ عَلِمَ مَا الْكَلِمُ مِنَ الْعَرَبِيَةِ فَجَعَلُوا عَلِمًا مُصَدَّرًا يَنْحَلُّ لَأَنَ وَالْفِعْلُ الْمَبْنِي لِلْمَفْعُولِ ، وَ : " مَا الْكَلِمُ " جُمْلَةٌ اسْتِفْهَامِيَّةٌ عُلِقَ عَنْهَا الْعِلْمُ ، التَّقْدِيرُ : هَذَا بَابُ أَنْ يَعْلَمَ مَا الْكَلِمُ ، أَيِ أَيِّ شَيْءٍ الْكَلِمُ مِنَ الْعَرَبِيَةِ ؟ .

وَمَتَّعَ الْفَارِسِيُّ فِي تَعَالِيْقِهِ ؛ لِأَنَ الْمَفْعُولَ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَالْفَاعِلُ لَا يَكُونُ جُمْلَةً فَكَذَلِكَ نَائِبُهُ^(٢) ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِقَامَةُ الثَّانِي فِي بَابٍ : " ظَنَّ " وَلَا الثَّانِي وَلَا الثَّالِثُ فِي بَابٍ : " أَعْلَمَ " .

بَلْ وَقَدْ حَكَى بَعْضُ الْمُحَافِظِ الْإِتِّفَاقَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِقَامَةُ الثَّالِثِ مِنْ بَابٍ أَعْلَمَ ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا ذِكْرُ الْخِلَافِ فِيهِ وَهَمًا وَلَمْ يُسَمَّعْ مِنْ لِسَانِهِمْ : ظَنَّ قَائِمٌ زَيْدًا ، وَلَا : أَعْلَمَ زَيْدًا هِنْدًا صَاحِكَةً ، وَلَا أَعْلَمَ زَيْدًا هِنْدًا صَاحِكَةً ، بَلْ يَتَعَيَّنُ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ فِي الْبَابَيْنِ مَعًا.^(٣)

أَمَا فِي بَابِ أَعْلَمَ فَلَأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ صَرِيحٌ وَبِذَلِكَ وَرَدَ السَّمَاعُ ، قَالَ النَّابِغَةُ الذِّبْيَانِي :^(٤)

لُبْتُ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةَ كَاسِمِهَا يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ

=^١ بحوي : ص ٦٨ د. سمير عبد الجواد ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١ / ٥٣٩ ، وشرح المقرب : ١ / ٦٠٦ .

(١) ما بين المعقوفين زيادة لإصلاح القول ، وانظر الكتاب : ١٢ / ١ (هارون)

(٢) انظر التعليقة على كتاب سيبويه لأبي على الفارسي ج ١ ، ص ٨٠٦ .

(٣) ذكر أبو حيان الاتفاق على أنه لا يجوز في باب أعلم إقامة الثالث نقلاً عن ابن هشام الخضراوي . انظر التذييل والتكميل : ٦ / ٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٤) البيت من بحر الكامل وهو للنابغة الذبياني وقد سبق ذكره وذكر مراجعه ، والحديث عنه مفصلاً في باب أعلم وأرى من هذا الكتاب ، ويستشهد به هنا على بناء الفعل نبأ الذي ينصب ثلاثة مفاعيل بنائه للمفعول وحذف الفاعل ثم إقامة المفعول الأول من الثلاثة مقام الفاعل فدل هذا على أنه أولى الثلاثة بالنبابة عن الفاعل عند حذفه .

وأما في باب : " ظَنَّ " فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ الْمُبْتَدَأُ فَإِنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ الْحَقِيقِيِّ الَّذِي وَقَعَ بِهِ الْفِعْلُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مَوْقِعُهُ الْجُمْلَةُ وَلَا الظَرْفُ ؛ بَلْ تَتَعَيَّنُ اسْمِيَّتُهُ ، بِخِلَافِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي فَإِنَّهُ يَقَعُ مَوْقِعُهُ الْجُمْلَةُ وَالظَرْفُ .

وَمَا سِوَى الثَّانِي مِمَّا غَلَّقَا بِالرَّافِعِ التَّنْصِبُ لَهُ مُحَقَّقَا

يقولُ : إِذَا أَقِيمَ وَاحِدٌ مِنَ الَّذِي يَصْلُحُ لِلنِّيَابَةِ فَالتَّنْصِبُ لِلْبَاقِي ، وَيَعْنِي لَفْظاً كَالظَرْفِ وَالْمَصْدَرِ أَوْ تَقْدِيرَا كَالْمَجْرُورِ نَحْوُ : ضَرَبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَكَ ضَرْباً شَدِيداً بِسَوْطٍ .^(١)

(١) فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ نَابَ الْمَفْعُولُ بِهِ عَنِ الْفَاعِلِ فَرَفَعَ ثُمَّ نَصَبَتْ بَقِيَّةُ الْمَفَاعِيلِ وَفِي قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ الرَّافِعُ : يَقْصِدُ الْفِعْلَ وَمُحَقَّقَا نَصَبَ عَلَى الْحَالِ وَجَعَلَ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ خَيْرًا .

﴿ اِسْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ ﴾

١١٨ /

إِنْ مُضْمَرُ اسْمِ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلَ عَنْهُ بِتَنْصِبٍ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلَّ

يقول : إِذَا اشْتَغَلَ الْفِعْلُ ضَمِيرُ اسْمِ سَابِقٍ مَنْصُوبٍ لَفْظًا نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبَتْهُ ، أَوْ عَمَلًا نَحْوُ : زَيْدًا مَرَزَتْ بِهِ ، وَلَيْسَ هَذَا الْحُكْمُ مُحْتَصًا بِالْفِعْلِ ، بَلْ قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْأَسْمِ نَحْوُ : زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ غَدًا أَوْ الْآنَ ، وَزَيْدًا أَنَا مَارٌّ بِهِ .

وَإِذَا كَانَ الْمَشْغُولُ بِالضَّمِيرِ فِعْلًا فَلَيْسَ - أَيْضًا - عَلَى إِطْلَاقِهِ ، بَلْ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يُمْكِنُ عَمَلُهُ فِي الْأَسْمِ لَوْ لَمْ يَشْتَغَلْ بِالضَّمِيرِ ، أَوْ عَمَلُهُ فِي اسْمٍ آخَرَ فِي مَوْضِعِهِ نَحْوُ : إِنْ زَيْدٌ قَامَ ، فَإِنْ : " زَيْدًا " مَرْفُوعٌ يَفْعَلُ مَضْمَرٌ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ تَقْدِيرُهُ : أَمْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ ؟ ، فَإِنْ كَانَ لَا يُمْكِنُ لِلْفِعْلِ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْأَسْمِ وَقَدْ عَمَلَ فِي ضَمِيرِهِ لَمْ يَجِزْ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْاِسْتِغَالِ نَحْوُ : زَيْدٌ مَا أَحْسَنَتْهُ ١ .

وَعَلَى مَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ هَذَا النَّاطِمِ يَكُونُ هَذَا مِمَّا يَجُوزُ فِيهِ الْاِسْتِغَالُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ شَغَلَ الْفِعْلُ ضَمِيرَ اسْمِ سَابِقٍ وَهُوَ لَا يَجُوزُ بِإِجْمَاعٍ ^(١) ، وَأَمَّا : " لَيْسَ " فَفِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ : أَمْ زَيْدًا لَسْتُ مِثْلَهُ ؟ ، وَقَدَرُوهُ : أَمْ بَاتَيْتَ زَيْدًا لَسْتُ مِثْلَهُ ؟ ، وَهَذَا لَا يَتَخَرَّجُ إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُجِيزُ تَقْدِيمَ خَيْرِ لَيْسَ ، وَقَدْ نُسِبَ ذَلِكَ لِسَيَبَوِيهِ ^(٢) ، وَسَبَقَ ذِكْرُ الْخِلَافِ فِيهِ فِي بَابِ : كَانَ وَأَخَوَاهَا .

وَكَذَلِكَ - أَيْضًا - لَيْسَ هَذَا مُحْتَصًا بِأَنْ يَشْغَلَ الْفِعْلُ ضَمِيرَ بَلْ قَدْ يَشْغَلُهُ ظَاهِرٌ يَكُونُ سَبَبًا ، وَسَبَبِينَ ذَلِكَ عِنْدَ تَعَرُّضِ النَّاطِمِ لَهُ آخِرُ الْبَابِ ، وَقَدْ يَشْغَلُهُ ظَاهِرٌ

(١) وعلته أن ما التعجبية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ، ولا محل لما يأخذه أبو حيان على ابن مالك لأن ابن مالك إنما يتحدث فيما يطرد ويكرر في الكلام العربي .

(٢) انظر الكتاب لسيبويه : ١ / ١٠٢ .

هُوَ الْأَوَّلُ نَحْوُ : إِذَا زَيْدًا لَقِيتُ زَيْدًا فَأَكْرَمَهُ ، أَيْ : لَقِيتُهُ ، وَلَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا فِي الشَّعْرِ^(١).

فَالسَّابِقُ الصَّبِيحَةُ بِفِعْلِ أَضْمِرًا خْتَمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ

ذَكَرَ أَنَّ الْأِسْمَ السَّابِقَ يَنْتَصِبُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ فِي نَحْوِ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، وَعَمْرًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ فَيَقْدُرُونَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، وَلَا يَسْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ^(٢).

وَذَهَبَ الْكَسَائِيُّ إِلَى أَنَّهُ مَنصُوبٌ بِالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهُ عَلَى الْفَاءِ الْغَائِثِ^(٣) ، وَذَهَبَ الْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّهُ عَامِلٌ فِي الْأِسْمِ الظَّاهِرِ وَفِي الضَّمِيرِ مَعًا^(٤).

(١) مثل له في التذييل والتكميل : ٢٩٤ / ٦ ، بقول النابغة الجعدي :

إِذَا الْوَحْشَ ضَمَّ الْوَحْشَ فِي ظِلَالِهَا سَوَاقِطٌ مِنْ حَرٍّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرَ

(٢) انظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٧٢ / ٢ ، والتصريح : ٢٩٧ / ١ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ١٦٢ ، ١٦٣ ، والإنصاف : ٨٢ - ٨٣ مسألة : ١٢ ، والمقتضب : ٧٦ / ٢ ، والمقرب : ١ / ٨٧ ، والتسهيل : ٨٠ ، قال الرضي : " واختار البصريون كون المنصوب معمولاً لفعل مقدّر يفسره ما بعده قياساً على المرفوع في نَحْوِ : "إِنْ أَمْرُ هَلِكِ" (من الآية : ١٧١ من سورة النساء) مع أنه قد ذهب شاذ منهم إلى أن المرفوع في مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدم في باب الفاعل ولا يجوز للكوفي أن يرتكب أن ارتفاع أمرؤ هلك المؤخر كما ارتكب في هذا الباب أن انتصاب الاسم بهذا المتأخر لأن الفعل باتفاق من جميع النحويين لا يرفع ما قبله " . شرح الكافية للرضي : ١ / ١٦٣ .

(٣) انظر التبيين للعكبري : ٢٦٦ / ١ ، ومع الهوامع : ١١٤ / ١ .

(٤) نص الرضي في شرحه للكافية على : " أن الكسائي والفراء قالا بأن الناصب هو الفعل المتأخر الظاهر إما لذاته إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ فَضَرَبْتُ عَامِلٌ فِي : زَيْدًا كما أنه عامل في ضميره وإما لغيره إن اختلف المعنى بتسليطه عليه ، فالعامل فيه ما دل عليه الظاهر وسد مسده كما في : زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَعَمْرًا ضَرَبْتُ أَحَاه ... وإنما جاز أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معاً في حالة واحدة ؛ لأن الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيداً لإيقاع الفعل عليه " . شرح الكافية : ١ / ١٦٣ .

وَدَهَبَ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ إِلَى أَنَّ مَثْلَ : زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ ، يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ ، أَيْ :
لَا بُيْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ^(١) ، وَيَجُوزُ الْجَرُّ بِالْبَاءِ نَحْوُ : بِزَيْدٍ مَرَرْتُ بِهِ ، التَّقْدِيرُ :
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مَرَرْتُ بِهِ ؛ كَمَا كَانَ التَّقْدِيرُ فِي : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ،
وَالْجُمُحُورُ عَلَى أَنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ .

وَقَوْلُهُ : " فَالسَّابِقُ انْصَبَهُ " وَقَوْلُهُ فِي الْبَيْتِ قَبْلَهُ : " إِنْ مَضَمِرُ اسْمٍ سَابِقٍ " ^(٢)
ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْاِسْتِغْنَالَ شَرْطُهُ : أَنْ يَكُونَ الْاِسْمُ الْمُسْتِغْنَى عَنْهُ سَابِقًا عَلَى الْعَامِلِ وَهُوَ
ظَاهِرٌ كَلَامٍ أَصْحَابَنَا - أَيْضًا - ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُ هَذَا الْبَابِ تَقْدِمُ الْفِعْلِ عَلَى الْاِسْمِ
وَعَمَلُهُ فِيهِ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ^(٣) ، ثُمَّ قَدِمْتُ : " زَيْدًا " اعْتِنَاءً ^(٤) فَلَا يَخْلُو أَنْ يَنْشَغِلَ
الْفِعْلُ بِضَمِيرِهِ أَوْ لَا ، إِنْ لَمْ يَشْتَغِلْ عَمَلٌ فِي الْاِسْمِ ، وَلَا يَجُوزُ الرُّفْعُ إِلَّا ضَعِيفًا ^(٥) ،
وَإِنْ شُغِلَ فَتَجِيءُ الْأَقْسَامُ الْخَمْسَةُ بِمَا تَعْرِضُ مِنَ الْاِسْمِ مِنْ : وَجُوبِ الرُّفْعِ عَلَى
الْاِبْتِدَاءِ ، وَوَجُوبِ الْحَمْلِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ أَوْ جَوَازِهِمَا عَلَى التَّسَاوِي أَوْ عَلَى
رُجْحَانِ الْاِبْتِدَاءِ ، أَوْ عَلَى رُجْحَانِ الْحَمْلِ عَلَى الْفِعْلِ .

فَإِنْ قُلْتَ : هَلْ يَجُوزُ : ضَرَبْتُهُ زَيْدًا ، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ؟ .
فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا مِمَّا يَحْتَمِلُ النَّظَرَ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ يُلْزَمُ مِنْ جَوَازِهِ تَقْدِيمُ الضَّمِيرِ عَلَى
مَا يَعُودُ إِلَيْهِ وَلَا مُقْتَضَى لِتَأْخِيرِهِ هُنَا وَلَيْسَ التَّفْسِيرُ كَالْخَبَرِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي التَّفْسِيرِ أَنْ
يَتَقَدَّمَ عَلَى الْمُفَسَّرِ / ١١٩ وَرُبَّمَا الْخَبَرُ التَّأَخُّرُ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ ذَلِكَ ، وَمِنْ حَيْثُ

(١) انظر الباب في علل البناء للعكري : ٤٦٧ / ١ .

(٢) انظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٣٦١ / ١ وما بعدها .

(٣) في نسخة الرباط اعتناء فإذا قدم ولا يخلو .

(٤) يقصد بذلك أن الفعل حينئذ يعمل في الاسم المتقدم لأنه لا يخلو عامل من معمول وإن خلا

العامل من معموله المتأخر فتسلط على المتقدم وشرط الاشتغال أن يتسلط على المتأخر حتى

يفرغ المتقدم وهذا الشرط هنا مفقود .

أَنَّ هَذَا التفسير هُوَ فِي الْمَعْنَى خَيْر ، وَيَجُوزُ رَفْعُ الْاسْمِ عَلَى الْإِبْتِدَاء ، وَجَعَلُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ خَيْرًا يَنْبَغِي تَقْلِيدُهُ. ^(١)

وَقَوْلُهُ : " أَضْمَرَ حَتْمًا " أَيِ وَاجِبُ الْإِضْمَارِ لَا جَائِزُهُ ، وَقَوْلُهُ : " مُوَافِقٌ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ " الْمُوَافَقَةُ تَكُونُ فِي اللَّفْظِ نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبَتْهُ ، التَّقْدِيرُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبَتْهُ ، وَتَكُونُ فِي الْمَعْنَى نَحْوُ : زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، أَيْ : لَا بَسْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ.

وَلَمْ يَذْكُرِ النَّاطِقُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الضَّمِيرَ الْعَائِدَ عَلَى الْاسْمِ السَّابِقِ يَكُونُ مَرْفُوعًا ، بَلْ ذَكَرَ أَنَّ الْفِعْلَ يَشْغُلُ بَضْمِيرِ الْاسْمِ الْمَنْصُوبِ لَفْظًا نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبَتْهُ ، أَوْ مُحَلًّا نَحْوُ : زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ.

وَالَّذِي ذَكَرَ أَصْحَابُنَا أَنَّ الْإِشْتِقَالَ يَتَصَوَّرُ فِي الْاسْمِ الْمَرْفُوعِ ؛ كَمَا يَتَصَوَّرُ فِي الْمَنْصُوبِ ^(٢) ، وَلِلَّذَلِكَ قَدَمْنَا قَبْلَ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الضَّمِيرِ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْاسْمِ السَّابِقِ لَوْ كَانَ غَيْرَ مُشْتَغَلٍ بِالضَّمِيرِ ، أَوْ مِمَّا يَعْمَلُ فِي مَوْضِعِهِ.

فَمِثَالُ الْأَوَّلِ : زَيْدًا ضَرَبَتْهُ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ لَمْ يَشْتَغَلْ : ضَرَبْتُ بِالضَّمِيرِ لَتَسَلَطَ عَلَى الْاسْمِ فَكُنْتَ تَقُولُ : زَيْدًا ضَرَبْتُ ، وَمِثَالُ الثَّانِي : أ زَيْدًا قَامَ ؟ ، فزَيْدُ فَاعِلٍ يَفْعَلُ مَضْمَرٌ يَفْسَرُهُ مَا بَعْدَهُ تَقْدِيرُهُ : أ قَامَ زَيْدٌ قَامَ ؟. ^(٣)

وَلَا يَصِحُّ لِقَامِ أَنْ يَفْرَغَ مِنَ الضَّمِيرِ وَيَرْفَعُ الْاسْمَ السَّابِقَ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى فِعْلِهِ بِخِلَافِ الْمَفْعُولِ ؛ لَكِنَّهُ يَصِحُّ لِلْفِعْلِ عَمَلُهُ فِي اسْمٍ فِي مَكَانِ الْاسْمِ

(١) انظر الاعتراض وجوابه في التذليل والتكميل : ٢٩٨ / ٦.

(٢) الكتاب لسيبويه : ٨٠ / ١ - ٨١.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٦٢ / ١ ، والمقرب : ٨٧ / ١ ، وشرح المقرب : ١ / ١٧٤ وما بعدها.

السابق نحو : أ خَلَفَكَ زَيْدٌ قَامَ ؟ فخلفك معمول لقَامَ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ فِي : زَيْدٌ ، وَكَذَلِكَ : أ مُسْرِعاً زَيْدٌ قَامَ ؟ فمسرّعاً حالّ العامل فيها : قام.

فتلخص من هَذَا أَنَّهُ لَا يَفْسُرُ إِلَّا مَا يَصِحُّ لَهُ الْعَمَلُ ، إِمَّا فِي الْأَسْمِ السَّابِقِ وَإِمَّا فِي مَوْضِعِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ لَهُ الْعَمَلُ فِي الْأَسْمِ السَّابِقِ لَكَانَ لَصَحَّةِ الْعَمَلِ فِي الْمَوْضِعِ شَرْطٌ وَهُوَ أَنْ يَتَقَدَّمَ لِلْأَسْمِ مَا يَطْلُبُ الْفِعْلَ عَلَى جِهَةِ الْوَجُوبِ كَأَدَوَاتِ الشَّرْطِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ^(١) {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} أَيْ : وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ، أَوْ عَلَى جِهَةِ الْأَوَّلَى نَحْوُ : أ زَيْدٌ قَامَ ؟.

فَإِنْ عَرِيَ مَا يَطْلُبُ الْفِعْلَ لَمْ يَجْزْ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْإِسْتِغَالِ نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ ، فَهَذَا يَتَحْتَمُّ فِيهِ الرُّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ^(٢) ، وَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ : قَامَ زَيْدٌ قَامَ ، خِلَافاً لِأَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْعَرِيفِ ^(٣) ، فَإِنَّهُ أَجَازَ ذَلِكَ ^(٤).

وَالْجَهْمُوهُ عَلَى الْمَنْعِ إِلَّا حَيْثُ يَكُونُ تَمَّ طَالِبٌ لِلْفِعْلِ فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ نَحْوُ : زَيْدٌ لِيَقْمَ ، وَأَ زَيْدٌ ذَهَبَ بِهِ ؟ ، فَزَيْدٌ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ يَجُوزُ رَفْعُهُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ : لِيَقْمَ زَيْدٌ ، وَأَ قَامَ زَيْدٌ قَامَ ؟ ، وَأَ ذَهَبَ زَيْدٌ ذَهَبَ بِهِ ؟ ^(٥).

(١) من الآية : ٦ من سورة التوبة.

(٢) انظر الباب للعسكري : ١ / ٤٦٧.

(٣) هو أبو القاسم الحسين بن الوليد المعروف بابن العريف الأندلسي ، رحل إلى المشرق وسمع من ابن ريشيق وأقام بمصر أعواماً ثم عاد إلى الأندلس ، له شرح على الجمل وله كتاب في النحو اعترض فيه على أبي جعفر النحاس في مسائل ذكرها في كتابه الكافي ، مات بطليطلة سنة (٣٩٠هـ) . بغية الوعاة : ١ / ٥٤٢.

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٦ / ٢٩٥.

(٥) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١ / ٣٦٥.

﴿ أحوال الاسم السابق في الاشتغال ﴾

١- وجوب النصب :

قوله :

وَالنَّصْبُ حَتَّمُ إِنَّ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَخَيْمًا

يقول : إِذَا وَلِيَ الْاسْمُ السَّابِقُ أَدَاةً تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ وَجَبَ النَّصْبُ نَحْوُ : إِنْ زِيدًا ضَرْبُهُ ضَرْبُهُ ، وَحَيْثَمَا زِيدًا لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمَهُ ، وَقَوْلُهُ : " كَإِنْ " يَعْنِي كَإِنْ الشَّرْطِيَّةُ لِأَنَّ إِنْ التَّائِيَةَ لَا تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ الَّتِي خَفَفَتْ مِنَ الثَّقِيلَةِ لَا تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ.

وَهَذَا الْحُكْمُ الَّذِي ذَكَرَ فِي : " إِنْ " لَا يَكُونُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الَّذِي شَغَلَ بِالضَّمِيرِ ماضياً فِي اللَّفْظِ أَوْ مضارعاً منفيّاً بَلَمْ نَحْوَ : إِنْ زِيدًا ضَرْبُهُ ضَرْبُهُ ، وَإِنْ زِيدًا لَمْ تَضْرِبْهُ أَضْرَبْهُ ، فَإِنْ كَانَ مضارعاً مَثْبُتاً لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ إِلَّا فِي الشَّعْرِ نَحْوُ : إِنْ زِيدًا تَضْرِبْهُ أَضْرَبْهُ^(١) ، وَفِي كَلَامِ سَبِيحِي مَا يُوْهِمُ جَوَازَهُ فِي الْكَلَامِ^(٢).

وَأَمَّا حَيْثَمَا فَلَا يَلِيهَا الْاسْمُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ - أَيْضاً - نَحْوُ : حَيْثَمَا زِيدًا لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمَهُ^(٣) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ مَا يَلِي الْاسْمَ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ إِلَّا أَنْ وَحْدَهَا بِالشَّرْطِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

وقوله : " إِنْ وَحَيْثَمَا " مِمَّا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ هُوَ مَشْهُورٌ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ^(٤) ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ عِنْدَهُمْ ، وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ وَالْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَبْتَدَأَ الْأَسْمَاءُ بَعْدَهَا^(٥).

(١) شرح المقرب لابن عصفور (المرفوعات) : ٨١٤ - ٨١٨ ، ومن أمثله قول الشاعر :

يَنْفِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ وَلَدَيْهِ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدُّكَ مَزِيدٌ

(٢) انظر الكتاب لسبويه : ١ / ١٣٤.

(٣) شرح التصريح : ١ / ٢٩٨.

(٤) شرح التصريح : ١ / ٢٩٨ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٦٢٠.

(٥) قال العكبري في اللباب : ١ / ٤٦٩ بمجودة النصب فقال : " وَإِنْ الشَّرْطِيَّةُ كَذَلِكَ ، تَقُولُ : إِنْ زِيدًا تَكْرَمُهُ أَكْرَمَهُ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ لَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا فِي الْفِعْلِ " . وَ عَلَيْهِ رَجَحَ النَّصْبُ فِي مَنْفَسٍ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ وَهُوَ النَّمْرُ بْنُ تَوَلَبَ =

/ ١٢٠ ومِمَّا لَا يَلِيهِ إِلَّا الْفِعْلُ ظَاهِرًا أَوْ مُضْمَرًا : " إِذَا " غير الفجائية نحو :
 إِذَا زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمْتَهُ أَي : إِذَا أَكْرَمْتُ زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ^(١) ، وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ وَبَعْضُ
 الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ^(٢).

وَمِمَّا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ - أَيْضًا - أدوات التحضيض نحو : هَلَا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ،
 تَقْدِيرُهُ : هَلَا ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ^(٣) ، وَالِاسْتِفْهَامُ بِغَيْرِ الْمُعْزَةِ نَحْوُ : هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ؟
 أَي : هَلْ ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ؟^(٤)

٢- وجوب الرفع :

قوله :

وَإِنْ تَلَا السَّابِقَ مَا بِالْإِبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ بِالرُّفْعِ التَّرْمِيزُ أَبَدًا

ذَكَرَ أَنَّ الرُّفْعَ بِالْإِبْتِدَاءِ يَجِبُ إِذَا وَلِيَ الْاسْمُ مَا يَخْتَصُّ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَشَرَحَ
 ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ بِإِذَا الَّتِي لِلْفَجَاءَةِ وَبَلَيَّتِمَا ، أَمَّا إِذَا فَتَحُوْا : خَرَجْتُ فَبِإِذَا

= لَا تَجْزِعِي إِنْ مَنَعْنَا أَهْلَكَهُ لَإِذَا هَلَكْتَ لَعَنَدَ ذَلِكَ فَاجْزِعِي

وَفِي شَرْحِ الْمُقَرَّبِ يَقُولُ : " وَيَجِبُ هُنَا أَنْ نَشِيرَ أَنَّ هُنَاكَ خِلَافًا بَيْنَ النُّحَاةِ فِي عَامِلِ الرُّفْعِ فِي
 الْاسْمِ الْمَرْفُوعِ بَعْدَ إِنْ الشَّرْطِيَّةِ فَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَرْتَفِعُ بِتَقْدِيرِ فَعَلٍ وَهُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ
 قَرِيبًا وَالْفِعْلُ الْمَضْمَرُ تَفْسِيرٌ لِذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَقْدَرِ ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْفِعْلِ
 الظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ ، وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّهُ يَرْتَفِعُ بِالْإِبْتِدَاءِ " . شَرْحُ الْمُقَرَّبِ (المرفوعات) :
 ٨١٩ ، وَانْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي الْإِنْصَافِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ : ٦١٥ .

(١) الْجَنِّي الدَّيْنِي : ٣٦٨ .

(٢) قَالَ الْمُرَادِيُّ : " وَنَقَلَ السَّهْلِيُّ أَنَّ سَيُوهَ يُمَيِّزُ الْإِبْتِدَاءَ بَعْدَ إِذَا الشَّرْطِيَّةِ وَأَدَوَاتِ الشَّرْطِ إِنْ
 كَانَ الْخَبَرُ فِعْلًا وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ وَقَرَعَ الْمُبْتَدَأَ بَعْدَ إِذَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : وَبِقَوْلِهِ أَقُولُ لِأَنَّ طَلَبَ
 إِذَا لِلْفِعْلِ لَيْسَ كَطَلَبِ إِنْ " . الْجَنِّي الدَّيْنِي : ٣٦٨ .

(٣) التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٣٠٩ / ٦ .

(٤) نَصَهُ فِي التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٣٠٩ / ٦ ، وَخَتَمَهُ بِقَوْلِهِ : هَذَا مَذْهَبُ سَيُوهَ .

زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو ، وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ فِي زَيْدٍ ؛ لَأَنَّهُ كَانَ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ : فَإِذَا تَضْرَبُ زَيْدًا يَضْرِبُهُ عَمْرُو.^(١)

وهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي : " إِذَا " فِيهِ خِلَافٌ ، مِنْهُمْ مَنْ قَالَ : يَجُوزُ نَصْبُ الاسمِ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ فِعْلٍ وَرَفْعِهِ بِالْإِبْتِدَاءِ^(٢) ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يَتَحْتَمُّ الرُّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الثَّائِلِي^(٣).

وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَّلَ فَقَالَ : الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَ الاسمِ الَّذِي وَلِيَ إِذَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَقْرُونًا بِقَدْ نَحْوُ : خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ قَدْ ضَرَبَهُ عَمْرُو ، يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : الرُّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَالْآخَرُ : النِّصْبُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ يَفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْرُونًا بِقَدْ ، فَلَا يَجُوزُ فِي الاسمِ إِلَّا الرُّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.^(٤)

وَأَمَّا : لِيَتِمَّ زَيْدٌ أَضْرِبَهُ ، فَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ ؛ لَأَنَّهُ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ : لِيَتِمَّ أَضْرَبَ زَيْدًا أَضْرِبَهُ ، وَزَعُمُوا أَنَّ : " لَيْتَ " إِذَا كَفَتْ بـ : " مَا " بَاقِيَةً عَلَى اخْتِصَاصِهَا بِالْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ ، وَلِذَلِكَ جَازَ فِيهَا أَنْ يَعْمَلُوهَا إِذَا لَحِقَتْهَا : " مَا " ، بِخِلَافِ أَخَوَاتِهَا عَلَى أَصَحِّ الْمَذَاهِبِ.

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ١٣٩ / ٢ .

(٢) التذيل والتكميل : ٦ / ٣٠٥ ، وفيه ذكر أن الأخفش أجاز أن يلي إذا الفحائية الفعل المقترن بقَدْ وعلى ذلك يجوز نصب الاسم بعدها بتقدير فعل.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ١٣٩ / ٢ .

(٤) انظر التذيل والتكميل : ٦ / ٣٠٦ ، ونقل عن الأخفش في جواز أن يلي إذا الفحائية فعل ثم

حمل أبو حيان على ابن مالك في منعه ذلك.

فلو نصبنا ما بَعْدَهَا على الاشتغال لزالَ عنها الاختصاص^(١) ، وقد رأيت
لظاهر القزويني^(٢) مقدمة لطيفة ذكر فيها أن : " ليت " إذا كفت بـ : " ما " ولينها
الجملة الفعلية فتقول : ليتما يقوم زيد.^(٣)

ومِمَّا يَخْتَصُّ - أَيْضاً - بالابتداء واو الحال نحو : خرجت وزَيْدٌ يضربه
عمرو ، ولا يَجُوزُ : وزَيْدٌ يضربه عمرو.^(٤)

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ فَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدْ

هَذَا الْكَلَامُ فِي غَايَةِ التَّعْقِيدِ وَالرُّكَاكَةِ ، وَتَلْخِيصُهُ أَنْ يَقُولَ : يَجِبُ الرَّفْعُ
بالابتداء إِذَا وَلِيَ الْفِعْلُ شَيْئًا يَمْنَعُ أَنْ يَعْمَلَ فِيمَا قَبْلَهُ ، وَذَلِكَ إِذَا وَلِيَ الْعَامِلُ أَدَاةَ
استفهام نحو : زيدٌ أضربه ؟ ، أو شرط نحو : زَيْدٌ إِنْ تَضْرِبُهُ أَضْرِبْكَ ، أو تحضيض
نحو : زَيْدٌ هَلَا تَكْرِمُهُ ، أو : " ما " نحو : زَيْدٌ مَا ضَرَبْتَهُ .

أو : " إِنْ " النافية نحو : زَيْدٌ إِنْ ضَرَبْتَهُ ، أَيْ : مَا ضَرَبْتَهُ ، أو لام ابتداء نحو :
زَيْدٌ لَعَمْرُو يَضْرِبُهُ ، أو قسم نحو : زَيْدٌ لِأَضْرِبْتَهُ ، أو لا في جواب قسم على
الصَّحِيحِ نحو : زَيْدٌ وَاللَّهِ لَا أَضْرِبُهُ ، أو يقع العامل صلة لموصول نحو : أ ذَكَرْتُ تِلْذُهُ
نَاقَتَكَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ أُنْتِ .

(١) انظر التذييل والتكميل : ١٥٠ / ٥ (باب إن وأخواتها) ، واختصاص ليتما بالجملة الاسمية :

٣٠٧ / ٦ (باب الاشتغال) ، ووجوب رفع الاسم بعد ليتما لأنه لا يليها الفعل .

(٢) هو أبو محمد المعروف بالنجار طاهر بن أحمد بن محمد ، أخذ عن الزمخشري ، وصنف لب

الألباب في مراسم الإعراب ، ولد سنة (٤٩٣هـ) وتوفي سنة (٥٧٥هـ) . هدية العارفين :

٤٣١ / ٥ .

(٣) التذييل والتكميل : ١٥٠ / ٥ (باب إن وأخواتها) .

(٤) التذييل والتكميل : ٣٠٦ / ٦ ، ٣٠٧ .

أَوْ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ نَحْوُ : هَذَا رَجُلٌ يَضْرِبُهَا عِنْدَكَ ، أَوْ خَيْرًا لِمَبْتَدَأٍ بَعْدَ
الاسم والخبر فِعْلٌ نَحْوُ : هَذَا أَنْتَ تَضْرِبُهَا ، فالرفع في : هند على الابتداء واجب
على مَذْهَبِ سيبويه وهشام ؛ لأنه لا يفسر إلا ما يعمل ، ولا يجوز في مذهبهما : هند
أنت تضرب.^(١)

وأجاز ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ قِيَاسًا عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ ، فكما يجوز : زيداً أنا ضاربه ،
فكَذَلِكَ يَجُوزُ : زَيْدٌ أَنَا أَضْرِبُهُ^(٢) ، ووقع لأبي موسى الجزولي أنه إذا حيل بين الاسم
والفعل بحرف تحضيض أو عرض أو تمن كان النصب أولى نحو : زيداً هلا أكرمته ،
١٢١/ وزيداً لا تكرمه ، وزيداً ألا وجدته على التمني.^(٣)

والصحيحُ أَنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ لِأَنَّ هَذِهِ أَدَوَاتُ لَا
تعمل ما بعدها فيما قبلها فلا تفسرُ عاملاً ، ومن التمني ما لا خلاف في أنه لا يجوز
فيه النصب نحو : زَيْدٌ لَيْتَكَ تَكْرَمُ ؛ لأن خير ليت لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر .

وقال أبو بكر بن طاهر وأبو الحسن بن خروف وأبو علي الشلوبين أداة
التحضيض لا يفسر ما بَعْدَهَا فيما قبلها والعرض والتمني كالتحضيض لفظاً
وحكماً.^(٤)

ولعلَّ مَنْ أَجَازَ النَّصْبَ فِي ذَلِكَ قَاسَهُ عَلَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ إِذِ التَّحْضِيضُ
وَالْعَرْضُ لَا يَكُونَانِ إِلَّا بِالْفِعْلِ ؛ كما أَنَّ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ كَذَلِكَ ، والفرق بينهما أَنَّ
الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ يَعْمَلَانِ فِيمَا قَبْلَهُمَا فَيَصِحُّ لهُمَا التَّفْسِيرُ ، وتلك لا تعمل فيما قبلها فلا
يصح لها أن تفسر .

(١) شرح الأشعريني بحاشية الصبان : ٧٦ / ٢ .

(٢) التذيل والتكميل : ٣٠٧ / ٦ .

(٣) المقدمة الجزولية في النحو : ١٠٠ ، والتذيل والتكميل : ٣٠١ / ٦ .

(٤) شرح المقدمة الجزولية (الكبير) للشلوبين : ٧٥٩ ، ٧٦٢ ، وهو في التذيل والتكميل أيضاً :

٣- ترجيح النصب :

قولـه :

وَاخْتِـرْ نَصْبَ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ وَتَعَدَّ مَا يِلَازُوهُ الْفِعْلُ غَلَبَ

قَوْلُهُ : " قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ " يشمل الأمر والنهي والدعاء نحو : زَيْدًا اضْرِبْهُ ،
وَزَيْدًا لَا تَضْرِبْهُ ، وَزَيْدًا اَرْحَمْهُ يَا رَبِّ ، ولا اختصاص لِهَذَا الْحُكْمِ بِالْفِعْلِ بَلْ الْأَسْمِ
الَّذِي فِي مَعْنَى فِعْلِ الْأَمْرِ والدعاء يجري فِي ذَلِكَ مَجْرَى الْفِعْلِ نَحْوُ : زَيْدًا أَضْرِبْهُ
إِيَّاهُ ، فَلَوْ قَالَ : قَبْلَ عَامِلٍ ذِي طَلَبٍ لَكَانَ أَعَمُّ مِنْ قَوْلِهِ : " قَبْلَ فِعْلٍ " .

وَلَيْسَ كُلُّ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ يَخْتَارُ النَّصْبَ قَبْلَهُ كَمَا ذَكَرَ بَلْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي
مَعْرِضِ الْعُمومِ اخْتِـرَ فِيهِ الرِّفْعُ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ^(١) {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا
أَيْدِيَهُمَا} ، وَ : ^(٢) {وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا} وَإِنَّمَا اخْتِـرَ الرِّفْعُ هُنَا تَشْبِيهًا لَهُ
بِالشَّرْطِ لَمَّا دَخَلَ مِنَ الْعُمومِ وَالْإِمَامِ هَكَذَا قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا .

وَعِنْدَ سِبْوَیْهِ أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ الْإِسْتِغْثَالِ بَلْ جَعَلَ ذَلِكَ جَمْلَتَيْنِ ،
وَجَعَلَ : وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ " مُبْتَدَأَ لَيْسَ " خَبْرَهُ " فاقطعوا " بَلْ مُقَدَّرٌ قَبْلَهُ ، أَيْ :
فِيمَا يُتْلَى عَلَيْكُمُ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ .

وقَوْلُهُ : " فاقطعوا " جَمْلَةٌ مُفَسَّرَةٌ لِحُكْمِ السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ ^(٣) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَنَا
أَنْ مِثْلُ : أَنْتَ قَم ، وَزَيْدٌ لَيْقَم ، يَخْتَارُ فِيهِ الرِّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ - أَيْضًا - إِذَا كَانَ الْأَمْرُ

(١) مِنَ الْآيَةِ : ٣٨ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ :

(٢) مِنَ الْآيَةِ : ١٦ مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ .

(٣) الْكِتَابُ لِسِبْوَیْهِ : ١ / ١٤٣ ، وَالتَّفْهِيمُ وَالتَّكْمِيلُ : ٦ / ٣١٧ .

بأسماء الأفعال نحو : زَيْدٌ دَرَاكِهِ ، لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ، وقد يجيء في هذا خلاف الكسائي في وجوب تقدم معمول اسم الفعل عليه.^(١)

ومن فروع هذا الباب : زَيْدٌ أَسْمِعْ بِهِ ! لا يجوز نصب زَيْدٍ سواء أكان به في موضع رفعٍ كما ذهب إليه البصريون أم في موضعٍ نصبٍ كما ذهب إليه الكوفيون.^(٢)

وقوله : " وَبَعْدَ مَا إِبْلَاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبَ " أي : ويختار النصبُ بعد أداة هي بالفعلِ أُولَى ، وَلَمْ يُبَيِّنْ مَا الْأَدَاةُ الَّتِي يَغْلِبُ عَلَى الْفِعْلِ وَذَلِكَ هِزَةُ الِاسْتِفْهَامِ وما ولا النافيتان ، مثال ذلك : أ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ ؟^(٣) ، ما زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ ، لا زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ ولا عمراً أكرمه.

فإن فصلَ بين الهِزَةِ والاسم بغير ظرفٍ ولا محرورٍ اختير في الاسمِ الرفعُ نحو : أ أَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ.

(١) المساعد : ٦٥٧ / ٢ ، وتوضيح المقاصد : ٨٧ / ٤ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢٦ / ١ ، ٣٢٣ ، والإنصاف : ٢٢٨ وما بعدها ، وتسهيل الفوائد : ٢١٣ ، والتذيل والتكميل : ٣١٧ / ٦ ، وقال المرادي في ذلك : " أو وليه فعل أمر أو لحي أو دعاء ، إنما ترجع إذا وليه أحد الثلاثة لأن حكم الأمر والنهي أن يكونا بالفعل والدعاء كالأمر وشمل قوله فعل الأمر ثلاث صور : الأولى نحو : زَيْدٌ اضربه ، الثانية : زَيْدٌ لتضربه لأن لام الأمر ليست من أدوات المصدر ، الثالثة نحو : الأولاد يرضعن الوالدات مما صورته صورة الخير ومعناه الأمر فالتصنيف راجح في الصور الثلاثة فقوله فعل أمر أي : فعل يفهم منه معنى الأمر سواء أكان بصيغة الأمر أم بغيرها واحتراز بقوله : فعل الأمر من اسم فعل الأمر نحو : زيد مناعه فإن النصب غير جائز " . شرح التسهيل للمرادي : ٥٤٩ ، ٥٥٠ .

(٢) التذيل والتكميل : ٣١٨ / ٦ .

(٣) مثلوا له بقول جرير :

أنعلبة الفوارس أم رياحا عدلت بهم طهية والخشبا

وإنما اختير الرفع في: زَيْدٌ كان أنت - أيضاً - مرفوعاً على الابتداء والجملة التي بعده من المبتدأ والخبر في موضع رفع خيراً لأنّ هذا مذهب سيويه^(١)، وأما الأخفش فإنه يختار النصب في زَيْدٍ.^(٢)

وإذا نصبت زَيْدًا بإضمار فعل فظاهر كلام سيويه أنه لا يجوز في أنت إلا الرفع بالابتداء^(٣)، وأجاز الأخفش أن يرتفع على الفاعلية بالفعل الذي نصب زَيْدًا كأنه قال: أ ضربت زَيْدًا ضربته؟ ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير، ورد هذا على الأخفش بن ولاد وأبو بكر بن طاهر وأبو جعفر بن مضاء وبعض ١٢٢ من لقيناه من شيوخنا على اختلاف في علة المنع يطول ذكرها.^(٤)

فإن كانت أداة الاستفهام: "هَلْ أَوْ لِمَ" فلا يليها الاسم ويُعدّها الفعل إلا ضرورة نحو: هل زَيْدٌ ضربته أم عمراً أكرمته؟ ، فإن كان الاسم الذي اشتغل عنه الفعل اسم استفهام نحو: زَيْدٌ أيُّهم أكرمته اختار فيه سيويه الرفع، والأخفش النصب.

وفي تعليق عن أبي الحسن بن الباذي ما نصه: فأما النفي فالرفع والنصب فيه مستويان كقولك: ما زَيْدٌ ضربته، وما زَيْدًا ضربته، فالنصب لأن النفي غير واجب كالاستفهام، وأما الرفع فلأنه نفي واجب فيجري مجرى الواجب؛ لأنه نقيضه^(٥)، فأما أهل الحجاز فيرفعون لا غير لأنها عندهم بمنزلة: لَيْسَ زَيْدٌ ضربته.

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلِ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوْ لَا

(١) التذييل والتكميل: ٦/ ٣٣٩ ، والتصريح للشيخ خالد: ١/ ٣٠٠.

(٢) المرجعان السابقان.

(٣) المرجعان السابقان.

(٤) انظر ذلك بالتفصيل في التذييل والتكميل: ٦/ ٣٣٧ ، ٣٣٨.

(٥) انظر نصه في التذييل والتكميل: ٦/ ٣٢٢ ، والتصريح: ١/ ٣٠١.

يُرِيدُ : إِذَا عَطَفْتَ عَلَى جُمْلَةٍ فَعَلِيَّةٍ وَلَمْ تَفْصِلْ اخْتِيارَ النَّصْبِ نَحْوُ : قَامَ زَيْدًا وَعَمْرًا أَكْرَمْتَهُ ^(١) ، فَإِنْ فَصَلْتَ لَمْ تَخْتَرْ إِلَّا الرَّفْعَ إِنْ كَانَ الْفَصْلُ بِأَمَّا نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرُو فَأَكْرَمْتَهُ ^(٢) ، فَإِنْ كَانَ الْفَصْلُ بِإِذَا فَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ : " عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٌ " خَطَأً مَحْضٌ ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ لَيْسَ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٌ إِنَّمَا الْعَطْفُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ سَوَاءً أَكَانَ الْفِعْلُ لَازِمًا نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا أَكْرَمْتَهُ أَمْ مُتَعَدِيًا نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا أَكْرَمْتَهُ ، وَهَكَذَا أوردَ النَّاسُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ كَمَا ذَكَرْنَاهَا. ^(٣)

وَقَدْ تَوَهَّمْ - أَيْضًا - هَذَا النَّاطِقُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ أَنَّ الْعَطْفَ إِنَّمَا يَخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ لِكَوْنِ الْعَامِلِ فِي الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ نَاصِبًا نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، فَتَوْهَمُ أَنَّ النَّصْبَ الَّذِي يَكُونُ فِي : وَعَمْرًا أَكْرَمْتَهُ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ نَصْبِ زَيْدٍ فِي : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ. ^(٤)

وَقَوْلُهُ : " وَبَعْدَ عَاطَفٍ " لَيْسَ هَذَا مُخْتَصًّا بِالْعَاطَفِ بَلْ قَدْ يَأْتِي هَذَا الْحُكْمُ فِي خَيْرِ الْعَاطَفِ نَحْوُ : ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، فَيَخْتَارُ النَّصْبَ فِي زَيْدٍ وَإِنْ

(١) مِنْ أَمْثَلِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : { قَدَرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا } ۝ وَقَوْمٌ نَوحٌ لَمَّا كَذَبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ } (الفرقان : ٣٦ ، ٣٧).

(٢) مِنْ أَمْثَلِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : { وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ } (فصلت : ١٧).

(٣) الْبَابُ لِلْمَكْرِي : ٤٦٩ ، وَشَرَحَ النَّصْرِيحُ : ٣٠١ / ١.

(٤) قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ : ١٤٢ / ٢ : وَمِنْ مَرَجِحَاتِ النَّصْبِ أَنَّ بِلِي الْأَسْمِ حَرْفَ عَطْفٍ قَبْلَهُ جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ مُتَعَدِيَةٌ كَانَتْ فَعْلًا أَوْ غَيْرَ مُتَعَدٍ ، فَالْمُتَعَدِّي نَحْوُ لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرُو كَلِمَتُهُ ، وَغَيْرِ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ : جَاءَ سَعْدٌ وَسَعِيدٌ زَرْتُهُ فَنَصَبُ عَمْرُو وَسَعِيدٌ رَاجِعٌ عَلَى رَفْعِهِمَا ، وَنَصٌ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا : ٦٢٠ ، حَيْثُ ذَكَرَ أَنَّ مِنْ مَرَجِحَاتِ النَّصْبِ إِسْلَاءُ الْأَسْمِ عَاطِفًا قَبْلَهُ مَعْمُولٌ فِعْلٌ سَوَاءً أَكَانَ الْمَعْمُولُ مَنْصُوبًا أَوْ غَيْرَ مَنْصُوبٍ نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ضَرَبْتُهُ ، ثُمَّ عَلِلَ ذَلِكَ قَائِلًا : وَقَدْ رَجَحَ النَّصْبُ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهِ عَاطِفٌ جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ وَالرَّافِعُ عَاطِفٌ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ وَتَشَاكُلُ الْجُمْلَتَيْنِ الْمُعْطُوفِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى أَحْسَنُ مِنْ تَخَالُفِهِمَا . فَكَيْفَ يَذْكُرُ أَبُو حَيَّانَ مَا ذَكَرَهُ.

لَمْ يَكُنْ حَتَّى عَاطِفَةً ؛ لِأَن حَتَّى الصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا يَعْطِفُ بِهَا الْجُمْلُ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ :
حَتَّى ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَهُ.^(١)

٤ - مَا يَسْتَوِي فِيهِ الْأَمْرَانِ :

قَوْلُهُ :

وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْتَارًا بِهِ عَنِ اسْمٍ فَأَعْطَفْنِ مُخْتَارًا

يُشْمَرُ هَذَا إِلَى الْجُمْلَةِ ذَاتِ الْوَجْهِينِ ، وَكَلَامُهُ فِيهِ تَبَيَّرَ مِثَالُ ذَلِكَ : زَيْدٌ
ضَرْبُهُ وَعَمَرُوْا أَكْرَمْتُهُ ، يَقُولُ : أَنْتَ غَيْرُ بَيْنٍ أَنْ تَرَاعِيَ الْجُمْلَةَ الْكَبْرَى فَرَفَعْتَ :
"عَمْرًا" وَبَيْنَ أَنْ تَرَاعِيَ الْجُمْلَةَ الصَّغْرَى فَتَنْصِبُهُ.

وَذَكَرَ أَنْ ذَلِكَ التَّخْيِيرَ يَكُونُ إِذَا وَلَّى الْمَعْطُوفُ فِعْلًا غَيْرًا بِهِ عَنِ اسْمٍ وَلَيْسَ
هَذَا الْحُكْمُ مُخْتَصًّا بِالْفِعْلِ^(٢) ، فَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَأْتِيَ بِعِبَارَةٍ تَشْمَلُ الْفِعْلَ وَغَيْرَهُ ،
وَذَلِكَ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ يَمْتَعِي الْحَالَ أَوِ الْاسْتِقْبَالَ ، وَالْأَمْثَلَةُ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَهَا وَجُمُوعَهَا
كَالْفِعْلِ فِي ذَلِكَ نَحْوُ : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا وَسَعْدًا ضَرْبُهُ ، وَزَيْدٌ شَرُوبُ الْعَسَلِ
وَجَعْفَرًا رَأْيُهُ فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ مُخْتَارَانِ فِي : سَعْدٌ وَجَعْفَرُ.^(٣)

وَفِي الْحَقِيقَةِ لَا تَكُونُ هَذِهِ الْمَسَائِلُ الَّتِي يُخَيَّرُ فِيهَا عَنِ الْاسْمِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ أَوْ
مِثَالِ أَوْ جَمْعِهَا مِنَ الْجُمْلَةِ ذَاتِ الْوَجْهِينِ ، إِنَّمَا هِيَ وَاحِدَةٌ لَا جَمْلَتَانِ ، وَإِنْ كَانَ
حُكْمُهَا إِذَا عَطَفْتَ حُكْمَ الْجَمْلَتَيْنِ فِي أَنْ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ مُخْتَارَانِ.

وَقَوْلُهُ : " فَأَعْطَفْنِ غَيْرًا " أَيِ غَيْرًا بَيْنَ أَنْ تَرَاعِيَ الْكَبْرَى فَتَرْفَعُ أَوِ الصَّغْرَى
فَتَنْصِبُ ، وَنَقُولُ : إِذَا رَاعَيْتَ الصَّغْرَى فَمَا أَنْ يَكُونَ فِي الْجُمْلَةِ الْمَعْطُوفَةِ ضَمِيرٌ

(١) التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٦ / ٣٢٤ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ : ٢ / ١٤٢ .

(٢) انْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ : ٦٢١ .

(٣) التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٦ / ٣٢٩ .

يَعُودُ عَلَى الْمُتَبَدَأِ فَالْمَسْأَلَةُ جَائِزَةٌ بِاتِّفَاقِ نَحْوٍ : هُنْدُ ضَرَبَتْهَا وَزَيْدًا كَلَّمْتُهُ فِي دَارِهَا ،
وإن لَمْ يَكُنْ فِيهَا / ١٢٣ ضميرٌ فِي الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَةُ مَذَاهِبٍ :^(١)

أَحَدُهَا : مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْقَدَمَاءِ وَالْفَارِسِيِّينَ مِنْ جَوَازِ الْعَطْفِ عَلَى
الصَّغَرَى نَحْوِ : هُنْدُ ضَرَبَتْهَا وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ.

وَالثَّانِي : مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَخْفَشُ وَالزِّيَادِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُمَا مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ
الْمَعْطُوفَ عَلَى الْخَبَرِ خَبَرٌ ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ حُلُوُّ الْجُمْلَةِ الْأُولَى الْوَاقِعَةِ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ
مَنْ رَابَطَ يَعُودُ عَلَى الْمُتَبَدَأِ فَكَذَلِكَ الْجُمْلَةُ الْمَعْطُوفَةُ عَلَيْهَا.

وَالثَّلَاثُ : مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هِشَامُ بْنُ مُعَاوِيَةَ مِنْ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْعَطْفُ بِالْفَاءِ أَوْ
الْوَاوِ جَازَتْ الْمَسْأَلَةُ ، وَإِنْ كَانَ بغيرِ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ.

وَالرَّابِعُ : مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ مِنْ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْعَطْفُ بِالْفَاءِ جَازَتْ
الْمَسْأَلَةُ ، وَإِنْ كَانَ بغيرِ ذَلِكَ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ لَمْ تَجْزِ ، وَقَدْ احْتَسَلَ بَعْضُ
الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا لِتَحْوِيزِ ذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا رَابِطٌ بِأَنَّ قَالَ^(٢) : الْعَطْفُ فِي
الْحَقِيقَةِ إِنْمَا هُوَ عَلَى الْكِبَرَى ؛ لَكِنْ إِنْ رَاعَيْتَ مُشَاكَلَتَهَا رَفَعْتَ ، وَإِنْ رَاعَيْتَ
مُشَاكَلَةَ الصَّغَرَى نَصَبْتَ ، فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ إِنْمَا هُوَ لِلْمُشَاكَلَةِ^(٣) ، وَهَذِهِ إِحَالَةٌ مِنْهُ
لِصُورَةِ الْمَسْأَلَةِ ، فَإِنَّ الْغَرَضَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْعَطْفَ إِنْمَا هُوَ عَلَى الْجُمْلَةِ

(١) التذيل والتكميل : ٦ / ٣٣٢.

(٢) القائل والمجوز هو أبو بكر بن طاهر ومن تبعه . انظر التذيل والتكميل : ٦ / ٣٣٤.

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٦٢٠ - ٦٢١ ، والتذيل والتكميل : ٦ / ٣٣٤ ، وقد
مثلوا لجواز الوجهين بقول الله تعالى : { وَالْقَمَرُ قَدَرْتَاهُ مَنَازِلَ } (سورة يس : ٣٩) فسرئ
بالنصب والرفع في قراءات سبعة متواترة وهو معطوف على { وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا }
(سورة يس : ٣٨) .

الصغرى ، والاستدلال لِهَذِهِ الْمَذَاهِبِ وتصحيح ما ينبغي أن يُصحَّحَ منها مذكور في غير هذا.^(١)

٥- ترجيح الرفع :

قوله :

وَالرُّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحَ فَمَا أُبَيِّحُ الْفَعْلَ وَدَعُ مَا لَمْ يُبَيَّحْ

النَّصْفُ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْبَيْتِ حُشُوٌ لَا فَائِدَةَ فِيهِ ، وَالنَّصْفُ الْأَوَّلُ مَضْمُونُهُ أَنَّ الرُّفْعَ يُرْجَحُ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَ ، وَالَّذِي ذَكَرَ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ : قِسْمٌ يَحْتَمِلُ فِيهِ النِّصْبَ وَذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْأِسْمُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ .

وقسمٌ يَحْتَمِلُ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ وَذَلِكَ فِي مَوْضِعَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَتَقَدَّمَ الْأِسْمُ مَا يَخْتَصُّ بِالْإِبْتِدَاءِ .

الثَّانِي : أَنْ يَتَقَدَّمَ الْأِسْمُ عَلَى مَا يَمْنَعُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ مَا بَعْدَهُ .

وقسمٌ يَخْتَارُ فِيهِ النِّصْبُ وَذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَتَقَدَّمَ الْأِسْمُ أَذَاةً تَكُونُ أَوَّلَى بِالْفِعْلِ .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْمَشْغُولُ ذَا طَلَبٍ .

الثَّالِثُ : أَنْ تَعْطَفُ جُمْلَةُ الْإِسْتِعْثَالِ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ .

وقسمٌ يَسْتَوِي فِيهِ الرُّفْعُ وَالنِّصْبُ وَذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ : وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْعَطْفُ عَلَى جُمْلَةِ ذَاتِ وَجْهَيْنِ .

وقسمٌ يَرْجَحُ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ وَهُوَ غَيْرُ مَا ذُكِرَ مِنَ الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ .

وهَذَا الَّذِي ذَكَرَ النَّاطِلُ لَيْسَ خَاصًّا بِمَسَائِلِ هَذَا الْبَابِ ، بَلْ نَمَّ مَا يَخْتَارُ فِيهِ
النَّصْبُ غَيْرَ مَا ذَكَرَ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ جُمْلَةُ الْإِشْغَالِ جَوَابًا لَاسْتِفْهَامٍ مَعْفُولٍ أَوْ
مُضَافٍ إِلَيْهِ تَقُولُ : أَيُّهُمْ تَضْرِبُ ؟ ، أَوْ : غُلَامٌ أَيُّهُمْ تَضْرِبُ ؟ ، فَتَقُولُ : زَيْدًا أَضْرِبُهُ
أَوْ : غُلَامًا زَيْدًا أَضْرِبُهُ ، فَيُخْتَارُ النَّصْبُ لِمُوَافَقَةِ الْجَوَابِ لِلسُّوَالِ.^(١)

وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ الْجُمْلَةُ بَعْدَ الْاسْمِ تَوْهَمُ الصِّفَةِ فَيُخْتَارُ النَّصْبُ رَفْعًا لِهَذَا
الِإِيْهَامِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : كُلُّ رَجُلٍ ضَرْبُهُ فِي الدَّارِ ، فَإِذَا رَفَعْتَ : " كُلُّ رَجُلٍ "
احْتَمَلُ : ضَرْبُهُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً وَ : " فِي الدَّارِ " الْخَبَرُ فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ ، وَاحْتَمَلُ أَنْ
يَكُونَ خَبَرًا وَفِي الدَّارِ مَعْمُولٌ لَهُ.

فَإِذَا نَصَبْتَهُ تَعَيَّنَ هَذَا الثَّانِي وَلَمْ يَحْتَمِلِ الصِّفَةَ وَكَذَلِكَ أَجْمَعَ مُشَاهِيرُ الْقُرَّاءِ
عَلَى النَّصْبِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : { إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ }.^(٢)

(١) التذيل والتكميل : ٣١٦ / ٦.

(٢) الآية : ٤٩ من سورة القمر ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل : ١٤٢ / ٢ ، فنصب " كل
شيء " يرفع توهم كون خلقناه صفة لشيء إذ لو كان صفة لم يفسر ناصباً لما قبله ، وإذا لم
يكن صفة كان خبراً فيلزم عموم خلق الأشياء بقدر خيراً كان أو شراً وهو قول أهل السنة ،
ولو قرئ " كل شيء " بالرفع لاحتمل أن يكون خلقناه صفة مخصصة وأن يكون خبراً فكان
النصب لرفعه احتمال غير الصواب راجحاً.

(٣) قال ابن جني : " الرفع هنا أقوى من النصيب وإن كانت الجماعة على النصيب وذلك أنه من
مواضع الابتداء فهو كقولك : زيد ضربته ، وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة وذلك
لأنها جملة وقعت في الأصل خبراً عن مبتدأ في قولك : نحن كل شيء خلقناه بقدر ، فهو
كقولك : هند زيد ضربها ثم تدخل إن فتنصب الاسم وبقي الخبر على تركيبة الذي كان عليه
من كونه جملة من مبتدأ وخبر ، واختار محمد بن يزيد هنا النصيب وقال : لأن تقديره إنا فعلنا
كذا قال : فالفعل منتظر بما إنا فلما دل ما قبله عليه حسن إضماره وليس هذا شبيهاً ؛ لأن
أصل خبر المبتدأ أن يكون اسماً لا فعلاً جزءاً منفرداً فما معنى توقع الفعل هنا ؟ وخبر إن
وأخواتها كأخبار المبتدأ ؟ " . المختص : ٣٠٠ / ٢ ، وانظر الكتاب لسبويه : ١٤٨ / ١ .

وَنَمَّ - أَيْضاً - مَا يَجِبُ فِيهِ الرُّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَذَلِكَ : زَيْدٌ أَثَرَتْ تَضَرُّعُهُ ،
فَالرُّفْعُ فِي : " زَيْدٌ " وَاجِبٌ عَلَى مَذْهَبِ سَيِّوَيْهِ وَهَشَامٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا وَالْخِلَافُ
فِيهَا .

وَإِذَا قُلْتُ : زَيْدٌ أَخُوهُ ضَرَبْتُهُ ، فَيَحُوزُ فِي الْأَخِ الرُّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَضَرَبْتُهُ
خَيْرٌ عَنْهُ وَالْمُحْمَلَةُ فِي مَوْضِعِ خَيْرٍ زَيْدٌ ، وَيَحُوزُ فِي الْأَخِ النِّصْبُ عَلَى الْإِسْتِقَالِ .^(١)

وَإِخْتَلَفَ إِذْ ذَاكَ فِي : زَيْدٌ ، فَقِيلَ : يَجِبُ رَفْعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَبِهِ قَالَ قَوْمٌ مِنْ
الْقَدَمَاءِ ، وَقِيلَ : يَحُوزُ نَصْبُهُ - أَيْضاً - عَلَى الْإِسْتِقَالِ ، فَتَقُولُ : زَيْدٌ أَخَاهُ ضَرَبْتُهُ ،
وَالْتَقْدِيرُ : أَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ ضَرَبْتُهُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّوَيْهِ .^(٢) / ١٢٤

وَالصَّحِيحُ عِنْدِي أَنَّهُ لَا يَحُوزُ إِلَّا رَفْعَ زَيْدٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ نَصَبْنَا زَيْدًا
لَزِمَ أَحَدُ أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ : " ضَرَبْتُهُ " قَدْ فَسَّرَ فَعْلَيْنِ أَحَدُهُمَا : نَاصِبُ السِّيْبِيِّ وَهُوَ :
' الْأَخ ' ، وَالْآخَرُ نَاصِبُ : " زَيْدٌ " وَلَا يَحُوزُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ كَمَا تَقَرَّرَ لَا يَفْسَرُ إِلَّا مَا
يَعْمَلُ فُلُو لَمْ تَشْغَلْ ضَرَبْتُ بِضَمِّهِ الْأَخَ لِنَصْبِ الْأَخِ ، وَإِذَا نَصَبْتَ الْأَخَ لَمْ يَكُنْ
لِنَصْبِ زَيْدًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بَلْ يَجِبُ أَنْ تَقُولَ : زَيْدٌ أَخَاهُ ضَرَبْتُ .

وَالْآخَرُ : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ النَّاصِبُ لِلْأَخِ قَدْ فَسَّرَ الْفِعْلَ النَّاصِبَ
لِزَيْدٍ ، وَالْمَحْذُوفُ لَا يَفْسَرُ الْمَحْذُوفُ ؛ لِأَنَّهُ إِثْمًا حَذَفَ لِدَلَالَةِ الْمُثْبِتِ عَلَيْهِ ، وَلَا
يَحْذَفُ لِدَلَالَةِ عَذُوفٍ ، وَمَعَ وَجُودِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ لَا يَصِحُّ قَوْلُ الثَّائِمِ :

وَالرُّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَعَ

(١) انظر ما قبل في هذا المثال في الكتاب لسيويه : ١ / ١٣١ ، ١٣٢ .

(٢) انظر ما قبل في هذا المثال في الكتاب لسيويه : ١ / ١٣١ ، ١٣٢ .

وهنا مسألة أخرى في ترجيح الرفع فيها خلاف ، وهي أن يكون الاسم ثانياً اسماً فاعلاً من حيث المعنى نحو : أنا زيدٌ ضربته ، وأنت زيدٌ ضربته ، وزيدٌ هُندٌ ضربتها ، فمذهب الجمهور ترجيح الرفع في : زيدٌ وهند ، ومذهب الكسائي ترجيح النصب .

وَقَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

يَقُولُ : تَعْدِي الْفِعْلُ إِلَى الضَّمِيرِ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ إِلَى مُضَافٍ إِلَى الضَّمِيرِ نَحْوُ : زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ ، وَزَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلَامَهُ ، كَوَصْلِهِ بِهِ نَحْوُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ^(١) ، وَتَسْمِيَةِ مِثْلِ هَذَا قَصْلاً وَوَصْلاً غَيْرَ مَعْهُودٍ فِي اصطلاح النحاة ، فَإِنَّ عَنِّي أَنَّهُ مِثْلُهُ فِي حُكْمِ الِرْفَعِ وَالنَّصْبِ حَيْثُ يَحِبُّ أَحَدُهُمَا أَوْ يَجُوزُ فَصَحِيحٌ .

وإن عني أنه يحسن حيث يحسن فليس بصحيح ؛ لأن النصب في : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ أَحْسَنُ مِنْهُ فِي : زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلَامَهُ ، وَفِي هَذَا أَحْسَنُ مِنْهُ فِي : زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ وَفِي هَذَا أَحْسَنُ مِنْهُ فِي : زَيْدٌ مَرَرْتُ بِأَخِيهِ .

وذهب ابنُ كيسانَ إِلَى أَنَّ النَّصْبَ فِي نَحْوِ : زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ ، أَحْسَنُ مِنْهُ فِي : زَيْدٌ ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، قَالُوا : وَلَمْ يَحْتَجْ بِشَيْءٍ وَالصَّحِيحُ الْعَكْسُ ، ذَلِكَ أَنَّهُمَا وَإِنْ اتَّفَقَا فِي أَنَّهُمَا يُفْسَرَانِ مِنَ الْمَعْنَى فَمَا هُوَ وفق المفسر في الوصول بنفسه أقوى في ذلك ، قلت : ويمكن أن يحتج لابن كيسان بأنه في مسألة : زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ اتَّخَذَ مَتَعَلِّقَ الْفِعْلَيْنِ اللَّذَيْنِ هَا : مَرَرْتُ وَلَاسْتُ ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ هُوَ الظَّاهِرُ غَايَةً مَا فِي هَذَا أَنَّهُ فُسِّرَ مِنَ الْمَعْنَى وَكِلَاهُمَا لِمَتَعَلِّقٍ وَاحِدٍ فِي الْمَعْنَى ، وَفِي مَسْأَلَةٍ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، صَارَ فِيهِ تَجَوُّزٌ فِي اللَّفْظِ وَفِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الضَّرْبَ حَقِيقَةٌ لَمْ يَحِلْ إِلَّا بِأَخِي زَيْدٍ ، وَفُسِّرَ : ضَرَبْتُ فِعْلاً يَنْصِبُ زَيْدٌ نَحْوُ : أَهَنْتُ وَمَا أَشْبَهَهُ فَصَارَ ذَلِكَ تَجَوُّزاً فِي

(١) هو ما قاله في شرح الشافية الكافية : ٦٢٢ ، ٦٢٣ .

الْفِعْلِ الْمَفْعُولِ فِي متعلقه ، وأما فِي المسألة الأولى فَلَيْسَ فِيهِ تَجَوُّزٌ إِلَّا فِي الْفِعْلِ فَقَطَّ
لَا فِي متعلقه فَلِهَذَا كَانَ أَحْسَنُ.^(١)

وَسَوْفِي ذَا الْبَابِ وَصُفَا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ إِنَّ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ

الَّذِي يُسَوَّى بِالْفِعْلِ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْأَوْصَافِ هِيَ أَسْمَاءُ الْفَاعِلِينَ وَأَسْمَاءُ
الْمَفْعُولِينَ فَقَطَّ نَحْوُ : زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ ، وَالدَّرْهَمُ أَنَا مُعْطَاهُ.

وَقَوْلُهُ : " إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ " احترازٌ مِنْ نَحْوِ : زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُ ، فَإِنَّهُ
هنا لَا يُسَوَّى بِالْفِعْلِ لِأَنَّهُ فِي صلة الألف واللام^(٢) ، وَقَوْلُهُ : " وَصُفَا " احترازٌ مِمَّا
لَيْسَ بِوَصْفٍ وَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ نَحْوِ : أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ ،
وَالْمَصَادِرُ الْمُتَحَلَّةُ إِلَى حَرْفِ مَصْدَرِيٍّ وَالْفِعْلِ ، فَإِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ
بِالْفِعْلِ نَحْوِ : زَيْدًا ضَرْبًا إِيَّاهُ ، فَقَدْ تَقَدَّمَ جَوَازٌ مِثْلُ هَذَا ، وَفِيهِ خِلَافٌ يَبْنِي عَلَى
جَوَازِ تَقَدُّمِ مَعْمُولِ هَذَا الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ وَمَنْعِهِ ، فَمَنْ أَجَازَ ذَلِكَ أَجَازَ وَتَوَعَّاهُ فِي
الاشْتِغَالِ ، وَمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ مَنَعَ هُنَا.^(٣)

وَيُرِيدُ عَلَى قَوْلِهِ : " وَصُفَا ذَا عَمَلٍ " الصفات المُشَبَّهة بِأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ ، فَإِنَّهَا
أَوْصَافٌ تَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ ، وَلَا تَقَعُ فِي / ١٢٥ بابِ الاشتغالِ فَلَا يَجُوزُ فِي : زَيْدٌ
حَسَنٌ وَجْهَهُ : زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ ؛ لِأَن مَعْمُولَ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا ،
فَلَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَقْسَرَ.

وَقَدْ تَقَدَّمَتْ لَنَا مَسْأَلَةٌ يَعْمَلُ فِيهَا الْوَصْفُ وَلَا يَعْمَلُ الْفِعْلُ عَلَى مَذْهَبِ
سَيِّبِيهِ وَهَشَامٍ ، وَذَلِكَ : زَيْدًا عَمَرُو ضَارِبُهُ ، وَلَوْ قُلْتَ : زَيْدًا عَمَرُو يَضْرِبُهُ ، لَمْ يَجُزْ

(١) انظر نص ذلك كله ورأي ابن كيسان والاحتجاج له في التذييل والتكميل : ٣٥٦ / ٦.

(٢) وما كان فِي صلة الألف واللام مجتمع عمله فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

(٣) ذكره فِي مواضع تقدمت العامل على المفعول من باب الفاعل ونصه : فَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا بَدَلًا مِنْ
اللفظ بالفعل ففي جواز تقدم المفعول عليه خلاف نَحْوِ : ضَرْبًا زَيْدًا ، أَجَازَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ
وَالْمَرْدُ وَمَنْعَهُ الْفَرَاءُ.

فَفِي نَحْوِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا تَسْوِيَةَ بَيْنَ الْوَصْفِ وَالْفِعْلِ ، وَلَوْ قُلْتَ : زَيْدٌ ضَارِبُهُ عَمْرُو ، جَازَتْ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ هَذَا الْوَصْفِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ فِي نَحْوِ : زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو ، فَيَجُوزُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ الرَّفْعُ وَالنَّصَبُ .

وَعَلَقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعَلَقَةٌ بِنَفْسِ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ

يَقُولُ : يَحْصُلُ التَّعْلُقُ فِي جُمْلَةِ الْأَشْتِغَالِ بِالتَّابِعِ ، كَمَا يَحْصُلُ التَّعْلُقُ بِنَفْسِ الْأِسْمِ ، وَقَوْلُهُ : " الْوَاقِعِ " صِفَةُ الْأِسْمِ ، وَكَأَنَّهُ حَشَوُا لِتَكْمِيلِ الْبَيْتِ إِذْ لَا يَظْهَرُ لَهُ مَعْنَى ، وَأَطْلَقَ التَّابِعَ وَيَنْبَغِي أَنْ يَقِيدَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ تَابِعٍ يَحْصُلُ بِهِ الْعَلَقَةُ فِي هَذَا الْبَابِ ، بَلْ التَّابِعُ هُنَا إِمَّا نَعْتٌ ، وَإِمَّا عَطْفٌ بَيَانٍ ، وَإِمَّا عَطْفٌ تَسْقِ .

مِثَالُ النَّعْتِ : زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يَكْرَمُهُ ، فَيَكْرَمُهُ صِفَةُ حَصَلَ بِهَا الرِّبْطُ ، وَمِثَالُ عَطْفِ الْبَيَانِ : زَيْدًا ضَرَبْتُ سَعْدًا أَبَاهُ ، إِذَا كَانَ سَعْدًا أَبَا زَيْدٍ ، وَمِثَالُ عَطْفِ التَّسْقِ : زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا وَأَخَاهُ ، وَشَرَطُ هَذَا الْعَطْفِ أَنْ يَكُونَ بِالْوَاوِ خَاصَّةً لَا بَغِيرَهَا مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ .^(١)

وَقَوْلُهُ : " كَعَلَقَةٌ بِنَفْسِ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ " عِبَارَةٌ مُحْتَمَلَةٌ ؛ لِأَنَّهَا تَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِذَلِكَ إِعَادَةَ اللَّفْظِ نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَلَا يَجِيءُ مِثْلُ هَذَا إِلَّا فِي الشُّعْرِ ، أَوْ ضَمِيرِهِ نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ .

وَمُلَخَّصُ هَذَا أَنَّ الْمُشْتَغَلَ عَنْ هَذَا الْأِسْمِ إِمَّا أَنْ يَشْتَغَلَ بِضَمِيرِهِ نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، أَوْ بِسَيِّ ، وَالسَّيِّ هُوَ مُضَافٌ لِلضَّمِيرِ نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، أَوْ مُضَافٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَ أَخِيهِ ، أَوْ مَوْصُوفٌ بِمَا فِيهِ الضَّمِيرُ ، أَوْ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ عَطْفَ بَيَانٍ فِيهِ الضَّمِيرُ أَوْ عَطْفَ تَسْقِ بِمَا فِيهِ الضَّمِيرُ بِالْوَاوِ خَاصَّةً ، وَقَدْ ذَكَرْنَا تَمَثِيلَ ذَلِكَ .

(١) لِأَنَّ الْوَاوَ لِمَطْلُوقِ الْجَمْعِ فَالْإِسْمَانِ أَوْ الْأَسْمَاءِ مَعَهَا بِمِثْلَةِ اسْمِ مَثْنَى أَوْ بِمَجْمُوعٍ فِيهِ ضَمِيرٌ .

﴿ تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلِزُومُهُ ﴾

قَوْلُهُ :

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي أَنْ تَصِلَ هَا غَيْرَ مُصَدَّرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلَ

التعدي لغة : هُوَ التَّجَاوُزُ ، عدا طوره أي جاوزه .

واصطلاحاً : هُوَ تَجَاوُزُ الْفِعْلِ فَاعِلُهُ إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ وَأَكْثَرُ وَيَقَالُ : مُتَعَدِّ وَمُجَاوِزٌ وَوَاقِعٌ ، وَلِمُقَابِلِهِ : غَيْرُ مُتَعَدِّ وَلَا زِمٌ وَقَاصِرٌ .

وَذَكَرَ النَّاطِقُ أَنَّ عَلَامَةَ الْمُتَعَدِّي أَنْ تَصِلَ بِهِ هَاءُ يَكُونُ ضَمِيرُ الْغَيْرِ الْمَصْدَرِ نَحْوُ : زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ ، فَإِنْ كَانَتْ الْهَاءُ ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ اشْتَرَكَ فِي التَّعَدِّي إِلَيْهَا الْمُتَعَدِّي وَاللَّازِمُ نَحْوُ : ضَرَبَتْهُ زَيْدٌ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ : ضَرَبْتُ الضَّرْبَ زَيْدًا ، وَقُمْتُ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ : قُمْتُ الْقِيَامَ .

فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ الْفِعْلَ اللَّازِمَ يَنْصِبُ ضَمِيرَ ظَرْفِ الزَّمَانِ نَحْوُ قَوْلِهِ :^(١)

وَيَوْمَ شَهْدَانَاهُ سَلِيمًا وَعَامِرًا

وَيَنْصِبُ ظَرْفُ الْمَكَانِ نَحْوُ : الْمَيْلَ سِرَّتُهُ ، فَقَدْ اتَّصَلَ بِاللَّازِمِ ضَمِيرُ غَيْرِ الْمَصْدَرِ فَمِنْهُ مُتَعَدِّيًا .

(١) البيت من بحر الطويل والمذكور صدر ، وعجزه قوله : قليل سوى الطعن النihal نوافله ، وهو لرجل مجهول من بني عامر

اللغة : الطعن النihal : الكثير المتوالي ، قليل نوافله : أي غنائمه .

الشاهد فيه : قوله : " شهدناه " حيث نصب ضمير اليوم تشبيهاً بالمفعول به اتساعاً ولو جعله ظرفاً لقال شهدنا فيه . والبيت في المفضل وفي شرحه لابن يعيش ٤٦ / ٢ ، وفي المنتضب : ٤ / ١٠٥ ، والكتاب : ١ / ١٩٠ (بولاق) ، والدرر : ١ / ١٧٢ ، والجمع : ١ / ٢٠٣ .

فَالْجَوَابُ أَنَّهُ حَالَةٌ تَعَدِّيَّةٌ إِلَى ضَمِيرِ الظَّرْفَيْنِ لَمْ يَتَّقْ لَازِمًا بَلْ أَسْعَ فِيهِ فَتَعَدَّى
إِلَى الضَّمِيرِ تَعْدِي الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي إِلَى ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ.

فَأَمَّا اتِّصَالُ الْهَاءِ بِكَانِ الناقصة وأحوالها نحو : الصديقُ كَانَهُ زَيْدٌ ، فَإِنَّهَا خَبَرُ
كَانَ ، وَلَيْسَ كَانَ وَأَحْوَالُهَا مُتَعَدِّيًّا إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ ؛ بَلْ هِيَ مُشَبَّهَةٌ بِمَا يَتَعَدَّى إِلَى
مَفْعُولٍ ^(١) ، وَقَدْ يُطْلَقُ / ١٢٦ النحويون على مرفوعها فاعلاً وعلى منصوبها مفعولاً
على طريق التجوز. ^(٢)

قوله :

فَالنَّصِبُ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ : عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ : تَدَبَّرْتُ الْكِتَابَ

يَقُولُ : الْمُتَعَدِّي يَنْصِبُ مَفْعُولُهُ ، وَيَعْنِي بِالْمَفْعُولِ : الْمَفْعُولُ بِهِ ، وَشَرْطُ فِي
نَصْبِهِ أَنْ لَا يَنْبُو عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَمَفْهُومُ الشَّرْطِ أَنَّهُ إِذَا نَابَ لَا
يَنْصَبُ بِهِ وَالْحَكْمُ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يَرْفَعُ نَحْوُ : ضَرَبَ زَيْدٌ ، فِي قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ،
وَقَوْلُهُ : " فَاَنْصَبْ بِهِ " فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمَفْعُولِ الْفِعْلُ ^(٣) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ
الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ فِي بَابِ الْفَاعِلِ.

(١) قَالَ الْأَشْوَخِيُّ : " هَذِهِ الْهَاءُ تَتَّصِلُ بِكَانِ وَأَحْوَالُهَا وَالْمَعْرُوفُ أَلْمَا وَاسْطَةُ ، أَيْ : لَا مُتَعَدِّيَّةٌ وَلَا
لَازِمَةٌ وَلَعَلَّهُ جَعَلَهَا مِنَ الْمُتَعَدِّيِّ نَظَرًا إِلَى شَبْهِهَا بِهِ وَرَبَّمَا أَطْلَقَ عَلَى خَبَرِهَا الْمَفْعُولَ " . شَرْحُ
الْأَشْوَخِيِّ : ٨٧ / ٢ ، وَانْظُرْ مَا قِيلَ فِي حَاشِيَةِ الصَّبَانِ .

(٢) حَاشِيَةُ الصَّبَانِ : ٢٢٦ / ١ .

(٣) النَّاصِبُ لِلْمَفْعُولِ هُوَ الْفِعْلُ أَوْ مَا جَرَى بِجَرَاهِ هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَمَذْهَبُ هِشَامٍ : نَاصِبُهُ
هُوَ الْفَاعِلُ ، وَمَذْهَبُ الْفَرَاءِ : نَاصِبُهُ هُوَ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ مَعًا ، وَمَذْهَبُ خَلْفِ الْأَحْمَرِ نَاصِبُهُ هُوَ
الْمَفْعُولُ وَصَحِيحُ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ لِأَنَّ الْفِعْلَ هُوَ الْمُسْتَدْعِي لَهُ فَهُوَ الْعَامِلُ فِيهِ وَلِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ
تَصَرُّفُهُ بِحَسَبِ تَصَرُّفِ الْفِعْلِ فَلَوْ كَانَ ارْتِفَاعُهُ بِالْفَاعِلِ لَخْتَلَفَ بِاخْتِلَافِ الْفَاعِلِ . انْظُرْ شَرْحَ
التَّصْرِيحِ : ٣٠٩ / ١ ، وَشَرْحَ التَّسْهِيلِ لِلْمُرَادِيِّ : ٥٦٧ / ١ ، ٥٦٨ .

وَالْمُتَعَدِّي يَنْقَسِمُ إِلَى : مُتَعَدٍّ إِلَى وَاحِدٍ ، وَإِلَى مُتَعَدٍّ إِلَى اثْنَيْنِ ، وَإِلَى مُتَعَدٍّ إِلَى ثَلَاثَةٍ ، وَالْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ إِمَّا بِنَفْسِهِ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَإِمَّا بِحَرْفٍ جَرٍّ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَإِمَّا إِلَى وَاحِدٍ بِنَفْسِهِ تَارَةً وَإِلَيْهِ بِحَرْفٍ جَرٍّ أُخْرَى نَحْوُ : نَصَحْتُ زَيْدًا ، وَنَصَحْتُ لَزَيْدٍ.^(١)

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ إِلَى أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ الْآخِرَ لَا يُتَصَوَّرُ وجودُهُ لِأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ عَدِي بِنَفْسِهِ كَانَ قَوِيًّا ، وَمِنْ حَيْثُ عَدِي بِحَرْفِ الْجَرِّ كَانَ ضَعِيفًا ، فَاسْتَحَالَ وجودُهُ.^(٢)

وَصَحَّحَ هَذَا الْقَوْلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا^(٣) وَلَيْسَ ذَلِكَ عِنْدَنَا بِمُسْتَحِيلٍ ؛ إِذْ يُتَصَوَّرُ أَنَّ يَكُونُ بَعْضُ الْعَرَبِ يُلْحِظُهُ قَوِيًّا بِطَبِيعِهِ فَيُوصِلُهُ بِنَفْسِهِ ، وَآخَرُ يَضَعُفُ عِنْدَهُ فَيَتَعَدِيهِ بِالْحَرْفِ ، ثُمَّ اخْتَلَطَتِ اللُّغَاتُ وَتَدَاخَلَتْ بَلْ قَدْ يَتَصَوَّرُ أَنَّ يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ نَاطِقٍ وَاحِدٍ فِي زَمَانَيْنِ ، وَإِنَّمَا يَسْتَحِيلُ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ الْوَاحِدِ مِنَ النَّاطِقِ الْوَاحِدِ فِي الزَّمَانِ الْوَاحِدِ.^(٤)

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ٢٦٧ ، ٢٦٨ . ومن ذلك شكرته وشكرت له ، وكلته وكلت له ، ووزنته ووزنت له .

(٢) قال العكوي : " ففي الموضع الذي استعمل بغير حرف لا يقال : حذف الحرف منه لأن حذف حرف الجر ليس بقياس ، وفي الموضع الذي ذكر لا يقال : هو زايد ؛ لأن زيادة الحرف ليست بقياس أيضاً ، وإذا جاء الأمران في الاختيار دل على أنهما لغتان " . اللباب : ١ / ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، وفي ابن عبيش : ٧ / ٦٣ ، وإِنَّمَا يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ نَحْوُ : دَخَلْتُ إِلَى الْبَيْتِ ، وَإِنَّمَا حَذَفَ مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ لِكثَرَةِ الِاسْتِعْمَالِ .

(٣) قال ابن عصفور : " والقسم الذي يتعدى إلى واحد بنفسه وتارة بحرف جر لا سبيل إلى معرفته إلا بالسماع نحو : نصحت زيدا ونصحت له وأمثاله ... وزعم بعض النحويين أنه لا يتصور أن يوجد فعل تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر لأنه محال أن يكون الفعل قوياً ضعيفاً في حال واحدة ولا المفعول محلاً للفعل وغير محل للفعل في حين واحد وهو الصحيح " . شرح جمل الزحاجي الكبير لابن عصفور : ١ / ٣٠٠ .

(٤) في حاشية شرح جمل الزحاجي الكبير لابن عصفور : ١ / ٣٠٠ ، يقول المحقق : في نسخة ج وزاد الأستاذ أبو علي الشلوبين لما لقي هذا فقال : دعوى الاستحالة باطلة إذ يتصور أن =

وَالْمُعْتَدِي إِلَى اثْنَيْنِ ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ : " اخْتَارَ " ^(١) وَإِمَّا مِنْ بَابِ :
 "أَعْطَى" ، وَإِمَّا مِنْ بَابِ : " ظَنَّ " ، وَالْمُعْتَدِي إِلَى ثَلَاثَةٍ بَابِ : " أَعْلَمَ " ، وَقَدْ سَبَقَ
 الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْأَقْسَامِ .

أنواع الفعل اللازم :

قوله :

وَلَا زِمَ غَيْرَ الْمُعْتَدِي وَحَسِمَ لَزُومَ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَتَمَهُمُ

يقول : غَيْرَ الْمُعْتَدِي ^(٢) يسمى لازماً ، وَحَسِمَ اللَّزُومُ فِي أَفْعَالِ السَّجَايَا ،
 وَالسَّجَايَا جَمْعُ سَجِيَّةٍ وَهِيَ الطَّبِيعَةُ نَحْوُ : شَجَع ، وَجِنَ وَنَهَمَ وَظُرِفَ ، وَكَذَلِكَ -
 أَيْضاً - أَفْعَالُ النَّفْسِ الَّتِي لَا تَلَايِسُ غَيْرَهَا لِإِزِمَةِ نَحْوِ : فَرِحَ ، وَاعْتَمَ ، وَحَزِنَ ،
 وَأَفْعَالُ الْجِسْمِ نَحْوُ : تَحَرَّكَ وَقَامَ وَقَعَدَ .

قوله :

كَذَا أَفْعَلٌ وَالْمُضَاهِي أَفْعَسَا وَمَا أَقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ ذِكْسًا

مِثَالُ أَفْعَلٌ : أَفْشَعَرُ وَاسْبَطَرُ وَاطْمَأَنَّ ، وَيُرِيدُ أَنْ هَذَا الْبِنَاءُ لَا يَجِيءُ إِلَّا لِأَزِمًا
 وَهَذَا الْبِنَاءُ مُضَعَّفُ اللَّامِ وَوَزْنُهُ الْأَصْلِيُّ : أَفْعَلٌ ، وَلِذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ تَاءُ الضَّمِيرِ ، أَوْ
 نُونُهُ عَادَ نَا قَبْلَ الْمُضَعَّفِ إِلَى أَصْلِهِ مِنَ السَّكُونِ لِرُوَالِ الْإِذْغَامِ الَّذِي هُوَ مُوجِبٌ

= يكون بعض العرب يلحظه قوياً بصيغة فيوصله بنفسه وآخر يضعف عنده فيقويه بالحرف ثم
 اختلطت اللغات وتداخلت بلى يتصور أن يقع ذلك من شخص واحد في زمانين وإمّا
 يستحيل ذلك في الفعل الواحد في الزمان الواحد من الشخص الواحد . وانظر أيضاً التذييل
 والتكميل لهذا الباب وقد أسند ذلك إلى الشلوين الصغير .

(١) باب اختار هو الفعل الذي يتعدى إلى اثنين لكن يتعدى إلى الثاني إما بنفسه وإما بحرف
 الآخر وهو عدة أفعال منها : استغفر وأمر وسمى ودعا وكفى وزوج وغير .

(٢) في نسخة الرباط : غير المتعدي .

لِحَرَكَتِهِ نَحْوُ : أَفْشَعَزْتُ وَأَفْشَعَزَنْ ، ولو جاء شيءٌ منه معتل السلام لَمْ يُدْغَمْ
لوجوب إعلال الثاني ؛ كما لَمْ يدغم : احواي مماثل أفعال^(١) ولا : ارعوى مماثل :
أَفْعَلْ.

وقوله : " والمُضَاهِي أَفْعَنْسَا " يَعْنِي الْمُشَابِهَ نَحْوُ : اْحْرَنْجَمْ ، وَيَنْبَغِي أَنْ
يَكُونَ : أَفْعَنْسَ فاعل بالمضاهي اسم الفاعل والمفعول مَحْدُوفٌ أَي : وكذا الفِعْل
الذي ضاهاه : أَفْعَنْسَ نَحْوُ : اْحْرَنْجَمْ ؛ لأن أَفْعَنْسَ ملحق باحرنجم ؛ لأن اْحْرَنْجَمْ
من بنات الأربعة وَأَفْعَنْسَ من بنات الثلاثة فلحق باْحْرَنْجَمْ لِذَلِكَ وَلَمْ يُدْغَمْ^(٢) ،
وقوله : " وَمَا أَقْضَى نِظَافَةَ " نَحْوُ : نَظَفَ الثُّوبُ أَوْ دَنَسَا نَحْوُ : دَنَسَ .

قال ابن مالك :

أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ الْمُعْدَى لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَاْمْتَدَّ

كُونُهُ عَرَضًا نَحْوُ : مَرِضَ وَاحِمٌ ، وقوله : " أَوْ طَاوَعَ الْمُعْدَى لِوَاحِدٍ " نحو :
كسرتُهُ فَانْكَسَرَ ، ودحرجته / ١٢٧ فندحرج ، وإِنَّمَا قال^(٣) : لِوَاحِدٍ يَحْتَرِزُ مِنْ أَنْ
يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ فَإِنَّ الْمُطَاوَعَ لَا يَكُونُ لَازِمًا بَلْ يَصِيرُ مُتَعَدِّيًا إِلَى وَاحِدٍ نَحْوُ :
فَهَمَّتْ زَيْدًا الْمَسْأَلَةَ فَفَهِمَهَا ، وَعَلِمَتْهُ الْحِسَابَ فَتَعَلَّمَهَا .

وَقَدْ بَيَّنَّ النَّاطِقُ أَشْيَاءَ مِنَ الْأَفْعَالِ اللَّازِمَةِ تَارَةً بِإِعْطَاءِ قَانُونِ كُلِّيٍّ ، وَتَارَةً
بِذِكْرِ بِنَاءٍ ، وَالْقَانُونُ الْكُلِّيُّ لِلْمُتَعَدِّيِّ وَاللَّازِمُ أَنْ يَقُولَ الْمُتَعَدِّيُّ هُوَ الَّذِي يَتَعَقَّلُ

(١) فِي الصَّحَاحِ : (حَوَا) الْحَوَاةُ : حَمْرَةٌ تَضْرِبُ إِلَى السَّوَادِ يُقَالُ قَدْ أَحْوَايَ الْفَرَسَ يَحْوِي قَالَ
الْأَصْمَعِيُّ : وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ : أَحْوَايَ يَحْوَاوِي إِحْوِيَاءَ .

(٢) جَاءَ فِي الصَّحَاحِ (قَعَسَ) أَفْعَنْسَ : أَي تَأَخَّرَ وَرَجَعَ إِلَى الْخَلْفِ قَالَ : وَإِنَّمَا لَمْ يَدْغَمْ هَذَا
لأنه ملحق باحرنجم ، وقال فِي مَوْضِعٍ آخَرَ (حَرَجَمَ) اْحْرَنْجَمْ الْقَوْمُ : اَزْدَحَمُوا وَاحْرَنْجَمْتَ
الْإِبِلَ : اجْتَمَعَتْ .

(٣) فِي نَسْخَةِ مِصْرَ وَإِنَّمَا قَالَ الرَّاجِزُ .

توقف معناه على متعلقٍ ، وهو عَلَى قِسْمَيْنِ : مؤنَّرٌ وَغَيْرُ مؤنَّرٍ ، فالأولُ نحو : كَسَرَ وضَرَبَ ، والثاني نحو : نَسِيَ.

واللازمُ : هو الذي لا يَتَوَقَّفُ تَعَقُّلُ مَعْنَاهُ عَلَى متعلقٍ ، وأَبْنَيْتُهُ الْخَاصَّةُ بِهِ : "فَعَلَ" نحو : ظَرَفَ ، ولا يُحْفَظُ مُتَعَدِّياً إِلَّا مَا جَاءَ مِنْ قَوْلٍ عَلِيٍّ -كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ- : إِنْ بَشَرًا قَدْ طَلَعَ الْيَمَنُ.

ومن قَوْلِ نَصْرِ بْنِ سِيَارٍ : أَرْجَبَكُمُ الدَّخُولُ فِي طَاعَةِ الْكَرْمَانِي ^(١) ، طُلِعَ بضم اللام ، و رَحِبَ بضم الحاء ^(٢) ، وَتَفَعَّلْتُ نحو : تَعَفَّرْتُ ^(٣) ، وَافْعَنْتُلْتُ نحو : احْرَنْجَمَ ، وَانْفَعَلَ نحو : انْطَلَقَ ، وَافْعَالَ نحو : اشْهَابَ ، وَأكْثُرُ مَا صِيغَ لِلأَلْسَانِ وَالْعُيُوبِ الظَّاهِرَةِ نحو : احوال واحمار ، وقالوا : املاس ^(٤) وَلَيْسَ بِلَوْنٍ ، وَافْعَلٌ وَهُوَ مَقْصُورٌ مِنْ : افْعَالٌ ، وَمَعْنَاهَا كَمَعْنَاهَا ، فَأَمَّا قَوْلُ يَزِيدِ بْنِ الْحَكَمِ ^(٥) فَيَأْتِي خَلِيلاً صَالِحاً بِكَ مُقْتَوِي ^(٦)

(١) جاء في الصحاح للجوهري (رجب) : رحبت الدار وأرحبت بمعنى أي اتسعت ، قال الخليل : قال نصر بن سيار : أرحبكم الدخول في طاعة الكرماني أي أوسعكم قال وهسي شاذة ولم يبيء في الصحيح فعل بضم العين متعدياً غيره.

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٤٩ / ٢ .

(٣) تعفرت مشتق من العفريت وهو من كل شيء البالغ.

(٤) في الصحاح (ملس) الملاسة : ضد الحشونة وشيء أملس وقد املاس الشيء املياساً.

(٥) من شعراء العصر الأموي وأعيانه من أهل الطائف ، سكن البصرة وولاه الحاج كورة فارس ثم عزله قبل أن يذهب إليها واسمه يزيد بن الحكم بن أبي العاصي بن بشر الثقفي ، توفي سنة (١٠٥هـ) . الأعلام ٨ / ١٨١ .

(٦) البيت من قصيدة جيدة ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي في عتاب ابن عمه عبد الرحمن

ابن عثمان بن أبي العاص ، وهي في مصادر كثيرة من كتب الأدب . الأماشي لأبي علي القالي :

٦٨ / ١ ، وخزانة الأدب : ٣ / ١٣٤ وغير ذلك ، وفيها شواهد كثيرة في النحو منها قوله :

جمعت فحشا غيبة وغيمة ، وقوله : وكم موطن لولاي^١حت كما هوى ... إلخ . =

فَقَوْلُهُ : " خَلِيلًا صَالِحًا " لَيْسَ مَتَّصُوبًا بِهِ بَلْ يَفْعَلُ مَضْمَرٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ : "مَقْتُو" ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : فَوَإِنِّي أَخَذِمُ أَوْ أَتَعَبِدُ أَوْ أَتَبَدَّلُ بِكَ خَلِيلًا صَالِحًا ، وَافْعَلْ نَحْوُ : اقشَعِرْ ، وَاطْمَأَنَّ ، وَفِي أَفْعَلْتَنِي خِلَافٌ : مَذْهَبٌ سَبَّيْوِيهِ أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى نَحْوُ : أَحْرَنِي الدِّيكَ ^(١) ، وَمَذْهَبُ ابْنِ حَبِي أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مُتَعَدِّيًا ، وَأَنْشَدَ قَوْلَ الرَّاجِزِ :

قَدْ جَعَلَ النَّعَاسُ يَغْرُلِدِينِي أَذْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرُلِدِينِي^(٢)

قَالُوا : وَلَمْ يُسْمَعْ مُتَعَدِّيًا إِلَّا فِي هَذَا الرَّجَزِ وَغَالِبُ الظَّنِّ أَنَّهُ مَصْنُوعٌ.

فَتَلْخِصْ مِنْ هَذَا أَنَّ أَهْيَاةَ الْإِزَامِ : فَعْلٌ ، وَتَفَعَّلْتُ ، وَافْعَلْتُ ، وَانْفَعَلَ ، وَافْعَالَ ، وَافْتَعَلَ ، وَافْعَلَّ بِاتِّفَاقٍ ، وَافْعَلْتُ بِإِخْتِلَافٍ ، وَأَمَّا فَعَّلْتُ وَتَفَعَّلْتُ وَتَفَعَّلِي وَتَفَعَّلَتْ وَتَفَعَّلُوا فَكَثُرَ مَا تَأْتِي لِإِزَامَةٍ .

قال ابن مالك :

وَعَدٌ لَّازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ وَإِنْ حُذِفَ فَالْتَّصِبُ لِلْمُنْجَرِّ

= اللغة : مقتوي : جاء في الصحاح (فتا) : الفتو : الخدمة وقد فتوت أفتو فتوا ومقتي أي خدمت ويقال للخدام مقتوي بفتح الميم وتشديد الباء كأنه منسوب إلى المفتي وهو مصدر.

المعنى : ابحث عن خليل غيري يناسبك.

الشاهد فيه : قوله : " مقتوي " فهو على كلام أبي حيان اسم فاعل من اقتوى وأصله اقتو
بتشديد الواو واسم الفاعل مقتو ثم قلبت الواو الأخرى ياء كما في نقضي وهو على كلام
الجوهري على زنة مفعول ثم نسب إليه.

(١) أحرنبي الديك : انتفش للقتال.

(٢) من الرجز المشطور قال بعضهم هو مصنوع . حاشية يس : ١ / ٣١١ ، والغرندي والسرندي الذي يعليك ويعلوك والبيتان في الأشموني : ٢ / ٨٨ ، والتصريح : ١ / ٣١١ .

لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ الْفِعْلَ يَنْقَسِمُ إِلَى مُتَعَدٍ وَلاَزِمٍ ، وَذَكَرَ أَشْيَاءَ مِنَ الْلازِمِ ، ذَكَرَ أَنَّ الْلازِمَ يَصِيرُ مُتَعَدِيًا بِوَصُولِهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ إِلَى اسْمٍ وَتَعْلُقُهُ بِهِ فَتَقُولُ مَثَلًا : إِنْ قَامَ فِي قَوْلِنَا : قَامَ زَيْدٌ لَازِمٌ ، فَإِذَا قُلْنَا : قَامَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو صَارَ مُتَعَدِيًا.

وَلَمْ يَذْكُرِ النَّاطِمُ مِمَّا يَعْدِي الْلازِمَ غَيْرَ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَذَكَرَ النَّاسُ أَنَّهُ يُعْدَى بِحَرْفِ الْجَرِّ نَحْوُ : غَضِبْتُ عَلَى زَيْدٍ ، وَخُصُوصًا بِالْبَاءِ نَحْوُ : خَرَجْتُ بِزَيْدٍ ، وَقُمْتُ بِعَمْرٍو ، وَبِهَمْزَةِ النَّقْلِ نَحْوُ : أَخْرَجْتُ زَيْدًا ، وَبِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ نَحْوُ : فَوَحْتُ زَيْدًا.

وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي بَابِ الْأَفْعَالِ ، وَهَلْ يَنْقَاسُ ؟ وَالْخِلَافُ فِي ذَلِكَ ، وَزَادَ بَعْضُ النَّاسِ فِي الْمُعْدِيَّاتِ أَلِفَ الْمُفَاعَلَةِ نَحْوُ : جَالَسْتُ زَيْدًا ، وَسِينَ الْاسْتِفْعَالَ نَحْوُ : اسْتَخَرَجْتُ الْمَالَ.

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ مِنَ الْمُعْدِيَّاتِ - أَيْضًا - تَغْيِيرَ الْحَرَكَةِ نَحْوُ : شَتَرْتُ عَيْنَ الرَّجُلِ وَشَتَرَهَا اللَّهُ ، فَالنَّقْلُ وَقَعَ بِالتَّغْيِيرِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ شَتَرَهَا اللَّهُ أَصْلٌ ، وَأَنَّ الْمُرَادَ : أَوْقَعَ اللَّهُ فِيهَا الشَّتْرَ.^(١)

وَإِذَا عُدِّيَ الْلازِمُ بِحَرْفِ جَرٍّ لَمْ يَجْزِ حَذْفُ الْجَارِ وَوَصُولُ الْفِعْلِ إِلَى الْاسْمِ فَيَنْصَبُ^(٢) إِلَّا فِي مَا سَمِعَ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :^(٣)

(١) لَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْعَكْرِيُّ فِي اللَّبَابِ : ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، وَإِنَّمَا قَالَ : " فَصَلَ فِيمَا يَعْدِي الْفِعْلَ وَهِيَ حُمْسَةٌ : الْهَمْزَةُ كَقَوْلِكَ : فَرَحَ زَيْدٌ وَأَفْرَحَتْهُ ، وَتَشْدِيدُ الْعَيْنِ كَقَوْلِكَ : فَرَحَتْهُ وَمَعْنَاهَا وَاحِدٌ ، وَالْبَاءُ كَقَوْلِكَ : فَرَحْتُ بِهِ وَمَعْنَاهُ غَيْرُ مَعْنَى الْأَوَّلِينَ وَالتَّمَثِيلُ الْمُنَاطِقُ لِلأَوَّلِينَ : ذَهَبَ بِزَيْدٍ أَيْ أَذْهَبَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : { وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ } - الْبَقَرَةُ مِنَ الْآيَةِ : ٢٠ ، وَسِينَ اسْتَفْعَلَ وَزَادَهَا وَهِيَ الْهَمْزَةُ وَالتَّاءُ كَقَوْلِهِ : خَرَجَ الشَّيْءُ ، وَاسْتَخَرَجْتَهُ ، وَأَلَفَ الْمُفَاعَلَةَ نَحْوُ : جَلَسَ زَيْدٌ وَجَالَسْتَهُ ، وَقَرِبْتُ مِنَ الْبَلَدِ وَقَارَبْتُهُ ."

(٢) هُوَ مَذْهَبُ سِيبَوِيِّ وَالمِرْدُ . انْظُرِ الْكِتَابَ لِسِيبَوِيِّ : ١٢٦ - ١٢٨ ، وَالمُنْتَضَبُ : ٢ / ٣٤١ ، ٢ / ٣٢١ ، ٣٤٣ ، ٣٣١ ، وَالجَمَلُ فِي النُّحُو : ٩٣ - ٩٤ ، وَالأَمَالِيُّ النُّحَوِيَّةُ لَاسِ

الْحَاجِبِ : ١٠٥ - ١٠٦

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الطُّوَيْلِ ، قَائِلُهُ هُوَ عُرْوَةُ بْنُ حِزَامٍ ، وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةِ أَوَّلَاهَا قَوْلُهُ : -

نَحْنُ قَتْبِدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأَخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي
يُرِيدُ لَقَضَى عَلَيَّ.

ولا يَجُوزُ حذفُ الْجَرِّ وإبقاء الاسمِ مَجْرُوراً إِلَّا شُدُوداً فِي ضَرُورَةٍ^(١) نَحْوُ
قول الشاعر: (٢)

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟ أَشَارَتْ كُلِّيبٌ بِالْأُكْفِ الْأَصَابِعُ

= يَقُولُ لِي الْأَصْحَابُ إِذْ يَغْذِلُونِي أَشَوْقُ عِرَاقِي وَأَلْتَ يَمَانِي

والبيت في شرح شواهد معني اللبيب : ١ / ٤١٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٢ / ٦٣٥ ، والتصريح : ١ / ٣١٤ ، والخزانة : ٤ / ١٣٦ ، خلاف في تخليص الشواهد : ٥٠٤ ، والجنى الدياني : ٤٧٤ ، والخزانة : ٩ / ١٢٠ ، والدرر : ٥ / ١٨٥ ، والمغني : ١٤٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٤٨ ، ١٥٠ - وينظر ابن الناظم : ٩٦ ، وتوضيح المقاصد : ٢ / ٥٣ ، والأغاني : ٢٣ / ٣٠٧ ، والشاهد : ٤٢٤ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " نحن " من الحنان وهو الرحمة والحنو ، قوله : " من صبابه " أي من شوق
قوله : " لولا الأسى " بضم الهَمْزة جمع أسوة ، أسوة من الناسي وهو الاقتداء .
الاستشهاد فيه : حيث حذف منه حرف الجر وجعل المجرور مفعولاً .

(١) قال الأخفش الصغير بقياسه مع أن ، وأن . وغيرهما مطلقاً إذا لم يوجد لِس في الكلام .
انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٥٠ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٣٧٢ ، والأمالي
الحاجية : ٤ / ١٦٧ ، والتوسع في النحو : ١٦٦ .

(٢) قاله هو الفرزدق ، وهو من قصيدة من الطويل يخاطب بها الفرزدق جريراً . انظر ابن الناظم
: ٩٦ ، وتوضيح المقاصد : ٢ / ٥١ ، وأوضح المسالك : ٢ / ١٧٨ ، وتخليص الشواهد :
٥٠٤ ، والخزانة : ٩ / ١١٣ ، والدرر : ٤ / ١٩١ ، وشرح التصريح : ١ / ٣١٢ ، ديوان
الفرزدق : ٣٦٠ - ٣٦٢ ، والشاهد : ٤٢١ من شواهد العيني.

الاستشهاد فيه : في قوله : " كليب " حيث جاء بالجر وأصله إلى كليب فأسقط الجار وأبقى
عمله والأصل نصب المجرور بعد حذف الجار توسعاً ؟ كقولك في : شكرت لزيد ونصحت
لعمر : شكرت زيداً ونصحت عمراً ، ولكن الشاعر هاهنا أسقط الجار وأبقى عمله .

١٢٨ أي : أشارت إلى كليب ، والذي سُمِعَ مِمَّا حُذِفَ مِنْهُ الْحَرْفُ
وانتصب الاسم : " اختار واستغفر وأمر وكنى وسمى ودعى وزوج وصدق " نحو :
اخْتَرْتُ زَيْدًا الرَّجَالَ ، أي : مِنَ الرَّجَالِ ، وَاسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ الذَّنْبَ ، أي : مِنَ الذَّنْبِ ،
وَأَمَرْتُ زَيْدًا الْخَيْرَ ، أي : بِالْخَيْرِ ، وَكُنَيْتُ زَيْدًا أَبَا بَكْرٍ ، أي : بِأَبِي بَكْرٍ ، وَسَمَيْتُ
وَلَدِي مُحَمَّدًا ، أي : بِمُحَمَّدٍ ، وَدَعَوْتُهُ جَعْفَرًا ، أي : بِجَعْفَرٍ ، وَزَوَّجْتُكَ امْرَأَةً ، أي :
بامْرَأَةٍ ، وَصَدَقْتُ الرَّجَالَ الْحَدِيثَ ، أي : فِي الْحَدِيثِ .^(١)

وزعم ابن الطرودة أن : " استغفر " أصلها أن يَتَعَدَّى لاثنتين بنفسها ، وأن
استغفرت الله الذنب هو الأصل ، وأن تَعَدِّيَ عَنْ إِنَّمَا كَانَ لِتَضْمِينِهِ مَعْنَى : بُيِّنْتُ ،
وإِنَّمَا جَاءَ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ حَذْفُ حَرْفِ الْخَرِّ لِتَعْيِينِهِ وَتَعْيِينَ مَحَلِّهِ .^(٢)

ولا يَحْزُرُ القياس على هذه الأفعال غيرها وإن تَعَيَّنَ الْحَرْفُ وَمَحَلُّهُ فَلَا يُقَالُ
: برئت القَلَمَ السَّكِينِ ، أي : بالسَّكِينِ ، وإن كَانَ قَدْ تَعَيَّنَ أَنَّ الْمَحْذُوفَ هُوَ الْبَاءُ ،

(١) انظر البحر المحيط : ٤ / ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، والرهان للزركشي : ٣ / ٢١٥ ، وأوضح المسالك :

١٠٦ ، وشرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١ / ٣٠٥ .

(٢) انظر في رأي ابن الطراوة التذيل والتكميل وقد أبطله أبو حيان بأن سيبويه نقل أن بعض
العرب يقول : استغفرت الله ذنبي ، والجميع يقولون استغفرت الله من ذنبي ، وقد مثل
الشارح لهذه الأفعال في كتبه الأخرى فقال في التذيل والتكميل :

— استغفر الله ذنباً لست مُحْصِيهِ رب العباد إليه الوجه والعمل
— أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب
— دعيتني أخاها أم عمرو ولم أكن أخاها ولم أَرْضَعْ لَهَا بِلْبَانِ

وقال تعالى : { زَوْجَانِكَا } - الأحزاب : ٣٧

وَتَعَيَّنَ مَحَلَّ حَذْفِهِ وَهُوَ السَّكِينُ ؛ إِذْ لَا يَعْتَلُ : بِرَيْتَ بِالْقَلَمِ السَّكِينُ^(١) ، خِلَافًا لِعَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَخْفَشِ الصَّغِيرِ^(٢) إِذْ أَجَازَ الْقِيَاسَ عَلَى ذَلِكَ^(٣).

قوله :

نَقَلًا وَفِي أَنْ وَأَنْ يَطْرُدُ مَعَ أَمْنٍ لَيْسَ : كَفَعَجِبْتُ أَنْ يَذُوبَا

يَعْنِي بِقَوْلِهِ : " نَقَلًا " أَي مَوْقُوفًا عَلَى السَّمَاعِ وَالنَّقْلُ لَا قِيَاسَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، ثُمَّ قَالَ : وَيَطْرُدُ حَذْفَ حَرْفِ الْجَرِّ مِنْ : " أَنْ وَأَنْ " إِذَا أَمِنَ اللَّبْسُ ، فَلَا يَجُوزُ : رَغِبْتُ أَنْ تَقْعُدَ ؛ لِأَنَّهُ مَلِيسٌ إِذْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : رَغِبْتُ فِي أَنْ تَقْعُدَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ : رَغِبْتُ عَنْ أَنْ تَقْعُدَ^(٤).

فَإِنْ زَالَ اللَّبْسُ وَتَعَيَّنَ حَرْفُ الْجَرِّ جَازَ ذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : { وَتَرَوُغُوبُونَ أَنْ تُنْكِحُوهُنَّ }.

وَأَمَّا اطْرُدَ ذَلِكَ فِي : " أَنْ وَأَنْ " لَطُولِهِمَا بِصِلَتِهِمَا ، وَلِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ^(٥) لَمْ يَظْهَرْ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي الْعَمَلِ فَصَارَ دَخُولُهُ وَحَذْفُهُ سَيِّئًا ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْمَصْدَرِ ؛

(١) انظر شرح التصريح : ٣١٣ / ١.

(٢) هو أبو الحسن علي بن سليمان ، توفي سنة (٣١٥هـ) سبقت ترجمته في باب الفاعل.

(٣) انظر شرح السهيل لابن مالك : ١٥٠ / ٢ ، وشرح الكافية للرضي : ٢٧٣ / ٢ ، والأمالي الحاجبية : ١٩٧ / ٤ ، والتوسع في النحو : ١٦٦ ، وانظر أيضاً التذيل والتكميل (بأب) تعدي الفعل ولزومه

(٤) انظر الكتاب لسيبويه : ١٢٦ - ١٢٨ ، والمقتضب : ٣٤١ / ٢.

(٥) من الآية : ١٢٧ من سورة النساء . وقد تعين الحرف في الآية الكريمة المذكورة وهو في سبب الزول وهو الرغبة في النكاح.

(٦) من أمثله قوله تعالى : { أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ } (الأعراف : ٦٣) ، وقوله : { شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ } (آل عمران : ١٨).

لأنَّهُ لَا طَوْلَ فِيهِ ، فَلَا يَحْزُرُ فِي : عَجَبْتُ مِنْ قِيَامِكَ أَنْ تَقُولَ : عَجَبْتُ قِيَامَكَ ، وَقَوْلُهُ : " كَعَجَبْتُ أَنْ يَدُوا " هُوَ مِنَ الدِّيةِ ، أَيُّ : مِنْ أَنْ يَدُوا .

وَإِذَا حُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ مِنْ : " أَنْ وَأَنْ " فَاخْتَلَفَ فِي مَوَاضِعِهِمَا فَقَالَ الْخَلِيلُ وَالْكَسَائِيُّ مَوْضِعُهُ جَر ، وَقَالَ سِيبَوِيهٌ وَالْفَرَّاءُ نَصَبٌ ^(١) ، وَاسْتَدَلَّ لِلْقَوْلِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا ذَنْبٌ بِهَا أَنَا طَالِبَةٌ ^(٢)

(١) انظر الخلاف المذكور في موضع المصدر بعد حذف الحرف المراجع الآتية : شرح النسيهيل لابن مالك : ٢ / ١٥٠ ، وينظر المقتضب : ٢ / ٣٤٧ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٧٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٦٣٤ ، والمغني : ٥٢٦ ، والكتاب لسيبويه : ٣ / ٢٩ ، وشرح التصريح : ١ / ٣١٣ ، وقضايا الخلاف النحوية والصرفية في كتاب شفاء العليل للسلسلي : ٣٣٩ " دكتوراه بالأزهر " ، والأشعري : ٢ / ٩٢ .

(٢) البيت للفرزدق وهو من قصيدة من الطويل بمدح ما المطلب بن عبد الله المخزومي ، وأولها هو قوله :

تَقُولُ ابْنَةُ الْغَوْتِيِّ مَالِكٌ هَاهُنَا وَأَنْتَ نَعِيجِي مَعَ الشَّرْقِيِّ جَانِبِهِ

ينظر البيت في الإنصاف : ٣٩٥ ، وتخليص الشواهد : ٥١١ ، والدرر : ٥ / ١٨٣ ، والكتاب لسيبويه : ٣ / ٢٩ وشرح أبيات سيبويه : ٢ / ١٠٣ ، وشرح شواهد المغني : ٨٨٥ ، والمغني : ٥٢٦ ، وجمع الهوامع للسيوطي : ٢ / ٨١ ، ينظر الديوان : ٧٨ ، ابن الناطم : ٩٧ ، والشاهد : ٤٢٥ من شواهد العيني .

الاستشهاد فيه : في قوله : " أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً " حيث حذف منه حرف الجر ؛ إذ أصله لأن تكون وفيه خلاف فادعى الخليل أن عمله الجر بدليل عطف ولا دين بالجر عليه ، وهو مذهب الكسائي - أيضاً - ومذهب سيبويه والفرّاء أنه انتصب ، ويقال : لا دليل في ذلك لجواز أن يكون عطفاً على توهم دخول اللام كما قال زهير بن أبي سلمى :

بَدَأَ لِي أَيْ لَسْتُ مُدْرِكًا مَا مَضَى وَلَا سَابِقٌ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَانِبَا

بحر سابق عطفاً على مدرك على توهم دخول الباء عليه

فـ : " أن تكون " في موضع جرٍّ ، ولذلك عطفَ عليه بالجرِّ قولُهُ : " ولا دين " والقياسُ ما ذهبَ إليه سيويه ؛ لأننا إذا نظرنا إلى ما حذفَ منه الحَرْفُ وجدنا أنَّ الحَرْفَ قدْ نصبته ، ولا بقیه مَحْزُوراً^(١) ، إلَّا في شُدُوزِ الْكَلَامِ ؛ لأنَّ فِيهِ إِعْمَالُ الحَرْفِ وقد حذفَ^(٢) ، ولا حُجَّةٌ في البيتِ ؛ لأنه يحتمل أن يكون قولُهُ : " أن يكون "^(٣) في موضع نصب ويكون قولُهُ : " ولا دين " معطوفاً على التَّوَهُّمِ ؛ كَأَنَّهُ تَوَهُّمٌ أَنَّهُ قَالَ : لأنْ تكون حبيبة نحو قولهِ تَعَالَى :^(٤) { فَأَصْدَقْ وَأَكُنْ } كَانَ قَالَ : أَصْدَقْ وَأَكُنْ^(٥)

(١) من ذلك قوله تعالى : { لَا أَقْعَدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ } (الأعراف : ١٦) ، وقول الشاعر :

كما غسل الطريق الثعلب ، أي على صراطك وعلى الطريق

(٢) من ذلك قول الفرزدق :

إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع

(٣) تكون ساقطة من النسخة الأمريكية.

(٤) من الآية : ١٠ من سورة المنافقون.

(٥) قال ابن هشام في الآية : " فاما المجزوم فقال به الخليل وسيويه في قراءة غير أبي عمرو :

"لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن" فإن معنى : لولا أخرتني فأصدق ومعنى إن

أخرتني أصدق واحد وقال السمراني والفارسي : هو عطف على محل فأصدق . انظر المعنى

بمashية الأمر : ٩٧ / ٢ .

﴿ تقديم أحد المفعولين على الآخر في باب أعطى ﴾

قال ابن مالك :

وَالْأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَمَنْ مِنْ أَلْسُنٍ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَا يَظْهَرُ لَذِكْرُهَا تَنَاسُبُ قَوِيٍّ هُنَا ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ : وَجْهُ التَّنَاسُبِ أَنَّهُ لَمَّا ذُكِرَ أَنَّ الْفِعْلَ مُتَعَدٍّ وَلاَزِمٌ ، وَكَانَ قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْمُتَعَدِّيَّ يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، وَإِلَى اثْنَيْنِ ، وَإِلَى ثَلَاثَةٍ ، أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ الْمَفَاعِيلَ قَدْ تَفَاوَتْ رُتْبَتُهَا فَيَخْتَلِفُ أَحْكَامُهَا.

فَذَكَرَ هُنَا طَرَفًا مِنْ مَسَائِلِ هَذَا الْفَصْلِ فَذَكَرَ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ مَفْعُولَانِ ، فَالَّذِي هُوَ فَاعِلٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى رَتَبَتِهِ التَّقْدِيمَ عَلَى الَّذِي لَيْسَ فَاعِلًا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى نَحْوُ : أَلَيْسَتْ زَيْدًا ثَوْبًا ، فزَيْدٌ فَاعِلٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ / ١٢٩ قَبْلَ دُخُولِ هَمْزَةِ التَّعْدِيدِ كَانَ لِبَسِ زَيْدٌ ثَوْبًا ، فَعَلَى هَذَا لَا تَخْلُو مَسَائِلُ هَذَا الْفَصْلِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ :

أَنْ يَتَّصِلَ بِالْمَفْعُولِ الثَّانِي ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ فَقَطْ ، أَوْ يَتَّصِلَ بِالْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي فَقَطْ ، أَوْ يَتَّصِلَ بِكُلِّ مِثْلِهِمَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى صَاحِبِهِ ، أَوْ لَا يَتَّصِلُ بِأَحَدِهِمَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى صَاحِبِهِ.

فَالْأَوَّلُ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مَرْفُوعًا أَوْ مَجْرُورًا ، إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا نَحْوُ : أَعْطَيْتَ زَيْدًا مَا أَرَادَ ، فَإِنْ قُلْتَ : مَا أَرَادَ أَعْطَيْتَ زَيْدًا ، فَقَدِمْتَ الْمَفْعُولَ الثَّانِي ، ففِيهِ خِلَافٌ : جَمِيعُ الْبَصَرِيِّينَ يُجَيِّزُونَهُ وَالْكُوفِيُّونَ يَمْنَعُونَهُ وَإِنْ قُلْتَ : أَعْطَيْتَ مَا أَرَادَ زَيْدًا امْتَنَعَ - أَيْضًا - عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَبَعْضِ الْبَصَرِيِّينَ.

وإن كان مجروراً نحو : أعطيتُ زيداً درهمه ، فإن قلت : درهمه أعطيتُ زيداً جازت المسألة بلا خلاف ، فإن قلت : أعطيتُ درهمه زيداً ، ففي جواز ذلك خلاف عند البصريين^(١) ، والصحيح الجواز.

والقسم الثاني : نحو : أعطيتُ الغلام مالكة ، تعيين تأخير المفعول الأول عند البصريين ، ولا يجوز : مالكة أعطيتُ الغلام ، ولا : أعطيتُ مالكة الغلام ؛ إلا عند الكوفيين ، فإنه يجوز ذلك إذا قدرت أن الإعطاء أخذ للغلام أولاً ، فالأول عندهم هو الذي يقدر الفعل أخذاً له قبل صاحبه.^(٢)

والقسم الثالث : نحو : أعطيتُ درهمه ضاربه ، أو : ألبستُ مشتريه ثوبه ، فلا يجوز شيء من هذا ؛ لأن كل واحد منهما فيه ضمير صاحبه ، والضمير يقتضي أن يسبقه ما يفسره إما لفظاً وإما رتبة فتدافعت هذه المسائل.

والقسم الرابع : نحو : إما أن يكون ثم مبين للمفعول الذي هو فاعل من حيث المعنى أو لا يكون ، فإن كان جاز أن يلي العامل أيهما شئت ، فتقول :

(١) قال المرادي : " ومنع هشام مسألة أعطيت درهمه زيداً ، قال هشام : محال أعطيت ثوبه زيداً لتقدم المكني قبل زيد ؛ لأن العامل في الثوب غير وصف زيد وقال ابن كيسان : هي قبيحة ؛ لأن الدرهم وزيداً جميعاً يتصل الفعل بهما اتصالاً واحداً لأن كل واحدة منهما مفعول به فليس أحدهما أولى بأن يكون الفعل أشد له موصلة من الآخر ، وذكر ابن عصفور أن بعض البصريين منع أعطيت درهمه زيداً وبني منعه على أن المفعولين في مرتبة واحدة وأيهما تقدم فذلك مكانه " . شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٥٧٤ ، وأصله في التذيل والتكميل (سباب تعدي الفعل ولزومه).

(٢) قال المرادي : " وقال ابن عصفور : لا يجوز باتفاق : أعطيت مالكة الغلام ولا مالكة أعطيت الغلام إلا عند الكوفيين ، فإنه يجوز ذلك إذا قدرت أن الإعطاء أخذ للغلام أولاً فالأول عندهم هو الذي يقدر الفعل أخذاً له قبل صاحبه . انتهى " . شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٥٧٣ ، وانظر شرح التصريح : ١ / ٣١٤ .

أَلْبَسْتُ زَيْدًا الثَّوبَ ، وَأَلْبَسْتُ الثَّوبَ زَيْدًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَمَّ مَبْنِيٌّ وَأَلْبَسْتُ نَحْوُ :
أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، فَالسَّابِقُ هُوَ الْفَاعِلُ مَعْنَى ، وَالْمُتَأَخِّرُ لَيْسَ بِفَاعِلٍ فِي الْمَعْنَى .

قوله :

وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمَوْجِبِ عَرَى وَتَرَكُ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتْمًا قَدْ يُرَى

يقول : يَلْزَمُ سَبْقُ الْفَاعِلِ مَعْنَى عَلَى الثَّانِي لِمَوْجِبِ ، وَهُوَ أَنْ لَا يَتَضَحَّ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ مِنَ الثَّانِي نَحْوُ مَا مَثَلْنَاهُ قَبْلُ مِنْ نَحْوِ : أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا .

وقوله : " وَتَرَكُ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتْمًا " يَعْنِي أَنَّهُ قَدْ يَمْتَنِعُ الْأَصْلُ ، وَذَاكَ فِي نَحْوِ : أَلْبَسْتُ الثَّوبَ مَالِكُهُ ، فَلَا يَحْجُزُ أَنْ يَقُولَ : أَلْبَسْتُ مَالِكُهُ الثَّوبَ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ إِذْ ذَاكَ قَدْ وَقَعَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ فِي رُتْبَتِهِ وَعَادَ الضَّمِيرُ عَلَى مَا بَعْدَهُ لَفْظًا وَرُتْبَةً ، وَذَلِكَ لَا يَحْجُزُ إِلَّا فِي مَسَائِلٍ مَحْصُوصَةٍ لَيْسَتْ مِنْهَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَتَقْدِمُ خِلَافَ الْكُوفِيِّينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ .

وَإِذَا قَدْ تَعَرَّضَ النَّاطِقُ لِاجْتِمَاعِ الْمَفْعُولَيْنِ فِي بَابٍ : " أَعْطَى " فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَتَعَرَّضَ لِلْمَفْعُولَيْنِ فِي بَابٍ : " ظَنَّ " وَلِلثَلَاثَةِ فِي بَابٍ : " أَعْلَمَ " وَنَحْنُ نَلِمُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى لَا يَخْلُو هَذَا الْكِتَابُ مِنْ مَسَائِلِهِمَا ، فَتَقُولُ : الْأَوَّلُ فِي بَابٍ : " ظَنَنْتُ " هُوَ الْمُبْتَدَأُ ، وَالثَّانِي هُوَ الْخَبَرُ ، وَالْأَوَّلُ فِي بَابٍ : " أَعْلَمَ " هُوَ الْفَاعِلُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَالثَّانِي هُوَ الْمُبْتَدَأُ وَالثَّالِثُ هُوَ الْخَبَرُ ، وَقَدْ تَقَرَّرَ هَذَا قَبْلُ .

فَإِذَا قُلْتَ : ظَنَنْتُ زَيْدًا ضَارِبًا غُلَامَهُ ، وَأَرَدْتَ تَوْسِيطَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي جَزَأَ نَحْوُ : ظَنَنْتُ ضَارِبًا غُلَامَهُ زَيْدًا إِلَّا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَبَعْضِ الْبَصْرِيِّينَ ، فَإِنْ قَدِمْتَهُ فَقُلْتَ : ضَارِبًا غُلَامَهُ ظَنَنْتُ زَيْدًا جَازَ عِنْدَ كَافَةِ الْبَصْرِيِّينَ وَلَا يَحْجُزُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ .

وَتَقُولُ : ظَنَنْتُ فِي الْبَيْتِ صَاحِبَهُ ، وَلَا يَحْجُزُ : ظَنَنْتُ صَاحِبَهُ فِي الْبَيْتِ ، وَلَا : صَاحِبَهُ ظَنَنْتُ فِي الْبَيْتِ ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ الظَّنَّ تَسَاوَلَ الْمَفْعُولَ الثَّانِي قَبْلَ الْأَوَّلِ .

وَإِذَا قُلْتَ : أَعْلَمْتُ هُنْدًا ضَاحِكَةً أَبَاهَا ، فَلَا يَحْجُزُ : أَعْلَمْتُ أَبَاهَا ضَاحِكَةً هُنْدًا عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ الْإِعْلَامَ تَنَاوَلَ هُنْدًا قَبْلَ تَنَاوُلِ الْأَبِ .

وَإِذَا قُلْتَ : / ١٣٠ أَعْلَمْتُ زَيْدًا فِي الدَّارِ مَالِكَهَا ، فَلَا يَحْجُزُ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا مَالِكَهَا فِي الدَّارِ إِلَّا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ الْإِعْلَامَ تَنَاوَلَ فِي الدَّارِ قَبْلَ تَنَاوُلِهِ مَالِكَهَا ، وَإِذَا قُلْتَ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا هُنْدًا فِي دَارِهَا ، جَازَ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا فِي دَارِهَا هُنْدًا ، عِنْدَ كَافَةِ النَّحَاةِ إِلَّا عِنْدَ مَنْ يَمْنَعُ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ : أُعْطِيَتْ دَرَهْمُهُ زَيْدًا .

وَمِنْ ثَمَامِ هَذَا الْفَصْلِ : تَعْدِي الْفِعْلِ إِلَى مَنْصُوبٍ وَإِلَى مَجْرُورٍ ، فَنَسَبَتْهُ مِنَ الْمَنْصُوبِ نِسْبَةَ الثَّانِي فِي بَابٍ : " أُعْطِيَ " مِنَ الْأَوَّلِ ، فَيَحْجُزُ : لِبَسْتُ مِنَ الثِّيَابِ أَلَيْتُهَا وَلَا يَحْجُزُ : لِبَسْتُ أَلَيْتُهَا مِنَ الثِّيَابِ إِلَّا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ إِذَا قَدَّرَ أَنَّ الْفِعْلَ تَنَاوَلَ الْمَجْرُورَ قَبْلَ ، فَإِنْ قُلْتَ : أَتَيْتُ فِي دَارِهِ زَيْدًا ، جَازَ بِاتِّفَاقٍ .

قَوْلُهُ :

وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجَزَ إِنْ لَمْ يَضُرْ كَحَذَفَ مَا سَبَقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرَ

الْفَضْلَةُ هِيَ الْمَنْصُوبُ وَالْمَجْرُورُ ، وَالْعَمْدَةُ هِيَ الْمَرْفُوعُ ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْإِصْطِلَاحِ ، وَلِذَلِكَ يُقَالُ : الرَّفْعُ إِعْرَابُ الْعَمْدِ ، وَالتَّنْصِبُ إِعْرَابُ الْفَضْلَاتِ ، فَإِذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ ، فَقَدْ حَذَفَ الْمَفْعُولُ ، أَوْ : مَرَرْتُ ، فَقَدْ حَذَفَ الْمَجْرُورُ ، وَذَلِكَ جَائِزٌ .

وَقَوْلُ الثَّائِمِ : " أَجَزَ حَذَفَ فَضْلَةً " لَا يَمُرُّ بِذَلِكَ فَضْلَةً مَا ، بَلْ كُلُّ فَضْلَةٍ وَقَوْلُهُ : " إِنْ لَمْ يَضُرْ " شَرْطٌ فِي جَوَازِ الْحَذَفِ ، فَإِنْ ضَرَّ لَمْ يَحْزَرْ الْحَذَفُ نَحْوُ : أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ جَوَابًا نَحْوُ : زَيْدًا ، فِي جَوَابِ مَنْ قِيلَ لَهُ : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ ، فَلَوْ حَذَفَتْ فَقُلْتَ : ضَرَبْتُ ، فِي جَوَابِ : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ ، وَلَمْ تَذَكَرِ الْمَضْرُوبَ لَمْ يَحْزَرْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ .

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ مَحْضُورًا لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ نَحْوُ : مَا شَرِبْتُ إِلَّا الْعَسَلَ ، فَلَا يَجُوزُ : مَا شَرِبْتُ ، فَإِنْ كَانَ الْحَصْرُ بِإِنَّمَا نَحْوُ : إِنَّمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا ، أَيْ : مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا فَلَا يَجُوزُ - أَيْضًا - .

فَإِنْ قُلْتَ : فَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : إِنَّمَا ضَرَبْتُ ، فَقَدْ حَذَفْتَ الْمَفْعُولَ قُلْتَ : لَيْسَ الْمَحْذُوفُ هَاهُنَا هُوَ الْمَحْضُورُ بَلِ الْحَصْرُ هَاهُنَا فِي الْفَاعِلِ وَالْمَعْنَى : مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنَا ، فَالْمَفْعُولُ الْمَحْذُوفُ لَيْسَ بِمَحْضُورٍ .

وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِي الْمَفْعُولِ مَحْذُوفًا لَمْ يَجُزْ حَذْفُ الْمَفْعُولِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ^(١) {وَأَيُّهَا فَارْهُبُونِ} أَيْ : وَأَيُّهَا ارْهَبُوا ، وَقَوْلُهُمْ : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، وَنَحْوَ قَوْلِهِمْ : رَأْسَ زَيْدٍ ، تُرِيدُ : اضْرِبْ رَأْسَ زَيْدٍ .

وَكَذَلِكَ - أَيْضًا - إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ خَيْرًا فِي الْمَعْنَى فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ نَحْوُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ قَائِمٍ أَوْ غَيْرًا عَنْهُ فِي الْمَعْنَى نَحْوُ : زَيْدًا فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ .

وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ : " وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْز " أَيْ : حَذَفَ اقْتِصَارًا ^(٢) ، وَأَمَّا حَذْفُ الْاِخْتِصَارِ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ فِي بَابِ : " ظَنَنْتُ " بِمَا أُعْتُي عَنْ إِعَادَتِهِ هُنَا .

قوله :

وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا

(١) من الآية : ٤٠ من سورة البقرة.

(٢) مثل له في شرح التسهيل : ١٦٢ / ٢ بعدة آيات منها :

قوله : {لَهُ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ تَحِيَّ وَتُحِيَّتُ} (الحديد : ٢) ، وقوله : {وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا} (التغابن : ١٦) وقوله : {وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى} (٧) وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا} (النجم : ٤٣ - ٤٤).

إِذَا عَلِمَ النَّاصِبُ لِلْفَضْلَةِ جَازَ حَذْفَهُ نَحْوُ : زَيْدًا ، فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ :
ضربت ؟ ، وَكَذَلِكَ رَأْسُ زَيْدٍ ؛ لِأَنَّ رَأْيَهُ قَدْ سَلَّ سَيْفًا ، التَّقْدِيرُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ،
وَاضْرِبْ رَأْسَ زَيْدٍ .

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ يَجِبُ حَذْفُ النَّاصِبِ
لِلْفَضْلَةِ نَحْوُ حَذْفِهِ فِي بَابِ الْإِشْتِغَالِ ، وَفِي بَابِ النِّدَاءِ ، وَغَيْرِهِمَا ، وَقَدْ عَقَدَ
النَّحْوِيُّونَ لِذَلِكَ بَابًا وَهُوَ بَابُ مَا يَنْتَصِبُ عَلَى الْفِعْلِ الْوَاجِبِ إِضْمَارُهُ. ^(١)

(٣) وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا بَابُ التَّحْذِيرِ وَبَابُ الْإِغْرَاءِ وَبَابُ الْإِخْتِصَاصِ وَمِنْ ذَلِكَ الْمَصَادِرُ الْمَوْضُوعَةُ
مَوْضِعَ الْفِعْلِ مِثْلُ حَمْدًا وَشُكْرًا وَوَيْلَهُ وَمِثْلُهُ لِيَكْ وَخَنَانِيكَ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : مَا أَنْتَ إِلَّا سِرٌّ وَلَهُ
صِرَاحٌ صِرَاحُ الثَّكَلِيِّ وَقَدْ عَقَدَ لَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ بَابًا يَقْرُبُ مِنْ عَشْرِينَ صَفْحَةً فِي كِتَابِهِ شَرْحُ
الْجَمَلِ : ٤٠٧ / ٢ - ٤٢٤ وَمِثْلُهُ أَيْضًا فِي الْمَقْرَبِ .

﴿ التَّنَازُعُ فِي الْعَمَلِ ﴾

١٣١ / هَذَا بَابٌ يُسَمَّى بَابَ التَّنَازُعِ وَبَابَ الْإِعْمَالِ ، وَلَمْ يَذْكُرِ النَّاطِقُ لَهُ حَدًّا جَرِيًّا عَلَى عَادَتِهِ فِي أَكْثَرِ أَبْوَابِ الْعَرَبِيَّةِ .^(١)

قوله :

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ فَلِلَّوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

مثال ذلك : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، فزَيْدًا اسْمٌ قَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ : ضَرَبْتَنِي وَضَرَبْتُ وَكُلٌّ مِنْهُمَا يَقْتَضِيهِ فَيَقْتَضِيهِ : ضَرَبْتَنِي عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ ، وَيَقْتَضِيهِ : ضَرَبْتُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ، وَلَيْسَ كَوْنُهُمَا عَامِلَيْنِ شَرْطًا بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرُ مِنْ عَامِلَيْنِ كَمَا قَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ :^(٢)

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِبْ فَاشْكُرْ لَهُ أَحْ لَكَ يُغْفِيكَ الْحَزِيلُ وَتَاصِرُ

فَاحْ قَدْ تَقَدَّمَ ثَلَاثَةُ عَوَامِلَ : " كَسَاكَ " وَيَطْلُبُهُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ ، وَقَدْ أَعْمَلَهُ وَلِذَلِكَ ارْتَفَعَ بِهِ : " أَحْ " ، وَ : " تَسْتَكْسِبْ " يَطْلُبُهُ عَلَى الْمَفْعُولِ ، وَلِذَلِكَ أُضْمِرَ فِيهِ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ ، وَ : " فَاشْكُرْ " يَطْلُبُهُ عَلَى الْمَفْعُولِ إِمَّا بِنَفْسِهِ وَإِمَّا بِحَرْفِ الْحَرْ ، وَلِذَلِكَ عَدَّاهُ إِلَى ضَمِيرِهِ بِحَرْفِ الْحَرْ .

(١) التنازع في اللغة : التخاذب ، وفي الاصطلاح : أن يتقدم معمولان أو ثلاثة على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى .

(٢) البيت من بحر الطويل نسب لأبي الأسود الدؤلي وهو في أساس البلاغة : " كسو " ورواية البيت فيه مختلفة . وانظر الأشموني بحاشية الصبان : ١٠٢ ، والارتشاف : ٩٣ / ٣ ، وقد ورد في الأغاني : ١٢٣ / ١١ ، والتصريح : ٣١٦ / ١ ، والتذيل والتكميل : (باب التنازع) .

موطن الشاهد فيه : في قوله : " كساك ولم تستكسبه فاشكرن له " أح " حيث أعمل في الأول بدليل الإضمار في الثاني والثالث ، واستشهد به أبو حيان هنا على جواز إعمال أكثر من عاملين في الاسم المشغول عنه . ومن شواهد ذلك أيضاً قول الحطيطية :
سئلت فلم تبخل ولم تعط داللاً فسيان لا دم عليك ولا حمد

وأطلق القول في قوله : " إن عاملان " وقد قيد في غير هذه الأرجوزة بأن
يكونا لغير توكيد ، وذلك احتراز من نحو : قام زيد^(١) ، قال بعض شيوخنا :
يجوز أن يكون : " زيد " فاعلاً بالفعل الثاني وفاعل الأول مضمر ، كأنه من باب
الإعمال ، ويجوز أن يكون : " زيد " فاعلاً بقاء الأول ولا يحتاج الثاني إلى مُستند
إليه ؛ لأنه لم يؤت به لذلك إنما جيء به لتوكيد الأول وهذا الوجه الثاني أحسن.^(٢)

وقال بعض أصحابنا : يجوز أن يكون مرفوعاً بهما معاً وعملاً فيه عملاً
واحداً ولا يلزم منه اجتماع عاملين على مفعول واحد من حيث أن الثاني لما كان
تأكيداً للأول جرى مجرى الشيء الواحد فكان الثاني هو الأول.^(٣)

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل : ١٦٥ / ٢ :

فلو كان ثاني العاملين مؤكداً لكان في حكم الساقط كقول الشاعر :

أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

فأتاك الثانية توكيد للأولى فكذلك لك أن تنسب العمل إليهما لكونهما شيئاً واحداً في اللفظ
والمعنى ، ولك أن تنسب للأول وتلغي الثاني لفظاً ومعنى لتزله منزلة حرف زيد للتوكيد.

(٢) هو قول أبي الحسين بن أبي الربيع كما نص عليه في التذيل والتكميل (بساب التنازع) ،
وأيضاً نص عليه المرادي في شرحه للتسهيل : ٥٨٧ / ١ ، وهو أيضاً قول أبي على الفارسي
حيث أجاز ذلك في قول الشاعر : فهيهات هيهات العقيق ومن به ، قال ارتفع العقيق
بهيهات الثانية وأضرمت في الأولى أو بالأولى وأضرمت في الثانية.

(٣) هو قول الفراء بأن كل مسألة يؤدي فيها إعمال الثاني إلى الإضمار قبل الذكر أو إلى حذف
الفاعل فلها لا تحوز ولا يوجد ذلك في كلام العرب ، وما وجد من قول العرب : قام وقعد
زيد ، فإن زيد مرتفع عنده بالفعلين معاً فلا يجوز عنده إعمال الثاني مع احتياج الأول إلى
مرفوع إلا أن يتساوى العاملان في الرفع فيكون الاسم مرفوعاً بهما . انظر معاني القرآن
للغراء : ٤٢٢ / ١ ، ابن يعيش : ٧٧ / ١ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٦١٧ / ١ ،
وشرح الكافية لاضي : ٣٠٦ / ١ تحقيق يوسف عمر .

والعامل في هذا الباب لا تكون إلا من الأفعال أو ما جرى مجراها ، فأما إذا كان أحدهما حرفاً والآخر فعلاً فلا يكون ذلك من باب الإعمال ، واختلف إذا كان العامل لا يتصرف ، فمن أصحابنا من قال : شرط العامل أن يكون متصرفاً^(١) ، ومنهم من قال : لا يشترط ذلك.^(٢)

فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : إِذَا أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ : مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلُهُ زَيْدًا ،
[وَإِذَا أَعْمَلْتَ الثَّانِي قُلْتَ : مَا أَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَ زَيْدًا] .^(٣)

والعامل في هذا الباب لا بد أن يكون أحدهما متشبهاً بالآخر بوجه من الوجوه ، وأدنى ذلك بحرف العطف ، وذلك نحو قوله تعالى : { هَآؤُمْ أَفْرُؤُوا كِتَابِيَهٗ } ، وقوله تعالى : { أَتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا } ، ونحو : جَاءَ يَضْحَكُ زَيْدٌ ، وَزَعَمَ بَعْضُ التَّحَوِّيِّينَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْجُمْلَتَيْنِ الْمُعْطُوفِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.^(٤)

وَقَوْلُهُ : " فِي اسْمٍ " ظَاهِرُهُ أَنَّ الْعَامِلِينَ يَكُونَانِ يَقْتَضِيَانِ اسْمًا وَاحِدًا وَهَذَا فِيهِ خِلَافٌ :

(١) هو قول ابن عصفور ذكر ذلك تمرزاً من إن وأخواتها ومن العوامل غير المتصرفة . انظر التذيل والتكميل ، وشرح التسهيل للمرادي : ٥٨٧ / ١ .

(٢) هو ما ذهب إليه ابن مالك إذ أجاز التنازع في فعل التعجب . انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٧٧ / ٢ ، وشرح التسهيل للمرادي : ٥٨٧ / ١ .

(٣) ما بين المعقوفين سقط في النسخة المصرية .

(٤) من الآية : ١٩ من سورة الحاقة .

(٥) من الآية : ٩٦ من سورة الكهف .

(٦) إنما لم يكن صحيحاً لأن كثيراً من شواهد هذا الباب جاءت من غير عطف كالأيات التي حكاهما الشارح .

ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُقْتَضَى مَعْمُولًا وَاحِدًا وَأَكْثَرُ مِنْ
وَاحِدٍ فَأَجَازُوا ذَلِكَ فِي بَابٍ : " أَعْطَى وَظَنَّ وَأَعْلَمَ " وَغَيْرَهَا وَسَبَّأَنِي ذَلِكَ^(١) ،
وَسَهَّبَ أَبُو عَمْرٍو الْجَرْمِي وَمَنْ تَبِعَهُ إِلَى قَصْرِ ذَلِكَ عَلَى الْفِعْلِ اللَّازِمِ وَالْمُتَعَدِّي لِوَاحِدٍ
فَلَا يَكُونُ الْمَعْمُولُ إِلَّا وَاحِدًا.^(٢)

وَهَذَا الْبَابُ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ ؛ لِأَنَّكَ إِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِي احتَاجَ إِلَى الإِضْمَارِ
قَبْلَ الذِّكْرِ إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ يَفْتَضِي مَرْفُوعًا ، وَإِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ لَزِمَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْعَامِلِ
وَالْمَعْمُولِ.

وظَاهِرُ قَوْلِهِ : " فِي اسْمٍ " عَدَمُ تَقْيِيدِهِ بِأَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا ، وَوَقَعَ لِأَبِي عَمْرٍو
ابن الحَاجِبِ فِي مُقَدِّمَتِهِ مَا يَفْتَضِي ظَاهِرُهُ أَنَّ الْاسْمَ يَكُونُ ظَاهِرًا ، فَعَلَى هَذَا إِذَا جَاءَ
/ ١٣٢ مثل : مَا قَامَ وَقَعْدَ إِلَّا أَنْتَ ، لَا يَكُونُ مِنْ بَابِ الْإِعْمَالِ ؛ بَلْ يَكُونُ مِنْ بَابِ
الْحَذْفِ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ ظَاهِرًا مَحْضُورًا نَحْوُ : مَا قَامَ وَقَعْدَ إِلَّا زَيْدٌ^(٣) ، وَقَدْ جَعَلَهُ
بَعْضُهُمْ عَلَى الْإِعْمَالِ.^(٤)

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٧٦ / ٢ ، ١٧٧.

(٢) نسبه إليه المرادي في شرحه للتسهيل : ٦٠١ / ١ ، وقال ابن مالك : " ومنع بعض النحويين
التنازع في متعددين إلى اثنين أو ثلاثة بناء على أن العرب لم تستعمله وما زعمه غير صحيح
فإن سيبويه حكى عن العرب : متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً على إعمال رأيت ، ومتى
رأيت أو قلت زيد منطلق على إعمال قلت ، أعني بإعمالها حكاية الجملة هاهنا " . شرح
التسهيل لابن مالك : ١٧٧ / ٢ .

(٣) نصه في الكافية : وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما ، انظر شرح الكافية للرضي : ٢٠٢ / ١ .

تحقيق : يوسف عمر .

(٤) هو قول الكسائي . انظر شرح الكافية للرضي : ٢٠٣ / ١ تحقيق : يوسف عمر .

وَقَالَ بَعْضُ مَنْ لَقِينَاهُ أَنَّ بَعْضَ النُّحَاةِ مَنَعَ مِنَ التَّنَازُعِ فِي الْمَضْمَرِ ، وَأَجَازَهُ أَكْثَرُهُمْ ، وَالْأَظْهَرُ جَوَازُهُ ^(١) ، وَكَذَلِكَ - أَيْضاً - ظَاهِرُ قَوْلِهِ : " فِي اسْمٍ " أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهِ مُطْلَقاً سِوَاءَ أَكَانَ الْمَعْمُولُ سَبَبِيّاً أَوْ غَيْرَهُ .

وَزَعَمَ ابْنُ خَرُوفٍ أَنَّهُ لَا يَتَأْتِي الْإِعْمَالُ فِي الْأَفْعَالِ وَالصِّغَاتِ إِذَا رَفَعْتَ السَّبَبِي نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ وَقَعَدَ أَبُوهُ ، وَزَيْدٌ قَامَ وَقَاعِدَ أَبُوهُ ^(٢) .

وَقَوْلُهُ : " قَبْلَ " يَعْنِي أَنَّ الْعَامِلَيْنِ يَتَقَدَّمَانِ عَلَى اسْمِ نَحْوِ : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَظَاهِرُ كَلَامِ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ اشْتِرَاطُ تَقَدُّمِ الْعَامِلَيْنِ عَلَى الْاسْمِ ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : لَا يَلْزَمُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْعَامِلَانِ بَلْ قَدْ يَتَأَخَّرَانِ مَعَ كَقَوْلِكَ : أَعْمَرَا ضَرَبْتُ أَوْ شَتَمْتُ ؟ ^(٣)

وَقَوْلُهُ : " فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ " هَذَا عَلَى عُمُومِهِ ، وَسِوَاءَ أَكَانَ الْعَامِلَانِ مُتَّفَقَيْنِ فِي الْعَمَلِ أَمْ مُخْتَلَفَيْنِ ، فَمِثَالُ اتَّفَاقِهِمَا : قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ ، وَمِثَالُ اخْتِلَافِهِمَا : ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ^(٤) .

(١) شرح الكافية للرضي : ٢٠٣ / ١ تحقيق : يوسف عمر ، وفيه تفصيل بين أن يكون المضمر منصوباً أو غير ذلك .

(٢) انظر رأي ابن خروف في الارتشاف : ٨٨ / ٢ ، وفي التذييل والتكميل (باب التنازع) وقد تبعه ابن مالك في شرح التسهيل : ١٦٦ / ٢ وأردفه بقول كثير :

قضي كل ذي دين لولي غريمه وعزة مطول معنى غريمها

وخرجها على غير باب التنازع حيث قال :

أراد وعزة غريمها مطول معنى

وهو في تحريج البيت تابع لأبي علي الفارسي .

(٣) هو ما اختاره المرادي ونص عليه في شرحه للتسهيل : ٥٨٩ / ١ وقال يجوز ذلك إذا جاز تقدم المعمول أو توسطه أو تأخره وأيضاً حيث وجب التقديم أو التأخير أو التوسط ، وقال : " وأجاز بعض المغاربة تقديمه على العاملين وعلى هذا فلربما وجب التقديم نحو : أي رجل ضربت أو شتمت ؟ " .

(٤) إذا تنازع العاملان في معمول جاز إعمال أيهما شئت بالاتفاق بين البصريين والكوفيين لأن إعمال كل منهما مسموع من العرب ويعمل الآخر في ضميره ويمتنع حذفه إذا كان عمدة =

وَأَمَّا كَانَ لِأَحَدِهِمَا الْعَمَلُ فِي الْأَسْمِ وَلَمْ يَجْتَمِعَا عَلَى الْعَمَلِ فِيهِ لَامْتِنَاعِ
اجْتِمَاعِ مُؤَثَّرَيْنِ عَلَى أَثَرِ وَاحِدٍ مَعَ مَا يُلْزَمُ فِي الْمُخْتَلِفَيْنِ مِنْ اسْتِحَالَةِ قَبُولِ الْحَرْفِ
الوَاحِدِ لِحَرَكَتَيْنِ ، فَمُحَالٌ أَنْ يَكُونَ آخَرُ : " زَيْدٌ " فِي نَحْوِ : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا
، مُحَالًا لِلضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ.

وِخَالَفِ الْفَرَاءِ فِي مِثْلِ : قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ ، فَرَعِمَ أَنْ : " زَيْدًا " مُرْتَفَعٌ بِقَامَ
وَقَعَدَ مَعًا^(١) ، وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ : " فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ " أَيِ فِي ذَلِكَ الْأَسْمِ.

وَالثَّانِ أَوَّلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَةٍ

إِعْمَالُ الثَّانِي إِنْ كَانَا عَامِلَيْنِ وَالثَّلَاثُ إِنْ كَانَتْ عَوَامِلُ هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ
الْبَصْرِيِّينَ^(٢) ، وَإِعْمَالُ الْأَوَّلِ هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ، وَإِلَيْهِ أُشَارَ بِقَوْلِهِ : " وَاخْتَارَ
عَكْسًا " أَيِ : إِعْمَالُ الْأَوَّلِ غَيْرُهُمْ ، أَيِ : الْكُوفِيُّونَ.^(٣)

= انظر الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي : ٢٥٦ / ٤ ، والتصريح : ٣١٩ / ١ ، وشرح
الأشعري : ١٠١ / ٢ ، ١٠٢ .

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ١٦٦ / ٢ ، وفيه يقول ابن مالك : " وجعل الفراء الرفع نحو :
قام وقعد زيد بالفعلين معاً ، والذي ذهب إليه غير مستبعد فإنه نظير قولك : زيد وعمرو
منطلقان "

(٢) انظر الكتاب لسيبويه : ٧٤ / ١ ، والمسائل البصريات للفراسي : ٥٢٣ - ٥٢٧ ، والبحر
المحيط : ٣٢٥ / ٨ ، والإنصاف : ٢٨٧ / ١ ، والتصريح : ٣١٦ / ١ ، وحاشية الصان : ٢ /
١٠٠ ، والإنصاف : ٩٢ / ١ ، وشرح شذور الذهب : ٣٣٠ ، والمغني بحاشية الأسير : ٢ /
١٩٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٦٥ / ٢ .

(٣) لم يبين الشارح حجج البصريين في إعمال الثاني ولا حجج الكوفيين في إعمال الأول وقد
بينها في التذييل والتكميل كما بينها ابن مالك في شرح التسهيل : ١٦٧ / ٢ ، ١٦٩ ، أما
حجج البصريين في إعمال الثاني فلأنه الأكثر في كلام العرب نثراً وشعراً وقد تضمنه القرآن
في مواضع كثيرة كما أنه هو الأقرب من المعمول وأن إعمال الثاني مخلص من أشياء منفردة
مثل كثرة الضمائر وتوالي حروف جر وفصل بين العامل والمعمول وأنه يكفي الأول تقدمه ،
وأما حجج الكوفيين في إعمال الأول فلأنه السابق كما أن إعماله مخلص من تقدم ضمير =

وفَصَّلَ أَبُو ذَرٍّ الْخَشَنِيَّ^(١) فَقَالَ : إِنَّ كَانَ الثَّانِي يُؤَدِّي إِلَى الْإِضْمَارِ فِي الْأَوَّلِ
فِيخْتَارُ إِعْمَالُ الْأَوَّلِ ، وَإِلَّا فَيُخْتَارُ إِعْمَالُ الثَّانِي^(٢) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وجوب الإضمار في العامل المهمل

قال ابن مالك :

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَاتَّزِمِ مَا اتَّزِمَا

أَيْهِمَا أَهْمَلْتَهُ عَنِ الْأَسْمِ أَهْمَلْتَهُ فِي ضَمِيرِ الْأَسْمِ ، وَلَا يَصِحُّ هَذَا الْإِطْلَاقُ ؛
الْأَوَّلُ تَرَى أَنَّكَ إِذَا أَهْمَلْتَ الثَّانِي وَكَانَ الْأَوَّلُ مُحْتَاجاً لِمَنْصُوبٍ أَوْ مَجْرُورٍ لَمْ تُعْمَلْ فِيهِ
الضَّمِيرُ ، مِثَالُ ذَلِكَ : ضَرَبْتُ وَضَرَبْتَنِي زَيْدٌ ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّيْنِي زَيْدٌ ، وَلَا يَحُوزُ :
ضَرَبْتُهُ وَضَرَبْتَنِي زَيْدٌ ، وَلَا مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّيْنِي زَيْدٌ إِلَّا فِي الشَّعْرِ^(٣) ، وَقَدْ تَعَرَّضَ النَّاطِلُ
بَعْدَ ذَلِكَ لِهَذَا التَّقْيِيدِ .

= على مفسر مؤخر لفظاً ورتبة كما أفهم أجمعوا في مراعاة السابق عند اجتماع القسم والشرط . ورجع ابن مالك رأي البصريين ورد حجج الكوفيين .

(١) هو مصعب بن محمد بن مسعود الخشني الأندلسي الجبالي أبو ذر بن أبي الركب من مصنفاته : الإملاء على سيرة ابن هشام ولم تذكر سنة وفاته في البغية : ٢ / ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

(٢) توضيح المقاصد للمرادي : ٢ / ٦٥ ، ٦٦ ، ومع الهوامع للسيوطي : ٢ / ١٠٩ .

(٣) مثاله في المنصوب قول الشاعر :

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
ومثاله في المجرور قول الآخر :

وثقت بها وأخلفت أم جنبد
فزاد غرام القلب إخلالها الوعدا
وسياي شرح البيتين .

وَأَمَّا إِذَا أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ وَاحْتِاجَ الثَّانِي إِلَى مَنْصُوبٍ أَوْ مَجْرُورٍ ، فَنَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ : ذَهَبَ الْفَارِسِيُّ وَالْجُمْهُورُ إِلَى أَنْ يُظْهَرَ^(١) مُتَّحْتُمْ نَحْوُ : ضَرْبِي وَضَرْبَتُهُ زَيْدٌ ، وَمَرَّيِي وَمَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ^(٢) ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ إِلَّا فِي ضَرْبَةِ نَحْوِ قَوْلِهِ :^(٣)

بِعُكَاظٍ يُغَشِّي الثَّائِرِيَّ ————— سَنَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُعَاعَهُ

التقدير : إذا هم لَمَحُوهُ ، وَذَهَبَ السِّرَافِيُّ وَغَيْرُهُ إِلَى تَحْوِيزِ حَذْفِهِ جَوَازاً مُطَرِّداً^(٤) ، وَهُوَ أَفْصَحُ وَأَخْصَرُ ، وَقَوْلُهُ : " وَالتَّرِيمُ مَا التَّرِيمَا " حشو . ١٣٣

(١) فِي النسخ : إِضْمَارُهُ وَهُوَ خَطَأً .

(٢) يَنْظُرُ الْأَشْمُونِيُّ : ١٠٦ / ٢ ، وَالتَّصْرِيحُ : ٣٢٠ / ١ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَلَمْ أَمْدَحْ لَأَرْضِيهِ بِشِعْرِي لَيْتِمَا أَنْ يَكُونَ أَفَادَ مَا لَا

وَقَوْلُ الْآخَرِ :

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْلُكْ بَعْدَ أَرَاكَةِ تَنَخَّلَ لَهَا سَاكِتٌ بِهِ عَوْدُ إِسْحَلِ

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ الْمَجْرُوءِ ، قَائِلَتُهُ عَانِكَةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ عَمَةُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ قَبِيضَةَ هَانِيَةَ وَأَوْرَاقَا :

سَائِلُ بِنَا مِنْ قَوْمِنَا وَلَيْكَفَ مِنْ شَرِّ سَمَاعِهِ

وَانْظُرِ الشَّاهِدَ فِي : تَوْضِيحِ الْمَقَاصِدِ : ٦٦ / ٢ ، وَأَوْضَحِ الْمَسَالِكَ : ٢٧ / ٢ ، وَشَرَحِ ابْنَ

عَقِيلٍ : ١٦٥ / ٢ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ١٠٦ / ٢ ، وَالدَّرَرُ : ٣١٥ / ٥ ، وَالتَّصْرِيحُ : ٣٢٠ / ١ ،

وَشَرَحِ دِيوَانَ الْحِمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ : ٧٤٣ ، وَالْمَغْنِي : ٦١١ ، وَالْمَقْرَبُ : ٢٥١ / ١ ، وَهَمْعُ

الْهَوَامِعِ لِلْسَيُوطِيِّ : ١٠٩ / ٢ ، وَالشَّاهِدُ : ٤٣١ مِنْ شَوَاهِدِ الْعَيْنِ .

اللُّغَةُ : قَوْلُهَا : " سَائِلُ بِنَا " أَيْ عَنَا ، " عُكَاظٌ " مَوْضِعٌ بِقَرَبِ مَكَّةَ كَانَتْ تَقَامُ بِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ

سُوقٌ فَيَقِيمُونَ فِيهِ أَيَّامٌ ، " لَمَحُوا " مِنَ اللَّحْمِ وَهُوَ سُرْعَةُ إِبْصَارِ الشَّيْءِ ، وَ : " الشُّعَاعُ " مَا

يُظْهِرُ مِنَ النُّورِ

الِاسْتِشْهَادُ فِيهِ : فِي قَوْلِهَا : " لَمَحُوا " أَصْلُهُ لَمَحُوهُ فَحَذَفَ الضَّمِيرُ ضَرْبُوهَ بَيَانِ ذَلِكَ أَنَّ

الْمُتَنَازِعِينَ إِذَا أَعْمَلَ أَوَّلَهُمَا يَضْمُرُ فِي الثَّانِي نَحْوُ : ضَرْبِي وَضَرْبَتُهُ زَيْدٌ ، وَمَرَّيِي وَمَرَرْتُ بِهِ

زَيْدٌ ، فَلَا يَجُوزُ الْحَذْفُ ، فَلَا تَقُولُ : ضَرْبِي وَضَرْبَتُ زَيْدٌ ، وَمَرَّيِي وَمَرَرْتُ زَيْدٌ خِلَافاً لِقَوْمِ

مَا يُحِيزُونَ حَذْفَ غَيْرِ الْمَرْفُوعِ وَاحْتِجُوا بِالْبَيْتِ الْمَذْكُورِ ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّهُ ضَرْبُوهَ كَمَا

ذَكَرْنَاهُ .

(٤) انْظُرِ التَّصْرِيحَ : ٣٢٠ / ١ ، وَهُوَ مَا نَسَبَهُ إِلَيْهِ الْمَرَادِيُّ : ٥٩٥ / ١ وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ

فِي شَرْحِهِ لِلتَّسْهِيلِ : ١٧٢ / ٢ .

قوله :

كَيْحَسَنَانِ وَيُسَيِّءُ ابْنَاكَ وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ

هَذَانِ مَثَلَانِ لِإِعْمَالِ الثَّانِي ، وَلِإِعْمَالِ الْأَوَّلِ ، وَلِذَلِكَ أَضْمَرَ فِي قَوْلِهِ :
"يَحْسَنَانِ" لِإِعْمَالِ الثَّانِي وَأَضْمَرَ فِي قَوْلِهِ : "وَاعْتَدَى" لِإِعْمَالِ الْأَوَّلِ ، وَإِذَا احْتِجَّ
الْأَوَّلُ إِلَى مَرْفُوعٍ نَحْوُ : مَا مِثْلُ مَنْ قَوْلُهُ : "كَيْحَسَنَانِ" فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ :

ذَهَبَ سَبِيئُوهُ وَالْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّكَ تَضْمُرُ قَبْلَ الذِّكْرِ فَتَقُولُ : ضَرَبْتَنِي
وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ ، وَضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ.^(١)

وَذَهَبَ الْكِسَائِيُّ إِلَى أَنَّكَ تَحْذِفُ الْفَاعِلَ فَتَقُولُ : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ ،
وَضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، وَرَجَّحَ السَّهْلِيُّ وَابْنُ مَضَاءَ مَذْهَبَ الْكِسَائِيِّ.^(٢)

وَذَهَبَ الْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّ كُلَّ مَسْأَلَةٍ يُوْدِي فِيهَا إِعْمَالُ الثَّانِي عَلَى الْإِضْمَارِ قَبْلَ
الذِّكْرِ أَوْ حَذْفِ الْفَاعِلِ لَا تَحْزُوزُ وَلَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ^(٣) ، فَأَمَّا مِثْلُ : قَامَ وَقَعَدَ
زَيْدٌ ، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ مَذْهَبِهِ فِي ذَلِكَ.

وَتَصْحِيحُ مَسْأَلَةٍ : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ ، وَضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، عِنْدَ
الْفَرَّاءِ أَنَّ تَوْخَرَ الْفَاعِلَ ، فَتَقُولُ : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ هُمَا ، وَضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ
قَوْمَكَ هُمُ^(٤) ، هَكَذَا نَقَلَ ابْنُ كَيْسَانَ.

(١) انظر الكتاب لسيبويه : ٧٦ / ١ - ٧٩ ، وانظر شرح التسهيل : ١٧٤ / ٢ ، والأشْمُونِي : ١٠٣ / ٢ .

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان : ١٨٢ / ٢ ، وينظر شرح الأشْمُونِي بِمَحَاشِيَةِ
الصَّبَانِ : ١٠٢ / ٢ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٦١ / ٢ ، ١٦٢ ، وشرح
التسهيل لابن مالك : ١٧٤ / ٢ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء : ٤٢٢ / ١ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٦١٧ / ١ ،
والتذيل والتكميل (التنازع) .

(٤) قال ابن عصفور : " فَإِنْ كَانَ الْمَنْصُوبُ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ أَصْلًا وَذَلِكَ كَأَحَدٍ مَفْعُولِي ظَنَنْتَ
وَبَابِهِ فَعِيهِ لِلنَّحْوِيِّينَ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ : مِنْهُمْ مَنْ قَالَ أَضْمَرَهُ قَبْلَ الذِّكْرِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : = =

وأما غَيْرُهُ فقال : إِنَّ الْفَرَاءَ لَا يُجِيزُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ إِلَّا إِعْمَالُ الْأَوَّلِ ،
وَاسْتِدْلَالُ لَسِيْبِيْهِ عَلَى الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :^(١)

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخْلَاءَ إِنِّي لِفَغِيرٍ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيْ مُهْمِلٍ

وقول الآخر :^(٢)

هَوَيْنِي وَهَوَيْتُ الْغَانِيَاتِ إِلْسَى أَنْ شَبْتُ فَأَلْصَقْتُ عَنْهُنَّ آمَالِيْ

أضمره وأخره وأفرق بينه وبين الفاعل في ذلك لأن الفاعل إذا أضمر كان مع الفعل كالشيء الواحد ولذلك يسكن له آخر الفعل في نحو : أكرمت وضربت فلم يجز تأخره لذلك لثلا يفصل بينه وبين ما يعمل فيه بحملة وهو العامل الثاني " . شرح حمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ٦١٦ / ١ ، ٦١٧ .

(١) البيت من الطويل وهو في الفضائل والأخلاق الحميدة لقائل مجهول وانظره في ابن الناطم : ١٠٠ ، وتوضيح المقاصد : ٦٩ / ٢ ، وأوضح المسالك : ٢٨ / ٢ ، والأشعري : ٧٦ / ٢ ، والنصر : ٣٢١ / ١ ، والمساعد : ١١٤ / ١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٧٠ / ٢ ، والشاهد : ٤٣٢ من شواهد العيني .

اللغة : قوله : " جفوني " من الجفاء وهو خلاف البر ، وقد حفوت الرجل أحفوه جفاء فهو يحفو ، ولا يقال : حفيت ، و : " الأخلاء " جمع خليل ، و : " الجميل " الشيء الحسن من الجمال وهو الحسن ، و : " مهمل " اسم فاعل من الإهمال وهو الترك .

الاستشهاد فيه : تنازع جفوني ولم أجف في قوله : " الأخلاء " بحسب الظاهر وقد أعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول على شريطة التفسير وهو مذهب سيبويه لأن الإضمار قبل الذكر في هذا الباب ثابت عن العرب ، حكى سيبويه - رحمه الله تعالى - ضربوني وضربت قومك .

(٢) البيت من البسيط لقائل مجهول وانظره في تخلص الشواهد : ٥١٥ / ٥ ، وشرح الأشعري : ١٠٤ / ٢ ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية : ٧٥٤ ، والشاهد : ٤٣٦ من شواهد العيني ، وابن الناطم : ١٠٠ .

اللغة : قوله : " هويني " من هوى بهوى من باب علم يعلم إذا أحب ، و : " الغانيات " جمع غانية ، يقال امرأة غانية إذا غنت بحسنها وجمالها عن الحلي ، قوله : " إلی أن شبت " من الشيب .

الاستشهاد فيه : في قوله : " هويني وهويت " حيث أعمل الثاني وأضمر في الأول .

وقول الآخر: ^(١)

خَالَفَانِي وَلَمْ أَخْلِفْ خَلِيلِي — سِي فَلَا خَيْرَ فِي خِلَافِ الْخَلِيلِ

وبهذا السماع يؤدّ على مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ مَا قَالَهُ سَيِّوْتِي فِي كِتَابِهِ مَنْ :
ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، أَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْهُ عَنِ الْعَرَبِ ^(٢) بل هو مثالٌ مَخْرَجٌ عَلَى مَذْهَبِهِ
مِنَ الْإِضْمَارِ ، وَاسْتَدَلَّ لِلْكَسَائِيِّ عَلَى الْحَذْفِ بِقَوْلِ عُلُقَمَةَ: ^(٣)

(١) مِنَ الْخَفِيفِ بِمَجْهُولِ الْقَاتِلِ يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ١٧٠ / ٢ ، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ : ٢ /

١٠٩ ، وَالْدَّرَرُ : ١٤٣ / ٢ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٤٥٨ / ١ .

مَوْطِنُ الشَّاهِدِ : " خَالَفَانِي وَلَمْ أَخْلِفْ خَلِيلِي " وَهُوَ كَالشَّوَاهِدِ السَّابِقَةِ حَيْثُ أَعْمَلَ الثَّانِي
وَأَضْمَرَ فِي الْأَوَّلِ وَفِيهِ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخِّرٍ .

(٢) ارْتِشَافُ الضَّرْبِ لِأَبِي حَيَّانٍ : ٩٠ / ٣ ، وَالْكِتَابُ : ٧٤ - ٧٧ .

(٣) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الطُّوْبُلِ لِعُلُقَمَةَ بْنِ عُبَيْدَةَ مِنْ قَصِيدَةٍ : يَمْدَحُ بِهَا الْحَارِثَ بْنَ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي شُمْرٍ
الْفَسَائِيَّ ، وَكَانَ قَدْ أَسْرَ أَخَاهُ شَاسَا فَدَخَلَ إِلَيْهِ يَطْلُبُهُ وَأَوْفَاهُ قَوْلَهُ :

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحَسَانِ طُرُوبٌ بَعِيدَ الشَّبَابِ عَصْرُ حَانَ مَشِيبِ

يُنْظَرُ التَّصْرِيحُ : ٣٢١ / ١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ٧٦ / ٢ ، وَشَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ " الْكَبِيرِ " لِابْنِ
عَصْفُورٍ : ٥١٤ / ٢ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ١٧٤ / ٢ ، وَالرَّدُّ عَلَى النُّحَاسَةِ : ٩٥ ،
وَتَذَكُّرَةُ النُّحَاسَةِ : ٣٥٧ ، وَالْمُقَرَّبُ : ٢٥١ / ١ ، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ : ٢٩ / ٢ ، وَالشَّاهِدُ :
٤٣٣ مِنْ شَوَاهِدِ الْعَبْدِيِّ ، وَالْقَصِيدَةُ فِي دِيْوَانِهِ : ٢٣ - ٣٢ شَرْحُ الْأَعْلَمِ وَتَقْدِيمُ حَنَا نَصَرَ
الْحُجَّتِيِّ نَشْرَ دَارِ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ ط أَوَّلَى ١٩٩٣ م .

اللُّغَةُ : قَوْلُهُ : " طَحَا بِكَ " أَيُّ ذَهَبَ بِكَ كُلِّ مَذْهَبٍ ، وَ : " طُرُوبٌ " مَأْخُوذٌ مِنَ الطَّرْبِ
وَهُوَ اسْتِخْفَافُ الْقَلْبِ فِي الْفَرَحِ ، قَوْلُهُ : " عَصْرُ حَانَ مَشِيبِ " أَيُّ فِي الْعَصْرِ الَّذِي حَانَ فِيهِ
الْمَشِيبُ ، قَوْلُهُ : " تَعَفَّقُ " أَيُّ اسْتَرَى لِلْقَنَاصِ بِالْأَرْطَى وَهُوَ شَجَرٌ مِنَ الْأَشْجَارِ الَّتِي يَدْبَعُ بِهَا ،
قَوْلُهُ : " فَبَذَتْ " مِنْ بَذَ أَيُّ غَلَبَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، وَ : " النَّبْلُ " السَّهَامُ ، وَ : " كَلِيبٌ " بَفَتْحِ
الْكَافِ وَكَسْرِ اللَّامِ جَمْعُ كَلْبٍ كَعَبْدُ جَمْعِ عَبِيدٍ .

الِاسْتِشْهَادُ فِيهِ : أَنَّ الْكَسَائِيَّ احْتَجَّ بِهِ عَلَى حَذْفِ الْفَاعِلِ وَذَلِكَ أَنَّهُ أَعْمَلَ الثَّانِي وَهُوَ أَرَادَهَا
وَلَوْ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ لِلْقَالَ : تَعَفَّقُ بِالْأَرْطَى رِجَالٌ ثُمَّ أَرَادُوهَا لِأَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى جَمْعٍ فَيَكُونُ عَلَى
وَفْقِ الظَّاهِرِ ، وَلَوْ أَعْمَلَ الثَّانِي لِأَبْرَزِ الضَّمِيرَ فِي : " تَعَفَّقُ " عَلَى وَفْقِ الظَّاهِرِ لِأَنَّهُ ضَمِيرُ جَمْعٍ =

تَفَقَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ

وبقول الآخر: ^(١)

لَوْ كَانَ حَيًّا قَبْلَهُنَّ ظَعَانِيًّا حَيًّا الْحَطِيمُ وَجُوهَهُنَّ وَزَمَرَمُ

وقال آخر: ^(٢)

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْقَمَى ثَلَاثُ الْأَثْنَانِي وَالسَّيَّارُ الْبَلَّاقُ

= فعدم الإبراز دليل على حذف الفاعل ، والجواب عن ذلك : أنه قد يحوز أن لا يبرز الضمير المرفوع وإن لم يكن مفرداً على مذهب البصريين ، بل ينوي مفرداً في الأحوال كلها ، فنقول : ضربني وضربت الزيد بن ؛ كأنك قلت : ضربني من ثم فعلى هذا كأنه قال تعفنى من ثم ، ولهذا قال سيبويه أفرد وهو يريد الجمع.

(١) البيت من الكامل ، قال المردف في الكامل (انظر الكامل للمبرد جـ ١ ، ص ٢٤٣ دال الجبل - بيروت) : أنشدني ابن عائشة عن بعض القرشيين . وانظر الشاهد في التذييل والتكميل : ٣ / ١٩١ ، وشرح التسهيل للمراذي : ٢ / ٥٩٨ .

موطن الشاهد فيه : قوله : " لو كان حيا " ، وقوله : " حيا الحطيم " حيث أعمل الفعل الثاني وألغى الأول وحذف منه الفاعل كي لا يضر قبل الذكر وهو دليل للكسائي .
(٢) البيت من بحر الطويل من قصيدة لذي الرمة في الغزل . ديوانه ص ٢٧٤ بشرح الخطيب التبريري .

اللغة : " يرجع " بضم الياء من أرجع الرباعي أو بفتحها من رجع الثلاثي وكلاهما متعد ، " الأثنائي " : جمع أثنية وهي الحجارة التي تنصب عليها القدور ، " البلاقع " جمع بلقع وهي الأرض المقفرة .

المعنى : هل ترد النحية أو تجيب المحب الأطلال بعد أن رحل عنها الأحباب .
وجه الاستشهاد : تنازع كل من يرجع ويكشف العمل في ثلاث على الفاعلية وقد أعمل الثاني ولم يضر في الأول شيئاً وهو دليل للكسائي على الحذف من الأول حتى لو كان ضمير الرفع ولو أضمر لقال يرجعن .

وانظر الشاهد في المعتضد : ٢ / ١٧٦ ، وشرح المفصل : ٢ / ١٢٢ ، وتذكرة النحاة : ٣٤٤ ، وخزانة الأدب : ١ / ٢١٣ ، والمجمع : ٢ / ١٥٠ ، والدرر : ٢ / ٢٠٦ ، والأشعوري : ١ / ١٨٧ .

وَلَوْ كَانَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيؤُهُ مِنَ الإِضْمَارِ لَقَالَ : تَعَفَّقُوا حَيِّيا
 ويرجعن ، وَقَدْ تَأَوَّلَ الْبَصْرِيُّونَ هَذِهِ الْآيَاتُ تَأْوِيلًا ضَعِيفًا^(١) ، وَقَدْ تُتَأَوَّلُ الْآيَاتُ الَّتِي
 اسْتَدِلَّ بِهَا لِسَبِيؤِهِ تَأْوِيلًا ضَعِيفًا ، وَمِمَّا رُدَّ بِهِ عَلَى الْفَرَاءِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :^(٢)
 وَكُنْمَا مُدْمَمَةً كَأَنَّ مُتَوَهَّجًا جَرَى لَوَقْهَآ وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنُ مَذْهَبٍ^(٣)

فَقَاعِلٌ : " جَرَى " إِمَّا مُضْمَرٌ عَلَى مَذْهَبِ سَبِيؤِهِ أَوْ مَحذُوفٌ عَلَى مَذْهَبِ
 الْكِسَائِيِّ ، وَالْمَذْهَبَانِ مُتَكَافِئَانِ .

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ١٦٦ / ٢ ، ١٦٧ .

(٢) في النسخ : قول الشماخ وهو خطأ والتصحيح من التذيل والتكميل (باب التنازع).

(٣) البيت من بحر الطويل من قصيدة لطفيل بن كعب الغنوي (جاهلي) في صفة حياء وخيل
 وأولها هو قوله :

وبيت قلب الريح في حجراته بأرض فضاء بابه لم يحجب

وهي في ديوانه : ٢٣ ، وينظر الشاهد في الكتاب : ٧٧ / ١ ، والمقتضب : ٧٥٠ / ٤ ،
 والإنصاف : ٨٨ / ١ ، وابن يعيش : ٧٧ / ١ ، ٧٨ ، والأشعريني : ١٠٤ / ٢ ، وأساس
 البلاغة مادة (شعر) ، واللسان مادة (دمى) ، وابن الناظم : ١٠٠ ، والشاهد : ٤٣٥ من
 شواهد العميني .

اللغة : الكمت : كمع أكت ولم يستعمل إنما المستعمل كمت والكميت هو الذي لونه
 حمرة يخالطها سواد ، مدماة : شديدة الحمرة كأنها طليت بالدم ، والتون : جمع متن وهو
 الظهر ، وجرى : سال ، استشعرت : جعلت لنفسها شعراً (بالكسر) لتصرف بها ،
 والمذهب : الموه بالذهب .

المعنى : يصف خيلاً حمراء يحيل ظهرها إلى لون الصفرة .

الإعراب : وكنتا معطوف على منصوب قبله ، مدماة : صفة لكمت ،

وجه الاستشهاد : تنازع عاملين وهما جرى واستشعرت على معمول وهو لون الأول يطلبه
 فاعلاً والثاني يطلبه مفعولاً وقد أعمل الثاني وبهذا يرد على الفراء الذي لا يحوز في بساب
 التنازع إلا العاملين الرافعين .

قوله :

وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا
بِمُضْمَرٍ لِفَعْلٍ رَفَعَ أَوْهَلَا

يَقُولُ : إِذَا أَعْمَلْتَ الثَّانِي فَإِنَّمَا أَنْ يَحْتَاجَ الْأَوَّلُ لِمَرْفُوعٍ أَوْ لِعَتَرِهِ ، إِنْ احتَاجَ لِعَتَرٍ مَرْفُوعٍ ، / ١٣٤ فلا يَحِلُّ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَحُوزُ حَذْفَهُ أَوْ لَا يَكُونَ ، إِنْ كَانَ مِمَّا يَحُوزُ حَذْفَهُ حَذَفَتْهُ نَحْوُ : ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وَلَا تُضْمَرُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ .

وقد تقدمت هذه الْمَسْأَلَةُ وَسَتَأْتِي فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا هِيَ وَقَسِيمُهَا ، وَإِنْ احتَاجَ لِمَرْفُوعٍ ، فَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْمَذَاهِبُ الثَّلَاثَةُ فِيهِ ، وَمَفْهُومُ كَلَامِ النَّاطِلِ أَنَّهُ يَضْمَرُ إِذَا كَانَ لِرَفْعٍ .

قال ابن مالك :

بَلْ حَذَفَهُ الزَّمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ
وَأَخَّرْتَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

بِعَنِي بِقَوْلِهِ : " غَيْرَ خَبَرٍ " أَي : إِنْ كَانَ مِمَّا يَحُوزُ حَذْفَهُ وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ يَحُوزُ أَنْ يَضْمَرَ فِي الشَّعْرِ ، وَمَتَّعَ الْمُبَرِّدُ مِنْ جَوَازِ إِضْمَارِهِ وَالْكَوْفِيِّونَ لَا يُجِزُونَ الإِضْمَارَ قَبْلَ الذِّكْرِ فِي هَذَا الْبَابِ فَضْلَةً كَانَ أَوْ عَمْدَةً ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِهِ خِلَافًا لِلْمُبَرِّدِ وَالْكَوْفِيِّينَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :^(١)

(١) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الطَّوِيلِ لِقَائِلِ مُجْهُولٍ وَبَعْدَهُ بَيْتٌ آخَرٌ وَهُوَ قَوْلُهُ :

وَالْعُ أَحَادِيثُ الْوَشَاةِ قَلَمًا
يَحَاوِلُ وَاشْ غَيْرُ إِفْسَادِ ذِي عَهْدٍ

وَيُوجَدُ فِي تَحْقِيقِ الشُّوَاهِدِ : ٥١٤ ، وَالدَّرَجَةُ : ٣١٩ / ٥ ، وَالتَّصْرِيحُ : ٣٢٢ / ١ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ : ١٧١ / ٢ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَعْنَى : ٧٤٥ ، وَالمَعْنَى : ٣٣٣ ، وَالمَجْمَعُ : ١١٠ / ٢ ، وَالمَعْمَمُ الْمُفَصَّلُ فِي شَوَاهِدِ النُّحُوِّ الشَّرْعِيَّةِ : ٢٨٣ ، ابْنُ النَّاطِلِ : ٩٩ ، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ : ٧١ / ٢ ، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ : ٣١ / ٢ ، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ : ١٦٣ / ٢ ، وَالشَّاهِدُ : ٤٣٤ مِنْ شَوَاهِدِ الْعَيْنِ .

المَعْنَى : إِذَا كُنْتَ تَرْضَى صَاحِبَكَ وَيَرْضِيكَ جَهَارًا فَاحْفَظْ غَيْبَتَكَ .

الِاسْتِشْهَادُ فِيهِ : فِي قَوْلِهِ : " تَرْضِيهِ " حَيْثُ أَضْمَرَ فِيهِ ضَمِيرَ الْمَفْعُولِ ، وَكَانَ الْقِيَاسُ حَذْفُهُ ؛ كَمَا فِي : ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وَلَكِنَّهُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ضَرْبُورَةٌ .

إِذَا كُنْتُ تُرْضِيهِ وَتُرْضِيكَ صَاحِبَ جِهَاراً فَكُنْ لِلْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ

وقال آخر :^(١)

وَنَفَقْتُ بِهَا وَأَخْلَفْتُ أُمَّ جُنْدُبٍ فَرَادَ غَرَامَ الْقَلْبِ إِخْلَافُهَا الْعَهْدَا

وقوله : " وَأَخْرَجْتُهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبِيرُ " يَعْنِي أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ خَبِيراً لِمُبْتَدَأِ
وَذَلِكَ فِي بَابِ : " كَانَ وَطَنَّ " وَأَخَوَاتُهُمَا ، مِثَالُ ذَلِكَ : زَيْدٌ كَانَ وَكُنْتُ قَائِماً
إِيَّاهُ ، وَزَيْدٌ ظَنَنْتِي وَظَنَنْتُهُ قَائِماً إِيَّاهُ ، فإِيَّاهُ كَانَ خَبِيراً فِي الْأَصْلِ لِمُبْتَدَأِ وَهُوَ فِي
الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى خَبِيرٌ لِكَانَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِظَّنِّتِي .

وذكر بعض أصحابنا أنه إِذَا كَانَ الْمَنْصُوبُ لَا يَحُوزُ حَذْفُهُ اقْتِصَاراً ؛ كَمَا
مَثَلْنَا فِيهِ ذَلِكَ ثَلَاثَةَ مَذَاهِبَ :^(٢)

أَحَدُهَا : إِضْمَارُهُ قَبْلَ الذِّكْرِ فَتَقُولُ : زَيْدٌ كَانَ وَكُنْتُ قَائِماً ، وَزَيْدٌ ظَنَنْتِي
إِيَّاهُ وَظَنَنْتُهُ قَائِماً ، أَوْ زَيْدٌ ظَنَنْتِي وَظَنَنْتُهُ قَائِماً .

الثَّانِي : إِضْمَارُهُ مُتَأَخِّراً نَحْوَ مَا مَثَلْنَاهُ قَبْلَ وَهُوَ الْمُتَّفَهَمُ مِنْ كَلَامِ النَّاطِقِ ؛
لَكِنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ أَنْ يُطَابِقَ الْمُفَسَّرَ فَيَضْمَرُ ، أَوْ لَا يُطَابِقُ فَيُظْهِرُ ، وَسَيَأْتِي تُمْنِيلُ هَذَا فِي
الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ .

(١) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الطَّوِيلِ وَهُوَ فِي الْغَزْلِ لِقَائِلٍ بِمَجْهُولٍ وَقَدْ رَوَيْتُ الْقَافِيَةَ بِرَوَاتَيْنِ : إِخْلَافُهَا
الْعَهْدَا وَإِخْلَافُهَا الْوَعْدَا .

وَجِهَ الْأَسْتِشْهَادِ : تَنَازَعُ عَامِلَيْنِ وَهِيَ وَثَقُ وَأَخْلَفَ عَلَى مَعْمُولٍ وَهُوَ أُمَّ جُنْدُبٍ يُطْلَبُ الثَّانِي
فَاعِلاً وَيُطْلَبُ الْأَوَّلُ مَفْعُولاً بِهِ مُتَعَدِياً إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ فَاعْمَلِ الثَّانِي وَأَضْمَرِ الْجُرُورَ فِي الْأَوَّلِ
فَقَالَ هَا وَلَا يَحُوزُ هَذَا الْإِضْمَارُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ لِأَنَّهُ لَا يَضْمَرُ إِلَّا الْفَاعِلُ . وَانْظُرِ الشَّاهِدَ فِي
شَرْحِ التَّسْهِيلِ : ١٧١ / ٢ ، وَفِي التَّذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ (بَابُ التَّنَازُعِ) .

(٢) شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِلْمُرَادِيِّ : ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، وَانْظُرِ الْمُقَرَّبَ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٢٠١ / ١ .

الثالث : حَدَّثَهُ فَقُولُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، قَالَ : وَهُوَ أَصَحُّ الْمَذَاهِبِ إِذِ الْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ ؛ كَمَا فِي الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ ، وَالْفَصْلُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ ؛ كَمَا فِي الْمَذْهَبِ الثَّانِي لَمْ تَدْعَ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ.^(١)

وَزَعَمَ أَبُو الْحُسَيْنِ بِنِ الطَّرَاوَةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِعْمَالُ فِي : ظَنَنْتُ وَأُحْوَاهَا إِذَا أَدَّى ذَلِكَ إِلَى إِضْمَارِ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ^(٢) ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : ظَنَنْتُ وَظَنَنْتِ زَيْدًا قَائِمًا ، كَانَ الضَّمِيرُ الَّذِي هُوَ الْهَاءُ فِي : ظَنَنْتِ عَائِدًا عَلَى : " قَائِمٌ " فِي قَوْلِكَ : زَيْدًا قَائِمًا ، لَفْظًا لَا مَعْنَى ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يُرِيدُ : وَظَنَنْتِ ذَلِكَ الْقَائِمَ الْمَذْكُورَ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ زَيْدٌ ، فَلَوْ كَانَ عَائِدًا عَلَيْهِ لَفْظًا وَمَعْنَى لَصَارَ مَعْنَاهُ : وَظَنَنْتِ زَيْدٌ نَفْسَهُ ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى هَذَا ، وَقَدْ رَدَّ النَّاسُ عَلَيْهِ هَذَا الْمَذْهَبَ ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ قَدْ جَاءَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى الظَّاهِرِ لَفْظًا لَا مَعْنَى ، وَأُشْتُدُّوا :

كَأَنَّ ثِيَابَ رَاكِبِهِ بِرِيحٍ خَرِيقٍ وَهِيَ سَاكِتَةُ الْهُبُوبِ^(٣)

الْخَرِيقُ : الشَّدِيدَةُ ، يَقُولُ : كَأَنَّ ثِيَابَ رَاكِبٍ هَذَا الْفَرَسِ لِسُرْعَتِهِ فِي رِيحٍ شَدِيدَةٍ ، ثُمَّ قَالَ : وَهِيَ أَيُّ الرِّيحِ سَاكِتَةُ الْهُبُوبِ خِلَافَ هَذِهِ الرِّيحِ الْخَرِيقِ ، وَجَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ قَوْلَ الْعَرَبِ : عِنْدِي دِرْهَمٌ وَنِصْفُهُ ، أَيُّ : وَنِصْفُ دِرْهَمٍ آخَرَ ، فَعَادَ عَلَيْهِ لَفْظًا لَا مَعْنَى.

(١) شرح التسهيل للمرادي : ٥٩٤ ، ٥٩٥ .

(٢) انظر رأي ابن الطراوة في الارتشاف : ٩٠ / ٢ .

(٣) البيت من بحر الوافر وهو لقائل مجهول في وصف سرعة فرس يركبه فارسه .

ويستشهد به على عود الضمير في قوله : وهي ساكنة الهبوب على الريح ولكن ليست الريح المذكورة في البيت فدل هذا على أن الضمير قد يعود على الظاهر لفظاً لا معنى .
والبيت ليست له مراجع إلا التذييل والتكميل (باب التنازع) .

وحلوا عليه قوله تعالى: ^(١) {وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمَرِهِ} فالهاء في: "عمره" عائدة على مُعَمَّرٍ لفظاً لا معنىً.

، وقد اندرج في قوله: "وأخرنه إن يكن هو الخبر" المفعول الثالث في أعلمُ ؛ لأنه خبر في الأصل ، وفي الإعمال فيما يتعدى إلى ثلاثة خلاف :

فمذهب المازني: أنه يجوز ، وقد تقدم القول في أول الباب أنه مذهب الجمهور / ١٣٥ ومستندهم في ذلك القياس. ^(٢)

ودهب الحرمي وجماعة إلى المنع وقد تقدم هذا - أيضاً - عنه في أول الباب ، وقالوا : إن باب النزاع خارج عن القياس فيقتصر فيه على المسموع ولم يُسمع ذلك عن العرب فيما يتعدى إلى ثلاثة وليس لسبويه في ذلك نص ولا إشارة. ^(٣)

فإذا فرغنا على الجواز فنقول في إعمال الثاني : أعلمني وأعلمت زيدا عمراً قائماً إياه ، إياه في مذهب من أجاز إضماره متأخراً ، وأعلمني إياه ، وأعلمت زيدا عمراً قائماً ، في مذهب من أجاز إضماره متقدماً ، وأعلمني وأعلمت زيدا عمراً قائماً في مذهب من أجاز الحذف في باب : ظننت.

وتقول في إعمال الأول : أعلمني وأعلمته إياه إياه زيدا عمراً قائماً ، وأعلمت وأعلمني إياه إياه زيدا عمراً قائماً ، هذا رأي من لا يحذف ، وأما من يحذف فيقول : أعلمت وأعلمني زيدا عمراً قائماً.

(١) من الآية : ١١ من سورة فاطر.

(٢) انظر الارتشاف : ٩٢ / ٣ ، وشرح التسهيل للمرادي : ٦٠١ / ١ ، وشرح الأشموني دون نسبة : ١٠٧ / ٢ ، ونسبة في حاشية الصبان إلى المازني.

(٣) هو ما أشار إليه ابن مالك في شرحه للتسهيل : ١٧٧ / ٢ .

وجوب الإظهار في العامل المهمل

قوله :

وَأُظْهِرَ إِنْ يَكُنْ صَمِيمٌ خَبَرًا لِقَبْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَ

قَوْلُهُ : " وَأُظْهِرَ " يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ : " وَأُخْبِرْتُهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ " أَيُّ : أَخْبِرْتُهُ مَضْمَرًا إِنْ طَابَقَ الْمُفَسِّرُ وَأُظْهِرَهُ إِنْ لَمْ يُطَابِقْ نَحْوُ : ظَنَنْتُ وَظَنَنِي قَائِمًا الزَّيْدِينَ قَائِمِينَ ، وَلَوْ قُلْتُ : ظَنَنْتِهِ فَأَضْمَرْتُ الْهَاءَ لِدَلَالَةِ : " قَائِمِينَ " عَلَيْهِ لَخَالَفَ الْمُفَسِّرُ الْمُفَسِّرَ .

وقد تقدمت المذاهب الثلاثة فيما يكون خبراً في الأصل : الحذف ، والإضمار متقدماً ، والإضمار متأخراً من غير تفصيل بين أن يطابق المُفسِّرُ المُفسِّرُ أو لا يطابق .

وتحريُّ النقل فيه أن تلك المذاهب الثلاثة إنما هي فيما يكون المُفسِّرُ فيه مُطَابِقًا للمفسِّر ، فإن لَمْ يُطَابِقْ نَحْوُ : ظَنَنْتُ وَظَنَانِي الزَّيْدِينَ مَنْطَلِقِينَ ، فيجب إظهار الثاني فنقول ، وَظَنَانِي مَنْطَلِقًا ؛ لأنك إِذَا لَمْ تُظْهِرْهُ فَلَا يَدُّ مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ : إِمَّا الإِضْمَارُ فَيَلْزَمُ مِنْهُ مَخَالَفَةُ الْمُفَسِّرِ الْمُفَسِّرُ أَوْ الْخَبَرِ الْمُخْبِرُ عَنْهُ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ لَا يَجُوزُ فَتَعِينَ الْجَمْعِ بِهِ مَظْهَرًا ، وَوَافِقَ الْكُوفِيِّونَ عَلَى جَوَازِ الإِظْهَارِ .

وَأَجَازُوا - أَيْضًا - إِضْمَارَهُ مُرَاعَاً بِهِ جَانِبَ الْمُخْبِرِ عَنْهُ فَتَقُولُ : ظَنَنْتُ وَظَنَانِي إِيَّاهُ الزَّيْدِينَ قَائِمِينَ ؛ لِتَضَمُّنِ الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ الْوَاحِدِ ، وَعَوْدُ الصَّمِيمِ إِلَى مَا تَضَمَّنَهُ جَائِزٌ .

وَأَجَازُوا - أَيْضًا - حَذْفَهُ فَتَقُولُ : ظَنَنْتُ وَظَنَانِي الزَّيْدِينَ قَائِمِينَ ، وَتَقْدِيرُهُ : ظَنَنْتُ وَظَنَانِي قَائِمًا الزَّيْدِينَ قَائِمِينَ ، لِدَلَالَةِ الثَّانِي مِنْ مَعْمُورِي : ظَنَنْتُ عَلَيْهِ لِتَضَمُّنِ التَّنْبِيَةِ الْمَعْرُودِ .

قوله :

نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَحَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

"لَا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ : وَيُظَنُّنِي وَلَا : وَيُظَنُّنِي إِيَّاهُ ؛ لِأَنَّ : "أَحَا" مُفْرَدٌ وَمُفْسَرُهُ قَوْلُهُ : "أَخَوَيْنِ" فَلَا تَطَابِقَ وَلَا تَقَرُّبَ التَّثْنِيَةِ الْمَفْرَدِ فَلِذَلِكَ وَجِبَ إِظْهَارُهُ^(١) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مِنْ مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ جَوَازَ حَذْفِهِ وَجَوَازَ إِظْهَارِهِ.

وَمِمَّا يَبْغِي أَنْ يُبَيَّنَّ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ كُلَّ مَعْمُولٍ لِلْفِعْلِ يَجُوزُ إِضْمَارُهُ يَجُوزُ فِيهِ التَّنَازُعُ ، وَإِنْ كَانَ التَّخْوِينُ لَا يَكَادُونَ يُثْمَلُونَ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا بِإِنْفَاعٍ لِلْمَعْمُولِ فَيَجُوزُ التَّنَازُعُ فِي الظَّرْفَيْنِ وَالْمَصْدَرِ وَغَيْرِهِمَا.

وَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْمَعْمُولَاتِ لَا يَجُوزُ إِضْمَارُهُ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ التَّنَازُعُ كَالْحَالِ فَلَا يَصْلَحُ فِيهَا التَّنَازُعُ لِأَنَّهَا لَا تَضُمُّ^(٢) ، وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ شُرَاحِ الْجَزْوِيَةِ الْحَالِ فَقَالَ : تَقُولُ فِي الْحَالِ : إِنْ تَزَرَّنِي أَلْفَكَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ رَاكِبًا عَلَى إِعْمَالِ الثَّانِي ، فَبِإِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ قُلْتَ : إِنْ تَزَرَّنِي أَلْفَكَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ رَاكِبًا عَلَى مَعْنَى : إِنْ تَزَرَّنِي رَاكِبًا أَلْفَكَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ، وَلَا يَجُوزُ / ١٣٦ الْكِنَايَةُ عَنْهَا ؛ لِأَنَّ الْحَالَ لَا تَضُمُّ^(٣) وَالْأَجُودُ إِعَادَةُ لَفْظِ الْحَالِ كَالأَوَّلِ.

وَإِذَا عُدِّيَتْ الْفِعْلُ إِلَى مَقَاعِيلِهِ الثَّلَاثَةِ وَظَرْفِيهِ وَالْمَعْمُولِ لَهُ وَمَصْدَرِهِ وَجِثَتْ مَعَهُ بِالْفِعْلِ الثَّانِي عَلَى مَذْهَبِ مَنْ أَحَازَ ذَلِكَ فَقَتُولُ فِي مُخْتَارِ قَوْلِ الْبَصَرِيِّ : أَعْلَمْتُ وَأَعْلَمْتَنِي زَيْدًا عَمْرًا ضَاحِكًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَلَفَكَ تَهْدِيًا إِعْلَامًا ، فَتُحَذَفُ مَعْمُولَاتُ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ وَلَا تَضُمُّرُهَا لَا مُتَقَدِّمَةٌ وَلَا مُتَأَخِّرَةٌ عَلَى أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ ، وَهِيَ فِي هَذِهِ الْحَالِ قَدْ طَابَقَ الدَّالُّ لِلْمَدْلُولِ عَلَيْهِ.

(١) شرح الأشموني بمحاشية الصبان : ١٠٨ / ٢ .

(٢) شرح الأشموني بمحاشية الصبان : ١٠٨ / ٢ .

(٣) الذي ذهب إلى جواز التنازع في الحال هو ابن معطي . انظر الارتشاف : ٩٨ / ٢ ، والأشموني : ١٠٨ / ٢ .

وتقول في مختار قول الكوفيّين : أَعْلَمْتُ وَأَعْلَمَنِي إِيَّاهُ إِيَّاهُ فِيهِ إِيَّاهُ إِيَّاهُ
زَيْدًا عَمْرًا ضَاحِكًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَلَفَكَ تَهْذِيئًا إِعْلَامًا ، هكذا مثل هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي
إِعْمَالِ الْأَوَّلِ صَاحِبِ الشَّامِلِ فَأَضْمَرَ الْمَفْعُولَ مِنْ أَجْلِهِ الَّذِي هُوَ تَهْذِيئًا يَقُولُهُ : إِيَّاهُ .

وَهَذَا لَيْسَ بِصَوَابٍ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ مِنْ أَجْلِهِ إِذَا أَضْمَرَ جُرَّ بِاللَّامِ ، وَلَا يَجُوزُ
نَصْبُهُ وَهُوَ ضَمِيرٌ ، إِنَّمَا يَنْصَبُ وَهُوَ لَفْظُ الْمَصْدَرِ فَتَقُولُ : جِئْتُكَ إِكْرَامًا ، أَمَّا إِذَا
أَضْمَرَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى أَصْلِهِ مِنَ الْوَصُولِ إِلَيْهِ بِحَرْفٍ فَلَوْ قُلْتَ : الْإِحْسَانُ جِئْتُكَ إِيَّاهُ ،
لَمْ يَجْزُ بَلْ تَقُولُ : جِئْتُكَ لَهُ .

﴿ هَذَا بَابُ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ ﴾^(١)

/ ١٣٦ يعنون بالمطلق : الْمَصْدَرُ الَّذِي يَتَكَلَّمُ فِيهِ هُنَا ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ مُطْلَقًا لِعَدَمِ تَقْيِيدِهِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : مَفْعُولٌ بِهِ ، وَمَفْعُولٌ فِيهِ ، وَمَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ ، وَمَفْعُولٌ مَعَهُ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَفْعُولَاتِ الْأَرْبَعِ مُقَيَّدٌ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :^(٢)

الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَذْلُومِي الْفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ

الْمَشْهُورُ أَنَّ مَذْلُومَ الْفِعْلِ الصَّنَاعِيِّ مَصْدَرٌ وَزَمَانٌ ، فَهُوَ يَدُلُّ عَلَيْهِمَا بِالْمُطَابَقَةِ ؛ لِأَنَّهُمَا تَمَامُ مُسَمَّى الْفِعْلِ ، وَيَدُلُّ عَلَى أَحَدِهِمَا بِالتَّضْمِينِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جُزْءٌ مُسَمَّاهُ.

وَقَدْ اخْتَلَفَتْ جِهَتَا التَّضْمِينِ ، فَدَلَّاهُ عَلَى الْمَصْدَرِ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ حُرُوفِهِ وَدَلَّاهُ عَلَى الزَّمَانِ بِهَيْئَتِهِ وَبَنِيَّتِهِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " ضَرَبَ " دَلَّ عَلَى الضَّرْبِ وَالزَّمَانِ الْفَاعِلِ مُطَابَقَةً ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَضْمُنًا وَدَلَّاهُ عَلَى الْمَكَانِ وَعَلَى الْفَاعِلِ التَّزَامُ.

وَدَلَّاهُ لَفْظَ الْمَصْدَرِ عَلَى مَعْنَاهُ دَلَّاهُ إِطْلَاقًا ، وَدَلَّاهُ الْفِعْلَ عَلَى الْمَصْدَرِ دَلَّاهُ تَقْيِيدًا ، وَالْمَصْدَرُ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ دَلَّاهُ التَّزَامُ ، وَالْفِعْلُ يَدُلُّ دَلَّاهُ تَضْمِينًا كَمَا بَيَّنَّاهُ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ ؛ لِأَنَّا وَجَدْنَاهُ تَغَيَّرَ صَيْغَتُهُ لِاخْتِلَافِ أَزْمِنَتِهِ ؛ أَلَا تَرَى أَلَّاكَ إِذَا أَرَدْتَ الْحَالَ قُلْتَ : " يَضْرِبُ " فَقَدْ اخْتَلَفَتْ أَبْنِيَّتُهُ لِاخْتِلَافِ الزَّمَانِ.

(١) العنوان غير موجود في نسخة الرباط.

(٢) لم يشر الشارح في كل من النسختين إلى أن هذا هو قول ابن مالك.

وَمِنَ النُّحُوَيْنِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَدُلُّ بَيِّنَتِهِ عَلَى الزَّمَانِ ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ مَاضٍ أَوْ غَيْرِ مَاضٍ ، فَيُنْتَجَرُ مَعَ الْحَدَثِ الْمَاضِي الزَّمَانُ الْمَاضِي وَمَعَ غَيْرِ الْمَاضِي غَيْرُ الْمَاضِي.^(١)

وَلِذَلِكَ وَجَدْنَاهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ فَقَطْ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلزَّمَانِ فَلَوْ كَانَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى الزَّمَانِ بِالْبَيِّنَةِ لَمَا تَخَلَّفَتْ عَنْهُ ، وَمِمَّا جَاءَ فِيهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : خَلَقَ اللَّهُ الزَّمَانَ ، فَبَيِّنَةٌ : " خَلَقَ " لَا تُدَلُّ عَلَى الزَّمَانِ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ دَلَّتْ عَلَيْهِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ خَلْقُ الزَّمَانِ فِي زَمَانٍ مَاضٍ ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ ، بَلْ خَلَقَ الزَّمَانَ وَلَا زَمَانَ .

وَقَوْلُ النَّاطِلِ : " الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولِي الْفِعْلِ " يَقْتَضِي وجودَ فِعْلٍ ، وَأَنَّ لَهُ مَدْلُولَيْنِ وَأَنَّ الْمَصْدَرَ اسْمٌ لِغَيْرِ الزَّمَانِ ، وَهُوَ الْحَدَثُ ، وَهَذَا لَيْسَ بِحَاجِمٍ لِلْمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ عَنْ الْمَصَادِرِ / ١٣٧ الَّتِي لَا أَفْعَالُ لَهَا مِثْلُ الْأُمُومَةِ فَإِنَّهُ لَا فِعْلٌ لَهُ فَيَكُونُ أَحَدَ مَدْلُولِيهِ .

وَقَوْلُهُ : " مِنْ مَدْلُولِي الْفِعْلِ " يَبْطِئُ أَنَّ الْفِعْلَ لَهُ مَدْلُولَانِ : مَصْدَرٌ وَزَمَانٌ ، وَقَدْ وَجَدْنَا أَفْعَالًا لَا مَصَادِرَ لَهَا ، إِمَّا لِمُضَارَعَتِهَا الْحُرُوفَ كَنِعَمَ وَبَشَرَ وَفِعْلٍ التَّعَجُّبِ ، وَإِمَّا لِكُونِهَا حَرْفًا فِي الْحَقِيقَةِ لَكِنْ تَسَامَحَ التَّحْوِيلُونَ فِي تَسْمِيَتِهَا أَفْعَالًا كَلَيْسَ وَعَسَى^(٢) ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِمَا مَا يَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ وَلَا عَلَى زَمَانٍ ، وَإِمَّا لِمُلَازِمَةِ حَرْفِ التَّنْفِي أَوْ شَبْهِهِ لَهَا ، وَإِنْ كَانَ قَدْ تَصَرَّفَ فِيهَا بِمَاضٍ وَمُسْتَقْبَلٍ نَحْوُ : مَا زَالَ وَلَا يَزَالُ فَلَا يَصِحُّ الْمَصْدَرُ مِنْهُمَا وَلَا مِنْ أَخَوَاتِهِمَا .

(١) راجع في هذا : الفعل زمانه وأبنيته ، د . إبراهيم السامرائي : ٢٣ - ٢٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٨٠ .

(٢) أما ليس فقد قال بحرفيتها أبو علي الفارسي قياساً على ما النافية كما أن معناها النفي والنفي معنى في الأشياء ، وأما عسى فقد قال بحرفيتها بعض الكوفيين قياساً على لعل ، كما أن معناها الترجي وهو معنى أيضاً في الإسناد .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: ^(١)

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصَفٍ لُصِبَ وَكَوْثُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ التَّخِيبِ

الْمَصْدَرُ يَنْتَصِبُ بِمَصْدَرٍ مِثْلَهُ نَحْوُ : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَفْرًا الضَّرْبُ الشَّدِيدُ ، وَيَفْعَلُ نَحْوُ : قَمْتُ قِيَامًا ، وَبُوصِفَ نَحْوُ : أَنْتَ قَائِمٌ قِيَامًا ، وَأَنْتَ مَضْرُوبٌ ضَرْبًا ^(٢) ، وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّ الْمَصْدَرَ إِذَا يَنْتَصِبُ بِالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ مَعًا ، وَيَعْنُونَ بِالْفِعْلِ أَوْ مَا جَرَى مَحْرَاهُ.

وَقَوْلُ النَّاطِلِمِ : " وَكَوْثُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ اتَّخِبَ " أَيِ : الْمُخْتَارُ أَنَّ الْمَصْدَرَ أَصْلٌ لِلْفِعْلِ وَالْوَصَفِ ، وَأَنْهُمَا قَرَعَانُ مُشْتَقَّانِ مِنْهُ ، وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ النَّاطِلِمُ هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ^(٣) ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَصْدَرِ ، وَالْوَصْفُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْفِعْلِ ^(٤).

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْفِعْلُ ^(٥) ، وَأَنَّ الْمَصْدَرَ قَرَعٌ مُشْتَقٌّ مِنَ الْفِعْلِ ^(٦) ، وَذَهَبَ ابْنُ طَلْحَةَ ^(٧) مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلٌ يَنْتَفِسِهِ

(١) لم يشر الشارح في كل من النسختين إلى أن هذا هو قول ابن مالك.

(٢) ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : { وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا } (النساء : ١٦٤) وَقَوْلُهُ : { فَمِنْ جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ جَزَاءُ مَوْفُورًا } (الإسراء : ٦٣) وَقَوْلُهُ : { وَالذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا } (الذاريات : ١).

(٣) ابن عبيش : ١ / ١١٠ ، وأسرار العربية : ١٧١ - ١٧٣ ، وينظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٠٢ ، والإنصاف : ١ / ٢٣٧ - ٢٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٧٨ - ١٨٠ .

(٤) ابن عبيش : ١ / ١١٠ ، ١١١ ، وينظر الإنصاف : ٢٣٩ وفي تعليقات كثيرة لأصالة المصدر.

(٥) أسرار العربية : ١٧٣ ، وينظر ابن عبيش : ١ / ١١٠ ، والارتشاف : ٢ / ٢٠٢ .

(٦) الباب في علل البناء والإعراب : ١ / ٢٦٠ ، الإنصاف : ٢٣٩ وفي تعليقات كثيرة لأصالة الفعل.

(٧) محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الإشبيلي أبو بكر المعروف بابن طلحة توي (٥٤٥هـ) ينظر بغية الوعاة : ١ / ١٢١ .

غَيْرُ مُشْتَقٍّ مِنَ الْآخِرِ^(١) ، وَيُسْتَدَلُّ لَهُ بِأَنَّ وَجَدْنَا مَصَادِرَ لَا أَفْعَالَ لَهَا كَالْأُمُومَةِ ، وَأَفْعَالًا لَا مَصَادِرَ لَهَا نَحْوُ : لَيْسَ وَعَسَى ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى بَطْلَانِ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ ضَرُورَةً أَنَّهُ لَوْ كَانَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَصْلًا وَالْآخَرُ فَرْعًا لَمَا وَجِدَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ ، وَقَدْ وَجِدَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ فَدَلَّ عَلَى عَدَمِ الْأَصْلِيَّةِ وَالْفَرْعِيَّةِ^(٢) ، وَهَذِهِ الْمَذَاهِبُ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ بِالِاشْتِقَاقِ وَلِلنَّاسِ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ :

الْمَشْهُورُ أَنَّ بَعْضَ الْكَلَامِ مُشْتَقٌّ وَبَعْضُهُ غَيْرُ مُشْتَقٍّ هَذَا مَذْهَبُ أئمَّةِ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ كَالْخَلِيلِ وَسَيُوبَةَ وَأَبِي عَمْرٍو وَأَبِي الْخَطَّابِ وَعِيسَى بْنِ عَمْرٍو وَالْأَصْمَعِي وَأَبِي زَيْدٍ وَأَبِي عُبَيْدَةَ وَالْجَرْمِي وَقُطْرِبَ وَالْمَازِنِي وَالْمُبَرِّدَ وَالزُّجَاجَ وَالْكِسَائِيَّ وَالْفَرَّاءَ وَالشَّيْبَانِيَّ وَابْنَ الْأَعْرَابِيِّ وَثَعْلَبَ.

وَذَهَبَ طَائِفَةٌ مِنْ مُتَأَخِّرِي أَهْلِ اللُّغَةِ إِلَى أَنَّ الْكَلِمَ كُلَّهَا مُشْتَقَّةٌ ، وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ الزُّجَاجَ كَانَ يَذْهَبُ هَذَا الْمَذْهَبَ وَأَنَّ سَيُوبَةَ كَانَ يَرَاهُ ، وَزَعَمَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ إِلَى أَنَّ الْكَلِمَ كُلَّهَا أَصْلٌ وَلَيْسَ مِنْهَا شَيْءٌ اشْتَقَّ مِنْ غَيْرِهِ^(٣).

قوله :

تَوَكَّيْدًا أَوْ تَوْعًا يَبِينُ أَوْ عَدَدٌ كَسِرَتْ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدٍ

يَقُولُ : إِنَّ الْمَصْدَرَ يَأْتِي تَأْكِيدًا نَحْوُ : شَرَبْتُ شَرْبًا ، وَيَأْتِي تَوْعًا نَحْوُ : يَمْشِي الْمَرْطَى وَيَدْعُو الْجَفَلَى ، وَيَشْتَمِلُ الصَّمَاءُ^(٤) ، وَيَأْتِي عَدَدًا نَحْوُ : ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ ، وَنَقُولُ : الْمَصْدَرُ مِنْهُمْ وَمُخْتَصَرٌ ، الْمُبْتَهَمُ هُوَ الَّذِي لَا يُعِيدُ إِلَّا مَا أَفَادَهُ

(١) ارتشاف الضرب : ٢٠٣ / ٤ ، توضيح المقاصد للمرادي : ٢ / ٧٦.

(٢) الأثموني بحاشية الصبان : ١١٢ / ٢ ، وينظر شرح ابن عقيل : ١٧١ / ٢ ، والارتشاف : ٢ / ٢٠٢.

(٣) انظر التذيل والتكميل (باب المفعول المطلق).

(٤) أما المرطى فهي ضرب من العدو ، وأما الجفلى فهي دعوة الناس عامة إلى الطعام ، وأما

اشتغال الصماء فهو أن تجلجل جسدك بثوبك.

الفِعْلُ وَهُوَ التَّوَكِيدِي ، والمختص إِمَّا بَعْدَ نَحْوٍ : ضربة ، وإما بكونه اسماً يَخْصُ
تَوْعاً للفعل نَحْوُ : القَهْقَرَى ، وإما بالالف واللام نَحْوُ : الضرب ، وإما بالإضافة
نَحْوُ : ضرب شرطي ، وإما بالصفة نَحْوُ : ضُرِبْتُ ضَرْباً شديداً .

نُمِ الْمَصْنَدُ التَّوَكِيدِي عَلَى قَسَمَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ ، وَالْآخَرُ : مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ .

فَالأَوَّلُ جَارٌ وَغَيْرُ جَارٍ ، الْجَارِي نَحْوُ : ضربت ضرباً ، ولا خلاف أنه
مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمُؤَكِّدِ بِهِ ^(١) إِلَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الطَّرَاوَةِ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُشْمَرٍ لَا
يَجُوزُ إِظْهَارُهُ أَيُّ : فَعَلْتُ ضَرْباً ^(٢) ، وَإِلَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السُّهَيْلِيُّ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِضَرْبْتُ
أُخْرَى مضمرة لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهَا ^(٣) .

/ ١٣٨ وَغَيْرُ الْجَارِي إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَعْنَى الْحَارِي نَحْوُ : تَزَاوَجُوا
ازْدَوَاجاً ، وَازْدَوَجُوا تَزَاوِجاً ، أَوْ لَا يَكُونَ فِي مَعْنَاهُ نَحْوُ : ^(٤) { أَلْبَسْتُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ
نَبَاتاً } وَقَدْ نَصَّ سِيبَوَيْهِ عَلَى أَنَّ أَنْبَتَ نَبَاتاً يَقْدَرُ لَهُ فِعْلٌ ، أَيُّ : نَبَتَ ^(٥) .

وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ فِيهِ وَجْهَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : هَذَا ، وَالْآخَرُ : نَصَبُهُ بِأَنْبَتَ ،
وظَاهِرُ مَذْهَبِهِ فِي : " تَزَاوَجُوا اِزْدَوَاجاً " أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْأَوَّلِ لِمُوَافَقَتِهِ فِي اللَّفْظِ
وَالْمَعْنَى ^(٦) ، وَأَبُو عَثْمَانَ يَرَى فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الظَّاهِرِ ^(٧) .

(١) اللباب : ١ / ٢٦٢ .

(٢) قاله أبو حيان في الارتشاف : ٢ / ٢٠٢ .

(٣) نتائج الفكر للسهيلى : ٢٧٥ ، وينظر الارتشاف : ٢ / ٢٠٢ ، والمجموع : ١ / ٢٨٧ ، قال أبو حيان : وهذان المذهبان ركيكان مخالفان لما عليه الجمهور من غير حاجة لذلك .

(٤) من الآية : ١٧ من سورة نوح .

(٥) الكتاب لسيبويه : ٤ / ٨١ .

(٦) انظر الارتشاف : ٢ / ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

(٧) انظر الارتشاف : ٢ / ٢٠٣ وقد نسبته ابن يعيش إلى المرد والسراني وأكثر النحويين . انظر ابن يعيش : ١ / ١١٢ ثم قال : ومذهب أبي عثمان اللازني هو المختار .

والقسم الثاني : وهو الذي ليس من لفظ الفعل على قسمين : ظاهر نحو : قَعَدْتُ جُلُوساً ، والعامل فيه عند سيبويه : " جَلَسَ " مُضَمَّرَةٌ^(١) ، وأجاز الأخفش الوجهين ، وأبو عثمان ينصبه بـ : " قَعَدْتُ " ^(٢) وغير ظاهر وهو المضمَرُ ، والمهمم نحو : قعدته وضربته زيداً ، وضربت ذاك وقعدت ذاك ، وهو مطرد في كل فعلٍ ، ونصبه بالفعل الذي قبله^(٣).

وقال الكوفيون : لا يُكنى عن المصدر وهو آله للفعل ؛ لأنه يؤكد الفعل بلفظه ، أو يدل على قلة الفعل وكثيره ونقصانه وزيادته ، وما يظهر فيه هذه المعاني إلا وهو ظاهر غير مستور ، ولا مكين عنه ، فإن جعل اسماً وأزيل عن طريقته التوكيد ، فقل : قام عبد الله قياماً حسناً ، كنى عنه على هذه السبيل وحررت كناية مخرى كناية المفعول فقل : قامه زيد.

وظاهر قول الكوفيين مخالفة ما قدمناه من أن من أقسام المصدر التوكيدي قسمًا غير ظاهر وهو المضمَرُ والمهمم ، وأنه يُكنى عن المصدر التوكيدي ويُشار إليه. وقال الكوفيون في نحو : أقبل زيد ركضاً ، وجاء سعيًا أن المصدر هنا على بابه يؤكد به الفعل وتقديره : ركض ركضاً ، وسعى سعيًا ، وقال البصريون هو مصدر في موضع الحال ، التقدير : راکضاً وساعياً^(٤).

(١) نص على ذلك ابن عيش في شرحه للمفصل : ١ / ١١٢ ، ونسبه أبو حيان في الارتشاف إلى الجمهور ٢ / ٢٠٣ .

(٢) وحجته أنه لما كان في معناه تعدى إليه . التذيل والتكميل (باب المفعول المطلق) ، وهو مذهب ابن جني في اللع : ١٠٢ . تحقيق حامد المؤمن ، وانظر ثلاثة مذاهب في الباب للعسكري : ١ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(٣) قال أبو حيان : والظاهر من كلام المصنف (ابن مالك) أن المصدر الجاري وغير الجاري والذي من لفظ الفعل ومن غير لفظه ينتصب بنفس الفعل الظاهر .

(٤) المذاهب ثلاثة : مذهب الكوفيين وهو واضح من الشرح ومذهب البصريين وهو واضح أيضاً ، ومذهب الأخفش والمرد من البصريين أن الفعل منصرب على المصدرية بفعل محذوف والحمله حال .

وأما المَعْدُودُ فنحو : قُمْتُ قَوْمَتَيْنِ وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ قَبْلَهُ ، وَأَمَّا مَا فِيهِ
مَعْنَاهُ نَحْوُ : ضَرَبْتُ سَوْطًا ، وَضَرَبْتُ مَقْرَعَةً وَعَشْرِينَ عَصًا ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ
اتَّصَبَ نَصَبُ الْمَصْدَرِ ، فَمِنَ النُّحُوينَ مَنْ جَعَلَ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيْ :
ضَرْبَةَ سَوْطٍ وَضَرْبَةَ مَقْرَعَةٍ^(١) ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَاوَلَهُ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ضَرْبًا يَسِيرًا أَوْ
شَدِيدًا.^(٢)

وَأَمَّا التَّوَعِي كَقَعَدَ الْقَرْفُصَاءَ فَعِي نَصَبِهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ :^(٣)

أَحَدُهَا : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ.

الثَّانِي : يَفْعَلُ مُقَدَّرٍ مِنْ لَفْظِهَا وَإِنْ لَمْ يُنْطَقْ بِهِ.

الثَّالِثُ : جَعَلَهُ وَصْفًا أَيْ : الْقَعْدَةُ الْقَرْفُصَاءُ.^(٤)

وَأَمَّا الْمُعْرِفُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ تَارَةً يَكُونُ تَعْرِيفَ جَنْسٍ نَحْوُ : جَلَسْتُ
الْجُلُوسَ ، يُرِيدُ بِهِ الْجَنْسَ وَتَعْنِي الْكثْرَةَ ، وَجَلَسْتُ لَا يَفْهَمُ مِنْهُ الْكَثِيرُ إِذْ يَكُونُ لِلْكَثِيرِ
وَالْقَلِيلِ ، وَتَارَةً يَكُونُ تَعْرِيفَ عَهْدٍ ؛ أَيْ : الْجُلُوسَ الَّذِي تُعْرِفُ.

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : لَا يَحُورُ أَنْ تَدْخُلَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ عَلَى الْمَصْدَرِ وَهُوَ مُفْرَدٌ ،
فَخَطَأَ أَنْ يَقُولَ : قَامَ زَيْدٌ الْقِيَامَ ، وَقَعَدَ الْقُعُودَ ، فَإِنْ نَعَتْ جَاَزَ الْكَلَامُ وَاسْتَقَامَ ، فَقِيلَ
: قَامَ زَيْدٌ الْقِيَامَ الْحَسَنَ.

(١) ابن يعيش : ١ / ١١٢ ، وانظر شرح حمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١ / ٣٢٤ .

(٢) وذلك في قولك : ضرب زيد عمراً شديداً أصله : ضرباً شديداً فحذف المصدر وأقيمت
الصفة مقامه .

(٣) هو ما قاله العكبري في اللباب : ١ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، والقول الثاني عزاه ابن يعيش في شرحه
للمفصل : ١ / ١١٢ إلى المبرد ، والقول الثالث عزاه الرضي في شرح الكافية إلى الكوفيين :
١ / ٣٠٠ تعليق : يوسف عمر .

(٤) أبطله في التذييل والتكميل فقال : ليس يجيد لأنه يلزم منه حذف الموصوف وجوباً ولا يوجد
في لسان العرب موصوف يجب حذفه .

وَأَمَّا الْمُضَافُ فَنَحْوُ : ضَرَبْتُ ضَرْبَ الْأَمِيرِ اللَّصَّ ، وَضَرْبَ فَلَانٍ ضَرْبَ غَرِيَّةِ
الْإِبِلِ ، وَفِيهِ مَعْنَى التَّشْبِيهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ^(١) {فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ} أَي : أَخَذَا
شَدِيدًا.

وَإِذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ ، فَضَرْبًا مُصَدَّرٌ لِضَرَبْتُ ، فَإِنْ
قُلْتَ : ضَرَبْتُ مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ فَمِثْلُهَا يَنْصَبُ : " مِثْلَ " عَلَى الْحَالِ ، وَكَذَلِكَ
الصِّفَةُ نَحْوُ : ضَرَبْتُ شَدِيدًا ، أَوْ سَرِيعًا ، وَهِيَ مُتَّصِلَةٌ بِالْفِعْلِ قَبْلَهَا ، وَقِيلَ :
يَفْعُلُ آخَرَ ، أَي : أَوْقَعَهُ مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ وَأَوْقَعَهُ شَدِيدًا أَوْ أَوْقَعَهُ سَرِيعًا ، وَقِيلَ فِي
ذَلِكَ كَلِمَةٌ : أَنَّهُ نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ ؛ أَي : ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ ، وَضَرْبًا
شَدِيدًا وَسَرِيعًا سَرِيعًا.

فَإِنْ قُلْتَ : ضَرَبْتُ ضَرْبَ الْأَمِيرِ ، فَمِثْلُهَا لَا يَجْعَلُ : " ضَرْبَ الْأَمِيرِ " حَالًا
لأنه معرفة ، بَلْ هُوَ عِنْدَهُ مِنَ الْمَصْدَرِ التَّوَعِي ^(٢) ، وَقَالَ قَوْمٌ هُوَ عَلَى حَذْفِ مِثْلِ قَبْعِي
: ضَرْبَ الْأَمِيرِ مُصَدَّرًا ، وَالْمَصْدَرُ يَكُونُ نَكْرَةً وَمَعْرِفَةً.

وَأَمَّا الْمُوصُوفُ فَنَحْوُ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا شَدِيدًا ، وَمِنَ الْحَارِيِّ مَجْرَاهُ : /
١٣٩ ضَرَبْتُ أَيَّ ضَرْبٍ ، وَكُلَّ ضَرْبٍ ، وَأَشَدَّ ضَرْبٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : ضَرْبًا أَيَّ ضَرْبٍ
وَضَرْبًا كُلَّ ضَرْبٍ ، وَضَرْبًا أَشَدَّ ضَرْبٍ ، وَيَجِيءُ فِيهِ مَذْهَبُ سَبِيحٍ أَنَّهُ حَالٌ إِذَا كَانَ
نَكْرَةً وَمَصْدَرًا نَوْعِيًا إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً ^(٣) ، وَمَذْهَبُ غَيْرِهِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ نَكْرَةً نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ
مَحْذُوفٍ ^(٤).

(١) من الآية : ٤٢ من سورة القمر.

(٢) قال سيبويه : " ومثله : سير عليه سير الريد وإن وصفت على هذه لم يغيره الوصف كما لم
يغير الوصف ما كان حالاً ، ولا يجوز أن تدخل الألف واللام في السير إذا كان حالاً " .

الكتاب لسيبويه : ٢٣١ / ١ .

(٣) انظر الكتاب لسيبويه : ٢٣١ / ١ .

(٤) ملخصه أنك إذا قلت : ضربت شديداً أو ضربت أي ضرب أو كل ضرب إما أن تجعله
منعولاً مطلقاً أو نائباً عنه أو تجعله صفة لموصوف محذوف أي ضرباً شديداً.

﴿ما ينوب عن المفعول المطلق﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ ذَلْ كَجِدَ كُلَّ الْجِدِّ وَأَفْرَحَ الْجَذَلْ

يَقُولُ : إِنَّهُ يَنْوِبُ عَنِ الْمَصْدَرِ مَا ذَلْ عَلَى الْمَصْدَرِ نَحْوُ : " كُلْ " فَإِنَّهُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمَصْدَرِ أَغْرِبَ مَصْدَرًا ، وَكَذَلِكَ : الْجَذَلْ نَابَ عَنِ الْفَرَحِ لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْجَذَلَ هُوَ الْفَرَحُ وَالسَّرُورُ فَهُوَ مَصْدَرٌ لِقَوْلِهِ : " أَفْرَحْ " مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَيَجِيءُ فِيهِ الْخِلَافُ الَّذِي سَبَقَ فِي الْعَامِلِ النَّصْبِ فِي نَحْوِ : قَعَدَ جُلُوسًا .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :^(١)وَمَا لِتَوْكِيدِ فَوْحُذْ أَبَدًا وَتَنْ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدًا^(٢)

الْمُؤَكَّدُ لَا يُتَنَّى وَلَا يُجْمَعُ ؛ لِأَنَّهُ جِنْسٌ يَذُلُّ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ ، وَهُوَ تَوْكِيدٌ لِلْفِعْلِ وَمِدْلُولٌ لِلْفِعْلِ - أَيْضًا - جِنْسٌ وَلِذَلِكَ لَا يُتَنَّى الْفِعْلُ وَلَا يُجْمَعُ ، فَإِذَا قُلْتُ : قُمْتُ قِيَامًا فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : قُمْتُ قُمْتُ .

وَقَوْلُ النَّاطِلِ : " وَتَنْ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدًا " يَقُولُ : غَيْرُ التَّوْكِيدِ وَهُوَ مَا كَانَ لِلْعَدَدِ وَيَبَيِّنُ النَّوْعَ يَجُوزُ إِفْرَادُهُ وَتَثْنِيَّتُهُ وَجَمْعُهُ ، أَمَّا مَا كَانَ لِلْعَدَدِ فَتَقُولُ : ضَرَبْتُ ضَرْبَةً وَضَرْبَتَيْنِ وَضَرْبَاتٍ ، وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ تَثْنِيَةِ الَّذِي هُوَ مَعْدُودٌ ، وَيُسَمَّى مَحْدُودًا .

وَأَمَّا مَا كَانَ لِبَيَانِ النَّوْعِ فَاخْتَلَفُوا فِي تَثْنِيَّتِهِ وَجَمْعِهِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ وَأَنَّهُ مَتَى اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ جَازَ أَنْ يُتَنَّى وَيُجْمَعَ وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي أَلْسِنَةِ الْمُتَبَدِّلِينَ .^(٣)

(١) لَمْ يَبْشُرِ الشَّارِحُ فِي كُلِّ مِنَ النِّسَخَتَيْنِ إِلَى أَنَّ هَذَا هُوَ قَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ .

(٢) هَذَا الْبَيْتُ سَقَطَ فِي نَسَخَةِ مِصْرَ .

(٣) هُوَ مَا قَالَهُ الْعَكْرِيُّ فِي الْبَابِ : ١ / ٢٦٤ ، وَانْظُرْ شَرْحَ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ٢ / ١٨٠ .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لَا يَحْزُرُ أَنْ يُشَى وَلَا يُجْمَعُ إِذَا اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ وَهُوَ ظَاهِرُ
كَلَامِ سَيَبويه ، قال سيبويه : وَاَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ جَمْعٍ يُجْمَعُ ؛ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ
مَصْدَرٍ يُجْمَعُ كَالْأَشْغَالِ وَالْعُقُولِ وَالْأَلْبَابِ وَالْحُلُومِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يُجْمَعُ الْفِكْرُ
وَالنَّظَرُ وَالْعِلْمُ . انتهى .^(١)

فَلَمْ يَعْتَدْ سَيَبويه بِقَوْلِ النَّاسِ الْأَفْكَارَ وَالْعُلُومَ ، بَلْ نَصَّ عَلَى أَنَّكَ لَا تُجْمَعُ
الْفِكْرُ وَالْعِلْمُ ؛ لِأَنَّ الْحِجَةَ عِنْدَهُ إِذَا هُوَ فِي اسْتِفْعَالِ الْعَرَبِ لَا فِي اسْتِفْعَالِ
الْمَوْلَدِينَ ، وَسَبَبُ الْمَنْعِ مِنْ تَثْنِيتهِ مَا اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ هُوَ الَّذِي مَنَعَ الْمَصْدَرَ الَّذِي
لِلتَّوَكُّيدِ مِنْ ذَلِكَ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَمَا يَقَعُ عَلَى الْأَحَادِ يَقَعُ عَلَى الْأَنْوَاعِ ، وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ
الْأَجْنَاسِ فَلَوْ جَاءَ مِثْلُ الْعُسُولِ لَمْ يَقَسْ عَلَيْهِ ، وَإِلَى هَذَا كَانَ الْأَسْتَازُ أَبُو عَلِيٍّ
يَذْهَبُ^(٢) وَصَحَّحَهُ بَعْضُ شُيُوخِنَا .

وَقَوْلُ النَحْوِيِّينَ : إِنَّ الْمَصْدَرَ يَخْتَلِفُ أَنْوَاعُهُ^(٣) كَلَامٌ غَيْرُ مُحَرَّرٍ ، فَإِنَّهُ لَا
يَخْتَلِفُ عَلَى الْحَقِيقَةِ ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ حَرَكَاتُ الْفَاعِلِينَ ، وَالْحَرَكَاتُ مِمَّا تَلَّةَ لِذَوَاتِهَا
لَكِنَّ الْاِخْتِلَافَ يَرْجِعُ إِلَى مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ الْأَفْعَالُ لَا إِلَى أَنْفُسِ الْمَصَادِرِ .

فروع :

ضَرَبْتُ ضَرْبًا ضَرْبَتَيْنِ يَصِحُّ ذَلِكَ وَيَكُونُ : " ضَرْبَتَيْنِ " بَدَلًا مِنْ ضَرْبًا ؛ لِأَنَّ
ضَرْبًا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ لِلْمُفْرَدِ وَالْمُتَنَّى وَالْمَجْمُوعِ ، فَالْإِبْدَالُ مِنْهُ يُعَيِّنُ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ
ضَرْبَتَانِ ، وَالبَدَلُ مُبَيِّنٌ مَا أَرَادَ الْمُتَكَلِّمُ بِقَوْلِهِ : ضَرْبًا .

فَإِنْ قُلْتَ : ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ ضَرْبًا لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ فَإِنْ وَصَفْتَ ضَرْبًا صَحَّ ذَلِكَ
سِوَا أَقْدَمَتِهِ فَقُلْتَ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا شَدِيدًا ضَرْبَتَيْنِ أَمْ أَخَرَّتُهُ فَقُلْتَ : ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ
ضَرْبًا شَدِيدًا .

(١) الكتاب لسيبويه : ٤ / ٦١٩ .

(٢) هو أبو علي الشلوين ، انظر الارتشاف : ٢ / ٢٠٥ ، والتصريح : ١ / ٣٢٩ ، والأشعوني :

٢ / ١١٥ .

(٣) هو ما قاله العكبري في الباب : ١ / ٢٦٤ .

﴿حذف عامل المصدر﴾

قوله :

وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتِنَعُ وَفِي سِوَاهُ لِذَلِيلٍ مُتَسَعُ

يقول : يَمْتَنَعُ حذف العامل في المؤكَّد ، وذلك أنَّ التَّوَكُّدَ إِنَّمَا جِيءَ بِهِ لِتَقْرِيرِ السَّابِقِ / ١٤٠ وَتَثْبِيتهِ فَطَالَ الْكَلَامُ بِذِكْرِ التَّوَكُّدِ لِهَذَا الْمَعْنَى فَتَنَافَى الْحَذْفُ ؛ لِأَنَّ مَا يَتَّبِعِي أَنْ يَثْبُتَ وَيَقَرَّرَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَحْذَفَ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي تَوْكِيدِ الْأَسْمَاءِ فَلَا يُحْذَفُ الْمُؤَكَّدُ ؛ لِأَنَّ الْحَذْفَ يَتَنَافَى التَّوَكُّدَ ، وَقَدْ نُوزِعَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَأَمَّا سِوَى الْمُؤَكَّدِ مِمَّا جَاءَ عَدَدًا أَوْ نَوْعًا فَهُوَ شَبِيهٌ بِالْمَفْعُولِ بِهِ لِإِفَادَتِهِ مَعْنَى زَائِدًا عَلَى مَذْذُولِ الْعَامِلِ فِيهِ ، وَحَذْفُ عَامِلِ غَيْرِ الْمُؤَكَّدِ عَلَى قِسْمَتَيْنِ : حَائِزُ الْحَذْفِ وَوَاجِبُهُ ، أَمَّا الْوَاجِبُ فَسَيَأْتِي فِي الْآيَاتِ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَأَمَّا الْحَائِزُ فَتَحْوِ قَوْلُكَ لِلصَّائِمِ : صَوْمًا مُتَقَبَّلًا ، أَيِ : صُمْتَ صَوْمًا مُتَقَبَّلًا ، وَلِمَنْ قَالَ : أَيِ سَيَرٍ سِرْتُ ؟ تُقُولُ : سَيَرًا سَرِيعًا ، أَيِ : سِرْتُ سَيَرًا سَرِيعًا.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَالْحَذْفُ حَتَّمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ كَنَدَلًا لَلَّذِ كَالدَّلَا

شَرَعَ فِي ذِكْرِ وَجُوبِ حَذْفِ الْفِعْلِ فَذَكَرَ أَنَّ الْمَصْدَرَ إِذَا كَانَ بَدَلًا مِنْ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ وَجَبَ حَذْفُ الْفِعْلِ الْعَامِلِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : ضَرَبَا زَيْدًا ، وَأَضْرَبَا زَيْدًا ؟ ، التَّقْدِيرُ : اضْرِبْ ضَرَبًا زَيْدًا ، وَأَضْرِبْ ضَرَبًا زَيْدًا ؟ ، فَحَذْفُ : اضْرِبْ وَأَضْرِبْ ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ صَارَ بَدَلًا مِنْهُمَا.

وسَيأتي في بابِ الْمَصْدَرِ الْعَامِلِ ذكر الخلاف في ناصبِ الاسم بَعْدَ الْمَصْدَرِ ، وأتَيْنَ يَطْرُدُ نيابةَ الْمَصْدَرِ عَنِ الْفِعْلِ؟^(١) ، وَلَمْ يَمَثِلِ النَّاطِمُ إِلَّا بِمَا نَابَ عَنْ فِعْلِ الْأَمْرِ وَهُوَ قَوْلُهُ : كندلا اللذ كاندلا ، وَالتَّنْدَلُ حَطَفُ الشَّيْءِ بِسُرْعَةٍ ، وَقَوْلُهُ : " نَدَلًا " هُوَ مِنْ نَيْتٍ أَشَدُّهُ سَيِّئَوِيَّةٌ وَهُوَ :^(٢)

عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلْ أُمُورِهِمْ فَتَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ النَّعَالِ

وَقَوْلُهُ : " اللَّذ " يُرِيدُ الَّذِي وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ اللَّذُ يُقَالُ فِي الَّذِي.

(١) ملخص ما ذكره هناك ألفما مذهبان في ناصب الاسم :

١- سيبويه والأخفش وابن السراج والزجاج : أن المصدر منصوب بالفعل المحذوف والاسم المنصوب بالمصدر وقد ورت المصدر العمل الذي كان للفعل .

٢- المبرد والسراني : المصدر والاسم منصوبان بالفعل المحذوف ، ثم قال أبو حيان وتطرد نيابة المصدر عن الفعل في الأمر والاستفهام ومثل للأمر بالشاهد الآتي.

(٢) البيت من بحر الطويل اختلف في قائله فقبل لحرير (ملحق ديوانه ص ١٠٢١) وقبل للأحوص الأنصاري (ديوانه ص ٣٧ مجيد طراز) ، وقبل لأعشى همدان (الحماسة البصرية ج ٢ ص ٢٦٢) وجاء قبله بيت آخر وهو :

يَمُرُّونَ بِالْدهْنِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ وَيَرْجِعْنَ مِنْ ذَارَيْنِ يُجْرُ الْحَقَائِبِ

وانظر الشاهد في الإنصاف : ٢٩٣ ، والكتاب : ١ / ٥١١ ، والعيني : ٤٤٣ ، وابن الناطم : ١٠٥ ، وتوضيح المقاصد : ٢ / ٨٢ ، وأوضح المسالك : ٢ / ٣٨ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ١٧٨ ، والأشعري : ٢ / ١١٦ ، والتصريح : ١ / ٣٣١ .

اللغة : قوله : " بالدهنا " رهو موضع ، لاد ميم ، قوله : " عيابه " جمع عيبة وهو ما يجعل فيه الثياب ، قوله : " بجر الحقايب " جمع بجراء وهي الممتلئة ، قوله : " فتدلاً " التدل النقل والاختطاف ، قوله : " زريق " بالتصغير اسم رجل أو قبيلة .

الاستشهاد فيه : في قوله : " فتدلاً " إذ التفسير فيه ابدل ندلا ؛ كما ذكرنا وهو من قبيل المصدر الذي يأتي بدلاً من اللفظ بفعله ؛ كما في قوله تعالى : { فَطَرَبَ الرَّقَابِ } أي : فاضربوا.

وَقَوْلُ النَّاطِلِ : " مع آت بدلاً من فِعْلِهِ " ظاهراً في أَنَّهُ يَكُونُ لِلْمَصْدَرِ فِعْلٌ
وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ بَلْ قَدْ يَأْتِي فِيمَا لَيْسَ لِلْمَصْدَرِ فِعْلٌ كَقَوْلِهِمْ : بَلَّةٌ زَيْدٌ ، فِي مَعْنَى :
اِثْرَكَ زَيْدًا ، ف : " بَلَّةٌ " لَا فِعْلَ لَهُ ؛ لَكِنْ لَهُ فِعْلٌ مِنْ مَعْنَاهُ لَا مِنْ لَفْظِهِ وَهُوَ :
اِثْرَكَ ، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ : اِثْرَكَ بَلَّةٌ زَيْدٌ ، أَيْ : ثَرَكُ زَيْدٍ .

وَأَيْمًا قُلْنَا : إِنْ : " بَلَّةٌ " هُنَا مَصْدَرٌ وَلَيْسَ بِاسْمٍ فِعْلٍ كَحَالِهَا إِذَا انْتَصَبَ
الاسْمُ بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفِعْلِ لَا يُضَافُ ، وَإَيْمًا لَمْ يُضَفْ اسْمُ الْفِعْلِ إِلَى مَنْصُوبِهِ ؛
لَأَنَّهُ قَوِيَ شَبَهُهُ بِالْفِعْلِ حَتَّى زَعَمَ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ أَنَّهُ فِعْلٌ وَالْفِعْلُ لَا يُضَافُ ، فَكَذَلِكَ
مَا قَوِيَ شَبَهُهُ بِهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِذَا قُلْتَ بَلَّةٌ زَيْدٌ ، فَقَدْ ادْعَيْتَ فِي : " بَلَّةٌ " أَنَّهُ مَصْدَرٌ ؛ لِأَنَّ
الْمَصْدَرَ يُضَافُ إِلَى مَفْعُولِهِ فَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ مَنْصُوبًا وَإِضَافَةٌ مِنْ نَصَبٍ ، وَإِذَا كَانَتْ
مِنْ نَصَبٍ فَلِمَ قُلْتَ إِذَا اسْمُ فِعْلٍ إِذَا انْتَصَبَ مَا بَعْدَهَا ؟ وَهَلَّا ادْعَيْتَ أَنَّهَا مَصْدَرٌ إِذْ
ذَاكَ لِثَبُوتِ الْمَصْدَرِيَّةِ لَهَا إِذَا انْجَرَّ ؟ .

فَالْجَوَابُ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَصْدَرًا إِذْ ذَاكَ لَمْ تَكُنْ مُبَيَّنَّةً ؛ إِذْ لَا مُوجِبَ لِيَنَّاهَا
وَلَكَّانَتْ كَغَيْرِهَا مِنَ الْمَصَادِرِ الْمَعْرَبَةِ نَحْوُ : ضَرْبًا زَيْدًا .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : ^(١)

وَمَا لِتَفْصِيلِ كَمَا مَثَا غَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَثَا

هَذَا الْمَوْضِعُ الثَّانِي مِمَّا يَجِبُ فِيهِ حَذْفُ الْعَامِلِ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعَ
تَفْصِيلٍ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ^(٢) { حَتَّى إِذَا أَنْخَنَتْهُمْ قَشْدُوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَثًّا بَعْدَ وَإِمَّا

(١) لَمْ يَبْشُرِ الشَّارِحُ فِي كُلِّ مِنَ النِّسَخَتَيْنِ إِلَى أَنَّ هَذَا هُوَ قَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : ٤ مِنْ سُورَةِ مُحَمَّدٍ .

فِدَاءُ { التَّقْدِيرُ : فَإِمَّا تُمُنُونَ مِنَّا وَإِمَّا تَقْدُونَ فِدَاءً ، فَحَذَفَ : " تُمُنُونَ وَتَقْدُونَ " وَهُمَا العاملان في المصدرين. ^(١)

وَقَوْلُهُ : " يُحَذَفُ حَيْثُ عَمَّا " حَيْثُ عَرَضَ عَنْ لَنَا الشَّيْءُ ، أَيْ : عَرَضَ ، وَجُوزُ فِي هَذَا الْمَصْدَرِ الْجَائِي فِي التَّفْصِيلِ وَجْهٌ آخَرٌ ، وَهُوَ أَنْ يَرْفَعَ الْمَصْدَرُ ، فَلَوْ قُرِئَ : " فَإِمَّا مَنْ بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءً " لَجَازَ ذَلِكَ ، وَقَدْ جَوَّزُوا الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٢) { إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا } ؛ لِأَنَّ مَعَ الْفِعْلِ بِنَاوِيلِ ١٤١ / المصدر ، وَالتَّقْدِيرُ : فَإِمَّا التَّعْذِيبَ وَإِمَّا الْإِتِّخَاذَ ، فَإِنْ نَصَبْتَ فَعَلَى إِضْمَارِ الْعَامِلِ ، وَإِنْ رَفَعْتَ فَعَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأِ التَّقْدِيرِ : فَإِمَّا شَأْنَهُمُ التَّعْذِيبُ وَإِمَّا شَأْنَهُمُ الْإِتِّخَاذُ ، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ الْخَبَرِ ، التَّقْدِيرُ : فَأَمَّا التَّعْذِيبُ شَأْنُكَ. ^(٣)

وَمِثْلُ هَذَا إِجَازَةٌ سَبِيوِيَّةٌ فِي بَيْتِ دَرِيدِ بْنِ الصَّمَّةِ ^(٤) :

فَإِنْ كَذَبْتَكَ نَفْسُكَ فَكَذَّبَتْهَا فَإِنْ جَذَعَا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبِرَ

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ٩ / ٦٠٤٦ ، وانظر ابن يعيش : ١ / ١١٥ .

(٢) من الآية : ٨٦ من سورة الكهف .

(٣) مشکل إعراب القرآن : ٢ / ٤٧ ، وانظر ابن يعيش : ١ / ١١٥ .

(٤) البيت من بحر الوافر نسب لدريد بن الصمة في الكتاب لسبيو : ١ / ٢٦٦ ، وانظر : ٣ /

٣٣٢ ، وشرح الفصل : ٨ / ١٠١ ، والجني الداني : ٢١٢ ، وتذكرة النحاة : ١٠٩ ،

وخزانة الأدب : جـ ١١ ص ٨١ - ٩٣ ، والمجموع : ٢ / ١٣٥ .

والمعنى : يقول لعاذلته : كذبتك نفسك فيما تزعمين من محاولة تخفيف ما أجد من الحزن عليه فاكذبي نفسك فإما أن أجزع عليه جزعاً فلي العذر في ذلك وإما أن أجهل الصبر إجمالاً فأمح بذلك ، وإجمال الصبر : أن يصبر الصبر الجميل وهو الذي لا شكوى فيه إلى الخلق .

موطن الشاهد فيه : في قوله : " فَإِنْ جَذَعَا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبِرَ " قال سبيو : " فليس قوله :

فإن جذعا كقولهم : إن حقاً وإن كذباً ، ولكنه على قوله تعالى : { فإما منا بعد وإما فداء }

، قلت : فإن جذع وإن إجمال صبر كان جائزاً كأنك قلت : فإما أمرى جزع وإما إجمال

، لأنك لو صححتها فقلت : إما جاز ذلك فيها " . الكتاب لسبيو : ١ / ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

ولو قلت : فَإِنْ جَذَعَ وَإِنْ إِجْمَالُ صَبْرٍ ، كان جائزاً كأنك قلت : فَإِمَّا أَمْرِي
جَزَعٌ وَإِمَّا إِجْمَالُ صَبْرٍ .

وقال أحمد بن يحيى ثعلب : " أن " في موضع نصب في {إِمَّا أَنْ تُعَذَّبَ وَإِمَّا
أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا} قال : ولو رفعت لَكَانَ صَوَاباً ، بمعنى : فإما هو كما قال : ^(١)

فَسِيرًا فَإِمَّا حَاجَةً تَقْضِيَانَهَا وَإِمَّا مَقِيلَ صَالِحٍ وَصَدِيقُ

وهذا البيت مما يَصَحُّ إجازة سبويه الرُّفْعُ في بيتٍ دريد . ^(٢)

وأجاز أبو علي في البغداديات ^(٣) في الآية : أن تكون أن في موضع نصب
على ما اختاره ثعلب ، وقال أبو الحسن بن الباذش : الوجه الرُّفْعُ ؛ لأن : " إِمَّا "
بمَنْزِلَةِ حروف الابتداء .

قوله :

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدَّ نَائِبَ فِعْلٍ لاسمٍ عَيْنٍ اسْتَنْدَ

كَذَا يَعْنِي فِي لَزُومِ الْحَذْفِ لِلْعَامِلِ ، وَقَوْلُهُ : " مُكَرَّرٌ " أَيُّ مَصْدَرٍ مُكَرَّرٌ
نَحْوُ : سِيرًا سِيرًا ، وَقَوْلُهُ : " وَذُو حَصْرٍ " أَيُّ : وَمَصْدَرٍ مَحْصُورٍ نَحْوُ : إِنَّمَا أَنتَ
سِيرًا ، وَمَا أَنتَ إِلَّا سِيرًا .

وقوله : " لاسمٍ عَيْنٍ اسْتَنْدَ " قَيْدٌ فِي الْمَحْصُورِ فَقَطْ ، احْتَرَزَ بِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ
مُسْتَنْدَا لاسمٍ مَعْنَى ، فَإِنَّهُ يَتَّعِنُ الرُّفْعُ فِيهِ نَحْوُ : إِنَّمَا سَيْرُكَ سَيْرُ الْبَرِيدِ ، وَمَا سَيْرُكَ
إِلَّا سَيْرُ الْبَرِيدِ ، وَإِنَّمَا لَزِمَ الْحَذْفُ إِذَا كُرِّرَتْهُ أَوْ حَصَرَتْهُ كَمَا قَدَمْنَا ؛ لِأَنَّ الثَّانِي فِي

(١) البيت من بحر الطويل لم أعثر له على مراجع أو قائل وشاهده رفع حاجة ومقيل وما عطف
عليه على تقديره خبراً مبتدأ محذوف والتقدير : فإما الأمر حاجة وإما الأمر مقيل .

(٢) الكتاب لسبويه : ١ / ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

(٣) المسائل البغداديات : ٣١٩ ، ٣٢٧ .

التَّكْرَارِ كَأَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْفِعْلِ وَغُوبِلَ الْمَحْضُورُ مَعَامِلَةَ الْمُكَرَّرِ لِمَا فِي الْحَصْرِ مِنَ التَّوَكِيدِ الْقَائِمِ مَقَامَ التَّكْرَارِ ، وَيَجُوزُ رَفْعُ الْمَصْدَرِ الْمُكَرَّرِ وَالْمَحْضُورِ فَتَقُولُ : أَنْتَ سَيَّرَ سَيَّرٌ ، وَمَا أَنْتَ إِلَّا سَيَّرٌ ، وَذَلِكَ عَلَى جِهَةِ الْمُبَالَغَةِ ؛ كَمَا قَالَ :^(١)

تَرْقُبُ مَا رَتَعْتَ حَتَّى إِذَا اذْكُرْتَ فَإِلْمًا هِيَ إِبْقَالَ وَإِدْبَارُ

وَإِذَا قَالُوا : زَيْدٌ سَيَّرٌ ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا سَيَّرٌ ، فَهُوَ إِمَّا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ؛ أَيْ : ذُو سَيَّرٍ ، وَإِمَّا عَلَى أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ اسْمُ الْفَاعِلِ ، أَيْ : سَائِرٌ ، وَإِمَّا أَنْ يَجْعَلَ نَفْسَ السَّيَّرِ مُبَالَغَةً وَهَذِهِ الْمَحَامِلُ الثَّلَاثَةُ كُلُّهَا مَجَازٌ.^(٢)

(١) البيت من بحر السيط وهو للخنساء قيل فيه : هذا البيت من قصيدتها السيرة في رثاء أخيها صخر وهو في الكتاب لسيبويه : ١ / ٣٣٧ ، وينظر ابن يعيش : ١ / ١١٥ ، وانظر الخزانة : ١ / ٢٠٧ ، وابن الشجري : ١ / ١٠٦ تحقيق الطاحي ، وانظر معاني القرآن للأخفش : ١ / ٩٧ ، والمقتضب : ٣ / ٢٣٠ ، وإعراب القرآن للنجاشي : ١ / ٢٣٠ ، والخصائص : ٢ / ٢٠٣ ، ٣ / ١٨٩ ، والمختضب : ٢ / ٤٣ ، والنصف : ١ / ١٩٧ .
اللمعة : اذكرت : تذكرت .

معنى البيت : وصفت الخنساء ناقة أو بقرة فقدت ولدها فكلما غفلت عنه رتعت فإذا ذكرته حنت إليه فأقبلت وأدبرت ، فضربه مثلاً لفقدها أحباها صخرًا .

موطن الشاهد فيه : في قوله : " إقبال وإدبار " حيث يجوز في الإخبار بالمصدر عن اسم العين ، وفيه يقول سيبويه : " وإن شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخر هو الأول من ذلك قول الخنساء : " البيت " فجعلها الإقبال والإدبار مجازاً على سعة الكلام كقولك : تشارك صائم وليلك قائم . " انظر الكتاب لسيبويه : ١ / ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، وقال السيرافي : النحويون يحدفون مثل هذا على تقديرين : أحدهما : أن يحدفوا مضافاً إلى المصدر ويحدفون كما يحدفون في : واسأل القرية ، والوجه الثاني : أن يكون المصدر في موضع اسم الفاعل وكان الزجاج بآي إلا الوجه الأول ، ومما يقوي الثاني أنك تقول : رجل ضخم وعبل ، فتجعلهما في موضع اسم الفاعل وليس بمصدرين لضخم وعبل .

(٢) ابن يعيش : ١ / ١١٥ .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: ^(١)

وَمِنْهُ مَا يَذَعُوهُ مُؤَكَّدًا لِنَفْسِهِ وَغَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَأُ
نَحْوُ لَهُ عَلَى أَلْفٍ تُرْفَا وَالثَّانِ كَأَنِّي أَلْتُ حَقًّا صِرْفًا

قَوْلُهُ: " وَمِنْهُ " أَي: مِمَّا يَجِبُ حَذْفُ عَامِلِهِ، وَهَذَا الْمُؤَكَّدُ كَمَا ذَكَرَ عَلَى قِسْمَيْنِ مُؤَكَّدٌ لِنَفْسِهِ وَمُؤَكَّدٌ لِغَيْرِهِ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا، وَهُوَ الَّذِي عَنَى بِقَوْلِهِ: فَالْمُبْتَدَأُ يَعْنِي: فَالْمُبْتَدَأُ فِي كَلَامِي هُنَا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: مُؤَكَّدًا لِنَفْسِهِ وَغَيْرِهِ، فَبَدَأَ بِالْمُؤَكَّدِ لِنَفْسِهِ وَلَا يَرِيدُ هُنَا بِقَوْلِهِ فَالْمُبْتَدَأُ الْمُبْتَدَأُ الْإِصْطِلَاحِي الَّذِي يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى خَبَرٍ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ هُنَا.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: " عُرْفًا " اعْتِرَافًا، وَقَدْ عَلِمَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ: " لَهُ عَلَى أَلْفٍ " فَعُرْفًا يُسَمَّى مُصَدَّرًا مُؤَكَّدًا لِنَفْسِهِ وَالْعَامِلُ فِيهِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: أَعْتَرَفُ لَهُ بِذَلِكَ اعْتِرَافًا.

وَقَوْلُهُ: " الثَّانِي " أَي: الْمُؤَكَّدُ لِغَيْرِهِ نَحْوُ: أَنْتَ ابْنِي حَقًّا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: أَنْتَ ابْنِي يُحْتَمَلُ أَنْ يَرِيدَ بِذَلِكَ أَنَّهُ بِعَنْزِلَةِ: ابْنِي فِي أَلْفِي أَكْرَمَكَ وَأَوْدَكَ، وَالظَّاهِرُ نِسْبَةُ بَنُوته إِلَيْهِ، فَإِذَا قَالَ: حَقًّا فَقَدْ أزالَ ذَلِكَ الاحْتِمَالَ فَحَقًّا يُسَمَّى توكِيدًا لِغَيْرِهِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ / ١٤٢ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ أَحَقُّهُ حَقًّا، فَقَدْ اشْتَرَكِ عُرْفًا وَحَقًّا فِي أَنَّ كَلَامَهُمَا لِلتَّأَكِيدِ إِلَّا أَنَّ عُرْفًا جَاءَ بَعْدَ جُمْلَةٍ لَا تَحْتَمِلُ الْمَجَازَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: " لَهُ عَلَى أَلْفٍ " صَرِيحٌ فِي الاعْتِرَافِ فَكَأَنَّكَ كَرَّرْتَ الْجُمْلَةَ نَفْسَهَا، وَ: " حَقًّا " جَاءَ بَعْدَ جُمْلَةٍ تَحْتَمِلُ الْمَجَازَ فَدَفَعَهُ قَوْلُكَ: حَقًّا، وَصَبَّرَ الْجُمْلَةَ نَصًّا بَعْدَ احْتِمَالِهَا، فَهُوَ مُؤَثَّرٌ وَالْمُؤَثَّرُ غَيْرُ الْمُؤَثِّرِ فَسَمِيَ توكِيدًا لِغَيْرِهِ.

(١) لَمْ يَبْشُرِ الشَّارِحُ فِي كُلِّ مِنَ النُّسخَتَيْنِ إِلَى أَنَّ هَذَا هُوَ قَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ.

وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ هَذَيْنِ الْمَصْدَرَيْنِ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ قَبْلَهُمَا ،
وَالْأَصَحُّ الْمَنْعُ وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ ، لَا يُجِيزُ سِيبَوَيْهِ غَيْرَ ذِي شَكٍّ : زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ ،
وَأِنَّمَا لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ التَّوَكُّيدِ فِي الْأَسْمَاءِ ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ
التَّوَكُّيدُ هُنَاكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ هَذَا هُنَا.

وَقِيلَ : إِنْ امْتَنَاعَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَامِلَ لَا يَتَصَرَّفُ ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ الْمَعْنَى ، وَذَلِكَ
أَنْ قَوْلُكَ : زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ بِمَنْزِلَةِ : أَتَيْتَنُ ذَلِكَ ، فَإِذَا كَانَ الْعَامِلُ لَا يَتَصَرَّفُ لَا يَتَقَدَّمُ
الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ ، وَهَذَا الْقَوْلُ الثَّانِي يُخَالِفُهُ ظَاهِرُ مَا قَدَّمَاهُ مِنْ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ مَخْذُوفٌ ،
وَفِي هَذَا الْقَوْلِ يَكُونُ الْعَامِلُ فِيهِ مَضْمُونُ الْجُمْلَةِ ، فَأَمَّا قَوْلُ الْحَارِثِ بْنِ جِلْزَةَ :
إِنْ عَمَرَأَ لَنَا لَدَيْهِ خِلَالٌ غَيْرَ شَكٍّ فِي كُلِّهِنَّ الْبَلَاءُ^(١)

فَإِنْ قَوْلُهُ : " غَيْرَ شَكٍّ " مَنْصُوبٌ عَلَى مَعْنَى : تَتَيَقَّنُ ذَلِكَ يَقِينًا غَيْرَ شَكٍّ ،
وَهُوَ تَوَكُّيدٌ لِقَوْلِهِ : لَنَا لَدَيْهِ خِلَالٌ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : فِي كُلِّهِنَّ الْبَلَاءُ
غَيْرَ شَكٍّ ؛ لِمَا قَرَّرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُؤَكَّدَ لِنَفْسِهِ وَلِغَيْرِهِ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى
الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ عَلَى الْأَصَحِّ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلِمِي بُكَاءُ بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ

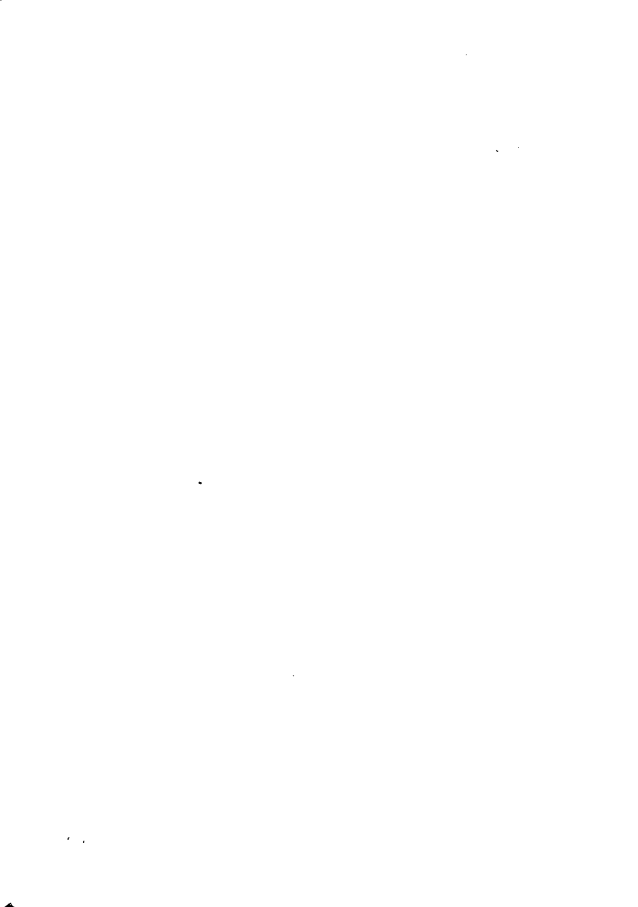
(١) البيت من بحر الخفيف من معلقة الحارث بن جيلزة المشهورة التي مطلعها : آذنتنا بينها أسماء ،
والبيت في ديوان الحارث ص ٣١ (دار الكتاب العربي).
اللغة : عَمَرَأَ : هو عمرو بن هند وهو الملك المتحجر ، الخلال : هي الصفات الحميدة ،
البلاء : معناه هنا النعمة.

الشاهد فيه : قوله غير شك فهو منصوب على المصدرية وناصبه متقدم لأنه لا يجوز تقديم
المصدر المؤكد للجملة على عامله.

كَذَلِكَ أَيَّ يَجِبُ حَذْفُ عَامِلِهِ ، وَقَوْلُهُ : " ذُو التَّشْبِيهِ " أَيَّ : الْمَصْدَرُ ذُو التَّشْبِيهِ ، وَقَوْلُهُ : " بَعْدَ جُمْلَةٍ " اخْتِرَازٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ مَفْرَدٍ نَحْوُ : صُرَاخُكَ صُرَاخُ الثَّكَلَى ، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ الرُّفْعُ لِأَنَّهُ مُتَمِّمٌ لِلْجُمْلَةِ لَا بَعْدَ الْجُمْلَةِ ؛ وَقَوْلُهُ : كَلِمَتِي بُكَاءُ بُكَاءِ ذَاتِ عَضْلَةٍ^(١) فَبِكَاءٍ مَنْصُوبٍ بَعْدَ جُمْلَةٍ تَضَمَّنَتْ فَاعِلًا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَهُوَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ : " كَلِمَتِي " أَعْنِي : ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ فَلَوْ لَمْ يَذْكُرِ الْفَاعِلَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى امْتَنَعَ التَّصْبُّ نَحْوُ : هَذَا بُكَاءُ بُكَاءِ ثَكَلَى.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا النَّاطِمُ فِيهَا تَفْصِيلٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ : لَهُ صُرَاخٌ صُرَاخُ الثَّكَلَى ، وَلَهُ صَوْتُ صَوْتُ حِمَارٍ ، فَإِذَا أَنْ يُرِيدَ بِالْأَسْمِ الْأَوَّلِ الصِّفَةَ أَوْ الْفِعْلَ الَّذِي هُوَ عِلَاجُهُ لِإِخْرَاجِ الصَّوْتِ إِنْ أَرَادَ الْفِعْلَ ، فَمَا بَعْدَهُ مَنْصُوبٌ بِهِ ، وَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ؛ لِأَنَّ عَامِلَهُ مَلْفُوظٌ بِهِ وَهُوَ الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

وَإِنْ أَرَادَ الصِّفَةَ فَإِذَا أَنْ يُرِيدَ بِالثَّانِي الصِّفَةَ أَوْ الْفِعْلَ ، إِنْ أَرَادَ الْفِعْلَ انْتَصَبَ بِفِعْلٍ مِنْ لَفْظِهِ تَقْدِيرُهُ : يَصْرُخُ صُرَاخُ الثَّكَلَى وَيُصَوِّتُ صَوْتُ حِمَارٍ ، وَإِنْ أَرَادَ الصِّفَةَ لَا الْمَصْدَرُ انْتَصَبَ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ ، أَيْ : يُخْرِجُهُ صَوْتُ حِمَارٍ ، أَيْ : مِثْلَ صَوْتِ حِمَارٍ ، وَيُخْرِجُهُ صُرَاخُ الثَّكَلَى ، وَلَا يَظْهَرُ الْفِعْلُ ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْكَلَامِ دَلٌّ عَلَيْهِ.



﴿ الْمَفْعُولُ لَهُ ﴾

١٤٣ /

يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَغْلِيلًا كَ : "جَدَّ شُكْرًا وَدَنَ"

لَمْ يَذْكُرِ النَّاطِقُ حَدًّا لِلْمَفْعُولِ لَهُ جَرِيًّا عَلَى عَادَتِهِ فِي أَكْثَرِ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ^(١) ، وَذَكَرَ أَنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ يَكُونُ مَنصُوبًا ، وَلَمْ يُبَيِّنْ فِي هَذَا الْبَيْتِ مَا يَنْصَبُهُ ، وَفِي نَصِيهِ خِلَافٌ :

ذَهَبَ سَبِيحُهُ وَجُمْهُورُ الْبَصَرِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ مَنصُوبٌ بِالْفِعْلِ عَلَى تَقْدِيرِ لَامِ الْعِلَّةِ ، فَإِذَا قُلْتُ : قُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ ، فَالنَّاصِبُ لِاجْلَالِ هُوَ : قُمْتُ^(٢) .

وَذَهَبَ الرَّجَّاجُ إِلَى أَنَّ انْتِصَابَهُ يَفْعَلُ مُضَمَّرٌ مِنْ لَفْظِهِ ، فَتَقْدِيرُهُ : قُمْتُ أَجْلُكَ إِجْلَالًا ، فَحَذَفَ الْفِعْلَ النَّاصِبُ ، وَجَعَلَ الْمَصْدَرُ عَوْضًا مِنَ اللَّفْظِ بِهِ^(٣) ، وَقَدْ وَهَمَ الْجَزُولِيُّ فِي نَسْبَتِهِ لِلرَّجَّاجِ أَنَّهُ يَنْتِصِبُ انْتِصَابَ الْمَصْدَرِ الْمَلَاقي لِلْفِعْلِ فِي الْمَعْنَى دُونَ الْإِسْتِغْنَاءِ^(٤) ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ .

وَلَيْسَ مَنصُوبًا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ عَلَى تَقْدِيرِ لَامِ الْعِلَّةِ إِنَّمَا انْتِصَابُهُ عِنْدَهُمْ انْتِصَابَ الْمَصَادِرِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَتَرَجَّمُوا لِلْمَفْعُولِ لَهُ بِبَابِ اسْتِغْنَاءِ بَيَابِ الْمَصْدَرِ^(٥) .

(١) حذو في التسهيل فقال : هو المصدر المعلن به حدث شاركه في الوقت والفاعل تحقيقاً أو تقديراً ، وحده ابن الحاجب فقال : هو ما فعل لأجله فعل مذكور . (الكافية : ص ١٠١)

(٢) الكتاب : ٣٦٧ - ٣٧٠ ، وينظر المساعد : ١ / ٤٨٥ ، وشفاء العليل للتسهيل : ١ / ٤٦١ ، والارتشاف : ٢ / ٢٢١ ، وينظر الإيضاح العضدي : ١٦٨ ، وحاشية الحضري : ١ / ١٩٤ ، والصبان : ٢ / ١٢٢ .

(٣) الارتشاف : ٢ / ٢٢١ ، ٢٢٢ ، وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١ / ٣٢٢ ، والجمع : ١٩٥ / ١ .

(٤) هذا المذهب قال به الجزولي في مقدمته دون نسبة لأحد . انظر ص : ٢٦١ - ٢٦٢ .

(٥) انظر الباب للمكبري : ١ / ٢٧٧ ، والتصريح : ١ / ٣٣٧ ، والجمع : ١ / ١٩٤ .

وَقَوْلُ النَّاطِلِ : " يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ " يَدُلُّ بِمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْمَصْدَرِ لَا يَنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ [لَكِنَّهُ مَفْهُومُ اللَّقَبِ ، وَلَا حُجَّةٌ فِيهِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ]^(١) ، وَالتَّصَوُّصُ مَتَظَافِرَةٌ مِنَ النُّحْوِينَ عَلَى اشْتِرَاطِ الْمَصْدَرِ^(٢) ، وَذَلِكَ أَنَّ الْبَاعِثَ إِثْمًا هُوَ الْمَصْدَرُ لَا الذَّوَاتُ ، فَإِذَا قُلْتَ : جِئْتُكَ لِلسَّمَنِ أَوْ لِلْبَنِّ فَلَا يَنْصَبُ مِثْلُ هَذَا .

وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ : أَمَّا الْعَبِيدُ فَذُو عِبِيدٍ بِالنَّصَبِ ، وَتَأَوَّلَهُ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ الْعَبِيدُ غَيْرَ مَصْدَرٍ ، وَقَبَّحَ ذَلِكَ سِيبَوِيهِ ، وَإِنَّمَا أَجَارَهُ عَلَى ضَعْفِهِ إِذَا لَمْ يُرِدْ عِبِيدًا بِأَعْيَانِهِمْ^(٣) ، فَلَوْ قُلْتَ : أَمَّا الْبَصْرَةُ فَلَا بَصْرَةَ لَكَ ، وَأَمَّا الْحَارِثُ فَلَا حَارِثَ لَكَ ، بِالنَّصَبِ لَمْ يَجْزُ لاختصاصهما .

وَكَانَ الرَّجَّاحُ يَقْدَرُ فِي نَصْبِ الْعَبِيدِ تَقْدِيرَ التَّمْلِكِ لِبَصِيرَةٍ إِلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : أَمَّا تَمْلِكُ الْعَبِيدَ ، أَيِ : مَهْمَا تَذْكُرُهُ مِنْ أَجْلِ تَمْلِكِ الْعَبِيدِ ، وَهَذَا كُلُّهُ مَرَاغَةٌ لِلْمَصْدَرِ^(٤) .

وَقَوْلُ النَّاطِلِ : " إِنْ أَبَانَ تَغْلِيلًا هَذَا عَلَى الْجَاذَةِ مِنْ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ " ، وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ مِنْ أَنَّهُ يَنْتَصِبُ انتِصَابُ الْمَصْدَرِ الْمُلَاقِي لِلْفِعْلِ فِي الْمَعْنَى^(٥) ،

(١) ما بين المعنويين في النسخ ولا معنى له .

(٢) هذا المذهب قال به الجزولي في مقدمته . انظر ص : ٢٦١ .

(٣) قال سيبويه : " وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون : أما العبد فذو عبيد ، وأما العبد فذو عبد يحرونه بحرى المصدر سواء وهو قليل خبيث " . الكتاب لسيبويه : ١ / ٣٨٧ .

(٤) انظر نص تقدير الزجاج في الجمع : ١ / ١٩٤ .

(٥) الكتاب : ١ / ٣٦٧ - ٣٧٠ ، وينظر المساعد : ١ / ٤٨٥ ، وشفاء العليل للسلسلي : ١ / ٤٦١ ،

الارتشاف : ٢ / ٢٢١ ، والإيضاح العضدي : ١٦٨ ، وحاشية الخضري : ١ / ١٩٤ والصبان : ٢ / ١٢٢ .

(٦) معاني القرآن للفراء : ١ / ١٧ ، وينظر شفاء العليل للسلسلي : ٢ / ٤٦١ ، وشرح التصريح

بمعنوم التوضيح : ١ / ٣٣٧ ، وأسرار العربية : ١٨٩ .

أَوْ عَلَى مَذْهَبِ الزَّجَّاجِ مِنْ أَنَّهُ مَتَّصِبٌ بِفِعْلِ مِنْ لَفْظِ الْمَصْدَرِ فَلَا يَكُونُ لِلتَّعْلِيلِ^(١)
قوله :

وَهُوَ مِمَّا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقْتًا وَقَاعِلًا وَإِنْ شَرَطَ فُقِدَ

يقول : والمصدر المتَّصِبُ مفعولاً له يكون متَّحِداً بالفاعل فيه من جهة الزَّمانِ ومن جهةِ الفاعِلِ نحو ما مثَّلناه من نحو : قُمْتَ إِخْلَالاً لَكَ ، ففاعلُ القيامِ وفاعلُ الإخلالِ هُوَ الْمُخَاطَبُ ، وَزَمَانُهُمَا مُتَّفِقٌ فِي الْمُضِيِّ.

أَمَّا اتِّفَاقُهُ بِالْعَامِلِ زَمَانًا فَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي اشْتِرَاطِ ذَلِكَ فِي نَصْبِ الْمَصْدَرِ مَفْعُولًا لَهُ ، وَأَمَّا اتِّحَادُهُ بِالْعَامِلِ فَاعِلًا فَفِيهِ خِلَافٌ : الْجُمْهُورُ عَلَى اشْتِرَاطِهِ^(٢) ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَرْطٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ سَيِّبِيهِ^(٣) ، وَمِنْهُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٤) :

(١) معاني القرآن وإعرابه لزجاج : ٣٢٢ / ١ ، وينظر الارتشاف : ٢ / ٢٢٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٩٨ / ٢ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ٥٠٨ ، وعلى مذهب الكوفيين والزجاج هو مفعول مضى إلا أنه منصوب بالفعل المذكور على الأول وبفعل مقدر من لفظه على الثاني.

(٢) انظر حاشية الصبان : ١٢٣ / ٢ ، والألفية بشرح ابن الناطم : ٢٧١.

(٣) انظر الكتاب لسيبويه : ٣٦٧ - ٣٧٠ ، وينظر اللمع لابن جني : ١١٤ ، والأصول لابن السراج : ١ / ٢٠٦ ، وابن يعيش : ٢ / ٥٣ - ٥٤ ، حاشية الصبان : ١٢٣ / ٢ ، والألفية بشرح ابن الناطم : ٢٧١.

(٤) قاله هو امرؤ القيس بن حجر الكندي وهو من قصيدة رائية من بحر الطويل وأولها هو قوله :

سَمَا لَكَ شَوْقٌ بَعْدَ مَا كَانَ أَقْصَرَا وَحَلَّتْ سَلِيمَى بَطْنِ قَوْ فَعَرَعَرَا

وانظر بيت الشاهد في شرح ابن عقيل : ٣ / ١٥١ "صحيح" ، والشاهد رقم : ٧٦٩ من شواهد العيني ، والبيت في ديوانه : ٦٥ ، طبعة دار الكتب العلمية ، والخزانة : ٩ / ٢١١.

اللغة : قوله : " سَمَا لَكَ " أي ارتفع وذهب بك كل مذهب لبعد الأحية عنك بعد ما كان أقصر عنك ، و : " قَوْ " بفتح القاف ، و : " عَرَعَر " موضعان ، قوله : " أَرَى أَمْ عَمَرَوْ " =

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءٌ عَلَى عَمْرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرَا !

وقول النابغة: (١) / ١٤٤

وَحَلَّتْ بِيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُنْجِعٍ تَخَالُ بِهِ رَاعِي الْحَمُولَةِ طَائِرَا
حِذَارَا عَلَى أَنْ لَا تُنَالَ مَقَادَتِي وَلَا نِسْوَتِي حَتَّى تَمُتَنَّ حَرَائِرَا

فَقَدْ اخْتَلَفَ فَاعِلُ التَّحَدُّرِ وَالْبُكَاءِ ؛ لِأَنَّ التَّحَدُّرَ صَادِرٌ مِنَ الدَّمْعِ ، وَالْبُكَاءُ صَادِرٌ مِنْ أُمِّ عَمْرٍو ، وَكَذَلِكَ الْحُلُولُ مَتَّسِبٌ إِلَى الْبُيُوتِ ، وَالْحِذَارُ وَقَعَ مِنْ النَابِغَةِ ، وَحَمَلَ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ تَعَالَى : { وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْفَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا } فَلِلْإِرَاءَةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَالْخَوْفِ وَالطَّمَعِ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ. (٢)

= يعني عمرو بن قميئة الشكري صاحبه يصف سفره بالبعد وأن أمه باكية عليه لبعدها عنه وشوقها إليه ، قوله : " وما كان أصبرا ! " تعجب أي وما كان أصبرها على بعد الأوبة.
الاستشهاد فيه : في قوله : " بكاء " فهو مفعول لأجله اختلف فاعله عن فاعل عامله ففاعله ضمير أم عمرو وفاعل عامله ضمير الدمع.

(١) من الطويل ديوانه : ٦٤ ، ٦٥ ، الكتاب : ١ / ٣٦٨ ، والأصول : ١ / ٢١٧ ، وابن عيش : ٢ / ٥٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٩٧ ، وشرح المقرب (المنصوبات ص ٧٢٠).
اللغة : يفاع : المشرف على الأرض ، الحمولة : الإبل التي أطاقت الحمل ، تخال طائراً : أي كالطائر في صفه بإشراقه وبعده في السماء ، المقادة : الطاعة والانقياد ، الحرائر : جمع حرة على غير قياس.

موطن الشاهد : " حذارا " فهو مفعول لأجله اختلف فاعله عن فاعل عامله ففاعله ضمير المتكلم وهو للنابغة وفاعل عامله وهو حلت بيوتي.

(٢) من الآية : ٢٤ من سورة الروم.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١ / ٣٢٢ ، وحاشية الصبان وشرح الأسموني : ٢ /

١٢٢ ، ١٢٣ ، شرح الرضي على الكافية : ١ / ٥١٢.

وَمَنْ اشْتَرَطَ اتِّحَادَ الْفَاعِلِ تَأَوَّلَ هَذَا كُلَّهُ^(١) وَلَمْ يَشْتَرِطْهُ إِذَا كَانَ الْمَصْدَرُ
نَشِيبِيًّا نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا تَأْدِيبَ الْمُعَلِّمِ لَهُ ، أَيْ : التَّأْدِيبُ مِثْلُ تَأْدِيبِ الْمَعْلَمِ لَهُ ،
وإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ ؛ إِنَّمَا هُوَ ذَلِكَ الْمَحْذُوفُ ، وَذَلِكَ
الْمَحْذُوفُ مُتَّحِدٌ بِالْعَامِلِ فَاعِلًا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى.^(٢)

وَقَوْلُ النَّاطِلِمِ : "وإنْ شَرَطُ فَقَدْ" يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَخْرَجَ ذَلِكَ مُخْرَجَ الشُّرُوطِ ،
فَذَكَرَ مِنَ الشُّرُوطِ لِنَصْبِ الْمَفْعُولِ لَهُ : الْمَصْدَرِيَّةُ وَالِاتِّحَادُ بِالْعَامِلِ زَمَانًا وَفَاعِلًا ،
وَزَادَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ فِي الشُّرُوطِ : أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ غَيْرَ نَوْعٍ لِلْفِعْلِ ؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ
الْمَصْدَرُ مِنْ نَوْعِ الْفِعْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَمِثَالُ مَا تَحَرَّرَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ رَكْضًا ،
فَإِنَّهُ إِذَا قَصِدَ بِهِذَا أَنْ يَكُونَ بَاعِنًا عَلَى الْفِعْلِ فَلَا يَدُ مِنَ اللَّامِ.^(٣)

وَزَادَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ شَرْطًا آخَرَ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَفْعَالِ النَّفْسِ الْبَاطِنَةِ ،
وَلَا يَكُونُ مِنْ أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ الظَّاهِرَةِ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ خَوْفًا وَطَمَعًا ، وَلَوْ قُلْتَ : جَاءَ

(١) تأوله ابن مالك فقال : فاعل حلت في الظاهر غير فاعل حذاراً وهو في التقدير واحد لأن
المعنى وأحللت بيوتني حذاراً ، وكذا قوله : يريكم الرق خوفاً وطمعاً لأن معنى يريكم
يجعلكم ترون ففاعل الرؤية فاعل الخوف والطمع في التقدير . شرح التسهيل : ١٩٧ / ٢ .

(٢) لا داعي لهذا التأويل البعيد فقد أجازوا اختلاف الفاعل في المصدر التشبيهي يقول ابن
عصفور : فإن نقص من هذه الشروط شيء في المصدر غير التشبيهي لم يصل الفعل إليه إلا
بلام العلة وقد شرحت ذلك قائلاً : المصدر التشبيهي هو الذي يشبه فيه الفعل بالمصدر وهو
أي المصدر مع ذلك علة للفعل كقولك : أحبتك حبك لي وأحسنت إليك إحسانك إليّ ،
فهذا كله ينتصب على أنه مفعول لأجله وإن اختلف فاعل الفعل وفاعل المصدر لأن فاعل
الفعل هو المتكلم وفاعل المصدر هو المخاطب . شرح المقرب : (النصوص ص ٧١٩) .

(٣) لم يقل به أحد من النحويين بل قالوا في مثل جاء زيد ركضاً أنه حال على التأويل بالوصف
وهو رأي سيويه والجمهور ، وقال الأخفش والمبرد هو مفعول مطلق وعامله محذوف أي جاء
يركض ركضاً (والجملة حال) وذهب الكوفيون إلى أنه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور
كما في قمت موقفاً فهو في تأويل وقت وقفاً . شرح الأشعري : ١٧٣ / ٢ .

زَيْدٌ قَرَأَهُ الْعِلْمَ وَقَتْلًا لِلْكَافِرِ ، تَرِيدُ جَعَلَ ذَلِكَ مَفْعُولًا لَهُ لَمْ يَحْزَ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ
الظَاهِرَةِ^(١).

وَزَادَ بَعْضُهُمْ - أَيْضًا - أَنْ لَا يَكُونَ الْمَصْدَرُ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ نَحْوُ : أَجَلْتُكَ
إِحْلَالًا لَكَ ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ ذَلِكَ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَكُونُ عَلَةً لَوْفُوعِ نَفْسِهِ ، وَيُمْكِنُ رَدُّ
جَمِيعِ هَذِهِ الشُّرُوطِ الَّتِي زِيدَتْ إِلَى مَعْنَى الشُّرُوطِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ.
قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

فَأَجَزَرُهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزْهَدٍ ذَا قَبْعٍ

يَقُولُ : إِذَا قَدِمَ شَرْطٌ مِمَّا تَقَدَّمَ وَهُوَ الْمَصْدَرُ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ لِلسَّغْنِ ، أَوْ
اتِّحَادُهُ بِالْعَامِلِ زَمَانًا نَحْوُ : جِئْتُكَ أَمْسٍ لِرَجَائِي الْيَوْمَ إِحْسَانِكَ ، أَوْ اتِّحَادُهُ بِالْعَامِلِ
فَاعِلًا نَحْوُ : أَكْرَمْتُ زَيْدًا لِحَذَرِ عَمْرٍو شَرُّهُ ، فَلَا بُدَّ مِنْ جَرِّهِ بِالْحَرْفِ ، وَيَعْنِي
بِالْحَرْفِ لَأَنَّ الْحَرْفَ كَمَا مَثَلْنَا^(٢).

وَقَدْ يَحْزُ - أَيْضًا - بَيْنَ الَّتِي لِلْسَّبَبِ^(٣) وَلَا يَطْرُدُ حَذْفَ حَرْفِ الْحَرْفِ إِلَّا مَعَ
الشُّرُوطِ الَّتِي ذَكَرْنَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَرِيحَ الْمَصْدَرِ بَلْ مَا يَتَقَدَّرُ بِالْمَصْدَرِ وَاتَّفَقَ
اتِّحَادُهُ بِالْعَامِلِ زَمَانًا وَفَاعِلًا كَانَ مِنْ هَذَا الْبَابِ نَحْوُ : جِئْتُكَ أَنْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ ، أَوْ :
أَنْتَ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ ؛ وَإِنْ اخْتَلَفَ الْفَاعِلُ أَوْ الزَّمَانُ لَمْ يَكُنْ مَفْعُولًا لَهُ ، وَجَازَ حَذْفُ
الْحَرْفِ مِنْ أَنْ وَأَنْ لَا لِكَوْنِ ذَلِكَ مَفْعُولًا لَهُ ، بَلْ ذَلِكَ مُطَرِدٌ فِيهِمَا إِذَا لَمْ يَفْعَلْ لَنْبَسٍ ،
فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : رَغِبْتُ أَنْ تُحْسِنَ إِلَيَّ ، وَأَنْتَ تُحْسِنُ إِلَيَّ ، وَلَا يَكُونُ عَلَى هَذَا
مَفْعُولًا لَهُ.

(١) انظر شرح التصريح : ١ / ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، وحاشية الصبان وشرح الأشموني : ٢ / ١٢٢ ،

١٢٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ١ / ٥١٢ .

(٢) مثلوا لفقد المصدرية بقوله تعالى : {وَالْأَرْضَ وَحَقَّهَا لِلْأَنَامِ} (الرحمن : ١٠) ومثلوا لفقد اتحاد الزمان بقول امرئ القيس : فحسنت وقد نضت لنوم ثيابها ، ومثلوا لفقد اتحاد الفاعل

بقول أبي صخر الهذلي : وإني لتعروني لذكر كرهة .

(٣) مثلوا له بقول الله تعالى : {وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ} (الأنعام : ١٥١) .

وقال النّاطمُ : وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ جَرُّهُ بِالْحَرْفِ وَإِنْ اسْتَوْفَى الشُّرُوطَ ، ثُمَّ مَثَلَ بِقَوْلِهِ : " كَلِّهْدِذَا قَنَعٌ " ^(١) فأفاد بهذا التمثيل مسألتين :

إِحْدَاهُمَا : أَنَّهُ يَجُوزُ جَرُّهُ بِاللّامِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحْتَصِصًا بِالْأَلِفِ وَالسَّلَامِ وَلَا بِالْإِضَافَةِ ، وَقَدْ وَقَعَ لِلجَزُولِيِّ وَهَمٌّ فِي مَنَعِ جَرِّهِ بِاللّامِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُحْتَصِصًا ، وَلَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ أَحَدٌ. ^(٢)

والثانية : جواز تقديمه على العاملِ فيه ؛ ألا تراه قد قدمه على قنع ، وسواء أكان مجروراً أم منصوباً ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ نَحْوَ قَوْلِ الْكُمَيْتِ : ^(٣)

طربت وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبَ

فشوقاً مفعول له ، وقد تقدم على عامله وهو أطرب. ^(٤) / ١٤٥

(١) مثلوا بقول الله تعالى : { وَإِنْ مِنْهَا لَمَّا يَغِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ } (البقرة : ٧٤)

(٢) نصه في المقدمة الجزولية ص ٢٦٢ : ولا يكون منجرّاً باللام إلا مختصاً.

(٣) صدر بيت من بحر الطويل وهو للكُميت بن زيد الأسدي الشاعر الإسلامي المشهور بمدح آل

البيت في العصر الأموي وعجزه قوله :

ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب

وهو مطلع بائية كبيرة بمدح بما الكُميت بن هاشم وفيها عدة شواهد نحوية.

اللغة : طربت : هزني الشوق ، البيض : النساء ، وفسره العيني بالسيوف وليس مقصوداً بدليل

ما بعده . الشيب : الكبر ، وذو الشيب يلعب : استفهام مقدر كما روى بالهمزة مكان الواو .

الشاهد فيه قوله : " وما شوقاً إلى البيض أطرب " وفيه تقدم المفعول لأجله على عامله فدل على جوازه كما تتقدم كثير من فضلات الجملة.

والبيت في الجمع : ٦٩ / ٢ - ١٩٥ ، والدرر : ٨٥ / ٢ ، ١٦٧ ، والمختضب : ٥٠ / ١ ،

والعيني (الشاهد رقم : ٤٧٠) والهاشميات للكُميت ص ١٥.

(٤) ومنه قوله تعالى : { لَيُظْلَمَنَّ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ } (النساء :

١٦٠) فقد أدخل الباء على المفعول له النكرة وقدمه أيضاً.

قوله :

وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجْرَدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ وَأُنْشَدُوا^(١)
لَا أَقْعُدُ الْجَيْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ

يَقُولُ : الْمَفْعُولُ لَهُ الْمُجْرَدُ عَنِ الْأَلْفِ وَاللَامِ وَالْإِضَافَةُ يَقِيلُ أَنْ يَصْحَبَهُ حَرْفُ الْجَرِّ الَّذِي لِلتَّغْلِيلِ ، بَلْ الْكَثِيرُ أَنَّهُ يَنْصَبُ ، فَتَقُولُ : قُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ ، وَزَرْتُكَ مَحَبَّةً ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ بِالْأَلْفِ وَاللَامِ فَحُكْمُهُ أَنْ يَكْثُرَ حَرُّهُ بِاللَامِ وَيَقِيلُ نَصْبُهُ نَحْوُ : جِئْتُكَ لِلْمَحَبَّةِ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ : جِئْتُكَ الْمَحَبَّةَ ، وَأُنْشَدَ شَاهِدًا عَلَى ذَلِكَ :

لَا أَقْعُدُ الْجَيْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ

أَي : لَا أَقْعُدُ لِلْجَيْنِ.

وَقَوْلُهُ : " وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ " لَا يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ يَأْتِي مَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَامِ ؛ لَأَنَّ قَوْلَهُ : " فِي مَصْحُوبِ أَلْ " لَا يَشْعُرُ أَنَّهُ لِمَعْرِفَةٍ ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ :

(١) بيتان من الرجز المشطور مجهولا القائل وانظرهما في : ابن الناطم : ١٠٧ ، وتوضيح المقاصد : ٨٨ / ٢ ، وأوضح المسالك : ٤٦ / ٢ ، وشرح ابن عقيل : ١٨٧ / ٢ ، والدرر : ٧٩ / ٣ ، وشرح التصريح : ٣٣٦ / ١ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٣٩٨ ، والجمع : ١٩٥ / ١ ، والشاهد رقم : ٤٥٠ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : الجين : الخوف والفرع ، عن الهيجاء : الحرب ، بمد ويقصر ، ولو توالى : أي : ولو تابعت وتكاثرت ، زمر الأعداء : أي جماعتهم ، الزمر بضم الزاي وفتح الميم جمع زمرة.

الاستشهاد فيه : في قوله : " الجين " حيث جاء بالألف واللام وهو منصوب على أنه مفعول له وهو قليل ، والأكثر أن يكون خالياً من الألف واللام.

ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ يَأْتِي تَكْرَرًا وَمَعْرِفَةً بِالْإِضَافَةِ وَبِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَذَهَبَ الرِّيَاشِيُّ وَالْجَرَمِيُّ وَالْمُبَرِّدُ إِلَى التَّزَامِ التَّكْرِيرِ فِيهِ ^(١) ، وَجَعَلُوا مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ وَفِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ مِمَّا زِيدَتْ فِيهِ ، وَمَا أَضِيفَ مِمَّا إِضَافَتُهُ غَيْرُ مُحْضَةٍ ^(٢)

فَمِمَّا جَاءَ مُضَافًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ^(٣) {وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ} ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ: ^(٤)

(١) انظر المذهبين الأول للجمهور والثاني للثلاثة في الأشعري: ٢٥ / ١ ، والمجم: ١ / ١٩٤ ، واللباب: ٣٧٧ / ١ ، وشرح الرضي: ١ / ٥١٣ .

(٢) الإضافة غير المحضة هي التي لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً وتكون في إضافة اسم الفاعل وما يشبهه .

(٣) من الآية: ٢٦٥ من سورة البقرة .

(٤) بيت من الطويل قاله هو حاتم بن عدي الطائي ، وهو من قصيدة ميمية وأولها هو قوله :

وعاذلتين هبتا بعد هجمة تلومان متلافاً مفيداً ملوماً

وينظر الكتاب: ٣ / ١٢٦ ، وابن يعيش: ٢ / ٥٤ ، والخزانة: ١ / ٤٩ ، وشرح أبيات سيويه: ١ / ٤٥ ، واللسان: عور ، والمقتضب: ٢ / ٣٤٨ ، وأسرار العربية: ٨٧ ، وشرح ابن عقيل: ٢ / ١٩٠ ، والشاهد رقم: ٤٥٣ من شواهد العيني .

اللغة: قوله: " وعاذلتين " أي ورب عاذلتين ، من العذل وهو اللوم ، قوله: " هبتا بعد هجمة " أي بعد نوم ، و: " المتلاف " بكسر الميم صفة مبالغة للتلف ، قوله: " وأغفر " أي أستر ؛ لأن الغفر هو الستر ومنه المغفر وهي الخوذة لأنها تستر الرأس ، وقوله: " عوراء الكريم " هي الكلمة القبيحة ، ومنه العورة وهي سوءة الإنسان وكل شيء يستحي منه فهو عورة ، قوله: " وأعرض " من الإعراض .

الامتنعاد فيه: في قوله: " ادخاره " فإنه مفعول له وقد جاء بالإضافة فالنصب فيه والجر باللام متساويان . يقول ابن مالك: انجرار المختص بالألف واللام أكثر من نصبه ونصب غير المختص (الجر من اللام والإضافة) أكثر من انجراره ويستوي الأمران في المختص بالإضافة . شرح التسهيل: ٢ / ١٩٨ . ومعناه أن المقترن باللام جره أكثر فقولك: جئت للطعم فيسي برك أكثر من جئت الطمع في برك (بالتصب) ومنه لا أقعد الجين . =

وَأَغْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَارَةً
وَأَعْرِضْ عَنْ شَتَمِ النَّبِيِّ تَكْرُماً

وَمِمَّا جَاءَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ مَا أَشَدُّهُ النَّاطِمُ مِنْ قَوْلِهِ: ^(١)

لَا أَقْعُدُ الْحَجِينَ عَنِ الْهَيْجَاءِ

وقال الشاعر: ^(٢)

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا
شَتُوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا

= والمجرد من اللام والإضافة نصبه أكثر ، فقولك جئت طمعا في برك أكثر من جئت لطمع في برك ، ومنه : من أمكم لرغبة فيكم جبر .

وأما المضاف فجره ونصبه سواء وقد جاء الاستعمالان في القرآن الكريم : { وَإِنْ مِنْهَا لَنَسَاءٌ يَنْهِيكُم مِّنْ غَشِيَةِ اللَّهِ } (البقرة : ٧٤) ، { يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ } (البقرة : ٢٦٥)

(١) سبق ذكره والحديث عنه قريباً .

(٢) قاله هو قريط بن أنيف من بلعنة شاعر إسلامي ، وهو من قصيدة إسلامية أولها هو قوله :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازَنٍ لَمْ تُسْتَبَحْ إِلَيَّ بَنُو اللَّقِيظَةِ مِنْ ذُهَلٍ بَنِي شَيْبَانَ

وهي من البسيط ، ينظر شرح ابن عقيل : ١٨٩ / ٢ ، الخزانة : ٢٥٣ / ٦ ، والدرر : ٨٠ / ٣ ، وشرح شواهد المغني : ٦٩ ، واللسان مادة : " ركب " ، والجني السدائي : ٤٠ ، ومغني اللبيب : ١٠٤ / ١ ، والمجمع : ١٩٥ / ١ ، والشاهد : ٤٥٢ من شواهد العيني .

اللغة : قوله : " من مازن " الموازن أربعة : مازن قريش ، ومازن اليمن ، ومازن ربيعة ، ومازن ثميم وهو المراد هاهنا ، وذهل بن شيان قبيلة ، وإنما قال بنو اللقيظة لأن أهمهم التقطت قوله : " شنوا " من شن إذا فرق ، وذلك لأنهم يفرقون الإغارة عليهم من جميع جهاتهم ، ويروى : شذوا الإغارة وهي الأصح ، و : " الإغارة " مصدر من أغار على العدو ، والاسم الغارة ، قوله : " فرسانا " جمع فارس ، و : " الركبان " جمع راكب وأراد به راكب الإبل خاصة .

الاستشهاد فيه : في قوله : " الإغارة " حيث نصب على أنه مفعول له وهو معرف بالآلف واللام وهو قليل ، والأكثر كونه مجرداً عن الآلف واللام كما ذكرناه .

أي : شنوا للإغارة ، وقول الآخر :^(١)

لَكَ الْخَيْرُ إِنِ أَزْمَعْتَ صَرْمِي وَأَصْبَحْتُ قُوَى الْحَبْلِ بُتْرًا جَدَّهَا الصَّرْمُ حَاذِفُ

أي : للصَّرْمِ ، وَقَالَ الْآخَرُ :^(٢)

لَمَّا رَأَى نَعْمَانُ حَلَّ بِكَرْمَتَيْ عَكَرَ كَمَا لَهَجَ التَّزُولَ الْأَرْكَبُ

يريد للتزول ، ومنه قول الشاعر فجمع بين النكرة والمضاف وذو أل :^(٣)

(١) البيت من بحر الطويل لم أعثر له على قائل ولم أجد له مراجع وهو في الغزل يدعو على صاحبه بالهجران.

اللغة : أزمنت : نويت ، الصرم : الحجر ، بُتْرًا : جمع بُتْر وهو المقطوع ، وبتر الحبل كناية عن الهجران ، جدّها : قطعها ، والحاذف : من حذف رأسه بالسيف إذا ضربه فقطع منه قطعة.

ويستشهد به على مجيء المفعول لأجله مقترناً بآل منصوباً في قوله : " جدّها الصرم " أي : من أجل الصرم.

(٢) البيت من بحر الكامل وهو كسابقه مجهول القائل والمراجع.

اللغة : الكرمة : رأس الفخذ المستدير ، العكر : بفتح الكاف جمع عكرة وهي القطيع الضخم من الإبل ، لهج بالشئ : أولع به ، الأركب : الراكب.

وشاهده : كسابقه من مجيء المفعول لأجله مقترناً بآل منصوباً وهو قليل ، وذلك في قوله : " لهج التزول الأركب " أي : من أجل التزول.

(٣) ثلاثة أبيات من الرجز المشطور لم يرد الأول منها في المخطوط لكننا أتيناها لإتمام المعنى وهي للعجاج عبد الله بن رؤبة والد رؤبة الراجز المشهور.

اللغة : العاقر : الرمل لا ينبت شيئاً ، الجمهور : الرملة المشرفة على ما حولها ، الزعزل : النشاط ، المحبور : المسرور ، الهول : الهول ، التهور : الهول ، الهبور : جمع هبر وهو ما اطمأن من الأرض.

والأبيات في وصف بعير بالسرعة ، وفيها ثلاثة مفاعيل : مضاف ومنون ومقتصرن بسأل . والأبيات في ديوان المعاج ص ٣٥٤ ، والكتاب : ١ / ٣٦٩ ، وشرح المفصل : ٢ / ٥٤ ،

والخزانة : ٣ / ١١٤ ، وأسرار العربية ص ١٨٧

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِلٍ جُنْهُورِ مَخَافَةَ وَزَعْلِ الْمَجْبُورِ

وَالْهَوَلُ مِنَ تَهَوُّلِ الْهَوْرِ

وَلَمْ يَتَعَرَّضِ النَّاطِقُ لِلْمُضَافِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى دُخُولِ الْحَرْفِ عَلَيْهِ وَهُمَا سَيِّئَانِ ،
أَغْنِي نَصْبَهُ وَجَرَّهُ بِالْحَرْفِ نَحْوُ : قُمْتُ إِجْلَالُكَ ، وَقُمْتُ لِإِجْلَالِكَ .

فـرـع :

اشتركت : " كَمْ " وَحَتَّى " فِي اخْتِدِ مَعَانِيهَا فِي الْهَمَّا لِلتَّغْلِيلِ ، مِثَالُ ذَلِكَ :
أَلَا زِمُكَ كَمْ أَتَعَلَّمْ ، وَأَلَا زِمُكَ حَتَّى أَتَعَلَّمْ ، إِذَا جَعَلْتَ حَتَّى لِلتَّغْلِيلِ ، وَمَعَ ذَلِكَ
فَيَجُوزُ فِي : " كَمْ " وَمَا بَعْدَهَا أَنْ تُكُونَ مَفْعُولاً لَهُ ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي حَتَّى ،
وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ فِي كَمْ ؛ لِأَنَّ لَهَا مَحْمَلَيْنِ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تُكُونَ حَرْفَ جَرٍّ ، فَيَكُونُ النَّصْبُ بِإِضْمَارٍ أَنْ بَعْدَهَا ، وَهِيَ
فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا تَكُونُ مَفْعُولاً لَهُ .

وَالثَّانِي : أَنْ تُكُونَ حَرْفَ نَصْبٍ فَتَكُونُ مَصْدَرِيَّةً كَأَنَّ ، فَتَكُونُ فِي هَذِهِ
الْحَالِ مَفْعُولاً لَهُ .

وَأَمَّا : " حَتَّى " فَإِنَّهَا لَا تُنْصَبُ بِنَفْسِهَا إِذَا نَصَّبَ بِإِضْمَارٍ أَنْ بَعْدَهَا فَهِيَ
حَرْفُ جَرٍّ ، وَإِذَا كَانَتْ حَرْفَ جَرٍّ لَمْ يَنْسَبِكْ مَصْدَرٌ مِنْهَا وَمِنَ الْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهَا ،
إِنَّمَا يَنْسَبِكُ مِنْ أَنْ الْمُضْمَرَّةَ بَعْدَ : " حَتَّى " وَمِنَ الْفِعْلِ الْمَنْصُوبِ بِأَنَّ الْمُضْمَرَّةَ وَلَا
يَكُونُ مَفْعُولاً لَهُ إِلَّا مَا كَانَ مَصْدَرًا أَوْ مَقْدَرًا بِهِ مَنْصُوبًا عَلَى الشَّرْطِ الَّتِي تَقَدَّمَ قَبْلَ .

﴿ الْمَفْعُولُ فِيهِ وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا ﴾

١٤٦ /

الظَرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانَ ضُمْنَا "فِي" بِاطْرَادِ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمِنَا

قَوْلُهُ : " الظَرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانَ " جِنْسٌ يَشْمَلُ أَسْمَاءَ الْأَوْقَاتِ وَأَسْمَاءَ الْأَمَاكِينِ ، وَقَوْلُهُ : " ضُمْنَا فِي " يُخْرِجُ أَسْمَاءَ الْأَوْقَاتِ ، وَأَسْمَاءَ الْأَمَاكِينِ إِذَا كُنَّ مُبْتَدَأَاتٍ أَوْ فَاعِلَاتٍ أَوْ مَفْعُولَاتٍ أَوْ مَجْرُورَاتٍ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَكُونُ ضَمْنًا فِي ، فَإِنَّهَا إِذْ ذَلِكَ لَا تُسَمَّى ظَرْفًا نَحْوُ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ مُبَارَكٌ ، وَالْمَكَانُ طَيِّبٌ ، وَاحْيَيْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْمَكَانَ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ ، وَأَسْرَ بِيَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَبِالْمَكَانِ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ .

وَقَوْلُهُ : " بِاطْرَادِ " فَصْلٌ يُخْرِجُ مَا انْتَصَبَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَوْقَاتِ وَالْأَمَاكِينِ مِمَّا ضَمِنَتْ فِي ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِيهَا مُطْرَدًا. ^(١)

وَقَوْلُهُ : " ضُمْنَا " أَيُّ جَعَلْتُ فِي ضَمْنِ ذَلِكَ الْوَقْتُ أَوْ الْمَكَانَ ، فَهَمَّا يَدُلَانِ عَلَى الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ بِالْوَضْعِ ، وَيَدُلَانِ عَلَى مَعْنَى فِي بالتضمن ، وَذَلِكَ نَظِيرُ أَسْمَاءِ الاستفهام والشرط ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَنْ يَقُمْ أَقَمَ مَعَهُ ، فَقَدْ دَلْتَ : " مَنْ " عَلَى الشَّخْصِ الْعَاقِلِ بِالْوَضْعِ ، وَدَلْتَ عَلَى ارْتِبَاطِ جُمْلَةِ الْجَزَاءِ عَلَى جُمْلَةِ الشَّرْطِ وَتَوَقُّفِهَا عَلَيْهَا وَذَلِكَ بِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى إِنَّ الشَّرْطِيَّةَ ؛ إِلَّا أَنَّهُ يَلْزَمُ النَّاطِقُ أَنْ يَكُونَ الظَرْفُ مُبَيَّنًّا ؛ لِأَنَّهُ يَضْمَنُ مَعْنَى الْحَرْفِ وَلَيْسَ بِمُبَيَّنٍّ .

وَأَيْضًا فَرَّ مِنْ قَوْلِ التَّحْوِيلَيْنِ : " إِنَّ الظَرْفَ عَلَى تَقْدِيرٍ فِي " ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ بَعْضَ الظروف لا يَقْدَرُ عِنْدَهُ فِيهِ فِي نَحْوِ : عِنْدَكَ ، فَوَقَعَ فِي التَّضَمُّنِ الَّذِي يَلْزَمُ مِنْهُ بِنَاءُ الظَرْفِ .

(١) مثلوا له بقولهم : دخلت الدار وسكنت البيت مما انتصب بالواقع فيه وهو اسم مكان محض فإنه غير ظرف إذ لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال فلا يقال : نمت البيت ولا قرأت الدار فانتصابه على المفعول به إما حقيقة أو بعد التوسع بإسقاط لحافض.

ولا يلزم من قول النحاة : إن الظرف يُقدَّرُ بغيره أنه يجوز دخول في عليه ،
وأنه يلفظ به ^(١) ، وكم مقدر لا يلفظ به نحو الفاعل في : اضرب فإنه مُقدَّرٌ ، ونحو
الفعل النَّاصِبِ لِلْمُنَادِي فِي نَحْو : يَا عَبْدَ اللَّهِ - أَيْضاً - مُقدَّرٌ ، وكِلَاهُمَا لَا يَلْفَظُ بِهِ .
وقَدْ ذَكَرَ النَّاطِظُ فِي مَكَانٍ آخَرَ أَنَّ الْمَفْعُولَ فِيهِ هُوَ مَا نَصَبَ مِنْ اسْمٍ زَمَانٍ
أَوْ مَكَانٍ مَقَارِنًا مَعْنَى فِي دُونَ لَفْظِهَا ^(٢) ، وَزَعَمَ أَنَّ ذِكْرَ الْمُقَارِنَةِ أَعْمٌ مِنْ ذِكْرِ تَقْدِيرِ
فِي ؛ لِأَنَّ مِنَ الظُّرُوفِ مَا لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ (فِي) كَعِنْدَ مَعَ ، وَهَمَّا مَقَارِنَانِ لِمَعْنَاهُمَا مَا
دَامَا ظَرْفَيْنِ وَهَذَا كُلُّهُ بِنَاءٍ مِنْهُ عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ تَقْدِيرِ : " فِي " أَنَّ تَدْخُلَ عَلَيْهِ ، وَقَدْ
بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَلْزَمُ .

وقوله : " دون لفظها " زيادة لا يحتاج إليها ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ أَنَّ الْمَفْعُولَ فِيهِ هُوَ
مَا نَصَبَ ، فَإِذَا كَانَ مَنْصُوبًا فَكَيْفَ يَذْكُرُ فِيهِ أَنْ فِي لَا تَدْخُلُ عَلَى لَفْظِهِ ، وَهَلْ
يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا وَتَدْخُلَ فِي عَلَيْهِ فَيَبْقَى مَنْصُوبًا هَذَا مَا لَا يَتَخِيلُهُ أَحَدٌ ، وَمِثْلُ
بِ : " هُنَا " وَهِيَ ظَرْفُ مَكَانٍ ، وَيَقُولُ : " أَزْمَنًا " وَهِيَ ظَرْفُ زَمَانٍ .
قوله :

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهِرًا كَانَ وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّرًا

" فَانْصِبْهُ " أَيِ الْمَفْعُولِ فِيهِ بِالْوَاقِعِ فِيهِ سَوَاءً أَكَانَ فِعْلًا أَوْ اسْمًا يَعْمَلُ عَمَلُ
الْفِعْلِ أَوْ اسْمًا فِيهِ رَائِحَةُ الْفِعْلِ ، مِثَالُ عَمَلِ الْفِعْلِ فِيهِ : قُمْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَلْفَكَ .
وَمِثَالُ عَمَلِ الْاسْمِ الَّذِي يَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ : زَيْدٌ قَامَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَلْفَكَ ،
وَمِثَالُ عَمَلِ الْاسْمِ بِمَا فِيهِ مِنْ رَائِحَةِ الْفِعْلِ قَوْلُكَ : أَنَا زَيْدٌ عِنْدَ الْأَرْمَاتِ ، وَأَنَا عَمْرُو

(١) ومعناه أنك إذا قلت سرت في يوم الجمعة وجلست في مكانك فإن هذا لا يسمى ظرفاً في الاصطلاح وإنما هو جار ومجرور أما الظرف فهو المنسوب المضمن معنى في دون لفظها .

(٢) شرح الكافية الشافية ج ٢ ص ٦٧٥ (هريري)

يَوْمَ الْقِتَالِ ، فَرَزَيْدٌ قَدْ نَصَبَ عِنْدَ وَعَمَرُو قَدْ نَصَبَ يَوْمَ ، وَذَلِكَ لِأَكْثَرِهِمَا فِي مَعْنَى : أَنَا الْمَشْهُورُ أَوْ الْمَعْرُوفُ^(١) ؛ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ^(٢) :

أَنَا ابْنُ مَأْوِيَّةَ إِذْ جَدُّ الثَّقَفِ / ١٤٧

ف : " إِذْ " ظَرْفٌ لِقَوْلِهِ : " ابْنُ مَأْوِيَّةَ " ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى : أَنَا الْمَشْهُورُ إِذْ جَدُّ الثَّقَفِ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الظَّرْفِ تَارَةً يَكُونُ مَظْهَرًا كَمَا مِثْلَانِهِ ، وَتَارَةً يَكُونُ مَقْدَرًا ، مِثَالُ ذَلِكَ أَنَّ يُقَالَ لَكَ : مَتَى سِرْتُ ؟ فَتَقُولُ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَيْ : سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَكَذَلِكَ : أَيْنَ جَلَسْتَ ؟ فَتَقُولُ : عِنْدَ زَيْدٍ ، أَيْ : جَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ.

وَقَوْلُ الثَّائِبِ : " وَإِلَّا فَأَنْوِيهِ " أَيْ : وَإِلَّا يَكُنِ الْوَاقِعُ فِيهِ مَظْهَرًا فَأَنْوِيهِ ، وَقَوْلُهُ : " مُقْدَرًا " حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ فِي : أَنْوِيهِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ الْمَعْتَى فَقْدَهُ مَقْدَرًا ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ وَالنِّيةَ فِي الْإِصْطِلَاحِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَهُوَ قِسْمٌ لِلْعَامِلِ الْمُظْهَرِ ، وَتَحْتَ قَوْلِهِ : " وَإِلَّا فَأَنْوِيهِ " أَيْ : وَإِلَّا يَكُنِ مُظْهَرًا فَأَنْوِيهِ قِسْمَانِ :

(١) نقله الصبان بنصه في حاشيته : ١٢٨ / ٢ ونبه عليه.

(٢) هو عبيد الله بن مائة الطائي كما في مراجعه ، والبيت من الرجز المشطور وهو في الفخر وبعده :

وجاءت الخليل أثابني زمر

اللغة : مائة : اسم امرأة والمائة هي المرأة الصافية فلعل أم الشاعر كانت كريمة الأصل ، إِذْ جَدُّ الثَّقَفِ : كناية عن الشجاعة والنقر الصاق اللسان بالحنك ثم فتحه فيصدر منه صوت يزعج الدابة والفرس فيسير مسرعاً ، أَثَابَنِي : جمع ثبة وهي الجماعة منصوب على الحال ، والزمر : الجماعات أيضاً.

ويستشهد به في باب الوقف : حيث نقل حركة الراء إلى القاف قبلها.

ويستشهد به هنا : على نصب الظرف بما فيه راحة الفعل وقد ذكره الشارح . وانظر

الشاهد في الكتاب : ١٧٣ / ٤ ، والإنصاف : ٧٣٢ ، والتصريح : ٣٤١ / ٢ ، واللسان

(نقر).

أَحَدُهُمَا : مَا يُتَوَى جَوَازاً لَا وَجُوباً نَحْوُ مَا سَبَقَ تَمَثُّلُهُ.

وَالْآخَرُ : مَا يُتَوَى وَجُوباً وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ الظَّرْفُ صِلَةً أَوْ صِفَةً أَوْ خَبِراً أَوْ حَالاً أَوْ ثَانِياً لظَنَنْتُ أَوْ ثَالِثاً لِأَعْلَمْتُ.^(١)

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :^(٢)

وَكُلُّ وَفْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مِنْهُمَا

يَقُولُ : إِنَّ كُلَّ وَفْتٍ يَقْبَلُ ذَلِكَ ، أَيْ : التَّصَبُّ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ سَوَاءً أَكَّانَ ظَرْفُ الزَّمَانِ مِنْهُمَا نَحْوُ : سِرْتُ زَمَاناً ، أَوْ غَيْرُ مِنْهُمَا نَحْوُ : سِرْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ إِثْمًا مِنْهُمَا وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَى قَدَرٍ مِنَ الزَّمَانِ غَيْرَ مَعِينِ نَحْوُ : وَقْتُ وَحِينَ زَمَانٍ ، وَإِثْمًا مُخْتَصِّصٌ وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ : مَعْدُودٌ وَغَيْرُ مَعْدُودٍ.

الْمَعْدُودُ : مَا لَهُ مَقْدَارٌ مِنَ الزَّمَانِ مَعْلُومٌ نَحْوُ : سَنَةٌ وَشَهْرٌ وَيَوْمٌ وَحَرَمٌ ، وَسَائِرُ أَسْمَاءِ الشُّهُورِ وَالصِّيفِ وَالشِّتَاءِ ، وَيَصْلُحُ كُلُّ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ جَوَاباً لِكَمْ نَحْوُ : كَمْ سِيرَ عَلَيْهِ ؟ فَتَقُولُ : سَنَةٌ.

وَالْعَمَلُ فِيهِ كُلُّهُ حَقِيقَةٌ أَوْ مَجَازٌ ، فَالْحَقِيقَةُ نَحْوُ : سِرْتُ شَهْراً ، وَسِرْتُ الْمُحَرَّمِ ، وَالْمَجَازُ نَحْوُ : سِرْتُ الْأَبَدِ أَوْ الدَّهْرِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، وَإِذَا قُلْتُ : سِرْتُ يَوْمَيْنِ ، فَالْعَمَلُ يَعْمُهُمَا مِنْ أَوَّلِهِمَا إِلَى آخِرِهِمَا ، وَقَدْ يَكُونُ أَقْعاً فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَإِنْ لَمْ يَعْمِ السَّيْرُ مِنْ أَوَّلِ الْيَوْمَيْنِ إِلَى آخِرِهِمَا.

(١) والتمثيل لهذه الستة كالآتي : مثال الصلة : جاءني الذي عندك ، ومثال الصفة : جاءني رجل عندك ، ومثال الخبر : محمد عندك ، ومثال الحال : رأيت محمداً عندك ، ومثال ثاني مفعول ظن : ظننت محمداً عندك ، ومثال ثالث أعلم : أعلمت علياً محمداً عندك .

وكله يجوز تقدير العامل الناصب استقر أو مستقر إلا الواقع صلة فتعين تقدير استقر .

(٢) لم يشر الشارح في كل من النسختين إلى أن هذا هو قول ابن مالك .

ولا يجوز أن تقول : سرت يومين ، والسبب لم يقع إلا في أحدهما ولا يعمل في المعدود من الأفعال إلا ما يتكرر ويتناول ، ولو قلت : مات زيد يومين ، لم يجوز إذا أردت الموت الحقيقي.

وانتصاب ما يشمله العمل نحو : صمت رمضان على الظرف عند البصريين ، وزعم الكوفيون أن ما كان العمل بعلمه لا يكون انتصابه على الظرف ؛ لأن الظرف يتقدر بفي ، وفي عندهم يقتضي التبعض فتدفع التعميم ، والتبعض فإنما ينتصب عندهم على أنه مفعول به لا على أنه ظرف. ^(١)

والمختص غير المعدود : أسماء الأيام كالسبت والأحد ، وما تخصص بالأيام نحو : يوم الحمل ، أو بال نحو : اليوم واليلة ، أو بالصقة نحو : قعدت عندك يوماً قعد عندك فيه زيد.

ومن المختص غير المعدود ما أضافت القرب إليه شهراً من أعلام الشهور وهو رمضان وربيع الأول وربيع الآخر فقط قالوا : شهر رمضان ، وشهر ربيع ، ولم يقولوا : شهر شوال ولا شهر صفر ولا غير ذلك ؛ إلا ما ذكر فصار شهر رمضان وشهر ربيع مختصاً ليس من المعدود ، ولذلك يقع جواب متى ؛ إذ كل ظرف زمان مختص غير معدود يقع جواب متى ، فإذا قيل : متى سير عليه ؟ تقول : يوم الحمل ، أو السبت أو اليوم أو يوماً قعد فيه زيد أو شهر رمضان ، ولا يصلح شيء من هذه أن يكون جواباً لكم. ^(٢)

(١) انظر نصه في ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٣١ ، وزاد هناك قائلان عن مذهب الكوفيين فلا يجوز

عندهم دخول في عليه لا تقول صمت في يوم الخميس ولا يوم الخميس صمت فيه.

(٢) لاحظ الفرق بين الزمان المختص للمعدود فهو الذي يقع في جواب كم مثل سنة وشهر

ويومين وأما المختص غير المعدود فهو الذي يقع في جواب متى مثل السبت وشهر رمضان.

وهذا الْمُخْتَصُّ غَيْرُ الْمَعْدُودِ قد يَقَعُ الْعَمَلُ فِي جَمِيعِهِ ، وَقَدْ يَقَعُ فِي بَعْضِهِ وَيَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ الْمَطْأُولُ وَالْمَتَكَرِّرُ وَغَيْرُهُ ، نقول مات زَيْدٌ يَوْمَ السَّبْتِ ، وَمَاتَ السَّبْتُ ، وصامَ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَالْخَمِيسَ ، وَمَاتَ شَهْرُ ربيع وصام شهر رمضان.^(١)

وَزَعَمَ الرَّجَاحُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ رَمَضَانَ وشهر رمضان ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ فِي بَعْضِهِ وَأَنْ يَكُونَ فِي جَمِيعِهِ^(٢) ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا قَالَ سيبويه ، قال سيبويه : "وَمِمَّا أُجْرِيَ مُجْرَى الدَّهْرِ وَاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ / ١٤٨ : الْمُحَرَّمُ وَصَفْرُ وَسَائِرُ أَسْمَاءِ الشُّهُورِ إِلَى ذِي الْحِجَّةِ ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُنَّ حُمَلَةً وَاحِدَةً لِعِدَّةِ أَيَّامٍ ؛ كَأَنَّهُمْ قَالُوا : سِيرَ عَلَيْهِ ثَلَاثُونَ يَوْمًا ، وَلَوْ قُلْتُ : شَهْرُ رَمَضَانَ كَانَ بِمَنْزِلَةِ : يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَالْبَارِحَةِ وَلِصَارَ جَوَابَ مَتْنٍ . انتهى كلامه.^(٣)

فَقَدْ فَرَّقَ سِيبَوِيهٌ بَيْنَ ذِكْرِ رَمَضَانَ وشهر رمضان كما ترى.

وَزَعَمَ ابْنُ خُرُوفٍ أَنَّ أَعْلَامَ الْأَيَّامِ كَأَعْلَامِ الشُّهُورِ ، فَإِذَا قُلْتُ : سَرَتِ الْخَمِيسَ ، كَانَ ذَلِكَ عَامًّا ؛ كَمَا أَتَى إِذَا قُلْتُ : سَرْتُ الْمُحَرَّمَ كَانَ الْعَمَلُ مُسْتَفْرَقًا لَهُ ؛ وَإِذَا قُلْتُ : سَرْتُ يَوْمَ السَّبْتِ ، احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ السِّرُّ مُسْتَفْرَقًا لِجَمِيعِ الْيَوْمِ ، واحتملَ أَنْ يَكُونَ فِي بَعْضِهِ.^(٤)

قَوْلُهُ : " وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مِنْهُمَا " أَيُّ : مَا يَقْبَلُ التَّنْصِبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا فِي حَالِ إِنْهَامِهِ نَحْوُ : قَعَدْتُ أَمَامَكَ.

(١) انظر نصه في ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٣١.

(٢) ذكره المرادي في شرح التسهيل : ٢ / ٤٧ ، وانظر نصه مسنداً للرجاح في ارتشاف الضرب : ٢ / ١٩٨.

(٣) الكتاب لسيبويه : ١ / ٢١٧ ، ٢١٨.

(٤) انظر نص ما قاله ابن خروف في ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٣١ ، والمعم للسبوطي : ١ / ١٩٨.

وظرف المكان ينقسم - أيضاً - إلى مَبْهَم ، وسيأتي ذِكْرُهُ فِي الْبَيْتِ السَّيِّئِ
بَعْدَ هَذَا ، وَإِلَى مُخْتَصٍّ مَعْدُودٍ وَغَيْرِ مَعْدُودٍ ، سَيَأْتِي فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا. ^(١)

وَالْمُخْتَصُّ غَيْرُ الْمَعْدُودِ نَحْوُ : الدَّارِ وَالْمَسْجِدِ وَالْحَانُوتِ فَهَذَا وَنَحْوُهُ لَا
يَنْتَسِبُ عَلَى الظَّرْفِ ، لَا نَقُولُ : قَعَدْتُ الدَّارَ ، وَلَا ضَحَكْتُ الْحَانُوتَ ، وَلَا صَلَّيْتُ
الْمَسْجِدَ ، تَرِيدُ : فِي الدَّارِ ، وَفِي الْحَانُوتِ ، وَفِي الْمَسْجِدِ .

وظَاهِرُ كَلَامِ هَذَا النَّاسِظِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَبْهَمٍ لَا يَنْتَسِبُ ظَرْفًا عَلَى
الْإِطْلَاقِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَرَبَ أَوْصَلَتْ : " دَخَلَ " بِغَيْرِ واسِطَةٍ : " فِي " إِلَى
كُلِّ ظَرْفٍ مَكَانٍ مُخْتَصٍّ ، فَتَقُولُ : دَخَلْتُ السُّوقَ ، وَالْمَسْجِدَ ، وَمَكَّةَ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ
مِنَ الظُّرُوفِ الْمَكَانِيَّةِ الْمُخْتَصَّةِ .

إِلَّا أَنَّهُ ذَهَبَ فِي : " دَخَلْتُ " إِلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ وَالْجَرْمِيِّ ، فَإِنَّهُمَا زَعَمَا
أَنَّ دَخَلْتُ مُتَعَدِّيَةٌ إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ ، فَإِذَا قُلْتُ : دَخَلْتُ الْبَيْتَ ، فَالْبَيْتُ لَيْسَ مَنصُوبًا
عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ إِنَّمَا هُوَ مَنصُوبٌ نَصَبَ الْمَفْعُولِ بِهِ. ^(٢)

(١) وعلى ذلك فالأقسام هي كالآتي :

- ١- المكان المبهم : ومن أمثلته أسماء الجهات ومكان وناحية.
 - ٢- المكان المختص المعدود : ومن أمثلته ميل وفرسخ وبريد.
 - ٣- المكان المختص غير المعدود : ومن أمثلته الدار والمسجد والسوق.
- (٢) انظر المذهبين في نصب الدار والمسجد والسوق في قولك دخلت الدار والمسجد والسوق.
- ١- مذهب سيبويه والمحققين : النصب على الظرفية تشبيهاً للمختص بغير المختص.
 - ٢- مذهب الأخفش والجرمي : النصب على المفعول به.
- انظر الباب للعكبري : ١/ ٢٧٣ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٤٢٩ ، وارتشاف الضرب :
٢/ ٢٥٣ ، والجمع : ١/ ٢٠٠ .

وَكَذَلِكَ - أَيْضاً - يَخْرُجُ عَنْ مَا قَدَّرَهُ النَّاطِقُ قَوْلَ الْعَرَبِ : ذَهَبْتُ الشَّامَ ، فَإِنَّ الشَّامَ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ ، وَلَا يَحُوزُ : ذَهَبْتُ مَكَّةَ ، تَرِيدُ : ذَهَبْتُ فِي مَكَّةَ ، وَالْعَذْرُ لَهُ أَنَّهُ إِنَّمَا تَعْرُضُ لَضَبِطِ الْمَقْيَسِ لَا الشَّاذَّ الَّذِي يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقْيِسُ عَلَى : " دَخَلْتُ " سَائِرَ الْأَفْعَالِ وَلَا عَلَى : " ذَهَبْتُ " ^(١) .

وَزَعَمَ السُّهَيْلِيُّ أَنَّهُ إِذَا اتَّسَعَ الْمَدْخُولُ فِيهِ كَانَ النَّصْبُ لَا بُدَّ مِنْهُ نَحْوُ : دَخَلْتُ الْعِرَاقَ ، وَيَقْبَحُ عِنْدَهُ أَنْ يَقُولَ : دَخَلْتُ فِي الْعِرَاقِ ، وَإِنْ ضَاقَ نَحْوُ : الْبَيْتُ كَانَ النَّصْبُ بَعِيداً جَدّاً ؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ قَدْ صَارَ وَلُوجاً وَتَقَحُّماً نَحْوُ : دَخَلْتُ فِي الْبَيْتِ ^(٢) ، وَنَحْنُ لَا نَعْرِفُ هَذِهِ التَّفَرُّقَةَ ، بَلْ كُلُّ ظَرْفٍ مَكَانٌ مُخْتَصٌّ يَنْتَصِبُ عِنْدَنَا بِدَخَلْتُ .

وَزَعَمَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ وَصُولَ : ذَهَبْتُ إِلَى الشَّامِ لَيْسَ عَلَى جِهَةِ الشَّدُوذِ ؛ بَلْ هُوَ مَقْيَسٌ فِيَجِيزُونَ : ذَهَبْتُ الْيَمَنَ ، وَذَهَبْتُ الْعِرَاقَ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

(١) قال المرادي مبيناً مذهب ابن مالك في نصب الدار : " وصرح المصنف بأنه منصوب — (دخلت) نصب المفعول به وهذا يحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون مفعولاً به حقيقة ودخل متعدي ، والثاني : أن يكون نصب نصب المفعول على إسقاط الخافض ، وهذا مراده . قال في شرح الكافية : فلو كان الفعل المتعلق بالمكان المختص دخل جاز أن يتعدى إليه بنفسه لا على أنه ظرف ، بل على أنه مفعول به متعدي بحرف ، ثم حذف الحرف تخفيفاً لكثرة الاستعمال فوقع عليه ونصبه كما يتفق لغيره ، ثم قال : ولا يجوز الحكم على دخل بأنه متعدي بنفسه إلى غير المكان ولم ينتج معها إلى حرف جر في قولهم : دخلت الدار . انتهى ، وقد نوزع المصنف فيما نقله عن سيويه ، بل مذهب سيويه أنه منصوب على الظرف تشبيهاً للمختص بالمبهم " . شرح التسهيل للمرادي : ٢ / ٣٦ تحقيق د. أحمد محمد عبد الله ، وشرح الكافية الشافية : ص ٦٨٣ .

(٢) انظر فيما ذهب إليه السهيلي ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٥٣ ، والمجمع : ١ / ٢٠٠ ، ولا يوجد في نتائج فكره ولا أماليه .

وَزَعَمَ الْفَرَاءُ أَنَّ الْعَرَبَ أَوْصَلَتْ : ذَهَبَ وَانْطَلَقَ إِلَى أَسْمَاءِ الْبِلَادِ وَالْأَمَاكِينِ كُلِّهَا وَحَكَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : انْطَلَقْتُ الْعِرَاقَ ، وَذَهَبْتُ الْيَمَنَ ، وَلَا يَخْفِظُ الْبَصْرِيُّونَ ذَلِكَ^(١) ، وَمِمَّا شَدَّ أَيْضاً قَوْلُ الْعَرَبِ : اسْتَمَرَّ فُلَانٌ أَذْرَاجَهُ ، وَرَجَعَ أَذْرَاجَهُ ، أَيْ : فِي أَذْرَاجِهِ ، وَمَا سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ الْفِعْلُ إِلَّا بَوَسَاطَةِ : " فِي " إِلَّا إِنْ اضْطُرَّ شَاعِرٌ فَحَذَفَهَا وَنَصَبَ^(٢) ؛ كَمَا قَالَ :^(٣)

لَدُنَّ بِهِزٍ الْكَفُّ يَغْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا غَسَلَ الطَّرِيقُ التُّغْلَبُ
وَمَنَّهُ :^(٤)

(١) انظر فيما ذهب إليه الفراء وبعض النحويين ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٥٣ ، والمجمع للسيوطي : ١ / ٢٠٠ .

(٢) ينظر ما قيل في الأمالي الشجرية : ١ / ٦٣ ، ٢ / ٥٧٣ ، ٥٧٤ .

(٣) بيت من بحر الكامل قاله ساعدة بن جؤية الهذلي أخو بني كعب ، وهو من قصيدة طويلة . وانظر الشاهد في : ابن النظم : ٩٦ ، وأوضح المسالك : ٢ / ١٧٩ ، وتخليص الشواهد : ٣٠٥ ، والحزانة : ٣ / ٨٣ ، وشرح أشعار الهذليين : ١١٢ ، والكتاب لسيويه : ١ / ٣٦ ، وشرح شواهد المغني : ٨٨٥ ، والخصائص : ٣ / ٣١٩ ، وجمع الهوامع للسيوطي : ١ / ٢٠٠ ، والمغني : ١١ ، وأسرار العربية : ١٨٠ ، وشواهد العيني رقم : ٤٤٢ .

اللغة : قوله : " لدن " بفتح اللام وسكون الدال وفي آخره نون ، أي ناعم لين فكل لين من القضبان يسمى لدناً ، قوله : " يغسل " بالعين والسين المهملتين من العسلان وهو اهتزاز الرمح ، ويقال لمشي الذئب ولكل غاد عسلان - أيضاً - والمعنى : يضطرب في اندماج وسرعة كما يغسل الذئب إذا مضى مسرعاً وهز رأسه ، وقال أبو عبيدة : الذئب والرمح عسال . والاستشهاد به في قوله : غسل الطريق حيث حذف حرف الجر منه ونصب مجروره توسعاً في الفعل وإجراء له مجرى المتعدي .

(٤) بيت من بحر الخفيف قاله كثير عزة وهو في الغزل والتسيب .

اللغة : " قلن " بكسر القاف من قال يقليل قليلاً وقيلولة فهو قائل وقوم قيل بالتشديد وهو النوم في الظهيرة ، عسفان : بضم العين موضع بالحجاز بين مكة والمدينة ، يتطلعن من نقاب الثغور : ينظرن للرائح والغادي .

قَلْنَ عُسْفَانَ ثُمَّ رُحْنَ سِرَاعاً يَتَطَلَّعْنَ مِنْ نِقَابِ الثُّغُورِ

أي : عَسَلَ فِي الطَّرِيقِ ، وَقَلْنَ فِي عُسْفَانَ والطَّرِيقِ عِنْدَنَا مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ الْمُخْتَصَّةِ.

وَزَعَمَ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَتَبِعَهُمْ أَبُو الْحُسَيْنِ بْنِ الطَّرَاوَةِ إِلَى أَنَّ الطَّرِيقَ مِنْ قَبِيلِ ظُرُوفِ الْمَكَانِ الْمُبْهَمَةِ ، وَكَذَا كُلُّ مَا فِي مَعْنَاهُ فَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهِ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ : "فِي" لَيْسَ بِشَاذٍ ، قَالَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ : أَبْعَدَهُ اللَّهُ وَأَسْحَقَهُ وَأَوْقَدَ نَاراً أَثَرَهُ. ^(١)

وَقَالَ زُهَيْرٌ : ^(٢)

الشاهد فيه : قوله : قَلْنَ عُسْفَانَ فَإِنْ أَصْلُهُ فِي عُسْفَانَ فَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ ضَرُورَةً وَنُصِبَ الْمَجْرُورُ عَلَى الظَّرْفِيَةِ الْمَكَانِيَةِ أَوْ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ.

وَانْظُرِ الْبَيْتَ فِي ارْتِشَافِ الضَّرْبِ : ٢ / ٢٥٤ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لَا بِنِ عَصْفُورٍ : ١ / ٣٢٩ ، وَالْأَعْيَانِي : ١ / ٢١٧.

(١) انْظُرِ أَبُو الْحُسَيْنِ بْنِ الطَّرَاوَةِ وَأَثَرُهُ فِي النُّحُو : ص ٩٠ دراسة : د/ محمد إبراهيم البناء ، وَاَنْظُرِ النَّصَّ فِي ارْتِشَافِ الضَّرْبِ : ٢ / ٢٥٤ ، وَالتَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : بَابُ الظُّرُوفِ.

(٢) الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ مِنْ بَحْرِ الطَّوِيلِ لَزُهَيْرِ بْنِ أَبِي سَلْمَى يَمْدَحُ فِيهَا هَرَمَ بْنِ سَنَانَ بْنِ أَبِي حَارِثَةَ الْمُرِّي مَطْلَعُهَا :

غَشِيَتْ دِيَاراً بِالنَّقِيعِ فَتَهْمَدُ دَوَارِسُ قَدْ أَقْوِينَ مِنْ أُمِّ مَعْبَدٍ

انْظُرِ الشَّاهِدَ فِي الدِّيَوَانِ ص ٣٨ ط دار الكتب العلمية.

اللُّغَةُ : النَّقِيعُ مَوْضِعُ قَرَبِ الْمَدِينَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ عَشْرُونَ فَرَسَخاً ، تَهْمَدُ : مَوْضِعٌ فِي دِيَارِ بَنِي عَامِرٍ ، وَالدَّوَارِسُ : الْبَالِيَاتُ ، أَقْوِينَ : خُلُونِ وَأَقْفَرْنَ وَذَهَبَ مِنْهُنَّ أَهْلُهُنَّ ، وَشَكَ الْبَيْنَ أَيَّ سُرْعَتِهِ ، وَالْأَنْفَاقُ هُنَا الْمَخَارِجُ وَالطَّرِيقُ يَرِيدُ أَنَّ الرَّمَاةَ سِوَا عَلَيْهَا الْمَفَارِقَ وَالطَّرِيقَ. مَوْطِنُ الشَّاهِدِ فِيهِ : فِي قَوْلِهِ : " قَعَدُوا أَنْفَاقَهَا " حَيْثُ عَدَى الْفِعْلُ إِلَى أَنْفَاقِهَا دُونَ فِي أَنْفَاقِهَا مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ الْمُبْهَمَةِ وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَ ابْنِ الطَّرَاوَةِ ضَرُورَةً عِنْدَ غَيْرِهِ.

وَلَمْ تَذَرِ وَشَكَ النَّبِيَّ حَتَّى رَأَتْهُمْ وَقَدْ قَعَدُوا أَلْفَاقَهَا كُلَّ مَقْعَدٍ

وَقَالَ آخِرُ: ^(١)

يَهْوِي مَخَارِمَهَا هَوِيَّ الْأَجْدَلِ

وَقَالَ تَعَالَى: ^(٢) {لَا فَعْدَنَ لَهُمْ صِرَاطُكَ الْمُسْتَقِيمَ} فَأَنزَلَهُ وَأَنفَاقَهَا وَمَخَارِمَهَا وَصِرَاطُكَ كُلُّهَا مَنصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ وَهِيَ ظُرُوفٌ مُبْهَمَةٌ ، وَقَوْلُ التَّائِيْلِ : " وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَلِكَ " أَيُّ التَّصْبُّ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ كَمَا شَرَحْنَاهُ .

وَيَتَصَبُّ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ - أَيْضاً - اسم الإشارة / ١٤٩ الموصوف بالظرف نحو: سِرْتُ هَذَا الْيَوْمَ ، وَقَعَدْتُ هَذَا الْمَقْعَدَ ، وَالْمُضَافُ إِلَى الظَّرْفِ نَحْوُ : سِرْتُ كُلَّ الْيَوْمِ أَوْ بَعْضُ الْيَوْمِ ، أَوْ : صَمَّ أَيُّ الْيَوْمَيْنِ ، وَمَا فَسَّرَ بِالظَّرْفِ نَحْوُ : كَمْ يَوْمًا سِرْتُ؟ وَكَمْ مِيلاً قَطَعْتُ؟ وَمَا كَانَ عَدَدًا لَهُ نَحْوُ : سِرْتُ عِشْرِينَ يَوْمًا أَوْ ثَلَاثَةَ فَرَاسِخَ .

وَسَوَاءٌ فِي وَصُولِ الْفِعْلِ أَكَانَ ظَرْفًا لِلزَّمَانِ أَوْ الْمَكَانِ مُعَرَّبًا أَوْ مُبْنًيًا أَوْ لَازِمًا الْإِضَافَةُ أَوْ جَائِزُهَا إِلَّا إِنْ كَانَ ضَمِيرًا ، فَإِنَّهُ لَا يَصِلُ الْفِعْلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِوَسَاطَةِ : " فِي " ، وَالْأَصْلُ أَنْ يَصِلَ الْفِعْلُ إِلَى ظَاهِرِهَا بِوَسَاطَةِ : " فِي " لِأَنَّ الْفِعْلَ يَطْلُبُهَا عَلَى طَرِيقِ الْوَعَاءِ ، وَحَرْفُهُ : " فِي " فَشَبَّهَ الظَّاهِرَ مِنْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ بِالْمَصْدَرِ فَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى أَضْرِبِهِ الثَّلَاثَةِ كَمَا تَعَدَّى إِلَى أَضْرِبِ الْمَصْدَرِ مَبْهَمِهِ وَضَرَبِي مَخْتَصِهِ .

(١) شطر بيت من بحر الكامل لم أعثر له على تلمة ولا قائل.

اللغة : يهوي : يسقط من هوى يهوي كرمى برمي ، المخارم : جمع غرم بزنة مسجدة وهو منقطع أنف الجبل والجمع غارم وهي أفواه الفجاج ، الأجدل : الصقر .

الشاهد فيه : في قوله : " يهوي غارمها " فإن أصله في غارمها فأسقط الحرف ضرورة .

(٢) من الآية : ١٦ من سورة الأعراف .

ووجهُ الشَّبهِ بينهما ظاهر ، وهو أَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الْخَدَثِ وَالزَّمَانِ
بِالْمُطَابَقَةِ وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالتَّضَمُّنِ ، وَشَبَّهَ مُبْتَهَمَ الْمَكَانِ بِالزَّمَانِ فَوَصَلَ الْفِعْلُ
إِلَيْهِ بِلا واسِطَةٍ ، فَلَمَّا اضْمُرَّ ظَرَفُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، وَالِإِضْمَارُ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى
أَصُولِهَا غَالِبًا لَمْ يَتَّعَدِ الْفِعْلُ إِلَى الْمُضْمَرِّ إِلَّا بِوِاسِطَةٍ : " فِي " إِلَّا إِنْ اتَّسَعَ فِي الْفِعْلِ
فَتُحْذَفُ : " فِي " وَيَصِلُ إِلَيْهِ الْفِعْلُ مُضْمَرًا كَمَا قَالَ : ^(١)

وَيَوْمًا شَهِدْتَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلًا سَوَى الطَّغْنِ النَّهَالِ تَوَالِفُهُ

أَصْلُهُ : شَهِدْتَاهُ فِيهِ ، وَفِي كَيْفِيَةِ الْإِتْسَاعِ فِي الْفِعْلِ تَفْصِيلٌ وَاخْتِلَافٌ . ^(٢)

قوله :

نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا صِغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى

أَخَذَ فِي تَمْنِيلِ الْمُبْتَهَمِ فَذَكَرَ فِي الْبَيْتِ ثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ : الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ
وَالْمَصُوعُ مِنَ الْفِعْلِ ، أَمَّا الْجِهَاتُ : فَأَمَامَ وَقُدَّامَ وَخَلْفَ وَرَاءَ وَيَمِينٍ وَشِمَالٍ وَفَوْقَ
وَتَحْتَ وَذَاتِ الْيَمِينِ وَذَاتِ الشِّمَالِ وَتَحَاةَ وَغَرْبِيَّهَا وَقِبْلِيَّهَا وَجُوفِيَّهَا وَوَسْطَ وَنَدَى
النَّارِ وَأَسْفَلَ وَأَعْلَى وَنَاحِيَةٍ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ جَمِيعُ هَذِهِ الظُّرُوفِ يَتَّعَدَّى إِلَيْهَا الْفِعْلُ
بِنَفْسِهِ .

(١) البيت من بحر الطويل قاله رجل من بني عامر كما في الكتاب لسيبويه : ١٧٨ / ١ ، وهو في

المقتضب : ١٠٥ / ٣ ، والمقرب : ١٤ / ١ ، وشرح أبيات المغني : ٨٤ / ٧ ، وابن الشجري :

٧ / ١ ، وشرح التسهيل : ٢٤٥ / ٢ ، والمجموع : ٢٠٣ / ١ ، والدرر : ١٧٢ / ١ .

اللغة : سليم وعامر قبيلتان من قيس بن غيلان ، والطعن جمع طعنة ، والنهال : المرتوية بالدم
وهي جمع لؤلؤ بالتحريك ولؤلؤ جمع ناهل كخدم وخدام وحرس وحارس ، يقول : لا ينال في
ذلك اليوم إلا طعن الأعداء واغتنام نفوسهم بذلك .

والشاهد فيه : في قوله : " ويوماً " حيث نصب ضمير يوم بالفعل على التشبيه بالفعل
اتساعاً وبجازاً ، وفي رواية الجر يكون قد حذف حرف الجر اتساعاً أيضاً .

(٢) انظر طرفاً منه في شرح التسهيل : ٢٤٥ / ٢ ، والمجموع : ٢٠٣ / ١ .

وَمِنَ الْمُتَّهَمِ - أَيْضاً - قَوْلُ الْعَرَبِ : " هُمَا خَطَّانِ جَنَابَتِي أَنْفَهَا " ، يَعْنِي :
الْخَطَّائِينَ الْمُكْتَنِفِينَ أَنْفَ الظُّبِيَةِ هَذَا مَذْهَبُ سَبِيوِيَّة^(١) ، وَزَعَمَ الْفَارَسِيُّ أَنَّ : " جَنَابَتِي
أَنْفَهَا " مِنْ الظُّرُوفِ الْمُخْتَصَّةِ ، وَحَكَمَ ذَلِكَ أَنَّ يُحْفَظَ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ^(٢)

وَدَخَلَ فِي قَوْلِ النَّاطِلِ : نَحْوُ الْجِهَاتِ قَوْلُ الْعَرَبِ : خَارِجَ الدَّارِ ، وَلَا
يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِوَسَاطَةِ " فِي " ، قَالُوا : جَلَسْتُ فِي خَارِجِ الدَّارِ وَلَمْ يَقُولُوا :
خَارِجَ الدَّارِ ، وَإِنْ كَانَ أَتَاهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ : شَرَفِي الدَّارِ ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ حَمَلُوهُ
عَلَى : جَلَسْتُ فِي دَاخِلِ الدَّارِ ، وَدَاخِلِ الدَّارِ ، فَتَخَصَّصَ لَهَا أَقْطَارُ تَحْصِرِهَا ،
وَقَالَ سَبِيوِيَّة : لَا يَجُوزُ زَيْدٌ دَاخِلَ الدَّارِ وَخَارِجَ الدَّارِ وَجَوْفَ الدَّارِ إِلَّا بِإِدْخَالِ :
فِي " يَجْرِي مَجْرَى الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ^(٣)

وَقَالَ نَعْلَبُ : الْمُخْتَارُ مَا ذَكَرَهُ سَبِيوِيَّةُ إِلَّا أَنَّهُ فَرَى :^(٤) {عَالِيَهُمْ فَيَابِ
سُنْدُسٍ خُصْرٌ} فَعَالِيَهُمْ وَعَالِي الدَّارِ بِمَنْزِلَةِ " خَارِجِ الدَّارِ وَدَاخِلِ الدَّارِ " ، يَعْنِي أَنَّهُ
يَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِغَيْرِ وَسَاطَةِ : " فِي " وَذَلِكَ أَنَّ نَعْلَبًا ذَهَبَ فِي قِرَاءَةِ مَنْ
قَرَأَ : "عَالِيَهُمْ" بِالنَّصَبِ إِلَى أَنَّهُ مُنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ^(٥) ، وَلَيْسَ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ، بَلْ

(١) قَالَ سَبِيوِيَّة : " وَيُقَالُ : هُمَا خَطَّانِ جَنَابَتِي أَنْفَهَا يَعْنِي الْخَطَّائِينَ الَّذِينَ اكْتَنَفَا جَنِي أَنْفَ الظُّبِيَةِ .

الْكِتَابُ لِسَبِيوِيَّة : ٤٠٥ / ١ ، وَانْظُرِ اللِّسَانَ : مَادَّةُ : " جَنْبٌ " .

(٢) الْمُقْتَصِدُ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ : ٦٤٤ / ١ .

(٣) الْكِتَابُ : ٤١٠ / ١ - ٤١١ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : ٢١ مِنْ سُورَةِ الْإِنْسَانِ .

(٥) قَالَ الْفَرَّاءُ فِي : " عَالِيَهُمْ " نَصَبُهَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَاصِمٌ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ جَعَلُوهَا كَالصِّفَةِ

فَوْقَهُمُ وَالْعَرَبُ تَقُولُ : قَوْمُكَ دَاخِلُ الدَّارِ فَيَنْصُبُونَ دَاخِلَ الدَّارِ لِأَنَّهُ عَلٌّ فَعَالِيَهُمْ مِنْ ذَلِكَ " .

مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ : ٣ / ٢١٨ ، ٢١٩ ، وَالنَّصَبُ عَلَى الظَّرْفِيَةِ أَحَدُ قَوْلَيْنِ قَالَهُمَا الْأَنْبَارِيُّ

فِي الْبَيَانِ فِي غَرْبِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ : ٢ / ٤٨٣ ، وَكَذَا أَحَدُ قَوْلَيْنِ قَالَهُمَا مَكِّي بْنُ أَبِي طَالِبٍ

فِي مُشْكَلِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ : ٢ / ٤٣٩ ، ٤٤٠ .

هُوَ مَتَّصِبٌ عَلَى الْحَالِ^(١) ، و : " تَبَّ " فَاعِلٌ بِالْحَالِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : { خَشَعُوا أَنْبُسَارَهُمْ }^(٢).

فَيَتَّبِعِي أَنْ يُسْتَنْتَى مِنَ الْجِهَاتِ : خَارِجِ الدَّائِرِ ، فَإِنَّهَا مُبْهَمَةٌ ، وَلَا يَتَعَدَّى إِلَيْهَا الْفِعْلُ إِلَّا بوساطة : " فِي " كما بيناه.

وَأَمَّا الْمَقَادِيرُ^(٣) فَتَحْوُ : بَرِيدَ وَفَرَسَخَ وَمِيلَ وَغُلُوَّةَ ، وَالْغُلُوَّةُ مَائَةٌ بِسَاعَ ، وَالْمِيلُ عَشْرَةُ غَلَاءَ ، وَالْفَرَسَخُ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ ، وَالْبَرِيدُ أَرْبَعَةُ فَرَاسِخٍ^(٤) ، جَمِيعُ هَذَا وَإِنْ كَانَ مَعْلُومَ الْقَدْرِ فَإِنَّهُ مَجْهُولُ الصِّفَةِ ، فَدَخَلَ بِذَلِكَ فِي حَيْزِ الْمُبْهَمِ فَتَصَبَّهَ الْفِعْلُ بِغَيْرِ وَسَاطَةِ فِي نَحْوِ : سِرْتُ مِيلًا وَفَرَسَخًا وَبَرِيدًا. / ١٥٠

وَفِي انْتِصَابِ هَذِهِ الْمَقَادِيرِ خِلَافٌ.

ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ انْتِصَابَهَا انْتِصَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَعْمُ جَمِيعَ الْمَحَلِّ ، وَتَقْدَمُ نَحْوُهُ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ نَحْوُ : صُتُّ الْيَوْمَ ، هَذَا ثَقُلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْهُمْ ، وَثَقُلَ غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْهُمْ أَنَّ تَصَبُّهُ نَصَبُ الْمُشَبَّهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ.^(٥)

وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْمَقَادِيرَ مَتَّصِبَةٌ عَلَى الظَّرْفِ^(٦) ، وَذَهَبَ السَّهْلِيُّ إِلَى أَنَّهَا مَتَّصِبَةٌ عَلَى الْمَصْدَرِ^(٧) ، قَالَ : فَإِنْ قُلْتَ : كَيْفَ نَصَبُوا : " مِيلًا

(١) هو القول الثاني الذي قاله الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن : ٤٨٣ / ٢ ، وانظر معه مشكل إعراب القرآن الكريم : ٤٣٩ / ٢ ، ٤٤٠.

(٢) من الآية : ٧ من سورة القمر.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن : ٤٠٤ / ٢ ، وانظر مشكل إعراب القرآن الكريم : ٣٣٦ / ٢.

(٤) هذا هو النوع الثاني من أنواع المبهمة من ظروف المكان مما ذكره ابن مالك في بيت الألفية.

(٥) لو أردت هذا بالمقادير الحديثة فالفرسخ ٤,٨ كيلو متر فيكون البريد قريباً من عشرين كيلو متر.

(٦) اللباب للعكبري : ٢٧٤ / ١ ، وشرح التسهيل للمراعي : ٥٠ / ٢.

(٧) انظر الارتشاف : ٢٥٠ / ٢ ، والمجم : ١٩٩ / ١.

(٨) المرجعان السابقان.

وَفَرَسَحًا" عَلَى الظَّرْفِ وَالْفِعْلُ لَا يَتَضَمَّنُهُ^(١) ؟ ، وَكَيْفَ كُنُوا الْمِيلَ وَجَمَعُوهُ ذُونَ
غَيْرِهِ مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ ؟ وَلِمَ لَا يُخَفِّضُ بِنْيِ فَقَالَ : سِرْتُ فِي مِيلٍ ، كَحَلَسْتُ فِي
مَكَانٍ .

فَالْجَوَابُ^(٢) : أَنَّ الْمِيلَ لَيْسَ يَظْرَفُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ كَالْجِهَاتِ الْمُضَافَةِ ؛
لِأَنَّ الْجِهَةَ لَا مَعْنَى لَهَا إِلَّا بِإِضَافَتِهَا إِلَى مَنْ هِيَ لَهُ ، وَالْمِيلُ لَا يُضَافُ وَلَا مَعْنَى
لِإِضَافَتِهِ إِلَى شَيْءٍ ، وَالظَّرْفُ مُقَدَّرٌ بِنْيِ ، وَقَدْ بَصَّرَحَ بِهَا فِي الْمُتَمَكِّنِ ، وَالْمِيلُ لَا
يَقْدَرُ بِنْيِ وَلَوْ قَدَرُ بِنْيِ لَجَازَ إِظْهَارُهَا ؛ لِأَنَّهُ مُتَمَكِّنٌ يَكُونُ فَاعِلًا وَمَفْعُولًا وَيُشْتَى
وَيُجْمَعُ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ : سِرْتُ فِي مِيلٍ لَوْ كَانَ ظَرْفًا .

و - أَيْضًا - فَالظَّرْفُ يَقَعُ فِيهِ كُلُّ فِعْلٍ نَاصِبٍ لَهُ ، وَالْمِيلُ لَا يَفْعَلُ فِيهِ إِلَّا مَا
كَانَ فِيهِ مَعْنَى الْمَشْيِ وَالْحَرَكَةِ ، لَا تَقُولُ : رَقَدْتُ مِيلًا ، وَلَا : قَعَدْتُ مِيلًا ، فَذَلَّ
هَذَا كُلُّهُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْمَصْدَرِ لَا مِنْ بَابِ الظَّرْفِ ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ لِحُطْطَى
مَعْدُودَةٍ ، فَكَمَا تَقُولُ : سِرْتُ خُطُوءَةً وَخُطَى ، فَلَا يَكُونُ هَذَا ظَرْفًا إِنَّمَا هُوَ مَصْدَرٌ ،
فكَذَلِكَ : سِرْتُ أَلْفَ خُطُوءَةٍ أَوْ ثَلَاثَةَ أَلْفٍ ذِرَاعٍ .

فَالْمِيلُ وَالْفَرَسُخُ عِبَارَةٌ عَنْ هَذِهِ الْأَعْدَادِ مِنَ الْخُطَى ؛ كَمَا أَنَّ الْقِنْطَارَ عِبَارَةٌ
عَنْ أَعْدَادٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ أَوْ غَيْرِهَا ، فَكَمَا تَقُولُ : قَبَضْتُ دِرْهَمًا ، وَقَبَضْتُ قِنْطَارًا
، فَلَا يَخْتَلِفُ الْإِعْرَابُ ، فَكَذَلِكَ يَتَّبِعِي أَنْ لَا يَخْتَلِفُ إِذَا قُلْتَ : مَشَيْتُ خُطُوءَةً أَوْ
خُطُوتَيْنِ وَمَشَيْتُ مِيلًا أَوْ مِيلَيْنِ ، وَحَالُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا إِذَا كَثُرَ ، وَمَصْدَرًا إِذَا قُلَّ بَلْ
يَتَّبِعِي أَنْ لَا يَخْتَلِفُ الْإِعْرَابُ ؛ كَمَا لَمْ يَخْتَلِفِ الْمَعْنَى .

(١) فِي النُّسخَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ : وَالْفِعْلُ يَنْتَضِمُهُ ص : ١٥٠ ، وَأُظِنُّ أَنَّ مَا أَثْبَتَهُ هُوَ الصَّحِيحُ وَهُوَ
مُطَابِقٌ لِلْمَخْطُوطِ ، وَهُوَ أَيْضًا كَذَلِكَ فِي التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ .

(٢) انْظُرِ الْإِعْتِرَاضَ وَالْجَوَابَ وَكَلَامَ السَّهْلِيِّ كُلَّهُ فِي نَتَائِجِ الْفِكْرِ لَهُ ص ٣٠١ - ٣٠٢ وَهُوَ فِي
التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ أَيْضًا (بَابِ الظَّرْفِ) .

وَسَمِيَ هَذَا الْقَدْرُ مِنَ الْخَطِئِ مِيلًا ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَنْصِبُونَ عَلَى الطَّرِيقِ أَمْيَالًا
كَانُوا يَعْرِفُونَ بِهَا مَقَادِيرَ الْخَطِئِ الَّتِي مَشَوْهَا ، فَيَجْعَلُونَ عَلَى رَأْسِ كُلِّ ثَلَاثَةِ آلَافٍ
ذِرَاعٍ بِنَاءَ لِهَيْئَةِ الْمِيلِ يَكْتَبُونَ فِيهِ الْعَدَدَ مِنْ مَا مَشَوْهُ ، أُنْشِدَ أَبُو عُبَيْدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

وَعَنْ صَوَى أَمْيَالِهَا الْمَوَائِلِ ^(١)

وَقَالَ هِشَامٌ لِأَعْرَابِيٍّ كَانَ يَسِيرُ مَعَهُ : الظَّرْفُ فِي الْمِيلِ كَمْ مَشَيْتَنَا ؟ . انتهى
كلام السُّهَيْلِيِّ ^(٢).

وَتَلَخَّصَ مِنْهُ أَنَّ انْتِصَابَ الْمِيلِ وَالْبَرِيدِ وَالْفَرَسِخِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْمَصْدَرِ لَا عَلَى
الظَّرْفِ ، وَالتَّخَوُّيُونَ لَمْ يَجْعَلُوا ذَلِكَ عِبَارَةً عَنِ الْخَطِئِ الْمُتَعَدِّدَةِ الْعَدَدَ الْمَذْكُورَ ؛
إِنَّمَا جَعَلُوا ذَلِكَ عِبَارَةً عَنْ مَسَافَةِ الْمَكَانِ الْوَاقِعِ فِيهِ الْخَطِئُ الْمَذْكُورُ.

وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِيْمَا ذَكَرَ : أَمَّا كَوْنُهَا لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا : " فِي " فَبَعْضُ الظُّرُوفِ
لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ : " فِي " نَحْوُ : عِنْدَ ، وَأَمَّا كَوْنُهَا لَا يَفْعَلُ فِيهَا إِلَّا مَا كَانَ فِي مَعْنَى
الْمَشْيِ وَالْحَرَكَةِ ، فَقَدْ وَجَدْنَا نَظِيرَ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الظُّرُوفِ ، وَذَلِكَ الظُّرُوفُ
الْمُخْتَصَّةُ فَإِنَّمَا لَا تَنْتَصِبُ بِكُلِّ فِعْلٍ بَلْ تَنْتَصِبُ بِدَخَلَتْ وَخَذَهَا.

وَأَمَّا أَنَّ الْمِيلَ وَالْفَرَسِخَ عِبَارَةٌ عَنْ هَذِهِ الْأَعْدَادِ مِنَ الْخَطِئِ ، فَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ
هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَسَافَةِ الَّتِي تَقَعُ فِيهَا الْخَطِئُ الْمَذْكُورُ ؛ هَكَذَا فَهِيَ الْمُسْتَقْرِئُونَ اللَّغَةَ
عَنِ الْعَرَبِ ، وَهَكَذَا أَوْرَدَهُ الْمُتَقَدِّمُونَ فِي كُتُبِهِمْ.

(١) من الرجز المشطور لم أعثر على قائله أو بقية ، والصوى جمع صوة وهي الأعلام من الحجارة

والأميال جمع ميل ، والموائل : الظاهرة الواضحة.

(٢) نتائج الفكر : ٣٠١ ، ٣٠٢ وهذا الكلام ليس بالنص فيه ، وهو بالنص في النذيل والتكميل

(باب الظروف)

وَأَمَّا مَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ ^(١) فَعِبَارَةٌ مُتَقَوِّدَةٌ ؛ لِأَنَّ : " مَرَمَى " لَمْ يُصْنَعْ مِنَ الْفِعْلِ ، بَلِ الْفِعْلُ وَهُوَ مَصْوَغَانِ مِنَ الْمَصْدَرِ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْفِعْلِ الْمَصْدَرُ فَيَصِحُّ إِلَّا أَنْ قَوْلُهُ : " كَرَمَى " مِنْ رَمَى يُعِيدُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُعْنِي مَرَمَى مَصْوَغٌ مِنْ رَمَى .

وَالْمَصْوَغُ مِنَ الْمَصْدَرِ عَلَى قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ يُلَاقِي الْعَامِلَ فِيهِ فِي الْإِشْتِقَاقِ ، وَقِسْمٌ لَا يُلَاقِيهِ .

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : يَأْتِي فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : قَوْلُهُمْ : هُوَ مَنِيَّ مَنَزِلَةَ الْوَلَدِ ، أَيْ : دَانِي الْمَنَزِلَةِ ، وَمَنَزِلَةُ الشَّغَافِ ، أَيْ : لِأَصِقًا بِقَلْبِي ، وَمَزَجَرَ الْكَلْبِ ، أَيْ : مَقْصَى / ١٥١ ، وَمَنَاطَ الثُّرَيَّا ، أَيْ : مُرْتَفِعًا ، وَمَقْعِدَ الْإِزَارِ ، أَيْ : قَرِيبَ الْمَنَزِلَةِ ، وَمَقْعَدُ الْقَابِلَةِ ؛ إِذَا لَصِقَ بِكَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْكَ ، وَمَقْعَدُ رَأْيِي الضَّرْبَاءُ ^(٢) ، أَيْ مَكَانًا يَشْرَفُ مِنْهُ عَلَيَّ وَمَكَانَ الشَّغَافِ ، هَذِهِ جَمْلَةٌ مَا سَمِعَ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ .

وَقَدْ اخْتَلَفَ التَّحْوِيلُونَ فِيهَا ، فَمَذْهَبُ سِيبَوِيهِ أَنَّهُ يَقْتَصِرُ فِي ذَلِكَ عَلَى السَّمَاعِ ؛ لِأَنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ أَمَّاكِنُ مُخْتَصَّةٌ ، فَكَانَ حَقُّهَا أَنْ لَا تُنْصَبَ عَلَى الظَّرْفِ لِاخْتِصَاصِهَا ؛ لَكِنَّهَا مُقَدَّرَةٌ بِمَا يُؤَوَّلُ إِلَى الْمُبْهَمِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى : هُوَ مَنِيَّ مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ ؛ أَيْ : مَكَانًا مِثْلَ مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ ، فَحَذَفَ مَكَانًا وَأَقْبَمَ مِثْلَ مَقَامَهُ ثُمَّ حَذَفَ مِثْلَ وَأَقْبَمَ مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ مُقَامَهُ .

(١) هذا هو النوع الثالث من أنواع المجه من ظروف المكان مما ذكره ابن مالك في بيت الألفية وكان النوع الأول الجهات والثاني المقادير .

(٢) الرائي والريئة : الذي يرقب للقوم وينظر لهم من أعلى ، والضرباء جمع ضريب وهو السذي بضرب بالقداح ، والتعبير كناية عن البعد .

قَالَ سَبِيوِيَّةٌ : وَلَيْسَ يَحْجُزُ هَذَا فِي كُلِّ شَيْءٍ لَوْ قُلْتُ : هُوَ مِنِّي مَجْلِسُكَ ،
أَوْ مَتَكَ زَيْدٍ ، أَوْ مَرَبَطَ الْفَرَسِ ، لَمْ يَحْزُ . انْتَهَى .^(١)

وَلَا يَنْبَغِي عَلَيَّ هَذَا أَنْ يُنْطَقَ بِهَا إِلَّا كَمَا سَمِعْتُ فَلَا يَقَالُ : هُوَ مِنِّي مَقْعَدُ
الشَّعْرَتَيْنِ ، وَلَا : هُوَ مِنِّي مَقْعَدُ شِرَاكِ الثَّغْلِ ، وَلَا : هُوَ مَزَجَرُ الْكَلْبِ ، وَلَا : هُوَ
مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ ، دُونَ أَنْ تَقُولَ : هُوَ مِنِّي .

وَذَهَبَ الْكِسَائِيُّ إِلَيَّ أَنْ ذَلِكَ مَقِيسٌ فِي هَذِهِ وَمَا أَشَبَّهَهَا^(٢) ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ
لَا زِمَ لِلْخَلِيلِ ؛ لِأَنَّهُ أَجَازَ فِي قَوْلِكَ : لَهُ صَوْتُ صَوْتُ الْحِمَارِ ، أَنْ يَكُونَ صَوْتُ
الْحِمَارِ صِفَةً لِقَوْلِهِ : صَوْتُ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ عِنْدَهُ : لَهُ صَوْتُ مِثْلُ صَوْتُ الْحِمَارِ ،
فَحُذِفَ مِثْلُ وَقَامَ صَوْتُ الْحِمَارِ مَقَامَهُ ، وَلَمْ يَحْغَلِ التَّعْرِيفُ مَانِعاً مِنْ ذَلِكَ .^(٣)

وَذَهَبَ بَعْضُ التَّحْوِيلِيِّينَ إِلَى اطِّرَادِ مَا دَلَّ عَلَى قُرْبٍ أَوْ بُعْدٍ تَحْوِ قَوْلِهِمْ : هُوَ
مِنِّي مَنَاطُ الثَّرِيَا ، وَهُوَ مِنِّي مَنَزَلَةُ الشَّعَافِ^(٤) ، فَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى قُرْبٍ أَوْ بُعْدٍ كَانَ

(١) قَالَ سَبِيوِيَّةٌ فِي بَابِ مَا شَبِهَ مِنَ الْأَمَاكِنِ الْمُخْتَصَةِ بِالْمَكَانِ غَيْرِ الْمُخْتَصِ شَبِهَتْ بِهِ إِذْ كَانَتْ تَقَعُ
عَلَى الْأَمَاكِنِ ، وَبَعْدَ أَنْ أُورِدَ هَذِهِ الْأَسَالِيبُ وَبَيِّنَ مِنَ الشَّعْرِ قَالَ : " وَلَيْسَ يَحْجُزُ هَذَا فِي
كُلِّ شَيْءٍ ، لَوْ قُلْتُ : هُوَ مِنِّي مَجْلِسُكَ أَوْ مَتَكَ زَيْدٍ أَوْ مَرَبَطَ الْفَرَسِ لَمْ يَحْزُ مِنْ هَذَا فَاسْتَعْمَلَ
مَا اسْتَعْمَلَتِ الْعَرَبُ وَأَجَزَ مِنْهُ مَا أَجَازُوا " . الْكِتَابُ لِسَبِيوِيَّةٍ : ١ / ٤١٢ - ٤١٤ .

(٢) هُوَ مَا نَصَّ عَلَيْهِ الْمُرَادِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلتَّحْوِيلِ : ٨٣ / ٢ . فَقَالَ : " وَذَهَبَ الْكِسَائِيُّ إِلَيَّ أَنْ انْتِصَابَ
هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمُخْتَصَةِ الْمَشْتَقَّةِ مِنَ الْفِعْلِ انْتِصَابِ الظُّرُوفِ مَقِيسٌ " . وَانْظُرِ الْإِرْتِشَافَ : ٢ / ٢٥٦ .

(٣) قَالَ سَبِيوِيَّةٌ : " وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ يَحْجُزُ : لَهُ صَوْتُ صَوْتُ الْحِمَارِ عَلَى الصِّفَةِ لِأَنَّهُ تَشْبِيهِ فَمِنْ
ثُمَّ جَازَ أَنْ تُوصَفَ بِهِ النُّكْرَةُ " . الْكِتَابُ لِسَبِيوِيَّةٍ : ١ / ٣٦١ .

(٤) ذَكَرَهُ الْمُرَادِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلتَّحْوِيلِ لِبَعْضِ النُّحَاةِ دُونَ تَحْدِيدِ وَقَالَ : إِنْ دَلَّ عَلَى الْقُرْبِ أَوْ الْبُعْدِ
كَانَ مَطْرُوداً عَلَى الْأَصْلِ وَاسْتَدْلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الْأَحْوَصِ :

وَإِنْ بَنَى حَرْبَ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ مَنَاطُ الثَّرِيَا قَدْ تَعَلَّتْ لِنَجْمِهَا

وَهَكَذَا فِي الْإِرْتِشَافِ : ٢ / ٢٥٦ ، وَانْظُرِ الْكِتَابَ لِسَبِيوِيَّةٍ : ١ / ٤١٣ ، وَالْمَقْتَضِبَ : ٤ / ٣٤٣ .

ذَلِكَ شَاذًا نَحْوُ مَا حَكَى سَبِيوَيْهِ : هُوَ مِنِّي مَرَأَى وَمَسْمَعًا بِالنَّصَبِ^(١) ، أَوْ فِي ضَرُورَةِ شِعْرِ ، نَحْوُ قَوْلِ لَامِرِيِّ الْقَيْسِ :^(٢)

بِمَخْنِيَّةٍ قَدْ أُرْزَ الصَّالُ نَبَتْهَا مَجَرَّ جِيُوشٍ غَانِمِينَ وَخَيْبَ

هَكَذَا قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَا حَكَى سَبِيوَيْهِ مِنْ قَوْلِهِمْ : هُوَ مِنِّي مَرَأَى وَمَسْمَعًا يَدُلُّ عَلَى الْقُرْبِ ، وَمِثْلُ : مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ وَأَخَوَاتِهِ فِي الْإِنْصَابِ عَلَى الظَّرْفِ ، وَلَيْسَ مُشْتَقًّا مِنْ لَفْظِ الْمَصْدَرِ قَوْلُ الْعَرَبِ : هُوَ مِنِّي دَرَجُ السُّيُولِ ، وَذَهَبَ دُمُهُ أَذْرَاجُ الرِّيَّاحِ ، أَيْ هَذَرًا ، وَرَجَعَ أَذْرَاجُهُ ؛ أَيْ : فِي الطَّرِيقِ الَّذِي حَاءَ مِنْهُ ، وَهُوَ مِنِّي أَنْفُ الْجَبَلِ ، وَهُوَ مِنِّي قُوْتَ الْيَدِ ، وَهُوَ مِنِّي دَعْوَةُ رَجُلٍ ، وَعَذْوَةٌ فَرَسٍ ، هَذَا مِمَّا حَفِظَ فِي الْإِخْتِيَارِ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ^(٣).

قوله :

وَشَرَطُ كَوْنٍ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعَ

وَشَرَطُ كَوْنٍ ذَا ، أَيْ : الْمَصْرُوعُ مِنَ الْمَصْدَرِ أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا اجْتَمَعَ مَعَهُ فِي أَصْلِهِ ؛ أَيْ : ظَرْفًا لِلْعَامِلِ الَّذِي اجْتَمَعَ مَعَهُ ، أَيْ : مَعَ الظَّرْفِ فِي أَصْلِهِ ؛ أَيْ : فِي الْإِسْتِنْقَاقِ مِنْ أَصْلِهِ.

(١) الكتاب لسيبويه : ٤١٦ / ١ .

(٢) البيت من بناية طويلة مشهورة لامرئ القيس مطلعها قوله : خليلي مراي على أم حنشد ،

وهي في الديوان . ص ٦٤ (دار صادر)

اللغة : المنية : حيث ينحني الوادي وهو أعصب موضع ، أزر : ساري ، الضال : شجر ،

بحر جيوش : أي أن هذه المنية موضع تمر فيه الجيوش الغائمة المنتصرة أو الخائبة المنهزمة .

الشاهد فيه : بحر جيوش حيث يروى بالنصب على الظرفية خبراً لمبتدأ محذوف أي هي بحر

جيوش .

(٣) الكتاب لسيبويه : ٤١٣ / ١ - ٤١٧ .

وَهَذَا الْبَيْتُ تَرْكِيْبُهُ مُعَقَّدٌ ، وَعِبَارَةُ التَّخْوِينِ فِي هَذَا سَهْلَةٌ ، وَهِيَ أَنَّ الْفِعْلَ يَتَعَدَّى إِلَى الْأَمَكَةِ الْمُشْتَقَّةِ مِنْ لَفْظِهِ نَحْوُ : جَلَسْتُ مَجْلِسًا حَسَنًا ، وَنَزَلَ فُلَانٌ مِنِّي مَنَزِلَةً الشَّعَافِ .^(١)

وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمُشْتَقُّ مِنَ الْفِعْلِ جَارِيًا عَلَيْهِ أَوْ غَيْرَ جَارٍ نَحْوُ : أُنْزِلَهُ مَنَزَلًا مُبَارَكًا ، وَفَرَى :^(٢) { وَقُلْ رَبِّ أُنْزِلْنِي مَنَزَلًا مُبَارَكًا } وَمَنَزِلًا مُبَارَكًا .^(٣)

فَإِنْ لَمْ يَتَلَقَّ فِي الْإِشْتِقَاقِ لَمْ يَجْزُ لَوْ قُلْتُ : قَعَدْتُ مُصَلًى زَيْدٍ ، أَوْ صَلَّيْتُ مَجْلِسَكَ لَمْ يَجْزُ ، وَيَخْرُجُ عَنْ مَا شَرَطَهُ النَّاطِمُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ نَفْسُ الْمَصْدَرِ نَحْوُ : سَرَّيْتُ جُلُوسِي مَجْلِسَكَ ، أَيْ : فِي مَجْلِسِكَ ، فَمَجْلِسُكَ مَنُصُوبٌ بِجُلُوسِي وَمَجْلِسُكَ لَيْسَ ظَرْفًا لِعَامِلٍ اجْتَمَعَ مَعَهُ فِي أَصْلِهِ ، بَلْ ظَرْفٌ لِنَفْسِ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ جُلُوسِي .

وظَاهِرُ كَلَامِ النَّاطِمِ أَنَّ الْمَقَادِيرَ وَالْمَصُوعُغَ مِنَ الْمَصْدَرِ مِنْ قَبِيلِ الظُّرُوفِ الْمُبْهَمَةِ ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ بَآ جَمِيعَهَا لِلْمَبْهُمِ فِي الْبَيْتِ قَبْلَ هَذَا ، وَقَدْ بَيَّنَّا قَبْلَ فِي الْمَقَادِيرِ كَيْفِيَّةَ إِبْهَامِهَا .

وَذَهَبَ الْأَسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ إِلَى أَنَّ / ١٥٢ الظُّرُوفَ الْمَقْدَرَةَ لَا تُدْخِلُ تَحْتَ حَدِّ الْمُبْهَمِ^(٤) ، لِأَنَّهُ لَا نَهَايَةَ لَهُ مَعْرُوفَةً وَلَا حَدًّا مَحْصُورًا ، وَهَذِهِ الظُّرُوفُ لَهَا نَهَايَةٌ وَحَدٌّ ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّ الْعَمِلَ مِقْدَارٌ مَعْلُومٌ مِنَ الْمَسَافَةِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا دَاخِلَةٌ تَحْتَ حَدِّ الْمُبْهَمِ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ .

(١) ومنه في القرآن قوله تعالى : { وَأَلَّا تَكُنَّا تُفْعَدُ مِنْهَا مَقَاعِدٌ لِلسَّمْعِ } { الجن : ٩ }

(٢) من الآية : ٢٩ من سورة المؤمنون .

(٣) بضم الميم وفتح الزاي قراءة الجماعة وفتح الميم وكسر الزاي قراءة أبي بكر عن عاصم .
الإقناع : جـ ٢ ، ص ٧٠٨ .

(٤) هو ما ذكره أبو حيان في الارتشاف : ٢ / ٢٥٠ ، وهذا القول ليس في شرح المقدمة الجزولية نصاً : انظر ص : ٧٢٢ وما بعدها .

وَأَمَّا الْمَصْنُوعُ مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُلَاقِي عَامِلُهُ فِي الاشتِقاقِ فَإِنَّهَا عَلَى قِسْمَيْنِ :
 مُبْهَمَةٌ وَمُخْتَصَّةٌ ، فَالْمُخْتَصَّةُ نَحْوُ مَا مَثَلْنَا قَبْلَ مِنْ قَوْلِكَ : سَرَرَنِي جُلُوسِي مَجْلِسَكَ ،
 وَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى الْمُبْهَمِ مِنْ هَذَا النَّوعِ وَالْمُخْتَصَّ ؛ لَأَنَّ فِي لَفْظِ الْعَامِلِ دَلَالَةً عَلَيْهِ ؛
 إِذْ تَلَاقَى فِي الاشتِقاقِ كَمَا تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى مُبْهَمِ الْمَصْدَرِ وَمُخْتَصَّةٍ ، وَإِلَى مُبْهَمِ
 الزَّمَانِ وَمُخْتَصَّةٍ ؛ لَأَنَّ فِيهِ دَلَالَةً عَلَى ذَلِكَ ، فَإِذَا رَاجُ النَّاطِلِ مُخْتَصُّ الْمَكَانِ الْمَصْنُوعُ
 مِنَ الْعَامِلِ فِي الْمُبْهَمِ لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ قِبَلِ الْمُبْهَمَاتِ .

﴿الظرف المتصرف وغير المتصرف﴾

قوله :

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

التَّصَرُّفُ فِي الظُّرُوفِ هُوَ أَنْ يُسْتَعْمَلَ غَيْرَ ظَرْفٍ كَانَ يَكُونُ مُبْتَدَأً وَفَاعِلًا وَمَفْعُولًا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ وَمُضَافًا إِلَيْهِ نَحْوُ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَبَارَكٌ ، وَمَكَائِكَ طَيِّبٌ ، وَسَرَّتَنِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَمَكَانٌ أَنْتَ فِيهِ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

والظُّرُوفُ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ : مُتَصَرِّفٌ وَغَيْرُ مُتَصَرِّفٍ ، غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ سَيَاتِي فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا ، وَالْمُتَصَرِّفُ مِنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ نَحْوُ : الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ وَالسَّاعَةَ وَالْحِينَ وَالشَّهْرَ وَالسَّنَةَ وَالْعَامَ ، وَمِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ : مَكَانٌ وَخَلْفٌ وَوَرَاءُ وَأَمَامَ وَمِمْلٍ وَفَرَسَخٍ وَبَرِيدٍ ، وَزَعَمَ الْجَرْمِيُّ أَنَّ : خَلْفًا وَأَمَامًا لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُمَا مُتَصَرِّفَيْنِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ^(١) ، وَهُمَا عِنْدَهُ كَسَوَى وَسَوَاءَ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْوَاضِحِ^(٢) : خَلْفَكَ وَقَدَامَكَ وَأَمَامَكَ وَحِذَاءَكَ وَإِزَاءَكَ وَتَلْقَاءَكَ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُنَّ سَبِيلُهُنَّ أَنْ لَا يُزَايِلَنَّ الْمَوَاضِعَ ، وَلَا يَنْقَلِنَ إِلَى نُعُوتِ النَّاسِ ، وَلَا يَخْلُلَنَّ مَحَلَّ الْفَاعِلِ مِنَ النَّاسِ وَالْمَفْعُولِ ، فَخَطَأً أَنْ يُقَالَ : قَامَ خَلْفَكَ ، عَلَيَّ أَنْ : "خَلْفَكَ" فَاعِلٌ يَنْصَبُ خَلْفَكَ أَوْ رَفِعَهُ ، وَلَا : رَأَيْتُ خَلْفَكَ ، وَلَا : مَرَرْتُ بِخَلْفِكَ. انْتَهَى مُلَخَّصًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ أَحْكَامٍ كَثِيرَةٍ مِنْ أَحْكَامِ الظُّرُوفِ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.^(٣)

(١) هكذا ذكر أبو حيان في الارتشاف عن الجرمي : ٢ / ٢٥٧ في : "خلف وأمام ، وكذا نقل قولاً آخر في أنه لا يجوز استعمال الجهات الست إلا ظرفاً ولا يقاس على استعمالها أسماءً."

(٢) بحث عنه في الواضح للزبيدي فلم أجده.

(٣) سبق ذكر ذلك وهو يشرح قول ابن مالك :

ولا يكون اسم زمان خيراً
عن جثة وإن يفد فأخيراً

قوله :

وَعَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَوْمْ ظَرْفِيَّةٌ أَوْ شَبَّهَهَا مِنَ الْكَلِمِ

مِنْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ : سُحَيْرًا وَبُكَرَةً وَضَحَى وَضُحوةً وَصَبَاحًا وَمَسَاءً وَلَيْلًا وَهَارًا وَعَتَمَةً وَعِشَاءً وَعِشِيَّةً وَسَحَرٌ إِذَا أُريدَ بِهَا مِنْ وَقْتٍ بَعِيْنِهِ ، وَصَبَاحٍ مَسَاءً ، وَيَوْمٌ يَوْمٌ ، وَذَاتُ مَرَّةٍ ، وَبَعِيدَاتُ بَيْنٍ ، وَذَا صَبَاحٍ ، وَذَاتُ لَيْلَةٍ ، وَذَاتُ الْعُيُومِ ، وَذَاتُ الزَّمَنِ ^(١) ، وَذَا صُبُوحٍ ، وَذَا غُبُوقٍ ^(٢).

جَمِيعُ ذَلِكَ التَّرَمَّتْ فِيهِ الْعَرَبُ النَّصْبَ عَلَى الظَّرْفِ ، وَلَمْ يَسْتَعْمِلُوهُ اسْمًا غَيْرَ ظَرْفٍ إِلَّا أَنْ ذَاتُ يَوْمٍ وَذَاتُ مَرَّةٍ وَذَا صَبَاحٍ ، فَلِإِنَّ لُغَةً خَنَعَمَ فِيهَا أَنَّهَا تَتَصَرَّفُ ^(٣) ، وَزَعَمَ السُّهَيْلِيُّ أَنَّهَا لَا تَتَصَرَّفُ لَا فِي لُغَةٍ خَنَعَمَ وَلَا فِي لُغَةٍ غَيْرِهَا ، وَأَنَّ بَيْتَ أَنَسِ الْخَنَعَمِيِّ ^(٤) :

(١) فِي الصَّحَاحِ (عُم) : وَقَوْلُهُمْ لَقِيْتَهُ ذَاتَ الْعُيُومِ وَذَلِكَ إِذَا لَقِيْتَهُ بَيْنَ الْأَعْوَامِ كَمَا يُقَالُ لَقِيْتَهُ ذَاتَ الزَّمَنِ وَذَاتَ مَرَّةٍ.

(٢) فِي الصَّحَاحِ (صَبَح - غَبَق) الصُّبُوحُ : الشَّرْبُ بِالْفِدَاةِ وَالْغُبُوقُ : الشَّرْبُ بِالْعِشِيِّ ، تَقُولُ فِي الْأَوَّلِ : أَصْبَحْتَهُ صَبَاحًا وَفِي الثَّانِي غَبَقْتَ الرَّجُلَ أَغْبَقَهُ بِالضَّمِّ.

(٣) حَكَى ذَلِكَ سِيبُوهُ وَرَوَى هَذَا الشَّعْرَ لَأَنَسِ بْنِ مَدْرَكَةَ الْخَنَعَمِيِّ وَهُوَ قَوْلُهُ :

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لَشَيْءٍ مَا يَسُودُ مِنْ يَسُودٍ

انظر الكتاب لسيبويه : ١ / ٢٦٦ ، ٢٦٧.

(٤) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الْوَاوِ وَهُوَ لَأَنَسِ بْنِ مَدْرَكَةَ الْخَنَعَمِيِّ . انظر الكتاب لسيبويه : ١ / ٢٧٧ ، وَالْخَزَّازَةُ : ١ / ٤٧٦ ، وَابْنُ عَرِيشٍ : ٣ / ١١٢ ، وَالْهَمْعُ : ١ / ١٩٧ ، وَالْمُقْتَضَبُ : ٤ / ٣٤٥ ، وَالْخَصَائِصُ : ٣ / ٣٢ ، وَالصَّحَاحُ (صَبَح).

وَالْمَعْنَى : عَزَمْتُ عَلَى أَنْ أَقِيمَ صَبَاحًا وَأُؤَخِّرَ الْغَارَةَ عَلَى الْعَدُوِّ إِلَى أَنْ يَعلُوَ النَّهَارُ ثِقَةً مِثْلَ بَقُوْتِي وَظَفَرِي بِهِمْ فَإِنَّ الَّذِي يَسُودُهُ قَوْمُهُ لَا يَسُودُونَهُ إِلَّا لِأَمْرِ عَظِيمٍ وَخَصْلَةٍ عَالِيَةٍ فِيهِ وَهُوَ جَدِيرٌ بِالسِّيَادَةِ لِذَلِكَ وَكَانَتِ الْعَرَبُ يَخْتَارُونَ الصَّبَاحَ لِلْغَارَةِ التَّمَاثُلَ لِفُغْلَةِ الْعَدُوِّ فَخَالَفَهُمْ لِاعْتِزَالِهِ وَثِقَتِهِ بِشَجَاعَتِهِ.

مَوْطِنُ الشَّاهِدِ فِيهِ : فِي قَوْلِهِ : " ذِي صَبَاحٍ " حَيْثُ جَرَّ بِالْإِضَافَةِ اتِّسَاعًا وَمَجَازًا وَالْوَجْهَ فِيهِ الظَّرْفِيَّةُ.

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسُودُ

لَيْسَ فِيهِ لِتَصَرُّفِ ذَاتِ مَرَّةٍ وَلَا ذِي صَبَاحٍ حُجَّةٌ ؛ لِأَنَّ : " ذَا صَبَاحٍ " عِنْدَهُ يُرَادُ بِهِ الْيَوْمُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ يَوْمٍ ذُو صَبَاحٍ ، فَإِذَا قَالَ : عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ فَكَأَنَّهُ قَالَ : عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ يَوْمٍ.^(١)

وَمَا تَوَهَّمَهُ السُّهَيْلِيُّ مِنْ أَنَّ تَصَرُّفَ ذَلِكَ إِنَّمَا أُخِذَ مِنْ نَيْتِ أَنَسٍ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ حَكِيَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : سِيرَ عَلَيْهِ ذَاتُ مَرَّةٍ بِالرَّفْعِ وَأَمَّا : عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ ، فَمَعْنَاهُ وَمَعْنَى صَبَاحٍ وَاحِدٍ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ وَقْتِ ذِي صَبَاحٍ ؛ أَيِ : مُسَمًّى بِهَذَا الْاسْمِ وَالْمُسَمًّى بِهَذَا الْاسْمِ هُوَ صَبَاحٌ .

وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ تَصَرُّفَ : ضَحْوَةَ وَعَتَمَةَ إِذَا أُريدَ بِكُلِّ مِنْهُمَا وَقْتُ بَعْضِهِ ، فَأَجَازَ الرَّفْعَ وَالتَّنْصِبَ فِي نَحْوِ / ١٥٣ : سِيرَ عَلَيْهِ عَتَمَةٌ وَعَتَمَةٌ ، وَسِيرَ عَلَيْهِ ضَحْوَةٌ وَضَحْوَةٌ ؛ كَمَا أَجَازَ سَيِّوْنِي فِي : غَدَوَةٌ وَبَكْرَةُ الرَّفْعِ وَالتَّنْصِبِ إِذَا لَمْ يَكُونَا مِنْ يَوْمٍ بَعْضِهِ .

وَمِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ : فَوْقَ وَتَحْتَ وَعِنْدَ وَسِوَى وَسِوَاءَ وَسُوَى وَدُونِكَ وَوَسْطَ سَاكِنَةِ السِّينِ وَمَكَانِكَ وَبِذَلِكَ إِذَا أَرَدْتَ بِهِمَا مَعْنَى : عِوَضَكَ ، وَمَعَ وَلَدَنَ وَلَدَى .

فَجَمِيعُ هَذَا مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ^(٢) لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ مُبْتَدَأً وَلَا فَاعِلاً وَلَا غَيْرَ ظَرْفٍ ، تَقُولُ الْعَرَبُ : فَوَقَكَ رَأْسُكَ وَتَحَتَّكَ رِجْلَاكَ ، لَا يَحْتَلِفُونَ فِي نَصْبِ الْفَرْقِ وَالتَّحَتِّ هَذَا نَصُّ الْأَخْفَشِ.^(٣)

(١) نتائج الفكر للسهيلى : ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

(٢) الكتاب لسيويه : ١ / ٤٠٩ - ٤١٠ ، وشرح النسيهيل لابن مالك : ٢ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

(٣) شرح النسيهيل لابن مالك : ٢ / ٢٣٤ ، وانظر معاني القرآن للأخفش : ١ / ٤٩ .

وَقَالَ بَعْضُ التَّحْوِيلِينَ يُقَالُ : فَوْقَكَ رَأْسُكَ وَفَوْقَكَ قَلَنُوسُكَ ، وكذلك تَحْتُكَ
رَجْلُكَ ، وَتَحْتُكَ نَعْلُكَ وَفَرَاشُكَ وَهَذَا مَرْدُودٌ عِنْدَ نَعْلَبَ ؛ لِأَنَّ فَوْقَ وَتَحْتُ تَرْتِيبُهَا
النَّصْبُ ، وَتُدْرَجُ جَرَّ فَوْقَ بَعْلَى ، قَالَ أَبُو صَخْرٍ الْهَذَلِيُّ :^(١)

فَأَقْسِمُ بِاللَّهِ الَّذِي اهْتَزَّ عَرْشُهُ عَلَى فَوْقِ سَبْعٍ لَا أَعْلَمُهُ بَطْلًا

وَزَعَمَ بَعْضُ التَّحْوِيلِينَ أَنَّ : " سَوَى " تَنْصَرِفُ فَتُسْتَعْمَلُ فَاعِلَةً وَمَبْتَدَأَةً
وَمَفْعُولَةً فِي الْاِخْتِيَارِ ، وَأَنْشَدَ عَلَى ذَلِكَ جُمْلَةً مِنْ أَيْتَاتِ الشَّعْرِ.^(٢)

وَالَّذِي تَقُلُّ أَيْمَةُ الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ سَيَّوِيَهُ وَالْفَرَّاءُ وَغَيْرُهُمَا أَنَّ ذَلِكَ مَنْصُوبٌ
عِنْدَ الْفَرَّاءِ ، قَالَ الْفَرَّاءُ : سَوَاكَ وَمَكَانَكَ وَبَدْلَكَ وَنَحْوَكَ وَدُونَكَ لَا تُسْتَعْمَلُ أَسْمَاءُ
مَرْفُوعَةً فَإِذَا قَالُوا : سَوَاكَ وَبَدْلَكَ وَنَحْوَكَ وَدُونَكَ نَصَبُوا وَلَمْ يَرْفَعُوا عَلَى اخْتِيَارٍ ،
وَرُبَّمَا رَفَعُوا قَالُوا : تَوَثَّرَ وَإِنْ أَتَانِي سَوَاكَ ، وَقَالَ سَيَّوِيَهُ : جَاءَنِي سَوَاكَ ، وَجَاءَنِي
كَزَيْدٍ قَبِيحٌ قَلِيلٌ ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ تُوضَعَا لِلْأَسْمَاءِ . انتهى .

وظَاهِرُ كَلَامِ الْأَخْفَشِ اطِّرَادُ تَنْصَرِفِ : " دُونَ " ، قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :^(٣)
{ وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ } إِنَّهُ مُبْتَدَأُ بَنِي لِإِضَافَتِهِ إِلَيَّ مَبْنِي^(٤) ، وَغَيْرُهُ يَقْدَرُ : وَمِمَّا دُونَ

(١) البيت من بحر الطويل لأبي صخر الهذلي في شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٣٤ ، والدرر :
١ / ١٧٨ ، والمجموع : ١ / ٢١٠ ، وهو في شرح أشعار الهذليين ج ٢ ص ٩٥٩ . ثنائي
أبيات قصيدة طويلة لأبي صخر مطلقها قوله :

باهلي من أمي على نايه شكلا ومن لا أرى في العالمين له مثلا

(٢) هذا ما ذهب إليه الرماني والعكبري واختاره ابن هشام ، وأما الشعر الذي رَوَاهُ فِي ذَلِكَ فَهُوَ
مشهور من ذلك قوله :

وَلَمْ يَنْقُ سَوَى الْعَدُوِّ نَدْنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

وقوله :

أَتَرَكَ لِيلى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سَوَى لَيْلَةٍ إِنْ إِذَا لَصُورُ

(٣) من الآية : ١١ من سورة الجن .

(٤) ذكره ابن مالك في شرحه للتسهيل : ٢ / ٢٣٤ .

ذَلِكَ^(١) ، أَوْ مِمَّا قَوْمٌ دُونَ ذَلِكَ ، فَحَذَفَ الْمُوصُوفَ وَأَبْقَى صِفَتَهُ ؛ لِأَنَّهُ مَكَانٌ تَفْصِيلٌ
بَيْنَ ، وَيَجُوزُ ذَلِكَ مَعَهَا ، رُويَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ : مِمَّا أَقَامَ وَمِمَّا ظَنَ ، وَقَدْ تَصَرَّفَتْ
: "دُونَ" فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢)

أَلَمْ تَرَيَا أَلَمِي حَمَيْتُ حَقِيقَتِي
وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتَ دُونَهَا
بِرَفْعِ دُونِهَا.^(٣)

وَنَدَّرُ تَصَرَّفَ : " وَسَطَ " فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ يَصِفُ سَحَابًا :^(٤)
وَسَطُهُ كَالْيَرَاعِ أَوْ سُرُجِ الْمَجْـ
ذَلِ طَوْرًا يَخْبُو وَطَوْرًا يُسِيرُ

(١) ذكره ابن مالك في شرح التسهيل دون أن يذكر من القائل : ٢ / ٢٣٤.

(٢) البيت من بحر الطويل نسب لموسى بن جابر من شعراء الحماسة وهو في شرح التسهيل لابن
مالك : ٢ / ٢٣٤ ، وحاشية الصبان : ٢ / ١٣١ ، والدرر : ١ / ١٨٢ ، والمساعد : ١ /
٥٢٦ ، والتصريح : ١ / ٢٩٠ ، والجمع : ١ / ٢١٣.

موطن الشاهد : في قوله : " دون " ذكر ابن مالك أن دونك لا يرفع أبداً وإن قلت هو
دونك في الشرف ؛ لأن هذا إما هو مثل يعني أنه حين أريد به الانحطاط من علو الشرف
تلازمه الظرفية لأن استعماله بذلك المعنى مثل استعماله في المكان الأدنى ، وقد جاء والمقصود
به المكان خالياً عن الظرفية وذلك نادر ثم مثل بالبيت المذكور ، برفع دونهما.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٣٤ ، وحاشية الصبان : ٢ / ١٣١.

(٤) البيت من بحر الخفيف لعدي بن زيد في شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٣٣ ، والجمع : ١ /
٢٠١ ، والدرر : ١ / ١٦٩ ، والمساعد : ١ / ٥٢٦ ، وحاشية الصبان : ٢ / ١٣١ .
اللغة : البراع : جمع براعة وهو ذهاب يطير بالليل كأنه نار ، والمجدل : القصر ، وخبث النار
: طفتت .

موطن الشاهد فيه : في قوله : " وسط " حيث تجردت عن الظرفية وهو قليل حيث روي
برفع وسط ؛ لأن ساكن السين ظرف والظرف منصوب وأما محرك السين فاسم .

وَيُرَوَّى : " وَسَطُهُ " بِالنَّصْبِ عَلَى الظُّرْفِ ، وَالْكَافِ فِي : " كَالْيَرَّاعِ " اسْمٌ مُبْتَدَأٌ ^(١) ؛ كَمَا جَاءَتْ فِي قَوْلِ الْآخَرِ : ^(٢)
فِي مَثَلِهِ كَمَثَلِ النَّمْلِ
 أَي : مِثْلُ مُدْيَةِ النَّمْلِ .

وَقَوْلُ النَّاطِلِ : " أَوْ شَبَّهَهَا " يَعْنِي شَبَّهَ الظُّرْفِيَّةَ ، وَهُوَ جَرَّ بَعْضَ هَذِهِ الظُّرُوفِ الَّتِي لَا تَنْصَرَفُ بِحِينَ فِي الْإِخْتِيَارِ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ^(٣) { حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ } ، وَقَالَ تَعَالَى : ^(٤) { فَأَتَّخَذْتُ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا } ، وَقَالَ : ^(٥) { لَهُمْ مِنْ قُوفِهِمْ ظُلُلٌ مِنَ النَّارِ وَمِنْ تَحْتِهِمْ ظُلُلٌ } ، وَقَالَ تَعَالَى : ^(٦) { مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ } ، وَقَالَ تَعَالَى فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قَرَأَ : ^(٧) { ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي } . ^(٨)

فَحَرَّ هَذِهِ الظُّرُوفِ بَيْنَ لَا يَعْتَدُّ بِهَا التَّخَوُّيُونَ تَصَرُّفًا ، وَرُبَّمَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُ : " مِنْ " فِي بَعْضِ هَذِهِ الظُّرُوفِ وَذَلِكَ : " لَدُنْ " ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَمْ تَجِ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا مَجْرُورَةً بِمَنْ ، قَالَ ابْنُ جَنِّي : اسْتِعْمَالُهَا دُونَ مِنْ قَلِيلٍ . انْتَهَى ^(٩) ، وَإِعْرَابُهَا لَعْنَةً

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٣٣ .

(٢) جزء من بيت من الرجز مجهول القائل والتمة ، والمتن هو الظهر ، والمديّة : الشفرة ، وشاهده استعمال الكاف اسماً بمعنى مثل فهو مبتدأ والجار والمجرور قبله الخبر .

(٣) من الآية : ١٦ من سورة محمد .

(٤) من الآية : ١٧ من سورة مريم .

(٥) من الآية : ١٦ من سورة الزمر .

(٦) من الآية : ١ من سورة هود .

(٧) من الآية : ٢٤ من سورة الأنبياء .

(٨) إعراب القرآن للنحس : ٦٨ / ٣ ، وشواذ القرآن لابن خالويه : ٩٤ وهي قراءة طلحة ويحيى بن يعمر .

(٩) شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٣٧ .

فَيْسِيَّةٌ^(١) ، وَلِذَلِكَ قَرَأَ بَعْضُ الْقُرَّاءِ : ^(٢) {مِنْ لَدُنْهِ} إِلَّا أَنَّهُ أَسْكَنَ الدَّالَ وَأَشْمَهَا الضَّمَّ. ^(٣) ١٥٤ /

وَقَدْ يُنَوَّبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٍ وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

نَبَاةُ الْمَصْدَرِ عَنْ ظَرْفِ الْمَكَانِ قَلِيلَةٌ جِدًّا ، قَالَتِ الْعَرَبُ : زَيْدٌ قَصْدَكَ ، فَتَصَبُّوا : " قَصْدَكَ " عَلَى الظَّرْفِ ، مَعْنَاهُ : زَيْدٌ مَكَانَ قَصْدِكَ ، وَلَا يُقَاسُ عَلَى زَيْدٍ قَصْدَكَ ، فَيَقَالُ : زَيْدٌ قِيَامَكَ ، وَعَمَرُو قَعُودَكَ ، وَيَعْنِي بِهِ : مَكَانَ قِيَامِكَ وَمَكَانَ قَعُودِكَ.

وَقَالَ سَيِّبُوهُ يُقَالُ : هُوَ صَدَدَكَ وَقَرَبَكَ وَصَقَبَكَ ، وَالصَّدُّ وَالْقَصْدُ وَالصَّقَبُ : الْقُرْبُ وَهِيَ مُتَنَصِّبَةٌ عَلَى مَعْنَى الظَّرْفِ ؛ أَيِ : مَكَانَ قَصْدِكَ وَمَكَانَ قُرْبِكَ^(٤) ، وَخَالَفَهُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى فَقَالَ : صَدُّكَ وَصَقَبُكَ مَصْدَرَانِ ، صَدَدَكَ وَصَقَبَكَ مَكَانَانِ وَاسْمَانِ كَالنَّفْضِ وَالنَّفْصِ.

وَقَالُوا - أَيْضًا - زَيْدٌ قُرَابَكَ وَقُرَابَتَكَ ، أَيِ : مَكَانَ قُرَابِكَ وَقُرَابَتِكَ ، فَتَصَبُّوهُمَا عَلَى نَبَاةِ الْمَصْدَرِ عَنْ الظَّرْفِ.

وَاخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ الَّتِي نَابَتْ عَنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ ، هَلْ يَجُوزُ رَفْعُهَا إِذَا وَقَعَتْ أَجْبَارًا ؛ كَمَا مَثَلْنَا أَمْ يَجِبُ نَصْبُهَا ؟ فَذَهَبَ سَيِّبُوهُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ ، فَيَقُولُ : زَيْدٌ قَصْدَكَ وَقَصْدَكَ ، وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا.^(٥)

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٣٧.

(٢) من الآية : ٢ من سورة الكهف.

(٣) القراءة في الإقناع : ٢ / ٦٨٨ ، وهي قراءة أبي بكر بفتح اللام وتسكين الدال وكسر النون والهاء وإشباع الهاء.

(٤) الكتاب لسيبويه : ١ / ٤٠٧.

(٥) الكتاب لسيبويه : ١ / ٤٠٧ ، وانظر شرح الأشموني : ١٣٣.

وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا النَّصْبُ وَهُوَ الْأَظْهَرُ ؛ لِأَنَّ نِيَابَةَ الْمَصْدَرِ عَنِ ظَرْفِ الْمَكَانِ قَلِيلٌ جِدًّا بَحِثْ أَتَى لَا يَنْقَاسُ ذَلِكَ ، وَلَا يَكْثُرُ إِثْمًا سَمِعَ مِنْهُ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ الَّتِي أَوْرَدْتَاهَا أَوْ مَا لَا بَالَ لَهُ إِنْ كَانَ فَاتَتْهَا ذَلِكَ ، فَنِيَابَتُهُ عَنْهُ مَجَازٌ وَرَفْعُهُ - أَيْضًا - مَجَازٌ فَيَكْثُرُ التَّحْوِزُ ، فَيَتَّبِعُنِي أَنْ يَفْتَنَصِرَ فِي ذَلِكَ عَلَى مُورِدِ السَّمَاعِ وَهُوَ النَّصْبُ. ^(١)

وَسَيَبَيِّنُهُ أُخْرَى الْمَصْدَرِ فِي ذَلِكَ مَخْرَجِي مَا تَابَ عَنْهُ ؛ فَكَمَا لَوْ صَرَّحْتَ بِظَرْفِ الْمَكَانِ فَقُلْتَ : زَيْدٌ مَكَانٌ قَصْدِكَ ؛ لَجَازَ فِيهِ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ ، وَكَذَلِكَ فِيمَا تَابَ عَنْهُ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ.

وَقَوْلُهُ : " وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ " أَيُ : وَنِيَابَةُ الْمَصْدَرِ يَكْثُرُ عَنِ ظَرْفِ الزَّمَانِ ، وَهَذَا يَقْتَضِي الْقِيَاسَ ؛ لِأَنَّ مَا كَثُرَ جَازَ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ ، وَقَدْ قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَثْبَارِيِّ مَا مُلَخَّصُهُ : الْمَصَادِرُ كُلُّهَا تَنْتَصِبُ عَلَى الْأَوْقَاتِ ، يَقَالُ : قَامَ صِبْيَانٌ الدَّيْلِكِ ، وَخُرُوجَ الْأَمِيرِ ، وَجُلُوسَ الْوَزِيرِ ، وَخُرُوجَكُمْ خُرُوجَنَا ، يَعْنِي بِهِ : وَقْتُ تَخْرُجُونَ ، وَيَجُوزُ : خُرُوجَنَا خُرُوجَكُمْ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ وَقْتُ الثَّانِي.

فَكَلَامُ ابْنِ الْأَثْبَارِيِّ يَقْتَضِي الْقِيَاسَ فِي ذَلِكَ ، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا الْكَلَامُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي بَابِ الْمُتَبَدُّلِ وَالْخَيْرِ ، وَأَنَّ الرُّجَّاجَ لَا يُجِيزُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا فِيمَا يُغْفَرُ نَحْوُ : قُلُودُ الْحَاجِّ وَخُفُوقُ الثَّجَمِ ، وَأَنَّهُ لَا يَنْبَغُ عَنِ ظَرْفِ الزَّمَانِ إِلَّا صَرِيحُ الْمَصْدَرِ لَا الْمُقَدَّرُ بِالْمَصْدَرِ. ^(٢)

(١) انظر الارتشاف : ٢ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، وقد نسبته إلى الكوفيين دون الفراء.

(٢) سبق ذكر ذلك وهو يشرح قول ابن مالك :

ولا يكون اسم زمان خبراً عن جنة وإن يفد فأخبراً



﴿ الْمَفْعُولُ مَعَهُ ﴾

يُنْصَبُ تَالِي الْوَائِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ : سِيرِي وَالطَّرِيقُ مُسْرِعَةٌ

الاسْمُ الَّذِي يَتْلُو الْوَائِ وَهُوَ مُنْصُوبٌ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مَعَهُ أَوْ مَفْعُولًا ، مِثَالُ الْأَوَّلِ : اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ ، مِثَالُ الثَّانِي : مَزَجْتُ مَاءً وَغَسَلًا ، فَلِذَلِكَ أَتَى بِقَوْلِهِ : مَفْعُولًا مَعَهُ لِخُرُوجِ بَذَلِكَ نَحْوِ : مَزَجْتُ غَسَلًا وَمَاءً .

وقوله : " فِي نَحْوِ : سِيرِي وَالطَّرِيقُ " يُقْتَضِي الْقِيَاسَ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي نَحْوِ : أَي فِي مِثْلِ هَذَا ، وَاخْتَلَفَ التَّحْوِيلُونَ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ فَقِيلَ : يُقْتَصَرُ فِي ذَلِكَ عَلَى مُورِدِ السَّمَاعِ وَلَا يَتَعَدَّى مَا قَالَتْهُ الْعَرَبُ^(١) ، وَقِيلَ بِالْقِيَاسِ عَلَى مَا قَالَتْهُ الْعَرَبُ^(٢) .

وَالْقَائِلُونَ بِالْقِيَاسِ اخْتَلَفُوا : فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى جَوَازِ الْقِيَاسِ فِي كُلِّ مَا جَازَ فِيهِ الْعَطْفُ حَقِيقَةً كَانَ الْعَطْفُ أَوْ مَجَازًا / ١٥٥ ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يُقَاسُ عَلَى مَا سَاعَ فِيهِ الْعَطْفُ مَجَازًا أَوْ يُقْتَصَرُ عَلَى مَا سَاعَ فِيهِ الْعَطْفُ حَقِيقَةً عَلَى مَا قَالَتْهُ الْعَرَبُ مِنْ ذَلِكَ ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْقِيَاسِ عَلَى الْأَلْفَاظِ الَّتِي سُمِعَتْ كَالِاسْتِوَاءِ وَالْمَجِيءِ وَالصَّنْعِ وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا فَيُقَيِّسُ وَافَقَ عَلَى : اسْتَوَى ، وَوَصَلَ عَلَى جَاءَ ، وَقَعَلَ عَلَى صَنَعَ ، وَعَلَى كُلِّ مَا سُمِعَ مِمَّا كَانَ فِي مَعْنَاهُ .

(١) انظر الباب للعسكري : ١ / ٢٨٣ وعلل وقوفه على المسموع منه بأن إقامة الحرف مقام الاسم مع اختلاف معناها وعملها غير مقيس فيقتصر فيه على السماع . ينظر - أيضاً - شرح الكافية للرضي : ١ / ٥٢٦ تحقيق : يوسف حسن عمر وفيه ذكر أن القول بالقياس هو ما ذهب إليه الأخفش وأبو علي .

(٢) هو مذهب الأخفش وأبو علي في شرح الكافية للرضي : ١ / ٥٢٦ ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، وانظر الباب للعسكري : ١ / ٢٨٣ ، وفيه أنه مذهب أكثر البصريين وعلله بصحة المعنى فيه وتصور عامل النصب .

وَهَذِهِ الْوَاوُ الَّتِي تُوْدِي مَعْنَى : " مَعَ " اِخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِيهَا ، فَقِيلَ : أَصْلُهَا الْعَطْفُ وَذَلِكَ أَنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا حَيْثُ يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ لِلْعَطْفِ حَقِيقَةً نَحْوُ : جَاءَ الْبُرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ ، أَوْ مَجَازاً نَحْوُ : سِرْتُ وَالنَّيْلَ ، وَلَا يُحْفَظُ مِنْ كَلَامِهِمْ : قَعْدَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ لَامْتِنَاعِ الْعَطْفِ ^(١) ، وَقِيلَ : لَيْسَتْ بِحَرْفٍ عَطَفَ فِي الْأَصْلِ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ خَرُوفٍ ^(٢) ، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ، وَإِنَّمَا عُدِلَ عَنِ الْعَطْفِ إِلَى التَّنْصِبِ ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ دَخَلَهُ مَعْنَى الْمَفْعُولِ بِهِ فِي الْمَعْنَى فَلِذَلِكَ نَصَبَ .

قوله :

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشَبِيهِه سَبَقَ ذَا التَّنْصِبِ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَخَرِ

يَقُولُ : نَصَبَ الْمَفْعُولَ مَعَهُ هُوَ بِمَا سَبَقَ مِنَ الْفِعْلِ وَمَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ فَقَوْلُهُ : سِيرِي وَالطَّرِيقَ ، نَصَبَ وَالطَّرِيقَ بِسِيرِي بِوَاسِطَةِ الْوَاوِ ^(٣) ؛ كَمَا اتَّصَبَ بِإِلَا فِي الِاسْتِنَاءِ فِي نَحْوِ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، عِنْدَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ ، وَالَّذِي أَشْبَهَ الْفِعْلَ الْمَصْدَرُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ نَحْوُ : عَرَفْتُ اسْتَوَاءَ الْمَاءِ وَالْخَشَبَةَ ، وَلَيْسَتْ زَائِلًا وَزَيْدًا حَتَّى سَافَرَ ، وَالثَّاقَةُ مَتْرُوكَةٌ وَفَصِّلِهَا ^(٤) .

وَإِخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِي كَانِ النَّافِصَةِ : هَلْ يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ ، فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا مَعْنَى حَدَثَ يَعْدَى بِالْوَاوِ فَهِيَ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي اسْمِهَا وَخَبَرِهَا ، وَذَهَبَتْ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ يَجُوزُ وَأَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى

(١) فِي ارْتِشَافِ الضَّرْبِ : ٢ / ٢٨٦ أَنَّ أَصْلَ هَذِهِ الْوَاوِ الْعَطْفُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ وَالْأَخْفَشِ

وَالسِّرَافِيِّ وَالْفَارِسِيِّ وَابْنِ حَنِيٍّ وَابْنِ عَصْفُورٍ وَابْنِ الصَّائِغِ .

(٢) وَافَقَهُ الْمُرَادِيُّ فَقَالَ : " قُلْتُ بَلْ هِيَ غَيْرُهَا " . الْجَنِّي الدَّيْنِيُّ : ١٥٦ .

(٣) الْكِتَابُ : ١ / ٢٩٧ ، وَيَنْظُرُ شَرْحَ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ٢ / ٢٤٨ .

(٤) شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِلْمُرَادِيِّ : ٢ / ١٠٤ - ١٠٦ تَحْقِيقُ د / أَحْمَدُ مُحَمَّدُ عَبْدُ اللَّهِ .

مَعْنَى سَوَى الزَّمَانِ فَتَعْمَلُ فِي الظَّرْفِ وَتَتَعَلَّقُ بِهَا الْمَجْرُورُ وَتَعْمَلُ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ بِوَاسِطَةِ الْوَائِ كَغَيْرِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ ، فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي ذُؤَيْبٍ ^(١) :

فَأَلَيْتُ لَا أَتُفَكُّ أَخْذُو قَصِيدَةً تُكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

فَقِيلَ : إِنْ كَانَ فِيهِ تَامَةٌ وَمَثَلًا مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ وَكَذَلِكَ الظَّرْفُ وَقِيلَ :
إِنَّمَا نَاقِصَةٌ وَمَثَلًا خَبَرُهَا ^(٢) ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ لِإِفْتِقَارِ الْكَلَامِ وَاعْتِقَادِهِ بِهِ .

وَقَوْلُهُ : " سَبَقَ " يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ وَمَا أَشْبَهَهُ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ ،
وَالْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ فَلَا يَجُوزُ : وَالطَّبَالِيسَةُ جَاءَ السَّرْدُ ^(٣) ،
لَأَنَّهُ رُوِيَ فِيهَا أَصْلُهَا فَكَمَا لَا يَجُوزُ : وَزَيْدٌ قَامَ عَمْرُو ، فَكَذَلِكَ هَذَا .

وَيَقْتَضِي قَوْلُهُ : " بِمَا سَبَقَ مِنَ الْفِعْلِ وَشَبِهُهُ هَذَا النِّصْبُ " جَوَازَ تَوْسُطِ
الْمَفْعُولِ مَعَهُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَبَيْنَ الْفَاعِلِ فَيُقَالُ : جَاءَ وَالطَّبَالِيسَةُ الْبَرْدُ ؛ لَأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ
هَذَا الْكَلَامُ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ :

(١) من الطويل لأبي ذؤيب يخاطب خالدا ابن اخته وعجزه في المصم : ٢٢٠ / ١ ، وشرح
التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٠٥ .

اللغة : أليت : حلفت ، أخذو : أنشئ وأتبع .

موطن الشاهد : " وإياها " حيث عطف الضمير المنفصل بالواو وهو منصوب ويستدل به
على أن الواو غير عاملة .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٥٠ ، وينظر المسألة كاملة في بلوغ الأرب في الواو في لغة

العرب : ٢٤٨ - ٢٥٠ ، وشرح التصريح بمضمون التوضيح : ١ / ٣٥٤ ، والمصم : ١ /

٢١٩ وما بعدها .

(٣) هو ما قاله العكبري في الباب : ١ / ٢٨٢ .

ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِأَنَّهَا رُوِيَ فِيهَا أَصْلُهَا مِنَ الْعُطْفِ
فَكَمَّا لَا يَجُوزُ : قَامَ وَزَيْدٌ عَمَرُوا فِي الْإِخْتِيَارِ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ : جَاءَ وَالطَّبَالِسَةُ الْبَرْدُ
لَا فِي الْكَلَامِ وَلَا فِي الشَّعْرِ.^(١)

وَذَهَبَ ابْنُ جَنِّي إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْعَامِلِ فِيهِ وَقَدْ خَرَجَ
بِتَصْنِيهِ إِلَى أَنْ صَارَ فَضْلُهُ فَلَا مَانِعَ مِنْ تَوْسُطِهِ.^(٢)

وَقَوْلُ النَّاطِلِمْ : "بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشَبْهَهُ" يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ نَصْبِ مِثْلِ : كُلُّ
رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : " وَضِيعَتُهُ " لَمْ يَتَقَدَّمْ فِعْلٌ وَلَا مَا أَشْبَهَهُ وَإِنْ كَانَتْ الْوَاوُ
بِمَعْنَى مَعَ ، وَأَجَازَ الصَّرِيحُ النَّصْبَ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ^(٣) فَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِهِ : كُلُّ رَجُلٍ
وَضِيعَتُهُ بِالنَّصْبِ وَلَا يُحْفَظُ ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ.

وَأُطْلِقَ النَّاطِلِمْ شِبْهَ الْفِعْلِ وَمَذْهَبُ سَيُوبَةَ أَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ لَيْسَ كَالْحَالِ
فَيَعْمَلُ فِيهِ الْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ كَمَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ التَّحَوُّيُونَ فِي / ١٥٦ :
حَسْبُكَ وَزَيْدًا دَرَاهِمُ أَنْ تَقْدِيرُهُ : وَيَكْفِي زَيْدًا ، وَفِي : وَيَلَا لَهُ وَأَبَاهُ ؛ إِنَّهُ مَحْمُولٌ
عَلَى الْعُطْفِ ، أَيْ أَلْزَمَهُ اللَّهُ وَيَلَا وَأَلْزَمَ أَبَاهُ ، وَفِي : مَا لَكَ وَزَيْدًا ، أَيْ : مَا كَانَ لَكَ
وَزَيْدًا.

(١) انظر شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٩٤ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢ / ١٣٧ .

(٢) الخصائص لابن جني : ٢ / ٣٨٥ ، وينظر شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٩٤ ، وشرح
التصريح بمضمون التوضيح : ١ / ٣٤٤ ، وشرح الأشموني : ٢ / ١٣٩ ، وبلوغ الأرب في
الووا في لغة العرب : ٣٥٢ وهو ما قال به أيضاً العكيري في اللباب : ١ / ٢٨٢ .

(٣) التصريح : ١ / ٣٤٣ ، والمجموع : ١ / ٢٢١ .

وَأَجَازَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ اسْمُ الْإِشَارَةِ^(١) فَقَالَ نِسي
قَوْلَ الشَّاعِرِ: ^(٢)

هَذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرْبَالًا

أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِي: " وَسِرْبَالًا " هَذَا وَأَجَازَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ مَطْوِيًّا ، وَهَذَا
هُوَ الْأَصَحُّ ، وَقَدْ قَالَ سَيِّبُوهُ : وَأَمَّا هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ فَفَبِيح ^(٣) ، أَي مَمْنُوعٌ .

وَقَوْلُ النَّاطِمِ : " لَا بِالْوَاوِ " يَعْنِي أَنْ تُصَبَّ الْمَفْعُولُ مَعَهُ لَا يَكُونُ بِالْوَاوِ ،
وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ الْجَرَجَانِيُّ^(٤) وَهُوَ خَطَأٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ الْوَاوُ هِيَ الْعَامِلَةَ لَعَمِلَتْ

(١) شرح التسهيل : ٢٤٨ / ٢ ، والأشْمُونِيُّ : ١٣٧ / ٢ ، والمجموع : ٢٢٠ / ١ ، ولا يوجد هذا
الرأي في كتب أبي علي .

(٢) هذا عجز بيت من البسيط لم أقف على اسم قائله وصدده :

لَا تَحْبِسُكَ أَثْوَابِي فَقَدْ جَمَعْتَ

انظره في ابن الناطم : ١١٠ ، وتوضيح المقاصد : ٩٧ / ٢ ، وشرح التسهيل للرمادي : ٢ /
١٠٤ - ١٠٦ تحقيق د : أحمد محمد عبد الله ، وشرح الأشْمُونِيُّ : ١٣٦ / ٢ ، والشاهد :
٤٥٦ من شواهد العميني .

اللغة : قوله : " سِرْبَالًا " بكسر السين هو القميص قاله الجوهري .

الاستشهاد فيه : في قوله : " وَسِرْبَالًا " لأنه مفعول معه وَلَمْ يَتَقَدَّمْهُ الْفِعْلُ بَلْ قَدْ تَقَدَّمَهُ مَا
يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَقَدْ صَرَحَ عَلِيُّ أَنَّ هَذَا رِدَائِي مُبْتَدَأٌ وَخَيْرٌ وَمَطْوِيًّا حَالٌ وَهُوَ اسْمُ
مَفْعُولٍ مَرْفُوعَةٍ ضَمِيرُ الرِّدَاءِ وَسِرْبَالًا مَفْعُولٌ مَعَهُ وَالْمَعْنَى هَذَا رِدَائِي قَدْ طَوَيْتُ وَسِرْبَالًا فَيَكُونُ
عَامِلُهُ شَبِيهًا بِالْفِعْلِ . شرح المقرب (النصوبات) ص ٦٦١ .

(٣) الكتاب لسيبويه : ٣١٠ / ١ ، وتسهيل نيل الأمان في شرح عوامل الجرجاني للعلامة محمد

زين الدين بن مصطفى القسطنطيني : ١٤ ط : عيسى الحلبي ، وينظر شرح الكافية للرضسي :

١٩٥ / ١ ، وارتشاف الضرب : ٢٨٦ / ٢ ، والمجموع : ٢٢٠ / ١ .

(٤) انظر المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني : ط ١ ، ص ٦٦٠ .

الجر ؛ لأنها مُحْتَصَةٌ بِمَا دخلت عليه وهو الاسم وَلَمْ تَنْزُلْ مِنْزِلَةَ الْجُزْءِ فَكُوْنُهَا جَاءَ ما بعدها منصوباً لا محذوراً دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِعَامِلَةٍ.

وَذَكَرَ النَّاطِقُ فِي هَذَا اثْبَتَ واختاره أن النصب إِنْمَا هُوَ بِالْفِعْلِ السَّابِقِ وَمَا أشبهه وقد تَكَلَّمْنَا عَلَى قَوْلِهِ : " وَمَا أشبهه والواو لَيْسَتْ بِعَامِلَةٍ " وَهَذَا مَذْهَبُ سِيبَوِيَّةٍ وَالْفَارِسِيِّ وَجُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ.^(١)

وهو - أيضاً - مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَجُمْهُورِ الْكُوفِيِّينَ إِلَّا أَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ انتصابه إِنْمَا هُوَ [انتصاب]^(٢) الظرف والواو التي هيأت لِمَا بَعْدَهَا أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا وَذَلِكَ أَنَّ مَعَ ظَرْفٍ فَلَمَّا ثَابَتَ غَنَها الْوَائِ لَمْ يُعْكِ أَنْ يَنْتَقِلَ الْإِعْرَابُ إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ لَا يَكُونُ فِيهَا إِعْرَابٌ فَانْتَقَلَ إِلَى الْاسْمِ الَّذِي بَعْدَهَا.^(٣)

وَيُظَاهِرُ ذَلِكَ غَيْرَ فَإِنَّكَ تَقُولُ : قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ ، وَمَا قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ ، وَمَا قَامَ غَيْرَ زَيْدٍ ، فَجَرَتْ غَيْرَ يَوْجُوهُ الْإِعْرَابِ فَلَمَّا اثْبَتَ بِإِلَّا بَدَلَهَا لَمْ تُكُنْ لِتُعْرَبَ ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ فَانْتَقَلَ الْإِعْرَابُ إِلَى الْاسْمِ بَعْدَهَا فَقَالُوا : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، وَمَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا وَإِلَّا زَيْدًا ، وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا.

وَذَهَبَ الزَّجَّاجُ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ فَتَحَوُ : جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّبَالِسَةُ يَقْدَرُ : وَلَا بَسَ الطَّبَالِسَةُ^(٤) ، وَذَهَبَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْخِلَافِ ؛

(١) الكتاب : ٢٩٧ / ١ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٤٨ ، والإنصاف : ص ٢٤٨ وما بعدها.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة للإيضاح ، وانظر التبيين : ٢ / ٣٧٩ ، وقال : وهو قول الأخفش.

(٣) التبيين : ٢ / ٣٧٩ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ١٩٥ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٢٨٦ ، والمهمع : ١ / ٢٢٠.

(٤) شرح الكافية للرضي : ١ / ١٩٥ ، وينظر الإنصاف : ٢٤٨ ، وَلَمْ أَعثر عليه فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ الْمُنْسُوبِ لِلزَّجَّاجِ وَنَسَبَهُ لَهُ الْمَكْرِي فِي اللَّبَابِ : ١ / ٢٨٠ ، والتبيين : ٢ / ٣٧٩.

لأنه لو كان شريكاً للاسم قبله في معنى العامل لشاركه في الإعراب فكان معطوفاً عليه فلما خالفه من حيث صار كأنه متأثر للأول انتصب بالخلاف.^(١)

قوله :

وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَصَبُ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ

قَالُوا : مَا أَنْتَ وَزَيْدٌ ؟ ، وَمَا بَالُ عَبْدِ اللَّهِ وَزَيْدٌ ؟ ، وَمَا شَأْنُ زَيْدٍ وَعَمْرٌ ؟ ، وَمَا لِزَيْدٍ وَعَمْرٌ ؟ ، وَكَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدٌ ؟ ، تَقْدِيرُهُ عَلَى مَا اخْتَارَهُ النَّاطِقُ : مَا كُنْتُ وَزَيْدٌ ؟ ، وَمَا كَانَ بَالُ عَبْدِ اللَّهِ ؟ ، وَمَا كَانَ شَأْنُ زَيْدٍ ؟ ، وَمَا كَانَ لِزَيْدٍ ؟ ، وَكَيْفَ كُنْتُ وَزَيْدٌ ؟ ، هَذَا إِذَا كَانَ السُّؤَالُ عَنْ مَاضٍ ، فَإِنْ كَانَ عَنْ غَيْرِ مَاضٍ قَدَرْتَ يَكُونُ أَوْ تَكُونُ عَلَى حَسَبِ مَا تَرِيدُ مِنَ الْمَعْنَى .

وقد تقدم الخلاف في كان الناقصة هل تقع في هذا الباب أم لا تقع ؟
ولسيبويه في هذه المسألة تقديران :

أَحَدُهُمَا : إِضْمَارُ كَانَ .

والآخر : إِضْمَارُ مصدر لَابَسَ مُضَافاً إِلَى مُضْمَرٍ أَوْ مُنَوَّنٍ غَيْرِ مضاف فيقدر : ما شأنك وملابستك زيداً ؟ ، أو ملابسة زيد ؟^(٢) ، واختلف في تقدير سيبويه الملابسة فقليل : هو تفسير إعراب ، وألزم إعمال المصدر مضمرّاً وإبقاء معموله وذلك لَا يَجُوزُ عَلَى قَوَاعِدِ الْبَصْرِيِّينَ ، وقيل : هُوَ تَفْسِيرُ معنى لا تفسير إعراب .

(١) قال الأنياري : " ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك نحو قولهم : استوى الماء والخشبة ، وجاء الرد والطلياسة ، واحتجوا بأنه منصوب على الخلاف ؛ لأنه لا يَحْسُنُ تكرير الفعل فلا يقال : استوى الماء واستوت الخشبة ، فلما لَمْ يَحْسُنْ تكرير الفعل كما يَحْسُنُ في : جاء زيد وعمرو فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف ، والذي يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يعمل فيه أن نحو : استوى وجاء فعل لازم ، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء فدل على صحة ما ذهبنا إليه " .

الإنصاف باختصار : ٢٤٨ .

(٢) الكتاب لسيبويه : ٣٠٩ / ١ .

وَأَنْكَرَ الْمُبَرَّدُ اخْتِصَاصَ تَقْدِيرِ كَانَ مَعَ مَا فِي قَوْلِهِمْ : مَا أَنْتَ وَزَيْدًا ؟ ،
وتقدير تكون مع كيف في قولهم : كيف أنت وزيداً ؟^(١) ، إِذْ جَرَتْ عِبَارَةٌ سَبِيوِيَّةٌ
عَلَى ذَلِكَ حَتَّى يُظَنَّ أَنَّهُ بَقَصْدٍ مِنْهُ ، وَسَبِيوِيَّةٌ لَمْ يَرُدْ بِذَلِكَ إِلَّا التَّمْيِيلَ لَا الْاِخْتِصَاصَ .
وَمِمَّا انْتَصَبَ - أَيْضاً - بَعْدَ كَانَ مُضْمِراً قَوْلُ الرَّاعِي :^(٢) ١٥٧ /

أَزْمَانٌ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي لَزِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا

كَأَنَّهُ قَالَ : أَزْمَانٌ كَانَ قَوْمِي مَعَ الْجَمَاعَةِ.^(٣)

وَيَجُوزُ الْعُطْفُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ فَتَقُولُ : مَا أَنْتَ وَزَيْدٌ ؟ ، وَمَا بَالُ عَبْدِ اللَّهِ
وَزَيْدٍ ؟ ، وَمَا شَأْنُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ؟ ، وَمَا لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو ؟ ، وَكَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدٌ ؟ ،
وَتَكُونُ الْوَاوُ فِي هَذَا بِمَعْنَى مَعَ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ، أَيْ مَعَ ضِيعَتِهِ

(١) انظر إنكار المرد في الجمع : ٢٢١ / ١ ، قال السيوطي : ورد المرد على سبويه فقال يصلح
في كل منهما الماضي والمستقبل .

(٢) البيت من بحر الكامل وهو للراعي النميري عبيد بن حصين ، أموي هجاء جريسر . وانظر
الشاهد : ٢٠٧ من شواهد العيني ، وكذا الشاهد : ٤٦١ ، وانظره في ابن الناطم : ١١١ ،
وديوان الراعي : ٥٩ تح فوزي حمودي وهلال ناجي ، والخزانة : ٣ / ١٤٥ ، والدرر : ٢ /
٨٩ ، والتصريح : ١ / ١٩٥ ، والكتاب : ١ / ٣٠٥ ، والأشئوني : ٢ / ١٣٨ ، وشرح عمدة
الحافظ : ٤٠٥ ، والمقرب : ١ / ١٤٠ ، والجمع : ١ / ١٢٢ ، والمعجم المفصل : ٦٦٩ .

اللغة : قوله : " الرحالة " بكسر الراء وتخفيف الحاء المهملة ، وهو سَرَجٌ من جلود ليس فيه
خشب كانوا يتخذونه للركض الشديد ، قال أبو عبيدة : عن الراعي بالرحالة هنا رحالة
النساء لما عليهما من الأدم الحمر ، فشبه ما عليه من الدماء في حرمة بما على تلك الرحالة ،
قوله : " مميلاً " بفتح الميم الأولى وكسر الثانية وهو مصدر مال الشيء بميل ممالاً ومملاً مثل
معاب ومعيب في الاسم والمصدر .

والاستشهاد فيه هاهنا : في قوله : " والجماعة " فإنه منصوب على أنه مفعول معه والواو فيه
بمعنى . مع انتصب بكان المقدرة الراجعة لقومي ؛ لأن تقديره : أزمان كان قومي .

(٣) الكتاب لسبويه : ١ / ٣٠٥ .

لكنك إذا نصبتَ نعينَ أنْ تُكونَ بِمعنى مَع وإذا عطفتَ احتمِلَ أنْ تُكونَ بِمعنى مَع ،
واحتِمِلَ أنْ لَا تُكونَ بِمعنى مَع ويَصيرُ معنى قولك : ما أنت وزَيْدٌ بِمعنى : ما أنت ؟
وما زَيْدٌ ؟ ، فَيَصيرُ استفهامين لا استفهاماً واحداً.

(حالات الاسم الواقع بعد الواو)

قوله :

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقَّ وَالتَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ التَّسْقُ

إِذَا أُمَكِّنَ العطفُ بغيرِ ضَعْفٍ كَانَ أَحْسَنَ ، مثال ذلك مَا قَدَّمْتَاهُ فِي المثل السابقة فِي شرح البيت قَبْلُ هَذَا نَحْوُ : مَا شَأْنُ عبدِ الله وعمرُو ؟ .

وَضَائِبُهُ : أَنْ تُكُونَ الجُمْلَةُ اسمية متضمنة معنى الفِعْلِ وتقدم الواو اسم لا يتعذر العطف عليه ، وَإِذَا ضَعَفَ العطف اختير النصب ، وضعف العطف يكون إِذَا كَانَ الفِعْلُ قد رفع ضميراً متصلاً وَلَمْ يُوَكَّدْ وَلَمْ يَفْصَلْ أو يكون الحَارَ قد جر ضميراً مِثَال ذلك : سِرْتُ وَالنَّيْلُ ، وَمَا لَكَ وَزَيْدًا .

وَحَكَى الْكِسَائِيُّ أَنَّكَ إِذَا أَوْقَعْتَ : مَا بَالُ وَمَا شَأْنُ وَمَالٌ عَلَى مَضْمَرٍ ثم عطفت عليه ظاهراً فالوجه فِي المَعْطُوفِ النصب والجر^(١) ، التَّصْبُ بِإِضْمَارِ الفِعْلِ أو بِإِضْمَارِ الْمُصَدَّرِ كَأَنَّكَ قُلْتَ : وتلايس زيداً أو تذكر زيداً ، أو كَأَنَّكَ قُلْتَ : وَمَا مَلَايَسْتُكَ زيداً ؟ ، أو ذكرتك زيداً ، فصرح الْكِسَائِيُّ بِجَوَازِ الجَرِّ^(٢) ، واختيار النصب فِي هَذَا عَلَى الْعَطْفِ جَارٍ عَلَى أَصُولِ البَصْرِيِّينَ .

وَضَائِبُ مَا يَكُونُ العطف فِيهِ أَوَّلَى أَنْ تُكُونَ الجُمْلَةُ اسمية متضمنة معنى الفِعْلِ وتقدم الواو اسم لا يتعذر العطف عليه نحو : مَا شَأْنُ زيد وعمرأ ؟ ، وَمَا زَيْدٌ وعمرأ ؟ ، وقد ذكرنا متى يكون المفعول معه مُخْتَاراً عَلَى الْعَطْفِ^(٣) .

(١) انظر حكاية الكسائي فِي شرح التسهيل : ٢ / ٢٥٧ .

(٢) شرح التصريح : ١ / ٣٤٥ وقد اختاره ابن هشام فقال المصريح : وأجاز الكسائي فِي الجر قال الموضح فِي الحواشي وبه أقول لا عَلَى العطف بل عَلَى إِضْمَارِ الجار لتقدم ذكره . هـ ، ثم اعترضه المصريح قائلاً : وفیه نظر لأن الجار فِي الأمر العام المطرد إِذَا حُذِفَ زَالَ عمله .

(٣) وذلك فِي قولك : قمت وزيداً وسلمت عليك وزيداً ، وانظر أيضاً اختيار المفعول معه بسبب

وَالنَّصَبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقِدَ إِضْمَارَ غَايِلٍ نَصَبٍ

يَقُولُ : إِذَا لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ وَجَبَ النَّصَبُ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ نَحْوُ : جَلَسَ زَيْدٌ وَالسَّارِيَّةُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ : جَلَسَتِ السَّارِيَّةُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُوصَفُ بِالْجُلُوسِ .

وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَنَحْوِهَا خِلَافٌ : وَمِغَادَةُ هَلْ مِنْ شَرْطِ هَذَا الْبَابِ أَنْ يَجُوزَ فِيهِ الْعَطْفُ أَمْ لَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ ؟ .

فَذَهَبَ الْفَارِسِيُّ وَأَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ وَهُوَ ظَاهِرُ الْكِتَابِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَعَ صَلَاحِيَةِ الْعَطْفِ فَلَا يَجُوزُ : جَلَسَتِ السَّارِيَّةُ ، وَلَا : جَلَسَتْ وَطُلُوعِ الشَّمْسِ لَتَعْدَلَ الْعَطْفُ ، وَلَا يُقَاسُ عَلَى مَا سَمِعَ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا - أَيْضًا - وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَعْنَاهُ .

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ الْإِشَارَةُ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ وَلِذَلِكَ حَمَلَ الْفَارِسِيُّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ^(١) {فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ} عَلَى إِضْمَارٍ فِعْلٍ تَقْدِيرُهُ : وَاجْمَعُوا شُرَكَاءَكُمْ ^(٢) ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ رُبَاعِيًّا وَالثَّانِي الْمُقَدَّرُ ثَلَاثِي ، وَالْعَرَبُ لَا تَقُولُ : أَجْمَعْتَ شُرَكَائِي ^(٣) ؛ لِأَنَّ أَجْمَعَ إِثْمًا يَكُونُ فِي مَشْهُورِ اللُّغَاتِ بِمَعْنَى عَزَمَ ^(٤) ، فَلَمَّا لَمْ يُعْمَكِ الْعَطْفُ عَدَلَ عَنِ النَّصَبِ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ إِلَى نَصْبِهِ بِغَايِلٍ مُضْمَرٍ .

وَذَهَبَ الْجَرْمِيُّ وَالْمَبْرِدُ وَالسِّيرَافِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا النَّصَبُ فِي نَحْوِ : اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْيَةُ ، وَجَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ ، وَهَذَا عِنْدَهُمْ مَطْرَدٌ فِي مَا كَانَ الثَّانِي مُتَأَثِّرًا لِلأَوَّلِ فَمَجِيءُ الْبَرْدِ سَبَبٌ لاسْتِعْمَالِ الطَّيَالِسَةِ ، وَكَذَلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرًا ، إِذَا كَانَ مَجِيءُ زَيْدٍ سَبَبًا فِي مَجِيءِ عَمْرٍو / ١٥٨ وَنَحْوِ مِنْ هَذَا : مَا زِلْتُ وَعَبَدَ اللَّهُ

(١) مِنَ الْآيَةِ : ٧١ مِنْ سُورَةِ يُونُسَ .

(٢) الْمُقْتَصِدُ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ : ١/ ٦٦٣ ، ٦٦٤ .

(٣) الْمُقْتَصِدُ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ : ١/ ٦٦٣ ، ٦٦٤ .

(٤) مَعَانِي الْفَرَّانِ لِلْفَرَّاءِ : ١/ ٤٧٣ .

حَتَّى قَعَدَ فَالْزَمُوا النَّصْبَ هُنَا ، وَلَمْ يُجِزُوا الْعُطْفَ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَيْسَ عَلَيْهِ ، وَغَيْرِ هَؤُلَاءِ يَرَى جَوَازَ الْعُطْفِ فِي هَذَا كُلِّهِ لَاشْتِرَاكَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي فِي الْمَجِيءِ وَالِاسْتِوَاءِ ، وَإِنْ كَانَ فِي الثَّانِي بَعْضُ تَجَوُّزٍ .

وَقَوْلُهُ : " وَاعْتَقَدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ " خَيْرُ النَّاطِمِ فِيمَا لَا يَجُوزُ الْعُطْفُ فِيهِ بَسْمٌ وَجُوبُ النَّصْبِ فِيهِ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ وَتَيْنَ إِضْمَارِ الْعَامِلِ ، وَتَمَثِيلَ ذَلِكَ قَوْلُهُ :^(١)

وَرَأَيْتُ زَوْجَكَ فِي الْوَعَى مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا

وَقَوْلُ عُلْقَمَةَ :^(٢)

تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلَاهُ نَابَ لَهُ وَفَرُ

وقول الآخر :^(٣)

(١) البيت لعبد الله بن الزبيري من بحر الكامل وهو في معاني القرآن للفرأء : ٤٧٣ / ١ ، وانظره في الكامل للمبرد شرح المرصفي : ٢٣٤ / ٣ ، والمقتضب للمبرد : ٥١ / ٢ ، والخصائص : ٤٣١ / ٢ ، وابن الشجري : ٨٣ / ٣ (الطناحي) ، وكتاب الشعر : ٥٣٢ ، وتأويل مشكل إعراب القرآن : ١١٧ ، والإنصاف : ٣٥٧ .

الشاهد فيه : قوله : " متقلداً سيفاً ورُمحاً " حيث يجوز في رُمحاً أن يكون مفعولاً معه لأنه لا يصح عطفه على ما قبله كما يجوز أن يكون مفعولاً به لعامل محذوف أي حاملاً رُمحاً . (٢) البيت من بحر الطويل من أبيات قالها الزبرقان بن بدر ، وأما علقمة فهو مولى الزبرقان ، وبيت الشاهد في ذم حاسد يمسد حاره إذا رجع من سفره بمال كثير ، فبصير من شدة حسده كأن الله يجدع أنفه ويقلع عينيه .

اللغة : يجدع أنفه : يقطعها ، المولى : الصاحب ، ناب : رجع ، وفر : مال كثير . وجه الاستشهاد : في قوله : " يجدع أنفه وعينه " حيث لا يجوز عطف الثاني على الأول فوجب تقدير فعل ناصب له كقوله ويفقأ عينيه ويكون من عطف الجمل . والبيت في الإنصاف : ٥١٥ / ٢ ، والخصائص : ٤٣١ / ٢ ، وجمع الموامع : ١٣٠ / ٢ ، والدرر : ١٦٩ / ٢ ، واللسان (جدع) ، والعيني : ٨٩٠ .

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

وقول امرئ القيس :^(١)

غَرَائِرُ فِي كَيْنٍ وَصَوْنٍ وَنَعْمَةٍ تَحْلَيْنَ يَأْفُوتَا وَشَذْرًا مُفَقَّرَا
وَرِيحَ سَنَا فِي حَقَّةٍ حِمِيرِيَّةٍ تُعَلُّ بِمَفْرُوكٍ مِنَ الْمِسْكِ أَذْفَرَا

فَلَكَ عَلَى اخْتِيَارِ النَّازِمِ أَنْ تَجْعَلَ النَّصْبَ فِي قَوْلِهِ : " وَرُمَحًا ، وَعَيْنِيهِ ،
وَالْعُيُونَا ، وَرِيحَ سَنَا " عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : مُتَقَلِّدًا سَنِيْفًا مَعَ رُمَحٍ ،

(١) البيت من بحر الوافر وهو من مقطوعة للراعي النميري عبيد بن حصين ، أموي هجاء جرير .
وانظر الشاهد في ابن الناظم : ١١٣ ، وأوضح المسالك : ١ / ٥٨ ، ينظر الديوان : ٢٦٩ ،
شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٥٤ ، وشرح شواهد ابن عقيل : ١٢٠ ، وجمع الهوامع :
١ / ٢٢٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : ٧٧٥ ، وخزانة الأدب : ٩ / ١٤١ ، والشاهد :
٤٥٩ من شواهد العيني .

اللغة : قوله : " الغانيات " جمع غانية وهي المرأة التي استغنت بجمالها عن الحلبي ، قوله :
" برزن " أي ظهرن من البروز وهو الظهور ، قوله : " وزججن الحواجب " يقال : زججت
المرأة حاجبها دقفته وطولته .

الاستشهاد فيه : في قوله : " والعيونا " حيث نصب بفعل مضمر كما قدرناه ، ولا يجوز أن
يكون بالعطف لعدم المشاركة ولا باعتبار المعية والمصاحبة لعدم الفائدة بالإعلام بمصاحبة
العيون الحواجب ، قال ابن عصفور : يضمن زججن معنى : زين لأنهن إذا زججن الحواجب
زينها فكأنه قال : وزين الحواجب والعيون .

(٢) البيتان من بحر الطويل وهما لامرئ القيس من قصيدة مشهورة قالها حين توجهه إلى قيصر
مستنجداً على بني أسد ، مطلعها قوله (الديوان ص ٩١ دار صادر) :

سَمَا لَكَ شَوْقٌ بَعْدَ مَا كَانَ أَقْصَرَا

اللغة : غرائر : جمع غريرة وهي الشابة لا تجربة لها ، الكن : الستر ، الشذر المفقر : اللولو
الصغير المثقوب ، السنأ : نبت يتدأى به ، الحققة : وعاء الطيب ، الأذفر : الساطع الرائحة .
الشاهد فيه : في قوله : " وريح سنا " فإنه لا يحوز عطفه على ما قبله وعليه فهو مفعول معه
والواو بمعنى مع .

وَيَجْدَعُ أَفْئَةً مَعَ عَيْنَيْهِ ، وَزَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ مَعَ الْعُيُونِ ، وَتَحَلَّيْنَ يَاقُوتًا مَعَ رِيحِ سَنَا ،
وَلَا يَلْزَمُ إِذْ ذَلِكَ اشْتِرَاكَ مَا بَعْدَ الْوَائِ الْمُقَدَّرَةِ تَقْدِيرِ : " مَعَ " مَعَ مَا قَبْلُهَا فِي الْعَامِلِ ؛
كَمَا لَمْ يَلْزَمْ إِذَا صرحت بِمَعَ فَإِنَّكَ تَقُولُ : قعدت مَعَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَطُلُوعِ
الشَّمْسِ لَا يوصفُ بِالْقَعْدِ.

وَلَكَّ أَنْ تَضْمَرَ عَامِلًا ذَلَّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَمَعْتَقِلًا رَحْمًا
وَيَجِدَعُ أَفْئَةً وَيَفْقًا عَيْنَهُ ، وَتَحَلَّيْنَ يَاقُوتًا وَتَطْيِينَ رِيحِ سَنَا ، وَزَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَكَحَلْنَ
الْعُيُونَا وَكَذَلِكَ فِيمَا أَشْبَهَ هَذَا النَّوعَ.^(١)

وَهَذَانِ التَّوْجِيهَانِ اللَّذَانِ خَيْرُ النَّاطِمِ فِيهِمَا هُمَا مَذْهَبَانِ لِلنَّحَاةِ لَا تَخْشِيَانِ ؛
إِذْ ذَهَبَ الْفَارِسِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْفَرَّاءُ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّ جَمِيعَ
مَا وَرَدَ مِنْ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ لَمْ يَكُنْ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ^(٢) نَحْوُ مَا أُنْشَدَ أَبُو
الْعَبَّاسِ:^(٣)

شُرَابُ أَلْبَانٍ وَنَمْرٍ وَأَقْطُ

-
- (١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٦٢ ، وانظر شرح المغرب (المنصوبات) : ٦٧٠ - ٦٧١ .
(٢) انظر في المذهب المذكور في الكتب الآتية : كتاب السفر : ص ٥٣١ ، ومعاني القرآن للفراء :
١ / ٤٧٣ ، الارتشاف : ٢ / ٢٩٠ ، والتصريح : ١ / ٣٤٦ ، والجمع : ١ / ٢٢٢ .
(٣) البيت من الرجز المشطور في المقتضب : ٢ / ٥١ غير منسوب لأحد ، وهو في الإنصاف
(المسألة رقم ٨٤) ، والكامل للمبرد : ٣ / ٢٣٤ غير منسوب فيهما أيضاً .
اللغة : الأقط : لعام يتخذ من اللبن المخيض .

موطن الشاهد فيه : في قوله : " أَلْبَانٍ وَنَمْرٍ وَأَقْطُ " حيث عطف نمر على ألبان وإن كان
النمر لا يشرب فيجب تقدير فعل للمعطوف أي أكال نمر ، وقال فيه المرد : " وإذا احتلظ
المذكوران جرى على أحدهما ما هو للآخر إذا كان في مثل معناه ؛ لأن المتكلم يبين به ما في
الأول إن كان في لفظه مخالفاً فمن ذلك قول الشاعر (البيت) والنمر والأقط لا يقال فيهما
شرباً ولكن أدخلهما مع ما يشرب فجرى اللفظ واحداً والمعنى أن ذلك يصير إلى بطونهم " .

وقول الآخر: ^(١)

فَعَلًا فُرُوعَ الْأَيْهَقَانِ وَأَطْفَلَتِ بِالْجُلْهَيْنِ ظَبَاؤَهَا وَنَعَامَهَا

إِنَّمَا يَحْمِلُ عَلَى إِضْمَارٍ فِعْلٍ لَتَعْذِرَ الْعُطْفُ فَيَقْدِرُونَ : شَرَابُ الْبَنَانِ وَأَكَالُ تَعْمُرٍ وَأَقِطُ ، وَأَطْفَلَتِ ظَبَاؤُهَا ، وَبَاضَتْ نَعَامُهَا. ^(٢)

وَذَهَبَ أَبُو عُبَيْدَةَ وَالْأَصْمَعِيُّ وَالْبَزِيدِيُّ وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ عَطَفَ الْمُفْرَدَاتِ ، وَتَضْمِينِ الْعَامِلِ مَعْنَى يَنْظُمُ الْمَعْطُوفَ وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ فَيَقْدِرُ : حَامِلًا سَيْفًا وَرُمَحًا وَيُفْسِدُ أَنْفَهُ وَعَيْنِيهِ وَحَسَنَ الْحَوَاجِبِ وَالْعَيُونَا وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا ^(٣) ، واختار بعض أصحابنا التضمين على الإضمار.

واختلف أيضاً في هذا التضمين هل يقتصر فيه على السماع أم ينقاس ؟ ، والأكثر على أنه ينقاس.

وضابطه عندهم : أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي يَجْتَمِعَانِ فِي مَعْنَى عَامٍ لَهُمَا ، وَالَّذِي اخْتَارَهُ التَّفْصِيلُ فِي الْإِضْمَارِ وَالتَّضْمِينِ.

(١) البيت من بحر الكامل وهو من معلقة لبید في ديوانه : ٢٩٨ يصف مطراً غزيراً علا النبات وسقى الوادي ، وانظر الشاهد في الخصائص : ٤٣٢ / ٢ ، والإنصاف : ٦١١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٦٦ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٤٥٣ / ٢ .
اللغة : الأيهقان : نبت يشبه الجرجير ، وأطفلت : أي صارت ذات طفل ، والجلهتان : جانبا الوادي والمراد وصف الأرض بالخصب والتماء عقب المطر .
موطن الشاهد : في قوله : " ونعامها " حيث وقع فاعلاً لفعل مقدر تقديره : وباضت نعامها ، وإنما وجب ذلك لأنه لا يصح عطف نعامها على ما قبله .

(٢) انظر شرح التصريح : ٣٤٦ / ١ .

(٣) انظر في المذهب المذكور : الارتشاف : ٢ / ٢٩٠ ، والتصريح : ١ / ٣٤٦ ، والهمع : ١ / ٢٢٢ .

فأقول : إِنَّ كَانَ الْعَامِلُ الْأَوَّلُ تصح نسبته إِلَى الاسمِ الَّذِي يَلِيهِ حَقِيقَةُ كَانَ
الثَّانِي مَحْمُولًا عَلَى الْإِضْمَارِ ؛ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ أَكْثَرَ مِنَ التَّضْمِينِ نَحْوُ قَوْلِهِ : " كَانَ اللَّهُ
يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنِيهِ " أَيِ وَيَفْقَأُ عَيْنِيهِ ، وَنَسْبَةُ الْجَدْعِ إِلَى الْأَنْفِ حَقِيقَةٌ وَإِنْ كَانَ لَا
يَصِحُّ كَانَ الْعَامِلُ مَضْمُناً مَعْنَى مَا تصح نسبته إِلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْإِضْمَارَ نَحْوُ قَوْلِ
العرب : علفت الدابة ماءً وتبناً وَقَالَ طرفة :^(١) ١٥٩ /

أَعْمَرُوْا بَيْنَ هِنْدٍ مَا تَرَى رَأْيِي صَرْمَةً لَهَا سَبَبٌ تَرْغِي بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرُ
وقال آخر :^(٢)

(١) البيت من بحر الطويل وهو لطرفة بن العبد من قصيدة يخاطب بها عمرو بن هند (ديوانه ص ٤٧ "دار صادر")

اللغة : الصرمة : القطيع من الإبل نحو الثلاثين ، سبب : علاقة.
الشاهد فيه : " ترعى به الماء والشجر " حيث ضمن العامل عاملاً يصح تسليط معناه على
المعمولين وهما الماء والشجر فقدره على معنى تتناول الماء والشجر.
والبيت في شرح الألفية للمرادي : ٢٣٨ / ٣ ، وهو أيضاً في خزانة الأدب : ١٤٠ / ٣ ،
والنصریح : ٣٤٦ / ١ ، ومعنى الليب : ٦٣٢ ، وشرح شواهد المغني : ٩٢٩ / ٢ .

(٢) البيت من بحر الطويل لمسكين الدرامي في ديوانه : ٤٩ ورواية العجز فيه :

عليه صفيح من رخام مرصع

ولكن التحويين غيروه ليكون فيه شاهد.

وجاءت القافية في المقتضب : ٣٧٣ / ٣ ، وأما ابن الشجري : ٣٦٠ / ٢ : "منضد" فهذه
ثلاث قواف أصحها رواية الديوان لأن البيت من قصيدة عينية مضمومة أولها :

ولست بأحيا من رجال رأيتهم لكل امرئ يوماً حمام ومصرع

قال البغدادی : والبيت من قصيدة أورد فيها الشاعر شعراء كثيرين نسب كل منهم إلى بلده
ومسقط رأسه وذكر حال الشعراء المتقدمين وأهم ذهابوا ولم يبق منهم أحد يصغر أمر الدنيا.
انظر الكتاب لسبويه : ٢٤٤ / ٣ ، وشواهد التوضيح والتصحيح : ٢١٧ ، وإيضاح الشعر
للفارسي : ٥٣٢ ، والتكملة للفارسي : ٦٤ .

اللغة : أراد بالرمل : رمل بني جعدة وهي رمال وراء الفلج من طريق البصرة إلى مكة ،
والصفيح : الحجارة الرقاق العراض وهي الصفايح أيضاً ، والجنجل : الحجارة أيضاً .

موطن الشاهد : في قوله : " من تراب وجندل " والتقدير : وعليه ستر من تراب وجندل
وهو التضمين.

وَتَابَعَةُ الْجَعْدِي بِالرُّمْلِ يَبُثُّهُ عَلَيْهِ صَفِيحٌ مِنْ تُرَابٍ وَجَنْدَلٍ

التَّفْدِيرُ : يتناول الماء والشجر وعليه ستر من تراب وجندل ، وتلخص من كلام الناظم أن مسائل هَذَا الْبَاب ثلاثة أقسام : ^(١)

قِسْمٌ يُخْتَارُ فِيهِ الْعُطْفُ. ^(٢)

وَقِسْمٌ يُخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ. ^(٣)

وَقِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ. ^(٤)

وَزَادَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا قِسْمًا رَابِعًا وَهُوَ : مَا يَتَسَاوَى فِيهِ الْعُطْفُ وَالنَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ وَذَلِكَ إِذَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ فِعْلِيَّةً وَتَقَدَّمَ الْوَاوُ مَا يَسُوغُ الْعُطْفَ نَحْوُ : جاء البرد والطيلاسة. ^(٥)

(١) انظر الأقسام الثلاثة ومعها الرابع الذي زاده ابن عصفور في شرح المقرب بالتفصيل (المنصوبات) : ٦٧٥ - ٧٠٥.

(٢) شرحه عند قوله : والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق

وقد مثل له بهذه الأمثلة : ما أنت وزيد ، وكيف أنت وزيد ، وما شأن عبد الله وعمرو .

(٣) شرحه عند قوله : والنصب يختار لدى ضعف النسق

وقد مثل له بقوله : سرت والليل ، من كل فعل رفع ضميراً متصلاً ولم يؤكد ولم يفصل ، كما مثل بقوله : ما لك وزيداً .

من كل اسم عطف على ضمير مجرور دون إعادة الجار .

(٤) شرحه عند قوله : والنصب إذ لم يميز العطف يجب

وقد مثل له بقوله : جلس زيد والسارية .

حيث لا يجوز عطف السارية على زيد لأنها لا تجلس لا حقيقة ولا مجازاً .

(٥) انظر المقرب : ١ / ١٥٩ ، وشرح المقرب (المنصوبات) ص ٦٧٨ .

﴿الاستثناء^(١)﴾

قَوْلُهُ : ١٥٩ /

مَا اسْتُثِنَتِ إِلَّا مَعَ تَمَامِ يَنْتَصِبِ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَتَفِي التَّخْبِ
إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَالصَّبِّ مَا الْقَطْعُ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ

بدأ بـ " إِلَّا " من أدوات الاستثناء ؛ لأنها أُمُّ البَابِ ، وما استثنى به من الأسماء والأفعال إنما هو بالحملِ عليها ، وإنما كانت (إِلَّا) الأصلُ في ذلك ، لأن المعاني الأصلَ فيها أن تؤديها الحروفُ كالنفي والنهي والاستفهام والترجي وغير ذلك.

قوله : (ما استُثِنَتْ) يحتمل (ما) أن تكونَ موصولةً في موضع رفع بالابتداء وصلتها : استُثِنَتْ والعائدُ محذوفٌ ، وينصبُ : خَيْرٌ عن ما وهو مرفوعٌ وَقَفَ عليه بالسكون ، ويحتمل أن تكونَ (ما) شرطية منصوبة باستثنى ، وينصبُ مجزومٌ على جواب الشرط وكأنه قال : أي شيء استثنى إلا ينتصب.

ولَمْ يبين الناظم مقدارَ المستثنى ولا شروطَهُ ولا شروطَ المستثنى منه بل أَلْهَمَ ذلك بقوله (ما استثنى).

واختلفَ النحويونَ في القدرِ المستثنى بعد اتفاقهم على أنه إن كَانَ مستغرقاً للمستثنى منه أو زائداً عليه نحو : له عندي عشرةٌ إِلَّا عشرةً أو إِلَّا أَحَدَ عَشَرَ فإنه لا يجوزُ ، أو أَقلُّ من المستثنى منه فإنه يجوزُ نحو : قام إخوانك إِلَّا زَيْدًا وأكثرَ النحويين لا يميزُ الاستثناءَ إذا كان المستثنى قَدْرَ المستثنى مِنْهُ أو أَكْثَرَ وهو مذهبُ البصريينَ وأَجَارَ ذَلِكَ أَكْثَرُ أَهْلِ الكوفةِ وكثيرٌ من الفقهاءِ وهو مذهبُ أبي عبيدٍ والسيرافي ،

(١) استغرق هذا الباب عشرين صفحة من النسخة الأمريكية بدأ بصفحة ١٥٩ وانتهى بصفحة ١٨٠. وإنما عبر بالاستثناء وهو المصدر حرياً على عادته في أبواب الألفية من مثل الابتداء والعطف والنداء وهو في التسهيل يعبر بالاسم فيقول : باب المبتدأ والمستثنى والمندى والتعير الأول تعبير سيويه ومن بعده .

وَأَلَى ذَلِكَ ذَهَبَ الْأَسْتَاذَانِ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ خُرُوفٍ وَأَبُو عَلِيٍّ الشُّلُوبِينَ^(١) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾^(٢).

وتَأُولُ الْآيَةِ مَنْ مَنَعَ بِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ أَوْ مُتَّصِلٌ عَلَى أَنَّ عِبَادِي يَعْمُ الْمَلِكُ وَالْإِنْسَ وَالْجَانَّ.

وَمَذْهَبُ بَعْضِ الْبَصَرِيِّينَ وَبَعْضِ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ يَحْزُورُ أَنْ يَكُونَ الْمَخْرَجُ النِّصْفَ فَمَا دُونَ ذَلِكَ ، وَلَا يُمَيِّزُونَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْأَكْثَرُ^(٣).

وَشَرَطُ الْمُسْتَتْنَى أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً أَوْ نَكْرَةً مُخَصَّصَةً عِنْدَ السَّامِعِ نَحْوُ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا أَوْ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا رَجُلًا مِنْهُمْ ، فَإِنْ لَمْ تُخَصَّصْ لَمْ يَحْزُرْ نَحْوُ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا رَجُلًا لَا عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ الْمُتَّصِلِ وَلَا عَلَى الْمُتَّفَصِّلِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي نَحْوِ : أَتُونِي إِلَّا أَيُّمَا رَجُلٍ فَمَنْعَهَا / ١٦٠ الْخَلِيلُ وَسَيُوبَةُ وَأَحْزَاهَا الْجَرْمِيُّ^(٤).

(١) انظر في المذهبين . الجمع للسيوطي : ٢٢٨ / ١ وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢٤٩/٢ ، ٢٥٠ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : جـ ٢١١/٥ .

(٢) وجه الاستدلال بالآية المذكورة على جواز استثناء الأكثر أنه استثنى الغاوين من العباد وهم أكثر من المؤمنين بدليل قوله : "إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ" (سورة ص : ٢٤) ورده ابن عصفور قائلاً : وهذا لا حجة فيه لأن العباد حيث أضافهم الله تعالى إلى نفسه فإنهم يراد بهم المؤمنون والإضافة إضافة تقريب ، فكأنه قال : (إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ) ، والاستثناء بعده منقطع (شرح الجمل : ٢ / ٢٥٠) .

(٣) قال ابن عصفور : "ومنها من ذهب إلى أنه يجوز أن يكون المخرج النصف فما دون ذلك واستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿لَقَدْ كُنَّا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَئِنْ لَمْ يَرْسُلْ لَنَا رَسُولٌ مِنْ رَبِّ لَفَكُنَّا مِنْ الْخَاسِرِينَ﴾ (الزمر : ٢) انظر : شرح الجمل الكبير : ٢ / ٢٥٠ ، والارتشاف : ٢ / ٢٩٦ .

(٤) قال سيوبه : "أَيُّمَا تكون صفة للنكرة وحالاً للمعرفة ... ولا تكون لتبيين العدد ولا في استثناء نحو قولك : أَتُونِي إِلَّا زَيْدًا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : لَهُ عَشْرُونَ أَيُّمَا رَجُلٍ وَلَا أَتُونِي إِلَّا أَيُّمَا رَجُلًا ... فَيَأْتِي لَا تَكُونُ فِي الْاسْتِثْنَاءِ". الكتاب : ٢ / ١٨٠ ، ١٨١ .

وشرطُ المستثنى منه أن يكونَ معرفةً أو نكرةً يراؤُها العمومُ أو نكرةً مَخْصُوصَةً نحوُ : قامَ القومُ إلا زيداً ، وَمَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا رَجُلًا وَقَامَ رَجَالٌ كَانُوا فِي ذَارِكٍ إِلَّا رَجُلًا مِنْهُمْ ، فلو قلتُ : قامَ رجالٌ إلا زيداً وَقَامَ رجالٌ إِلَّا رَجُلًا لَمْ يَجزْ لَا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ التَّصْلِيلِ وَلَا عَلَى التَّنْقِطِ.

وقوله : (ما استثنيتُ إلا) فيه تَجَوُّزٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا لَيْسَ الَّتِي تَسْتثنِي إِنَّمَا يَسْتثنِي بِهَا ؛ وَالْمُسْتثنَى هُوَ الْمُتَكَلِّمُ لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ يَقَعُ بِهَا تُسَبِّبُ الْإِسْتِثْنَاءُ إِلَيْهَا بِحَازٍ^(١).

وقوله : (عن تمام) احترازٌ من الاستثناءِ المفرغِ فإنه لَا يَنْتَصِبُ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى حَسَبِ الْعَامِلِ وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وقوله : (يَنْتَصِبُ) ذَكَرَ أَنَّ الْأَسْمَ حَكْمُهُ النَّصْبُ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلنَّاصِبِ وَفِيهِ خِلَافٌ . ذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّ إِلَّا مَرَكَبَةٌ مِنْ إِنْ الْمَخْفِيفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَمِنْ لَا النَاقِيَةِ وَأُذْغِمَتِ النُّونُ فِي اللَّامِ فَقِيلَ إِلَّا ، فَإِذَا قُلْتُ : قَامَ الْقَوْمُ إِنْ لَا زَيْدًا نَصَبْتُ زَيْدًا غَلَبَتْ حَكْمُ إِنْ وَكَانَ زَيْدًا اسْمُهَا وَخَبَرُهَا مَحذُوفٌ وَالتَّقْدِيرُ : إِنْ زَيْدًا لَمْ يَقُمْ وَلَا كَافِيَةٌ مِنَ الْخَيْرِ وَإِذَا قُلْتُ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا غَلَبَتْ حَكْمُ لَا وَعُطِفْنَا بِهَا وَكَانَتْ قُلْتُ : قَامَ الْقَوْمُ لَا زَيْدًا^(٢).

وَذَهَبَ الْمَازِنِيُّ وَالْمِرْدُ وَمَنْ تَبِعَهُمَا إِلَى أَنَّ النَّاصِبَ إِلَّا بِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى أَسْتثنِي فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَسْتثنِي زَيْدًا^(٣).

(١) إِنَّمَا لَمْ يَجزْ ذَلِكَ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ فَإِنْ أَفَادَ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ النُّكْرَةِ حَازَ كَقَوْلِكَ مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا فَقَدْ حَصَلَتْ الْفَائِدَةُ فِي النِّفْيِ لِلْعُمُومِ.

(٢) يَنْظُرُ رَأْيَ الْفَرَاءِ فِي الْإِنْصَافِ لِلْأَنْبَارِيِّ ، وَالْمَسَاعِدُ : ١ / ٥٥٦ ، وَابْنُ عِيْشٍ : ٢ / ٧٧.

(٣) هُوَ رَأْيُ أَبِي إِسْحَاقَ الزَّجَّاجِ أَيْضًا . يَنْظُرُ : الْمُقْتَضِبُ ٤ / ٣٨٩ ، وَالْإِنْصَافُ : ص ٢٦١ وَابْنُ

بَيْعِشٍ : ٢ / ٦٧ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِنَازِرِ الْجَيْشِ : ج ٥ ص ٢١٣٢ ، وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ : ٤٤٩ .

وذهب الفارسيُّ وجماعةٌ من البصريين^(١) إلا أن الناصب هو الفعل أو معنى الفعل المتقدم في الجملة بواسطة إلا كما أن المفعول معه منصوب أيضاً بما قبله بواسطة الواو فإذا أتيت بدل إلا بغير انتقال إعراب الاسم الذي يتعد إلى غير كما إذا جعلت مكان الواو مع انتقال إعراب الاسم الذي بعد الواو إلى مع.

وذهب جماعة من البصريين منهم سيبويه والفرسي في التذكرة إلى أن النصب إنما هو بالجملة المتقدمة عليه بواسطة إلا^(٢). إلا أن يكون الاسم المنصوب فيه معنى إلا فلا يحتاج إلى واسطة وهو الصحيح.

واختلف عن الكسائي فقل : إنه منصوب على إضمار أن بعد إلا التقدير إلا أن زيداً وخبر أن محذوف لفهم المعنى تقديره : إلا أن زيداً لم يقم ، أو : إلا أن زيداً قام على حسب الاستثناء من الموجب أو من غير الموجب^(٣) ، وقد غلط من نسب هذا المذهب إلى الكسائي ، وقيل : إن مذهبه نحو من مذهب سيبويه لأنه قال إن المستثنى ينتصب لخروجه من الوصف يعني أن الاسم خرج من معنى الجملة المتقدمة عليه من حيث لم يكن ركناً من أركانها بل فضلة مطلوبة لها^(٤).

ويدخل تحت قوله : (ينتصب) مسائل :

إحداها : الموجب الحقيقي نحو : قام القوم إلا زيداً.

الثانية : الأمر نحو : اضرب القوم إلا زيداً.

(١) منهم السرياني وابن الباذر . ينظر : هذا الرأي في شرح الجمل الكبير : ٢ / ٢٥٣ وشرح المقرب : ٨٢٨ (المنصوبات) ، والإنصاف : ٢٦١ ، وأسرار العربية : ٢٠١ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٣١ ، ٣١٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٧٩ ، ووصف المباني : ٩١ ، والمساعد : ١ / ٥٥٦ .

(٤) ونسب إلى الكسائي - أيضاً - أن المستثنى منصوب لمخالفة الأول . ينظر : شرح الجمل

الكبير : ٢ / ٢٥٣ ، والارتشاف : ٢ / ٣٠٠ .

الثالثة : الشرط نحو : إن قام القومُ إلّا زيداً قام عمرو.

الرابعة : النفي الداخلُ على الحال المنصوب به أو على مفعوله إلّا نحو : ما جاء القومُ إلّا خائفين ، إلّا زيداً أو ما ضرب أحد عمرو إلّا زيداً.

وقوله : (ينتصب) يعمُ أن يَكُونَ الاستثناء من مرفوع نحو : قام القومُ إلّا زيداً ، ومن منصوب نحو : ضربتُ القومَ إلّا زيداً ، ومن مجرور نحو : مررت بالقومِ إلّا زيداً ، وهذا هو المشهور ، وحكى الأخفش أن بعض العرب جعل الاستثناء من المخفوض مخفوضاً فقالوا : مررت بالقوم إلّا يزيد بالباء وهذا ضعيف في القياس لأن فيه جمعاً بين حرفي تعدية وهما إلّا والباء ، فينبغي أن تجعل الباء زائدة.

وفي قول الناظم : (ما استثنى إلّا مع تمام ينتصب) لطيفة حسنة وهو أن الاسم في نحو : قام القومُ إلّا زيداً يجوز أن يرتفع على معنى / ١٦١ / الصفة لكنه إذ ذاك لا تكون إلّا استثنى ، لأنها إذا كانت صفة لا تكون استثناء ، فإذا نصبت بعدها كان الاسم مستثنى ، وإذا رفعت لم يكن مستثنى بل رفعه على الصفة فهو مسكوت عنه في الحكم وكأنك قلت : جاءني القومُ غير زيد ، فيحتمل أن يكون جاء ويحتمل أن لا يكون جاء ، ولذلك قال النحويون : من قال : له عندي عشرة إلّا درهماً لزمه تسعة ، ومن قال : له عندي عشرة إلّا درهم لزمه عشرة^(١).

(١) قال ابن عصفور مبيناً جواز الوجهين في التام للموجب : فإن كان الكلام الذي قبل إلا موجباً جاز في الاسم الواقع بعد إلا وجهان أفصحهما نصبه على الاستثناء ، والآخر أن تجعله مع إلا تابعاً للاسم الذي قبله فنقول : قام القوم إلّا زيداً. وإلا زيد برفع زيد ونصبه هذا كلامه فيسي المقرب ، ثم استشهدنا لذلك بقوله تعالى : ﴿فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ (سورة البقرة : ٢٤٩). قرأ السبعة بالنصب على الاستثناء وقرأه الأعمش وغيره بالرفع على الإتيان. (شرح المقرب ص ٨٥٣ (النصوبات).

وكلام الناظم أن الاسم هو المستثنى من الاسم الأول لأنه قال : ما استثنى إلا مع تمام ينتصب ، فهذا حكم على الاسم ، وهذه المسألة فيها خلاف :

ذهب الكسائي إلى أن أداة الاستثناء أخرجت الاسم الثاني من الاسم الأول ولم يخرج وصفه من وصف الأول ، فإذا قلت : قام القوم إلا زيداً فزيد عنده مسكوت عنه لم يوصف بقيام ولا نفيه بل يحتمل الوصفين جميعاً وهذا يدل على أن ما نُقِلَ عنه من أن زيداً منصوب بأن مقدرة بعد إلا غير صحيح^(١) ؛ لأنه يزعم أن زيداً مسكوت عنه وغير محكوم عليه وتقدير أن بعد إلا ، وتقدير حذف خبرها يدل على أن زيداً محكوم عليه وغير مسكوت عنه وذلك مناقض لمذهبه هنا^(٢).

وذهب الفراء إلى أن الأداة أخرجت الوصف من الوصف موجب والقوم موجب لهم القيام وزيد منفي عنه القيام^(٣).

وذهب سيويه وجمهور البصريين إلى أن الأداة أخرجت الاسم الثاني من الأول وأخرجت وصفه من وصفه ، فأخرجت زيداً من القوم وأخرجت وصفه من وصفهم^(٤)، وهذا الخلاف إنما هو في الاستثناء المتصل.

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٧٩.

(٢) قال أبو حيان : " ومذهب الكسائي أن المستثنى لم يندرج في المستثنى منه وهو مسكوت عنه فإذا قلت قام القوم إلا زيداً فهو إخبار عن القوم الذين ليس فيهم زيد وزيد يحتمل أنه قام وأنه لم يقم ". الارتشاف : ٢ / ٢٩٤.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٩٤.

(٤) قال سيويه : " اعلم أن (إلا) يكون الاسم بعدها على وجهين : فأحد الوجهين أن لا تفسر الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق... والوجه الآخر : أن يكون الاسم بعدها خارجاً عما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت : عشرون درهماً ". الكتاب : ٢ / ٣١٠.

وقوله (وبعد نفى أو كَنَفِي اِثْتِخِبَ اِتِّبَاعُ ما اَتَّصَلَ) يدل كلامه هذا على أنه يَجُوزُ الوجهان بَعْدَ النفي وبعد ما هو كالنفي إِلَّا أَنَّ الْمُخْتَارَ اِتِّبَاعُ ما اَتَّصَلَ مثال ذلك فِي النفي : ما قام القومُ إِلَّا زَيْدٌ وَإِلَّا زَيْدًا ، ومثال ما هو كالنفي : لا يضربِ القومُ إِلَّا زَيْدٌ وَإِلَّا زَيْدًا.

وزعم الفراء أنه يُشْتَرَطُ فِي جوازِ النصبِ على الاستثناءِ فِي نحو : ما قام القومُ إِلَّا زَيْدًا تعريفُ المستثنى منه نحو ما مثلنا به ، فلو قلت : ما قام أحدٌ إِلَّا زَيْدٌ وجب عنده الإبدالُ وَلَمْ يَجِزِ النصبُ^(١).

وحكى سيبويه عن بعضِ القدماءِ أَنَّ المنفَى إذا جاز الإيجابُ فِي لفظهِ وَجَبَ فِيهِ النصبُ على الاستثناءِ نحو : ما قام القومُ إِلَّا أَبَاكَ ، فإنه يَجُوزُ : قام القومُ إِلَّا أَبَاكَ بخلاف : ما قام أحدٌ إِلَّا أَبَاكَ ؛ لأنَّ أحدًا لا يقع فِي الإيجاب^(٢) ، وَرُدَّ عَلَيْهِ بقراءة^(٣) مَنْ قَرَأَ^(٤) : ﴿مَنْ فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ ، مع أنه يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ : فعلوه موجباً.

وفي قوله : (اِتِّبَاعُ ما اَتَّصَلَ) عبارةٌ مَخْلَصَةٌ لا يُؤْخَذُ مِنْهَا مذهبٌ معيّنٌ ، وذلك أَنَّ النحويين اختلفوا فِي اِتِّبَاعِ هذا الاسمِ ، فقال البصريون : إِنَّ ذلك اِلْتِبَاعٌ

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٨٣ ، وقال ابن مالك مضعفاً رأى الفراء : ولا حجة له لأن النصب هو الأصل والاتباع داخل عليه وقد رجح عليه لطلب المشاكلة فلو جعل بعد ترجيحه عليه مانعاً منه لكان ذلك إجحافاً بالأصل.

(٢) الكتاب : ٢ / ٣١١.

(٣) هي قراءة الجمهور. أما ابن عامر فقرأ بالنصب . ينظر : السبعة فِي القراءات لابن مجاهد : ٢٣٥ والبحر المحيط : ٣ / ٢٥٨.

(٤) من الآية : ٦٦ من سورة النساء.

إنما هو على طريقِ البديلِ وهو بدلٌ بعضٍ من كلٍّ وحُذِفَ الضميرُ للعلمِ بهِ وكأنك قلتَ إلّا زيدٌ منهم^(١).

وذهب الكوفيون إلى أن ذلك الإتياع إنما هو على طريقِ العطفِ وأنَّ (إلّا) يُعْطَفُ بها في بابِ الاستثناءِ ، وقد بينا الكلامَ في هذه المسألةِ في كتابنا المسمى بالثُّكَّتِ الحِسانِ في شرحِ غايةِ الإحسانِ^(٢).

ويحتملُ قوله : (إتياع ما اتصل) وجهاً آخر : وهو أن الإتياع عند البصريين في هذه المسألة يَجُوزُ على وجهين . أحدهما : البديلُ كما ذكرنا عنهم والثاني : الصفةُ كما تقدّمَ في الموجبِ ، ويدخلُ تحتَ قولِ الناظمِ (أو كنفي) : النهيُ وقد مثلناه ، والاستفهامُ نحو : هل قام أحدٌ إلّا زيدٌ^(٣) ، وكذلك ما كان من الأفعالِ بعدَ

(١) قال ابن مالك : " وإذا اجتمع في المستثنى بإلّا جميع ما أشير إليه من الاتصال والتأخر مشتملاً عليه نهي أو نفي صريح أو مؤول وكونه غير مردود به كلام وغير مترسخ احتير إتياعه بدلاً عند البصريين وعطفاً عند الكوفيين " . شرح التسهيل : ٢ / ٢٨٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم : ٢٩٦ .

(٢) انظر الكتاب المذكور ص ١٠٦ تحقيق عبد الحسين الفتلي (بغداد) ، وفيه ذكر أبو حيان جواز الوجهين : الإتياع والنصب على الاستثناء ، وأن الإتياع على ثلاثة أوجه : البديل وهو مذهب البصريين والعطف وهو مذهب الكوفيين ، ثم الصفة وهي جائزة وقد كل رأى ، ثم حسن مذهب الكوفيين يقول (يتصرف) : إنما كان البديل أفصح لأنه تحصل به المشاكلة في الإعراب والاشتراك في العمدة ، ولكن البديل والمبدل منه لابد أن يشتركا في الحكم وهنا العامل في المستثنى منه لا يصح أن ينسب إلى الثاني لا حقيقة ولا مجازاً للتناقض وكونه بدل بعض من كل لابد فيه الضمير ولم يلفظ بهذا أصلاً في كلامهم ، ثم قال : ولصعوبة تعقل البديل عدل الكوفيون إلى ادعاء أن الأحرف عطف ولا يعطف بها إلّا في الاستثناء وقد وجدنا أكثر حروف العطف لا تشترك في الحكم فهذا منها ولا مانع أن تكون إلّا حرف عطف في هذا الباب خاصة ثم ختم قائلاً : وهذا مذهب حسن سهل .

(٣) من أمثلته المسموعة قوله تعالى : ﴿ مَا قَلَّوْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ (النساء : ٦٦) ، وقوله : ﴿ وَلَا يَنْتَفِعْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكْتُ ﴾ (هود : ٨١) ، وقوله : ﴿ قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾ (الحجر : ٥٦) والآية الأولى للنفي والثانية للنهي والثالثة للاستفهام وقد قرأت الآية الأولى زائفة : بالنصب على الاستثناء والرفع على الإتياع وتركت الثالثة بالرفع فقط .

قَلَّ أَوْ مَا تَصَرَّفَ مِنْهُ نَحْوُ : قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ ، وَقَلَّمَا يَقُومُ إِلَّا عَمْرُو ، وَأَقَلُّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تَسْتَعْمَلُ قَلَّ بِمَعْنَى النَفْيِ فَيَقُولُونَ : قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ كَمَا تَقُولُ : مَا رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ فَهَذَا بَدَلٌ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى / ١٦٢ دُونَ النَّظَرِ ، فَإِنْ أَرَدْتَ الْقَلَّةَ الَّتِي هِيَ دُونَ الْكَثَرَةِ لَمْ يَجِرْ مَجْرَى النَفْيِ ، وَالْفِعْلُ الَّذِي وَقَعَ خَبَرًا لِمَبْتَدَأٍ تَقْدِمَتُهُ أَدَاةُ نَفْيٍ نَحْوُ : مَا أَحَدٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ ، أَوْ لَشَيْءٍ مِنْ نَوَاسِخِهِ مِمَّا يَدْخُلُ عَلَيْهِ أَدَاةُ نَفْيٍ ، أَوْ كَانَ بِنَفْسِهِ نَفْيًا نَحْوُ : مَا كَانَ أَحَدٌ يَقُومُ إِلَّا زَيْدٌ وَمَا ظَنَنْتُ أَحَدًا يَقُومُ إِلَّا زَيْدٌ ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يَقُومُ إِلَّا زَيْدٌ.

وَتُرَدُّ عَلَى قَوْلِهِ (وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كُنْفِي) انْتِخَابُ إِتْبَاعٍ مَا اتَّصَلَ) مَسَائِلُ لَا يَنْتَخِبُ فِيهَا الْإِتْبَاعُ : إِحْدَاهَا : مَا يَجِبُ فِيهَا الْإِتْبَاعُ ، وَالثَّانِيَّةُ : مَا يَسْتَوِي فِيهَا الْإِتْبَاعُ وَالنَّصَبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَالثَّلَاثَةُ : مَا يَتَرَجَّعُ فِيهَا الْإِسْتِثْنَاءُ عَلَى الْإِتْبَاعِ.

فَالَّذِي يَجِبُ فِيهَا الْإِتْبَاعُ وَلَا يَجُوزُ النَّصَبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ قَوْلُكَ : مَا أُعْطِيَ أَحَدًا شَيْئًا إِلَّا عَمْرُو دَرَاهِمًا لَا يَجُوزُ هَاهُنَا الْإِسْتِثْنَاءُ وَلَا فِي الْمَوْجِبِ أَيْضًا لَوْ قُلْتَ : أُعْطِيَ الْقَوْمَ الْمَالَ إِلَّا زَيْدًا دَرَاهِمًا وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْحُرُوفَ الْمُؤَدِيَةَ مَعْنَى عَمَلٍ الْعَامِلِ إِلَى الْمَعْمُولِ لَا يُوَصِّلُ وَاحِدٌ مِنْهَا إِلَّا إِلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ نَحْوُ : وَارِثٌ مَعَ وَحُرُوفِ الْجَزْءِ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَإِذَا جَعَلْتَ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ عَمْرًا بَدَلًا مِنْ أَحَدٍ وَدَرَاهِمًا بَدَلًا مِنْ شَيْءٍ جَازَ لَأَنَّ الْبَدَلَ فِي نِيَّةِ تَكَرُّارِ الْعَامِلِ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا أُعْطِيَ إِلَّا عَمْرًا دَرَاهِمًا فَعَمَلُ أُعْطِيَ هَذِهِ الْمَقْدَرَةُ لَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَى وَسَاطَةِ إِلَّا ؛ لِأَنَّهُ مَفْرُغٌ ، فَلَوْ أَسْقَطْتَهَا فَقُلْتَ : مَا أُعْطِيَ عَمْرًا دَرَاهِمًا لَجَازَ عَمَلُهَا فِي الْأَسْمِينَ بِخِلَافِ عَمَلِ الْعَامِلِ فِي الْمُسْتَثْنَى الْوَاقِعِ بَعْدَ إِلَّا فَهُوَ مَتَوَقَّفٌ عَلَى وَسَاطَتِهَا . وَقَالَ الزَّجَّاجُ : الْبَدَلُ هُنَا ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِبْدَالُ أَسْمِينَ مِنْ أَسْمِينَ لَوْ قُلْتَ : ضَرَبَ زَيْدُ الْمَرْأَةِ أَخُوكَ هُنَا لَمْ يَجْزْ ، وَإِنَّمَا جَازَ هُنَا تَشْبِيهُهَا لِأَدَاةِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِحَرْفِ الْعَطْفِ ، فَكَمَا يَجُوزُ : ضَرَبَ عَمْرُو زَيْدًا وَبَكَرَ

سعداً كذلك جاز هذا إلا أنه ضعيفٌ لأنَّ المشبَّه بالشيء لا يقوَّى قُوَّةُ المشبَّه به^(١)،
والسماعُ على خلافِ مذهبِ الزجاج وهو أنه يجوزُ إبدالُ اسمينِ من اسمينِ مع عدمِ
إلا قال الشاعر^(٢):

فَلَمَّا قَمَعْنَا التَّبِعَ بِالتَّبِيعِ بَعْضُهُ بِيَعُضْ أَتَتْ عِيدَانُهُ أَنْ تُكْسَرَ

فبعضه بدلٌ من قوله (قَمَعْنَا التَّبِعَ) و (بيعض) بدل من قوله (بالتبِعِ).

والذي يتساوى فيه الإبتاعُ والنصبُ على الاستثناءِ : هو ما يكونُ المستثنى فيه
منصوباً نحو : ما رأيتُ القومَ إلا زِيداً لا يجوزُ فيه النصبُ ونصبه من ثلاثة أوجهٍ :

الصفةُ وهو أضعفُها ؛ لأن (إلا) لَمْ تستحْكَمْ في الوصفِ .

والثاني : النصبُ على الاستثناءِ .

والثالث : النصبُ على البديلِ وهما مستويان في الحُسْنِ ؛ لأنَّ المشاكلةَ موجودةٌ
فيهما ، وَلَمْ يترجَّحِ البديلُ في : ما قام القومُ إلا زِيدَ ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زِيدَ إلا
لأجلِ المُشَاكَلَةِ .

والذي يترجَّحُ فيه الاستثناءُ على البديلِ هو إذا كان المستثنى منه منصوباً بلا
النافيةِ نحو قولك : لا رَجُلٌ في الدارِ إلا زِيداً بنصبِ زِيدَ ورفعهِ ، فالرفعُ على البديلِ
أو على الوصفِ على موضعِ اسمٍ لا ، ولا يجوزُ أن يكونَ بدلاً على اللفظِ ، والنصبُ

(١) انظر في رأى الزجاج الارتشاف : ٣٠٩ / ٢ .

(٢) البيت من بحر الطويل للنافغة الجعدي . ديوانه ص ٧١ منشورات المكتب الإسلامي بدمشق ،
والشاهد في الدرر : ١٩٣/١ والخزانة : ٥١٤ / ١ ، والمجم : ٢٢٦ / ١ والرواية في الديوان :
فلما قرعنا ... =- والبيع : شجر تتخذ منه القسي الواحد نبتة وتتخذ من أغصانها السهام .
وشاهده واضح من الشرح وهو جواز إبدال اسمين من اسمين دون إلا فحوازه مع إلا تشبيهاً لها
بحرف العطف لا مانع منه .

على الاستثناء وهو أحسن من الرفع على البدل^(١) لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَشَاكِلَةِ ، ومع وجود هذه المسائل كيف يصحُّ قَوْلُ الناظم (وبعد نَفْيِ أَوْ كُنْفِي انْتِخِبَ إِتْبَاعُ مَا أَتَّصَلَ) ؟ فما ذَكَرَهُ إِطْلَاقُ فِي مَكَانِ التَّقْيِيدِ جَرِيًّا عَلَى عَادَتِهِ .

وقوله (وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع) مثال ذلك : ما فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا ، الْحِجَازِيُّونَ يَنْصِبُونَ وَالتَّمِيمِيُّونَ يُبْدِلُونَ^(٢) ، ويشمل قوله (وانصب ما انقطع إلى آخر البيت) جميع المنقطع وذلك تعميمٌ فِي مَكَانِ التَّخْصِصِ ، وذلك أَنَّ الْمُنْقَطِعَ عَلَى قِسْمَيْنِ :

إِما أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ يُمْكِنُ أَنْ يَتَوَجَّهَ عَلَيْهِ / ١٦٣ ، وإِما أَنْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَوَجَّهَ عَلَيْهِ .

فالأَوَّلُ هُوَ الَّذِي يَجِيءُ فِيهِ لُغَةُ الْحِجَازِيِّينَ وَالتَّمِيمِيِّينَ ، وَالثَّانِي : يَجِبُ فِيهِ النِّصْبُ عَلَى كُلِّ حَالٍ .

تَبَيَّنَ ذَلِكَ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا حِمَارًا ، وَ : مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا ، الرُّوْيَةُ يُمْكِنُ أَنْ تَوَجَّهَ عَلَى الْحِمَارِ ، وَالْكَيْنُونَةُ فِي الدَّارِ يُمْكِنُ تَوَجُّهُهَا عَلَى الْحِمَارِ^(٣) ، وَإِذَا

(١) انظر إلى قوله : والنصب على الاستثناء وهو أحسن من الرفع على البدل وإجماع الناس على رفع لفظ الجلالة في كلمة الشهادة وإجماع القراء على الرفع في مثل قوله : ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ . (آل عمران : ٢)

(٢) ينظر الكتاب : ٣١٩ / ٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٨٦ ، والأشجوني : ١٤٧ / ٢ ، وناظر الجيش ٥ / ٢١٤٩ قال : وشرط الإتيان عند التميميين أن يستقيم حذف المستثنى منه ويستغنى عنه بالمستثنى .

(٣) ومن شواهد النصب على لغة الحجازيين قوله تعالى : ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ . (النساء : ١٥٧) ، ومن شواهد الإتيان على لغة تميم قول الشاعر :

وَبَلَدُهُ لَيْسَ بِهَا أُنْيَسُ إِلَّا الْيَعْلَبُ وَإِلَّا الْعِيْسُ

وقول الآخر : =

قلت : ما زَادَ إِلَّا مَا نَقَصَ وما نَفَعَ إِلَّا مَا ضَرَّ ، فما مصدرية فيهما وتقدير الكلام :
ما زَادَ إِلَّا النقصُ وما نَفَعَ إِلَّا الضرُّ فهذا نصبٌ على الاستثناء ، ولا يجوزُ فيه البدلُ ؛
لأنَّ العاملَ لا يمكنُ أن يتوجَّهَ في ذلك على ما بعدُ إلا^(١).

وقوله (وعن غميم فيه إبدال) : يدلُّ على أنَّ ذلك لا يكونُ إلا فيما يجوزُ فيه
الإبدالُ وذلك النفيُّ أو ما يشبهُ النفيَّ وليس كذلك بل الاستثناء المنقطع يكونُ في
الموجبِ وغيرِ الموجبِ نحو قوله^(٢):

فَتَى كَمَلْتُ أَخْلَاقَهُ غَيْرَ آلِهِ جَوَادًا فَلَا يُقَيِّمُ مِنَ الْمَالِ بَاقِيًا

وقوله (وعن غميم فيه إبدال) لَمْ يَحْكُ عَنْ التَّمِيمِينَ غَيْرَ الْإِبْدَالِ وهم يميزون
في الاستثناء المنقطع الذي يمكنُ توجهُ العاملِ عليه وجهين وهما الجائزان عندهم في
التصلي : أحدهما : النصبُ كالحجازيين وهو الأقصَحُ ، والآخرُ : البدلُ وهو ضعيفُ
لأنه لا يتصورُ إلا على مجازٍ ، وتزِيلُ ما لَيْسَ مِنَ الْجِنْسِ مَنْزِلَةً ما هوَ مِنَ الْجِنْسِ^(٣).

= وبنتُ كريمٍ قد نكحنا ولم يكنْ لنا خاطبٌ إلا السَّنانُ وعاملُهُ

(١) بنظر : الكتاب : ٢ / ٣٢٥ ، ٣٢٦ .

(٢) البيت من الطويل من قصيدة طويلة للنايفة الجمعدى في الفخر وبيت الشاهد في
الكتاب : ٢ / ٣٢٧ ، والخزاعة : ٢ / ١٢ ، وشرح شواهد المعنى : ٢٠٩ ، والمجم : ١ / ٢٣٤
وديوان النايفة : ١٧٣ (منشورات المكتب الإسلامي بدمشق).

الشاهد فيه قوله (غير أنه جواد) حيث نصب غير على الاستثناء المنقطع فقد استثنى جوده
وإتلافه للمال من الأخلاق التي كملت له مبالغة في المدح فجعل في اللفظ كأنهما من غير
الأخلاق.

ملحوظة : من القصيدة الشاهد المشهور : وحلت سواد القلب.. إلخ ، وبعد بيت الشاهد قوله :

فَتَى ثُمَّ فِيهِ مَا يَسِرُ صَدْبِقُهُ عَلَى أَنْ فِيهِ مَا يَسُوءُ الْأَعَادِيَا

(٣) بنظر الثنوائد والقواعد لعمر الثعائبي ت د/ عيد الوهاب الكحلة : ٣١٤ ، ٣١٥ .

وَزَعَمَ الْمَازِنِيُّ : أَنَّ الاسْتِثْنَاءَ الْمُنْقَطِعَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ تَغْلِيْبِ الْعَاقِلِ عَلَى غَيْرِ الْعَاقِلِ
فِيخْتَصُّ ذَلِكَ بِأَحَدٍ وَمَا أَشْبَهَهُ نَحْوُ : مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارٌ^(١) وَذَلِكَ فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّ
الَّذِي يَبْدَلُ مِنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ وَلَيْسَ بِلَفْظِ أَحَدٍ وَلَا مَا أَشْبَهَهُ كَثِيرٌ جَدًّا وَقَوْلُ
الشَّاعِرِ^(٢) :

لَمْ أَلَفْ فِي الدَّارِ ذَا نَطَقِ سِوَى طَلَّلِ قَدْ كَاذُ يَغْفُو وَمَا بِالْفَهْدِ مِنْ قَدَمِ

مِمَّا يَشْبَهُ أَحَدًا ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ ذَا نَطَقِ أَحَدٌ ، وَمِمَّا يَرُدُّ بِهِ عَلَى الْمَازِنِيِّ قَوْلُ
الشَّاعِرِ^(٣) :

لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ قَيْسٍ عَسَابٌ غَيْرَ طَعْنِ الْكَلْبِيِّ وَضَرْبِ الرُّقَابِ

فَالْعِتَابُ لَا يَقَعُ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ فَيَسُوءُ فِيهِ مَا سَاءَ فِي أَحَدٍ .

(١) انظر رأى المازني في شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٦٧ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش
١٥٣ / ٥ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٣٠٤ ، والمجم : ١ / ٢٢٥ .

(٢) البيت من البسيط لم أعثر على قائله ، لم أَلَفْ : لم أحد ، الطلل : ما شخص من آثار الديار .
يغفو : يمحي ، والبيت في ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٠٤ ، وابن يعيش : ٢ / ٨٠ ، والعيني ،
رقم ٤٧٤ ، والمجم : ١ / ٢٠٢ .

الشاهد فيه : قوله : (ذا نطق سوى طلل) حيث جاء (ذا نطق) معناه معنى أحد وقد جاء
الاستثناء فيه بسوى ، و(سوى طلل) استثناء منقطع يجوز فيه النصب والإتياع .

(٣) البيت من بحر الرمل لمعمر بن الأيهم التغلبي هكذا نسب سيبويه في كتابه : ٢ / ٣٢٣ ،
والمقتضب : ٤ / ٤١٣ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٥ / ٢١٥٣ ، وابن يعيش : ٢ / ٨٠ .
الشاهد لقوله : عتاب غير طعن الكلبى ، حيث أن العتاب لم يؤول بأحد العاقل فدل هذا على
ضعف رأى المازني .

﴿حكم المستثنى المتقدم﴾

قوله :

وَعَبَّرَ نَصْبٍ سَابِقٍ فِي التَّفْهِي قَدْ يَأْتِي وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتَرِ إِنْ وَرَدَ

مثال ذلك : ما قام إلا زيداً أحدُ ذَكَرَ الناظمُ أنه يختارُ النصبُ ، وأنه قد يأتي
عَبَّرَ النصب فتقولُ : ما قام إلا زيدٌ أحدُ فترفع^(١) ، وَعَبَّرَ النصبِ أعمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ
رفعاً أو جرّاً ، فعلى ظاهرِ كَلَامِهِ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : ما قام إلا زَيْدٌ أَحَدٌ وما مَرَزْتُ إِلَّا
زيدَ بأحد.

والقولُ فِي تقديمِ المستثنى هو أنه إما أَنْ تَقْدِمَهُ أَوَّلَ الكلامِ أو على العاملِ فِي
المستثنى مِنْهُ أو عَلَى المُسْتَثْنَى مِنْهُ أو عَلَى صِفَةِ المُسْتَثْنَى مِنْهُ .

إِنْ قَدَّمْتَهُ أَوَّلَ الْكَلَامِ لَمْ يَجْزُ نَحْوُ : إِلَّا زَيْدًا قَامَ الْقَوْمُ ؛ لِأَنَّ إِلَّا مُشَبَّهَةٌ بِلا
العاطفةِ وَاوٍاءٍ مَعَ نَحْوِ : قَامَ الْقَوْمُ لَا زَيْدَ وَجَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ وَهَذَانِ لَا يَتَقَدَّمَانِ
فَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُمَا^(٢) ، وَذَهَبَ الْكِسَائِيُّ وَالرَّجَاجُ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ قِيَاسًا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ
الْفَضَلَاتِ^(٣) وَبِدَلِيلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٤) :

(١) مثال ذلك من المسموع نصباً قول الكمي :

ومالي إلا آل أحمد شيعة ومالي إلا مذهب الحق مذهب

ومثاله من المسموع رفعاً قول حسان :

لأهم يرجون منه شفاعه إذا لم يكن إلا النيون شافع

(٢) هذا هو رأى الجمهور . قال ابن مالك : "وفهم من ذلك امتناع : إلا زيداً قام القوم ونحوه ،
وذلك أن المستثنى جار من المستثنى منه مجرى الصفة المخصصة (من) الموصوف بها وبحرى
المعطوف بلا مع المعطوف عليه ، فكما لا يتقدمان على متبوعهما كذا لا يتقدم المستثنى على
المستثنى منه..." شرح التسهيل ٢ / ٢٩١ . وينظر : الخصائص لابن جني : ٣٨٤ / ٢ والمجم :
٢٢٦ / ١ .

(٣) الارتشاف : ٣٠٧ / ٢ . ناظر الجيش : ٢١٦١ / ٥ .

(٤) البيت من بحر الطويل للأعشى وليس فِي ديوانه . وهو فِي شرح التسهيل لابن مالك : ٢ /
٢٩١ ، والتصريح : ١ / ٣٦٣ والمجم : ١ / ٢٢٦ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢١٦١ ، =

خَلَاَ اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِلَمَّا
وَقَالَ آخِرُ^(١):

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا طُورِي وَلَا خَلَا الْجَنِّ بِهَا إِنْسِي
وَوَهَمَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي نَقْلِهِ الْإِتْفَاقَ مِنَ التَّحْوِينِ عَلَى أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ لَا يَتَقَدَّمُ
أَوَّلَ الْكَلَامِ. / ١٦٤

وإِنْ قَدَّمْتُهُ عَلَى الْعَامِلِ فِي الْمُسْتَثْنَى فَثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ :
أَحَدُهَا : أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ مطلقاً فتقول : إِيحُوتُكَ إِلَّا زَيْدًا جَاءُوا وَإِيحُوتُكَ إِلَّا
زَيْدًا فِي الدَّارِ وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ^(٢) قَالَ ذُو الرِّمَّةِ^(٣):

مُعْرِسًا فِي بَيَاضِ الصُّبْحِ وَقَعْتُهُ
وَسَائِرِ اللَّيْلِ إِلَّا ذَاكَ مُنْجَذِبُ
فَإِلَّا ذَاكَ : اِسْتِثْنَاءٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ فِي (مُنْجَذِب) وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى الْعَامِلِ
الَّذِي هُوَ مُنْجَذِبٌ.

وَقَالَ آخِرُ^(٤):

= وَالْأَشْمُونِي : ١٦٣ / ٢ ، وَالْعَيْنِي بِرَقْم ٤٨٧ . الشَّاهِدُ قَوْلُهُ : (خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ) حَيْثُ
قَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْمُسْتَكْنَى مِنْهُ وَأَصْلُهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ سِوَى اللَّهِ .

(١) بَيْتَانِ مِنَ الرِّجْزِ الْمَشْطُورِ وَهِيَ لِلْعَجَاجِ (دِيَوَانُهُ ص ٢٥٣ دَارُ صَادِرٍ) ، وَفِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ
مَالِكٍ : ٢ / ٢٩١ وَالْمَعْمُورُ : ١ / ٢٢٦ ، وَالْإِنْصَافُ : ١٥٧ ، وَالْأَصُولُ : ١ / ٣٠٥ .

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ : (وَلَا خَلَا الْجَنِّ بِهَا إِنْسِي) أَصْلُهُ وَلَا بِهَا إِنْسِي خَلَا الْجَنِّ قَدَّمَ الْمُسْتَكْنَى .

(٢) يَنْظُرُ : الْإِرْتِشَافُ : ٢ / ٣٠٨ ، وَالْمَعْمُورُ : ١ / ٢٢٦ .

(٣) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الْبَسِيطِ وَهُوَ لَذَى الرِّمَّةِ فِي دِيَوَانِهِ ص ٤٠ (عَبْدُ الْقُدُّوسِ) .

اللُّغَةُ : التَّعْرِيسُ : النَّوْمُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ ، وَقَعْتُهُ : يَعْنِي نَوْمَتَهُ ، مُنْجَذِبٌ : مُسْتَمَرٌّ .

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ : (إِلَّا ذَاكَ مُنْجَذِبٌ) حَيْثُ تَقَدَّمَ الْمُسْتَكْنَى عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَعَلَى عَامِلِهِ وَقَدْ

وَضَحَهُ الشَّارِحُ ، وَانْظُرِ الْبَيْتَ فِي نَازِلِ الْجَيْشِ : ٥ / ٢١٦٢ ، وَجُمْهُرَةُ الْقُرَشِيِّ : ١٧٨ .

(٤) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الطُّوَيْلِ وَنَسَبَتْهُ إِلَى لَبِيدٍ مَشْهُورَةٍ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ . دِيَوَانُ

لَبِيدٍ ص ١٣١ . =

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

فقوله : (خلا الله) استثناء من الضمير الذي في باطل.

والثاني : أن ذلك لا يجوز مطلقاً لأن الاستثناء مشبهة بالمفعول معه ، فكما لا يجوز تقديم المفعول معه على المفعول للفعل أو لمعنى الفعل السابق قبله فكذلك لا يجوز هذا^(١).

والثالث : التفصيل بين أن يكون العامل متصرفاً نحو : إخوانك إلا زيداً قاموا ، فيجوز أو غير متصرف نحو : إخوانك إلا زيداً في الدار فيمنع وهو مذهب الأخفش^(٢) ، والسماع المستدل به على الجواز مطلقاً إنما جاء فيما كان العامل فيه متصرفاً نحو بيت ذي الرمة وبيت لبید .

وإن قدمته على المستثنى منه فقط نحو : قام إلا زيداً القوم وما قام إلا زيداً أحد جاز بأفق ولا يجوز فيه إلا التنبؤ ؛ لأنك لو رفعت الذي يجوز رفعه لو تأخر لكان رفعه إما على الفاعلية وأحد يدل منه ولا يجوز ذلك لأن أحداً أعم من إلا زيد ، والأعم لا يبدل من الأخص ، وإما على البدل ويكون أحد فاعلاً ، ولا يجوز ذلك لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه هذا مذهب البصريين^(٣).

وأجاز الكوفيون والبغداديون الرفع^(٤) وأنشدوا^(٥).

= وانظر الشاهد في شرح المفصل ٧٨ / ٢ ، والتصريح ٢٩ / ١ ، والهمع : ٢٢٦ / ٣ وانظر

الجيح : ٢١٦٢ / ٥ ، ومراجع أخرى كثيرة . وشاهده واضح من الشرح .

(١) ينظر الخصائص : ٣ / ٣٨٤ ، والارتشاف : ٢ / ٣٠٨ ، والهمع : ١ / ٢٢٦ .

(٢) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٠٨ ، والهمع : ١ / ٢٢٦ .

(٣) ينظر التصريح : ١ / ٣٥٤ ، وشرح الجمل : ٢٠ / ٢٦٣ ، وابن يعيش : ٢ / ٧٩ ، وناظر

الجيح ١٥٨ / ٥ .

(٤) ينظر التصريح : ١ / ٣٥٥ ، والمساعد : ١ / ٥٦٧ .

(٥) البيت من بحر الطويل ولم أعثر على قائله وفي اللسان قائله شعر ، قال ابن منظور : وأنشد شعر :

رأت إخواني بعد الجميع تفرقوا فلم يبق إلا واحد منهم شفر =

رَأَتْ إِخْوَتِي بَعْدَ الْفَلَاحِ تَتَابَعُوا فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا وَاحِدٌ مِنْهُمْ شَفَرُ

وقال آخر^(١):

مَفْرَعٌ أَطْلَسُ الْأَطْمَارِ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الضَّرَاءُ وَإِلَّا صَيْدُهَا نَشْبُ

وهي لُقَّةٌ ضَعِيفَةٌ حَكَاهَا يُونُسُ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ^(٢).

وَمِنْ فُرُوعِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ اسْمًا عَلَى الْمُسْتَنْثَى الْمُقَدَّمِ وَكَانَ الْعَطْفُ قَبْلَ الْمُسْتَنْثَى مِنْهُ وَجَبَ النَّصْبُ نَحْوُ : قَامَ إِلَّا زَيْدًا وَعَمْرًا الْقَوْمُ أَوْ بَعْدَهُ جاز النصبُ والرفعُ فِي نَحْوِ الْمَثَالِ السَّابِقِ نَحْوُ : قَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ وَعَمَرُوا وَعَمْرًا ، فَالنَّصْبُ ظَاهِرٌ وَالرَّفْعُ حَمَلٌ عَلَى الْمَعْنَى كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَمْ يَقَمْ زَيْدٌ مِنَ الْقَوْمِ وَعَمَرُوا ، وَحُسْنُهُ جَوَازُ تَقْدِيمِ الْمُسْتَنْثَى عَلَى الْمُسْتَنْثَى مِنْهُ فِي الرَّفْعِ.

= اللغة : تابعوا : توالوا ، شفر : بضم الشين وفتحها وسكون الفاء بمعنى أحد ولا تستعمل إلا في النفي.

الشاهد قوله : (فلم يبق إلا واحد منهم شفر) حيث تقدم المستثنى على المستثنى منه وجاء مرفوعاً كما هو مذهب الكوفيين.

والبيت في المقرب وشرحه : ٨٩١ (النصوصات) ، وهو في الجمع : ٢٢٥ / ١ ، والدرر : ١ / ١٩٢ ، واللسان (شفر) ، وناظر الجيش : ٥ / ٢١٥٨.

(١) البيت من بحر البسيط نسب لذي الرمة في ديوانه ص ١٠ ، وهو في وصف ذئب أو حمار وحشى.

اللغة: مفرع : الذي لا يرى على رأسه إلا شعيرات ، الأطلس : الأغمر ، الثوب البالي والضراء : جمع ضر وهو الكلب الضاري . النشب : أصله الحال ومعناه هنا القصد والهدف .

الشاهد فيه : تقدم المستثنى (الضراء) على المستثنى منه (نشب) ثم رفعه . وانظر البيت في شرح المقرب : ٨٩٢ النصوصات ، وناظر الجيش : ٥ / ١٥٨ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٣١٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٩١ ، ولسان العرب (أطلس - قزع).

(٢) الكتاب : ٢ / ٣٣٧ ، والمساعد : ١٠ / ٥٦٧ ، والتصريح : ٢ / ٣٥٥.

فَإِنْ تَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ لَمْ يَحْسُنْ نَحْوُ : مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا قَوْمَكَ نَصْرَ عَلَيْهِ الرُّمَانِي^(١)، فَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَى اسْمَيْنِ أَخَذَهُمَا فَاعِلٌ وَالْآخَرُ مَفْعُولٌ فَالْأَخْفَشُ يَجْعَلُهُ مُسْتَتْنًى مِنَ الْفَاعِلِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَتْنًى مِنَ الْمَفْعُولِ . وإن كان المعنى قابلاً فَعَلَى هَذَا تَقُولُ مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدًا قَوْمَكَ أَصْحَابَنَا ، فَإِلَّا زَيْدًا إِنْ جَعَلْتَهُ مُسْتَتْنًى مِنْ (قَوْمِكَ) الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ جَازٍ أَوْ مِنْ أَصْحَابِنَا الَّذِي هُوَ مَفْعُولٌ لَمْ يَجْزْ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنْ طَلَبَ الْفَعْلُ لِلْفَاعِلِ أَقْوَى مِنْ طَلَبِهِ لِلْمَفْعُولِ مِنْ جِهَةِ أَنْ الْفَعْلَ مَبْنِيٌّ لَهُ لَا لِلْمَفْعُولِ وَوَافَقَ الرُّمَانِيُّ الْأَخْفَشَ عَلَى ذَلِكَ.

وإن قدمته على صفة المُستَتْنى منه جاز فيه ما كان يجوز فيه في حال تأخيرهِ عنه نحو : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ وَإِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ ، الرفعُ عَلَى الْبَدَلِ وَهُوَ اخْتِيَارُ سِبْوَيه^(٢)، وَالتَّصْبُّ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمَازِنِي^(٣)، وَوَقَعَ فِي كَلَامِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْمَازِنِيَّ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ وَذَلِكَ وَهُمْ^(٤).

(١) انظر في ذلك شرح التسهيل لابن مالك : جـ ٢ ص ٢٩١ ، وعلل ابن مالك ضعف التقديم مع المفعول بقوله : لأن طلب الفعل لما هو فضله ليس كطلبه لما هو عمدة فتقدم مما يطلب المستثنى ، وهو عمدة بمحذلة تقدمه بنفسه وليس كذلك ما يطلب المستثنى منه وهو فضله .

(٢) قال سيبويه : "فإن قلت ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد ، وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد ، وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد كان الرفع والجرح جائزين وحسن البديل لأنك قد شغلت الرفع والجرح ثم أبدلته من المرفوع والمجرور ثم وصفت بعد ذلك". الكساب ٣٣٦/٢ .

(٣) التصريح : ٣٥١ / ١ ، وابن يعيش : ٩٢ / ٢ .

(٤) شرح الجمل : ٢٦٤ / ٢ قال ابن عصفور : فإن تقدم على صفة المستثنى منه فلا يجوز فيه إلا النصب على الاستثناء وهو مذهب المازني وأجاز يونس وغيره البديل . وقال الشيخ خالد : ونقل ابن الحجاز في النهاية عن المازني أنه يوجب النصب وأنه يزول التقديم على الموصوف . التصريح : ٣٥١ / ١ ، وينظر ابن يعيش : ٩٢ / ٢ .

ونقل ابنُ أَسْبَغَ أَنَّ البصريين اختلفوا في الرفعِ في المستثنى إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى صِفَةِ
 الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَلَوْ قَدَّمْتَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى مَعْطُوفٍ بِلَا هُوَ تَمَامُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فِي مَنْفَى
 نحو: / ١٦٥ ما قام كبيرٌ وَلَا خَلَا أَخَاكَ صَغِيرٌ ، تُرِيدُ : ما قام كبيرٌ وَلَا صَغِيرٌ مَا خَلَا
 أَخَاكَ فَمَنْعَهَا أَبُو بَكْرٍ وَأَجَازَهَا الْأَحْمَرُ^(١).

(١) هو على بن الحسين وقيل ابن المبارك المعروف بالأحمر شيخ العربية وصاحب الكسائي مؤدب
 محمد بن هارون الأمين قال قعدت مع الأمين ساعة من نهار فوصل إلى منه ثلاثمائة ألف درهم
 فانصرفت وقد استغثت ، توفي سنة "١٩٤هـ" (بغية الوعاة ٢ / ١٧٨) (البلغة ص ٢١٣).

﴿ الاستثناء المفرغ ﴾

قوله :

وإن يفرغ سابق إلا لما بعد يُكن كما لو الأ عديما

يقول : إذا فرغ ما يسبق إلا للذي بعدها فحكمه حكم ما لم تدخل عليه إلا مثال ذلك : ما قام إلا زيد وما ضربت إلا عمراً وما مررت إلا بخالد ، وما في الدار إلا زيد فكانك قلت : قام زيد وضربت عمراً ومررت بخالد وزيد في الدار .

ويعنى بقوله (سابق) أعظم من أن يكون فعلاً نحو : قام أو غير فعل نحو : في الدار ، ويعنى بقوله " لما بعد " أي لما بعد إلا وهو أيضاً أعظم من أن يكون اسماً أو غير اسم .

وقوله : " يكن " يحتمل أن يكون فيه الضمير عائداً على سابق أي يكن السابق المفرغ من الطلب لما بعد إلا كحاله لو لم تكن إلا ، فيتشبه بما بعد إلا ويقتضيه إما عاملاً فيه أو غير عامل نحو : ما قام إلا زيد وما في الدار إلا عمرو ، ويحتمل أن يكون فيه الضمير عائداً على (ما) من قوله (لما بعد) أي يكن ما بعد إلا كما لو لم يلم إلا أي مقتضى للسابق المفرغ .

ومعنى قوله (وإن يفرغ) أي لم يشغل بما يطلبه ، واحتراز بذلك من نحو : ما قام إلا زيد إلا عمراً ومن نحو : ما قام زيد إلا عمرو ، والأصل : ما قام أحد إلا زيد إلا عمراً وما قام زيد ولا غيره إلا عمراً .

والنفي الذي أشار إليه الناظم لا يكون في الموجب المحض ، فلا يجوز : قام إلا زيد ولا ضربت إلا عمراً ، ولا : مررت إلا بخالد إنما يكون في النفي والنهي

والاستفهام نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(١) وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ^(٢) ﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾^(٣).

فلو تضمن الإيجاب معنى نفى جاز التفريغ كقوله تعالى : ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُنْزِلَ نُورَهُ﴾^(٤) لأن يأتي في معنى لا يريد.

وقال النابغة الذبياني^(٥) :

أَبَى اللَّهُ إِلَّا عَذْلَهُ وَوَفَاءَهُ
فَلَا التَّكْرُ مَعْرُوفٌ وَلَا الْغُرُفُ صَانِعُ

وكذلك لو تضمن الشرط معنى النهي جاز التفريغ كقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ ذُبْرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ﴾^(٦). المعنى : لا يول أحد ذُبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا.

ونقول : إذا كان ما قبل إِلَّا غَيْرَ مُوجِبٍ وَلَا تَامٍ نحو : ما قام إِلَّا زيدٌ فلا يَحْزُرُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ إِلَّا مَعْمُولًا لِمَا قَبْلَهَا خلافاً للكسائي إذ أجاز ما ذهب إلا عمرًا بالنصب وإلا عَمَرُو بِالرَّفْعِ إمَّا عَلَى الْفَاعِلِيَةِ وإما على البذل من فاعلٍ مَحْذُوفٍ أي ما ذهب أحدٌ إِلَّا عَمَرُو وما ذهب إلا عمرو ، بغيرِ تَقْدِيرِ أَحَدٍ^(٧).

(١) من الآية : ١٤٤ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية : ١٧١ من سورة النساء.

(٣) من الآية : ٣٥ من سورة الأحقاف.

(٤) من الآية ٣٢ من سورة التوبة.

(٥) البيت من بحر الطويل وهو للناطقة الذبياني من قصيدة يمدح فيها النعمان بن المنذر ويعتذر إليه (ديوانه ص ٨٢ طبعة دار صادر) وتكرر في هذه القصيدة الشواهد النحوية وبيت الشاهد آخرها.

الشاهد قوله : (أبى الله إلا عذله) حيث تضمن الفعل (أبى) معنى النفي فجاز في المستثنى التفريغ فيما بعد إلا.

(٦) من الآية ١٦ من سورة الأنفال .

(٧) ينظر : الارتشاف : ٢ / ٣٠٠ ، والمجم : ١ / ٢٢٣ ، ومن شواهد قول الشاعر =

وإن كان غير التام يمكن أن يُقدَّر له محذوفٌ جاز فيما بعد إلا الرفع والنصب على اختلاف التقدير ، فإن قدرت محذوفاً جاز النصب في نحو قوله^(١) :

هَلْ هُوَ إِلَّا الذَّنْبُ لَأَقَى الذَّنْبَا كِلَاهُمَا يَطْمَعُ أَنْ يُصِيْبَا

أي هو شيء إلا الذنب ، وإن لم تُقدَّر محذوفاً رفعت فقلت : هل هو إلا الذنب.

والفرق بين هذه المسألة والتي قبلها أن في المسألة التي قبلها حذف الفاعل ، وهنا حذف خبر المبتدأ وذلك لا يجوز وهذا يجوز^(٢).

وإن كان غير الموجب تاماً لكنه يقتضى منصوباً أو مجرداً نحو : ما ضربت إلا زيداً وما مررت إلا بعمرو فيجوز في ذلك النصب على الاستثناء ، وحذف معمول الفعل لأنه فضل ، ويجوز أن تجعل ما بعد إلا معمولاً للفعل. / ١٦٦

= نجا سالم والنفس منه بشدقة ولم ينج إلا جفن سيف ومثزرا

(١) بيتان من الرجز المشطور لقائل مجهول ، وهما في الارتشاف : ٣٠٠ / ٢ ، وناظر الجيش : ٢١٢٨ / ٥ .

الشاهد قوله : (هل هو إلا الذنب) حيث جاء الاستثناء غير تام فجاز فيما بعد إلا النصب على تقدير محذوف وكأنه قال : هل هو شيء إلا الذنب فيكون مستثنى ، وجاز الرفع على عدم تقدير محذوف فيكون الذنب خبراً عن الضمير قبل إلا .

(٢) قوله وذلك لا يجوز أي حذف الفاعل فلم يجر التفرع إلا عند الكسائي . وقوله : وهذا يجوز أي حذف الخبر فجاز التفرع عند الجميع .

﴿ تَكَرَّرَ إِلَّا ﴾

قوله :

وَأَلْعَ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلَا تَمَرُّ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَاءُ

يقول : إذا كَرَّرْتَ إِلَّا وَكَانَ معناها التوكيد جعلتها كأنها زائدة لَمْ تُذَكَّرْ
نَحْوُ الْمُثَالِ الذي مثل في البيتِ لأنه جعل العلاء اسم الفتى فكأنه قال : لا تَمَرُّ بِهِمْ إِلَّا
الفتى العلاء وكنقولك : قامَ القومُ إِلَّا مُحَمَّدًا إِلَّا أبا بكر إذا كان أبو بكر كُنْيَةً لمحمدٍ
وكذلك : قامَ القومُ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا أَحْمَدُ وَأَنْشَدُوا^(١) :

مَالِكٌ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

والرسمُ والرَّمْلُ ضربان من العدو ، وأطلق الناظم في مكان التقييد ، وذلك
أنك إذا كررت إِلَّا وأفادت معنى التأكيد ، فَإِنَّكَ تُبَدِّلُ ما بعدها مما قبلها إذا كان
معنياً عنه ، لأنك لو قلت في الْمُثَالِ السَّابِقَةِ : لا تَمَرُّ بِهِمْ إِلَّا الْعَلَاءُ أغنى عن ذكر الفتى
وقام القومُ إِلَّا أبا بكر أغنى عن ذكر محمد ، ومالكٌ من شيخك إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ
أغناك عن ذكرِ عملِهِ ، فلو كان لا يغني عنه عطفَتْ بالواو نَحْوُ قوله في البيت وإلا
رمله ، فإلا جئ بها للتوكيد ؛ لأنك لو حذفْتَهَا لَصَلَحَ الْمَعْنَى فكان يكون التقديرُ :

(١) بيتان من الرجز المشطور وهما من الخمسين المجهولة في كتاب سيبويه وقد وردا في الكتاب :

٢ / ٣٤١ ، وشرح السهيل لابن مالك : ٢ / ٢٩٦ ، والتصريح : ١ / ٣٥٦ ، والهمع : ١ /

٢٢٧ ، والأشعريني : ٢ / ١٥١ .

اللغة : شيخك : معناه هنا الجمل ، والرسيم : ضرب من السير السريع ، والرمل : سير فوق
المشي ودون العدو .

الشاهد فيه : قوله : " إِلَّا عمله إِلَّا رسيمه وإلا رمله " حيث تكررت إِلَّا لتوكيد ما قبلها
ودخولها كخروجها ولا تعمل شيئاً فيما تدخل عليه ، ورسيمه بدل مرفوع ورملة معطوف
عليه وقد أفاض الشارح فيه .

مالك من شيخك إلا عمله إلا رسيمة ورمله وذلك حسن لكنه لا يغني عن المبدل منه لأنك لو قلت : مالك من شيخك إلا رسيمة إلا رمله بغير واو لم يغني عن قولك : عمله ؛ لأن هذا من البديل التفصيلي الذي يجب في ثانيه الواو نحو قوله^(١) :

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ

ومثل التأظم إذا كانت للتوكيد بما يكون بدلاً ، وإذا كانت للتوكيد فهي أعم من أن يكون ما بعدها هو الأول أو غيره فإن كان هو الأول كان ما بعدها جارياً على ما قبلها من الإعراب كما مثل ، وإن كان غيره والغرض أنها للتوكيد فجميعها مستثنى من الأول ولابد من العطف^(٢) نحو : قام القوم إلا زيدا وإلا خفراً وإلا خالداً.

قوله :

وإن تُكرِّرْ لا لتوكيدٍ فَمَغْ تَفْرِيعُ التَّأْثِيرِ بِالْعَامِلِ دَع
فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلَّا اسْتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي

يقول : إذا تكرر (إلا) ولم يكن تكرارها لتوكيد ، فإما أن يكون العامل مفرغاً لما بعد إلا أو لا يكون ، إن لم يكن مفرغاً فسيأتي ذكره في البيت بعد هذا ،

(١) البيت من بحر الطويل من قصيدة لكثير عزة من أجود قصائده في الغزل (ديوانه ص ٩٩) تحقيق إحسان عباس والبيت في الكتاب : ٤٣٣ / ١ ، وابن يعيش : ٦٨ / ٣ ، والأشعري : ٢ / ١٢٨ ، والخزاعة : ٣٧٦ / ٢ .

والشاعر يذكر في البيت أنه قد ثبت على العهد . أما صاحبه فقد غدرت به ونأت عنه .

الشاهد فيه : قوله : " كذى رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان " حيث أبدل رجل صحيحة من رجلين وهما نكرتان وعطف عليها الثانية لأن المبدل منه مثنى وهذا بدل المفصل من المحمل ويجوز فيها الرفع على تقدير مبتدأ أي أحدهما رجل صحيحة والأخرى رجل رمى فيها الزمان .

(٢) في الأمريكية : ولا بد من المعطوف ، والعطف أصح .

وإن كَانَ مَفْرُغًا شَغَلَتْهُ بِوَاحِدٍ مِنَ الْمُسْتَنِيَاتِ وَنُصِبَتْ مَا سِوَاهُ مِثَالُ ذَلِكَ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا خَالِدًا يَرْفَعُ زَيْدٌ وَنُصِبَ عَمْرٌ وَخَالِدٌ ، وَالْأَسْمُ الَّذِي هُوَ أَقْرَبُ لِلْعَامِلِ أَوْلَى بِالْعَامِلِ وَيَجُوزُ أَنْ تَفْرَغَ لِغَيْرِهِ فَتَقُولُ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا خَالِدًا بنصب زيد وعمرو ورفع خالد والمنصب مُسْتَنَى مِنَ الْمَحْذُوفِ لِفَهْمِ الْمَعْنَى لَا مِمَّا قُرِعَ لَهُ الْعَامِلُ.

وهذا الذي ذَكَرَهُ فِيهِ تَفْصِيلٌ : وذلك أَنَّهُ إِذَا أَنْ يُمكنُ اسْتِثْنَاءُ بَعْضِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مِنْ بَعْضٍ أَوْ لَا يُمْكِنُ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ كَمَا مِثْلُنَا كَانَتْ مُسْتَنِيَاتٍ مِنَ الْمَحْذُوفِ وَإِنْ أُمْكِنَ نَحْوُ : مَا قَامَ إِلَّا إِخْوَتُكَ إِلَّا زَيْدًا كَانَ زَيْدٌ مُسْتَنَى مِنْ إِخْوَتِكَ لَا مِنَ الْمَحْذُوفِ ، وَلَا يَجُوزُ رَفْعُ زَيْدٍ عَلَى الْبَدَلِ لِأَنَّهُ مَا قَامَ إِلَّا إِخْوَتُكَ فِي مَعْنَى : / ١٦٧ قام إِخْوَتُكَ فَكَمَا لَا يَجُوزُ : قام إِخْوَتُكَ إِلَّا زَيْدٌ بِالرَّفْعِ عَلَى الْبَدَلِ فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ هَذَا.

قوله :

وَدُونَ تَفْرِيعٌ مَعَ التَّقْدِيمِ نَصَبَ الْجَمِيعِ أَحْكَمُ بِهِ وَالْقَرِيبُ

يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ غَيْرَ مَفْرُغٍ لَمَّا بَعْدَ إِلَّا فَإِذَا أَنْ تَتَقَدَّمَ الْمُسْتَنِيَاتُ أَوْ تَتَأَخَّرُ ، إِنْ تَقَدَّمَتْ انْتَصَبَتْ جَمِيعُهَا مِثَالُ ذَلِكَ : قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ وَهِيَ مُسْتَنِيَاتٌ مِنَ الْقَوْمِ ، وَإِنْ تَأَخَّرَتْ فَسَيَأْتِي حُكْمُهَا فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا.

وَهَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ وَذَلِكَ أَنَّهَا إِذَا أَنْ يُمكنُ اسْتِثْنَاءُ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ أَوْ لَا يُمكنُ كَمَا مِثْلُنَا فَالْحُكْمُ أَنَّهَا مُسْتَنِيَاتٌ مِنَ الْمَشْغُولِ بِالْعَامِلِ ، وَإِنْ أُمْكِنَ فَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا.

قوله :

وَالنَّصِبُ لِتَأْخِيرٍ وَجِيءَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ

يقول : إذا تأخرت المستنيات فلواحد منها من الحكم ماله لو كان مستنثى واحداً فحيث يجب النصب على الاستثناء لو كان مفرداً وجب له النصب وحيث يجوز له ذلك ويجوز الإتيان جاز له ذلك ، وحكم باقيها النصب مثال ذلك : جاء القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا خالدأ ، وما جاء أحد إلا زيداً إلا خالدأ إلا بكرأ فيجوز في واحد من هذه بعد الثقي ما كان يجوز فيه لو كان وحده من النصب على الاستثناء والرفع على البذل ، وكذلك في الموجب قبله يجوز النصب على الاستثناء في واحد منها كحاله لو كان وحده ويجوز الإتيان على الصفة وباقيها منصوب.

ونقول : إما أن يمكن استثناء بعضها من بعض أو لا يمكن ، إن لم يمكن نحو : قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ فهي مستنيات من الاسم الأول إلا أن يكون الاستثناء من معدود نحو : لفلان عندي عشرة إلا واحداً إلا ثلاثة ففيه خلاف : الصحيح أنها مستثناءة من الأول فيكون في المثال السابق مقراً بستة وإلى هذا ذهب أكثر النحويين^(١).

وذهب الفراء إلى أن الاستثناء الثاني منقطع من الأول والمعنى : له عندي عشرة إلا واحداً سوى الثلاثة التي له عندي فيكون مقراً باثني عشر^(٢).
وإن أمكن استثناء بعضها من بعض فأربعة مذاهب :

(١) الارتشاف : ٣١٦/٢ ، والمقرب وشرحه ص ٩١٢ (النصوبات) ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٢١٨٠ / ٥ . وفي ذلك يقول القرافي مبيناً حجة هؤلاء "حجتهم أن العطف يقتضي التشريك فيكون الثاني مخرجاً كما كان الأول ويتعين منه وهو الأول قياساً على العطف وأن المعطوفات وإن كثرت فإن العطف إنما هو على الأول وكذلك التأكيدات والنعوت ، ولا يقال هو نعت للعت ولا معطوف على المعطوف". الاستغناء في أحكام الاستثناء : ٤٧٦ .

(٢) ينظر : الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي : ٤٧٦ . ومعاني القرآن للفراء : ١ / ١٨٩ ، والارتشاف : ٣١٢ / ٢ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٢١٨٠ / ٥ ، والأشموني : ٥٣ / ٢ .
(حاشية الصبان).

أَحَدُهَا : أَتَيْهَا كُلُّهَا رَاجِعَةً إِلَى الْاسْمِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ فَيَكُونُ فِي الْمَثَالِ السَّابِقِ مَقْرَأً بِسِتَّةٍ وَإِلَى نَحْوِ هَذَا ذَهَبَ أَبُو يُوسُفَ الْقَاضِي ^(١) حِينَ سَأَلَهُ الْكَسَائِيُّ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ قَالَ : عَلَيَّ مِائَةُ دَرَاهِمٍ إِلَّا عَشْرَةً إِلَّا اثْنَيْنِ فَقَالَ : يَلْزِمُهُ ثَمَانِيَةٌ وَمِائَتُونَ ^(٢).

وَالثَّانِي : أَنَّ الْأَخِيرَ مُسْتَشْنَى مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ وَالَّذِي قَبْلَهُ مُسْتَشْنَى مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ إِلَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى الْأَوَّلِ وَهَذَا مَذْهَبُ الْكَسَائِيِّ وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ فَيَكُونُ الْمَقْرَأُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ اثْنَيْنِ وَتِسْعِينَ.

وَالثَّلَاثُ : أَنَّ الثَّانِيَّ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَاءِ وَيَكُونُ الْمَقْرَأُ بِهِ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ اثْنَيْنِ وَتِسْعِينَ لِأَنَّهُ يَصِيرُ الْمَعْنَى : لَهُ عِنْدِي مِائَةٌ غَيْرَ عَشْرَةٍ سِوَى الْاِثْنَيْنِ اللَّذَيْنِ لَهُ فَإِنَّمَا عِنْدِي فَيَتَّحِدُ مَدْلُولُ الْإِقْرَارِ فِي هَذَيْنِ الْمَذْهَبَيْنِ وَإِنْ اخْتَلَفَ التَّخْرِيجُ ^(٣).

وَأَمَّا ذَهَبَ الْفَرَاءِ إِلَى الْاِئْتِطَاعِ لِأَنَّكَ إِذَا رَدَدْتَ الْمُسْتَشْنِيَّاتِ إِلَى الْأَوَّلِ أَوْ رَدَدَهَا بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ إِلَى أَنْ تَصِيرَ إِلَى الْأَوَّلِ كَانَ ذَلِكَ مِنْ عِيِ الطُّولِ وَالْإِسْهَابِ مَا لَا يَخْفَى ، لِأَنَّ قَوْلَكَ : لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةً أَخْصَرُ مِنْ قَوْلِكَ : لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةً إِلَّا وَاحِدًا.

وَالرَّابِعُ مِنَ الْمَذَاهِبِ : أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ وَهُوَ أَنْ تَعُودَ كُلُّهَا إِلَى الْاسْمِ الْأَوَّلِ وَأَنْ يَعُودَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى / ١٦٨ الْاسْمِ الْأَوَّلِ ^(٤).

(١) هُوَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبِ الْأَنْصَارِيِّ تَلْمِيزُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَوَّلُ مَنْ دَعَى قَاضِيَ الْقَضَاءِ وَأَوَّلُ مَنْ غَيَّرَ لِبَاسَ الْعُلَمَاءِ فَجَعَلَهُ خِلَافَ هَيْئَةِ النَّاسِ تَوَفَّى بِبَغْدَادَ سَنَةَ (١٨٣هـ). (النَّحْوُومُ الزَّاهِرَةُ : ٢ / ١٠٨)

(٢) انْظُرْ نَصَّهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ لِنَاضِرِ الْجَيْشِ ٥ / ٢١٨٠ وَالْإِرْتِشَافُ ٢ / ٣١٢.

(٣) يَنْظُرُ : الْإِسْتِغْنَاءُ فِي أَحْكَامِ الْإِسْتِثْنَاءِ : ٤٧٧ ، وَالْمَجْمَعُ : ٢٢٨ ، وَنَاضِرُ الْجَيْشِ : ٥ / ٢١٨٠ وَالْإِرْتِشَافُ : ٢ / ٣١٢.

(٤) يَنْظُرُ : الْمَرَاجِعُ السَّابِقَةَ وَيَزَادُ شَرْحَ الْجَمْعِ الْكَبِيرِ : ٢ / ٢٥٨.

وصَحَّحَ بعضُ أصحابنا هَذَا الْمَذْهَبَ وَقَالَ : إِلاَّ أَنَّ الْأَظْهَرَ فِيهِ أَنَّ يَكُونَ
الاستثناءُ مِنَ الْمُسْتثنى لِأَنَّهُ يَجِيءُ عَلَيْهِ صَرْفُ الاستثناءِ إِلَى الْأَقْرَبِ ^(١) انْتَهَى.

فَعَلَى هَذَا إِذَا اسْتثنَيْتَ مِنْ عَدَدٍ بِلِيهِ ثُمَّ مِنْهُ عَدَدًا بِلِيهِ وَهَكَذَا إِلَى أَنْ
تَنْتَهِيَ إِلَى مَبْدَأِ الْعَدَدِ فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الْمُسْتثنى مِنْهُ شَفْعًا أَوْ وَثْرًا فَإِنْ كَانَ شَفْعًا
فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْوَثْرِ الَّذِي تَحْتَهُ ، وَإِنْ كَانَ وَثْرًا فَحُكْمُهُ حُكْمُ الشَّفْعِ الَّذِي فَوْقَهُ ، فَإِذَا
كَانَ شَفْعًا فَعَدَّ الْأَوْتَارَ وَأَسْقِطَ لِكُلِّ وَثْرٍ وَاحِدًا فَمَا بَقِيَ فَهُوَ الْبَاقِي الْمُسْتثنى مِنْهُ وَمَا
سَقَطَ فَهُوَ الْمُسْتثنى.

وَإِذَا كَانَ وَثْرًا فَعَدَّ الْأَشْفَاعَ وَأَسْقِطَ لِكُلِّ شَفْعٍ وَاحِدًا فَمَا بَقِيَ فَهُوَ الْبَاقِي
الْمُسْتثنى مِنْهُ ، وَمَا سَقَطَ فَهُوَ الْمُسْتثنى تُمْنِيلُ ذَلِكَ فِي الشَّفْعِ : لَهُ عَشْرَةٌ إِلَّا سَبْعَةٌ إِلَّا
ثَمَانِيَةٌ إِلَّا سَبْعَةٌ إِلَّا سِتَّةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا فَلَا أَوْتَارَ تِسْعَةٌ
وَسَبْعَةٌ وَخَمْسَةٌ وَثَلَاثَةٌ وَوَاحِدٌ أَسْقِطَ لِكُلِّ وَثْرٍ وَاحِدًا فَيَصِيرُ الْمُسْقِطُ خَمْسَةً وَيَصِيرُ
الْبَاقِي الْمَقْرُوبَ خَمْسَةً.

وَتُمْنِيلُ ذَلِكَ فِي الْوَثْرِ : لَهُ أَحَدٌ عَشْرٌ إِلَّا عَشْرَةٌ إِلَّا تِسْعَةٌ إِلَّا ثَمَانِيَةٌ إِلَّا سَبْعَةٌ إِلَّا
سِتَّةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا ، فَلَا أَشْفَاعَ عَشْرَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَسِتَّةٌ
وَأَرْبَعَةٌ وَاثْنَانِ أَسْقِطَ لِكُلِّ شَفْعٍ وَاحِدًا فَيَصِيرُ الْمُسْقِطُ خَمْسَةً وَيَصِيرُ الْبَاقِي الْمَقْرُوبَ سِتَّةً.

وَطَرِيقَةٌ أُخْرَى : وَهِيَ أَنَّكَ تَجْمَعُ الْأَشْفَاعَ ضَامًّا كُلَّ شَفْعٍ إِلَى مَا يَلِيهِ
وَتَضْبِطُ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ جَمِيعُهَا مِنَ الْعَدَدِ ثُمَّ تَجْمَعُ الْأَوْتَارَ ضَامًّا كُلَّ وَثْرٍ إِلَى مَا يَلِيهِ
وَتَضْبِطُ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ جَمِيعُهَا مِنَ الْعَدَدِ ثُمَّ تُخْرِجُ بِمَجْمُوعِ الْأَوْتَارِ مِنْ مَجْمُوعِ الْأَشْفَاعِ
فَمَا بَقِيَ فَهُوَ الْبَاقِي ، مِثَالُ ذَلِكَ فِي التَّمْنِيلِ الْمُتَقَدِّمِ : أَنَّكَ تَجْمَعُ الْأَشْفَاعَ عَشْرَةً وَثَمَانِيَةً

(١) انظر : شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٢ / ٢٥٨ ، وإذا قال أبو حيان في كتبه أصحابنا أو
بعض أصحابنا فلأنما يقصد ابن عصفور والأندلسيين وابن مالك ، وانظر الرأي أيضاً في
التصريح : ١ / ٣٥٩ ونصه قال : وصححه بعض المغاربة.

وسِتَّةٌ وأربعةٌ واثنانِ فيصيرُ الجميعُ ثلاثينِ ثُمَّ يَجْمَعُ الأوتارَ تسعةً وسبعةً وخمسةً وثلاثةً
وواحداً فيصيرُ الجميعُ خمسةً وعشرينِ ثُمَّ نُخْرِجُهَا مِنَ الْأَشْفَاعِ الَّتِي هِيَ الثَّلَاثُونَ
فَالْبَاقِي خَمْسَةٌ.

ومثالُ ذلكِ فِي التَّمثِيلِ الثَّانِي : أَنَّكَ تَجْمَعُ الأوتارَ أَحَدَ عَشَرَ وتسعةً وسبعةً
وخمسةً وثلاثةً وواحداً فيصيرُ الجميعُ سِتَّةً وثلاثينِ ثُمَّ يَجْمَعُ الْأَشْفَاعَ عَشْرَةً وثمانيةً وستةً
وأربعةً واثنانِ فيصيرُ الجميعُ ثلاثينِ ثُمَّ نُخْرِجُهَا مِنَ الأوتارِ الَّتِي هِيَ سِتَّةٌ وثلاثونِ فالباقِي
سِتَّةٌ.

وطريقةٌ أُخْرَى . أَوَّلًا، نَأْتِي إِلَى آخِرِ الْعَدَدِ فَتُسْقِطُ واحداً مِنَ اثْنَيْنِ فيبقى
واحدٌ فتسقطُ من ثلاثة فيبقى اثنانِ فتسقطُهما من الأربعة فيبقى اثنانِ فتسقطُهما من
الخمسة فيبقى ثلاثة فتسقطُها من الستة فيبقى ثلاثة فتسقطُها من السبعة فيبقى أربعة
فتسقطُها من التسعة فيبقى خمسة فتسقطُها من العشرة فيبقى خمسة.

وطريقةٌ أُخْرَى : أَنَّكَ تُسْقِطُ الاستثناءَ الأوَّلَ مِنَ الْمُسْتثنى مِنْهُ ثُمَّ تُضِيفُ مَا
تَبَقِيَ إِلَى مَا بَعْدَ الْمُسْقِطِ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى الْآخِرِ فَمَا بَقِيَ فَهُوَ الْمُقْرَبُ بِهِ.

تَمَثِيلُ ذَلِكَ الْمَثَالِ السَّابِقِ تُسْقِطُ تسعةً من عَشْرَةٍ فيبقى واحدٌ تضيفُهُ إِلَى مَا
بَعْدَ الْمُسْقِطِ وَهُوَ ثَمَانِيَّةٌ يَصِيرُ تسعةً تُسْقِطُ مِنْهَا مَا بَعْدَهُ وَهُوَ سَبْعَةٌ فَيَبْقَى اِثْنَانِ تضيفُهُ
إِلَى مَا بَعْدَ الْمُسْقِطِ وَهُوَ سِتَّةٌ فَيَبْقَى ثَمَانِيَّةٌ تسقطُ مِنْهَا مَا بَعْدَهُ وَهُوَ خَمْسَةٌ فيبقى ثلاثةٌ
تضيفُهُ إِلَى مَا بَعْدَ الْمُسْقِطِ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ فيبقى سَبْعَةٌ تُسْقِطُ مِنْهَا مَا بَعْدَهُ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ فَيَبْقَى
أَرْبَعَةٌ تضيفُهُ إِلَى مَا بَعْدَ الْمُسْقِطِ وَهُوَ اِثْنَانِ فيبقى سِتَّةٌ تسقطُ مِنْهَا مَا بَعْدَهُ وَهُوَ وَاحِدٌ
فَيَبْقَى خَمْسَةٌ ، وَقَدْ بَقِيَ طَرُقٌ أُخْرَى لِلْاِسْتِخْرَاجِ غَيْرِ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا وَهَذَا
كُلُّهُ مَخْرُجٌ عَلَى قَوْلٍ مَنْ أَجَازَ اسْتِثْنَاءَ الْأَكْثَرِ.

وَأَمَّا مَنْ لَمْ يُجْزِئْ فِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ جَمَعَ الْاسْتِثْنَاءَ بِاطْلٍ لِأَنَّ
الْأَوَّلَ بَطُلٌ لِأَنَّهُ أَكْبَرُ فَيَبْطُلُ مَا يَتَرَعُّ عَلَيْهِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّهُ ١٦٩/ يَظَلُّ الْأَكْثَرُ إِلَى أَنْ تُصِلَ إِلَى النِّصْفِ فَيُصَحُّ ثُمَّ يُنْظَرُ فِي الْبَاقِي عَلَى هَذَا السِّيَاقِ ، وَمُخْرَجٌ - أَيْضًا - عَلَى أَنَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَقْتَرَنْ بِالْكَلامِ قَرِينَةً فَإِنْ اقْتَرَنْتَ بِهِ كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ الثَّانِي عَلَى حَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ الْقَرِينَةُ مِنَ الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ ، وَمُخْرَجٌ - أَيْضًا - عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ أَجَازَ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنَ الْعَدَدِ وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ :

أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْأَعْدَادِ نِصُوصٌ ، وَالنِّصُوصُ لَا يَجُوزُ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْهَا لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ يُخْرِجُهَا عَنِ النِّصْبَةِ إِلَّا إِنْ كَانَ اسْمُ الْعَدَدِ قَدْ خَرَجَ فِيهِ عَنِ النِّصْبَةِ إِلَى أَنَّ كَثْرَتَهُ بِهِ وَبُورْلُغُهُ فَيَجُوزُ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَمْ يَبْقَ نَصًّا فِي الْعَدَدِ بَلْ ظَاهِرًا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ لِأَنَّ الْأَلْفَ مَعًا يُبَالِغُ وَيَكْثُرُ بِهِ^(١).

وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي : أَنَّهُ يَجُوزُ مُطْلَقًا وَعَلَى ذَلِكَ بَنَى الْفُقَهَاءُ مَذَاهِبَهُمْ فِي الْأَقَارِيرِ^(٢).

وَالْمَذْهَبُ الثَّلَاثُ : أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُسْتَثْنَى عَقْدًا مِنَ الْعُقُودِ لَمْ يَجْزِ نَحْوُ : عِنْدِي مِائَةٌ إِلَّا عَشْرَةٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَقْدًا جَازَ نَحْوُ : عِنْدِي مِائَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةً^(٣).

(١) مِنَ الْآيَةِ : ١٤ مِنْ سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ .

(٢) هَذَا هُوَ رَأْيُ ابْنِ عَصْفُورٍ وَهُوَ الْمَنْعُ مُطْلَقًا أَيْ مَنَعَ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنَ الْعَدَدِ مُطْلَقًا . يَنْظُرُ : شَرْحُ الْجَمَلِ الْكَبِيرِ ٢/ ٢٥١ ، وَالْمَجْمَعُ ١/ ٢٢٨ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِنَازِرِ الْجَيْشِ ٥/ ٢١٨٢ ، وَالْعَجِيبُ أَنَّهُ شَرَحَهُ مَفْصَلًا فِي الْمَقْرَبِ .

(٣) هُوَ رَأْيُ ابْنِ الضَّائِعِ . يَنْظُرُ : الْإِرْتِشَافُ ٢/ ٢٩٥ ، وَالْمَجْمَعُ ١/ ٢٨٨ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِنَازِرِ الْجَيْشِ ٥/ ٢١٨٢ .

(٤) انْظُرِ الْمَرَاجِعَ السَّابِقَةَ وَصَفْحَاهُمَا .

قَوْلُهُ :

كَلِمَ يَفُوا إِلَّا أَمْرٌ إِلَّا عَلَى وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

مثل ما تكررَتْ فيه إِلَّا وَلَمْ يَفْرَغِ الْعَامِلُ لِمَا بَعْدَ إِلَّا وَالْعَامِلُ هُنَا هُوَ يَفُوا
وَالْمُسْتثنَى مِنْهُ هُوَ الضَّمِيرُ فِي يَفُوا وَإِلَّا أَمْرٌ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ وَإِلَّا عَلِيًّا مَنْصُوبٌ عَلَى
الِاسْتِثْنَاءِ ، وَحُكْمُهَا أَيُّ حُكْمِ الْمُسْتثنَيَاتِ فِي الْقَصْدِ أَيُّ فِي قَصْدِ الْكَلَامِ السَّابِقِ
الْمُوجِبِ وَغَيْرِ الْمُوجِبِ حُكْمُ الْأَوَّلِ أَيُّ الْمُسْتثنَى الْأَوَّلِ أَيُّ إِنْ كَانَ مِنْ مُوجِبٍ نَصَبَتْ
نَحْوُ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا إِخْوَتُكَ إِلَّا زَيْدًا أَوْ مِنْ غَيْرِ الْمُوجِبِ فَيَجُوزُ النَّصَبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ
وَالْتَبَعَةِ عَلَى الْبَدَلِ^(١).

أو يعنى بقوله (وَحُكْمُهَا) أَيُّ حُكْمِ الْمُسْتثنَيَاتِ فِي الْقَصْدِ أَيُّ فِي أَنْ الْإِسْتِثْنَاءَ
مِنَ النَّفْيِ إِبْثَاتٌ وَمِنَ الْإِبْثَاتِ نَفْيٌ. كَمَا أَنَّ الْأَوَّلَ أَيُّ الْمُسْتثنَى الْأَوَّلِ كَذَلِكَ.

(١) مِنَ الْأَمْثَلَةِ الْمَسْمُوعَةِ فِي ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ. إِلَّا آلَ
لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (سورة الحجر : ٥٨ ، ٥٩) وَفِي آيَةِ اسْتِثْنَاءٍ مِنَ الْمُوجِبِ وَمِن
ذَلِكَ أَيْضاً قَوْلُ الشَّاعِرِ :

﴿ حكم المستثنى بغير وسوى ﴾

قَوْلُهُ :

وَاسْتَفْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرٍ مُغَرَّبٍ بِمَا لِمُسْتَفْنَى بِإِلَّا نَسَبًا

يقول : الاسم المستثنى بَعْدَ غَيْرٍ مجرور ، وغيرُ تُغَرَّبُ إعراب الاسم الجاني بعد
إِلَّا ، فالأحكامُ الجائزةُ في ذلك الاسم تجوزُ في (غير) ، والتي تَمْتَنِعُ فِيهِ تَمْتَنِعُ فِيهَا
مِثَالُ ذَلِكَ : قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ ، فَالْتَّصَبُ هُنَا عَلَى الْإِسْتِنَاءِ . وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى
الصِّفَةِ كَمَا جازَ فِي : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ ، مَا قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ (فَالْأَفْصَحُ الرَّفْعُ عَلَى
الْبَدَلِ وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الصِّفَةِ وَيَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِنَاءِ وَتَقُولُ : مَا قَامَ غَيْرُ
زَيْدٍ) ^(١) فترفع كما تقول : ما قام إلا زيدُ فيكون ذلك على حسبِ العاملِ المفرغِ له .
واختلف من لَمْ يُجَزِ النَّصْبَ فِي : ما قام إلا زيد هل يجوزُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ فتقول : ما
قام غَيْرُ زَيْدٍ فَأَجازَهُ بَعْضُهُمْ وَهُوَ الْفَرَاءُ وَمَتَّعَهُ الْجُمْهُورُ ^(٢) وسواء أكانت غَيْرُ مضافةً
إِلَى مَبْنِيٍّ أَوْ غَيْرِ مَبْنِيٍّ .

وقال الفراء : بعضُ بَنِي أُسْدٍ وَقَضَاعَةٌ يَنْصِبُ (غَيْرًا) إِذَا كَانَتْ فِي مَعْنَى إِلَّا
ثُمَّ الْكَلَامُ قَبْلَهَا أَوْ لَمْ يَتِمَّ وَتَقُولُ : مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ وَغَيْرُ حِمَارٍ كَمَا قُلْتَ :
مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا وَإِلَّا حِمَارًا بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَحْكَامِ الَّتِي
تَكُونُ فِي الْأَسْمِ بَعْدَ إِلَّا تَكُونُ فِي غَيْرٍ ^(٣) ، لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا فِي أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ :

(١) ما بين القوسين سقط من النسخة المغربية.

(٢) ينظر : الارتشاف : ٢ / ٣٢٢ ، والمعم : ١ / ٢٣٠ ، وجاء في شرح التسهيل لناظر

الجيش : ٥ / ٢٢٢١ ، وأجاز الفراء بناء غير على الفتح عند تفرغ العامل سواء كان المضاف

إليه معرباً أم مبنياً فيقال على رأيه ما جاء غير زيد وما جاء غيره.

(٣) التصريح : ١ / ٣٦١ ، والارتشاف : ٢ / ٣٢٣ .

الأول : أن (غيراً) يوصف بما حيث يتصورُ الاستثناءُ وحيث لا يتصورُ مثال
 أنت : عندي درهمٌ غيرُ دَانِقٍ^(١) وعندي درهمٌ غيرُ جَيِّدٍ ، و(إلا) لَا يُوصَفُ بِهَا إِلَّا
 حيث يتصور الاستثناء فيجوز أن تقولَ : عندي درهمٌ / ١٧٠ إِلَّا دَانِقٌ لَأنه يجوزُ إِلَّا
 دَانِقاً ولا يجوزُ عندي درهمٌ إِلَّا جيدٌ لأنك لو قلت: عندي درهمٌ إِلَّا جيداً لَمْ يجوزَ ،
 وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الوَصْفُ بِإِلَّا حيث يتصورُ الاستثناءُ التَّصْلُ بِلِ يوصَفُ بما حيث
 يكون متصلاً كَمَا مَثَلْنَا وَمُنْقَطِعاً.

وَلِذَلِكَ قَالَ الْجَرَمِيُّ وَالْمِرْدُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى^(٢): ﴿إِلَّا قَلِيلاً مِمَّنْ أُنْجِيتْنَا مِنْهُمْ﴾
 لَوْ فُرِئَ بَرَفَعٍ قَلِيلٍ عَلَى الصِّفَةِ لِمَرْفُوعٍ قَبْلَهُ لَكَانَ حَسَنًا وَالِاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٌ^(٣) وَلِذَلِكَ
 قَالَ أَبُو زَيْدٍ^(٤) الطَّائِي^(٥):

لَدِمَ صَانِعِ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا وَالْجَنُوبُ

فأقربوه موصوفٌ بإِلَّا الصبا وليس من جنسِ الأولِ والقوافي مرفوعةٌ.

(١) الدانق : سدس الدرهم.

(٢) سورة هود : من الآية ١١٦.

(٣) ينظر : المقتضب للمبرد : ٢ / ٦١٣ ، ت/ حسن محمد .

(٤) هو المنذر بن حرمة الطائي شاعر معمر أدرك الجاهلية والإسلام ولم يسلم مات بالكوفة سنة
 "٦٢هـ" . ينظر : الأعلام : ٧ / ٢٩٣.

(٥) البيت من بحر الخفيف وهو لأبي زيد الطائي وهو بيت مفرد ، نسي المصمغ : ١ / ٢٢٩ ،
 والعيني برقم ٤٦٦ برواية مختلفة ، وديـهـوان أبي زيد ص ٣٤ (بغداد) ، وشرح التسهيل
 لابن مالك : ٢ / ٢٨١ ، وشرح الكافية الشافية : ٧١٠ .

الشاهد فيه : قوله : أقربوه إلا الصبا والجنوب ، حيث جاء إلا الصبا وصفاً لأقربوه وهو
 استثناء منقطع ولم ينصب وإنما وقع صفة لما قبله.

الثاني : أن (إلا) إذا كانت صفةً لَمْ يَجُزْ حَذْفُ الموصوفِ وإقامتها مقامه بخلاف غير فإنه يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهَا مِثَالُ ذَلِكَ. لَا يَجُوزُ : قام إلا زيدٌ وأنت تريد قام القومُ إلا زيدٌ ويجوز : قام غيرك^(١).

الثالث : أن (إلا) تليها الجملة الابتدائية فتقول : ما رأيتُ أحداً إلا زيدٌ خَيْرٌ منه ولا يجوز أن تقول : ما رأيتُ أحداً غَيْرَ زَيْدٍ خَيْرٌ منه لأن (غير) لا تضاف إلى الجمل ، فلو خَفَضْتَ (زيداً) بعد غير وأعرست غيراً بالابتداء وجعلت (خير منه) خيراً عن غير فقلت : ما رأيتُ أحداً غير زيدٍ خير منه لاختَلَفَ معْنَى غير وإلا ؛ لأنه كان يكون في مسألة (إلا) أن كل من رأته فزيدٌ خيرٌ منه وفي مسألة غير يكون المعنى : أنك ما رأيتُ أحداً متصفاً بأن غَيْرَ زَيْدٍ خَيْرٌ منه وَلَمْ تَقْصُدْ تَفْضِيلَ زَيْدٍ عَلَى أَحَدٍ ، وَإِنَّمَا نَفَيْتَ أَنَّ يَكُونُ غَيْرَ زَيْدٍ خَيْراً مِنْهُ وَهَذَا مَعْنَى يُخَالِفُ الْمَعْنَى الْأُولَى.

واضطربَ كَلَامُ النحويين في الوصفِ بإلا ، فَقَالَ بعضُ أصحابنا : إنه يخالف سائر الصفات ويجوز أن يوصفَ بها الظاهرُ والمضمرُ والمعرفةُ والنكرة^(٢).

وقال بعضهم : قولُ النحويين إنه يوصفُ بها يَعْنُونَ بِذَلِكَ أَنَّهُ عَطْفُ بيان ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ فِي الْأَوْسَطِ : إلا والاسمُ الَّذِي بَعْدَهَا يَكُونُ صِفَةً لِلْإِسْمِ الَّذِي قَبْلَهَا إِذَا كَانَتْ فِي مَعْنَى الاستثناءِ أَوْ كَانَ الْإِسْمُ نَكْرَةً أَوْ فِيهِ أَلْفٌ وَلَمْ يَحْوَ : مررتُ بالقومِ إِلَّا أَخِيكَ وجاءني القومُ إِلَّا أَخُوكَ^(٣) قال الشاعر^(٤) :

(١) انظر نص هذا الفرق في شرح الجمل لابن عصفور : ٢٥٤ / ٢.

(٢) انظر نصه في شرح الجمل لابن عصفور : ٢٥٤ / ٢ ، وانظر أيضاً الارنشاف : ٣١٣ / ٢.

(٣) هذا هو رأى سيبويه حيث يقول "هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعدها وصفاً بمنزلة مثل وغير وذلك قولك : " لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا إلا زيد لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكتبت قد أحلت (أي أتيت بمحال) : ثم قال وإذا قال : ما أتاني أحد إلا زيد فأنت بالخيار إن شئت جعلت إلا زيد بدلاً وإن شئت جعلته صفة " . الكتاب : ٢ / ٣٣١ - ٣٣٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٤) هذا عجز بيت من بحر الطويل وصدوره : أنيخست فآلقت بلدة فوق بلدة ، (دبوان ذي الرمة : ٢ / ١٠٠٤ ، عبد القدوس) ويوجد في الكتاب : ٢ / ٣٣٢ ، والمقتضب : ٢ / ٦٠٧ ، والمغني : ٧٨ ، والمهمع : ١ / ٢٢٩ ، والله ان (بلد) ، والخزانة : ٢ / ٥٦ =

قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا

وقال صاحبُ الضوابط^(١) ما معناه : تَجْرِي إِلَّا مَجْرَى غَيْرِ فَيُوصَفُ بِهَا وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُسْتَتْنَى مِنْهُ نَكْرَةً نَحْوُ : قَامَ كُلُّ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا وَفِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلْجِنْسِ نَحْوُ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، فَإِنْ قُلْتَ قَامَ إِخْوَتُكَ إِلَّا زَيْدًا لَمْ يَحْزُ إِلَّا التَّنْصِبُ وَلَا يَحْزُ الرُّفْعُ عَلَى الصِّفَةِ^(٢).

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : إِنْ كَانَ مَا بَعْدَ إِلَّا مَعْرِفَةً جَرَتْ مَجْرَى غَيْرِ إِذَا أَضِيفَتْ إِلَى مَعْرِفَةٍ فَتَجْرِي وَصَفًا عَلَى التَّكْرَةِ^(٣) نَحْوُ قَوْلِهِ^(٤):

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ

يُرِيدُ : وَكُلُّ أَخٍ غَيْرِ الْفَرْقَدَيْنِ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ ، وَعَلَى الْمَعْرِفَةِ نَحْوُ قَوْلِهِ^(٥):

قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا

أَيُّ : قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ غَيْرُ بُغَامِهَا.

= اللغة : أنبخت : أبركت ، البلدة : الصدر والبلدة الثانية الأرض ، البغام : صوت همهمة غير مفهوم وأصله للظني
الشاهد قوله : إلا بغامها. حيث وقعت إلا اسماً بمعنى غير وصفاً للأصوات وهو معرفة شبيهة بالنكرة.

(١) هو أبو الفضل محمد بن عبد الله بن محمد المرسى ولد سنة (٥٦٩هـ) صنف التفسير الكبير والأوسط والصغير والكافي في النحو وغير ذلك توفي سنة (٦٥٥هـ) . البغية: ١ / ١٤٤-١٤٦.

(٢) ينظر : الارتشاف : ٣١٣ / ٢.

(٣) السابق نفس الجزء والصفحة.

(٤) البيت من بحر الوافر سبه سيويه لعمرو بن معد بكرب في الكتاب : ٣٣٤ / ٢ ، وهو في الإنصاف : ٢٦٨ ، وابن يعيش : ٨٩ / ٢ ، والهمع : ٢٢٩ / ١ ، والأشعري : ١٥٧ / ٢ .
اللغة : الفرقدان : بحمان قريبان من القطب لا يفترقان .

والشاهد قوله : وكل أخ ... إلا الفرقدان : حيث جاءت إلا وما بعدها وصفاً لكل أخ وهو نكرة .

(٥) سبق ذكره والاستشهاد به قرياً وفيه وقعت إلا صفة للمعرفة.

وإن كَانَ مَا بعدَ إِلا نَكْرَةً جَرَتْ مَحْزَى غَيْرَ إِذَا أَضِيفَتْ إِلَى نَكْرَةٍ فَتَجْرَى
وصفاً على النكرة دون المعرفة فتقولُ : قامَ كُلُّ أَحَدٍ إِلا غُلامٌ مِنْ غُلَمَانِكَ كَأَنَّكَ قُلْتَ :
قامَ كُلُّ أَحَدٍ غَيْرَ غُلامٍ مِنْ غُلَمَانِكَ ، ولا يَجُوزُ : قامَ الْقَوْمُ إِلا غُلامٌ مِنْ غُلَمَانِكَ كما
لا يَجُوزُ ذَلِكَ مَعَ غَيْرٍ ؛ لَأَمَّا مِضافَةٌ إِلَى نَكْرَةٍ.

وَقَدْ تَجْرَى (إِلَّا) مَعَ مَا بَعْدَهَا عَلَى الْمُضْمَرِ قَبْلَهَا إِلا أَنْ ذَلِكَ لَا يَكُونُ نَعْتاً
لِأَنَّ الْمُضْمَرَ لَا يَنْتَعُ بِلِ يَكُونُ عَطْفَ بَيَانٍ وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ^(١) :

وَبِالصَّرِيحَةِ مِنْهُمْ مِثْلُ خَلَقَ عَافٍ تَغْيِيرَ إِلا التَّوْبَى وَالْوَيْدُ

فَالْأَنْ تَوْبَى عَطْفُ بَيَانٍ مِنَ الْمُضْمَرِ الْمُسْتَكْنَى فِي تَغْيِيرٍ.

وَقَوْلُ النُّحَوِيِّينَ : إِنَّ (إِلَّا) يُوصَفُ بِهَا فِيهِ / ١٧١ تَجُوزُ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ لَا
يُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهِ لَكِنَّهُ مَعَ مَا بَعْدَهُ يُؤَدِّي مَعْنَى الْوَصْفِ وَهُوَ الْمَغَايِرَةُ ، وَالصَّفَةُ إِذَا
اسْتَفِيدَتْ مِنْ جَمْعٍ وَشَيْئَانِ حَالَةِ الْاجْتِمَاعِ يَحْدُثُ لَهَا حُكْمٌ لَا يَكُونُ فِي كُلِّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَالَةً انْفِرَادِهِ.

وَمَا تَفْتَرِقُ فِيهِ غَيْرٌ وَإِلَّا : أَنْ غَيْراً إِذَا عُطِفَتْ عَلَى الْمُسْتَكْنَى بِهَا جَازَ فِيهِ
الْجُرْ وَهُوَ الْأَجُودُ فَتَقُولُ : جَاءَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ وَعَمَرُو وَمَا جَاءَ أَحَدٌ غَيْرَ زَيْدٍ وَعَمَرُو

(١) البيت من بحر البسيط وهو من قصيدة للأخطل في مدح عبد الله ويزيد ولسدى معاوية ،
وانظر : ديوانه ص ١١٤ (إيليا الحاوي) ، والشاهد في شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٨١ ،
والارتشاف : ٢ / ٣١٣ ، والتصريح : ١ / ٣٤٩ ، والأشعري : ٢ / ١٤٤ .

اللغة : الصريفة : كل رملة انصرفت من معظم الرمل ، خلق ، بال ، عاف ، أي دارس .

الشاهد قوله : إلا التوي فإنه عطف بيان من الضمير في تغير ولا يجوز كونه وصفاً لأن
الضمائر لا توصف وقيل هو استثناء من الضمير المستتر في تغير على طريق البدل مع أن التغير
موجب وجاز الإبدال نظراً إلى معنى تغير فإن معناه : لم يبق على حال .

وهو الأجود ، ويجوزُ فيه الحملُ عَلَى الْمَعْنَى فَنَقُولُ : جَاءَ الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرًا
 كأنك قلت : جاء القومُ إلا زيداً وعمراً ، وتقول : ما جاء أحدٌ غيرُ زيدٍ وعمرو
 كأنك قلت : ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ وعمرو ، وهذا عندي من الحملِ عَلَى الموضعِ ؛
 لأنَّ غَيْرًا دخيلةٌ فِي باب الاستثناء ، والأصلُ فِي الاستثناء أن يكونَ بأداته التي هي
 (إلا) فمَنْ استثنى بغيرها فَلَيْسَ ذَلِكَ بطريق التَّأْصُل ، فالمستثنى بعد غير أصله أن يكونَ
 معمولاً لما قبل إلا ، فالحُرْزُ موجودٌ وهو طَالِبُ النَّصْبِ وإن كانت (غير) قد أُضِيفَتْ
 إِلَى الاسمِ فاجزأ فنظيره الحَرْجُ بعد الباءِ فِي : لَيْسَ زَيْدٌ بِفَقِيهٍ وَلَا شَاعِرًا ، من حيث إنَّ
 طَالِبَ النَّصْبِ موجودٌ وهو ليس وطالبُ الموضعِ فِي الاستثناءِ موجودٌ وهو الفعلُ
 المتقدمُ أو الجملةُ بأسرها إِذَا فرعنا على أَنَّ النَّاصِبَ إنما هو تمامُ الجملةِ وجوازُ العطفِ
 هُنَا على المعنى لا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا.

وإِذَا عطفْتَ على المستثنى بالإلا^(١) فلا يجوزُ فِي المعطوفِ إِلَّا المشاركةُ فِي
 الإعرابِ ، فإذا قلتُ : قام القومُ إلا زيداً وعمراً نصبتُ : وعمراً ولا يجوزُ وعمرو
 بالخفضِ على تقدير : قام القومُ غَيْرُ زَيْدٍ وعمرو ؛ لأنَّ زيداً بعد إلا لا موضعَ له
 يخالفُ لفظه بل لفظه وموضعه واحدٌ.

وقد ذهب بعضهم إِلَى إِجَازَةِ ذَلِكَ^(٢) وَحَمَلَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣):

وَمَا هَاجَ هَذَا الشُّوقُ إِلَّا حَمَامَةً تَغْتَنِّي عَلَى خَضْرَاءِ سَمَرٍ قِيُودُهَا

(١) مازال الشارح يقرر ما تفرق فيه غير وإلا من حديث عن المعطوف.

(٢) هو ابن خروف حيث أحاز العطف عليه بالجر على معنى غير لأن مكافئاً واحداً واستشهد

بالبيت المذكور . ينظر : الارتشاف ٢ / ٣٢٤ ، والمجم : ١ / ٢٣١ .

(٣) البيت من بحر الطويل قاله على بسنن عميرة الجرمي ، وهو فِي شرح التسهيل لناظر الجيش

: ٥ / ٢٢٢٤ ، والدرر : ١ / ١٩٥ ، والارتشاف : ٢ / ٣٢٤ ، والأمالي لأبي علي القاسمي :

٥ / ١٠٠ ، والمجم : ١ / ٢٣١ ، وشاهده واضح من الشرح.

روى برفع (سمر) على لفظ حمامةٍ وبجره قال : على معنى : وما حاج هذا الشوقَ غيرَ حمامةٍ سمرٌ قيودها ، ومن منع ذلك تأوّل البيت إما أنه خفّض على الجوارٍ وإما أن سمرًا نعتٌ لخضراء ، والمراد بالقيود عروقُ الشجرة.

وإذا انتصب (غير) في الاستثناء فاختلف النحويون في نصبها فالذي هو مشهور أنها منتصبة بما قبلها على حد ما انتصب الاسم بعد إلا إذا قلت : قام القوم إلا زيدا وكذلك إذا قلت : قام القوم غير زيد ونصب ذلك كله على الاستثناء^(١).

وذَهَبَ أبو علي الفارسي إلى أن نصبَ (غير) إنما هو على الحال وفيها معنى الاستثناء ذكر ذلك في التذكرة وهي حال من المستثنى منه واختاره بعض أصحابنا وزعم أنه ظاهر مذهب سيويه^(٢).

وقد ذكر بعض أصحابنا أن (إلا) والمنصوب بعدها يكون أيضا حالا قال : وهذا ليس بمعتاد عند النحويين بل كثير منهم ينكره فأجاز في قول الكميت^(٣) :

وَمَالِي إِلَّا اللَّهَ غَيْرَكَ نَاصِرُ

وجوها أربعة : الأول : أن يكون التقدير : ومالي ناصر إلا الله غيرك فلما قدّمها نصبهما على الاستثناء.

(١) ينظر : شرح الجمل الكبير ، ٢ / ٢٥٤ ، وشفاء العليل : ٤٩٩ ، والمجموع : ١ / ٢٣١ ، وشرح المقرب : ٨٢٨ (المنصوبات).

(٢) ينظر : الارتشاف : ٢ / ٣٢٢ ، والمجموع : ١ / ٢٣١.

(٣) هذا عجز بيت من بحر الطويل وهو للكميت وصدوره : فمال إلا الله لا رب غيره . ومراجعته كثيرة منها : الكتاب : ٢ / ٣٣٩ ، والمقتضب : ٢ / ٦٢١ ، وابن عيش : ٢ / ٩٣ ، والجمل للزجاجي : ٢٣٨ ، وشرح الجمل : ٢ / ٢٦٥ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢١٧٩ .
الشاهد قوله (ومالي إلى الله غيرك ناصر) حيث كرر المستثنى بإلا وغير مقدمين على المستثنى منه ، فلما قدما لزمنا نصبهما على أربعة أوجه كما ذكره الشارح.

والثاني : أن يَكُونَا حَالَيْنِ عَلَى تَقْدِيرِ أَحَدَهُمَا لَوْ تَأَخَّرَا كَأَنَّا وَصَفَيْنِ.

والثالث : أن يَكُونَ (إِلَّا اللَّهُ) مَنصُوبًا عَلَى الاستثناءِ و (غيرك) حال.

والرابع : العكسُ فيجعلُ (إِلَّا اللَّهُ) منصُوبًا عَلَى الحالِ و (غيرك) منصُوبًا عَلَى الاستثناءِ ، فَلَمُدَّعِ أَنْ يَدَّعِي فِي نَحْوِ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا أَنْ تُصَبِّهَ عَلَى الْحَالِ كَمَا أَلَّكَ إِذَا رَفَعْتَ فَقُلْتَ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ رَفَعْتَ عَلَى الصِّفَةِ إِذْ مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلنَّكَرَةِ جَازَ أَنْ يَكُونَ حَالًا لِلْمَعْرِفَةِ.

وقد ذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ فِي غيرِ التذكرةِ إِلَى أَنْ غَيْرًا إِذَا اسْتَشْنَى بِهَا كَانَ تُصَبِّهَا ١٧٢/ عَلَى الاستثناءِ لَا عَلَى الْحَالِ^(١). قَالَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى^(٢) : ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ فِي قِرَاءَةِ مَنْ نَصَبَ^(٣).

وقد أَحَازَ الْفَرَاءُ فِي النِّصْبِ وَجْهَيْنِ^(٤) : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مَنصُوبًا عَلَى الاستثناءِ ، وَالْآخَرُ : أَنْ يَكُونَ مَنصُوبًا عَلَى الْحَالِ وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ لِثَبُوتِ تَعْرِيفِ (غَيْرِ) فِي قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ^(٥) فَجَعَلَهَا صِفَةً لِقَوْلِهِ (الْقَاعِدُونَ) ، أَوْ فِي قِرَاءَةِ مَنْ جَرَّ فَجَعَلَهَا صِفَةً أَيْضًا لِلْمُؤْمِنِينَ^(٦) ، وَلَا يَجُوزُ فِي (غَيْرِ) إِذَا رَفَعْتَ أَنْ تُكُونَ بَدَلًا مِنْ

(١) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي : ٦٢ / ٢.

(٢) من الآية : ٩٥ من سورة النساء.

(٣) هي قراءة نافع والكسائي وابن عامر . ينظر : السبعة لابن مجاهد : ٢٣٧.

(٤) ينظر : معاني القرآن للفرأ : ٢٨٣ / ١ ، ٢٨٤.

(٥) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم . ينظر : السبعة : ٢٣٧.

(٦) ينظر : مفاتيح الغيب : ٣٩٩ / ٥ ، ٤٠٠ ، وقال الزعزعي في الفصل : وفي قوله لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله : الرفع صفة لـ (القاعدون) والجرح صفة للمؤمنين والنصب على الاستثناء ثم دخل على إلا في الاستثناء ، وشرح ابن يعيش العبارة الأخيرة فقال : يريد أن أصل غير أن يكون صفة ثم دخل على إلا للمضاربة بينهما فاستثنى به كما يستثنى بإلا (شرح الفصل : ٨٨ / ٢ - ٨٩).

(القاعدون) وَلَا إِذَا جَرَّتْ أَنْ تُكُونَ بَدَلًا مِنَ (المؤمنين) وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ غَيْرَ مُوجِبٍ ،
والأفصحُ فِي غَيْرِ الْمَوْجِبِ الْبَدَلُ لِأَجْلِ الْمَشَاكِلَةِ لِأَنَّ الْبَدَلَ عَلَى نِيَةِ تَكَرَّرِ الْعَامِلِ ، فَلَمْ
يَحْسُنْ أَنْ يُؤْتَى بِهِ إِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ مُسْتَقِلٍّ وَ (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ) لَيْسَ بِكَلَامٍ مُسْتَقِلٍّ
لِأَنَّ (يَسْتَوِي) مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَكْتَفِي بِمَرْفُوعٍ وَاحِدٍ وَإِنَّمَا يَسْتَقِلُّ بِذِكْرِ الْمَغْطُوفِ
عَلَى قَوْلِهِ (الْقَاعِدُونَ) وَلِأَنَّ غَيْرَ أَصْلُهَا الصِّفَةُ ، فَكَانَ حَمْلُهَا عَلَى مَا هُوَ أَصْلٌ فِيهَا
أَوَّلَى وَمَعْنَى الصِّفَةِ وَإِنْ كَانَ يُخَالِفُ مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، فَلَيْسَ ذَلِكَ غَالِبًا بَلْ أَكْثَرُ مَا
يُسْتَعْمَلُ الْوَصْفُ عَلَى مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَرُدُّ مِنْ غَيْرٍ تَعَرُّضٌ لِنَهْيِ الْقِيَامِ أَوْ
إِبَاتِهِ مَثَلًا عَنِ الْاسْمِ الْمَجْرُورِ بِغَيْرٍ أَوْ الْجَائِيِ بَعْدَ إِذَا كَانَتْ لِلْوَصْفِ .

وَلِسَوَى سَوَى سَوَاءٍ اجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِيُغَيِّرَ جَعَلَا

مَعْنَاهُ أَنَّ الْأَصَحَّ مِنْ مَذَاهِبِ النُّحَاةِ أَنَّ حُكْمَ سَوَى وَسَوَى وَسَوَاءٍ حُكْمٌ غَيْرُ
فَلَا تُكُونُ ظَرْفًا^(١) وَثَلَاثُهَا عِنْدَ غَيْرِهِ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِ لَا تَجُوزُ أَنْ تُسْتَعْمَلَ غَيْرُ
ظَرْفٍ إِلَّا فِي الشُّعْرِ وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ وَالْفَرَاءِ وَغَيْرِهِمَا ، وَيَسْتَدَلُّونَ عَلَى ظَرْفِيَّةِ
سَوَى بِوَصْفِ الْمَوْصُولِ بِمَا يَقُولُونَ : قَامَ الَّذِي سَوَاكَ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ ، وَلَا يَقُولُونَ :
قَامَ الَّذِي غَيْرُكَ^(٢) ، وَقَدْ أَشَرْنَا إِلَى طَرَفٍ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ فِيهِ^(٣) .

(١) هذا رأى الزجاجي والكوفي وابن مالك . ينظر: مغني اللبيب : ١ / ١٤١ ، والإنصاف :
٢٩٤ وما بعدها وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣١٤ ، ٣١٥ ، وشرح الكافية الشافية :
٧١٦ / ٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١ / ٣١ ، ٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣١٥ ، وناظر الجيش :
٢٢٢٦ / ٥ .

(٣) قال أبو حيان في الباب المذكور : ومن ظروف المكان التي لا تنصرف فوق وتحت وعند
وسوى وسواء وسوى ... ثم قال : وزعم بعض النحويين أن سَوَى تنصرف فتستعمل فاعلة
ومبتدأ ومفعولة في الاختيار وأنشد على ذلك جملة من آيات الشعر والذي نص أئمة الكوفة
والبصرة سيبويه والفرأه وغيرهما أن ذلك منصوب عند العرب قال الفرأه سواك وبدلك
ومكانك لا تستعمل أسماء مرفوعة . (راجع للمفعول فيه من هذا الجزء ص : ١٥٣ من
الأمريكية) .

قال الناطم ناصراً لمذهبه : الظرف في العرف ما ضُمن معنى في من أسماء الزمان والمكان ، وسوى ليس كذلك فليست بظرف حقيقة ، وإذا أطلق عليها ظرف إذا وصل الموصول بها فذلك على طريق المجاز وهو سائغ مع أنها تحتل التأويل إذا وصل بها الموصول^(١).

وقد ساءت هذه الأسماء (غيراً) في قبول تأثير العوامل المفرغة رافعة وناصبة وجارة في النثر والنظم ، فمن النثر قوله ^(٢) "ما أنتم في سواكم من الأمم .. الحديث " وقال بعض العرب : أنا في سواك^(٣) ، وقال أبو ذؤاد^(٤) :

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخِطُّهُ مُعَلِّلٌ بِسِوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ

وقال آخر^(٥) :

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤْمِلٍ وَإِنْ سِوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُهُ يَشْتَقِي

وقال آخر^(٦) :

(١) شرح التسهيل : ٣١٦ / ٢ ، والتأويل في الصلة أن تكون حراً مبتدأ محذوف.

(٢) الحديث في صحيح البخارى : ٤٤ / ٨ ، ومسلم كتاب الإيمان وأصله ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة السوداء في الثور الأبيض أو كالشعرة البيضاء في الثور الأسود.

(٣) ينظر : الكتاب : ٣٥٠ / ٢.

(٤) البيت من بحر البسيط نسب في الشرح وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٣١٥ ،

وابن عيش : ٨٤ / ٢ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٢٢٨ ، والأشعري : ١٥٩ / ٢.

الشاهد فيه : قوله : (بسواء الحق) حيث خرجت (سواء) عن الظرفية ووقعت بحرورة بالحرف.

(٥) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول وهو في شرح ابن عقيل : ٢ / ٣٢٩ ، والمساعد : ١ /

٥٩٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣١٥ ، والأشعري : ١٥٩ / ٢.

الشاهد فيه : قوله : (وإن سواك) حيث خرجت (سوى) عن الظرفية. ووقعت اسماً لأن.

(٦) البيت من بحر الكامل لمحمد بن عبد الله المدني (من مخضرمي الدولتين) يخاطب يزيد بن حاتم بن المهلب من مقطوعة في أبواب الحماسة للثرثري ٤ / ١٣٥ ، وناظر الشاهد في شرح =

وَإِذَا بُتِّغَ كَرِيمَةً أَوْ تُشْتَرَى
فَسَوَّاكَ بَاتِعُهَا وَأَلْتَ الْمُشْتَرَى
وقال آخر^(١):

ذِكْرُكَ لِلَّهِ عِنْدَ ذِكْرِ سِوَاهُ
صَارِفَ عَنِ فُؤَادِكَ الْغَفْلَاتِ
وقال آخر^(٢):

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعَذْوَا
نِ دِيَاهِمَ كَمَا ذَالُوا / ١٧٣
وقال آخر^(٣):

وَقَالَ نِسَاءً لَوْ قُتِلَتْ لَسَاءُنَا
سَوَاكُنْ ذُو الشَّجْوِ الَّذِي أَنَا فَاجِعُ
وقال آخر^(٤):

= الأشتوي: ١٥٩ / ٢ ، والتصريح: ٣٦٢ / ١ ، والمصنع: ٢٠٢ / ١ ، والدرر: ١ / ١٧٠ ،
والعينى: (٤٧٧) ، وشرح التسهيل لناظر الجيش: ٥ / ٢٢٢٨ .

الشاهد فيه: قوله: (فسواك باتعها) حيث وقعت سوى مبتدأ وخرجت عن الظرفية .
(١) البيت من بحر الخفيف لم أعثر على قائله وهو في المساعيد: ١ / ٥٩٥ ، وشفاء
العليل: ٢ / ٥١٧ والعيني: (٤٧٨) ، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢ / ٣١٥ .
الشاهد فيه: قوله: (ذكر سواه) حيث وقعت سوى مضافاً إليه .

(٢) البيت من بحر المزج للفند الزماني واسمه شهل بن شيبان بن ربيعة من قصيدة قالها في حرب
اليسوس والشاهد في التصريح: ٣٦٢ / ١ والأشتوي: ٢ / ١٥٩ ، وضرائر الشعر: ٢ / ٢٩٢ ،
وناظر الجيش: ٥ / ٢٢٢٨ ، والعيني: ٤٧٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣١٥ ،
وشاهده في خروج سوى عن الظرفية ووقعها فاعلاً .

(٣) البيت من بحر الطويل مجهول القائل والمراجع .
الشاهد فيه: قوله: سواكن ذو الشجو حيث خرجت سوى عن الظرفية ووقعت مبتدأ
وذو الشجو خبره .

(٤) البيت من بحر الواهر مجهول القائل والمراجع . =

عَلَى الْمَوَلَى بِأَنْ لَا تَخْذُلُوهُ فَإِنْ أَخَا سَوَائِكُمْ الْوَحِيدُ

وإنما كثرَ النَّاطِمُ الشواهدَ لأنه ذَهَبَ مَذْهَبًا قُلْ أَنْ يَتَّبِعَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مُسْتَفْرِئِي
اللُّغَةِ وَعَلَّمَ النُّحُو ، لَا يَكَادُ أَحَدٌ مِنْهُمْ ذَهَبَ إِلَى مَقَالَتِهِ بَلْ هِيَ عِنْدَهُمْ مَنصُوبَةٌ عَلَى
الظرف^(١)، هكذا نَصَّ النَّاسُ.

وظاهرُ كَلَامِ النَّاطِمِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يُسْتَنْى بِسَوَى وَسَوَاءٍ لِأَنَّهُ جَعَلَ
حُكْمَهَا حُكْمَ غَيْرِ^(٢).

وقال الأستاذ أبو الحسن بنُ عصفورٍ في الشرح الصغير : الصحيحُ أَنْ جَمِيعَهَا
يَعْنِي : سَوَى وَسَوَاءٍ مُنْتَصِبٌ عَلَى الظرفِ ، وَلَمْ يُشْرَبْ مِنْهَا مَعْنَى الاستثناءِ
إِلَّا سَوَى الْمَكْسُورَةِ السَّيْنِ ، فَإِنْ اسْتَنْى بِمَا عَدَاهَا فَبِالْقِيَاسِ عَلَيْهَا^(٣) انتهى.

ولذلك لَمْ يَمَثَلْ سَبِيوِيهِ إِلَّا بِسَوَى الْمَكْسُورَةِ السَّيْنِ قَالَ سَبِيوِيهِ فِي بَابِ
الاستثناءِ فِي بَابِ لَا يَكُونُ وَلَيْسَ : وَأَمَّا أَتَانِي الْقَوْمُ سِوَاكَ فَرَزَعَمَ الْخَلِيلُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -
أَنْ هَذَا كَقَوْلِكَ : أَتَانِي الْقَوْمُ مَكَائِكَ إِلَّا أَنْ فِي سِوَاكَ مَعْنَى الاستثناءِ^(٤) انتهى.

الشاهد فيه : قوله : (فَإِنْ أَخَا سَوَائِكُمْ) حيث خرجت سَوَى عن الظرفية ووقعت مضافاً
إليه.

(١) وهذا هو مذهب سَبِيوِيهِ وَأَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ حَيْثُ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ (سَوَى) لَا تَكُونُ إِلَّا ظَرْفًا
بِدَلِيلِ وَصْلِ الْمَوْصُولِ بِهَا فِي نَحْوِ : مَرَرْتُ بِالَّذِي سِوَاكَ . ينظر : الكتاب ١ / ٣١ ، ٣٢ ، ٢ /
٣٥٠ ، والأصول لابن السراج : ١ / ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، وشرح الأبيات المشككة للفارسي : ٢ /
٤٥٣ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ٢٤٧.

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ٧١٦ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٣١٤ ، ٣١٥.

(٣) ينظر نصه في مخطوطه شرح الجمل الصغير : ٣٣٢ ، نحو يتمور ورقة ٧٤ ، والمقرب : ١٩٠
وضرائر الشعر : ٢٩٢.

(٤) الكتاب : ٢ / ٣٥٠.

وقال غَيْرُ سِيَّوِيهِ : سَوَى وَسَوَى لَا يُحْكَمُ عَلَى مَوْضِعِهِمَا إِلَّا بِالنَّصْبِ
لَاَهُمَا ظَرْفَانِ بِمِثْلَةِ : بَدَلَكُ وَمَوْضِعُكَ وَمَتَى مَدَدْتَ ظَهَرَ الْإِعْرَابِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا
نَصْبًا نَحْوُ : قَامَ الْقَوْمُ سِوَاكَ وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ سِوَاكَ ، وَلَا تَجُرُّ إِلَّا فِي الشَّعْرِ^(١).

وزعم عبدُ الدائمِ القيرواني^(٢) أَنَّ سَوَاءً مَبْنِيَةٌ عَلَى الْفَتْحِ ، وَكَأَنَّهُ لَمَّا رَأَى قَوْلُهُمْ :
قَامَ الْقَوْمُ سِوَاكَ وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ سِوَاكَ مِلْتَزِمٌ فِي هَمْزَةٍ سِوَاءِ الْفَتْحِ وَلَمْ تَتَغَيَّرْ تَغْيِيرَ
غَيْرِ بَوَاجِهِ الْإِعْرَابِ وَهِيَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بِمَعْنَى غَيْرِ ادَّعَى أَهْلُ مَبْنِيَةٍ^(٣).

وسواءُ المعربةِ إنما هي بمعنى مسترٍ نَحْوُ قَوْلِهِ^(٤) : «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلَّذَرْتَهُمْ أَمْ
لَمْ تُنْذِرْهُمْ» ، أَوْ بِمَعْنَى وَسَطٍ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٥) : «فَاطْلِعْ قِرَآءَهُ فِي سَوَاءِ الْحَجِيمِ»
، أَوْ بِمَعْنَى حِذَاءٍ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : زَيْدٌ سَوَاءٌ عَمِرُوا أَوْ حِذَاءَ عَمِرُوا.

ولما ذَكَرَ عَبْدُ الدَّائِمِ وَجْهًا مِنَ الْقِيَاسِ وَهُوَ أَنَّ سَوَاءً بُنِيَتْ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى
الْحَرْفِ وَهُوَ إِلَّا مَعَ قَلَّةٍ تَصَرُّفُهَا أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَتَبَدُّأُ بِهَا وَلَا تَكُونُ مَفْعُولًا صَرِيحًا وَلَا
نَجْرًا إِلَّا فِي الشَّعْرِ ضَرُورَةٌ بِخِلَافِ غَيْرِ فَإِنَّمَا يَكُونُ فِيهَا كُلُّ ذَلِكَ.

وَيَلْزَمُ عَبْدُ الدَّائِمِ أَنَّ يَقُولَ ذَلِكَ فِي سَوَى وَسَوَى أَوْ يَبْدَى فَرْقًا بَيْنَ هَذَيْنِ
وَبَيْنَ سَوَاءٍ.

(١) ينظر : المقرب : ١٩٠ ، والارتشاف : ٢ / ٣٢٦.

(٢) هو عبدُ الدائمِ بنُ مرزوقِ القيرواني غوي قدس ، روى عنه أبو جعفر محمد بنُ حَكَمِ
السرقي ، وليست له سنة وفاء . البغية : ٢ / ٧٥.

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٢٦ ، ٣٢٧.

(٤) من الآية ٦ من سورة البقرة.

(٥) من سورة الصافات : الآية ٥٥.

ويلزم الناظم مِنْ حَيْثُ سَاوَى بَيْنَ غَيْرٍ وَسَوَى وَإِخْوَتِهِ أَنْ يُجَيِّزَ : قام القومُ
سوى زيدٍ وعمراً بالنصب كما جاز ذلك في غَيْرٍ وكذلك في نَحْوِ : ما قام أحدُ
سوى زيدٍ وعمرو بالرفع كما جاز ذلك في غَيْرٍ ، ويحتاجُ إجازةً مثل هَذَا إِلَى سَمَاعٍ
من العربِ ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ كَانَ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَجُوزَ ذَلِكَ فِي غَيْرٍ وَإِنَّمَا جُوزَ نَاهٍ
لِلسَّمَاعِ^(١).

(١) السماع الذي روي هو ما ذكره ابن عصفور في قوله : إذا أتيت الاسم الواقع بعد غير كان
لك في التابع وجهان الخفض على لفظه وأن يكون على حسب إعراب غير ومن ذلك قوله :
لَمْ يَبْقَ غَيْرُ طَرِيدٍ غَيْرٍ مُنْقَلَتٍ وَمَوْثِقٌ فِي حَبَالِ الْقَدِّ مَسْلُوبٌ
برفع مَوْثِقٍ وخفضه (المقرب وشرحه ص ٩٤٦ المنصوبات).

﴿الْمُسْتَشْنَى بَلَيْسَ وَلَا يَكُونُ وَخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا﴾

قوله :

وَاسْتَشْنَى نَاصِبًا بَلَيْسَ وَخَلَا وَبَعَدَا وَيَكُونُ بَعْدًا لَا

تمثيل ذلك : قام الناسُ لَيْسَ زَيْدًا وَقَامَ القَوْمُ خلا زَيْدًا وعدا عمراً ولا يكونُ زَيْدًا ، وقوله : (بعد لا) قيدٌ في يكونُ وهو أن تكونَ منفيةٌ بلا فلو كَانَتْ منفيةٌ بما أو بلم أو بلن أو بأن^(١) لَمْ تستعملَ في الاستثناءِ ، وقوله (ناصباً) يخرجُ أن تكونَ الثَّامَةَ.

فأما (ليس) و (لا يكونُ) فالاسمُ المنصوبُ بعدهما ينتصبُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لهما ، وأما اسْمُهُما فمضمَرٌ فيهما مفرداً مذكراً عائداً على البعض / ١٧٤ المفهوم من الكلام السابق ، وإنما التزم إضمارُهُ لجرَيَانِ هذه الأفعالِ مَخْرَى أداة الاستثناءِ التي هي أصل فيه وهي إِلَّا ، فَكَمَّا أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ بعد إِلَّا سوى اسم واحد فكذلك بعدما جَرَى مَخْرَاهُ فلذلك تقولُ : قام القوم ليس زَيْدًا ولا يكونُ هُنْدًا ، وكذلك ليس الزيدَيْنِ وليس الزيدَيْنِ وليس الهنداتِ وكذلك تفعلُ في (لا يكون)^(٢).

(١) قوله أو بأن ليس في النسخة الأمريكية.

(٢) من شواهد الاستثناء بليس قول النبي (ﷺ) يطع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب

(مسند ابن حنبل: ٢/ ٢٥٢).

ومن الاستثناء بَلَيْسَ قوله^(١):

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

وقال آخر^(٢):

فَأَصْبَحَ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْهُ بَقِيَّةً لِنَاطِرِهَا لَيْسَ الْعِظَامُ الْعَوَادِيَا

وكونُ اسمٍ لَيْسَ ويكونُ مضمراً عائداً على البعضِ المفهومِ من معنى الكلامِ السابقِ هو مذهبُ البصريين^(٣).

وَذَهَبَ الثَّائِمُ إِلاَّ أَنَّهُ مَحذُوفٌ مُلْتَزِمٌ الْحَذْفِ^(٤)، وليس كذلك ؛ لأنَّ من قواعدنا أَنَّ اسْمَهُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا لَا يُحَذَفُ لَأَنَّهُ مُشَبَّهٌ بِالْفَاعِلِ وَالْفَاعِلُ لَا يُحَذَفُ

(١) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج ويوجد في ديوانه : ١٧٥ (مجموع أشعار العرب) ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٣٦ ، ١٥٥ ، والمغني : ١ / ٢٣٥ ، وابن عقيل : ١ / ٦٥ ، ١ / ٢٣٣ .

اللغة : عديد : عدد ، الطيس : التراب أو الرمل .

الشاهد فيه : قوله : " ليسى " حيث استثنى بليس والمستثنى العظام هو الضمير المتصل بها منصوب وهو خبره .

(٢) البيت من بحر الطويل لم نقف له على قائل أو مراجع .

الشاهد فيه : قوله : " ليس العظام العواديا " حيث استثنى بليس المستثنى العواديا وهو خبر ليس المنصوب .

(٣) ينظر الكتاب : ٢ / ٣٤٧ ، والارتشاف : ٢ / ٣٢٠ .

(٤) قال ابن مالك : " ويستثنى بليس ولا يكون فينصبان المستثنى خبراً واسمهما بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه لازم الحذف " . التسهيل وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٠٦ ، وينظر شرح الكافية الشافية : ١ / ٣٢٤ .

فكذلك ما شُبِّهَ بِهِ^(١)، وإنما هذا من باب الإضمارِ أي لَيْسَ هُوَ أي بَعْضُهُمْ زيداً وكذلك لا يَكُونُ هو أي بَعْضُهُمْ زيداً.

وذهب القراءُ إلى أنَّ الضَّميرَ المُستترَ في لَيْسَ ولا يَكُونُ إنما هو عائِد على الفعلِ المفهُومِ مِنَ الكَلَامِ السابقِ ولذلك كَانَ مُفْرَداً مُذَكَّراً في كُلِّ حالٍ كما أَنَّ الفعلَ كذلك ، ويعني أنك إذا قلت : قام القومُ لَيْسَ زيداً ، فمعناه ليس هو زيداً ، أي لَيْسَ فَعْلُهُمْ فِعْلَ زيدٍ ، فحذَفَ المُضَافُ وأقامَ الثاني مقامه^(٢).

ومذهب البصريين أولى لأنه عارٍ عن ادِّعاءِ مُضَافٍ محذوفٍ لَمْ يَلْفِظْ به قط.

واختلفَ النحويون هل لليس ولا يَكُونُ موضعٌ من الإعراب أم لا ؟

فذهب السيرافيُّ إلى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُهُمَا نَصْباً عَلَى الْحَالِ^(٣)، والصحيح أَنَّهُ لَا مَوْضِعَ لَهُمَا مِنَ الإِعْرَابِ^(٤)، وَيَجُوزُ أَنْ يُطَابِقَ الضَّميرُ الَّذِي فِي لَيْسَ وفي لا يَكُونُ الاسمَ المتقدمَ في الأفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ فَلَا يَكُونَانِ إِذْ ذَلِكَ لِلإِسْتِثْنَاءِ بَلْ إِنْ كَانَ الاسمُ المتقدمُ نَكْرَةً كَانَا فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ ، أَوْ مَعْرِفَةً كَانَا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ.

(١) رد عليه ناظر الجيش قائلاً : لا يلزم من تشبيهه بالفاعل في بعض الأحوال أن يشبهه في كل

ماله ، كما ذكر أن عدم جواز حذف الاسم في باب كان لا يمنع أن يحذف هنا لسبيل ،

شرح التسهيل لناظر الجيش : ٢٢١٤ / ٥.

(٢) وهذا أيضاً رأي الكوفيين . ينظر الارتشاف : ٣٢٠ / ٢ ، والأشعري : ١٦٢ / ٢.

(٣) وهذا موضع (ماحلاً وماعداً) أيضاً عند السيرافي وتبعه ابن عصفور . ينظر الارتشاف : ٢ / ٢

٣١٨ ، وشرح الجمل الكبير : ٢٦١ / ٢.

(٤) قال ابن عصفور : وقد يجوز أن تكون الجملة لا موضع لها من الإعراب بل هي جملة مستأنفة

جاءت إثر جملة لتدل على الاستثناء (شرح الجمل ٢ / ٢٦١).

وأما (بَخْلًا) و (عَدَا) فالاسم المنصوبُ بعدهما ينتصبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ
وَأَنْشَدُوا^(١):

تَحْتَرِقُ الْأَخْشَاءُ مِنْ لَطَافِهَا عَدَا سُلَيْمَى وَعَدَا أَبَاهَا

وَزَعَمُوا أَنَّ (عَدَا) نُصِبَ هَا فِي هَذَا وَلَيْسَ بِنَصٍّ ، إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ
سُلَيْمَى وَأَبَاهَا فِي مَوْضِعِ جَرٍّ ؛ لِأَنَّ سُلَيْمَى مَقْصُورٌ وَأَبَاهَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُوراً
أَيْضاً عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ : مَرَزْتُ بِأَبَاكَ وَقَامَ أَبَاكَ وَرَأَيْتُ أَبَاكَ^(٢).

ومن النصب بَخْلًا قوله^(٣):

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ وَلَا خَلَا الْجِنُّ بِهَا إِلْسِيٌّ

وأما انتصابُ زَيْدٍ بـ (عَدَا) فَظَاهِرٌ لِأَنَّ عَدَا متعديَةٌ قَبْلَ أَنْ تَكُونَ فِي
الاسْتِثْنَاءِ تَقُولُ الْعَرَبُ : عَدَا فُلَانٌ طُورَهُ أَيْ جَاوَزَهُ.

(١) البيتان من الرجز المشطور لَمْ يُعْلَمْ قائلهما وقيلهما بيتان يكملان المعنى وهما قوله :

يَا مَنْ دَحَا الْأَرْضَ وَمَنْ طَعَّاهَا أُنْزِلَ بِهِمْ صَاعِقَةٌ أَرَاهَا

(٢) فيه تعامل من أَبِي حِيَانٍ عَلَى الشَّاهِدِ عَلَى مِنْ اسْتَشْهَدَ بِهِ وَهُوَ ابْنُ مَالِكٍ الْفَالِغَةُ الَّتِي حَكَاهَا
أَبُو حِيَانٍ فِي أَبَاهَا وَهِيَ الْقَصْرُ لَا يَخْرُجُ عَلَيْهَا وَلَا يُلْحَأُ إِلَيْهَا كَثِيراً طَالَمَا أَنَّ الْكَلِمَةَ تَحْتَمِلُ
التَّخْرِيجَ عَلَى الْفَصْحَى فَنَصَبَهَا عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ بِالْأَلْفِ أَوَّلَى مِنْ جَرِّهَا وَلَفَتْ الْقَصْرَ .

(٣) البيتان من الرجز المشطور وهما للعجاج.

اللُّغَةُ : لَيْسَ هَا طُورِيٌّ : أَي لَيْسَ هَا أَحَدٌ ، وَهِيَ عِدَّةُ أَلْفَاظٍ تَسْتَعْمَلُ بَعْدَ النِّفْيِ تَقُولُ الْعَرَبُ
: مَا بِالْدارِ دِيارٌ أَوْ طُورِيٌّ أَوْ أَحَدٌ . وَالْإِنْسِي : مَا يُوْتَسُّ بِهِ مِنَ النَّاسِ وَهُوَ عَكْسُ الْجِنِّ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ : " خَلَا الْجِنُّ " وَفِيهِ شَاهِدَانِ نَصَبَ الْجِنِّ بَخْلًا وَتَقَدَّمَ الْاسْتِثْنَاءُ عَلَى جُمْلَةِ
الْكَلَامِ . وَانْظُرِ الشَّاهِدَ فِي : الْإِنْصَافِ : ٢٧٤ ، الْمَجْمَعِ : ١/ ٢٢٦ ، اللِّسَانِ (أَنْسَى) ،
الْأَصُولِ : ١/ ٣٧٣ ، الْإِرْتِشَافِ : ٢/ ٣٠٧ .

وَأَمَّا (خَلَا) فَإِنَّهَا فِي غَيْرِ الاستثناء لا تَتَعَدَّى البتة ومعناها مخالفٌ لَهُ فِي الاستثناء لِكِنَّهَا ضُمَّتْ مَعْنَى جَاوَزَ لِأَنَّ مَنْ خَلَا مِنْ شَيْءٍ فَقَدْ جَاوَزَهُ.

وَاخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِي فَاعِلِ خَلَا وَعَدَا : فَمَذْهَبُ سِيبَوِيهِ وَأَكْثَرُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّهُ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى الْبَعْضِ الْمَفْهُومِ تَقْدِيرُهُ عَدَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا وَخَلَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا ، فَيَكُونُ الْبَعْضُ واقِعًا إِذْ ذَاكَ عَلَى مَنْ عَدَا زَيْدًا ، فَلَوْ كَانَ الْقَوْمُ مَثَلًا عَشْرَةَ بَزِيدٍ كَانَ الْبَعْضُ واقِعًا عَلَى تِسْعَةٍ مِنْهُمْ^(١) ، وَلَا يَسُوغُ ذَلِكَ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ وَهَشَامٍ ؛ لِأَنَّهُمَا زَعَمَا أَنَّ الْبَعْضَ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى مَا دُونَ النِّصْفِ^(٢).

وَزَعَمَ الْمِرْدُ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي خَلَا وَعَدَا عَائِدٌ عَلَى مِنَ الْمَفْهُومَةِ مِنَ الْكَلَامِ السَّابِقِ التَّقْدِيرِ : عَدَا هُوَ زَيْدٌ أَيْ عَدَا مَنْ قَامَ / ١٧٥ زَيْدًا وَكَأَنَّهُ فَرٌّ مِنْ إِبْقَاعِ الْبَعْضِ عَلَى أَكْثَرِ الْقَوْمِ^(٣).

وَالَّذِي نَخْتَارُهُ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ ضَمِيرًا عَائِدًا عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْفِعْلِ ، فَإِذَا قُلْتُ : قَامَ الْقَوْمُ عَدَا زَيْدًا فَمَعْنَاهُ : عَدَا هُوَ أَيْ الْقِيَامُ زَيْدًا أَيْ : جَاوَزَهُ لَمْ يَلْتَبَسْ بِزَيْدٍ.

وَالْخِلَافُ فِي لَيْسَ وَلَا يَكُونُ هَلْ لهما مَعْلٌ مِنَ الْإِعْرَابِ أَمْ لَا مَعْلٌ لهما مِنْ الْإِعْرَابِ جَارٍ أَيْضًا فِي عَدَا وَفِي خَلَا ؟

(١) قَالَ سِيبَوِيهِ : " وَأَمَّا عَدَا وَخَلَا فَلَا يَكُونَانِ صِفَةً وَلَكِنْ فِيهِمَا إِضْمَارٌ كَمَا كَانَ فِي لَيْسَ وَلَا يَكُونُ وَهُوَ إِضْمَارُ قِصْتهِ فِيهِمَا قِصْتهِ فِي لَا يَكُونُ وَلَيْسَ ذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا أَتَانِي أَحَدٌ خَلَا زَيْدًا ، وَأَتَانِي الْقَوْمُ عَدَا عَمْرًا كَأَنَّكَ قُلْتَ : جَاوَزَ بَعْضُهُمْ إِلَّا أَنْ خَلَا وَعَدَا فِيهِمَا مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ " . الْكِتَابُ : ٢ / ٣٤٨ ، وَالْإِرْتِشَافُ : ٢ / ٣١٩ .

(٢) يَنْظُرُ الْمَجْمَعُ : ١ / ٢٢٨ .

(٣) مَا ذَكَرَهُ الْمِرْدُ فِي كِتَابِ الْمَقْتَضَبِ هُوَ مَا ذَكَرَهُ سِيبَوِيهِ فِي فَاعِلِ خَلَا وَعَدَا وَهُوَ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى الْبَعْضِ الْمَفْهُومِ . يَنْظُرُ الْمَقْتَضَبُ : ٤ / ٤٢٦ ، وَالْإِرْتِشَافُ : ٢ / ٣١٩ .

ولا تخرج خلا وعدا في نحو : قام القوم خلا زيدا وعدا زيدا إلى الوصف
كما خرجت ليس ولا يكون وكذلك لا يكون الضمير المستر فيهما أبدا إلا مفردا مذكرا.
قوله :

وَأَجْزُرُ بِسَابِقِي يَكُونُ إِن تُرِدْ وَبَعْدَ (مَا) النَّصْبِ وَالْجَرَّ قَدْ يَرِدْ

سابقا يكون هُما خلا وعدا فتقول : قامَ القومُ خلاَ زيدٍ وعداَ عمروَ والجرُّ
بهما قليلٌ والنَّصْبُ هُوَ المَعْرُوفُ ولذلك لَمْ يعرفَ سببُوهِ الخفضَ بعدها^(١) إنما حكاها
الأخفش^(٢)، فمن الخفضِ بخلا قولُ الشاعر^(٣) :

خَلَا اللهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَغْدُو عِيَالِي شَعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ
وَمِنْ الْخَفْضِ بَعْدًا قَوْلُهُ^(٤) :

أَبْحَثَا حَيْثُ هُمْ قِتْلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطُّفْلِ الصَّغِيرِ

وتأخيرُ النَّاطِقِ حُكْمَ الجَرِّ بَعْدًا وخلاَ وتقدِّمُ النَّصْبِ مَعَ الَّذِي لَا يَجُوزُ فِيهِ
إِلَّا النَّصْبُ وهما ليس ولا يكون دليلٌ على أرجحيةِ النَّصْبِ عَلَى الجَرِّ كما هُوَ المشهورُ.

(١) الكتاب : ٢ / ٣٤٩.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣١٩ ، والمجم : ١ / ٢٢٣ ، والأشموني : ٢ / ١٦٣.

(٣) البيت من بحر الطويل نسب للأعشى وليس في ديوانه وهو في شرح التسهيل لابن مالك

: ٢ / ٣١٠ ، والتصريح : ١ / ٣٦٣ ، والأشموني : ٢ / ١٦٣ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٢٠٦ ،

والمجم : ١ / ٢٣٢ ، والدرر : ١ / ١٩٧.

الشاهد فيه : قوله (خلا الله) حيث استعملت خلا حرف جر وجرت ما بعدها .

اللغة : أبخنا : من الإباحة وهي الجواز ، الشمطاء : المرأة العجوز ، والمذكر أشمط.

الشاهد فيه : قوله (عدا الشمطاء) وهو كالبيت السابق في الجر بعدا على أما حرف جر .

(٤) البيت من بحر الوافر لم أعثر على قائله وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣١٠ ،

، التصريح : ١ / ٣٦٢ ، والأشموني : ٢ / ١٦٣ ، ومراجع البيت السابق.

وَقَالَ الْأَخْفَشُ فِي الْأَوْسَطِ : كُلُّ الْعَرَبِ يَجْرُونَ بِخَلَا وَقَدْ رَعَمُوا أَنَّهَا يُنْصَبُ بِهَا وَذَلِكَ لَا يُعْرَفُ ، وَأَمَّا عَدَا فَإِنَّهُمْ يُنْصَبُونَ بِهَا وَيَجْرُونَ فَإِذَا جَرُوا فَهُوَ حَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى وَضِعَ لِلحَرْفِ بِمَثَلَةِ (مِنْ) ، وَإِذَا نَصَبُوا فَهُوَ فِعْلٌ كَأَنَّكَ قُلْتَ : جَاوَزَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا وَكَذَلِكَ تَفْسِيرُ خَلَا^(١) . انتهى .

وقوله : " وَبَعْدَ مَا انْصَبَ " مثاله : قَامَ الْقَوْمُ مَا عَدَا زَيْدًا وَمَا خَلَا عَمْرًا وَالنَّصْبُ كَمَا تَقَدَّمَ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ وَفِي الْفَاعِلِ الْخِلَافُ الْمُتَقَدِّمُ ، وَمَا مُصَدَّرٌ لِأَنَّ مَا مَعَ الْفِعْلِ بِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ كَأَنَّهُ قَالَ : خَلَوْا زَيْدًا أَوْ مَجَاوِزَةً زَيْدًا وَهُوَ مُصَدَّرٌ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ وَفِيهِ مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ كَأَنَّهُ قَالَ : قَامَ الْقَوْمُ مَجَاوِزِينَ زَيْدًا .

وقوله : " وَإِغْرَارٌ قَدْ يَرِدُ " مثاله : قَامَ الْقَوْمُ مَا عَدَا زَيْدًا وَمَا خَلَا عَمْرًا (وَذَلِكَ عَلَى زِيَادَةِ مَا وَالْجُرْأُ أَحَازَهُ الْكِسَائِيُّ وَرَوَاهُ الْجَرَمِيُّ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ) ، ذَكَرَ ذَلِكَ فِي بَابِ الْجُرْأِ مِنْ كِتَابِ الْفَرَاخِ^(٢) .

وزيادة (مَا) قَبْلَ حَرْفِ الْجُرْأِ شَاذَةٌ إِنَّمَا وَجَّهَهَا إِذَا زِيدَتْ مَعَ حَرْفِ الْجُرْأِ أَنْ تُرَادَ بَعْدَهُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٣) : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾^(٤) . ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ وقول امرئ القيس^(٥) :

(١) انظر الرأي المذكور مسنداً للأخفش في الارتشاف : ٢ / ٣١٨ دون النص .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣١٠ .

(٣) من الآية : ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٤) سورة المؤمنون : ٤٠ .

(٥) البيت من بحر الوافر وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٠٠ (دار المعارف) ، وانظره في

الدرر : ٢ / ٤٤ ، وفي الجمع : ٢ / ٣٧ ، وناظر الجيش : ٦ / ٣٠١٨ .

اللغة : شبا كل شيء : حده والشاعر يخبر بموته كما مات من سبقه .

الشاهد قوله : (عما قريب) حيث زيدت ما بعد عن للتوكيد . ينظر : الحروف النحوية

الزائدة وقيمتها في اللغة : ١٥٥ وما بعدها . (د. عبد العزيز فاختر) .

وَأَعْلَمُ أَتَنِي عَمَّا قَرِيبٍ سَأَلْتُبُ فِي شَبَا ظَفَرٍ وَتَابِ

ومذهب سيويه وأكثر النحويين أن خلا وعدا إذا كانت قبلها (ما) تعين للفعلية فلا يجوز فيما بعدها إلا النصب^(١).

قَوْلُهُ :

وَحَيْثُ جَرًّا فَهَمَّا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبًا فِعْلَانِ

هذا كما ذكر ، ويتعين أن يكونا إذا جَرًّا حَرْفَيْنِ ؛ لألھما لو كانا اسمين وليسا بظرفين باسرا العَوَامِلِ كما باسَرَتْهَا غَيْرُ ، أو فعلين لما باسرا الحَفْضَ بِغَيْرِ واسطة حَرْفٍ جَرٍّ ، وكذلك يتعين أن يكونا إذا نَصَبًا فعلين لانْتِفَاءِ الاسْمِيَةِ بِمَا سَبَقَ ، ولألھما أيضاً لو كانا / ١٧٦ اسمين لَمْ يَكُنْ لانتصاب الاسم وجهٌ بعدها لألھما لَيْسَا مِنْ قَبِيلِ الأسماء العاملة ، فكانَ يَجِبُ الجُرُ لانْتِفَاءِ الحَرْفِيَةِ لاسْتِلْزَامِ ثبوتِهما أَنَّ يَلِيَا الْعَامِلِ نَحْوِ إِلَّا فَكَمَا تَقُولُ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ كُنْتُ تَقُولُ : مَا قَامَ خَلَا زَيْدٌ بِالرَّفْعِ وَلَمْ يَقُولُوا ذَلِكَ ، وَإِذَا بَطَلَتِ الاسْمِيَةُ والْفَعْلِيَةُ إِذَا جَرًّا تعين الحَرْفِيَةُ . وَإِذَا بَطَلَتِ الاسْمِيَةُ والحَرْفِيَةُ إِذَا نَصَبًا تَعَيَّنَتِ الْفَعْلِيَةُ.

قَوْلُهُ :

وَكَخَلَا حَاشًا وَلَا تَصْحَبُ مَا وَقِيلَ : حَاشَ وَحَشًا فَاحْفَظْهُمَا

يَقُولُ : حَاشًا مِثْلُ خَلَا أَيْ تُكُونُ حَرْفًا فَتَجُرُّ مَا بَعْدَهَا أَوْ فِعْلًا فَتَنْصَبُ ، وَلَمْ يُجِزْ سيويه فِي الْمُسْتَثْنَى هَا إِلَّا الْحَفْضَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْفَظِ النَّصْبَ بَعْدَهَا^(٢) ، وَأَحَازَ

(١) قال سيويه : " فإذا قلت : ما خلا فليس فيه إلا النصب لأن ما اسم ولا تكون صلها إلا

الفعل هاهنا . الكتاب : ٢ / ٣٥٠ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٣٤٩ .

النصب الأخفش والكسائي والجرمي والمازني والمبرد^(١) والزجاج ، وحكى ذلك بالنقل الصحيح عَنْ مَنْ يُوثَقُ بِعَرَبِيَّتِهِ حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ^(٢) والفراء والأخفش والشيباني^(٣) وابنُ خروفٍ ، ففِي الثَّرِّ :

حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْإِصْبَعِ^(٤) ، وَفِي الشَّعْرِ قَوْلُهُ^(٥) :

حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهَا عَلَى الْبَرِّيَّةِ بِالإِسْلَامِ وَالذِّينِ

وَإِذَا نَصَبْتَ مَا بَعْدَهَا فَهُوَ مَفْعُولٌ وَفَاعِلُهَا مُضْمَرٌ وَفِيهِ الْخِلَافُ السَّابِقُ فِي فَاعِلٍ عَدَا وَخِلَافٌ وَكَذَلِكَ فِيهَا الْخِلَافُ السَّابِقُ هَلْ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ أَمْ لَا ؟ . وَإِذَا قُلْنَا إِنَّ لَهَا مَوْضِعاً مِنَ الْإِعْرَابِ فَهَلْ هُوَ نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ أَوْ نَصْبٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ؟ . الْأَوَّلُ مَذْهَبُ السِّيَرَاغِيِّ ، وَالثَّانِي مَذْهَبُ ابْنِ خُرُوفٍ^(٦) .

(١) أجاز المبرد أن تكون حاشا حرفاً وأن تكون فعلاً . ينظر المختضب : ٤ / ٣٩١ .

(٢) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن زيد كان إماماً نحويّاً صنف لغات القرآن وغريب الأسماء ، ونوادر اللغة وهو مطبوع مشهور . توفي بالبصرة سنة (٢١٥هـ) . ينظر الأعلام : ٣ / ٩٢ .

(٣) هو أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني ألف كتاب النوادر وكتاب الخيل وله كتاب الحسيم وهو مطبوع وفيه رسالة ماجستير بعنوان الأبنية في كتاب الحسيم سكن بغداد وتوفي سنة (٢٠٦هـ) وقيل سنة (٢١٠هـ) (بغية الوعاة ١ / ٤٣٩ ، البلغة ص ٩٠) .

(٤) ينظر الأصول : ١ / ٣٥١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٠٦ ، والمجم : ١ / ٢٣٢ ، والأشعري : ٢ / ١٢٧ .

(٥) البيت من بحر البسيط ولم أعثر على قائله بهذه الرواية وللفرزدق بيت يشبهه (ديوانه ص ٢٦٦) وانظر البيت في شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٠٧ ، والدرر : ١ / ١٩٦ ، والأشعري : ٢ / ١٦٥ ، وناظر الحبيش : ٥ / ٢٢٠٤ ، والمجم : ١ / ٢٣٢ .

الشاهد قوله : (حاشا قريشاً) حيث جاءت (حاشا) فعلاً ونصب ما بعدها على المفعولية .

(٦) ينظر هذا الخلاف في الحديث عن ليس ولا يكون .

ومن الجر بما قول الشاعر^(١):

مَنْ رَامَهَا حَاشَا النَّبِيِّ وَرَهْطُهُ
فِي الْأَرْضِ غَطَفَتْهُ هُنَاكَ الْمُزَبَّدُ

وقال آخر وهو الجميع^(٢):

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا
ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبِكَمَةٍ قَدَمٍ^(٣)

وقال آخر^(٤):

(١) البيت من بحر الكامل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه : ص ١١٧ (دار صادر) ، ويوجد في

اللسان (حاشا) والدرر : ١ / ١٩٦ ، والمجم : ١ / ٢٣٢ .

اللغة : رامها : قصدتها وطلبها ، " رهطه " : قومه ، " غطفته " : الغطفته : اضطراب

الأمواج اللسان (غطط) المزبد : أي الزبد ، وروايته في الديوان تفسر مفرداته وهي قوله :

من ذاقها حاشا النبي ورهطه
في الأرض غطفته الخليج المزبد

الشاهد قوله : " حاشا النبي " حيث جاءت (حاشا) حرف جر وجررت ما بعدها .

(٢) هو منقذ بن الطماح بلقب بالجميع الأسدي فارس شاعر جاهلي قتل يوم جيلة عام مولد

النبي (ﷺ) وهو صاحب الفضيلة التي أولها : أمت أمانة صتماً ما تكملنا . (الأعلام: ٧ /

٣٠٩) .

(٣) البيت من بحر الكامل وهو للجميع الأسدي منقذ بن الطماح ، وانظره في شرح التسهيل

لابن مالك : ٢ / ٣٠٨ وابن يعيش : ٢ / ٨٤ والمجم : ١ / ٢٣٢ ، وشرح شواهد المغني :

١٢٧ ، واللسان (حشا) ، والجني الداني : ٥٦٣ ، والأشعريني : ٢ / ١٦٥ .

الشاهد فيه : قوله (حاشا أبي ثوبان) وهو كاليبت السابق في جر حاشا ما بعدها .

(٤) البيت من بحر الكامل وهو للأقيشر الأسدي واسمه المغيرة بن أسود نشأ في أول الإسلام ،

والبيت في شرح التسهيل : ٢ / ٣٠٧ ، والارتشاف : ٢ / ٣١٧ ، والنجسي الداني : ٥٦٦ ،

والمجم : ١ / ٢٣٢ ، والتصريح : ١ / ١١٢ ، والدرر : ١ / ١٩٧ ، وناظر الجيش : ٥ /

٢٢٠٥ .

اللغة : معذور : مختون وهو الختان المعروف للغلام والجارية .

الشاهد قوله : (حاشاي) وهو كاليبت السابق .

فِي فِتْنَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَقْدُورٌ

فقوله : حاشاي دليل على الجر ولو كانت ناصبة لقال : حاشاني ولكنه استعملها خرفاً لأنه الأكثر فيها ، وقال الفراء : إذا استنيت بما عدا وما خلا ضميراً لتكلم قلت : ما عدائي وما خلاني ، ومن نصب بحاشا قال : حاشاني ومن خفض قال : حاشاي . انتهى^(١) وقال الشاعر في عدا^(٢) :

يُمَلُّ التَّدَامَى مَا عَدَانِي لِأَنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى لِدَيْمِي مُوَلِّعٌ

وقول الناظم (ولا تصحب ما) يعني أنها تخالف عدا وخلا في أن كل واحدة منهما تصحب ما ، وحاشا لا تصحب ما ، وليس ذلك بصحيح بل تدخل عليها ما المصدرية كما دخلت على عدا وخلا. قال الشاعر^(٣) :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالاً

واختلف النحويون في جواز دخول (إلا) على (حاشا) : فذهب الكسائي إلى جواز ذلك إذا جرَّت حاشا ومنع ذلك إذا نصبت نحو : قام القوم إلا

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٠٧ / ٢ .

(٢) البيت من بحر الطويل نسب إلى الأخطل وليس في ديوانه ويوجد في التصريح : ٣٠٤ / ١

والأشوني : ١٦٤ / ٢ ، والهمع : ٢٣٣ / ١ ، والدرر : ١٩٧ / ١ ، وناظر الجيش - والعين (٧٤) ٢٢٠٧ ،

الشاهد قوله : (ما عدائي) حيث يتعين في (عدا) أن تكون فعلاً لدخول (ما) اسمية عليها وحينئذ ينصب ما بعدها وهو ياء المتكلم على المفعولية.

(٣) البيت من بحر الوافر للأخطل وليس في ديوانه وهو في الأششوني : ١٦٥ / ٢ ، والعيني (٤٨٥) ، وناظر الجيش : ٢٢١٠ / ٥ ، والهمع : ٢٣٣ / ١ .

الشاهد قوله : ما حاشا . حيث دخلت ما المصدرية على (حاشا) وهذا قليل ونصب ما بعدها.

حاشي زيد ، ومنع البصريون ذَلِكَ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَحَكَّى أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ عَنْ
العرب أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : قام القومُ إِلَّا حاشي زيد^(١) ، وهذا عندنا شذوذٌ لا ينبغي أَنْ
يُقَاسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَهُوَ جَمَعَ بَيْنَ أَدَاتَيْنِ عَلَى جِهَةِ التَّأْكِيدِ نَحْوُ^(٢) :

فَأَصْبَحْنَا لَا يَسْأَلُنِي عَنْ بَمَا بِهِ

وإذا كانت عدا وخلا وحاشي حروفاً فجرت / ١٧٧ فِيمَ تَتَعَلَّقُ ؟ .

[^(٣) في ذلك خلافٌ منهم مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ أَوْ مَعْنَى الْفِعْلِ
فمَوْضِعُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ نَصْبٌ بِهِ .

ومنهم مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ^(٤) .

وقوله (وَقِيلَ : حَاشَ وَحَشًا فَاحْفَظْهُمَا) حاش إذا وليها مجرورٌ انتفتِ الحرفيةُ
بلا خلافٍ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يَدْخُلُ عَلَى حَرْفِ الْجَرِّ وَذَلِكَ نَحْوُ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ
﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾ . وَاخْتَلَفَ فِيهَا إِذْ ذَاكَ . فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ هِيَ فِعْلٌ وَهُوَ مَذْهَبُ^(٥)

(١) ينظر ارتشاف الضرب : ٣١٩ / ٢ ، والتصريح : ٣٦٥ / ١ ، والمنوع في النحو : ١٢ ، ١٢٢ .

(٢) هذا صدر بيت من الطويل للأُسُود بن يعفر وعجزه :

أَصْعَدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصُوبَا

وشاهده : الجمع بين حرفين بمعنى واحد وهما عن والباء بقصد التأكيد ، وانظر البيت في
شرح التسهيل لابن مالك : ١٧٣ / ٣ ، ومغني اللبيب : ٣٥٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن
مالك : ١١٨ / ٣ ، والممع : ٢٢ / ٢ ، ٣٠ ، ٧٨ ، والدرر : ١٤ / ٢ ، والعين الشاهد رقم : ٨٤٠ .

(٣) من هنا سقط من النسخة الأمريكية . يقدر السقوط صفحتين : ١٧٧ - ١٧٨ .

(٤) ينظر الارتشاف : ٣١٩ / ٢ ، والأشعريني : ١٦٣ / ٢ ، والممع : ٢٣٢ / ١ .

(٥) هي قراءة أبي عمرو ، ينظر السبعة : ٣٤٨ ، وهي جزء آية من سورة يوسف برقم ٣١ .

بالفعل ومعناه تنزيهاً لله ، ويدل على ذلك قراءة ابن مسعود (حاشا لله) كما تقول : سبحان الله^(١) ، وقراءة أبي السمال^(٢) (حاشا لله) بالتنوين^(٣) كما تقول : رَعْيَا لِرَيْدٍ^(٤) . وَمَنْ قَرَأَ (حاشا لله) فالوجه أن تكون مبنية لشيئها بحاشا الحرفية لفظاً ومعنى كما بُنِيَتْ (عَنْ) فِي (مِنْ عَنْ) إِجْرَاءَ مَخْرَجٍ عَنْ فِي رَوَيْتُ عَنْ زَيْدٍ ، والدليل على حشا قول الشاعر^(٥) :

حَشَا رَهْطِ النَّبِيِّ إِنْ مِنْهُمْ بُحُوراً لَا تُكَدِّرُهَا الدَّلَاءُ

وقد انقضت الأدوات التي يُسْتَنْتَى بِهَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ وَتَحْنُ نَقُولُ
الأدواتُ الَّتِي يُسْتَنْتَى بِهَا عَلَى قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ
الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ : إِلَّا وَغَيْرُ وَبِدَ سِوَى بَكْسَرِ السَّيْنِ مَقْصُورَةٌ وَلَيْسَ وَلَا يَكُونُ وَعَدَاً وَخَلَا
وَحَاشَا .

والمختلفُ فِيهِ : سِوَى بَضْمِ السَّيْنِ وَالْقَصْرِ وَسَوَاءُ يَفْتَحُ السَّيْنُ وَالْمَدَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ
الْكَلَامُ عَلَيْهِمَا وَعَلَى الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ وَهُمَا سِوَى وَيَتَدَ وَيَأْتِي حَكْمُهُمَا وَمَا النَّافِيَةُ وَلَا سِيعَا
وَبَلَّةُ .

(١) انظر الكشف : ٣١٧ / ٢ ، والبحر المحيط : ٣٠٢ / ٥ .

(٢) هو أبو السمال قضب العدوى البصري له اختيارات شاذة في القراءة (غاية النهاية ٢٧ / ٢) .

(٣) انظر في تخريج القراءة المحتسب : ٣٤١ / ٢ ، والبحر المحيط : ٣٠٣ / ٥ .

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٠٨ / ٢ ، وناظر الجيش : ٢٢٠٨ / ٥ ، والأشعموني : ٢ / ٢ .

١٦٦ ، والجني الداني : ٥٦١ .

(٥) البيت من بحر الوافر لَمْ أَعْثَرِ عَلَى قَائِلِهِ وَرَهْطُ الرَّجُلِ : أَهْلُهُ ، والدلاء : جمع دلو .

الشاهد قوله : (حشا رهط النبي) حيث جاءت حشا : نة في حاشا وهي حرف جر وجرت

ما بعدها . وانظر البيت في المقرب وشرحه : ٩٦٣ (المتنويات) ، وشرح التسهيل لناظر

الجيش : ٢٢١٠ / ٥ ، لسان العرب (حشا) معجم الشواهد ص ٢٢ .

﴿ يَبْدُ - لَاسِيَمًا - بَلَهُ ﴾

فأما (يَبْدُ) فإنها تساوى غيرها في الاستثناء المنقطع مضافاً لأن وصلتها نحو قوله - (١) - (أَلَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ يَبْدُ أَلَيْ مِنْ قُرَيْشٍ وَاسْتَرْضَعَتْ فِي بَنِي سَعْدِ)^(١).

وأما (مَا) فزعم الفراء والأحرر أن العرب تستثنى بها وحكيًا من كلامهم : كُلُّ شَيْءٍ مَهْمَةٌ مَا النِّسَاءُ وَذَكَرَهُنَّ . معناه : كُلُّ شَيْءٍ سَهْلٌ يَسِيرٌ لَيْسَ النِّسَاءُ وَذَكَرَهُنَّ^(٢) ، فاستثنى بما وهي في القياس أولى من لَيْسَ ؛ لأن لَيْسَ فِعْلٌ وَالْحَرْفُ أَقْرَبُ إِلَى الْحَرْفِ مِنَ الْفِعْلِ.

وقال السهيلي : ليس ما تدخل فيه (لَيْسَ) تحسن فيه (مَا) فيستثنى بليس دون ما إلا في كلمة جاءت مثلاً وهي : كُلُّ شَيْءٍ مَهْمَةٌ مَا النِّسَاءُ وَذَكَرَهُنَّ أَيْ لَيْسَ النِّسَاءُ وَذَكَرَهُنَّ ، وقد يعكس تقول في القسم : وَاللَّهِ مَا زَيْدٌ قَاتِمٌ فتربط بما لا بليس . انتهى .

وذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز الاستثناء بما لأنه لم يُحْكَ منه سوى ذلك المثل ، وقد تَوَوَّلَ على أن تُكُونَ (مَا) مُصَدَّرِيَّةٌ وَحُذِفَ الْفِعْلُ الَّذِي يَسْتثنى بِهِ كَأَنَّهُ قَالَ : مَا خِلَا النِّسَاءَ وَذَكَرَهُنَّ فَحُذِفَ الْفِعْلُ وَأَبْقِيَ مَعْمُولُهُ كَمَا فَعَلَتِ الْعَرَبُ فِي : أَمَا أَأَنْتَ مَنْظِلًا انْطَلَقْتَ مَعَكَ فَحُذِفَ كَانَ وَأَبْقِيَ اسْمَهَا وَخَبَرَهَا^(٣).

(١) هذا الحديث مع شهرته لا يوجد في كتاب الصحاح وهو في النهاية لابن الأثير : ١ / ١٧١ ،

وفي النشر : ١ / ٢٢٠ ، وفي المغني (يد) ، وفي مجالس ثعلب : ١ / ١١١ .

(٢) ينظر الأمثال للميداني : ٢ / ١٣٢ رقم ٢٩٩٠ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٣١٠ ، والمغني : ١ /

١٥٦ .

(٣) المسألة مشهورة في كتب النحو وهي حذف كان وبقاء اسمها وخبرها وأصل الكلام لأن كنت منه المقتضى انطلقت معك .

وأما (لَاسِيَمًا) فَلَمْ يَعْدهَا أَكْثَرُ البَصْرِيِّينَ من أدواتِ الاستثناءِ وعدَّه الكُوفِيُّونَ وجماعةٌ منهم أبو جعفر بنُ مُضَاءَ صاحبُ كتابِ المَشْرِقِ^(١)، والصحيحُ أنَّها ليست من أدواتِهِ والمذكورُ بعدها إنما داخلٌ في الحِكمِ على طريقِ الأولويةِ ، وما بعدها إما أن يكونَ نكرةً أو معرفةً ، إنْ كَانَتْ نكرةً جَازَ فِيهِ الجرُّ والرفعُ والنصبُ وإنْ كَانَ مَعْرِفَةً جَازَ فِيهِ الجرُّ والرفعُ وَلَمْ يَحْزِرِ النَّصْبُ^(٢) مثَالُ ذَلِكَ فِي التَّنكِيرَةِ قَوْلُ امرئِ القَيْسِ^(٣):

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَلَاحٌ
وَلَا سِيَمًا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلُجُلٍ
ضَبُطَ بِالْأَوَّلِ الثَّلَاثَةِ.

/ ١٧٨ ومثَالُ ذَلِكَ فِي المَعْرِفَةِ : قامَ القَوْمُ لَاسِيَمًا زَيْدٌ بِخَفَضِ زَيْدٍ وَرَفْعِهِ
فَأَمَّا الخَفَضُ فَهُوَ الْأَقْبَسُ وَيَكُونُ الْخَفَضُ بِالإِضَافَةِ ، وَمَا : زَائِدَةٌ كَأَنَّهُ قَالَ : لَاسِيَ زَيْدٍ
أَيَ : لَا مِثْلَ زَيْدٍ ، وَالسِّيَ : الْمَثَلُ تَقُولُ : هُمَا سَيِّانٍ أَيْ مِثْلَانِ ، فَلَا : نَاقِيَةٌ وَسِي :

(١) هو أبو العباس أو أبو جعفر أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللحمي الجبائي القرطبي قاضي الجماعة من علماء الأندلس المشهورين صاحب كتاب الرد على النحاة والذي أحدث ضجة كبيرة في الأوساط النحوية وله كتاب المشرق في النحو المذكور في السشرح والذي سخر فيه من علل النحاة وقد رد عليه ابن خروف (انظر آخر هذا الجزء) وله أيضاً تزيه القرآن عما لا يليق به من البيان وغير ذلك ، توفي سنة (٥٩٢هـ) بإشبيلية (بغية الوعاه : ٦١٣).

(٢) انظر في المسألة المذكورة : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣١٨ ، والارتشاف : ٢ / ٣٢٨ ، والمساعد : ١ / ٥٩٦ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٥ / ٢٢٣٤ .
(٣) البيت من بحر الطويل لامرئ القيس في ديوانه : ٣٢ (دار صادر) ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣١٨ ، وشرح المفصل : ٢ / ٨٦ ، والمغني : ١ / ١٩٣ ، وشرح شواهد المغني : ١٤١ ، والمساعد : ١ / ٥٩٧ ، والأشعريني : ٢ / ١٦٧ ، والمهمع : ١ / ١٣٤ .

اللغة : بدارة جلجل : اسم موضع فيه غدير ماء.

الشاهد قوله : (ولاسيما يوم) حيث روي برفع يوم وجره ونصبه وتوجيه كل في الشرح.

اسم لا العاملة عمل إن ، وما : زائدة ، وزيدٌ : مخفوض بالإضافة وخبرٌ لا محذوف
لأنهم الممتنى ، والممتنى : لا مثل قيام زيد قيام لهم ، وإنما قدرنا الخبر نكرة لأنها لا
تعمل في المعارف ، وأما الرفع فعلى إضمار هو وحذف هذا الضمير في مثل هذا
الموضع قليل عند البصريين لما تقدم في باب الموصولات^(١).

واختلف في (ما) إذ ذاك فالمشهور أنها مخفوضة بالإضافة بمعنى ولا مثل
الذي هو زيد وأطلقت (ما) على العاقل وذلك قليل نحو قولهم : دع ما زيد أي دع
الذي هو زيد ويكون خبر لا محذوفاً كما كان حين كان زيد مخفوضاً.

وزعم الأخفش أن (ما) بمعنى الذي هو في موضع رفع وهو في موضع
خبر سمي كأنه قال : لا مثل الشخص الذي هو زيد ، وفيه أن خبر لا معرفة لأنه جعل
ما الموصولة خبر لا وهي معرفة^(٢).

وزعم أبو علي في الهيئات^(٣) أنك إذا قلت : قام القوم لاسيماً زيد أن (لا)
ليست عاملة وأن (سي) منصوب على الحال ولم تتكرر (لا) وإن كان قياسها أن
تتكرر وذلك كما تقول : جاء زيد لا ضاحكاً ولا باكياً وكأنه قال : قام القوم غير
مماثلين زيداً في القيام^(٤).

(١) اشترط البصريون لحذف العائد المرفوع في غير أي طول الصلة فإن لم تطل الصلة وحذف
العائد كان الحذف قبيحاً. ينظر الكتاب : ١٠٧ / ٢ ، ١٠٨ ، وابن يعيش : ١٥٢ / ٣١ ،
١٥٣ ، والتصريح : ١٤٤ / ١.

(٢) وهذا أيضاً رأي ابن مالك ينظر شرح التسهيل : ٣١٩ / ٢.

(٣) الهيئات نسبة إلى هيت بلد على الفرات أُملى فيها أبو على بعض المسائل.

(٤) ينظر شرح التسهيل لناظر الجيش : ٢٢٣٧ / ٥ ، المجمع : ٢٣٥ / ١ ، والأشْمُونِي : ١٦٨ / ٢ ،
مع حاشية الصبان.

وَيَعْدُ هَذَا الْقَوْلَ دُخُولَ الْوَائِ عَلَيْهَا فِي نَحْوِ : قَامَ الْقَوْمُ وَلَا سِيَمًا زَيْدٌ إِذْ لَوْ
كَانَ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ لَمَا جَازَ دُخُولُ الْوَائِ عَلَى لَا كَمَا لَا يَجُوزُ : جَاءَ زَيْدٌ وَلَا
صَاحِبًا وَلَا بَآكِيًا.

وَأَمَّا النَّصْبُ فِي النِّكَرَةِ فَعَلَى التَّمْيِيزِ ، وَفِي إِغْرَابِ (مَا) وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا :
أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعٍ خَفِضَ بِالإِضَافَةِ نِكَرَةً تَامَةً كَأَنَّهُ قَالَ : وَلَا مِثْلَ شَيْءٍ ثُمَّ مِيزَ وَفُسِّرَ
بِالنِّكَرَةِ الْمَنْصُوبَةِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ (مَا) لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِغْرَابِ وَتَكُونَ حَرْفًا
كَافًا لِسِي عَنْ الإِضَافَةِ إِلَى مَا بَعْدَهَا ، فَأَنْشَبَتْ الإِضَافَةُ فِي قَوْلِهِمْ : عَلَى النَّعْرَةِ مِثْلَهَا
زَيْدًا مِنْ جِهَةٍ مَتَعَهَا الإِضَافَةُ إِلَى مَا بَعْدَهَا . وَهَذَا تَوْجِيهُ الْفَارِسِيِّ ^(١) .
وَيَجُوزُ فِي يَاءِ (لَا سِيَمًا) التَّخْفِيفُ قَالَ الشَّاعِرُ ^(٢) :

فَهْ بِالْعُقُودِ وَبِالْإِيمَانِ لَا سِيَمًا عَقْدَ وَقَاءَ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ

وَقَالَ الْأَسَاطُذُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عَصْفُورٍ : وَلَا يَجُوزُ تَخْفِيفُ الْيَاءِ مِنْ لَا سِيَمًا لِأَنْ
ذَلِكَ لَمْ يُحْفَظْ مِنْ كَلَامٍ قَصِيحٍ وَلَا يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ ؛ لِأَنْ تَخْفِيفَهَا يُؤَدِّي إِلَى بَقَاءِ
الاسْمِ الْمَعْرَبِ عَلَى حَرْفَيْنِ وَثَانِيهِمَا حَرْفٌ عِلَّةٌ وَذَلِكَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ فِي حَالِ الْإِفْرَادِ وَلَا
فِي حَالِ إِضَافَةٍ إِلَّا مَا جَاءَ مِنْ قَوْلِهِمْ : فُوكَ وَذُو مَالٍ وَهِيَ خَارِجَانِ عَنِ الْقِيَاسِ ^(٣) .
انتهى .

(١) انظر في شرح التسهيل لابن مالك : ٣١٩ / ٢ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٢٢٣٨ / ٥ .

(٢) البيت من بحر البسيط لم أعثر على قائله وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٣١٩ / ٢ ،
والجمع : ١ / ٢٣٥ ، والأشعري : ٢ / ١٦٨ ، والدرر : ١ / ١٩٩ ، وناظر الجيش : ٥ /
٢٢٤٠ ، وفه : أمر من وفي لحقت به هاء السكت .

الشاهد قوله : (لَا سِيَمًا) حيث حذفت الواو من أولها وخففت بحذف ياء منها .

(٣) انظر رأي ابن عصفور في الارتشاف : ٢ / ٣٣٠ .

وهذا الذي ذكره معارضٌ للسمع الذي أوردناه.

وربما ولي لاسيما الظرفُ والجملَةُ الفعليةُ وجملَةُ الشرط قال^(١):

يَسُرُّ الْكَرِيمَ الْحَمْدُ لَاسِيْمًا لَدَى شَهَادَةِ مَنْ فِي خَيْرِهِ يَتَقَلَّبُ

وقال^(٢):

فَقِي النَّاسِ فِي الْحَمْدِ لَاسِيْمًا يُنِيلُكَ مِنْ ذِي الْجَلَالِ الرِّضَا

هكذا ذَكَرَ بعضُ أَصْحَابِنَا^(٣)، وهذانِ البيتانِ عِنْدِي متاَوَلَانِ عَلَى أَنْ يَكُونَ
التقديرُ : لاسيما حمدٌ لَدَى شَهَادَةِ مَنْ فِي خَيْرِهِ يَتَقَلَّبُ ، و لاسيما خيرٌ يُنِيلُكَ مِنْ ذِي
الجلالِ الرضا والمعنى ، عليه فيكونُ هذا مما حُذِفَ فِيهِ الموصوفُ وأقيمتْ صفتهُ وهي
ظَرْفٌ وجملَةُ فعليةٌ مَقَامُهُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٤) ﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ أي وَمِمَّا قَوْمٌ دُونَ ذَلِكَ
وقَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):

(١) البيت من بحر الطويل لَمْ أَعثر على قائله ويوجد في شرح التسهيل : ٣١٩ / ٢ ،
والمساعد : ٥٩٨ / ١ ، والمجم : ٢٣٤ / ١ ، والخزانة : ٤٤٧ / ٣ ، وناظر الجيش : ٥ /
٢٢٤٠ .

الشاهد قوله : (لاسيما لَدَى) حيث ولي (لاسيما) الظرف .

(٢) البيت من بحر المتقارب وَلَمْ أَعثر على قائله ويوجد في شرح التسهيل : ٣١٩ / ٢ ، والمساعد
: ٥٩٨ / ١ ، والمجم : ٢٣٥ / ١ ، والخزانة : ٤٧٧ / ٣ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٢٤٠ .

الشاهد قوله : (لاسيما ينيلك) حيث ولي (لاسيما) جملة فعلية فعلها مضارع .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣١٩ / ٢ ، والمجم : ٢٣٤ / ١ ، ٢٣٥ .

(٤) من الآية : ١١ من سورة الجن .

(٥) البيت من الرجز لحكيم بن معية ويوجد في الخصائص : ٣٧٠ / ٢ ، وابن يعيش : ٥٩ / ٣ ،

وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٢٣ / ٣ ، والتصريح : ١١٨ / ٢ ، والأشعرى : ٧٠ / ٣ .

اللغة : تَبَيَّنَ أصلها تائم حيث كسرت التاء على لغة من يكسر تاء تفعل فانقلبت الهزرة ياء ،
والميسم هو الجمال من الوسامة .

لو قلت ما في قومها لم تيسم بفضلها في حسب وميسم

يريد : أحد يفضلها^(١) . / ١٧٩

ولا يجوز^(٢) حذف (لا) من لاسيما سواء أفرعنا على أنها عاملة عمل إن أم ليست بعاملة ، لأن حذف الحرف خارج عن القياس ولا ينبغي أن يقال بشيء منه إلا حيث سُمِعَ ، ولم يُسمَعْ حذف (لا) من لاسيما في كلام من يُحتج به وإنما سُمِعَ ذلك في أشعار المولدين نحو قول الخليل^(٣).

كل مُشتاقٍ إليه فَمِنْ السُّوءِ قَدَاهُ
سِيِّمًا مَنِ خَالَتْ الْأَخْـ رَأْسُ مِنْ ذُونِ مُنَاهُ^(٤)

وقد أولع كثير من المصنفين في العلوم بذلك وكذلك أيضاً لا يجوز أن تأتي بعدها الجملة المعطوفة نحو قول بعضهم : لَاسِيْمًا وَالْأَمْرُ كَذَلِكَ وَتَحُوْ هَذَا.

وأما (بله) فمذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز فيما بعدها إلا الحذف^(٥).

= والمعنى : لو قلت ما في قولها أحد يفضلها في الحسب والجمال لم تأثم.

الشاهد فيه : قوله (ما في قومها) حيث حذف الموصوف والتقدير : لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم.

(١) ومثل أبو حيان لجملة الشرط الواقعة بعد لاسيما بيت فيه قبح فحذفناه كما فعل ناظر الجيش ٢٢٤٢/٥ والبيت المذكور في الارتشاف ٣٢٩ / ٢ ، والجمع : ٢٣٥ / ١ ومن الأمثلة في ذلك قولك : حافظ على الصديق لاسيما إن أخلص لك.

(٢) هنا نهاية السقط (صفحتان) من النسخة الأمريكية وقد أخذناه من النسخة المغربية.

(٣) يكنى أبا علي من كبار شعراء البصرة نادم الخلفاء وكان ملازماً لأبي نواس عرف بمجونته وغزله وحرياته ، توفي سنة ٨٦٤هـ وهو القائل في شعر : وإنما تكشف أحلال الرجال الدراهم (موسوعة شعراء العرب ص ٥٥٨ - درجي شامي)

(٤) البيتان من مجزوء الرمل للحسين بن الضحاك.

الشاهد قوله : (سيما) حيث حذف (لا) من (سيما) ولم يسمع هذا في الشعر القديم.

وأجاز الكوفيون والبغداديون فيه النصب على الاستثناء نحو : أكرمت العبيد
 بلة الأحرار وإنما جعلوها استثناء لأنهم رأوا ما بعدها خارجاً عن ما قبلها في الوصف
 من حيث كان مرتباً عليه ؛ لأن معنى أكرمت العبيد بلة الأحرار أن إكرامك للأحرار
 يزيد على إكرامك للعبيد^(٢)، والصحيح أنها ليست من أدوات الاستثناء بدليل أن ما
 بعدها لا يكون من جنس ما قبلها ، ومن حيث دخول حرف العطف عليها ولم
 يتقدمها استثناء^(٣).

واختلف الذين لا يُحيزون فيها إلا الحفص فمذهب الأخفش أنها حرف جر ،
 ومذهب الفارسي أنها مصدر لم ينطق له بفعل وهو مضاف لما بعده كقوله
 تعالى^(٤) ﴿فَصَرَبَ الرَّقَابُ﴾ وهي إضافة من نصب^(٥).

وزعم بعض الكوفيين أنها إذا انجر ما بعدها كانت بمعنى غير ، فمن الحفص
 بها قول الشاعر^(٦):

تدُرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتِهَا بِلَّةُ الْأَكْفِ كَالْهَامِ لَمْ تُخْلَقِ

(١) ينظر حروف المعاني للزجاجي : ١٠ ، الارتشاف : ٢ / ٣٣١ ، والمجم : ١ / ٢٣٥ .

(٢) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٣١ ، والمجم : ١ / ٢٣٥ .

(٣) وهو رأي البصريين وابن عصفور حيث أنكروا مجيء بلة للاستثناء ينظر شرح الجمل الكبير :
 ٢ / ٢٦٢ ، والمجم : ١ / ٢٣٥ ، قال ابن عصفور : وأما بلة فإدخالها في باب الاستثناء فاسد
 لأنك إذا قلت قام القوم بلة زيداً فإنما معناه دع زيداً ولا يتعرض للإخبار عنه وليس المعنى إلا
 زيداً.

(٤) من الآية : ٤ من سورة محمد .

(٥) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٣٢ ، والمجم : ١ / ٢٣٦ .

(٦) البيت من بحر الكامل لكعب بن مالك من قصيدة قالها يوم الخندق ويوجد في ديوانه

(ص ٢٤٥) بغداد . ويوجد في ابن يعيش : ٤ / ٤٧ ، ٤٨ ، وشرح الجمل : ٢ / ٢٦٢ ،

والارتشاف : ٢ / ٣٣١ ، والمغني : ١ / ١٥٧ ، والمجم : ١ / ٢٣٦ .

الشاهد قوله : (بلة الأكف) حيث جر ما بعد (بلة) بالإضافة لأنها بمعنى غير .

فإنه رُوِيَ بِمُخْفَضِ الْأَكْفِ ، وَمِنْ النَّصْبِ بِمَا قَوْلُ الْآخَرِ^(١) :

تَمْشِي الْقُطُوفُ إِذَا غَنَى الْخُدَاةُ بِهَا مَشْيَ الْجَوَادِ قَبْلَهُ الْجِلَّةُ التُّجْبَا

وَأُنْشَدَ صَاحِبُ كِتَابِ شَجَرِ الدَّرِّ وَهُوَ أَبُو الطَّبِيبِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنُ عَلِيٍّ
اللُّغَوِي^(٢) لَجْرِيرٍ فِي النَّصْبِ يَهْجُو الْفَرَزْدَقَ^(٣) :

وَهَلْ كُنْتُ يَابْنَ الْقَيْنِ فِي الدُّهْرِ مَالِكًا بَعِيرَ بَعِيرٍ بَلَّهَ مُهْرِيَّةً نُجْبَا

بِمَعْنَى : دَغَ مَهْرِيَّةً وَكَيْفَ مَهْرِيَّةً ، وَالْبَعِيرُ مَا يَخْرُجُ مِنْ خَوَارِينِ الْإِبِلِ مِنَ
الْبُعْرِ ، وَالْخَوَارِينُ جَمْعُ خَوْرَانٍ وَهُوَ هَوَاءُ الدُّبْرِ.

وَمَنْ لَمْ يَجْعَلْهَا أَذَاةً اسْتِثْنَاءً يُؤَوَّلُ النَّصْبَ بَعْدَهَا عَلَى أَنْ يَكُونَ
مَصْدَرًا مَوْضُوعًا مَوْضَعُ الْفِعْلِ كَمَا قُلْنَا عَنْ الْفَارَسِيِّ ، أَوْ يَجْعَلْهَا اسْمَ فِعْلٍ
وَلَيْسَ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ نَحْوُ : صَهْ وَمَهْ ، فَإِذَا قِيلَ : قَامَ الْقَوْمُ بَلَّهَ زَيْدًا فَمَعْنَاهُ
عِنْدَهُمْ : دَغَ زَيْدًا.

(١) البيت من بحر البسيط لابن هرمة ويوجد في اللسان (بله) ، وابن يعيش : ٤ / ٤٩ ، والخزانة : ٦ / ٢١٤ ، والغريب والعجيب في معني اللبيب : ٦٦ . (د/ عبد العزيز فاخر).

اللغة : " القُطُوف " من الدواب التي تسيء السير وتبطئ وقد يوصف بها الإنسان (المعجم
الوسيط: قطف) الخداة : جمع الحادي : وهو الذي يغني ويشدو للإبل ، الجلة : جمع جليل
مثل صبي وصبيبة وهو الكبير من الإبل ، التجبا : جمع نجيب والنجيب هو الفاضل على مثله
النفيس في نوعه والمقصود بالوصفين خيار الإبل.
الشاهد قوله : (نبله الجلة) حيث نصب ما بعد (بله) على أنها بمعنى (دع).

(٢) هو عبد الواحد بن علي أبو الطبيب اللغوي الحلبي أخذ عن أبي عمر الزاهد صنف مراتب
النحويين والإبدال وشجر الدر وغير ذلك توفي بعد سنة ٣٥٠ هـ. ينظر : البغية : ٢ / ١٢٠ .

(٣) البيت من بحر الطويل في ديوان جرير : (دار المعارف) ٢ / ١٠٢٢ . وهو بيت مفرد ، ويوجد
في الجمع : ١ / ٢٣٦ ، والدرر : ١ / ٢٠٠ ، والخزانة : ٦ / ٢٣١ .
اللغة : القَيْن : الحداد ، مهريّة : المهر أول ما ينتج من الحبل والحمر الأهلية وغيرها.
الشاهد قوله : (بله مهريّة) وهو كالبيت السابق.

وَعَدَّ أَبُو الْقَاسِمِ الزَّجَاجِي فِي أَدَوَاتِ الاسْتِثْنَاءِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ^(١) وَذَلِكَ اسْمٌ ، إِنَّمَا الْأَدَاةُ إِلَّا خَاصَّةٌ ، فَإِذَا قُلْتَ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ فَإِنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَنْصُوبٍ .

قال الأخفش : وذلك في لغة أهل الحجاز لأن الكون غير الأحد كذلك قلت : ما جاءني أحد إلا كون زيد كقولك : ما جاءني أحد إلا حماراً وهو في لغة بني تميم مرفوع على البدل من أحد وهو أقبس فجعله الأخفش كما ترى استثناءً مُنْقَطِعاً ، وجعله بعض أصحابنا استثناءً مُتَّصِلاً قال : فإن قلت : ليس المعنى على استثناء كون زيد وإنما المعنى على استثناء زيد ، فالجواب أنه يتصور على أن يكون أن وصلتها في موضع مصدر منصوب على الاستثناء ، وتكون واقعة موقع الاسم كذلك قلت : قام القوم إلا الكائن زيدا والكائن زيدا هو زيد ، وساغ لأن وصلتها أن تقع موقع الاسم كما يسوغ ذلك في المصدر الذي هي بتقديره ، ومن وضع أن وصلتها موضع الاسم قوله^(٢) :

لَعَمْرُكَ مَا الْفِتْيَانُ أَنْ تَبْتَ اللَّحَى وَلَكِنَّمَا الْفِتْيَانُ كُلُّ فِتْيٍ نَدِي

فأوقع (أن تبت اللحى) موقع النابتي اللحى ، ويجوز في قوله إلا أن يكون زيد رفُع زيد ونصبه فمن رفُع يحتمل وجهين أحدهما : أن تكون تامة نحو : كَانَ الْأَمْرُ والآخر : أن تكون الناقصة فيجعل الخبر مضمراً في يكون كأنك قلت إلا أن يكونه زيد قاله الأخفش في الأوسط ، ولا حاجة إلى تكلف إضمار ، ومن نصب فعلى أن تكون ناقصة وهو خبر لها واسمها مضمراً عائداً على البعض المفهوم من الكلام السابق .

(١) قال في كتاب الجمل ما نصه : ٢٣٣ (توفيق الحمد) : وأما إلا أن يكون فإن شئت رفعت بها كقولك : قام القوم إلا أن يكون زيد وما خرج القوم إلا أن يكون بكر ، وإن شئت نصبت والرفع أجود قال الله عز وجل : ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاصِرَةً﴾ (البقرة : ٢٨٢) فرى بالرفع والنصب .

(٢) البيت من بحر الطويل لم أعثر على قائله أو مراجع له .
الشاهد قوله : " أن تبت " حيث أوقع أن والمضارع موقع اسم الفاعل أي النابت .



﴿ بَابُ الْحَالِ ﴾^(١)

يقول ابن مالك : / ١٨٠

الْحَالُ وَصَفُ فَضْلَةٍ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَ فَرْدًا أَذْهَبُ

الحالُ يُذَكَّرُ وَتَوَثَّقُ يُقَالُ : نَحْنُ فِي حَالٍ حَسَنَةٍ وَفِي حَالٍ حَسَنِ.
 وَقَوْلُهُ : " وَصَفٌ " جِنْسٌ يَشْمَلُ سَائِرَ الْأَوْصَافِ مِنَ الْحَالِ وَالتَّعْتِ وَغَيْرِهَا.
 وَقَوْلُهُ : " فَضْلَةٌ " يَخْرُجُ بِهِ الْوَصْفُ الَّذِي لَيْسَ بِفَضْلَةٍ نَحْوُ وَصْفِ الْمَرْفُوعِ
 نَحْوُ : قَامَ رَجُلٌ ضَاحِكٌ فَضَاحِكٌ وَصَفٌ وَلَيْسَ بِفَضْلَةٍ.
 وَقَوْلُهُ : " مُنْتَصِبٌ " فَصْلٌ يَخْرُجُ بِهِ الْوَصْفُ الَّذِي هُوَ فَضْلَةٌ وَهُوَ وَصَفُ
 الْمَجْرُورِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ فَقَائِمٌ وَصَفٌ فَضْلَةٌ لَكِنَّهُ لَيْسَ بِمُنْتَصِبٍ.
 وَقَوْلُهُ : " مُفْهِمٌ فِي حَالٍ " فَصْلٌ ثَالِثٌ يَخْرُجُ بِهِ مَا كَانَ وَصْفًا فَضْلَةً مُنْتَصِبًا
 لَكِنَّهُ لَا يُفْهِمُ مَعْنَى فِي حَالٍ وَهُوَ وَصَفُ الْفَضْلَةِ الْمَنْصُوبَةِ نَحْوُ : رَأَيْتُ رَجُلًا
 ضَاحِكًا.

وقوله : " كَفَرْدًا أَذْهَبُ " تَمْثِيلٌ ، وانتصابٍ فَرْدًا عَلَى الْحَالِ ، وَذُو الْحَالِ هُوَ
 الضَّمِيرُ الْمُسْتَكِنُ فِي أَذْهَبُ وَتَقَدَّمَتِ الْحَالُ هُنَا عَلَى الْعَامِلِ لِأَنَّ أَذْهَبُ فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ.

وتَقَدَّمَ الْحَالُ وَذُو الْحَالِ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ جَائِزٌ بِإِجْمَاعٍ مِنَ الْكُوفِيِّينَ
 وَالْبَصْرِيِّينَ^(٢) ، هَذَا الْمَثَلُ الَّذِي ذَكَرَهُ النَّاطِقُ فَلَوْ كَانَ مَكَانَ الضَّمِيرِ اسْمُ ظَاهِرٍ مَرْفُوعٍ
 فَمَنْ جَوَازِ تَقَدُّمِ الْحَالِ عَلَى الْعَامِلِ خِلَافَ سَيَّاتِي ذِكْرُهُ نَحْوُ : فَرْدًا يَذْهَبُ زَيْدٌ.

(١) استغرق هذا الباب أربعين صفحة من السبعة الأمريكية بدأ بصفحة ١٨٠ وانتهى بصفحة ٢٢٠.

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٤٠ وشفاء العليل : ٢ / ٥٣٠.

ويعني الثَّاطِمُ بِقَوْلِهِ : مُتَّصِبُ أَيِ مُتَّصِبٍ لَفْظًا وَمَعْنَى أَوْ مُتَّصِبٌ مَعْنَى لَا لَفْظًا فَإِنَّهُ قَالَ ^(١) : وَقَدْ تُجَرُّ يَعْنِي الْحَالُ بِيَاءٍ زَائِدَةٍ وَأُثْنِدَ ^(٢) :

كَأَنَّ دُعِيْتُ إِلَى بَأْسَاءَ ذَاهِمَةٍ فَمَا ابْتِغْتُ بِمَزُودٍ وَلَا وَكِلٍ

يَعْنِي : فَمَا ابْتِغْتُ مَزُودًا وَلَا وَكِلًا فَدَخَلَتْ الْبَاءُ الزَّائِدَةُ عَلَى الْحَالِ وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي الْبَيْتِ لَا يَتَعَيَّنُ لَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ لِلْحَالِ لَا زَائِدَةً أَيِ فَمَا ابْتِغْتُ مُلْتَبِسًا بِمَزُودٍ ، وَيَعْنِي بِذَلِكَ نَفْسَهُ ، وَالتَّكَلُّمُ قَدْ يُسْنَدُ الْفِعْلَ لِاسْمٍ ظَاهِرٍ وَيَزِيدُ بِذَلِكَ نَفْسَهُ نَحْوُ قَوْلِهِ : لَقَدْ صَحَبَكُمْنِي رَجُلٌ صَالِحٌ ، وَلَوْ جِئْتَهُمْ بِي لَجِئْتُ بِفَارِسٍ بَطِلٍ أَيِ مُلْتَبِسًا بِفَارِسٍ بَطِلٍ يَرِيدُ نَفْسَهُ.

(١) انظر شرح التسهيل : ٢ / ٣٢٢.

(٢) البيت من بحر البسيط لم ينسب إلى أحد ، وهو في شرح التسهيل : ٢ / ٣٢٢ ، وتعليق الفرائد : ٣ / ٢٧١ ، والجنى الداني : ٥٥ ، والمساعد : ٧ / ٢ ، وشرح شواهد المعنى : ٣٣٩ ، والحروف النحوية الزائدة : ٣٨.

اللغة : المزود : الخائف المذعور ، الوكيل : العاجز الكسلان.

الشاهد قوله : " فَمَا ابْتِغْتُ بِمَزُودٍ " حيث زيدت الباء مع الحال المنفي عاملها وجاءت الحال مجرورة لفظاً لكنها منصوبة في المعنى.

﴿ أوصاف الحال ﴾

قوله :

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

الانتقالُ فِي الْحَالِ كَوْنُهَا لَا تَكُونُ صِفَةً لَازِمَةً نَحْوُ : ضَاحِكٌ وَمُسْرِعٌ وَنَحْوَهُمَا.

والاشتقاقُ فِي الْوَصْفِ كَوْنُهُ مَصُوعًا مِنَ الْاسْمِ دَالًّا عَلَى مَعْقُولِيَةِ الْاسْمِ وَشَيْءٍ آخَرَ لِأَجْلِهِ كَانَ الصَّوْعُ نَحْوُ : رَاكِبٌ / ١٨١ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى ذَاتِ مَتَصِفَةٍ بِالرَّكُوبِ وَإِنَّمَا قُلْنَا مَصُوعًا مِنَ الْاسْمِ لِشَمَلِ مَا اشْتَقَّ مِنَ الْمَصْدَرِ نَحْوُ : رَاكِبٌ وَمَضْرُوبٌ ، وَمَا اشْتَقَّ مِنَ الْاسْمِ غَيْرِ الْمَصْدَرِ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : رَجُلٌ أَظْفَرُ أَيُّ طَوِيلُ الظَّفَرِ ، وَنَحْوُ قَوْلِكَ : طِبْنٌ مُسْتَحْجَرٌ وَيُبَاثٌ مُسْتَنْسَرٌ فَإِنَّمَا مَشْتَقَانِ مِنَ الْحَجَرِ وَالنَّسْرِ وَلَيْسَا مَشْتَقَيْنِ مِنْ مَصْدَرٍ ، وَهَذَا الَّذِي قُلْنَا هُوَ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الْبَصَرَةِ^(١) وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي بَابِ الْمَصْدَرِ^(٢).

وَقَوْلُ النَّازِمِ (يَغْلِبُ) أَيُّ يَغْلِبُ كَوْنُ الْحَالِ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا وَيَدُلُّ أَنْ هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ مَعًا يَغْلِبَانِ فِي الْحَالِ وَأَنَّهُ تُوجَدُ الْحَالُ عَارِيَةً عَنْهُمَا^(٣) وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ فِيهِ إِهَامٌ وَنَحْنُ نُوَضِّحُ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ ، فَقُولُ :

الْحَالُ قِسْمَانِ : مُبَيَّنَةٌ وَمُؤَكَّدَةٌ ، فَالْمُبَيَّنَةُ : لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُنْتَقِلَةً أَوْ مُشْتَقَّةً بِالْمُنْتَقِلَةِ.

(١) ينظر الكتاب : ١ / ٣٧٠ ، والمجموع : ١ / ٢٣٨ ، والأشعريني : ٢ / ١٧٢ .

(٢) تقدم ذلك عند شرح قوله في باب المفعول المطلق :

بمثلة أو فعل أو وصف لُصِبَ وكونه أصلاً لهذين انتخب

(٣) مثال كون الحال لازمة غير منتقلة قوله : ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾ (النساء ٢٨) ، وقوله :

﴿ طِشْمٌ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ (الزمر: ٧٣) ، ومثال كونه جامدة غير مشتقة قوله : ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةً ﴾ (النساء ٧١) ، وقوله : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ﴾ (الأعراف ٧٣).

فالمنتقلة نحو : جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا أَلَا تَرَى أَن مَجِيئَهُ كَانَ يُعْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي حَالٍ ضَحِكِهِ وَفِي حَالٍ غَيْرِهِ ، لَأَنَّ الضَّحِكَ لَيْسَتْ صِفَةً لَازِمَةً.

والشَّيْبَةُ بِالْمَنْتَقِلَةِ قَوْلُكَ : خُلِقَ زَيْدٌ أَشْهَلُ^(١) وَوُلِدَ قَصِيرًا فَالشَّهْلُ وَالْقَصِيرُ لَيْسَا مِنَ الْأَوْصَافِ الْمَنْتَقِلَةِ لَكِنَّهَا شَبِيهَةٌ بِهَا لِمَجِيئِهَا بَعْدَ خُلُقٍ وَوُلْدٍ لِأَنَّهُ كَانَ يُعْكِنُ أَنْ يُخْلَقَ وَيُولَدَ غَيْرَ أَشْهَلٍ وَغَيْرَ قَصِيرٍ ، وَقَالَتِ الْعَرَبُ : خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَذِيهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا ، فَيَذِيهَا بَدَلٌ مِنَ الزَّرَافَةِ وَأَطْوَلَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ . وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٢) :

فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطُ الْعِظَامِ كَأَلَمَا
عَمَامَتُهُ بَسِينُ الرَّجَالِ لِوَاءُ

فَسَبْطُ الْعِظَامِ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ وَلَيْسَتْ مَمْتَقِلَةً لَكِنَّهَا مَشْبَهَةٌ بِالْمَنْتَقِلَةِ لِمَجِيئِهَا بَعْدَ جَاءَ وَجَاءَ فِي الْبَيْتِ مَعْنَاهُ وَلَدَتْهُ سَبْطُ الْعِظَامِ.

وَالْمُؤَكَّدَةُ : يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُتَقِلَةٍ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾^(١) ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾^(٢) ﴿وَيَوْمَ يُنْعَثُ حَيًّا﴾^(٣) ﴿وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^(٤) ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾^(٥).

(١) فِي الصَّحَاحِ (شَهْل) الشَّهْلَةُ فِي الْعَيْنِ : أَنْ يَشُوبَ سَوَادُهَا زَرْقَةً ، وَعَيْنُ شَهْلَاءَ وَرَجُلٍ أَشْهَلُ الْعَيْنِ.

(٢) الْبَيْتُ : مِنْ بَحْرِ الطَّوِيلِ لِشَاعِرٍ يُدْعَى زَيْدُ بْنُ كَثُوفٍ الْعَنَبَرِيُّ وَهُوَ فِي شَرْحِ الْحَمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ : ٢٦٩ ، وَشَرْحِ الْجَمَلِ : ١ / ٣٣٧ ، وَالْخَزَانَةِ : ٤ / ١٤٦ ، وَالْأَشْوَينِيِّ : ٢ / ١٧٠ ، وَالْعَيْنِ بِرَقْمٍ : ٥٢٨ ، وَنَازِلِ الْجَيْشِ : ٥ / ٢٢٤٥ ، وَالصَّحَاحِ (سَبْط).

اللُّغَةُ : الضَّمِيرُ فِي جَاءَتْ يَرْجِعُ إِلَى أُمِّ جَنْدَحِ الْمَذْكُورَةِ فِيمَا قَبْلَهُ ، وَفِي بَيْتِهِ : يَرْجِعُ إِلَى جَنْدَحٍ وَسَبْطُ الْعِظَامِ : حَسَنُ الْقَدِّ وَالِاسْتَوَاءِ.

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ : "سَبْطُ الْعِظَامِ" حَيْثُ جَاءَتْ حَالًا غَيْرَ مَمْتَقِلَةٍ بِمَعْنَى أَفْأَ وَصَفٍ لَازِمٍ وَهَذَا قَلِيلٌ.

(٣) مِنَ الْآيَةِ : ١٥٣ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ.

(٤) مِنَ الْآيَةِ : ٩١ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

(٥) مِنَ الْآيَةِ : ٣٣ مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ.

(٦) مِنَ الْآيَةِ : ٦٠ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

(٧) مِنَ الْآيَةِ : ١٩ مِنْ سُورَةِ النَّمْلِ.

وقال الشاعر^(١):

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ شَهْلَةٍ عَيْنِهَا كَذَلِكَ عِنَاقُ الطَّيْرِ شَهْلًا عِيُونُهَا

وأمثال ذلك كثير . فمستقيماً ومصدقاً ومفسدين وحياً وضاحكاً وشهلاً
أحوال مؤكدة لا مبيّنة لأنه لم يبينهم ما قبلها فتكون مبيّنة وإنما هي مؤكدة لما قبلها
ولا يجوز أن تكون الحال غير منتقلة ولا شبيهة بالمنتقلة إلا إذا كانت مؤكدة . فاما
قول امرئ القيس^(٢):

إِذَا قُلْتُ هَاتِي تَوَلَّيْنِي تَمَآيَلْتُ عَلَيَّ هَضِيمَ الْكَشْحِ رَبِّا الْمُخْلَخِلِ

فهضيم منصوب على المدح لا على الحال ، لأنه صفة لازمة وليست بمؤكدة
وكذلك قوله تعالى : **﴿قَاتِمًا بِالْقِسطِ﴾** ، وأما قوله تعالى **﴿إِلَيْهَا وَاحِدًا﴾** . فبدل .

(١) البيت من بحر الطويل لقاتل مجهول . وقد روى في شكلة وشهلة .

اللغة : الشهلة في العين : أن يشوب سوادها زرقه . والشكلة : هيئة حمرة تكون في سواد العين .
الشاهد فيه : قوله : شهلاً عيونها حيث جاءت شهلاً حالاً مؤكدة وعيونها مرفوع به وما
قبله مبتدأ وخبر وانظر البيت في معاني القرآن للفراء : ٣٨٣ / ١ ، وهو في اللسان الصحاح (شهلاً) .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو في الغزل لامرئ القيس (ديوانه : ٤٢) وروايته في الديوان هكذا:

هَصُرْتُ بِقُوذِي رَأْسَهَا فَتَمَآيَلْتُ

والبيت في معجم شواهد النحو الشعرية : ١٤٥ ، وهو في شذور الذهب : ٢٢ .

اللغة : هصرت : جذبت ، الفودان : جانباً الرأس ، تمايلت أي مالت ، هضيم الكشح :
ضامر الكشح . والكشح : منقطع الأضلاع ، ريا : تأنيث الريان ، المخلخل : موضع
الخلخال من الساق .

الشاهد قوله : (هضيم الكشح) حيث جاء منصوباً على المدح لا على الحال لأنه صفة لازمة .

(٣) من الآية : ١٨ من سورة آل عمران وأوله قوله : **﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ
وَأُولُو الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقِسطِ﴾** .

(٤) من الآية ١٣٣ من سورة البقرة وقبلها قوله : **﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ
وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهاً وَاحِداً﴾** .

وَزَعَمَ الْفَرَاءُ^(١) أَنَّ الْحَالَ لَا تَكُونُ إِلَّا مَبِيَّةً ، فَلَا تَكُونُ حَيْثُ يَدُلُّ مَا قَبْلَهَا
عَلَيْهَا بَلْ لَأَدُلُّ فِيهَا مِنْ تَحْدُدٍ فَائِدَةٍ نَحْوُ : عَبْدُ اللَّهِ فِي الدَّارِ قَائِمًا ، فَبِی الدَّارِ إِنَّمَا يَدُلُّ
عَلَى كَوْنٍ مُطْلَقٍ ، وَقَائِمًا قَبْدُ ذَلِكَ الْكَوْنِ وَحَدُّ مَعْنَى لَمْ يَكُنْ فِي الدَّارِ لِيَدُلُّ عَلَيْهِ ،
فَلَوْ قُلْتُ : عَبْدُ اللَّهِ عَلَى الْفَرَسِ رَاكِبًا وَزَيْدٌ فِي الْحَمَامِ عَزِيَانًا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ حَالًا بَلْ
هَذَا عِنْدَهُ مَنصُوبٌ عَلَى الْقَطْعِ ، وَالْمَنصُوبُ عَلَى الْقَطْعِ عِنْدَهُ هُوَ الَّذِي يَدُلُّ مَا قَبْلَهُ
عَلَيْهِ أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَرَسَ يَشْعُرُ بِالرُّكُوبِ وَفِي الْحَمَامِ يَشْعُرُ بِالْعَرَى ، وَزَعَمَ أَيْضًا أَنَّ
الْقَطْعَ يَكُونُ فِي نَحْوِ : قَامَ زَيْدٌ الظَّرِيفُ إِذَا كَانَ زَيْدٌ لَا يُعْرِفُ إِلَّا بِالظَّرِيفِ فَيَجُوزُ
أَنْ تَسْقُطَ مِنْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَيَنْتَصِبُ عَلَى الْقَطْعِ فَيَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ ظَرِيفًا ، لِأَنَّ زَيْدًا
يَدُلُّ عَلَيْهِ حَالَةٌ تُصْبِيهِ كَمَا يَدُلُّ حَالَةٌ رَفَعَهُ لِكَوْنِهِ لَا يُعْرِفُ إِلَّا بِهِ فَمَتَى ذَكَرْتَ الْأَسْمَ
الْعَلَمَ سَرَى الذَّهْنُ إِلَى الْوَصْفِ ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمَنصُوبَ عَلَى الْقَطْعِ لَا يَكُونُ إِلَّا
حَيْثُ يَرَادُ بِهِ التَّكْيِيدُ.

وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ غَيْرَهُ النَّصْبَ عَلَى الْقَطْعِ حَيْثُ يَرَادُ / ١٨٢ بِهِ التَّكْيِيدُ
كَمَا مَثَلٌ وَحَيْثُ لَا يَرَادُ بِهِ التَّكْيِيدُ ، وَأَجَازُوا أَنْ تُقُولَ : جَاءَ زَيْدٌ أَرْزَقَ عَلَى أَنْ لَا
يَكُونُ حَالًا بَلْ مَنصُوبًا عَلَى الْقَطْعِ وَجَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ قَوْلَ أَمْرِئِ الْقَيْسِ^(٢) :

وَعَالَتَيْنِ قَفَوَانَا مِنَ الْبُسْرِ أَحْمَرًا

(١) قال في الجمع : ١ / ١٤٥ : إثبات الحال المؤكدة مذهب الجمهور وذهب المسرد والفراء
والسهيلي إلى إنكارها. وقالوا لا تكون الحال إلا مبيئة.
(٢) هذا عجز بيت من بحر الطويل لامرئ القيس وصدده :

سوامق جَبَّارٍ أَثِيثُ فِرْعَوْنِهِ

اللغة : سوامق : مرتفعات ، جبار : الذي فات الأيدي من تناول ، أثيث : كثير ملئف ،
القنوان : مفردة قنو وهو العنق وهو من النخل كالعنقود من العنب ، البسر : الثمر
الشاهد : قوله : " أحمرًا " حيث استدلل به الفراء على أنه منصوب على القطع وليس على
الحال.

فأصلُهُ عِنْدَهُمْ : من البُسْرِ الْأَحْمَرِ فَحَذَفَ الْأَلِفَ وَاللَّامَ وَنَصَبَ عَلَى الْقَطْعِ.

وَلَا يَجِيزُ الْبَصْرِيُّونَ شَيْئاً مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَغْنَى النَّصْبَ عَلَى الْقَطْعِ.

وهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَرَاءُ مِنْ إِنْكَارِ الْحَالِ الْمُوكَّدَةِ ذَهَبَ إِلَيْهِ السُّهَيْلِيُّ
قَالَ: الْحَالُ الَّتِي يَسْمُونَهَا مُوكَّدَةً لِلْفِعْلِ وَزَعَمُوا أَنَّ مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ^(١) ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ
لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ ^(٢) ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ إِنَّمَا هُوَ بَظَنُّ مِنْهُمْ وَلَا جُودَ لِلْحَالِ الْمُوكَّدَةِ
فِي كَلَامٍ فَصِيحٍ لَا تَقُولُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا مَضْرُوبًا وَلَا تَكَلَّمُ عَمْرًا مُتَكَلِّمًا ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ
إِنَّمَا يُوَكَّدُ بِفِعْلِ مِثْلِهِ أَوْ بِالْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ أَصْلُهُ وَهُوَ مُضْمَنٌ فِي لَفْظِهِ ، وَأَمَّا الْحَالُ
فَصَفَةٌ لِلْفَاعِلِ أَوْ لِلْمَفْعُولِ فَكَيْفَ يُوَكَّدُ الْفِعْلُ بِمَا هُوَ صِفَةٌ لغيرِهِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ فِي الْحَالِ
ضَمِيرًا فَاعِلًا فَحُكْمُهُ حُكْمُ جُمْلَةٍ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ وَشَيْءٍ الْوَاحِدِ لَا يُوَكَّدُ بِجُمْلَةٍ وَلَا بِمَا
فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ بَلْ فِي الْفِعْلِ زِيَادَةٌ عَلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ وَهُوَ الْمَضِيُّ
وَالِاسْتِقْبَالُ. ^(٣) انتهى.

ثُمَّ أَخَذَ فِي تَأْوِيلِ مَا زَعَمُوا أَنَّهُ حَالٌ مُوكَّدَةٌ ، وَيدل على بطلان مذهبه
ومذهب الفراء فِي أَنَّهُ لَا تَكُونُ الْحَالُ مُوكَّدَةٌ ، وَتَأْوِيلُ الْفَرَاءِ أَنَّ ذَلِكَ مُنْصُوبٌ عَلَى
الْقَطْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ^(٤) ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ﴾ وَقَالَ عَمْرُو ^(٥) بن
مَخْلَةَ الْحِمَارِ ^(٦):

(١) الآية : ٧٩ من سورة النساء.

(٢) من الآية : ٩١ من سورة البقرة.

(٣) ينظر نتائج الفكر للسهيلى : ٣٠٥ وهى فى كتاب السهيلى نصوص بمعناها.

(٤) من الآية : ٨٣ من سورة البقرة.

(٥) شاعر إسلامي جزري كان مداحا لبني مروان ويقال له عمرو بن المخلاة الكلابي (معجم

الشعراء ص ٦٨)

(٦) البيت من بحر الطويل وقد نسبته الشارح ، وهو فى معجم الشعراء ص ٦٨ وبعده بيت آخر

وهو قوله :

فلن ينصب القيسي للناس راية من الدهر إلا وهو خزيان خاشع

اللغة : أسفه : الإسته هو العجز ، أبادهته : قضت عليه ، القواطع : يقال : سيف قاطع أي ماضٍ . =

طَعْنًا زِيَادًا فِي اسْتِهِ وَهُوَ مُذِيرٌ وَتَوَرًّا أَبَادَتُهُ السُّيُوفُ الْقَوَاطِعُ

فَقَوْلُهُ : (وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ) (وَهُوَ مُذِيرٌ) جَمَلَتَانِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ وَهُمَا مُؤَكِّدَانِ لِمَا قَبْلَهُمَا وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّهُمَا حَالٌ دُخُولُ الْوَائِرِ عَلَيْهِمَا.

وَيَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ : أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مَا أَجَازُوهُ مِنْ قَوْلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ مُسْرِعًا مُبْطِئًا وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ عِنْدَهُمْ : جَاءَ زَيْدٌ الْمُسْرِعُ أَيْ الْمَعْرُوفُ بِالْإِسْرَاعِ أَوْ الْمَوْصُوفُ بِالْإِسْرَاعِ مُبْطِئًا فَتَكُونُ مُسْرِعًا مُنْصُوبًا عَلَى الْقَطْعِ وَمُبْطِئًا مُنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ وَالْمَنْصُوبُ عَلَى الْقَطْعِ عِنْدَهُمْ فَائِدَتُهُ فَائِدَةُ النِّعْتِ وَلِذَلِكَ أَجَازَ هِشَامٌ : إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمٌ وَزَيْدٌ جَالِسًا ، وَقَالَ : وَزَيْدٌ مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ فِي قَائِمٍ ، وَجَالِسًا مُنْصُوبٌ عَلَى الْقَطْعِ ، لِأَنَّهُ زَيْدًا بَعَطْفِهِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ قَدْ دَخَلَ فِي الْقِيَامِ ، فَلَا يَكُونُ قَائِمًا جَالِسًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ^(١).

فَإِذَا كَانَ جَالِسًا مُنْصُوبًا عَلَى الْقَطْعِ أَفَادَ مَا أَفَادَ النِّعْتُ وَتَقْدِيرُهُ : إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمٌ وَزَيْدٌ الْجَالِسُ أَيْ الْمَعْرُوفُ بِالْجُلُوسِ أَوْ الْمَوْصُوفُ بِالْجُلُوسِ ، وَجَالِسٌ فِي بَابِ الْقَطْعِ هُنَا لَا يَتَنَبَّهُ عَلَى التَّنْصُوفِ وَلَا يَسْلُكُ بِهِ سَبِيلَ التَّنْقِيلِ بَلْ سَبِيلُ سَبِيلِ أَحْمَرَ فِي : جَاءَ زَيْدٌ أَحْمَرُ فَعَلَى الْحَالِ الْمَسْأَلَةُ خَطَأً : لِأَنَّ الْحُمْرَةَ لَا تَنْتَقِلُ كَمَا لَا يَنْتَقِلُ السَّوَادُ وَالْبَيَاضُ فَهُوَ قَطْعٌ يَفِيدُ مَا يَفِيدُ النَّعْتُ.

قَوْلُهُ :

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ وَفِي مُبْدِي تَأْوِيلٍ بِلَا تَكْلُفٍ
كِبْفُهُ مَدًّا بِكَذَا يَدًا يَبِذْ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَاسَدَ

١٠ الشاهد قوله : (وهو مدير) حيث جاءت جملة حالية في محل نصب وهي تأكيد لما قبلها.

(١) أشار ابن عصفور إلى هذا الرأي في شرح الجمل الكبير : ١ / ٤٥٥ في العطف بالرفع على خبر إن.

الجمود هنا ضد الاشتقاق ، وذكر أن ذلك يكثر في السعير ومثل ذلك في البيت الثاني بقوله : " بعث مذابكنا " فمذاب منصوب على الحال وليس بوصف ولا مشتق ، وقوله : " وفي مبدئ ناول " مثل ذلك بقوله : " يدا بيد " أي مناجزة ، وكذلك كثر زيد أسدا أي كثر زيد شجاعا ، ومن ذلك / ١٨٣ قوله (١) : (وأحيانا يتمثل لي الملك رجلا) فرجلا منصوب على الحال وهو جامد.

ويكثر ورودها جامدة إذا وصفت قال تعالى (٢) ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ أو قَدَّرَ قَبْلَهَا مُضَافٌ نَحْوُ قَوْلِ الْعَرَبِ (٣) : وَقَعَ الْمُصْطَرِغَانِ عَذْلِي عَيْر . يُرِيدُونَ مِثْلَ عَذْلِي عَيْر أَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي سَعِيرٍ نَحْوُ : بَعَثَ الْبُرْقُفِيَّزَا بِدِرْهَمٍ وَالثَّوْبَ ذِرَاعًا بِدِرْهَمٍ وَبَعَثَ الشَّاءَ شَاةً بِدِرْهَمٍ ، أَوْ ذَلَّتْ عَلَى تَرْتِيبِ نَحْوُ : ادْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا : أَيِ مُرْتَبِينَ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ ، وَتَعَلَّمْتُ الْحِسَابَ بَابًا بَابًا : أَيِ مُفَصَّلًا أَوْ عَلَى تَأْصِلِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى (٤) ﴿لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ وَهَذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا أَوْ عَلَى تَفْرِيعِ نَحْوُ : هَذَا حَدِيدُكَ خَاتَمًا ، أَوْ عَلَى تَتْوِيعِ نَحْوُ : هَذَا مَالُكَ ذَهَبًا ، أَوْ عَلَى تَطَوُّرٍ فِيهِ تَفْصِيلٌ : هَذَا بُسْرًا أَطْيَبَ مِنْهُ رُطْبًا ، أَوْ عَلَى مُفَاعَلَةٍ نَحْوُ : بَعَثَ يَدًا بِيَدٍ أَيْ مُنَاجَزَةً وَكَلِمَتُهُ فَاهٌ إِلَى فِيٍّ أَيْ مُشَافَهُا فَفَاهٌ إِلَى فِيٍّ ، مُنْصَوِّبٌ عَلَى الْحَالِ أَيْ مُشَافَهُا هَذَا مَذْهَبُ سَبِيوِيَّةٍ (٥) ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

(١) الحديث في صحيح البخاري : كتاب بدء الوحي : ج ٢ ص ٣ (دار الشعب) وهو في صحيح مسلم : ٤ / ١٨١٧ ، في كتاب الفضائل باب عرق النبي (ﷺ) في البر وحين يأتيه الوحي.

(٢) من الآية : ١٧ من سورة مريم.

(٣) المساعد لابن عقيل : ٢٠ / ٨ ، الجمع : ٢٣٧ / ١ ، الارتشاف : ٢ / ٣٣٤.

(٤) من الآية : ٦١ من سورة الإسراء.

(٥) قال سبوي : " هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصدر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به وذلك قوله : كلمته فاه إلى في ، وبايعته يدا بيد كأنه قال : =

وَيَجُوزُ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْمُثَلِّ غَيْرُ الْحَالِ فَيَجُوزُ فِي : مَرَزْتُ بَيْرَ قَفِيْرٍ بِدِرْهِمٍ
الرَّفْعِ فَتَقُولُ : قَفِيْرٌ بِدِرْهِمٍ وَيَكُونُ مَرْفُوعاً عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالصِّفَةُ مَحْذُوفَةٌ أَيْ قَفِيْرٌ مِنْهُ
بِدِرْهِمٍ ، وَبِدِرْهِمٍ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ وَيَحْسُنُ حَالاً لَا نَعْنَاءً وَلِذَلِكَ جَازَ هَذَا مَالِكٌ بِدِرْهِمٍ
أَيْ مَسْعُوراً ذِرَاعاً ، وَالْبَيْرُ قَفِيْرَيْنِ بِدِرْهِمٍ وَقَامَرْتُ فَلَاناً دِرْهِمًا فِي دِرْهِمٍ أَيْ بِأَدْلَا ،
وَأَخَذْتُ مِنْهُ الرِّكَاءَةَ دِرْهِمًا لِكُلِّ أَرْبَعِينَ أَيْ فَارِضًا وَبَيَّنْتُ لَهُ حِسَابَهُ بِأَبَا بِأَبَا أَيْ مُصَنَّفًا
وَتَصَدَّقْتُ بِمَالِي دِرْهِمًا دِرْهِمًا أَيْ مَفْرُقًا لَهُ .

وَلَا يَفْرَدُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْوَارِدَةِ كَمَا لَا يَفْرَدُ (فَاه) مِنْ قَوْلِهِمْ : إِلَى
فِي وَلَا عَوْدَهُ مِنْ بَدْنِهِ .

وَتَقُولُ : لَكَ الشَّاءُ شَاءَ دِرْهِمٍ وَإِنْ أَلْفَيْتَ لَكَ فَلَمْ تَعْلَمْهُ خَيْرَ الْبِتْدَاءِ رَفَعْتَ
فَقُلْتَ : شَاءَ بِدِرْهِمٍ ، وَإِذَا قُلْتَ : الشَّاءُ لَكَ فَيَجُوزُ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَمِثْلُ : بَايَعْتُهُ يَدًا
بِيَدٍ قَوْلُكَ : بَعَثَهُ رَأْسًا بِرَأْسٍ وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى (رَأْسًا) وَلَا عَلَى (يَدًا) بَلْ يَلْزِمُ الْجَارُ فِيهِ
لُزُومُهُ فِي مِثْلِ : سَادَوْكَ كَأَبْرًا عَنْ كَأَبْرٍ وَأَبْيَعُكَ هَذَا تَاجِرًا بِتَاجِرٍ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : بَعَثَهُ رِنِحَ الدَّرْهِمِ دِرْهِمٍ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ وَأَجَازَ بَعْضُ
الْكُوفِيِّينَ نَصْبَ الرِنِحِ وَالدَّرْهِمِ ، وَنَصَبَ الرِنِحَ وَرَفَعَ الدَّرْهِمَ وَذَلِكَ عَلَى إِسْقَاطِ الْبَاءِ
أَيْ بَعَثَ الْمُتَاعَ بِرِنِحِ الدَّرْهِمِ دِرْهِمًا أَيْ بِأَنَّ رِنِحَ الدَّرْهِمِ دِرْهِمًا إِنْ جَعَلْتَ الْمَصْدَرَ
مُضَافًا لِلْفَاعِلِ أَوْ بِأَنَّ رِنِحَ الدَّرْهِمِ دِرْهِمٌ إِذَا كَانَ مُضَافًا لِلْمَفْعُولِ (١) .

وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ الْمُتَكَرِّرَةُ فِي نَحْوِ : عَلَّمْتُهُ الْحِسَابَ بِأَبَا بِأَبَا وَادْخُلُوا أَوَّلَ أَوَّلٍ
فِي نَصْبِ الثَّانِي مِنْهُمَا خِلَافًا .

= كَلِمَتُهُ مُشَافِهَةٌ وَبَابِعَتُهُ نَقْدًا أَيْ كَلِمَتُهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ .. " . الْكِتَابُ : ١ / ٣٩١ ، وَش . ح

التَّسْهِيلُ لِابْنِ مَالِكٍ : ٢ / ٣٢٤ ، وَالْمَعْمُورُ : ١ / ٢٣٧ .

(١) يَنْظُرُ الْإِرْتِشَافُ : ٢ / ٢٣٤ ، وَالْمَعْمُورُ : ١ / ٢٣٧ .

ذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ إِلَى أَنْ بَابَ الْأَوَّلِ لَمَّا وَقَعَ مَوْقِعَ الْحَالِ جاز أَنْ يَعمَلَ فِي الثَّانِي ، وَذَهَبَ أَبُو الْفَتْحِ بْنُ جَنِّي إِلَى أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِلأَوَّلِ تَقْدِيرُهُ : بَابُ ذَا بَابٍ ثُمَّ حُدِّثَتْ (ذَا) وَأَقْمَتِ الثَّانِي مَقَامَهُ فَجَرَى عَلَيْهِ جَرَيَانُ الْأَوَّلِ كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ عَمَرُو أَيُّ مِثْلَ عَمِرُو. ^(١)

والذي اختاره غَيْرَ مَا قَالَاهُ بَلْ كِلَاهُمَا مَنصُوبٌ بِالْعَامِلِ قَبْلَهُمَا ؛ لِأَنِّ بَجَمْعِهِمَا هُوَ الْحَالُ لَا أَحَدُهُمَا ، وَمَتَى تَغَيَّلَتْ فِيهِ الْوَصْفِيَّةُ أَوْ أَنَّهُ مَعْمُولٌ لِلأَوَّلِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَدْخَلٌ فِي الْحَالِيَةِ وَالْحَالِيَةِ مُسْتَفَادَةٌ مِنْهُمَا لَا مِنْ أَحَدِهِمَا فَصَارَا يُعْطِيَانِ مَعْنَى الْمَفْرَدِ فَأَعْطِيَا إِعْرَابَهُ وَهُوَ النِّصْبُ.

وَيُظْهِرُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : هَذَا خُلُوٌ حَامِضٌ فَكِلَاهُمَا مَرْفُوعٌ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ وَالْخَبَرُ إِثْمًا حَصَلَ بِمَجْمُوعِهِمَا فَلَمَّا تَابَا مَتَابَ الْمَفْرَدِ الَّذِي هُوَ مَزُوعٌ إِعْرَابُهُ وَهُوَ الرُّفْعُ ، كَذَلِكَ هَذَا ، وَلَوْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى أَنَّ النِّصْبَ إِثْمًا هُوَ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى تَقْدِيرِ الْفَاءِ / ١٨٤ وَأَنَّ الْمَعْنَى : يَبْنَتْ لَهُ الْحِسَابُ بَابًا فَبَابًا وَادْخُلُوا أَوَّلَ فَأَوَّلَ لَكَانَ وَجْهًا حَسَنًا غَارِبًا عَنِ التَّكْلِيفِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَبْنَتْ لَهُ الْحِسَابُ بَابًا بَعْدَ بَابٍ وَادْخُلُوا أَوَّلَ بَعْدَ أَوَّلٍ وَعَلَى هَذَا أَحْسَنُ مَا خَرَجَ قَوْلُ بَعْضِ الْمَوْلَدِينَ ^(٢) :

كُرَّةٌ وَضِيعَتْ لِصَوَالِجَةٍ فَتَلَقَّفَهَا رَجُلٌ رَجُلٌ

(١) ينظر الارتشاف : ٢ / ٢٣٤ ، والمجم : ١ / ٢٣٧ ، انظر رأي أبي علي في الحليات : ٢ /

١٩٠ ، وأما رأي ابن جني فليس في الخصائص ولا اللمع.

(٢) البيت من بحر المتدارك وهو مجهول.

اللغة : الصوالجة : جمع صولجان بفتح اللام وهو المحجن فارسي معرب والماء للعجمة. فتلقفها : تناولها.

الشاهد قوله : " فتلقفها رجل رجل " حيث رفع الاسم الثاني بتقدير حرف العطف والأول مرفوع على الفاعلية.

أَيُّ فِتْلَقَفَهَا رَجُلٌ فَرَجُلٌ وَهَذَا التَّكَرُّارُ فِي نَحْوِ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِهِ شَفْعُ الْوَاحِدِ بِلِ الْمَرَادِ الْاسْتِغْرَاقُ بِمَجْمِيعِ الْأَبْوَابِ وَالرَّجَالِ .

قوله :

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى كَوَاحِدَكَ اجْتَهِدْ

يَقُولُ : مَتَى وَجَدْتَ الْحَالَ مَعْرُوفَةً فِي اللَّفْظِ فَإِنَّهُ تَنْكِيرٌ ، وَالْمَوْجُودُ الْمَسْمُوعُ مِنْ ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ عِنْدَنَا قَوْلُهُمْ : مَرَرْتُ هُمُ الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ ، وَطَلَبْتُهُ جَهْدِي وَطَلَقْتِي ، وَكَلِمَتُهُ فَأَهْ إِلَى فِيٍّ ، وَأَوْرَدَهَا الْعِرَاقَ ، وَرَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى يَدَيْهِ ، وَادْخَلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَخَدَهُ ، وَمَرَرْتُ هُمُ ثَلَاثَتَهُمْ إِلَى الْعِشْرَةِ وَقَفَّضَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ ، وَبَدَادَ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ شائعاً .

فَالَّذِي عَلَيْهِ جَهْشُورُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّ هَذِهِ إِنْ كَانَتْ صُورَتُهَا صُورَةَ الْمَعَارِفِ إِمَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَإِمَّا بِالْإِضَافَةِ تَكَرَّرَتْ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ^(١) وَاسْتَكَلَّمْ عَلَيْهَا كَلِمَةً كَلِمَةً :

وَزَعَمَ يُونُسُ وَالبَغْدَادِيُّونَ أَنَّ الْحَالَ يَجُوزُ أَنْ تَأْتِيَ مَعْرُوفَةً نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ الرَّابِيبُ قِيَاساً عَلَى الْخَبْرِ وَاسْتَدَلَّا بِالْمَثَلِ السَّابِقَةِ ^(٢) .

وَدَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْحَالَ إِنْ كَانَ فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ جَازَ أَنْ تَأْتِيَ عَلَى صُورَةِ الْمَعْرِفَةِ وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ تَنْكِيرٌ فَأَجَازُوا أَنْ يَقُولَ : عَبَدْتُ اللَّهَ الْمُحْسِنَ أَفْضَلَ مِنْهُ الْمَسِيءَ ، وَعَبَدْتُ اللَّهَ عِنْدَنَا الْغَنِيِّ فَأَمَّا الْفَقِيرُ فَلَا ، وَأَنْتَ زَيْدٌ أَشْهَرُ مِنْكَ عَمْرًا وَأَجَازُوا

(١) قال سيبويه : " هذا باب ما يتنصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم.... فإذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ولم يضاف " . الكتاب : ١ / ٣٧٧ ، وذكر أن الحال إذا جاءت معرفة أولت بنكرة . ينظر الكتاب : ١ / ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، والمتنضب : ٢٧٧ - ٢٤٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ .

(٢) قال سيبويه : " وزعم يونس أن وحده بمنزلة عنده ، وأن حمستهم والجماء الغفير وقضهم كقولك : جميعاً وعامة... " . الكتاب : ١ / ٣٧٧ ، والمتنضب : ٣ / ٢٧٢ (عضيمة) ، وناظر الحليش : ٥ / ٢٢٦٥ ، والأشْمُونِي : ١٧ / ٢ .

ذلك أيضاً في ضَمِيرِ الْغَائِبِ لَا ضَمِيرِ الْمَخَاطَبِ وَالتَّكَلُّمِ فَقُولُ : عَبْدُ اللَّهِ إِيَّاهُ أَشْهَرُ مِنْهُ إِيَّاهَا التَّقْدِيرُ : عَبْدُ اللَّهِ إِذَا أَحْسَنَ أَفْضَلَ مِنْهُ إِذَا أَسَاءَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ عِنْدَنَا إِذَا اسْتَغْنَى فَأَمَّا الْفَقِيرُ إِذَا افْتَقَرَ فَلَا ، وَأَنْتَ إِذَا سُمِّيتَ زَيْدًا أَشْهَرُ مِنْكَ إِذَا سُمِّيتَ عَمْرًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَالِ مَعْنَى الشَّرْطِ لَمْ يَحْزُ أَنْ تَأْتِيَ مَعْرِفَةً فِي اللَّفْظِ لَا يُقَالُ : جَاءَ زَيْدٌ الرَّكَّابُ لِأَنَّهُ لَا يَتَقَدَّرُ عَنْهُمْ بِالشَّرْطِ إِذْ لَيْسَ الْمَعْنَى : جَاءَ زَيْدٌ إِنْ رَكِبَ.^(١)

ولنرجع إلى الكلام على ما جاء من ذلك معرفة في اللفظ :

أما قولهم : مررتُ بهم الجماء الغفير : فالألف واللام زائدتان فيهما التقدير : جماء غفيراً وقد قالت العرب : جاءوا جماء غفيراً وجماء غفيراً والمعنى واحد ، وهو عند سيبويه اسم موضوع موضع المصدر أي مررتُ بهم مجموعاً غفيراً.^(٢)

وقد اختلفوا في هذه الأسماء المعارف لفظاً المنتصبة على الحال . فذهب الأخفش والمبرد إلى أنها ليست بأحوال في الحقيقة وإنما الأحوال هي العوامل المضمرّة الثابتة لها.^(٣)

(١) ينظر الارتشاف : ٣٣٧ / ٢ ، وناظر الجيش : ٢٢٦٦ / ٥ ، والهمع : ٢٣٩ / ٢ ، والأشموقي : ١٧٢ / ٢ ، والتصريح : ٣٧٤ / ١ .

(٢) ينظر الكتاب : ٣٧٥ / ١ ، ٣٧٦ .

(٣) قال المبرد : " واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وإن كان معرفة وليس بحال ولكن دل على موضعه وصلاح للموافقة فنصب لأنه في موضع ما لا يكون إلا نصباً وذلك قولك : أرسلها العراك وفعل ذلك جهده وطاقته لأنه في موضع فعله مجتهداً وأرسلها معتركة لأن المعنى أرسلها وهي تعترك وليس المعنى أرسلها لتعترك ... واعلم أن هذه المنتصبات عن المصادر في موضع الأحوال وليست بأحوال ولكنها موافقة وموضوعة في مواضع غيرها لوقوعه معه في المعنى " . المقضب : ١٩٥ / ٢ ، ١٩٦ تحقيق / حسن الحمد وإميل يعقوب . وينظر الارتشاف : ٣٣٨ / ٢ .

وَاخْتَلَفَ هَؤُلَاءَ فَبَعْضُهُمْ قَدَّرَ تِلْكَ الْعَوَامِلَ أَفْعَالًا وَالْأَفْعَالُ تَكْرِيَاتٌ^(١) ،
وَبَعْضُهُمْ قَدَّرَهَا أَسْمَاءَ مُشْتَقَّاتٍ مِنْ تِلْكَ الْأَفْعَالِ^(٢) .

وَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ طَاهِرٍ الْحَدَبُ^(٣) وَتَلْمِيزُهُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ خُرُوفٍ فِي
جَمَاعَةٍ إِلَى أَنَّمَا لَيْسَتْ مَعْمُولَةٌ لِعَوَامِلٍ مُضْمَرَةٍ بَلْ وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ أَسْمَاءٍ فَاعِلِينَ مُنْتَصِبَةً عَلَى
الْحَالِ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْقَاطِظِ أَوْ مِنْ مَعَانِيهَا^(٤) ، وَزَعَمَ ابْنُ خُرُوفٍ أَنَّهُ مَذْهَبُ سَبِيوِيهِ^(٥)
فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ فِي نَحْوِ : أَرْسَلَهَا الْعِرَاقُ إِمَّا تَعْتَرِكُ الْعِرَاقُ أَوْ مَعْتَرِكَةُ الْعِرَاقِ أَوْ مَعْتَرِكَةٌ
عَلَى حَسَبِ الْمَذَاهِبِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا . وَالْجَمَاءُ الْغَفِيرُ هِيَ الْبَيْضَةُ الَّتِي تَجْمَعُ الرَّأْسُ وَتَضْمُهُ
قَالَ الْكِسَائِيُّ وَابْنُ ١٨٥ / الْأَعْرَابِيُّ^(٦) .

وَزَعَمَ ثَعْلَبُ أَنَّ انْتِصَابَ الْجَمَاءِ الْغَفِيرِ لَيْسَ عَلَى الْحَالِ بَلْ يَنْتَصِبُ عَلَى
الْمَذْحِ ، وَأَجَازَ الْجَرْمِيُّ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِإِخْوَتِكَ الْجَمَاءِ الْغَفِيرِ ، قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ :
وَيَجُوزُ وَجْهٌ ثَالِثٌ وَهُوَ مَرَرْتُ بِإِخْوَتِكَ الْجَمَاءِ الْغَفِيرِ ، يَقَالُ فِي الشَّأْنِ : مَرَرْتُ
بِإِخْوَتِكَ الْعُقَلَاءِ الْفَاضِلُونَ أَيْ هُمُ الْعُقَلَاءُ الْفَاضِلُونَ ، وَإِذَا جَاوَزَتْ هَذِهِ الْأَوْجُهَ الثَّلَاثَةَ

(١) هذا رأي المبرد والفارسي . ينظر : الارتشاف : ٢ / ٣٣٨ ، والمقتضب : ٢ / ١٩٥ .

(٢) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٣٨ ، والجمع : ١ / ٢٤٠ .

(٣) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر المعروف بالحذب الأنصاري الإشبيلي كان مواظباً على
إقراء الكتاب والإيضاح ومعاني الفراء ، له تعليق على سبويه سماه الطرر وعليه اعتمد تلميذه
ابن خروف ، رحل إليه الناس وأخذوا عنه (الكتاب وأقام بمصر أياماً وأقسم أنه لا يبدل لأن
يقرأ كتاب سبويه حيث وضعه سبويه فرحل إلى البصرة توفي ببخارى سنة (٥٨٠ هـ) —
ترجمته في اللغة : ٢٥٣ ، والبغية : ١ / ٢٨ .

(٤) الارتشاف : ٢ / ٢٣٨ .

(٥) ينظر الكتاب : ١ / ٣٧٦ .

(٦) ينظر اللسان (صمم) .

وَلَيْسَ فِيهَا مُسْتَضْعَفٌ كَانَ نَصَبُ الْجَمَاءِ الْغَفِيرِ عَلَى الْحَالِ غَيْرَ مُخْتَارٍ وَلَا مُؤْنَرٍ إِذْ لَمْ
نُغْ إِلَيْهِ اضْطِرَارٌ. ^(١) انتهى.

وقال الكسائي: العربُ تنصبُ الجماءَ الغفيرَ في الثَّمامِ وترفعُهُ في الثَّقْصَانِ
قال الشاعر: ^(٢)

كُهُولُهُمْ وَطِفْلُهُمْ سَوَاءٌ هُمُ الْجَمَاءُ فِي الْقَوْمِ الْغَفِيرِ

وأما طلبتهُ جُهْدِي فتقدَّره طلبتهُ أجتهدُ جُهْدِي أو مجتهداً جُهْدِي أو مجتهداً
على اختلافِ المذاهبِ السابقةِ وكذلك التقديرُ في: طلبتهُ طاقتي.

وزعمَ الكوفيونَ أنَّ جُهْدِي وطاقتي من قبيلِ المصادرِ المعنويَّةِ التقديرُ:
احتهدتُ جُهْدِي وأطقتُ طاقتي. ^(٣)

وأما كلمتهُ فاهُ إلى في: ففي نَصَبِ (فاه) ثلاثةُ مذاهبٍ:

أحدها: مذهبُ سيبويه أنَّه منصوبٌ على الحالِ أي مُشافهاً ، وإلَى في
لَبِستُ مُبَيَّنةً على (فاه) إِمَّا جَاءَتْ لِلتَّبْيِينِ كـ (لَكَ) بعد سُقْيَا في سُقْيَا لَكَ. ^(٤)

والثاني: مذهبُ الأخفشِ أنَّه منصوبٌ بإسقاطِ حرفِ الجرِّ أي مِنْ فِيهِ إِلَى
فِي نحو قوله تعالى: ^(٥) ﴿وَلَا تَعْرَمُوا عُقْدَةَ النَّكَاحِ﴾ أي على عقدة النكاح. ^(٦)

(١) تنظر هذه الآراء في الارتشاف : ٣٣٨ / ٢.

(٢) البيت من بحر الوافر وَلَمْ أعثر على قائل البيت ، ويوجد في الارتشاف : ٣٣٨ / ٢.

الشاهد قوله : (هم الجماء .. الغفير) حيث رفع الجماء الغفير على الخير ولم ينصبه على الحال
لأن قبله مبتدأ.

(٣) ينظر الارتشاف : ٣٣٩ / ٢ ، والممع : ٢٣٩ / ١.

(٤) ينظر الكتاب : ٣٩١ / ١ ، ٣٩٢ ، وابن يعيش : ٦١ / ٢ ، وشرح الكافية للرضي : ٢٠٣ / ١.

(٥) سورة البقرة : ٢٣٥.

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٢٤ / ٢ ، وشفاء العليل : ٥٢٣ / ٢ ، وتعليق الفرائد : ٦ /

والثالث : مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ - الْكِسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ وَهَشَامٍ : أَنَّهُ مَتَّصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ تَقْدِيرُهُ جَاعِلًا فَاهَ إِلَى فِيٍّ فَذَلَّ كَلِمَتُهُ وَكَلِمَتِي عَلَى جَاعِلٍ وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ كُلُّهُمْ : كَلِمَتِي عَبْدُ اللَّهِ فُوهُ إِلَى فِيٍّ ، وَقَالُوا : إِلَى فِيٍّ خَبَرُ فُوهُ وَعِلَّةُ رَفْعِهِ أَنَّ مَعَهُ وَأَوَّاءَ مُضْمَرَةً أَيْ وَهَذِهِ حَالُنَا فَلَوْ أَدْحَلْتَ الْوَاوَ لَمْ يَجْزِ النَّصْبُ.^(١)

وقال الفراء : أَكْثَرُ كَلَامِ الْعَرَبِ فَاهَ إِلَى فِيٍّ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ مَقُولٌ صَحِيحٌ وَفِيمَا أَشْبَهَ هَذَا مِنْ قَوْلِهِمْ : حَاذَيْتُهُ رُكْبَتَهُ إِلَى رُكْبَتِي ، وَجَاوَرْتُهُ مَثَرَلَهُ إِلَى مَثَرَلِي وَنَاضَلْتُهُ قَوْسَهُ عَنْ قَوْسِي وَالْأَكْثَرُ فِيهِ رُكْبَتُهُ وَمَثَرَلُهُ وَقَوْسُهُ بِالرَّفْعِ وَإِذَا كَانَ نَكْرَةً فَالنَّصْبُ الْمُؤَثَّرُ الْمُخْتَارُ نَحْوُ : كَلِمَتُهُ فَمَا لِقِمٍ وَحَاذَيْتُهُ رُكْبَةً عَنْ رُكْبَةٍ وَنَاضَلْتُهُ قَوْسًا عَنْ قَوْسٍ ، وَرَفَعُهُ وَهُوَ نَكْرَةٌ جَائِزٌ عَلَى ضَعْفٍ إِذَا جَعَلْتَ اللَّامَ خَبَرًا لِقِمٍ وَكَذَلِكَ غَيْرُهَا مِنَ الصِّفَاتِ.

وإنَّ وَضَعْتَ الْوَاوَ مَوْضِعَ الصِّفَةِ فَقِيلَ : كَلِمَتُهُ فُوهُ وَفِيٍّ وَحَاذَيْتُهُ رُكْبَتَهُ وَرُكْبَتِي ، فَالْوَاوُ تَعْمَلُ مَا تَعْمَلُ إِلَى وَالنَّصْبُ مَعَهَا سَائِغٌ عَلَى إِعْمَالِ الْمُضْمَرِ.^(٢) انتهى ملخصاً.

فَلَوْ قَدِمَتْ حَرْفُ الْجَرِّ فَقُلْتُ : كَلِمَتِي عَبْدُ اللَّهِ إِلَى فِيٍّ فُوهُ لَمْ يَجْزِ النَّصْبُ بِإِجْمَاعٍ مِنَ الْكُوفِيِّينَ ، فَلَوْ قُلْتُ : فَاهَ إِلَى فِيٍّ كَلِمْتُ عَبْدَ اللَّهِ لَمْ يَجْزِ بِاتِّفَاقٍ مِنَ الْكُوفِيِّينَ وَتَابِعَهُمْ بَعْضُ مُتَأَخِّرِي الْبَصَرِيِّينَ . وَأَجَازَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ ، فَلَوْ قُلْتُ : فُوهُ إِلَى فِيٍّ كَلِمَتِي عَبْدَ اللَّهِ لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْكُوفِيِّينَ^(٣) ، وَلَا نَصٌّ عَنْ الْبَصَرِيِّينَ أَحْفَظُهُ فِي ذَلِكَ ، وَالْقِيَاسُ الْجَوَازُ^(٤) ، وَيَقْتَصِرُ فِي نَحْوِ : كَلِمَتُهُ فَاهَ إِلَى فِيٍّ

(١) ينظر ابن عيش : ٦١ / ٢ ، وشرح الكافية للرضي : ٢٠٣ / ١ ، وتعليق الفرائد ٦ / ١٦٧ .

(٢) راجع هذا الرأي في شرح التسهيل لابن مالك : ٣٢٥ / ٢ ، والارتشاف : ٣٣٦ / ٢ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٢٥ / ٢ .

(٤) ينظر الارتشاف : ٣٣٦ / ٢ .

عَلَى مَوْرِدِ السَّمَاعِ ، وَالْمَسْمُوعُ هَذَا وَمَا حَكَاهُ الْفَرَاءُ قَبْلُ ، وَحَكَى ابْنُ خَرُوفٍ عَنْهُ أَنَّهُ
حَكَى صَارِعَتُهُ جِبْهَتَهُ عَلَى جِبْهَتِي بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ.^(١)

وَأَجَازَ هِشَامُ الْقِيَّاسَ عَلَى ذَلِكَ فَنَقُولُ : مَا شِئْتَهُ قَدِمِي إِلَى قَدَمِهِ وَكَافَحْتَهُ
وَجْهَهُ إِلَى وَجْهِهِ وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا أَوْرَدَهَا الْعِرَاكُ : فَتَقَدَّمَ كَيْفَ تَقَدَّرُ الْحَالُ فِيهِ وَقَالَ لِبَيْدٍ^(٢):

فَأَوْرَدَهَا الْعِرَاكُ وَلَمْ يَسْذُذْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدَّخَانِ

وَزَعَمَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى أَنَّ (الْعِرَاكُ) لَيْسَ مَنْصُوباً عَلَى الْحَالِ وَإِنَّمَا انْتَصَبَ
عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ / ١٨٦ لَأَوْرَدَ كَمَا يُقَالُ : أَوْرَدْتُكَ الْحَرْبَ وَأَوْرَدْتُكَ الْأَمْرَ
الْعَظِيمَ وَقَالَ تَعَالَى:^(٣) ﴿فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ وَقَوْلُهُمْ : أَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ مُضْمَنٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ
مَعْنَى أَوْرَدَهَا.^(٤)

وَأَمَّا رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَذِيهِ : فَعَوْدُهُ مَنْصُوباً عَلَى الْحَالِ تَقْدِيرُهُ : رَجَعَ يَعُودُ
عَوْدَهُ أَوْ عَائِداً عَوْدَهُ أَوْ عَائِداً عَلَى اخْتِلَافِ الْمَذَاهِبِ ، وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّ عَوْدَهُ
مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ ، الْمَعْنَى : عَادَ عَوْدَهُ عَلَى بَذِيهِ ، وَأَجَازَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ نَصْبَهُ

(١) انظر نضه في الارتشاف : ٢ / ٣٣٦.

(٢) البيت من بحر الوافر للبيد في ديوانه ص ٨٦ ، والكتاب : ١ / ٣٧٢ ، وابن عيش : ٢ / ٦٢
واللسان (نقص، وعرك) و(دخسل) ، والنصريح : ١ / ٣٧٣ ، والمقتضب : ٣ / ٢٣٧ ،
والإنصاف : ٢ / ٨٢٢ ، والمقاصد الشافية : ٣ / ٤٣٥ . يقول : أورد العير الماء مزدحمة ولم
يجسها عنه ولم يبال أن ينقص عليها الشرب بدخولها.

الشاهد قوله : " فأوردها العراك " حيث نصب العراك على الحال وهو معرفة لأنه مصدر.

وقد أول : أرسلها تعترك العراك أو معتركة العراك أو معتركة كما في الشرح قبل.

(٣) من الآية : ٩٨ من سورة هود.

(٤) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٣٨.

عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ أَيْ رَدُّ عَوْدِهِ عَلَى بَدَنِهِ وَيَجُوزُ فِيهِ الرُّفْعُ فَيَقُولُ : رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدَنِهِ ، وَفِي رَفْعِهِ وَجْهَانِ :

أحدهما : أنه فاعلٌ برَجَعَ . والثاني : أنه مُبْتَدَأٌ وَعَلَى بَدَنِهِ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ والجملة من المبتدأ والخبر في مَوْضِعِ الْحَالِ.^(١)

وَأَمَّا ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ : فَالْأَلْفُ وَاللَّامُ زَائِدَتَانِ وَالْمَعْنَى ادْخُلُوا مُرْتَبِينَ وَهَذَا وَنَحْوُهُ مِمَّا لَا يَنْقَاسُ عِنْدَ الْبَصَرَيْنِ ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيَنْتَبِغِي عَلَى مَذْهَبِهِمْ أَنْ يَكُونَ مِنْ قِبَلِ مَا يَنْقَاسُ ؛ لِأَنَّ الْحَالَ عِنْدَهُمْ إِذَا كَانَتْ فِي مَعْنَى الشَّرْطِ يَجُوزُ أَنْ تَأْتِيَ عَلَى لَفْظِ الْمَعَارِفِ.^(٢)

وَأَمَّا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَخَذَهُ : فَاخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِي (وَخَذَهُ) فَذَهَبَ سِيبَوِيهِ وَالْخَلِيلُ إِلَى أَنَّهُ اسْمُ مَوْضُوعٍ مَوْضِعُ الْمَصْدَرِ الْمَوْضُوعِ مَوْضِعِ الْحَالِ فَكَأَنَّهُ قَالَ : اتِّحَادًا ، وَاتِّحَادًا وَضِعَ مَوْضِعُ مَوْجِدٍ ، وَمَعْنَاهُ مَوْجِدًا لَهُ بِمَرُورِي أَيْ مَرَرْتُ بِهِ فَقَطْ وَلَمْ أَجَاوِزْهُ^(٣) وَكَذَلِكَ فِي : ضَرَبْتُ زَيْدًا وَخَذَهُ أَيْ مُفْرِدًا لَهُ الضَّرْبُ فَهُوَ حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ ، وَأَجَازَ الْمِرْدُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمَفْعُولِ أَيْ ضَرَبْتُ زَيْدًا فِي حَالٍ أَنَّهُ مُفْرَدٌ بِالضَّرْبِ.^(٤)

ومذهبُ سِيبَوِيهِ فِي هَذَا أَحْسَنُ مِنْ مَذْهَبِ الْمِرْدِ ؛ لِأَنَّ وَضْعَ الْمَصَادِرِ الَّتِي تَنْوِبُ عَنْهَا الْأَسْمَاءُ مَوْضِعِ اسْمِ الْفَاعِلِ أَكْثَرُ مِنْ وَضْعِهَا مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ.

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٢٦ ، والارتشاف : ٢ / ٣٣٩ .

(٢) ينظر الكتاب : ١ / ٣٩٨ ، والجمع : ١ / ٢٣٩ .

(٣) ينظر الكتاب : ١ / ٣٧٣ ، والجمع : ١ / ٢٣٩ .

(٤) المقتضب : ٣ / ٢٣٩ ، والارتشاف : ٢ / ٣٣٩ .

وَذَهَبَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ مُصَدَّرٌ مَوْضُوعٌ مُوَضِّعُ الْحَالِ فَمَنْهُمْ مَنْ قَالَ :
 أَنَّهُ مُصَدَّرٌ عَلَى حَذْفِ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ أَيْ إِيجَادِهِ كَمَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿الْبَتَّانِ﴾^(١)
 مِنَ الْأَرْضِ لَبَّائًا عَلَى أَحَدِ التَّأْوِيلَيْنِ أَيْ إِنْبَاتًا ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ مُصَدَّرٌ لَمْ يَلْفِظْ
 لَهُ بِالْفِعْلِ فَيَكُونُ كَالْأَبْوَةِ وَالْأُخُوَّةِ.^(٢)

وَرَدَّ قَوْلَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مُصَدَّرٌ مَوْضُوعٌ مُوَضِّعُ الْحَالِ بِأَنَّ الْمَصَادِرَ الَّتِي
 وُضِعَتْ مَوْضِعَ الْحَالِ تَتَصَرَّفُ وَهَذَا لَا يَتَصَرَّفُ ، وَذَهَبَ يُونُسُ وَهِيْشَامُ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ
 إِلَى أَنَّهُ مُنْصُوبٌ انْتِصَابَ الظُّرُوفِ فَيَجْرِي مَجْرَى عِنْدَهُ ، فَإِذَا قُلْتُ : جَاءَ زَيْدٌ وَحَدُّهُ
 فَكَأَنَّ التَّقْدِيرَ : جَاءَ زَيْدٌ عَلَى وَحْدِهِ ثُمَّ حَذَفَ حَرْفُ الْجَرِّ وَنُصِبَ عَلَى الظَّرْفِ
 وَحَكَمِي مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ : جَلَسَا عَلَى وَحْدَيْهِمَا ، وَإِذَا قُلْتُ : زَيْدٌ وَحَدُّهُ فَكَأَنَّ
 التَّقْدِيرَ زَيْدٌ مَوْضِعَ التَّفَرُّدِ.^(٣)

وَيَتَّبِعِي عَلَى هَذَا أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرًا لِأَنَّ الْأَصْمَعِيَّ حَكَى عَنِ الْعَرَبِ وَحَدَّ
 يَحْدُ ، وَرَدَّ مَذْهَبَ يُونُسَ بِأَنَّهُ حَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يَجُوزُ بِقِيَاسِ بَلِ الْعَرَبُ حَذْفُهُ
 وَذَلِكَ بَعْدَ مَا أَدْخَلْتَهُ أَلَا تَرَى أَنَّ مَا حَكَى يُونُسُ عَنِ الْعَرَبِ : جَلَسَا عَلَى وَحْدَيْهِمَا
 أَيْ مَوْضِعَ انْفِرَادِهِمَا ، وَالَّذِي يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ مُنْصَبٌ عَلَى الظَّرْفِ لَا عَلَى الْحَالِ قَوْلُ
 الْعَرَبِ : زَيْدٌ وَحَدُّهُ فَجَعَلْتُهُ الْعَرَبُ حَرًّا لِلْمَبْتَدَأِ لَا حَالًا وَلَوْ قُلْتُ : زَيْدٌ جَالِسًا لَمْ
 يَجُزْ ذَلِكَ.^(٤)

(١) من الآية : ١٧ من سورة نوح.

(٢) هو مذهب الزمخشري وابن يعش . ينظر : ابن يعش : ٦٣ / ٢ .

(٣) ينظر ابن يعش : ٦٣ / ٢ ، والارتشاف : ٣٤٠ / ٢ ، والهمع : ٣٤٠ / ١ ، واللسان (وحد).

(٤) انظر نصه في شرح التسهيل لناظر الجيش : ٥ / ٢٢٦٢ .

وَقَدْ أَجَازَ هِشَامٌ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ : زَيْدٌ وَحْدَهُ وَجْهًا آخَرَ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ
مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يَخْلُفُهُ وَحْدَهُ كَمَا قَالَتِ الْعَرَبُ : زَيْدٌ إِقْبَالًا وَإِدْبَارًا وَالْمَعْنَى يُقْبَلُ
إِقْبَالًا وَيُدْبَرُ إِدْبَارًا. ^(١)

وَتَأْوِيلُهُ عِنْدَهُ : زَيْدٌ وَحْدَ وَحْدَهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ حِكَايَةُ الْأَصْمَعِيِّ عَنِ الْعَرَبِ
: وَحْدَ يَحْدُ.

قَالَ هِشَامٌ : وَمِثْلُ : زَيْدٌ وَحْدَهُ فِي هَذَا الْمَعْنَى زَيْدٌ أَمْرُهُ الْأَوَّلُ وَسَعْدُ قِصَّتُهُ
الْأَوَّلَى ، وَحَالَهُ الْأَوَّلَى يَذْهَبُ هِشَامٌ إِلَى خِلَافِ هَذَا الْمَنْصُوبِ النَّاصِبِ كَمَا خَلَفَ
وَحْدَهُ وَحْدَ ، وَكَانَ يُسَمَّى هَذَا مَنْصُوبًا عَلَى الْخِلَافِ لِلأَوَّلِ وَقَالَ : لَا يَجُوزُ : وَحْدَهُ
زَيْدٌ كَمَا لَا يَجُوزُ : إِقْبَالًا وَإِدْبَارًا عَبْدَ اللَّهِ وَكَذَلِكَ قِصَّتُهُ الْأَوَّلَى / ١٨٧ زَيْدٌ مِنْ قَبْلِ
أَنَّ الْفِعْلَ لَا يُضْمَرُ إِلَّا بَعْدَ الْأِسْمِ. ^(٢)

وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ هِشَامِ الَّذِي وَافَقَ فِيهِ يُوسُفُ وَهُوَ أَنَّهُ يَنْتَصِبُ عَلَى الظَّرْفِ
فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : وَحْدَهُ زَيْدٌ كَمَا جَازَ أَنْ تَقُولَ : عِنْدَكَ زَيْدٌ فِي : زَيْدٌ عِنْدَكَ.

وَاتَّفَقَ النُّحَوِيُّونَ عَلَى أَنَّ وَحْدَهُ لَا يَتَكَلَّمُ بِهِ إِلَّا مَنْصُوبًا فَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُ وَلَا
جَرُّهُ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ شَدَّ الْخَفْضُ فِيهَا فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا غَيْرُهَا وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : نَسِيجُ
وَحْدِهِ وَهُوَ مَذْحُ ^(٣) ، وَحَكَى بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ نَسِيجًا يَتَرَكُ مُوَحَّدًا مُذَكَّرًا فِي الثَّنِيَّةِ
وَالْجَمْعِ وَالتَّائِيثِ فَيَقَالُ : هُمَا نَسِيجٌ وَحْدَهُمَا وَهُمْ نَسِيجٌ وَحْدَهُمْ وَهِيَ نَسِيجٌ وَحْدَهَا

(١) راجع الارتشاف : ٣ / ٣٤٠ ، واهمع : ١ / ٢٤٠ .

(٢) الارتشاف : ٢ / ٣٤٠ .

(٣) ذكر الشارح موضعاً واحداً من الثلاثة التي يستعمل فيها وحده مجروراً وقد ذكرها صاحب
الصحاح (وحد) فقال : ولا يضاف إلا في قولهم : فلان نسيج وحده ، وهو مدح وجحيش
وحده وغير وحده وهما ذم كأنك قلت نسيج إفراد فلما وضعت وحده موضع مصدر مجرور
جررته قال : وربما قالوا رجيل وحده .

وَهُنْ نَسِجٌ وَحْدَهُنْ ، وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي تَنْنِيَّتَهُ وَجَمْعَهُ وَتَأْنِيَّتَهُ ، وَقَدْ حَكَّى أَيْضاً أَنَّ نَسِجٌ وَحْدَهُ لَا يُوصَفُ بِهِ إِلَّا الْوَاحِدُ ، وَوَحْدَهُ لَا يُشْنَى وَلَا يُجْمَعُ ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ عَمَلَةٌ الْقِيَامِ وَالْقَعُودِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ حِكَايَةُ يُونُسَ عَنِ الْعَرَبِ : جَلَسَا عَلَى وَحْدَيْهِمَا فَبِهِ شُدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : إِذْخَالَ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِ ، وَالثَّانِي : تَنْنِيَّتُهُ .

وَأَمَّا مَرَرْتُ بِهِمْ ثَلَاثَتَهُمْ إِلَى الْعَشْرَةِ : فَإِنَّ الْعَرَبَ تَخْتَلِفُ فِيهِ فَبَنُو تَمِيمٍ يَجْعَلُونَهُ تَابِعاً لِلأَوَّلِ عَلَى طَرِيقِ التَّوَكِيدِ فَيَقُولُونَ : مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ خَمْسَتَهُمْ ، وَإِذَا أَرَادُوا مَعْنَى الْإِنْفِرَادِ بِالْمُرُورِ لَمْ يَقُولُوا إِلَّا وَحْدَهُمْ ، وَالْحَاجَازِيُّونَ يَنْصُبُونَهُ فَيَقُولُونَ : مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَمْسَتَهُمْ ، وَإِذَا أَرَادُوا مَعْنَى التَّوَكِيدِ لَمْ يَقُولُوا إِلَّا كُلَّهُمْ وَاجْمَعِينَ ، وَقَدْ وَقَعَ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا أَنَّ النَّصْبَ لُغَةٌ تَمِيمٌ وَذَلِكَ وَهْمٌ^(١) .

وَاخْتَلَفَ فِي النَّصْبِ فَعِزُّ بْنُ سَيُوبٍ كَمِزْبِهِ فِي وَحْدِهِ مِنْ أَنَّهُ اسْمٌ مَوْضُوعٌ مَوْضِعُ الْمَصْدَرِ الْمَوْضُوعِ مَوْضِعَ الْحَالِ كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَخْمُساً لَهُمْ فَوَضَعَ خَمْسَةً مَوْضِعَ حَمْسٍ الَّذِي هُوَ مَصْدَرُ خَمْسَتِ الْقَوْمِ خَمْساً ، وَخَمْساً مَوْضُوعٌ مَوْضِعَ مَخْمَسٍ^(٢) ، وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّهُ يَنْتَضِبُ انْتِصَابَ الظَّرْفِ كَمَا ذَهَبَ فِي : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَحْدَهُ^(٣) ، وَالذَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْمَذْهَبِ مَا رَوَى الْكَسَائِيُّ أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : الْقَوْمُ خَمْسَتَهُمْ وَخَمْسَتَهُمْ وَكَذَلِكَ عَشْرَتُهُمْ وَعَشْرَتُهُمْ فَعَنْ رَفَعِ الْخَمْسَةَ رَفَعَهَا بِالْقَوْمِ ،

(١) قَالَ سَيُوبُ : " هَذَا بَابٌ مَا جَعَلَ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَصْدَرًا كَالْمُضَافِ فِي الَّذِي يَلِيهِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ ... وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ مَرَرْتُ بِهِمْ ثَلَاثَتَهُمْ وَأَرْبَعَتَهُمْ إِلَى الْعَشْرَةِ .. وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَحْرُونَهُ عَلَى الْأَسْمِ الْأَوَّلِ إِنْ كَانَ جَرًّا فَجَرًّا وَإِنْ كَانَ نَصْبًا فَنَصْبًا وَإِنْ كَانَ رَفْعًا فَرَفْعًا " . الْكِتَابُ : ١ / ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

(٢) يَنْظُرُ الْكِتَابُ : ١ / ٣٧٣ .

(٣) هُوَ مَذْهَبُ يُونُسَ وَهَشَامٍ . يَنْظُرُ ابْنُ عِيْشٍ : ٢ / ٦٣ ، وَالْأَرْتَشَافُ : ٢ / ٣٤٠ ، وَالْمَجْمَعُ : ١ / ٣٤٠ وَاللِّسَانُ (وَحْدَ) .

وَمَنْ نَصَبَ نَصَبَ عَلَى الظَّرْفِ ، فَكُونُهُمْ جَعَلُوهُ فِي مَوْضِعِ الْخَيْرِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحَالٍ ، لِأَن قَوْلَكَ : زَيْدٌ جَالِسًا لَا يَجُوزُ .

والفرقُ فِي قَوْلِكَ : مررتُ بالقومِ خَمْسَتَهُمْ بَيْنَ النَّصْبِ وَالِاتِّبَاعِ إِنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ كَانَ التَّقْدِيرُ : أَنَّ الْمُرُورَ مَقِيدٌ بِهِمْ حَمْسَةٌ إِمَّا تَقْيِيدَ الْحَالِ عَلَى مَذْهَبِ سَبْيُوهِ وَإِمَّا تَقْيِيدَ الظَّرْفِ عَلَى مَذْهَبِ غَيْرِهِ ، لَوْ مَرَّ بِغَيْرِهِمْ مَعَهُمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةٍ وَإِذَا اتَّبَعْتَ جَازَ أَنْ تَكُونَ مَرَرْتُ بِغَيْرِهِمْ وَجَازَ أَنْ تَكُونَ مَرَرْتُ بِهِمْ خَاصَّةً.^(١)

وَأَمَّا مَا جَاوَزَ الْعَشْرَةَ فَفِيهِ خِلَافٌ ، مِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ^(٢) وَالصَّحِيحُ الْجَوَازُ ، وَفِيهِ إِذَا فُسِّرَ الْعَدَدُ بِوَاحِدٍ مَنْصُوبٍ ثَلَاثَةٌ أَوْ جِهَةٌ فِي التَّوَكِيدِ :

أَحَدُهَا : أَنْ تُضَيَّفَ الْعَدَدُ إِلَى ضَمِيرِ الْاسْمِ ، وَقَدْ حَكَى الْأَخْفَشُ ذَلِكَ فِي مُرْسَبِ الْعَدَدِ فِي كِتَابِهِ الْأَوْسَطِ أَنَّ مِنَ الْقَرَبِ مَنْ يَقُولُ : جَاءُوا خَمْسَةَ عَشْرَهُمْ وَجِئْنَا خَمْسَةَ عَشْرَتَهُنَّ أَيْ جَمِيعًا فَأُضَافَ الْعَدَدُ إِلَى ضَمِيرِ الْاسْمِ الْمَوْكَدِ وَكَذَلِكَ يَقُولُ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ جَاءَ الْقَوْمُ عَشْرَتَهُمْ.^(٣)

وَالثَّانِي : أَنْ لَا يُضَافَ إِلَى الْاسْمِ بَلْ تَأْتِي بِالتَّمْيِيزِ فَقُولُ : مررتُ بالقومِ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ، أَوْ بِالْقَوْمِ عِشْرِينَ رَجُلًا .
وَالثَّلَاثُ : أَنْ يُحْدَفَ التَّمْيِيزُ فَتَقُولُ : مررتُ بالقومِ أَحَدَ عَشَرَ وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ عِشْرِينَ بِمِثْلِهِ كُلُّهُمْ فَيَتَّبَعُ مَا قَبْلَهُ فِي الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ .

وَأَمَّا جَاءَ الْقَوْمُ فَضَّيْهُمُ يَقْضِيضُهُمْ فَحَكَى سَبْيُوهِ فِيهِ الرِّفْعَ وَالنَّصْبَ^(٤) ، فَإِذَا رَفَعْنَا فَعَلَى التَّوَكِيدِ ، وَإِذَا نَصَبْنَا نَصَبْنَا عَلَى الْحَالِ .

(١) انظر نصح في شرح التسهيل لناظر الجيش : ٢٢٦٣ / ٥ .

(٢) ينظر الارشاد : ٢ / ٣٤١ ، والجمع : ١ / ٢٣٩ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٢٧ .

(٤) ينظر الكتاب : ١ / ٣٧٣ - ٣٧٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٢٧ .

ومعني قَضَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ مُقَضًّا آخِرُهُمْ عَلَى أَوَّلِهِمْ قَالَ الشَّمَاخُ :^(١)

أَتَنِي تَمِيمٌ قَضَاهَا بِقَضِيضِهَا تَمَسَّحُ حَوْلِي بِالْيَفَاعِ سِبَالَهَا

وَأَمَّا بَدَادٍ فَقَالَتْ الْعَرَبُ : جَاءَتْ الْخَيْلُ بَدَادَ وَبَدَادٍ عِلْمُ جِنْسٍ ، وَ إِنَّمَا جَازَ أَنْ يَقَعَ خَالًا لِتَأْوُلِهِ بِنَكْرَةٍ وَمَعْنَاهُ : جَاءَتْ مُتَبَدِّدَةً.^(٢)

قوله :

وَمَصْدَرٌ مُتَكَرَّرٌ خَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كِبَفَتَةٍ زَيْدٌ طَلَعَ

يقول : وقوع المصدر المتكرر خالاً يكثر ثم مثل بقوله : " بَعَثَ زَيْدٌ طَلَعَ " وبغثة مصدّر تقول : بَعَثَ يَبْعَثُ بغثة إذا فاجأ وكأنه زَيْدٌ طَلَعَ باغثاً أي مفاجئاً ولا خلاف في جَوَازِ قولك : أتيت رَكْضًا وَمَشْيًا وَعَذْرًا وَقَتْلُهُ صَبْرًا وَلَقَيْتُهُ فَجْأً وَمُفَاجْأً وَكَفَاحًا وَمُكَافَحَةً وَعِيَانًا ، وقالت العرب : أعطيتُه الْمَالَ نَقْدًا وكلمته مشافهة وأخذتُ ذَلِكَ عَنْهُ سَمَاعًا وَسَمْعًا ووردتُ الْمَاءَ النِّقَاطَ^(٣)

(١) البيت من بحر الطويل في ديوان الشماخ : ٢٩٠ ، ويوجد في الكتاب : ١ / ٣٧٤ ، والخزانة : ٣ / ١٩٤ ، وابن يعيش : ٢ / ٦٣ ، واللسان (قضض) ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٢٦١ ، والمقاصد الشافية : ٣ / ٣٤٣ .

اللغة : تميم ويروى سليم : قبلتان ، قضاها بقضيضها : أي أتوني كلمهم ، والسبيل : جمع سيلة وهي مقدم اللحية ، واليفاع : ما ارتفع من الأرض وروى البقيع وهو موضع بالمدينة . والبيت في وصف جماعة من تميم جاءت تشهد على الشاعر في دين لزمه قضاؤه فجعلوا يمسحون لحاهم تأهباً للكلام وكان هذا طبعهم ولاسيما عند التهديد والوعيد .

الشاهد قوله : " قضاها بقضيضها " حيث جاء (قضاها) حالاً معرفة وهو مؤول بنكرة لأنه مصدر منبئ عن اسم ، والشماخ واسمه معقل بن ضرار الغطفاني من المخضرمين أدرك الجاهلية والإسلام وله صحة . الخزانة : ٣ / ١٩٤ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٢٧ .

(٣) أصله بيت من الرجز أنشده سيوبه (١ / ٣٧١) وهو قوله : وَمَنْهَلٌ وَرَدَّتْهُ النِّقَاطُ =

وقال: (١)

فَلَأْيَا بِلَأْيٍ مَا حَمَلْنَا وَلَيْدَنَا عَلَى ظَهْرِ مَحْبُوكٍ ظَمَاءٍ مَفَاصِلُهُ

واختلفَ التَّحْوِيُونَ فِي تَخْرِيجِ هَذِهِ الْكَلِمِ وَمَا أَشْبَهَهَا : فَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ وَالْمِرْدُ إِلَى أَنَّهَا مَفَاعِيلٌ مُطْلَقَةٌ.

قَالَ الْأَخْفَشُ وَالْمِرْدُ : إِنَّهُ قَبْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِعْلًا مُقَدَّرًا هُوَ الْحَالُ أَيْ زَيْدٌ طَلَعَ يَبْعَثُ بَعْتَهُ وَقَتْلُهُ أَصْبِرُهُ صَبْرًا وَأَعْطِيَهُ الْمَالَ أَنْقَذَهُ نَقْدًا وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا. (٢)

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ إِنَّهَا مَتَّصُوبَةٌ بِالْأَفْعَالِ السَّابِقَةِ وَلَيْسَتْ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ لِأَنَّ أَغْطَيْتُ فِي مَعْنَى : نَقَذْتُ ، وَقَتْلُهُ فِي مَعْنَى : صَبَرَهُ ، وَكَذَلِكَ فِي : زَيْدٌ طَلَعَ بَعْتَهُ أَيْ زَيْدٌ بَعَثَ بَعْتَهُ. (٣)

= والمنهل : المرد ، والتقاطاً أي فحاة لم أقصد قصده لأنه في فلاة مجهولة.

والشاهد : نصب التقاطاً على الحال وهو مصدر التقط.

(١) البيت من بحر الطويل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه : ٦٧ ، وهو في الكتاب : ١ / ٣٧١ ، وأساس البلاغة (لأي) ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٢٦٧ ، والمقاصد الشافية : ٣ / ٤٣٩ .

اللغة: اللَّأْي : الجهد ، الوليد : الغلام ، المحبوك : الشديد الخلق المدمع ، ظماء مفاصله : أي قليلة اللحم وأصل الظمأ العطش ، وهو في البيت يصف فرساً بالنشاط وإحكام الخلق فيقول: لم نستطع حمل غلامنا عليه ليصيد إلا بعد لأي لشدة تفزعه ونشاطه.

الشاهد قوله : " فلأياً بلأى " حيث نصب الأول على المصدر الموضوع موضع الحال والتقدير : حملنا وليدنا مبطين ملتين.

(٢) ذكر المرد في المقتضب أن بعتة في نحو : طلع زيد بعتة في موضع الحال وصرح بهذا فيسي أكثر من موضع وقد يفهم من كلامه أن المصدر (بعتة) مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف. بنظر المقتضب : ٣ / ٢٣٤ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٤ / ٣١٢ ، ونسب كثير من النحاة إليه السراي الذي ذكره أبو حيان . يراجع شرح الكافية للرضي : ١ / ٢١٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٢٨ ، وشفاء العليل : ٥٢٤ ، والتصريح : ١ / ٣٧٥ .

(٣) توضيح المقاصد : ٢ / ١٤٠ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٣٤٢ .

وذهب سيويه وجمهور البصريين إلى أنها مصادر في موضع الحال أي أعطيت زَيْدًا المَالَ مُتَنَفِّدًا وَقَتْلُهُ مَصْبُورًا^(١) ﴿دَعَوْهُمْ جَهَارًا﴾ دعوهم مجاهرًا وكذلك باقيها^(٢).

وظاهر كلام الناظم في هَذَا الْيَتِ أَنْ وَقُوعَ الْمَصْدَرِ النِّكَرَةِ حَالًا يَكْثُرُ ، وَلَا يَنْضِجُ مِنْ قَوْلِهِ : (يَكْثُرُ) أَنَّهُ يَنْقَاسُ أَوْ لَا يَنْقَاسُ وَلَكِنَّ الْكَثْرَةَ دَلِيلُ الْقِيَاسِ.

وَأَجْمَعَ الْكُوفِيُّونَ وَالْبَصْرِيُّونَ فِي نَحْوِ هَذِهِ الْمَصَادِرِ أَنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا اسْتَعْمَلَتْهُ الْعَرَبُ وَلَا يَنْقَاسُ غَيْرُ الْمُسْتَعْمَلِ عَلَى الْمُسْتَعْمَلِ^(٣).

هَذَا وَإِنْ كَانُوا : اخْتَلَفُوا فِي التَّخْرِيجِ وَشَدَّ الْمِرْدُ فَقَالَ : يَحْجُزُ الْقِيَاسُ وَذَلِكَ عَلَى خِلَافٍ فِي النِّقْلِ عَنْهُ فَقُلْ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ذَلِكَ مُطْلَقًا ، وَقَدْ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ذَلِكَ بِأَطْرَادٍ وَذَلِكَ فِيمَا هُوَ نَوْعٌ لِلْعَامِلِ نَحْوُ : أَتَيْتُهُ سُرْعَةً.

والصحيح أنه يقتصر في هذا وغيره على السماع ، ومن المصادر ما يطرد وقوعه حالاً فكان ينبغي للناظم أن يبين ذلك ولا يأتي بعبارة غير مخصصة وهي قوله : إِنَّ ذَلِكَ يَكْثُرُ أَي وَقُوعُ الْمَصْدَرِ النِّكَرَةِ حَالًا.

والذي يطرد وقوعه حالاً على ما ذكره الناظم في بعض كتبه ثلاثة مواضع^(٤):

أحدها : قولك : أنت الرجلُ علماً وأدباً وتبلاً أي الكامل في حال علم وحال أدب وحال تبّل ، وَذَهَبَ تَغْلَبُ إِلَى أَنَّ الْمَصَادِرَ الْمُنْتَصِبَةَ فِي مِثْلِ هَذَا إِنَّمَا

(١) من الآية : ٨ من سورة نوح.

(٢) الكتاب : ١ / ٣٧٠ ، والمجم : ١ / ٢٣٨ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٢٦٨ ، وشرح الأشموني : ١٧٢ / ٢.

(٣) المجم : ١ / ٢٣٨.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٢٧٠.

انتصاهما على المصدر المؤكّد ، وتآوَل الرجلُ على أنّه في مَعْنَى الْعَالِمِ كَأَنَّهُ قَالَ : أَنْتَ الْعَالِمُ عِلْماً وَالتَّأَدَّبَ أَدَباً وَالتَّيَبَّلُ تَبَلُّلاً ، ويحتمل عندي أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً على التمييز كَأَنَّهُ قَالَ : الْكَامِلُ أَدَباً : أَنْتَ الْكَامِلُ أَدَبُهُ نَحْوَ الْكَامِلِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ وَالتَّنَصُّبِ أَدَباً وَتَبَلُّلاً وَعِلْماً على التمييز.^(١)

والثاني : قولك : زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْراً وَحَاتِمٌ جوداً وَالْأَحْتَفُ حِلْماً وَيُوسُفُ حُسْناً وما أَشَبَّهَ ذلكَ أي مثلُ زهيرٍ في حَالِ شِعْرِ وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا ، ويحتمل عندي أَنْ يَكُونَ هَذَا كُلُّهُ مَنْصُوباً عَلَى التَّعْيِيرِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى مِثْلِ وَهِيَ مَحذُوفَةٌ لَفْظاً مُرَادَةً مَعْنَى ، ومثلُ يَأْتِي بَعْدَهَا التَّعْيِيرُ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : على التمرةِ مِثْلَهَا زُبْدًا ، بَلِ التَّعْيِيرُ فِي هَذَا كُلِّهِ أَظْهَرُ مِنَ الْحَالِ.^(٢)

والثالثُ : قولهم : أَمَّا عِلْماً فَعَالِمٌ لَمْ يَطْرُدْ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ وَقَوْعُ الْمَصْدَرِ حَالاً عِنْدَ سِيبَوِيهِ ، فَإِنْ أَدْخَلْتَ / ١٨٩ في الألفِ واللامِ فهو مفعولٌ له عند سيبويه فنقولُ : أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ أَي أَمَّا لِلْعِلْمِ فَعَالِمٌ^(٣) ، وزعم الأخفشُ أَنَّ انْتِصَابَ الْمَصْدَرِ فِي نَحْوِ هَذَا مَعْرِفًا أَوْ مُنْكَرًا إِنْمَا هُوَ عَلَى التَّأَكِيدِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَا بَعْدَ الْفَاءِ التَّقْدِيرُ : مهما يكن من شيءٍ فَالْمَذْكُورُ عَالِمٌ عِلْماً أَوْ الْعِلْمِ ، وَلَزِمَ هُنَا تَقْدِيمُهُ كَمَا لَزِمَ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾^(٤).

(١) انظر رأي أبي حيان في إعرابه مميّزاً في الارتشاف : ٣٤٣ / ٢ ، وناظر الجيش : ٢٢٧٠ / ٥ .

(٢) انظر رأي أبي حيان في إعرابه مميّزاً أيضاً المرجعين السابقين .

(٣) ينظر الكتاب : ٣٨٥ / ١ .

(٤) الآية : ٩ من سورة الضحى .

(٥) ينظر في رأي الأخفش : شرح التسهيل لابن مالك : ٣٢٩ / ٢ ، وناظر الجيش : ٥ / ٥ .

وَزَعَمَ بَعْضُ النُّحَوِينِ أَنَّ عِلْمًا وَالْعِلْمُ فِي نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ سَوَاءٌ أَكَانَ مَعْرِفَةً أَوْ تَكْرَرًا وَالْعَامِلُ فِيهِ فِعْلُ الشَّرْطِ الْمَقْدَّرِ التَّقْدِيرُ : مَهْمَا تَذَكَّرُ عِلْمًا أَوْ الْعِلْمَ فَالَّذِي وَصَفَتْ عَالِمٌ^(١).

وَالثَّاصِبُ فِي قَوْلِهِمْ : أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ عَلَى رَأْيِ سَبِيحِيهِ مِنْ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ فِعْلُ الشَّرْطِ الْمَحْذُوفِ التَّقْدِيرُ : مَهْمَا يَذْكُرُ إِنْسَانٌ فِي حَالٍ عِلْمٌ فَالَّذِي وَصَفَتْ عَالِمٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ مَا بَعْدَ الْفَاءِ وَصَاحِبُهُ الضَّمِيرُ الْمُسْتَكِنُ فِيهِ وَالتَّقْدِيرُ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَاِلْمَذْكُورُ عَالِمٌ فِي حَالٍ عِلْمٌ فَتَكُونُ الْحَالُ عَلَى هَذَا مُؤَكَّدَةً ، فَلَوْ كَانَ بَعْدَ الْفَاءِ مَا لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهُ فَيَمَّا قِيلَ تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِعْلُ الشَّرْطِ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : أَمَّا عِلْمًا فَلَا عِلْمَ لَهُ ، وَأَمَّا عِلْمًا فَهُوَ ذُو عِلْمٍ وَأَمَّا عِلْمًا فَإِنَّ لَهُ عِلْمًا ، وَارْتِكَابُ أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ أَسهَلُ وَأَكْثَرُ اطِّرَادًا^(٢).

أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ أَتَى بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فَيَبْعُدُ فِيهِ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ الْمَوْكَّدَ لَا تَدْخُلُهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ إِلَّا إِنْ ادَّعَى زِيَادَتَهَا وَلَئِنَّهُ قَدْ جَاءَ بَعْدَ أَمَّا الصِّفَاتُ كَقَوْلِهِمْ أَمَّا قَرِيشًا فَأَنَا أَفْضَلُهَا ، وَرَوَى يُؤُسُّ عَنِ الْعَرَبِ : أَمَّا الْعَبِيدُ فَلَوْ عَبِيدٌ وَأَمَّا الْعَبْدُ فَلَوْ عَبْدٌ^(٣) وَدَعَوَى أَنْ تُصَبَّ هَذَا عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ لَيْسَ بِمُتَضِحٍّ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَقَدْ قَالَ السِّيرَافِيُّ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٤) :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ مَالِكٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عِنْدَهَا فَلَا صَبْرًا

(١) ينظر شرح التسهيل : ٢ / ٣٢٩ ، ٣٣٠ .

(٢) ينظر الكتاب : ١ / ٣٨٤ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٣٢٩ .

(٣) ينظر الكتاب : ١ / ٣٨٧ .

(٤) البيت من بحر الطويل للرماح بن ميادة. ويروى : أن معمر بدلاً من أم مالك وهو نسي الكتاب : ١ / ٣٨٦ ، وأمالى ابن الشجري : ٢ / ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، وشواهد المغنسي : ٢٩٦ والعيني برقم ١٥٣ ، والارتشاف : ٢ / ٣٤٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٣٠ .
الشاهد قوله : " الصبر " حيث نصب الصبر على المفعول له أو المفعول به والمشهور رفعه على الابتداء .

إِنَّ التَّقْدِيرَ فِي النَّصَبِ مِمَّا تَرُمُّ الصَّبْرَ فَلَا صَبْرَ.

وإذا أثبت بعد أما بصفة نكرة نحو قولك : أما صديقاً فصديقاً عند الأخفش منصوبٌ بـيكونُ مقدرةً التقديرُ أما أن يكونَ صديقاً فصديقاً^(١)، ومذهبُ سيبويه أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ وَالْعَامِلِ فِيهِ فِعْلُ الشَّرْطِ الْمَقْدَرُ ، أَوْ مَا بَعْدَ الْفَاءِ^(٢) عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْتَاهُمَا فِي : أما علماً فعالماً ، فَإِنْ قُلْتَ أما صديقاً فليس بصديق فَقَدْ مَنَعَ الْمَرْدُ إِعْمَالَ بِصَدِيقٍ فِي قَوْلِهِ صَدِيقاً لِاقْتِرَانِهِ بِالْبَاءِ ، وَغَيْرُهُ لَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْبَاءَ زَالِدَةٌ فَوْجُودَهَا كَعَدَمِهَا^(٣).

والذي يظهرُ لي أن المردَّ إِنَّمَا مَنَعَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُجِيزُ تَقْدِيمَ خَيْرٍ لَيْسَ عَلَيْهَا فَلَا يُجِيزُ تَقْدِيمَ مَعْمُولِهِ عَلَيْهَا^(٤). لِأَن تَقْدِيمَ الْمَعْمُولِ مُؤَدِّنٌ بِتَقْدِيمِ الْعَامِلِ.

وهذا المصدرُ الجائِي بَعْدَ أَمَّا فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : أَمَّا عَلِمًا فَعَالِمٌ إِذَا كَانَ نَكْرَةً حَازَ فِيهِ النَّصَبُ وَيَحْزُزُ الرَّفْعُ جَوَازًا مَرْجُوحًا عِنْدَ بَنِي ثَمِيمٍ ، وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً نَحْوِ قَوْلِهِمْ : أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ فَيَجِبُ الرَّفْعُ عِنْدَ بَنِي ثَمِيمٍ وَيَحْزُزُ الرَّفْعُ وَالنَّصَبُ عِنْدَ الْحَجَازِيِّينَ وَالنَّصَبُ عَنْدهُمْ قَلِيلٌ^(٥).

وأما الصفةُ الجائِيَةُ بَعْدَ أَمَّا نَحْوُ قَوْلِكَ : أَمَّا صَدِيقاً مُصَافِياً فَلَسْتُ بِهِ وَأَمَّا عَلِمًا فَلَسْتُ بِعَالِمٍ فَلَا يَحْزُزُ فِيهِ إِلَّا النَّصَبُ وَتَقَدَّمَ تَحْرِيجُ نَصْبِهِ^(٦).

(١) قال ابن مالك : "وعم الأخفش أن صديقاً منصوب بـيكون والتقدير : أما أن يكون إنسان صديقاً فالذكر صديق". شرح السهيل : ٢ / ٣٣٠ ، ٣٣١.

(٢) قال سيبويه : "وما ينتصب من الصفات حالاً كما انتصب المصدر الذي يوضع موضعه ولا يكون إلا حالاً" قوله : أما صديقاً مصافياً فليس بصديق مصاف....". الكتاب ١ / ٣٨٧.

(٣) ينظر شرح السهيل لابن مالك : ٢ / ٣٣٠ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٣٤٥.

(٤) وهو أيضاً رأي الكوفيين . ينظر الإنصاف : ١٦٠ ، وأسرار العربية : ١٤٠ ، والبحر المحيط : ٥ / ٢٠٦ ، والأشعوني : ١ / ٢٣٤.

(٥) ينظر شرح السهيل لابن مالك : ٢ / ٣٣٠ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٣٤٤.

(٦) الأخفش منصوب بـيكون مقدرة وسبويه منصوب على الحال.

﴿مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة﴾

قوله :

وَلَمْ يُنَكِّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنَّ
مَنْ بَعْدَ نَفْيِ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلَّا
لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصِّصْ أَوْ يَسْنِ
يَبْغِ امْرُؤًا عَلَى امْرَأٍ مُسْتَسْهِلًا

ذَكَرَ أَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ لَا يَكُونُ نَكِيرَةً غَالِبًا إِلَّا فِي مَوَاضِعَ.

أحدها : إِذَا تَأَخَّرَ نَحْوُ قَوْلِكَ : / ١٩٠ جَاءَ رَاكِبًا رَجُلٌ ويعني بالتأخر

التأخرُ عَنِ الْحَالِ كَمَا قَالَ :^(١)

وَتَحْتَ الْعَوَالِي فِي الْقَنَاءِ مُسْتَظَلَّةٌ
ظَبَاءٌ أَغَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَادِرُ

وقال :^(٢)

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيْنًا لَوْ عَلِمْتِهِ
شُحُوبٌ وَإِنْ تَشْتَهْدِي الْعَيْنُ تَشْتَهْدُ

(١) البيت من بحر الطويل لذی الرمة في ديوانه : ٤١ ، ويوجد في الكتاب : ١٢٣ / ٢ ،

وابن يعيش : ٦٤ / ٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٣٣ / ٢ ، وفي المقاصد الشافية :

جـ ٣ ص ٤٤٥ ، ومجهد القواعد : جـ ٥ ص ٢٢٧٩ .

اللغة : العوالي : يعنى أعالي الهوادج ، والقنا : عيدان الهوادج وقيل : القنا جمع قناة وهى الرمح والجاذر جمع جزور وهو ولد البقرة الوحشية ، وهو هنا يصف نسوة أسرن فصرن تحت عوالي الرماح وفي حوزتها وشبه عيونهن بعين الجاذر .

الشاهد قوله : " مستظلة ظباء " حيث جاء صاحب الحال نكرة وسوغ ذلك تقدم الحال على صاحبها .

(٢) البيت من بحر الطويل من الأبيات المجهولة في كتاب سيبويه . ويوجد في الكتاب : ١٢٣ / ٢ ،

، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٣٣ / ٢ ، والمساعد : ١٨ / ٢ ، والأشموني : ١٧٥ / ٢ ،

والمقاصد الشافية : جـ ٣ ص ٤٤٥ ، ومجهد القواعد : ٥ / ٢٢٧٩ .

الشاهد لقوله : " ..ينا... شحوب " وهو كالييت السابق في مجيء صاحب الحال نكرة وسوغه تقدم الحال عليه ويكون نعتاً لو تأخر .

وقال: ^(١)

فَهَلَّا أَعْدُونِي لِئَلِي تَفَاقَدُوا
فَفِي الْأَرْضِ مَبْنُوتًا شَجَاعٌ وَعَقْرَبٌ

وقال: ^(٢)

وَمَا لَأَمْ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَا نِسَمَ
وَلَا سَدَّ فُقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي

زَعَمَ سيبويه أَنَّ (مُسْتَظَلَّةً) حَالٌ مِنْ قَوْلِهِ (طِبَاءٌ) وَ (بَيْنَا) حَالٌ مِنْ قَوْلِهِ (شُجُوبٌ) وَ (مِثْلَهَا) حَالٌ مِنْ (لَا نِسَمَ) ^(٣)، أَمَّا هَذَا فَمَسْلَمٌ وَأَمَّا فِي (مُسْتَظَلَّةً) وَ (بَيْنَا) فَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ هُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَكِرُّ فِي الْخَبَرِ. ^(٤)

قال بعضُ أَصْحَابِنَا: وَقَوْلُ سيبويه هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ الْحَالَ خَبَرٌ فِي الْمَعْنَى فَجَعَلَهُ خَالًا لِأَظْهَرِ الْأَسْمَنِ أَوَّلَى مِنْ جَعَلِهِ خَالًا لِأَغْمَضِهِمَا. انتهى. ^(٥)

(١) البيت من بحر الطويل من مقطوعة في الحماسة وهو في الفخر لرجل من فمقس قيل: هو عمرو ابن أسد وقيل: مرة بن عداء. والشاعر يدعو قومه أن يستعينوا به أو يدعوه للمعارك فلهم أعداء كثيرون.

الشاهد فيه: قوله: ففي الأرض مبنوتاً شجاعاً أصله: شجاع مبنوث فلما تقدمت الصفة نصبت على الحال، وروى برفع مبنوث فلا شاهد فيه. وانظر: البيت في الحماسة للعرزوقي ١/ ٢١٤، والمقاصد الشافية: ٣/ ٤٦٦.

(٢) البيت من بحر الطويل بلا نسبة ويوجد في شرح التسهيل: ٢/ ٣٣٣، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٣٣١، والمساعد: ٢/ ١٩، ومهيد القواعد: ٥/ ٢٢٧٩، والمقاصد الشافية: ٣/ ٤٤٦.

الشاهد قوله: "مثلها لي لائتم" وهو كالبيت السابق في تقدم الصفة ونصبها على الحال.

(٣) ينظر الكتاب: ٢/ ١٢٢، ١٢٣.

(٤) ينظر الارتشاف: ٢/ ٣٤٧، والهمع: ١/ ٢٤٠.

(٥) هذا قول ابن مالك حيث يقول: "وقول سيبويه هو الصحيح لأن الحال خبر في المعنى فجعله لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضيهما". شرح التسهيل: ٢/ ٣٣٣، والتصریح: ١/ ٣٧٥.

وهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ يَسْتَقِيمُ لَوْ تَسَاوَيَا وَأَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا مَغْرِبَةً وَالْآخَرُ
تَكْرَرَةً فَحَلُّهُ حَالًا لِلْمَغْرِبَةِ أَوْلَى.

الثاني : أَنْ يُخَصَّصَ إِمَّا بِنَعْتِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَمِيمٍ رَاكِبًا . حَكَى
سَيُوبَةُ هَذَا غَلَامٌ لَكَ ذَاهِبًا^(١) ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا رَمَّا شَرَطَ الْكِسَائِيُّ أَنَّ ذَلِكَ لَا
يَجُوزُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ التَّكْرَرُ مَوْصُوفَةً بِوَصْفَيْنِ^(٢) . انتهى . وَإِمَّا بِإِضَافَةٍ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٣)
﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ . فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قَرَأَ بِضَمَّتَيْنِ^(٤) . أَوْ وَصَلَ بِمَعْمُولٍ
نَحْوُ : مَرَرْتُ بِضَارِبٍ هَنْدٍ قَائِمًا وَالْوَجْهُ فِي هَذَا كُلُّهُ الْإِتْبَاعُ لَا الْحَالُ.

الثالث : أَنْ يَتَقَدَّمَهَا التَّنْفِي نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا
وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا قَائِمًا إِلَّا أَخَاكَ.

الرابع : أَنْ يَتَقَدَّمَ مَا يُشَبِّهُ التَّنْفِي وَهُوَ التَّنْفِي وَقَدْ مَثَلَ التَّائِي هَذَا بِقَوْلِهِ (لَا
يَنْبَغُ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلًا وَقَالَ :^(٥)

(١) قَالَ سَيُوبَةُ : " وَزَعِمَ مِنْ تَقَى بِهِ أَنَّهُ سَمِعَ رُؤْيَا يَقُولُ : هَذَا غَلَامٌ لَكَ مَقْبِلًا جَعَلَهُ حَالًا وَلَمْ
يَجْعَلْهُ مِنْ اسْمِ الْأَوَّلِ " . الْكِتَابُ : ١١٣ / ٢ ، وَالْإِرْتِشَافُ : ٣٤٦ / ٢ .

(٢) يَنْظُرُ الْإِرْتِشَافُ : ٣٤٦ / ٢ ، وَالْمَجْمَعُ : ٢٤٠ / ١ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : ١١١ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ .

(٤) هُوَ جَمْعُ قَبِيلٍ أَوْ قَبِيلًا قَبِيلًا وَصَنَافًا صَنَفًا وَالْقِرَاءَةُ الْمَذْكُورَةُ لِحَمْزَةِ وَعَاصِمٍ وَالْكَسَائِيُّ . يَنْظُرُ :
السَّبْعَةُ لِابْنِ مَجَاهِدٍ : ٢٦٦ ، وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ بِكَسْرِ الْقَافِ وَفَتْحِ الْبَاءِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ .

(٥) الْآيَةُ : ٤ مِنْ سُورَةِ الْحَجْرِ وَمِثْلُهَا ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ (الشُّعْرَاءُ : ٢٠٨) .

(٦) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الْكَامِلِ لِقَطْرِي بْنِ الْفَحَاءِ وَهُوَ فِي شَعْرِ الْخَوَارِجِ : ٤٥ . وَيُوجَدُ فِي شَرْحِ

التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ٣٣٢ / ٢ ، وَالْمُسَاعَدُ : ١٨ / ٢ ، وَالتَّصْرِيحُ : ٣٧٧ / ١ ، وَالْمَجْمَعُ : ١ /

٢٤٠ ، وَالْكَافِيَةُ الشَّافِيَّةُ : ٣٧٩ / ٢ ، وَنَظَرُ الْجَيْشِ : ٥ / ٢٢٧٨ ، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ : ٣ /

لَا يَرَكْنُ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ

والاستفهام نحو قوله: ^(١)

يَا صَاحِبَ هَلْ حُمَ عَيْشٌ بَاقِيَا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُنْزَ فِي إِبْغَادِهَا الْأَمَلَا

وَنَقَصَهُ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَحْسُنُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ الْحَالُ وَصَاحِبُ الْحَالِ نَكِرَةٌ أَنْ
يَكُونَ يَقْبَحُ الْوَصْفُ مَا نَحْوُ قَوْلِهِمْ : مَرَرْتُ بِبُرٍّ قَفِيْزًا بِدِرْهَمٍ وَمَرَرْتُ بِمَاءٍ قَعْدَةٌ
رَجُلٍ. ^(٢)

وَقَوْلُ الشَّاطِمِ (غَالِبًا) احْتِرَازٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٣) «أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ
وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا» وَقَالُوا ^(٤): عَلَيْهِ مَائَةٌ يَبِضًا وَغَالِبًا لَا يَشْعُرُ بِأَنْ مَجِيءُ
الْحَالِ مِنَ الشُّكْرِ بِغَيْرِ مَا ذُكِرَ قِيَاسٌ أَوْ غَيْرُ قِيَاسٍ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِذَا لَمْ يُصْبِحْ أَنْ تَكُونَ وَصَفًا لِلشُّكْرِ فَلَا تَنْصَابُ عَلَى
الْحَالِ ضَعِيفٌ جَدًّا نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ: ^(٥)

= الشاهد قوله : " لا يركن أحد - متخوفاً " حيث جاء صاحب الحال نكرة وسوغ ذلك
تقدم النهي عليه.

(١) البيت من بحر البسيط نسب إلى رجل من طيء ، ويوجد في شرح التسهيل : ٢ / ٣٣٢ ،
والمساعد : ٢ / ١٨ ، والتصريح : ١ / ٣٧٧ ، والجمع : ١ / ٢٤٠ ، وناظر الحبش : ٥ /
٢٢٧٨ ، والمقاصد الشافية : ٣ / ٤٤٨ .

الشاهد قوله : " هل حم عيش باقيا " حيث جاء صاحب الحال نكرة وسوغ ذلك تقدم
الاستفهام عليه.

(٢) ينظر الكتاب : ٢ / ١١٢ ، وإنما قبح الوصف به لكونه اسماً جامداً غير مؤول بمشتق وذلك
يغتفر في الحال لأنه أشبه بالخبر.

(٣) من الآية : ٢٥٩ من سورة البقرة.

(٤) ينظر الكتاب : ٢ / ١١٢ .

(٥) البيت من بحر الطويل وهو في المدح للعين المنقري شاعر إسلامي في الدولة الأموية عاصر
جريراً والغزدقي فسقط ولم يشتهر لقب عمر باللعين لإنشاده الشعر في الصلاة توفي =

وَمَا حَلَّ سَعْدِيَّ غَرِيباً بِبَلَدَةٍ فَيُنْسَبَ إِلَّا الزُّبْرَقَانُ لَهُ أَبُ

انتهى. وليس كما زعمَ هذا القائلُ بلْ قَدْ ذَكَرَ سيبويهُ الحالَ مِنَ التَّنْكِرَةِ كَثِيراً قِيَاساً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِمَثَلَةِ الْإِتْبَاعِ فِي الْقُوَّةِ وَالْقِيَاسِ قَوْلُ يُؤَنَسُ وَالْحَلِيلِ.

وقَدْ جَاءَ مِنْ ذَلِكَ أَلْفَاظٌ عَنِ الْعَرَبِ وَمَعَ ذَلِكَ فَتَنَصَّبُ الْحَالُ الْمُتَقَدِّمَةُ مِنَ التَّنْكِرَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي قَلِيلٍ مِنَ الْكَلَامِ قَالَ سيبويهُ وَمَعَ ذَلِكَ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي الشَّعْرِ وَأَقْلُ مَا يَكُونُ فِي الْكَلَامِ^(١) وَإِنْ كَانَ قَدْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ فِي / ١٩١ جَوَازَ وَقَوْعِ الْحَالِ مِنَ التَّنْكِرَةِ وَلَمْ يَجْعَلْهُ سيبويهُ فِي الشَّعْرِ أَكْثَرَ مِنْهُ فِي الْكَلَامِ وَيَجُوزُ أَنْ تُقُولَ هَذَا قَائِمٌ رَجُلٌ عَلَى طَرِيقِ الْبَدَلِ ، وَحَكَّى الْفَرَّاءُ هَذِهِ خُرَاسَانِيَّةً وَخُرَاسَانِيَّةً جَارِيَةً بِنَصْبِ (خُرَاسَانِيَّة) عَلَى الْحَالِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَبِالرَّفْعِ عَلَى طَرِيقِ الْبَيَانِ بِالْجَارِيَةِ^(٢).

= سنة ٧٥ هـ ، وانظر البيت في الكتاب لسيبويه : ٣ / ٣٢ ، والخزانة : ٣ / ٢٠٦ ، وشرح الكافية للرضي تحقيق الحفظي : ٢٠٦ .

المعنى : إن الزُّبْرَقَانِ بن بدر السعدي سيد في قومه فإذا حل رجل من بني سعد في قوم غريباً فستل عن نسه لم ينتسب إلا إليه لشهرته .

الشاهد قوله : وما حل سعدي غريباً حيث نصب غريباً على الحال بعد النفي وهو ضعيف وكان الأولى رفعه على التعت وقد روى كذلك وفي البيت شواهد أخرى .

(١) ينظر الكتاب : ٢ / ١٢٢ .

(٢) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٤٧ .

«ترتيب الحال مع صاحبها»

قوله :

وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرُّ قَدْ أَبَوْا وَلَا أَمْتَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ

مِثَالُ ذَلِكَ : مَرَرْتُ بِهِنْدٍ ضَاحِكَةً وَدَخَلْتُ إِلَى سَعْدَى هَاجِرَةً . فَهَلْ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِ الْحَالِ . فَنَقُولُ : مَرَرْتُ ضَاحِكَةً بِهِنْدٍ وَدَخَلْتُ هَاجِرَةً إِلَى سَعْدَى . ذَكَرَ ابْنُ الْأَثْبَارِيِّ الْأَثَقَاءَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ خَطَأٌ وَأَنَّ الْإِجْمَاعَ مُتَعَقِدٌ عَلَى ذَلِكَ.^(١)

فَإِنْ كَانَتْ الْحَالُ لِمَكْنِيٍّ مَجْرُورٍ بِحَرْفٍ نَحْوُ : مَرَرْتُ ضَاحِكَةً بِكَ أَوْ لِمَضْمُونٍ أَحَدُهُمَا مَجْرُورٌ بِحَرْفٍ نَحْوُ : مَسْرَعِينَ مَرَرْتُ بِكَ وَمَرَرْتُ مُسْرِعِينَ بِكَ أَوْ كَانَتْ الْحَالُ غَيْرَ اسْمٍ ، وَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا مَظْهَرًا نَحْوُ : مَرَرْتُ تَضْحَكَ بِهِنْدٍ جَازَ ذَلِكَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ تَقْدِيمُ حَالِ الْمُخْفُوضِ لِظَاهِرٍ وَلَا لِمَكْنِيٍّ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ.^(٢)

وَقَالَ ابْنُ أَصْبَغٍ : حَكَى السَّيْرَافِيُّ عَنْ ابْنِ كَيْسَانَ إِجَازَتَهُ يَعْني : مَرَرْتُ ضَاحِكَةً بِهِنْدٍ ، وَحَكَى الْمَهَابِذِيُّ عَنِ الْفَارَسِيِّ إِجَازَةَ ذَلِكَ أَيْضًا^(٣) . وَقَالَ ابْنُ بَرَهَانَ وَإِلَى ذَلِكَ تَذَهَبُ^(٤) فَتَخَلَّصَ مِنْ هَذِهِ النُّقُولِ أَنَّ الْمُتَقَدِّمِينَ مُجْمَعُونَ أَوْ كَالْمَجْمَعِينَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، وَأَنَّ ابْنَ كَيْسَانَ وَالْفَارَسِيَّ وَابْنَ بَرَهَانَ أَجَازُوا ذَلِكَ .

(١) انظر الارتشاف : ٣٤٨ / ٢ .

(٢) ينظر شفاء العليل : ٥٢ / ١ ، والمتبع في شرح اللمع للعسكري : ٣٤١ / ١ ، والمممع : ١ / ٢٤١ ، والتصريح : ٣٨٠ / ١ ، والبسيط : ٥٢٨ / ١ .

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي : ٢٠٧ / ١ ، والارتشاف : ٣٤٨ / ٢ ، وشرح المقرب : المنصوبات : ٦٢٤ .

(٤) ينظر شرح اللمع لابن برهان : ١ / ١٣٧ ، ١٣٨ / ، والمنوع في النحو : ١٣٧ (د) . عبد العزيز فاعر .

وإِذَا لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ تَقَرَّرَ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي ذِي الْحَالِ
وَالْعَامِلُ هُنَا فِي ذِي الْحَالِ الْحَرْفُ وَهُوَ أَيْضاً مُوصِلٌ مَعْتَى الْفِعْلِ إِلَى الْمَجْرُورِ وَهُوَ
غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ فَلَمْ يُجِزُوا تَقْدِيرَهَا عَلَى اللفظِ الْعَامِلِ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ ،
وَأَيْضاً فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِهَيْدٍ ضَاحِكَةٍ فَالْبَاءُ مِنْ حُرُوفِ الصِّفَاتِ وَتَتَعَلَّقُ
بِالْحَدِثِ فَكَانَ الْحَدِثُ مُطْلَقاً ثُمَّ تُقَيِّدُهُ الْبَاءُ فَصَارَ الْحَدِثُ مَخْصُوصاً بِهَيْدٍ لَا مُطْلَقاً
وَضَاحِكَةٍ مِنْ صِفَاتِ هَيْدٍ وَقَدْ لَهَا فَقَدْ اجْتَمَعَ صِفَتَانِ إِحْدَاهُمَا الْبَاءُ الْمُقَيِّدَةُ بِالْمُرُورِ
وَالْأُخْرَى الْحَالُ الْمُقَيِّدَةُ لِهَيْدٍ.

وَإِذَا اجْتَمَعَ صِفَتَانِ لِمَوْصُوفَيْنِ لَمْ يَجْزُ أَنْ تَلِيَّ صِفَةً أَحَدَهُمَا غَيْرَ مَوْصُوفِهَا
تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَلَى فَرَسٍ فَإِذَا وَصَفْتُهُمَا جَازَ أَنْ تَلِيَّ كُلُّ صِفَةٍ مَوْصُوفِهَا فَتَقُولُ :
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ عَلَى فَرَسٍ أَشْهَبَ وَجَازَ أَنْ تَلِيَّ صِفَةَ الْمَوْصُوفِ الثَّانِي صَاحِبِهَا
وَتَلِيَّ صِفَةَ الْأَوَّلِ صِفَةَ الثَّانِي فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَلَى فَرَسٍ أَشْهَبَ عَاقِلٍ وَلَا يَجُوزُ
أَنْ تَلِيَّ صِفَةَ الْأَوَّلِ الْمَوْصُوفِ الثَّانِي وَتَلِيَّ صِفَةَ الثَّانِي صِفَةَ الْأَوَّلِ فَلَا يَجُوزُ : مَرَرْتُ
بِرَجُلٍ عَلَى فَرَسٍ أَشْهَبَ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ إِبْلَاءِ الصِّفَةِ مَوْصُوفاً غَيْرَ مَوْصُوفِهَا
فَلَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ ضَاحِكَةٍ هَيْدٍ كُنْتُ قَدْ أَوَّلَيْتَ ضَاحِكَةَ الَّذِي هُوَ مِنْ صِفَاتِ هَيْدٍ
الْمُرُورِ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مَوْصُوفِهَا وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ.

فَإِنْ قُلْتَ الْحَالُ مُشَبَّهٌ بِالظَرْفِ وَالظَرْفُ يَجُوزُ فِيهِ ذَلِكَ فَتَقُولُ : مَرَرْتُ
بِهَيْدٍ الْيَوْمَ وَمَرَرْتُ الْيَوْمَ بِهَيْدٍ فَيَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ ذَلِكَ فِي الْحَالِ.

فَالْجَوَابُ : أَنَّ الظَّرْفَ مُقَدَّرٌ بِنَفِيٍّ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْمُرُورِ وَلَيْسَ بِصِفَةٍ لْغَيْرِهِ
وَالْحَالُ هِيَ هَيْدٌ وَالشَّبَّهُ الَّذِي يَتَّبِعُهَا إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَعْنَى لَا فِي اللفظِ وَالْمُشَبَّهُ بِالشَّيْءِ لَا
يَكُونُ كَالْمُشَبَّهِ بِهِ.

وَحُجَّةٌ مِنْ أَجَازَ : مَرَرْتُ ضَاحِكَةٍ هَيْدٍ ^(١) الْقِيَاسُ وَالسَّمَاعُ.

(١) هم الكوفيون ومن تبعهم كابن مالك وغيره.

أما القياسُ فهو أنَّ العَامِلَ هُوَ مررتُ وهو العاملُ فِي هِنْدٍ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى
إِلَّا أَنَّ حَرْفَ الجرِّ موصلٌ معنى الفعل إلى الاسمِ فالحرفُ عاملٌ فِيهِ الجرُّ وَهُوَ مِنْ حَيْثُ
الْمَعْنَى مَفْعُولٌ فالعاملُ فِي الحالِ هُوَ العاملُ فِي صاحبِهَا إذْ مررتُ متسلطةً على هِنْدٍ
وإنْ كَانَ لَمْ يَقَوْ عَلَى نَصْبِهِ فاحتاجَ فِي التَّوَصُّلِ إِلَيْهِ إِلَى الْبَاءِ. / ١٩٢

وَأَمَّا السَّمَاعُ : فَقَوْلُهُ تَعَالَى ^(١) ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ أَيِّ لِلنَّاسِ
كَافَّةً وَقَالَ : ^(٢)

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَنَهُ السِّيَادَةُ نَاشِئًا فَمَطْلَبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ
وَقَالَ ^(٣) :

حَلَفْتُ لَهَا بِالْمَشْعَرَيْنِ وَزَمَزَمَ وَلِلَّهِ فَوْقَ الْحَالِفِينَ رَقِيبُ
لَنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ حَرَّانَ صَادِيًا إِلَيَّ حَبِيبًا إِلَيْهَا لَحِيبُ

(١) من الآية : ٢٨ من سورة سبأ.

(٢) البيت من بحر الطويل قيل : للمعلوط القريني وقل : للمخبل السعدي ، وهو في الخزنة : ٣ / ٢١٩ ، وفي شرح الكافية الشافية : ٧٤٦ / ٢ ، وناظر الجيش : ٢٢٨٧ / ٥ ، والمقاصد الشافية : ٤٥٤ / ٣ ، وشفاء العليل للسلسلي : ٥٢٩ ، والأشموني : ١٧٨ ، وقضايا الخلاف النحوية والصرفية في شفاء العليل : ٤١٨ (دكتوراه بالأزهر إعداد / عبد العزيز فاخر) الشاهد قوله : كهلا عليه حيث تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر وهذا رأي الكوفيين وقد خرج الشارح.

(٣) البيتان من بحر الطويل نسبا لكثير عزة وليسا في ديوانه وهما في ديوان بنحو ليلى : ٢٧ ، وشفاء العليل : ٥٣ ، والأشموني : ١٧٧ / ٢ ، والممنوع في النحو : ١٣٨ ، وشرح التسهيل : ٣٣٨ / ٢ ، والخزنة : ٢١٢ / ٣ ، والمقاصد الشافية : ٣٥٣ / ٣ . الشاهد قوله : " حران صاديا إلى " وهو كالبيت السابق في تقدم الحال على صاحبها المجرور وقد خرج الشارح.

وقال: ^(١)

فَإِنْ يَكْ أَذْوَادُ أُصْبِنَ وَنِسْوَةٌ
فَلَنْ تَذْهَبُوا لَرَعَا يَبْقَتَلِ حِبَالِ

وقال: ^(٢)

تَسَلَّيْتُ طَرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ
بَذَكْرَاكُمْ حَتَّى كَالَكُمْ عِنْدِي

التقدير: فمطلبها عليه كَهْلًا ، وَإِلَيَّ حَرَّانَ صَادِيًا ، وَبَقْتَلِ حِبَالٍ فَرَعًا أَيَّ

هَدْرًا ، وتسليت عنكم طرا.

وهَذَا الَّذِي اسْتَدْلُوا بِهِ مِنَ السَّمَاعِ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ لَا يَتَصَوَّرُ تَأْوِيلُهُ لَا حُجَّةَ فِيهِ لِأَنَّهُ شِعْرٌ وَالشَّعْرُ يَجُوزُ فِيهِ مَا لَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ ، هَذَا وَقَدْ تُؤَوَّلُ جَمِيعُ ذَلِكَ : فَكَافَّةٌ قِيلَ : حَالٌ مِنَ الْكَافِ فِي أَرْسَلْنَاكَ وَالْمَاءَ لِلْمِبَالَةِ أَيَّ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافًا لِلنَّاسِ وَقِيلَ : نَعْتُ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ أَيَّ إِرْسَالَةً كَافَّةً.

(١) البيت من بحر الطويل لطليحة بن حويلد الأسدي (كان مشركاً ثم أسلم وشهد القادسية) .
في شرح التسهيل لابن مالك : ٣٣٨ / ٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٧٤٥ / ٢ ،
وشفاء العليل : ٥٣٩ ، والمنوع في النحو : ١٣٧ ، والأشعري : ١٧٧ / ٢ ، والعيني الشاهد
رقم ٤٩٧ ، وناظر الجيش : ٢٢٨٧ / ٥ .

اللغة : أزداد : جمع ذود وهو ما بين الثلاثة إلى العشرة من الإبل ، وحبال : اسم رجل وهو
ابن طليحة ، فرغا : هدرًا .

الشاهد قوله : فرغا بقتل حبال وهو كالبيت السابق في تقدم الحال على صاحبها المحرور
بالإضافة .

(٢) البيت من بحر الطويل مجهول القائل ، ويوجد في أوضح المسالك : ٣٢١ / ٢ ، والمساعد :
٢١ / ٢ ، والصريح : ٣٧٩ / ١ ، والأشعري : ١٧٧ / ٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢
٣٣٨ ، وناظر الجيش : ٢٢٨٧ / ٥ ، والمقاصد الشافية : ٤٥٤ / ٣ .
الشاهد قوله : " طرا عنكم " و"و كالبيت السابق وقد حرجه الشارح .

وقوله : فَمَطْلَبُهَا كَهَلًا هو منصوبٌ على الحال من الفاعلي المحذوف من المصدر أي فمطلبه إيابًا كهلاً عليه شديد . وَجَازَتْ الْحَالُ مِنَ الْمَحْذُوفِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هَٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ وقوله : " لَنْ كَانَ يَرِدُ الْمَاءُ " فَبَرَدَ الْمَاءُ مصدرٌ مَقْدَرٌ بَأَنَ والفعل و " حَرَّانَ " مفعولٌ بِهِ . التقديرُ : لَنْ كَانَ أَنْ يَرَدَّ الْمَاءُ حَرَّانَ صَادِيًا وَإِلَيَّ متعلقٌ بقوله حَرَّيًّا .

وقوله : تَسَلَّيْتُ طَرًا عَنْكُمْ بِحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ طَرًا حَالًا مِنْ عَنْكُمْ مَحْذُوفَةٌ
التقدير : تَسَلَّيْتُ عَنْكُمْ طَرًا عَنْكُمْ وَعَنْكُمْ ذَالَةً عَلَى عَنْكُمْ الْمَحْذُوفَةِ .

وَقَدْ اشْتَمَلَ بَيْتُ النَّاطِمِ عَلَى إِطْلَاقٍ يَحْتَاجُ إِلَى تَقْيِيدٍ وَإِهَامٍ يَحْتَاجُ إِلَى تَعْيِينٍ
وَإِهَامٍ يَحْتَاجُ إِلَى زَوَالٍ وَدَعْوَى تَحْتَاجُ إِلَى اسْتِدْلَالٍ .

فَالْإِطْلَاقُ قَوْلُهُ (وَسَبَقَ حَالٌ مَا بِحَرْفِ جُرٍّ) وَذَلِكَ أَنْ حَرَفَ الْجُرِّ إِذَا أَنْ
يَكُونُ زَائِدًا أَوْ غَيْرَ زَائِدٍ إِنْ كَانَ زَائِدًا فَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا فَنَقُولُ فِي :
مَا جَاءَ مِنْ أَحَدٍ عَاقِلًا : مَا جَاءَ عَاقِلًا مِنْ أَحَدٍ وَكَفَى بِزَيْدٍ مُعِينًا كَفَى مُعِينًا يَزِيدُ إِذَا
جَعَلْتَ مُعِينًا حَالًا لَا مُعَيَّرًا .

وَإِنْ كَانَ غَيْرُ ذَلِكَ فَالْحُكْمُ كَمَا ذَكَرْتَاهُ .

وَالْإِهَامُ قَوْلُهُ (قَدْ أَبَوَا) فَهَٰذَا الضَّمِيرُ الَّذِي فِي (أَبَوَا) إِذَا أَنْ يَكُونُ عَائِدًا
عَلَى النُّحَاةِ أَجْمَعِينَ أَوْ عَلَى بَعْضِهِمْ لَا جَائِزَ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْجَمِيعِ لِأَنَّ الْجَمِيعَ لَمْ
يَذْهَبُوا إِلَى ذَلِكَ وَلَٰئِنْ لَوْ ذَهَبَ الْجَمِيعُ إِلَى ذَلِكَ لَكَانَ إِجْمَاعًا وَإِذَا كَانَ إِجْمَاعًا لَمْ
يُمْكِنْ خِلَافًا وَإِنْ كَانَ عَائِدًا عَلَى بَعْضِ النُّحُوينَ فَلَمْ يَتَقَدَّمْ ظَاهِرٌ يَعُودُ هَذَا الضَّمِيرُ
عَلَيْهِ فَصَارَ هَذَا الضَّمِيرُ مُنْهَمًا لِأَنَّهُ لَا يَذْهَبُ عَلَى مَنْ يَعُودُ .

وَالْإِهَامُ قَوْلُهُ (وَلَا أَمْنُهُ فَقَدْ وَرَدَ) أَوْ هَمُّ أَنْ لَا يَمْتَنِعُ سَبَقَ الْحَالِ ذَا الْحَالِ
إِذَا جَرَّ بِالْحَرْفِ وَلَمْ يَحْكُ جَوَازَ ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ فَأَوْهَمَ أَنَّهُ مُتَفَرِّدٌ بِجَوَازِ مَا مَتَّعَهُ النُّحَاةُ .

والدَّعْوَى قَوْلُهُ : " فَقَدْ وَرَدَ " وَقَدْ كَرَرْنَا مَا احْتَجُّوا بِهِ بِمَا ظَنُّوا أَنَّهُ مِنْ
الْوَارِدِ فِي ذَلِكَ وَتَأَوَّلْنَاهُ فَلَمْ يَرِدْ نَصٌّ عَلَى الْمَدْعَى إِذَا اخْتَمَلَ التَّأْوِيلَ وَإِذَا دَخَلَ الدَّلِيلُ
الْإِحْتِمَالُ سَقَطَ بِهِ الْإِسْتِدْلَالُ. / ١٩٣

قولـه :

وَلَا تُعْزِ خَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ

المُجْرورُ إمَّا بِخَرْفٍ أَوْ بِإِضَافَةٍ فَبِالْخَرْفِ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْبَيْتِ قَبْلَ هَذَا ،
وَبِالْإِضَافَةِ إمَّا أَنْ تَكُونَ الْإِضَافَةُ فِي تَأْوِيلِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ أَوْ لَا . إِنْ كَانَتْ فِي
تَأْوِيلِ الرَّفْعِ نَحْوُ : أَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ مُسْرِعًا أَوْ النَّصْبِ نَحْوُ : يُعْجِبُنِي رُكُوبُ الْفَرَسِ
مُسْرِعًا ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ الْفَرَسِ مُسْرِعًا جَازَ أَنْ تَأْتِيَ الْحَالُ مِنْهُ كَمَا مِثْلُنَا وَهَذَا
الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : " إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ " أَيُّ إِذَا طَلَبَ الْمُضَافُ عَمَلَهُ فِي الْمُضَافِ
إِلَيْهِ فَقَوْلُكَ : أَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ مَعْنَاهُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ وَكَذَلِكَ رُكُوبُ الْفَرَسِ مَعْنَاهُ : أَنْ
يَرْكَبَ الْفَرَسَ وَكَذَلِكَ : رَاكِبُ الْفَرَسِ مَعْنَاهُ : يَرْكَبُ الْفَرَسَ. ^(١)

وَقَالَ الشَّاعِرُ ^(٢) :

تَقُولُ ابْتِنِي إِنْ الطَّلَاقُ وَاحِدًا إِلَى الرُّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَالِيَا

فَوَاحِدًا : حَالُ مِنَ الْكَافِ فِي انْطِلَاقِكَ وَهِيَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالمَصْدَرِ لِأَنَّهَا
فَاعِلَةٌ.

(١) مِنَ الْمَسْمُوعِ فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَمِثْلْ بِهِ أَبُو حَيَّانُ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ (يونس : ٤)
فَمَرْجِعُكُمْ مَصْدَرٌ مِمَّنِي مُضَافٌ لِلْفَاعِلِ وَهُوَ عَامِلٌ فِيهِ وَجَمِيعًا حَالٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

(٢) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الطُّوَيْلِ قَبْلَ لِسْلَامَةِ بْنِ جَنْدَلٍ وَقَبْلَ مَالِكِ بْنِ الرَّبِيعِ التَّمِيمِيِّ ، وَهُوَ فِي شَرْحِ
التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ٣٤٢ / ٢ ، وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ : ٥٣١ ، وَالْأَشْمُوقِي : ١٧٩ / ٢ ، وَالْعَسِينِي
(٥٠٣) ، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ : ٤٦١ / ٣ ، وَنَظَرُ الْجَيْشِ : ٢٢٩٢ / ٥ .

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ : " انْطِلَاقُكَ وَاحِدًا " حَيْثُ جَاءَ وَاحِدًا حَالًا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَهُوَ الْكَافُ وَجَازَ
ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُضَافَ وَهُوَ انْطِلَاقُ مَصْدَرٌ عَمِلَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْجَرُّ وَأَصْلُهُ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى
فَاعِلِهِ.

وإن لم تكن الإضافة في تأويل الرفع والنصب لم يحز وقوع الحال من المضاف إليه نحو : ضربت غلاماً هند ضاحكةً وسبب متع ذلك أن العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال ، وهند الجار لها إما معنى الإضافة وهو نسبة الكلام إليها نسبة تقييدية وإما اللام التي كانت قبل حصول الإضافة وكل منهما لا يصلح أن يكون عاملاً في الحال ؛ لأنه يقيد هذه النسبة التي هي تقييدية بضحك هند والنسبة ثابتة كانت هند ضاحكة أو لم تكن فلذلك امتنع بحى الحال من المضاف إليه الصريح الذي ليس في موضع فاعل ولا مفعول.

وقد أحاز بعض البصريين الحال من المضاف إليه الصريح^(١) ولعل ذلك ليس على إطلاقه وسيأتي في البيت بعد هذا شيء من ذلك.
قوله :

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالِهِ أَضِيفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا

تمثيل ما هو جزء قوله تعالى^(٢) ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾
فإخواناً حال من الضمير لكثرة ما كان نحو ذلك يجوز أن يقال ونزعنا ما فيهم وأنت
تغني ما في صدورهم صار كأن الصدر مضممة فكأنها لم تذكر وكأنه قيل : ونزعنا
ما فيهم . قال أبو نصر^(٣) أحمد بن أبي حاتم في قول طفيل^(٤) :

(١) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٤٨ ، والممع : ١ / ٢٤٠ .

(٢) من الآية : ٤٧ من سورة الحجر .

(٣) هو أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي وقيل ابن أخته أقام ببغداد صنف النبات والشجر والخيل والإبل واشتقاق الأسماء وغيرها سنة (٢٣١هـ) . ينظر البغية : ١ / ٣٠١ ، والبالغة ص ٧٢ .

(٤) هو طفيل بن عوف بن كعب شاعر جاهلي فحل من الشععان وهو أوصف العرب للخيول ، وسمى طفيل الخيل لكثرة وصفه لها ، عاصر النابغة الجعدي وزهيراً ، وكان معاوية يقول فيه :
حلوا لي طفيلاً وقولوا ما شئتم في غيره من الشعراء . توفي سنة (٦١٠هـ) (الأعلام : ٢ / ٢٢٠) .

وَأُطْنَابُهُ أَرْسَانُ جُرْدٍ كَأَهْلَهَا صُدُورُ الْقَنَّا مِنْ بَادِيٍّ وَمُعْتَبٍ^(١)

أَرَادَ : أَنْ أُطْنَابَ الْبَيْتِ : أَرْسَانُ الْخَيْلِ ، وَجَرْدٌ : قِصَارُ الشَّعْرِ ، وَقَوْلُهُ :
"كَأَهْلَا صُدُورُ الْقَنَّا" فِي طَوْلِهَا وَأَرَادَ : كَأَهْلَا الْقَنَا ثُمَّ قَالَ : صُدُورُ الْقَنَّا ، وَالْعَرَبُ تُفْعَلُ
هَذَا كَقَوْلِكَ : جَاءَ فُلَانٌ عَلَى صَدْرٍ رَاحِلَتِهِ وَإِنَّمَا تُرِيدُ : عَلَى رَاحِلَتِهِ . انْتَهَى .

و " إِيْخَوَانَا " عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ حَالٌ مُقَدَّرَةٌ لَهُمْ لَمْ يَكُونُوا إِخْوَانًا حَالَةَ
اسْتِقْرَارِ الْغُلِّ فِي صُدُورِهِمْ إِنَّمَا صَارُوا إِخْوَانًا بَعْدَ ذَلِكَ .

وَمَثِيلُ مَا هُوَ كَالْجُزْءِ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٢) ﴿لَنْ أَوْحِيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ
حَنِيفًا﴾ (فَحَنِيفًا) حَالٌ مِنْ "إِبْرَاهِيمَ" وَهُوَ مُضَافٌ إِلَيْهِ (مِلَّةٌ) ، وَمِلَّةٌ لَيْسَ جُزْءًا مِنْ
إِبْرَاهِيمَ لَكِنَّهُ كَالْجُزْءِ ، وَجَارَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُقَالُ : اتَّبَعْتُ إِبْرَاهِيمَ وَأَنْتَ تَعْنِي مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ .

وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ التَّائِيضُ مِنْ بَعْضِ الْحَالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ جُزْءًا
أَوْ كَالْجُزْءِ كَمَا مَثَلْنَا لَيْسَ الْمُخْتَارَ بَلِ الصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ مَمْنُوعٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ لِلْعَلَّةِ الَّتِي
ذَكَرْنَاهَا^(٣) .

وَأَمَّا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَتَرْعَيْنَا مَا فِي
صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ فَلَا حُجَّةَ
فِيهِ .

(١) البيت من بحر الطويل وقد نسه الشارح ولم نعر له على مراجع.

(٢) من الآية : ١٢٣ من سورة النحل.

(٣) وهى اختلاف العامل فاعمل المضاف إليه اللام أو الإضافة وكلاهما لا يصلح أن يعمل فى

أما " إخواننا " فيحتملُ أَنْ يَكُونَ منصوباً عَلَى المدحِ كَقَوْلِ النَّابِغَةِ :^(١)
رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحَقِّبِي أَذْرَاعِهِمْ لِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ خُذَارٍ

فمحقي منصوبٌ عَلَى المدحِ كَأَنَّهُ قَالَ : أَمْدَحُ إخواناً مُحَقِّبِي أَذْرَاعِهِمْ ،
وأما " حنيفاً " فيحتملُ أَنْ يَكُونَ خالاً مِنْ (مِلَّة) وَذُكِرَ عَلَى معنى الدين ؛ لأنَّ المِلَّةَ
هِيَ الدِّينُ وَكَأَنَّهُ قَالَ : أَنْ اتَّبَعَ دِينَ إِبرَاهِيمَ حَنِيفاً ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خالاً مِنْ الضَّمِيرِ
المستكنِّ فِي " اتبع " وَإِذَا احْتَمَلَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي الاستِدْلَالِ بِهِ حُجَّةٌ عَلَى إثباتِ
قَاعِدَةِ كَلِّيَّةٍ وَهِيَ أَنَّ المضافَ مَتَى كَانَ جُزْأً مِنَ المضافِ إِلَيْهِ أَوْ كَالْجُزْءِ جازَ أَنْ
تَأْتِيَ الحَالُ مِنَ المضافِ إِلَيْهِ ، ومثل هَذِهِ القَاعِدَةِ لَا تُثَبِّتُ بِمِثَالٍ أَوْ مِثَالَيْنِ يَحْتَمِلَانِ
غَيْرَ الحَالِ إِنْمَا يَثْبُتُ باستقراءِ جُزْئِيَّاتٍ كَثِيرَةٍ حَتَّى يَحْصُلَ مِنْ ذَلِكَ الاستِقْرَاءُ قانونٌ
كَلِّيٌّ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الحُكْمَ منوطٌ بِذَلِكَ.

(١) البيت من بحر الكامل من قصيدة للنابغة يهجو لها زرة الفزاري وكان قد غدر به وفيها بعض
الشواهد ومطلعها شاهد وهو قوله يخاطب صاحبه :

نبئت زرة والسفاهة كاسمها يهدي إلى غرائب الأشعار

اللغة : كوز : بضم الكاف . عقي أدراعهم ، جعلوا دروعهم خلف راحلتهم كالحفية .
الشاهد فيه : قول : عقي أدراعهم فيهم ، وفيه تقدمت الحال (عقي) على صاحبها المجرور
(فيهم) وخرج على المدح كأنه قال : أمدح عقي لأنه لا يجوز تقدم الحال في مثل ذلك .
والبيت في ديوان النابغة : ٨٦ ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٣٤٦ / ٢ ، وشرح
الكافية الشافية : ٧٣٣ / ٢ ، والأشعري : ١٨١ / ٢ ، وشرح الجمل الكبير : ٣٣٥ / ١ ،
وناظر الجيش : ٢٣٠٣ / ٥ . والشاهد النحوي في شعر النابغة الذبياني ص ٧١ (د) عبد
العزیز فاخر).

«ترتيب الحال مع عاملها»

قوله :

وَالْحَالُ إِنْ بُنِيَ بِفِعْلِ صُرْفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفًا
فَجَانِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعًا ذَا رَاحِلٍ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا

يَقُولُ : الحال إذا كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا فِعْلًا مُتَصَرِّفًا أَوْ صِفَةً أَشْبَهَتْ الْفِعْلَ الْمُتَصَرِّفَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْعَامِلِ ، وَمَثَلُ الصِّفَةِ يَقُولُهُ : " مُسْرِعًا ذَا رَاحِلٍ " وَمَثَلُ الْفِعْلِ يَقُولُهُ : " مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا " ، فَمُسْرِعًا : حال والعامل فيها رَاحِلٌ وَهُوَ صِفَةٌ ، وَمُخْلِصًا : حال والعامل فيها دَعَا وَهُوَ فِعْلٌ ، واحترز بقوله : " فِعْلٍ صُرْفًا " مِنْ فِعْلِ لَا يَتَصَرَّفُ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ نَحْوُ : مَا أَحْسَنَ هَذَا مُتَجَرِّدَةً ، فَلَا يَجُوزُ : مَا مُتَجَرِّدَةً أَحْسَنَ هَذَا ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي (مُتَجَرِّدَةً) هُوَ أَحْسَنَ وَأَحْسَنَ فِي فِعْلِ التَّعَجُّبِ لَا يَتَصَرَّفُ.

واحترز يَقُولُهُ : " أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفًا " مِنْ صِفَةٍ لَا تُشَبِّهُ الْمُتَصَرِّفَ وَذَلِكَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِذَا لَمْ يَتَوَسَّطْهُ حَالَيْنِ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ أَكْفَى النَّاسِ نَاصِرًا لَا يَجُوزُ : زَيْدٌ نَاصِرًا أَكْفَى النَّاسِ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ أَشْبَهَتْ الْفِعْلَ الْمُتَصَرِّفَ شَبَّهَهَا بِهِ مِنْ جِهَةٍ تَضْمَنُ مَعْنَى الْفِعْلِ وَحُرُوفِهِ وَقَبُولِ عِلَامَاتِ الْفُرُوعِ وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ اسْمُ الْفَاعِلِ نَحْوُ مَا مَثَلٌ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ : مُسْرِعًا ذَا رَاحِلٍ ، واسمُ الْمَفْعُولِ نَحْوُ : زَيْدٌ بِمَجْرَدٍ مُضْرُوبٍ وَالصِّفَةُ الْمَشَبَّهَةُ قَالَ :^(١)

(١) البيت من بحر الطويل لم ينسب لأحد ويوجد في شرح التسهيل لابن مالك : ٣٤٣ / ٢ ، والعيبي برقم ٥٠٤ ، والمقاصد الشافية : ٤٦٨ / ٣ ، وخزانة الأدب : ٣٣٨ / ١٠ ، والمختصائص : ٣١٥ / ١ ، وشرح المفصل : ٦٣ / ٨ ، وشرح المقرب : ٥٩٢ (النصوبات).
اللغة : هنك : أصله لأنك ، سمح : كريم ، معدم : فقير.

الشاهد لقوله : " سمح ذا يسار ومعدما " حيث جاء عامل الحال صفة مشبهة . ويجوز تقديم الحال عليها.

لَهْنَك سَمَحَ ذَا يَسَارٍ وَمُعْدِمًا كَمَا قَدْ أَلْفَتِ الْحِلْمَ مُرْضَى وَمُقَضَّبًا

فَلَوْ قِيلَ : إِنَّكَ ذَا يَسَارٍ وَمُعْدِمًا سَمَحَ لِحَازٍ.

وهذا الَّذِي ذَكَرَهُ النَّاطِمُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ فِعْلًا مُتَّصِرًا أَوْ صِفَةً شَبِيهَةً بِالْفِعْلِ الْمُتَّصِرِ فَإِنَّهُ يَحْزُرُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى الْعَامِلِ هُوَ مَذْهَبُ سَبِيوهِ عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي سَيَأْتِي.

وَشَبَّهَ أَبُو عَمْرٍو الْجَرْمِيَّ الْحَالَ بِالتَّمْيِيزِ فَلَمْ يُجِزْ تَقْدِيمَهَا عَلَى الْعَامِلِ ^(١) وَقَدْ نَصَّ سَبِيوهِ وَغَيْرُهُ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِهَا عَلَى الْفِعْلِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَمَا فِي حُكْمِهَا. ^(٢)

والفرقُ بَيْنَ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ فِيهَا شَبَّهًا مِنَ الظُّرُوفِ وَيَقْتَضِيهَا الْفِعْلُ بِوَجْهِ مَا فَقَدْتُمْ كَمَا تَقْدِّمُ الظُّرُوفُ.

وَيَحْتَاجُ مَا ذَكَرَهُ النَّاطِمُ إِلَى تَقْيِيدٍ ، إِذْ لَيْسَ ذَلِكَ عَلَى إِطْلَاقِهِ فَقَوْلُ : لَا يَحْزُرُ التَّقْدِيمُ عَلَى الْعَامِلِ وَإِنْ كَانَ كَمَا ذُكِرَ فِي مَسَائِلٍ. ^(٣)

الأُولَى : إِذَا كَانَ الْعَامِلُ صِلَةً لَأَلْ نَحْوُ : الْقَائِمُ ضَاحِكًا زَيْدٌ لَا يَحْزُرُ ضَاحِكًا الْقَائِمُ زَيْدٌ.

الثَّانِيَةُ : إِذَا كَانَ الْعَامِلُ صِلَةً لِحَرْفٍ مُصَدَّرِي نَحْوُ : يَعْجَبُنِي أَنْ تَجِيءَ مُسْرِعًا هَكَذَا أَطْلُقُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي الْحَرْفِ الْمَصْدَرِيِّ وَيَنْبَغِي أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ الْعَامِلِ وَغَيْرِهِ ، فَإِنْ كَانَ عَامِلًا لَمْ يُجِزْ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا نَحْوُ الْمَثَالِ الَّذِي

(١) ينظر الارتشاف : ٣٤٩ / ٢ ، والجمع : ٢٤١ / ١.

(٢) أجاز سَبِيوهِ والجمهور تقديم الحال على عاملها قياساً على المفعول به والظرف ومنع تقديم الحال على عاملها الظرف . ينظر الكتاب : ١٢٤ / ٢ ، والارتشاف : ٣٤٩ / ٢ ، والجمع :

٢٤٢ / ١.

(٣) انظر كثيراً من هذه المسائل في المقاصد الشافية للشاطبي جـ ٣ ص ٤٦٨ ، ٤٦٩ .

قَدْ مَنَاهُ / ١٩٥ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ عَامِلٍ جَازَ ذَلِكَ نَحْوُ : عَجِبْتُ مِمَّا يَرَى زَيْدٌ بَاكِياً
فَيَجُوزُ : عَجِبْتُ مِمَّا بَاكِياً يَرَى زَيْدٌ كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ نَحْوُ : عَجِبْتُ
مِمَّا تَصْرِبُ زَيْدًا فَإِنَّهُ يَجُوزُ : عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدًا تَصْرِبُ.

الثالثة : إِذَا كَانَ مَصْدَرًا يَنْحَلُّ لِحَرْفِ مَصْدَرِيٍّ وَالْفِعْلُ نَحْوُ : يَعْجِبُنِي
ذَهَابُكَ مُسْرِعًا لَا يَجُوزُ : يَعْجِبُنِي مُسْرِعًا ذَهَابُكَ ، فَإِنْ وَقَعَ الْعَامِلُ صِلَةً لِاسْمٍ أَوْ
صِفَةً لَمْ يَجُزْ أَنْ تَتَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَى الْمَوْصُولِ وَالْمَوْصُوفِ وَيَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى
الْعَامِلِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَرْكَبُ الْفَرَسَ مُسْرِعًا وَأَعْجَبَنِي مَنْ جَاءَ مُسْرِعًا فَيَجُوزُ
مُسْرِعًا يَرْكَبُ الْفَرَسَ وَمَنْ مُسْرِعًا جَاءَ ، كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ نَحْوُ قَوْلِ
الشَّاعِرِ ^(١) :

عَلَى جَرْدَاءَ مِسْحَلَهَا عَلُوكِ

أَيُّ عَلُوكِ مِسْحَلَهَا فَقَدَّمَ مَعْمُولَ عَلُوكِ الْوَاقِعَ صِفَةً لِجَرْدَاءَ عَلَى عَلُوكِ.

(١) هذا شطر بيت من بحر الوافر وهو عجز وصدره وتكملته كالآتي :

أَلَا شَتَانُ مَا عَمِرُوا مَشِيحاً عَلَى جَرْدَاءَ مِسْحَلَهَا عَلُوكِ

وهو للخرنق أخت طرفة بن العبد قبحو عبد عمرو لأنه أنشد شعراً لعمر بن هند الملك وهو
من مقطوعة رويها كاف مفتوحة أولها قوله :

أَلَا تُكَلِّتُكَ أَمْلَكَ عَبْدَ عَمْرٍو أَبَا الْفَجَرَاتِ وَاخِيتَ الْمُلُوكَا

اللغة : المسحل : الحذر الجاد ، جرداء : يقال فرس أجرد إذا رقت شعرته وقصرت وهو مدح
، وفرس جرداء أيضاً ، والمسحل والمسحلان : حلقتان في طرف اللجام إحداها داخلية في
الأخرى ، علوك من علك الفرس اللجام يملكه إذا لأكه في فيه.

الشاهد فيه : قوله مسحلها علوكاً حيث قدم المفعول به وهو مسحلها على ناصبه من
الوصف وهو علوك ، والبيت في التذييل والتكميل : ٧٨٩ / ٤ ، وانظر المقطوعة كلها في
جمهرة أشعار العرب للقرشي ص ٢١٥ جـ ١ تحقيق محمد علي الهاشمي (جامعة الإمام).

الرابعة : إِذَا كَانَ مَقْرُونًا بِلَامِ الْقِسْمِ نَحْوُ : وَاللَّهِ لِأَخْرَجَنَّ مُسْرِعًا لَا يَجُوزُ : مُسْرِعًا لِأَخْرَجَنَّ.

الخامسة : إِذَا كَانَ مَقْرُونًا بِلَامِ الْقِسْمِ الْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا لَقَائِمٌ مُسْرِعًا لَا يَجُوزُ : مُسْرِعًا لَقَائِمٌ.

السادسة : أَنْ تَكُونَ الْحَالُ جُمْلَةً مَعَهَا وَأَوَّ الْحَالِ نَحْوُ : خَرَجْتُ وَالشَّمْسُ طَالَعَةً لَا يَجُوزُ : وَالشَّمْسُ طَالَعَةً خَرَجْتُ ، وَأَجَازَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ وَهَشَامٌ : وَأَنْتَ رَاكِبٌ تُحْسِنُ وَأَنْتَ رَاكِبٌ حَسُنْتَ تَرِيدُ : تُحْسِنُ وَأَنْتَ رَاكِبٌ وَحَسُنْتَ وَأَنْتَ رَاكِبٌ فَقَدْ تَمَّ الْحَالُ وَفِيهَا الْوَاوُ عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا الَّذِي هُوَ حَسُنْتَ وَتُحْسِنُ.^(١)

وَحَكَّى صَاحِبُ رُؤُوسِ الْمَسَائِلِ^(٢) مَا نَصَّه : لَا يَمْتَنِعُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ تَقْدِيمُ الْجُمْلَةِ الْحَالِيَةِ الَّتِي مَعَهَا الْوَاوُ عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا إِذَا كَانَ فِعْلًا ، وَمَتَنَةُ الْفَرَّاءِ^(٣) ، وَهَذَا النُّقْلُ مُخَالِفٌ لِمَا ذَكَرْتَاهُ قَبْلُ.

وَذُو الْحَالِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَخْرُورًا ، إِنْ كَانَ مَخْرُورًا فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ جَزْءَهُ بِالْخَرَفِ أَوْ بِالْإِضَافَةِ ، وَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا وَالْعَامِلُ فِيهِ أَخَذَ مَا ذَكَرَهُ النَّاطِلُ وَعَرَى مِنَ الْقِيُودِ الَّتِي ذَكَرْتَاهَا فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا أَوْ مُضْمَرًا ، إِنْ كَانَ مُضْمَرًا جَازَ التَّقْدِيمُ بِإِجْمَاعٍ ، وَلَا اعْتِبَارَ بِشُدُودِ الْحَرَمِيِّ^(٤) ، إِذْ

(١) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٥٠ ، والجمع : ١ / ٢٤٢.

(٢) هو ابن أصغ واصله أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ت في حدود سنة ٣٢٨ هـ (هـ) ينظر البغية : ١ / ٤٢٣.

(٣) الارتشاف : ٢ / ٣٥٠.

(٤) قال الشيخ خالد بعد أن ذكر إجازة البصريين تقديم صاحب الحال عليها : " هذا مذهب البصريين إلا الحرمي فإنه لا يميز تقديم الحال على عاملها ". التصريح : ١ / ٣٨١.

السماع والقياسُ يردّانِ عَلَيْهِ قال تعالى: ﴿خَشَعُوا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾^(١) (فخشعاً) حال، وذو الحالِ هُوَ الضَّمِيرُ فِي (يَخْرُجُونَ) وقال الشاعر: ^(٢)

مُزِيداً يَخْطِرُ مَا لَمْ يَرْنِسي وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَنَعُ
وَقَالَ طَرْفَهُ: ^(٣)

ذَلَقُ الْفَارَةَ فِي إِفْرَاعِهِمْ كَرِغَالِ الطَّيْرِ أَسْرَاباً تَمُرُ

فـ (مُزِيداً) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ فِي (يَخْطِرُ) ، وَأَسْرَاباً حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ فِي (تَمُرُ) . وَإِنْ كَانَ مَظْهَرُهُ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ صَاحِبِكَ جَارَ تَقَدَّمَهَا عَلَى الْمَرْفُوعِ ذُوْنَ الْعَامِلِ بِإِجْمَاعٍ ، قال الشاعر: ^(٤)

(١) من الآية : ٧ من سورة القمر.

(٢) البيت من الرمل لسويد بن أبي كاهل ويوجد في المختضب : ٢ / ٤٣٦ ، والأصول : ١ / ٢١٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٤١ ، واللسان (رتع) ، وشرح الكافية الشافية: ٢ / ٧٤٨ ، والخزانة : ٧ / ٥٥٤.

اللغة : مزيداً : من أزيد الجمل إذا ظهر الزيد على مشافره ساعة هياجه ، يخطر : من الخطر بسكون الطاء وهو ضرب الفعل بذببه عند هياجه.

الشاهد قوله : " مزيداً يخطر " حيث تقدمت الحال على عاملها وصاحبها المضمّر.

(٣) البيت من الرمل لطرفة في ديوانه : ٥٨ (دار صادر).

اللغة: ذلق : مسرعون ، إفراعهم : من أفزع المستغيث . إذا أغاثه ونجّده ، رعال الطير : جماعته.

الشاهد قوله : " أسراباً تمر " وهو كالبيت السابق في تقدم الحال على عاملها وصاحبها المضمّر.

(٤) البيت من بحر الطويل لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ أَعْتَرِ لَهُ عَلَى قَائِلٍ أَوْ مَرَاجِعٍ .

والشاهد فيه قوله : وتقبل أشباهاً عليك صدورها حيث تقدمت الحال على صاحبها وهو جائز.

تَبَيَّنْ أَعْجَازَ الْأُمُورِ إِذَا انْقَضَتْ وَتَقَبَّلْ أَشْبَاهَا عَلَيَّكَ صُدُورُهَا

وقال النابغة: (١)

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حَجَرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلِيلُ

وقال أيضاً: (٢)

يَطِيرُ فِضَاصًا بَيْنَهَا كُلُّ قَوْسٍ وَيَتَّبِعُهَا مِنْهُمْ فِرَاشُ الْحَوَاجِبِ

فَإِنْ قَدَمَتْهَا عَلَى الْعَامِلِ فَمَيَّ ذَلِكَ خِلَافٌ : مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ الْجَوَازُ
وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ الْمَنْعُ^(٣)، مِثَالُ ذَلِكَ : ضَاحِكًا جَاءَ زَيْدٌ وَحُجَّةُ الْبَصْرِيِّينَ مَاحِكًا
الرِّيَاشِيُّ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ^(٤) : شَتَّى تَوُوبِ الْحِلْبَةِ أَيِ مُتَفَرِّقِينَ يَرْجِعُ الْحَالِثُونَ وَقَالَ
الشاعرُ: (٥) ١٩٦ /

(١) البيت من بحر الطويل للنابغة الذبياني ويوجد في ديوانه : ١٥٥ وشرح التسهيل لابن مالك :
٢ / ٣٤١ ، والمساعد : ٢ / ٢٢ ، والتصريح : ٢ / ١٥٣ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٢٩١ .
الشاهد قوله : " لو جاء سالماً أبو حجر " حيث تقدمت الحال على صاحبها المرفوع دون أن
تتقدم على العامل.

(٢) البيت من بحر الطويل للنابغة في ديوانه : ٣١ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٣٤١ ، والخصائص :
٢ / ٢٧٠ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٢٩٠ . والشاهد النحوي في شعر النابغة الذبياني : ص ٦٧ .
اللغة: فضاءً : متناثراً ، القوس : أعلى الرأس ، الفراش : العظام الرقيقة المحيطة بالجياشيم .
الشاهد قوله : " فضاءً بينها كل قوس " وهو كاليبت السابق في تقدم الحال على صاحبها
المرفوع دون تقدمها على العامل.

(٣) ينظر الإنصاف : ١ / ٢٥٠ وما بعدها ، والمقتضب : ٤ / ١٦٨ ، وتوضيح المقاصد : ٢ /
١٥٢ ، ١٥٣ ، والتصريح : ١ / ٣٨١ ، والمنوع في النحو : ١٢٦ وما بعدها .

(٤) يجمع الأمثال : ٢ / ١٥٠ (عيسى الحلي).

(٥) البيت من بحر الطويل لم ينسب إلى قائله ويوجد في شرح التسهيل : ٢ / ٣٤٢ ، والمساعد :
٢ / ٢٤ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٢٩١ ، والمقاصد الشافية : ٣ / ٤٧٢ .
الشاهد قوله : " سريعاً يهون الصعب " حيث تقدمت الحال على عاملها التصرف .

سَرِيعاً يَهُونُ الصَّعْبُ عِنْدَ أُولَى الثَّهَى إِذَا بَرَجَاءِ صَادِقٍ قَابَلُوا إِلَيَّاسَا

فـ (سريعاً) حال من (الصعب) وهو مرفوع ظاهر وقد تقدمت على العالم فيها وهو يهون ، ولم يحتج للكوفيين أن يتأول هذا السماع. ^(١)

وإن كان صاحب الحال منصوباً فيما أن يكون ظاهراً أو مضمراً إن كان مظهرًا نحو : ضربت هنداً ضاحكةً فمذهب البصريين جواز توسطها وتقديمها فتقول : ضاحكةً ضربت هنداً وضربت ضاحكةً هنداً ، ومذهب الكوفيين المنع في المسألتين إلا إذا كانت الحال فعلاً فإنه يجوز عندهم التوسط نحو : ضربت تضحك هنداً. ^(٢)
وحجة البصريين قول الشاعر : ^(٣)

وَصَلْتُ وَلَمْ أَصْرِمْ مُسَيِّئِينَ أَسْرَتِي وَأَعْتَبْتُهُمْ حَتَّى يُلَاقُوا وَلَايَسَا

فـ (مسيئين) حال من (أسرتي) ، وهذا الذي احتج به البصريون لا حجة فيه لاحتمال تأويله وعلى تقدير أنه حجة فليس فيه دليل على جواز التقديم على العالم ، فيحتاج في إجازة مثل : ضاحكةً ضربت هنداً إلى دليل.

وإن كان صاحب الحال مضمراً منصوباً جاز التقديم باتفاق نحو : مسرعاً لقيتني هند فمسرعا حال من ضمير التصب في لقيتني.

(١) تأويله أن تجعل الحال منصوبة بعامل محذوف يفسره المذكور والتقدير : يهون الصعب سريعاً يهون الصعب ومثل شئ ثوب الحلة كما فعلوا مع الاسم في باب الاشتغال.

(٢) ينظر شرح التسهيل : ٢ / ٣٤٠ ، وتوضيح المقاصد : ٢ / ١٤٧ ، والمهمع : ١ / ٢٤١ ، والمنوع في النحو : ١٣٢ وما بعدها.

(٣) البيت من بحر الطويل مجهول القائل ، والشاعر بحث فيه على وصل ذوى القرى ، ويوجد في شرح التسهيل : ٢ / ٣٤٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٤٧ ، والمهمع : ١ / ٢٤١ ، وناسط الجيش : ٥ / ٢٢٩ ، والمقاصد الشافية : ٣ / ٤٧٠ ، وشرح المقرب : ٦٢٢ (النصوبات).

الشاهد قوله : " ولم أصرم مسيئين أسرتي " حيث تقدم الحال على صاحبه المنصوب.

قوله :

وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفِهِ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَ

يقول : الحال إذا كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَى فِعْلٍ لَا فِعْلٍ وَلَا اسْمٍ أَشْبَهَ الْفِعْلَ فَإِنَّ ذَلِكَ الْعَامِلَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ الْحَالُ ، ثُمَّ مَثَلٌ يَتْلُكَ مُشِيرًا بِهَا إِلَى مَا لَا يَفْعَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَذَلِكَ نَحْوُ : أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ وَكَانَ وَاسْمُ الْاسْتِفْهَامِ الَّذِي قُصِدَ بِهِ التَّعْظِيمُ ، وَاسْمُ الْجِنْسِ الْمَقْصُودُ بِهِ الْكَمَالُ ، وَالْمُشَبَّهِ بِهِ ، وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ غَيْرِ الْمَتَوَسِّطَةِ بَيْنَ حَالَيْنِ ، وَبَلَّيْتُ وَكَانَ مُشِيرًا بِهَا إِلَى مَا يَفْعَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ مِمَّا فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ نَحْوُ : لَيْتَ وَكَانَ وَلَعَلَّ ، ثُمَّ ذَكَرْتُ أَنَّ الْعَامِلَ إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا فَإِنَّهُ يَنْدَرُ تَقَدُّمُ الْحَالِ عَلَيْهِ ، وَنَحْنُ نَتَكَلَّمُ عَلَى تَمَثُّلِ هَذَا كُلِّهِ مُسْتَوْفِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَنَبْدُ بِمَا بَدَأَ النَّاطِقُ بِهِ فَقُولُ : مَثَلٌ أَوَّلًا بِاسْمِ الْإِشَارَةِ وَذَلِكَ نَحْوُ : تِلْكَ هُنْدٌ ضَاحِكَةٌ وَذَا زَيْدٌ قَائِمًا ، فَضَاحِكَةٌ وَقَائِمًا مَتَصَوِّبَانِ عِنْدَ الْبَصَرَيْنِ عَلَى الْحَالِ وَلَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهَا إِلَّا زَيْدٌ وَهَذَا^(١) ، وَهُمَا عَلَمَانِ لَيْسَ فِيهِمَا شَيْءٌ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ وَاسْمِ الْإِشَارَةِ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ وَكَانَهُ قَالَ : أَشِيرُ إِلَى هِنْدٍ فِي حَالِ ضَحِكِهَا وَإِلَى زَيْدٍ فِي حَالِ قِيَامِهِ.

وَفِي اسْمِ الْإِشَارَةِ إِذَا تَقَدَّمَ حَرْفُ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ نَحْوُ : هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا أَحَازُوا أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ حَرْفَ التَّنْبِيهِ وَأَنْ يَكُونَ اسْمُ الْإِشَارَةِ ، وَثَبُتَا عَلَى ذَلِكَ فَرَعًا وَهُوَ : هَا قَائِمًا ذَا زَيْدٌ فَقَالُوا : إِنْ كَانَ الْعَامِلُ حَرْفَ التَّنْبِيهِ جَازَتْ الْمَسْأَلَةُ لِأَنَّ الْحَالَ لَمْ تَتَقَدَّمْ عَلَى حَرْفِ التَّنْبِيهِ ، وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ اسْمَ الْإِشَارَةِ لَمْ تَجْزِ الْمَسْأَلَةُ لِتَقَدُّمِ الْحَالِ عَلَيْهِ.

(١) ذهب السهيلي إلى أن اسم الإشارة لا يعمل بل الناصب في نحو : تلك هند ضاحكة فعل مضمّر تدل عليه الجملة تقديره : انظر إليها ضاحكة . ينظر نتائج الفكر : ٢٧٩ ، الارتشاف :

وَأَبْطَلُوا كُلَّهُمْ : قَائِمًا هَذَا زَيْدٌ ، وَأَجَازُوا تِلْكَ ضَاحِكَةً هِنْدٌ وَهَذَا قَائِمًا زَيْدٌ ،
والدليل عَلَى جَوَازِ : هَذَا قَائِمًا زَيْدٌ قَوْلُ الشَّاعِرِ :^(١)

أَتَرْضَى بِأَنَا لَمْ تَجِفْ دِمَاؤُنَا وَهَذَا عَرُوسًا بِالْيَمَامَةِ خَالِدُ

وَالدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ : هَا قَائِمًا ذَا زَيْدٌ قَوْلُ الشَّاعِرِ :^(٢) ١٩٧ /

هَا بَيْنَا ذَا صَرِيحُ التَّصْحِيحِ لَهَا وَطَعِ قَطَاعَةً مُهْدٍ لُصْحَهُ رَشَدُ

وَزَعَمَ السَّهْلِيُّ فِي قَوْلِكَ : هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ هُوَ مَا دُلَّ
عَلَيْهِ الْأِسْمُ الْمُبْتَهَمُ ، إِذَا قُلْتَ : هَذَا ، فَإِنَّكَ أَشَرْتَ إِلَى الْمُخَاطَبِ لِنَظَرِ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ :
اُنْظُرْ إِلَيْهِ مُقْبِلًا ، فَانْظُرْ هِيَ الْعَامِلَةُ فِي الْحَالِ ، وَلَيْسَ قَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْعَامِلَ اسْمُ
الْإِشَارَةِ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُشْتَقٍّ مِنْ لَفْظِ الْإِشَارَةِ وَلَا مِنْ غَيْرِهَا إِنَّمَا هُوَ كَالْمَضْمَرِ إِذَا
قُلْتَ هُوَ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَسُوغُ لِأَحَدٍ مَا فِي هُوَ وَلَا مَا فِي أَنتَ مِنْ مَعْنَى الْإِضْمَارِ
يَعْمَلُ فِي حَالٍ أَوْ ظَرْفٍ فَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ.

(١) البيت من بحر الطويل لم ينسب في مراجعه إلى قائل ، والبيت يشير إلى موقعة اليمامة وما
حدث فيها من مقتل مالك بن نويرة وزواج خالد بن الوليد بامرأته.

الشاهد فيه : قوله : وهذا عروساً باليمامة خالد ، فإن عروساً يروى بالنصب على الحال
وعامله إما اسم الإشارة أو هاء التنبية وقد تقدما عليه كما يروى بالرفع على أنه خبر أول
وخالد خبر ثان.

والبيت يوجد في : الأصول لابن السراج : ١ / ١٠٤ ، وشرح السيرافي للكتاب : ٩ / ١
(مطبوع) ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٦٠ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٢٩٨ .

(٢) البيت من بحر البسيط لم أعثر على قائله وهو في المغني : ٥٦٤ ، ٦٥٩ ، وحاشية الأمير : ٢ /
١٣٦ ، ومعجم شواهد العربية : ١٣١ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٥ / ٢٢٩٨ ،
والخضري وعلى ابن عقيل : ٢ / ٢١٨ .

الشاهد قوله : " هَا بَيْنَا ذَا صَرِيحٌ " حيث توسط الحال بين اسم الإشارة وبين هاء التنبية
وعلى ذلك فالعامل فيه هاء التنبية ولا يجوز أن يعمل فيه الإشارة لتقدم الحال عليه.

قال : وقد يشير المتكلم إلى المخاطب بيد أو برأس إلى جهة شيء بعينه فيكون في ذلك تنبيه له على النظر فتعمل في ذلك النظر في الحال كما حكى سيبويه لمن الدار مفتوحاً بأهلها ، ولم يقل : لمن هذه الدار فدل على أن التوجه يقوم مقام الإشارة ، والإشارة تنبيه على النظر كما تقدم ، ولا سبيل إلى أن يكون العامل في مفتوحاً بأهلها ما تعلق به اللام من الاستقرار أو معنى الملك لفساد المعنى ؛ لأنك لو قدرت الاستقرار ظاهراً لم يكن له اختصاص بالحال ولا هي ملك لصاحبتها في حال فتح بابها على الخصوص ، ولذلك أغرض سيبويه عن ذلك المعنى ولم يخفله عاماً في مثل هذه الحال^(١) انتهى كلامه.

وقال أيضاً : ومما لا يجوز فيه تقديم الحال قولك : هذا زيد منطلقاً ؛ لأن العامل فيه ها هنا مبدل عليه التوجه والإشارة كأنك قلت : انظر إليه منطلقاً فمعنى انظر هو العامل فيه لا ما قاله بعضهم من معنى التنبيه في قولك : (ها) ؛ لأن ها حُرِفَ وتَعَانِي الحُرُوف لا تعمل في الظروف والأحوال ، وكذلك لا يعمل فيه ما في ذا من معنى الإشارة كما ظن بعضهم ؛ لأنه اسم غير مشتق إنما هو بمنزلة هو وأنت في المضمرات.

وليس في ألفاظ هذه الأسماء شيء من معاني الفعل ، ولكن لما أشرت للمخاطب إلى زيد وتوجهت إليه علم أنك تريد : انظر إليه في هذه الحال ، فلا يجوز تقديم الحال على مثل هذا العامل المعنوي ؛ لأنه ليس يفعل ملفوظ به فيشبه بالفعل ، وإنما هو صفة كما تقدم ولو جعلت مكانها الظرف فقلت : هذا زيد اليوم لم يحز قدمت اليوم أو أخرته لعدم الفائدة في ذكر الظرف ؛ لأن المخاطب قد علم من التوجه والإشارة أنك لا تريد إلا ذلك الحين الذي أشرت إليه ، فلا معنى لتقييد هذا في هذا

(١) انظر نتائج الفكر للسبلي : ٢٢٩ ، ٢٣٠ تحقيق د/محمد البنا (دار الرياض) وكذا ص ٣٤٣

وما بعدها ، وص ١٧٩ تحقيق عادل عبد الموجود ، وانظر أيضاً ملخصاً له في ناظر الجيش :

المعنى بحين آخر والحال ليست كذلك إنما هي صفة تُريدُ تنبيه المخاطب على النظر إلى زَيْدٍ فيها لغرضٍ مقصودٍ كما جاء في التنزيل ^(١) **﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنَحْوِهِمْ يَقُولُونَ هَذَا عَجُوزٌ﴾** وهذا بغلي شيخنا **﴿تَبَّهْتَ عَلَى الشَّيْخِ الْمَانِعِ مِنَ الْوَلَادَةِ﴾** ، فهذا الفرقُ بينهما يعني بين الحال والظرف ^(٢) انتهى.

وقال أبو عبد الله بن أبي العافية ^(٣) : قولهم : هَذَا زَيْدٌ رَاكِبًا الْعَامِلُ فِي الْحَالِ اسْمُ الْإِشَارَةِ فَسَأَلَهُ سَائِلٌ هَلْ يَكُونُ الْعَامِلُ حَرْفَ التَّنْبِيهِ أَوْ لَا يَكُونُ ؟ فقال : لَا يَكُونُ وَإِنْ كَانَ الْحَرْفُ بِمَعْنَى التَّنْبِيهِ كَمَا أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ كَذَلِكَ ، وَوَجْهُهُ أَنَّهُمْ قَدْ حَذَفُوا لَفْظَ الْفِعْلِ وَاسْتَعْتَبُوا بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ عَنْهُ ، فَلَمْ يَكُونُوا لِيَعْمَلُوهُ عَمَلُ الْفِعْلِ فَيَكُونُوا قَدْ رَجَعُوا إِلَى مَا خَفَفُوهُ مِنْ كَلَامِهِمْ فَيَكُونُ ذَلِكَ نَقْصًا لِمَا قَصَدُوهُ.

أما اسْمُ الْإِشَارَةِ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْفِعْلِ فَلَمْ يَفْعَلُوا بِالْأَسْمَاءِ ذَلِكَ بَلْ أَعْمَلُوها عَمَلُ الْأَفْعَالِ وَأَجْرُها مَجْرَها وَقَدَرُوا فِيها مَعْنَى الْفِعْلِ نَحْوَ قولهم : ضاربٌ زَيْدًا ، فَلَمَّا كَانَتِ الْأَسْمَاءُ قَدْ أُجْرِيَتْ مَجْرَى الْأَفْعَالِ وَأُخْرِجَتْ إِلَيْها لَمْ يَكُونُوا لِيَعْمَلُها / ١٩٨ مِنْ الْعَمَلِ فِي الْحَالِ إِذْ قَدْ أَعْمَلُها فِيما هُوَ أَقْوَى مِنَ الْحَالِ. انتهى ^(٤).

فَتَخَلَّصَ مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَتَى إِذَا قُلْتَ : هَذَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا فَمُنْطَلِقًا عَلَى قَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ حَالٌ ، وَفِي الْعَامِلِ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ :

أَحَدُها : أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ حَرْفُ التَّنْبِيهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْإِشَارَةِ وَهَذَا قَوْلُ جُمْهُورِهِمْ.

(١) سورة هود : ٧٢.

(٢) انظر نتائج الفكر للسبلي : ١٧٩ ، والجمع : ٢٤٤ / ١ ، والتصريح : ٣٨٢ / ١.

(٣) هو أبو بكر وأبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن أبي العافية الأزدي النسوفي بفرناطة سنة (٥٨٣هـ).

(٤) ينظر هذا الرأي في الارتشاف : ٣٥١ / ٢.

والثاني : أن العاملَ فيه إنما هو فعلٌ مُضمرٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ اسمُ الإشارةِ وهو مَذْهَبُ السَّهْلِيِّ .

والثالثُ : أن العاملَ فيه إنما هو اسمُ الإشارةِ وهو مذهبُ ابنِ أبي العافية .
وَكُلُّ هَذِهِ الْأَقْوَالِ لَا تَسْلَمُ مِنَ التَّقْدِيرِ :

أَمَّا الْقَوْلُ الْأَوَّلُ فهو أن الحالَ إِذَا وَقَعَتْ فِي جُمْلَةٍ فَعِلِّيَّةٍ أَوْ مَا أَشَبَّهَا فَلِأَنَّمَا هِيَ تَقْيِيدٌ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ مِنْ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ حَالَةٍ وَقُوعِ الْفِعْلِ مِنْهُ أَوْ بِهِ ، وَإِذَا وَقَعَتْ فِي جُمْلَةٍ ابْتِدَائِيَّةٍ فَلِأَنَّمَا هِيَ تَقْيِيدٌ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ حَالَةٍ نَسْبَةِ الْحَكْمِ عَلَيْهِ بِالْخَيْرِ ، هَذَا إِذَا كَانَ الْخَيْرُ جَامِداً .

وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُشْتَقًّا فَتَكُونُ الْحَالُ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْرٍ فِيهِ إِنْ تَحَمَّلَهُ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْحَالَ صِفَةٌ فِي الْمَعْنَى ، فَإِذَا قُلْتُ : هَذَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا وَجَعَلْتُ حَرْفَ التَّنْبِيهِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ صَارَ الْمَعْنَى : تَنَبَّيْهَا أَيُّهَا الْمُخَاطَبُ هَذَا زَيْدٌ فِي حَالِ انْطِلَاقِهِ أَيْ تَنَبَّيْ فِي حَالِ انْطِلَاقِهِ وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِهَا وَمُنْطَلِقًا عَلَى زَعْمِهِمْ حَالٌ إِنَّمَا مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ وَإِمَّا مِنْ زَيْدٍ ، وَحَرْفُ التَّنْبِيهِ لَيْسَ بِعَامِلٍ أَصْلًا لِأَنَّهُ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ وَلَا فِي زَيْدٍ وَلَا فِي غَيْرِهِمَا فَكَيْفَ تَقُولُ إِنَّهُ عَامِلٌ فِي الْحَالِ وَأَيْضًا فَاسْمُ الْإِشَارَةِ أَوْ زَيْدٌ مُتَّصِفٌ بِالْانْطِلَاقِ وَمَلْتَبِسٌ بِهِ سَوَاءٌ انْتَبَهَتْ أَنْتَ لَانْطِلَاقِهِ أَوْ لَمْ تَنْتَبِهْ .

وإِنْ جَعَلْتَ اسْمَ الْإِشَارَةِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ فَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ لِأَنَّكَ حَكَمْتَ عَلَى اسْمِ الْإِشَارَةِ حَالَةَ انْطِلَاقِهِ بِأَنَّهُ زَيْدٌ أَيْ الْمَشَارُ إِلَيْهِ حَالَةَ الْانْطِلَاقِ زَيْدٌ ، وَالْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِأَنَّهُ زَيْدٌ نَابِتَةٌ لَهُ الزَيْدِيَّةُ سَوَاءً أَكَانَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ مُنْطَلِقًا أَوْ غَيْرَ مُنْطَلِقٍ ، وَبِهَذَا يَرُدُّ قَوْلُ ابْنِ أَبِي الْعَافِيَةِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ الْحَرْفَ لَمَّا خَذِفَ وَاسْتَفْنِي بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ عَنْهُ لَمْ يَكُونُوا لِيُعْمِلُوهُ عَمَلَهُ فَيَكُونُ ذَلِكَ رُجُوعًا إِلَى مَا خَذَفُوهُ مِنْ كَلَامِهِمْ يَرُدُّ عَلَيْهِ إِعْمَالُ كَانَ فِي الْحَالِ بِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى التَّشْبِيهِ ، وَقَدْ

اسْتَعْتَى عَنْ فِعْلِ التَّشْبِيهِ بِهَا ، فَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ لَا تَعْمَلَ إِلَى أَنْ قَبِدَ الْحَرْفُ بِأَنَّهُ لَمْ
يَسْتَقِرَّ فِيهِ عَمَلٌ فَتَخْرُجُ كَأَنَّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَقَرَّ لَهَا الْعَمَلُ فِي غَيْرِ الْحَالِ وَسَيَاتِي الْكَلَامِ
عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَأَيْضاً فَإِنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ الْعَامِلَ فِيهَا اسْمَ الْإِشَارَةِ وَجَعَلْتَهَا
حَالاً مِنْهَا كَانَ ذَلِكَ بَاطِلاً ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِهَا ، وَاسْمُ
الْإِشَارَةِ لَيْسَ عَامِلاً فِي نَفْسِهِ فَلَا يَكُونُ عَامِلاً فِي الْحَالِ ، وَلَا تَفَاتَ لِقَوْلٍ مَنْ زَعَمَ :
إِنْ صَاحِبَ الْحَالِ قَدْ يَفْعَلُ فِي الْحَالِ لِأَنَّ الْحَالِ فِي الْمَعْنَى هِيَ صَاحِبُ الْحَالِ وَكَأَنَّ أَنْ
ذَا الْحَالِ لَا يَفْعَلُ فِي نَفْسِهِ ، فَكَذَلِكَ لَا يَفْعَلُ فِي الْحَالِ .

وَأَمَّا مَذْهَبُ السَّهْلِيِّ فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْمَذْهَبَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِبْقَاءُ
الْعَمَلِ لِلْفِعْلِ وَنِسْبَتُهُ إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ فِيهِ تَقْرِيرُ عَامِلٍ لَمْ يَلْفِظْ بِهِ قَطْ ، وَلِأَنَّ الْكَلَامَ بَصِيرُ
فِي تَقْدِيرِ جُمْلَتَيْنِ ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ هَذَا زَيْدٌ النَّظَرُ إِلَيْهِ قَائِماً ، وَظَاهِرُ الْكَلَامِ أَنَّهُ جُمْلَةٌ
وَاحِدَةٌ. ^(١)

وَلَمَّا كَانَ قَوْلُ الْبَصْرِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا يَخْلُو مِنْ إِشْكَالٍ ارْتَكَبَ
الْكُوفِيُّونَ طَرِيقَةً أُخْرَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ :

فَقَالَ الْفَرَّاءُ وَالْكَسَائِيُّ : يَقَالُ هَذَا زَيْدٌ قَائِماً عَلَى أَنْ قَائِماً خَبَرُ التَّقْرِيبِ ^(٢)
الَّذِي يُشَبِّهُ فِيهِ هَذَا كَانَ حِينَ يُقَالُ كَيْفَ تَخَافُ الظَّلَمَ وَهَذَا الْخَلِيفَةُ قَادِماً ؟ وَكَيْفَ
تَجِدُ الْبَرْدَ وَهَذِهِ الشَّمْسُ طَالَعَةً ؟ يَقْرَبُ هَذَا وَهَذِهِ قُدُومُ الْخَلِيفَةِ وَطُلُوعُ الشَّمْسِ ، وَلَمْ
يَكُنْ هَذَا فِي الْمَعْنَى إِشَارَةً ؛ لِأَنَّ الْخَلِيفَةَ لَا يَجْهَلُ وَلَا يُشْكُّ فِيهِ فَتَعْرِفُهُ الْإِشَارَةُ ،
وَكَذَلِكَ الشَّمْسُ قَدْ غُبِيتَ / ١٩٩ لَشَهْرَتِهَا عَنِ الْإِشَارَةِ الَّتِي تَحْدُدُهَا وَتَعِيْنُهَا .

(١) انظر هذا النقد للمذهب السهلي في شرح التسهيل لناظر الجيش : ٥ / ٢٢٩٨ ، فهو منقول

من هنا أو من التذيل والتكميل .

(٢) انظر الارتشاف : جـ ٢ ص ٣٢٥ .

وَأَحَازَ الْكِسَائِيُّ أَيْضاً فِي هَذَا زَيْدٌ قَائِماً مَا أَحَازَهُ الْبَصْرِيُّونَ مِنْ أَنَّ قَائِماً
حَالَ إِثْمًا مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ وَإِمَا مِنْ زَيْدٍ ، فَلَوْ وَسَطَتْ قَائِماً بَيْنَ اسْمِ الْإِشَارَةِ وَزَيْدٍ
فَقُلْتُ هَذَا قَائِماً زَيْدٌ ، فَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ : التَّصَبُّ عَلَى الْحَالِ إِثْمًا مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ وَإِمَا
مِنْ زَيْدٍ ، وَأَحَازَ الْكِسَائِيُّ تَصَبُّهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ خَيْرَ التَّقْرِيبِ .

وَقَالَ الْفَرَاءُ : لَا أَنْصِبُ قَائِماً هُنَا عَلَى الْحَالِ مِنْ زَيْدٍ لِأَنَّهُ لَمَّا جَاوَزَ اسْمُ
الْإِشَارَةِ وَكَانَ لاسْمِ الْإِشَارَةِ رَتَبَةُ السَّبْقِ وَقُوَّةُ الْإِبْتِدَائِيَّةِ غَلَبَ عَلَى الْحَالِ فَلَمْ يَصِلْ مَعَهُ
إِلَى الْأَخِيرِ وَلَيْسَ بِجَائِزٍ أَنْ يُقَالَ : هَذَا قَائِماً زَيْدٌ عَلَى خَيْرِ التَّقْرِيبِ لِأَنَّهُ كَلَامٌ بَنِي
عَلَى الْجَوَابِ وَالْفَاظَةُ لَا تُغَيَّرُ ، وَخَيْرُهُ لَا يَزَالُ مَكَانَهُ قَالَ : وَلَوْ أَخْبَرْتُ هَذَا قَائِماً زَيْدٌ
فِي التَّقْرِيبِ اسْتَغْلَقَ عَلَيَّ الْقَوْلُ فِي الْمَكْنَى حِينَ أَقُولُ : هَا أَنَا ذَا قَائِماً ، وَهَذَا أَتَتْ ذَا
قَائِماً ، وَهَذَا هُوَ ذَا قَائِماً ، وَهَذَا هِيَ هَذِهِ قَائِماً وَهَذَا أَتَتْ ذِي قَائِماً ، لِأَنِّي إِذَا أَرَدْتُ
تَوْسُطَ النَحْرِ ، فَإِنْ جُعِلَ بَيْنَ أَنَا وَذَا أَفْسَدَ تَرْتِيبَهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمَكْنَى خَلَطَ بِهِذَا حِينَ
جَعَلَ بَيْنَ هَا وَذَا ، وَإِذَا دَخَلَ بَيْنَ الْمَكْنَى وَذَا دَاخِلٌ فَسَدَ الْإِخْتِلَاطُ ، وَإِنْ جُعِلَ بَيْنَ هَا
وَأَنَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَوْضِعاً . إِذْ هَا لَا تَعْرِفُ لَهُ مُرَائِلَةَ الْمَكْنَى ، فَكُلُّ هَذَا يَذُلُّ عَلَى أَنْ
خَيْرَ التَّقْرِيبِ لَا يَتَوَسَّطُ مَعَ ظَاهِرٍ وَلَا مَكْنَى .

وَاتَّفَقَ الْكُوفِيُّونَ عَلَى إِحَالَةِ قَائِماً هَذَا زَيْدٌ عَلَى أَنْ هَذَا يُعِيدُ الْإِشَارَةَ أَوْ
التَّقْرِيبَ ، وَكَذَلِكَ اتَّفَقَ الْبَصْرِيُّونَ عَلَى مَنَعِهَا .

وَأَمَّا لَيْتَ وَكَانَ ، فَذَكَرَ النَّاطِمُ أَنَّهَا مِنَ الْخُرُوفِ الَّتِي تَعْمَلُ فِي الْحَالِ ،
وَكَذَلِكَ ذَكَرَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ حَرْفَ التَّرَجُّمِ وَهُوَ لَعَلَّ وَأَنَّهُ يَعْمَلُ فِي الْحَالِ .

أَمَّا (كَانُ) فَتَمَقَّقَ عَلَى أَنَّهَا تَعْمَلُ فِي الْحَالِ ، وَأَمَّا (لَيْتَ وَلَعَلَّ)
فَمُخْتَلَفٌ فِيهَا :

نَصُّ الزَّخَشَرِيِّ عَلَى أَنْ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَانَ يَنْصِبْنَ الْحَالَ بِخِلَافِ أَخَوَاتِهَا
وَهِيَ : إِنْ وَأَنْ وَلَكِنْ فَإِنَّهُنَّ لَا يَنْصِبْنَ الْحَالَ^(١)، وَتَبِعَهُ هَذَا النَّاطِمُ^(٢) وَابْنُ عَصْفُورٍ^(٣)،
وَالصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، وَإِنْ شِئْنَا مِنَ الْحُرُوفِ لَا تَعْمَلُ فِي ظَرْفٍ وَلَا فِي حَالٍ
وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهَا حَرْفٌ جَرٍّ إِلَّا كَانَ وَكَافَ التَّشْبِيهِ قَالِ النَّابِغَةُ^(٤) :

كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُودُ شَرْبِ نَسْوِهِ عِنْدَ مُفْتَادِ

وَنَقُولُ : كَانَ زَيْدًا غَضَبَانِ أَسَدٌ وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : لَيْتَ زَيْدًا
الْيَوْمَ ذَاهِبٌ غَدًا وَنَحْوَهُ لَمْ يَجُزْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ النَّحَاةِ لَكَانَ بَاطِلًا بِالْإِجْمَاعِ ، وَعَلَّلَ
الْفَارِسِيُّ مَنَعَ ذَلِكَ فِي الْحَلِّيَّاتِ بِأَنَّهَا فِي دِلَالَتِهَا عَلَى الْمَعَانِي قَصِدَ بِهَا غَايَةَ الْإِيحَازِ
فَالْأَلْفُ تُعْنِي عَنْ أَسْتَفْهِمُ ، وَمَا عَنْ أَتْنِي ، وَإِنْ عَنْ أَوْكُذُ ، فَلَوْ أَعْمِلْتَ فِي الظَرْفِ

(١) قال في المفصل : والفاعل فيها إما فعل وشبهه من الصفات أو معنى فعل ثم قال : وليت ولعل
وكان ينصبها أيضاً لما فيهن من معنى الفعل (شرح المفصل: ٥٦ / ٢).

(٢) قال في شرح التسهيل : ومن العوامل التي لا يتقدم الحال عليها الجامد المضمن معنى مشتق
كاما وحرف التنبيه والتمني والترجي واسم الإشارة.. والمشبّه به (شرح التسهيل ٣٤٤/٢)
(الكافية الشافية ١ / ٣٣٨).

(٣) قال في شرح الجمل: وإنما أعملت المعاني في الأحوال تشبيهاً بالظروف من حيث هي فضلة
مثله منتصبة بعد تمام الكلام على معنى في لا على تقديرها (شرح الجمل: ١ / ٣٣٥).

(٤) البيت من بحر البسيط وهو للنابغة من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر ويعتذر إليه فيها مما
بلغه عنه ، وبعضهم يعد هذه القصيدة من المعلقات.

اللغة : سفود : حديدة يشوى عليها اللحم ، المفتاد : المشوي أو موضع النار أي أن قرن
الثور يخرج كالسفود . وقد غرزه في صفحة كلب الصيد وجسمه.

الشاهد قوله : " كأنه خارجاً " حيث عملت كان في (خارجاً) النصب على الحالية. وانظر
البيت في الخصائص : ٢ / ٢٧٥ ، وأما بن الشجري : ١ / ١٥٦ ، والخزاعة : ٣ / ١٨٥ ،
اللسان (فاد) ، والديوان ص ١٢ ، والشاهد النحوي في شعر النابغة الذبياني : ٦٨ .

والحال ومكنت تمكين الفعل لكان نقضاً لما قصد من الإيماء^(١). وهذا التعليل هو الذي نص عليه ابن أبي العافية في أن حرف التنبيه لا يجوز له أن يعمل في الحال^(٢).

واللما اختصت كان وكاف التشبيه بالعمل في الحال لأن فيها وإن كانت حرفاً دلالة على التشبيه والشبه ، فالتشبيه معنى في نفس المتكلم فمن هذا الوجه هي كسائر الحروف ؛ لأن معنى الحرف في نفس المتكلم بخلاف معنى الفعل فإنه مسند إلى ما دخل عليه من الاسم ولا تعمل لهذا المعنى ، والشبه مستند إلى زيد ونحوه إذا قلت : كأن زيدا أسد أي فشارك الأفعال من هذا الوجه ، فعمل ذلك المعنى الذي هو الشبه المسند إلى زيد في الحال والظرف والجار والمجرور ، وليس ذلك في النعمي ولا التاكيد ولا التثني ونحوها فمن هنا فارتقت كأن أخواتها فعملت بلفظها كعمل أخواتها في الأسماء ، وعمل معناها في الظرف والحال.

وفارقتها أيضاً في وقوعها نعتاً لنكرة وحالاً من معرفة وخبراً لكان ونحوها

قال : (٣) / ٢٠٠

فَبِتْ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَبِيلَةً مِّنَ الرُّقْشِ فِي أَلْيَابِهَا السُّمُّ نَافِعٌ

وأما قوله : " وَتَذَرُ نَحْوُ : سَعِيدٌ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرٍ " يعني أنه تَذَرُ تَقْدِمُ الحال على عاملها المعنوي إذا كان ظرفاً أو محموراً ، فَسَعِيدٌ : مبتدأ ، وَمُسْتَقَرًّا : حال ، وفي هَجَرٍ : جار ومجرور في موضع خبر المبتدأ وهو العامل في الحال وإذا كان

(١) فنشت في الحليات طويلاً فلم أجد النص المذكور.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٥١.

(٣) البيت من بحر الطويل للناطقة الذبياني من قصائد اعتذاره للنعمان بن المنذر ، ديوانه : ٥٤ والكتاب : ٢ / ٨٩ ، والأشوقي : ٣ / ٦٠ ، والعيني (٨٢٢) ، والمجم : ٢ / ١١٧ . والشاهد النحوي في شعر الناطقة : ١١٥ .

الشاهد فيه : قوله : فبت كأني حيث يجوز في إعراب جملة كأني أن تكون حالاً إذا جعلت بات تامة ويجوز جعلها خبراً لبات إن كانت ناقصة وهذا لا يجوز إلا في كان دون أخوات إن.

العامل طرفاً أو جاراً ومجروراً والحال اسم صريح فمذهب البصريين : امتناع تقديم الحال على العامل إذ ذاك في نحو : قائماً في الدار زيد ، وقائماً زيد في الدار^(١) ، قال أبو بكر بن طاهر : لم يختلفوا في امتناع : قائماً في الدار زيد ، فإن تقدم على العامل وتأخر عن ذي الحال نحو : زيد قائماً في الدار فأجاز ذلك القراء والأخفش في بعض كتبه ومنعه في بعض ، وأجاز الأخفش أيضاً ذلك في الجملة الحالية المقرونة بالواو نحو : زيد وماله كثير في البصرة لأنه في معنى : زيد إذ ماله كثير في البصرة.^(٢)

وقال ابن برهان : إذا كان الحال طرفاً أو حرف جر صح تقدمها على معنى الفعل العامل فيها ، ومنه قوله تعالى^(٣) ﴿هَٰئِلِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ ، هُنَالِكَ : ظرف مكان وهي حال ، والولاية : مبتدأ ، والله : في موضع خبر ، ولأم الجر عامل في الحال مع تقدمها على اللام ؛ لأن الحال يلفظ الظرف^(٤) ، وقد تقدم أن مذهب البصريين أجمعين المنع من تقدم الحال على ذي الحال وعلى عاملها المعنوي.

وقد ارتكب ابن برهان جواز ذلك وهو وهم إنما كان ينبغي أن يجوز على مذهبه : زيد عندك في الدار على أن تجعل عندك : حالاً وفي الدار : الخبر.

(١) قال سيبويه : "واعلم أنه لا يقال : قائماً فيها رجل فإن قال قائل : أجعله بمزلة : راكباً مر زيد وراكباً مر الرجل قبل له : فإنه مثله في القياس لأن فيها بمزلة مر ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل...". الكتاب : ٢ / ١٢٤ ، وينظر التصريح : ١ / ٣٨٥ ، والأشموني : ٢ / ١٨١ ، وتوضيح المقاصد : ٢ / ١٥٧.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٤٦ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٠٢ ، والتصريح : ١ / ٣٨٥ ، والأشموني : ٢ / ١٨١.

(٣) انظر رأي ابن برهان في الارتشاف : ٢ / ٣٥٥ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٠٢.

(٤) من الآية : ٤٤ من سورة الكهف.

وَمَنْ أَحَارَ تَوَسَّطَ الْحَالِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ اسْتَدْلَ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ
بِقَوْلِهِ تَعَالَى ^(١) ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ^(٢) (مَطْوِيَّاتٍ)
بِالْفَتْحِ فَقَوْلُهُ : (وَالسَّمَاوَاتُ) مُبْتَدَأٌ وَ (مَطْوِيَّاتٍ) حَالٌ وَ (بِيَمِينِهِ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ
وَقَالَ النَّابِغَةُ : ^(٣)

رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحَقِّقٍ أَذْرَاعِهِمْ فِيهِ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُذَارٍ

وَقَالَ آخِرُ : ^(٤)

بِنَا عَاذَ عَوَزٌ وَهُوَ بَادِي ذِلَّةٍ لَذِيكُمُ فَلَمْ يَغْدَمْ وَلَا نَصْرًا

وَقَالَ آخِرُ : ^(٥)

(١) من الآية : ٦٧ من سورة الزمر.

(٢) ينظر البحر المحيط : ٧ / ٤٤٠ وقد أسندت لميى بن عمر في شواذ ابن خالويه ص ١٣١
وللحسن البصري في معاني القرآن للفراء : ٢ / ٤٢٥.

(٣) البيت من بحر الكامل في ديوان النابغة : ٨٦ وقد سبق الحديث عنه قريباً.

(٤) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول وهو في الفخر بإيواء الضعيف ونصر المستغيث.

الشاهد فيه : قوله : وهو بادي ذلة لديكم فهذه جملة حال في محل نصب من عوف وهذا
ليس مقصوداً إنما المقصود قوله : بادي فهو حال مفرد منصوب وعامله متعلق الظرف لديكم
(مستقر) وقد تقدم عليه وهو جائز عند بعضهم وصاحبه ضمير الغيبة ، وانظر البيت في ناظر
الجيش : ٥ / ٢٣٠٣ ، والتصريح ١ / ٣٨٥ ، والأشعري ٢ / ١٨٢.

(٥) البيت من بحر الكامل وهو من قصيدة للغزدق في هجاء حرير.

اللغة : بنو كليب : قبيلة حرير ، ودارم وعقال : من أجداد الغزدق ، المددع : الذي يسم
أمام الغنم والماعز يصوت لهم ليتبعوه.

الشاهد فيه : تقدم الحال (مددعاً) على عاملها الظرفي (كمقال) وهو جائز عند بعضهم
وصاحبها أبوك.

وانظر البيت في ديوان الغزدق : ٢ / ٢١٧ (دار الكتاب العربي) ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٠٣.

أَبُو كُتَيْبٍ فِي الْفَخَارِ كَذَارِمِ أَمْ هَلْ أَبُوكَ مُدْعِدَعًا كَعَقَالِ

فَمُخَقَّبِي وَبَادِي ذَلَّةٍ وَمُدْعِدَعًا كُلُّهَا أَحْوَالٍ وَقَدْ تَقَدَّمَتْ عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا وَهُوَ مَعْنَى فِعْلٍ وَهُوَ فِيهِمْ وَلَدَيْكُمْ وَكَعَقَالِ ، وَمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ تَأْوَلَّ هَذَا السَّمَاعِ .

وَأَحَازَ الْكُوفِيُّونَ كُلُّهُمْ تَقْدِيمَهَا عَلَى الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ إِذَا كَانَتْ مِنْ مَرْفُوعٍ مُضْمَرٍ فَقُولُ : قَائِمًا فِي الدَّارِ أَنتَ ، وَلَا يُجِزُونَ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مِنْ ظَاهِرٍ نَحْوُ : قَائِمًا فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَيَجُوزُ عِنْدَهُمْ تَأْخِيرُهَا وَتَوْسِيطُهَا نَحْوُ : فِي الدَّارِ أَنتَ قَائِمًا وَفِي الدَّارِ قَائِمًا أَنتَ.^(١)

وَتَلَخَّصَ مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا فَفِي جَوَازِ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَيْهِ وَحْدَهُ أَقْوَالُ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ يَجُوزُ وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَاءِ وَأَحَدِ قَوْلِي الْأَخْفَشِ .

وَالثَّالِثُ : أَنَّ الْحَالَ إِنْ كَانَتْ مِنْ ضَمِيرِ مَرْفُوعٍ جَازَ ذَلِكَ وَإِلَّا فَلَا وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ .

وَالرَّابِعُ : أَنَّ الْحَالَ إِنْ كَانَتْ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا جَازَ ذَلِكَ وَإِلَّا فَلَا وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ بَرَّهَانَ .

وَقَوْلُ خَامِسٍ : وَهُوَ أَنَّ الْحَالَ إِنْ كَانَتْ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا جَازَ ، وَإِنْ كَانَ حَالًا صَرِيحًا جَازَ مَحْكَومًا بِضَعْفِهِ وَهُوَ قَوْلُ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا . / ٢٠١

وَقَدْ انْتَهَى الْكَلَامُ فِيمَا مَثَلَةُ التَّائِيْمِ فَلَنَرْجِعَ إِلَى الْكَلَامِ عَلَى بَقِيَةِ مَا مِثْلَانَهُ نَحْنُ مِمَّا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ وَلَيْسَ يَفْعَلُ وَلَا صِفَةً أَشْبَهَتْهُ .

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٤٨/٢ ، وارتشاف الضرب : ٣٥٥ / ٢ ، والمصح : ١ /

أَمَّا (أَمَّا) فَتَحْوُ : أَمَّا صَدِيقًا مَصَافِيًا فَصَدِيقٌ فَقَدْ تَقَدَّمَ تَقْرِيرُ الْعَامِلِ فِي
هَذِهِ الْحَالِ^(١) وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيرُهَا عَلَى أَمَّا فَلَا يَجُوزُ : صَدِيقًا أَمَّا صَدِيقٌ.

أَمَّا الْاسْتِفْهَامُ الْمَقْصُودُ بِهِ التَّعْظِيمُ فَأَنْشَدَ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا :^(٢)

يَا جَارَتَا مَا أَلْتِ جَارَةً

فَمَا : اسْتِفْهَامٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَأَنْتَ : خَبْرُهُ ، وَجَارَةٌ عِنْدَهُ
مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ ، وَالْعَامِلُ فِيهَا الْاسْتِفْهَامُ بِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى التَّعْظِيمِ كَأَنَّهُ قَالَ :
عَظُمْتَ جَارَةً^(٣) وَهَذَا عِنْدَنَا لَيْسَ عَلَى مَا زَعَمَ إِنَّمَا هُوَ تَمْيِيزٌ لَا حَالَ وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ
جَوَازٌ دُخُولِ (مِنْ) عَلَيْهِ قَالَ :^(٤)

(١) أما الأخفش فذكر أنه منصوب ببيكون مقدرة والتقدير أما أن يكون صديقاً فصديق وأما
سبويه فذكر أنه منصوب على الحال والعامل فيه فعل الشرط والمخذوف والتقدير مهما يذكر
إنسان في حال صداقة فالذي وصفت صديق.

(٢) هذا صدر بيت من بحر الكامل للأعشى وروايته في الديوان هكذا.

يا جاري ما كنت جاره بانت لتحزننا عفاره

وقد غيره النحاة ليكون شاهداً.

والبيت في الديوان: ١٥٠ وشرح التسهيل : ٢ / ٣٤٤ ، وابن يعيش ٣ / ٢٢ ، والارتشاف :

٢ / ٣٥٢ ، والمقاصد الشافية : ٣ / ٤٧٤ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٠٠ ، والأشعري : ٣ /

٢٢.

الشاهد قوله : " ما أنت جاره " حيث نصبت جارة على الحال عامله الاستفهام قبله.

(٣) هو رأي أبي على الفارسي . انظر الإيضاح له ص ١٨٠ تحقيق كاظم المرحان.

(٤) البيت من بحر السريع للسفاح بن بكير ويوجد في شرح التسهيل : ٣ / ٣٢ ، ٣٩٧ ، وناظر

الجيش ، ٥ / ٢٣٠٠ ، والمقرب : ١٨٢ ، والتصريح : ١ / ٣٩٩ ، والمجمع : ١ / ١٧٣ ،

٣٥١ ، ٢ / ٩٠.

الشاهد قوله : " من سيد " حيث جاء تمييزاً بدليل جره (بمن) وقوله : ما أنت جملة من مبتدأ

وخر.

يَا سَيِّدًا مَا أَنتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأً الْأَكْثَافِ رَحْبَ الذَّرَاغِ

وَأَمَّا اسْمُ الْجِنْسِ الْمَقْصُودُ بِهِ الْكَمَالُ نَحْوُ : أَنتَ الرَّجُلُ عِلْمًا تَقْدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ. ^(١)

وَأَمَّا الْاسْمُ الْمَشْبُوهُ بِهِ فَتَقْدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى طَرَفٍ مِنْهُ وَذَلِكَ نَحْوُ : زَيْدٌ الشَّمْسُ طَالَعَةً ^(٢) ، وَعَمَرُو الْقَمَرُ مُنِيرًا وَلَا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ هُنَا عَلَى الْمَشْبُوهِ بِهِ لَا يَقَالُ : زَيْدٌ طَالَعَةُ الشَّمْسِ وَلَا عَمَرُو مُنِيرًا الْقَمَرُ فِي قَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا الْكَافُ وَالْكَافُ حَرْفٌ لَا يَتَصَرَّفُ ، فَالْمَنْصُوبُ بِهِ لَا يَتَقْدَّمُ يَعْنُونَ أَنَّ الْأَصْلَ كَانَ : زَيْدٌ كَالشَّمْسِ طَالَعَةً وَعَمَرُو كَالْقَمَرِ مُنِيرًا فَصَارَ نَظِيرٌ : مَرَرْتُ بِهَيْدٍ صَاحِكَةً فَلَا يَجُوزُ فِيهِ التَّقْدِيمُ كَمَا لَا يَجُوزُ : مَرَرْتُ صَاحِكَةً بِهَيْدٍ ، وَمَنَعَ التَّقْدِيمَ الْفَرَاءُ أَيْضًا وَالْأَصْلُ عِنْدَهُ : زَيْدٌ مِثْلُ الشَّمْسِ أَوْ كَالشَّمْسِ فَلَا يَسْتَقِيمُ التَّقْدِيمُ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ تَقْدُّمُ الْحَالِ عَلَى الْمَخْفُوضِ الظَّاهِرِ وَهُوَ لَا يَجُوزُ.

وَأَجَازَ الْكِسَائِيُّ التَّقْدِيمَ فَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِهِ : زَيْدٌ طَالَعَةُ الشَّمْسِ وَمُحَمَّدٌ مُنِيرًا الْقَمَرُ قَالَ : طَالَعَةُ حَالٌ لِلشَّمْسِ تَقْدَّمُ عَلَيْهَا لِأَنَّهُ مُتَوَسِّطٌ وَالتَّوَسُّطُ كَالْمُنَاخِرِ ^(٣) وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ : ^(٤)

(١) ذَكَرَ هُنَاكَ أَنَّ لَكَ فِيهِ ثَلَاثَةَ أَغَارِبَ :

- ١- مصدر منصوب على الحال والمعنى أَنتَ الْكَامِلُ فِي حَالِ عِلْمٍ وَهُوَ رَأْيُ ابْنِ مَالِكٍ.
- ٢- مصدر منصوب على التمييز وهو يُمَيِّزُ مَحْمُولٌ عَنِ الْفَاعِلِ كَأَنَّهُ قَالَ أَنتَ الْكَامِلُ عِلْمُهُ ، وَهُوَ رَأْيُ أَبِي حَيَّانٍ.
- ٣- مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَقْصُودٌ بِهِ التَّأَكُّيدُ وَالْمَعْنَى أَنتَ الْعَالِمُ عِلْمًا وَهُوَ رَأْيُ ثَعْلَبٍ.
- (٢) ذَكَرَ أَنَّ لَكَ فِيهِ إِعْرَابَيْنِ : النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ وَالنَّصْبُ عَلَى التَّيْزِيزِ وَأَنَّ الْأَخِيرَ أَظْهَرَ مِنْ الْأَوَّلِ.

(٣) يَنْظُرُ الْإِرْتِشَافُ : ٣٥٣ / ٢.

(٤) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ التَّقَارِبِ نَسَبٌ لِلنَّابِغَةِ وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِهِ وَيُوجَدُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ : ٣٤٦ / ٢ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٣١ / ٢ ، وَالْمَغْنَى : ٥٧٩ / ٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٣٢٩ / ٦ .
اللُّغَةُ : عَالَةٌ جَمْعُ عَائِلٍ وَهُوَ الْفَقِيرُ ، وَالصَّعَالِيكُ : جَمْعُ صَعْلُوكٍ وَهُوَ الْفَقِيرُ أَيْضًا . =

تَعَيَّرْنَا أَتْنَا غَالَةً وَنَحْنُ صَعَالِكُ أَتْمُ مُلُوكَا

فَتَقْدِيرُهُ : وَنَحْنُ صَعَالِكُ مِثْلِكُمْ مُلُوكَا ، وَاتْتَصَبَ صَعَالِكُ وَمُلُوكَا فِي قَوْلِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا ^(١) بِأَتْمُ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ كَمَا ذَكَرْنَا مِثْلَكُمْ فَحَذَفَ مِثْلًا وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ فَانْفَصَلَ مَرْفُوعًا وَضَمَّنَهُ مَعْنَاهُ وَأَعْمَلَهُ بِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى التَّشْبِيهِ فِي الْحَالَتَيْنِ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَنَحْنُ فِي حَالٍ تَصْعَلِكُنَا مِثْلَكُمْ فِي حَالٍ مُلْكِكُمْ. ^(٢)

وَفِي هَذَا نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِعْمَالَ الضَّمِيرِ وَإِعْمَالَه فِي حَالَيْنِ وَتَقَدَّمَ إِحْدَى الْحَالَيْنِ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ غَيْرُ الْمُتَوَسِّطِ بَيْنَ حَالَيْنِ فَنَحْوُ : زَيْدٌ أَكْفَى النَّاسِ نَاصِرًا وَعَمَرُو أَشَجَعُهُمْ لَأَيْسًا ، فَلَا يَحُوزُ تَقَدُّمَ الْحَالِ عَلَيْهِ لَا تَقُولُ : عَمَرُوا لَأَيْسًا أَشَجَعُهُمْ وَإِنْ كَانَ لَهُ مَزِيَّةٌ عَلَى الْجَوَامِدِ الَّتِي ضَمَّنْتَ مَعْنَى الْفِعْلِ بِاشْتِقَاقِهِ وَتَحْمِلُهُ الضَّمِيرَ ، فَإِنْ تَوَسَّطَ بَيْنَ حَالَيْنِ فَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْبَيْتِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا.

قَوْلُهُ :

وَنَحْوُ : زَيْدٌ مُفْرَدًا أَلْفَعُ مِنْ عَمَرُو مُعَانًا مُسْتَجَارًا لَنْ يَهِنَ

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ تَوَسَّطَ هُنَا بَيْنَ حَالَيْنِ وَهُمَا مُفْرَدًا وَمُعَانًا وَالتَّفْضِيلُ وَأَقَعَ بَيْنَ مُخْتَلِفَيْنِ ذَاتًا ، وَلَا يَتَنَصَّبُ الْحَالَانِ مَعَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ إِلَّا إِذَا كَانَ التَّفْضِيلُ وَأَقَعَ فِي صِفَةٍ لِمُخْتَلِفَيْنِ ذَاتًا كَمَا مَثَّلْنَا أَوْ لِمَتَّحِدٍ الذَّاتِ مُخْتَلَفِ الْحَالَيْنِ نَحْوُ : هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا وَزَيْدٌ قَاعِدًا أَخْطَبُ مِنْهُ قَائِمًا.

= الشاهد قوله : " صعاليك وملوكا " حالان وعاملهما كاف التشبيه المحذوفة.

(١) هو ابن مالك انظر نص الكلام في شرح التسهيل له ٢ / ٣٤٦ لكن أبا حيان لا يسميه.

(٢) ينظر المعنى : ٢ / ٥٨٠.

وَإِذَا كَانَ لِمُخْتَلَفِي الذُّوَاتِ لَمْ يَلْزَمْ مِنْ ذَلِكَ اخْتِلَافُ الْحَالَيْنِ بَلْ يَخْتَلِفَانِ
كَمَا مَثَلْنَا وَيَتَّفِقَانِ فَتَقُولُ : زَيْدٌ مُفْرَدًا أَتَفْعُ مِنْ عَمَرٍ مُفْرَدًا ، / ٢٠٢ فَإِنْ اشْتَرَكَا
الْمُخْتَلَفَانِ فِي وَصْفٍ هُوَ لِأَحَدِهِمَا أَكْثَرُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ارْتَفَعَ الْإِسْمَانِ اللَّذَانِ كَانَا
اتَّصَبَا فِي غَيْرِ هَذَا فَتَقُولُ : هَذَا بُسْرٌ أَطِيبٌ مِنْهُ عَنَبٌ ، وَصَارَ (بُسْرٌ) خَيْرًا لِلْمُبْتَدَأِ ،
وَأَطِيبٌ وَمَا بَعْدَهُ جَمْلَةٌ ابْتِدَائِيَّةٌ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِبُسْرٍ ، وَأَطِيبٌ : هُوَ الْمُبْتَدَأُ وَعَنَبٌ :
خَيْرُهُ ، وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ ، وَيَجُوزُ الْعَكْسُ.

وَاخْتَلَفَ التَّحْوِيُونَ فِي الْعَامِلِ فِي هَذَيْنِ الْحَالَيْنِ ، فَذَهَبَ الْمِرْدُ وَالزَّجَّاجُ
وَابْنُ السَّرَّاجِ وَالسِّرَافِيُّ وَمَنْ وَافَقَهُمْ إِلَى أَنَّهُمَا مُنْصَوِّبَانِ عَلَى إِضْمَارِ كَانَ الثَّامَةِ صِلَةٍ
لِإِذَا إِنَّ كَانَتْ الْحَالَانِ مِمَّا يُوَلُّوهُ إِلَيْهِ الْحُكُومُ عَلَيْهِ نَحْوُ : هَذَا بُسْرٌ أَطِيبٌ مِنْهُ رَطْبٌ إِذَا
أَشْرُتْ إِلَيْهِ وَهُوَ بَلَّحٌ ، وَصِلَةٌ لِأَنَّ كَانَتْ الْحَالَانِ مِمَّا تَقْدَّمُ وَجُودُهُمَا كَالْمِثَالِ
الْمَذْكُورِ إِذَا أَشْرُتْ إِلَيْهِ وَهُوَ تَعَرٌّ ، فَبُسْرٌ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ فِي كَانَ الْأُولَى ،
وَرَطْبٌ : حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ فِي كَانَ الثَّانِيَةِ وَالْعَامِلُ فِي الظَّرْفَيْنِ أَفْعَلُ التَّنْضِيلِ
وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الظُّرُوفَ وَالْمَجْرُورَاتِ تَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا
وَإِنْ كَانَ مَعْنَى فِعْلٍ. ^(١)

وَقَالُوا : زَيْدٌ يَوْمَ الْخَمِيسِ أَحْسَنُ مِنْهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَحَكَّى أَبُو الْحَسَنِ تَقَدَّمَ
الظَّرْفُ عَلَى أَفْعَلِ التَّنْضِيلِ مَسْمُوعًا. ^(٢)

(١) ينظر المختضب : ٣ / ٢٥٠ ، ٢٥١ ، والحليبات للفارسي ص ١٧٦ ، وشرح التسهيل : ٢ /

٣٤٤ ، والارتشاف : ٢ / ٣٥٣.

(٢) قال ابن السراج موضعاً رأي الأَخْفَشِ : والأَخْفَشُ يَذْكُرُ فِي بَابِ الْحَالِ : هَذَا بُسْرٌ أَطِيبٌ
مِنْهُ امْرَأٌ وَهَذَا عِدُّ اللَّهِ مَقْبَلًا أَفْضَلُ مِنْهُ جَالِسًا قَالَ : وَتَقُولُ : هَذَا بُسْرٌ أَطِيبٌ مِنْهُ عَنَبٌ فَهَذَا :
اسم مبتدأ والبسر : خيره ، وَأَطِيبٌ : مبتدأ ثانٍ ، وَعَنَبٌ : خيره له ، قَالَ : وَكَذَلِكَ مَا كَانَ
مِنْ هَذَا النِّحْوِ لَا يَتَحَوَّلُ فَهُوَ رَافِعٌ وَمَا كَانَ يَتَحَوَّلُ فَهُوَ نَصَبٌ . " الْأَصُولُ فِي النِّحْوِ : ١ /

فَإِنْ كَانَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ تَعْرًا لَمْ يَحْتَجْ إِلَى إِضْمَارِ بَلِ الْعَامِلِ فِي بُسْرِ هَذَا بِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْإِشَارَةِ ، وَقِيلَ : حَرْفُ التَّنْبِيهِ . وقد تقدم الكلامُ عَلَى إِعْمَالِ حَرْفِ التَّنْبِيهِ فِي الْحَالِ وَعَلَى إِعْمَالِ اسْمِ الْإِشَارَةِ فِي الْحَالِ وَمَا الصَّحِيحُ فِي ذَلِكَ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : وَيَجُوزُ أَنْ تُقَدَّرَ كَانَ الْمُضْمَرَّةُ نَاقِصَةً فَيَكُونُ انْتِصَابُ بُسْرًا وَرُطْبًا عَلَى أَكْثَرِ كَانِ النَاقِصَةِ وَتَكُونُ مُضْمَرَةً ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِمَحْمِيءِ الْأَسْمِ الْمَنْصُوبِ مَعْرِفَةً فَيَقَالُ : زَيْدٌ الْحَسَنُ أَفْضَلُ مِنْهُ الْمُسَيِّءُ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي قَوْلِ الثَّائِمِ.^(١)

وَذَهَبَ الْعَرَنِيُّ فِي الْأَظْهَرِ مِنْ كَلَامِهِ وَالْفَارِسِيُّ وَابْنُ جَنِّي وَابْنُ كَيْسَانَ وَابْنُ خَرُوفٍ إِلَى أَنْ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ عَامِلٌ فِي الْحَالَيْنِ مَعًا ، فَبُسْرًا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ فِي أَطْيَبَ ، وَرُطْبًا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْزُورِ فِي مِنْهُ وَالْعَامِلُ فِيهِمَا أَطْيَبُ ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْمُتَضَوِّبِينَ عَنْ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ لَا يَقَالُ : زَيْدٌ أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُفْرَدًا مُعَانًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يُسْمَعْ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَقَدْ عَلَّلَ مَنْعَ ذَلِكَ الرَّجَاحُ بِتَعْلِيلٍ وَأَبُو عَلِيٍّ الدِّينَوْرِيُّ بِتَعْلِيلٍ.^(٢)

وَزَعَمَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَجُوزُ : زَيْدٌ أَنْفَعُ مُفْرَدًا مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا وَهَذَا أَطْيَبُ بُسْرًا مِنْهُ رُطْبًا فَبُسْرًا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي أَطْيَبُ ، وَرُطْبًا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْزُورِ فِي مِنْهُ لِأَنَّ تَقَدَّمَ إِحْدَى الْحَالَيْنِ عَلَى (مِنْ) وَتَأَخَّرَ الْأُخْرَى عَنْهَا فَاصِلٌ بَيْنَ الْمُفْضَلِ وَالْمُفْضَلِ عَلَيْهِ إِذْ لَا يَكُونُ بَعْدَ (مِنْ) إِلَّا الْمَفْضُولُ وَلَا يَكُونُ هُنَا إِضْمَارٌ إِذَا كَانَ وَلَا إِذْ كَانَ ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ.^(٣)

(١) تقدم عند شرح قوله : والحال إن عرف لفظاً فاعتقد ... إلخ ، وقد ذكر هناك أن الحéal إذا كان فيها معنى الشرط جاز أن تأتي على صورة المعرفة ثم مثل بالمثل المذكور.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٤٥ / ٢ ، والارتشاف : ٣٥٣ / ٢ ، وابن يعيش : ٢ / ٦٠ ، وشرح الألفية لابن الناطم : ٣٣١ ، ٣٣٢ ، والجليات ص ١٧٨.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ج ٢ ص ٣٤٤ - ٣٤٥ ، والارتشاف : ٣٥٤ / ٢ ، والمجمع

وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ هَذَا الذَّاهِبُ حَسَنُ الْقِيَاسِ إِنْ وَافَقَهُ سَمَاعٌ مِنَ الْعَرَبِ / ٢٠٣ ، وَلَمْ يُثَلِّ الثَّائِمُ فِي نَصْبِ الْاسْمَيْنِ مَعَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ إِلَّا بِصُورَةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ التَّفْضِيلُ وَاقِعًا فِي صِفَةٍ لِمَخْتَلَفِي الذَّاتِ وَأَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ مُصَدَّرَةً بِالْمُبْتَدَأِ نَحْوُ : زَيْدٌ مُفْرَدًا أَتَفَعَّ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَكُونُ لِمُتَّحِدِ الذَّاتِ مَخْتَلَفُ الْحَالَيْنِ^(١).

وَقَوْلُ أَيْضًا : لَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ بَلْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَحْبَبْتُ مَا يَكُونُ أَحْبَبْتُ مِنْكَ أَحْبَبْتُ مَا تَكُونُ ، فَأَحْبَبْتُ الثَّانِيَةَ : صِفَةً لِرَجُلٍ وَالْأَوَّلَى وَالثَّالِثَةُ مَعْمُولَانِ لِتِلْكَ الصِّفَةِ أَوْ مِنْ صِلَةٍ مَعْمُولِهَا الظَّرْفِ عَلَى الْخِلَافِ الْمُتَقَدِّمِ^(٢).

وقول الناظم (مُسْتَحَازٌ لَنْ يَهْنُ) أي مستحاز من حيث السَّمَاعِ ، و(لَنْ يَهْنُ) أي لَنْ يَضْعُفُ مِنْ كَوْنِهِ مَسْمُوعًا وَإِنْ كَانَ فِي الْقِيَاسِ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوَى ؛ لِأَنَّا إِذَا جَعَلْنَا كُلًّا مِنَ الْحَالَيْنِ مَتَّصِيَيْنِ بِكَانٍ مُضْمَرَةٍ أَوْ خَبَرًا لَهَا وَكَانَ صِلَةً لِأَوَّلِهِ أَوْ لِأَوَّلِهِ كَانَ فِيهِ إِضْمَارٌ لَزِمَ لَمْ تُصَرِّحْ بِهِ الْعَرَبُ ، وَالْإِضْمَارُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ وَلَا يَعْمُ أَيْضًا جَمِيعُ الْمَسَائِلِ لِأَنَّكَ لَوْ أَخْبَرْتَ عَنِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ حَالَةَ التَّبَاسِهِ يَأْخُذُ الْحَالَيْنِ لَمْ يَصِحْ تَقْدِيرُ إِذَا كَانَ وَيَلْزَمُ أَيْضًا مِنْ ذَلِكَ مُخَالَفَةُ سَائِرِ الْعَوَامِلِ الْقَوِيَّةِ فِي الْعَمَلِ مِنْ حَيْثُ نَصَبُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ لِظَرْفَيْنِ مِنْ غَيْرِ حَذْفِ عَطْفٍ وَلَا ذَلِكَ عَلَى طَرِيقَةِ الْبَدَلِ فَيَتَرَجَّحُ بِذَلِكَ الْعَامِلِ الضَّعِيفُ عَلَى الْعَامِلِ الْقَوِي وَهُوَ الْفِعْلُ.

وَأِنْ جَعَلْنَا أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ عَامِلًا فِي الْحَالَيْنِ لَزِمَ مِنْهُ مُخَالَفَةُ سَائِرِ مَا عَمِلَ فِي الْحَالِ مِنْ حَيْثُ التَّضَمُّنُ بِمَعْنَى الْفِعْلِ بِحَوَازٍ تَقْدِمُ إِخْدَى الْحَالَيْنِ عَلَيْهِ وَذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي غَيْرِهِ.

(١) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٥٤ ، والمهمع : ١ / ٢٤٣.

(٢) انظر نص المثال والحديث عنه في الحلييات للغارسي ص ١٨٠.

وَإِذَا كَانَ الْمَجْرُورُ بَيْنَ بَعْدِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ إِلَّا فِي شِدْوِذٍ أَوْ نَدْوٍ فَلَا نَ يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ أَوْلَى.

قوله :

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ فَأَعْلَمَ وَغَيْرِ مُفْرَدٍ

مِثَالُ مَجِيئِهَا مُتَعَدِّدَةً وَصَاحِبُ الْحَالِ مُفْرَدٌ : جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا رَاكِبًا ، وَقَوْلُ النَّاطِلِ (فَأَعْلَمَ) تَنْبِيهُ حَسَنٌ وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ أَعْنِي أَنَّ الْحَالَ تَعَدَّدُ وَصَاحِبُهَا مُفْرَدٌ فِيهَا خِلَافٌ سَنَذْكُرُهُ ، فَأَرَادَ أَنْ يُعْلَمَ بِجَوَازِ هَذَا عِنْدَهُ وَاجْتِيَاؤُهُ وَانَّهُ لَيْسَ مِمَّنْ يَمْتَنِعُ ذَلِكَ ، وَأَنَّ جَوَازَهَا عِنْدَهُ كَجَوَازِ : «تَعَدُّدِ لِعَبْرِ الْمُفْرَدِ»^(١) ، وَبَعْنِي بِالْمُفْرَدِ : مَا يُقَابِلُ الْأَسْمَاءَ الْمَفْرُقَةَ الْمُخْتَلِفَ إِعْرَابِيَّهَا فَيَشْمَلُ الْمَفْرَدَ وَالْمُشْتَبَّهُ وَالْمُعْطُوفَ نَحْوُ : جَاءَ الزَّيْدَانِ ضَاحِكَيْنِ رَاكِبَيْنِ وَجَاءَ الزَّيْدُونَ ضَاحِكَيْنِ رَاكِبَيْنِ وَجَاءَتِ الْهِنْدَاتُ ضَوَّاحِكُ رَوَّاقِبٍ وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ضَاحِكَيْنِ رَاكِبَيْنِ وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ.

وَمِثَالُ تَعَدُّدِهَا وَصَاحِبُ الْحَالِ غَيْرُ مُفْرَدٍ : لَقِيتُ زَيْدًا مُصْعَدًا مُنْحَدِرًا ، وَقَوْلُهُ (وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ) يُرِيدُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا مُتَّحِدًا بِتَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ وَلِغَيْرِ مُفْرَدٍ ، وَجَمَاعُ التَّوَلَّى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهَا لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ يَتَّحِدَ الْعَامِلُ أَوْ يَتَعَدَّدُ ، فَإِنْ تَعَدَّدَ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ وَخَرَجَ عَمْرُو ضَاحِكَيْنِ جَازَ ذَلِكَ عِنْدَ الْحَرَمِيِّ مُطْلَقًا وَمَنْعُهَا ابْنُ السَّرَّاجِ مُطْلَقًا سِوَاءَ أَتَّحَدَ جِنْسُ الْعَامِلِ أَوْ اخْتَلَفَ . وَقَفَّصَ سَبِيؤُهُ فَأَجَازَ ذَلِكَ فِيمَا

(١) يقول ابن مالك: " قد تقدم أن للحال شيئاً بالخير وشيئاً بالبعث فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد والبعث الواحد خيران فصاعداً وبعثان فصاعداً فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعداً فيقال : جاء زيد راكباً مفارقاً عامراً مصاحباً عمراً " . شرح النسيهيل : ٢ /

اتَّفَقَ فِيهِ مَعْنَى الْعَامِلَيْنِ نَحْوُ : ذَهَبَ زَيْدٌ وَالطَّلَقَ بَكْرٌ مُسْرِعَيْنِ وَمَتَّعَهُ فِيمَا اخْتَلَفَ نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ وَضَحِكَ بَكْرٌ مُتَخَاصِمَيْنِ.^(١)

وَأِنْ اتَّخَذَ الْعَامِلُ قِيَامًا أَنْ يَتَعَدَّدَ ذُو الْحَالِ أَوْ لَا يَتَعَدَّدَ ، إِنْ لَمْ يَتَعَدَّدْ فَلَا يَخْلُو أَنْ تَتَعَدَّدَ الْحَالُ أَوْ لَا تَتَعَدَّدُ إِنْ لَمْ تَتَعَدَّدْ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ ، وَإِنْ تَعَدَّدَتْ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ضَاحِكًا فَبِهِ خِلَافٌ . ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْهُمْ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يَقْضِي الْعَامِلُ أَزِيدَ مِنْ حَالٍ وَاحِدَةٍ مِنْ غَيْرِ وَسَاطَةِ حَرْفِ الْعُطْفِ ، فَإِذَا جَاءَ فِي كَلَامِهِمْ / ٢٠٤ مِثْلُ : جَاءَ زَيْدٌ مُسْرِعًا بَاكِيًا احْتَمَلَ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ بَاكِيًا صِفَةً لِمُسْرِعًا الَّذِي هُوَ حَالٌ . وَالثَّانِي : أَنَّ بَاكِيًا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِ فِي مُسْرِعًا.^(٢)

وَذَهَبَ أَبُو الْفَتْحِ وَجَمَاعَةٌ مَعَهُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقْضِيَ مِنَ الْأَحْوَالِ الرَّاجِعَةِ إِلَى ذِي حَالٍ وَاحِدٍ أَزِيدَ مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ تَوْسِطِ حَرْفِ عُطْفٍ^(٣) ، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي أَنَّ الْعَامِلَ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَفْعَلُ التَّمْضِيلِ لَا يَقْضِي مِنْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ وَلَا مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ وَلَا مِنَ الْمَصَادِرِ أَزِيدَ مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ إِلَّا بِحَرْفِ الْعُطْفِ وَلَا يَجُوزُ إِسْقَاطُ الْوَاوِ فِي ذَلِكَ كَمَا لَا يَجُوزُ فِي : ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا وَاخْتَلَفُوا فِي الْحَالِ كَمَا ذَكَرْنَا.

(١) لَمْ يَشْرَ سَبِيوِيهِ إِلَى قَضِيَةِ التَّعَدُّدِ فِي الْعَامِلِ فِي بَابِ الْحَالِ وَكُلِّ مَا ذَكَرَهُ قَوْلُهُ : هَذَانِ رَجُلَانِ وَعَبَدَ اللَّهُ مَنْطَلِقَيْنِ غَلِبَتْ فِيهِ الْمَعْرِفَةُ عَلَى النِّكَرَةِ (الْكِتَابُ ١/ ٢٥٨ بُولَاق).

(٢) يَنْظُرُ هَذَا الرَّأْيُ فِي : الْمَجْمَعُ : ١/ ٢٤٤ - وَلَا يَوْجَدُ فِي كِتَابِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ وَفِي هَذِهِ الْقَضِيَةِ يَقُولُ ابْنُ عَصْفُورٍ : وَلَا يَقْضِي الْعَامِلُ مِنَ الْمَصَادِرِ وَلَا مِنْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ وَلَا مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ وَلَا مِنَ الْأَحْوَالِ الرَّاجِعَةِ إِلَى ذِي حَالٍ وَاحِدَةٍ أَوْ مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ إِلَّا بِحَرْفِ عُطْفٍ . الْمَقْرَبُ وَشَرْحُهُ (٥٧٣ وَمَا بَعْدَهَا - النُّصُوبَات).

(٣) إِلَى هَذَا الرَّأْيِ ذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ وَانْظُرِ النَّصَّ الَّذِي نَقَلْنَاهُ عَنْهُ قَرِيبًا وَهُوَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ : ٢/ ٣٤٨ . وَلَا يَوْجَدُ هَذَا الرَّأْيُ فِي كِتَابِ ابْنِ حَنِيٍّ.

وإن تعدد ذو الحال فيما أن تعدد الحال أو لا تعدد إن لم تعدد فيحوز أن يكون لذي الحال متفقا إعرابه ومختلفا ، فالتفق نحو : جاء زيد وعمرو صاحبتين وضربت زيدا وعمرا مظلومين ومررت بزيد وعمرو بأكيتين ، والمختلف : ضرب زيد عمرا ظالمين ولقيت زيدا صاحبتين قال الشاعر (١) :

وَأَشْعَثَ قَدْ نَبَّهْتُ عِنْدَ رِسْلِهِ مُقِيمِينَ بَلَوَى شَقَّةً وَتَنَائِفِ

وقال (٢) :

مَتَى مَا تَلَقَيْتُ فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَائِفُ أَلَيْتِكَ وَتُسْتَطَارَا

وقال (٣) :

(١) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول وهو في السفر والخوف.

اللغة : الأشعث : هو المعفر بالتراب والتليد الشعر ويقصد الذئب ، والرسل : بفتح الساء السهل من السير ، الشقة : السفر البعيد ، التنايف : جمع تنوفة وهي الممازاة البعيدة والصحراء. الشاهد فيه : قوله : مقيمين فهو حال متعدد لصاحب متعدد أيضا مختلف لأنه فاعل ومفعول نبهته. ولم أجد الشاهد إلا في هذا الكتاب.

(٢) البيت من بحر الوافر وهو في ديوان عنتره : ٤٣ (دار صادر) ، وشرح التسهيل : ٢ / ٣٥٠ ، والخصائص : ٢ / ٢٠٠ ، وابن يعيش : ٢ / ٥٥ ، والتصريح : ٢ / ٢٩٤ ، وشرح المقرب : ٥٨٠ (المصنوبات) ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣١٥ ، والكافية الشافية : ٢ / ٧٥٥ .

اللغة . فردين : منفردين ، الروائف : جمع رائفة وهي ما استرخى من الإليتين ، تستطارا : تزعزع .

الشاهد قوله : (فردين) حيث تعدد الحال وتعدد صاحبه مع اختلافه إذ أحدهما فاعل والآخر مفعول.

(٣) البيتان من بحر الطويل وهما بخنون ليلي، قيس بن الملوح العامري (توفي سنة ٨٠هـ) وهما في ديوانه ص ١٦٤ طبعة دار الكتاب العربي.

اللغة : تعلقت ليلي : أحببتها ، ذات مؤصد : المؤصد : لباس تلبسه الفتاة وهي صغيرة الأثراب : جمع ثوب وهم النظراء والمقاربون في السن ، البهم . جمع همة (بفتح الباء) فهما وهو الصغير من أولاد البقر والغنم).

الشاهد فيه : قوله : صغيرين فهو حال متعدد لصاحب مختلف وهو فاعل تعلقت ومفعوله.

والبيتان في : أسرار العربية للأتباري ص ١٩٠ وشرح المقرب (ص ٥٨١ المصنوبات).

تَعَلَّقْتُ لَيْلَى وَهِيَ ذَاتُ مُوصَدٍ وَلَمْ يَبْدُ لِلْأَثْرَابِ مِنْ نَذِيهَا حَجْمُ
صَغِيرَيْنِ تَرَعَى إِلَيْهِمْ يَا لَيْتَ أَنَا إِلَى الْيَوْمِ لَمْ تَكْبُرْ وَلَمْ تَكْبُرِ إِلَيْهِمْ

فَقَوْلُهُ : (مُقِيمَيْنِ) حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ وَضَمِيرِ الْمَفْعُولِ فِي (نَبْهَتُهُ) ، وَ
(فَرْدَتَيْنِ) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْفَاعِلِ الْمُسْتَكْنَى فِي (تَلَقَّنِي) وَمِنْ الْيَاءِ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ ، وَ
(صَغِيرَيْنِ) حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ فِي (تَعَلَّقْتُ) وَمِنْ (لَيْلَى) .

وَأَتَّفَقَ الْكُوفِيُّونَ عَلَى إِنْطَالِ : رَاكِبِينَ لَقِيَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَلَقِيَ زَيْدٌ رَاكِبِينَ
عَمْرًا وَلَقِيَ رَاكِبِينَ زَيْدٌ عَمْرًا كُلُّ هَذَا لَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ وَهُوَ جَائِزٌ عَلَى قِيَاسِ الْبَصْرِيِّينَ
؛ لِأَنَّ الْحَالَ قَدْ عَمِلَ فِيهَا فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ أَيْضًا : لَقَيْتُ
مُسْرِعِينَ زَيْدًا وَلَا مُسْرِعِينَ لَقَيْتُ زَيْدًا ، وَيَجُوزُ فِي قَوْلِهِمْ : مُسْرِعِينَ لَقَيْتُكَ وَرَاكِبِينَ
لَقَيْتَنِي ، وَلَا يَجُوزُ فِي قَوْلِهِمْ : مَرٌّ زَيْدٌ مُسْرِعِينَ بِسَعْدٍ وَلَا مَرٌّ مُسْرِعِينَ زَيْدٌ بِسَعْدٍ وَلَا
مُسْرِعِينَ مَرٌّ زَيْدٌ بِسَعْدٍ ، وَيَجُوزُ عِنْدَهُمْ مُسْرِعِينَ مَرَّرْتُ بِكَ وَمَرَّرْتُ مُسْرِعِينَ بِكَ^(١)

وَمَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ تَقَدُّمُ حَالِ الْمَخْفُوضِ لِظَاهِرٍ وَلَا مَكْنًى ؛ لِأَنَّ
الْعَامِلَ فِيهَا غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ وَلَا يُجْمَعُ الْحَالَانِ حَتَّى يَصْلَحَ انْفِرَادُ كُلِّ وَصْفٍ
بِالْمَوْصُوفِ ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي هَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَجْتَمِعَا^(٢)

وَأَجَازَ الْكِسَائِيُّ وَهَشَامٌ أَنَّ تَجِيءَ الْحَالِ بِمَجْمُوعَةٍ مِنْ مُضَافٍ وَمُضَافٍ إِلَيْهِ
نَحْوُ : لَقَيْتُ صَاحِبَ الثَّاقَةِ طَلِيحِينَ عَلَى أَنَّ طَلِيحِينَ حَالُ الصَّاحِبِ وَالثَّاقَةُ إِذْ هُمَا
مَعِينَانِ كِلَاهُمَا ، وَالْمَخْتَارُ عِنْدَنَا أَنَّ طَلِيحِينَ حَالٌ مِنَ الصَّاحِبِ وَمِنْ الْمَعْطُوفِ
الْمَحْذُوفِ ، التَّقْدِيرُ : لَقَيْتُ صَاحِبَ الثَّاقَةِ وَالثَّاقَةَ طَلِيحِينَ^(٣) ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ حَالًا مِنَ

(١) ينظر المقتضب : ٤ / ١٦٨ ، وتوضيح المقاصد : ٢ / ١٥٢ ، ١٥٣ ، والتصريح : ١ / ٣٨١ ،

والارتشاف : ٢ / ٣٥٨ .

(٢) ينظر الكتاب : ٢ / ١٢٤ ، وابن يعيش : ٢ / ٥٦ ، والارتشاف : ٢ / ٣٥٨ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٥٨ .

الصَّاحِبِ وَالثَّاقَةِ الْمُضَافُ إِلَيْهَا الصَّاحِبُ ، لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ تَمَامِ الْأَوَّلِ وَحَالٍ مِنْهُ مَحَلُّ التَّنْوِينِ لَمْ يَقْصِدِ الْإِخْتَارَ عَنْهُ إِنَّمَا الْإِخْبَارُ عَنِ الْمُضَافِ وَالْحَالُ خَيْرٌ مِنَ الْأَخْبَارِ فَلِذَلِكَ لَمْ يُمَكِّنَا أَنْ نَجْعَلَ طَلِيحَيْنِ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ وَهَذِهِ الْعِلَّةُ هِيَ الْمَانِعَةُ مِنَ امْتِنَاعِ مَجِيءِ الْحَالِ مِنَ الْمَخْفُوضِ بِالْإِضَافَةِ الَّذِي لَيْسَ بِفَاعِلٍ وَلَا مَفْعُولٍ.

وَأِنْ تَعَدَّدَ الْحَالُ جَزَأَ أَنْ يَلْمَى كُلُّ حَالٍ صَاحِبَهُ وَجَزَأَ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنْ صَاحِبَيْهِمَا فَالْأَوَّلُ نَحْوُ : لَقِيتُ مُصْعَدًا زَيْدًا مُنْتَحِدِرًا وَالثَّانِي : لَقِيتُ زَيْدًا مُصْعَدًا مُنْتَحِدِرًا فَيَكُونُ مُصْعَدًا حَالًا مِنْ زَيْدٍ وَمُنْتَحِدِرًا حَالًا مِنَ الثَّاءِ كَمَا قَالَ : (١) / ٢٠٥

وَأَنَا سَوْفَ تُدْرِكُنَا الْمَنَائِيَا مُقَدَّرَةً لَنَا وَمُقَدَّرِيَنَا

فـ (مقدرة) حَالٌ مِنَ الْمَنَائِيَا ، وَ (مُقَدَّرِيَنَا) حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ فِي تُدْرِكُنَا ، فَتَجْعَلُ أَوَّلَ الْحَالَيْنِ لِثَانِي ذِي الْحَالِ وَآخِرَ الْحَالَيْنِ لِلأَوَّلِ حَالَةَ التَّفْرِيقِ ، وَيتَعَيَّنُ هَذَا إِذَا أَلْبَسَ ، فَإِنْ لَمْ يَلْبَسْ كَانَ هَذَا أَوَّلَى ، وَيَجُوزُ أَنْ نَجْعَلَ الْأَوَّلَ لِلأَوَّلِ وَالثَّانِي لِلثَّانِي كَمَا قَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ : (٢)

(١) البيت من بحر الوافر وهو من معلقة عمرو بن كلثوم (شرح المعلقات السبع ص ٢٣٦ وشرح معلقة عمرو بن كلثوم لابن كيسان ص ٤٧).

وشاهده : بجيء حَالَيْنِ مِنْ صَاحِبَيْنِ وَكَانَتِ الْحَالُ الْأَوَّلُ لِلصَّاحِبِ الثَّانِي وَالْحَالُ الثَّانِيَةِ لِلصَّاحِبِ الْأَوَّلِ وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ : تُدْرِكُنَا الْمَنَائِيَا.. إلخ.
وانظر البيت في شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٥٠ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣١٥ ، والمقاصد الشافية : ٣ / ٤٨٤ ، وقد شرحه بالتفصيل صاحب الخزانة : ٣ / ١٧٧ ، وترجم لصاحبه.

(٢) البيت من بحر الطويل ويوجد في ديوان امرئ القيس : ٤١ (دار صادر) ، والمجم : ١ / ٢٤٤ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٣٥٠ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣١٦ ، والمقاصد الشافية : ٣ / ٤٨٣ ، والتصريح : ٢ / ٣٨٧ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٣٥٩ .
اللغة : المرط : كساء من عَزْ أَوْ صُوف ، والمرحل : النقوش بنقوش تشبه رجال الإبل . =

خَرَجْتُ بِهَا أَفْشِي نَجْرُ وَرَاءَنَا عَلَى أَوْرَتِنَا ذَيْلُ مِرْطٍ مَرَحَلٍ

فَأَمْشِي : حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي خَرَجْتُ ، وَنَجْرُ : حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي بِهَا .

وَقَالَ صَاحِبُ التَّمْهِيدِ^(١) : لَوْ قُلْتَ : لَقَيْتُ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا لَحَازَ وَهُوَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ نَجْعَلُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْحَالِ لِلْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ مُتَقَدِّمٌ وَمَا تَأَخَّرَ لِلْمَفْعُولِ ، وَلَوْ جَعَلْتَ الْآخِرَ لِلأَوَّلِ والأَوَّلَ لِلْآخِرِ جَازَ مَا لَمْ يَلْبِسْ ، وَلِذَلِكَ مَنَعَ بَعْضُهُمْ : أُعْطِيتُ ضَاحِكًا زَيْدًا إِذَا لَمْ يَكُنْ ضَاحِكًا لِلثَّاءِ وَجَازَ أُعْطِيتُ يَضْحَكُ زَيْدًا لِارْتِفَاعِ اللَّبْسِ مَعَ الْفِعْلِ . انتهى .

فَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ التَّمْهِيدِ مُخَالَفَ لِمَا فَرَرْتَاهُ قَبْلُ ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ السَّرَاجِ : إِذَا أَرَلْتَ الْحَالَ عَنْ صَاحِبِهَا وَلَمْ تُلَاحِظْهُ لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ السَّامِعُ يَعْلَمُهُ كَمَا تَعْلَمُهُ ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ^(٢) .

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ فِي نَحْوِ : لَقَيْتُهُ مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا : إِذَا كَانَ أَحَدُكُمَا مُصْعِدًا وَالْآخَرُ مُنْحَدِرًا ، وَكَذَلِكَ قَالَ فِي قَوْلِكَ : رَأَيْتُ زَيْدًا مَاشِيًا رَاكِبًا : إِذَا كَانَ أَحَدُكُمَا مَاشِيًا وَالْآخَرُ رَاكِبًا وَلَيْسَ هَذَا بِمَعَارِضٍ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ السَّرَاجِ مِنْ اشْتِرَاطِ الْعِلْمِ وَكَأَنَّهُ اشْتَغَلَ بِجَوَازِ ذَلِكَ فِي اللِّسَانِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْوَجْهِ الَّذِي يَحْجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهِ فَهُوَ مَسْكُوتٌ عَنْهُ .

== الشاهد قوله : " خرجت بها أمشي نجر " حيث تعدد الحال لصاحبين فالأولى (أمشي)

للأول والثانية (نجر) للثاني .

(١) صاحب التمهيد قد يكون هو عمرو بن زكريا بن بطلال البرهاني الإشبيلي أخذ العربية عن ابن الأحرش واستشهد سنة (٥٤٩هـ) . ينظر البغية : ٢ / ٢٢٨ . وقد يكون هو محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن سليمان اليمني أنقن النحو والقراءات واللغة وغير ذلك صنف المستعذب في شرح غريب المذهب وغير ذلك توفي ببلده سنة بضع وثلاثين وستمائة . ينظر البغية : ١ / ٤٣ ، ٤٤ .

(٢) انظر : النص المذكور في الارتشاف : ٢ / ٣٥٩ .

وَقَالَ ابْنُ جَنِّي فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ : تَقُولُ : ضَرَبَ زَيْدٌ هَذَا الظَّرِيفَةَ
الظَّرِيفُ تَجْعَلُ أَوَّلَ الْأَوْصَافِ لِآخِرِ الْأَسْمَاءِ وَآخِرَ الْأَوْصَافِ لِأَوَّلِ الْأَسْمَاءِ لِقَوْلِ
الْفَصْلِ، وَلَوْ قُلْتَ : ضَرَبَ زَيْدٌ هَذَا الظَّرِيفُ الظَّرِيفَةُ لَكَانَ هُنَاكَ فَاصِلَانِ اثْنَانِ ،
وَذَلِكَ عَنِ التَّحْوِينِ^(١)، فَيَتَحَرَّجُ عَلَى هَذَا أَنْكَ إِذَا قُلْتَ : لَقَيْتُهُ مَصْعَدًا مُنْحَدِرًا إِنْ
مَصْعَدًا حَالٌ مِنَ الْهَاءِ ، وَمُنْحَدِرًا حَالٌ مِنَ التَّاءِ ، وَأَنَّهُ أَحْسَنُ مِنْ عَكْسِ ذَلِكَ ، وَإِنْ
كَانَ أَبُو بَكْرٍ قَدْ قَالَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَبَيِّنَ الْحَالِ وَالصِّفَةِ فَرْقًا وَاضِحًا وَهُوَ كَوْنُ الصِّفَةِ تَابِعَةً
فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، فَالْمُحَافَظَةُ عَلَى إِبْلَاءِ الْحَالِ ، فَالْمُحَافَظَةُ عَلَى إِبْلَاءِ الْحَالِ ،
وَكَذَلِكَ مَا قَالَهُ ابْنُ جَنِّي مِنْ قَوْلِكَ : أَكَلْتُ وَشَرِبْتُ الْمَاءَ الْخَبِيزَ وَأَنَّهُ أَحْسَنُ مِنْ
قَوْلِكَ : أَكَلْتُ وَشَرِبْتُ الْخَبِيزَ الْمَاءَ عَلَى جَوَازِ إِسْقَاطِ حَرْفِ الْعَطْفِ وَتَغْلِيلِ ذَلِكَ
بِكَثْرَةِ الْفَصْلِ سَانِعٍ وَلَيْسَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ جَنِّي فِي الْعَطْفِ بِمِثْلَةِ الْحَالِ ؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ
فِي الْعَطْفِ اخْتَلَفَ فِيهَا الْعَامِلَانِ فَنَاسَبَ أَنْ يَلِي كُلُّ عَامِلٍ مَا عَمِلَ فِيهِ ، وَأَمَّا فِي
الْحَالِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَإِنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالَيْنِ وَاحِدٌ فَلَا يُبَالِي فِيهِمَا بِتَقْدِيمٍ وَلَا تَأْخِيرٍ.

وَالْمُسْتَعْمِلُونَ بِالْبَلَاغَةِ يَقُولُونَ : إِنْ الْأَفْصَحَ أَنْ تَجْعَلَ الْمَقْدَمَ لِلْمَقْدَمِ وَالْمُؤَخَّرَ
لِلْمُؤَخَّرِ قَالُوا وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٢) ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ
الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى^(٣) ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ
وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّرِيفِ الرُّضِيِّ^(٤) :

(١) لم يجد النص في كتب ابن جني.

(٢) من الآية : ٢٩ من سورة الإسراء.

(٣) من الآية : ٧٣ من سورة القصص.

(٤) هو محمد بن الحسين من كبار الشعراء عاش في بغداد وكان نقيب الأشراف الطالبيين له ديوان

شعر مطبوع وأشهره المحازبات وشعر يمتاز بالجزالة والرقعة والعذوبة ، توفي سنة (١٠١٦م)

موسوعة شعراء العرب ص ٦٦٦.

قَلْبِي وَطَرْفِي مِنْكَ هَذَا فِي حِمَى قَيْظٍ وَهَذَا فِي رِيَاضِ رَبِيعٍ^(١)

وَلَمْ يَسْتَفْصَحُوا قَوْلَ الشَّمَاخِ:^(٢)

سَقَيْنَاهُمْ وَأَلْعَمْنَا عَلَيْهِمْ وَأَسْقَيْنَا دِمَاءَهُمُ التُّرَابَا
فَمَا صَبَرُوا لِبَاسٍ عِنْدَ حَرْبٍ وَمَا عَرَفُوا لِحُسْنِ يَدِ ثَوَابَا

لأنَّهُ رَدُّ الْمَقْدَمِ لِلْمُوَخَّرِ وَالْمُوَخَّرَ لِلْمَقْدَمِ ، وَقَالَ بَعْضُ شُعْرَائِنَا :^(٣) / ٢٠٦

ثُبِيرُ إِذَا تَرْتَمَوْ غَزَالًا غَزَالَةً وَتَحْمِيلُ فِي أَبْرَادِهَا الْفُصْنُ وَالْخَفَقَا

فَأَتَى بِالْحَالَتَيْنِ عَلَى أَحْسَنِ مَا قَرَّرَهُ التَّحْوِيلُونَ فِي : لَقِيتُ زَيْدًا مَصْعَدًا
مَنْحَدِرًا مِنْ جَعَلِ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي وَالثَّانِي لِلأَوَّلِ إِلَّا أَنَّ الْعَامِلَ قَدْ اخْتَلَفَ وَهُوَ (ثُبِيرُ) وَ
(تَرْتَمَوْ) وَهُوَ يَشْبِهُ قَوْلَ الشَّرِيفِ الرُّضِيِّ.

(١) البيت من بحر الكامل وهو في الغزل.

وقد استشهد به أهل البلاغة حيث جعل المقدم للمقدم وهو قلبي في حِمَى قَيْظٍ والمُسَوَّخَرِ
لِلْمُوَخَّرِ وهو طرفي في رِيَاضِ رَبِيعٍ.

(٢) البيتان من بحر الوافر وهما في الفخر وقد نسا للشمَاخ ولم أحدهما في ديوانه، ولم يجعلهما أهل
البلاغة من الكلام الفصيح لأنه رد المقدم للموخر في قوله : وأنعمنا عليهم مع قوله وما عرفوا
لِحُسْنِ يَدِ ثَوَابَا كما رد الموخر للمقدم في قوله : وأسقينا دماءهم التُّرَابَا مع قوله : فما صبروا
لبَاسٍ عِنْدَ حَرْبٍ.

(٣) البيت من بحر الطويل لم أعثر على قائله.

والشاهد في الشطر الأول : حيث تعددت الحالان لصاحبين فجعل الحال الأولى للصاحب
الثاني (ترنو غزالا) لقرنها منه والحال الثانية للصاحب الأول (ثبير غزالة) مثل : لقيت زيدا
مصعداً منحدرًا.

﴿ أَقْسَامُ الْحَالِ ﴾

قولہ :

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكَّدَا فِي نَحْوِ : لَا تَغْتَفِي الْأَرْضُ مُفْسِدًا

قوله : " بها " أي بالحال (قد أكدّا) أي العامِلُ ، وقد مثل بقوله (لا تغتف) أي لا تُفْسِدُ مُفْسِدًا عَلَى هَذَا حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ لِلْعَامِلِ فِيهَا الَّذِي هُوَ لَا تَغْتَفِي وَلَيْسَتْ مُبَيَّنَّةً ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْحَالِ أَنَّ الْحَالَ عَلَى قِسْمَيْنِ : مُبَيَّنَّةٌ وَمُؤَكَّدَةٌ وَتَقَدَّمَ ذِكْرُ الْخِلَافِ فِي إِبْتِاثِ الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ^(١).

وللحال أقسام آخر يُسميها النحويون وهي راجعة إلى هذين القسمين فمنها الحال المستصحجة نحو : هَذَا زَيْدٌ رَاكِبًا الْمَعْنَى تَبَيَّنَ لِهَذَا فِي هَذِهِ الْحَالِ.

ومنها الحال المحكيّة كقولك : رَأَيْتُ زَيْدًا أَمْسُ ضَا حَكًا ، ومنها الحال المقدّرة نحو : سَيَخْرُجُ زَيْدٌ غَدًا مُسَافِرًا أَيْ مُقَدَّرًا الْيَوْمَ السَّفَرَ غَدًا ، ومنه^(٢) : مررتُ برجلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدًا بِهِ غَدًا فَصَائِدًا حَالٌ مُقَدَّرَةٌ ؛ لِأَنَّكَ وَقْتَ الْمُرُورِ أَوْ وَقْتَ كَيُونَةِ الصَّقْرِ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ صَائِدًا بِهِ ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى مُقَدَّرًا الْآنَ صَيْدُهُ بِهِ غَدًا.

والحال الموطئة نحو قوله تعالى^(٣) ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانِكَ عَرَبِيًّا﴾ فَمِنْ النَحْوِيِّينَ مَنْ رَأَى أَنَّ (لِسَانًا) هُوَ الْحَالُ ، وَ(عَرَبِيًّا) هُوَ التَّوْطِئَةُ^(٤) وَمَعْنَى التَّوْطِئَةُ

(١) ذكر ذلك عند شرح قوله : وكونه متقللاً مشتقاً وبين هناك أن إِبْتِاثِ الحال المؤكدة مذهب

الجمهور وإنكارها مذهب الفراء والسهيلي.

(٢) الكتاب : ٤٩ / ٢ هارون.

(٣) من الآية : ١٢ من سورة الأحقاف.

(٤) قال الأنباري : "وذهب بعض النحويين إلى أن (عربياً) هو الحال و(لساناً) توطئة للحال

وتسمى هذه الحال الموطئة". البيان : ٣٦٩ / ٢.

عَنْهُمْ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَوْصُوفٌ تُعْرِي عَلَيْهِ^(١)، وَقَدْ يَكُونُ مَعْنَى التَّوْطِئَةِ فِي الْحَالِ أَنْ يَتَأَوَّلَ فِي الْأَسْمِ الْحَامِدِ تَأْوِيلًا يُخْرِجُهُ إِلَى حُكْمِ الْأَسْمِ الْمَشْتَقِّ كَقَوْلِهِ ﷺ (يَتَنَلَّلُ لِي الْمَلِكُ رَجُلًا).

فالتَّوْطِئَةُ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ تُجْعَلَ رَجُلًا فِي تَأْوِيلِ مَرْبُوعٍ أَوْ مَحْسُوسًا وَهُمَا جَارِيَانِ عَلَى الْفِعْلِ . وَالثَّانِي : أَنْ تُرِيدَ مِثْلَ رَجُلٍ فَحَذِفَ الْمُضَافُ .

وَمِنْهَا الْحَالُ السَّادَةُ مَسَدٌ الْخَبَرِ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ ، وَنَحْنُ الْآنَ نَتَكَلَّمُ عَلَى أَحْكَامِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِئَلَّا يَخْلُو هَذَا الْكِتَابُ عَنْهَا فَتَقُولُ :

أَسَمَّ النَّحْوِيُّونَ عَلَى أَنْ ضَرَبِي مِنْ قَوْلِنَا : ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا مَرْفُوعًا وَاخْتَلَفُوا فِي رَفْعِهِ : فَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ تَقْدِيرُهُ : ثَبَتَ ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا^(٢) ، وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ^(٣) وَهُوَ الصَّحِيحُ لِمُجَوِّزِ دُخُولِ النَّوَاسِخِ عَلَيْهِ فِي هَذَا التَّرَكِيبِ فَتَقُولُ : كَانَ أَكْمَلِي التَّفَاحَةَ نَضِيجَةً وَإِنْ شَرَبِي السُّوْيَقَ مَلْتَوْتًا وَلَوْ كَانَ فَاعِلًا فِي هَذَا التَّرَكِيبِ لَمَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاسِخُ الْإِبْتِدَاءِ ؛ لِأَنَّ النَّاسِخَ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْفَاعِلِ .

وَالَّذِينَ قَالُوا إِنَّهُ مُبْتَدَأٌ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لَا خَبَرَ لَهُ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى : ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، فَكَمَا أَنَّ هَذَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةِ تَقْدِيرِ مَحْدُوفٍ فَكَذَلِكَ : ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا^(٤) ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لَهُ خَبَرٌ^(٥) وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَا خَبَرَ

(١) مثلوا لها بالآية المذكورة وبقوله تعالى: ﴿يَتَنَلَّلُ لَهَا بَشْرًا سَوِيًّا﴾ (مريم : ١٧) فيشراً حال موطئة وسوياً نعت لها.

(٢) ينظر الارتشاف : ٣٣ / ٢ ، وتذكرة النحاة ص ٦٤٢ (عفيف عبد الرحمن).

(٣) وهو رأي سيويه والبصريين . ينظر الكتاب : ٤١٩ / ١ ، والتصريح : ١٨١ / ١ ، وتذكرة النحاة ص ٦٤٢.

(٤) وهو رأي الأخفش الأصغر وابن درستويه . راجع الارتشاف : ٣٣ / ٢.

(٥) وهو رأي الكسائي والفراء وهشام كما سيأتي بعد قليل . الارتشاف : ٣٣ / ٢ ، ٣٤ ، وتذكرة النحاة ص ٦٤٢.

لَهُ وَأَنَّهُ جَرَى مَجْرَى ضَرْبَتْ لَقَالَتِ الْعَرَبُ : ضَرْبِي وَتَكْنِفِي وَتَسْتَعْنِي بِهِ كَلَامًا كَمَا تَقُولُ : ضَرْبَتْ فَكَوْنُهُمْ لَا يَقُولُونَ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَاهُ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَا يَسْتَعْنِي عَنِ الْخَبَرِ حَتَّى يَشْتَمِلَ الْكَلَامُ عَلَى نَسْبَةِ إِسْنَادِيَةِ نَحْوِ : مَا قَامَ الزَّيْدَانِ ، وَفِي قَوْلِهِمْ : ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا لَمْ يَشْتَمِلْ عَلَى نَسْبَةِ إِسْنَادِيَةِ بَلْ هِيَ نَسْبَةُ تَقْيِيدِيَّةٍ فَقَطْ فَلَا تَكُونُ عَلَى هَذَا كَلَامًا ؛ لِأَن قَوْلَكَ : ضَرْبُ زَيْدٍ وَقِيَامُ خَالِدٍ عَارٍ مِنَ النَّسَبِ الْإِسْنَادِيَةِ وَإِلْمًا هِيَ كَمَا ذَكَرْنَا نَسَبَ تَقْيِيدِيَّةٍ.

وَالَّذِينَ قَالُوا : إِنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَلَهُ خَبَرٌ اخْتَلَفُوا : فَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّ الْحَالِ / ٢٠٧ يَنْفُسِيهَا هِيَ الْخَبَرُ وَلَا إِضْمَارَ فِي الْكَلَامِ وَهَذَا مَذْهَبُ الْكِسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ وَهَشَامِ وَابْنِ كَيْسَانَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَتْبَاعِ الْكُوفِيِّينَ^(١) ، وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ وَهُوَ الصَّحِيحُ^(٢) ، وَاخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ : فَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ بَعْدَ الْحَالِ تَقْدِيرُهُ : نَابِتٌ أَوْ مَوْجُودٌ وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنِ الْكُوفِيِّينَ^(٣) حَكَاهُ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ السَّيِّدِ^(٤) عَنْهُمْ وَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ عَنْهُمْ.

وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهُ مَحْذُوفٌ قَبْلَ الْحَالِ ، وَاخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ فَقَالَ قَوْمٌ تَقْدِيرُهُ : ضَرْبِي زَيْدًا ضَرْبِيهِ قَائِمًا وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَإِيَّاهُ اخْتَارَهُ هَذَا النَّاطِلُ^(٥).

(١) تذكرة النحاة ص ٦٤٢.

(٢) راجع الارتشاف : ٣٤ / ٢.

(٣) تذكرة النحاة ص ٦٤٤.

(٤) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ولد سنة ٤٤٤ هـ صنف إصلاح الخلل الواقع في

الجمل والخلل في شرح أبيات الجمل وغير ذلك توفي سنة ٥٢١ هـ . بنظر البغية : ٥٥ / ٢ ،

(٥) بنظر شرح التسهيل : ٢٨٣ / ١ وما بعدها . وانظر مذهب الأخفش في تذكرة النحاة

وَقَالَ قَوْمٌ : تَقْدِيرُهُ إِذْ كَانَ فِي الْمَاضِي وَإِذَا كَانَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ تَقْدِيرُهُ :
ضَرَبِي زَيْدًا إِذْ كَانَ قَائِمًا هَذَا إِذَا كَانَ مَاضِيًا وَضَرَبِي زَيْدًا إِذَا كَانَ قَائِمًا وَإِذَا
مَعْمُولًا لِكَائِنٍ أَوْ مُسْتَقَرٍّ ، وَكَانَ الْمَقْدَرَةُ تَامَةً ، وَقَائِمًا : نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ هَذَا
مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ ^(١) ، وَحَكَى أَبُو الْحَسَنِ بْنُ خُرُوفٍ أَنَّ الْفَرَاءَ أَجَازَ فِي قَائِمٍ
نَصْبُهُ عَلَى خَبَرٍ كَانَ وَجَعَلَهَا نَاقِصَةً ، وَقَدْ تَقَدَّمَ النُّقْلُ عَنْهُ أَنَّ الْحَالَ بِنَفْسِهَا هِيَ الْخَبَرُ
وَلَا إِضْمَارٌ فِي الْكَلَامِ وَالصَّحِيحُ أَنَّ كَانَ الْمَقْدَرَةُ تَامَةً ، وَقَائِمًا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ
الْمُسْتَكْنَى فِي كَانَ ، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ لَا الْخَبَرَ التَّرَامُ التَّنْكِيرُ فِيهَا لَا
يُحْفَظُ مِنْ كَلَامِهِمْ : ضَرَبِي زَيْدًا الْقَائِمَ .

وَاخْتَلَفَ الَّذِينَ قَالُوا : إِنَّ الْحَالَ هِيَ الْخَبَرُ نَفْسُهَا فَقَالَ الْكَسَائِيُّ وَهْشَامٌ :
إِذَا كَانَتْ الْحَالُ خَبَرًا لِمَصْدَرٍ فَفِيهَا ذِكْرَانِ : أَحَدُهُمَا مِنْ صَاحِبِ الْحَالِ . وَالْآخَرُ :
مِنَ الْمَصْدَرِ ، فَرُكُوبُكَ مُسْرِعًا رَافِعَ الْقِيَامِ مُسْرِعًا ، وَفِي مُسْرِعٍ ذِكْرٌ أَنَّ أَحَدَهُمَا : مِنَ
الْكَافِ ، وَالْآخَرُ : مِنَ الرُّكُوبِ وَيُوكِّدُ الذِّكْرَانِ فَيَقَالُ : رُكُوبُكَ مُسْرِعًا تُنْفَسِكُ
نَفْسُهُ فَإِنَّ أَكْثَرَ الرُّكُوبِ مَعَ الْمُضْمَرِّ قِيلَ : رُكُوبُكَ مُسْرِعًا نَفْسَكَ نَفْسُهُ نَفْسُهُ
فَالْأَوَّلُ : لِكِنَايَةِ الْكَافِ ، وَالثَّانِي : لِمَكْنِيِّ الرُّكُوبِ ، وَالثَّلَاثُ : لِلرُّكُوبِ عَيْنِهِ وَإِنْ
أَتْبَعَ الْمَكْنِيَانِ الْمُسْتَرْتَانَ بِمَكْنِيَيْنِ مُتَفَصِّلَيْنِ ، قِيلَ : قِيَامُكَ رَاكِبًا أَنْتَ هُوَ فَأَنْتَ لِمَكْنِيِّ
الْكَافِ وَهُوَ لِمَكْنِيِّ الرُّكُوبِ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَقُولُ : زَيْدٌ قَامَ هُوَ فَتَجْعَلُ هُوَ تَوْكِيدًا
لِلضَّمِيرِ فِي قَامَ وَلَا يَكُونُ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ أَسْبَقَ مِنْ ضَمِيرِ الْحَالِ ^(٢) .

وَقَوْلُهُمْ : زَيْدٌ قَائِمٌ نَفْسُهُ نَفْسُهُ نَفْسُهُ فَالْأَوَّلَى تَوْكِيدٌ لِمَا فِي قَائِمٍ مِنْ ذِكْرِ
الرَّجُلِ الْمَتْرُوكِ . وَالثَّانِيَّةُ تَوْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ الَّذِي فِيهِ مِنْ ذِكْرِ زَيْدٍ ، وَالثَّلَاثَةُ : تَوْكِيدٌ لِزَيْدٍ .

(١) ينظر الكتاب : ١ / ٤٠٠ . قال الشيخ خالد : " وعبر ذلك كله في الأمثلة السابقة بمقدر ياذ
كان إن أريد الماضي أو إذا كان إن أريد المستقبل عند سيويوس — وجمهور البصريين " .

التصريح : ١ / ١٨١ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٣٤٥ .

(٢) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٤ ، والجمع : ١ / ١٠٥ ، وتذكرة النحاة ص ٦٤٣ .

وَقَالَ الْفَرَاءُ : إِذَا كَانَتْ الْحَالُ خَيْرًا لِمَصْدَرٍ مُؤَخَّرَةٍ فَلَا ضَمِيرَ فِيهَا مِنْ الْمَصْدَرِ ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ وَهْشَامٌ فِي : شَرَبْتَ السُّوْيُقَ مَلْتَوْتًا فِيهِ ذِكْرَانِ أَحَدُهُمَا مِنَ السُّوْيُقِ وَالْآخَرُ مِنَ الشَّرْبِ^(١) ، وَمَا يَتَحَمَّلُ مَلْتَوْتُ عِنْدَ الْفَرَاءِ ضَمِيرًا إِلَّا مِنْ السُّوْيُقِ^(٢) .

وَفَسَّرَ أَصْحَابُ الْكِسَائِيِّ فِي قَوْلِهِمْ : شَرَبْتَ السُّوْيُقَ مَلْتَوْتًا هُوَ تَفْسِيرَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ الشَّرْبَ رَافِعُهُ مَلْتَوْتُ وَهُوَ كَالْتَأْكِيدِ لِمَا فِي مَلْتَوْتُ مِنْ ضَمِيرِ الشَّرْبِ .
وَالْتَفْسِيرُ الْآخَرُ : أَنَّ هُوَ تَوَكِيدٌ لِمَا فِي مَلْتَوْتُ مِنْ ذِكْرِ السُّوْيُقِ .

وَاخْتَلَفَ التَّحْوِيلُونَ : إِذَا سَدَّتِ الْحَالُ مَسَدَّ الْخَيْرِ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُتَوَبَّ عَنْ الْمَصْدَرِ أَنْ وَالْفِعْلُ نَحْوُ : أَنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا قَائِمًا وَأَنْ تُضْرِبَ زَيْدًا قَائِمًا تُرِيدُ : ضَرَبْتَ زَيْدًا قَائِمًا فَأَجَازَ ذَلِكَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ وَمَنْعَهُ الْجُمْهُورُ .

وَقَالَ ابْنُ الْأَثْبَارِيِّ : أَبْطَلَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَاءُ وَهْشَامٌ ، أَنْ تُضْرِبَ عَبْدُ اللَّهِ قَائِمًا وَأَتَّفَقُوا عَلَى إِجَازَةِ الَّذِي تُضْرِبُ عَبْدُ اللَّهِ قَائِمًا وَمَا تُضْرِبُ عَبْدُ اللَّهِ قَائِمًا عَلَى أَنَّ الَّذِي وَمَا بِمَعْنَى الضَّرْبِ رَافِعُهُ قَائِمًا مَعْنَاهُمَا ضَرَبْتُ عَبْدُ اللَّهِ قَائِمًا ، وَإِذَا كُنْتُ عَنْ الْمَصْدَرِ الَّذِي سَدَّتِ الْحَالُ مَسَدَّ خَيْرِهِ قِيلَ ذِكْرُ الْحَالِ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا هُوَ قَائِمًا فَأَجَازَ ذَلِكَ الْبَصَرِيُّونَ وَالْكِسَائِيُّ فَضَرَبَنِي : مُبْتَدَأٌ ، وَزَيْدًا : مَفْعُولٌ وَهُوَ مُبْتَدَأٌ ، وَقَائِمًا : حَالٌ سَدَّتِ الْحَالُ مَسَدَّهُ ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ وَأَصْحَابُهُ : يَرْتَفِعُ الضَّرْبُ بِالرَّاجِعِ مَنْ هُوَ وَيَرْتَفِعُ هُوَ بِقَائِمٍ .

(١) إِنَّمَا قَالَ الْكِسَائِيُّ وَهْشَامٌ ذَلِكَ : لِأَنَّ الْحَالَ لَا يَدُ لَهَا مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى صَاحِبِهَا وَالْخَيْرُ لَا يَدُ فِيهِ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَقَدْ جُمِعَتْ هَذِهِ الْحَالَ الْوَضْعِينَ فَاجْتَانَتْ إِلَى ضَمِيرَيْنِ .

(٢) قَالَ السُّيُوطِيُّ : " وَقَالَ الْفَرَاءُ : إِذَا وَقَعَتْ خَيْرًا لِلْمَصْدَرِ فَلَا ضَمِيرَ فِيهَا مِنَ الْمَصْدَرِ لِحَرْبِهَا عَلَى صَاحِبِهَا فِي إِفْرَادِهِ وَتَنْبِيْهِ وَجَمْعِهِ وَتَعْرِيفِهَا مِنْ ضَمِيرِ الْمَصْدَرِ ... " . ثُمَّ ذَكَرَ رَأْيَ الْكِسَائِيِّ وَهْشَامٍ . اَلْهَمْعُ : ١ / ١٥٥ ، ١٠٦ .

وَقَالَ الْفَرَاءُ : لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ، وَقَالَ : / ٢٠٨ الْمَكْنِيُّ مِثْلُ زَيْدٍ لَا يَرْفَعُهُ إِلَّا مَا يَرْفَعُ زَيْدًا وَعَمْرًا وَالْحَالُ لَا تَرْفَعُ زَيْدًا وَلَا عَمْرًا.^(١)

وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ هَذِهِ الْحَالِ عَلَى الْمَصْدَرِ فَقَالَ الْفَرَاءُ : لَا يَجُوزُ ذَلِكَ سَوَاءً أَكَانَتْ مِنْ ظَاهِرٍ أَوْ مِنْ مُضْمَرٍ فَيَسْتَنْعُ مُسْرِعًا قِيَامُكَ إِنْ كَانَ يُجِيرُ مُسْرِعًا قُمْتُ ؛ لِأَنَّ الْحَالَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الشَّرْطِ وَالشَّرْطُ يَقَعُ آخِرًا وَلَا يَقَعُ أَوَّلًا فَيُقَالُ : قِيَامُكَ إِنْ أَسْرَعْتَ وَسُكُوتُكَ إِنْ أَتَصَّفْتَ وَلَا يُقَالُ : إِنْ أَتَصَّفْتَ سُكُوتُكَ.^(٢)

وَقَالَ الْكِسَائِيُّ وَهَشَامٌ يَجُوزُ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مِنْ مُضْمَرٍ لَا مِنْ ظَاهِرٍ فَيَجُوزُ : مُسْرِعًا قِيَامُكَ كَمَا يَجُوزُ مُسْرِعًا قُمْتُ وَمُسْرِعًا تَقُومُ ، فَإِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ مُتَعَدِيًا نَحْوُ : شَرَبْتُكَ السَّوِيقَ مَلْتَوْتًا فَلَا يَجُوزُ : مَلْتَوْتًا شَرَبْتُكَ السَّوِيقَ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ وَالْفَرَاءِ وَهَشَامٍ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْبَصْرِيُّونَ سَوَاءً أَكَانَ الْمَصْدَرُ مُتَعَدِيًا أَوْ لَازِمًا نَقَلًا عَنْهُمْ ، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ : لَا تَقُلْ عَنِ الْبَصْرِيِّينَ بَلْ مُقْتَضَى قَوْلِهِمْ جَوَازُ تَقْدِيمِهَا إِنْ قُدِّرَ الْخَبَرُ مُقَدِّمًا عَلَى الْمَصْدَرِ وَوَجُوبُ التَّأخيرِ إِنْ قُدِّرَ مُؤَخَّرًا.^(٣)

وَقَالَ ابْنُ الدَّهَّانِ : لَا يَمْتَنِعُ فِي الْقِيَاسِ تَقْدِيمُهَا وَمَنْ نَقَلَ عَنْهُمْ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَنْقُلْ ، فَإِنْ قُدِّمَتِ الْحَالُ عَلَى مَفْعُولِ الْمَصْدَرِ نَحْوُ : شَرَبْتُكَ مَلْتَوْتًا السَّوِيقَ فَأَبْطُلَ ذَلِكَ الْفَرَاءُ وَالْكِسَائِيُّ وَهَشَامٌ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْبَصْرِيُّونَ وَهُوَ مُشْكِلٌ لِأَنَّ فِيهِ الْفَصْلَ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ بِالْحَالِ الَّتِي سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ بِخِلَافِهَا إِذَا تَقَدَّمَتْ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ فَصْلٌ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ.^(٤)

(١) قال السيوطي : "وهل يجرى ذلك في المصدر الملول نحو: أن ضربت زيداً قائماً وأن تضرب زيداً قائماً. الجمهور لا والكوفيون نعم". الجمع : ١ / ١٠٦ ، وينظر الارتشاف : ٢ / ٣٤ ، ٣٥.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٦ ، والجمع : ١ / ١٠٧.

(٣) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٦ ، والجمع : ١ / ١٠٦ ، وشرح المقرب : ٢ / ٦٨٤ (المرفوعات).

(٤) ينظر شرح المقرب : ٢ / ٦٨٤ (المرفوعات).

وَإِذَا وَقَعَتِ الْجُمْلَةُ مَوْقِعَ الْحَالِ فَلِمَا أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً إِنْ كَانَتْ اسْمِيَّةً
نَحْوُ قَوْلِكَ : شَرَبْتُكَ السُّوْيَقَ وَهُوَ مَثْنُوْتُ فَنَقُلَ عَنْ سَبَبِيهِ أَنْ الْحَالُ لَا تَسُدُّ مَسَدُ
النَّخْبَرِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَثْنُوْبَةً ^(١) ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ ^(٢) وَالسَّمَاعُ وَرَدَّ بِذَلِكَ
قَالَ : ^(٣)

عَهْدِي بِهَا الْحَيُّ الْجَمِيعُ وَلِيَهُمْ عِنْدَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَلَكِدَامِ

وَقَالَ : ^(٤)

-
- (١) الكتاب : ١ / ٤١٩ وتذكرة النحاة ص ٦٤٩ .
(٢) اختلف النقل عن الفراء فنقل عنه ابن عصفور المنع . ينظر شرح المقرب : ٢ / ٦٨٥ ،
والارتشاف : ٢ / ٣٦ ، وشرح التسهيل : ١ / ٢٨٥ .
(٣) البيت من بحر الكامل وهو للبيد في وصف دار وقوم رحلوا عنها وخلوا منها .
اللغة : الجميع : المجتمعون . الميسر : القمار على الإبل . الندام : مصدر ناد نداماً ومنادمة
والوصف منه الندم وهو الجالس على الشراب .
الشاهد فيه : قوله : ومنهم قبل التفرق وقعت هذه الجملة حالية مقترنة بالواو وقد سدت
مسد الخبر والمبتدأ قوله عهدِي وهو مصدر مضاف للفاعل وصار ذلك كقولك : جلوسك
وأنت متكئ وأصله جلوسك متكئاً والبيت حجة على سببويه في منعه ذلك . وأما قوله :
الحي الجميع فهو معقول به للمصدر عهدِي .
وانظر البيت في : الكتاب : ١ / ١٩٠ ، ابن يعيش : ٦ / ٦٢ ، شرح التسهيل لابن مالك :
٣ / ١١١ ، وناظر الجيش ص ٩٠٥ - ٢٣٣٦ - ٢٨٣٢ .
(٤) البيت من بحر البسيط وهو لقائل مجهول يذكر أن المرء لا يقرب من الحاكم أو السيد إلا إذا
كان راضياً عنه فإن غضب عليه فالبعد أولى حتى لا يغدر به .
اللغة : المولى : الخليف والسيد والمنعم والناصر .
الشاهد فيه : فيه شاهدان : الأول وقوع الحال سادة مسد الخبر وهي مفرد وهي في الشطر
الأول لأن خيراً أفعل تفضيل مضاف لمصدر وهو مبتدأ خبره حليف رضى .
والشاهد الثاني في الشطر الثاني حيث وقعت الحال سادة مسد الخبر وهي جملة وذلك قوله :
وهو غضبان .
وانظر البيت في تذكرة النحاة ص ٦٥٠ ، والأشموني : ١ / ٢١٩ ، والعيني (١٨٧) ، ومع
المواضع : ١ / ١٠٧ ، والدرر : ١ / ٧٧ ، وناظر الجيش ص ٩٠٥ ، وشرح التسهيل : ٣ /
٢٧٨ /

خَيْرُ اقْتِرَائِي مِنَ الْمَوْلَى خَلِيفَ رِضًا وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضَبَانُ
فَقَوْلُهُ : " وَفِيهِمْ " وَمَا بَعْدَهُ جَمْلَةٌ حَالِيَّةٌ سَدَّتْ مَسَدَ الْخَبَرِ عَنْ (عَهْدِي) وَقَوْلُهُ (وَهُوَ غَضَبَانُ) خَيْرٌ عَنْ قَوْلِهِ (وَشَرُّ بُعْدِي) فَإِنْ حَذَفْتُ الْوَاوَ فَقُلْتُ : شَرُّكَ السُّوَيْقُ هُوَ مَلْتَوْتُ فَأَجَازَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ وَأَبْطَلَ ذَلِكَ الْفَرَاءُ وَقَالَ : وَارِ الْحَالِ هِيَ رَافِعَةُ الشَّرْبِ وَالرَّافِعُ لَا يُحْذَفُ.^(١)

وَالْبَصْرِيُّونَ عَلَى مَذْهَبِ الْكِسَائِيِّ فِي هَذَا الْأَصْلِ لَا يُخَالِفُونَهُ ، فَإِنْ قَدِّمْتُ الْحَالَ الَّتِي بِالْوَاوِ عَلَى الْمَصْدَرِ ، فَأَبْطَلَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَاءُ وَهَشَامٌ إِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ مُتَعَدِّياً لِلْمَعُولِ نَحْوُ قَوْلِكَ : وَهُوَ مَلْتَوْتُ شُرْبِي السُّوَيْقَ ، وَإِنْ كَانَ لَازِمًا جَازَ ذَلِكَ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ نَحْوُ : وَأَنْتَ رَاكِبٌ حُسْبِكَ ، وَلَمْ يَحْزُ ذَلِكَ عِنْدَ الْفَرَاءِ ؛ لِأَنَّ الْحَالَ لَا تَرْفَعُ مُقَدِّمَةً.^(٢)

وَإِنْ كَانَتْ فِعْلِيَّةً فَأَجَازَ ذَلِكَ أَبُو الْحَسَنِ وَالْكِسَائِيُّ وَهَشَامٌ نَحْوُ : حُسْبَكَ تَرَكَّبَ أَي رَاكِبًا وَنَقَلَ عَنْ سَيبَوَيْهِ الْمَنْعَ ، وَاخْتَلَفَ النُّقُلُ عَنِ الْفَرَاءِ فَحَكَّى ابْنُ خَرُوفٍ عَنْهُ الْجَوَازَ ، وَنَقَلَ ابْنُ عَصْفُورٍ الْمَنْعَ وَهُوَ الصَّحِيحُ عَنْهُ^(٣) قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ الْأَثَبَارِيِّ : أَجَازَ الْفَرَاءُ رَدَّ الْحَالَ إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ رَافِعَةٍ ، وَأَبْطَلَ ذَلِكَ فِيهَا إِذَا رَفَعَتْ فَخَطَأً عِنْدَ الْفَرَاءِ حُسْبَكَ تَرَكَّبَ وَوَرَدَ السَّمَاعُ عَنِ الْعَرَبِ بَيُوتَ ذَلِكَ قَالَ الشَّاعِرُ :^(٤)

(١) ينظر الجمع : ١٠٧ / ١.

(٢) ينظر الارتشاف : ٣٦ / ٢ ، ٣٧.

(٣) ينظر شرح المقرب : ٦٨٥ / ٢ (المرفوعات) ، وتذكرة النحاة ص ٦٥٠.

(٤) البيتان من الرجز المشطور وهما لرؤبة في المدح (ديوانه ص ١٨١ مجموع أشعار العرب).

الغنى : لقد رأيت عيناك أباك وهو يعطى الجزيل فالزم طريقه واقتد به.

الإعراب : رأي : مبتدأ وهو مصدر عامل عيني : مضاف إليه ، الفتي : مفعول المصدر ، أباك : بدل . يعطى الجزيل : جملة حالية سدت مسد الخبر ، فعليك : الفاء في جواب شرط مقدر وعليك اسم فعل أمر والفاعل ضمير تقديره أنت ، وذاكا مفعول اسم الفعل.

الشاهد فيه : وقوع الحال السادة مسد الخبر جملة فعلية فعلها مضارع وذلك في قوله يعطى الجزيل ومنعها سيبويه وأجازها غيره. =

وَرَأَيْ عَيْتِي الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ

وَقَالَ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي الْمُقَرَّبِ مِنْ فِعْلِ الْحَالِ: (١)

عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سَرَبَلَتْ يَتَضَاءُ مِثْلَ الْمُهْرَةِ الضَّامِرِ

وَإِذَا قُلْتَ : حُسْنُكَ تَرَكِبُ مُسْرِعًا جَزَا ذَلِكَ فِي قَوْلِ الْفَرَاءِ وَالْكَسَائِيِّ ،
فَإِنْ قُلْتَ : حُسْنُكَ تَرَكِبُ تُسْرِعُ فَهِيَ / ٢٠٩ خطأ وأجمعوا على إبطال : أَكَلْتَ
مُتَكَبِّرًا لِأَنَّ الطَّعَامَ فِي صِلَةِ الْأَكْلِ وَمُتَكَبِّرًا خَبَرَهُ وَالصَّلَةُ لَا تَأْتِي بَعْدَ الْخَيْرِ ،
وَاتَّفَقُوا عَلَى خَوَازِ دُخُولِ إِنْ وَقَاءَ أَمَّا عَلَى الْحَالِ حِينَ يُقَالُ : إِنْ حُسْنُكَ لَرَاكِبًا وَأَمَّا
حُسْنُكَ فَرَاكِبًا وَلَمْ يُجَزْ أَحَدٌ مِنْهُمْ مَا حُسْنُكَ بِرَاكِبٍ ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ تُغَيِّرُ تُصَبِّ الْحَالِ
فَتَفْسُدُ الْمَسْأَلَةُ لِلذَّكَ ، وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ الْفَرَاءِ فِي إبطال : حُسْنُكَ
تَرَكِبَ ؛ لِأَنَّ بَطْلَانَ التَّصْبِ مِنْ لَفْظِ الْحَالِ أَخْلَ بِالْمَسْأَلَةِ وَأَفْسَدَهَا كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ مَا
حُسْنُكَ بِرَاكِبٍ لَكِنَّ السَّمَاعَ يَرُدُّ عَلَيْهِ كَمَا أَتَشَدَّثَانَهُ قَبْلُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَرَأَيْ عَيْتِي الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ

= وانظر الشاهد في : الكتاب : ١ / ١٩١ ، شرح التسهيل : ٣ / ١١١ ، وناظر الجيش
ص ٩٠٣ و ٢٨٣٢ ، والمجم : ٢ / ٩٣ ، ١٠٧ ، والدرر : ٢ / ١٢٤ ، وتذكرة النحاة
ص ٦٥٠ .

(١) البيت من بحر السريع وهو للأعشى في الغزل (ديوانه ص ٩٢).

اللغة : سربلت (بالبناء المجهول) : ألبست السربال . الهيفاء : الضامرة البطن الرقيقة الحاضرة
يقال امرأة هيفاء وفرس هيفاء ، المهرة أنثى المهر وهو ولد الفرس . الضامر : وصف من
الضصور وهو لطافة الجسم ونخافته وهو بغير الماء للمذكر والمؤنث وبالحاء للمؤنث .
الشاهد فيه : وقوع الحال السادة مسد الحتر جملة فعلية فعلها ماضٍ مقترنة بقد .

وانظر البيت في : شرح المفصل : ٥ / ١٠١ ، والمجم : ١ / ١٠٧ ، وتذكرة النحاة : ٦٥٠ ،
و ناظر الجيش ص ٩٠٤ ، وشرح المقرب ص ٦٨٦ (المرفوعات) .

وَأَجَازَ الْكِسَائِيَّ : أَمَا ضَرِيكَ فَإِنَّهُ حَسَنًا عَلَى أَنْ الْهَاءَ تَرْجِعُ إِلَى الضَّرْبِ وَخَيْرٌ إِنْ حَسَنًا وَنَسَبَ حَسَنًا فِي خَيْرٍ إِنْ ، وَحُكْمُ كَانَ وَالظَّنُّ حُكْمٌ إِنْ فِي ذَا الْمَعْنَى ، فَمَنْ مَا أَجَازَهُ : أَمَا ضَرِيكَ فَكَانَ حَسَنًا وَأَمَّا ضَرِيكَ فَظَنَنْتَهُ حَسَنًا عَلَى أَنْ حَسَنًا صِفَةً لِلضَّرْبِ ، وَأَبْطَلَهَا الْفَرَاءُ عَلَى أَنْ حَسَنًا صِفَةً لِلْيَاءِ وَالْكَافِ وَالْكِسَائِيُّ يَجِيزُهُنَّ كُلَّهُنَّ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا يَجُوزُ دُخُولُ كَانَ النَّاقِصَةِ عَلَى هَذَا الْمَصْدَرِ عِنْدَ ابْنِ السَّرَاجِ وَالسِّمَرِاقِيِّ فَقَوْلُ : كَانَ ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا ، وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عَصْفُورٍ هُوَ قَبِيحٌ ؛ لِأَنْ تَعْوِضَ الْحَالُ مِنَ الْخَيْرِ إِنْمَا يَكُونُ بَعْدَ حَذْفِهِ وَحَذْفُ خَيْرٍ كَانَ قَبِيحًا^(١) ، وَاتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ : ضَرِيكَ قَائِمًا وَضَرَبِي إِيَّاكَ قَائِمًا وَضَرَبْتُ إِيَّايَ قَائِمًا وَلَا يَجُوزُ : ضَرَبَكُنِي قَائِمًا لِأَنْ مَكْنَى التَّكَلُّمِ أَقْوَى الْمَكَانِي كُلِّهَا إِذَا كَانَتْ الْأَسْمَاءُ تَرْجِعُ إِلَى لَفْظِهِ وَلَا يَرْجِعُ هُوَ إِلَى لَفْظِهَا.

وَأَجَازَ الْكِسَائِيُّ وَهْشَامُ : عَبْدُ اللَّهِ وَعَهْدِي بِزَيْدٍ قَدِيمَيْنِ وَكَذَلِكَ : عَبْدُ اللَّهِ وَالْعَهْدُ بِزَيْدٍ قَدِيمَيْنِ^(٢) تَرْتِيبُ الْمَسْأَلَةِ الْعَهْدُ بَعْدَ اللَّهِ وَزَيْدٌ قَدِيمَيْنِ فَقَدْ أَمَّا اللَّهُ فَرَفَعَ مَا بَعْدَهُ وَبَنَى قَدِيمَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لِعَبْدِ اللَّهِ وَزَيْدٍ وَكَانَا لِلْعَهْدِ كَمَا يَكُونُ الْحَالُ خَيْرًا لِمَصْدَرٍ وَسَوِيًّا بَيْنَ : إِنْ عَبْدُ اللَّهِ وَالْعَهْدُ بِزَيْدٍ قَدِيمَيْنِ وَعَبْدُ اللَّهِ وَإِنْ الْعَهْدُ بِزَيْدٍ قَدِيمَيْنِ ، وَلَا يُعْلَمُ أَنَّ الْفَرَاءَ أَجَازَ شَيْئًا مِنْ هَذَا وَأَصْحَابُهُ يَرُدُّونَ عَلَى الْكِسَائِيِّ وَهْشَامٍ مَا جَوَّزَاهُ مِنَ الْمَسَائِلِ وَقِيَاسُ الْبَصْرِيِّنَ يَقْتَضِي الْمَنْعَ^(٣) ، وَلَا يَجُوزُ فِي قَوْلِ الْكِسَائِيِّ وَهْشَامٍ : عَبْدُ اللَّهِ فَالْعَهْدُ بِزَيْدٍ قَدِيمَيْنِ وَلَا يَصْلُحُ عِنْدَهُمَا فِي هَذَا الْمَعْنَى الْعَطْفُ إِلَّا بِالْوَاوِ الْجَامِعَةِ.

وَاخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِي جَوَازِ إِتْبَاعِ هَذَا الْمَصْدَرِ الَّذِي سَدَّتْ الْحَالُ مَسَدَهُ نَحْوُ : ضَرَبِي زَيْدًا الشَّدِيدُ قَائِمًا وَشَرَبِي السُّوَيْقَ كُلَّهُ مَلْتَوَاتًا فَأَجَازَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ

(١) ينظر شرح المقرب : ٢ / ٦٨٤ ، والارتشاف : ٢ / ٣٧ ، والمجم : ٨ / ١٠٧ .

(٢) راجع الارتشاف : ٢ / ٣٧ ، والمجم : ١ / ١٠٧ .

(٣) نفس الجزء ، والصفحة .

وَحَذَّهٗ وَمَنْعَهَا غَيْرُهُ^(١)، والاسمُ الذي لَا حَقِيقَةَ لَهُ فِي الْوُجُودِ يَجْرِي مَخْرَى الْمَصْدَرِ فِي هَذَا الْمَعْنَى لَا مَجْرَى النَحْوِ فَتَسُدُّ الْحَالُ مَسَدَ خَيْرِهِ قَالَ الشَّاعِرُ: ^(٢)

خَيَالٌ لَأَمِّ السَّلْسِيلِ وَذَوْنَهَا مَسِيرَةٌ شَهْرٍ لِلتَّرِيدِ الْمَذْبَذِبِ

فَخَيَالٌ : مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ وَجَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً لَأَنَّهُ وَصَفُ بَقَوْلِهِ (لَأَمِّ السَّلْسِيلِ) فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَأَنَّهُ صِفَةٌ ، قَوْلُهُ (وَذَوْنَهَا مَسِيرَةٌ شَهْرٍ) حَمَلَةٌ حَالِيَةٌ سَدَّتْ مَسَدَ خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ وَجَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْخَيَالَ لَا حَقِيقَةَ لَهُ جِسْمِيَّةً هَكَذَا زَعَمَ بَعْضُ النَّاسِ^(٣)، وَيَنْبَغِي أَنْ يُقْتَصَرَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمَصْدَرِ أَوْ مَا أُضِيفَ إِلَى الْمَصْدَرِ مِنْ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَلَا تُثْبِتُ مِثْلُ هَذِهِ الثَّامِدَةِ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ^(٤).

وَمِمَّا يُمَثَّلُ بِهِ النُّحُوثُونَ فِي هَذَا / ٢١٠ الْبَابُ قَوْلُهُمْ : أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا فَيَحْزُرُ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُهُ : أَخْطَبُ أَرْزَمَانَ كَوْنِ الْأَمِيرِ إِذَا كَانَ قَائِمًا^(٥)، فَحَذَفَ أَرْزَمَانَ وَأَقِيمَ الْكَوْنَ مَقَامَهُ ثُمَّ حُلِيَ الْكَوْنُ بِمَا وَالْفِعْلُ وَلَيْسَ أَخْطَبُ بَعْضَ الْكَوْنِ فَاحْتِيجَ لِأَحْلِي ذَلِكَ إِلَى تَقْدِيرِ حَذَفِ مَضَافٍ وَلَيْسَتْ الْخِطَابَةُ بَعْضَ الْأَوْقَاتِ

(١) أَجَازَ الْكَسَايِيُّ وَابْنُ مَالِكٍ إِتْبَاعَ الْمَصْدَرِ الْمَذْكُورَ فَأَجَازَا أَنْ يُقَالَ : ضَرَبِي زَيْدًا الشَّدِيدَ قَائِمًا وَمَنْعَ ذَلِكَ الْفِرَاءَ . رَاجِعْ : شَرْحَ التَّهْلِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ٢٨٦ / ١ ، وَالْإِرْتِشَافَ : ٣٧ / ٢ ، وَالْمَجْمَعَ ١٠٧ / ١ .

(٢) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الطَّوِيلِ مُطْلَعٌ قَصِيدَةً مَنْسُوبَةً لِلْبَيْعِ بْنِ حَرِثٍ وَالْبَيْتُ يُوْجَدُ فِي الْمَخْتَصَبِ : ٢٠٣ / ١ ، وَالْبَحْرُ الْخِطْبُ : ٣٧٧ / ٣ ، وَمَعْجَمُ الشَّوَاهِدِ : ٦٦ ، وَشَرْحُ الْقُرْبِ : ٦٨٢ / ٢ ، وَنَظَرُ الْجَيْشِ ص ٨٩٤ .

الشَّاهِدُ : وَاضِحٌ مِنْ خِلَالِ الشَّرْحِ .

(٣) انْظُرْ نَصْهَ فِي تَذَكُّرَةِ النِّحَاةِ ص ٦٥٢ وَهُوَ نَصٌّ مُسْنَدٌ إِلَى ابْنِ عَصْفُورٍ .

(٤) قَدْ يَحْتَمِلُ الْبَيْتُ أَنْ يَكُونَ خَيَالٌ مُبْتَدَأٌ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ بَعْدَهُ نَعْرٌ وَجَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنِّكْرَةِ لِتَقْدِيرِ نَعْتٍ مَحْذُوفٍ أَيْ عَظِيمٍ أَوْ زَائِرٍ وَتَكُونُ حَمَلَةُ الْحَالِ مِنْ أَمِّ السَّلْسِيلِ .

(٥) تَذَكُّرَةُ النِّحَاةِ ص ٦٥٣ .

وَلَكِنْ جَازَتْ إِضَافَتَهَا إِلَيْهَا كَمَا كَانَ تَقَعُ فِيهَا ، فَإِذَا الْمَقْدَرَةُ عَلَى هَذَا يَحْزُرُ أَنْ تُكُونَ
مَرْفُوعَةً خَبَرًا لِأَخْطَبَ ، وَلَا يَسْتَكْرُ خُرُوجُ إِذَا عَنِ الظَّرْفِيَّةِ وَرَفْعُهَا فَقَدْ جَاءَتْ
مَحْزُورَةً فِي نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ: ^(١)

وَبَعْدَ غَدٍ يَا لَهْفٍ نَفْسِي عَلَى غَدٍ إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَاحٍ

فَأُبْدِلَ إِذَا مِنْ غَدٍ ، وَيُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ الْإِعْرَابُ فِي الظَّرْفِ رُفِعَ
فَقَوْلُ : أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا جَعَلْتَ أَخْطَبُ زَمَانًا فَإِنْ جَعَلْتَ
أَخْطَبُ كَوْنًا نَصَبْتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمٌ بِرَفْعٍ
قَائِمٌ خَبَرًا لِأَخْطَبَ ^(٢) ، وَفِيهِ مَجَازَانِ : إِضَافَةُ أَخْطَبَ إِلَى الْكُونِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَالثَّانِي : الْإِجْتِمَاعُ بِقَائِمٍ وَهُوَ مِنْ صِفَاتِ الْأَعْيَانِ عَنْ أَخْطَبَ الَّذِي هُوَ فِي
الْمَعْنَى كَوْنٌ وَمَنْعٌ رَفَعَ قَائِمٍ فِي : ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا ، وَيَحْزُرُ أَنْ تُكُونَ (مَا) نَكْرَةً
مَوْصُوفَةً خَذَفَ عَائِدَهَا وَتَكُونُ نَاقِصَةً كَأَنَّ الْأَصْلَ : أَخْطَبُ أَحْوَالٍ يَكُونُ الْأَمِيرُ فِيهَا
قَائِمًا ، فَمَا حِينَئِذٍ كِنَايَةً عَنِ الْأَحْوَالِ.

وَأَجَازَ ابْنُ الدَّهَّانِ : ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمٌ بِالرَّفْعِ خَبَرًا لِضَرْبِي وَيُرِيدُ بِقَائِمٍ مَعْنَى
الْبُتُوثِ وَالِدَوَامِ. ^(٣)

(١) البيت من بحر الطويل لأبي الطمحان الغنوي وعزاه جماعة إلى هدية بن خشرم والبيت
في شرح الحماسة للمرزوقي ص ١٢٦٦ ، وابن الشجري : ١ / ١٧٦ ، ٢٧٦ ، ٣٠٠ ،
والمغني : ١ / ١٣١ (دار السلام) ، وناظر الجيش ص ٨٩ ، وتذكرة النحاة ص ٦٥٤ .

الشاهد قوله : " إذا راح " حيث خرجت إذا عن الظرفية وجاءت بدلاً من (غد).

(٢) قال ابن مالك : " وأجاز الأخفش في نحو : أخطب ما يكون الأمير قائماً رفع قائم خبر
أخطب... " . شرح التسهيل : ١ / ٢٨٢ ، والهمع : ١ / ١٠٦ ، وتذكرة النحاة ص ٦٥٤ .

(٣) انظر تذكرة النحاة ص ٦٥٥ ، والهمع : ١ / ١٠٦ .

قوله :

وَأِنْ تُؤَكِّدَ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ
مِثَالُ الْحَالِ الَّتِي جَاءَتْ مُؤَكِّدَةً مَضْمُونِ جُمْلَةٍ قَوْلِكَ : هُوَ زَيْدٌ مَعْلُومًا
وَقَالَ: (١)

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ يَدَارَةُ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ
وَأَنَا فَلَانٌ شَجَاعًا وَهُوَ فَلَانٌ جَلِيلًا وَأَنَا عَبْدُكَ مِسْكِينًا إِلَى خَيْرِكَ وَهُوَ فَلَانٌ
مَأْخُودًا وَأَنَا فَلَانٌ مَتَمَكِّنًا مِنْكَ وَلَا تَكُونِ إِلَّا بِلَفْظِ دَالٍ عَلَى مَعْنَى مُلَازِمٍ أَوْ مَا يُشْبِهُ
الْمُلَازِمَ فِي تَقْدِيمِ الْعِلْمِ بِهِ.

وَاحْتَلَفُوا فِي النَّاصِبِ لِهَذِهِ الْحَالِ فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ يُقَدَّرُ لَهَا عَامِلٌ
بَعْدَ الْخَبَرِ وَهُوَ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : أَحَقُّ إِنْ كَانَ الْمُخْبَرُ عَنْهُ أَنَا وَأَحَقُّ وَأَعْرِفُهُ إِنْ كَانَ
الْمُخْبَرُ عَنْهُ غَيْرِي أَنَا ، فَقَوْلُهُ : هُوَ فَلَانٌ مَأْخُودًا فَتَقْدَرُهُ أَحَقُّهُ مَأْخُودًا وَأَعْرِفُهُ. (٢)

وَذَهَبَ الزَّجَّاجُ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي هَذِهِ الْحَالِ الْخَبَرِ وَتَأْوَلَهُ بِمَعْنَى الْمُسَمَّى ،
فَإِذَا قَالَ : أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِمَا نَسَبِي فَكَأَنَّ التَّقْدِيرَ : أَنَا الْمُسَمَّى مَعْرُوفًا. (٣)

(١) البيت من بحر البسيط لسالم بن دارَةَ ويوجد في الكتاب : ٧٩ / ٢ ، وابن يعيش : ١٤٣ / ٢ ،
وخزانة الأدب : ٢٦٥ / ٣ ، والمساعد : ٤١ / ٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٥٧ / ٢ ،
والخصائص : ٢٦٨ / ٢ ، ٣١٧ ، ٣٤٠ ، والأشعوني : ١٨٥ / ٢ .

الشاهد قوله : " معروفاً " حيث جاءت حالاً مؤكدة للحملة التي قبلها (أنا ابن دارَةَ).
(٢) ينظر الكتاب : ٧٨ / ٢ ، ٧٩ ، وشرح التسهيل : ٣٥٨ / ٢ ، والارتشاف : ٣٦٣ / ٢ ،
وناضر الجيش : ٢٣٢٧ / ٥ .

(٣) ينظر شرح التسهيل : ٣٥٨ / ٢ ، والممع : ٢٤٥ / ١ ، وناضر الجيش : ٢٣٢٧ / ٥ ،
والنصريح : ٣٨٨ / ١ .

وَذَهَبَ ابْنُ خَرُوفٍ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي هَذِهِ الْحَالِ الْمُبْتَدَأِ مُضْمَنًا مَعْنَى تَنَبُّهُ ،
فَإِذَا قَالَ أَنَا ابْنُ دَارَةٍ فَكَانَهُ قَالَ : تَنَبُّهُ لَابْنِ دَارَةٍ مَعْرُوفًا.^(١)

وَقَوْلُ النَّاطِلِ (فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا) أَيُّ النَّاصِبِ لَهَا مُضْمَرًا أَيْ مَحْذُوفٌ لَا
يَلْفِظُ بِهِ فَتَصِيرُ هَذِهِ الْحَالُ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ جُمْلَةِ ثَانِيَةٍ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : أَحَقُّهُ مَعْرُوفًا مَثَلًا.

وَقَوْلُهُ (وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ) لَا يُقَالُ : مَعْرُوفًا أَنَا ابْنُ دَارَةٍ وَلَا عَطُوفًا هَذَا أَبُوكَ
وَأَمَّا لَمْ يَجَزِ التَّقْدِيمُ لِأَنَّهَا مُؤَكَّدَةٌ لِمُضْمَرِ الْجُمْلَةِ فَصَارَ ذَلِكَ كَالْتَوْكِيدِ وَالْمُؤَكَّدِ
فِي نَحْوِ : قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ فَكَمَا لَا يَجُوزُ قَامَ نَفْسُهُ زَيْدٌ ، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي هَذِهِ
الْحَالِ التَّقْدِيمُ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَمَّا حُذِفَ الْعَامِلُ فِي هَذِهِ الْحَالِ وَجُوبًا كَانَ فِي ذَلِكَ
نَوْعٌ مِنَ التَّحْوِزِ فَلَمْ يَكُونُوا لِيَتَصَرَّفُوا فِيهِ بِالتَّقْدِيمِ فَيَكْثُرُ فِيهِ التَّحْوِزُ فَأَخْرَوْهَا لِذَلِكَ.^(٢)

وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَتُهُ كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائِرٌ رَحْلُهُ

يَعْنِي أَنَّهُ تَجِيءُ الْجُمْلَةُ مَوْضِعَ الْحَالِ فَتَكُونُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، وَأُطْلِقَ
الْجُمْلَةَ وَيَتَّبَعِيَ أَنْ تَقِيدَ / ٢١١ بِالْخَبَرِ لِيَحْتَرِزَ بِذَلِكَ مِنَ الْجُمْلَةِ الطَّلِبِيَّةِ ، وَأَنْ تَقِيدَ
أَيْضًا بِكُونِهَا لَا تَكُونُ مُفْتَتَحَةً بِدَلِيلِ اسْتِقْبَالِ كَحَرْفِ التَّنْفِيسِ وَلَكِنْ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ ذَلِكَ
فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَأَنْ تَقِيدَ أَيْضًا بِأَنَّهَا لَا تَكُونُ تَعَجُّبِيَّةً فَلَا تَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ اضْرِبْهُ
وَلَا أَجِيءُ سَأَضْرِبُ زَيْدًا وَلَا سَيَجِيءُ زَيْدٌ لَنْ يُسْرِعَ.

وَمِثْلُ النَّاطِلِ بِقَوْلِهِ : (جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائِرٌ رَحْلُهُ) وَهِيَ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ اشْتَمَلَتْ
عَلَى ضَمِيرٍ ذِي الْحَالِ وَعَلَى الْوَاوِ وَهُوَ مُثْبِلٌ مُجْمَعٌ عَلَى جَوَازِهِ.

(١) ينظر المراجع السابقة ، والارتشاف : ٢ / ٣٦٣.

(٢) ما ذكره أبو حيان من الحال المؤكدة للحملة وهناك حال أخرى مؤكدة للعامل وهي نوعان :
موافقة عاملها لفظاً ومعنى كما في قوله : ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ (النساء : ٧٩) وموافقة
عاملها معنى فقط كما في قوله : ﴿وَلَا تَقْعُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (الأعراف : ٧٤).

والجملة الاسمية إذا وقعت حالا فلما أن يكون فيها ضمير يعود على ذي الحال أو لا يكون ، إن لم يكن فيها ضمير وجب ذكر الواو نحو : جاء زيد والشمس طالعة ، وذهب ابن جني في سر الصناعة إلى أنه لا بد من تقدير الضمير الرابط مع الواو مطلقاً وأن المعنى : جاء زيد والشمس طالعة وقت مجيئه ثم حذف ذلك والواو على ذلك.^(١)

وإن كان فيها ضمير فذهب الفراء وتبعه الرمخشري في أحد قوليه إلى وجوب الواو مطلقاً ولذلك زعم الرمخشري أن قول العرب : كلمته فوه إلى في تادر^(٢) ، وذهب الجمهور إلى أنه لا يجب ذكرها بل يجوز ، والفراء والرمخشري مخرجون بثبوت ذلك في كلام العرب ثراً ونظماً قال تعالى ﴿ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾^(٣) ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة^(٤) ، وقال الشاعر:^(٥)

أتاني المَعْلَى عُذْرُهُ مُتَبَيِّنٌ فَمَنْ يَغْرُهُ لِلظُّلَمِ فَهُوَ ظَلُومٌ

(١) قال ابن جني في سر الصناعة جـ ٢ ص ٦٤٥ (تحقيق هنداوى) وهو يتحدث عن تقدير الضمير في جملة الخبر قال : ولابد من هذا التقدير كما أن قولك جاءت هند وعمرو ضاحك في تقدير جاءت هند ضاحكاً وعمرو في وقت مجيئها ، حتى يعود من الجملة التي هي حال ضمير على صاحب الحال ، وانظر أيضاً الارتشاف : ٣٦٦ / ٢ .

(٢) ينظر: المفصل ص ٦٤ (دار الجليل) ، ونص قوله : والجملة تقع حالا ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم كلمته فوه إلى في .

(٣) من الآية : ٣٦ من سورة البقرة .

(٤) من الآية : ٦٠ من سورة الزمر .

(٥) البيت من بحر الطويل لم أعثر على قائله وهو في شرح التسهيل : ٣٦٥ / ٢ .

الشاهد فيه : قوله : " عذره متبين " حيث وقعت الحال جملة اسمية واستغنى فيها عن السواو بذكر الضمير .

وَقَالَ: ^(١)

تَصَفَّ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَذْرَى

وقال: ^(٢)

الذَّنْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدَيَّةً بَيْسِدِي

وقال: ^(٣)لَا يَقْطَعُ الْحَرَقَ إِلَّا طَرْفُهُ سَامِ
.....

(١) البيت من بحر الكامل نسب للأعشى من قصيدة يمدح بها قيس بن معدى كرب الكندي وليس في ديوانه ، وهو في أمالي الشجري : ١٩٠ / ٢ ، وابن يعيش : ٦٥ / ٢ ، والهمع : ١ / ٢٤٦ ، وحاشية الشيخ يس : ٣٩١ / ١ ، وخزانة الأدب : ٢٣٣ / ٢ ، والأشوني : ٢ / ١٩٤ ، والشاعر يصف غائصاً في الماء حتى انتصف النهار ورفيقه على الشاطئ لا يدرى ما كان منه ؛ والنهار بالنصب مفعول به .
الشاهد قوله : " الماء غامره " وهو كاليبت السابق في وقوع الجملة الاسمية حالاً رابطها الضمير دون الواو .

(٢) البيت من بحر البسيط مجهول القائل وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٣٦٥ / ٢ ، والمغني : ٦١٥ / ٢ ، والأشوني : ٢٠٦ / ١ ، ومعجم الشواهد : ١٤٩ .
الشاهد قوله : (مدية يبدى) وهو كاليبت السابق .

(٣) هذا عجز بيت من بحر البسيط للنايفة الذبياني وصدره قوله : لهم لواء بكفي ماجد بطل .
والبيت في ديوانه : ١٣٤ ، وشرح التسهيل : ٣٦٥ / ٢ ، ومختارات الشعر الجاهلي جـ ١ ص ١٨١ .

والشاعر يصف جيشاً بأنه جيش حرار يقطع الصحارى الواسعة في طرفه عين دون أن يسأم أو يتعب
الشاهد قوله : (طرفه سام) وهو كالأبيات السابقة .

وَهَذَا السَّمَاعُ كَثِيرٌ جَدًّا لَا يَكَادُ يُضَيَّبُ لكَثْرَتِهِ ، وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ أَنَّ خَبَرَ
الْمُبْتَدَأِ إِذَا كَانَ اسْمًا مُشْتَقًّا مُتَقَدِّمًا لَا يَجُوزُ دُخُولُ الْوَاوِ عَلَيْهِ ^(١) ، فَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ أَنْ
يُقَالَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَحَسَنَ وَجْهَهُ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَرَلْتَ الْوَاوَ لَانْتَصَبَ حَسَنٌ فَكُنْتَ
تَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسَنًا وَجْهَهُ وَهَذَا لَيْسَ بِإِلَازِمٍ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَنْ قَدَّرَ الْحَالَ حُمَلَةً
ابْتِدَائِيَّةً تَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ فِيهَا أَوْ تَقَدَّرَ اسْمًا مُفْرَدًا ، فَإِنْ قَدَّرْتَهَا حُمَلَةً ابْتِدَائِيَّةً
رَفَعْتَ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ وَهُوَ مَنُورٌ بِهِ التَّأْخِيرُ وَكَانَ الْوَاوَ دَخَلَتْ عَلَى الْمُبْتَدَأِ.

وَقَدْ سَمِعَ دُخُولَ الْوَاوِ الْيُحْيِي لِلْحَالِ عَلَى خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ نَحْوَ قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ: ^(٢)

وَقَدْ اغْتَدِي وَمَعِيَ الْقَانِصَاتُ وَكُلُّ بِمَرْبَاةٍ مُقْتَفِرٌ

وقال غيره: ^(٣)

عَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ وَلِيَهُمْ عِنْدَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامٌ

وإن قَدَّرْتَهَا اسْمًا مُفْرَدًا نَصَبَتْ.

(١) ينظر: الارشاف: ٢/ ٣٦٦، والجمع: ١/ ٢٤٦ .

(٢) البيت من بحر المتقارب وهو لامرئ القيس من رثبه ساكنة مشهورة له في وصف فرسه
وخروجه إلى الصيد وهي في ديوانه ص ١١١ (دار صادر) وفيها كثير من الشواهد.
اللغة : القانصان : مثنى قانص وهو الصائد يقصد فرسه ، المرباة : المكان المرتفع ترى منه
العدو وغيره ، المقتفر : من قفرت أثره أقفره أي قفوته واقفرت مثله.
الشاهد فيه : قوله : " ومعى القانصات " حيث اقترنت جملة الحال بالواو وتقدم الخبر فيها.
وهو ما يمنعه الأخفش فدل على جواز : جاء زيد وحسن وجهه.

(٣) البيت سبق الاستشهاد به قريبا وشاهده هنا اقتران جملة الحال بالواو مع تقدم الخبر فيها . وهو
خلاف مذهب الأخفش . قال ناظر الجيش : هكذا أنشد الشيخ (أبو حيان) مذين البيتین رداً
على الأخفش ولا يظهر كونهما ردا عليه لأن الخبر المتقدم في الجملة ليس اسماً مشتقاً (تمهيد
القواعد جـ ص ٢٣٣٦).

وَفِيْمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ تَفْصِيلٌ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ حَالًا قَدْ عَطَفَتْ عَلَى حَالٍ فَإِنَّ الْوَاوَ لَا تَدْخُلُ عَلَى تِلْكَ الْجُمْلَةِ كَرَاهِيَةِ اجْتِمَاعِ حَرْفَيْ عَطْفٍ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ مَاشِيًا أَوْ هُوَ رَاكِبٌ فَلَا يَجُوزُ أَوْ وَهُوَ رَاكِبٌ قَالَ تَعَالَى : ^(١) (فَجَاءَهَا بِأُسْتَايَاتِنَا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) وَكَذَلِكَ أَيْضًا إِذَا وَقَعَتِ الْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ حَالًا مُؤَكَّدَةً لَمْ يَجَزْ دُخُولُ الْوَاوِ عَلَيْهَا نَحْوُ : هُوَ الْحَقُّ لَا رَيْبَ فِيهِ لَا يَجُوزُ : وَلَا رَيْبَ فِيهِ عَلَى الْحَالِ / ٢١٢ فَتَخَلَّصَ مِنْ هَذَا أَنَّ لِلْوَاوِ فِي الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ يَجِبُ دُخُولُهَا وَهُوَ إِذَا غَرِبَتِ الْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ مِنَ الضَّمِيرِ .

الثَّانِي : أَنَّهُ يُمْتَنَعُ دُخُولُهَا فِي مَسْأَلَةِ الْعَطْفِ وَالْحَالِ الْمُوَكَّدَةِ .

الثَّالِثُ : أَنَّهُ يَجُوزُ دُخُولُهَا وَهُوَ مَا سِوَى ذَلِكَ .

وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ قَدْ تَخَلَّوُا الْجُمْلَةَ الْاسْمِيَّةَ مِنَ الْوَاوِ وَمِنَ الضَّمِيرِ عِنْدَ ظُهُورِ الْمَلَابَسَةِ ؛ لِأَنَّ سَبِيحَهُ حَكَى الْاسْتِغْنَاءَ عَنِ الْوَاوِ بِنِيتَةِ الضَّمِيرِ إِذَا كَانَ مَعْلُومًا نَحْوُ : مَرَرْتُ بِالْبَرِّ قَفِيزٍ بِدِرْهَمَيَّ قَفِيزٍ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ ، كَمَا جَازَ فِي الْإِبْتِدَاءِ : السَّمْنُ مَتَوَانٍ بِدِرْهَمٍ أَيْ مِنْهُ ، قَالَ : فَلَوْ قَبْلَ : بَيْعَ السَّمْنِ مَتَوَانٍ بِدِرْهَمٍ ثُرَيْدُ مَتَوَانٍ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ وَتَجْعَلُ الْجُمْلَةَ الْاسْمِيَّةَ حَالًا لَجَازَ وَحَسَنٌ ^(٢) .

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ حَسَنٌ وَلَا يُرِيدُ النَحْوِيُّونَ بِقَوْلِهِمْ : غَرِبَتِ الْجُمْلَةُ مِنَ الضَّمِيرِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهَا ضَمِيرٌ لَا ظَاهِرٌ وَلَا مُقَدَّرٌ . وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِمَّا فِيهَا الضَّمِيرُ مُقَدَّرٌ ؛ فَأَمَّا قَوْلُ الْحَطِيطَةِ : ^(٣)

(١) سورة الأعراف آية : ٤ .

(٢) هذا الذي ذكره أبو حيان هو كلام ابن مالك . راجع نصه في شرح التسهيل : ٣٦٧ / ٢ .

(٣) البيت من نحر الكامل وهو للحطيطية من قصيدة طويلة يمدح بغيضاً ويهجو الزبرقان (ديوانه

الشاهد قوله : " نوم العين ساهر " حيث جاءت الجملة الاسمية حالية ولا رابط معها من واو أو ضمير . وقد خرجه الشارح على وجهين .

يَا لَيْلَةً قَدْ بَثَّهَا بِجُدُودِ نَوْمِ الْعَيْنِ سَاهِرُ

فـ (نَوْمِ الْعَيْنِ سَاهِرُ) جَمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ وَلَا وَآوَ مَعَهَا وَلَا ضَمِيرٌ ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُخْرَجَ عَلَى وَجْهِينِ :

أحدهما : أَنَّ الضَّمِيرَ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : وَنَوْمُ الْعَيْنِ مِنِّي سَاهِرُ .

والثاني : أَنَّ يَكُونُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ أَغْنَتْ عَنِ الضَّمِيرِ عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ كَانَهُ قَالَ : نَوْمٌ عَيْنِي سَاهِرُ .

ويَقَعُ حَالاً مِنْ نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ غَيْرِ الْفِعْلِ إِنَّ وَكَأَنَّ وَلَا وَمَا وَهْنٌ فِي دُخُولِ الْوَآوِ وَعَدَمِ دُخُولِهَا كَالْجُمْلَةِ الْعَارِيَةِ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ وَإِنْ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ وَقَالَ زُهَيْرٌ ^(١) :

يَلْحَنَنَّ كَأَنَّهِنَّ يَدَا فَتَاةٍ تُرْجِعُ فِي مَقَاصِمِهَا الْوُشُومَ

وَقَالَ الشُّنْفَرِيُّ ^(٢) :

نَصَبْتُ لَهُ وَجْهِي وَلَا كُنْ دُونَهُ وَلَا سِتْرَ إِلَّا الْأَتْحَمِي الْمُرْعَبِلُ

(١) البيت من بحر الوافر في ديوان زهير : ٩٦ (بيروت) وشرح التسهيل : ٣٥٩ / ٢ .

اللغة : يلحن : يظهرون ، ترجع : تردد مرة بعد مرة حتى تثبت ، الوشوم : جمع وشم وهو نقش في ظاهر الكف أو المعصم يحشى نورا .

الشاهد قوله : " كأفهن يدا فتاة " حيث صدرت الجملة الاسمية الحالية بناسخ وهو كان .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو للشنفرى من لاميته المشهورة (ديوانه ص ٧١) وقبل بيت الشاهد قوله :

ويوم من الشعرى يذوب لعابه أفاعيه في رمضانه تتململ

اللغة : يكن : الستر ، الأتحمي : نوع من الثياب كالعباءة ، المرعبل : الممزق .

وشاهده قوله : (ولاكن دونه) حيث صدرت الجملة الاسمية الحالية بلا الترتبة .

والبيت في شرح التسهيل : ٣٦٠ / ٢ .

وَقَالَ عَتَرَةُ: ^(١)

فَرَأَيْنَا مَا بَيْنَنَا مِنْ حَاجِزٍ إِلَّا الْمَجَنُّ وَحَدُّ أَيْضٍ مَفْصِلٍ

قوله :

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ حَوْتَ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَّتْ

أَقُولُ إِذَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ حَالًا أَوَّلُهَا فِعْلٌ مُضَارِعٌ مُثَبَّتٌ فِيهِ ضَمِيرٌ فَإِنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ الْوَاوُ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ لَا يَجُوزُ : جَاءَ زَيْدٌ وَيَضْحَكُ عَلَى الْحَالِ ؛ لِأَنَّ الْمُضَارِعَ شَدِيدَ الشُّبْهِ بِالِاسْمِ فَكَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ : جَاءَ زَيْدٌ وَضَاحِكًا لَا يَجُوزُ : وَيَضْحَكُ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ (مُثَبَّت) مِنْ أَنْ يَكُونَ مُتَفَيِّيًا فَإِنَّهُ سَيَأْتِي ذِكْرُهُ.

وَقَوْلُهُ (وَذَاتُ) إِعْرَابُهُ مُبْتَدَأٌ وَهُوَ صِفَةٌ لَجُمْلَةٍ مَحْذُوفَةٍ أَيْ وَجُمْلَةٍ ذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَابِتٌ نَحْوِي ضَمِيرًا وَتَخْلُو مِنَ الْوَاوِ نَحْوُ الْمَثَالِ الَّذِي مَثَلْنَاهُ وَهُوَ : جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا امْتَنَعَ دَخُولُ الْوَاوِ عَلَى الْمُضَارِعِ احْتِجَاجٌ إِلَى رَابِطٍ فَتَعَيَّنَ أَنْ يَخْوِي ضَمِيرًا يَعُودُ عَلَى ذِي الْحَالِ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ عَمَرُو لَمْ تَصِحِ الْمَسْأَلَةُ لَخَلَوُ الْجُمْلَةِ مِنَ الرَّابِطِ.

قوله :

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا الْوَاوُ مُبْتَدَأٌ لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلْنِ مُسْتَدًا

(١) البيت من بحر الكامل وهو لعتره في ديوانه : ص ٦٠ (بيروت) وشرح التسهيل : ٢ / ٣٦٠.

اللغة : المجن : الترس ، حد أبيض مصقل : سيف قاطع.

الشاهد قوله : " ما بيننا " حيث وقعت الجملة الاسمية حالاً وهي مصدرية بما النافية وهي من نواسخ الجملة الاسمية إلا أنها هنا مهملة لتقدم الخبر (بيننا) على الاسم (من حاجز) وقوله : إلا المجن مستثنى أبداً من المستثنى منه (حاجز).

يَقُولُ : فَإِنْ جَاءَتْ جَمْلَةٌ مُفْتَتِحَةٌ بِمُضَارِعٍ مَثْبُوتٍ وَدَخَلَ عَلَيْهِ الْوَاوُ فَقَدَّرَ اسْمًا
مَبْتَدَأً بَعْدَ الْوَاوِ وَاجْتَمَعَ ذَلِكَ الْمُضَارِعُ خَيْرًا لِذَلِكَ الْمَبْتَدَأِ ، سُمِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ : قُمْتُ
وَأَصْلُكَ عَيْتَهُ أَيْ قُمْتُ / ٢١٣ وَأَنَا أَصْلُكَ عَيْتَهُ فَيَصِيرُ إِذَا ذَلِكَ جَمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ فَلِذَلِكَ جَارَ
دُخُولُ الْوَاوِ عَلَيْهَا. وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١) :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرَاهَنُهُمْ مَالِكَا

أَي : نَجَوْتُ وَأَنَا أَرَاهَنُهُمْ.

وَقَالَ عَتْرَةُ :^(٢)

غُلِقَتْهَا عَرَصًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا زَعَمًا وَرَبُّ الْاِنْبِيتِ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ

يُرِيدُ : وَأَنَا أَقْتُلُ قَوْمَهَا ، وَقَالَ زَهَيْرُ بْنُ أَبِي سَلْمَى :^(٣)

(١) البيت من بحر المتقارب لعبد الله بن همام السلولي والبيت في شرح التسهيل : ٢ / ٣٦٧ ،
والمقرب : ١٧٢ ، والأشعري : ١ / ١٨٧ ، والجمع : ١ / ٢٤٦ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٣٩ ،
والمقاصد الشافية : ٣ / ٤٩٩ ، والعيني (٥١٦).

الشاهد قوله : " وَأَرَاهَنُهُمْ مَالِكَا " حيث وقع حالاً وهو مضارع مثبت والأصل فيه عدم
دخول الواو أو يؤول بالجملة الاسمية على تقدير مبتدأ كما ذكر الشارح .

(٢) البيت من بحر الكامل في ديوان عترة : ١٦ (بيروت) ويوجد في شرح التسهيل : ٢ / ٣٦٧
والتصريح : ١ / ٣٩٢ ، والأشعري : ٢ / ١٨٧ . والعيني (٥١٥) ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٣٩ ،
والمقاصد الشافية : ٣ / ٤٩٩ .

الشاهد قوله : " وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا " وهو كالكاتب السابق في وقوع المضارع المثبت حالاً مقترناً
بالواو ، وأول على تقدير مبتدأ .

(٣) البيت من بحر المتقارب في ديوان زهير : ٥٢ (بيروت) ، من قصيدة في مدح سنان بن أبي
حارثة بدأها بوصف الأطلال .

وبيت الشاهد ثانيها ومطلعها قوله : أَمِنْ آلِ لَيْلَى عَرَفْتَ الطُّلُولا
اللغة : بلين : نونه للأطلال . الآيات : العلامات ، الرق : الشيء الرقيق ، ويقال للأرض
الينة رق وهو المقصود هنا : الحيل : الذي أتى عليه الحول . =

بَلِينٍ وَتَحْسَبُ آيَاتِهِنَّ نَ عَنْ فَرَطٍ حَوَّلَيْنِ رِقًا مُحِيلًا

أي : وأنتِ تحسب آياتهنَّ ، ويحتملُ أن يكونَ منه ^(١) {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ} أي : وهم يصدُّونَ ، ولما كانَ المضارعُ المُثَبَّتُ لَمْ يَرِدْ مِنْهُ وقبله الواو إلا هَذِهِ الألفاظُ التَّادِرَةُ لَمْ يَبَيَّنْ عَلَى ذَلِكَ قَاعِدَةً لِمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ وَلِقَلَّةِ هَذِهِ الألفاظِ ولا حِتْمَالِهَا التَّأْوِيلَ السَّهْلَ السَّائِغَ.

قوله :

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سَوَى مَا قُدِّمًا بِوَإٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

الذي قُدِّمَ شَيْئَانِ وَهُمَا الْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ وَمِثْلُ بِهَا مُثَبَّتَةٌ وَالْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ الْمَصْدَرَةُ بِمُضَارِعٍ مُثَبَّتٍ ، فَأَمَّا الْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ فَتَقْدَمُ الْكَلَامُ عَلَيْهَا ، وَأَمَّا الْفِعْلِيَّةُ الْمَصْدَرَةُ بِمُضَارِعٍ مُثَبَّتٍ فَتَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ وَأَوَّلْنَا مَا وَرَدَ مِنْهُ بِالْوَاوِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ ، وَوَقَعَ فِي كَلَامِ أَبِي مُوسَى الْجَزُولِيِّ مَا ظَاهَرُهُ يَفْتَضِي أَنَّ الْوَاوَ تَدْخُلُ عَلَى الْمُضَارِعِ قَلِيلًا ، قَالَ أَبُو مُوسَى : وَلَا تَجِيءُ الْوَاوُ مَعَ الْمُضَارِعِ غَيْرِ الْمَاضِي إِلَّا قَلِيلًا ^(٢) انتهى.

وقوله : " سَوَى مَا قُدِّمًا " يَظْهَرُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالَّذِي قُدِّمَ الْكَلَامُ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ الْمُضَارِعُ الْمُثَبَّتُ وَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَزِيدَ أَوْ الْمَنْفِي بِلَا فَإِنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْمُضَارِعِ الْمُثَبَّتِ

= الشاهد فيه : بلين وتحسب : حيث وقع المضارع المثبت حالاً مقترناً بالواو ، على تقدير مبتدأ ، والبيت في شرح التسهيل : ٢ / ٣٦٧ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٣٩ ، والمقاصد الشافية : ٣ / ٤٩٨ .

(١) من الآية : ٢٥ من سورة الحج ومثل الآية قوله : {قَالُوا لَوْ كُنَّا نَبْهِنُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَأَوْهُ} (البقرة: ٩١).

(٢) المقدمة الجزولية في النحو للجزولي ص ٩١

فِي امْتِنَاعِ دُخُولِ الْوَاوِ عَلَيْهِ ^(١) تَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ لَا يَحْتَمِلُ غَيْبَهُ مِنَ الْبُكَاءِ وَلَا يَجُوزُ : وَلَا يَحْتَمِلُ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ فَيَحْتَمِلُ عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأٍ بَعْدَ الْوَاوِ ، كَمَا حَمَلَ فِي الْمَثَبِ وَقَدْ قَرَأَ ابْنُ ذَكْوَانَ ^(٢) {فَاسْتَقِيمًا وَلَا تَتَّبِعَانِ} ^(٣) بِتَخْفِيفِ التَّوْنِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ فَاسْتَقِيمًا وَأَتَتْهُمَا لَا تَتَّبِعَانِ.

وَأَيْتًا لَمْ تَدْخُلِ الْوَاوُ لِلْعِلَّةِ الَّتِي قَدَّمْنَا فِي الْمَثَبِ إِذْ لَوْ قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ وَلَا مَالِكًا غَيْبَهُ مِنَ الْبُكَاءِ لَمْ يَصِحَّ وَلَا فُرِّقَ فِي النَّفْيِ بِلَا لِلْإِسْمِ وَالْمُضَارِعِ إِلَّا أَنَّهَا يَلْزَمُ تَكَرُّرُهَا مَعَ الْإِسْمِ فَتَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ لَا ضَاحِكًا وَلَا بَاكِيًا وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِي الْمُضَارِعِ قَالَ الْحَطِيطَةُ : ^(٤)

تَوَلَّيْتُ لَا أَسِيَّ عَلَى نَائِلِ امْرِئٍ طَوَى كَشْحَهُ دُونِي وَقُلْتُ أَوَاصِرُهُ

وَنَتَكَلَّمُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ فَقُولُ : إِذَا وَقَعْتَ خَالًا فَلَا تَحْلُو مِنْ أَنْ تُكَوْنَ مُصَدَّرَةً بِصِيغَةِ مَاضٍ أَوْ بِمُضَارِعٍ : إِنْ كَانَتْ مُصَدَّرَةً بِمَاضٍ :

فَمَا أَنْ يَكُونَ مَثْبُتًا أَوْ مَنْفِيًّا إِنْ كَانَ مَنْفِيًّا وَالْجُمْلَةُ عَارِيَةٌ مِنَ الضَّمِيرِ لَزِمَتْ الْوَاوُ : جَاءَ وَمَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، أَوْ غَيْرَ عَارِيَةٍ جَازَتْ نَحْوُ : لَقَدْ جَاءَ زَيْدٌ وَمَا ذَرَى

(١) ذكره في التسهيل وأكد عليه حيث قال : وقد تصحب الواو المضارع المثبت أو المنفي بلا فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر . التسهيل : ص ٤٩٨ .

(٢) هو عبد الله بن أحمد التوفري سنة (٢٤٢هـ) وهو الراوي الثاني لعبد الله بن عامر البجلي إمام أهل الشام والراوي الأول هو هشام بن عماد الدمشقي . غاية النهاية : ١ / ٤٠٤ .

(٣) من الآية : ٨٩ من سورة يونس . وانظر القراءة المذكورة في التيسير في القراءات السبع للداني : ص ١٠٠ والإقناع : ص ٦٦٣ .

(٤) البيت من بحر الطويل من قصيدة طويلة للحطيطه بمدح بغيضاً ويهجو الزبرقان (ديوان الحطيطه ص ١٩-٣٢ نعمان طه)

الشاهد قوله : " لا آسى على نائل امرئ " حيث وقعت الحال جملة فعلية فعلها مضارع منفي بلا ولم تتكرر مع معطوف كما في الأسماء .

كَيْفَ جَاءَ وَيَجُوزُ : مَا دَرَى كَيْفَ جَاءَ ، وَإِنْ كَانَ مُتَبْتَأً فِيمَا أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ فِعْلٌ
شَرَطَ أَوْ لَا ، إِنْ كَانَ أَصْلُهُ فِعْلٌ شَرَطَ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ قَدْ وَلَا وَأَوَّ الْحَالِ نَحْوُ قَوْلِهِمْ :
لَا ضَرْبَيْنِ زَيْدًا مَكَثَ أَوْ ذَهَبَ تَقْدِيرُهُ : لَا ضَرْبَتَهُ مَا كَثُرَ أَوْ ذَاهِبًا أَيَّ عَلَى كُلِّ حَالٍ قَالَ
الشاعر :^(١)

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارَ أَوْ عَدَلًا وَلَا تَشِحْ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلًا

كَانَ أَصْلُهُ (إِنْ جَارَ أَوْ عَدَلًا) و (إِنْ جَادَ أَوْ بَخِلًا) أَيَّ عَلَى كُلِّ حَالٍ ،
وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ هُنَا وَقُوعُ الْمَضَارِعِ لَا يُقَالُ : لَا ضَرْبَتَهُ يَمُكُثُ أَوْ يَذْهَبُ لِأَنَّ الشَّرْطَ
إِذَا حُذِفَ جَوَابُهُ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَاضِيًا.

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ أَصْلُهُ فِعْلٌ شَرَطَ فِيمَا أَنْ تَكُونَ الْحَالُ مُؤَكَّدَةً أَوْ مُبَيَّنَةً إِنْ
كَانَتْ مُؤَكَّدَةً لَمْ تَدْخُلِ الْوَاوُ نَحْوُ قَوْلِكَ : أَبُو بَكْرٍ الْخَلِيفَةُ قَدْ عَلِمَهُ النَّاسُ . قَالَ
امرؤ القيس :^(٢)

خَالِي ابْنُ كَبْشَةَ قَدْ عَلِمْتَ مَكَانَهُ وَأَبُو يَزِيدَ وَرَهْطُهُ أَعْمَامِي

(١) البيت من بحر البسيط لم يعلم قائله ويوجد في شرح التسهيل : ٢ / ٣٦١ ، وشرح عمدة
المحافظ ص ٤٤٩ ، والعيني برقم (٥٢٣) ، والمقاصد الشافية : ٣ / ٥١٢ ، والمساعد : ٢ / ٤٤
، والأشعري : ٢ / ١٨٨ .

الشاهد قوله : " جَارَ أَوْ عَدَلًا وَجَادَ أَوْ بَخِلًا " حيث وقع الفعل الماضي المثبت الذي أصله
فعل شرط حالاً دون قد أو الواو وهو المطلوب ، وجاز ذلك لكونه معطوفاً عليه بأو .

(٢) البيت من بحر الكامل في ديوان امرئ القيس : ١٦٤ (بيروت) ، وهو في شرح التسهيل :
٢ / ٣٧٤ ، والمقاصد الشافية : ٣ / ٥١١ ، والجمع : ١ / ٤٤٦ ، والمقرب لابن عصفور ص
١٧٠ وشرحه ص ٥٥٥ (النصوبات)

وشاهده : وقوع الجملة وقوع الجملة المقترنة بقدر حالاً دون واو لأنها مؤكدة .

وإن كَانَتْ مُبَيَّنَةٌ اِخْتَلَفَ التَّحْوِيلُونَ فَالَّذِي فِي كُتُبِ مُتَأَخَّرِي أَصْحَابِنَا
كَالْجَزُولِيِّ^(١) وَابْنُ عُصْفُورٍ^(٢) وَأَبِي الْحَسَنِ الْأَبْهَدِيِّ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُ لَا يَكْدُ مَعَ الْفِعْلِ
الْمَاضِي مِنْ (قَدْ) ظَاهِرَةٌ أَوْ مُقَدَّرَةٌ . وَقَالَ ابْنُ أَصْبَغٍ : لَا يَمْتَنِعُ وَقُوعُ الْفِعْلِ الْمَاضِي
مَوْقِعَ الْحَالِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَعَهُ الْوَاوُ وَلَا قَدْ فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ وَمَتَعَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمِرْدُ^(٣) .
انتهى .

وَقَالَ صَاحِبُ اللَّبَابِ وَقَدْ تَكَلَّمْتُ عَلَى الْمَسْأَلَةِ : خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ فَابْنُهُمْ
يُجِيزُونَ ذَلِكَ دُونَ قَدْ لَا ظَاهِرَةٌ وَلَا مُضْمَرَةٌ قَالُوا : لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَا فِيهِ أَهْلُهَا غَيْرُ مَوْجُودَةٍ
فِي زَمَنِ الْفِعْلِ وَذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ كَمَا لَا يَمْتَنِعُ الْحَالُ الْمُقَدَّرَةُ ، وَذَكَرَ النَّاسُ أَنَّ ذَلِكَ
مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ^(٤) ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُ ذَلِكَ لِكَثْرَةِ مَا وَرَدَ مِنْهُ بِغَيْرِ قَدْ ، وَأَوَّلُ الشَّيْءِ
الكَثِيرُ ضَعِيفٌ جَدًّا لِأَنَّا إِنَّمَا بَنَيْنَا الْمَقَاسِيسَ الْعَرَبِيَّةَ عَلَى وُجُودِ الْكَثْرَةِ وَهَذَا كُلُّهُ مُقَيَّدٌ
بِأَنَّهُ يَكُونُ مُتَصَرِّفًا ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ الْمَاضِي غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ وَهُوَ (لَيْسَ) فَإِنَّهُ لَا يَحْجُوزُ
دُخُولَ (قَدْ) عَلَيْهِ بَلْ اجْتِمَاعُ الضَّمِيرِ وَالْوَاوِ أَكْثَرُ مِنْ انْفِرَادِ الضَّمِيرِ قَالَ تَعَالَى^(٥) :
{وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ} وقال الشاعر :^(٦)

(١) ينظر المقدمة الجزولية : ٩٢ .

(٢) ينظر المقرب لابن عصفور : ١٧٠ ، ١٧١ .

(٣) ينظر المقتضب : ٤ / ١٢٤ ، والمجموع : ١ / ٢٤٧ .

(٤) قال صاحب الإنصاف : ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً وإليه
ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالاً ،
وأجمعوا على أنه إذا كانت معه قد أو كان وصفاً لحذوف فإنه يجوز أن يقع حالاً . الإنصاف
: ٢٥٢ ، وشرح الفصل لابن يعيش : ٢ / ٦٧ ، والمجموع : ١ / ٢٤٧ ، والأشعريني : ٢ /
١٩١ .

(٥) من الآية : ٢٦٧ من سورة البقرة .

(٦) البيت من بحر الطويل لم أعثر على قائله وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٦٦ ،

أَعْنُ تَسْبِي تَنْهَي وَلَسْتَ بِمُنْتَه
وَتَوْصِي بِخَيْرِ أَلْتَ عَنْهُ بِمَعْزِل

وقال جرير: ^(١)

فَقَلْتُ أَبَاكَ بَنُو فَكَّحِمِ عَنُوءَ
إِذْ جُرَّ لَيْسَ عَلَى أَبِيكَ إِزَارُ

فَقَوْلُهُ تَعَالَى : {وَلَسْتُمْ بِأَخَذِيهِ} ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ : " وَلَسْتَ بِمُنْتَه " جُمْلَتَانِ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ وَقَدْ دَخَلَتِ الْوَائُ عَلَى لَيْسَ ، وَقَوْلُ جَرِيرٍ : " لَيْسَ عَلَى أَبِيكَ إِزَار " جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ أَيْضًا وَلَمْ تَدْخُلِ الْوَائُ عَلَيْهِ.

وَمِمَّا جَاءَ مِنْ رُفُوعِ الْمَاضِي يَغْيِرُ قَدْ وَبَغْيِرُ وَإِ قَوْلُهُ تَعَالَى: {أَوْ جَاءَ وَكُمُ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ} ، وَتَأْوِيلُهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ " حَصِرَتْ " دُعَاءٌ أَوْ تَعْنًا لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ أَيْ : قَوْمًا حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ضَعِيفٌ جَدًّا ، وَيَذُلُّ عَلَى الْحَالِ قِرَاءَةُ ^(٢) مَنْ قَرَأَ : " حَصِرَ صُدُورُهُمْ " وَقَالَ تَعَالَى : {هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُذْتُ إِلَيْنَا} ^(٣) أَيْ مَرْدُودَةٌ.

وَقَالَتِ الْعَرَبُ : مَا تَأْتِينِي إِلَّا قُلْتُ حَقًّا ، وَمَا أَتَيْتَنِي إِلَّا تَكَلَّمْتُ بِالْحَمِيلِ ، وَمَا زَادَ إِلَّا نَفْعٌ ، وَمَا قَلَّ إِلَّا ضَرُّهُ ، وَمَا تَكَلَّمُ إِلَّا ضَحِكٌ ، وَمَا جَاءَ إِلَّا أَكْرَمَتُهُ كَأَنَّهُمْ قَالُوا : مَا تَأْتِينِي إِلَّا قَائِلًا حَقًّا فَجَمِيعُ هَذِهِ أَحْوَالٌ وَهِيَ بِلَفْظِ الْمَاضِي.

= الشاهد قوله : " ولست بمته " حيث وقعت جملة ليس حالية وكان رابطها الواو والضمير دون قد.

(١) البيت من بحر الكامل من مقطوعة في ديوان جرير ص ٧٠١ (نعمان طه) : ويوجد في الارتشاف : ٣٦٧ / ٢.

الشاهد قوله : " ليس على أبيك إزار " حيث وقعت جملة ليس حالية وكان رابطها الاسم الظاهر النائب عن الضمير دون الواو وقد.

(٢) من الآية : ٩٠ من سورة النساء.

(٣) هي قراءة الحسن البصري وقناة وغيرهما. البحر المحيط : ٣ / ٣١٧.

(٤) سورة يوسف : ٦٥.

وَقَدْ نَصَّ سَيِّوَيْهِ وَأَبُو الْحَسَنِ بْنُ خُرُوفٍ^(١) عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَ إِلَّا لَا يَقَعُ إِلَّا حَتَّى يَكُونَ مُؤَوَّلًا بِاسْمٍ وَهُوَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مُؤَوَّلٌ بِاسْمٍ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ.

. وَقَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ: ^(٢)

لَهُ كَفَلٌ كَالدَّغْصِ لَبْدُهُ النَّدَى إِلَى حَارِكٍ مِثْلَ الْغَبِيطِ الْمَذَابِ

وَقَالَ: ^(٣)

دَرِيرٌ كَخَذْرُوفِ الْوَلِيدِ أَمْرُهُ تَقَلُّبُ كَفَيْهِ بِخَيْطٍ مُوَصَّلٍ

وَقَالَ طَرْفَةُ: ^(٤)

وَكَرَى إِذَا نَادَى الْمُضَافُ مُحَبَّبًا كَسِيدِ الْقَصَا نَبْهَتَهُ الْمَتَوَرَّدُ

(١) انظر الكتاب : ٢ / ٣٢٦.

(٢) البيت من بحر الطويل في ديوانه : ٦٧ ، وهو في شرح التسهيل : جـ ٢ ص ٣٧١ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٤٣ ، والمقاصد الشافية : ٣ / ٥٠٩ .

اللغة : الدغص : الكتيب الصغير من الرمل ، لبده : صلبه ، الغبيط : قنب الهودج ، الحارك : أعلى الكاهل والمراد به الصدر ، المذاب : الموسع .

الشاهد قوله : (لبده الندى) حيث وقع الفعل الماضي حالاً دون قد .

(٣) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه : ٥٥ ، ويوجد في شرح التسهيل : ٢ / ٣٧١ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٤٣ .

اللغة : درير : من در اللين يدر ، كخذروف : حصاة مثقوبة يجعل الصبيان فيها خيطاً فيديرها الصبي على رأسه .

الشاهد قوله : أمره حيث وقع الفعل الماضي حالاً دون قد وهو مذهب كوفي وتأوله البصريون على تقدير قد .

(٤) البيت من بحر الطويل في ديوان طرفة : ٣٢ ، ويوجد في شرح التسهيل : ٢ / ٣٧١ ، والمقاصد الشافية : ٣ / ٥٠٩ .

اللغة : الكر : العطف ، المضاف : الخائف المدعور ، المحب : الذي في يده انحاء ، السيد : الذئب ، الغضا : شجر .

انشاهد قوله : " بهته المتورد " وهو كاليبت السابق في وقوع الماضي حالاً دون قد .

وقال النابغة :^(١)

سَبَقَتْ الرَّجَالَ الْبَاهِشِينَ إِلَى الْغَلَا كَسَبَتْ الْجَوَادِ اصْطَادَ قَبْلَ الطَّوَارِدِ

وقال امرؤ القيس :^(٢)

قِيَالِكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَتْلُ شُدَّ بِيَذْبُلِ

وَقَالَ أَيْضًا :^(٣)

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْلُكُ مِنْهُمَا نَسِيمُ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيَا الْقُرُونِ

وقال غيره :^(٤)

(١) البيت من بحر الطويل في ديوان النابغة : ٤١ (دار الكتب العلمية) ، ويوجد في شرح التسهيل : ٣٧٢ / ٢ .

اللغة: الباهشين : المسرعين ، الطوارد : الملحقة به .

الشاهد قوله : " اصطاد قبل الطوارد " وهو كالأبيات السابقة . في وقوع الماضي حالاً دون قد .

(٢) البيت من بحر الطويل في ديوانه : ٤٩ ورواية الديوان هكذا :

فيا لك من ليل بأمراس كنان إلى صم جندل

الشاهد قوله : " شد يذبُل " وهو كالأبيات السابقة ، وقوله : يكاد تعار الفعل خبر كان .

(٣) البيت من بحر الطويل في ديوان امرئ القيس : ٣٢ .

اللغة : تضوع : انتشر ، ريا : الرائحة الطيبة .

الشاهد قوله : " جاءت برىا القرنفل " وهو كالأبيات السابقة .

(٤) البيت من بحر الطويل لأبي صخر الهذلي وهو في شرح أشعار الهذليين : ٩٥٧ / ٢ ، وابن

يعيش : ٦٧ / ٢ ، وشرح التسهيل : ٣٧٢ / ٢ ، والإنصاف : ٢٥٣ / ١ ، وخزانة الأدب :

٣ / ٢٥٤ وما بعدها ، والارتشاف : ٢ / ٢٢٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٨٠٣ / ٢ .

الشاهد قوله : " بلله القطر " حيث وقع الفعل الماضي حالاً والرباط الضمير دون قد .

وَأَيُّ لَتَعْرُوْنِي لِذِكْرِكَ هِزَّةَ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ

فَلَبَّاهُ وَأَمْرَهُ وَتَبَهُتُهُ وَاصْطَادَ وَشَدَّ وَجَاءَتْ وَبَلَّلَهُ كُلُّهَا أَفْعَالٌ مَاضِيَةٌ لَمْ يَصْحَبْهَا قَدْ وَأَمْتَالٌ هَذَا لَا يَحْصِي كَثْرَةُ فَادْعَاءُ الْإِضْمَارِ فِيهَا لَيْسَ بِجَدِيدٍ بَلِ الصَّحِيحُ جَوَازُ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ الْأَكْثَرُ وَجُودَ (قَدْ) مَعَ الْوَاوِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ^(١) {أَفْتَنَطَمْعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ} وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ { ، وَقَالَ تَعَالَى: ^(٢) {وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ} ، وَقَالَ تَعَالَى: ^(٣) {وَالآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ} وَقَالَ زُهَيْرُ: ^(٤)

كَأَنِّي وَقَدْ خَلَفْتُ تِسْعِينَ حِجَةً خَلَعْتُ بِهَا عَنْ مَنَكَبِي رِذَائِيَا

وقال امرؤ القيس: ^(٥)

أَيَقُنُّنِي وَقَدْ شَغَفْتُ قُرْأَدَهَا كَمَا شَغَفَ الْمَهْنُوءَةَ الرَّجُلُ الطَّالِي

(١) من الآية : ٧٥ من سورة البقرة.

(٢) من الآية: ١١٩ من سورة الأنعام.

(٣) من الآية: ٩١ من سورة يونس.

(٤) البيت من بحر الطويل من قصيدة طويلة أكثرها في الحكم في ديوان زهير بن أبي سلمى ص

٢٠٨ (دار الكتاب العربي) وبيت الشاهد في المقاصد الشافية : ٣ / ٥٠٩ ، والحجة بالكسر :

السنة وبالضم الرهان وبالفتح المرة من الحجج.

الشاهد قوله : " وقد خلفت " حيث وقع الفعل الماضي حالاً والرباط الواو وقد وهو كثير.

(٥) البيت من بحر الطويل في ديوان امرئ القيس : ١٤٢ ، وهو في شرح التسهيل : ٢ / ٣٧١ ،

اللغة : شغفت : بلغت شغاف قلبها حباً ، المهنوءة : الناقة المطلية بالقطران.

الشاهد قوله : (وقد شغفت) وهو كالبيت السابق في وقوع الماضي حالاً رابطها الواو وقد.

وَلَزِمُ الْوَاوُ وَقَدْ إِنَّ عَرَبِ الْجُمْلَةِ مِنْ ضَمِيرٍ يُعَوِّدُ عَلَى ذِي الْحَالِ ، فَإِنْ كَانَ
فِيهَا ضَمِيرٌ فَقَدْ يَكْتَفِي بِقَدْ وَحَدَّثَهَا دُونَ الْوَاوِ قَالَ النابغة: ^(١)

وَقَفْتُ بِرُبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَلَى
مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَّاتِ الْهَوَاطِلُ
وقال غَيْرُهُ: ^(٢)

بَصُرْتُ بِي قَدْ لَاحَ شَيْبِي فَصَدَّتْ
فَقَسَلْتُ وَانْكَسَيْتُ وَقَارَا
وقال: ^(٣)

أَتَيْنَاكُمْ قَدْ عَمَّكُمْ خَذَرُ الْعِدَى
فَلْتُمْ بِنَا أَمْنَا وَلَمْ تَعْدُمُوا نَصْرَا

وَقَدْ يُكْتَفَى بِالْوَاوِ وَحَدَّثَهَا دُونَ قَدْ قَالَ تَعَالَى: ^(٤) {وَتَأَذَى لَوْحٍ ابْنَةٍ وَكَانَ
فِي مَغْزِلٍ} ، وقال تعالى: ^(٥) {وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ} ، وقال تعالى
: ^(٦) {الَّذِينَ قَالُوا لِلْإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا} ، وقال تعالى: ^(٧) {أَلَمْ
يَكُنْ لِي غَلَامٌ وَكَانَتْ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا} إِلَى غير ذلك.

(١) البيت من بحر الطويل وهو للناطقة من قصيدة يرثي بها النعمان بن الحارث الغساني (ديوان
الناطقة: ١٥٢) ، وشرح التسهيل: ٣٧٢ / ٢ ، والمقاصد الشافية: ٥٠٩ / ٣ .
الشاهد قوله: " قد غير البلى " حيث وقعت الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ رابطها الضمير
وقد دون الواو.

(٢) البيت من بحر الخفيف لم أعثر على قائله وهو في شرح التسهيل: ٣٧٢ / ٢ ، والمساعد:
٤٨ / ٢ .

الشاهد قوله: " قد لاح " وهو كاليبت السابق في وقوع الماضي حالاً مقترناً بقد وفيه ضمير
ذو الحال.

(٣) البيت من بحر الطويل لم أعثر على قائله . وهو في شرح التسهيل: ٣٧٢ / ٢ .
الشاهد قوله: " قد عمكم " وهو كالأبيات السابقة.

(٤) من الآية: ٤٢ من سورة هود.

(٥) من الآية: ٤٥ من سورة يوسف.

(٦) من الآية: ١٦٨ من سورة آل عمران.

(٧) من الآية: ٨ من سورة مريم.

وَأِنْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ مَصْدَرَةً بِمُضَارِعٍ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مُثْبِتًا أَوْ مُنْفِيًا إِنْ كَانَ مُثْبِتًا أَوْ مُنْفِيًا بِلَا فَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُهُ أَوْ مُنْفِيًا بَلَمْ فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ضَمِيرٌ وَجَبَتْ الْوَاوُ نَحْوُ : جِئْتُ وَلَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ جَازَ أَنْ تَأْتِيَ بِالْوَاوِ مَعَ الضَّمِيرِ وَجَازَ أَنْ تُكْتَفَى بِالضَّمِيرِ ، وَزَعَمَ ابْنُ خَرُوفٍ أَنَّ الْجُمْلَةَ إِذَا ذَاكَ تَحْتَاجُ إِلَى الْوَاوِ ، سَوَاءً أَكَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ أَمْ لَمْ يَكُنْ^(١) ، وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ خِلَافُ مَا زَعَمَ قَالَ تَعَالَى : ﴿فَالْقَلْبُ يَوْمَ يَنْعَمُ مِنَ اللَّهِ وَفَضِّلَ لَمْ يَسْتَسْهِمُ سُوءٌ﴾ وَقَالَ تَعَالَى : ﴿وَرَزَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا﴾ وقال زهير :^(٢)

كَانَ فَنَاتِ الْعَيْنِ فِي كُلِّ مَنَزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَّا لَمْ يَخْطَمْ

وقال امرؤ القيس :^(٣)

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف : ١ / ٣٨٦ .

(٢) من الآية : ١٧٤ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية : ٢٥ من سورة الأحزاب .

(٤) البيت من بحر الطويل في ديوان زهير : ٧٧ (بيروت) ، وهو من معلقته المشهورة التي يمدح فيها الحارث بن عوف وهرم بن سنان ، والبيت في شرح التسهيل : ٢ / ٣٦١ ، ٣٦٨ ، والأشعري : ٢ / ١٩١ ، والعيني برقم ٥٢٠ ، وابن الناظم : ص ٣٣٨ ، ولسان العرب : (فتى) ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٣٢ .

اللغة : فَنَاتِ العين : بقية صوف متناثر من المودج ، حب الفنا : ممر أحمر من نبات يسمى عنب الذئب .

الشاهد قوله : " لَمْ يَخْطَمْ " حيث وقعت الجملة حالاً وهي مضارع مقترن بلم وتجرّد من الواو اكتفاء بالضمير .

(٥) البيت من بحر الطويل في ديوانه : ٦٩ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٣٦٨ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٤١ ، وشذور الذهب : ص ١٦٥ .

اللغة : أدرك لَمْ يَجْهَدُ : أي أدرك الفرس الصيد دون مشقة وتعَب ، لَمْ يَنْ شَأُوهُ : أي أدركه في طلق واحد دون أن يشنيه لسرعته ، الحذروف : الدوّارة يلعب بها الصبيان .
الشاهد قوله : " لَمْ يَجْهَدُ " وهو كاليبيت السابق في وقوع المضارع المقترن بلم حالاً والرابط الضمير دون الواو .

فَأَذْرَكَ لَمْ يَجْهَدْ وَلَمْ يَشَاوَهْ يَمُرُّ كَخُرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُنْقَبِ

وقال عنتره :^(١)

إِذْ يَتَّقُونَ بِي الْأَسِنَّةَ لَمْ أَحِمْ عَنْهَا وَلَوْ أَلَى تَضَائِقِ مَقْدَمِي

وقال ابنُ الأَسلَتِ :^(٢)

وَأَضْرِبُ الْقَوْتَسَ يَوْمَ الْوَعَى بِالسَّيْفِ لَمْ يَقْصُرْ بِهِ بَاعِي^(٣)

وَإِنْ كَانَ مُنْفِيًا بَلَمَّا فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرٌ أَوْ لَا إِنْ كَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ جَازَ
أَنْ تَأْتِي بِالْوَاوِ وَأَنْ لَا تَأْتِي بِهَا كَمَا فَعَلْتَ فِي لَمْ نَحُو : قَامَ زَيْدٌ وَلَمَّا يَضْحَكُ وَقَامَ
زَيْدٌ لَمَّا يَضْحَكُ.

(١) البيت من بحر الكامل من معلقة عنتره المشهورة ، ديوانه : ٢٨ ، وشرح التسهيل : ٣٦٩ / ٢ ، وناظر الجيش : ٢٤٤١ / ٥ .

اللغة : الأسنة : الرماح ، لَمْ أَحِمْ : لَمْ أَجِن . مقدمي : موضع قدمي .
الشاهد قوله : " لَمْ أَحِمْ " وهو كالبيت السابق .

(٢) هو أبو قيس صفي الدين بن الأسلت شاعر جاهلي مجيد من شعراء المدينة أقبل على النبي صلى
الله عليه وسلم ولم يسلم خوفاً من عبد الله بن أبي (خزانة الأدب : ٣ / ٤١٠)

(٣) البيت من بحر السريع من قصيدة لابن الأسلت يخاطب امرأته وقد دخل عليها ليلاً فأنكرته
فقال القصيدة مفتخراً وهي في المفضليات وفي جهرة القرشي حـ ١ ص ٦٦٦ (جامعة
الإمام) ، والبيت في شرح التسهيل : ٣٦٩ / ٢ ، وناظر الجيش : ٢٣٤١ / ٥ .

اللغة : القونس : أعلى الرأس .

الشاهد قوله : " لَمْ يَقْصُر " وهو كسابقه في وقوع المضارع المقترن بلم حالاً دون واو
واكتفاء بالضمير .

وَزَعَمَ تَاطُمُ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ : أَنَّ الْمَتْنِيَّ بِلَمَّا كَانَ كَالْمَتْنِيَّ بِلَمْ فِي الْقِيَاسِ
قَالَ : ^(١) إِلَّا أَنِّي لَمْ أَجِدْهُ مُسْتَعْمَلًا إِلَّا بِالْوَاوِ قَالَ تَعَالَى : {أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتَّخَلَّوْا
الْجِنَّةَ وَلَكُمَا يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ} ، وقال الشاعر : ^(٢)

بَأْتِ قَطَامٍ وَلَكَّمَا يَحْطُ ذُو مَقَّةٍ
مِنْهَا بِوَصْلٍ وَلَا إِلْجَازٍ مِيعَادِ

وَزَعَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ التَّنْفِي بِلَمَّا نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ وَلَكَّمَا
يَضْحَكُ ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ لَمَّا يَفْعَلُ تَنفِي لِقَوْلِهِ قَدْ فَعَلَ ، قَالَ : وَقَدْ تُكُونُ مَنْفِيَةً بِلَمْ
وَمَا نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ وَلَمْ يَضْحَكْ أَوْ مَا يَضْحَكُ وَذَلِكَ قَلِيلٌ جَدًّا ^(٣) . انتهى .

وَأَيْمًا ادَّعَى أَنَّ التَّنْفِيَّ بِلَمَّا أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ مِنْ مَذْهَبِهِ أَنَّ الْمَاضِي لَا يَنْعُ حَالًا إِلَّا
مَعَ قَدْ ظَاهِرَةٌ أَوْ مُضْمَرَةٌ ^(٤) .

وَلِلذَلِكَ عِلَلٌ بِأَنَّ لَمَّا يَفْعَلُ تَنفِي لَقَدْ فَعَلَ وَ : " لَمَّا " يَدُلُّ عَلَى تَنفِي الْفِعْلِ
مُتَّصِلًا بِزَمَانِ الْإِخْبَارِ وَ : " قَدْ " تَقَرَّبَ الْمَاضِي مِنْ زَمَنِ الْإِخْتِبَارِ فَلِذَلِكَ قَالَ الْأَوَّلَى
لَمَّا حَتَّى يَكُونَ التَّنْفِي مُنَاسِبًا لِلْإِثْبَاتِ .

وَقَدْ ذَكَرْنَا كَثْرَةَ وُفُوعِ الْمَاضِي بِغَيْرِ قَدْ حَالًا ، وَأَنَّ دَعْوَى الْإِضْمَارِ فِي
ذَلِكَ غَيْرُ مُخْتَارٍ قَبِطَلَتْ هَذِهِ الْأَوَّلِيُّ ، وَقَوْلُهُ : " وَذَلِكَ : أَيُّ وَالتَّنْفِي بِلَمْ وَمَا قَلِيلٌ
جَدًّا .

(١) شرح التسهيل : ٣٧٠ / ٢ .

(٢) من الآية : ١٤٢ من سورة آل عمران .

(٣) البيت من بحر البسيط للخليل بن أحمد وهو في شرح التسهيل : ٣٧٠ / ٢ ، ومعجم الشواهد

: ١٥٠ ، وناظر الجيش : ٢٣٤٢ / ٥ ، وارتشاف الضرب : ٣٦٨ / ٢ .

اللغة : بانت : بعدت وهجرت ، المقة : الحمة ، الميعاد : الموعد .

الشاهد قوله : " وَلَمَّا يَحْطُ " حيث جاءت جملة حالية منفية بلما والرباط الواو .

(٤) انظر النص في الارتشاف : جـ ٢ ص ٣٦٨ ، وليس في شرح الجمل ولا في المقرب .

(٥) ينظر المقرب : ١٧٠ ، ١٧١ .

أَمَّا فِي الثَّقْبِ بِمَا فَنِي ذَلِكَ نَظَرٌ ، وَأَمَّا فِي الثَّقْبِ بَلَمْ فَهُوَ كَثِيرٌ غَيْرٌ قَلِيلٌ ،
وَقَدْ اسْتَدْلَلْنَا عَلَى وَقُوعِ الْحَالِ بَلَمْ دُونَ وَابٍ بِالْآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَالْآيَاتِ قَبْلُ ، وَمِمَّا جَاءَتْ
فِيهِ الْوَاوُ وَلَمْ قَوْلُهُ تَعَالَى : ^(١) {وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ
إِلَيَّ وَلَمْ يُوْحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ} وَقَالَ كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ ^(٢) يُخَاطِبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ :

لَا تَأْخُذْكَ بِأَقْوَالِ الْوَشَاةِ وَلَمْ أَذْنِبُ وَلَوْ كَثُرَتْ فِي الْأَقَاوِيلِ

وقال عنترة : ^(٣)

وَلَقَدْ خَشِيتُ بَأْنَ أَمُوتَ وَلَمْ تَكُنْ لِلْخَرْبِ ذَاتِرَةً عَلَى ابْنِي ضَمْضَمٍ

وقال النابغة : ^(٤)

(١) من الآية : ٩٣ من سورة الأنعام.

(٢) البيت من بحر السيط من قصيدة كعب بن زهير المشهورة في مدح رسول الله ﷺ ، والتي
بدأها بالغزل (بانت سعاد) ديوان كعب : ص ٢٠ ، وشرح التسهيل : ٣٦٩ / ٢ ، والمقاصد
الشافية : ٥٠٧ / ٣ .

الشاهد قوله : " وَلَمْ أَذْنِبُ " حيث وقعت هذه الجملة المنفية بلم حالاً وكان الرابط فيها
الواو والضمير .

(٣) البيت من بحر الكامل وهو من معلقة عنترة المشهورة ، ديوان عنترة : ص ٣٠ ، وشرح
التسهيل : ٣٦٩ / ٢ ، والأشعري : ١٩١ / ٢ ، وشرح ابن الناطم : ص ٣٤٠ ، والعيني :
٥٢١ .

الشاهد قوله : " وَلَمْ تَدْر " وهو كاليبت السابق .

(٤) البيت من بحر الكامل من قصيدة مشهورة للنابغة قالها متغزلاً في امرأة النعمان المسماة
بالمجردة (ديوان النابغة ص ١٠٧) وهي طويلة .

اللغة : النصف : نصف خمارة أو نصف ثوب يذكر أنه فاجأها بالدخول عليها فسقط خمارة
فاسترت يدها .

الشاهد فيه : قوله : ولم ترد إسقاطه حيث وقعت هذه الجملة حالاً وهي منفية بلم واقتربت
بالواو رابطاً مع الضمير .

والبيت في شرح التسهيل : ٣٦٩ / ٢ ، والأشعري : ١٩١ / ٢ ، والعيني : برقم ٥٢٢ ،
والمقاصد الشافية : ٥٠٧ / ٣ ، وابن الناطم : ص ٣٤٠ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٤١ .

والشاهد التحوي في شعر النابغة الذبياني : ٧٣ .

سَقَطَ التَّصِيفُ وَلَمْ تُرْذِ إِسْقَاطُهُ فَتَنَّاوَلْتَهُ وَاتَّقَنَّا بِأَيْدٍ

وقال غيره: ^(١)

وَقَدْ كُنْتُ أَخْشَى أَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَقُمْ قَرَابُ عَمْرٍو وَسَطَ نَوْحٍ مُسَلَّبٍ

وقال: ^(٢)

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيْمُوا سَيُوفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلْتُ

فَإِذَا كَانَ قَدْ جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَفِي لِسَانِ الْعَرَبِ كَيْفَ يُدْعَى
أَنَّهُ قَلِيلٌ جِدًّا.

وَأِنْ كَانَ مُنْفِيًا بِمَا نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ وَمَا يَضْحَكُ وَنَحْوُ : أَحْبَبْتُ وَمَا تَطْلُعُ
الشَّمْسُ فَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ ابْنِ عَصْفُورٍ أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ جِدًّا ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ النِّفْيَ بِلَا وَبِمَا

(١) البيت من بحر الطويل وهو لعنترة في ديوانه : ص ٤٥ ، وفي شرح النسهيل : ٢ / ٣٦٩ ،
وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٤٠ ، وفي المقاصد الشافية : ٣ / ٥٠٦ .

الشاهد قوله : " وَلَمْ تَقُمْ " وهو كالأبيات السابقة في اقتران الجملة الحالية المنفية بلم بالواو .

(٢) البيت من بحر الطويل قال الشيخ محمد محي الدين (حاشية الإنصاف ٢ / ٦٦٧) : هذا البيت
من شواهد ابن هشام في معنى اللبيب رقم ٥٩٢ ، وأنشده ابن منظور (شيم) وعزاه إلى
الفرزدق وقد وجدته في ديوان الفرزدق ص ١٣٩ بيتاً مفرداً .

اللغة : لَمْ يَشِيْمُوا سيوفهم : أي لَمْ يَغْمِدُوهَا وَلَمْ يَعْبُدُوهَا إِلَى قَرَابِهَا .

المعنى : مدح هؤلاء القوم أنهم يسلون سيوفهم في حالة عدم كثرة القتلى فإذا شبعوا من
القتلى أغمدوا سيوفهم .

الشاهد فيه : قوله : وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حيث وقعت هذه الجملة حالاً من السيوف وهى
جملة منفية بلم وقد اقترنت بالواو والضمير في هـا .

وانظر البيت في شرح النسهيل : ٢ / ٣٧٠ ، والإنصاف : ٢ / ٦٦٧ ، وشرح المفصل : ٢ /
٦٧ ، والمقاصد الشافية : ٣ / ٥٠٨ .

وَلَمْ يَبَيِّنْ أَنَّ النَّفْيَ بِمَا قَلِيلٌ وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي أَلَّا يَكُونَ قَلِيلاً جَدًّا كَمَا زَعَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ ؛ لِأَنَّ مَا نَفَى لِلْحَالِ فَكَمَا أَنَّ فِعْلَ الْحَالِ يَقَعُ حَالًا كَثِيرًا فَكَذَلِكَ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ نَفْيُهُ كَمَا زَعَمَ هُوَ فِي مَا يَفْعَلُ إِنَّهُ نَفَى لَقَدْ فَعَلَ.^(١)

وَلَمْ يَتَّقَ مِنْ حُرُوفِ النَّفْيِ إِلَّا (لَنْ) وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَا تَقَعُ مَعَ مَا بَعْدَهَا حَالًا وَ (إِنَّ) النَّافِيَةُ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ إِنْ يَذْرِي كَيْفَ الطَّرِيقُ تَرِيدُ : مَا يَذْرِي ، وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي جَوَازَهُ إِلَّا أَنِّي لَا أَحْفَظُهُ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ.

وَالْجُمْلُ الْمُنْفِيَّةُ الْوَاقِعَةُ حَالًا كَالْجُمْلِ الْإِسْمِيَّةِ فِي الرُّبْطِ وَفِي كَوْنِهَا إِذَا عَطَفَتْ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا وَأَوُّ الْحَالِ ، فَلَوْ قُلْتُ : جَاءَ زَيْدٌ لَمْ يَضْحَكْ أَوْ مَا يَبْكِي لَمْ يَحْزَنْ أَنْ تَقُولَ : أَوْ وَمَا يَبْكِي وَكَذَلِكَ بَاقِي الْجُمْلِ الْمُنْفِيَّةِ.

﴿حَذْفُ عَامِلِ الْحَالِ﴾

قوله :

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلٌ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُطِلَ

يَقُولُ : الْعَامِلُ فِي الْحَالِ قَدْ يُحْذَفُ وَإِذَا حُذِفَ فَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ جَائِزاً وَقَدْ يَكُونُ مَحْظُوراً أَيْ مَمْنُوعاً فَمِثَالُ الْجَائِزِ أَنْ تَرَى رَجُلًا يَسْلُكُ طَرِيقًا فَتَقُولُ لَهُ : رَاشِداً مَهْدِياً تُقَدِّرُهُ : سِرٌّ رَاشِداً وَتَحْوَهُ وَمِثَالُ الْوَاجِبِ حَذْفُهُ عَامِلِ الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ فِي نَحْوِ : ضَرَبَنِي زَيْداً قَائِماً عَلَى مَشْهُورِ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ.

وَالْحَالُ الْمَحْذُوفُ عَامِلُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ : صِفَاتٌ وَمَصَادِرُ وَأَسْمَاءُ لَيْسَتْ بِصِفَاتٍ وَلَا مَصَادِرَ ، فَالْصِّفَاتُ نَحْوُ قَوْلِكَ لِلْمُرْتَجِلِ : رَاشِداً مَهْدِياً وَمَصَاحِباً مُعَافَاً كَأَنَّهُ قَالَ : اذْهَبْ رَاشِداً أَوْ تَذْهَبْ رَاشِداً وَأَعْنَتِ قَرِينَةُ الْحَالِ عَنِ التَّطْنِي بِهِ وَنَحْوُ قَوْلِكَ لِلْقَادِمِ مِنَ الْحَجِّ : مَا جُوراً ، وَلِمَنْ يَحْدُثُ : صَادِقاً كَأَنَّكَ قُلْتَ : قُلْتَ صَادِقاً أَوْ تَكَلَّمْتَ صَادِقاً ، وَمِنْ ذَلِكَ أَخَذْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدَا ^(١) أَيْ فَرَاذَ الثَّمَنِ صَاعِدَا ، وَكَذَلِكَ تَمِيمِيّاً مَرَّةً وَقَيْسِيّاً أُخْرَى أَيْ ااتَلَوْنُ تَمِيمِيّاً وَقَيْسِيّاً أُخْرَى ، وَأَقَائِمَا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ^(٢) وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَلَى قَادِرِينَ﴾ أَيْ أَتَرَى قَائِمَا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ وَتَلَى نَحْمَعُهَا قَادِرِينَ ، وَيَجُوزُ الرُّفْعُ فِي هَذَا كُلِّهِ عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأٍ وَالنَّصْبُ أَقْوَى مِنَ الرُّفْعِ إِلَّا فِي فَصَاعِدَا فَلَا يَجُوزُ الرُّفْعُ.

(١) مما سمع من جملة الحال المنفية بما قول الشاعر:

لَمَّا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبَاً مَتِيماً

عَهْدَتَكَ مَا تَصْبُو وَلَيْكَ شَيْبِيَّةٌ

ومما سمع منها منفية بلا قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ﴾ (المائدة : ٨٤).

(٢) الكتاب : ١ / ٢٩١.

(٣) من الآية : ٤ من سورة القيامة.

وَمِنْهُ : أَمَّا عَالِمًا فَعَالِمٌ وَأَمَّا صَدِيقًا مُصَافِيًا فَلَيْسَ بِصَدِيقٍ مُصَافٍ وَلَا تُرْفَعُ
هَذِهِ الصِّفَاتُ وَلَا يَدْخُلُهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ ، وَأَجَازَ السِّرَافِيُّ
الرَّقْعَ فِي الصِّفَاتِ قِيَاسًا عَلَى مَا حَكَى سَيُوه^(١) مِنْ قَوْلِهِمْ : أَمَّا ابْنُ مُزْنِيَّةَ فَأَنَا ابْنُ
مُزْنِيَّةَ بِنَصْبِ ابْنٍ وَرَفْعِهِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَاضِحٌ فَإِنَّ ابْنَ مُزْنِيَّةَ كَأَنَّهُ أَذْخَلَ فِي بَابِ
الْأَسْمَاءِ وَالْمَصَادِيرِ الْمَوْضُوعَاتِ مَوْضِعَ الْحَالِ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا.

وَالْمَحْذُوفُ عَامِلُهَا مِنْ ذَلِكَ هُوَ ابْنُ عَمِّي دُنْيَا وَهَذَا دِرْهَمٌ وَزَنًا وَحَسِبُ
جَدًّا وَمِائَةً وَزَنَ سَعَةً ، وَتَقَدَّمَ التَّاسِ وَضُرِبَ الْأَمِيرُ . وَهَذَا ثَوْبٌ تَسْجُ الْيَمَنِ^(٢) وَمِنْ
ذَلِكَ : أَمَّا سَمْنَا فَمُسَمًى وَأَمَّا عَلِمًا فَعَالِمٌ ، وَأَمَّا ثَبَلًا فَثَبِيلٌ وَهَذَا مُطْبَدٌ فِي كُلِّ مَنْ
نُسِبَ إِلَيْهِ صِفَاتٌ فَاثْبَتَتْ لَهُ بَعْضُهَا وَنَفَى عَنْهُ بَعْضُهَا فَلِلْأَثْبَاتِ كَمَا مَثَلْنَا ، وَالتَّفْيُ
نَحْوُ : أَمَّا عَلِمًا فَلَا عَلِمَ لَهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ وَالْأَسْمَاءُ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : هُوَ عَرَبِيٌّ مَحْضًا وَقَلْبًا.

وَمِنْ الْأَسْمَاءِ الَّتِي وَضِعَتْ مَوْضِعَ الْمَصَادِرِ الْمُتَنَصِّبَةِ أَحْوَالًا قَوْلُكَ : هَذَا عَرَبِيٌّ
حَسَبُهُ أَيْ اكْتِفَاءً وَهَذَا دِرْهَمٌ سِوَاءُ أَيْ اسْتَوَاءٌ وَهَذِهِ عِشْرُونَ مِرَارًا وَهَذِهِ عِشْرُونَ
أَضْعَافَهَا فَجَمِيعُ هَذَا كُلِّهِ مِمَّا حُذِفَ فِيهِ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ^(٣) ، وَقَدْ انْتَهَى الْقَوْلُ فِي
شَرْحِ الْأَبْيَاتِ الَّتِي أَوْرَدَهَا النَّاطِمُ فِي الْحَالِ.

وَنَحْنُ نَحْنُ الْقَوْلُ فِيهَا بِذِكْرِ الْجَمْعِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ
وَمَا لَا مَوْضِعَ لَهُ وَنَاسَبَ ذِكْرُ ذَلِكَ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ مَوْقِعَ الْحَالِ لَهَا مَوْضِعٌ مِنْ

(١) قَالَ سَيُوه : " وَنَحْنُ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : أَمَّا ابْنُ مُزْنِيَّةَ كَأَنَّهُ قَالَ : أَمَّا ابْنُ مُزْنِيَّةَ فَأَنَا ذَاكَ
جَعَلَ الْآخِرَ هُوَ الْأَوَّلُ كَمَا كَانَ قَائِلًا ذَلِكَ فِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ : أَمَّا ابْنُ الْمُزْنِيَّةِ فَأَنَا ابْنُ الْمُزْنِيَّةِ ،
وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ عَلَى الْحَالِ كَمَا قُلْتَ : أَمَّا صَدِيقًا فَأَنْتَ صَدِيقٌ وَأَمَّا صَاحِبًا فَأَنْتَ صَاحِبٌ "

الكتاب : ١ / ٣٨٨.

(٢) انْظُرْ فِي الْأَمْثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ الْكِتَابِ لِسَيُوه : ٢ / ١٢٠.

(٣) انْظُرْ الْكِتَابَ : ٢ / ١٢٥.

الإِعْرَابِ ، وَتَوَرَّدَ ذَلِكَ بِاخْتِصَارٍ فنقولُ : أَصْلُ الْجُمْلَةِ أَنَّ لَا يَكُونُ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ
 الإِعْرَابِ وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ تُقَدَّرُ بِالْمُفْرَدِ ؛
 لِأَنَّ الْمُعْرَبَ إِنَّمَا هُوَ الْمُفْرَدُ ، وَالْأَصْلُ فِي الْجُمْلَةِ أَلَّا تُكُونَ تُقَدَّرُ بِالْمُفْرَدِ فَكَانَ
 الْأَصْلُ فِيهَا أَنَّ لَا يَكُونُ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ.

﴿ الجمل التي ليس موضع من الإعراب ﴾

وَالْجُمْلُ كَمَا قَدَّمْنَا قِسْمَانِ : قِسْمٌ لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ وَقَدْ حَصَرْتُهُ فِي اثْنَيْ عَشَرَ قِسْمًا ، وَإِنَّمَا بَدَأْنَا بِهَذَا الْقِسْمِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ لِلْجُمْلِ كَمَا بَيَّنَّا.

الْأَوَّلُ : أَنْ تَقَعَ الْجُمْلَةُ ابْتِدَاءً كَلَامٍ لَفْظًا وَنِيَّةً أَوْ نِيَّةً لَا لَفْظًا نَحْوُ : زَيْدٌ قَائِمٌ وَقَامَ زَيْدٌ وَنَحْوُ : رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ ، فَإِنْ وَقَعَتْ أَوَّلَ كَلَامٍ لَفْظًا لَا نِيَّةً كَانَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ نَحْوُ : أَبُوهُ قَامَ زَيْدٌ.^(١)

الثَّانِي : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ أَدَوَاتِ الْابْتِدَاءِ فَيَشْمَلُ ذَلِكَ الْحُرُوفَ الْمَكْفُوفَةَ نَحْوُ : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَإِذَا الْفُجَاءِثَةُ نَحْوُ : خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَهَلْ وَبَلْ وَلَكِنَّ وَأَلَا وَأَمَّا^(٢) ، وَمَا الثَّانِيَةِ غَيْرَ الْحُجَازِيَّةِ وَبَيْنَمَا وَبَيْنَا فِي نَحْوِ : هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ وَمَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ بَكُرٌ قَائِمٌ أَوْ لَكِنَّ عَمَرُو قَائِمٌ وَأَلَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَأَمَّا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَبَيْنَمَا نَحْوُ قول الأَفْوَه :^(٣)

بَيْنَمَا النَّاسُ عَلَى عَلَيَّائِهَا إِذْ هَوُوا فِي هَوَةٍ فِيهَا فَقَارُوا

وقال :^(٤)

(١) أصله : زيد أبوه قام فجملة أبوه قام في محل رفع خبر وإن كانت مقدمة.

(٢) كلاهما : ألا وأما (بالتخفيف) : حرفا استفتاح وتنبية (المغنى ص ٧٧).

(٣) البيت من بحر الرمل وهو في معجم الشواهد : ٢١٧.

الشاهد قوله : " بينما الناس على عليائها " حيث جاءت جملة (الناس على عليائها) لا محل لها من الإعراب لوقوعها بعد (بينما) التي هي أداة ابتداء.

(٤) البيت من بحر الوافر لنصيب وقيل : لرجل من قيس عيلان والبيت في المغنى : ٥٠٨ / ٢ ،

وابن يعيش : ٩٧ / ٤ ، والجمع : ٢١١ / ١ ، ووصف المبان ص ١٠٥ والمختص ٧٨ / ٢ .

اللغة : الوفضة : الحقيقة يجعلها الراكب فيها زاده ، والزناد : حجرات يقدح بها النار ،

راعي : اسم فاعل من رعى.

الشاهد قوله : (فينا نحن نرقبه أنانا) وهو كالبيت السابق.

فَيَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَالَا مُعْلَقَ وَفُضَّةٍ وَزِيَادٍ رَاعِي

الثالثُ : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ أَدَوَاتِ التَّخْضِيعِ نَحْوُ : هَلَا ضَرَبْتَ زَيْدًا.

الرابعُ : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ حُرُوفِ الشَّرْطِ غَيْرِ الْعَامِلَةِ نَحْوُ : لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتَكَ وَلَوْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُكَ وَلَمَّا جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُكَ عَلَى مَذْهَبِ سَيِّبِهِ فِي لَمَّا فَإِنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ^(١)، وَمَذْهَبُ الْفَارِسِيِّ أَنَّمَا اسْمُ ظَرْفٍ فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ عِنْدَهُ فِي مَوْضِعِ حَرْفٍ بِإِضَافَةِ الظَّرْفِ إِلَيْهِ وَيُقَدَّرُهَا بِحِينَ^(٢).

الخامسُ : أَنْ تَقَعَ جَوَابًا لِهَذِهِ الْحُرُوفِ الشَّرْطِيَّةِ الَّتِي لَا تَعْمَلُ نَحْوَ الْمُثَلِّ السَّابِقَةِ.

السادسُ : أَنْ تَقَعَ صِلَةٌ لِحَرْفٍ أَوْ اسْمٍ نَحْوُ : قَامَ الَّذِي وَجْهَهُ حَسَنٌ وَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣):

يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي وَكَانَ ذِهَابُهُنَّ لَهُ ذِهَابًا

فَذَهَبَ اللَّيَالِي لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ : مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ وَهُوَ الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ أَيْ يَسُرُّ الْمَرْءَ ذِهَابُ اللَّيَالِي.

(١) ينظر: الكتاب: ٢ / ١١٤، ١١٥.

(٢) ينظر: كتاب الشعر للفراسي: ١ / ٧٠، ٨٩.

(٣) البيت من بحر الوافر لقائل مجهول وهو في الجمع: ١ / ٨١، والدرر: ١ / ٥٤، وابن بعش:
١ / ٩٧، ١٤٢، والتصريح: ١ / ٢٦٨.

الشاهد قوله: "ذهب الليالي" حيث وقعت هذه الجملة صلة لـ (ما) وليس لها موضع من الإعراب.

السَّابِعُ : أَنْ تَقَعَ اعْتِرَاضِيَّةٌ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ ، فَقَوْلُهُ (لَوْ تَعْلَمُونَ) اعْتِرَاضٌ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ .

الثَّامِنُ : أَنْ تَقَعَ تَفْسِيرِيَّةٌ نَحْوَ قَوْلِكَ : أَشَرْتُ إِلَيْهِ أَنْ قُمَ ، وَكَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ اضْرِبْ زَيْدًا .

التَّاسِعُ : أَنْ تَقَعَ تَوْكِيدٌ لِمَا مَوْضِعُ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ قَامَ زَيْدٌ .

الْعَاشِرُ : أَنْ تَقَعَ جَوَابٌ قَسَمٍ نَحْوُ : وَاللَّهِ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَاللَّهِ لَتَخْرُجَنَّ .

الْحَادِي عَشَرَ : أَنْ تُكُونَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ وَخَرَجَ عَمْرُو .

وَالثَّانِي عَشَرَ : الْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ إِذَا حُذِفَ جَوَابُهَا وَتَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ نَحْوَ قَوْلِ الْعَرَبِ : أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ التَّقْدِيرُ : إِنْ فَعَلْتَ فَأَنْتَ ظَالِمٌ أَوْ تَقَدَّمَهَا مَا يَطْلُبُ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَابِهَا نَحْوُ : وَاللَّهِ إِنْ قَامَ زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ عَمْرُو فَالْقَسَمُ يَطْلُبُ لَيَقُومَنَّ وَلَيَقُومَنَّ دَلِيلٌ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ التَّقْدِيرُ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو فَحَذَفَ يَقُمْ عَمْرُو لِدَلَالَةِ لَيَقُومَنَّ عَلَيْهِ .^(١)

(١) الآية : ٧٦ من سورة الواقعة .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٧٥ / ٢ ، وما بعدها والمغني : ٥١٤ / ٢ ، وما بعدها

والجمع : ٢٤٧ / ١ .

﴿ الْجُمْلُ الْي لَهَا مَوْضِعٌ مِّنَ الْإِعْرَابِ ﴾

وَقِسْمٌ لَهُ مَوْضِعٌ مِّنَ الْإِعْرَابِ وَيَنْحَصِرُ فِي الْأَوَاقِ الْإِعْرَابِ فَمِنْهَا مَا هُوَ فِي مَوْضِعٍ رَفِيعٍ وَهُوَ ثَمَانِيَّةُ أَقْسَامٍ سِتَّةٌ بِاتِّفَاقٍ وَاثْنَانِ بِاخْتِلَافٍ :

الْأَوَّلُ : أَنْ تَقَعَ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ نَحْوُ : زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ.

الثَّانِي : أَنْ تَقَعَ خَبَرًا لِلَا الَّتِي لِنَفْسِ الْجِنْسِ نَحْوُ : لَا رَيْبَةَ قَوْمٍ يَجِيءُ بِخَيْرٍ.

الثَّالِثُ : أَنْ تَقَعَ خَبَرًا بَعْدَ إِنْ وَأَخْوَاتِهَا نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا وَجْهَهُ حَسَنٌ.

الرَّابِعُ : أَنْ تَقَعَ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ مَرْفُوعٍ نَحْوُ : جَاءَنِي رَجُلٌ يَكْتُبُ غُلَامُهُ.

الخَامِسُ : أَنْ تَقَعَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا هُوَ مَرْفُوعٌ نَحْوُ : جَاءَنِي رَجُلٌ عَاقِلٌ وَيَكْتُبُ خَطًّا حَسَنًا.

السَّادِسُ : أَنْ تَقَعَ بَدَلًا مِّنْ مَرْفُوعٍ نَحْوُ : أَنْتَ ثَانِيَانَا تَلَمْ بَنَا فِي دَارِنَا ، فَهَذِهِ السِتَّةُ بِاتِّفَاقٍ.

وَالَّذِي بِاخْتِلَافٍ قِسْمَانِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ تُكُونَ فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ نَحْوُ : يَعْبُدُنِي يَقُومُ زَيْدٌ.

الثَّانِي : أَنْ تُكُونَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾ وَالصَّحِيحُ إِنَّ الْجُمْلَةَ لَا تَقَعَ مَوْضِعَ الْفَاعِلِ وَلَا الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ إِلَّا إِنْ افْتَرَنَ بِهَا مَا يَصِيرُهَا فِي تَقْدِيرِ الْمَفْرَدِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِّنْ ذَلِكَ. ^(١)

(١) مِنَ الْآيَةِ : ١١ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

(٢) لَعَلَّهُ يَقْصِدُ أَصَوَاتَ التَّعْلِيقِ فِي بَابِ ظَنٍّ وَأَخْوَالِهَا وَعَلَى كُلِّ فَقْدٍ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي بَابِ الْحَمْلِ الَّتِي لَهُ مَعْلَمٌ مِنَ الْإِعْرَابِ : وَتَقَعُ أَيْضًا فِي الْجُمْلَةِ الْمَقْرُونَةِ بِمَعْلَقِ نَحْوُ : عَلِمَ أَقَامَ زَيْدٌ وَأَجَازَ هَؤُلَاءِ وَقَوَعُ هَذِهِ فَاعِلًا وَحَمَلُوا عَلَيْهِ. =

وَمِنْهَا مَا هُوَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ قِسْمًا عَشْرَةٌ بِاتِّفَاقٍ وَثَلَاثَةٌ بِاخْتِلَافٍ :

الأولُ : أَنْ تَقَعَ خَبَرًا لِكَانَ وَأَخَوَاتِهَا نَحْوُ : كَانَ زَيْدٌ يَخْرُجُ أَخُوهُ.

الثاني : أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي لِطَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا نَحْوُ : طَنَنْتُ زَيْدًا يَقُومُ أَخُوهُ.

الثالثُ : أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّالِثِ لِأَعْلَمْتُ وَأَخَوَاتِهَا نَحْوُ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا يَنْطَلِقُ غُلَامُهُ.

الرابعُ : أَنْ تَقَعَ خَبَرًا بَعْدَ مَا الْحَاجَازِيَةِ نَحْوُ : مَا زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ.

الخامسُ : أَنْ تَقَعَ خَبَرًا لِلْأَخْتِ مَا نَحْوُ : لَا رَجُلٌ يَصْدُقُ.

السادسُ : أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ لِلْقَوْلِ الَّذِي يُحْكِي بِهِ نَحْوُ : قَالَ زَيْدٌ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ فَعَمْرُو مُنْطَلِقٌ فِي مَوْضِعِ مَفْعُولٍ بِقَالَ.

السابعُ : أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ لِلْفِعْلِ الْمَعْلَقِ نَحْوُ : عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَسَأَلْتُ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ.

الثامنُ : أَنْ تَقَعَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا هُوَ مَنْصُوبٌ أَوْ مَوْضِعُهُ نَصْبٌ نَحْوُ : طَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا وَيَخْرُجُ أَبُوهُ وَطَنَنْتُ زَيْدًا يَقُومُ وَيَخْرُجُ.

التاسعُ : أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِمَنْصُوبٍ نَحْوُ : قَتَلْتُ رَجُلًا يَشْتُمُ زَيْدًا.

= {وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ} (إبراهيم ٤٥)، {وَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمَ أَهْلَكُنَا} (السجدة: ٢٦) {ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ} (يوسف: ٣٥). والصواب خلاف ذلك وعلى قول هؤلاء فيزاد في الجمل التي لها عمل الجملة الواقعة فاعلاً (المغنى ص ٤٧ دار السلام).

الْعَاشِرُ : أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ نَحْوُ قَوْلِهِ :^(١)

وَقَدْ اغْتَدِي الطَّيْرَ فِي وَكَنَاتِهَا

الْحَادِي عَشَرَ : أَنْ تُكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْبَدَلِ نَحْوُ قَوْلِكَ : عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ عَلَى خِلَافٍ فِي هَذَا الْقِسْمِ الْأَخِيرِ ، فَقَوْلُهُ : " أَبُو مَنْ هُوَ " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ زَيْدٍ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ أَيْ عَرَفْتُ قِصَّةَ زَيْدٍ أَبُو مَنْ هُوَ ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عِنْدَ ذِكْرِ التَّعْلِيلِ فِي بَابِ ظَنَنْتُ.

الثَّانِي عَشَرَ : أَنْ تَقَعَ مَصْدَرَةٌ بِمُذْ وَمُنْذُ نَحْوُ قَوْلِكَ : مَا رَأَيْتُهُ مَذْ خَلَقَهُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ خِلَافَ ذَهَبِ الْجُمْهُورِ إِلَى أَنَّهَا لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَذَهَبَ السِّيْرَافِيُّ إِلَى أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ.^(٢)

الثَّلَاثُ عَشَرَ : أَنْ تَقَعَ مُسْتَشْنَى بِهَا نَحْوُ : قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا وَقَامُوا لَيْسَ خَالِدًا وَفِيهَا خِلَافٌ : فَقِيلَ : إِنَّهُ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَقِيلَ : مَوْضِعُهَا نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ^(٣) ، وَمِنْهَا مَا هُوَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ وَذَلِكَ سِتَّةُ أَقْسَامٍ ثَلَاثَةٌ بِاتِّفَاقٍ وَثَلَاثَةٌ بِاخْتِلَافٍ ، فَالْتِي بِاتِّفَاقٍ :

(١) شطر بيت من بحر الطويل لامرئ القيس من معلقته المشهورة (ديوانه ص ١٩ دار المعارف) وهو صدر بيت وعجزه قوله :

بمنجود قيد الأوايد هيكل

وشاهده وقوع جملة: والطير في وكناها في محل نصب حال .

(٢) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٧٥ ، والهمع : ١ / ٢١٧ .

(٣) قال أبو حيان في باب الاستثناء : تختلف النحويون هل ليس ولا يكون (ومثلها عدا و خلا) موضع من الإعراب أم لا ؟ فذهب السيرافي إلى أنه يجوز أن يكون موضعها نصب على الحال والصحيح أنه لا موضع لها من الإعراب .

أَحَدُهَا : أَنْ تَقَعَ مُضَافًا إِلَيْهَا أَسْمَاءُ الزَّمَانِ : جِئْتُكَ يَوْمَ زَيْدٍ أَمِيرُ
وقال^(١) {يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ}.

الثَّانِي : أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَكْتُبُ مُصْحَفًا.
الثَّالِثُ : أَنْ تَقَعَ مَعْطُوفَةً عَلَى مَحْفُوضٍ أَوْ مَا هُوَ مَوْضِعُهُ خَفَضَ نَحْوُ :
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَاتِبٍ وَيَجِيدُ الشَّعْرَ وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَكْتُبُ وَيَجِيدُ الشَّعْرَ أَيْ كَاتِبٌ
وَمُجِيدُ الشَّعْرِ.

وَالَّتِي بِاخْتِلَافٍ : أَحَدُهَا أَنْ تَقَعَ بَعْدَ (ذُو) فِي نَحْوِ قَوْلِ الْعَرَبِ : اذْهَبْ
بِذِي تَسْلَمُ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنْ تَسْلَمَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا لَا
مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ :^(٢)

الثَّانِي : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ آيَةٍ بِمَعْنَى عَلَامَةٍ فِي نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :^(٣)

بِأَيَّةٍ قَامَ يَنْطِقُ كُلُّ شَيْءٍ وَخَانَ أَمَانَةَ الدِّيكِ الْغُرَابُ

ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِالْإِضَافَةِ إِلَى آيَةٍ ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ
إِلَى أَنَّهَا لَا مَوْضِعَ لَهَا وَحَدَّثَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ بَلْ تَقْدَرُ مَعَهَا حَرْفًا يَكُونُ ذَلِكَ الْحَرْفُ
مَعَ الْجُمْلَةِ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ.^(٤)

(١) الآية : ٦ من سورة المطففين.

(٢) ينظر الارشاد : ٢ / ٣٧٦ ، والمغني : ٢ / ٥٥٧.

وأصله إذا كانت ذو موصولة فلا موضع للجملة وإذا كانت بمعنى صاحب فهي في موضع جر.

(٣) البيت من بحر الوافر لم أعثر على قائله.

الشاهد قوله : (بأية قام ينطق) حيث اختلف في الجملة الواقعة بعد آية فقليل : لا موضع لها

وقيل في موضع جر بالإضافة.

(٤) ينظر المغني : ٢ / ٥٥٦ وقد نقد ابن هشام هذا الرأي.

الثَّالِثُ : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ حَتَّى لَا تَبْدَأَ نَحْوَ قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ :^(١)

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيئَهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُمْلَةَ مِنْ قَوْلِهِ (الجياد ما يقدن بأرسان) لَيْسَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَذَهَبَ الزَّجَّاجُ وَابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ إِلَى أَنَّهَا فِي مَوْضِعٍ جَرٍّ بِحَتَّى^(٢).

وَمِنْهَا مَا هُوَ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَقَعَ جَوَابًا لِأَدَاةِ الشَّرْطِ الْعَامِلِ نَحْوَ : إِنْ يَقُمَ زَيْدٌ فَعَمَرُوا قَامَ وَإِنْ يَقُمَ خَالِدٌ قَامَ جَعْفَرٌ ، فَقَوْلُهُ : فَعَمَرُوا قَامَ وَقَامَ جَعْفَرٌ كُلُّ مِثْلِهِمَا فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ وَلِذَلِكَ يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ بِالْجَزْمِ قَالَ تَعَالَى :^(٣) {مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ} فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قَرَأَ^(٤) (وَيَذَرُهُمْ).

الثَّالِثُ : أَنْ تُكُونَ مَعْطُوفَةً عَلَى مَحْزُومٍ أَوْ مَوْضِعُهُ جَزْمٌ نَحْوَ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ وَخَرَجَ عَمْرُو أَكْرَمَهُمَا وَقَوْلُهُ تَعَالَى : {فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ}.

وَقَدْ انْقَضَى الْقَوْلُ فِي الْجَمْعِ فَالْتِي لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ بِاتِّفَاقِ اثْنَا عَشَرَ ، وَالَّتِي فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ثَمَانِيَةٌ ، وَفِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ثَلَاثَةٌ عَشَرٌ ، وَفِي مَوْضِعِ جَرٍّ سِتَّةٌ ، وَفِي مَوْضِعِ جَزْمٍ ثَلَاثَةٌ ، فَلِذَلِكَ اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ قِسْمًا بِالتَّفَقُّعِ عَلَيْهِ وَالْمُخْتَلَفِ فِيهِ.

(١) البيت من بحر الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه : ص ١٧٥ ، والكتاب : ٢٧ / ٣ ، ٦٢٦ ،

والمقتضب : ٤٠ / ٢ ، ٤٠ / ٢ ، والتصريح : ٦٩ / ١ ، ٣٢٩ / ٢ ، والأشْمُونِي : ٤ / ٣٠٩ .

الشاهد قوله : (وحتى الجياد ما يقدن..) حيث اختلف في الجملة الواقعة بعد حتى هل لها موضع من الإعراب أو لا .

(٢) الارتشاف جـ ٢ ص ٣٧٦ ، والمجم : ١ / ٢٤٨ ، ورد هذا الرأي بأن حروف الجر لا تعلق عن العمل .

(٣) من الآية : ١٨٦ من سورة الأعراف .

(٤) هما حمزة والكسائي : ينظر التيسير للداني : ٩٤ ، والبحر المحيط : ٤ / ٤٣٣ .

﴿ التمييز ^(١) ﴾

قال ابن مالك : / ٢٢١

اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبَيَّنٍ تُكْرَهُ يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ

أَخَذَ النَّاطِلِمُ فِي بَيَانِ التَّمْيِيزِ فَقَالَ : يُنْصَبُ تَمْيِيزاً اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبَيَّنٍ تُكْرَهُ.

فَقَوْلُهُ : (اسْم) جِنْسٌ يَشْمَلُ التَّمْيِيزَ وَغَيْرَهُ وَلَا يَفْعُ الْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ التَّمْيِيزِ بِخِلَافِ الْحَالِ وَقَوْلُهُ : (بِمَعْنَى مِنْ) لَيْسَ بِظَاهِرٍ ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ لَا يَكُونُ بِمَعْنَى مِنْ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ اسْمٌ عَلَى مَعْنَى مِنْ فَتَكُونُ الْبَاءُ بِمَعْنَى عَلَى ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ التَّمْيِيزِ لَا يَكُونُ عَلَى مَعْنَى مِنْ نَحْوِ : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ ، وَكَذَلِكَ : غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا عِنْدَ مَنْ يَجِيزُ مَجِيءَ التَّمْيِيزِ مُتَقُولًا مِنَ الْمَفْعُولِ لَيْسَ الْمَعْنَى غَرَسْتُ الْأَرْضَ مِنْ شَجَرٍ. ^(٢)

وَقَدْ سَبَقَ النَّاطِلِمُ الْعَبْدِيُّ ^(٣) إِلَى نَحْوِ مَنْ كَلَامِهِ فَقَالَ : التَّمْيِيزُ يَتَقَدَّرُ بِمَنْ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى فَتَحَرَّرَ بِذَلِكَ عَلَى زَعْمِهِ مِنَ الْحَالِ وَقَدْ بَيَّنَّا أَنْ بَعْضَ التَّمْيِيزَاتِ لَا يَتَقَدَّرُ بِمَنْ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى فَبُطِلَ بِذَلِكَ قَوْلُ مَنْ أَطْلَقَ أَنَّ التَّمْيِيزَ يَتَقَدَّرُ بِمَنْ.

وكذلك أيضاً يَبْطُلُ بِقَوْلِهِمْ : دَارِي خَلْفَ دَارِكٍ فَرَسَخًا فَإِنَّهُ لَا يَتَقَدَّرُ

بِمَنْ. ^(٤)

(١) استغرق هذا الباب عشر صفحات من النسخة الأمريكية بدأ بصفحة ٢٢١ وانتهى ص ٢٣٠.

(٢) علق عليه ناظر الجيش فقال (تهديد القواعد جـ ص ٢٣٥٤) : أما قوله : إن التمييز المنقول

ليس فيه معنى من فظاهر إلا أن يدعى المصنف التعميم ويقول : لا يلزم من عدم حواز ظهور من معه فيما ذكر ألا يفسر بما المعنى فكمن من مقدر معنى وظهوره ممتنع.

(٣) هو أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد العبدي يسكنون الباء الموحدة نسبة إلى عبد القيس وهو

أحد النحاة المشهورين وقد سبقت ترجمته : ١ / ٣٤٤.

(٤) قال سيبويه (الكتاب : ١ / ٤١٧) : وأما قولهم داري خلف دارك فرسخاً مثلما قال داري

خلف دارك أجهم فلم يدر ما قدر ذاك ؟. فقال فرسخاً وذراعاً وميلاً.

وَقَوْلُهُ (مَبِين) فَصْلٌ يَخْرُجُ مَا هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى مَعْنَى مَنْ لَكِنْ تَصْبِيهِ لَيْسَ عَلَى التَّمْيِيزِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَبِينٍ إِهَامًا سَابِقًا نَحْوَ قَوْلِهِمْ : اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ ذَنْبًا ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ مِنْ ذَنْبٍ وَلَكِنْ ذَنْبًا اتَّصَبَ تَصَبُّبَ الْمَفْعُولِ لَا تَصَبُّبَ التَّمْيِيزِ .

وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ (مَبِين) أَنَّ مَا لَيْسَ فِيهِ بَيَّانٌ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزًا .

وَقَدْ وَقَعَ الْخِلَافُ فِي مَسَائِلَ :

مِنْ ذَلِكَ : أَيَّمَا فَهَلْ يَحْزُرُ لِي عِشْرُونَ أَيَّمَا رَجُلٍ ؟ مَتَّعَ ذَلِكَ الْخَلِيلُ وَسَيُوبِيهِ وَأَجَارَتهُ الْجُمْهُورُ .^(١)

مِنْ ذَلِكَ : التَّمْيِيزُ بِمِثْلِ أَجَارَ سَيُوبِيهِ : لِي عِشْرُونَ مِثْلَهُ ، وَمَتَّعَ ذَلِكَ الْفَرَاءُ .^(٢)

وَمِنْ ذَلِكَ : التَّمْيِيزُ بِغَيْرِ أَجَارَ يُوسُفَ : لِي عِشْرُونَ غَيْرَهُ ، وَمَتَّعَ ذَلِكَ الْفَرَاءُ .^(٣)

وَمِنْ ذَلِكَ : مَا فِي بَابِ نِعَمَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ^(٤) {فَعِمْمَا هِيَ} أَجَارَ الْفَارِسِيُّ أَنْ تَكُونَ مَا تَامَةً بِمَعْنَى شَيْءٍ فَتَكُونَ فِي مَوْضِعِ تَصَبُّبٍ عَلَى التَّمْيِيزِ ^(٥) . وَمَتَّعَ مِنْ ذَلِكَ أَبُو ذَرٍّ مُصْعَبُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْخُثَنِيُّ .^(٦)

(١) ينظر الكتاب : ٢ / ٢٧١ ، والهمع : ١ / ٢٥٠ ، والارتشاف : ٢ / ٣٨١ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٦١ .

(٢) ينظر الكتاب : ٢ / ١٧٢ ، والهمع : ١ / ٢٥٠ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٦١ .

(٣) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٨١ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٦١ .

(٤) من الآية : ٢٧١ من سورة البقرة .

(٥) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٨١ ، والهمع : ١ / ٢٥٠ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٦١ .

(٦) سبقت ترجمته في باب نائب الفاعل . وناظر رأيه في الهمع : ١ / ٢٥٠ ، والارتشاف : ٢ / ٣٨١ .

وَقَوْلُهُ (نِكْرَةٌ) اخْتِرَازٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً وَهَذَا الشَّرْطُ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ النَحْوِيِّينَ .

فَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وَابْنُ الطَّرَاوَةِ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّمْيِيزُ مَعْرِفَةً ، وَذَهَبَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ إِلَى جَوَازِ التَّعْرِيفِ فِي بَعْضِ التَّمْيِيزَاتِ ، وَذَهَبَ جُمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً^(١) .

وَحُجَّةُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً قَوْلُ أُمَيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ^(٢) .

إِلَى رُذُحٍ مِنَ الشَّيْزَى مِلَاءٍ لُبَابِ الْبُرِّ يُلْبِكُ بِالْشَّهَادِ

وقول الآخر^(٣) :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ غَمْرٍو

وقول الآخر^(٤) :

(١) ينظر شرح التسهيل : ٢ / ٣٨٥ ، والجمع : ١ / ٢٥٢ ، والارتشاف : ٢ / ٣٨٤ .

(٢) البيت من بحر الوافر وهو لأمية بن أبي الصلت في مدح عبد الله بن جدعان بالكرم وقبله قوله :

له دأع بمكة مشمعل وآخر فوق رابية ينادى

اللغة : المشمعل : المشمر الجاد ، ردح : جمع رداح وهي الجفنة العظيم ، الشيزي : خشب تصنع منه القصاع ، يلبك بالشهاد : يخلط بالعمل .

الشاهد قوله : " لباب البر " حيث جاء التمييز معرفةً بالإضافة . وانظر البيت في المقرب وشرحه : ٧٣٦ (المنصوبات) ، وشرح الجمل : ٢ / ٢٨١ .

(٣) البيت من بحر الطويل لراشد بن شهاب الشكري وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٨٦ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٣٢٤ ، والجمع : ١ / ٢٥٢ ، والتصريح : ١ / ١٥١ ،

والأشجوني : ١ / ١٨٢ .

الشاهد قوله : " وطبت النفس " حيث جاء التمييز معرفةً بأل وأصله وطبت نفساً .

(٤) البيت من بحر الطويل لم أعثر على قائله وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٨٦ ،

والمساعد : ٢ / ٦٥ ، والجمع : ١ / ٢٥٢ ، والدرر : ١ / ٢٠٩ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ٩ .

اللغة : تغد : تشعل ، لظاها : نارها المستعرة ، البيض والسمر : السيوف المستنونة .

الشاهد قوله : " ملكت الرعب والحرب " وهو كالبیت السابق .

عَلَامٌ مُلِئَتْ الرُّغْبُ وَالْحَرْبُ لَمْ تَقَدْ لَطَافًا وَلَمْ تُسْتَغْمَلِ الْبَيْضُ وَالسُّمُرُ

قَالُوا : وَلَعَنَ الْعَرَبُ مَشْهُورَةً : مَا فَعَلَتْ الْخَمْسَةُ عَشَرَ الدَّرْهَمَ وَالْعِشْرُونَ الدَّرْهَمَ وَقَالَتِ الْعَرَبُ : سَفَهُ زَيْدٌ نَفْسَهُ وَوَجَعَ زَيْدٌ بَطْنَهُ وَالْمَ عَمَرُوا رَأْسَهُ وَعَيْنَ زَيْدٍ رَأْيُهُ ^(١) وَبَطِرَتْ مَعِيشَتُهَا.

فَقَوْلُهُ (بَاب) تَمْيِيزٌ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ ، وَالنَّفْسَ وَالرُّغْبَ : تَمْيِيزَانِ وَهُمَا مَعْرِفَتَانِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَكَذَلِكَ الدَّرْهَمُ فِي الْمَثَلَيْنِ ، وَقَوْلُهُ : نَفْسُهُ وَبَطْنُهُ وَرَأْسُهُ وَمَعِيشَتُهَا كُلُّ ذَلِكَ مَنْصُوبٌ عِنْدَهُمْ عَلَى التَّمْيِيزِ ، مَعَ أَنَّهَا مَعَارِفٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمَعَارِفِ وَمَنْ اشْتَرَطَ التَّنْكِيرَ وَهُمْ جَمْعُهُورُ الْبَصَرِيِّينَ تَأَوَّلَ هَذَا كُلَّهُ. ^(٢)

وَيَرُدُّ عَلَى النَّاطِلِ فِي قَوْلِهِ : إِنَّ التَّمْيِيزَ هُوَ اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكْرَةً مَا كَانَ تَائِبِعًا لِلْعَدَدِ مِمَّا فِيهِ مَعْنَى مِنْ وَهُوَ مُبِينٌ نَكْرَةً وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ : أَخَذْتُ ثَلَاثَةَ ذَرَاهِمَ. فَذَرَاهِمٌ تَائِبِعٌ لِقَوْلِهِ : ثَلَاثَةً عَلَى طَرِيقِ الْبَدَلِ وَلَيْسَ بِتَمْيِيزٍ وَإِنْ كَانَ يُنْطَلَقُ عَلَيْهِ خُذُ النَّاطِلِ لِلتَّمْيِيزِ وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْرَجَ قَوْلُهُ تَعَالَى : { ائْتِنِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا } ^(٣).

وَقَوْلُهُ : بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ ذَكَرَ أَنَّ التَّمْيِيزَ يَنْتَصِبُ بِالشَّيْءِ الَّذِي قَدْ فَسَّرَهُ التَّمْيِيزُ وَالَّذِي فَسَّرَهُ التَّمْيِيزُ هُوَ الْمُمَيِّزُ فَحَاصِلُ كَلَامِهِ أَنَّ التَّمْيِيزَ يَنْتَصِبُ بِالْمُمَيِّزِ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا تَفْصِيلٌ وَخِلَافٌ : وَذَلِكَ أَنَّ التَّمْيِيزَ عَلَى قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ يَنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْأِسْمِ ، وَقِسْمٌ يَنْتَصِبُ عَلَى تَمَامِ الْكَلَامِ.

(١) مِنَ الْآيَةِ : ٥٨ مِنْ سُورَةِ الْقَصَصِ ، وَنَصُ الْآيَةِ { وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَوْمَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتُهَا }.

(٢) أَوَّلُوا ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى زِيَادَةِ الْأَلْفِ ، وَالْأَلْفُ كَمَا تَزَادُ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ : قَبِضْتُ الْأَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا وَقَبِضْتُ الْأَحَدَ الْعَشَرَ الدَّرْهَمَ وَقَوْلُهُ لِأَبِی مَنْصُوبٌ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ . وَانْظُرْ شَرْحَ التَّسْهِيلِ لِأَبِي مَالِكٍ : ٢ / ٣٨٦ ، وَالْجَمْعُ : ١ / ٢٥٢ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ٤ / ١١ (رِسَالَةٌ دُكْتُورَاهُ - وَالشَّرِيبِيِّ أَبُو طَالِبٍ).

(٣) مِنَ الْآيَةِ : ١٦٠ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ وَبَدَائِئِهَا : { وَقَطَعْتَاهُمْ ائْتِنِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أَمَّا }.

(٤) عَرَفَهُ فِي التَّسْهِيلِ فَقَالَ : التَّمْيِيزُ : هُوَ مَا فِيهِ مَعْنَى مِنَ الْجِنْسِيَّةِ مِنْ نَكْرَةٍ مَنْصُوبَةٍ فَضْلَةً عَمِ

تَائِبِعُ . التَّسْهِيلُ : ص ١١٤.

فَالَّذِي يَنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْاسْمِ فَتَحُوْ قَوْلُكَ : رَطَلُ سَمْنًا وَسَتَاتِي تَقَاسِيْمُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَلَا خِلَافَ بَيْنَ التَّحْوِيْنِ فِي أَنْ الْعَامِلَ فِيهِ هُوَ الْاسْمُ الَّذِي انْتَصَبَ عَنْ تَمَامِهِ فَالْثَّاصِبُ لِقَوْلِكَ سَمْنًا هُوَ رَطَلٌ وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ.

وَالَّذِي يَنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ فَتَحُوْ قَوْلُكَ : تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا وَفِي الثَّاصِبِ لِهَذَا التَّمْيِيزِ وَمَا أَشْبَهَهُ خِلَافٌ : فَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ نَحْوُ مَا مَثَلْنَاهُ أَوْ بِالِاسْمِ الَّذِي فِي مَعْنَى الْفِعْلِ نَحْوُ : زَيْدٌ مُنْشَرِّحٌ صَدْرًا وَطَيِّبٌ نَفْسًا وَمَسْرُورٌ قَلْبًا وَعَجِثٌ مِنْ اشْتِغَالِ رَأْسِكَ شَيْئًا وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَازِنِيِّ وَالْمِرْدِي وَالزَّجَّاجِ^(١) ، وَذَهَبَ الْمُحَقِّقُونَ إِلَى أَنْ الْعَامِلَ فِيهِ هُوَ الْجُمْلَةُ الَّتِي انْتَصَبَ عَنْ تَمَامِهَا لَا الْفِعْلُ وَلَا الْاسْمُ الَّذِي بِمَعْنَى الْفِعْلِ فَكَمَا جَازَ لِعِشْرَيْنِ أَنْ يَنْصَبَ التَّمْيِيزُ فَكَذَلِكَ يَنْتَصِبُ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِي الْجُمْلَةِ فِعْلٌ بَلْ جَاءَ التَّصَبُّبُ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ حَيْثُ لَا فِعْلٌ نَحْوُ : دَارِي خَلْفَ دَارِكَ فَرَسَخًا^(٢).

قوله :

كَثِيرٌ أَرْضًا وَقَفِيرٌ بُرًّا وَمَنُونٌ عَسَلًا وَتَمْرًا

مثل التَّمْيِيزِ بِمَا انْتَصَبَ عَنْ تَمَامِ الْاسْمِ ، وَالتَّمْيِيزُ الْمُنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْاسْمِ يَكُونُ عَدَدًا وَمِقْدَارًا وَشَبِيهَاً بِالْمِقْدَارِ : مِثَالُ الْعَدَدِ : عِنْدِي خَمْسَةُ عَشَرَ رَجُلًا ، وَالمِقْدَارُ : مَكِيلٌ وَمَوْزُونٌ وَمَمْسُوحٌ ، مِثَالُ الْمَكِيلِ قَوْلُهُ فِي الْبَيْتِ : قَفِيرًا بُرًّا وَمِثَالُ الْمَوْزُونِ قَوْلُهُ : وَمَنُونٍ عَسَلًا وَتَمْرًا وَمِثَالُ الْمَمْسُوحِ / ٢٢٢ قَوْلُهُ : كَثِيرٌ أَرْضًا ، وَالشَّبِيهُ بِالْمِقْدَارِ قَوْلُهُمْ : مَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَابًا وَعَلَيْهِ شَعْرٌ كَلْبَيْنِ دَيْنًا

(١) ينظر المقتضب : ٣/ ٣٢ ، ٣٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣/ ٣١٩ ، والتصريح : ١/ ٣٩٥ ، وهو رأي سيويه أيضاً . الكتاب : ١/ ٢٠٤ ، والإيضاح بشرح المقتصد : ٢/ ٦٩١ .

(٢) هو رأي ابن عصفور أيضاً ينظر المقرب : ١٨٠ ، وشرح المقرب : ٢/ ٧٥٠ (المنصوبات) ، والمجموع : ١/ ٢٥١ .

تقديره : مثل شَعَرٍ كَلْبَيْنِ أي مثله في الكثرة ، وَلَا يَجِيءُ الْمَنْصُوبُ عَنْ تَمَامِ الْأِسْمِ بَعْدَ مَا لَيْسَ بِعَدَدٍ وَلَا مِقْدَارٍ وَلَا شَبِيهٍ بِهِ إِلَّا قَلِيلًا يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ تَحْوِيْلُهُمْ : اللَّهُ دَرُهُ رَجُلًا وَوَيْحَهُ فَارِسًا وَمِثْلُ أَحَدٍ ذَهَبًا وَلَنَا أَمْنَالُهَا إِبِلًا وَلَنَا غَيْرُهَا شَاةٌ وَأَبْرَحَتْ جَارًا وَيَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ^(١) وَقَالَ :^(٢)

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتِ مِنْ سَيِّدٍ مُوطَأِ الْأَكْثَافِ رَحْبِ الذَّرَاغِ

فمن سيد تُمَيِّزُ تقديره : ما أنت سيداً.

وَقَدْ عُدَّ سَبِيوِيَّةُ مِثْلَهُ مِنَ الْمَقَادِيرِ^(٣) وَخَالَفَهُ الْفَارِسِيُّ فِي ذَلِكَ وَهُوَ الْأَوَّلَى ، لِأَنَّ الْإِنَّمَا تُرِيدُ بِالْمِقْدَارِ مَا صَحَّ إِضَافَةُ الْمِقْدَارِ إِلَيْهِ لَفْظًا أَوْ نِسَةً وَمِثْلُ لَا يَصِحُّ فِيهَا^(٤) ذَلِكَ.

وَتَمَامُ الْأِسْمِ يَكُونُ بِأَحَدٍ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : إِمَّا بِالتَّنْوِينِ كَشَبِيرٍ أَرْضًا ، وَإِمَّا بِالنونِ كَمَنْوِينَ عَسَلًا وَإِمَّا بِالْإِضَافَةِ كَ : اللَّهُ دَرُهُ رَجُلًا وَقَالُوا يَكُونُ التَّنْوِينُ مَقْدَرًا تَحْوِيْلًا : خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلًا وَذَلِكَ فِي الْمَرْكَبِ قَيْتُمُ بِالتَّنْوِينِ الْمَقْدَرِ.

(١) قوله : أبرحت جاراً هو من قول الأعشى (ديوانه ص ١٤٢ دار الكتاب العربي)

تقول ابنتي حين جد الرحيم ل أبرحت رثياً وأبرحت جاراً

وقوله : يا جارتا ما أنت حارة مأخوذ من قوله أيضاً (ديوانه ص ١٥٠).

يا جارتا ما أنت جارة باتت لتحزنا عفارة

فربما وجاراً وجارة كل هذا تُمَيِّزُ منصوب عن تمام الاسم ويكون المقصود بالباء هو السرب والجار وذهب بعضهم إلى أنه من تُمَيِّزُ الحملة ويكون المعنى أعجبت جاراً.

والشاهد هنا قوله : " من سيد " حيث جر التمييز بمن والأصل : ما أنت سيداً.

(٢) البيت سبق الحديث عنه في باب الحال. ص ٣٣٣.

(٣) ينظر الكتاب ١٧٢ / ٢ ، ١٧٤.

(٤) تعليقه من ابن عصفور حيث يقول : وقد يجيء في غير المقادير ، ومن ذلك قولهم : لي مثله رجلاً نصبوا رجلاً لحز الإضافة بينه وبين مثل. (شرح المقرب ص ٧٧٠ المنصوبات).

﴿ حُكْمُ تَمْيِيزِ الذَّاتِ ﴾

قوله :

وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهَيْهَا اجْرُرُهُ إِذَا أَضَفْتَهَا كَ : مُدُّ حِنْطَةٍ غِسْدًا

يقول : يَجُورُ الْجَرُّ فِي هَذِهِ التَّمْيِيزَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْبَيْتِ قَبْلَ هَذَا وَفِيمَا أَشَبَّهَهَا بِالْإِضَافَةِ نَقُولُ : شَبَّهَ أَرْضِي وَقَفِيزُ بَرٍّ وَمَنَّا سَمْنٌ وَكَذَلِكَ فِيمَا أَشَبَّهَهَا وَهَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ فَنَقُولُ : الْمَقَادِيرُ الَّتِي أَسْمَاؤُهَا مُفْرَدَةٌ إِمَّا أَنْ يُرَادَ بِهَا الْآلَاتُ أَوْ الْأَشْيَاءُ الْمَقْدَّرَةُ بِتِلْكَ الْآلَاتِ ، إِنْ أُرِيدَ الْأَوَّلُ لَا يَجُوزُ إِلَّا إِضَافَتُهَا نَحْوُ : عِنْدِي مَنَّا سَمْنٌ أَيْ الرُّطْلُ الَّذِي يُوزَنُ بِهِ السَّمْنُ وَعِنْدِي قَفِيزُ بَرٍّ أَيْ الْمِكْيَالُ الَّذِي يُكَالُ بِهِ الْبُرُّ وَعِنْدِي ذِرَاعٌ تُؤَبُّ أَيْ الْآلَةُ الَّتِي يَذْرَعُ بِهَا الثَّوْبُ.

وَأِنْ أُرِيدَ الثَّانِي فَيَجُوزُ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَوْحُهُ : أَحَدُهَا : النَّصْبُ تَمْيِيزًا ، وَالْإِضَافَةُ إِلَى مَا بَعْدَهَا عَلَى مَعْنَى مِنْ ، وَجَعَلَ مَا بَعْدَهَا صِفَةً لَهَا وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ ، وَالرَّابِعُ : نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ وَجَازَ مَجِيءُ الْحَالِ عَلَى مِنَ النِّكَرَةِ غَيْرِ مُتَقَدِّمَةٍ عَلَيْهَا ، لِأَنَّ مَجِيئَهَا بَعْدَ النِّكَرَةِ وَإِنَّمَا يَقُلُ إِذَا كَانَتْ وَصْفًا فِي الْأَصْلِ وَهَذَا لَيْسَ بِوَصْفٍ فِي الْأَصْلِ ، وَإِذَا كَانَ مَا بِهِ تَمَامُ الْأِسْمِ تَنْوِينًا ظَاهِرًا جَازَ حَذْفُهُ وَالْإِضَافَةُ فَتَقُولُ : رَطْلُ زَيْتٍ ، وَإِنْ كَانَ تَنْوِينًا مُقَدَّرًا فَلَا تَجُوزُ الْإِضَافَةُ نَحْوُ : عِنْدِي خَمْسَةُ عَشَرَ رَجُلًا فَلَا يَجُوزُ : رَجُلٌ بِالْخَفْضِ عَلَى الْإِضَافَةِ ، وَإِنْ كَانَ مَا بِهِ التَّمَامُ نَوْنًا فِيمَا أَنْ يَكُونَ فِي ثَنِيَّةٍ أَوْ جَمْعٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ إِنْ كَانَ فِي ثَنِيَّةٍ أَوْ جَمْعٍ جَازَ حَذْفُ النُّونِ وَالْإِضَافَةُ فَتَقُولُ : عِنْدِي مَنَوَانٍ سَمْنًا وَمَنَّا سَمْنٌ^(١) ، وَإِنْ كَانَتِ الثُّونُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ نَحْوُ : عِنْدِي عِشْرُونَ

(١) فِي الْمَحْطُوطَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ : فَتَقُولُ هُمَا حَسَنَانِ وَجُوهًا وَحَسَنًا وَجُوهَ ، وَهُمْ حَسَنُونَ وَجُوهًا وَحَسَنُو وَجُوهَ . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّ هَذَا مِنَ النَّصُوبِ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ وَكَلَامِهِ فِي النَّصُوبِ عَنْ تَمَامِ الْأِسْمِ.

رَجُلًا فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا وَإِضَافَةُ وَأَحَازَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ فَأَجَازُوا : عِنْدِي عِشْرُو
دِرْهَمٍ.^(١)

وقول الناظم : إِذَا أَضَفْتَ أَي إِذَا أَضَفْتَ شَيْئًا وَقَفِيزًا وَمُنُونٍ فَيَجُوزُ : شَرُّ
أَرْضٍ وَقَفِيزٌ بَرٌّ وَمُنُونٌ عَسَلٌ وَمِثْلُ فِي الْبَيْتِ بِقَوْلِهِ : كَمَدَّ حِنْطَةً غَدًا أَصْلُهُ : مَدَّ حِنْطَةً.

وقالوا : عِنْدِي مِقْدَارُ كُرْبُرٍ وَمِقْدَارُ قَفِيزٍ بُرٍّ وَمِقْدَارُ ذِرَاعٍ ثَوْبًا وَلَا يُمَكِّنُ
الإِضَافَةُ بِحِجْزِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِقْدَارُ وَهُوَ كُرْبُرٌ وَقَفِيزٌ وَذِرَاعٌ ، وَنَصَبُوا فِي عِنْدِي رَطْلٌ
سَمْنَا مَعَ أَنَّ الإِضَافَةَ غَيْرُ مُتَعَدِّرَةٍ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ : عِنْدِي مِقْدَارُ رَطْلٍ سَمْنَا وَإِضَافَةُ
الْمَقْسَرِ وَهُوَ مِقْدَارُ إِلَى التَّمْيِيزِ لَا يُمَكِّنُ لِحِجْزِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِقْدَارَ بَيْنَهُمَا ، فَلَمَّا تَقَرَّرَ
النَّصْبُ حَذَفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَهُوَ مِقْدَارُ وَأَقَامُوا مَقَامَهُ مَا كَانَ مُضَافًا إِلَيْهِ وَأَغْرَبُوهُ
بِإِعْرَابِهِ وَأَبْقَوْا النَّصْبَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ وَمَنْ أَضَافَ رَأَى أَنَّ الرُّطْلَ إِنَّمَا يُرَادُ
بِهِ الْمِقْدَارُ الْمَحْذُوفُ وَلَيْسَ فِي اللَّفْظِ مَا يَمْنَعُهَا مِنَ الإِضَافَةِ فَاتَرُ الإِضَافَةُ / ٢٢٣
عَلَى النَّصْبِ ، فَعَلَى هَذَا إِذَا قُلْتَ : عِنْدِي جُبَّةٌ خَزًّا لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ : عِنْدِي الْجُبَّةُ
أَوْ مِقْدَارُهَا مِنَ الْخَزِّ إِنْ أَرَدْتَ الثَّانِي كَانَ مِمَّا لَرَطْلٍ زِينًا فَتَجُوزُ فِيهِ الْأَوْجُهُ الْأَرْبَعَةُ
الْمُتَقَدِّمَةُ وَإِنْ أَرَدْتَ الْأَوَّلَ أَضَفْتَ فَقُلْتَ : جُبَّةٌ خَزٌّ وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى التَّمْيِيزِ ،
فَإِنْ جَاءَ مُنْصُوبًا فَنَصَبُهُ عَلَى الْحَالِ لَمَّا ذَكَرْتَاهُ مِنْ أَنَّ النَّصْبَ عَلَى التَّمْيِيزِ لَا يَجُوزُ إِلَّا
إِذَا تَعَدَّرَتْ الإِضَافَةُ فِي لَفْظِ الْمَسْأَلَةِ أَوْ فِي أَصْلِهَا ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى حَمَلَ سَبُوبِهِ (خَزًّا)

(١) هذا هو رأي الكسائي حيث حكى عن بعض العرب يقول : عِشْرُو دِرْهَمٍ.

ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٨١.

فِي قَوْلِ الْعَرَبِ : عِنْدِي جَبَّةٌ خَزَأٌ عَلَى الْحَالِ^(١) وَخَالَفَهُ الْمُرْدُ فَرَعَمَ أَنَّ انْتِصَابَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ^(٢) ، وَالصَّحِيحُ مَذْهَبُ سَبْيُوهِ^(٣).

وَالْعَامِلُ فِيهِ مَا فِي عِنْدِي مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ وَضُمَّنَ خَزَأٌ مَعْنَى الْمُشْتَقِّ.

وَاحْتَلَفَ النَحْوِيُّونَ فِي تَمْيِيزِ الْمِقْدَارِ إِذَا كَانَ مُخْتَلِطًا فَرَعَمَ الْفَرَاءُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَطْفُ بَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ فَإِذَا كَانَ عِنْدَكَ مِقْدَارُ رَطَلٍ مِنْ سَمْنٍ وَعَسَلٍ قُلْتَ : عِنْدِي رَطَلٌ سَمْنًا وَعَسَلًا وَأَجَازَ ذَلِكَ غَيْرُهُ فَقُولُ : سَمْنًا وَعَسَلًا وَوَافِقُ الْفَرَاءِ فِي تَمْيِيزِ الْعَدَدِ عَلَى الْعَطْفِ إِذَا كَانَ التَّمْيِيزُ مُخْتَلِطًا فَأَجَازَ عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا وَامْرَأَةً^(٤).

قَوْلُهُ :

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبًا إِنْ كَانَ مِثْلُ : مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا

ذَكَرَ أَنَّهُ إِذَا أُضِفَتِ الْمَعْمُورَةُ إِلَى غَيْرِ التَّمْيِيزِ وَجَبَ نَصْبُ التَّمْيِيزِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَبْيِينُ ذَلِكَ فِي الْبَيْتِ قَبْلَهُ.

وَقَوْلُهُ : (بَعْدَ مَا أُضِيفَ) يَشْمَلُ أَنْ تُكُونَ الْإِضَافَةُ لَفْظًا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى :^(٥) {مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا} وَأَنْ تُكُونَ الْإِضَافَةُ تَقْدِيرًا نَحْوُ قَوْلِهِ : الْبَيْتُ مُمْتَلِئٌ بِرَأْيٍ

(١) ينظر الكتاب : ١١٨ / ٢ ، وشرح التسهيل : ٣٨٢ / ٢.

(٢) يقول المرء في المفتض : ٢٧٢ / ٢٣ ، وإذا قال : هذا حاتمك حديدًا فالحديد لازم فليس للحال ههنا وضع بين ولا أرى نصب هذا إلا على التبيين لأن التبيين إنما هو بالأسماء فهذا الذي أراه.

وانظر الرأيين في شرح التسهيل لابن مالك : ٣٨٢ / ٢ ، والارتشاف جـ ٢ ص ٣٨٣.

(٣) انظر تفصيل ذلك في التذيل والتكميل جـ ٤ ص ٦٦ تحقق د/ الشربيني أبو طالب (رحمه الله).

(٤) ينظر الارتشاف : ٣٨٣ / ٢ ، والمجمع : ٢٥٠ ، ٢٥١.

(٥) من الآية : ٩١ من سورة آل عمران.

مُمْتَلِئُ الْأَفْطَارِ ، فَلَمَّا كَانَ الْمَمِيزُ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ مُضَافًا إِلَى غَيْرِهِ وَالتَّمْيِيزُ تَقْدِيرًا اِمْتَنَعَ أَنْ يُضَافَ إِلَى التَّمْيِيزِ كَمَا اِمْتَنَعَ فِي الْمُضَافِ إِلَى غَيْرِ التَّمْيِيزِ لَفْظًا.

وقوله : (إِنْ كَانَ مِثْلُ مِلْءِ الْأَرْضِ) أي مُضَافًا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا كَمَا مَثَّلْنَا ، وَمِنْ الْمُضَافِ قَوْلُهُمْ : قَدَرُ رَاحَةٍ سَحَابًا وَجَمَامِ الْمَكُولِ دَقِيقًا وَيَا وَيَحَهُ رَجُلًا^(١) وَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢) : [فَإِنَّ الْهَوَى يَكْفِيكَهُ مِثْلُهُ صَبْرًا] وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وقوله : يَجِبُ النَّصْبُ بَعْدَ الْإِضَافَةِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ بَلْ يَجُوزُ النَّصْبُ وَيَجُوزُ الْجَرْ بِمَنْ فَقَوْلُ : مِلْءُ الْأَرْضِ مِنْ ذَهَبٍ^(٣) وَقَدْ بَيَّنَّ النَّاطِمُ ذَلِكَ بَعْدَ فِي قَوْلِهِ : (وَاجْرُزْ بِمَنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى) وَذَهَبًا لَيْسَ بَعْدَ وَلَا فَاعِلٍ فِي الْمَعْنَى فَيَجُوزُ جَرُّهُ بِمَنْ فَإِذَا كَانَ يَجُوزُ الْجَرْ بِمَنْ فَكَيْفَ يَقُولُ وَجِبَ النَّصْبُ ؟.

(١) ومن ذلك أيضاً قولهم : يا حسنها ليلة وقولهم : فيا لك يوماً وحسبك به رجلاً وملء الأرض ذهباً والله دره فارساً.

(٢) هذا عجز بيت من بحر الطويل للرامح بن أبرد وصدره :

فإن خفت يوماً أن يلج بك الهوى

وقبله قوله :

قرعت طنابيب الهوى يوم عاجل ويوم اللوى حتى قسرت الهوى قسراً

الشاهد قوله : " مثله صراً " حيث جاءت صراً مميزاً بعد مثل.

وانظر البيت في شرح التسهيل : ٢ / ٣٨٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٧٧٣ ، وناسطر الجيش : ٥ / ٢٣٥٧ .

(٣) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل جواز النصب والجر في نحو قوله تعالى {ملء الأرض ذهباً} ، ينظر شرح التسهيل : ٢ / ٣٨٣ .

﴿ تمييز النسبة وأنواعه وحكم كل نوع ﴾

قوله :

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى الصِّبْنَ بِأَفْعَلًا مُفَضَّلًا كَأَنَّ أَعْلَى مَنْزِلًا

يَقُولُ : أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِذَا جَاءَ بَعْدَهُ مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَإِنَّهُ يَنْتَصِبُ كَقَوْلِهِ : أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا أَيْ عَلَا مَنْزِلُكَ ، وَهَذَا عِنْدَهُ مِمَّا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ أَحْسَنُ وَجْهًا فَلَيْسَ الْمَعْنَى زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ ؛ لَأَنَّ أَفْعَلَ لَا يَتَقَدَّرُ بِحَسَنٍ ؛ لَأَنَّ حَسَنَ يَدُلُّ عَلَى مُطْلَقِ الْحُسْنِ وَأَحْسَنُ يَدُلُّ عَلَى حُسْنٍ زَائِدٍ عَلَى حُسْنٍ غَيْرِهِ وَلَمْ يَتَنَا مِنْ أَحْسَنٍ فِعْلًا يَتَضَمَّنُ مَعْنَى أَحْسَنَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ فَاعِلٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى إِذْ لَا فِعْلَ لَهُ مِنْ لَفْظِ أَحْسَنَ يُؤَدِّي مَعْنَى أَحْسَنَ فِيرْفَعُهُ فَلِلذَلِكَ ذَهَبَ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ إِلَى أَنَّ هَذَا التَّمْيِيزَ لَيْسَ مَقْبُولًا مِنْ فَاعِلٍ وَإِنَّمَا هُوَ مَقْبُولٌ مِنْ مُضَافٍ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهَهُ فَاصِلُهُ : وَجْهَهُ زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْ وَجْهِكَ.

وَالآنَ تَتَكَلَّمُ عَلَى التَّمْيِيزِ الَّذِي لَيْسَ مُنْتَصِبًا عَنْ تَمَامِ الْأِسْمِ ؛ لِأَنَّ هَذَا قَدْ تَقَدَّمَ فَتَقُولُ : الْمُنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ مُفَسَّرًا لِمَا انْطَوَى عَلَيْهِ الْكَلَامُ الَّذِي قَبْلَهُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ إِذَا قُلْتَ : تَصَبَّبَ زَيْدٌ وَامْتَلَأَ الْإِنَاءُ عَرِفَ أَنَّ الْمُنْتَصِبَّ مِنْ زَيْدٍ وَالْمَالِي لِلْإِنَاءِ شَيْءٌ ، فَفَسَّرَ الْمُنْتَصِبَ / ٢٢٤ بِالْعَرَقِ وَالْمَالِي بِالزَّيْتِ ، وَالْمُنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْأِسْمِ هُوَ الَّذِي يَكُونُ تَفْسِيرًا لِاسْمٍ مِنْهُمْ قَبْلَهُ فَقَدْ يَشْتَرِكُ الْمُنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْأِسْمِ وَالْمُنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ فِي أَنْ كَلَامًا مِنْهُمَا يَفْسَرُ مِثْلَهُمَا غَيْرَ أَنْ الَّذِي يَفْسَرُ عَنْ تَمَامِ الْأِسْمِ مِنْهُمْ مَذْكُورٌ وَالَّذِي يَفْسَرُ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ مِنْهُمْ غَيْرُ مَذْكُورٍ بَلْ هُوَ مَفْهُومٌ مِنْ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ وَيَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَ كَلَامٍ مَنْطَوٍ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُمْ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ : (١)

أَحَدُهُمَا : أَنْ يُؤَدِيَ إِلَى تَدَافُعِ الْكَلَامِ نَحْوُ : ضَرَبَ زَيْدٌ رَجُلًا إِذَا جَعَلَتْ رَجُلًا تَفْسِيرًا لِمَا انْطَوَى عَلَيْهِ الْكَلَامُ الْمُتَقَدِّمُ مِنْ إِهَامِ الْفَاعِلِ فَتَنْصَبُ رَجُلًا عَلَى التَّمْيِيزِ أَيْ : أَنَّ الضَّارِبَ لَيْسَ بِأَمْرَاءٍ وَلَا فَرَسٍ وَلَا غَيْرِهِمَا مِمَّا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ضَارِبًا وَذَلِكَ أَنَّ الْكَلَامَ مَبْنِيًّا عَلَى حَذْفِ الْفَاعِلِ فَذِكْرُهُ تَفْسِيرًا آخِرُهُ مُتَدَافِعٌ ؛ لِأَنَّ مَا حُذِفَ لَا يَذْكُرُ ، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى إِجَارَةِ ذَلِكَ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ وَقَدْ يَتَخَرَّجُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الرَّاجِزِ :^(١)

يَنْسَطُ لِلْأَضْيَافِ وَجْهًا رَحْبًا بَسَطَ ذِرَاعَيْنِ لِعَظْمٍ كَلْبًا

فَنَصَبَ (كَلْبًا) تَفْسِيرًا لِمَا انْطَوَى عَلَيْهِ قَوْلُهُ (بَسَطَ ذِرَاعَيْنِ) وَيَكُونُ قَدْ تَوَى بِالْمَصْدَرِ بِنَاءً لِلْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ثُمَّ أَضَافَ ، وَالتَّقْدِيرُ بَسَطًا مِثْلُ مَا بَسَطَ ذِرَاعَانِ فَلَمَّا حَذَفَ الْبَاسِطُ لِلذَّرَاعَيْنِ أَتَى بِقَوْلِهِ كَلْبًا تَفْسِيرًا لِذَلِكَ الْبَاسِطِ الْمُحذُوفِ ، وَبِحَتْمِ هَذَا الْبَيْتِ غَيْرَ هَذَا مِنَ التَّأْوِيلِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مِنَ بَابِ الْقَلْبِ فَتَجْعَلَ كَلْبًا مَفْعُولًا وَذِرَاعَيْنِ بِمَجْرُورٍ بِالإِضَافَةِ وَهُوَ فَاعِلٌ أَصِيفَ إِلَيْهِ الْمَصْدَرُ وَالتَّقْدِيرُ : كَمَا بَسَطَ ذِرَاعَانِ كَلْبًا وَهُوَ مِنَ الْمَقْلُوبِ الْأَصْلِ كَمَا بَسَطَ كَلْبٌ ذِرَاعَيْهِ وَالْقَلْبُ كَثِيرٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ .

الْمَوْضِعُ الثَّانِي : أَنْ يُؤَدِيَ إِلَى إِخْرَاجِ اللَّفْظِ عَنْ أَصْلِهِ وَضَعِهِ نَحْوُ قَوْلِهِ : أَدْهَنْتُ زَيْتًا لَا يَحْجُوزُ نَصَبُ زَيْتٍ عَلَى التَّمْيِيزِ إِذْ الْأَصْلُ : أَدْهَنْتُ بَزَيْتٍ ، فَلَوْ نَصَبَ عَلَى التَّمْيِيزِ لَأَدَّى إِلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ وَالتَّرَامِ التَّنْكِيرِ فِي الْأِسْمِ وَنُصْبِهِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وَهَذَا كُلُّهُ إِخْرَاجٌ لِلْفِظِ عَنْ أَصْلِهِ وَضَعِهِ فَلَا يَحْجُوزُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِقِيَاسٍ

(١) بَيَّانٌ مِنَ الرَّجَزِ الْمَشْطُورِ لِقَائِلٍ بِمَجْهُولٍ وَهِيَ فِي الْمَدْحِ بِالْكَرَمِ بَأَنَّ الْمَمْدُوحَ يَسْطُ وَجْهَهُ لِلضِّيُوفِ كَمَا يَسْطُ الْكَلْبُ ذِرَاعِيهِ حِينَ يَأْكُلُ عَظْمًا .
الشَّاهِدُ فِيهِ : بَسَطَ ذِرَاعِيهِ لِعَظْمٍ كَلْبًا وَقَدْ فَصَلَهُ الشَّارِحُ .

وَانْظُرِ الشَّاهِدَ فِي الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ : جـ ٢ ص ٨١ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَغْنَى : ٢ / ٨٩٠ ،
وَالْتَذِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٤ / ١٨ .

بَلْ يُوَفِّ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى السَّمْعِ ، وَالَّذِي وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : امْتَلَأُ الْإِنَاءَ مَاءً وَتَفَقَّ زَيْدٌ شَحْمًا الْأَصْلُ : مِنَ الْمَاءِ وَمِنْ الشَّحْمِ فَحُذِفَتْ مِنْ وَأُلِّ وَاتَّصَبَ تَمَيِّزًا لَا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بَعْدَ إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ يَذُلُّ عَلَى اتِّصَابِهِ عَلَى التَّمْيِيزِ التَّزَامُ التَّنْكِيرِ فِيهِ وَكَوْنُهُمْ لَا يَقْدُمُونَهُ عَلَى الْفِعْلِ عَلَى خِلَافِ فِي هَذَا الْآخِرِ وَسَيَأْتِي وَلَوْ كَانَ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَفْعُولِ بَعْدَ إِسْقَاطِ الْحَرْفِ لَجَاءَ مَعْرِفَةٌ وَنَكْرَةٌ وَلَجَزَّ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ بِإِجْمَاعٍ.

وَهَذَا التَّمْيِيزُ الْمُتَّصِبُ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ يَكُونُ مَنْقُولًا وَمُشَبَّهًا بِالْمَنْقُولِ.
الْمَنْقُولُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ.

مَنْقُولٌ مِنْ فَاعِلٍ وَذَلِكَ نَحْوُ : تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا^(١) {وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا} وَطَابَ زَيْدٌ نَفْسًا أَصْلُهُ : تَصَبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ وَاشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ وَطَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ فَاسْتَدْنَا الْفِعْلَ إِلَى الْمَحْرُورِ وَاتَّصَبَ الْفَاعِلُ تَمْيِيزًا ، وَمِنْ الْمَنْقُولِ مِنَ الْفَاعِلِ قَوْلُهُمْ : نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ أَصْلُهُ : نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ فَأَضْمَرَ فِي نِعَمَ ضَمِيرٌ مُبْهَمٌ وَنُصِبَ رَجُلًا تَفْسِيرًا لِذَلِكَ الْمُضْمَرِ الْمُبْهَمِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : تَفَقَّ زَيْدٌ شَحْمًا وَامْتَلَأُ الْإِنَاءَ مَاءً فَاسْتَدَلُّ سَبِيحُهُ عَلَى أَنَّهُمَا تَمْيِيزَانِ بِالتَّزَامِ التَّنْكِيرِ فِيهِمَا وَكَوْنِهِمَا لَا يَحْزُرُ تَقْدِيمُهُمَا عَلَى الْفِعْلِ وَلَيْسَا مَفْعُولَيْنِ بَعْدَ إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ فِيهِمَا : تَفَقَّ زَيْدٌ مِنْ شَحْمٍ وَامْتَلَأُ الْإِنَاءَ مِنْ مَاءٍ.^(٢) وَقَدْ أَشْكَلَ عَلَى ابْنِ خَرُوفٍ كَوْنُ الْمَنْصُوبِ فِي : امْتَلَأُ الْإِنَاءَ مَاءً هُوَ الْغَرَفُوعُ فِي الْمَعْنَى لَا بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ مِنْ مَاءٍ وَلَا بِالنَّظَرِ إِلَى اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ : امْتَلَأُ مَاءَ الْإِنَاءِ كَمَا يُقَالُ تَصَبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ وَلَا يَلِزَمُ ذَلِكَ مَنْ قَالَ إِنَّهُ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ أَنَّهُ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى بِالْإِمْتِلَاءِ إِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ فَاعِلٌ فِي

(١) مِنَ الْآيَةِ : ٤ مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ.

(٢) يَنْظُرُ الْكِتَابُ : ١ / ٢٠٤.

الْمَعْتَى مِنْ حَيْثُ أَتَى مَالِيَّ لِلْإِنَاءِ / ٢٢٥ ؛ لَأَنَّ الْمَطَاوِعَ الَّذِي هُوَ امْتِلَاءٌ يَنْصَمُنُ
الْمَجْهُولُ الَّذِي هُوَ مَلَأٌ وَقَدْ اسْتَعْمَلَتْ الْقَرْبُ مَلَأَ الْمَاءَ الْإِنَاءَ خِلَافًا لِمَنْ أُنْكَرَ
اسْتِعْمَالُهُ قَالَ الشَّاعِرُ :^(١)

تَصَرَّمَ مِنِّي وَدُّ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ وَمَا كَانَ ظَنِّي وَذَهَمُ يَتَصَرَّمُ
قَوَارِضُ تَأْتِيَنِي وَيَحْتَقِرُونَهَا وَقَدْ يَمْلَأُ الْمَاءُ الْإِنَاءَ فَيَقْعُمُ

فَإِذَا أَرَدْتُ الْمَطَاوِعَ قُلْتُ : امْتِلَأُ الْإِنَاءَ مَاءً.

وهذا التمييزُ مِنَ الْفَاعِلِ إِنْ كَانَ فِي نِعْمٍ طَائِقَ الْمَخْصُوصِ إِفْرَادًا وَثَنِيَّةً
وَجَمْعًا وَتَذْكِيرًا وَثَانِيًا ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ نِعْمٍ وَهُوَ اسْمُ جَنْسٍ فَلَا يُجْمَعُ ، وَإِنْ كَانَ
غَيْرَ اسْمِ جَنْسٍ كَتَفْسٍ وَغَيْرِ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ النِّقْلِ مُفْرَدًا بُنِيَ عَلَى إِفْرَادِهِ وَلَا يَحْجُوزُ
الْجَمْعُ وَإِنْ كَانَ قَبْلَ النِّقْلِ جَمْعًا جَازَ إِفْرَادُهُ اكْتِفَاءً بِهِ عَنِ الْجَمْعِ فَنَقُولُ : طَابُوا أَنْفُسًا
وَقَرُّوا عَيْنًا وَجَازَ جَمْعُهُ فَنَقُولُ : طَابُوا أَنْفُسًا وَقَرُّنَا أَعْيُنًا فَنَاتِي بِالْجَمْعِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ
، ذَكَرَ ذَلِكَ سَبِيحِيَّةً.^(٢)

وَمِنْهُنَّ مَنْ مَفْعُولٌ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا}^(٣)
وَعَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا وَحَفَرْتُ الدَّارَ بَثْرًا أَصْلُهُ : وَفَجَّرْنَا عُيُونََ الْأَرْضِ وَعَرَسْتُ
شَجَرًا فِي الْأَرْضِ وَحَفَرْتُ بَثْرًا فِي الدَّارِ.

(١) البیتان من بحر الطویل وهما للفرزدق قالهما لما هرب من زياد بن أبيه. (ديوان الفرزدق جـ ١
ص ١٩٥ دار صادر)

اللغة : تصرم : تقطع ، القوارض : جمع قارضة وهي الكلمة المؤذية ، يفعم : يمتلئ.
الشاهد فيه : وقد يملأ الماء الإناء فهو استعمال للعرب بحجيء الفعل ملأ متعدياً للمفعول.
ثم استعمال المطاوع له لازماً وهو امتلاء ناصباً للتمييز وانظر الشاهد في شرح المفصل : ١ /
٢١ ، والخصائص : ١ / ٢١ ، وتغيير النحويين للشواهد : ص ٢٥٤ ، والتذيل والتكميل :
جـ ٤ ص ٥٠.

(٢) قال سيبويه : "ومثل ذلك في الكلام قوله تبارك وتعالى : {فَإِنْ طِينٌ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ
نَفْسًا} النساء : ٤ وقررنا به عينا وإن شئت قلت : أعينا وأنفساً". الكتاب : ١ / ٢١٠.

(٣) من الآية : ١٢ من سورة القمر .

وفي إنبات كَوْنِ التَّمْيِيزِ مَنْقُولًا مِنَ الْمَفْعُولِ خِلَافَ أَثْبَتَهُ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ
كَأَبِي مُوسَى الْجَزُولِيِّ وَأَبِي الْحَسَنِ بْنِ عَصْفُورٍ وَهَذَا النَّاطِمُ^(١) وَأَنْكَرَهُ بَعْضُهُمْ
كَالْأَسْتَاذِ أَبِي عَلِيٍّ الشُّلُوبِيِّ.^(٢)

وَقَالَ شَيْخُنَا الْأَسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَبْذِي رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا الْقِسْمُ لَمْ يَذْكُرْهُ
النَّحْوِيُّونَ وَإِنَّمَا الثَّابِتُ كَوْنُ التَّمْيِيزِ مَنْقُولًا مِنَ الْفَاعِلِ وَتَأْوَلَّ كَلَامُ الْجَزُولِيِّ عَلَى أَنَّهُ
يُحْكِنُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ مَنْقُولٌ مِنْ مَفْعُولٍ أَيْ مِنَ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ نَحْوُ :
ضَرَبَ زَيْدٌ ظَهْرًا أَوْ بَطْنًا وَفَجَرَتْ الْأَرْضُ عَيْونًا ، وَتَأْوَلَّ الْأَسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ قَوْلَهُ تَعَالَى :
{وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا} عَلَى أَنَّ عُيُونًا حَالٌ لَا تَعْيِيرٌ.^(٣)

فَإِنْ قُلْتُ : فَكَيْفَ تَنْتَصِبُ عُيُونًا عَلَى الْحَالِ وَلَمْ تُكُنْ فِي حَالِ النَفْجِ
عُيُونًا بَلْ صَارَتْ عُيُونًا بَعْدَ ذَلِكَ.

قُلْتُ : تُكُونُ حَالًا مَقْدَرَةً وَيَكُونُ مِنْ بَابِ التَّسْمِيَةِ بِالْمَالِ كَقَوْلِهِ
تَعَالَى: {إِنِّي أَرَانِي أُعْصِرُ خَمْْرًا}.

وَتَأْوَلَّهُ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ بْنُ أَبِي الرَّبِيعِ فِي شَرْحِ الْإِبْضَاحِ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ لَا
تَمْيِيزُ أَيْ : وَفَجَّرْنَا عُيُونَ الْأَرْضِ وَحَذَفَ الضَّمِيرُ مِنْهُ تَقْدِيرُهُ : عُيُونُهَا^(٤) ، وَرَدَّ ذَلِكَ
عَلَيْهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فَقَالَ : لَوْ كَانَ بَدَلًا لَمَا التَزَمَتْ الْعَرَبُ فِيهِ التَّنْكِيرَ وَلَحَاءَ فَجَّرْنَا

(١) ينظر المقدمة الجزولية : ٢٢٢ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٢ / ٢٨٤ ، وشرح
التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٨٤ .

(٢) التوطئة لأبي علي : ص ٣٢٦ ، والارتشاف : ٢ / ٣٧٨ ، والمساعد : ٢ / ٦٢ .

(٣) ينظر الأبدى النحوي : ١١٩ ، ويوجد هذا الرأي في المساعد : ٢ / ٦٢ ، والتصريح
٣٩٧ . والجمع : ١ / ٢٥١ .

(٤) سورة القم : ٣ .

(٥) التوطئة لأبي علي : ص ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، والجمع : ١ / ٢٥١ .

(٦) من لاية : ٣٦ من سورة يوسف .

الأَرْضَ عِيُونَهَا وَغَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَرَهَا فَالتَزَامُهُمْ تَنكِيرُ الاسمِ هُنَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ تَمْيِيزٌ
مَنْقُولٌ مِنَ الْمَفْعُولِ ، وتَأَوَّلَهُ أَيْضاً أَبُو الحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الرَّبِيعِ عَلَى أَنَّ يَكُونُ انْتِصَابُهُ
عَلَى الْمَفْعُولِ بَعْدَ إِسْقَاطِ حَرْفِ الجَرِّ والأَصْلُ : وَقَحَرْنَا الأَرْضَ بِعِيُونٍ وَغَرَسْتُ
الأَرْضَ بِشَجَرٍ^(١) وَرَدَّ بِدَلِيلِ التَّزَامِ التَّنْكِيرَ فِيهِمَا وَبَدَلِيلِ أَنَّهُمَا لَا يَقْدَمَانِ عَلَى الْفِعْلِ
وَلَوْ كَانَا مَفْعُولَيْنِ لَحَازَ تَقْدِيمُهُمَا وَلَحَاءَ مَعْرِفَتَيْنِ وَنَكْرَتَيْنِ.

وَمَنْقُولٌ مِنْ مُضَافٍ نَحْوُ : زَيْدٌ أَحْسَنَ مِنْكَ وَجْهًا أَصْلُهُ : وَجْهُ زَيْدٍ أَحْسَنُ
مِنْ وَجْهِكَ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ وَأَنَّ النَّاطِقَ يُسَمِّي هَذَا فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى.

وَالْمُشَبَّهُ بِالْمَنْقُولِ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : حَبْدًا زَيْدٌ رَجُلًا وَكَفَى بِزَيْدٍ نَاصِرًا وَذَارِي
خَلْفَ ذَارِكٍ فَرَسَحًا.

قوله :

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيْزَ كَأَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا

يَقُولُ : التَّمْيِيزُ يَقَعُ بَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا وَسَوَاءٌ أَكَانَ التَّعَجُّبُ الْمُبَوَّبُ لَهُ
فِي الْعَرَبِيَّةِ أَوْ مَا لَا يَبُوبُ لَهُ فَمِنَ الْأَوَّلِ : مَا أَكْرَمَ زَيْدًا أَبَا وَأَكْرَمَ بِزَيْدٍ أَبَا وَلَكْرَمَ زَيْدًا
أَبَا ، وَمِنَ الثَّانِي : قَوْلُهُمْ : اللَّهُ ذَرُّهُ فَارِسًا وَبَا سَيْدًا مَا أَلْتِ سَيْدًا وَبَا جَارَتَا مَا أَلْتِ
جَارَةً^(٢) وَمَا أَشَبَّهُهُ ، وَالتَّمْيِيزُ / ٢٢٦ فِي نَحْوِ هَذَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ اسْمًا هُوَ الْأَوَّلُ أَوْ
غَيْرُهُ إِنْ كَانَ هُوَ الْأَوَّلُ طَائِقُ التَّمْيِيزِ فَتَقُولُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَبَا وَمَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ
أَبَوَيْنِ وَمَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ أَبَاءَ وَأَكْرَمَ بِزَيْدٍ نَاصِرًا وَأَكْرَمَ بِالزَّيْدَيْنِ نَاصِرَيْنِ وَأَكْرَمَ
بِالزَّيْدَيْنِ أَنْصَارًا وَلِلَّهِ ذَرُّهُ فَارِسًا وَلِلَّهِ ذَرُّهُمَا فَارِسَيْنِ وَلِلَّهِ ذَرُّهُمُ فَرَسَاتًا وَكَذَلِكَ الْبَاقِي ،
وَإِنْ كَانَ اسْمًا غَيْرَ الْأَوَّلِ جَازَ أَنْ يُطَائِقَ إِفْرَادًا وَأَنْ يَخَالَفَ فَتَقُولُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا

(١) التذييل والتكميل : ٨٣ / ٤ ، والمجم : ٢٥١ / ١.

(٢) انظر الرأي الثاني لابن أبي الربيع في التذييل والتكميل : ٨٤ / ٤ ، والمجم : ٢٥١ / ١.

أَدَبًا وَأَدَابًا وَخُلُقًا وَأَخْلَاقًا وَمَا أَحْسَنَ الرَّيْثَيْنِ أَدَبًا وَأَدَابًا وَمَا أَحْسَنَ الرَّيْثَيْنِ أَدَا
وَأَدَابًا.^(١)

قوله :

وَأَجْزَزُ بِيَمِينٍ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى ك: طَبَّ نَفْسًا نَفَذَ

يقول : كُلُّ تَمْيِيزٍ فَإِنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يُجَرَّ بِمِمْ إِلَّا إِذَا كَانَ عَدَدًا نَحْوُ : عِنْدِي
خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلًا فَلَا يُجُوزُ : خَمْسَةَ عَشَرَ مِنْ رَجُلٍ وَإِلَّا إِذَا كَانَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى
وَقَدْ قَدَّمَ أَنْ مَا جَاءَ بَعْدَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلُ هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى عِنْدَهُ فَلَا يُجُوزُ زَيْدٌ أَحْسَنُ
مِنْ وَجْهِهِ وَكَذَلِكَ : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا لَا يُجُوزُ مِنْ نَفْسِي أَمَّا سِوَى ذَلِكَ فَيُجُوزُ أَنْ يُجَرَّ
بِمِمْ عِنْدَهُ^(٢) وَهَذَا الْإِطْلَاقُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ مَتَقُولًا مِنَ الْمَفْعُولِ لَا يُجُوزُ
جَرُّهُ بِمِمْ وَقَدْ أَثْبَتَ هُوَ الْمَتَقُولُ مِنَ الْمَفْعُولِ فَلَا يُجُوزُ : غَرَسْتُ الْأَرْضَ مِنْ شَجَرٍ
وَلَا حَفَرْتُ الدَّارَ مِنْ بَيْتٍ وَكَذَلِكَ بَعْدَ أَفْعَلٍ فِي التَّعَجُّبِ إِذَا كَانَ التَّمْيِيزُ غَيْرَ الْأِسْمِ
الْأَوَّلِ نَحْوُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَدَبًا لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنْ فَلَا تَقُولُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا مِنْ
أَدَبٍ بِخِلَافٍ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ نَحْوُ : أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا فَإِنَّهُ يُجُوزُ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا مِنْ
رَجُلٍ.

وَاسْتِنَاءُ النَّاطِمِ ذَا الْعَدَدِ مِنَ التَّمْيِيزِ وَأَنَّهُ لَا يُجَرَّ بِمِمْ ظَاهِرٌ يَعْنِي مَاذَا مِنْ مُفْرَدًا
تَكْرَةً وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يُجُوزُ لَنَا أَنْ نَرُدَّهُ إِلَى الْأَصْلِ مِنَ الْجَمْعِ وَنَعْرِفَهُ بِالْأَلْفِ
وَاللَّامِ وَنَجَرُّهُ بِمِمْ فَتَقُولُ : عِنْدِي خَمْسَةَ عَشَرَ مِنَ الرِّجَالِ وَعِشْرُونَ مِنَ الدَّرَاهِمِ.

(١) وقد جاء الاستعمال العربي بالوجهين فمن الأفراد قوله تعالى : {فَإِنْ طَبَّ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ
نَفْسًا} (النساء: ٤) ، ومن الجمع قوله أيضاً : {قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا} (الكهف: ١٠٣).

(٢) ينظر شرح التسهيل : ٢ / ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ومن أمثلته : عندي إردب قمحاً ولي أمتالها إبلاً
ولله دره فارساً.

وَاحْتَلَفَ النَحْوِيُّونَ فِي (مِنْ) هَذِهِ الْحَارَّةِ لِلتَّمْيِيزِ فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا لِلتَّبْعِيضِ وَلِذَلِكَ لَمْ تَدْخُلْ عَلَى التَّمْيِيزِ الْمَنْقُولِ عَنِ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَعَمُّ مِنَ الْمُتَمِّمِ الَّذِي أَنَّى بِهِ لِتَفْسِيرِهِ فَإِذَا قُلْتُ : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا فَتَفْسًا لَيْسَ أَعَمُّ مِنَ الْمُتَمِّمِ الَّذِي فَسَّرَهُ قَوْلُكَ : نَفْسًا وَإِذَا لَمْ يَكُنْ أَعَمُّ فَكَيْفَ تَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنَ الَّتِي مَعْنَاهَا التَّبْعِيضُ ؟^(١)

قَالَ الْأَسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ : يُحْكَى أَنْ تُكُونَ (مِنْ) الدَّاخِلَةِ عَلَى تَمْيِيزِ الْمَقَادِيرِ زَائِدَةً عِنْدَ سَبِيوِيهِ كَمَا زِيدَتْ فِي مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ؛ لِأَنَّهُ سَبِيوِيهِ جَعَلَ مِنْ فِي قَوْلِهِ : وَتَحَهُ مِنْ رَجُلٍ مُؤَكَّدَةً بِمَعْنَى التَّبْعِيضِ وَشَبَّهَهَا فِي ذَلِكَ بِمَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ قَالَ : إِلَّا أَنْ الْمَشْهُورَ مِنْ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ مَا عَدَا الْأَخْفَشَ أَنَّهَا لَا تَرَادُ إِلَّا فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ .
انتهى.^(٢)

أَمَّا إِفَادَتُهَا التَّبْعِيضُ فِي الْمَقَادِيرِ فَوَاضِحٌ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ رَطَلَ مِنْ زَيْتٍ وَشَبَّهَ مِنْ أَرْضٍ وَفَقِيزَ مِنْ بُرٍّ فَمَعْنَاهُ : أَنْ مَقْدَارَ الرُّطْلِ بَعْضُ الزَّيْتِ وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا وَأَمَّا مِثْلُ : يَا وَيْحَهُ مِنْ رَجُلٍ وَلِلَّهِ ذُرَّةٌ مِنْ فَارِسٍ وَمَا أَتَتْ مِنْ فَارِسٍ وَحَبْدًا زَيْدٌ مِنْ رَجُلٍ وَمَا أَحْسَنَ زَيْدًا مِنْ رَجُلٍ وَكَفَى بِزَيْدٍ مِنْ نَاصِرٍ وَكَمْ مِنْ رَجُلٍ عِنْدَكَ فَلَا يَتَضَيَّحُ فِيهَا التَّبْعِيضُ إِلَّا بِتَكْلُفٍ وَقَالَ الرُّمَّانِيُّ فِي قَوْلِكَ : عِنْدِي عِشْرُونَ مِنَ الدَّرَاهِمِ مِنْ هُنَا تَجْمَعُ التَّبْعِيضُ وَبَيَانَ الْخُنْسِ ثُمَّ حَذَفُوا مِنَ وَاللَّامِ يَعْنِي لِأَنَّهُ التَّعْرِيفُ وَاقْتَصَرُوا عَلَى مُفْرَدٍ مَتَّكُورٍ اخْتِصَارًا.^(٣)

(١) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٨٤ ، والمجم : ١ / ٢٥١ والأشعراني : ٢ / ٢٠٠ .

(٢) ذهب البصريون إلى أن (مِنْ) تراد بشرط أن يكون المجرور ما نكرة وأن يسبقها نفي أو شبهه وأن يكون المجرور ما فاعلاً أو مفعولاً أو مبدءاً ، وذهب الأخفش إلى جواز زبادهما فيسي الإيجاب وجواز كون مجرورها معرفة . ينظر الكتاب : ٢ / ٣١٥ ، ٣١٦ ، وابن عبيش : ٨ / ١٣٧ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٢ / ٢٦٠ ، ٢٧٤ ، والمغني : ١ / ٣٢٥ ، والحروف

النحوية الزائدة وفيحتها في اللغة : ١٦٨ وما بعدها .

(٣) ينظر معاني الحروف للرمانى : ٩٧ .

﴿ رُبَّةُ التَّمْيِيزِ مَعَ عَامِلِهِ ﴾

قوله :

وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقاً وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سُبِقًا

يَقُولُ : يُقَدِّمُ عَامِلُ التَّمْيِيزِ مُطْلَقاً سِوَاءَ أَكَانَ مُتَّصِباً عَنْ تَمَامِ الْاسْمِ أَوْ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ / ٢٢٧ فَتَقُولُ : عِنْدِي رَطْلٌ زَيْتًا وَعِشْرُونَ رَجُلًا وَلِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا وَتَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا وَلَا يَحْجُوزُ زَيْتًا رَطْلٌ وَلَا رَجُلًا عِشْرُونَ وَلَا لِلَّهِ فَارِسًا دُرٌّ زَيْدٌ وَكَذَلِكَ أَيْضًا عَلَى التَّمَرَّةِ مِثْلَهَا زَيْدًا لَا يَحْجُوزُ : عَلَى التَّمَرَّةِ زَيْدًا مِثْلَهَا.

وَقَوْلُهُ : (وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سُبِقًا) إِشَارَةٌ إِلَى غَيْرِ مَذْهَبٍ سَبَّوْهُ فِي إِجَازَةِ نَحْوِ : عَرَقًا تَصَبَّبَ زَيْدٌ^(١) مُسْتَدِلًّا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢) :

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ

وَقَوْلُهُ : (ذُو التَّصْرِيفِ) احْتِرَازٌ مِنْ فِعْلِ التَّعَجُّبِ نَحْوُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَدَبًا . أَحْسَنَ بَزَيْدٍ رَجُلًا فَإِنَّهُ لَا يَحْجُوزُ : مَا أَدَبًا أَحْسَنَ زَيْدًا وَلَا رَجُلًا أَحْسَنَ بَزَيْدٍ .

(١) ذهب الكسائي والمازني والميرد إلى جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف مستدلين بالقياس والسماع واختاره ابن مالك وصححه أبو حيان . ينظر المقتضب : ٣ / ٣٦ ، والإنصاف : ٢ / ٨٢٨ ، وتوضيح المقاصد : ٢ / ١٨٦ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٣٨٩ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ١١٩ ، وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى منع تقديم التمييز على عامله مطلقاً . ينظر الكتاب : ١ / ٢٠٥ ، والإيضاح بشرح المقتصد : ٢ / ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، والخصائص : ٢ / ٣٩٤ .

(٢) هذا عجز بيت من بحر الطويل للمخبل السعدي وقيل للأعشى همدان وصدره :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها

والبيت في الإنصاف : ٢ / ٨٢٨ ، والخصائص : ٢ / ٣٨٤ ، وتعليق الفرائد : ٦ ، ٣٣١ .

الشاهد قوله : " نفساً بالفراق تطيب " : حيث تقدم التمييز على عامله المتصرف

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ التَّمْيِيزَ قَدْ يَسْبِقُ الْفِعْلَ الْمُتَصَرَّفَ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يُجِيزُ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ إِذْ لَنَا فِعْلٌ مُتَصَرَّفٌ لَا يَسْبِقُهُ التَّمْيِيزُ بِإِجْمَاعٍ وَهُوَ قَوْلُهُ : كَفَى بَزِيدٍ نَاصِرًا ^(١) {وَكَفَى بَنَا حَاسِيَيْنِ} وَكَفَى بِهِمَا شَاهِدَيْنِ فَلَا يَحُورُ : نَاصِرًا كَفَى بَزِيدٍ وَلَا حَاسِيَيْنِ كَفَى بَنَا وَلَا شَاهِدَيْنِ كَفَى بِهِمَا.

وَتَتَكَلَّمُ عَلَى التَّمْيِيزِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَوَازِ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْعَامِلِ وَامْتِنَاعِهِ فَقَوْلُ : التَّمْيِيزُ الْعَامِلُ فِيهِ الْأِسْمُ الَّذِي انْتَصَبَ عَنْ تَمَامِهِ ذَكَرُوا أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي امْتِنَاعِ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْأِسْمِ الْمُنْتَصَبِ عَنْ تَمَامِهِ سِوَاءٍ فِي ذَلِكَ أَوْ تَقَدَّمَ عَلَى الْجُمْلَةِ بِأَسْرِهَا أَوْ تَوَسَّطَ بَيْنَ جُزْئَيْهَا فَيَمْتَنِعُ : زَيْتًا عِنْدِي رَطْلٌ وَعِنْدِي زَيْتًا رَطْلٌ وَحُسْنًا زَيْدٌ مِثْلُ الشَّمْسِ وَزَيْدٌ حُسْنًا مِثْلُ الشَّمْسِ وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرُوا مِنْ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بَلْ إِذَا كَانَ الثَّانِي مُشَبَّهًا بِهِ الْأَوَّلُ فَفِي بَعْضِ صُورِهِ خِلَافٌ.

ذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى إِجَارَةِ : عَبْدُ اللَّهِ حُسْنًا الْقَمَرُ وَتَوَثُّكَ خُضْرَةُ السَّلْقِ فَيَجْرَى بَحْرَى : أَتَيْتُ الرَّجُلَ عِلْمًا ^(٢) عَلَى أَنَّ تَأْخِيرَ حُسْنٍ وَخُضْرَةَ أَقْوَى وَأَصَحُّ عِلَّةٌ ؛ لِأَنَّ سَبِيلَ الْمَفْسَرِ أَنْ يُلْزَمَ بِهِ آخِرُ الْكَلَامِ.

وَقَالَ الْفَرَاءُ فِي : عَبْدُ اللَّهِ حُسْنًا الْقَمَرُ : إِنْ كَانَ الْقَمَرُ خَبَرَ عَبْدَ اللَّهِ قَدْ حُسْنًا وَإِنْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ الْخَبَرَ وَالْقَمَرُ الْأِسْمَ لَمْ يَتَقَدَّمَ حُسْنٌ ؛ لِأَنَّ صَلَةَ الْأِسْمِ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ وَالْخَبَرُ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّصَرُّفِ ، فَإِنْ قِيلَ : مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ الْقَمَرِ حُسْنًا فَإِنْ خُفِصَ الْقَمَرُ لَمْ يَجْزِ : مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ حُسْنًا الْقَمَرِ وَإِنْ لُصِبَ صَلَحَ أَنْ يُقَالَ : مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ حُسْنًا الْقَمَرِ وَكَذَلِكَ : زَيْدٌ أَسَدٌ شِدَّةً وَالْأَسَدُ شِدَّةً وَشِدَّةُ الْأَسَدِ ، فَإِنْ أَذْخَلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي الشِدَّةِ وَالْحُسْنِ فَقُلْتَ : عَبْدُ اللَّهِ الْأَسَدُ الشِدَّةُ وَالْقَمَرُ الْحُسْنُ اتَّقَلَّ نُصْبُهُ إِلَى غَيْرِ الْمَعْنَى الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ فِي التَّنْكِيرِ ، وَجَعَلَ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ مُحَلًّا وَوَقْتًُا يَعْنِي بِهِ : عَبْدُ اللَّهِ الْأَسَدُ وَقْتُ الشِدَّةِ وَالْقَمَرُ وَقْتُ بَغْيَةِ الْحُسْنِ كَمَا قَالُوا : إِنْ

(١) مِنَ الْآيَةِ : ٤٧ مِنْ سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ . وَانْظُرْ فِي هَذَا الْاسْتِثْنَاءِ الْمَجْمُوعُ : ٢٥٢ / ١ .

(٢) انْظُرْ رَأْيَ الْفَرَاءِ فِي الْارْتِشَافِ : ٣٦٦ / ٢ ، وَالْمَجْمُوعُ : ٢٥٢ / ١ .

الضَرْبُ الشَّدِيدُ ضَرَبْتُ عَبْدَ اللَّهِ وَهُمْ يَعْنُونَ أَنَّ وَقْتَ الضَّرْبِ الشَّدِيدِ ضَرَبْتُ عَبْدَ اللَّهِ وَلِذَلِكَ وَلِي هَذَا الْمُنْصُوبُ أَنَّ كَمَا يَلِيهِ الْمَحَالُ وَالْأَوَاقَاتُ فَيَقَالُ : إِنَّ فِي الدَّارِ ضَرْبَهُ وَإِنَّ يَوْمَ الْحَمِيسِ لَقَيْتُكَ. انتهى ملخصاً^(١) وَيُسْتَدَلُّ لِمَذْهَبِ الْفَرَاءِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :^(٢)

وَنَارًا لَمْ يَرْ نَارًا مِثْلَهَا قَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ مَعَدُّ كُلِّهَا

التقديرُ : لَمْ يَرْ مِثْلَهَا نَارًا فَتَارًا تَمَيَّزَ مُنْتَصِبٌ عَنْ قَوْلِهِ مِثْلَهَا وَهُوَ مُنْتَصِبٌ عَنْ تَمَامِ الْاسْمِ بِالْإِضَافَةِ وَهُوَ مِثْلَهَا فَصَارَ نَظِيرَ قَوْلِ الْفَرَاءِ : تَوْبَكَ خُضْرَةُ السَّلْقِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُرِيدُ أَنَّ التَّوْبَ هُوَ السَّلْقُ بَعِيْنَهُ إِنَّمَا مِثْلُ السَّلْقِ وَمِثْلُ مَحْدُوْفَةٍ وَهِيَ فِي الْبَيْتِ الَّذِي أُشْتُدَّتْهُ مَلْفُوظٌ بِهَا ، وَقَدْ تَأَوَّلَ أَصْحَابُنَا هَذَا الْبَيْتَ وَجَعَلُوا لَمْ يَرْ فِيهِ عِلْمِيَّةً مَبْنِيَّةً لِلْمَفْعُولِ فَمِثْلَهَا عِنْدَهُمْ مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَنَارًا مُنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي لَا عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَأَصْلُهُ : لَمْ يَرْ أَحَدٌ نَارًا مِثْلَهَا^(٣)

وَقَدْ ارْتَكَبَ مَذْهَبَ الْفَرَاءِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ الْمُحَدِّثِينَ قَالَ الْخَالِدِيَانِ^(٤) مِنْ أَيْبَاتٍ وَقَدْ أَهْدَى لَهَا سَيْفَ الدَّوْلَةِ^(٥) هَدِيَّةً فِيهَا وَصِيفٌ وَوَصِيفَةٌ^(٦)

(١) انظر رأي الفراء في التذييل والتكميل : ١٣٤ / ٤ ، والأشْمُونِي : ٢ / ٢٠١ .

(٢) بيتان من الرجز المشطور لقائل مجهول وهما في شرح التسهيل : ٢ / ٣٩١ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٧٧٩ ، والمساعد : ٢ / ٦٧ ، والأشْمُونِي : ٢ / ٢٠١ ، والتذييل والتكميل : ٤ / ١٣٦ ، وشرح الجمل الكبير : ٢ / ٢٨٣ .

الشاهد قوله : " لم يَرْ نَارًا مِثْلَهَا " حيث نصب نَارًا على التمييز وقدمه على مميزه للغة للضرورة .

(٣) انظر في هذا التأويل التذييل والتكميل : ٤ / ١٣٧ .

(٤) هما أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ الْخَالِدِيُّ الْأَخُ الْأَكْبَرُ وَالثَّانِي هُوَ أَبُو عِثْمَانَ سَعِيدُ الْخَالِدِيِّ وَهُمَا ابْنَا هَاشِمٍ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى الْمَوْصِلِ تَعْرِفُ بِالْخَالِدِيَّةِ وَكَانَا شَاعِرَيْنِ حَافِظَيْنِ وَكَانَا يَجْمَعُهُمَا مِنْ أَخَوَةِ الْأَدَبِ مِثْلُ مَا يَنْظُمُهُمَا مِنْ أَخَوَةِ النَّسَبِ تَوَفِيَ الْأَوَّلُ سَنَةَ (٣٨٠هـ) وَتَوَفِيَ الثَّانِي سَنَةَ (٣٩٠هـ) (بَيْتَةُ الدَّهْرِ ٢ / ١٨٣) .

(٥) هُوَ سَيْفُ الدَّوْلَةِ الْحَمْدَانِي أَمِيرُ حَلَبٍ خَلَّدهُ الْمُتَنَبِّي بِسَيْفِيَّاتِهِ وَقَدْ التَفَّ حَوْلَهُ الْأَدْبَاءُ وَالْعُلَمَاءُ كَابْنِ خَالَوَيْهِ وَغَيْرِهِ .

(٦) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الْكَامِلِ وَهُوَ لِلْخَالِدِيِّينَ فِي وَصْفِ هَدِيَّةٍ وَهُمَا فِي الْإِرْتِشَافِ : ٢ / ٣٨٦ ، وَالتَّذْيِيلِ : ٤ / ١٣٥ =

رَشَأُ أَتَانَا وَهُوَ حُسْنًا يُوسُفَ وَغَزَالَةٌ هِيَ بَهْجَةٌ بِلَقَيْسٍ
وقوله : وهو حُسْنًا يُوسُفَ نظيره ما أجازَهُ الفراءُ مِنْ قولِكَ : عَبْدُ اللَّهِ حُسْنًا
القمرُ.

وَأَمَّا التَّمْيِيزُ الْمُنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ فَعَلَى قِسْمَيْنِ : مِنْهُ مَنْقُولٌ وَمِنْهُ غَيْرُ
مَنْقُولٍ فَغَيْرُ الْمَنْقُولِ لَا يَجُوزُ تَقْدِمُهُ وَلَا تَوَسُّطُهُ وَيَكُونُ عَلَى حَسَبِ الْمُنْهَمِ الَّذِي هُوَ
تَفْسِيرُ لَهُ مِنْ أَفْرَادٍ وَتَثْنِيَّةٍ وَجَمْعٍ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : ذَارِي خَلْفَ ذَارِكَ وَكَفَى بِزَيْدٍ
وَلِبَا وَكَفَى بِالزَّيْدَيْنِ وَلَيَّيْنِ وَكَفَى بِالزَّيْدَيْنِ أَوْلِيَاءَ.

وَالْمَنْقُولُ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ الَّذِي شُغِلَ عَنْهُ حَامِداً فَلَا خِلَافَ فِي امْتِنَاعِ التَّقْدِيمِ
نَحْوُ : نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ لَا يَجُوزُ رَجُلًا نِعَمَ زَيْدٌ ، وَإِنْ كَانَ مُتَصَرِّفاً فَيَجُوزُ تَوَسُّطُهُ بَيْنَ
الْفِعْلِ وَمَعْمُولِهِ نَحْوُ : تَصَبَّبَ عَرَقًا زَيْدٌ قَالَ الشَّاعِرُ وَهُوَ زُفَرُ بْنُ الْحَارِثِ ^(١) :

فَلَوْ لَيْشَ الْمَقَابِرُ عَنْ غَمِيرٍ فَيُخَيَّرُ عَنْ بَلَاءٍ أَبِي الْهَذِيلِ
نُطَاعِنُ عَنْهُمْ الْأَقْرَانَ حَتَّى جَرَى مِنْهُمْ دَمًا مَرَجُ الْكُحَيْلِ ^(٢)

فَوْسَطٌ دَمًا وَهُوَ تَمْيِيزٌ.

= الشاهد قوله : " حسنا يوسف - محبة بلقيس " حيث تقدم التمييز على المشبه به الواقع
خبراً وهذا رأي الفراء.

(١) هو زفر بن الحارث الكلبي من التابعين كان كبير قيس في زمانه شهد صفين مع معاوية
وشهد مرج راحط مع الضحاك بن قيس الفهري . وتوفي في خلافة عبد الملك بن مروان سنة
٧٥هـ (الأعلام ٣ / ٤٥٥هـ).

(٢) البيتان من بحر الوافر وهما في الفخر لزفر بن الحارث الكلبي وانظرهما في شرح المقرب
ص ٧٩٢ (المنصوبات).

اللغة : أبو الهذيل : كنية زفر قاتل الشعر ، الأقربان : الشجعان ، المرج : المكان الواسع ،
الكحيل : غر أسفل مدينة الموصل.

الشاهد فيه : قوله : جرى منهم دمًا مرج الكحيل حيث توسط التمييز بين عامله ومميزه.

وَرَهْمَ ابْنِ عَصْفُورٍ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ فَقَالَ : وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ يَعْنِي عَلَى جَوَازِ التَّوَسُّيَةِ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ فَعْلًا^(١) وَأُنْشَدَ^(٢) :

وَنَارًا لَمْ يُرَ نَارًا مِثْلَهَا قَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ مَعْدُ كُلِّهَا

فَالْتَبَسَ عَلَيْهِ الْمُتَصِيبُ عَنْ تَمَامِ الْأَسْمِ وَالْمُتَصِيبُ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُتَصِيبَ عَنْ مِثْلِ وَنَحْوِهِ إِنَّمَا هُوَ مُتَصِيبٌ عَنْ تَمَامِ الْأَسْمِ وَزَعَمَ هُوَ أَنَّ نَارًا مِنْ التَّمْيِيزِ الَّذِي الْعَامِلُ فِيهِ فِعْلٌ وَهُوَ وَهْمٌ فَاحِشٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ.

وَاحْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِي تَقْدِيمِهِ عَلَى الْفِعْلِ فَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ وَهُوَ مَذْهَبُ سَيُوهٍ وَالْفَرَاءِ وَأَكْثَرُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ ، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلْأَيَّاتِ وَأَكْثَرُ مُتَأَخَّرِي أَصْحَابِنَا^(٣) وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ تَقْدِيمَهُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْكَسَائِنِيِّ وَالْمَازِنِيِّ وَالْحَرَمِيِّ وَالْمِرْدِي^(٤) وَمَنْ أَخَذَ بِمَذْهَبِهِمْ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَبَعْضُ الْكُوفِيِّينَ^(٥) وَبِهِ قَالَ هَذَا النَّاطِمُ^(٦) وَهُوَ الصَّحِيحُ لِكثَرَةِ مَا وَرَدَ مِنَ الشَّوَاهِدِ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ وَقِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْفَضَلَاتِ قَالَ الشَّاعِرُ :^(٧)

(١) ينظر شرح الجمل الكبير : ٢ / ٢٨٣ ، قال ابن عصفور : فإن كان العامل فيه فعلاً جاز توسطه بلا خلاف.

(٢) سبق الحديث عن هذا البيت قرياً.

(٣) ينظر الكتاب : ١ / ٢٠٥ ، والإيضاح بشرح المقتصد : ٢ / ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، والتذيل والتكميل لأبي حيان : ٤ / ١١٨ (رسالة دكتوراه بالأزهر د/ الشربيني أبو طالب) ، والمنوع في النحو : ١٤٥.

(٤) ينظر المقتضب : ٣ / ٣٦.

(٥) توضيح المقاصد : ٢ / ١٨٦ ، والإنصاف : ٢ / ٨٢٨.

(٦) ينظر شرح التسهيل : ٢ / ٣٨٨ ، ٣٨٩.

(٧) البيت من بحر الطويل وهو للمخبل السعدي ربيع بن مالك (من مخضرمي الجاهلية والإسلام)

مات في خلافة عمر أو عثمان ، وبيت الشاهد في الغزل.

وشاهده في الشطر الثاني وهو تقدم التمييز على عامله المتصرف (نفساً تطيب) وهو مذهب

الكسائي والمرد والماتعون وهم سيويه والفراء قالوا بالضرورة. =

أَتَهَجُرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

فَقَدَّمَ (نَفْسًا) عَلَى (تَطِيبُ) وَقَدْ تَنَطَّعَ الْمَانِعُونَ لِلْجَوَازِ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْبَيْتِ وَبَعْضُهُمْ رَدَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ وَزَعَمَ أَنَّ الرَّوَايَةَ : وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ^(١).

وقد تأوله ابنُ عصفور زاعماً أَنَّهُ لَمْ يَجِئْ ذَلِكَ إِلَّا فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ مِنَ الشُّعْرِ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَقَدَّمُ فِي الشُّعْرِ مَا لَا يَحُوزُ تَقْدِيمَهُ فِي الْكَلَامِ^(٢) وَذَلِكَ مِنْهُ عَدَمُ اطِّلَاعٍ عَلَى أَشْعَارِ الْعَرَبِ وَتَقْلِيدُ بَعْضٍ مَنْ تَقَدَّمَ بَلْ قَدْ جَاءَ مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةٌ تُبْنَى عَلَى مِثْلِهَا الْقَوَاعِدُ قَالَ بَعْضُ طَبِيعٍ^(٣) :

إِذَا الْمَرْءُ غَنِيًّا قَرَّ بِالْأَهْلِ مُثْرِيًّا وَلَمْ يَغْنِ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُدْمَمًا

وقال آخرُ^(٤) :

صَيِّغَتْ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتَعَلَا

وقال آخرُ^(٥) :

= وانظر البيت في شرح الفصل : ٧٤ / ٢ ، والمقتضب : ٣ / ٣٦ ، والإنصاف : ٢ / ٨٢٨ ، والأشعري : ٢ / ٢٠١ ، والعيني برقم : ٥٤٣ .
(١) ينظر ابن يعيش : ٢ / ٧٤ .

(٢) ينظر شرح الحمل الكبير لابن عصفور : ٢ / ٢٨٤ .

(٣) البيت من بحر الطويل ويوجد في المعنى : ٤٦٣ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ١٢٥ د / التريبي ، والأشعري : ٢ / ٢٠٢ .

الشاهد قوله : " عيًّا قر " حيث تقدم التمييز على عامله المتصرف .

(٤) البيت من بحر البسيط لم أعثر على قائله ويوجد في شفاء العليل : ٥٥٩ ، والمساعد : ٢ / ٦٦ ، وشرح المقرئ : ٧٨٩ (المصنوعات) د / على فاجر ، والمنوع في النحو : ١٤٨ .

اللغة : حزمي : الحزم أخذ الأمور بالثقة ، ارعويت : رجعت .

الشاهد قوله : " شيبًا اشتعلا " وهو كالبيت السابق .

(٥) البيت من بحر الطويل لأبي الهول الحميري وهو في شرح التسهيل لابن مالسك : ٢ / ٣٨٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٧٧ ، والمنوع في النحو : ١٤٩ ، والعيني برقم : ٥٤٢ ، وشرح

ابن الناطم : ص ٣٥١ . =

وَلَسْتُ إِذَا ذَرَعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ وَلَا يَأْسِي عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ

وقال آخر: ^(١) ٢٢٩ /

أَنْفَسًا تَطِيبُ بِتَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الثَّوْنِ يُنَادِي جَهَارًا

وقال ربيعة بن مقروم ^(٢) الضبي: ^(٣)

وَوَارِدَةٌ كَأَنَّهَا عُصْبُ الْقَطَا تُثِيرُ عَجَاجًا بِالسَّنَابِكِ أَصْهَبَا
رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيْدِ نَهْدٍ مَقْلَصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءٌ تَحَلَّبَا

فَنَفْسًا وَعَيْنًا وَشَيْبًا وَذَرَعًا وَمَاءً كُلُّهَا تَمَيِّزٌ وَقَدْ تَقَدَّمَتْ عَلَى الْفَعْلِ.

= اللغة : ذرعاً : الذرع هو بسط اليدين والمقصود أنه لم يطق هذا الأمر . الضارع : الذليل ، التعسر : الشدة .

الشاهد قوله : " إذا ذرعاً اضيق " وهو كالبيت السابق .

(١) البيت من بحر المتقارب لرجل من طيء يخاطب صاحبه أو نفسه وهو في المغنى : ٤٦٣ / ٢ ، وتعليق الفرائد : ٣٣١ / ٦ ، والتصريح : ٤٠٠ / ١ ، والتذيل والتكميل : ١٢٩ / ٤ ، والأشعري : ٢٠١ / ٢ ، وشرح المقرب : ٧٨٩ .

الشاهد قوله : " أنفساً تطيب " وهو كالبيت السابق في تقدم التمييز على عامله المتصرف .
(٢) هو ربيعة بن مقروم بن قيس بن جابر بن ضبة من المخضرمين أسلم وشهد القادسية وجولاء (انظر الشعر والشعراء : ٣٢٦/١) .

(٣) البيتان من بحر الطويل منسوبان في الشرح وهما في شرح الكافية الشافية : ٧٧٧ / ٢ ، وشفاء العليل : ٥٥٩ ، والأشعري : ٢٠٢ / ٢ ، ومغني اللبيب : ٤٦٢ / ١ (بحي الدين) ، والعسني برقم : ٥٤١ ، والتذيل والتكميل : ١٢٤ / ٤ .

اللغة : العصب جمع عصبة وهي الجماعة وقد شبه الخيل بالقطا في السرعة ، عجاجاً : غباراً ، السنابك : جمع سنبك وهو طرف الحافر ، السيد : الذئب ، الكميش : السريع ، العطف : الإبط ، ماء : عرقاً ، تحلب : تصيب .

الشاهد قوله : " عطفاه ماء تحلباً " وهو كالأبيات السابقة في التمييز متقدماً على عامله المتصرف قالوا : ولا دليل فيه ، لأن التمييز لم يتصب بالفعل بعده وإنما ناصبه فعل محذوف بعد إذا يفسره المذكور .

وَأَمَّا بَابُ وَجَعَ زَيْدٌ رَأْسَهُ وَسَفِهَ عَمْرُو رَأْيَهُ فَاخْتَلَفَ النَحْوِيُّونَ فِي حَوَازٍ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْفِعْلِ فَمَتَّعَ مِنْ ذَلِكَ الْفَرَاءَ ، وَأَجَازَ التَّقْلِيمَ الْبَصْرِيُّ - وَالْكَسَائِيُّ ^(١) عَلَى اخْتِلَافٍ بَيْنَهُمْ فِي تَأْوِيلِ نَصْبِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ. ^(٢)

وَحُجَّةٌ مِنْ مَتَّعَ تَقْدِيمَ التَّمْيِيزِ عَلَى الْفِعْلِ إِنَّمَا هُوَ عَدَمُ السَّمَاعِ عَلَى زَعْمِهِ وَقَدْ بَيَّنَّا كَثْرَةَ السَّمَاعِ فِي ذَلِكَ وَأَقْبَسْتُهُ مَدْخُولَةً مُعَارِضَةً لِلنُّصُوصِ الصَّحِيحَةِ الْوَارِدَةِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْفَصِيحِ فَلَا تَفَاتٍ إِلَيْهَا. ^(٣)

قَالَ الزَّجَّاجُ وَالْفَارِسِيُّ : الْمَانِعُ مِنْ تَقْدِيمِهِ كَرُمُهُ مُنْقُولًا مِنَ الْفَاعِلِ أَوْ فَاعِلٍ فِي الْمَعْنَى فَلَا يَتَقَدَّمُ كَمَا لَا يَتَقَدَّمُ الْفَاعِلُ وَعُورِضٌ بِحَوَازٍ : أَخْرَجْتُ زَيْدًا فَرَيْدٌ فَاعِلٍ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَبْلَ دُخُولِ هَمْزَةِ الثَّقَلِ عَلَى الْفِعْلِ : خَرَجَ زَيْدٌ وَمَعَ ذَلِكَ يَجُوزُ زَيْدًا أَخْرَجْتُ بِاتِّفَاقٍ مِنَ التَّحْوِينِ مَعَ أَنَّهُ فَاعِلٌ فِي الْأَصْلِ قَبْلَ النُّقْلِ وَفَاعِلٌ أَيْضًا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَبَيَانَهُ كَمَا يَكُونُ مُنْقُولًا مِنَ الْفَاعِلِ فَقَدْ يَكُونُ مُنْقُولًا مِنَ الْمَفْعُولِ ، وَالْمَفْعُولُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ فَكَذَلِكَ يَتَّبِعِي أَنْ يَجُوزَ تَقْدِيمُهُ هَذَا وَبَابُهُ وَبِأَنَّهُ قَدْ لَا يَكُونُ مُنْقُولًا مِنْ فَاعِلٍ وَلَا مَفْعُولٍ نَحْوُ : دَارِي خَلْفَ دَارِكَ فَرَسَخَا.

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٩١ / ٢ .

(٢) قيل إنه تمييز وهو قول الفراء وقبله مشبه بالمفعول به أو مفعول به بعد تضمين سفه معنى جهل أو منصوب على نزع الخافض .

(٣) قال أبو حيان في آخر باب التمييز من كتابه التذيل والتكميل : ١٢٧ / ٤ (تحقيق د/ الشربيني أبو طالب) في موضوع اختلاف الحوين في تقديم التمييز على عامله وجوازه عند بعضهم وهم كثير ومنعه عند سيبويه ومن تبعه يقول أبو حيان : وقد ذكرنا تلك الأقيسة ومعارضتها في كتابنا منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك فلا نقول بها هنا إذ لا فائدة من ذكرها والأقيسة إنما ينبغي أن يستأنس بها بعد تقرر السماع ولا يبنى عليها وحدها دون السماع حكم نحوي ، وقد أطلعنا في الكلام على شيء من أقيسة النحاة في ذلك الكتاب آخر باب التمييز فيطالع هناك .

وَقَالَ الْفَارِسِيُّ أَيْضًا : الْمَانِعُ لَهُ مِنَ التَّقْدِيمِ كَوْنُهُ مُفسَّرًا وَمرتَّبَةً الْمُفسَّرِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَ الْمُفسَّرِ وَعُورِضَ بِالْحَالِ فَإِنَّهُ يَحْزُزُ تَقْدِيمَهَا عَلَى الْعَامِلِ وَإِنْ كَانَتْ مُفسَّرَةً لِمَا تَبَهُمُ مِنَ الْهَيْئَاتِ كَمَا كَانَ التَّمْيِيزُ مُفسَّرًا لِمَا تَبَهُمُ مِنَ الذَّوَاتِ.^(١)

وقال العبدِيُّ : الْمَانِعُ مِنَ التَّقْدِيمِ شَبْهُهُ بِالْمُنْتَصِبِ بِالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ مَنقُولٌ كَمَا أَنَّ ذَلِكَ مَنقُولٌ ، وَعُورِضَ بِأَنَّهُ قَدْ يَجِيءُ فِي غَيْرِ مَنقُولٍ نَحْوِ : امْتَلَأَ الْإِنَاءُ مَاءً فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ فِيهِ امْتَلَأَ مَاءَ الْإِنَاءِ ، وَقَالَ سَيِّبُوهُ الْمَانِعُ لَهُ مِنَ التَّقْدِيمِ حَمْلُهُ عَلَى الصِّفَةِ وَلَمْ يُعْلَلْ بِالنَّقْلِ.^(٢)

وَقَالَ الْعَبْدِيُّ أَيْضًا وَاخْتَارَهُ الْأَسَازُ أَبُو عَلِيٍّ : الْمَانِعُ مِنَ التَّقْدِيمِ كَوْنُ الْغَالِبِ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَعْدَادِ وَفِيمَا لَيْسَ بِفِعْلٍ وَهَذَا لَا يَتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ فِيهِ فَعْمَلٌ مَا عَمِلَ فِيهِ الْفِعْلُ مَعَامَلَتُهُ وَلَا كَذَلِكَ الْحَالُ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَعْمَلُ فِيهَا الْفِعْلُ ، وَعُورِضَ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَحَازَ أَنْ تَتَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا إِذَا كَانَ مَعْنَى فِعْلٍ حَمْلًا عَلَى الْفِعْلِ مِرَاعَاةَ لِحْمَلِ الْأَقْلَ عَلَى الْأَكْثَرِ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ طَاهِرٍ : الْمَانِعُ مِنَ تَقْدِيمِهِ كَوْنُ عَامِلِهِ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ أَغْنَى أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِي مَعْمُولِهِ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً كَسَائِرِ الْعَوَامِلِ فَضَعُفَ ذَلِكَ وَعُورِضَ بِالْحَالِ فَإِنَّمَا يَنْصَرَفُ فِيهَا بِالتَّنْكِيرِ وَالتَّعْرِيفِ بَلْ التَّرْمُومَا فِيهَا التَّنْكِيرُ.

فَأَمَّا تَرَى هَذِهِ التَّعَالِيلَ كُلُّهَا لَمْ تَمْنَعْ التَّقْدِيمَ ، وَهِيَ مَعَارِضَةٌ لِلِسَّمَاعِ وَالتَّعْلِيلِ إِنَّمَا يَتَّبِعِي أَنْ يَسْلُكَ بَعْدَ تَقَرُّرِ السَّمَاعِ وَلَا يَتَّبِعِي أَنْ يُعَوَّلَ مِنْهُ إِلَّا عَلَى مَا

(١) انظر في المسألة من منعوا وهم سيبويه والفراء وأبو علي الفارسي وكثير من البصريين والكوفيين ومن أحازوا وهم الكسائي والجرمي والمازني والمرد وابن عصفور وابن مالك وأبو حيان . انظر الارتشاف : ٣٨٥/٢ ، وابن الناطم : ص ٣٥١ ، وشرح التسهيل : ٣٨٩/٢ ، وناظر الجيش : ٢٣٩٠/٥ ، والمصنع : ٢٥٢/١ ، والمقنصد : ٦٩٤/٢ .

(٢) قال سيبويه : "ولا يقدم المفعول فيه فنقول : ماء امتلأت كما لا يقدم المنفعل فيه في الصفة المشبهة" . الكتاب : ٢٠٥/١ .

كَانَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ وَاسْتَعْمَالِهَا تَشْهَدُ لَهُ وَثُومِي إِلَيْهِ ، وَلَقَدْ كَانَ بَعْضُ شَيْوَحِنَا مِنْ أَهْلِ الْمَغْرِبِ يَقُولُ : إِيَّاكُمْ وَتَعَالِيلُ الرُّمَانِيِّ وَالرَّوَّاقِ^(١) وَنَظَرَانِهِمَا ، وَكَثِيرٌ أَمْ شَحِنَتِ الْكُتُبُ بِالْأَقْسَةِ الشَّبِيهِ وَالْعَلَلِ الْقَاصِرَةِ وَهِيَ الَّتِي لَا يَعْجُزُ عَنْ إِبْدَاءِ مِثْلِهَا مَهْ لَهُ أَدْنَى نَظَرٍ فِي الْحَالَةِ الرَّاهِنَةِ وَلَا يَحْتَاجُ فِي ذَلِكَ إِلَى إِمْتِنَانٍ فِكْرٍ وَلَا إِكْدَادٍ بَصِيرَةٍ وَلَا حِثٍّ قَرِيحَةٍ وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُ الْأَدْبَاءِ : / ٢٣٠

تَرْتُو بِطَرْفٍ فَاتِنٍ فَاتِرٍ أَضْعَفَ مِنْ حُجَّةٍ نَحْوِي^(٢)

وَعِلْمُ الْعَرَبِيَّةِ^(٣) إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ الْوَضْعِيَّاتِ الْعَرَبِيَّةِ فَفِي الْحَقِيقَةِ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى تَغْلِيلٍ كَمَا لَا يَحْتَاجُ فِي عِلْمِ اللَّغَةِ إِلَى تَغْلِيلٍ فَلَا يُقَالُ : لِمَ جَاءَ هَذَا التَّرْكِيبُ فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ هَكَذَا ؟ كَمَا لَا يُقَالُ : لِمَ يُقَالُ لِلْعَيْنِ الطَّرْفُ وَلِلَّيْلِ اللَّيْلُ ؟ وَلَا يُقَالُ لِمَ كَانَتْ حُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ الْهَمْزَةُ وَالنُّونُ وَالْيَاءُ ؟. وَبُنْدِي لِذَلِكَ عَلَلًا كَمَا قَالُوا كَانَ الْأَصْلُ أَنْ تُكُونَ حُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَزِيدُ حُرُوفُ الْعِلَّةِ فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ تُكُونَ حُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ الْأَلْفَ وَالْوَاوَ وَالْيَاءَ فَلَمْ يُمَكِّنْ أَنْ تُكُونَ الْأَلْفُ لِسُكُونِهَا وَلَا يُتَدَأُّ بِسَاكِنٍ فَأَبْدَلُوهَا هَمْزَةً وَجَعَلُوهَا حَرْفَ مُضَارَعَةٍ . وَأَبْدَلُوا الْوَاوَ ثَاءً فَقَالُوا : تُضْرَبُ وَأَصْلُهُ : وَضُرِبَ كَمَا قَالُوا : ثُرَاتٌ وَتُخَمَّةٌ وَالْأَصْلُ : وَرَاتٌ وَرُخْمَةٌ وَإِنَّمَا لَمْ يَزِيدُوا الْوَاوَ أَوَّلًا لَعَلَّ سَدَّكَرُ فِي التَّصْرِيفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَالْيَاءُ سَلِمَتْ مِنْ مَانِعِ الْأَلْفِ وَالْوَاوِ فَزِيدَتْ هِيَ نَفْسُهَا ، وَالثُّونُ زِيدَتْ ؛ لِأَنَّهَا ضَارَعَتْ حُرُوفَ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ ؛ لِأَنَّ فِيهَا غُنَّةً كَمَا فِيهِنَّ مَدٌّ وَلِأَنَّهَا تَكُونُ إِعْرَابًا مِثْلَهُنَّ

(١) هو أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس النحوي المعروف بالرواق ختن أبي سعيد السيرافي على إنبته إمام في العربية من تصانيفه : كتاب: علل النحو وهو مطبوع مشهور وشرح مختصر الجرمي سماه الهداية توفي سنة ٣٨١. (انظر : بغية الوعاة : ١ / ١٢٩ ، والبلغة : ٢٦٨)

(٢) البيت من بحر السريع وهو في الغزل لقائل مجهول.
ويستشهد به لعناه فهو يشبه طرف حبيبته الخفي الضعيف بتعليل النحوي للمسائل بجماع الضعف في كل.

(٣) آخر ما وجد من نسخة الخزانة العامة بالرباط (النسخة المغربية).

فَهَذَا كُلُّهُ تَغْلِيلٌ يَسْخَرُ الْعَاقِلُ مِنْهُ وَيَهْزَأُ مِنْ حَاكِيهِ فَضْلاً عَنْ مُسْتَنْبِطِهِ فَهَلْ هَذَا كُلُّهُ إِلَّا مِنَ الْوَضْعِيَّاتِ ؟ وَالْوَضْعِيَّاتُ لَا تُغْلَلُ.

وَكَمَا جَعَلَتِ الْعَرَبُ حُرُوفَ الْمُضَارَعَةِ فِي هَذَا الْفِعْلِ جَعَلَتِ التَّرْكَ رَأْيَ سَاكِنَةٍ تَلِيهَا عِلَامَةُ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَلَا عِلَامَةَ لِلْغَائِبِ فَيَقُولُونَ : كَلْدِي بِمَعْنَى جَاءَ فَإِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى يَجِيءُ قُلْتَ : كَلَر ، وَمَعْنَى أَجِيءُ قُلْتَ : كَلَرَمَن ، وَمَعْنَى نَجِيءُ : كَلَرِيز ، وَمَعْنَى تَجِيءُ قُلْتَ : كَلَرَسَن.

وَجَعَلَتِ الْفُرسُ عِلَامَةً لِذَلِكَ مِثْماً مَكْسُورَةً مُمَالَةً فَيَقُولُونَ : خَوْرَدَ بِمَعْنَى أَكَلَ ، فَإِذَا أَرَدْتَ يَا أَكُلُ قُلْتَ : مِيخُورَد ، وَمَعْنَى أَكَلُ : مِيخُورَم ، وَمَعْنَى نَأْكُلُ : مِيخُورِمَم ، وَمَعْنَى تَأْكُلُ : مِيخُورُورَ وَجَعَلَتِ الْبَشَمُورَ عِلَامَةً لِذَلِكَ ، فَيَقُولُونَ : أَفُولُوبُ بِمَعْنَى : خَرَجَ فَإِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى يَخْرُجُ قُلْتَ : أَفُخُولُوبُ ، وَمَعْنَى أَخْرُجُ : أَخُولُوبُ ، وَمَعْنَى تَخْرُجُ : أَخُولُوبُ ، وَمَعْنَى تَخْرُجُ : أَكْخُولُوبُ.

وَوَافَقَتِ الْحَبَشَةُ الْعَرَبَ فِي حُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ فَالْيَاءُ لِلْغَائِبِ مُطْلَقاً غَيْرِ الْمُؤَكَّدَةِ فَتَقُولُ : مَحَطَّ بِمَعْنَى : ضَرَبَ ، فَإِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى يَضْرِبُ قُلْتَ : يَمَحَطُّ وَالتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ مُطْلَقاً وَلِلْغَائِبَةِ فَتَقُولُ : مَحَطَّ تَامَحَطَّ أَي أَنْتَ تَضْرِبُ وَهَذَا تَمَحَطُّ وَالْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ فَتَقُولُ : إِيَاهُ إِمَحَطَّ أَي أَنَا أَضْرِبُ وَالتَّوْنُ لِلْمُتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ فَتَقُولُ : إِيَايَا نِمَحَطَّ أَي نَحْنُ نَضْرِبُ فَأَنْتَ تَرَى تَوَافَقَ هَذَا اللَّسَانِ الْحَبَشِيِّ لِللسَانِ الْعَرَبِيِّ فِي حُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ إِلَّا أَنَّهَا فِي اللَّسَانِ الْحَبَشِيِّ مَكْسُورَةٌ كَمَا مَثَّلْنَا.

وَإِذَا تَقَرَّرَ الْخِلَافُ فِي الْأَلْسِنِ فِي حُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ وَفِي غَيْرِهَا أَيْضاً فَكَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ تَظْهَرَ عِلَّةٌ فِي اخْتِصَاصِ كُلِّ لِسَانٍ بِهَذَا الْحَرْفِ الَّذِي وُضِعَ لِلْمُضَارَعَةِ فِيهِ ، وَهَلْ ذَلِكَ إِلَّا فَضُولٌ مِنَ الْقَوْلِ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَتَخَرُّصٌ عَلَى اللُّغَاتِ لَا يَعُولُ عَلَيْهِ . وَالتَّحْوِيلُ مَوْلَعُونَ بِكَثْرَةِ التَّغْلِيلِ وَلَوْ كَانُوا يَضَعُونَ مَكَانَ التَّعَالِيلِ أَحْكَاماً نَحْوِيَّةً مُسْتَنَدَةً لِلسَّمَاعِ الصَّحِيحِ لَكَانَ أَجْدَى وَأَنْفَعُ وَكَثِيراً مَا نَطَالَعُ أَوْزَاقاً فِي تَغْلِيلِ الْحُكْمِ الْوَاحِدِ وَمُعَارَضَاتٍ وَمُتَاقِشَاتٍ وَرَدَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي ذَلِكَ

وَتَنْقِيحَاتٍ عَلَى زَعْمِهِمْ فِي الْحُدُودِ خُصُوصاً مَا صَفَّهَ مُتَأَخَّرُو الْمَشَارِقَةِ عَلَى مُقَدِّمَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ فَتَسَامُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَحْصُلُ فِي أُنْدِينَا شَيْءٌ مِنَ الْعِلْمِ.

وَلَقَدْ أَطْلَعْتُ عَلَى جُمْلَةٍ مِنَ الْأَلْسِنِ كُلِّسَانِ التُّرْكِ وَلِسَانِ الْفُرْسِ وَلِسَانِ الْخَبَشِ وَغَيْرِهِمْ وَصَنَفْتُ فِيهَا كُتُباً فِي لُغَتِهَا وَنَحْوِهَا وَتَصْرِيْفِهَا وَاسْتَفْذْتُ مِنْهَا غَرَائِبَ وَعَلِمْتُ بِاسْتَفْرَائِهَا أَنَّ الْأَحْكَامَ الَّتِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْهَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَعْلِيلٍ أَصْلاً وَأَنَّ كُلَّ تَرْتِيبٍ كُلِّي يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى نَصٍّ مِنَ السَّمَاعِ وَأَنَّهَا لَا يَدْخُلُهَا شَيْءٌ / ٢٣١ مِنَ الْأَقْيَسَةِ وَإِنَّمَا يُقَالُ مِنْ ذَلِكَ مَا قَاَهُ أَهْلُ ذَلِكَ اللِّسَانِ.

وَلَمْ أَرِ أَحَدًا مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ نَبَّهَ عَلَى إِطْرَاحِ هَذِهِ التَّعَالِيلِ إِلَّا قَاضِي الْحَمَاعَةِ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مِضَاءٍ صَاحِبُ كِتَابِ الْمَشْرِقِ فِي النُّحُوِّ فَإِنَّهُ طَعَنَ عَلَى الْمُعَلِّلِينَ بِالْعِلَلِ السَّخِيفَةِ وَزَيَّ عَلَيْهِمْ مَا شَحَنُوا بِهِ كُتُبَهُمْ مِنْ ذَلِكَ وَقَدْ اِمْتَقَضَ مِنْ طَعْنِهِ عَلَى النُّحَاةِ وَإِزْرَانِهِ عَلَيْهِمُ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ خُرُوفٍ^(١) وَرَدَّ عَلَى ابْنِ مِضَاءٍ^(٢) فِي كِتَابِ سَمَاءِ كِتَابِ الزُّهْرِيِّ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ نَسَبَ الشُّهُوَ إِلَى أُنْمَةِ النُّحُوِّ وَهُوَ كِتَابٌ لَطِيفٌ وَكَانَ ابْنُ مِضَاءٍ مِنْ مَقْرِي كِتَابِ سَبِيُوهِ وَالْمَعْتَنِينَ بِطَرِيقَتِهِ وَهُوَ كَانَ مِنْ آخِرِ مَنْ خَتَمَتْ بِهِ الْمَائَةُ السَّادِسَةُ مِنْ عُلَمَاءِ هَذِهِ الْمِلَّةِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

نَحَزَ السَّفَرُ الْأَوَّلُ مِنْ كِتَابِ مَنَهْجِ السَّالِكِ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ فِي ثَامِنِ عَشَرَ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ.

(١) هو علي بن محمد بن علي الشهير بابن خروف الحضرمي الإشبيلي إمام في النحو واللغة له مصنفات عديدة أهمها شرح كتاب سبويوه وهو مطبوع بعنوان تنقيح الألباب بشرح غوامض الكتاب وله ردود في العربية على ابن مضاء وأبي زيد والسهيلي وابن ملكون توفي سنة ٦٠٩ (بغية الرعاة ٢/ ٣٠٣ - البلغة ص ٢١٤).

(٢) هو أبو العباس أحمد بن مضاء اللخمي من علماء الأندلس، سبقت ترجمته بالتفصيل في باب الاستثناء (عند لاسيما).

فهرس موضوعات

الجزء الثاني

الصفحة	الموضوع
(٥)	الفاعل.
	أحكامه.
(٢٢)	أحوال تقديم المفعول على الفاعل.
(٣٩)	النائب عن الفاعل.
(٤٩)	الأشياء التي تنوب عن الفاعل.
(٦١)	اشتغال العامل عن المفعول.
(٦٦)	أحوال الاسم السابق في الاشتغال.
(٨٣)	تعدي الفعل ولزومه.
(٩٦)	تقديم أحد المفعولين على الآخر في باب أعطي.
(١٠٣)	التنازع في العمل.
(١٠٩)	وجوب الإضمار في العامل المهمّل.
(١٢٠)	وجوب الإظهار في العامل المهمّل.
(١٢٣)	باب المفعول المطلق.
(١٣١)	ما ينوب عن المفعول المطلق.
(١٣٣)	حذف عامل المصدر.
(١٤٣)	المفعول له.
(١٥٥)	المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً.
(١٧٦)	الظرف المتصرف وغير المتصرف.
(١٨٥)	المفعول معه.

الموضوع	الصفحة
حالات الاسم الواقع بعد الواو.	(١٩٤)
الاستثناء.	(٢٠٣)
حكم المستثنى المتقدم.	(٢١٦)
الاستثناء المفرغ.	(٢٢٢)
تكسار إلا.	(٢٢٥)
حكم المستثنى بغير وسوى.	(٢٣٤)
المستثنى بليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا.	(٢٤٨)
بيد - لاسيما - بله.	(٢٦١)
باب الحال.	(٢٧١)
أوصاف الحال.	(٢٧٣)
مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة.	(٢٩٩)
ترتيب الحال مع صاحبها.	(٣٠٤)
ترتيب الحال مع عاملها.	(٣١٣)
أقسام الحال.	(٣٤٦)
حذف عامل الحال.	(٣٨٢)
الجملة التي ليس لها موضع من الإعراب.	(٣٨٥)
الجملة التي لها موضع من الإعراب.	(٣٨٨)
التمييز.	(٣٩٣)
حكم تمييز الذات.	(٣٩٩)
تمييز النسبة بأنواعه وحكم كل نوع.	(٤٠٣)
رتبة التمييز مع عامله.	(٤١١)
فهرس الموضوعات.	(٤٢٣)